



Dar aldheyaa2 a yahoo com Abdou2020 a hotmail.com



DAR ALDEYAA For Possing & Publishing

www.daraldevsa.net

13314 - . T. T.

الكناالل

التوكلا التوالوميلو اللوماود دده

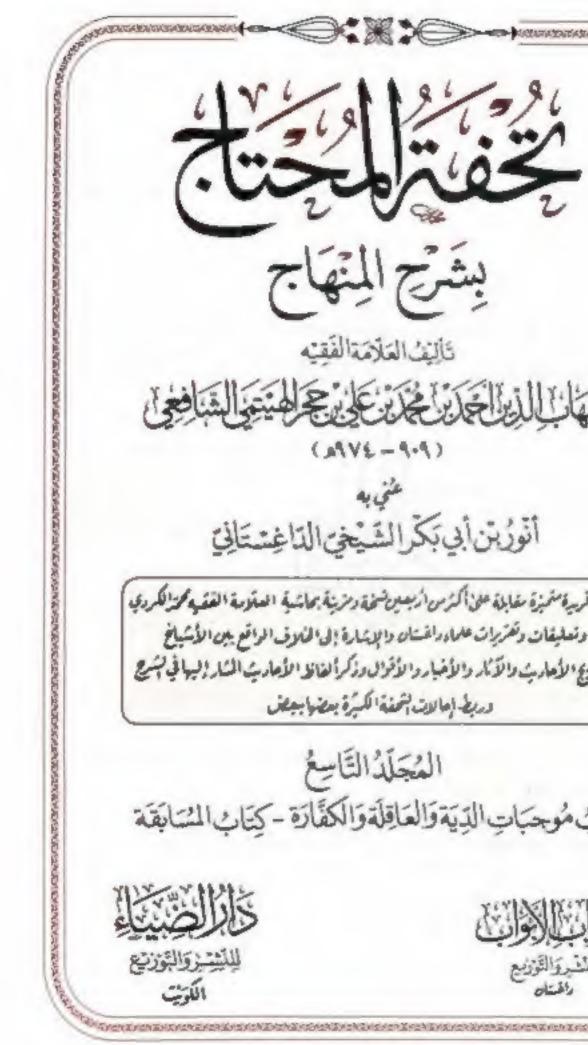
dil die



الموزعون المعتمدون

€ درا¥ اکاریت: دار الشياء التشر والثوزيع دحولي Printer with MARKET SEE ا جمهوریة مستر البریئة ، -F-b--TYTNIA Jank مار الأسفة التنفر يقلوزيغ – استعرارة ANT - ROBERTSHITT - June الملكة المريبة السعودية ، TORSE -- STRATTS LOW مكتب فرقت - الرياض دار التعمرية للنشر والثوريغ ـ الرياض STREET, MAN | SPYST - COL عاير القهام النشير والتوزيع - جدة TENEST - SELECTE مالوذ تابي - السام APERAL NAME OF APPROVE WITH نا المنكة الغربة، AUGUSTATION AND AND ADDRESS OF THE PARTY OF ءتر الرشاد ناميثة ـ للمتر المحسار الومهورية التركية: مكلية الإرشاء - إحطابول عائب ۲۰۳۱۲۵۱۱۲۸۲۱ یکس ۱۳۰۲۲۸۲۲۲۰۰۰ DEMONSTRATE L مكتبة شياء الإسلام companion of a comments of the رة الوسورية البشائية، وار إحياه الشراث العربيء بهروث of the sales بالكين 1997-يىد الجمهورية العربية السورية ، دار المجر ، دمشق ، طيوني PRESENT A SEA system with الحمهورية السودائية. ماثية فروشة كنيية خترطون شارع ضائي مثاب، ١٣٤٧-١٩٤٠ و٥٠٠ با المثلة الأرمنية الياشمية ، والرازي خطان الميدلي (1(1) IT WEST والر مسعد والبيس النشير والتوريع دعمان Aller Printer Salas Arrette a المعهورية اليملية : 12027-0-00 مكتبا تريم المسيلاء لريم CANADA LABOR نا دولة لينيا) مكلية الوحدة حطرابلس STREET, STREET كسارح عمرو ليل الجابس

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو نسخه أو حفظه في أي نظام الكثروني أو ميكانيكي بعكن من استرجاع الكتاب أو أي جزه منه، وكذلك لا يسمع بالافتياس منه أو ترجمته إلى أي لقة أخرى دون المصول على إذن خطي من الناشر .



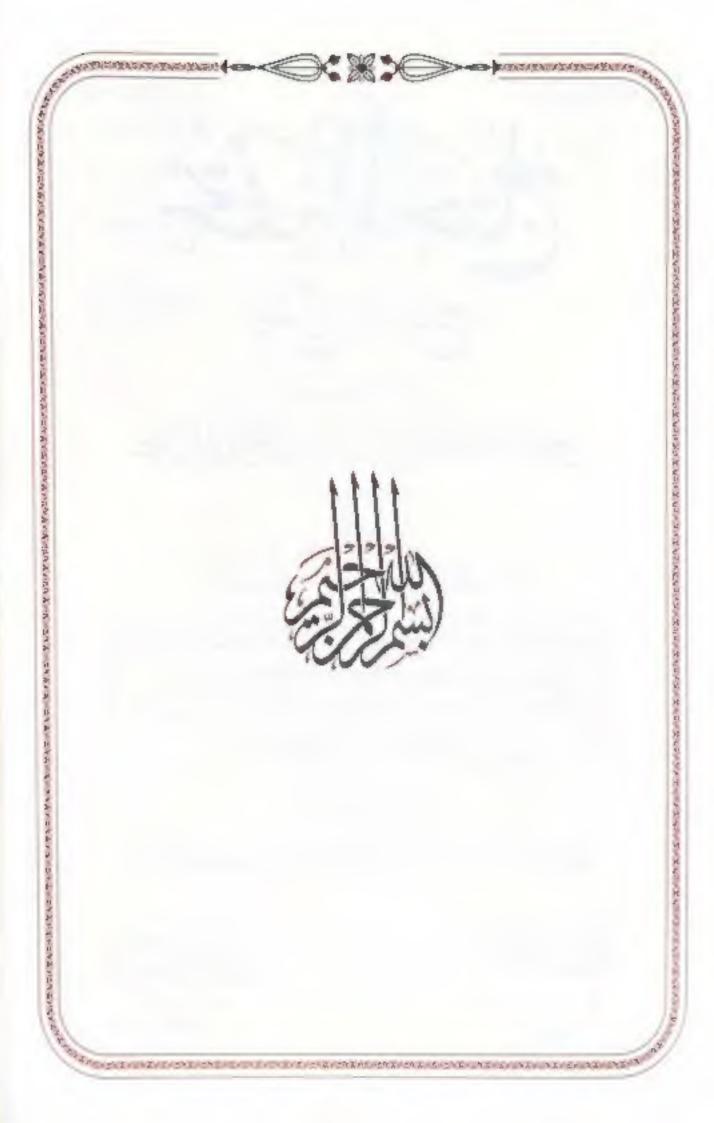
(ATVE-4.4)

أنورُبن أبي بَكْر الشَّيْخي الدّاغِسْ عَالِيَا

طبعة فربية متميزة مغابلة عن أكرُص أربعين شخة دمزينة بحاشية العقومة الفقيه محرّالكردي وتعليقات وتعزيزات علماء داغستان والإشارة إلى المثلاف الواقع يبين الأشياخ وتغزيج الأحاديث والآثار والأخبار والأقوال وذكرأ لغاظ الأحاديث المشار إليها في لبشرج وربط إحالات لتحفة الكبرة بعضباجعض

المُجَلَّدُ التَّاسِعُ بَابُمُوحِيَاتِ الدِيّة وَالْعَاقِلَة وَالْكَفَّازَة - كَتَابُ المُتَابَقَة

THE PARTY OF THE P



بابُ مُوجِبَاتِ الدُّبَةِ وَالْعَاقِلَةِ وَالْكَفَّارَةِ صَاحَ عَلَى صَبِيُّ لاَ يُمَيُّرُ عَلَى طَرَفِ سَطْحِ فَوَقَعَ بِذَلِكَ

(باب) [موجبات الدية والعاقلة والكفارة]

(موجبات الدية) غيرٍ ما مَرُ (والعاقلة) عطفٌ على موجباتٍ (والكفارة) للقتلِ ، يَصِحُّ عطفُه على كلُّ^(١) ، وجنابةِ القنُّ والغرَّةِ^(٢) ، ومَرَّ^(٣) أنَّ الزيادةَ على ما في النرجمةِ غيرُ معيبٍ .

إذا (صاح) بنفيم أو بآلةِ معه (على صبي لا يمينز) أو مجتونٍ ، أو معترو⁽¹⁾ ، أو تائم ، أو ضعيفِ عقلِ .

ولم يَحْتَجُ^(٥) لَذَكرِهم ؟ لأنَّهم في معنَّى غيرِ المميَّرِ ، بل المميَّرُ غيرُ المتيقُظِ مثلُهم^(١) ؛ كما أَفْهَمَه قولُه الآتِي : (ومراهقٌ منيقظٌ كبالغ)(٧) .

وهو^(٨) واقفٌ أو جالسٌ أو مضطجعٌ أو مستلقِ (علَى طرف سطح) أو شفيرٍ بئرٍ أو نهرٍ ، صيحةً متكرةً (فوقع) عقبُها (يذلك) الصياح .

وحَذَفَ تقييدَ ﴿ أَصِلِهِ ﴾ بالارتعادِ (٩٠ ؛ تنبيها على أنَّ ذِكْرَه لكويْه يَغْلِبُ وجودُه

 ⁽١) لعل المراد : من موجبات والدية ، فإن أراد : ومن الماقلة . . فالمراد : صحته في تفسه من جهة
 المعنى وإن لم يرافق الصحيح في العربية ، (سم : ٢/٩) .

⁽٢) قوله : (وجناية القن. . .) إلخ عطف على (موجبات) . مغني . (ص : ٢/٩) .

⁽٣) باب موجيات الدية : قوله : (ومر) أي : في (باب كيفية القصاص) . كردي .

⁽٤) توع من الجنون . (ع ش : ٧/ ٣٤٨) .

⁽a) أي: المصنف (ش: ٢/٩) ،

⁽١) الأولى: الإفراد. (ش: ٢/٩).

⁽V) قي (ص: V)...

⁽١) أي : كل ممن ذكر ، انتهى ، مغني ، (ش : ٢/٩) ،

⁽٩) المحرر (ص: ١٩٤).

فَمَاتَ . . فَدِيَّةُ مُغَلِّظَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ ، وَفِي قَوْلِ : قِصَاصٌ .

عقبَ هذِه الحالةِ ، لا لكونِه شرطاً (١٠) ؛ إذِ المدارُ على ما يَغْلِبُ على الظنُ كونُ السقوطِ بالصياح .

(فمات) منها () ، وحدَّفَها () لدلالةِ (فاءِ) السببيةِ عليها ؛ لكنَّ الفوريّةُ التي أَشْعَرَتْ بها غيرُ شرطٍ إن بَقِيَ الأَلمُ إلى الموتِ . (. . قدية مغلظة على العاقلة) لأنَّه شبهُ عمدِ لا قودٌ ؛ لانتفاءِ غلبةِ إفضاءِ ذلك إلى الموتِ ، لكنَّه لَمَّا كُثُرَ إفضاؤُه إليه . . أَحَلُنَا الهلاكَ عليه وجَعَلْنَاه شبة عمدِ .

ولو لم يَشُتْ ، بل ذَهَبَ مشيُّه أو بصرُه أو عقلُه مثلاً. . ضَمِئَتُه العاقلةُ كذلك أيضاً بأرشه المارٌ فيه .

وَخَرْجَ بِقُولِهُ : (على صبيٌّ) : صياحُه على غيرِه الآتِي (٤) .

ويـ (طرف سطح) : تحوُ وسطِه ، إلاَ أَنْ يَكُونَ الطرفُ أَخْفَضَ مته (٥٠ بحيثُ يَتَذَخْرَجُ الواقعُ به إليه (٢٠) فيما يَظْهَرُ .

(وَفِي قُولُ : قَصَاصَ) فَإِنْ عُفِيَ عنه . . فَدَيَّةٌ مَغَلَظَةٌ عَلَى الْجَانِي ؛ لَعْلَمِةٍ تأثيرِه ، وأُجِيبَ بِمنع ذلك (٧٠ .

﴿ وَلَوْ كَانَ ﴾ غَيرُ المميِّزِ وَنَحَوُّه ﴿ بَارْضِ ﴾ وَلَوْ غَيْرَ مَسْتُوبَةٍ فَصَّاحٌ عَلَيْهِ فَمَّاتَ

⁽١) راجع المنهل النضاخ في اختلاف الأشياخ ؛ مسألة (١٤٨٧) .

⁽٢) أي : الصيحة ، (ش : ٣/٩) ..

⁽١٢) أي: لقظة (حتها). (ش: ٢/٩).

 ⁽٤) أي : بقول المثن : (أوصاح على بالغ . .) إلخ ، (ولو صاح على صيد . . .) إلخ . (ش : ٣/٩)

⁽٥) أي : من الرسط . (ش : ٣/٩) .

⁽٦) أي : بالوسط إلى الطرف . (ش : ۴/٩) .

⁽٣/٩ : الطلبة . (ش : ٣/٩) .

أَوْ صَاحَ عَلَى بَالِغِ بِطَرَفِ سَطْحٍ. . فَلاَ دِيّةَ فِي الأَصَحُ . وَشَهْرُ سِلاَحٍ كَصِيّاحٍ ، وَمُرَاهِقٌ مُثَيَقُظٌ كَبَالِغ .

وَلَوْ صَاحَ عَلَى صَيْدٍ فَاضْطَرَبَ صَبِيٌّ وَسَقَطَ . . فَدِيَّةٌ مُخَنَّفَةٌ عَلَى الْعَافِلَةِ . .

(أو صاح على بالغ) متماسِكِ في نحوِ وقوقِه على ما يَخَنَّه البُلْفينيُّ ، وهو محتَمَلٌ ، ويَخْتَمِلُ الأَخْذُ بِإطلاقِهم (١٠) ؛ لأنَّ التقصيرَ منه (٢٠ حينئذِ لا مثَّنْ صَاحَ (بطرف سطح) أو تحوِه فسَقَطَ ومَاتَ (. . فلا دبة في الأصح) لندرةِ الموتِ يذلك حينئذِ فتكُونُ (٢٠) موافقةً قدر .

وأفاد سياقُه ؛ كما قَرَّرْتُهُ (أَنَّ سَلْبَ الضمانِ فيه إذَا مَاتَ ، فَلَوْ ذَهَبَ عقلُه . . وَجَيَتْ دَيْتُه ؛ كما قَالَه جمعٌ متفدّمُونَ ؛ لأنَّ تأثيرَ الصبحةِ في زوالِه أشدُ منه في الهلاكِ ، فَاشْتُرِطَ فِه نحوُ سطح (٥)

(وشهر سلاح) على بصيرٍ رأاةً (كصباح) في تفصيلِه المذكور .

(ومراهق منيقظ كبالغ) قيما ذُكِرَ فيه ، واسْتُفِيدَ من (متيقظٌ) أنّ المدارَ على قرّةِ التمييز دونَ المراهقةِ ،

(ولو صاح) محرم أو حلال في الحرم أو غيره (على صيد فاضطرب صبي) غير قوي التمييز أو تحوه متن مراله وهو على طرف سطح لا أرض (وسقط (١٠) و مات منه (. . فدية مخففة على العاقلة) لأن فعلَه حينند خطأ ، ولو زَالَ عقله . . وَجَبَتْ دِبْتُهُ على العاقلة وإنْ كَانَ بأرض ؛ نظيرَ ما مَرً (١٠) .

⁽١) قوله : (بإطلاقهم) أي : سواه كان متماسكاً أو غير متماسك . كردي .

 ⁽٢/٩: ش) . إن (٢/٩) .

⁽٣) وقي (ب) و (خ) و (ز) و المطبوعة المكية : (فيكون) .

⁽٤) أي : بقوله : (ومات) , هامش (خ) .

⁽٥) أي : طرفه . (ش : ٤/٩) .

 ⁽١) في أول الياب .

⁽٧) وقي (ت) و(خ) و(غ) و(عد) : (قبقط) .

[,] lai (A)

واَفْهَمَ تأثيرُ الصياحِ فيما ذُكِرَ : تأثيرُه في غيرِه ؛ ومِنْ ثَمَّ جَرَّمَ الأَنوارُ ا^(١) ومَن تَبِعَه بألَّه لو صَاحَ بدائةِ إنسانِ^(٢) ، أو هَيْجَها بثوبه فسَقَطَتْ في ماءِ أو وَهُدَّةِ فهَلَكَتُ. . ضَمِتَها في مالِه ، وإنْ كَانَ على ظهرِها إنسانٌ فسَقَطَ ومَاتَ. . فعلى عاقلتِه (٣) . انْتُهَى .

ولم يُبَيْنُوا أنَّه خطأً أو شبهُ عمدٍ ، والوجهُ : أنَّه شبهُ عمدٍ ، ثُمَّ ظاهرُ كلامِهم (1) هنا (1) : أنَّه لا فرْقَ بينَ كونِ الدابَّةِ تَنْفِرُ بطبعِها مِنَ الصباحِ وألاً ، لكنَّ يُشْكِلُ عليه قولُهم في إثلاف الدوابُ : لو كَانَتِ الدابَةُ وحدَها فنَخَتها إنسانٌ فأَنْلَقَتُ شيئاً متصلاً (1) بالنخس وطبعُها الإتلافُ . . فهل يَضْمَنُ ؟ وجهَانِ . اتَتَهَى

والنخسُ كالصباح بل أَوْلَى ؛ كما يَأْتِي (٢) ، فالقائلُ بالضمانِ به (٨) يَشْتَوِطُ أَنْ يَكُونَ (١٩) طبعاً لها . فعل يُشْتَرَطُ كلُّ من مَذَيْنِ هَنا (٢٠) بالأَوْلَى ؛ لِمَا هو واضعُ أَنَّ النخسَ أَبْلَغُ في إثارتِها مِن الصباح ، والقائلُ بعدمِه مع هذَيْنِ يَقُولُ هنا بعدمِه (١١) أولى (١٢) ، فإطلاقُ ا الأَنوارِ الم (١٣)

 ⁽١) رقي (٢) و(س) و(ط) و(غ) : (قي (الأثوار ١) .

⁽٢) بالإضافة . (ش: ٤/٩) .

⁽٣) الأتوار لأعمال الأبرار (٢/ ٤٢٩ ـــ ٤٣١) .

⁽٤) أي: الأصحاب (ش: ٩٤) .

 ⁽١/٩: شي صياح الدابة ، (ش: ١/٩) ،

⁽٦) أي : (تلاقاً متصارً . . . (ش : 4/4) .

⁽٧) أي: أَمَّا . (ش: ٤/٩) . (٧)

⁽A) أي : النخس , (شي : 4/4) .

 ⁽٤/٩ : الإثلاث (ثر ٤/٩) ..

⁽١٠) أي : في الصياح . (ش : ٤/٩) ،

⁽١١) أي : يعدم الضمان في مسألة النجس . (ش : ١٩٤) .

⁽١٣) وفي (أ) و(غ) : (بالأولى) .

⁽٦٣) الأتوار لأعمال الأبرار (٤٣١_٤٣٩) .

وَلَوْ طَلَّبَ سُلْطَانٌ مَنْ ذُكِرَتْ بِسُوهِ

ومن تَبِعَه فيه نظرٌ ، بل لا يَصِحُ ؛ لأنّه إنْ قَالَ بالضمانِ في مسألةِ النخسِ. . لَزِمَه الفولُ به بشرطِها هنا بالأوْلَى ؛ كما تَقَرَّرُ (١١) ، أو بعدمِه مَعَهما ثُمَّ. . لَزِمَه القولُ بعدمِه هنا بالأوْلَى .

والعجبُ ممّن جَزَمَ هنا بما في * الأتوار *(٢) وحَكَى دْينِكَ الوجهَيْنِ ثُمَّ مِن غيرِ ترجيحِ ، وكأنَّه غَفَلَ في كلُّ عن استحضارِ الآخرِ ، وإلاَّ . . لم يَسَعْه ذلك .

فَإِنْ قُلْتَ : فما الذي يُعْتَمَدُ في ذلك ؟ قُلْتُ : الذي يَتَّجِهُ ثَمَّ : الضمانُ بِقَيدَيْهِ ، فكذا هنا ، وكونُ النخسِ أبلغَ من الصياحِ إنَّما هو حيثُ وُجِدَ قيدَاهُ لا مطلقاً ، فتَأَمَّلُه .

(ولو طلب سلطان) أو نحوُه مئن يُخْتَى سَطُوتُه ولو قاضياً بنقيه (٢٠ أو برسوله ، أو كاذبُ (١٠) عليه كذلك (٥٠) (من ذكرت) عندَه (بسوه) هو(١٠) للغالب فلا يَردُ عليه أنَّ مثلَه ما لو لم تُذُكّرُ به ١ كأنْ طُلِبَتْ بدين ، قَالَ البُلْقينيُّ : وهي مخذرَةُ (١٠٠ مثل أَنْ مُثل مَنْ يَخْتَى (١٠٠ سَطُوتَه (١٠٠ ، أو غيرُها وهو (١٠) مثن يَخْتَى (١٠٠ سَطُوتَه (١٠٠ ، أو

⁽١) فيه لوقف . (ش : 2/٩) . وفي الرهبية: (بشرطيها).

⁽٤/٩: ش) : من القيمان ، (ش) : ٤/٩) ...

⁽٣) قوله : (ينفسه . . .) إلخ متعلق بـ (طلب . . .) إلخ ـ (ش : ١/٤) .

⁽٤) قوله : (أو كاذب) عطف على (سلطان) أي : أو طلب كاذب على سلطان . كردي ،

 ⁽٥) وقوله : (كذلك) معناه : بنفسه أو برسوله ؛ يعني : لو طلب رجل من لسان الإمام كاذباً بنفسه
أو برسوله أن الإمام يأمر بإحضارها فأجهزت . . فالضمان على عاقلة الكاذب . كردى .

⁽١) أي : قوله : (بسوء) ، مغني ، ويحتمل قوله : (ذكرت بسوء) ، (ش : ١٩/٥) .

⁽٧) أي : من طلبت بدين - (ش : ٩/ ٥) »

⁽A) أي: تخشى سطوته أم لا . (ع ش : ٧/ ٣٥٠) .

⁽٩) أي : غير المخدرة . (ش : ٩/٥) .

⁽١٠) بيئاء القاعل . (ش : ٩/٩) .

⁽١١) أي : تحو السلطان . (ش : ٩/ ٥) .

فَأَخْهُصَتْ . صُمنَ الْخَبِيلُ .

لإحصار (١) محو ولدها ، أو طُبِتْ مَنْ هو عندها (فأجهضت) أي الْقَتْ جيباً فرعاً منه

واعتراصُه بأنَّ الإحهاص يُختصُّ بالإبلِ لعةً ﴿ يُردُّ بأنَّ عرف الفقهاءِ بحلاقه ، فلا يُنْظرُ إليه

(صمر) بصم أزله (الحين) بالعرة المعلَّعة ؛ أي صبيتُها عاقبتُه ؛ كما لو فرَّعها^(۱) إسنانُ شهر بحو سيفٍ ، ولأنَّ عمر فعنة ، فأمزه عليَّ رصني اللهُ عنهما بدلك فقعل ، وأقرُّوه الحرجة البيهقيُّ^(۱)

وحَرَجَ ما أَجْهَعَتُ) موتُها فرعاً فلا يَصْبَمُها ولا ولدها الشارت للبِها(١٠) بعد الفرع(٥٠) ؛ لأنه لا يُعْصِي إليه(١٠) عادة

بعم ؛ إن ماتبُ بالإحهاصِ - صمِنتُ عاقبتُه دينها ؛ كالعرّةِ ؛ لأنَّ الإجهاصَ قد يُعْصِي للموتِ

ولو قُدِفتُ فأخْهِصِتُ - عملي عافلة القادف ، أو مانتُ ، فلا ؛ لدلك ولو خَامَها برسول الحاكم ؛ لتذلُّهما(١) على أحبها(٨) فأحداها فأخْهصتُ من

⁽۱) مطب على أوله : (بدين) ، (ش : ۱/۹) ،

⁽١٠) من باب الصحيل ، (ش: ١٩/٩)

 ⁽٣) السن الكبر (١١٧٨٣) عن بحس رحمه الله عاب بحافظ في ٩ التلجيس الجبر ٩
 (١٠٣/٤) : (وهدا منقطع بين الجسن وغير) .

 ⁽¹⁾ قوله (ولا وبدها الشارب لسها) بعد انفرع فإن بدل بعد فرع الإمام قد يتميز ويفسد فيكون سبأ بهلاك انوند بشارب بلك اللس فلا يصحبه الآن فلك ليس بعاده مطرفه كرفتي وفي (خر) و(ر) ((الشارب لسها)

 ⁽a) قوقه (بعد الفرح) لعلم متعلى يتعليل في ومات بعد الفرع لفقد غير لشها، ويتحيمل أنه متعلى بالشارت (بمني - نشارت لشها بفاسد بالفرع - (ش - ۱۹۸۹)

⁽٦) وضمير (إليه) يرجع إلى (موتها) كردي

⁽٧) أي: الرسول ومن جاديه ، (ش : ٩/٩) ،

⁽٨) عنادًا، بهاية السجاح (٢٥١/٧) ,

وَلَوْ وَضَعَ صَنِيّاً فِي مَسْعَةٍ فَأَكَلَهُ صَنِّعٌ. فَلَا صِمَانَ ، وَقَيْلُ إِنَّ لَمْ يُمْكُنّهُ انْتِقَالٌ. صَمِن

عيرِ أَن يُوجَدُ مِنْ وَاحَدِ مَهُمَا نَحَوُ إِفَرَاعِ مَمَّا يَقْتَصِي الْإَحْهَاصُ عَادَةً . فَهَدُرُ ، ويتعيِّنُ حَمِّنُهُ عَلَى مَنْ لَا يَتَأْتُرُ نَمَحَرُد رَوَّيَةِ الرَّسُولَ ، أَنَّا مِنْ هِي كَدَلْكَ لَا سِيّما والفرصُ أَنَّهُمَا أَحَدُاهَا .. فِتَصُّمِّنُ الْفَرَّةِ عَاقِلْتُهِما ؛ كَمَا هُو وَاضِحٌ

ويُسْجِي لحاكم (١) تُطْلَبُ منه امرأةُ أن يشأل (١) عن حملِها ثُمَّ يتنطَّفُ في طلبها .

(ولو وصع) حان (صماً) والتقييد به لحربان الوجم الآتي ، حرّاً (في مسعة) بفتح فسكون ؛ أي محل الساع ويو رزينة (سبع عاب عنها () فأكنه سبع - فلا صمان) عليه ؛ لأنّ الوضع ليس بإهلاك ، ولم يُلْجيء السبع إليه .

ومن ثُمَّ لُو أَلْقَى أحدهما (° على الاحرِ في رربية (٢) مثلاً. صبية بالقود أو الديةِ ؛ لأنَّه يَثِثُ (٧) في المصنق وينفر بطبعه من الأدميّ في العتسع .

(وقبل إن لم يمكنه انتقال) عن المهلك من مجلَّه (صمن) لأنّه إهلاكُ له عرفاً ، فونُ أَمْكنه فتركه (١٠) ، أو كان (٢٠) بالعاً ، أو وضعه بعيرٍ مستعةٍ فَاتَّقَقَ أَنَّ

⁽١) أي: پجب ، (عش: ٧/ ١٣١)

 ⁽۲) عدرہ (بھایہ المحداج (۲۵۱/۷) (ویسمي بلحاکم إذا أراد طلب امرأہ أن يسأل)
 (نع وقي (خ) و(ز) : (يطلب منه)

⁽٢) وفي المطبوعة المصرية والوهبية : (زبية)

⁽٤) - سيلكر محترزه ، (ش : ٩/٩) ،

 ⁽٥) قوله (وبو أنمى أحدهمه) أي واحداً من الصبى والسبع على الاحر في رربة ، مأن كان السبع فيها وألمى عليه لصبي ، أو وضع الصبي هنها وألمى طبه انسبع ، والرربية مأوى سبع ومدخله ، كردي ،

⁽¹⁾ وفي المطوعة المصرية والوهبية : (وبية) .

⁽٧) - وقوله : (يثب) أي : يظعر ، كردي

⁽٨) اني(پ) ((خ): (وترکه).

⁽٩) أي : الموضوع في سبعة . (ش : ٦/٩) ،

وَلَوْ سِعَ بِسَيْفِ هَاوِماً مِنْهُ فَرَنَى نَفْسَهُ بِمَاءٍ أَوْ مَالٍ أَوْ مِنْ سَطِّعِ ﴿ عَلَا صَعَالَ مَ فَلَوْ وَقَعَ جَاهِلاً لِغَمَٰىٰ أَوْ طُلْمةٍ. ﴿ صَمِينَهُ ، وَكَذَا لُو يُحسَفُ بِهِ سَقْفٌ فِي هَرَبِهِ

سبعاً أكله . . هَدرٌ قطعاً ؛ كما لو فَصَدَه فلم يُعصَّتُ حرجه حتَّى مات

أمَّا الْقَنُّ فَيُصْمِنُهُ بِالْيِدِ مِعْنِقًا ۗ

وقولُ معضِهم (إن اشتمَرُاتُ (١) إلى الاعتراس بالمكتيم (١) ولحوه عيرُ صحيح اللّما مَرُ في (العصب) ، أنَّ مَن وضع يده على قلَّ صلمه حتَّى يعُود لهذ مالكِه (٢) .

(ولو تبع سبف) وبحوه مميّزاً (هارباً منه فرمي بفسه بماء أو در أو من سطح) أو عليه (١) فالكَسَرَ بثقلِه ووقَعَ ومّاتَ (الله صمان) عليه فيه ؛ لأنّه ياشر إهلاك بفسه عمداً فقطع سببيّة تابعه ، ولأنّه أوقع بنفسِه ما حشبه منه ، فهو كما لو أكّرهُ على قبّل بفسِه ، فقعًلُ^(۵)

أمَّا غيرُ الممترِ. فيصَّمْهُ تابعُه ؛ لأنَّ عمده (١) حطأ

(علو وقع) بشيءٍ ممّا دُكِرَ (حاهلاً) به (لعمى أو طلمة) مثلاً أو وَقَعَ في بحو بثرٍ معطاةٍ (صممه) تابعُه ؛ لإلجائِه له إلى الهربِ المعصي لهلاكه ؛ ومن ثُمَّ لَرَم عاقلته ديةً شبه العمد

(وكذا لو الحسف به^(٧) سائف) لم يُرَّم بفسه عليه^(٨) (في هربد) لصعف

⁽١) قوله (إن السمرات) أي البد (بالتكنيف) كردي

⁽٣) وفي (ت) و(ص) و(ع) و(ه.) . (بالتكشف) ، وفي (ت) . (بالتكتف }

⁽۲) انگر (۲/۳۲)

⁽¹⁾ قوله (أو عبيه) آو رمي بعيبه على سطح کردي

 ⁽a) راجع (السهل الصاح في إخلاف الأشياح (مسأله (١٤٨٨))

⁽٦) أي عبر المعبر صياً أو محبوباً انبهى معنى (ش ٦/٩)

⁽٧) أي الهارب صبأ كان أو بالعا انهى معني (ش ٦/٩)

 ⁽A) قوله (لم يرم نصبه عليه) أما إذا كان سببه إلغاء نعبته عنبه من علم فاتحكم كما نو أتفى نعبته في ماه ، كذا في ا شرح الروض ا ، كردي ،

ني الأصّعة ،

وَلَوْ سُلُّم صَبِيٌّ إِلَى سَئَاحٍ لِيُعَلِّمهُ عَمْرِ قَ ﴿ وَجَمَتْ دِيثُهُ

السقف وقد جهله الهارث فهلت فإنَّ تابعه يضمنُه (في الأصح) لِما دُّكِر

(ولو سلم صبي) ولو مراهقاً من وليه أو أحبي، وبحث الرركشي، مشاركته المشاركة النشرة مسلم مسلم المسلم مردود الله الشارة مناشر، ومسلمه مسلم الله الله الله الموم فتسلم المعلمه) الساحة ، أي العوم فتسلم نعسه لا سانه ، أو أحده من عير أن يُسَلَّمة له أحد ؛ كما هو ظاهر، فعلمه ، أو علمه الولي الله العبه (فعرق وحبت دينه) دية شه عمد على عاقلته (الله المعملية الهمائية له حتى عرق مع كول الماء من شأنه الإهلاك .

وبه فَارَقُ الوصعَ في مسعةٍ ؛ لأنَّها لبس مِن شأنها الإهلاكُ

ويُعِجِثُ * أنَّ الوليُّ إذا سَنَّمُ * تَكُولُ كعاملته طريقاً في الضمانِ ، وفيه نظرٌ ، على الوحة * خلافه إذا فعل ذلك لمصلحته ، وكذا لعيرها على ما مَرَّ في الأجنبيُّ ، على أنَّ جمعَه مع عامَلتِه لا وجه له ؛ لأنَّ الحايةُ في هذا الناب كله على العامَلةِ .

ولو أمرَه الستاحُ^(٥) مدحول الماء فدخل محتاراً فقرقَ صميّهُ^(١) أيضاً عبدُ العراقيُينَ ؛ لالترامِه الحفظ ، ولو رقع محتاراً يذه من تحتِه ولو مالعاً لا يُخسِنُ السباحة فعَرِقَ. لرمَه القودُ .

وحَرَحَ (بالصبي) * الدامعُ فلا يصَّمنُه مطلقاً إلاَّ في رفَّع بده من تحته ؛ كما

⁽١) أي ١ الأجبي ، انتهى ، ع ش ، (ش : ٩/٩)

 ⁽۲) رجع السهل النصاح في احتلاف الأشاح الشالة (۱۱۸۹) ، وقاليمي ا (۱۲۸/۵) .
 وقاطئية الشرواني ا (۱/۹) .

⁽٣) قوله: ﴿ أَوَ عَلَمَهُ أَوْنِي ﴾ عطف على قول المنى: ﴿ سَلَّمَ صَبَّى ﴾ ﴿ شَا ١/٩ ﴾

⁽t) أي عاملة المعلم من الولى أو عبره (رشيدي ٢٥٢/٧)

 ⁽٥) أي : أو الولي ؛ أخذاً من التعليل . (ش : 1/٩)

⁽٦) أي ; يدية ثب العمد . (خ ش : ٣٥٢/٧) .

وَيَصْمَنُ بِخَفْرٍ بِنْرٍ عُدُوانٍ ،

تَقَرَّزُ ﴿ لأَدُّ عَلَيْهِ الاحتياط لنميه

(ويصمن محمر شرعدوان (١٠) بأن كالث الملك عيره معير إدبه ، أو بشارع صيق (١٠) ، أو واسع لمصلحة نفسه معير إدب الإمام ما بلِعب مها لبلاً ومهاراً مِنْ مالياً عليه (١٠) ، وحراً أو قن بقيله الأبي (١٠) على عافلته ، وكدا(١٠) هي جميع المسائل الآتية والسابقة ؛ لتعذبه

ويُشْتَرُطُ اللَّ يَنْعَمُد الوقوع فيها ، وإلاَّ أَهْدر ، وعليه يُحْملُ ما بحثه العرائيُّ واغتَمده الرركشيُّ أنَّه إذا كان نصيراً نهاراً و سنرُ مصوحةً لا يضملُ (٧)

ودوامُ التعدِّي (^) ، فلو رال كأنَّ رصي المالثُ سفاتها أو منك النقعة (^) فلا ضمان ؛ لزوالِ التعدِّي .

تعم ؛ لا يُقُلُ قولُ المالك بعد البردي حمر بإدبي

ولو تُعدَّى الواقعُ بالدحول كان مهدراً ، ولو أدن له المالكُ ولم يُغَـرُفُهُ (١١٠ بهـا صمى هـو(١١١ لا الحافـرُ ؛ لنقصيـره ب لـم ينسها

 ⁽۱) قوقه (عدوان) هو بالجر ميمه (حمر) ويجوز الفيت على الحان حمي بسجاح (٣٣٩/٥) ، وفي (خ)و(غ) : (حدواتا)

 ⁽۲) الأولى حفر وكسامي (النهاية (وا لمحنى) (ش ۹ ۷)

⁽٣) أي ورن أدبه الأمام وكان بمصلحه النسلمين ابنهى بهايه (ش ٧/٩)

 ⁽²⁾ قوله (من مال عدم) أي إذ بلغامه البنان (فانفيتناد على بجافر نفيته) وإن يتقابيه الجر والحد (فملى عافلته) كردي

⁽a) أي: أَنَمَا نَيْلِ النَّمِ الأَنْيِ . (ش: ٧/٩)

⁽٦) واجم إلى قوله " (من مال عليه . .) إلح . (ش ٢/٩) ...

⁽٧) الرسط في المقعب (٨٣/٤) ، القبياج في توصيح المهاج (٢/٩٧٧)

⁽٨) أي ويشرط دوام العدوال إلى السعوط النهى معنى (ش ٧/٩)

⁽٩) وفي (ب) و(ج) و(ر) و(هم) . (أو ملك المتعمة)

⁽١٠) قوله (ولم بعرفه) أي ولم يُعلمه المالك كردي

⁽١١) (ضمن هو) أي : المالك . كردي

فعلى الحاقرِ ؛ كما يَأْتِي^(١) .

ويُصْمَنُ الْفَنُّ دَلَكُ (** في رقته ، فإنْ غَنَق. . فمن حين العنق على عاقلته . ولو غَرَضَ للواقع بها مزهقٌ ولم يُؤثّرُ فيه الوقوعُ شيئاً. لم نصْمَنِ الحافرُ شيئاً ١ لانقطاع سببيّتِه .

(لا) محفورة (في ملكه) وما اشتحقُ منفعته بوقف أو وصيةٍ مؤندةٍ ، كدا فَيْدَ به شارحٌ ، وهو محتمَلٌ ، وبختبلُ حلاله وهو ما أطَّلهه عيرُه ؛ بظراً إلى أنها^(٣) وإنَّ أَقْتَتْ يطيدُقُ عليه (٤) أنه مستحقٌ للمنفعةِ وإنَّ كان متعذياً بالحفرِ ؛ لاستعمالِه ملك عيره فيما لم يُؤدنُ له فيه ؛ إد الانتفاعُ لا يشملُ الحفر (٥) ؛ كما هو ظاهرٌ ، وكذا يُقالُ في (الإحارة)(١

(وموات) لتملك أو ارتدق ، لا عنا على ما جرم به بعضهم ، وفيه نظر ، فلا يضمن الواقع فيها^(٧) ؛ لعدم بعدّنه ، وعلى نموات حملُوا الحبر الصحيح • الْبِيْرُ جَرْحُها جُبَارٌ ا^(٨) .

⁽١) أي قبيل فول النس (أو سنك غيره) (ش ١٨/٩) راجع المنهل النصاح في الحيلاف الأشتاح المنال (١٤٩٠) واللهاية ال(٣٥٣/٧)

⁽٢) أي ما بلف بالحفر عدوانًا، أدمياً أو غيره (ش ٨/٩)

⁽٣) أي : الوصية ، (ش : ٨/٩) ،

⁽١) أي: على البومي له ، (ش : ٨/٩) ،

⁽٥) قوله (الاستعماله) إنج عده بلنددي، وقوله (او الانتداع) إلج عده لهوره (الاستعماله) إنج، وقوله (الا يشمل الحفر) أي وإن توقف تمام الانتداع عليه الهم ع ش قال سم قوله (إذا الانتداع) إنج قضيته استدع الحفر في المؤدده أيضاً انتهى (ش: ٨/٩).

 ⁽۱) أي من أنه لو جعر بتراً فيما استأجره الأيضمن ما بلمه بها وإن بعدى بالنحمر (ع ش ۲۵۳/۷).

⁽٧) أي في شر محقورة في ملكه أو الموات . (ش : ٨/٩) .

وْلُوْ خَمْرِ بِدِهْلَبِرِهِ نِثْراً وَدَعَا رَجُلاً فَسَقَطَ ۖ فَالْأَظْهِرُ صَمَّاتُهُ ،

ولو تعدّى بالجعر في ملكه لكوبه وشعه بقرب حدار حارف . صمن ما وقع (١٠) بمحلّ البعدّي ؛ كما فائه البلقيديّ ، وأطلق أنّ الجفر بملكه المرهود المقبوص أو المستأخر غيرٌ تعدّ ، وحالفه عبرُه (١٠) في الأوّل ؛ إذا بقص الجفر قيمته

ويُردُ بأنَّ البعدي هذه لمن لذات الجعر ، بل لتنفيض برهن ، بحلاف توسعةٍ المحمر الصارّة بملك عير الحافر^(٣) ، ويضمنُ الصند الواقع ستر حفرها بملكه في الحرم ، قَالُ الإمامُ : إجماعاً⁽³⁾ ،

(وبو حفر بدهلسره) بكسر ابدال (بترا) أو كان به " ، أو بمحلِّ من الدير عيره بثرُّ لم يتعدُّ حافزها (ودعا رحلا) أو صلب ممتراً إلى داره أو إليه (أ فلاحُل باحتياره وكان ابعاث أنه يمرُّ عليها (فللعظ) فلها حافلاً بها المحو طلمةِ أو تعطيةٍ لها فهلك (العالاطهر صلبانه إنه بدنه شنه العمد الآلة عرَّةُ ، ولم يغصدُ هو إهلاك نفسه ، فلم يكن فعله فاطف

أمَّا عيرُ المميّر فأمنَّلُ به الكالمكره الكا أطلعه اللقينيُّ ، ويتعيَّلُ حميدُ (٧) على ما إذ كال الوقوعُ بها مهلكاً عالماً ، وعلم (٨) للحو الطلمة وألّ

ما اللثر) البير سي حفرت بالسوات فيقع فيها رحل فلا صنبان عليه كردي والحدث أخرجه للحاري (١٤٩٩) ، ومستم (١٧١٠) والنفط له ، عن أبي هريزه رضي الله عنه

⁽١) أي ما بع يبعد الوقع بالفحول ٢ حداً مما تعدم (سير ٨٩)

⁽۲) وفي (غ) و(ر) ; (وخالفه في دلك فيره).

 ⁽۳) قوله (بملك بحافر) بعده من بجريف الكتبة ، وأصده الموافق بندين كلام الشارح بملك الحار (ش ۹ ۹) . وفي (آ) و(ب) و(ح) و(ر) والمطبوعة الوهبة (بملك الحافر) يقول (قير) .

⁽²⁾ ثهایة البطلب (۱۲/۱۲هـ ۱۲۳)

⁽a) أي . في الدمليز ، وكدا ضمير (غيره) ، (ش : ٩/٩) .

⁽٦) أي : ممَّل البتر ٤ من الدهلير أو غيره ، (ش: ٩/٩) ،

⁽٧) أي: إطلاق البلقيس . (ش: ٩/٩) .

⁽٨) أي : البامي . (ش : 4/4)

المارُ حيثدٍ يَقَعُ بيها غالَ

وأمَّا إذا لَم يَدُعُه فهو مهذرٌ مطلقاً، وكذا إنْ ذَعاه وأعَلَمْه بها وإنْ كانتُ معطَّهُ وحَرَجَ بـ(البشر) حورٌ كنب عقور بدهليره ، فلا يضمنُ من دعاه فأتُلفه ؛ لأنَّه يفترسُ باحتياره مع كؤيَّه طاهراً يُمْكِنُ دفعُه .

تنبه " لا يَبَمُ هذا الإحراخ إلا مع النعبر" بالدهبير"؛ لأنه" يشبهُ الشر حيثير(1)

أمّا على ما جمعُوا به بين قولهما في (الحنايات) لا صمال (٥) ، وفي إللاف النهائم بالصمال (١) ، من ال لأؤل (١) في مربوط بناته الآلة الذي ينطبِقُ عليه التعليلُ المدكور (١) ، والدي فيما إذا كان (١) في داره فلا ينمُ الإحراحُ إلا أن يُحمل الدهبر (١) على أوله لملاصل للدا ، لأنه (١) حيثه بمبرلة المربوط بابه .

وبقولِه (حقر)(١٣) ما لو خُمرت عدر بأ ، بار دعاه المالث(١٣) فهل

⁽١) أي : في مسألة الكلب ، (ش : ٩/٩)

⁽٣) أي: لا بالباب . (ش: ٩/٩)

⁽۳) أي: الكلب ، (ش: ٩/٩).

⁽٤) أي : حين كون الكلب بالتعليز ، (ش : ٩/٩)

⁽٥) ابشرح لکير (١٥٢/١٠) ، روضه انطالين (٢٤/٢)

⁽¹⁾ انشرح لكبير (٢٣٤,١١١) ، روضه الطالس (٢٠٣/٧)

⁽٧) أي : عدم الضمان ، (ش : ٩/٩) ، · ·

⁽٨) أي دوله: (مع كوته ظاهراً...) إلخ ، (ش: ٩/٩) ،

⁽٩) أي : الكلب . (ش : ٩/٩)

⁽۱۰) أي في البس (ش ٩٩)

⁽۱۱) أي الكلب (ش ۱۹/۹)

⁽١٣) عجمت على قوله (١٠الشرة ..) إلخ ، (ش: ٩/٩) ،

⁽۱۳) أي ولم يعزّفه بالبتر (ش ۹/۹).

يَصْمَلُهُ الحافرُ أو المالثُ^(۱) ؟ وجهال ، صبحت منهما البلقسيُ الثانيُ^(۱) ؛ لأنه المقصُّرُ بعدم إعلامه ، ومن ثمَّ لو سني كان على الحافر ، وإنَّ لم يَدْعُه ؛ بأنُ تُمَدِّى بدحوله فهل يضعه الحافرُ ؛ لتعدّبه أو لا ؛ لتعدَّي الواقع ؟ وجهالٍ ، ضَحَّحَ منهما البنقيئُ الثاني (¹⁾ أيضاً

وقولُ شارح عنه (١) ﴿ الأَوْلُ (١) ، إِمَّا سَنَى قَلْمَ ، أَو أَنَّ كَلَامُهُ (١) الْحَلَّفِ

(أو) خَفرَ نثر َ (مملك غيره أو) في (مشهرك) بينه وبين آخَوَ (**بلا إذن) مِن** الغير أو مِن شريكه له في الحفر (- فمصمون) دلث الحقرُّ ، فعليه أو علَى عاقلته بدلُ ما تلف به « من قيمةٍ أو دية شبه عندٍ

وهدا(٢) وإنَّ عُلم مثا قبله فقد ذكره للإيصاح على أنَّ التقصيل بينَ الإدبِ وعدمه لم يُعْلمُ صريحاً إلاَّ منَ هذه (١٠)، فالدفع ما قبل اللا حاجة لذكرِ هذِه أصلاً ،

ولو تعذّى بحمرٍ وعيرُه موسعت فالصمانُ عليهما بصمان لا محسب المحمرِ (أو) حمر (نظريق صلق نصر المارة فكد) هو مصمولٌ وإلَّ أَدِن فيه الإمامُ ؛ لتعدّيهما .

(أو) حمر نظريق (لا يصر) المارّة ؛ لسعنها ، أو لانجراف النثر عن الجادة

⁽١) وفي النظير عات : (المالك أو البعاش) وهو حطأ .

⁽٢) أي : ضمان المالك ، (ش ٢٤/٤).

⁽٣) أي " مدم الفسان , (ش : ٩/٩)

⁽٤) أي : البلغيني . (ش : ٩/٩) .

⁽٥) ضمال الحافر ، (ش: 4/5)

⁽١) أي : اللقيس . (ش : ٩/٩)

⁽٧) أي : الضمان في المسألتين . (ش: ٩/٩) .

⁽٨) أي تامن مبارته هذا ، (ش : ٩/٩)

وَأَدِنَ الإِمامُ ۚ فَلاَ صَمَانَ ، وإلاَّ ؛ فَإِنْ حَمَر لَمَصُلَحَتِهِ . فَالظَّمَانُ ، أَوْ مُصَلَّحَةٍ عَائَةٍ فَلاَ فِي الأَطْهَرِ .

وَمَسْجِدٌ كَطَرِيقٍ ،

(وأدن) له (الإمام) في الجفر (- فلا صمان) عليه ولا على عاقلتِه للتالفِ بها وإنْ كَان الحفرُ لمصلحة بفيه

(وإلا) يَأْدُنُ لَه وهي عيرُ صارَةٍ (فإن حفر لمصلحته فالصمان) عليه أو على عاقلتِه ؛ لافتياته على الإمام (أو مصلحة عامة) كالاستفاء ، أو جمع ماء المطرِ ولم ينهة الإمام (فلا صمان (في الأطهر) لمنا فيه من المصلحة العامة ، وقد تغشرُ مراجعة الإمام ، وقيده العاورديُّ واعْتملُه الرركشيُّ بما إدًا أَخْكُمُ رأسها ، فإنَّ لم يُخْكَمُها وتركها مصوحة صمى مطلقاً () لتقصيرِه

وتقريرُ الإمام بعد الحصر بعير إذيه .. يَرْفَعُ الضمانَ ؛ كتقريرِ العالكِ السابق^(٣)

وَأَلَحَقَ الْعَدَدِيُّ وَالْهُرُويُّ الْعَاصِي بَالْإِمَامِ حَيثُ قَالاً : لَهُ (1) الْإِذِنُّ فِي بِنَاهِ مسجدٍ ، وَاتَّحَادِ سَفَايةٍ بَالطَرِينَ حَيثُ لا نَصْرُ بَالْمَارُة ، وَإِنَّمَا يَتَجَهُ⁽¹⁾ إِن لَمْ يَخْصَلُ الإَمَامُّ بِالنَظْرِ فِي الْطَرِيقِ غَيرُه ،

(ومسجد كطريق) أي الجمرُ فيه كهو فيها ، فيُجُورُ لمصلحة نفسِه إنَّ لم يُصُرُّ بالمسجدِ ولا يمَنَّ فيه وأدن فيه الإمامُ (٢٠) ، وللمصلحةِ العائمة إنَّ لم يصُرُّ كما

⁽١) الاعتبات لسن إني انشيء دون اكتمار من يؤنمر المحدر الصنحاح (ص ١٩٥١)

⁽٢) الحاري الكبير (١٦/ ١٤٧).

 ⁽٣) قوله (كتفرير المالك السابق) أي في شرح (معوداً) بقوله (بأن رضي المالك)
 كردي

⁽غ) أي للماصي (ش ١٠/٩)

⁽٥) أي ما قاله العبادي والهروي (ش ١٠/٩)

⁽١) راجع ا المهل النصاح في احتلاف الأشماح المبألة (١٤٩١)

دُكِرُ (١) وإِنْ لَمَ بَأُدُنَّ فِيهِ الْإِمَامُ (١) ، وَمَنْتَعُ إِنْ صَرُّ مَطَلَقاً ، أَوَ لَمَ يَصُرُ لَمُصَلِّحَةٍ نفسه بلا إذنه ، ويُوافقُ هذا (١) إطلاق (الروضة) عن الصَّيْفَرِيِّ في أحكامٍ المساجدِ كراهةَ حَفْرِها فِيه (٤) .

وبه يُوذُ^(١) قولُ البُنْقيينِ وإنَّ أَحدُ الرركشيُّ بقصيَّتِه (١) ؛ الجوازُ في الأُولَى^(٧) لا يَقُولُه أَحدُّ، ونزاعُه ^(٨) في الثانة ^(١)

ويصحُّ حملُ المتن لتكلَّف على أن وضع المسجد ، ومثلُه السقايةُ بطريقِ كالحفر فيها ، فيأتِي هنا تفصيلُهُ (١٠٠)

وقي ٥ نروصة ٩ و٥ أصفها ١٠٠٠ في مسجدٍ شي بشارعٍ لا يُصُرُّ العارَةُ لا صمان لِمَنْ يَقْتُرُ به إِنَّ أَدِن الإمامُ ، وإلاَّ - فعلى ما مرَّ ١٢)

فرع اشتأجره لجداد (۱۳ أو حفر بحو نثر أو معدن فسقط أو الهارث عليه لم يَصَّفَتُه

⁽١) أي بالمسجدولا وفي لأصل والاستمرقة (ش ١١٩)

⁽٢) أي : إدا لم يه مه ، (ش : ١١/٩)

⁽٣) أي انتفصيل لنذكور نفونه (فيحور) التي قونه (وينسخ) (ش ١١٠٩)

⁽²⁾ روضة الطالين (۲/۱ (٤٠٣) ...

⁽٥) أي : بإطلاق ١ الروضة ١٠٠٠ إلخ (ش : ١١/٩٠)

⁽٦) - وهي فسنان ما تلف بدلك الحمر . (ش ١١/٩٠)

 ⁽٧) قوله (بحوار في الأولى) إلج مفود قول الناملي كرفي وقال لشرواني
 (١١/٩) (فوله ١ في الأولى ١ وفي الحفر في بمنتجد فلصلحه نفسه (يح)

 ⁽٨١) وقوله (وبراعه) أي برخ بحوار كائن في الثابية كردي وعبارة الشروبي (١١/٩)
 (فوية (وبراعة) الح ا أي النفسي عطف على ا عول بنقيني ا وبح)

⁽٩) وهي الحمر في المسجد للتصييحة العامة (الح (الل ١٩١٨))

⁽١٠) أي : الحمر في الطريق ، (ش: ١١/٩٠)

⁽۱۱) لشرح الكبير (۲۲۲/۱۰) ، روضه الطالس (۱۷۲/۱۰)

⁽١٢) أي اس بعصيل في الحفر في الشارع (ش ١١/٨)

⁽١٣) وفي المطبوعات : (لجداد)

وَمَا تُولُّذُ مِنْ جَمَاحٍ إِلَى شَارِعِ

وَيُحَثُ بِعَصُهِم * أَنَّهُ لَوَ عَلِمَ المستأجرُ فَقَطْ أَنَّهَا تُنْهَارُ بَالْحَدِرِ. صَبِمَه ، ويُردُّ بأنَّهُ لا تغريرَ ولا إلجه ، فالمقصَّرُ هو الأحيرُ وإنَّ جَهِلِ الانهيار

(وما تولد) من فعله في ملكه كالعادة (١) لا يَصْمَمُه ﴿ كَحَرَّةٍ سَفَطَتُ بَالربِحِ ، أو سَلَّ مَحَلَّهَا ، وحَعَلَبِ كَسِرَهُ بَمَلِكُهُ فَعَازُ بَعْضُهُ فَأَلْفَ شَبِئًا ، وَدَنَّةٍ رَبَعْهَا فِيه فرفَشَتْ إنساناً حَارِجِهِ وَإِن لَمْ نَادَنْ فِيه (٣) الإمامُ ﴿ لأَنَّهُ لا يَعْلَرُ لَهُ فِي الْمَلْكِ .

أَوْ لاَ كَالْعَادَةُ (*) ؛ كَالْمَتُولَدُ مِنْ بَارِ أَوْقَدَهَا بَمَلَكُهُ وَقُتَ هَبُوبِ الربيحِ ، أَو خَاوَرَ فِي إِيقَادِهَا العَادَهُ ، أَوْ مِنْ سَفِّي أُرْضِهِ وقد أَشُرِف ، أَوْ كَانَ بَهِا شَقَّ عَلِمِهِ ولم يَخْتَطُ بِسَدُه ، أَوْ مِنْ رَشَّهُ لِنظرِيقِ ؛ لِمُصَلِّحَةُ نَفِسَهِ مَطْلَقًا (*) أَوْ لِلْمَسْلَمِينَ وجَاوِزُ العَادَةُ ولَم نَعَمَّدُ الْمَشِي عَلِهِ مَعَ عَمْمِهُ لِهِ فَيْمِهُ مِنْ الْمُعْلَمِينَ (*)

ويُؤخّذُ مِن تفصيلهم المدكورِ في الرشّ أن تنجية أدى الطريق ، كحجرِ فيها إنْ تُنْصَد به مصنحة المسلمين لم يضمن ما تولّد منه ، وهو ظاهرٌ ، وإلاً . لَكُرُكَ الباسُ هذه السنّة المتأكّدة

أو (من حياج) أي حشب حارج من ملكِه (إلى شارع) ولو يودن الإمام فشقطَ وأَنْبَفَ شَيئاً ، أو مِنْ نكسيرِ حطب في شارعِ صيتِي ، أو من مشي أعتى بلا قائدِ^(٧) وإن أخس المشيّ بالعضا ؛ كما اقْتصاهُ إطلاقُهم ، أو مِنْ عجن طين فيه وقَدْ حاور العادة ، أو مِنْ حقدٌ مناعه به لا على باب حابوته كالعادة

 ⁽١) أي : قعادً موافقاً للعادة . (ش : ٨/ ١١) .

⁽٢) أي : ملكه ، وكذا فسمير (خارجه) ، (ش : ١١/٩)

⁽٣) أي: قطه في ملكه . (ش: ١١/٩)

⁽٤) قوله (أو لا كالعادة) عطف على قوله (كالعادة) كردي

⁽۵) وإن لم يجاوز العادة . (ع ش : ٧/ ٢٥٦) .

 ⁽٢) وقوله (يصب)جواب هذا أن ما بولد من فعله في ملكه لا كالعادم بصمه كردي.

 ⁽٧) معهومه أنه إذا كان بعائد لا صدان ، لكن نقل عن شبح حددان في ا ملتنى استرين ، أنه مع القائد يضمن بالأولى . . . (اح ش : ٧/ ٣٥٦) .

فىمىئون، .

(معصمون) لكنه في الجاح على ما يأبي في الميراب مِنْ صمادِ الكلِّ⁽¹⁾ بالحرر⁽¹⁾ والنصف⁽²⁾ بالكلّ⁽¹⁾ .

وإنْ حارَ^{" ()} إشراعُه بأنَّ لم يصُرُّ المارَّة ؛ لأنَّ الارتفاق بالشارعِ مشروطٌ بسلامة العاقبةِ .

وبه^(۱) يُعْلَمُ : ردُّ قولِ الإمام لو تَنَاهَى في الاحتياطِ^(۱) فخرتُ حادثةً لا تُتَوفَّعُ أو صاعفةً فتفط بها وأندف شيئاً ، فلَسْتُ أَزَى إطلاقَ الفولِ بالصماذِ^(۱) ، انتُهَى

وقارقَ ما مَرْدًا عِي الشرِ بأنَّ الحاحة هـ، أعلتُ و أكثرُ ، فلا بتختملُ إهدارُه .

أثد إذا لم يشعُظُ، فلا يضَعنُ ما الصدم به (١٠٠)، وبحوَّه ؛ كما لو منقَطَّ وهو حارحٌ إلى ما شئله (١٢٠) بجب وهو حارحٌ إلى ما تنظه (١٢٠) بجب داره مستثباً ما يُشْرعُ إلىه ؛ كما تُجتُ (١٢٠) فيهما ، أو إلى طلكِ غيرٍه ،

⁽١) أي: كل ما تلف . (ش: ١٢/٩٠)

⁽٢) أي : ص الجناح ، (ش : ١٢/٩) ،

⁽٣) أي : ضمان بصف التالف . (ش ١٢/٩٠)

⁽٤) أي : كل الجناح ، (ش : ١٢/٩)

 ⁽۵) خاية للمئن ، هامش (ك) .

⁽٦) أي : بذلك الصليل . (ش : ١٢/٩)

⁽٧) أي : بالم ميه . (ع ش : ٧/ ٢٥٧)

 ⁽A) من أفول بعدم الصندات (إذ الأنفسير سه (ع ش ۱/۲۵۷) وراجع (بهاية البطنا في دراية المنفية (۱۲/۱۲) (۵۷۴_۵۷۳/۱۲)

⁽۹) قوله (وباروزما بر) موفود النمى (فلا متمال) كردي.

⁽١٠) أي نلف به (ع ش ٢٥٧٧) راجع (لسهل المساح في اختلاف الأشباح (١٠٠) (١٤٩٣)

⁽١١) عايه - أي ٥ سيله يعد الإشراع ، (ش : ١٢/٩) ,

⁽١٢) أي حل الإشراع . (ش: ١٢/١) .

⁽١٣) وقي (أ) و(ب) و(ع) و(هـ.) : (بحثه) .

ومِنْهُ (١) سَكُمُ عِيرُ بافدةِ بإدل جميع الملاك ، وإلا صبل

(وينحل) للمسلم دول الدميّ بالنسبة لشوارعِما (إحراح المهازيب) العالمية التي لا تَصُرُّ المارَّة (إلى شارع) وإنَّ لم يأذَنِ⁽¹⁾ الإمامُ ؛ لعمومِ الحاجة إليها ، وصَحَّ ، أنَّ عمر قَلَع ميراباً للعناس رَصيَ الله عنهما فَطَرَ عليه فقال له : أتَقُلعُ ميراباً نصبه وسول الله صنى الله عليه وسلم ؟ فقال والله لا ينصبه إلاَّ مَن يَوْقَى على طهري والحلى للعناس حتى رقِي عليه وأعادَه لمحله (").

(والتالف مها) وبما قطر منها (مصمون في الجديد) لِما مرَّ⁽¹⁾ في الجناح .

وكما لو وَصَعِ تَرَانُ بَالْطَرِيقِ لَيُطِيِّنِ بِهِ سَطَحَهِ مِثَلاً. ، فَإِنَّ وَاضْعَهِ يَضْمَنُ مَن يَزُلَقُ بِهِ ﴾ أي : إِنْ خَالَفَ العادةَ ؛ لَيُرَافِقِ مَا مَرَّ^(ه) .

ودعوَى (١٠) أنَّ المبرات صروريُّ مسوعةً بأنَّه يُمْكُنُ اتحادُ بِثرِ (٧) أو أحدودٍ هي الجدارِ لماهِ السطح .

(فإن كان بعضه) أي ما دُكرَ (^) مِن الجناحِ والميزابِ (في الجدار فسقط الحارج) أو يعصُه فأنكف شيئاً (... فكل الصمان) على واضعِه أو عاقلته ؛

⁽١) أي: من ملك العير ، هاملن (رُ)

⁽۲) أي ولم ينهه ، أحداً مما سبى النهي ع ش (ش ١٣/٩)

 ⁽٣) أخرجه البيهفي في (الكبر ((١١٤٧٥) عن عبر بن انجفات رضي لله عنه ، وأخرجه انجاكم
 في (المسترك) (٢/ ٢٣١) بنضاء في قصة توسمة مسجد رسون الله ﷺ

⁽¹⁾ أذا الأرغاق بالشارع مشروط بسلامه العاقبة معني لمحتج (٣٤٣/٥)

⁽٥) أي : في شرح : ﴿ وَمَا تُولُدَ . . . } إِلَجُ . ﴿ شُ : ١٣/٩ ﴾

⁽۱۳/۹) رد لدلیل القدیم ، (ش : ۱۳/۹) .

⁽٧) أي : في الدار ، انتهى ، مفتى ، (ش : ١٣/٩) ،

⁽٨) وڤي (خ) و(س) ؛ (أي ؛ يمشن ما ذكر) .

⁽٩) أي : س الجدار . (ش : ١٣/٩) ،

رُإِدُ سَفِطَ كُنَّهُ فَصَعُهُ فِي الْأَصِحُ

لوقوع البلف بما هو مصمولٌ عليه حاصةً

وحَرْحَ بقولِه (بعصُه) ما لو لم بكُنَ منه () شيءٌ فيه () ؛ بأن سقرهُ فيه فيضُمنُ الكُلُّ بسفوط بعصه أو كلَّه ، وما لو كان كلَّه فيه - فلا صمان بشيءِ منه ؛ كالجداو .

(وإن سقط كله) أو التجارعُ وتعصَّلُ الداحلِ أو عكشُه (**) فأنْف شيئاً تكلُّه أو بأحد طرفيه (في الأصبح) أي لصمان على منْ ذُكر (في الأصبح) لأنَّ التلف حصل بالداحل أيضاً () وهو (**) عبرُ مصمودٍ فرُرِّع عليهما (**) تصفيْن من عبر نظرٍ نوردٍ ولا مساحةٍ

وبو سفط كلُّه والكسر في الهوء؛ قالَ أصابه الحارخُ صمى، أو الداحلُ قلا؛ كما قاله النعوليُ(١٠)، أو شكَ قلا أيضاً فيما يَظُهُرُ؛ لألُّ الأصل براءةُ الدئَّةِ .

وبو أنب ماؤه "" شتا صمن نصفه أن كان بعضّه في الجدار وبعضّه حارجه ، ولو نُصل ماؤه "" بالأرض فالقياسُ الصمانُ ، قابة البعويُّ

 ⁽۱) أي : البيراب ، (ش: ۱۳/۹).

⁽۲) أي : البدار , (ع ش : ۲/۲۵۷)

 ⁽٣) أي الداخل وتعفيل بجارج وقد يسكل بفيوره اسم ، وقد ينصور بما إذا كان النظرف من بحارج مسترا في حسير مركورس في الجدار شاراً (بغيري ١/٤٥)

⁽¹⁾ أي : كالحارج ، (ش : ١٣/٩) ،

⁽٥) أي ١ التلف الحاصل بالداخل . (ش : ١٣/٩٠)

⁽٦) أي : الداخل والحارج , (ش: ١٣/٨)

⁽Y) التيديب (Y) (Y)

⁽٨) أي ماء الميرات ، ع ش ورشيدي . (ش : ١٤/٩)

 ⁽٩) أي تم نف يه إنسال ، بهايه وممي ، (ش ١٤/٩)

وقياسُ ذلك (١) أنَّ ماءُ (٢) ما ليس منه (٣) شيءٌ حارحٌ لا صمال فيه

هذا ، والذي في * الروصةِ ا⁽¹⁾ وغيرِها إطلاقُ الصماد بماء العيراب⁽⁰⁾ ، ويُؤخَّهُ بأنَّه لا يَلْرمُ من التعصيل السابق في محلُّ الماءِ جريانُه في الماءِ ؛ لتميُّرُ حارجِه⁽¹⁾ وداخلِه ، بخلافِ الماءِ .

ومجرَّدُ مروره بعير المصمود لا يعُتُصي سقوط ضمايه لا سيِّما مع مروره بعدً على المصمودِ وهو الخارجُ .

وبهدا ـ أغني مروره عنى مصموب يُعُرقُ بينه (٧) وبين ما تطاير من خطب كـره بملكه (٨)

ولا ينرأ واصعُ حماحٍ وميرابٍ ومامي حدادٍ ماثلاً ماتقاله عن ملكه (٩) وإن مارع فيه البنقيميُّ

معم ١ إن بناه ما الألباك العبر عدواناً وناعه منه (١٠٠ وسلمه ١٠٠٠ له. ترى، والمرادُ بالواضع والناني النمائك الأمرُ ، الا الصابعُ

⁽١) أي عول البعوي (وبر أسف صلاء شئاً) إلح (شي ١٤١٩)

⁽٦) وفي (ب) و(ب) و(ح) و(ر) فوله (ماه) غير موجود

⁽٢) أي : ماه ميراب ليس . . . إلح ، (ش : ١٤/٩) .

⁽٤) روضة الطالبي (١٧٦/٧) .

 ⁽a) وقوله (إطلاق الصمال ساء بمبراب) أي منواء حرى منى الداخل فعط ، أو عنى الجارح نقط أو طيهما جميعاً ، كوفي ،

⁽¹⁾ أي : خارج محل الماه . (ش : ١٤/٩) ،

⁽٧) أي : ماه ما ليس مته . . . إلخ . (ش : ١٤/٩) .

⁽A) أي حت لا ضماد مع أن كلاً تصرف في ملكه ، انتهى ، ح ش (ش : ١٤/٩) ,

 ⁽٩) قوله (بانتهاله عن مدكه) أي بابتقال كن واحد منها عن مدكه ، فنن هلك به من الأدميين .
 فضماته على عاقله البالغ ، كردي ،

⁽١٠) بصي انتقل إلى ملكه مطريق شرعي (ش ١٤/٩)

⁽١١) أي : من اليم . (ح ش : ٧/ ٢٥٨) .

تعم ؛ إنْ كَانتْ عاقبتُه يومَ التلفِ عيرَها يومَ الوصعِ أو الساء الْحَتُصَّ الصمالُ (١١)

(وإن سى حداره مائلاً إلى شارع) أو مبك عيره بعير إدنِه ، ومنه (^(*) ـ كما مُرَّ^(*) ـ السكةُ عيرُ الباهدة (⁽³⁾ (- فكحماح) فيضَمَنُ الكُلُّ إِنَّ وَفَعِ الْنَبَعُّ بالمائلِ ، والبصف إِنَّ وَقَعَ بَالْكُلُّ

ويُؤخَذُ منه (** : أنَّه لو يَتَاه ماثلاً مِن أصلِه ﴿ صَمَى كُنَ البَالِفَ مَطَعَأَ **) وهو ظاهرٌ ، أو إلى ملكِه أو مواتٍ . ﴿ علا صمان ﴾ لأنَّ له البصرَف فيه كيف شاه

نعم ؛ إنَّ كَانَ مِلكُه مُستحقَّ المنفعة للعيرِ يوحارةٍ مثلاً - صَمِنَ (٧٠ ، كما نحثُهُ الأَذْرَعيُّ ؛ لأنَّه التَّغْمَلُ الهواء المستحقَّ للعير

ويه يُقْرَقُ بيمه وبين الحعرِ مملكه المسأحرِ مثلاً على ما مرّ فيه (٨٠) ، لأنّ الحعر إتلاف لا استعمالٌ مضمّنٌ

(أو) بناه (مستوياً فعال) إلى ما مؤ^(١) (وسقط) وأنَّاب شيئاً حان سقوطه (- فبلا صمان) لأنَّ النيس ليم يخصُّلُ عمله (وثبل - إن أمكيه هندسه

⁽١) أي : بالباتي مثارًا . (رشيدي : ٣٥٨/٧)

⁽١٤/٩ أي : ملك المير ، (ش : ١٤/٩) ،

⁽٣) أي فيل فرن المن (وينحل) إنح (ش ١٤٩)

⁽²⁾ أي إذا لم يكن هيه مسجد أو نثر مبدئ ، و(لا فكانشارغ معني وأسنى (ش 12/4)

⁽a) أي : من المئن - (ش 11/4 :) .

⁽١) أي سراه أنتب كله أربعضه اسهى ع ش (ش ١٤٩)

⁽٧) راجع المهل المباح في اختلاف لأشياح المبألة (١٤٩٣)

⁽٨) قوله (على ما مرافية) بعد قول المصنف (ويصيم بحفر بير عدواياً) كردي

⁽٩) أي إلى الشارع ، أو ملك عبره بعير ردبه (ش ٩ ١٥)

رَإِصْلاَحُهُ.. صَمَنَ، وَلَوْ صَقَطَ بِالطَّرِيقِ فَقَثْرَ بِهِ شَخْصٌ، أَوْ تَلْفَ فَالَّ.. فَلاَ ضَمَانَ فِي الأَصَحُّ .

وَلُوْ طَرَحَ قُفَامَاتِ وَقُشُورَ مِطَّبِ

وإصلاحه فيض) لتقصيره نترك الهدم والإصلاح ، والتَّصَرُ له كثيرُونَ ، وعليه فيَظُهُرُ * أنَّه لا فرقَ بينَ أنْ يُطالَب بهدمه ورفعه وأنْ لا

(ولو سقط) ما ساءً مستوياً ومَالَ (بالطريق فعثر به شخص ، أو تلف) به (مال _ فلا صنعان) وإنَّ أمره الوالي برفيه (في الأصبح) لأنَّ السقوط لم يخصُّلُ بععلِه ١ تطيرَ ما مَرَّ

نعم ؛ إِنْ قَصَّرَ فِي رَفَعِهِ. . ضَمِنَ ^(١) ؛ كما قَالَةٌ جمعٌ متقدمُونَ ، واغتُمَده الأدرَعيُّ وعبرُه ؛ لتعدَّبه بالتآخير^(١) .

وَيُقُرُقُ مِنَهُ وَمِنَ مَا مَرُ فِيمَا يُمَكُنُّهُ هَدَمُهُ (** ؛ بَأَنَّ دَاكُ لَمْ يَخْصُلُ فِيهِ النَّفَاعُ بالطويقِ ، بخلاف هذا فاشْتُرط فنه عدمُ نقصيرِه به

ولو اشتهدم الحدارُ (1) لم يُطالتُ سمصه ولم يصَمَلُ ما تولَد منه وإنَّ مَالَ ؛ كما مُرُّ (1) ، ويُوَجُّهُ بِأَنَّ الميل بشأ مِن عبر فعله ولم يناسُ من إصلاحه عالباً

> ومه يُقْرُقُ^(١) بيمه وبين ما ذكر فيمنَ فعَشَر بالرفع وفي وجه قوي مَذْرَكاً للحار والمارُ المطالبةُ به (١)

(ولو طرح قمامات) بصمَّ الفاف ؛ أي - كناساتِ (وقشور) بنحو (بطبح)

⁽١) رجع ا السهل لمناح في احتلاف الأشياح المسألة (١٤٩٤)

⁽۲) ای آما

 ⁽⁴⁾ قوله (ودر السهدم الجدار) أي فرسا إلى الهدم الحدار الذي بناه مستوياً كردي

⁽۵) بی (ص ۲۲)

⁽١) أي : بقوله : ﴿ وَلَمْ بِيَأْسُ . . . ﴾ إلح . ﴿ ش : ١٥/٩ ﴾ .

⁽Y) وقوله : (المطالبة به) أي : بالنقض ، كردي

بطرِيقٍ ، فعصْمُونٌ علَى الصَّجيحِ ، وَلَوْ تَعَاقَتَ سَبَيًّا هَلاَكِ. . فَعَلَى الأَوْلِ ١ .

ورمَّادٍ (بطربق) أي شارع (فعصمون) بالسنةِ للجاهل بها (على الصحيح) لِمَا مَرَّ في الجناحِ^(١) ،

نعم ؛ إن كانت في معطف عن الشارع لا تُختاحُ إليه المارَّةُ أَصلاً . . فلا صمان على الأوجَهِ ؛ لأنَّ هذا وإنْ قُرِصَ عَدُّه منه فالتقصيرُ مِنَ المارُّ فَقَطْ ، فَاتُدَفَّعَ ما للبلقينيُّ هنا .

وخَرَحَ بِـ (الشارعِ) ملكُه والمواتُ فلا صمال فيهما مطنفاً (١)

وبطرجها ما لو وقعت بعنها بريح أو بحوه اللا صمال ما لم يُقَصَّرُ في وقعها(٢) ؛ أخذاً مثا مُرَّ⁽¹⁾ ،

وهي الإحباء الله ما يُتُركُ بأرض الحمام من بحو سدر (" يَكُونُ صمالُ ما تُلَفَّ به على واضعه في أوّل يوم ، وعلى الحماميّ في ثابه ؛ لاعتباد تنطيعه كلُّ يوم (") ، وحالفه في العتباد تنظيع كلُّ وحالفه في العتباد تنظيع اللهى الحماميّ عنه السم الواضع (") ، وحالفه في العناوية العقال إن بهى الحماميّ عنه الصم الواضع (") ، وهو أوجَهُ

(ولو تعافف سننا هلاك معنى الأول) أي هو^(١) أو عاقبته^(١) الصمال ا

 ⁽¹⁾ أي من أن الأربدي باشارع مشروط بنبلامه العاهم، والأن في ذلك حرراً على بمسلمين ١
 كوفيم الجير والسكين ، النهى ، مغني ، (ش : ١٦/٩٠)

⁽٣) أي : جاهارًا كان أو مائماً . ﴿ عِ ش : ٣٥٩/٧) .

⁽٣) راجع ا المهل النصاح في احتلاف الأشباح ؛ مسأله (١٤٩٥)

⁽٤) قي (س: ٢٧)،

⁽٥) أي كلمسون والنحامة النهن ع ش (ش ١٦/٩)

⁽٦) إحياء معرم الدين (١٤/ ١٥٠ - ١٩١) .

⁽٧) أي ولو في اليوم الكاني (ع ش ٢٩٥/٣٦٠)

⁽A) قتاري الغرالي (ص : ۲٤٢)

⁽٩) أي : إن كان التالف ما لأ . (عش ١٠٠٠) .

⁽١٠) أي إن كان النائم بفسأ (ع ش ٢٦٠/٧) وفي (س) و(ح) (أو علمي عابلته)

مَانَ حَمَرَ وَوَصَعَ آخَرُ حَجَرَا عُدُواناً فَعُثِرَ بِهِ وَوَقَعَ بِهَا . فَعَلَى الْوَاصِعِ ، فإنَّ لَمْ يَتَعَدُّ الْوَاصِعُ. فَالْمُثَقُولُ تَصْمِينُ الْحَاقِرِ ،

لأنّه المهلكُ معمه أو مواسطةِ الثاني (بأن جمر) واحدٌ شراً عدواماً أوْ لا ، لكن قولُه الأني : (فون لم يتُعدُ .) إلى آخره يدُلُّ على أنَّ قولُه (عدواماً) راجعٌ لهذا أيضاً وهو ما في الأصله الأن ولا محدور فيه اللأنُّ عير العدوابِ يُفْهمُ بالأَوْلَى .

(ووضع آخر) أهلاً للضماني قبل الحصر أو بعده (حجرة) وصعاً (عدواناً) بعث لمصدر محدوف كما قدراتُه ، أو حالٌ بتأويله بمتعدّياً (فعثر به) بصم أوّله (ووقع) العائز () بها) () فهلك () فعلى الواضع) لدي هو السبث الأوّلُ ؛ لأنّ المراد به المُلافي () أوّلاً للداه ، لا المفعولُ أوّلاً الصمانُ () ؛ لأنّ التعقر هو الدي أوقعه ، فكأنّ واضعه أحده وردّاة فيها

أمّا إذا لم يكُن الواصعُ أهلاً فسيأتي (﴿ وَإِنْ مِمْ يَتَعَدُ الوَاصِعِ ﴾ الأهلُ ﴾ مأنُ وَصَعْهُ بَمَلِكُهُ وَحَفَرُ احرُ عَدُو بَأَ قَبْلُهُ أَوْ بَعْدُهُ فَعَثْرُ رَحَلٌ (﴾ ووَقَعُ بها (فالمنقول الصمس الحافر ﴾ لأنّه المتعدّي

وفَارَقَ (٨) حصول الحجر على طرفها سبل أو سبع أو حربيٌّ ، فونَّ الحافرَ (٩)

⁽¹⁾ Harace (no. : 113) .

⁽۲) أي بغير فقد (ش ١٩/٩).

 ⁽٣) أي البراء فلو رأى المائر بحجر فلا صندن كما في حفر الثراء ذكره الرامعي بعد هذا السوضع بالتهي ، فغي ، (ش: ١٦/٩) ،

⁽٤) قوله : (الملاقى) بمتح الثاب ، (ش : ١٦/٩) ،

⁽٥) متدأمومر (ش ١٦/٩) أي الصباد على الواضع

⁽١) أي: أماً . (ش: ١٦/٩٠) .

 ⁽٧) هن هو رحل ، أو رحل ؟ فتنى ، والظاهر أنه رجلٌ بعتج لراه المهمدة ، أحداً منا يأتي في
المتن أنعاً . أمير على . هامش (ش) .

⁽A) أي : ما مي المتن . (ش : 13/4) .

⁽٩) يباد المحوج إلى الغرق . (ش: ١٦/٩) .

وَلَوْ وَصَعَ خَجُراً وَآخَرَاكِ خَجَراً فَعَثْرَ بِهِمَا. قَالصَّمَانُ أَثْلَاثُ ، وَقِيلَ : بَضْفَاكِ ، وَلَوْ وَصَعَ خَجَراً فَعَثْرَ بِهِ رَجُلٌ فَدَخْرَجَهُ فَعَثْرَ بِهِ آخَرُ صَبِعَهُ الْمُدَخْرِخُ وَلَوْ عَثْرَ مَاشِ نَفَاعِدِ أَوْ مَثِم أَوْ وَاقِعِ مِالطَّرِيقِ ، وَمَاتَا أَوْ أَخَذُهُمَا ، فَلا صَمّال

المتعدّي لا يَصْمَلُ هنا - بأنَّ الواضع ('' ثمَّ أهلٌ للصماد في الجملةِ فضعٌ نصعينُ شريكه ، بحلاف تلك الثلاثةِ

ولا يُدَى المن ما لو حفرَ شرآ بملكه ووضع آخرُ فيها سكّياً.. فإنه لا ضمان على أحدٍ ، أمّا المالكُ عطاهرُ ، وأمّا الواضعُ فلأنَّ السقوطُ في السّرِ هو الّذي أفضى إلى السقوط على السكين ، فكان الحافرُ كالمناشرِ ، والأحرُ كالمتسب

وبهدا "" يُقلم أنَّه لا يُختاحُ إلى بجراب بحمل ما هُمَا على ما إدا تَعَدَّى الواقعُ بمروره ، أو كان الناص^{6")} عيز متعدًا ، بل لا يصحُّح دلث

(ولو وصع حجراً) عدواناً نظريق مثلاً (و) وصع (آخران حجراً) كذلك بجنبه (فعثر نهما - فالصمان أثلاث) وإن تعاوت فعلهم نظراً إلى رؤوسهم (1) ؛ كما لو اختلفت الجراحاتُ (وقس) - هو (نصمان) نصع على الواحدِ ونصع على الاحرين ؛ نظراً للحجرين ؛ لأنهما المهلكان ، وانتصر له البلقيني

(وبو وضع حجراً) عدواماً (فعثر به رحل فدخرجه فعثر به آخر) فهلك (صحه المدخرج) الذي هو العائرُ الأوَّلُ ؛ لأنَّ انتقاله إنّما هو بعمله

﴿ وَلُو عَثْرَ مَاشَ نَفَاعِدُ أَوْ نَائِمُ أَوْ وَاقْفَ بَالْطَرِيقَ ﴾ لَعَيْرُ عَرْضِ قَاسَدٍ ﴿ وَمَاتَ أَوْ أَحَدُهُمَا ﴿ فَلَا صَمَانَ ﴾ يعْنِي * على المعثورِ به ؛ مِن أَحَدِ الثلاثةِ المدكورين لُو

⁽۱) متعلق بـ (عارق . . .) إلخ . (ش : ۱۱/۹)

⁽٣) أي بعوله (أب لمانك بسامر)لح (ش ١٦١٩)

⁽٣) أي: للسكين، (ش: ١٧/٩)

⁽٤) أي ; رؤوس المحناة . (ش : ١٧/٩) .

إِنِ اتَّسَعَ الطُّرِيقُ ، وَإِلاًّ. وَالْمَدْهَبُ إِهْدَارُ قَاعِدِ وَمَائِمٍ لاَ غَاثِرٍ بِهِمَّا ، وَضَمَّانُ وَاقِفٍ لاَ غَاثْرٍ بِهِ

مَاتَ العائرُ ، سواة البصيرُ والأعلى (إن اتسع الطريق) بأنَّ لم تَتَصرُّر المارَّةُ سحوٍ النومِ فيه ، أو كان سواتِ ؛ لأنَّه عيرُ متعدُّ والعاثرُ كَانَ يُمْكِنُه التحرُّرُ فهو الذي قَتَلَ تَعَنِّهُ .

أمَّ العائرُ - فيضملُ هو أو عافيتُه مَنْ مات منَّ أونتك ؛ لتقصيره

(وإلا) يُشْج الطربقُ كدلك () ، أو اتَّسع وزقف مثلاً لعرصِ فاسدٍ ؛ كما
 بَخَتُه الأَذَرَعِيُّ .

ومَرَّ في (إحياء الموت) أنَّ المحلوس في لشارع منى صيَّق به على الناس. حرَّمُ^(٢)

وله (٣) شَعَ ما هنا (١) يُغلَمُ الله المراد بالواسعِ هنا ما لا يغشرُ عرفاً على المارُ تجنُّ بحو الفاعد أو النائم فنه ، وبالصيُّقِ ، ما يغشرُ ، وأنَّه يَحثُ (٥) إقامةُ منُ صيّق على الناسِ بنومِه أو قعودِه أو وقوفِه ،

(فالمدهب إهدار قاعد ونائم) لأنَّ الطريق للطروق ، فهما المقصّران بالنوم والقعود والمهلكان لنفسيهما (لا عاثر نهما) بل عليهما أو على عاقلتهما بدلُه (وصمان واقف) لأنَّ المنزَّ يختاحُ للوقوف كثيراً ، فهو (٢٠) من مَرافق الطويق لا لا عاثر نه) لأنَّه لا حركة منه ، فالهلاكُ حصّل بحركة الماشي

⁽١) أي بأن كانت نتضرر المدره بمحو النوم فيه ولم تكن بموات (ش ٩/٧١)

⁽T11/1)_3 (T)

⁽۲) أي : يما مر ، (ش : ۱۷/۹)

⁽٤) أي : في المثن . (ش : ١٧/٩) .

⁽۵) عطف على قوله : (أد البراد. . .) إنخ ، (ش ۲۷/۹)

⁽٦) أي فيمه إذا كان العائر بحر عبد أو بهيمه (رشيدي ٢٦١/٧)

⁽٧) أي : الرقوف ، هامش (خ) .

فصل

اصطدما بلا قصيد على عاقلة كُلُ بِصَعَ دِيةٍ مُحمَّمهِ ،

تعم و إنَّ وُجِد من الواقف فعلَّ و بأن الحوف للماشي لَثُ قرَّب منه فأصاله في التعرافِه ومَاتا - فهما كماشيش اصطلاما ، وسأني (١)

ولو مَثَرٌ بجالس بمسجدٍ لِمَا لا يُرَّةُ المسجدُ عنه (*) صبعه العائرُ وهدر (*) ؛ كما نو حلس نملكه فعثر به من دخله نعير إدبه ، وبائمٌ به معتكماً كحالس ، وحالِسٌ لِما يُنَرَّهُ عنه ، وبائمٌ عيرٌ معكب كفائم نظريقٍ ، فيُعضَّلُ فنه بين الواسع والصيق

فرع : تحازح حطأ أو شبه عمد عملي عاقله كلّ ديةُ الأحر ، ولا يُقْتَلُ قولُ كلّ : قَصَدْتُ الدفعُ .

(imt)

في الأصطدام وتحوه (2) ممّا يوحب الأشتراك في الصنمان وما يذكر مع ذلك (٥)

إذا (اصطدم) أي كملان ماشيان أو راكان مقالان أو مديران أو محتنقانيا (بلا قصد) لبحو طلمة بمان (بعلى عاقله كل نصف دية محفقة) لوارث الأحراء لأن كلاً منهما هلك نفعله وفعل صاحبه ، فيهدرُ النصفُ المقابلُ لفعيه ؛ كما يو حرح نفسه وحرجه أحرُ قمات نهما ، ووحنتُ محفّقةُ عنى العاقلةِ ؛ لأنّه حطأً محفيً

⁽١) أي المأمى أول بعضل الأبي

⁽٣) أي بحاس الأمر لا يبرُّهُ بستخد عنه راجع (لبحم الوهاج (١٥٠١٨)

⁽٣) أي العاثر ، سواء أي أعمى أو بصيراً (ع ش ٣٦١/٧)

⁽٤) كعجر السجيق ، (ع ش : ۲/۲۹۲)

 ⁽a) أي كوشراف النصة على بمرق (ع ش ٣٦٢/٧)

وَإِنْ قَصَدًا فَعَلَمُهَا مُعَلِّعَةً ، أَوْ أَحَدُهُمَا فَلكُلُّ خُكُمُهُ ، وَالصَّحَيِّحُ * أَنَّ عَلَى كُلُّ كَفَّارِتِشَ ، وإِنْ مَاتَا مَعَ مَرْكُوتِيْهِمَا. فَكَدَبِكَ ، وَفِي تَرِكَةً كُلُّ مِنْهُمَا بَضْفَّ فِيمَةٍ فَائَةٍ اللاَّحَر

﴿ وَإِن قَصَدًا ﴾ الاصطدامُ ﴿ ___ فتضمها معلطة ﴾ على عائلة كلُّ ﴿ لأنَّه شنةً عبدٍ
 لا عبدٌ ﴿ لعدم إفضاء الاصطدام للموت عادياً

ولو صَعْفُ^(١) أحدُّ العَشْيَيْنِ بَحِيثُ يُقْطِعُ بَأَنَّهُ لا أَثْرُ بَحْرَكَتَهُ مَعْ حَرَكَةَ الأَحْرِ مُدر القويُّ ، وعلى عافيته دبةُ الصعيف ؛ بطير ما بأتي^(١)

(أو) قَصَد (أحدهما) فقطُ الإصطدام (فَلَكُلُ حَكُمُهُ) فعلَى عَالِمَةٍ القاصِدِ لَصَعَبُ دَيَةٍ مَعَلُظَةً ، وعَبِره لَصَعُهَا مَحَمَّقَةً

﴿ وَالْصَحْمَعُ ۚ أَنَّ الْكَفَّرِهُ لَا يَعْمَى كُلُ كُفَارِيْنَ ﴾ كَفَّرَهُ نَقْبِلِ نَفْسِهِ وَأَخْرَى لَقَبْلِ صَاحِبِهِ ؟ إذا الأصبحُ ۚ أَنَّ الْكَفَّرِهُ لَا يَبْحِراً ، وَأَنَّهَ تُجِبُّ عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ

(وإن مانا مع مركوبهما عكدلك) الحكم في الدية والكفارة (وفي) مال كلُّ إنْ عَاشًا ، وإلاَ عني (تركة كل سهما) إنْ كانا ملكيْس للراكنيْس (نصف قيمة) لا يَأْتِي هنا ما مرّ في (الصداق) في قيمة النصف " ؛ لأنه لمعنى لا يَأْتِي هنا (دانة الآخر) أي مركونه وردُ على هما (دانة الآخر) أي مركونه وردُ على هما () ، والنفي هدرٌ ؛ لاشتراكهما في إثلاف الدانيُس ، فؤرَّع المدلُ عليهما وإن كَانتُ إحداهما فيلاً والأَخْرى كشاً ؛ كما في اللام اللهم الهما اللهما اللهم اللهما اللهم الهما اللهم اللهما اللهم اللهما اللهم اللهما اللهم اللهما اللهم اللهما اللهم اللهم اللهم اللهما اللهم اللهم اللهما اللهم اللهما اللهم اللهما اللهم اللهما اللهم اللهم اللهم اللهما اللهم اللهما اللهم اللهم اللهم اللهما اللهم اللهم اللهم اللهم اللهم اللهما اللهم اللهم اللهم اللهم اللهم اللهما اللهم الله

 ⁽۱) يسعي رجوعه لكل من القصد وعدية ، لكنه في القصد شنه فيداً وفي غيره خطاء النهى ع شي ، (ش : ١٩١١/٩)

⁽۲) لمر في قوله: (نمم د إن كان شخس ...) وبع (ش ١٩١٩)

⁽AT+/V) & (T)

⁽٤) - كأن الأولى ٢ تأنيت النمل . (ش : ١٩/٩) .

⁽x1-14)/pt (a)

ويتعيَّلُ حملُه'' على كبشي لمحركتِه تأثيرٌ مَنَا في القتلِ'' ، وإلا ، لم يَتعلَّقُ محركته حكمٌ ، كفرر إمرةِ محلدةِ عقبٍ مع جرحٍ عظم ، أو هو'' مالعةٌ في التمثيلِ ؛ إد الكش لا يُرْكث ، فهو كفؤل أبي حبيعة تُمثيلاً للمثقَّل فو قتّله مابي قيسي'' لم يُفتلُ به

أمَّا المملوكةُ لغير الراكب ولو مستأجرة اللا يُهدرُ منها شيءٌ

وكدا يصْمَلُ كلُّ^(٥) مصف ما على الدانة من مال الأحمييُ ؛ مطيرَ ما يأتِي في السفينةِ^(١) ،

ولو تجادب حبلاً^(٧) وتقطع فسقطا ومانا - فعلى عاقلة كلَّ نصف ديةِ الأَخَرِ^(٨) .

نعم ؛ إِنْ كَانَ الحلِّ لأحدهما هدر الأَخْرُ ؛ لأنَّه طالمُ وعلى عاقبتِه (1) بصفُ دبةِ المالك ، ولو أرَّحاه أحدُ المحادشِ فسقط لأَحرُ ومات ععلى عاقلتِه بصفُّ ديةِ العيث ، ولو قطعُه عيرُهما عنى عاقلته ديةً كنَّ سهما

ولو دهَب ليَقُوم فأحد غيراه نثونه للنُعد فيمرَّق بمعنهما الرمه بصفَّ قيمتِه ، وكذا لوَّ مشي على بعل ماشِ فانْفَعَع بمعنهما ؛ كما بأني (١٠٠٠

⁽١) - أي : الكيش في كلام ٤ الأم ٤ . (ش : ١٩/٩)

⁽٢) وفي يعض السنخ : (تأثير ما في النيل)

⁽٣) أي: كلام « الأم » (ش: ١٩/٩)

⁽٤) وفي المطوعات : (بأبو قيس)

⁽ە) أي تىن الراكبىن ، (ش: 14/4)

⁽١١) - في (ص: ٣٩٠،٣٨)

⁽٧) - لهما أر لميرهما . بهاية المحتاج (٢٦٣/٧) .

⁽٨) أي ديه شنه عند، وكذا في المواصع الثلاثة الأبه النهن ع ش (ش ١٩/٩)

⁽٩) أي: العدائم . (ع ش: ٧/ ٣٦٣)

⁽۱۰) بی (س: ۲۱۷).

وَصِيَّاں أَوْ مَجْدُومَانِ كَكَامِلِيْنَ ، وَقَيلَ . إِنْ أَرْكَبَهُمَا الْوَلِيُّ . تعلَّى بهِ الصَّمَانُ ، وَلَوْ أَرْكُنَهُمَا أَجْسِيُّ. صَمِيهُمَا وَدَائِشَهِمَا

(وصبيان أو محمومان) أو صبيًّ ومجنونٌ (ككامليس) هي تعصيلهما المدكورِ ، ومه وجوبُ الديةِ معلَظةً إنْ كَان لهما موعُ تمييرِ ؛ لأنَّ الأصحُ أنَّ عملَهما حيثة عمدٌ ،

﴿ وقيل إن أركنهما الولي ﴾ لعبر صرورة (تعلق به) أو بعاقلتِه (الصمان) لِمَا فيه مِن الحظرِ ، وجوارُه مشروطٌ بسلامة العاقبةِ ، والأصحُّ المنعُ إن أَرْكُهما لمصلحتهما ، وإلاَ لامتعَ الأوب ُ عن تعاطي مصالح المؤلئِ

نعم و إن أزكة ما يفحرُ عن صطها عادةً و لكونها حموحاً ، أو لكويه الن مسة مثلاً صب الله الله على ما تحله مثلاً صب النال على ما تحله البلغيثي ، وحالفه تلميده الرركشي في الشرح المنهاج العقال المشبة أنه من له ولاية تأديبه من أب وعيره ، حاصل وعيره ، وفي ا الحادم الفال المشاهر كلامهم أنه ولئي المال . التهيى ، وهو الأوجة (١)

(ولو أركبهما أحسي) بعير إدن الولي ولو لمصلحتهما (صمهما ودائيهما) إجماعاً ؛ لتعذيه ، فتضمهما عاقلته ، ونضمن هو دائيهما في ماله ، وهذا(٣) ظاهر (٤) ، فمثله لا يُعْتَرَصُ به

نعم ؛ إنَّ تَعَمَّدُ الاصطدام وهما مميِّرَانِ ومثنَّهما يَصْبِطُ الداتة . أَجِيلَ الهلاكُ عليهما ؛ لأنَّ عمدُهما حيثدِ^(ه) عمدُ⁽¹⁾

⁽١) أي: ولرمه كفارتان . م ر . (ع ش : ٧/٣٦٣) .

 ⁽T) راجع (السهل النصاح في احتلاف الأشباح) مسأله (١٤٩٧)

⁽۲) أي استعمال (صمنهما ودابيهما) عي التعصيل والتربع لندكور (ش ۲۰/۹)

⁽¹⁾ فصل قوله (وهدا ظاهر) أشارته إلى قوته ، (فتصبيهما عافيته) كردي

⁽٥) وعي (س) و(ع) والمطبوعات توله (حنند) عير موجود

⁽١) راجع (المنهل المباح في اختلاف الأشياح) مسألة (١٤٩٨)

أَوْ خَامِلَانِ وَأَشْقَطْنَا . فَالدَّبِةُ كَمَا سُنِقَ ، وَعَلَى كُلُّ أَرْبِعُ كَفَّارِاتِ عَلَى الصَّحَجَ ، وَعَلَى عَاقِلَةٍ كُلُّ بِصُفُّ عُرِّنِيْ جَبِيبَهِمَّ

(أو) اصعد من (حاملان وأسقطتا) ومَاتَتَا (الله كما سبق) من أنَّ على عاقلة كلَّ بصف دية الأُخْرَى (وعلى كل أربع كمارات على الصحيح) واحدة للمسهد ، وأحرى لجيها ، وأخريان لنفس الأخرى وجيها ؛ لأنهما اشتركا في إملاك أربعة أنفس (وعلى عاقلة كل بصف عرتي جبيهما) لأنَّ الحامل إذا جَتَ على بقيها فأخهصت لرم عاقلتها العرّة ؛ كما لؤ خَتْ على أخرى

وإنَّما لم يُهَذَّرْ مِنَ العرّة شيءٌ و لأنَّ بجين أحبيَّ عنهما " ومن ثُمَّ لو كُنُ مستولدين والجينان مِن سبّديهما سقط عن كلِّ سهما " نصفُ عرّة حبين مستولديه و لأنه حفَّه إلا إذا كان للحين جدّة لامٌ وارثة ، ولا يرث معه (") عيرُها ، وكانت قيمة كلُّ " تختمل نصف عرّة (") فأكثر و إذ السند لا يلّر ثه العداء إلا الأقل و كما يأتي (") ، فلها السدس ، وقد أخدر النصف لأحل عدم استحقاق سيّد منها أرش جنابتها (") فيكم السدس من ماله

قِيلَ ۚ أَوْهَمَ المِسَلُ تَعَيِّنُ وحوب قَرِّ^(٩) نصعُه لهد ونصعُه لهدا ، فلوُ قَالَ ^ا

 ⁽١) أي : الحاملين ، (ش : ٢٠/٩) ،

⁽٢) أي : السيدين ، انتهى ع ش ، (ش : ٢٠/٩) ،

⁽٣) أي: اللبيد ، (ش: ٢٠/٩)

⁽٤) أي : من المستولاتين . (ش ٢٠/٩٠).

 ⁽a) أي وإن ثم تجيمل دلك لم بلرمه إلا قدر فسنها ، فكون ما بحص لحدم أقل من سلامن العرق ، وما على سنديتها مه أفل من بعيف سندس (منم ٢٠/٩)

⁽۱) الى (س: ۲۱ـ۲۱)

⁽٧) أي: على بسها ، (ش: ٣٠/٩)

 ⁽۸) وعاره ابهایة المحاح ۱ (۳۱٤/۷) (لأحل علم سبحماق سيدنهما أرش حانتهما سيتم)

 ⁽⁴⁾ قوله (وحوت قر)أي في نام وهو نعرة كردي فال بن فاسيم (٢١/٩) (فوله التعيين وجوت قراً أي : على عاقلة كل).

أَرْ غَنْدَانِ ﴿ فَهَدَّرٌ ،

نصفُ عزّةٍ لهذا ونصفُ عزّةٍ لهذا. ﴿ لأَفَادَ جَوَارَ تَسَلَيمٍ نَصِفٍ عَنَ هَذَا وَنَصِفُ عَنَ هَذَا^(١) . التُهَنَى

ولك أنْ تَعُولُ : إِنْ تَسَاوَتِ العَرْبُانِ ﴿ مَنْ وَجَهِ . صَدَقَ بَصَعُهِما عَلَى كُلِّ مَهُمَا (*) ، وإلا لم نَصُدُقُ النصفُ حقيقةً إلا على نصفٍ مِن هذا ونصفٍ من هذا ، فلا إيهامُ ولا اعتراض

(أو) اصطلام (عبدان) اتَّفعتْ قيمتُهما أم لا وماتًا (فهدر) لأنَّ جبايةً القرِّ تَتَعلَّقُ برقته ، وقد فانتْ

نعم ؛ إن النبع بيعُهما ؛ كمستولدتين أو موفوعين أو مندورٍ عنقُهما . فعلَى سيّدِ كُلُّ الأقلُّ من نصفٍ قيمةٍ كُلُّ⁽¹⁾ وأرش حيانته على الأحر ؛ لأنّه بمحو الإيلادِ شيعَ مِن النبع

أو كانَّ^{ره)} ثمَّ موصى به ^(۱) أو موقوتُ على أرش ما يجَيه القَنَّ ، أُغْطِيَ سَيْدُ كلَّ بصف قيمة قنَّه أو كانا معصوش ^(۱) فعلى العاصب فداءً كلَّ بصفي منهما يأقلُّ الأُمرَيُّن ،

⁽١) وقوله: (وتصف عن هذا) يعني البريكن النصفان عن في بابن عن فين اكردي

⁽٢) أي : بأد اتفق دين أمهما . (ع ش : ٢/ ٣٦٤)

⁽T) أي : من الصورتين ، (ش : T1/4)

 ⁽١) قوله (من نصف فيمه كل) أي نصف قيمة عده ، وأرش جبايته ، وهو نصف فيمه الأخر ،
 (١) قوله (من نصف فيمه كل و حد صهما فهر من صور انتفاض ، وإلا رجع فسيحق يالريادة ، كذا في ٥ الكبير ١١ - كردي

 ⁽۵) قوله (أو كان) إلح وقوله (أو كان) إلح عطفان على فوله (المبلغ)
 إلخ (شي ۲۱/۹) .

 ⁽٦) قوله (أو كان ثم موضى به) إلح ا أي كان في محل اصطدام الصدين شيء يوضى به
 أن يصرف إلى أرش ما يحبه المن أو موفوف كدلك كردي

⁽٢) أي مع عاصب اثني كما لا يحمى (رشدي ٢١٤/٩)

أَوْ شَعِيتَانِ ۚ فَكُذَائِشُ ، وَالْمَلاُّحَانَ كَرَاكِشِ إِنْ كَانَّا لَهُمَّا ،

أَنَّ لُو مَاتَ أَحَدُهِمَا مِقَطَّ مِي مِيثُ مِعِثُ قِيمَتِهِ مَتَعَلَّفَا مِرْقَبَةِ الْحَيِّ ، فَإِنَّ أَلْرَ مِعَلُّ الْمِيتِ فِيهِ مَقْصَاً تَعَنِّقُ عَرِمُهِ مِدَلِكَ الصِفِ ، وتَفَاضًا فِيهِ (١)

ولو اصطلام حرَّ وقلَّ ومانا وحب في تركة الحرِّ بصفُ قيمة القلَّ ، كذا غَبَر به شارحٌ ، ولا يُبابِيه تعبيرُ عبره ب وَجب على العاقلة ؛ لما يأتِي أنَّ الجامي يُلاقِيه الوحوث أوّلاً ثُم تَتَحمَّلُه العاقلة ("") ويتعلَّقُ به ("") بصفُ دية الحرِّ ؛ لأنه بدلُ الرقبة التي هِي محلُّ التعلَق فيأخَدُ السيّدُ من العاقلة نصف القيمة ، ويُدّععُ مه ("") أو مِن عبره للورثة (") بصفُ الدية ، ولا بقاصل إلاَّ إنْ كان الورثة هم العاقلة وعُدِمَتِ الإبلُ وحَلَّ ما عليهم قبلَ العليه .

أو القنُّ معطُّ⁽¹⁾ فنصفُّ قيمته على عاقله الحرُّ ، أو الحرُّ فقطُّ ، فيصفُ ديته في رقبة القنُّ

(أو) اصطدم (سقينتان) وعرفتا (فكدانس ، والملاحان) فيهما وهما الْمُجُرِنَانِ لهما اللَّحَدَ أو تعدَّدا ، والمرادُ بِالْمُجُرِي لهما من له ذَّلُ في سيرها ولو بإمساك بحو حبل ، أحداً ممّا من في صلاة المسافر (٢) (كراكبين) فيما مَنَ (إن كانتا) أي السفينان وما فيهما (لهما) فقعتُ قيمة كلَّ سفيةٍ ونصفُ مناعِها مهدَرٌ ، والصفُ الآخرُ على صاحب الأخرى إنَّ نقي ، وإلاً في

 ⁽١) وقوله (رنقاصا ميه) أي في دلث المعدار كردي قاشه مُقاصة كان له دينُ مثل ما هني صاحبه ، عبدل الدين في معامله الدين المعجم الرسط (ص ٧٣٩)

⁽٢) الي (ص: ٤٦)

⁽٢) أي : ينسم، قيمة العبد ، (رشيدي : ٧/ ٣٦٠)

⁽٤) أي: التصف (ش: ٢١/٩)

٥) أي : ورثة الحر . انتهى ع ش . (ش : ٢١/٩)

⁽١٤) مطب ملي (تاتاً) . عاشي (ز)

⁽۷) کی (۱/ ۱۸۸۰).

فَوِنْ كَانَ فِيهِمَا مَالُ أَجْسِيٌّ لَمِمْ كُلاً بَصْفَ صِمِينَهِ ، وَإِنْ كَانَتَ لأَجْسِيُّ لَوم كُلاً يَضْفُ قِيمَتِهِمَا .

تركته ، ونصعتُ دية كلُّ مهدرٌ ، وما نقي(١٠ على عاقلة الأحر نتفصيله السانق(١٠

(فإن كان قيهما مال أجبي (لرم كلاً) من الملاحين (نصف صمانه) وإن كَان بيد مالكه الذي بالسعينة (لتعديهما

ويُعْلَمُ ممَّا يَأْتِي (٣) أنَّه محيّرٌ بين أحد جميع بدب ماله من أحد الملاحيّن ، ثُمُّ هو يَرْجعُ بنصفِه على الأحرِ ، وبين أحد نصفه منه ونصفه من الآحر

(وإن كانتا الأحسي) وهما أحيرا المالك أو أمياه (لم كلاً نصف قيمة قيمتهما) لأنَّ مالَ الأجتبيُّ لا لِهُدرُ مه شيءٌ ، ولمالك كلُّ أنْ بأُخد حميع قيمة سقيتِه من ملاَّحه ، ثُمَّ يُرْحعُ هو نصفها على الملاَّح لاحر ، أو نصفاً من هذا ونصفاً مِنْ هذا .

ولوكَاناً قَيُّن عَنْقَ الصَمَانُ برقتهما

هذا كِنُّهُ إِذَا اصْطَدَعَنَا مَعَلَهُمَا أَوْ نَقَصِيرِهُمَا ؛ كَانَّ فَضُرَا فِي الصِيطَ مَعَ إِمْكَانِهُ ، أَوْ سَيْرًا فِي رَبِحِ شَدِيدَةٍ لا تَسِيرُ فِي مثلها السَعِنُ ، أَوْ لَمَ يُكُملا عُدَّتَيْهُما *) ، وإلا ؛ تأنَّ علىهُما * الريخ ـ ويُصدُقاب فيه سِمسهما ـ لم يَضْمَنا ؛ لتعدُّر الصبط ها ، لا في قداتة ؛ لإمكان صبطها باللحام

ومحلُّ كوبهما كالراكتينِ ما لم يقْصدا الاصطدام مما يعُذُه الحراءُ معصياً للهلاك عالماً ، وإلاَّ لرِمْ (١٠) مصف دية كلُّ دية عمدٍ في مال الآحر

⁽۱) وهر نصف دیه کل ، (ش: ۲۲/۹)

⁽٢) كأبه إشاره للتعاصى . (سنم : ٢٦/٩) .

⁽٣) أي : آنمآ بعد أسطر ، هامش (خ) .

⁽٤) قوله (عديهما) وهي نصم ونشدند ما تهمأ نه بلسير د من اتر حال والآلاب كردي

 $⁽a) = e^{i \cdot \cdot} (a) \cdot (a) \cdot (a) \cdot (a) \cdot (a)$

⁽٦) وإن تعمد أحدهما أو فرط دون الآخر - فتكل حكمه - معني المحتاح (٥/ ٥٣٥) - وفي (ع)=

ومن ثمَّ لو نقيَ أحدُهما قُبل بالمبت ، أو نقيا وعرِقَ راكبٌ فُتلا به ، أو ركبُ فُتلا به بالله أو أو يُجبُ في مالي كلُّ نصف دبة الناقبر ، فودُ كان الا يهدفُ عالماً قديةً شبه عمدٍ على عاقلتِهما (١٠) .

(ولو أشرفت سفية) مها منع وراك (على عرق) وحيف عرفها مما فيها (حار) عبد توقّم البحاة ، بأن اشد الأمرُ وفرّب البأسُ ولم يُفد الإلفة إلا على ندورٍ ، أو عند غليةٍ ظنّ البحاء ، بأن لم تُخش من عدم الطرح إلا بوغ حوف عير قوي (طرح مناعها) حفظاً للروح ، يعبي ب بشفع به الصررُ في طبه من الكلّ أو البعض ، كما أشارب إليه عبارة ، أصله ، ""

(وبعب) طرحٌ دلك (لرحاه بحاة الركب) أي الصُّها مع قوّة الحوف تو لم يُطُرّخ .

ويسعي (") ؛ أي اللمالك فيما إذا بوأن الإلف، سنسه ، أو تولأه (") عيرُه ؛ كالملاح بإدنه العامُ له ، فاندفع ما للتلقيشِ هذا المعديمُ الأحفُّ قيمةٌ إنّ أمكر (")

ويجتُ إلقاءُ حير بِ أيصاً ﴿ لصلَّ نجاةٍ آدميُّ ؛ أي : محترمٍ ، فالمهدرُ ؛

والمطوعات (وإلا ثرم كاراً) فال الشرواني (۲۲/۹) (فوله ا وإلا ثرم كاراً ا
لأولى النفاط ا كاراً ا كنا في المعني الله ثم النا في هامش بنائه مصححه على أصل
الشارج ما يضه فوله ا كاراً السافظة في أصل لنارج النهى)

⁽١) وفي (ح دوالمعلوعة المصرية والمكه . (شبه عبد له على عافلتهما)

⁽Y) المجرز (ص: ١٢٤)

⁽٣) قوله: (ويشفي) عامله: (تقليم الأحف) . كردي .

⁽٤) وني (خ) : (أو واكم)

⁽٥) راجع (لمهل مصح في اخلاف الأمياح (ممأله (١٤٩٩)

كحربيُّ ورادٍ محصلِ لا يُلْفَى لأحله مالُّ مطلقاً `` ، مل يَسْعِي أَنَّ يُلْفَى هو لأجلِ المالِ ، ويُؤيِّدُه بحثُّ الأدرعيُّ - أنه لو كَان ثُمَّ أَسْرَى وظهر للإمام '`` المصلحةُ في قتلهم . - بَدَأ بهم قبل العال

وَلَمْ فَرُرْتُ المِسَ مِمَا خَمِلْتُ عَلِهِ حَالَهِ الْحَوَارِ وَحَالَهُ الوَحُوبُ ﴿ سَاءٌ (*) عَلَى قرضه (١) أنَّ قيها ذَا روح ، وإلاَّاهُ قحمُلُ الْجَوَازِ عَلَى إلَفَ مَتَعَهَا كُلَّهُ ﴿ بَرَحَاءُ سَلَامَتُهَا اللّهِ مَا أَنْ اللّهِ اللّهِ مَا اللّهِ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ مَا أَنْ اللّهُ مِنْ اغْتَرَصُهُ (١) مَا يَنْدُوعُ مِنْ وَكُرْتُهُ مِنْ اغْتَرَصُهُ (١) مَا يَنْدُوعُ مِنْ وَكُرْتُهُ

وحاصله (۱۱) أن قوله (برحاء) لا بصبح تعيلاً لحاله الحوار والوجوب معاً ؛ كما هُوَ واصح ، فإن خُعل تعللا بنوحوب فكيف يشتفيمُ الحوارُ بدوبه (۱۱) ؟ هالقياسُ الوحوث لرحاء بحاء الراكب مصلماً (۱۱) ؛ لأن كلُ ما كان معنوعاً منه إذا جَار وحب شهى

والقاعدة ١٠٢١ أعلبيّة على أنّ إبلاف المان بعرض صحيح - كما هنا - عيرُ

⁽١) حيرانا أو لا , (ش: ٢٣/٩)

⁽۲) آي : أو لم يظهر له شي٠٠ (ع ش : ٢/ ٢٦٧)

⁽٣) قوله: (بناء) مفدول مطبق بمدن معدرات والتعليز - فيبنت بناء ، فهو حواب لك كوفتي

⁽٤) وضمير (قرضه) يرجع إلى المتن ، كردي .

 ⁽۵) أي وإن يم يكن في السعب در روح (ش ٢٣،٩)

⁽١) في (ت) و (خ) و (هـ) : (سلات)

⁽٧) أي : المتاع ، وكذا ضمير (باقيه) . (ش : ٢٣/٩)

⁽A) حواب (لما) (ش ۱۳/۹) وفي (ح)و(ر) (ثمرأيت)

⁽٩) أي النس ، وافعه ١ الممنى ١ (ش ٢٣/٩)

⁽۱۰) أي : الامتراض ، ﴿ ش : ٢٣/٩) ،

⁽١١) أي : رجاء السلامة . (ش : ٢٢/٤) ،

⁽۱۲) أي شند الحرف أو لا ، أدن صلكه أو لا ، فون «برحاء أو لا (شي ۲۳/۹)

⁽١٣) أي : كل ما كان مصوعاً ٤٠٠ إلخ . (ش : ١٣/٩) .

فَإِنَّ طَرْحَ مَالَ عَبْرِهِ مَلاَّ إِذْنِ صَبَّى ، وَإِلاًّ . فَلاَّ

ممنوع ، فليسَ ما يَخْنُ فيه من هذه الفاعدة

ثم رَأَيْتُ البَلقِينِ صَرَّحَ سعص ما ذكرتُه فعال إن حصل منه هولٌ حيث منه (١٠) الهلاكُ مع طنّ الهلاكُ مع طنّ للملامة بالطرح وحن

ثُمُّ رَجِّعِ الاحتِحَ لإدن المعالث ؛ ككلُّ من نه بالعبر نعلَقُ حقَّ ؛ كالمرتهي وعرماهِ المعلم في حالة (٢) الجور، فينسعُ حينته إنقاءُ مال محجور إلاَّ إدا أَنْفى الوليُّ بعض أمتعته ؛ لسلامة باقبها ؛ أحداً من مراً (٣) أنه لو حاف ظالماً على ماله حار له بدلُ ما يندفعُ به عه ، دون حابه الوجوب ، فلا فرق (٤) فيها (٥) مين مالِ المحجور وغيره ،

(فإن طرح) ملاح أو عيره (مال عيره) ولو في حالة الوجوب ، ولا يُبافيه ما مرّ آنفالاً ؛ ولأنّ الإثمّ وعدقه (٧) يُتسامخ فيهما ما لا يُسامخ في الصمال ؛ لأنّه مِنْ ناب خطاب الوضع (بلا إدن) منه له فنه (صمس) ه ؛ كأكل مصطرّ طعامٌ عيره بغير إدنه (وإلا) بأن طرحه بإدن مانكِه فيمتر الإدن (فلا) يضمُّه ، ولو تعلّق به حقّ للعبر ؛ كمرتهن المُثرِط دِنُه أيضاً ؛ كما مرّ (١٩٠٠)

⁽١) أي : من الهول ، (ش : ٣٣/٩) ،

 ⁽۳) قوله (عي حاله) ربح سمئل (رحّح) (ش ۲۳/۹)

⁽٣) قوله : (ممامر) أي : تي (الحجر) ، كردي

⁽¹⁾ أي : في عدم الاحتياج إلى الإدن ، (ش ٢٢/٩٠) ،

⁽٥) أي : حالة الوجوب . (ش : ٢٣/٩) .

 ⁽٦) قوله (ما مرأنفا) وخو خول بنصب (حار) إنج كودي عبارة الشرواني (٦) (١٦٣/٩) (١٣/٩) (١٣/٩) (١٣/٩) (١٩/٩)

⁽٧) قوله : ﴿ وَعَدْمُهُ ﴾ هو المقصودها ، ﴿ شَ ٢٣/٩ ﴾ .

⁽٨) أي : آنماً . (ش : ٢٣/٩٤)

وَلَوْ قَالَ أَلَقِ مَنَاعَكُ وَعَلَيَّ صَمَانَةً ، أَوْ عَلَى أَنِّي صَامِلٌ . . صمى ،

(ولو قال) لعيره عند الإشراف على العرق أو القرب منه (ألق مناهك) على البحر (وعلي صمانه ، أو على أني صامل) له ، أو . على أني أصمته ، و بحو دلك ، فألماء وتلف (صب) ه المستدعي وإنّ لم يَحْصُل البجاةُ ؛ لأنّه التماسُ لعرص صحيح بعوص فلرمه ؛ كن اغتى عندك بكدا أن أو . طَلْقُ وَعِلَيْ وَرَحِيكَ بكدا أن أو أطلق الأسير ، أو اغت عن فلان ، أو أطبعه وعليْ كُذا ، فعُلِم أنّه ليس المرادُ بالصمال هنا حقيقته السابعة في باله ()

ثُمُّ إِنَّ سَمِّى الملتمسُ عَوْصاً حَالاً أَوْ مَوْجُلاً ﴿ لَهِ مَا وَإِلاَ صَمَّمَهُ بِالقَيْمَةُ قبل هيجان الموح مطلقاً (٣) و كما رجُحة الدنقينيُّ و لتعدَّر صمانه بالمثلِ و إد لا مثل لمشرف على الهلاك إلاَّ مشرِفٌ عليه ، وذلك بعيدٌ (١)

ولوقَالَ لَعَمَّرُو : الْقَ مَتَاعَ رَبِدٍ وَعَلَيُّ صِمَالُهُ ، فَأَلَفَهُ * صَّبِنَ الْعَلَقِي 1 لأَلَّهُ المَّاشِرُ لَلإِثَلَافَ .

نعم ؛ إنْ كان المأمورُ أعجبُ يَعْنفُدُ وحوب طاعه أمره. . ضَمِنَ الآمِرُ ؛ لأنَّ ذاكَ آلةً له .

ومَقُلُ الشبحابِ عن الإمام وأقرّاء أنَّ الملتمس لا يَمْلكُ الملقى ، علو لَعظه السحرُ عهو لمالكِه ، ويُرادُّ ما أحده بعيبه إنَّ يقيى ، وإلاَّ فيدله (**)

ويَظْهَرُ ۚ أَنَّ مَحَلُّهُ ﴿ ۚ إِنَّ لَمْ يَنْقُصُهُ النَّحَرُ ، وإلاَّ صَبَّنَ الملتمسُ نقصُهُ ﴿

⁽١) وفي (ب) و(س) والمطوعة المصرية و بمكيه (عبك على مكدا)

⁽٢) وهي : فسمان ما في دمة المير . (ع ش : ٣٦٧/٧) .

⁽٣) أي مثلباً كان أو متعوماً المهى ع ش (ش ٢٤/٩)

⁽٤) راجع ا المبهل النصاح عي احتلاف لأشباح ا مماله (١٥٠٠)

⁽٥) الشرح الكبير (١٠/ ٤٥٧) ، روضه لعامين (١٩٤/٧)

⁽٦) أي محل كونه يرد حميع ما أحده أو حميع بدنه (رشيدي ٢٩٩٩/٧)

وَلَّوِ اتَّتَصَّرَ عَلَى أَلَّى . فَلاَ عَلَى الْمَدْهَب ،

لأنَّه السبُّ فيه ، ثُمَّ رأيْتُ الإسبويِّ وعيرًا صَرَّخُوا بِه ، وقَالَ الماورديُّ إنَّه يَمْلِكُهُ (۱)

فَالَ البلعينُ ولا بدّ في الصمال بنَ الإشارة ثِمَا يُنقَه فَيْقُولُ هذا ، أو يَكُونُ الْفَاعُ بَعْضِرِتُهُ ﴿) . يَمْ نَصْمِنُ إِلاَ مَا الْفَاهُ بَعْضِرِتُهُ ﴿) ، وَمِنْ الْ يُلْقِي الْفَاعُ بَعْضِرِتُهُ ، فَلُو الْقَاهُ غَيْرُهُ بلا إِدِنهُ ، أو سقط سحو ربح . لم يَضْمِنُهُ المَلْمُسُ ، ومن استمرارِه على الصمال ، فلو رجع عنه قبلَ الإلقاء . لم يَضْمَنُهُ المِلْقَاءِ . لم يَلْمُ مُلِحُوعٌ ﴿) فَيُعْمِ الْمُعْمِي اللهُ عَيْرُهُ مِنْ لَمْ يَعْلَمُ مَالرَحُوعُ ﴿) فَيُسْمِي اللهُ يَهْلُمُ مَالرَحُوعُ ﴿) فَيْسَمِي اللهُ إِنْ لِمَ يَعْلَمُ مَالرَحُوعُ ﴿) فَيُسْمِي اللهُ إِنْ لَمْ يَعْلَمُ مَالرَحُوعُ ﴿) فَيُسْمِي اللهُ إِنَّ فِي رَجُوعُ الْصَرَةُ () وَمُنْبِعِ الشَمْرَةِ وَنَطَائِرُهُمَا السَابِقَةِ ﴿) .

وفي قوله أن والركات صاملون أو صلماء عليه حضته ، وكذا عليهم إن رَضُوا بقوله وقد قصد الإحبار عبهم (١٠) ، فإن أر د رئه الم يُؤثّر رصاهم ؛ لأنّ العقود لا تُوقف ، وحيث برمته الحصّة فقط فاشر الإلهاء بالإدن لرمة الكلّ ، يُصَّ عليه في ١ الأمّ الأمّ المام .

أو أمّا صاملٌ له والركاث ، أو على أنّي أصَّمُهُ أمّا والركاث ، أو ، أمّا ضامنٌ له وهم ضامتُونَ يلْرمُه الجميعُ .

(ولو اقتصر هلی) قوله (ألق) متاعث ولم يقُلُ وعليّ صمائه ، أو .
 على أنّي صاملٌ (فلا) يَضْمَنُه (على المدهب) لعدم الانترام .

المهمات (۲۲۹ / ۲٤٦ / ۸) انجازی انگیر (۲۷۹ / ۱۹)

 ⁽۲) أي وإن انتمى كن من الإشارة ومعلومية المناع (ش ٢٤/٩)

⁽٣) أي: بحضرة المئتس ، (ع ثن: ٧/٣٦٧)

⁽٤) وقي (ب) و(ت) و(غ) و(غد) . (الرجوع)

⁽٥) أي من أن ما قات قبل علم بروح برجوعها لا يمضى (ش ٢٤/٩)

⁽٦) ني (٧/ ١٥٥).

⁽٧) وفي المطبوعة المصرية والمكية (الإحدار عنها)

⁽٨) راجع الميل الصاح في حلاف الأشباح احسأله (١٥٠١) . وقالاًم ٤ (٣١٣/٧)

وَإِنَّمَا يَضْمَنُ مُلْتَحِسٌ لِحَوْفِ عَرْقِ ، وَلَمْ يَحْتَصُ نَفْعُ الْإِلْفَاء بِالْمُلْقِي .

وَلَوْ عَادَ حَجَرُ مَنْجَبِيقٍ فَفَتَلَ أَحَدَ رُمَاتِه . هُدِر قِنْطُهُ، وَعَلَى عَاقِبَةِ الْنَاقِينَ الْنَاقِي، أَوْ عَيْرَهُمْ وَلَمْ يَقْصِدُوهُ فَ عَخَطَأً، أَوْ قَصَدُوهُ عَعَمْدٌ فِي الْأَصَحُ إِنَّ عَلَمتِ الإصابةُ

وَقَارَقَ (١) الرَّجُوعُ بَمَجُرَدُ * اقْصِ دَبِنِي ؛ بَالَّهُ بَالقَصَاءِ ثُمَّ بُرِيءَ قَطَعاً ، والإلقاءُ هنا قد لا يَنْمَعُهُ .

(وإنما يصمن ملتمس لحوف عرق) علو قال في الأس ألَّقِه وعليَّ صماية. لم يُصُفّه ؛ إذ لا عرص ، ويُعلّهرُ أن حوف القتل منى يقصدُهم إذا عنت (١٠) على وعدوف العرق (ولم يحتص بعع الإلقاء بالملقي) بأن اختص بالملتمس ، أو به وبالمائك ، أو بعيرهما ، أو بالمائك وأحبيّ ، أو بالملتمس وأجبيّ ، أو غمّ الثلاثة ، بحلاف ما لو اختص بالمائك وحده ؛ بأن أشرفت سعيته وبها ماغه على العرق فقال له من بالشطّ أو سمنة أخرى الني مناعث وعديّ صمائه. فلا يضمئه ؛ لأنه وقع لحطّ بهمه فكيف يشتحيّ به عوصاً ؟!

(ولو عاد حجر صحبيق) بفتح السيم والحيم في الأشهرِ ، يُدكُّرُ ويُؤنَّتُ ، وهو فارسيُّ معرَّبُ ؛ لأنَّ الحيم والفاف لا يجتمعان في كلمةٍ عربيّةٍ (فقتل أحد رماته) وهم عشرةً مثلاً (مدر قسطه) وهو عُشْرُ الدنةِ (وعلى عاقلة الناقيس الناقي) من ديةِ الحطأ ؛ لأنَّه مَات بفعله وفعلِهم فسقط ما يُقابِلُ فعله

ولو تُفَمَّدُوا إصابتُه بأمرٍ صَنْعُوه وقصَدُوه بسقوطه عليه وعُلَنتُ إصابُهُ^(٣)... كان عمداً في أموالِهم ولا قود ؛ لأنَّهم شركاهُ محطى، ، قالَةُ البلقينيُّ

(أو) تَنَل (عبرهم ولم يقصدوه - فحطاً) فتلُهم له ، فعيه ديةً محقَّفةً على العاقلةِ (أو قصدوه) بعينه وتُصُوّز (- فعمد في الأصبح إن علمت الإصابة) فعيه

⁽١) أي عدم لصمال ها ، وهذا رد لدليل مقابل المدهب (ش ١٩/٩)

⁽٣) أي العنل اهدع ش ، ويظهر أد الصحير لحوف العثل (ش ٢٥/٩)

⁽٣) غود لم تعليد فشبه عبد ١ كما هو ظاهر (سم ٢٥/٩)

فصل

دِيةُ الْحَطَّأُ وَشِنَّهِ الْغَمْدِ تَلْزُمُ الْعَاقِيَةَ ،

القودُ ، فإنْ عُبِي عـه (١) فديةُ عبدِ في مائهم ، فإنْ لم يَعَلَث فَسَبهُ عبدِ فَلَا لَمُ يَعَلَثُ وَمِن العَم الماشرُون دون لَمُ الضمائُ يَخْتَصُ مِن مِذَ الحالَ وزمي الحجز ؛ لأنهم الماشرُون دون واصعه (١) وماسكِ الحشب ؛ إذ لا دخل لهم (١) في الرمي أصلاً ، ومنه يُؤخَذُ أنّه لو كانَ لهم دحلٌ فيه صبِنُوا أيضاً ، وهو ظاهرٌ

(فصل) في العاقلة وكيفية تحملهم

سُتُوا بدلك لعقلهم الإبل⁽¹⁾ بمناءِ دار المستحلّ ، أو لمحمّلهم عن الجامي العقلَ ١ أي الديةَ ، أو لسعهم عنه ، والعقلُ النبعُ

(دية الحطأ وشنه العمد تلزم) الحاني أوْلاَ^{اه؛} على الأصبّح ثُم (العاقلة) تحمُّلاً إحماعاً ، ولا عبرة بمن شدَّ في الثاني^(١)

وهدا^(٧) حارجٌ عن القياسِ ، لكنَّ لمَّا كانت الجاهلةُ ^(٨) بمُنعُ أَحَدُ الثَّارِ ^(٩)ــ

⁽١) أي: على مال . (ش: ٢٥/٩) .

⁽٢) أي: الحير . (ش: ٩/ ٢٠)

⁽٣) التجمع هنا وفليد بأني بظراً لجالب المحلي ، وإلا فالظاهر الثيه (ش ٢٥/٩)

⁽¹⁾ فصل قوله (الحمديم الإبل) أي ربطهم الإس كردي

 ⁽٥) وفي (أ) و(ع) والمطوعة الوهية - فونه (أزلاً) بمد (الأصبح).

⁽¹⁾ قوله (عي الثاني) أي عي شه العدد كردي علي السان (١٩٦/١١) (وقال الأصلم والل عليه والل أبي بدي والل الأصلم والل عليه واللحدام عي مال العادد ، وأما ديه عدد المحطأ علي مال القاتل ، وأما ديه عدد المحطأ علي مال القاتل)

⁽٧) أي بعريم غير النجابي اسهى معني (ش ٢٥/٩)

⁽٨) قوله (كات لحامية) أي العاقبة الجاهلية كردي

⁽٩) وقوله (أحداثثار) أي المصاص والدبه مطلعاً كردي

بالمثلثة ... أَبُدَلَهم (١) الشارعُ بتلك النصرةِ الماطلةِ المالُ ؛ رفقاً بالجابي في دَيْرِثُ (١) فقطُ ؛ لكثر تهما (١) من متعاطى الأسلحةِ مع عدرِه في الحطأِ .

ولو أَقَرُّ بأحدهما مكَدُّبتَه عاقلتُه وحلفُوا على بغي الملم. لَرِمْتُه وحده . وهدا(1) وإنَّ قَدْمه لكنه وطأ به (٥) لقوله :

(وهم . عصبته) الدين يَرِثُونه سنب أو ولاهِ إذا كَانُوا دكوراً مكلَّفِينَ بشروطهم الآتيةِ^(١) ، فلاشيءَ عنى غير هؤلاء وإنّ أيْسرُّوا ، وتُصَّرَّتُ على الغائبِ الأهلِ حَصَّتُه ، فودا حصر . أحدث منه

وشرطُ تحمُّلِ العاقلةِ الْ نَكُون صائحةً لُولاية البكاحِ ؛ أي ولو بالفوَّةِ ، فلحلَ العامنُ (٧)؛ لتمكُم من إراله مامعه حالاً من حين الععلِ (٨) إلى الغواتِ (٩)، فلو تَحَمُّل بين الومي والإصابة ردَّةً أو إسلامً وحيث الديةُ هي ماله (١٠) .

ولو خَمَر قَنَّ أَو دَمِيٌّ بِتُراً عِدُواناً فِعِنِي هُو أَو أَنُوهُ (١١) وَانْحَرُّ وِلاَؤُهُ(١٢) لَمُوالِي

⁽١) وضمير (هم) يرجع إلى (العاملة) . كردي

⁽٢) أي : في الحطأ وشبه الحبد ، (ش : ٢٦/٩) ,

 ⁽٣) قوله (الكترابها) أي الكتره وقوع الحطأ وشبه العبد مثل يستعمل الأسلحه من غير
 اختياره ، كردى ،

⁽¹⁾ أي : ما في البش . (ش : ٢٦/٩)

 ⁽٥) قوله (وإن عدمه) أي في أون (كتاب الديات) (لكنه وطّأ به) أي دكره هيا توطئةً.
 انتهى مغنى ، (ش: ٢٦/٩)

⁽٦) أي : في المتن . (شي : ٢٦/٩) .

⁽٧) أي : بقرله : ولو بالقوة . (ع ش : ٧/ ٣٧٠) .

 ⁽٨) قوله (من حين الفعل) منعدن ١٠ صالحة) أي صالحة لولاية الكرح من حين الرمي إلى
 حين الفوات ؛ أي : فوت الروح أو الجرء ، كردي .

 ⁽٩) أي عوات الروح أو الطرف أو المعتى ، (ش: ٢٦/٩)

⁽١٠) أي الحاني ا لانفاء الأهلية على الإصابة (ع ش ٧/٠٧٠)

⁽١١) قوله (أو أموه) أي صنق هو وأموه عنيق، أو هعنق هو وعنق أيصاً أبوء كردي

⁽١٢) أي الابرانعتق أيه (ش ٢٦/٩٠).

إِلَّا الأَصْلِ وَالْمَرْعِ ، وقيل _ يَغْفِلُ ائِنَّ هُوَ ائِنُ ابْنِ عَمُّهَا

أليه ، أو أشلم ثُم تردِّي رجلٌ في النتر صمة الحافر (١٦) في ماله

ولو جرح خطأ فارَّدُ فمات المجروحُ فَالْقَلَّ^{وَّء}ُ مِنْ أَرْشَ الجرحِ والدَّمَةِ على عاقلته المسلمين، فإن بقي شيءٌ ففي ماله، فإن أَسُلم قبل موت الحريج لرم عاقلته أرشُ الحرح، واثر ثدُّ في ماله على المعتمّدِ

(إلا الأصل) للحاني وإن علا (والفرع) له وإن سفل ؛ لأنهم (٣) أنعاصُه فأَعْظُو، حكمه ، وصلح الله صلى الله عديه وسلم بزأ روح الفائله (٤) وولدها وأنه بزأ الوالد (٤) (وقبل يعقل (٢) ان هو ان ان عمها) أو معتقُها ؛ كما يُلِي بكاخها ،

ورَدُّوه بِأَنَّ البِنوَّةَ هِنا^(۱) مَانِعَةً ؛ لَمَا نَفَرْرِ أَنَّهُ^(۱) نَعَظِّمُ^(۱) ، والمَانِعَ لا أثرَ لوحود المعتصي معه ، وثمُّ^(۱) عيرُ مقتصيةِ ؛ لأنَّ الملحظُ ثُمَّ دقعُ العادِ وهي^(۱) لا تقْتصيه^(۱) ولا تشهُه ، فإذا وُحد مقتصِ أحرُّ^(۱) ... أثر

⁽١) قوله (صمه الحافر)أي لا موالي أنه ١ تتقدم سبيه عني الانجرار كردي

⁽٢) في (ب)و(ج)و(هـ) (فينات لمجروح صمه بالأقل)

⁽٣) أي : أباه الجاني وأبناؤه . (ش : ٢٧/٩)

⁽غ) أي : من العقل ، انتهى مدى ، (ش ٢٧/٩)

 ⁽٥) أخرجه أبو دود (٤٥٧٥) ، والنهمي في الكبر ال (١٦٤٥٥) ، وابن أبي شبة في المصمة (٢٧٨٥٦) عن حابر بن عبد الله رضي اله عنهما و لكني . أي ابه براً التوالد .
 أخرجه الشبائي (٤١٢١) ص ابن صدر رضي الله صهما

⁽٦) ﴿ مَن الْمَرَأَةِ الْقَاتِلَةِ ، مَعَى الْمَحِتَاجِ (٣٥٨/٥)

 ⁽٢) أي : قي تحمل الدية . (ش : ٢٧/٩) .

⁽٨) أي: الابي . (ش: ٩/ ٢٧)

⁽٩) أي : الجاني . (ش : ٢٧/٩)

⁽۱۰) آي في لکاح عطف علي فوله (هـ١) (ش ٢٧١٩)

⁽١١) قوله : (وهي) أي : السود . كردي .

⁽١٢) (لا تقتصي) دفع العار (ولا تسعه) ، كردي ،

⁽۱۳) وهو كوته اين ابن مثها ، هامش (ك)

(ويقدم الأقرب) مسهم () عمى الأمعد في التحمّل ؛ كالإرث وولاية النكاح ، فيُنظرُ في الأقربس آخر الحولِ ، و لواجب () (فإن) وفوّا به لقلّته أو لكثرتهم . عداك ، وإنّ (بقي) منه (شيء - فمن يليه) أي الأقرث يُورُغ () عليه دلك الناقي ،

(و) تُقَدِّمُ الإحرةُ فعروعُهم ، فالأعمامُ فعروعُهم ، فأعمامُ الأب فعروعُهم ، وهكذا ؛ كالإرث و(مدن بأنوين) على مدلٍ بأبٍ في الجديد ؛ كالإرث

﴿ وَالْقَدْيُمِ ۗ النَّسُويَةِ ﴾ لأنَّ الأنوثة لا ذُخُلُ لَهِ فِي السَّحَمَّلِ

ويُحاث بمنعِ دلك ، ألا برى أنّها مرخّحةً في ولايهِ النكاحِ مع أنَّه لا ذَخُلُ لها نيه ؟

ولا تَنْحَمَّلُ دُوُو الأرحام إِلاَّ إِذَا وَرَثْنَاهُمُ (١) . فيخملُ ذكرٌ منهم لم يُذُلُ بأصلِ ولا فرع عند عدم العصبة ، أو عدم وفائهم بانواجب ، ويُقَدَّمُ عليهم الأخُ للاَمُّ ؛ للإجماعُ على إرثِه .

(ثم) بعد عصبة السب؛ لفقدهم أو عدم وفائهم (معتق) للجابي (ثم هصبته) من السب وثو في حياتِه على المعتكدِ خلا أصولِه وفروعِه

والمُتُشَكِلُ (*) بأنهم إنَّما لم يحَمِنُوا ثُمَّ (*) ؛ تبريلاً لهم صرلة الجابي وهو

⁽١) أي : العصمة ، (ش : ٢٧/٩)

⁽٢) قوله (وسواحب) عطب على (الأقربس) (ش ٢٧/٩)

⁽۲) قوله (يورغ) إلح حبر (همن بديه) (ش ٢٧/٢)

 ⁽³⁾ أي بأن لم بتعلم أمر ست السان ؛ كما في (المرائض) وليس المراد هـا إن فك بإرثهم ع ش ومعنى . (ش: ٢٨-٢٧/٩) .

 ⁽٥) أي استناء أصول وفروع المعنى قياساً عني أصول وفروع لجاني (ش ٢٨/٩)

⁽١) - أي : في حصية التسب (ش ٢٨/٩) ،

ثُمَّ مُعْنِغُهُ ثُمَّ عَصَبِتُهُ ،

لا يَحْمِلُ ، وهنا(١) المعتقُ يحْمِلُ فلم لم يحْملُوا ؟

وقد پُخَابُ بَالَّ دلك^(٣) عبرُ مطَّردِ ؛ لأنَّ الجاني يخملُ عندُ فقد نيتِ العال دون أصولِه وفروعه حينتلِ^(٣) .

قالذي يَتَجِهُ في معنى دلك (٢) الله الحمل مواساةً في السبب للحابي ، وفي الولاء من المعنق للحابي ، ومن عصبته للمعنق ؛ لأنه (١) الواسطة ، وهي (٢) في الأصول والعروع من أوجُهِ عديدة ؛ كالإنفاق وعيره ، يحلاف يقيّه الأقارب فإن تلك الأوجُه مهفودةً فيهم (٢) فحصُو بهذه المواساة

وهدا معي ظاهرٌ مصط مطردٌ بضَلْحُ مناطأ للحكم

وبه يتُصِحُ - ستواء العاص الحالي والمعلق وعيرهما متن يأتي (٨)

وأيضاً فحمرً ﴿ وَالْوَلَاءُ لَحَمَةً كَلَخُمَةِ النَّسِبُ وَ أَنَّ الْأَبُوةُ والسؤة في عدم سحمُل بالولاء كهما ﴿ أَ فِي عدم السحمُن بالسبب

(ثم معتقه) أي المعلى (ثم عصله) إلاَّ من دُكر (ا) ، ثُم معتقُّ معتقيًّ معتقيًّ معتقيًّ

⁽۱) آي ۽ بي مسبة الستق ، (ش : ۲۸/۹)

 ⁽۲) أي: الشريل المدكور . (ش: ۲۸/۹)

⁽٣) أي : حين فقديت المال ، (ش : ٢٨/٩)

 ⁽٤) أي في حكمه استثناه الأصول و نفروع معلقة (س ٩٨٩)

⁽a) أي : المعثل ، (ش : ۲۸/۹)

⁽r) أي : المساولة . (منم : ۲۸/۹)

⁽٧) وفي المطوعة المعدرية و بمكنة (معمودة في جمهيا).

 ⁽A) أي في قول النس (ثم معتمه) النج ، وقول الشارح (قول بنيا يوجد معنق من جهة الاياه . . .) إلح . (ش : ٢٨/٩)

 ⁽⁴⁾ أخرجه دن حنان (١٩٥٠) ، والحاكم (٢٤١٠) والسهمي في ١ نكبر ١ (٢١٤٦١) عن بن
عمر رضي الله عته .

⁽١٠) أي ، كالأبرة والسوة ، (ش : ٧٨/١)

⁽١١) أي : غير أصله وفرعه . { ش ٣٠/٩٠) .

رُإِلاً.. فَمُغَتَقُ أَبِي الْجَابِي ثُمْ عَصِنتُهُ ثُمَّ مُغَنِقُ مُغْنِقِ الأَبِ وعَصَنتُهُ ، وكدا أبدأ وَغَبِيتُهَا يَغْتِلُهُ عَافِلَتُهَا ، وَمُغْنِثُونَ كَمُغْنِقِ ،

معتقيه ، ثُم عصنتُه ، وهكدا

(وإلا) يُوجَدُ مَنْ له ولاءً على البحابِي ولا عصبتُه (- معنق أبي البحابي ، ثم عصبته) إلاَّ مَنْ دُكر (ثم معنق معنق الأب وعصبته) إلاَّ منْ دُكِر

و(الواوُّ) هنا يمعني (ثم) التي سال أصله الله

(وكذا) المدكور يكُونُ^(٢) الحكمُ فيمن بعده^(٣) (أبدأ) فإذا لم يُوحدُ فَنُ لَهُ وَلاَءُ على أبي الحابي في فيمتُلُ حدَّه ، فعصتُه ، وهكدا ، فإنَّ لم يُوجدُ معتَقُ مِنْ جهةِ الأَباءِ في فيمتُلُ الأَمْ فعصتُه إلاَّ مَنْ ذُكر ، ثُمَّ معتَقُ الجدَّات للأَمْ والحدَّاتِ اللهُ عندَ ومعنى دكرٍ أذْلَى بأشى كأبي الأَمْ والحوه (١٤)

(وعتيقها) أي السرأه (يعقنه عاقلبها) كما يُروِّحُ عنىقها^(٥) من يُروَّحُها . لا هي^(١) ؛ لأنَّ المرأةُ لا بعمل إحماعاً

(ومعتقول (٢٠) كمعنق) لاشتراكهم في نولاه ، فعليهم ربّعُ ديبارِ أو نصفُه فإن اخْتَلَمُوا عَمَى وتوشّعاً فعنى العبيّ حصّتُه من النصف لو فُرِص الكلُّ أعياه ، والمتوسّط حصّتُه من الربعِ لو فُرِص لكلُّ متوسّطين ، والتوريعُ عليهم بقدر الملكِ لا الرؤوس .

⁽١) النجرز (ص: ٤١٣) ،

 ⁽۲) قوله (المدكور) بالحزيجة لأسم الإشارة، وقوله (يكون) إلح حير (كدا)
 (ش ٨/٩)

⁽٣) أي : المدكور في المتن . (ش : ٢٨/٩) ،

⁽۱) كأبي أم الأب . (ش: ۲۸/۹) .

⁽٥) وني (أ) والمطبوعة الرهية : (عثيقتها).

 ⁽٦) قوله (لا هي) إلح عطف على قول الدين (عاملها) أي الا بقطبه معتقته ٤ لأن إلخ . (ش : ٢٨/٩)

 ⁽۲۵٩/۵) عي بحملهم حتاية عبقهم عمي المحسح (۲۵۹/۵)

وَكُنَّ شَخْصِ مِنْ عَصَنَةٍ كُنِّ مُغْتَنِي يَخْمِنُ مَا كَانَ يَخْمِلُهُ دَلِثَ الْمُغْتَنَّ ﴿ وَلا يَغْفَلُ عَنِينٌ فِي الأَظْهَرِ ،

(وكل شخص من عصبة كل معنق يحمل ما كان يحمله دلك المعنق) فون اتُحدُ^(١) . صُرب على كلَّ من عصبته ربعٌ أو بصفٌ ، وإنْ تعدُّد . يُطِر لحصَّته مِن الربع أو النصف ، وصُرت على كلَّ واحدٍ من عصبته قدرُها

وَالْفَسَرِقُ⁽¹⁾ أَنَّ البولاء يُسَوَرُّغُ على الشركاء لا العصبة ؛ لأنَّهم (¹⁾ لا يَرثُونَه (¹⁾ ، مَل يَرثُون به ، فكنَّ مهم انتقل له الولاء كاملاً (¹⁾ ، علرم كلاً قدْرُ أصله .

ومعلومٌ أنَّ النظر في الربع والنصفِ إلى عني المصروب علمه

فالمرادُ بقولِه : (مَا كَانَ يَحْمِلُه) أي من حيثُ الجملةُ لا بالبطرِ لعينِ ربع أو يصعب^(١) ، قلو كَان المعتنُ منوشطاً وعصنته أعنياً ، صُرِبَ على كلَّ النصفُّ (١) ، لأنَّه الذي يخملُه لو كَان مثلهم ، وعكنُه ، ولم أَز مَنْ نَبَّةَ على هذَا ، لكنَّة واضحٌ .

(ولا يعقسل عنيسق فسي الأطهسر) كمسا لا سنرتُ ، ولا عصمتُ فطعساً ، ولا عنيقُه(^) ، وأطال المقيئُ في الانتصار لمقابل الأطهر

⁽١) أي: البحق (ش: ٢٨/٩)

⁽٢) أي : پين المعثق وعصبته . (ش : ١٨/٩).

⁽٢) أي: النصية ، (ش: ٢٨/٩)

أي : لا يرثون الولاء . هامش (أنه)

 ⁽⁰⁾ أي فيها إذا كان المصن وحد ، والأ فحمت عيمه مورثه (رشدي ٣٧٢/٧_
 ٣٧٢)

⁽١) أي ، أر الحمة منهما ، (ش : ٢٨/٩)

 ⁽٧) أي إذا البحد المدى وإلا فحصه مورثه من التصف على فرص عباء (شي ٣٨/٩).

⁽A) أي : متيق المتيق . (ش : ۲۹/۹)

وَإِنْ فَقِد الْعَاقِلُ أَوْ لَمْ يَعِ . عَفَلَ بَيْتُ الْمَالِ عَنِ الْمُسْلِمِ ، فإنْ فُقد ﴿ فَكُلُّهُ عَلَى الْجَابِي فِي الأَطْهِرِ

(فإن فقد العاقل) مثن دُكِرُ (أو لم يف) بالواحد (عقل بيت المال هن المسلم) الكلُّ أو ما نقي ؛ للحر الصحيح ﴿ أَنَا وَارِثُ مَنْ لاَ وَارِثُ لَهُ ، أَهْقِلُ عَنْهُ وَأَرِثُ مَنْ لاَ وَارِثُ لَهُ ، أَهْقِلُ عَنْهُ وَأَرِثُهُ عَنْهُ } .

دولَ عيرِ المسلمِ ، مل يُجِبُ في مالِه إِنْ كَالُ^(٢) غيرَ حربيُّ^(٣) ؛ لأنَّ ماله يتَقلُّ ليبتِ المالِ فيناً لا إرثاً

والمرتدُّ لا عاقلة له ، فما رَّجتُ بجائيه حطأً أو شبة عمدٍ في مالِه

ولو قُتَلَ لِقَبَطُ حَطَأَ أَو شَنَهُ عَمَدٍ ﴿ أَخَدَ بِنَتُ الْمَالَ دَيْنَهُ مِنْ عَاقِلَةً قَالِلِهِ ، فإنْ قُهِدُوا. ﴿ لَمْ يَغْمَلُ عَنِهُ ﴾ إذ لا فائدة لأحدها منه ثُمُّ ردُها إليه

(فإن فقد) بيتُ المال ، أو ضعَ منولَّيه خَوْراً فيما يَظُهُو ، ثُمَّ رَأَيْتُ الملقيسيَّ صَرَّحَ به (فكله) أي المال الواحب اللحالية وكدا لعصُه إن لم تَعب العاقلةُ ولا بيتُ المال به (على الحالي) لا بعضه (في الأظهر) بناءً على ما مرَّ أَنَها تَلْرُهُهُ ابتداءً (ف)

تسبه - هل يقودُ التحمّلُ لعيرِه " ٢٠ معود صلاحيّته له (٢٠ ؛ لأنَّ المانعُ محوُّ فقره مثلاً (١٨٥

 ⁽۱) أخرجه الى حيان (۲۰۳۵)، والحاكم (۲٤٤،٤)، وأبو دارد (۲۸۹۹)، و بن ماجه
 (۱) أخرجه الى حيان (۱۷٤۷۷)، والحمد (۱۷٤۷۷)، عن بنفدام تكندي رضي الله عنه

⁽٢) أي : غير مسلم ، (ش : ٢٩/٩) ،

⁽۳) أي دب أو مرنداً أو معاهداً الهي مصي (ش ۲۹,۹)

⁽¹⁾ أي الأعلى أصول النعاس وفروعه (ش ٢٩/٩)

⁽٥) قي(س: ٤١).

⁽٦) أي عَبِر الحاسي و من العاطه وبيت المان ودوي الأرجام (ش ٢٩/٩)

⁽٧) أي : صلاحية المير للتحمل ، ﴿ ش : ٢٩/٩ ﴾ ،

 ⁽٨) قوله (مثلاً) انظر ما دائدته بعد دكر النحو (ش ٢٩/٩) وفي المطوعة لعصريه قوله (مثلاً)غير موجود ،

وقد رال ، أو لا^(١) ؛ لأنَّ الجالي هو الأصلُ فلتى خُوطَت له مِن حَيثُ الأَدَاءُ . اشتقرُ عليه ولم يُتَعَلَّ عنه ؛ لانقطاع النظر لبالة عبره عنه حيثهِ (٢) ؟ كلَّ محتمَلُ ، والثانِي (٣) أقرتُ

ثُم رأيتُ هي كلام الرركشيُّ ما يقنصي تحريح هذا على ما مرَّ هي الفطرة (1) ، وهي غيرُ صحيح ؛ لأنَّ الحرّه العيه لا يلْرمُها فعرةً عند إعسار روحها ؛ لأنَّ التحقّل ثُمَّ () غيرُ صحيح ؛ لأنَّ التحقّل ثُمَّ اللَّا حوالةُ أو صمالٌ ، وكلَّ يعُتصي الاستعرار على المتحمَّل ، تحلافه هُنا (١) فإنَّه محصَّ مواسنةٍ فأنُسه البيانه ؛ تدليل وحوله (١ على الأصل (يدا لم يضنُحُوا للبيانة ، وحيثه (الوحوب على الجابي مطلقاً (١٠)

ثُم رَأَيْشَي بحثُتُ مِي الشرح الإرشاد الله بو عُدم ما مي بيب المال فأجد مِن الجابِي ثُمَّ عبي بيب المال فأجد مِن الجابِي ثُمَّ عبي بيتُ المال لا يُؤحدُ مه ، بحلاف عافلةِ الْكرُوا الجابِية فأجدُتُ مِن الحابِي ، ثُمَّ اعْترفُوا يرَحمُ عليهم الأنهم ها حاله الأحدِ من أهلِ التحملِ ، بعلاف بين المال ثمَّ

وهدا(١١١) موافقٌ لما رحْحتُه (١١١) هـ ١٠ إد الفرصُ أنَّه عاد إليه التحمُّلُ لعدم

⁽۱) أي دَأَر لا يعرف (ش: ۲۹/۹)

⁽٢) أي حين إد حوطت النجابي باد م النمان مو احت بنجبايته (ش ٣٩/٩)

⁽٢٢) - أي : عدم العرف (ش : ٢٩/٩) -

⁽t) IL (1/193).

⁽٥) أي : تي المعرق (ش : ٢٩/٩)

⁽١) أي : في الدية . (ش : ٢٩/٩)

⁽٢٩/٩: آي , المقل , (ش: ٢٩/٩) ,

⁽٨) وهو الجاني . (ش: ٢٩/٩)

⁽⁴⁾ أي حين كون النجس هـ محصل مواسات (ش ٢٩/٩)

⁽۱۰) أي : مادت مالاحيتهم أز لا . (ش : ۲۹/۹)

⁽١١) أي : يحه المتكور ، (ش : ٢٩/٩)

⁽١٢) أي : من هذم المرد ، (ش : ١٩/٤)

وَتُوجُّلُ على الْعَاقِلَة دِيةً نَصْي كَامِلَةٍ ثلاث سبس في كُلُّ سنةٍ ثُلْتُ ،

صلاح عبره له فلا يقُودُ للغير نعود صلاحه ، وبأني في الموت في الأثناءِ الفرقُ بينه وبينهم('') بما يُصرُحُ بننا ذكرَتُه('')

فرع ، عُلِمَ مما قُذَّنَهُ (*) أنه لو جَرح اللَّ عنيقةِ الوه قِنَّ آخر حطأً فعتق ألوه وَالْجَرُ ولاؤُه لمواليه (*) ثُمَّ مَات اللحريخ (*) بالسراية ليرم موالي الأمَّ أرشُ اللجرح ؛ لأنَّ الولاه (*) حيل الحرج لهم ، فإنَّ نقي شيءٌ فعلى الجاني دول موالي أمَّه ؛ لانتقال الولاء عنهم قبل وجونه ، وموالي أبيه ؛ لتقدّم سبه على الانجراد ، وبيت المال ، لوجود جهة الولاء بكلُّ حال

(وتؤحل) مغيي تشت مؤخمة من عبر تأحيل أحد (على العاقلة) وكدا على يبت المال أو الجابي (دية مص كاملة) بإسلام وحرية ودكورة (ثلاث سبيل في) آحر (كل سنة ثلث) من الديه ؛ لقصانه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم بدلك (٢) ؛ كما فاللهُ الإمام الشافعيُّ رَصِيَّ اللهُ عنه (٨)

⁽١) أي : بين الجاني وبين العافلة . (ش : ٢٩/٩)

⁽٢) أي : من عدم العود ، (ش : ٢٩/٩) .

⁽٣) قوله (مما ددمنه) وهو دوله (دو حدر قرش) الح عي شرح (عصبته) كودي وهبارة الشرواني (٣٩/٩) (أي من دوله وشرط تحمل العادلة أن تكون صابحة لولايه النكاح و إبح الداع ش وأي مع قوده و دول لم يوحد معتق من جهة الإباد فمعتق الأم و).

 ⁽¹⁾ وقوله (لو حرح) فعل ، و(دس عسمه) فاعله ، و(أبوه قن) مسداً وحبر حيال من الابنى ،
و(احر) مقمول (حرح) والصسر في (أبوه) وفي (ولاؤه) يرجعان إلى الابنى ، وصمير
(موالـه) يرجع إنى الأب كردي وقال الشرواني (٢٩/٩) مثله ، لكن فيه (٤ أبوه فن ٩ بمت لـه ابن فقيفة ٩)

⁽ە) أي : يىندالىش ، ﴿ ش : ٢٩/٩ ﴾ .

⁽١) قوله . (لأن الولاه) أي " ولاه الابن ، كردي ،

⁽٧) أي : بأنها مي ثلاث سين . ﴿ رشيدي : ٧/ ٣٧٢ ﴾ .

 ⁽A) الأم (٧/ ٢٧٥) ، الرساله (ص ٢٤٥) وبينه في ٩ انرساله ٥ (وحلت عاملًا في أهل العلم أن رسون الله ﷺ فصلى في جناية المحر المسلم على الحر المسلم حطلًا بمئة من الإبل على=

وَدَمْيُ سَنَّهُ ، وَقَبَلَ اللَّائُا ، وَامْرَأَةٍ سَنَبِنَ فِي الأَولَى ثُلُثُ ، وَقِبَلَ : ثلاثاً وتخملُ الْعَاقِلةُ الْعَنْد

والأصلح أنَّ المعنى (١) في ذلك(٢) : كونُهُ (٣) دية عس كاملةٍ ، لا مدلَّ نفسٍ محترمةٍ ، فديةُ الدميُّ والمرأه لا تكُونُ في ثلاثٍ على الأوّل(١) ، كما يأبي(١)

وإذا وحسنَّ على الحالِي مؤخّلةً فمات أثناء الحول المعط^(١) وأُحدُّ الكلُّ من تركته الآلة واحث عليه أصالةً ، وإنّما لم تُؤخذ من تركة منَّ مات مِن العاقلةِ ا لأنّها(٢) مواساةً .

(و) تُؤخَّلُ عليهم ديةً (دمي) أو يحو محوسيٍّ (حــةً) لأنَّها ثلثٌ أو أقلُّ مــه (وقيل) - يُؤخِّلُ (ثلاثاً) لأنّها بدلُ بعسِ

(و) ديةُ (امرأة) مسلمةِ وحنثي مسلمِ (سنتين في) نب (الأولى ثلث) للديةِ الكامنةِ، و لناقِي^(٨) آخر انب الثابه (وقبل) - تُؤخَنُ (ثلاثًا) لأنّها بدلُ بصي.

(وتحمل العاقله العبد)(١) أي - قيمته إد أسَّمه من عبر وضع يدِه عليه حطأً أو

عاصة الحالي ، وعاماً فيهم أنها في أهبي الآث سس ، في كر سبه ثبتها وبأسنان معلومة)
 وراجع المعرفة الليهقي (١/ ٢٤١-٢٤٥)

⁽۱) قوله (والأصح أن بنعى) إن ديني واحيف لأصحاب في المعنى الذي كان كان لذي للجواب الأنهادية كانت على كان لذي الدياء الحداء في للات سس ، فعبل الأنها بدل بمين محرمة ، وقبل الأنهادية كانت على وهذا هو الأصح ، ونظهر فالده الحلاف في المنور الآنة في كلام التصلف كودي وراجع النجم الوهاج ٥ (٨/٨٥)

⁽٢) أي بأجنها في ثلاث سبن اسهى معني (ش ٣٠٩)

⁽٣) قوله (كرنه) الأونى التأليث (كما في ١٠٠١) ...

⁽٤) وقوله : (على الأول) أي : على الأصح . كردي

⁽٥) أي : في الشرآنمأ . (ش : ٢٠/٩)

⁽٦) أي د الأجل ، (ع ش : ٣٧٣/٧)

⁽٧) أي : تحمل الذيه على حدق المضاف ، (ش : ٣٠/٩) ،

⁽A) أي : وهو السلس ، (ع ش : ۲۷۲/۷).

⁽٩) أي : الجناية عليه من الحرّ ، (ش : ٢٠/٩) ،

عي الأطّهرِ ، عمي كُنَّ سـةِ قَذَرُ ثُلَّث ديةٍ ، وقبل - في ثلاثٍ ، ولوَ قتل رَحْلَيْنَ عمي ثلاثٍ ، وَقيل - سِتَّ ، والأطّرافُ في كُلُّ سَةٍ قَذَرُ ثُلُث ديةٍ ،

شبة عمدٍ ، وأراد به ما يشَمَلُ لأمة (في الأطهر) لأنّها بدلُ بعس (ففي كل سنة) يَحبُ (قدر ثلث دية) رادتُ عنى الثلاث^(١)أم بعصتُ ، فإنُ وحب دون ثلثِ أُحد في سنةِ أيصاً (وقبل) يحثُ (في ثلاث) من السبن بقصتُ (في عن ديةٍ أم رادتُ

(ولو قتل رحلين) مستميّل (... فقي ثلاث) من السبين بحث دشّهما ؛ لاحتلاف المستحقّ (وقيل) ... تحث في (ست) من السبين لكلّ بصي ثلاث

وما يُؤْخِذُ احر كلُّ منهِ القسمُ على مستحقُّ الدينش

وعكسُ دلك لو عنل ثلاثةً واحدً عمل عامله كلَّ واحدِ ثلثُ ديةٍ يُؤخَّلُ عليه (١) في شام . عليه(١) في ثلاث سينَ ؛ بطراً لاتّحاد المسحنُ ، وقِيلَ عي سممٍ .

(والأطراف) والمعابي والأروش والحكومات (في كل سنة قدر ثلث دية)(١٠) فإن كانت (١٠) بصف ديم فقي الأولى ثلث وفي الثانية سدس ، أو ثلاثة أرباعها فقي الأولى ثلث وفي الثانية ثلث وفي الثانته بصف سدس ، أو دينين فقي ست سين

 ⁽۱) قوله (رادب) أي البده عني ثلاث) أي مراسس (ش ۳۰۹)

 ⁽٣) قوله (رادب على شلات) أي على جميع الأثلاث من أثلاث الديه (أم نفضيت) فإن بنغيه
 فيمته فدر ديس الحدب في سب سبن في كل سنة قدر ثبث دية ١ نظر بن انقدر كردي

⁽٣) قوله: (أيمت) الأولى : تركه، (ش : ٢٠/٩٠) ،

⁽۱) أي حبح لعبمه (ش: ۲۰/۹)

⁽٥) أي: القيمة ، التهي ع ش ، (ش : ٣٠/٩) ،

⁽٦) الأولى : مليها ، (ع ش : ٣٠/٩٠) ،

 ⁽٧) قوله المبنى (ثبت ديه) وفي نسخه ا المحلي ا وا النهامة ا وا انمعني ا من السن (عدر ثبث ديه) (شن ۱۳۱/۱) وفي المطنوعات (في كل سنه ثلث ديه) بدون (فدر)

 ⁽A) أي الأطراف وما عطف علمه (أي واحلها (ش ١٩١٩)

رَبِيلَ : كُلُّهَا فِي سَنَّةٍ .

وَأَجَلُ النَّفْسِ مِنَ الرُّهُوق ، وَعَبْرِهَا مِن الْحَالِة ، وَمَنْ مَاتَ سَغُصِ شَـةٍ سَفَظَ

(وقبل) - تُحتُ (كلها في سنة) بالعة ما بلعث ؛ لأنَّها بيُستُ بدل نفسٍ . أو ربعَ ديةٍ . . ففي سنةٍ قطعاً .

(و أجل) واجب (النفس من) وقت (الرهوق) بدروح بمدقف أو سراية جرح ؛ لأنَّه مالٌ يحلُّ بالفضاء الأحل فكان التداءُ أحله من وقت وحوبه كسائر الديوب المؤخّلة (و) أجلُ واحب (عبرها س) حس (العباية) لأنَّها (١٠ حالةُ الوحوب وإدُّ توقَّفت المعالمةُ على الاندمال

ومحلُّ ذلك^(٢) إذَّ لم تشرِ لعصوِ أحر ، وإلاَّ • كأنَّ قُطعَ إصَّنَّعُه فسرتُّ لكفُه. كَانَ التداءُ أجلِ الإصْنَع من القطع ، والكفُّ من السقوط

(ومن مات) من العاقبة بعد سبة وهو موسرٌ أو متوسَّطٌ الشَّقَرُّ عليه (٢) واحتُها(٤) ، وأُجد من تركبه مقدِّماً على الوصاب والإرث ، أو (ببعض سبة . . مقط) عنه وأجنها وواحث ما بعدها ، لما مز (١) أنها (١) مواسةٌ ؛ كالركة ، وبه (٢) فارقَت الحرية ؛ لأنَّها أُجرةٌ .

لا يُقَانُ في (سقط) . خُدف العاعلُ بالكتبة ؛ لأنه دنَّ عده السياقُ ، على أنَّه يصحُّ كونُه صحير (من) ، ومعنى سقوطه عدمُ حسانه فيمنُ وحيثُ عليهم

أي حاله لحاية (ش: ۲۱/۹).

⁽٢) أي كون بثداء أجل المير من حين الجناية . (ش: ١٩١/٩)

⁽٣) أي : وسقط هه واجب ما بعدها ، (ش : ٣١/٩)

⁽٤) أي: تلك السنة . (ش: ٣١/٩) .

⁽a) أي المآ (ش ۳۱/۹۰)

⁽T1/4: 3) بحمل الديد (ش: T1/4:)

⁽٧) أي بكونها مواساة (ش ٢١/٩)

وَلاَ يَعْقِلُ فَقِيرٌ وَرَقِيقٌ وَصَبِيٌّ وَمَجْمُونُ

(ولا يعقل فقير) ولو كسوناً ؛ لأنَّه ليْسَ من أهلِ المواساةِ (ورقيق) لدلث ، وملكُ المكاتب صعيفٌ لا يختمِلُ المواساة .

ويَظْهَرُ أَنَّ الْمُعْصَى كَدَلَثُ^(١) ثُمَّ رَأَيْتُ الْبَلْقِيئِ دَكَرَ دَلِكَ ، وَأَنَّ مَعْتَقَ مَعْصِهُ^(٢) يَمُقَلُّ عَنْهُ .

وامرأةً وحنثي(٢) كما عُدم من قوله السابق (وهم عصبتُه)(١)

بعم ؛ إنْ نَانُ^(ه) دكراً عرم للمستحقّ حصّه التي قد أدّاها عيرُه (١) ولو قتل رجوع عيرِه على المستحقّ فيما يطهرُ

(وصبي ومحمون) ولو منقطعاً وإن قل ؛ لأنهم ليشوا من أهل للصرة بوجع ، بحلاف بحو رَمن ؛ لأنَّ نه رأياً وقولاً ، ولو مصتْ سةٌ ولم يُحنُّ فيها - تحمَّلَ مِنْ واجِبِها(٧) ؛ كما يُخَنَّه الأَذْرُعيُّ

وبه يُعْلَمُ (١٠) أنَّه يُغترُ الكمانُ بالتكليف والنوافق في الدين والحرية في المتحمَّل مِن الفعل (١٠) إلى مُصيَّ أجلِ كلُّ سنةِ

 ⁽١) أي كالرقيق (هـ بهايه) خباره (المصي) والحن (اللهبي لمعص بالمكانب (العصه بالرق (هـ) وهي (لموافقه نصبح لشارح (ش ٢١/٩))

 ⁽۲) قوله (رأن معنق بعضه) إنج عطف على (أن السعفى) إلح، وظاهر أبه
 استطرادي ، (ش: ۲۱/۹)

⁽٣) قوله (أوامرأه وحبتي) معطوفان عني (رفيق) أي اولاً يعفل امرأه ولا حبتي كردي

⁽¹⁾ أن (ص: ٤٧).

⁽a) أي : الخشي (شي ، ۲۱/۹)

⁽٦) أي : غير الحش . (ش : ٣١/٩)

 ⁽٧) لعل مراده حسته من واجب تلك النه ، وهليه كان الأولى واحه فيها (ش ٢١/٩)

 ⁽A) أي نفرله (وثو مصنب) إلح ، ولكن في علم النوافق في الدين والحرية المذكورين من ذلك تأمل . (شي : ٢٩/٩) .

 ⁽٩) قوله (مي المتحمل) منعلق بكمال ، و(من العمل) متعلق بـ (يعشر) ، والمراد بالفعل القتل والجناية . كردي .

وَمُشَلَمٌ عَنْ كَافِرٍ وَعَكُسُهُ ، وَيَغْفَلُ يَهُودَيِّ عَنْ نَصْرَانِيُّ وَعَكُسُهُ فِي الأَظْهِرِ وعلى الْعَنِّي نَصْفُ دِينَارٍ ، وَالْمُتَوْشُطِ رُئْعٌ .

(ومسلم عن كافر وعكسه) إذَّ لا مناصرةً ؛ كالإرثِ

﴿ وَيَعَقَلَ ﴾ دَمَيُّ ﴿ يِهُودِي ﴾ أو معاهدُ أو مستأملٌ رادتُ مدَّهُ عهده على أحلِ الدية ولم سُقطعُ قبل مصيُّ الأحل

معم ١٠ مكمي في تحمُّلِ كلِّ حولٍ على القرادِه زيادةُ مدَّة العهد عليه

(عن) دميَّ (مصراني) او معاهدِ أو مسامي (وعكسه في الأظهر) كالإرثِ .

ومن ثمَّ " احتصَّ دلك " مما إذا كالوا بداري ؛ لأنهم حيثة تحت حكما .

أن الحربيُّ - فلا يَنْمَلُ عن نحو دميٌّ ، وعكسُه ؛ لانقطاعِ النصرةِ بينهُما بالختلافِ الدار ،

(وعلى العبي بصف دينار) أي مثمان دهب حابض ؛ لأنّه أفلَّ ما يجبُ هي الركاة) ومن أن النحمل مواساة مثلُها (و ليسوسط ربع) مه (") ؛ لأنّه واسطة بينَ العقير الّذي لا شيء عليه و لعنيُ الذي عليه بصف ، فإلحاقُه بأحدِهما تعريفًا أو يواطُ والناقصُ عن الربع نافة ؛ ومن ثمّ بم يُقطعُ به سارفُه

ولا يتعبّل الدهث ولا «دراهمُ ، س يكُمي مقدارُ أحدِهما اللهُ ؛ لأنَّ الواجبُ هو الإملُ إِنْ وُحدت عبد الأداء بالنسبةِ لواحب كلِّ محم^(١٥) ، ولا يُعْتَبُرُ معمَّلُ

أي: س أجل القياس على الإرث . (ش: ٣٢/٩) .

⁽٣) أي : تحمل الذمي وبحود . (سم : ٢٤/١) .

⁽٢) أي تاس الدينار ، (ش : ٢٢/٩) ،

⁽²⁾ قوله (مقدار حدهما) أي بريع والنصف من أي شيء كان كردي

 ⁽٥) وقوله (بالسنة لو حد كن نحم) بناه صلة (وحدث) وسينة كل نحم إلى الدية بالثيث ، فإب وحد من (بل صر ثلث بدية عبد أداه كل نحم (فيجب أن يشتري دلك بمة أحد من انعاقية ، ٣

النجوم سعصي(١٠٠٠ وما يُؤخذُ يُصُرفُ إليها(٢٠)

ولو رَادَ عَدَدُهُمْ وَقَدَ النَّتُووَا فِي القربُ عَلَى قَدَرِ وَاحْبُ السَّنَةَ ٪ قُسُطُ عَلَيْهُمْ وَتُقَصَّ كُلُّ مِنْهُمْ مِنَ النَّصِيفِ أَوَ الرَّبِعِ

وصبط البعويُّ العبيُّ والمتوسِّط بالعادة ، ويختلفُ (") بالمحلُّ والرمن(١)

وصلهما الإمامُ والعرائيُ ومال إنه ترافعيُّ واشتبطه اللَّ الرفعةِ مِلْ كلامِ الأصحاب بالركاةِ (١٠) ، فمن ملك قدر عشويلَ ديناراً احر الحولِ فاصلاً عن كلِّ ما لا يُكلَّفُ بِهَه فِي الكَفَارِهُ (١٠) عنيُّ ، ومن ملك آخره فاصلاً عن ذلك دولُ العشرين وقوق ربع الدينار ؛ لئلاً بصبر فقيراً بأحده منه . صوشط ، ومن عداهما فقيرُ فلا يُختَاحُ لحدُّه هنا (١٠) .

وحَدُّ ابنِ الرفعةِ له ؛ بأنَّه مَنْ لا يَمْنَكُ مَا يَعْضُلُ عَن كَمَايَتُهُ عَلَى الدَّوَامِ^(^). موهمٌ ، إلاَّ أَنْ يُربِد - مَنْ لا يَمْنَكُ مَا يَفْضُلُ عَن كَمَايَةً كُنَّ بَوْمٍ بَحِيثُ لا يَصَلُّ لَحَدُ التَوسُطِ

وإن لم بوحد الإس عبد الأداء - فالمعتم فيمنها بنفد البند ، فإن حل بجم والا إمل بالبلد قومت يوفئك وأخفت قيمتها ، كردي ،

 ⁽١) وقوله (ولا يعبر بعض النحوم سمص) خالاً أنو بلغ نجم بالنبة إلى قيمة الإبل منه.
 لا يعبر النحم الاحر بالنب إنه بن بالنب إلى فنمة الإبل في وقب أدائه اكردي.

 ⁽۲) قوله (رما يؤجد يصرف ربه) نفريع على ثوله (لأن الراحب هو الإبل) فيجمع العاطل المال الدي عمد من نصف أو ربع بعد تمام بحون ويشبري به الإمل الأبها الواجبة كردي

⁽٣) أي كل من العبي والمتوسط ، ويحتمل أن تضمير للعادة (ش ٢٢/٩)

^{(1) (}ty/V)

⁽٥) قوله (بالركاد) أي مما فيها، والجار منفلق بصبطهما (ش ٢٢/٩)

⁽٦) عبارة (النهاية (؛ عن حاجت ، انتهى ، (ش : ٢٢/٩) .

 ⁽٧) بهابه المعدب في درايه انسلعب (١٦ /١٦)، «وسيط في نسلعب (٤/ ٩٠ /٩٠)، «كترح الشرح الكبير (١٥/ ٤٧٧)، كتابة النبية (٢٤٣/١٦).

⁽۸) کیمالے (۱۱/۲۲۲)

كُلُّ مَنَةِ مِنَ النَّلَاثُ ، وقِيلَ ﴿ هُوَ وَاحِثُ النَّلَاثِ ، وَيُغْتَبَرَانِ آجِزَ الْحَوْلِ ، وَمَنْ أَعْشَرُ فِيهِ . سَقَطَ .

(كل سنة من الثلاث) لأنّها مواساةٌ تَتَعلَقُ بالحول فَتَكَرَّرَتُ بِتَكرَّرِهِ وَلَمْ تَتَجَاوَرِ الثلاثَ للنُصلُ ؛ كما مُرَّ^(١) ، فجسعُ ما على كلّ غينُ في الثلاثِ ديمارٌ ونصفٌ ، وما على المتوسّطِ نصفٌ وربعٌ

(وقيل هو) أي النصفُ والربعُ (واجب الثلاث) فيُؤدِّي العبيُّ آجِرَ كلُّ سنةٍ سدساً ، والمتوسَّطُ تصف صدس

(ويعتبران) أي العلى والنوشطُ (أحر الحول) كالركاة ، فالمعسرُ آجِرَه لا شيءَ عليه وإنْ كَان أوّله أو بعده عبناً ، وعكمه عليه (٢٠) واجنُه

وثصيّةً كلامِه . أنَّ عبرهما (٢٠) من الشروط لا يُغَسِّرُ بأحره ، وهو كدلك ، فانكافرُ والفنُّ والصبيُّ والمحدوثُ أزّل الأحلِ لا شيء عديهم مطلقاً وإنَّ كُمُلُوا قبلُ آخر السنةِ الأُولِّي ،

وفَارَقُوا المعسرُ بأنهم لَبُسُوا أهلاً لنصرة انداهُ فلا تُكَنفُونها في الأثناء بحلافه (١)

(ومن أعسر فيه) أي في آخر الحول (١) (، سقط) عنه واجبُّ ذلك الحول وإنْ أيسر بعده

وبو طَرأ حبولٌ أنه، حولٍ سقط واجهُ فقطُ (١٠) ، وكذا الرقُ ؛ بأنَّ حارَبُ اللّمِيُّ ثُمُ اسْتُرِقٌ ,

⁽۱) أي في شرح (ثلاث سين في كل سه ثلاث) (ش ٣٣/٩)

⁽٢) علو أيسر حرة ولم يؤدثم أعسر السابعث دبنار في دمته انبهي معيي (ش ٢٣/٩)

⁽٣) أي غير العني والتوسط، وفي الأصل المتوسط، (ش ٣٣/٩)

 ⁽³⁾ أي المعسر فإنه كامل أهل تُعضره ، وإنما بعسر المان ليسكن من الأداه فيعبر وقته التهي معتى . (شي : ٣٣/٩) .

⁽٥) وفي (س) و (ح) و (ر) و (ص) و (هـ) (أي أحر الحول)

⁽٦) أي: مرن ما قبله (ع ثن: ٢٧٦/٧).

نصل

مالُ حِمَايَةِ الْعَنْدُ يَنْعَلَّقُ مَرَقَبُّهِ ،

(قصل) في جنابة الرقيق

(مال جماية العمد) أي الرقبق ، الحطأ وشبه العمد والعمد إدا عُمي عبه على مالي وإنْ قُدي مِن حماياتِ سابقهِ (يتعلق برفيه) إحماعاً ، ولأنه العدلُ ؛ إد الشيدُ لم يخْنِ ، والنَّاحيرُ إلى عتمه فيه تمويتُ على المستحقُ ، بحلاف معاملة غيره له لرصاء بدنته

وإنَّما صِمِنَ مَانكُ النهيمة أو عافلتُه حَالِيها ؛ لأنَّه لا احتيار لها فصارَ كأنَّه الجابِي

ومِن ثُمَّ اللهِ كَانَ القَنَّ عَيْرَ مَعَيْرِ أَوْ أَعْجَمَيَّا يَغْنَفَدُ وَحَوْبَ الطَّاعَةُ فَأَمْرُهُ الْ سَيْدُهُ بَالْجَمَايَةِ لَمْ لَمْهُ أَوْ عَاقِمَهُ أَرْشُهَا بَابِعاً مَا بَنْعِ وَلَمْ نَبَعَيْنُ بَالْرِقْية ، وكذا لؤ أَمْرُهُ أَجِمَيُّ يَلِّرُمُ الأَحْمِينُ أَيْصِاً

وَاشْتُشْكِلَ^(٣) بأنَّ امره بالسرقة لا بُفْظعُ ، ورُدَّ بأنَّ الأكثرينَ على قطعِه ؛ لأنَّهُ آلتُه ، محلاف أمر السيّد أو عبره للمميّر فوتَه لا يشعُ المعلّق برقبته ؛ لأنَّه المماشرُ

ومِن ثُمَّ لَم تَتَعَلَّق الحَمَايَةُ بَعَيْرِ الرقية مِنْ مَالَ الآمرِ ، وَلُو لَمْ يَأْمُرُ عَيْرِ المِمَيْز أحدٌ. , تَعَلَّقَتْ برقبته فَعْظُ ؛ لأنَّه مِنْ جَسِنٍ دُوي الاحتيارِ ، بحلاف النهيمةِ

ومعنَى التعلَقِ مها الله يُدعُ ويُصُرفُ ثمنُه للمحنيُ عليه ، فلا يمُنكُه (1) هو(١٥)

⁽١) أي ومن أحل انفرق بين انعاد والبهيمة بالاحتيار وعدمة (ش ٣٤ ـ٣٣) -

⁽T) أي غير السمير أو الأعجمي ، وكذا صمير (دو أمره) (شي ٢٤/٩)

 ⁽٣) أي لروم أرش حابه الص العير المدير أو الأعجمي على الرماية (ش ٩٤/٩)

⁽٤) أي : القنّ الجانين ، (ش: ٣٤/٩).

⁽a) أي : المجنى فليه ، (ش: ٣٤/٩)

ولا وارثُه ؛ لئلاً ينطُل حقَّ السيّد من الهداء ، ويتعلَّقُ (١) محميعها وإن كان الواجث حتة وقيمتُه ألهاً

وبو أثراً المستحقّ من معصها (١٠ أي المعيّن العثّ منه (١٠ بقسطه ، كدا صخحه في (الوصابا)(١٠ وهو (١٠ مشكلٌ ، هولُ تعلّق الرهن دوبها (١٠ التقلّمها عليه ، ولو أثراً المربهل ١٠ من المعص لم يُعلَّ منه (٨٠ شيءٌ ، فقيائه أنّه لا يَتُعَلَّ منه (٩٠ شيءٌ هنا .

وقد يُفَرِقُ بَانَ البَعلَقُ ثُمُّ إِنَّمَا هُو بَالدَّنَةُ (١٠٠ أَصَابُهُ ، وأَنْ بَالْرِهِلِ (١٠٠ فَهُو لكويه كالنائب عمها(١٠٠ أُغُطي حكمها(١٠٠ ، من شعله(١٠٠ كله ما دَامَتْ (١٠٥) مشعوبةً كلِّها ؛ إد لا يُتصوَّرُ بيها لبحرُي

⁽١) أي عال بحاية (شي ١٤٤٤)

 ⁽٣٤/٩) أي عال بجدية , والتأنث باعتبار المضاف إليه , (ش : ٣٤/٩)

⁽٣) أي : العيد ، انتهى معي ، (ش : ٣٤/٩)

⁽¹⁾ الشرح الكبير (٧/ ٢٣٢) ، روضة الطالبين (٢٥٣/٥)

 ⁽a) أي : الإتمكاك هذا أو تصحيحه . (ش : ٣٤/٩)

 ⁽٦) اي دون النجاية الفراسياء عام النجاي الدون لعلو النجاي عليه برقة العلام النهى (١٤/٩: ١٥)

⁽٣٤/٩ : ش ٢٤/٩) .

⁽A) أي : من الرهن ، (ش : ٣2/٩)

⁽٩) أي : من المبد، (ش: ٣٤/٩)

⁽١٠) فصل قوله ١٠٠١مه مو بالدمة) أي المدافر هن كردي

⁽١١) أي : التملق بالرهي ، (ش : ١٩٤/١)

⁽۱۲) والصندار في (عنها) وفي (شها ، وفي (فنها) . جمه ني (الدمه) . كروي

⁽۱۳) أي : النمة (كي : ۲۱/۹)

⁽١٤) بيان بلحكم ، والضمير للرهن ، (ش ٢٤/٩ ت

⁽١٥) أي ١ النبة , (ش ٢٤/٩٠)

ويستدِه بَيْعُهُ لَهَا ، وَعِدَازُهُ بِالأَقَلِّ مِنْ قِيمتِه وأرْشها ،

وأمَّا التعلَقُ هنا فهو بالرقبة ، وهي^(١) موجود^(٢) محسوسٌ لِمُكنُ تحرَّيه ، فمَمِلُوا نقصيَّةِ كلُّ^(٢) في بابه

(ولسيده) بنفيه أو بائيه (بيعه) أو ببعٌ ما يَمْلُكُه منه إذا كان مَبَعُهَمَا ؛ إذ الواحث عليه من واحب حياته بسبة حرّتِه (1) ، وما فيه من الرقّ يتعلَّقُ به باهي واحب الجايةِ (الها) أي الأحلها(1) بإذن المستحقّ، وتسليمُه (1) للباع فيها (وقداؤه) كالمرهونِ ،

ويتُنتهِمُ في البيعِ على قدرِ الحاحة ما لم بخر السيّدُ بيعُ الجميعِ ، أو يتعدّرُ وجودُ راغبٍ في البعض .

وإذا الحَمَارُ فلداءُه لم بلُرمه ولا (عالاهل ١٠ من قيمته) يوم العد ١٠٠٠ و لأنَّ الموت قبل احتياره لا بلَرمُ لسيد له شيءً عاولي النفصُ

نعم ؛ إنَّ منع منْ بيعه ثُمَّ مصب فنتُه عن وقت الحيانه اغْسُرتُ قيمتُه وقتها

(وأرشها) لأنَّ لأرش انْ كان أفلَ - فلا واحب عيزُه ، وإلاَّ^(٩) - لم يَعْرِم

⁽۱) قوله (وهي)أي الرقة (ش ١٠٤٩) في(التطوعات)فط (وهو)

 ⁽۱) قوله (موجود) لح، وكان الطاهر المناسب "است، ونعل الدكر نظر أبكون التاء يمتزلة جرف النتاء ؛ كالمعرفة والنكرة ، (ش Tt/9)

⁽٣) أي : من الرهن والجناية ، (ش : ٣٤/٩)

 ⁽²⁾ يتأمل سم لم يظهر وجهه ، بنداس احد سد عمر أدول لعل وجه التأمل ، لأجباح
إلى التأويل بأن المراد مقدار بنده إلى محدوع القنده عنى فرص رفيه لكن كتبه جرية
المبعض إلى مجموعه ، (ش: ٢٤/٩)

 ⁽a) أي : الجناية . (شي : ١٩ (٣٥))

⁽١) مرفوع عطماً على (ييمه) في المثن ، (ش ٣٠/٩) .

 ⁽٧) مشاء من الصمير المستوفي (أم بلومه) الراجع لقداد بشي (شي ٩ ٣٥)

⁽٨) راجع (المنهل للصاح في احتلاف الأشباح (مسأله (١٥٠٢)

⁽٩) أي : بأن كانت القبعة أقل (ش: ٩ / ٣٥)

وَمِي الْقَدِيمِ * تَأَرُّشِهَا ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِدِئْتِهِ مَعَ رَفَنتِه مِي الْأَطْهِرِ ،

السيدُ غيرُ الرقيةِ ، فقُل منه (١) فيعتُها

(وهي القديم - بأرشها) بالعاً مَّا تلع

(ولا يتعلق) مال الجناية الثانتة بالنينة أو إقرار السيد ولا مامع (أو للمنه) ولا كسه وحدهما ولا (مع رقبته هي الأطهر) وإن أدن له سيّدُه هي الجناية ، فما نقيً عن الرقبة () في يقسم على المجني عليه () ؛ لأبه () لو تغلّق بالدفة لما تُغلّق بالرقبة الكديونِ المعاملاتِ .

أَمَّ لَوَ أَقَرُ مِهَا^(١) السِّيدُ وثُمَّ مامعٌ ؛ كرهي ، فأنكر المرتهنُ وخَلَف عالَّهُ بُنَاعُ في الدين ولا شيءَ على السند ، أو العبدُ وكَدَّمه السِّيْدُ ولا نشِة ، فَشَعْلَقُ بِدَفْتِهِ فقطٌ ؛ كما مَرَّ في (الإقرار)(٧) .

ولا يَردُ على العش ما لو أقرَّ السيَّدُ مأنَّ الذي جَيَّ عليه فيَّه فيمتُه المَّ ، وقَالَ القَنُّ على أَلْعَانِ ، فويَّه وإِنْ تُعَنَّقَ أَلْفُ بالرف وأَلْفُ بالدِمَّة ؛ كما في ﴿ الأَمُّ الأَمُّ لكن اخْتَلِفتْ جَهِهُ التَعَلَّقِ

ولو لم يَسْرغ لفظة علمها بيده فتلفت ولو بعير فعنه تُمثَقَت برقبتِه وسائدٍ أموال السبند، وهذه (٩٠) إِنَّ كان التلفُّ فيها بفعنه تردُّ عليه (١٠٠)

 ⁽۱) وفي المعشرعة المكية (مها) وفي الشروالي (۱) ۳۵) (قولة «مها «أي عدل الرقية)

⁽۲) قوله : ﴿ وَلا مَانِع ﴾ سيدكر محتررة ، ﴿ ش ، ٢٠/٩)

⁽٢) - لمل صوايد : ص الأرش ، (ش : ٩/ ٣٥) ،

⁽١) قوية: (يضبع عني، سجني عنية) يمي: الأيسع الرقيق به بعد فيما اكروي

⁽a) تعنيل للمش . (ش . 40/٩) ...

⁽١) أي الحابه، محرر فوله (ولامامع) (عش ١/ ٣٧٧)

^{(1-1/}e) J. (V)

⁽A) (Y) (Y)

⁽٩) أي: مسألة اللقطة , (ش: ٣١/٩) ,

⁽۱۰) أي : النش ، (ش : ۲۱/۹) .

تبيه ، مِن المشكل () جداً على ما هنا أنَّ واجت جناية القنَّ المميز لا يَتعلَّقُ بِمالِ السيِّدِ () وإنَّ أَمْرُه مها عدد المسألةُ ()، وقولُهم () : لو رَأَى عبده يُتُلِفُ مالاً لعبره ولم يَشْغَهُ . صبح مع العبد () ؛ لتعديهما ، فضمَّوا () السيَّد بمجرّد السكوتِ ولم يُصمَّدُوه هنا بالأمر

وقد يُتَمَخُلُ للفرقِ بأنَّ الأمر بالحدان لا يستلَّرمُ الوقوع ، فلم تَتَخَفَّلُ حقيقةُ التعدِّي فيه (٧) ، بحلاف تركِ لقطةِ بيده وعدم دفعه عن مال العير فينَّه لكويه أكملَ مِن القلُّ إلَى تُسَبِّتُ حقيقةُ المعدِّي إليه ، فساوتُ بقيّةُ أمواله رقبة العبد في التعلُّق .

فإن قُلْتُ : يَلْرَمُ على دلث (١) أنّه لو رآه هنا() بحني فسكت صبعن ، وثَمَّرُ () لو أمرَه فأَنْلُف في غينه لا يضمل (١) قُلْتُ طاهرُ كلامهم في النابش (١١) ذلك (١٣) ، وله وجهُ عُلمَ مِمّا قُرْرَتُه ، حاصلُه أنّ محرّد لأمر دونَ

⁽١) قوله (من انستكن) خر معدم ، والمندأ فويه (عدم انبسأته) كردي

⁽۲) أي : فير الرقية : (ش : ۲۹/۹۱)

⁽۲) قوله (هده النسأله) وهي دوله (وثر لم ينزع) كردي

⁽²⁾ وقوله : (وقولهم) صلب على هذه . كردي

 ⁽a) قوله (ضم) أي السيد فينعان برعاء الصدارعاء أمرانه ، وقوله (مع العد) أي فينغ
 به بعد العتن إن لم يف بدلك مان السد ، أو امتع من أداته ، هذا ما يظهر لي ، والله أعلم
 (شي : ٣٦/٩)

⁽١) أي : أصحابنا ، (ش : ٣٦/٩)

⁽٧) أي دَالآمر ، (ش د ٣٦/٩) ،

⁽٨) أي : الفرق المذكور . (ش : ٢٦/٩)

⁽٩) أي : قي مسألة الجناية . (ش: ٣٦/٩).

⁽١٠) أي : في مسألة الإنلاف . (ش : ٢٦/٩) ،

⁽١١) أي بمير الرقية ، (ش ٢١/٩٠) ،

⁽١٢) أي : باب الجناية وباب الإنلاف . (ش : ٢٦/٩)

⁽١٣) أي الصمال في الأولى وعلمه في الثالث (ش ٢٦/٩)

وَلَوْ فَدَاهُ ثُمَّ جَلَى. ، سَلَّمَهُ لِلنَّتِعِ أَوْ فَذَالُ ، وَلَوْ جَلَى ثَالِياً قَبْلِ الْعَدَاءِ عَاعَهُ

مشاهدة التلف" وإقرارِ النقطةِ بيده ، هجَارُ أن يُؤثِّرُ هدان" ما لا يُؤثُّرُ الأَوْلُ" عَامَلُه

(ولو فداه ثم جس سلمه للسع) أي ، ليُناع ، أو ناعهُ كما مَرَّ⁽¹⁾ (أو فداه) مرَّةُ أحرى وبِنُ تكرُّر دلك مِر راً ؛ لأنَّه الآن^(ه) لم يتعلَّقْ به غيرٌ هذه الجنايةِ .

(ولو حيى ثانياً قبل العداء . باعه) أو سلَّمه ليَّناع (فيهما) ووُرْغَ التَّمنُ على أرشِ الجنايتين

وإنَّمَا يَتَحَدُّ دَلَكُ^(١) حَبِثُ لَمْ تَكُنْ إحدَى الحدينِينِ مُوحِدَّ لَلقُود ، أو عَمَا مُستَحَقَّهُ عَلَى مَالٍ ، وإلا . فهو محنَّ نظرٍ ؛ لأنَّه لا يُمْكِنُ الاشتراكُ حَبِشْلٍ ، وتقديمُ السع لدِي المالِ يُفوَّتُ القود ، والقودُ يُفوَّتُ لَـعَ

ولو قِبلَ حَيثُدُ^(۱) تقديم فِي العالِ حَيثُ اشتمرُ دُو القود على طلبه ولم يُوجَدُ مَنْ يَشْتَرِيه مِع تَعلُّى القودِ له لم ينكُدُ ؛ لأنَّ القود تُتداركُ ولو يعدُ عَتَقِه ، وحيشدِ^(۱) لا يُسَافِ وا^(۱) قولُسا (ولم يُوحدُ) إلى احره ؛ لأسًّا إلَّما شرطُهاه ((۱) ؛ لِتُقدَّم على شرائه فيشتمرُ دو القود عنى حقه ، لكنه لا يشتَوْفِيه إلاً

 ⁽۱) قوله (دون مشاهده لنب) أي مجرد الأمر أفل من مشهده البلب، ونفريز النفطة في
 يقد كردى

⁽٢) (فحار أن يؤثر هذان) أي المشاهدة والتعريز سأي الإهرار ل كردي

⁽٣) (ما لا يؤثر الأول) أي : مجرد الأمر ، كردي

⁽٤) أي : في شرح : (ولسيده) ، (ش : ٢٦/٩)

⁽٥) أي: حين جنايته بعد العداد . (ش: ٣٦/٩) .

⁽١) أي: البم في الجنايتين ، (ش: ٢١/٩) ،

⁽٧) أي حين إذ كانت إحدى الحنايتين موجبه تنفوذ وتم يعف مستجفه (شي ٢٦/٩)

⁽A) أي : حين التعميم المذكور . (ش : ٢٦/٩)

⁽٩) قوله (وحنته و لا سامه) أي الا ينامي تعديم دي الماب كردي

⁽١٠) أي : عدم وجود من يشتريه . . . (لح - (ش : ٣٦/٩) .

أَوْ فَذَاهُ بِالْأَقَلُّ مِنْ قَبِمَتِهِ وَالْأَرْشَيْنِ ، وَفِي الْقَدِيمِ : بَالْأَرْشَيْنِ .

وَلُوْ أَعْتُمُهُ أَوْ بَاعَهُ وَصَحَّحُناهُمَا أَوْ قَنَلَهُ. فَدَاهُ

برضًا المشتري أو بعد عنقه

ثُمُّ رَأَيْتُ عَنِ اسِ الفطَّانِ والمعلِّقِ عنه ما قد يُحالفُ دلك^(١) ، والوجهُ ما ذَكرُتُه , فتأطَّلُه

عَانَ قُلْتُ قَبَامِهُمَا مُرُ⁽¹⁾ أَنَّ دَا الْفُود إِذَا تَمَدَّمَتَ الْجَنَايَةُ عَلَيْهُ الْهُ أَنَّ لَمُ وَإِنْ فَاتَ حَقَّ مَلَ بَعْدَهُ ؛ كَمَّلُ عَن جَمِعاً مِرْتَنَا يُفْتِلُ بَارْبَهِم فَلْتُ يُقْرِقُ بَانَّ قَمْهُ لَمْ لا يُعرِّثُ حَقَّ مَلْ بَعْدَهُ ؛ لَنَّهُ المَالُ مَعَلَّقاً بَتْرَكَتَهُ وَدَّنَتُهُ أَنَّ بَحَلافِهِ هَمَا ؛ إِذَ لا تَعلَّقَ إِلاَ بَالرَقَةِ فَيُعرَّتُ حَقَّ الثانِي بَالكِنَةِ ، فكان الأعدلُ عَمُو دي القودِ ؛ لِيَقْصِيره ليَّشْتِركَا ، وإلاَ فَدُمْ حَقَّ عِيره ؛ لِنَقْصِيره

(أو فداء بالأقل من قيمته والأرشين) على الحديد (وفي القديم) _ يُعْدِيهِ (بالأرشين) .

ومحلُّ الخلافِ إنَّ لم يَشَعُ من بعه (١) محتاراً للمداء (٧) ، و إلاَّ . لَرِمْه عداءُ كلُّ منهما بالأقلُّ مِنْ أرشِها(٨) وقيمتِه

(ولو أعنقه أو باعه وصححناهما) بأنَّ أَغْنقه موسراً ، أو باعه بعدُ احتيارِ العداء (أو قتله = فداه) وحوباً ؛ لأنه فؤت محلُّ التعلُّق ، بونُ نعدُر العداءُ لنحوِ

⁽١). راجم (معي المعتاج ((٣١٦/٥) ،

⁽٢) أي : في أول (باب الجراح) . (ش : ٢٩٦/٢١)

⁽٣) أي على مورث متى الحايد على غيره (ش ٢٧/٩)

⁽٤) أي : لدي القود ، (ش : ۲۷/۹) .

⁽٥) قوله (ورمنه) الساسب حديه أرقب العطب (ش ٢٧/٩)

⁽٦) أي نبحتايه الأوبى من وعرع الثانبه ؛ كما هو ظاهر (رشندي ٢٧٨٠٧)

⁽٧) قوله (محدرا دلمداد) أي في الحدادة الأولى كردي

⁽A) أي كل من الحابير ، فكان الأولى ، التدكير (ش ٢٧/٩)

بِالأَفَلُ، وَقِيلَ الْعَوْلانِ، وَلَوْ هَرْتَ أَوْ مَاتَ. تَرِىء سَيْدُهُ، إِلاَّ إِذَا طُلَتَ عَمَنَعَهُ، وَلَوِ اخْتَارَ الْعِدَاءَ . فَالأَصْخُ : أَنَّ لَهُ الرُّجُوعَ وتَسْلَيعَهُ

إعلاميه (١) أو عينه أو صبره على الحسن. قُسخَ البيعُ ، وبيعٌ في الجبايةِ ، وفدارُه هما (بالأقل) من قيمته والأرشِ جرماً ؛ لتعذّر البيعِ (وقيل) _ يُجْرِي هـ، أيضاً (القولان) السابقانِ(٢)

(ولو هرب) العددُ الحابي (أو مات) قبل احتيارِ سيّدِه العداء (سرى المحدد) مِن علقتِه ؛ لفواتِ الرقبةِ (إلا إدا طلب) منه ليّناعُ (فمنعه) لتعدّيه بالعدم ، وتصيرُ بدلك محتاراً للعداءِ ، بحلاف ما لو لم يُطْلَبُ منه أو طُلِت فلم يَشْلَبُ منه أو طُلِت فلم يَشْلَبُ منه أو طُلِت فلم يَشْلَبُ منه أو طُلِت للمركشيُ . خلافاً للزركشيُ .

وقولُه (٣٠٠ . لأنه يَلْرَمُه تسليمُه يُردُّ مانَّه لا بِلْرَمُه إلاَّ إِنْ كَانَ تَحَتَّ بِدِه . تعم ؛ يَنْرِنُه الإعلامُ به ، لكن هذا لا يَخْتَصُّ به ، بل كلُّ مَنْ عَلِمَ به كذلك فِيمًا يَطَهْرُ

(ولو احتار الفداء) بالقول ؛ إد لا يخصُلُ بعمل ؛ كوطم الأمم (فالأصبح أن له الرحوع وتسليمه)(1) ليُناعَ ؛ لأنَّ احتياره محرَّدُ وعدٍ لا يَلْزُمُ^(ه) ، ولم يَخْصُلِ اليَّامَّ مِنْ بيعِه .

⁽١) أي : السيد ، (ع ش : ٢٧٨/٩)

⁽٣) أي : الرركشي . (ش : ٢٧/٩) .

⁽١) مصوب عطماً على اسم (أن) والمعنى وأن عليه تسديمه ، ولا بصنع رفعه عطماً على فيجير حبر (أن) لأن السلم عليه لا به اهد معني ، ولك أن بمبعه بأن اللهبة نظراً للمحموع الأمرين لا لكن منهما (ش ٢٧/٩) وفي هامش (ك) (اللّهيّة) مصدر مأجود من (له) بإلحاق الياء واكاه .

 ⁽a) أي : الرفادية . (ش : ٢٧/٩)

وَيَعْدِي أُمُّ وَلَدِهِ بِالأَقْلُ ،

ومِن ثُمَّ (١) لو مات (٢) أو قُتِلَ لم يَرْجِعُ (٢) حرماً ، وكدا لو نفَصَتْ قيمتُه معد احتياره ، إلا إذ عرم دلك النقص

ولو ناعَهُ بإدن المستحقّ بشرط العداءِ . . لَرَمَه (1) والمتع رجوعُه ، وكذا يَطْتبعُ لو كان السِعُ (١) يَتَأَخُرُ تَأْخُراً بِصُرُّ المحنيُّ عليه وننسيِّد أموالُّ عبرُه - فَلْلُرمُ بالعداء حدراً مِن صررِ المجنيُّ عليه ، ذكر دنك النُلْقينُ

(وبعدي أم ولده) حتماً ⁽¹⁾ ؛ لمعبه يعها ؛ ومن ثمَّ لم سعنَق الحمايةُ بدائتها ، حلاماً للزركشيُّ ، بل بدائته (بالأقل) من فيمنها يوم الجماية وإن تأخّر الإحمالُ عمها^(٧) ؛ كما اقْنصاه إطلاقُهم

ومحلُّه (٨) إنَّ شع بيعها يوم الحبايةِ ، وإلاَّ الانعوباتُ إنَّمَا وَقَعَ بِالإحبالِ المِتَاجِرِ فَلْيُغْتَبِرُ (٩) دول ما قتله ؛ كما تُحث

ويُقْرَقُ بِهِ (١٠) وبين المع من بيعها(١١) فيما الرَّ(١٢).. بأنَّ(١٢) المنعَّ ليس

⁽۱) أي من أجل عدم حصول النأس من يحه النهي ممي (ش ۲۷)

⁽٣) أي : الرقيق الجاني ، (ش : ٣٧/٩) ،

⁽٣) أي : السيد من اختيار المداه ، (ع ش : ٢٧٨/٧) ،

⁽t) أي : الساب (ش ۲۷/۹).

⁽a) أي : بعد الرجرع ، (ش : ٢٨/٩٠)

أي وإن ماثت عقب الجناية ، بهاية وممي ، (ش ، ٢٨/٩)

⁽٧) أي الجنابة . (ش: ٢٨/٩) .

 ⁽٨) أي اصار وقت الحاية عند تأخر الإحبال . (ش: ٣٨/٩)

⁽٩) أي : رقت الإحبال ، (ش : ٣٨/٩) .

 ⁽١٠) قوله (ربفرق سه) أي بن الإحال انتتاجر (ربس انمع) إلح ؛ بأن هير وف
الإحاد ولم يعبر رقب المنع ، بل وقت نجابه وإن كان لمع مناجراً عنه كردي

⁽١١) أي حت اهتبر فيه وقت الجناية لا الصع ، (ش : ٢٨/٩) .

⁽١٢) أي في شرح . (وقداؤه بالأقل من قيمته) . (ش : ٣٨/٩) .

⁽١٢) ومي (خ) : (عان) .

وَقَيِلَ ، الْعَوْلَانِ ، وجايَاتُهَا كُوَاحِدَةٍ فِي الْأَظُّهُرِ

معرَّتاً للبيع علم يُعْتَبَرُ (1)

ومِن الأرشِ(*) قطعاً ؛ لامتناع بيعِها

(وقبل) فيها (القولان) السابقان في القرّ^(٣)؛ أي الجوار بيعه**ا في** مُنورِ

ومن ثمَّ لو خَار لكويه اسْتؤندها مرهوبةٌ وهو معسرٌ لم يُحبُ فداؤُها ، سل يُقَدَّمُ حَقُّ المحيِّ عليه على حَقُ المرتهن

ومثلها(1) فيما ذكر الموقوف والمندور عنقه

ومَرَّ أَنَّ نحرُ الإيلادِ بعدَ الجنابة إنَّما يَنْعُدُ من الموسرِ دونَ المعسرِ (٥٠٠ -

(وجاياتها كواحدة في الأطهر) فيترمُه للكلّ فداءً واحدًا؛ لأنّ الاستبلادَ مصرلة الإتلاف، وهو⁽¹⁾ نو قتل الجاني ⁽¹⁾ نم يترمهُ إلاَّ قيمةً واحدةً يقْتَسِمُها جميعُ المستحفِّر، فهي كدلك بالأونى، فشيركُ المستحفِّود فيها بقدرٍ جاياتهم،

ومنْ قبص أرشاً خُوصِص فيه ؛ كعرماه المعلس إذا اقْتسمُوا ثُمَّ طَهْر عيرُهم وكُنَّما تجددتُ حابةً تحدَّد الاستردادُ ، فإذا كانتْ قبمتُها ألفاً وأرشُّ الحدية ألفٌ. أحدها المستحقُ ، فإذا حدث ثانباً والأرشُ ألفٌ الشترةُ (١٨)

⁽١) أي : وقت المنع ، (ش : ٣٨/٩) ،

⁽۲) عطف على قوله : (س قمتها . . .) إلح . (ش : ۲۸/۹) .

⁽٣) آنها ئي (س: ١٩٠).

⁽٤) أي : أم الركب (ش : ٣٨/٩) .

⁽ATO/0) . (a)

⁽٦) أي اسبد (ش ٢٨٩)

⁽۷) أي حايةً سعدد، (ش ۲۸۹)

⁽٨) أي لمستحراثي (ش ٣٨٩)

قصل

هِي الْحَبِينِ عُرَّةٌ إِنِ الْفَصَلِ مَيْنَا بَجِنَابِةٍ . . .

حصل مئة يَأْخُدُها المستحقُّ ، فإذا خَسَتْ ثانثَ والأرشُ ألفُ السَّرَةُ مِن كُلُّ ثلث ما معه ، وهكذا ، أو ألفاً وأرشُ الجديةِ الأولى حمسُ مئةٍ فأحدها ثُمَّ جَلَتْ والأرشُ ألفً السَّدِرُ" ، وثلث الحمس مئةٍ الباقية عبد السَّدِ^(۱) ، وثلث الحمس مئةٍ الني أحده الأوَّلُ التَّمِدُ اللَّمِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّالَّةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِّلْمُ اللَّهُ اللْمُولِلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلْمُ

(فصل) في الغرة

(في الحين) الحرّ المعصوم" عند بحانة وإن لم تكُنْ الله معصومة (1) عندها ، ذكر أكان أو بسيناً ، أو بامُ بحنفة أو مستماً ، أو صدُّ كلُّ^(د)

ولكون الحمل مسترأ _ والاحتمالُ ١٠ الاسمارُ ، ومنه الحنُّ _ شمّي حيـــاً

(غَرة) إحماعاً وهي الحيار (١١) ، وأصلُه ٢ بياصٌ في وحه الفرس ، وأحدُ معصُّ العلماء منها اشتراط بياص الرقيق الأَبِي ، وهو شددٌ

وإنّما تُجِتُ (إن الفصل مِماً للحالة) على أنّه الحيّة تُؤثّرُ فيه (^^) عادةً ولو للحوّ تهديدٍ ، أو طلبِ دي شوكةٍ لها أو لمن عندها ؛ كما مزّ^(١) ، أو تحويعٍ أثر إسفاطاً

⁽١) أي بعد أحد الأول ارش حديث لدي هو حمس مته (ش ٣٨/٩)

 ⁽٣) أي ؛ ليصير معه ثُلثًا الألب ومع الأول ثلثه بهاية ومعى . (ش : ٣٨/٩)

⁽٣) أي المضمون على الحاني ، عجرج حين أمنه الأبي (ش ٣٨١٩)

⁽٤) كآن ازندت وهي حامل ، أو وطيء مسلم حربية بشبهة النهي ع ش (ش ٣٨/٩)

⁽۵) عمیل قوله اُزار صد کل) بان کان انٹی، او وندارت، اَو باقصی الحلی، اَو کان معصوماً کردی

⁽١) أي : في الأصل ، (رشيدي ، ٢٧٩/٧)

⁽٧) أي : قبل هذا الأصل . ﴿ رَسُيدِي : ٧/ ٣٨٠ ﴾

⁽٨) أي: الإتمسال، (ش: ٣٩/٩)،

⁽٩) أي عي أواتل (بات موجبات الديه) (ش ٢٩/٩)

.

فِي خَمَاتِهَا أَوْ مَوْتَهَا ،

نقولِ حبيرَيْن ، لا بحو لطمةِ حميمةِ (في حياتها أو) بعد (موتها) متعلَّقُ - (الفصل) لا (بجنايةِ) إلاَّ على ما قالهُ جمعٌ ' ' ؛ مِن أنَّه لو ضرَّب مينةً فأَجُهُصَّبُ مِناً . لَرَمْتُه عَرَّةً ، لكنْ قَالَ آخرُونَ ؛ لا غَرَّةً فيه .

وَادَّعَى الماورديُّ فِيهِ الإجماعُ (*) ، ورَحَّحَه المقيئُّ وعيرُه ؛ لأنَّ الأصلَّ عدمُ الحياةِ ، وهرصِها(*) فالظاهرُ - موتُه سوتها

وإنَّمَا لَمْ تَخْتَلُفِ الْعَرَّةُ بَدَكُورِتِهُ وَأَنُولَتُهُ ﴾ لإطلاق حبرِ ﴿ الصّحيخَيْنِ ﴾ . أنَّهُ ضُلَّى اللهُ عليه وسلَّم تَضَى في الحين بعرّة (١٠) ولعدم انصباطه ، فهو كاللس في المصرّاةِ قَدَّرَهُ الشّارِعُ نصاع (١٠) بدلك (١)

وتَحْرَحُ بَتَقِيدُ الْجِينِ بَالْعَصِمَةِ مَا لَوْ جَنَّى عَلَى حَرَبَيْرٍ حَامِلِ مِنْ حَرَبِيٍّ ، أَو مرتذةٍ خَمَدَتْ بُولَدِ في حَالَ رَدْتُهَا فَأَشْدَتْ ثُمَّ أَخْهُصِتْ ، أَوْ عَلَى أَمَتِهِ الْحَامِلِ مِنْ غيره فعنفَتْ ثُمَّ أَخْهُصِتْ والجعلُ مَنْكُهُ (٧) ﴿ فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهُ (٨) ؛ الإهداره

وحقلُ عيرِ واحدِ من الشُّراحِ دلك (١) قيداً لها (١) مردودٌ ؛ لإيهامِه أنَّه لو حتى على حريثِهِ أو مريدُةِ أو مملوكةِ جينُها صيدمٌ هي الأُولِيشِ أو لعيرِه (١١) في

⁽١) حباره (المعني ٥ الفاصني أبو الخلب والروياني النهني (شي ٣٩/٩)

⁽٢) الحاري الكبير (١٦/١٥)

⁽٣) أي : حياة الجين ، (ش ، ٣٩/٩)

^{(2).} صحيح التجاري (٥٧٥٨) ، صحيح مسلم (١٦٨١) عن أبي عريزة رضي الله عنه

⁽٥) أي : من التمر . (ش : ٢٩/٩) .

⁽٦) - آي : لعدم انشياطه ، (ش : ٢٩/٩) ،

⁽۲) أي : السيد الجاني ، (ش : ۲۹/۹)

⁽A) أي الحين في كل من الصاور الثلاث (ش ٣٩,٩)

⁽⁴⁾ قوله (وحمل عير واحد دلك) أي العصمة كردي

⁽١٠) (ثيبائها) أي : للأم ، كردي ،

⁽١١) عطف على (مبالم) ، والعيمير للسد الحامي عنى مملوكته (ش ١٩٩٩)

وُكَدًا إِنْ طَهْرَ بِلاَ الْعِصَالِ فِي الأَصْحُ ، وَإِلاَّ. فلاَ غُرَّة ، أَوْ حَيَّا وَنَقِي رَمَاماً بَلا أَلَمْ ثُمَّ مَاتَ ۚ فَلاَ صَمَانَ ، وإِنْ مَاتَ حِينَ خَرَجَ أَوْ دَامَ أَلَفُهُ فَمَاتَ. فَدَيَةُ نَفْسٍ .

الأخيرةِ. . لا شيء فيه ، وليس كذلك ؛ لعصمته ، فلا نظر لإهدارها(١٠)

(وكذا إن ظهر) بالنحابية على أنه في حياتِها أو موتها ؛ على ما مُؤَّ^(٢) (بلا انعصال) كأنَّ ضرت نظمها فحرَّخ رأتُهُ^(٢) وماتت ، أو أخرج رأسه فخس عليها ومَاتَتُ ولم يَنْمُصِلُ (في الأصح) لتحقُّق وحوده

ولو أُخْرَحَ رات وصاحَ فحرُّ آخرُّ رقتَه قبلَ انفصالِه. قُتِل به على المعتمّدِ ؛ لتيقُّن استقرار حياتِه ،

(وإلا) يَنْفَصِلُ ولا طَهْرَ مَعَضُه (- قلا عَرَةً) وإنْ رَالَتْ حَرَكَةُ النَّطَيِ وكَتُرُهَا ؛ لَعَدَمَ تَيْقُنِ وَحَرِدِهِ ، وَلَا إِنْجَابَ مَعَ النَّبُكُ

(أو) الْقَصَلُ (حَيًّا) بالجباية على أمَّه (وبقي زماناً بلا ألم ثم مات - فلا صمان) لأنَّ الظاهرُ - موثُه بسب آخر

﴿ وَإِن مَاتَ حَيْنَ حَرْجَ ﴾ أي تَمُّ حَرُوخُهُ ﴿ أَوْ دَامَ أَلْمُهُ ﴾ وَإِنَّ لَمْ يَكُنُّ بَهُ وَزَمُّ ﴿ فَمَاتَ ﴿ قَدِيةً نَفْسَ ﴾ فِيه إحماعاً ؛ لَيْفِي حَيَاتُهُ وَإِن لَمْ يَشْتَهِلُّ ۖ ؛ لَأَنَّ الْفَرْضَ أَنَّهُ وَجِذَفِهِ أَمَارَةُ الْحَيَاةِ ؛ كَفْسِ وَامْتَصَاصَ ثَدِي وقَبْضَ يَذِ وَنَسَطِهِ

وحيند (٥٠) لا مرق بين النهائه لحركة المدلوحين وعدمه ؛ لأنَّ حياته لمَّا عُدمَتْ كَانَ الطَّاهِرُ : موتَه بالحداية

⁽١) اي : الأم ، (ش : ٩/ ٤٠) ،

⁽۲) أي : في متعلق الجار . (ش : ٩/ ٤٠) .

⁽٣) أي : ميتاً ، النهن ، معني ، (ش ٩٠/٩ :) .

⁽٤) عداراجع للمطرف عليه فقط ؛ كما هو صريح صبح ٩ السعى ٩ (ش ١٩٠٩)

⁽a) آي : حين تيقي حياته . (ش : ٩٠/٩) .

وَلَوْ أَلْقَتْ جَيِينِنِ . . فَعُرْتَان ، أَوْ يَدا . فَعُرَّةٌ ،

ومِنْ ثُمَّ⁽¹⁾ لَمْ يُؤَثِّرُ الفصالُه⁽¹⁾ لدونِ سَتَةِ الشهرِ وإنْ عُلِمَ أَنَّهُ لا يَعِيشُ ، مَمَنْ قَتَلُهُ⁽¹⁾ وقدِ انْفُصَلُ بلا جايةِ : قُتِلَ به ؛ كفتلِ مربصِ مشرفِ على الموتِ ، قابِ الْمُصَلُ بِجِدِيةٍ وحِياتُهُ مستفرَةً... فكذلك⁽¹⁾ ، وإلاَ⁽²⁾ . عُرِّر الثابِي فقط .

ولا عبرةً بمجرّدِ اختلاج^(١) .

ويُصدُقُ الحابي بيمييه في عدم الحياة ؛ لأنَّه الأصلُ ، وعلى المستحقُّ اللَّبَّةُ .

(ولو ألقت) المرأةُ بالجناية عليها (جينين) سِئين (.. ففرتان) أو ثلاثاً. . وثلاثُ وهكذا ؛ لتعلُّقِ العرَّة باسم الحنين ، أو مِنَ وحيًّا فماتُ. ، ففرَّةٌ في الميثِ وديةٌ في الحيُّ .

(او) اللهث (بدأ) أو رخلاً أو رأساً ، أو متعدّداً من دلث وإنْ كَثُرُ ولو لم ينقصِ الحينُ ومانت الأمُّ (- فعرة)(١) واحدة للعلم بوحود الجبينِ ، والطاهرُ : أنَّ بحو البديان(٨) بالحانه

⁽١) أي : من أجل مدم المرق ، { ش : ١٠/٩٠)

⁽٢) أي في رحوب الدية علم يسقط بدلك ع ش ورشيدي (ش ٩٠٤)

 ⁽٣) قوله (عمل بنه) أي عنل الحين لدي مه أماره الحنات سوء النهى فجركه المدبوجين أم
 لا كردي وغياره بشرواين (٤٠/٩) (فونه (فنان فنله » أي الحين السفصل حيّاً بدول سنة أشهر) .

⁽٤) أي : يقتل به . (ع ش : ۲۸۱/۷)

 ⁽٥) أي وإن لم تكن حياته مستمرة عباره ١ المعني ١ وون كان أي الانفصال متحيايه وحياته عبر مستقره فالعابل له هو التحاني على أمه ، ولا شيء على انتجابي إلا التحرير التهى (ش ١٩/٩٤).

 ⁽¹⁾ قوله (رالا عره) إنج راجع إلى قوله (لأن لفرص) إلج ، فكان الأسبب
 تقديمه على قوله ; (حيتك . .) إلج . (ش : ٩ / ٤٠) .

⁽٧) راجع (لمهل المباح في احتلاف الأنساح (١٥٠٢)

⁽A) ولي (ت) : (تُتَانَ) .

وْكَدَا لَحُمُّ قَالَ الْقُوَابِلُ . فِيهِ صُورَةٌ حَمِيَّةٌ ، قَبَلَ * أَوْ قُلْسَ - لَوْ بَقِي. ، لَتَصَوْر ،

وتعدُّدُ مَا ذُكرَ لَا يَشْتَلُّومُ تَعَدُّدُهُ (١) ، فقد وُجد رأسان لبدي واحدٍ

معم ؛ إِنْ أَلَفَتْ أَكْثَرَ من مدنِ ولم يَتحقُقُ اتّحادُ الرأسِ - تعدّدتُ () معدده ؛ لأنّ الشخصَ الواحد لا يكُونُ له مدمان محالِ

وحُكِيَ عن المصلُّ أَنَّهُ كَتَعَدُّدِ الرَّأْسِ

أمَّا إذا عاشتُ ولم تُلُق حسِاً علا يجتُ في الله أو الرَّحل إلاّ نصفُ عزّةٍ ا كما أنَّ لهُ الحيِّ لا يَحِثُ فيها إلاّ نصفُ دينه ، ولا يضَمَنُ لاقيه ا لأنَّ لم تَحقَّقُ تَلْفَه لهذه الجايةِ ، فإنَّ أَلْقَتهُ ميناً كاملَ الأطراف وحَدثُ حكومةً في البدِ لا عيرُ الاحتمالِ أنَّها كَانَتْ وائدةً لهذا الحين والْمحقُ أثرُها(") .

هدا(٤) إنْ كَال(٥) معذ الدمال حياية الأمّ ، وإلاّ عجرّةً ، ولا شيء في البدِ لهذا الاحتمال^(٦) -

وخَكَى شَارِحٌ عِن الماورديِّ ما يُحَالِفُ دلك ، والمعتمدُ ، ما تَقَرَّرَ

(وكذا لحم قال نقوانل) أي أربعٌ منهنَ (فيه صورة) ونو لنحو عيني أو يدٍ (خمية) لا يُمْرِقُها غيرُهنَّ ، فتُجِتُ العرَّةُ ؛ لوحوده

(قبل أو قلى) ليْس فيه صورهُ ظاهرةٌ ولا حميّةٌ ولكنّه أصلُ آدميٌ و(لو مقى التصور) والأصلحُ · أنّه لا أثر لدلك(٢) ؛ كما لا أثر له في أميّةِ الولدِ ،

⁽۱) ای دانین (ش د ۱/۹۱) ،

⁽۲) أي : الفرة . (خ ش : ۲۸۱/۷)

⁽٣) كأن المراد بالمحاق أثرها عدم بأثيرها في هلاك الحين (سم ١٩١٤)

⁽¹⁾ أي : وجرب الحكرمة لا قير ، (ش : 11/4)

⁽a) أي إلقاء ميت كامل الأطراف بعد إلغاه الله (ش ١/٩)

 ⁽٦) أي أن الإد التي أنشها كانب رائدة لهذا الحين والمنحق أثرها النهى معني (ش
 (٤١/٩)

⁽٧) أي : توجود مجرد أصل ادمي ، (ش: ٤١/٩)

وَجِيَ عَندُ أَوْ أَمَةً مُعِيرٌ ۗ .

وإنَّمَا الْفُصَّتِ العِلْثُةُ بِهِ ﴾ لذلالتِه على براءةِ الرحم

فرع أَنْتَى أَو إسحاق المروريُّ بحلُّ سقيه أمنه دواءً لتُسْفِطُ ولدَّها ما دَامَ علمةُ أو مصمةً ، ونالعُ الحنميةُ فقالُوا يَجُورُ مُطلقاً () ، وكلامُ الإحياءِ ا يَدُلُّ على التحريم مطلقاً () ، وهو الأَوْجَهُ ؛ كما مَرَّ () ، والفرقُ مينَه وبينَ العزلِهِ واضعٌ

(وهي) أي العرّةُ في الكاملِ⁽¹⁾ وعيره (عبد أو أمة) كما بَعْلَق به الحرّ^(٥)، بحيرة العارم لا المستحقّ

وتحَث الرركشيُّ ومنَّ تبعَه أحداً من البش عدم يجراء الحشى ، وعلَّلُوه بأنَّه ليس دكراً ولا أنثى ؛ أي أناعتمار الطاهر لا باطن الأمر ، ومع دلك^(٢) ا**لوجهُ** . التعليلُ بأنَّ الحوثه عيث ؛ كما تَرُّ هي (البيع)(١)

(معبر) بلع سبع سبين على ما نصل عليه في * الأمُ ا^(١) واعْتَمَده البلغيني ، فلا يَلُومُ قبولُ عيره^(١) * لأنَّه لاحتياحه لكافلِ عبرُ حيارٍ ولا حابر لحللِ ، والعرّةُ الحيارُ ، ومفصودُها حبرُ الحللِ ، فاشتَنْبِطَ مِن النَّصِّ مَعْمَىٰ خَصَّصَهُ (١٠)

⁽١) أي : ولو يعدمهج الروح . (ش ، ١/٩)

⁽۲) إحياء علرم الدي (۲۰۱/۲).

⁽٣) قوله (كما مر) أي مي (العده) و(الكح) كردي

⁽٤) أي ; بالحرية والإسلام والدكورة . (ش : ١/١٤)

 ⁽a) عن أبي هريرة رصي الله عنه أن النبي ﷺ فضى أن ديد ما في معنها عرب عند أو أبيد أخرجه النحاري (٥٧٥٨) ، ومسلم (١٦٨١)

⁽٦) أي : العسير البذكور ، (ش ، ٢/٩) ،

⁽V) 3, (3/ ATO)

⁽A) IESCA/PET)

⁽٩) راجع ٢ المهل النصاح في اختلاف الأشاح ١ ممألة (١٥٠٤)

 ⁽١٠) قوله (فاستنظامن النص معنى حصّصه) أي استنظامن التجليث المام معنى دوهو المعصود منها من حر النحل ، فحصص العام بالممير كردي عبارة علي انشر امليني (٣٨٢/٧) =

وبه فَارَقَ * إجراءَ الصعيرِ مطلعاً ١٠٠ هي الكفارة ؛ لأنَّ الواردَ ثمَّ لعظُ الرقبهِ فكُتُعِيَ فيها بما تُتَرقَّتُ فيه القدرةُ على الكسب

(سليم من عيب سيع) فلا يُخبرُ^(٢) على قبول معيبٍ ؛ كأمةٍ حاملٍ ، وحصيٌّ ، وكافرِ بمحلُّ تُفلُّ الرعبةُ فيه ؛ لأنَّه^(٢) ليس من الحيارِ

واغْتُرَ عدمُ عيب المبيع هـ كإس الديةِ ٠ لائهما حقُّ آدميُّ لُوجِطَ فيه مقابلةً ما فاتَ مِنْ حقَّه ، فعُلُبَ فيهما شائنةُ المالية ، فأثّر فيهما كلَّ ما يُؤثّرُ في المال

ومهداله فارقاره الكفارة والأصحية

(والأصبح : قبول كبير لم يعجر) عن شيءِ من منافعه (بهرم) لأنّه من الحيارِ ، يحلاف ِما إذا عجز به ؛ بأنْ صَارَ كالطفل .

وأَفَادُ المَتنُّ مَا صَوَّحٌ بِهِ عَبِرُهِ ﴿ مَنَ إَطَلَاقَ عَدَمَ إَحْرَاءَ الْهَرِمِ ﴿ نَظُر ۗ إِلَى أَنَّ مَن شَأَنِ الْهَرِمِ الْعَجِزَ

(ويشترط بلوغها) أي : قيمة العرّة (تصف عشر الدية) أي : ديةٍ أب الجيس (٢٠) إن كسار (٧٠) ، وإلا ؛ كسولسد السرسا - فعشسر ديسةِ الأمّ ،

 ⁽ قوله) لا معنى خصصه الجو الحيار) ،

⁽١) أي: مبيراً أو لا ، انتهى ع ش ، (ش : ٢/٩٤)

⁽٢) أي: الستحل . (ش: ٢/٩٤)

⁽T) أي: المعيب . (ش: ٩/ ٤٤)

⁽٤) أي : كوبهما حقاً آدمياً . (ش: ٤٣/٩) .

⁽۵) وفي (ح) و(ر) والمطبوعه المكية (فارق) بالإفراد

 ⁽٦) قوله (أي ديه أب الجبل) كذا في أصله لدول ياء ، وكأنه على اللغة لقلـلة (بعمري ١٣/٤) . رفي (خ) و(ز) : (أبي الجين) .

⁽v) أي: رجد الآب . (ع ش: ٣٨٢/٧)

مِوْنَ فَقَدَتُ مَوْنَ فَقَدَتُ

فالتعبير^(١) به أَرْلَى^(٢) .

على الكامل (") ولو حال الإجهاص ؛ بأن أَجْمَعَتْ أَتُهُ الدُّبُةُ " أَو أَبُوه تُمَيْلُه ، وكذا متولَّدٌ بين كانتِ ومسلم ؛ للفاعدة أنَّ الأت إذا فصُل الأمَّ في الذين فُرِضَتْ مثلَه فيه " ". وقيقٌ تثبُعُ فيمتُه حمدة أنعرة ؛ كما رُوي عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ولا محالف لهم (")

وتُعْتَرُ قيمةُ الإبل المعلَّطةِ إذا كانت الحدابةُ شنه عمدٍ

واغشر الكمالُ حالَ الإحهاص دون العصمة (٧٠ ؛ كما مرّ (٨٠ ؛ لأنَّ العبرةَ في قدر الصمان بالمال ؛ نظير ما مرّ أوّل الباب(٩٠)

(فإن فقدت) حشاً أو شرعاً ٠ بأن لم تُوحد إلاّ بأكثر من قيمتها(١٠٠ ولو مما

⁽١) وفي المطبوحات : (والتجبر)

 ⁽۲) قوله (رابخيرية) أي بمشر ديه الأم ، وقوله (أولى) ي الشحولة لوقد لربا (شهي ١٤٢/٩٤)

 ⁽٣) فوله (ففي الكامل) جبر معدم ، «البسدة (رئيل) كردي فال الشرواني (١٩/٩))
 (غوله (ففي الكامل (أي بالجربة و لإسلام بهاية «معني)

 ⁽٤) أملها ليس طيد ، (ش ٤٤/٩٤).

 ⁽٥) أي : الدين ، متعلق بالمثل . (ش : ٢/٩٤)

 ⁽٦) عن ريد بن أسلم أن عمر بن الجملات رضي الله عنه فوه بعرة حسسن ديدرة . أخرجه لسهقي في الكبيسرة (١٩٥٠٩) وقال . ﴿ بـإســـاد مقطـــع) ، وابــن أنــي شبــه فــي ٩ المصـــات ٤
 (٢٧٨٥٢) .

⁽٧) أي : حث احترت حين الجناية . (ش : ٩٠/٤٤)

⁽٨) قوله : (كما مر) أي : أوَّل المصل ، كردي .

 ⁽٩) قوله (أول اثناب) أي أون فعيل تغير حان المبحي عبيه، وسيده بادأ باعبيار ف في
 (٩) الروضة (غيرها كردي

⁽۱۰) اي . آو لم يوحد منها _{با}لا ما يساري دون نصف عشر انديم، قوله . (ولو نما قل) ا<mark>ي . ولو</mark> فير مشمول ـ (ع ش : ۲/ ۳۸۲)

فَحَمْسَةً أَبْعِرَةٍ ، وَقِيلَ * لا يُشْتَرَطُ ، فَلِلْعَقْدِ قِيمِتُهَا ، وهِيَ لِورَانَهُ الْجِبِينِ

قُلُّ ﴿ وَجَبِّ عَشْرٌ دَيَةِ الأُمْ ۚ ۚ ، فَإِنْ كَانَ كَامَلاً. . ﴿ فَحَمْسَةَ أَنْفُوهَ ﴾ تَجِتُ فيه ؛ لأنَّ الإبلَ هي الأصلُّ .

(وقبل - لا يشترط) للوعُها لصف عشر الدية ؛ لإطلاقِ الحبرِ^(*) (ف) عليه (للفقد) تُجتُ (قبعتها)^(*) بالعةُ ما تلَّغَتْ

وردا وخَنتِ الإللَّ والحبايةُ شبةً عمدٍ عُلَطتْ ، فعي الحمسِ تُؤْخَدُ حَفَّةً ونصف ، وجدعةٌ ونصف ، وحلفتانِ ، فإنْ فُقدتِ الإبلُ فكما مَرَ في الديةِ (١) ؛ لأنها الأصلُ في الدياتِ ، فوخَت الرجوعُ إليها عبد فقدِ المنصوصِ عليه .

وبه يُقُرُقُ^(د) بس ما هما وفقد بدل بنديةٍ هي كفّارة جماعِ النسكِ^(٢) ؛ لأنَّ البدلّ ثُمَّ لا أصالةً له ، بخلافِه هنا .

(وهي) أي العزَّهُ (لورثة الحنين) بتقديرِ العصاله حيًّا ثُمَّ موتِه ؛ لأنَّها فداهُ نفسِه

ولو تستنت الأمُّ لإحهاص عسها ﴿ كَانُ صَامَتُ أَو شَرِبُتُ هُواهُ. . لم تُرِبُّ منها

⁽١) وهي المعلوعة المصربه والمكبة (وحب معمد عشر ديه الأب)؛ وفي الشرواني؟ (٤٢/٩) (قوله العشر ديه الأم! عبارة! الهاية! مصف عشر دية الأب ، وكذا كان في أصل لشارح رحمه الله ثم أصمح إلى ما برى الهذميد عمر أي لما مرّ أن المعير معشر دية الأم أولى)

⁽٢) أي إطلاق المدوالأمه في النصر النهى مدي (ش ٢٠/٩)

⁽٣) أي العرد (ش: ٤٣/٩).

⁽٤) أي: فتجد ثبتها ، (سم : ۴/ ٤٢) ،

⁽٥) أي : بأصالة الإبل في الدية ، (ش : ٦٩/٩) ...

 ⁽¹⁾ أي حيث لم تحب فيسها بل ما بقدم بيانه سم على جع اهرع ش ؛ أي (في الجع) من
 أنه إن عجر عن الدية فتفرة ، فون عجر فسع من العيم ، فون عجر فوم البدية واشترى
 مقيمة اطفاعاً ، فإن عجر صام بعدد الأمداد آياماً (ش ۲۴/۹)

وْعُلَى عَاقِلَةِ الْجَانِي ، وَقِيلَ إِنْ تَمَمُّدُ فَعَلَيْهِ

والْجِينُ الْيَهُودِيُّ أَوِ النَّصْرَائِيُّ قِيلَ كَلْمُنْلَمِ، وَقَيلَ ، هَذَرٌ ، وَالأَصَحُّ : عُرَّةٌ كَثَلُثِ عُرَّةٍ مُسْلَم

شيئة (١٠ ؛ لأنَّها قاتلة .

(و) الغرّةُ (على ماقلة الحاني) للحبرِ (*) (وقبل : إن تعمد) الجنايةَ ؛ بأنّ قصدها (*) بما يُجَهِمنُ عاداً (- فعليه) العرّةُ دون عاقلتِه بناءٌ على تصوّرِ العمدِ هيه (1)

والمذهبُ عدمُ تصوَّرِه (١٥) ؛ لموقَّمه على علم وحودِه وحماته ؛ ومِن تُمَّ (١٦ لم يُجتُ فيه (٧) قَوْدُ وإِنْ خَرِحُ حَبَاً وماتَ

(والحين) المعصومُ (اليهودي أو النصراني) أو المتولَّدُ بين كتابيُّ وبحو وثنيُّ (قبل - كمسلم) لعموم الحر (وقبل - هدر) لتعدَّر السويةِ والتجرئةِ ، ونَارَعَ الأدرعيُّ في وجود هذا الوجه (^) وتحرير ما فنله (٩) مما نَظُولُ بسطُه

(والأصح) أنَّه يَجِبُ فِيهُ ((عرة كثلث عرة مسلم) قياساً علَى الديةِ ، وفي المجوسيُّ (() أنَّه يَجِبُ فيهُ (عزة مسلم

⁽١) - راجع (المهل النصاح في احتلاف الأشتاح (مسأله (١٥١٥)

 ⁽۲) أي لحبر أبي هريرة رضي الله عنه المتقدم

^{(±1/4:} أي : الحامل ، (ش : £1/4:) ،

 ⁽٤) أي : الجين والحناية عليه . (ش: ١/ ٤٣)

⁽٥) أي العسد في الحايه على بحين ، وربنا بكون خطأ أو شبه عبد (في ٢٤٣/٩)

⁽¹⁾ أي من أحل هذم نصور العمد في البجين (ش ٢٠/٩) .

⁽۷) أي د الجين ، (ش ٤٣/٩٠) أ

⁽٨) أي (وبيل: هدر). (ش: ١٩٣/٩)

⁽٩) أي: (قبل: كسلم) ، (ش: ٤٣/٩٠)

⁽١٠) أي : في الجبين المذكور . (ش : ٩/ ٤٣)

⁽۱۱) معمد على ثوله : (نيه) . (ش : ۲۲/۹)

وَالرَّقِيقُ عُشْرٌ قِيمَةِ أُمَّهِ يَوْمُ الْحِدايَّةِ _ وَقِيلَ . الإِخْهَاصِ _.

(و) الجبير (الرقبق) بالجرّ عطماً على (الجبير) أوّلَ الفصلِ ، والرفع على الانتداو، والتقديرُ^(۱) فيه (عشر قبعة أمه)^(۱) قياساً على الجبير الحرّ، فإنَّ عرّتُه عُشْرُ ديةِ أَنَّه، وسواءٌ فيه^(۱) الدكرُ والأنثَى، وفيها⁽¹⁾ المكاتبةُ والمستولِّدةُ وغيرُهما .

نعم ؛ إِنْ كَانَتْ هِيَ الجابية على بفسها. . لم يَجِتْ فيه له^(٥) شيءٌ ^(١١) ؛ إذ لا شيءُ للسيّد على فنُه

وتُغْتَبَرُ فيمتُها (يوم الحداية) عليه (١٠ لأنَّه وقتُ الوجوبِ (وقبل) - يومَ (الإجهاض) لأنَّه وقتُ الاستقرارِ .

والأصلح ؛ كما في الصل الروضة العسارُ أكثر القيم مِن يوم الحدية إلى الإجهاص مع تقدير إسلام الكافرة ، وسلامة المعينة ، ورقُ الحرّة ؛ مأنُ يُعْتَقُها (١٠٥ مالكُها والحينُ لآحر سحو وصيّة (١٠٠ ،

رذلك^(١٠) تغليطاً عليه ١ كالغاصبِ ،

⁽١) قوله (وانتقدير)أي نهدير الكلام على الرفع كردي

⁽٢) قوله (وانتمدير هه هشر فيمه أمه) أي عني أنه حبر (والرفيق) (شي ٢٠/٩)

⁽٣) أي : الجين ، (ش : ٩/ ١٤٢) .

⁽٤) أي : الأم ، مطعب على (قيد) . (ش : ٢٠/٩)

⁽ە) أي: للسيد ـ (ش: ١٣/٩) .

⁽٦) أي فيما إذا كاب هي الحابة [لح (ش ٢/٩))

⁽٧) أي الحين. (ش ٤٤/٩٠).

 ⁽ الديمتها) إلح بصوير لكوبها حرةً مع كود حيبها رقيماً (سم ١٤٤/٩)

⁽٩) الشرح الكير (١٠/ ١٥ هـ ١٦٥) ، روضه الطالبي (٢٢١/٧)

⁽١٠) أي : اعتبار أكثر القيم . (ش . ١٤/٩) . .

لِسَيِّدَهَا ، فَإِنَّ كَانَتْ مَفْطُوعةً ، وَالْخَيِنُ سَلِيمٌ ۚ قُوْمَتْ سَلِيمَةً فِي الأَصِحُ ، وَتُحْمِلُهُ الْمَائِلَةُ فِي الأَطْهِرِ .

م لم ينعصل(١٠ حيَّ ثم يمُوتُ(٢٠ مَى أثرِ الجناية ، وإلاَّ عنه قيمةٌ^(٣) يوم الانفصال قطعاً .

والقيمةُ في القلِّ (لسيدها) دُكر للعالب⁽¹⁾ أنَّ منْ منك حملاً . منتَ أمَّه ، فالعرادُ ، لمالكه سورةً أكانً⁽¹⁾ مالكها أم عيزه

(فإل كانت) الأمُّ القَدُّ (مقطوعة) أطرافها ؛ يغني رائلتها ولو حلقة ، وهذا مثالٌ ، وإلاً. فالمدارُ على كونها باقصة (والحين سليم) أو هي سليمةً والجنبل باقض (قومت سليمةً في الأصبح) لسلامته أو سلامتها ، وكعا لو كانت كافرةً وهو مسلم تُقُومُ مسمعة ، ولأنَّ بقصه قد بكُونُ مِنْ أثر الجاية ، واللائقُ الاحتياطُ والتعليطُ

(وتحمله) أي عدل الحين الفلّ (العاقلة في الأطهر) لما مَرَّ^(٧) . أنَّها تُحْمَلُ العَمَدُ ، ويَدُخُلُ أرشُ الألمِ لا الشَّيْنِ في العرّة

 ⁽۱) راجع لفود لنصف (و برفق عشر فنده أنه) إنج ، وقود الشارح (و الأصبح) هد على . (ش: ۱۹/۹)

⁽٢) قوله: (شريبوب) قبل العبواب البعاط لواو: (ش ١٤٤/٩) -

⁽٣) أي بدام فيمته وأي الحسريوم الأنفضال خش وبعي (ش 11/4)

وقي المطبوعات : (ذكر ألان المالب)

⁽٥) أي : مالك الحمل ، (ش : 4 / 21)

 ⁽٦) قويد (رهدا) أي كرنها معطوعه ، وقوله (عنى كرنها نافضه) أي ونو بعيب في غير الأطراف أصاراً ، انتهى ، رشيدي ، (ش : ٤٤/٩)

⁽٧) أي في الفصل الثاني من هذا البات (ش ١٩٤/٩)

فصل يجبُ بِالْفَتْلِ كَمَّارَةٌ وَإِنَّ كَانَ الْفَاتِلُ صَبِيّاً ، وَمَحْمُوماً ، . . .

(فصل) ثي الكفارة

والقصدُ بها تداركُ ما فرط من النقصيرِ ، وهو في الحطأِ الذي لا إثم فيه . تركُ التثنتِ مع خطرِ الأنفس .

(يحب مالقتل كمارة) على القاتل عبر الحربي الدي لا أمان له ، والحلاد الدي لم يعلم حطأ الإمام إحماعاً ١ للآية (١)

وَيْجِبُ العورُ في العبد وشبهه ؛ كما هو ظاهرٌ ؛ تداركاً لإثمهما ، بجلاف الخطأ

وخَرَحُ مَا (الفتلِ) ما عداء '' ، فلا يَجِتُ فِيهُ '' ؛ لأنَّهُ لَمْ يَرِدُ (وإن كان القامل) المدكورُ (صبباً ومحموماً)' الأنَّ عايةً فعلِهما أنَّه خطأً ، وهي تَجِبُ فيه ،

وإنَّمَا لَمْ تَلْرَمُهِمَا كَفَارَةً وَقَاعِ رَمُصَانَ ؛ لأنَّهَا مَرَتَبَطَةٌ بِالتَكْلِيفِ وَلِيسًا مِنْ أُهْلِهِ ، وهُمَا بَالإَرْهَاقُ ؛ احتِبَاطاً للحياة فَيُغْتِقُ الولئُ عَنْهِمَا مِنْ مَالَهُمَا ، فإنْ يُقِدَ⁽⁶⁾ فضاما وهما مميرًانِ - الحرأهما ، وكدا مِنْ مالهُ⁽¹⁾ إِنْ كان أَبا أَوْ جَدْاً ، وكدا

 ⁽١) نقوله معدى ﴿ وَسُ قُلْ مُؤْمِنُ احْطُدُ عَنْجُرِارُ رَفِّنَـ وَثُؤْمِنَـ وَ﴾ [الساء ٩٢]

 ⁽۲) الأطراف والحروح ممي المحتاج (۲۷۵/۵)

⁽١٢) آي تقيما مدا النظر (ش ٢٥/٩) ،

⁽¹⁾ وفي يعفن النسخ : (أو مجنوباً)

⁽a) أي مالهما (ش: 40/4)

 ⁽¹⁾ أي يعن الولي عنهما من مال نفيه ، فكأنه ملكهما ثم ناب عنهما في الإعتاق التهي معني
 (ش: 40/4) .

وَعَنداً ، وَدَمَّيًّا ، وَعَامِداً ، وَمُخْطِئاً ، وَمُنْسَا

وصيٌّ وقيَّمٌ ، وقد قُبِلَ لهما القاصي التمليك(١)

(وعبداً) فيُكمَّرُ بالصوم (ودمياً) فتل مسلماً أو عيرَه ، نَفَصَ العهد أو لاً ، ومعاهداً ومستأمناً ومرتذاً

> ويُتُصَوِّرُ إعتاقُ الكافرِ للمسلمِ ؛ مأن يرِثَهُ أو يشتذعي عنفه سبعِ صمييً وسعيهاً (*) ولا يُخرِثُه عبرُ عنق الوليِّ عنه إن أيسر

(وعامداً) كالمحطى؛ بل الزلّى ؛ لأنَّه احوحُ إلى الجبرِ ، ولِمَا في الحبرِ الصحيح بن إيجابها في قتْلِ السُوْجَب صاحتُه النارَ^(٣) ، وهو⁽¹⁾ لا يَكُونُ إلاَّ عمداً أو شبهَه

(ومحطئاً) إجماعاً ، ولم يَتَعرَّصُ لئه العمد ؛ لأنَّه (٥) معلومٌ منَّ دُكَّرَه (١) ؛ لأحدِه شبهاً مهما

ومأدوناً ^{٧٧} له مِنَ المقبول (ومسئناً) كمكرهِ ، وآمرِ لعبرِ مميّزِ ، وشاهدِ زورٍ ، وحادرِ عدواناً وإنْ خَصَلَ الثردي بعد موت الحادرِ ، **فالمرادُ بالمتسبّبِ ،** ما يَشْمَلُ صاحبَ الشرط .

 ⁽١) قوله (لهما)أي بلصبي والمحدود، وقوله (التمبت)أي بمبيك الوصبي والقبم (شرة ٩/٤٥)

⁽٢) حطف على (صبيةً) ، (ش : 4/ ٤٤) .

 ⁽٣) هن والله بن الأسمع رصي الله عنه قال أما وسول الله صلى الله عبيه وسلم في صاحب ب
الرحب، يعني الدر ، دعمل ، فعال • أغنقُوا هنّة بُقْتَى الله بكُلّ خُصُو بِنّة خُصُوا بِنْهُ من
السّار ١ أخرجه الحاكم (٢١٢/٢) ، وأبو دود (٢٩٦٤) ، والبهمي في ١ لكبر ١
(١٦٥٨) ، وأحمد (١٦٢٥٩)

أي : استيجاب النار ، (ش: 44/41)

 ⁽٥) أي والأن الحطأ يطنى على شبه العمد ؛ كما يأتى (شي ١٩٥٤)

⁽٦) وهو قون المصنف (وعامداً ومحطباً) (ش ١٩/٩)

⁽٧) أي في الفتل، فهو عطب على صبياً (ش ٤٥/٩)

بِقَتْلِ مُسْلِمٍ _ وَلَوْ بِدَارِ حَرْبٍ _ وَدَمِّيَّ وَجَبِينِ وَعَنْدَ مَنْسِهِ وَمَنْسَه ،

أَمَّا الحربيُّ الذي لا أماد له ، والجلآدُ الفائلُ بأمرِ الإمامِ ظلماً وهو جاهلٌ بالحالِ.. فلا كفَرةَ عليهما ؛ لعدمِ الترام الأوّلِ ، ولأنَّ الثاني سيفُ الإمام وآلةُ سياستِه .

(بقتل) معصوم عليه () نحو (مسلم ولو مدار حرب) وإنَّ لم يَجَبُّ فيه قودٌ ، ولا ديةٌ في صُوْرِه السَّامَةِ أَوْلَ السَّابُ ؛ لقوله تعالى . ﴿ فَإِن كَاكَ مِن فَوْمٍ عَلُـ فِي لَكُمُ ﴾ [السَّاء ؛ أي فيهم لَكُمُ ﴾ [الساء ١٤] الآية ؛ أي فيهم

﴿ وَوَمِي ﴾ كَمَعَاهُدِ وَمَسْتَأْمِنِ ﴾ كَمَا فِي آخِرِ الآيةِ (٣) ، وكَمَرَتُكُ ؛ بَأَنْ قَتْلُهُ مَرَتُكُ مثلُه ﴾ لِمُنَا مُرَّ أَنَّهُ مَعْصُومٌ عَلَيْهِ .

وَيُقَاسُ بِهَ الحَوُّ رَاكِ مَحْصَيَ ، وَتَارَكُ صَلَاةٍ ، وَقَاطَعٍ طَرِيقِ بِالسَّبَةِ لَمَثْلِهِ ؛ لأنَّه معصومٌ عليه ، تحلاف هؤلاء بالسنةِ لعير مثلهم ؛ لإهدارِهم

تعم ؛ قاطعُ الطريق لا بذَّ فيه من إذَّن الإمام (٤٠) ، وإلاَّ - وخبتُ ؛ كالدية .

(وجبيل) مصموب ؛ لأنّه أدميّ معصومٌ (وعبد نصبه) لدلك^(ه) ، ولأنَّ الكفّارةَ حقَّ لنّهِ تُغَالَى (ونصبه) فنُحْرحُ منْ تركته ؛ لدلك أيضاً .

ومِنْ ثُمَّ لُو هدر كالرابي المحصل له تُجِبُ فيه على ما اشتطَهُرَهُ شارحٌ وإنَّ أَيْمَ نَقْتَلِ نَفْسِهُ ٤ كما لُو قَتَلُه عَبِرُه افتياناً ٢٠ على الإمامِ

 ⁽۱) فصل قوله (معصوم عليه) الصمير يرجع إلى لعابل المدكور بعوله (محب كماره عني
العابل) بعني معصوم على العابل وإدام يكن معصوماً على غيره كردي كذا في السبح

 ⁽۲) قوله (أول البات) أي أول (فصل شروط العود) وعبر عنه بالباب باعتبار ما في
 الروضة ا ، كودي ،

 ⁽٣) أي قوله بمالي ﴿ وَإِنكَاتَ بِن قَوْمٍ تَقِدَ حَكُمُ وَنَشَهُم فِيثَنَيُّ ﴾ [الــــاه ٩٢]

⁽¹⁾ أي عن الفال العاسم على جح (ع ش ١٩٨٧/٧)

⁽د) اي : لأنه آدبي منصوم ، (ش : ١٦/٩) .

⁽٦) الاهتيات المبنى إلى الشيء دول اشمار س يؤسر محار بصحاح (ص ٢٥١)

وِفِي مَعْسِهِ وَجُهُ ، لاَ امْرَأَهِ وَصِبِيٍّ خَرْبِيِّنِي وِبَاعٍ وَصَائِلٍ وَمُقْتَصُّ مَـَهُ ،

(وهي) قتل (نفسه وجه) أنّها لا تجتُ فيها ؛ كما لا صمان ويَرُدُه وضوحٌ القرقِ ، وهو ؛ أنّ الكمّارة حقّ الله تُعالى فلم تستقُطُ نفعلِه

بحلاف الصمان ،

(لا) هي قتل (امرأة وصبي حربين) وإن حرم ؛ لأنه ليس لعصمتهما ، ط لتعويت إرقاقهم على المسلمين ، وكالصبيُ الحربيُ المجنونُ الحربيُ (وماغ) قتلُه عادلٌ حال القتال ، وعكتُه (وصائل) فتله من صال عليه ؛ لإهدارهما بالسبةِ لقابلهما حيثهِ (ومقتص منه) فتله بمستحنُّ ولو لبعضِ القود (١٠ ؛ لأنَّه مهدرٌ بالبيبة إليه وإن أثم بتقويبه تشعَّى عيره

ولا نجتُ على عاشِ وإنَّ كانت نعينُ حقاً ؛ لأنّها لا تُعدُّ مهلِكاً عادةً ، على أنَّ التأثير يمعُ عبدها لا نها حتى بالنظر ننظاهر

وقيل تُسْعَثُ منها حراهرُ لطيعةً عيرُ مرئيَّةِ سَحَلُلُ المسامُ فيخُلُقُ اللهُ تُعَالَى الهلاكَ عندها

ومن أدوينها المحرّنة التي أمر بها صنى الله عنيه وسنم أن يتوصّنا العائن _ أي يعسل وجهه وبديه ومرفقيه وركت وأطراف رحليه ودحل إراره (٢٠ ؛ أي ما يلي حسده من الإرار، وقِيلَ وركبه ، وقِينَ مداكيره ـ ويصُّته على رأس المعيول (٢٠ وأوحب دلك بعض العدماء ، ورجَّحه لماورديُّ ، وفي ا شرح مسلم ا عن العلماء وإذا فلك من بعاش فعن دلك لرمه الحر ا وإذا اشتُغْسِلْتُمُ قَاعْسِلُوا ه (١٠)

⁽١) كأن العرد لعص الأولاد لقبل فائل أبيهم (ش ٩ ٦٦)

⁽٢) أي : ما بين السرّة والركبة . (ح ش : ٣٨٦ /٧) .

⁽۲) أخرجه اس خان (۲۱۱۲) ، والحاكم (۲۱۵/٤) ، و بن عاجه (۲۵۰۹) ، ومالك (۱۸۰۵) ، وأحمد (۱۲۲۲۷) عن سهل بن جنف رضي الله عنه

⁽٤) شيرج صحيح مندم (٣٩٤/٧) ، والجنديث أخبرجه منظم (٣١٨٨) عن،

وعلى السلطانِ منْعُ مَنْ غُرف بدلك منْ مخالطةِ الناس ، ويزُرُقه من بيت المال إِنْ كَانَ فَقَيْراً ، فإنَّ صرره أَشِدُ منْ صررِ المجدوم الذي مُنعه عمرُ رضي اللهُ عنه منْ مخالطةِ الناس⁽¹⁾

وأنَّ يَدُمُوَ^(٢) العائنُ له^(٣) .

وأنْ يَقُولُ المعيونُ - ما شاء اللهُ لا قوّة إلاّ بالله ، حصَّتُ بمسي بالحيّ القيّوم الذي لا يشُوتُ أبداً ودفقتُ عنها السوء بألف لا حول ولا قوة إلاّ بالله

قَالَ الْعَاصِي ﴿ وَيُسَنُّ لَمَنَ رَأَى نَفِسَهُ سَنِيمَةً وَأَحَوَالُهُ مَعَنَدَلَهُ أَنْ يَقُولُ دَلِكَ قَالَ الرَارِي : وَالْعِينُ لَا تُؤثِرُ مَمَّنَ لَهُ نِفْسٌ شَرِيعَةً ؟ لأنَّهُ استعظامٌ للشيءِ .

واغْتُرِصَ بِمَا رَوَاهُ القَاصِي أَنَّ سَنَّ اسْنَكُثَرَ قُومَه مِدات مَهُم مِي لَيلَةٍ مِنهُ أَلْفٍ مَشْكًا دلك إلى الله تعالَى ، مِدار إلَّك اسْتَكْثَرُتَهُمْ فَعِنتُهُمْ ، مَهَلاً خَصَّنَتُهُمْ إِدا اسْتَكُثَرُتُهُمْ ؟ مِعَالَ * يَا رَبُ كِيفَ أَخَصَّلُهُمْ ؟ قَالَ تَعَالَى فَقُولُ خَصَّنَتُكُمْ بالحِيُّ القيوم (**) إلى آحره

ان عباس رضي الله عنهما ،

 ⁽١) أخرجه مالك في (الموطأ (٤٧٦) عن الن أبي مُثَلَّقة ، يروايه محمد بن العمل الشمالي .
 (ياف الطواف بالبيت راكباً أو ماشياً)

⁽۲) عطف على قوله (أن يتوصأ) إنح (ش ١١/٩)

 ⁽٣) أي دلمعين بعنج الميم بالمأثور وهو بنهم ١ بارك به ولا بصره ١ معي المجاح ١
 (٣) أي ٢٩٥١) كنا في حديث سهل بن حسف رضي نه عنه الساس العاً ١ علام يَقْلُلُ أَحِدُكُمْ أَحِدُكُمْ أَحِدُكُمْ أَحِدُكُمْ مِنْ أَحِيدِ مَا يُعْجِبُهُ . فَتَيْدُعُ لَهُ بِالْبَرَكَةِ ١ ،

⁽¹⁾ أورده الساوي في المصل لعدير ال(201) عن الدامي في العلمه الواحر الإدام أحمد (19771) وغيره لحواه عن شهيب قال كان رسول تك صلى الله عده وسدم بحرك شعبه أبام خير لشيء لم يكن يفعله قبل دلك ، قال عمال الشنّ يَنْهُ الآرا بَيّا كان فيمن كان قبلكم أضعبه أنه ، فقال لن يرّوم هؤلاً وشيء ، فأوجى الله إليه أن خيرهم بين إخدى ثلاث إذا أن أسلط عليهم عدواً من خيرهم فيتنسيخهم ، أو النحوع أو العوت ، قال فقالوا أن الفلن أو النحوع علا طاقة لنا به ولكن المؤت ا ، قال رسول الله صدى الله علمه وسلم "

وَعلى كُنَّ مِن الشِّرِكَاءِ كُمَّارةٌ في الأَضعُّ ، وهِي كَطِهارٍ لَكِنَّ لا إِطْعام في الأَطْهَر

وقد يُجَابُ بأنَّ ما دكَرِم الرَّارِي هو الأعلث ، بل يتعبَّنُ تأويلُ هذا إنَّ صحَّ بأنَّ دلك البيُّ صلَّى اللهُ عنيه وَسلَّمَ لمَّا عمَل عن الدكر عند الاستكثار عُوقب فيهم ؛ ليشأل فيُعثم ، فهو كالإصابة بالعين ، لا أنَّه عاد حقيقة

(وعلى كل من الشركاء كدارة في الأصح) لأنها حتى يتعلَّقُ بالغتل فلا
 يَتَبَعُصُ ١ كالقصاص .

ومه فَارَقَتِ الدَيْةُ ، وَلَائَهَا وَحَنَّ لَهِنْ الْحَرَمَةُ لَا نَدَلاً ، وَنَهُ فَارَقَتْ جَرَاءُ الصِيد

(وهي ك) كفّارة (ظهار) في جميع ما مرّ فيها ، فيُغتقُ منْ يُخرىءُ ثُمَّ ، ثُمَّ يضُومُ شهرَيْن متنابعيْن + كما مرّ^(۱) ثمّ أيضاً + بلابة^(۱) (لكن لا إطعام فيها) عبد العجر عن الصوم (في الأطهر) إذ لا بصلّ فيه ، والمتنبّعُ في الكفّاراتِ النصلُّ لا القياسُ ، والمطلّقُ إنّما يُختَلُ على المقيّدِ في الأوصاف + كالإيمانِ في الرقيق ، لا الأشخاصِ ؛ كالإطعام هنا .

وعُلِمَ مِمَّا مِرْ في (الصوم) أنَّه لو مات قده أَضْعَم عَنُهُ (ال

. . .

ا فَمَاتَ فِي ثَلَاثِ سَبِمُونَ أَلْفاً ، قال فقال فأن الأولُ الآن النَّهُمُ ، بك تُحاولُ ومك أَشُولُ
 وَبِكَ أَقَاتِلُ ،

 ⁽١) قوله (كما مر) أي في (النجراح) فان المصنف (لذكن لا يطعام فيها) عال في ٩ شرح
الروض ٩ لكن إن مات فين الصوم أطعم من بركته ١ كفائت صوم رمضان ٥ فنجرح لكن
يوم مداطمام ، كردي ،

 ⁽١) أي فوله بعالى ﴿ وَتَشْهِرُ رَفْتَةِ تُؤْمِنَةٌ فَيْنِ لَمْ يَجِدَ بِعِينِهُ شَهْرَتِي مُنْتِابِعَتِي ﴾
 (الساه: ٩٢).

⁽١٢) وفون بشارح (دو مات فيله أطعم عنه) حاصله عند ، أي الو مات فيل العموم أطعم عن الصوم ، وبفي ها بند وهو العد التمكن ؛ أغني المات فيل العموم بعد السكن منه ، لكن لم يتعرضوا له هنا ؛ لتعرضهم له في (الصوم) . كردي

(كتاب) [دعوى الدم والقسامة]

كِتَابُ دَعُوى الدَّمِ وَالْقَسَامَةِ يُشْتَرَطُ أَنْ يُعَصَّلَ مَا يَدْعِيهِ مِنْ عَمْدٍ وَحَطَالٍ

(كتاب) [دعوى الدم والقسامة]

(دعوى الدم) عثر به عن الفتل ؛ للرومه له (١) عالماً (والقسامة) بفتح القاف ، وهي لعة اسم لأولياء الدم ولأيمانهم ، واصطلاحاً اسم لأيمانهم ، وقد تُطُلُقُ (٢) على الأيمان مطلقاً (٣) ؛ إذ القسم اليمين ، ولاستتباع الدعوى (٤) للشهادة بالدم لم يذكّر ها (٥) في الترجمة وإنّ دكرها فيما يأتي

(يشترط) لصحّة دعوى الدم كميره ـ وحُصُّ الأوّلُ^(١) بقريبةٍ مَا يأْتِي (١٠ ؛ لأنُّ الكلامَ فيه ـ سنّةُ شروطٍ^(٨) .

الأوّلُ ﴿ (أن) يُعْلَمُ الله عَاساً ؛ بأنّ (يفصل) المدعي ما يدَّعِيه ممّا يَحْتَدِفُ به العرصُ ، فيُفضّلُ هنا مذعي القبل (ما يدعيه من عمد وحطاً) وشبه عمدٍ ، ويُصِفُ كلاً منها بما يُناسنُه ما لم بكُنّ فقيها موافقاً لمدهب القاصِي على ما يأتي

أي : لروم الدم للفتل . (ش : ٢٠/٩)

⁽٢) أي : القسامة اصطلاحاً . (ع ش : ٧/ ٣٨٧)

⁽٣) أي : ممأ أو غيره . (ع ش : ٧/ ٣٨٧) .

⁽٤) أشار به إلى أن ابريادة على البرحمه ، ولو قننا هي عيب همجله ردا لم يوجد ثم ما يستتبعها ، انتهن ع ش ، (ش : ٩/ ٤٧)

⁽a) الشهادة بالدم ، (ش : 4 / ٤٤) .

⁽٦) أي : قي الترجية . (ع ش : ٧/ ٣٨٧) .

⁽۲) آي س موله (س عمد) إنح (ع ش ۲۸۲/۲)

⁽٨) (كتاب دهوى الدم) قوله (سته شروط) عاعل (يشرط) كردي

 ⁽٩) سناه المعمول ، وبانت فاعله صمير المدعى به ، وكان الأولى : الناست ؛ كما في * النهاية *
و « المغني ٩ ـ (ش : ٤٧/٩))

والْعِرَادِ وَشِرْكَةِ .. فَإِنَّ أَطُّلُقُ . النَّتَفُصَّلَةُ الْقاصِي ، وقيلَ : يُعْرِصُ عنهُ .. .

مما فيه أو حز (الشهادات)(١)

وحَدُف الأحيرُ(١) ؛ لأنَّ الحطأ يُطُلُّقُ عليه

(والمراد وشركة) بين من يُمْكِنُ اجتماعُهم ، وعدد الشركاء (٣) إن وحَنْتِ الديةُ ولو بأن يَقُول ، أَعْلَمُ أَنَّهم لا يَريدُون على عشرةٍ مثلاً ، فتُسْمعُ (١) ويُطَالِبُ (٥) بحصّهِ المدّعي عليه ، فإن كان واحداً ﴿ طَالَتُهُ نَعْشُرُ الدَيةِ ﴿

لاحتلاف الأحكم(`` بدلك ؛ ومن ثمّ لم بحث ذكرٌ عددِ الشركاءِ في القَوَدِ ؛ لأنّه لا يَخْتَلُفُ(``

والنتشَى اللَّ الرفعةِ كالماورديُّ السحرُ علا يُشترطُ تقصيلُه ؛ لحقايه (١٠) ، واغتُرض بأنَّه محالفٌ لإطلاقهم ؛ أي الكنَّه (١٠) طاهرُ المعنى

(فإن أطبق) المدّعي (استفصله القاصي) بدناً بما دُكِرُ ؟ لتّعبِيخُ دعوّاه ، وله (أنْ يُغرضُ عنه (وقبل بعرص عنه) وحوناً ؛ لأنّه توعٌ مِنَ التلقينِ ، ورَدُّوهُ بأنَّ التعبِيل اللهُ عَمداً أم ورَدُّوهُ بأنَّ التعبيل الله يقُول له فل قتلهٔ عمداً مثلاً ، لا كيف قتلهٔ عمداً أم عيزه ؟ والحاصلُ أنَّ الاستفصال عن وصف أطلقه سائعٌ ، وعن شرط أعقله

ممتبع

^{(4) (1) (1)}

⁽٢) قوله : (وحدف الأحير) وهو شه العدف كردي

⁽۳) محمد ملی (شرکة) . (ش ۲۰/۹۱) .

⁽٤) أي : دمراب (ش : ٤٧/٩٤) ،

⁽٥) بيناء العامل، والضمير للمدمى . (ش: ١٧/٩)

 ⁽١) قوله (الاحلاف الحكام) إنج تعمل لنبس وما راده الشارح (ش ٤٧/٩)

⁽٧) أي : حكم القود بالانعراد والشركة . (ش: ٩/ ٤٤).

⁽A) الحاري الكبير (١٦/ ٢٦٠)

⁽٩) أي : الاستثناء . (ش . ٤٧/٩) .

⁽١٠) أي , للقاضي ، (ش : ٨/٩٤) ،

وفي الاكتفاع بكتابة رقعة بالدعوى، وقوله أدّعي بما فيها وجهاد ، والدي يُتّجِهُ منهما أنّه لا يكُمِي إلاّ بعد معرفة العاصي والحصم ما فيها، ثُمَّ وَالدِي يُتّجِهُ منهما أنّه لا يكمِي إلاّ بعد معرفة العاصي والحصم ما فيها، ثُمَّ وَأَيْتُ شَيْحًا قَالَ الظّاهِرُ منهما ؛ كما أشَارٌ إليه الرركشيُ الاكتماء بدلك إدا قرأها العاصي أو قُرِئتُ عليه (١٠) ؛ أي " بحصرة الحصم قبل الدعوى(١٠)

وعليه يُغْرَقُ " بن هذا ونطيره في إشهاده على رقعة بنخطّه أنّه لا نَدَّ من قراه إنها عليهم (أ) ، ولا يَكُمي قولُه اشْهِدُو عليّ بما فيها وإنَّ عرفُوهُ بأنَّ الشهادة يُختَاطُ لها أكثر ، على أنَّ اشهدُو عليّ بكدا ، لبس صبعة إقرارٍ على ما مرً فيه (٥) .

الثاني آن تكُون ملزمةً ، ففي دعوى هبة شيءِ لا تُذَّ من . وأقَّ فَسَيَّهِ ، أو * قبطتُه بإدمه ، وسِع أو إقرارِ لا تُذْمَنَ - ويلْرمُه التسليمُ إليُّ ، أو - إلى وليِّي

(و) الثالث (أن يعبن المدعى عليه ، فلو قال) في دعواه على حاصرين (قتله أحدهم) أو قبله هذا أو هذا ، وظلت تحديمهم (الم يحلمهم القاصي في الأصح) لاسهام المذعى عديه

وفيهم شارح المتن على طاهره ١ من سماع دعواه عليهم ، ثُمَّ إِنَّ أَنْكُرُوا وطلب تحليمهم . لم يُحتَّمهم ، وليس كدنك ، بل لا تُسْمَعُ دعواه أصلاً ؛ كما يُصَرِّحُ به فرصُ عبر المتن الحلاف في أصلِ سماع الدعوى ، وَاسْتَحْسَنُوه ؛ لأنَّ

⁽١) أحتى المثالب (۲۷۳/۹)

⁽٢) - راجع ا السهل النصاح في اختلاف الأشياح ا مسألة (١٥٠١)

⁽٣) وفي (س) و(ع) والمطوعة المصربة والمكه . (وعله فيقرق)

⁽٤) أي : الشهرد . (ش : ٩/٨٤) .

⁽ه) تي (۵/ ١٣٢).

⁽١) آي : حَملَ . (ش : ٤٨/١) ،

وَيِحْرِيانِ فِي دَعُوْى عَصْبِ وَسَرَقَةٍ وَإِثْلاَفِ .

التحليف فرعُ الدعوى (١٠) مل صرَّحُوا به بقولِهم إنَّ قول الروصة (١٠) و وه أصلِها ، لو فال (١٠) الفائلُ أحدُهم ولا أغرفه فله تحبيفُهم ، فإن بكل أحدُهم كان لوثاً (١٠) في حقّه فيُقبِمُ عليه (١٠) ، مسيَّ على سماعِ الدعوَى ، وهو وجة صعيفٌ ، ويلُرمُ مِنْ عدمِ سماعِها عدمُ التحليف ؛ لأنه (١١) فرعُها (١٠)

تعم ا إِنْ كَانَ هَنَاكَ لُوتُكُم . شَمَعَتْ ، كَدَا قبل وَيَسَ فِي مَحَلُه (^) ؛ لأَنهُ يَثْرُمُ مَنْ سَمَاعَهَا يَجَلِيفُ المِدْعَى عَنِه (١) وهو عنى مُنهَم مِحَالُ ، ولا يُقالُ ، فائدتُه تَحْيِفُ الْكُلُ ، لأَنْ تَحْلِعَهُم إِنَّمَا يَشَأُ عَنْ دَعُوى مُسْمُوعَهِ ، وقد تَقَرَّر أَنّها لا تُشْمِعُ

(وبحريان) أي الأصحُّ ومقالله (في دعوى) لحو (عصب وسرقة وإتلاف) وعيرها من كُلُ ما يُنصرُرُ فيه العرادُ المدعى عليه (١٠٠ يسب الدعوى (١٠٠)، فلا تُسْمعُ فيه عنى مُنهم ، وقيلَ النُسمعُ اللهُ حيسرِ (١٠٠) يقْعبِدُ كَتَمَه فيغشرُ (١٣٠) فيه

أي: صحيا، (ش: ٤٨/٩).

⁽۲) قوله: (ال دول الروضة ١٠ فول) سم إن د و حراء د مسي) . كردي

⁽٢) أي: المدس ، (ش: ١٨/٩٠) ...

^{(1) -} سيأتي تعريمه في النش

⁽٥) الشرح الكبر (١٨/١١) ، روضة الطانين (٢٣٨/٧)

⁽١) أي : التحليف ، (ش ، ٤٨/٩)

⁽٧) - أي: الدموي رسماعها ، ﴿ شَ : ٨/٩٤ ﴾

⁽٨) ﴿ حَمِ * السهر النصاح في خلاف الأشياح (مسأله (١٥٠٧) -

⁽٩) رفي (ب) و(ج) والمعبوعة بوهبية . (بحيف المدعى) بدون (عليه)

⁽۱۰) يعنى عن المدعى (بعني النصور (ستقلاله به تقريبه ما تالي (رشيدي ١٩٨١٧)

⁽۱۱) قوله (بيت الدعوى) معنق بال(اعباد) أي بالنب بدي الدعى لأجيه كالعطب (۱۱) (رشيدي : ۲۸۸/۷)

⁽١٣) أي : حير مباشرته ، (ش : ٨/٩٤) ،

⁽١٣) أي : على المدعى ، (ش : ٤٨/٩)

وَإِنَّمَا تُسْمَعُ مِنْ مُكُلُّمِ مُلْتُرِمٍ عَلَى مِثْلِهِ

التعبين (١٠) ، بخلاف بحر السع ؛ لأنَّه نشأ عن احبيار العاقدين فيضَّطُ كلُّ صاحبه .

(و) الرامعُ والحامسُ أهبّهُ كلُّ من المتداعيينِ للحظاب وردُّ الحواب، فحيثهِ (إنما تسمع) الدعوى في لدم وغيره (من مكلف) أن أو سكران (ملترم) ولو لعص لأحكام؛ كالمعاهد ولمستأمن (على مثله) ولو محجوراً عليه سعم أو فلس أو رقَّ ، تكنّ لا يقُولُ الأوَلُّ أَا السُحقُ تسليم العال ، وإنّ يقُولُ ويَشْحفُهُ ولئي

ولا تُشتَعُ على الأحبر'' هم إلاَّ لقودِ أو إقسامٍ''، بخلاف صبيِّ ومجبوبِ عبد الدعوى ؛ لإلغاء عباريهما ، فتُشبعُ من الوليُّ أو عليه ، وحربيَّ لا أمان له مذعباً كان أو مذعي عب إلاَ في صُورٍ تُغْدمُ مِنْ يأتي في (السبر)'' ودنك لعدم النزامِه لشيءِ مِن الأحكام .

ومرَّ قبولُ إقرار سفيم سموحت قودٍ ١٧ ، ومثَّه(٥٠ بكولُه وحلفُ المدَّعي ،

⁽١) أي تعيير البدعي عليه ، (ش ٤٨/٩٤)

 ⁽١) قوله (١٠٠٠ سبح من مكتب) دار دي اشرح الروض الراز كار كار كار من لمدعي والمدعى عدم حدة حداً حدار الفتل ١٠ لأبه عد بعلم الحال بالسامع ، وتمكم أن يحلف في مظم تحلف إدا عرف ما يجلف علم علم بإفراز الحالي ، أو سماع من بثق له كردي

⁽١٢) أي : المحجور هليه يسفه ، (ش : ١٩/٤) ،

^(£) أي : المحجور هليه بالرق . (ش : ٤٩/٩)

 ⁽a) قوله (إلا نفرد أر إفسام) يمي أن تدعرى في حدية العبد بكون عليه إن أوحب فضاصاً ،
 أو كان ثم ثوث تُصبحه قراره في الأولى ، والمسامة في «شامة» فسرس على فتك حكمة
 كردى

⁽٦) راجع (ص ٢٠٥) وما يعدها،

⁽Y+Y/0) 3 (Y)

 ⁽A) وقوله (ومثله) أي مثل الإفرار بكون سميه مع حف المدعي على تعود ؛ لأب اليمين مع
 الكول كالإقرار ، كردي

ولُو ادُّعي الْعُرادةُ بِالْقُتُولِ ثُمَّ ادُّعي على آخرَ لَمْ تُسْمِعِ الثَّالِيةُ ،

لا مالياً ، لكن تُشمّعُ الدعوى عليه ، لإقامة الله لا عيرُ ، لا لحلف مذّع لو لكل ؛ لأنّ الكول مع الممس كالإقرار ، وإقرارُه له لعرُ ؛ كما تمزر

(و) الشرطُ السادسُ ألاَ يُناقصها دعوى أحرى فحينتِ (لو ادعى) على شخصٍ (انفراده بالقتل ثم ادعى على أحر) انفراداً أو شركةً (لم تسمع الثانية) لتكديب الأولى لها

معمَّ ؛ إنَّ صَدَّقَهُ النَّاسِ أُوحِد أَيْصاً ؛ لأنَّ الحَقُّ لا يَغَذُوهِما (*) ، ويَخْتَمَلُّ كَدَّنَهُ فِي الأُولِي وَصِدَقُهُ فِي النَّالِية

وخَرَخَ بِهِ النَّامَةِ) الأُولَى ، فإن دُعَى دلك " على الحكم له (1) ناحد المال (1) لم يأخذه لطلاب الأُولَى (1) ، أو بعده مُكُن مِن العودِ إليها (٧) إلا أن يُصَرِّحَ بأنه (٨) ليس بقائل فيرُّدُ عبيه ما أحده منه ، فإن صَرَّحَ بأنه (١) شريتٌ . فعيه (1) تردُّدُ لللقيسيُّ قالَ وقياسُ السابِ أَنَّه لا تردُّدُ الللقيسيُّ قالَ وقياسُ قسامةً على الاشتراكِ الذي

 ⁽۱) وقوله (الأسال) عطف عنى (نود) أي الا يعبل إفرار السفية بموجب مان كردي وفي (اث) : (الا الأخد مال له)

⁽٢) أي : المدمى والمدمى عليه الثاني ، ﴿ ش ، ٢٩/٩ ﴾

 ⁽٣) أي : أن الأخر مصرد أو شريك الأول ، (ش : ٢٩/٩)

⁽٤) أي : المدمى ، (ش : ٤٩/٩) ،

⁽٥) أي دمن الأولى (شي ١٩/٩٤).

⁽١) أي : بالنابة ، (ش: ١٩/٩)

 ⁽٧) أي الدعوى الأوس ، عبارة الأسس ا إلى الأول السهى (شر ١٤٩/٩)

⁽A) أي : الأول . (شي : 44/4).

⁽٩) أي دالتاني ، (ش: ١٩/٩) ،

 ⁽١٠) وفي المطبوعة الوهمة (شربت فيه الفية) ، وفي المطبوعة المصرية والسكية (مكّل من العود إليها ، فإن قال إن الأول لسن طمال الردّعلية ما أحدة منه ، أو أنه شريك فيه الفيمية)

⁽١١) أي : المدمي . (ش : ٤٩/٩)

⁽١٢) أي الحكم، ويحسل ما ادعاء أولاً (ش ٩٩/٩)

أَوْ عَمْداً وَوَصَّمهُ بِعَيْرِهِ لَمْ يَتَطُّلُ أَصْلُ الدَّعْوَى فِي الأَطْهَرِ وَتَثَنَّتُ الْقَسَامةُ فِي الْفَتُل بمحلُّ لَوْثٍ ، .

ادُّعاهُ آخراً اللَّهَي ، وقيه ما قيه .

وهي الروصة الوقال ظلمتُه بالأحدِ شُئل، فإنْ بَيْنَ أَنَّهُ لَكُدُمَهُ رَدُّ، أو لاعتقاده''⁽¹⁾ أَنَّ المالَ لا يُؤْخِذُ سِمينِ المَدَّعيِ علا ؛ لأنَّ العسرة بعقيدةِ الحاكم'⁽¹⁾ .

وَيَخَتُ البِلَقِينِيُّ ﴿ أَنَّهُ لُو مَاتَ وَلَمْ يُشَأَلُ ﴿ رَدُّ وَارَثُهُ ﴿ أَيَ ۚ لَأَنَّ الْمَتِبَادِرَ مِنَ الظلمِ الأَوْلُ^(٣) ۚ ، وَقَالَ عَبَرُه ﴿ مِنْ يُشَالُ الورثُ ، فإن الْمَسِعِ مِن الْحَوَابِ. ﴿ رَدُّ الْمَالُ .

(أو) ادَّغَى (عمداً ووصفه مغيره) من شبهم أو خطأ ، أو عكمه (- الم ينظل أصل الدعوى) وإنَّ لم بذُكُرُ تأويلاً (في الأطهر) بل يُعْمَدُ تعسيرُه ؛ لأنَّه قد يَظُنُّ مَا لَيْسَ بِعَمْدِ عَمْداً .

وقضيتُهُ أَنَّ العمة الذي لا تُنصُورُ حماءُ ذلك عليه يَتَطُلُ منه ذلك ؛ للته قصي ، لكنَّهم عَلْلُوه (١) أيضاً مأنَّه قد يَكُدِثُ في الرصف ، ويَصُدُقُ في الأصل ، وعليه (٥) فلا فراق

(و) إنَّما (تشت القسامة في القتل) دون عيره ؛ كما يأتِي وقوعاً مع البصُّ (١) (ممحل لوث) بالمثلَّثةِ من اللوثِ بمعنى - القرّة ؛ لقرّيّه بتحويلِه اليمين لجانب

 ⁽۱) قوله (او لاعتماده أن) إنح بأن قان قصي بي علته بيميني وأنا جمعي لا أعتماد أحد المال
 بيمين المدحي ، كودي

⁽٣) روضة الطائين (٧/ ٢٣٤)

⁽٣) أي ; أنه لكديه ، مامش (ك) ،

⁽٤) أي : الأظهر . (ش : ٩٠/٩٠)

⁽٥) أي: التمليل الثاني . (ش: ٩٠/٩٠) ،

 ⁽١) قوله (وقوه مع النص) يمني يحب أن يعتصر في القسامة على مورد النص وهو النمس ٤
 لأنه إسما وردت فيها ، فلا يتعدى إلى مد دومها كردي والنص هو الحديث الاتي قريباً

وَهُو قَرِيةٌ لِصِدْقِ الْمُدَّعِي ؛ بأنَّ وُجِد قَيْلٌ في مَحِلَّةٍ أَوْ قَرْبَةٍ صَعِيرَةٍ لأَعْدَائه ،

المدعي، أو الصعف؛ لأنَّ الأيمان حجَّةٌ صعيعةٌ

وشرطُه (١٠) - أَلاَّ يُعْدُم القاتلُ سَيَةِ أَو إقرارِ أَو علم قاصِ

(وهو) أي اللوث (قريبة) مؤلّدةٌ (لصدق المدعى) (٢) بأن تُوقعَ في القلب صدْقَه في دعواه

ويُشْتَرَطُ النوابُ هذه القريبة ، ويكُمي فيها(٣) عدمُ العاصي

تسبه التعبيرُ بـ (المحلُّ) هَا لِيسَ المرادُ له حقيقه ؟ لأنَّ اللوثُ قد لا يَرْتَبِطُ بالمحلُّ ؟ كالشهادة الأنبة ، فالتعبيرُ له إن للعائب أو مجارٌ عمًّا يجِلُّه اللوثُّ⁽³⁾ مِن الأحوال التي تُوحدُ فيها تلك القرائلُ المؤكّدةُ

(بأن) بمعنى (كأنَّ) إذْ لا تُنجصرُ القرينُ فيما ذكرةً (وحد قتيل) أو بعضُه (أ و و و و أ في محدة) سعصلهِ عن بندِ كبرِ (أو) في (قرية صبعيرة) لِمَن لا يَطْرُقُها عيرُهم ورنَّ كان أهنها أصدقاءه ، لأنَّ كلاً منهما حينتدٍ كدارٍ أو مسجدٍ بهرَق فيه جمعٌ عن قتل

وَنُ طَرَقَهَا عَيْرُهُمَ النَّشُرَطُ كُونُهَا (لأعديه) أو أعداء قبيبته دِيناً أو دُنياً ولم يُحانطُهُمْ عَيْرُهُم على ما أطال به الإستويُّ وعيرُه في الانتصارِ له^(١) ، وزُدُّ^(٢)

⁽۱) أي شرط العلل للعلمي النوت (ع ش ۲۸۹/۷)

⁽٢) وفي المطوعة المصرية والمكبة - (لصدق المدعى)

 ⁽ش: ٩٠/٩٥) أي . في القرينة . (ش: ٩٠/٩٥)

⁽٤) أي: لما محله . . . إلخ . (ش : ٩٠/٠٥)

⁽a) اي: كراسه . (ش: ٩/ ٥٠) .

أي ' الاشتراط ألاً يخالطهم فيرهم . (ش : ٩٠/٩)

 ⁽٧) قوله (ورده) الصمير يرجع الى موله (ولم بحابطهم) النع ا أي رد شوط عدم لمحابطه فول لشيخين هو إلح كردي عباره الشرواني (١٠/١٥) (فول ا وردً قولهما اأي الشيخين عطف على الانتصار ۱) وفي (ح)و(ر) (ورده)

قولِهما هو لوثٌ وإنْ خَالطَهم غيرُهم(١) ، وهو(٢) المعتمَدُ(٢) ؛ لأنَّ قرينة عداوتِهم قاصيةٌ بستِه(١) إليهم(٥) مِنْ عيرِ معارصِ قويُّ

ويه (١) فَارُقَ (٧) ما لو ساكهم عيرُهم . . فإنَّه عيرُ لوثِ ؛ لأنَّ المساكنه أقوى من المحالطة ، فكانت المسلم الكلِّ (٨) متقاربة

والعرادُ بالعيرِ على كِلاَ القولَيْنُ⁽¹⁾ مَنْ لَمَ تُعَلَّمُ صَدَّتُهُ لَلْقَتْبِلِ وَلَا كُونَّهُ مِنَ الْهِ وَ الْعَرْ مَا الْهِ وَ الْمَا الْمَوْ مُ وَالْمَالُ . واللّوثُ مُولِعُونُ مَا اللّهِ وَ اللّهِ وَ اللّهِ اللّهِ وَاللّهُ وَلا عَلَيْهُ وَلا جَادَةً مُولِعُونُ الطّروق كَهُو فِيهِ عَلَيْهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللهُ اللهُ اللهُ وَلا عَلَيْمُ وَلا جَادَةً كُثِيرَةُ الطّروق كَهُو فِيهِ عَلَيْهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ ا

ولو تَفَرَق في محلَّيْنِ (١١١ مثلاً

⁽١) الميمات (٨/ ٢٦٦ ٨٢٧).

⁽۲) و(هو) برجع إن فول انتيجال دأي فول الشجيل (هو لمصحد) كردي

⁽٣) راجع (لسهل النضاخ في اعتلاف الأشياخ (١٥٠٨) .

⁽١) أي العس (شي ١٩٠٥)

⁽٥) أي أهن لمحله أو الفرية (ش ٩٠/٩)

⁽٦) آي قوله (من غير معارض قوي) (ش ١/٩٥)

⁽٧) أي ١ ما لوخالطهم فيرهم . (ش: ٩٠/٩٠) .

 ⁽A) أي كل من الأعداء وغيرهم الساكين معهم (ش ١٠/٩)

 ⁽٩) أي «مول باشتراط عدم محالطه العير المرجوح عند الشارح ، و نفول بعدم اشتراطه الراجع عند (ش ٥٠/٩)

⁽١٠) أي بين المتبل أو أهله ونبن المير ﴿ شِي ١٠/٩)

⁽١١) أي الله الكنهم من عديب صداعته للعابل، أو علم كوله من أهله ولا عداوه بينهما النهي ع شي (شي ١٩/١ه)

⁽١٢) أي في حن الأعداء ؛ أي دوي المحلة أو القرية (سم ١٠/٩)

⁽٦٣) أي : النَّتيل ، (ش : ٩٠/٩٠) ،

⁽١٤) أي المحلمة أو القرية المذكورتين النهى الشيدي (ش ١٩-٥٠)

⁽١٥) أي : القرب ، (ش : ١/ ١٥٠ - ١) ،

⁽١٦) قوله (ولو تدرق عي محلين) أي ولو وحد معض انقسل عي محله ، ومعصه الأحر في محده=

عين الوليُّ أحدهما(١) أو كيهما(١) وأفسم

وحَرَحُ بالصميرةِ الكبرِهُ فلا لوث إنْ وُحد فيها فتيلٌ فيما يَظْهَرُ ؛ لأنَّ العرادَ مها مَنْ أهلُه (٣) عبرُ محصورين ، وعد عدم حصرِهم لا تَتَحقَّقُ عداوتُهم فلم تُوحدُ قريبةٌ

هونَ عين أحداً منهم والأعلى عليه - حيف المدّعي عليه (1)

ويَقْرُقُ (١) مِن هؤلاءِ (١) وتقرُّق الجمع الأثي (١) مَانَّ أُولئكَ عُلِم قَتْلُ (١) أُحدهم له فقويتُ إمارةُ للوث فلهم ، لحلاف هؤلاه

وأصلُ دلك " ما في الصحيحين الله بعض الأنصار قُتل بحيْتِرَ ـ وَهِي مُسْتُعُ ـ لَيْسِ مِهَا عَبْرُ النَّهُ عَلَيه وَسَلَّمَ مُسْتُعُ ـ لَيْسِ مِهَا عَبْرُ النَّهُ وَمَعْضُ أَوْكِ الْقَيْسِ ، فَقَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ لَأَوْلِياتِهِ الْمَالِيَةِ مَا حَكُمْ ـ أَوْ قَائِدِكُمْ ؟ ـ الآلا أَقَالُوا : كَيْفَ لَوْلِياتِهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُولِّ اللهُ الله

⁼ أخرى ۽ وكائتهما أعدادله ، كردي

⁽١) ولي (ب) والمطوعات : (إحداهما)

⁽۲) وقوله (أو كنيهما) أي رخن لولي كنيهما كردي

⁽٣) قوله (من أهله) بطر النصر سلامن) مع أنه واقعه على لغريه (مسم ١٩٠٥)

⁽٤) على الأصل ، (سم : ١/٩٥)

⁽۵) قوله (ويدرن) إلح حواب سؤال مشؤه فوله (فإن عبى أحداً منهم) إنح (ش تـ ١٩/٩٤)

 ⁽٦) أي غير المحصورين ها حبث لو عن محصورين منهم وادعى عنيهم نم يمكن من القسامة . (ش: ٩١/٩)

⁽٧) أي : آماً في المتن . (ش : ٩١/٩٥)

 ⁽٨) قوله (علم س) إلح من أين ذلك؟ اهـ سم، وقد يقال المراد بالعلم الطن القوي الكافرية المصنى ٤٠ (ش: ١/٩٤).

⁽⁴⁾ أي : مشروعية القسامة . (ش : ٩١/٩) .

⁽۱۰) شك س الراوي . (شي : ۱/۹ه) .

أَوْ يَعْرُقُ عَنَّهُ جَمْعٌ

نَاحُدُ بِأَيْمِهِ قَوْمٍ كُمَّارٍ ؟ فِعَقْمِهِ صَنَّى اللهُ عليه وسلَّم مِنْ عِنْده (١) أي درءاً للمتةِ

وقولُهم . (كيف) استطاقٌ^(٢) لبيادِ الحكمة في قبول أيمانهم مع كفرهم المؤيِّدِ لكديهم ، ولم يُشِيَّها^(٣) صلَّى اللهُ عليه وسلَّم لهم الكالاَّ على وصوحِ الأمر فيها

(أو تمرق عنه جمع) ولو غير أعدائه في نحو دارٍ ، أو اردحمُوا على الكعنة أو شرِ

ويُشْتُوَطُ تَصِوَّرُ احتماعهم عليه ، وإلاَ لم تُشَمَّعُ دعواه ولم يُحتُ لاحصارِهم حتى يُعيِّل محصورين منهم ويدَّعيِّ عليهم ، وحيتهُ إِنَّ يُمَكُّنُ من القَسامة ؛ كما لو ثبت لوثٌ على محصورين فحضص بعصهم .

وشَرطًا^(ه) وجودَ أثر قتلِ وإنْ قلّ ، ويلاً - فلا قسامةً^(١) ، وكدا في ساثرِ الصور ، وأطّال الإسبويُّ في حلاقة^(٧)

وعلى الأوّل^(٨) فقولُ الدارميّ لو أصافه أعداؤه فحرحَ من عليهم وماتَ قبل تردُّده كانَ لوثاً + لأنَّ الطاهرَ للهم سَتُوهُ، صفيفٌ ؛ لِما تقرَّر أنَّه لا تُذْ منَّ وجود أثرِ فعلٍ + ومِنْ ثُمَّ لو تهرَّى مثلاً لتَّجة ما قالَه لدارميُّ

⁽١) صحيح النجاري (٣١٧٣) ، صحيح مستم (١٦٦٩) عن سهل بن أبي حثَّمه رضي كه عنه

⁽۲) قوله (استطاق)سؤال، وهو خبر (وفولهم ۵ کیف۲) (ش ۱/۹ه)

⁽٢) أي: العكمة . (ش: ١/٩١) ،

⁽¹⁾ وقوله : (وحبثت) أي : حين تميين محصورين ، كردي

 ⁽٥) وقوله (وشرط) أي شرط الشيحان شمكين القسامة حيث وحود أثر فتل ٢ من بحو حرح أو ختق أو عضو ، كردي ،

⁽٦) الشرح الكبير (٢٤/١٦) ، روضة العالبين (٢٤١/٧) .

⁽۷) المهمات (۲۷۲/۸) .

⁽٨) أي ٢ قول الشيخين المعتمد ، (ش : ٩١/٩)

وَلَوْ نَفَائِلَ صَفَّابٍ ، وَالْكَشَّمُو، عَنْ قَتِيلٍ ، فَإِنِ الْتَحَمَّ قِتَالٌ. ﴿ فَلُوْتٌ فِي حَقْ الصَّفَّ الآخر ، وإِلاَّ ﴿ فَلَوْتُ فِي خَقُّ صَمَّةٍ .

(ولمو تقابل) سموحَدةِ قبلَ اللامِ (صفان) لقبالِ ، ويصبحُ عفوقيّةِ ، لكنّ بتكنّفٍ (') ؛ إدمع التعاني بالفوقيّة ـ لا يَأْتِي قولُه (وإلاّ .) إلى آخرِه ('')

ولأجبل هـ دا صبحد شيخُب عـــارة ا منهجه » سالفــوقيّــة وخَــدُف (إلاّ) وما يعدّها^(٢) ، لكن كان بشعبي له دكرُه مستقلاً ، إلاَّ أنْ يُفال _ إنَّه اشتَّعْــى عنه بتفرّق الجمع^(١) ؛ لأنْ أهل صعّه جمعٌ تفرُّقُوا عنه فكان لوثاً في حقّهم فقطً

(وانكشموا عن قبل ؛ فإن التجم قبال) ولو بأنَّ وصل سلاحُ أحدهما للآخرِ
(فلوث في حق الصف الآخر) إنَّ صمرُوا ، لا كأهل عدلٍ مع بعاةٍ ؛ لأنَّ الطاهرُ^(ا) أنَّ أهل صبتُه لا يقَنْبُونه (وإلا) نصل السلاحُ (فلوث في حق صفه) لأنَّ الظاهرَ حيثتانِ أنهم الدين قبنُوه

ومِنَ اللوتِ إِنْ عَدُّ فَتُنَ فَلَانِ لَهُ ، وقُولُهُ الْمُرْضَلُةُ سَخَرِي ، والسَّمَرُّ تَالُّمُهُ (١) حَتَّى مَاتَ ، ورؤيةُ مِنْ يُحَرِّكُ يَدَهُ عَنْدَهُ سَخُو سَيْفٍ ، أو مِنْ سَلاَحُهُ (١) أو بَحُو تُونِهُ مَلِطَحٌ بَدَمٍ ، مَا لَمْ يَكُنْ (١) ثَمْ بَحُو سَنِّعٍ أَوْ رَحَلِ آخِرَ ، أو تَرَشَّشُ دَمٍ أو

⁽١) وقوله (يكن سكنف) بأن ير اد بالتفاسل أرادوا بصاب كردي

⁽٢) أي : ولا قرله : (لقتال) . (رشيدي ٢ / ٣٩٠)

⁽٣) ختج الوهاب مع حاشية النجرمي (٢٦١،٤)

⁽¹⁾ أي المار آتماً . (ش ١٠١٥)

⁽a) تعليل للبش ، (ش : 4/ ۴a) ،

 ⁽۱) قوله (واستر بأثبه) إلح الظاهر ان هذا بن من مقول لقول ، فدر جع (رشيدي : ۱/۳۹۰)

⁽٧) . وفي (ت) و(ح) و(هم) . (أو سلاح) ندون (س) عظما عني (سيف)

 ⁽٨) هوله (الم يكن) ينح راحم أبي اوله (درؤيه) إلح ؛ كما هو الظاهر الم راشدي ، وظاهر صبح ؛ الروض ا و المعني ؛ أنه راحم إلى هوله (أو من صبح جه) إلح . (ش : ٣/٩٥)

وَشَهَادَةُ الْعَدْلِ لَوْتٌ ،

أثرُ قدمٍ في عبرِ جهة دِي السَّلاحِ^(١)

وفيما لو كَانَ هماك رجلٌ آحرٌ. يَسْعي أنَّه لوثٌ في حقَّهما ، ما لم يَكُنِ الملطُّعُ بالدم عدوَّه وحدَه - همي حقَّه فقطْ

وطاهرُ كلامِهم هنا أنَّه لا أثر لوحود رحلٍ عنده لا سلاحَ معه ولا تنطَّعَ وإنَّ كانَ به^(٣) أثرُ قتلِ وداك عندوَّه

وحيندٍ فيُشْكُلُ شَعَرُقَ الحمع عنه إلاَّ أنْ يُمْرَقَ بأنَّ النَّعَرُقَ عنه يقْبَضِي وحودُ تأثيرِ منهم هيه عاساً فكان قريبةً ؛ ومن ثمّ لم ثمرٌقُوا هيه بين أصدقائه وأعدائه

ومجرَّدٌ وجودٍ هذا عنده لا قريبة عنه ، ووحودُ العداوة منْ عير الصمامِ قريبةٍ إليها لا نظَرُ إليه

(وشهادة العدل) الواحد؛ أي إحبارُه ولو قبل الدعوى بأنَّ علاماً قَتَلَهُ (لوث) لإفادته (") علمة ظنَّ الصدق، وفيَّده الماورديُّ بالعمد الموجب للقود (١)، فعي عبره يخلفُ (١) معه يعيماً واحدهُ ويسْتحقُّ المال

وفيه بظرّ (١) مل الأؤجّ ما اقتصاة إطلاقهم الاتي (١) أنّ اليمين التي مع الشاهد الواحد خمسون .

وكلامُّ النَّلْفييُّ الآَتِي صريحٌ في دلك

⁽١) قوله (في غير جهه دي السلاح) راجع للبرشيش وما بعده (رشدي ١٠/ ٣٩١)

⁽٢) أي بالعبل (ش: ٩٢/٩).

⁽٣) أي إحار العدل (شي ٢/٩ه)

الحاري الكير (١٨٧ / ١٦) .

⁽٥) أي ، الرئي ، (ش: ٩/ ٥٦) ،

⁽١) راجع (السهل النصاح في احتلاف الأشياح ٤ مسألة (١٥٠٩)

⁽٧) قوله: (إخلافهم الأني) أي في قول المصنف (والبمير مع شاهد حمسول) كردي

وكد عبيدٌ وبساءً ، وهـل ا يُشْترطُ تَمَرُّقُهُمْ

وشهاديَّه بأنَّ أحد هديِّن قبله لوثٌ في حقَهما ، كدا قالاهُ^(۱) ، وفرَّع عليه شبخُ فوله - فلهُ^(۱) أن بدَّعي عليهما ، وله أنَّ يُقيِّنُ أحدَّهما ويَدَّعِيَّ هليه^(۱) ، مع كوبهما مم يُفرُعا إلاَّ الثاني⁽¹⁾

وعثر عبرُه' أن من ذكر الله من الله (يدّعي) ولا محالُف ؛ لأنَّ من ذكر الدعوى ذكر الوسيلة ، ومن ذكر الإقسام ذكر العاية

وقد بُلَنَكُكُنُ (١٠) الإقسامُ عليهما بأنّه عيرُ مطابقِ للشهادة ؛ إد معادُها قتلُ أحدهما مُنهماً لا كليُهما ، إلاَّ أنَّ يُحابُ بأنَّ هذه الإنهام لمَّ قوْى الطنَّ في حقَّ كلُّ على اعراده أنْه قاسُ كان سناً للإفسام عليهما ؛ بعدم المرجُع .

رخلافٍ قوله : قَتَلَ^(٧) أحدَّ هذين^(٨) ؛ لتعدَّدِ الوليُّ هـا ، فلا مجالَّ لتعيين^(١) ولا لكونه لوثاً في حقَّ كلَّ ؛ ومِن ثَمَ و الْحد الوليُّ - كان لوثاً ؛ كالأوَّلِ^(١٠)

(وكدا عبيد ونساء) يَعْنِي : إخبارُ النبن فأكثر (١١١) - أنَّ فلاماً فَتَلَه ؛ لأنَّ دلك يُعيدُ علمة الطنُّ أيضاً ؛ لأنَّ المرض عدالتُهما

﴿ وَقَيْلَ ۚ يَشْتُرُطُ تَفْرَقُهُم ﴾ لأحتمال النواطؤ ، وزُّدُّ بأنَّ احتمالُه كاحتمالِ

⁽١) الشرح الكبر (٢١/١١) ، ررضة المدلين (٧/ ٢٤٠)

⁽٢) أي : الولى ، (ش : ٢/ ٥٣) , ...

 ⁽۳) أحر الطالب (۲) (۳)

⁽٥) أي : ميرشيخ الإسلام ، (ش : ٢/٩٥) ،

⁽١) - رقي (أ) و(ت) و(ح) و(هـ.) : (يشكل) ,

 ⁽۷) (بحلاف فوله عنن) اي بحلاف شهاده بواحد أن هذا برحل فاق أجد هذين التقولين ، گردی

⁽٨) قوله : (أحد هدين) معنول (فتل) . (ش : ٩٢/٩٥)

⁽٩) أي: الفاتل . (شي: ٣/٩٥)

⁽۱۰) وهو شهاده لعدل د بان أحدهدين فنه (سي ۹۳/۹)

⁽١١) راجع ١ السهل الصاح في احتلاف الأشتاح ٩ مسأله (١٥١٠)

وَقُولُ فَسَقَةٍ وَصَلْيَاتٍ وَكُفَّادٍ لَوْتٌ مِي الْأَضَحُ

وَلُوْ طَهِرَ لَوْكُ مِمَالِ أَحِدُ النَّبِهِ قَتْمَةً مُلانٌ ، وكدَّمَةُ الآخَرُ عَلَى اللَّوْثُ ، وَهِي مَوْلِ : لا ،

الكدب في إحبار العدل

(وقول فسقة وصبيان وكمار) ولو عبر دميّين فيما نظّهُرُ ثلاثةٍ فأكثر ، وقارقُوا أولئك ؛ بأنَّ عدانة الرواية فنهم حابرةً (لوث في الأصبح) لأنَّ احتماعهم على دلك يُؤكّدُ فَكُ

(و) لمُنَوْث مسقطاتُ ؛ منها (لوطهر لوث) مي قتبل (فقال أحد اسيه) مثلاً (قتبه فلان ، وكدنه) الابلُ (الآخر) صريحاً (مطل اللوث) فلا يَخْلَفُ المستحلُّ ؛ لانحرام صلَّ نصدق بالتكديب الذلُّ على أنَّه لم يَقْتُلُه ؛ لأنَّ جبلَة الوارث التشمَّي فعبُه أَقْوى من إثناب الاحر

بحلاف ما إذا لم يُكذَّه كذلك " ؛ مأنَّ صِدَعه ، أو سكت ، أو قال الا أعْلَمُ أنَّه تَتُله

وبخث السُّنسِيُّ أنَّه لو شهد عدلٌ بعد دعوى أحدهما حطأً أو شبه عمدِ لم يَنْعُلُ اللوثُ بتكديب الآحر قطعاً

واغتُرِصَ مما مَرَّ (٢) أنَّ شهادة العدل إنَّما تكُونُ لُونًا في قتُن العمدِ

ويُجَالُ بِأَنَّ هِذَا التقبيد صعيفٌ ﴿ كُمَا مَنَّ ، وَبَأَنَّ مَرَادُهُ لَمْ تَنْظُلُ شَهَادَتُهُ تتكذيب الآخر ، فلمن ثم يُكذُثُ (*) أنْ يخلف معه حمسين ويُشتحقُّ (1)

(وفي قول الا) ينظُلُ كسائر الدعاوي ، ويُجَابُ عنه مما مرَّ مِنَ الجلَّة هـ

⁽۱) اي صريحاً . (ش: ۲/۹) .

 ⁽۲) أي ، في شرح : (وشهادة العدل لوث) . (ش : ۳/۹۵) .

⁽٣) أي : فَلُوارِثُ الذي لم يكدب العدل . ﴿ ش : ٣/٩) .

⁽¹⁾ أي : التقسم نصف الدية ، التهيع ش ، (ش : ٣/٩٠) ،

وَقَبَلَ ۚ لَا يَنْظُلُ مَنْكُديب فاسِقِ ، ونؤ قَالَ أَحَدُهُمَا . فَتَلَةً رَيْدٌ وَمَخْهُولٌ ، وقال الآخَرُ * غَمْرٌو وَمَجْهُولٌ ﴿ حَلَفَ كُلُّ عَلَى مَنْ غَبَّنَةً وَلَهُ رُبُعُ الدِّيةِ

وَلَوْ أَنْكُرُ الْمُدْعِي عَلِيهِ اللَّوْتَ فِي حَفَّه فَقَالَ لَمْ أَكُنَّ مِعِ الْمُتَمَرِّقِينَ عَنَّهُ ، صُدْق يَجِيه

وَلَوْ طَهُرَ لُؤَتُّ بِأَصْلِ فَنْنِ دُونَ عَمْدٍ وحَطَأٍ

(وقبل - لا ينظل سكديب فاسق) ويژدُّه ما مرَّ ؛ إذ النحللَّةُ لا فرُق فيها بينَ الفاسق وعيره

ولو عين كلَّ عير معيَّل الآخر منَّ عيرِ تعرُّصِ (١) لتكديبِ صاحبه أَفْسَمَ كلَّ الحسير على منْ عينة وأحد حضته

(ولو قال أحدهما) وقد طهر اللوث (فتله ربد ومحهول) عبدي (وقال الأحر) قتله (عمرو ومحهول) عبدي لم يطل اللوث بدلث ، وحيثه (حلف كل) حمسين (على من عبه) لاحتمال أنْ منهم كلَّ هو معيَّنُ الآحرِ (وله ربع الدية) لاعترافه بأنَّ واحب معيَّه بنصف ، وحصّنه (منه منه النصف

(ولو أبكر المدعى على بدوت في حقه فقال لم أكن مع المتعرقين عمه) العنيل ، أو تُحُتُ عامناً عبد الفتل ، أو بنشُ الذي رُني معه سكيل ملطّح على رأسه (1) ، أو بحو دلك مما مر (صدق بيميه) لأنَّ الأصلَ عدم حصوره وبراءة دمنه ، فعلَى المدّعي عدلان بالأمارة التي دّعاها ، فول لم يُوحذا خلّف المدّعي علي بعيها وسقط اللوث وتقي أصلُ الدعوى .

(ولو ظهر لوث نأصل قتل دون عمد وحطأ) كأنَّ أَخْتَرُ عدلٌ نأصله^(٥) بعدً

أي : صريحاً (ش ٢/٩٥).

⁽٢) أي ، كل سهما ، (ش : ٩٣/٩) ،

⁽٣) أي : التصف ، التهي عش ، (ش : ٩٣/٩)

⁽٤) أي : والله على رأسه ، (ش : ٩٣/٩) ،

⁽ە) أي: يىطان قتل، (ش، ۱/۹ ٥٠)،

، فَلاَ قُسَامهُ فِي الأَصْحُ ،

دعوَى مَفَصَّلَةٍ (- فلا قسامة في الأصح) لأنَّها حيثي^(١) لا يُعيدُ مطالبةَ قاتلِ ولا عاقلةٍ .

.

ويُؤخَّذُ منه (٢) : أنَّه ليسَ له الحلفُ مع شاهدِه ؛ لأنَّه (٢) لم يُطابِقُ دعواه

ويما تَقَرَّرُ⁽¹⁾ الدُوعَ قُولُ عِيرِ واحدٍ تَصَوِيرُ هَذَا الحَلَافِ⁽¹⁾ مَشْكُلُّ فَإِنَّ الدَّعَوَى لَا تُشْبَعُمُ إِلاَّ مَعْضَلَةً ﴾ ومن ثم⁽¹⁾ أحاب عبه (١٠ الرافعيُّ بِأَنَّ صورتُهُ^(١) أَنْ يَذَّعِيُ الوَلْيُّ وَيُعْضَلَ ثُمُّ تَظَهْرُ الأَمَارِهُ فِي أَصَلِ الْفَتْلِ دُونَ صَعَتَهُ^(١)

وسَاقَ شَارِحُ (١٠٠ قُولَ الرافعيُ ﴿ وهذا يَدُلُّ (١٠٠ على أَنَّ القَسَامَةُ على قَتْلِ موصوفي تَشْتُذُعِي ظَهُورِ النوث في قَتْلِ موصوفِ (١٣٠)

وقد يُقَهُمُ "`` مِنْ إطلاقِ الأصحابِ أنّه إد، ظهر اللوثُ في أصلِ القتلِ. كُفُى في تمكُّنِ الوليّ من المسامه على الفلْن الموضوف ، وليس ببعيدٍ ؛ إد لو ثَيْتَ

⁽١) أي الأن الفت مع جيل طهور التوث للعلق الفيل (ش ١١/١ه)

⁽٢) أي مراتعبل (ش ٩٤٩)

⁽٣) أي : شاهلت (ش ٤/٤٥)

⁽٤) أي من دوية (كأن أجر) إلى لمن (ش ٤/٩٥)

 ⁽a) إلى قوله (وس ثم معول العول) (ش ٥٤/٩).

⁽٦) أي من أجل الدفاعة سد غرر لا سمم إلح (ش ١٤/٩)

⁽v) أي , الإشكال . (ش: 41/4)

⁽A) أي (الحلام، (ش : ١/٤٥).

⁽٩) أي من عمدوعيره (ش ١٩/١١) وراجع الشرح لكبير ١٩/١١)

⁽۱۰) هو أبو زرعة مي ۱ تحرير العتاوي ۱ (۲/ ۱۵۳)

 ⁽١١) قوله (وهدا يدل) إلح من هنا إنى قوله (ثم) مقول لقول الرافعي كردي وان الشرواني (٩٤/٩) (واسم الإشارة راحع إلى نصحيح عدم العسامة في دعوى مفضلة مع طهور الدوث في أصل القبل دون صفت).

⁽١٢) أي ولا يكمي طهوره في أصل الفتل (ش ١٤/٩)

⁽١٣) قوله (وقديمهم) إلح هنه حمله حالبه من فاعل (بدن) (شي ١٤٥٥)

اللوثُ في حقَّ جمع حار له(١) بدعوى على بعصهم وأقَسم ، فكما لا يُغْسِرُ طهورُ اللَّوْتِ فيما يرْجعُ إلى الانفراد والاشتراك لا يُغْسَرُ في صفتي العمدِ والخطارِ⁽¹⁾.

ثُمَّ تأييدُ البلقينيُّ (٢) له (١) وقولَه (٥) ممنى طهر لوثُ وعصَل الوليُّ . شُجعت الدعوى وأقسم ملاحلاف ، ومنى لم يُعصَلُ مم تُسَمَعُ على الأصحُّ الدعوى وأقسم ملاحلاف ، ومنى لم يُعصَلُ مم تُسْمَعُ على الأصحُّ) ثُمَّ قال (١٠ ومِنْ هذا (١٠ يُعْلَمُ أَنَّ قول المصنَّف (علا قسامة في الأصحُّ) عبرُ مستقيم النهى (٨)

وليس (١٠) في محلّه ؛ لأنَّ المعتمَدَ كلامُ الأصحاب (١٠) الموافقُ له المشُّ المحمولُ على وقوع دعوى مفضلةٍ

وَيُغْرَقُ (١٦) بين الاعراد والشرك ، والعمد وصدُه مَانَ الأوّل (١٣) لا يقْتَضِي جهلاً في المدّعَى به ، يخلاف هذّا(١٣) .

⁽١) أي : للولى . (ش : 41/4)

⁽۲) الشرح الكبير (۱۹/۱۱) .

⁽٣) وقوله (ثم تأبيد تنفيي) معقب على (فول ير فحي) . كردي

⁽¹⁾ أي: قول الراصي: (وليس بيعيد) (ش : ١/٩٥)

⁽٥) وقوله (ودوله) عطف عني (بأبيد) وصنيره برجع إلى (التعسي) كردي

⁽٦) - وقوله : (ثم قال) أي : قال ذلك الشارح ، كردي .

⁽۷) و(هيدا) استاره (لي (بأبيد ستفسي) ، وهونه (هيمني) (يح کردي

⁽٨) وقوله (انهى)أي انهى ما باده بشارح كردي

 ⁽٩) قوله (ولس) بح اي ما ذكر عن قول الرقمي (وقد يمهم) إلح ، وتأبيد بشميي له سه ذكر د ، وقول الشارح بمذكور (من هذا يعلم) إبح (ش ١٤/٩)

 ⁽۱۰) وقوله (لأن المعتبد - كلام الأصحاب) يعني - أن كلام الأصحاب والنبل بدلان عني صحه
 بدعوى التفضيه عبد طهور بوث ناصل نفس ، وعدم القينامة وهو المعتبد - كردي

⁽١١) قوله (ويدرن) إلح حراب ص فول بر فعي (فكما لا يعبر) إبح (ش ١٩٤/٩)

⁽١٣) وقوقه (بأن الأول) أي الانمراد والشركة كردي

⁽١٣) وقوله : (بحلاف هذا) أي : العمد وضده . كردي .

وَلا يُتُسَمُّ فِي طَرِفِ وإِنَّلاف مالِ ، إِلاَّ فِي عَنْدِ فِي الأَظْهِرِ وَهِيَ أَنَّ يَحْلَفَ الْمُدَّعِي عَلَى قَتْلِ ادْعاهُ خَسْسِ يَعِيماً ،

(ولا يقسم في طرف) وحرح (وإنلاف مال) وقوماً مع النصُّ () ، ولحرمة النصر ، فيُصدَّقُ المدّعى عليه بيميه ولو مع اللوث ، لكنّه في الأوّليْن تَكُونُ خمسينَ (إلا في عبد) ولو مديّراً ، أو مكانياً ، أو أمّ ولدٍ (في الأطهر) فإذا قُبَلَ عبدٌ ووُجِدٌ لوث أَنْ قيمته نَحْملُها العاقبةُ عبدٌ ووُجِدٌ لوث أَنْ قيمته نَحْملُها العاقبةُ

(وهي) أي القدامة (أن يحلف المدعي) عالباً ابتداء (على قتل ادعاء) ولو للحر امرأة وكافر وجير الأن معه تهيئه (أ) للحياة في معلى قبله (حمدس يعيداً) للحر الداس في قصة حير (أ) ، وهو محصص لعموم حرر البيئة عَلَى المُدَّعِي ، وَالْبَعِيلُ عَلَى المُدعَّى عَلَيْهِ الله (لا)

بل جاء هذا الاستشاء (١٠) مصرحاً به في حير (١٠) ، فكن في إسبادِه لين .

 ⁽١) قوله (وقرفاً مع بنص) لأحر وفوف الحكم، أي اقتصاره مع النص ١ آي عنى مورقاً لنصى وهو إنما ورد في النس كردي وقد مر بحريجه في (ص ١٠٣)

⁽٣) أي : البيد . (ع ش : ٣٩٣/٧)

 ⁽٣) احتراز عن بحر مسأله المستولدة الآنة فإن الحالف فيها غير المدعي العاسيد عمراء أي قبيل العمل الآتي ، (ش: ٩٥/٩)

⁽¹⁾ اجتراز عن قوله لابي (أو حنف المدعي (لكول المدعى هذيه) اهـ مـم (شي(4) هـ) (مـم) (مـ

 ⁽٥) قوله (الأن منمه) أي منع العبل لهيؤ الحين للحياه كردي وفي (انح) (الهنته).
 وفي ((ز)) والمطبوعة المصبرية والمكيه (انهيئة).

⁽٦) لقي (ص: ٢٠٢)

 ⁽٧) أحرجه الترمذي (١٣٩٠) والدارفطي (ص ٩٧٨) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ،
والسهمي في * الكبير ١ (٢١٣٤٥) عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، والشعر الثاني من
الجديث أحرجه البحاري (٢٥١٤) ، ومستم (١٧١١) عن ابن هباس رضي الله عبه وراجع
ا التلجيمي الجبير * (٤٩٥/٤) .

 ⁽A) احداء العندامة عن ذلك الحراسهي معي (ش ٩٩/٩٥)

⁽٩) عن هند الله من عمرو رضي الله عنهما عن النبي بين قال ١٠ الْبَيَّنَةُ على من الأخَي ، والْبُعِينُ على

ولقوّة (١٦ جانب المدّعي باللوثِ .

وأفهم قولُه (على قتل الأغادُ) أنه لا قدمة في قدّ الملعوف (١) الأن الحدث على حياتِه ؛ كما مؤ (١) فإبرادُه (١) سهو ، وأنه (١) بجث المعرص في كلّ يعين إلى عبن المدّعى عليه بالإشارة إن حصر ، وإلا فلدكر اسمه وبسبه ، وإلى ما يحيث بيانه (١) في الدعوى ، وهو المعتمد (١) ؛ لترجه الحلف إلى الصعة التي أخلَقهُ الحاكمُ عليها .

أَمَّا الإجمالُ^(A).. فيجِبُ في كلَّ يمينِ اتَّفاقاً ، فلا يَكُفِي تكويرُ ؛ واللهِ ، حميينَ مرَّةً ، ثُم نقُولُ القد قَلْم^(A)

أمًّا حلفُ المدَّعَى عليه (١٠٠ المداءُ (١٠٠ ، أو لكولِ المدَّعِي (١٠٠ ، أو حلَّفُ المدَّعِي (١٣٠ ؛ لكول المدَّعي عليه ، أو الحلفُ على عيرِ القتلِ (١٤١)

قبل الكر إلا بي التسامه : احرجه الدرفطي (ص ١٨٧) ، والبهمي (١٦٥٣٤) وراجع المهمي (١٦٥٣٤) .

⁽١) حطب على قوله : (للخير السابق) ، هامش (غ)

⁽٢) رجع (الشهر نصاح في خلاف لأشدح (صدة (١٥١١) -

⁽Y17/A) 3 (Y)

⁽¹⁾ على منع المنن ، (ش ، ٩/ ٥٥)

⁽a) عطف على (أنه لا تساعة . . .) إلخ . (ش: ٩/ ٥٥)

 ⁽¹⁾ قوله (وإلى ما يحب بنام) عطف على (الى عبل لندعي) أي بيجب لتعرض إلى ما يجب
بنامه من حمد أو خطأ . . . إلخ كودي

⁽٧) رجع السين النصح في احلاف الأسباح المسألة (١٥١٢)

⁽A) قوله : (أما الإحمال) أي ؛ إجمال الفتل ، كرهي ...

⁽٩) ويي(ب)و(ب)و(ج)و(ر)و(ج)و(م) (بيه)

⁽١٠) محترز قول المثن : (المدحى) . (ش : ١٩٥/٩)

⁽١١) أي : حيث لا لوث ، (ش : ٩٠/٥٥)

⁽١٣) أي : مع اللوث . اهدمعني . (ش: ١٩/٥٥)

⁽١٣) أي ١ وجدلرت أو لا . (ش . ١٩/ ٥٥)

⁽١٤) أي: من نظرف والجرح وإبلاف مال غير الرفيل (ش ١٩٠/٥)

وَلاَ يُشْتَرَطُ مُوَالاتُهَا على الْمِدْهَبِ ، فَلَوْ تحلَّلْهَا جُنُونٌ أَوْ إِعْمَاءٌ . أَسَى ، . .

فلا يُسَمِّى⁽¹⁾ قسامةً .

ومَرُّ فِي (اللعانِ) بعضٌ ما يَتَعلَّقُ متعليظِ اليمينِ^(٢) ، ويأثي في (الدعاوي) بِفَيْتُه^(٣)

وكَأَنَّ حَكَمةَ الحَمْسِينَ أَنَّ الذيةَ مَقَوْمةٌ بِالفِ دِيَّارِ غَالباً ؛ ومَنْ ثُمَّ أَوْجِبَها القَدِيمُ ؛ كَمَا مُؤُ⁽¹⁾ ، والقصدُ مِنْ تعدُّد الأَيْمانِ التعليظُ ، وهو إنَّما يكُونُ هي عشرينَ ديناراً ، فاتُتَصَى الاحتياطُ للنفسِ أَنْ يُقَابِل كُلُّ عشرينَ (¹⁾ بيمينِ متفردةٍ عمَّا يَقْتُصِيهِ التعليطُ (¹⁾

(ولا يشترط موالاتها) أي الأيمان (على المدهب) لحصول المقصود مع تعريقِها ؛ كالشهادة ، بحلاف اللعان ؛ لأنّه الحتيط له أكثر ؛ لِما يترتَّتُ عليه مِنَ العقولةِ البدليّةِ ، و حتلال النسب ، وشيوع الفاحشة ، وهتُكِ الْعِرْضِ

(فلو تحلمها حنون أو إعماء) أو عرلُ قاصِ وإعادتُه (٧) ، بخلافِ إعادةِ عيرِه (على تحلمها حنون أو إعماء) أو عرلُ قاص وإعادتُه الله أنه ألاستشافُ ؛ لِمَا تَعَرَّر (١٨) ، وإنَّمَ اسْتُؤْبِفَتْ لتولَّي

⁽١) كل من الثلاثة . (ش: ١/٥٥)

⁽Ele_Elt/A)_A (Y)

⁽۲) في (۱۰/ ۱۹۸۹_۱۹۸۹)

⁽A0Y/A) ... (E)

⁽a) أي : من الألف دينار ، (خش ، ۲۹۱۷) ,

⁽٦) قوله (عبد بعنصبه النعبط) متعلق (سعوده) أي بمبل محردة عن الأشياء التي يقنصيها التعليظ، وهي الني مرت في (اللعات) كردي قال الشرواني (٩٩ ٥٩-٥٩) (ويظهر أن مراد الشرح من الانفراد هما ذكر الريادة عبه بالنعدد ؛ كما يعيده كلام * المعني * ومباق الشرح).

 ⁽٧) قوله (عرل قاص وإعادته) يمي إنا عاد القاصي المعرول عيني المدعي ١ ساءً عنى أن
 الحاكم يحكم نملمه . كردي ،

 ⁽A) أي من قوله (لحصول المقصود) إلح (ش ١٦/٩)

ولوْ مات. لم نش وارثةً على الصَّحيح وَلَوْ كَانَ لِلْمَثِيلِ وَرِثْةً وُرُغَتْ يَخْسَبُ الإِرْكَ

قاص ثاب الأنها^(١) على الإثبات ، فهي بمرله حجّةٍ تائةٍ وُحد بعضُها عند الأَوْلِ^(١) ، يخلافِ أَيمانِ المدّعَى عليه ،

(ولو مات) دوئي الْمُقْسِمُ في أثناء الأيمان (لم يس وارثه) مل يستأيف (على الصحيح) لأنّه كحمّة واحدة ، فإد، بطن بعضها بطل كنّها ، بحلاف موته بعد إقامة شاهد ؛ لأنّه مستقلٌ ، فلوارثه صمّ آحر إليه ، وموت المذعى عليه (٢٠) ، فيَبْنِي وارثُه ؟ لِمُنا مُرَّ(١٠) .

(ولو كان للقنيل ورثة ورعث) الحمشون عليهم (محب الإرث) عالية و لأنهم يقتسم ورعث الإرث ، عالمة و لائهم يقتسم ورعث ما وحب بها محب إرثهم فوجب كونها كذلك ، و(تخطون) الساس في قضه حسر (" إنما وقع حقال لاحيه وابن عمّه تجمّلاً في المعلاب ، وإلاً . فالمراد أخوء فقط

وحَرْخَ سَا عَالِماً ﴾ روحةً مثلاً ، وسن المال فإنها تحلفُ الحمسينَ مع اللها لا تَأْخُدُ إِلاَّ الربع ؛ كما لو بكل بعض الورثة أو عاب ، وروحةً وسنُ (المتخلِفُ الروجةُ عشرةُ ، والسنُ الباقي توريعاً على سهامهما فقطُ ، وهي حمسةً مِنْ شمائيةِ () .

⁽١). أي ، أيمان المدمى ، (ش : ١٩٦/٩)

⁽۲) أي : القاضي الأول ، هامش (ك)

 ⁽۴) قوله (وموب لمدعى عديه ١١ي رسحالاف موب بمدعى عليه في الده أيمانه كردي

⁽٤) وقوله (كما مر) أراد به عوله (محلاف أميان المدعى علَّه) كردي وُفيَّ (م.) و(ت)و(خ)و(س)و(هم): (على ما مر)

⁽a) في (ض: ١٠٣)

⁽٦) فوله: (وروحه وسب) عطف عني (روحه وبب الندن). كردي

 ⁽٧) فإن المسألة من ثمانه * بدراحه لئمن واحد ، وبلسب النصف أربعه ، فمحموع مالهما خمسة فتكون الأيمان بينهما أخماساً . (سم : ١٩٧ه/٥٥)

وجُمِرَ الْكَشْرُ ، وَفِي قَوْلِ ﴿ يَخْمَتُ كُلُّ خَمْسِين

وَلُوْ بَكُلِ أَحِدُهُما خَلِفِ الأَحِرُ حَسْسِ ، . .

ولا يُثَنَّتُ حَتَى بيت المالِ هنا بيمين مَنْ مَعَةُ^(١) ، مَن يُلَصَّتُ مَدَّعِ^(٢) عَليه^(٣) ويُفْغَلُ مَا يَأْتِي قُـيْلِ العصل^(١)

ولوكَان ثمَّ عولَ الْحُنِيرِ ؛ همي روحٍ وأمَّ وأحنيْنِ لأبِ وأحنى لأمُّ أصلُها منْ سنّةٍ وتعُولُ لعشرةٍ ، فيخبفُ الروحُ حمس عشرةَ ، وكلُّ من الأحيْنِ لأبِ عشرةً ولأمَّ حمسةَ ، والأمُّ حمسةً

(وحمر الكسر) لأنَّ البمين الواحدةَ لا تَتَبعُّصُ

قلو حَلَّف تسعة وأربعين اللَّ حَلَف كُلُّ اللهِ يَمَيْشِ، وفي اللهِ وحَنْثَى مثلاً يُورِّعُ بحسب الإرث المحتمل لا الله حرِ ، فيُخْلِفُ الاسُّ ثَلثِهَا (٥) ويأخُدُ النصف ، والخَنْثَى نصفيه ويأحدُ الثلث ، ويُوقَفُ السدسُ ؛ احتياطاً للحلفِ(٦) والأحذِ(٧)

(وقي قول - يحلف كل) من الورثة (حمسين) لأنَّ العددَ هنا^(٨) كيمينٍ واحدةٍ^(٩) ، وأحاب الأوَّلُ بإمكان القسم هنا^(١٠)

(ولو مكل أحدهما) أي الوارئين (﴿ خَلَفَ الآخَرُ حَمِينَ) وأحد حصَّته

⁽١) وهو الروجه في لنتان الأون وجدها ، ومع نسته في التامي (ع ش ١٩٥/٧)

⁽١) وقي (١) و(خ) و(س) والمطبوعة الوهبة والمكبة (المصدعين)

⁽٣) آي : من يدعي على المتهم ، (رشيدي : ٢٩٥)

⁽١) أي : (نصل قيما يشت به موجب ثارد) ،

⁽٥) . وهو أربع وثلاثون مع جير الكسر . (ش : ٩٧/٩) ،

⁽١) أي: بالأكثر . (ش: ٩٧/٩) ،

⁽v) أي دِبالأقل (ش : 4×40)

 ⁽A) أي : في القسامة ، (ش : ٢/ ٥٧)

⁽٩) أي التي هيرها . (ش : ٥٧/٩)

⁽١٠) عبارة (معني المحتاج (٥ ٣٨٨) (وأحاب الأون بأن بمبر الواحد، لا يمكن فسمها بحلاف أيمان القسامة) .

(ولو عاب) أحدُهما ولو كان صغيراً أو مجوباً (حلف الآخر حسس(١٠) واحد حصت) لأن شيئاً من الدية لا يُستحقُّ بأقنَّ من الحسيس ، واحتمالُ تكديب العائب المنظلِ للُوث على حلاف الأصل فلم ينظرُوا إليه

(وإلا)⁽¹⁾ يجلف (صبر للعائب) ليخلف كلَّ حصَّته ، ولا يُنطَّلُ حقَّه بتكولِه عن الكلُّ .

فَعُلِمٌ : أَنَّهُمْ لُو كَانُوا ثَلاثَة وَحَوْقٍ حَصَّرَ أَحَدُهُمْ وَأَرَادَ الْحَلَفَ حَلَفَ حمدين ، فإذا حصر ثاني حلف حمدة وعشرين ، فإذا حصَّرَ الثالثُ ، خَلَفَ سَمَةَ عَشْرُ ، وإنَّمَ لَم يُكُنِّفُ ولاَيْمَانِ مِنْ بَعْضِهُمْ مَعَ أَنَّهَا كَالَيْنَةِ وَ لَصِحَةِ النّيانةِ في إقامتها ، يحلاف اليمين

ولو مَاتِ بِحَوْ العَالِمُ " أَوِ الصِّيِّ بَعَدَ حَلْفِ الأَخْرِ وَوَرِثُهُ (٢) خَلْفِ حَصْبُهُ ، أَوِ بَانَ أَنَّهُ عَبْدَ حَلْمُهُ كَنَّ مِنَّ ﴿ فَلاَ ﴿ كَمَا لُو بَاغُ مَالُ أَنِيهُ بِظُنَّ حَيَاتِهِ فِتَانَّ مِيتاً ،

(والمدعب أن يمين المدعى عليه) القنّ (بلا لوث) وإن تُعدُّدُ () والمدعب (حمسون) القنّ ؛ لأنّ التعدّد ليس للوثِ ، بل لحرمةِ الدمِ ، واللوثُ إنّما يُفِيدُ البداءةُ بالمدّمِي .

 ⁽١) وفي انتظومه النصرية و نتكية هاره نبس هكت: (زلو نكن أحدهما أو مات حلف الأحر خمسين)

⁽٢) أي وإن لم يحلف الحاصر أو الأصل (ش ٥٧,٩)

⁽٣) أي : المحون ، (ش ٩٧/٩٠)

 ⁽٤) أي : الآخر ، (ع ثن : ٧/ ٢٩٥)

⁽a) قوله (وإدامتد)أي المددالمدعى عليه كردي

⁽٦). وفي (أ) و(ر) و لمطبوعه الوهية . (حمسون) ليس من العش

وَالْمَرْدُرِدَةَ عَلَى الْمُدَّعِي أَوْ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَعَ لَوْثٍ ، وَالْبِعِينِ مَعَ شاهدِ حَمْشُونَ .

وَيَجِبُ وَالْفَسَامِةِ فِي قُتُلِ الْحَطَّا أَوْ شِنَّهِ الْعَمْدِ دِيَّةٌ على الْعاقلة ،

وَفَارُقُ التَعَدُّدُ هَمَا (١٠ التَعَدُّدُ فِي الْمَدَّعِي . - بأنَّ كَلاَّ مِهِمَ هَمَا يَعْنِي عَلَ نَصِهُ القَتَلَ كَمَا يَغْنِيهِ الْمَنْمَرِدُ ، وكلُّ مِن المَدْعِينَ لا يُشِتُّ لَمَسِهِ مَا يُشِنَّهُ الْمَنْمَرِدُ فَوْرُغَتُ عليهم بحسبِ إرثِهم ،

(و) أنَّ اليمين (المردودة) من المدّغي عليه القتلُ (على المدعي) حمسُون ؛ لأنَّها اللارمةُ للرادُّ (أو) المردودةَ مِن المدّعِي (على المدعى عليه مع لوث) حمسُون ؛ لأنَّها اللارمةُ للرادُّ ؛ ومنْ ثُمَّ لو تَعَدُّدَ المدّعَى عليهم . حَلَمَ كُلُّ الحَمسِينَّ كاملةً .

(و) أنَّ (البمين مع شاهد) بالفتلِ (حمسون)(٢) احتياطاً للدم ، وبه يَتَجهُ ما أَطْلَقَاء المقتصِي أنَّه لا فرْقَ بينَ العمدِ وغيرِه (٣) ، كما مردد،

ولو تكلّ المدّعي عن يعين القسامة أو اليمين مع الشاهد، ثُمَّ بكُلُ المدّعَي عليه . وُدُّتُ على المدّعي علي المدّعي وإنّ تكلّ (٥) ؛ لأنَّ يمينَ الردِّ عيرُ يمينِ القسامةِ ؛ لأنَّ سبت تلك (٦) . المكولُ ، وهذه اللوثُ أو الشاهدُ .

﴿ وَيَحِبُ بَالقِبَامَةُ فِي قُبَلِ الْحَطَّأُ وَشُبَّهِ الْعَمَدُ دَيَّةً عَلَى الْعَاقِلَةُ ﴾ لقيام الحجَّةِ

 ⁽١) أي حث طلب من كل حمسون يبيأ (التعدد في المدعي) أي حيث ورعث الأيمان على عدد المدعين بحسب إرثهم البهن ع ش (اش ٥٧/٩)

⁽٢) وقوله : (خمسون)خبر (أن) ، كردي ،

 ⁽۲) راجع (المهدل النصاح في حدلاف الأشباخ (مسألة (١٥١٣)) و (الشرع الكبر)
 (۲) ١٩) ، و (روضة العالمين (٢٤١/٧))

⁽٤) قوله (كمامر)أي في شرح (وشهادة العدل لوث) كردي

⁽٥) وليس بديمين رد ترد (لاحد المجرمي على شرح منهج (٢٦٣/٤)

⁽١) أي يمين الرد وقوله (حده)أي يمين القسامة (ع ش ٣٩٦/٧)

وَفِي الْمَمْدِ على الْمُقْسِمِ عليه ، وفي الْقديم قصاص

بدلك ، ولا يُغيي عن هذا ما مرّ في بعث العاقلة (١٠ م حلافاً لمن رعمه ؛ لأنّ القسامة حجّة صعيفة ، وعلى حلاف القياس ، فيختاح إلى النصل على أحكامها (وفي العمد) دية (على المقسم عليه) لا قودٌ ؛ تلحير الصحيح قلم إمّا أنْ تَدُوالاً صَاحِتُكُمْ أَوْ تَأَذَنُوا بِحَرّْبِ مِنَ اللهِ اللهِ اللهِ .

وهو⁽¹⁾ لما فيه مِن التقسيم المقتصي للحصر فيهما وعدم ثالث عيرِهما. طاهرٌ في عدم القود

(وهي القديم قصاص) لعاهر ما مز^(٥) (وستُحمُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ)^(١) ورَوْى أبو داود الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قبل رحلاً هي الفسامةِ^(٧) .

و في الصحيحين الم يُغْسِمُ خَسُونَ مِنْكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِنْهُمْ ، فَيُدْفَعُ (١٠) بِرُّمُّتِهِ اللهُ أَي دِبِصِمْ أَوْلُهُ وَكُسُوهُ دِبِحِلُهُ ، وقد تُطُلقُ على الجملةِ وأَجَانُوا مَانَّ المَرَادَ مِدَلُ دَمَهُ (١٠٠ ؛ حَمَعاً بِينَ الدَلْبِلِيْنِ (١٠١)

 ⁽١) قال للميري في اللحم الوهاج (٢٥ ٩) (وهد كان المصنف مستحباً عنه يما ذكره في الصبل الماطلة ()

⁽٢) أي: تعطرا ، انتهيء ش ، (ش ، ٨/٩٥)

 ⁽٣) أحرجه بنجاري (٧١٩٢)، ومستم (١٦٦٩) عن سهل ان أني حثمة رضي تله عبه و وفيهما ٥ وإثنال أؤدنوا بحراب ١ باب والدين الإممان

⁽a) أي : مقاالحير ، (ش: ٨/٩٥)

⁽٥) قوله (لعاهر نامر)أي فيل فول نمين (أو نفرق عبه جمع). كردي

⁽٦) بدن من مد منه ورشيدي (ش ۱۰۲۵) مسل بحريجه في (ص ۱۰۲)

⁽٧) مين أبي دارد (١٥٣٢) عن عمرو بن شعبت عن أنيه عن حدّه رضي الله عنه ، وأخرجه السهمي في ١ الكبير ١ (١٦٩٣٩) ، وقال: (هذا منقطع)

⁽٨) بنده ليفعول ، وبائت فاعتم صبير (رجل مهم) . (ش. ٩ ٨٥)

 ⁽٩) أحرجه لبحري (١١٤٣ - ١١٤٣)، رسلم (١٦٦٩) واللعد به عن سهل بن أبي حلمة ورافع بن خديج رضي الله صهما

⁽۱۰) هذا جواب ما مر . (سم : ۱۹۸۹) -

⁽١١) قوله: (حمد بي الدلدين) أي ديلي الحديد والقديم. كردي

وَلُو ادَّعَى عَمْداً بَلُوْتِ عَلَى ثَلاثَةٍ خَصَرِ أَحَدُهُمْ الْفُسَمِ عَلِيْهِ حَنْسَيْسِ وَأَحَدُ

ثَلْثُ الدَّيَةَ ، فإنَّ حَصَرِ آخِرُ. أَقْسَمُ عَنِيْهُ حَنْسَيْسَ ، وَفِي فَوْلِ حَنْسَا وَعَشْرِينَ

إِنْ لَمْ يَكُنْ دَكُرهُ فِي الأَيْمَانِ ، وَإِلاَ فَيْسَغِي الأَكْتَفَاءُ بَهَا سَاءً عَلَى صَنْحَةَ الْفَسَامَةُ
فِي عَنِيْهُ الْمُدَّعَى عَلِيْهِ ، وهُو الأَصِمَّعُ

والقسامةُ (١) تشملُ لعة يمين المدّعِي (٢) بعدُ نكولِ المدعّي عليه ، وهي يثنتُ بها الفودُ ، والدفعُ بالحل (٢) قد يكُونُ لأحدِ الدية منه

(ولو ادعى همداً بلوث على ثلاثة حصر احدهم اقسم عليه (المحمسين واحد ثلث الدية) لتعدر الأحد (المحدث قبل تمامها (فإن حضر آخر) أي الثاني ثُمَّ الثالث ودُعى عليه فأنكر (القسم عليه حمسين) لأنَّ الأيمانَ السابقة لم تَسَاوِلُه ، وأَحَد ثلثَ الدية (وفي قول) القسم عليه (حمساً وعشرين) كما لو حضر معالاً ()

ومحلُّ احساحِه (٢) للإقسام (إن لم يكن دكره) أي الشبي (٨) (في الأيمان) السابقة (وإلا) بأن دُكَرَهُ فيها (في عيسفي) وفاقاً لِمَا نحلُه الرافعيُّ (الاكتماء بها بناءً على صحة القسامة في عينة المدعى عليه ، وهو الأصح) قياساً على سماع البيئة في عيبيته .

⁽١) قوله (والعسامة)أي العلمامة في قولة ﷺ القلم خصول ا كردي

⁽٢) عذاجوات غير أبي داود ، (سم : ٥٨/٩) ،

⁽٣) عدًا جراب خير ١ الصحيحين ١ ، (سم ١٩٨٦) ،

 ⁽٤) واستعدد في هذه المدعى عليه ، وقيما مر في قول الشارح (فنو أمهم لو كانو الاثانة أخوال . . .) إلح المتعدد المدهي . (ع ش : ٣٩٦/٧) .

⁽a) وفي (س) والمطوعة لمصربة والمكية (الأحدثها)

 ⁽٦) يتأمل هذا ١ فإن العتبادر أن الحمسين صد حصورهما لهما لا أن لكل حمسة وعشرين (ميم : ٩٨/٩٥)

 ⁽٧) أشار به إلى أن فول المصنف (إن بم يكن) إنج فيد بالأقسم) لا للفول المرجوح • كت يوهمه صبيع المصنف ، (ش: ٥٨/٩) ،

 ⁽A) عارة «المغنى » : أي : المالب ، النهى ، (ش : ٩٨/٩)

⁽٩) عبارة النمين المحتاج ((۱۹۰/۵) . (كما تحتّه البحرّر ۱) ، وراجع (المعرر ٩ (ص ١٩٠)

ومَن اسْتُحقُّ لَدلِ الدُّم ﴿ أَقْسِمِ وَلُوْ مُكَانِثُ لِقُتْلِ عَنْدُهُ ۗ وَ

وعجيبٌ (١) مع قوله (يسعي) اعتراصُ شارحٍ له مائه (٢) يقتصي أنَّ هدا(٢) مـقولٌ

(ومن استحق بدل الدم أقسم) ولو كافرأ ومحجوراً عليه وسيَّداً في قَتْلِ قَنَّه ، بحلاف مجروح ازْتَذُومَات لا يُقْسَمُ قريتُه ؛ لأنَّ ماله فيءً

نعم ؛ لو أَوْصَى (1) لمستولدته بغيبه هنه بعد قتله ومَات قبل الإقسام والنكول أَقْسم الورثة بعد دعواها أو دعواهم إن شارُوا ؛ لأنهم الدين يُخلِفُونه (1) ، والقسة لها ؛ عملاً بوصيته ، فإن بكُلُوا شمعت دعواها لتحليف الحصم ، ولا تَخلِفُ هي (1)

ويُقْسِمُ (٢) مستحقُّ السلِ (ولو) هو (مكانب لقتل عنده) لأنَّه المستحقُّ ، وودُ عَجَرُ (٨) قتل بكولِه النَّسِم السيِّدُ ، أو بعده الله ! كالوارث

وبهدا(١٠) ؛ كمسأله المستولدة المدكورة أنفاً تُعَلَمُ اللَّ قولَه . (أَقَسَمَ) جَرُيٌّ على العالب ؛ إدالحانفُ فيهما عيرُ المدّعي

 ⁽۱) قوله (وهجيس) إنج قد يقول دنك الثنارج ، الا عجب فإن (يسمي) بستعمل للمقول من ثبث في الأمين السدوب ، . كما في قوته في (نوفيت) (يبنعي ألاً يوضي بأكثر من ثبث ماله) ، (ضم : ٥٨/٩)

⁽٢) أي : كلام البصف ، (ش : ٩٨/٩)

⁽٣) أي فوله (إن للم يكن ذكره في الأيمان ، وإلا فلسعي : (إلح (ش ١٩٨/٥)

⁽۱) أي دالبيد، (ش : ۱۹/۹هـ)

⁽ه) خي(اً) و(ار) ر(اس) ا (يحتفونه)، وفي (اسا) و(اسا) و(احا) و(هم) ا (ايحتفون)، وفي (اخ) : (ايحلفون)

أي الأنها بنب جنف المورث ، طو بكل الحصم الحلف النبل لمردودة (ع ش ١٩٧/٧).

⁽٧) . دخول في البتن . (ش: ٩٨/٩٥)

⁽٨) أي : المكاتب من أداء النجرم ، (ش : ٩/ ٥٩)

⁽⁴⁾ أي : مسألة صجر المكاتب (ش: ٩٩/٩٥) .

وَمَنِ ارْتُذَ ۚ فَالْأَفْصَلُ تَأْجِيرُ الْمُسَامِهِ لِيُشْدِمَ ، فَإِنْ أَقْسَمَ فِي الرَّدَّةِ ، صَبَّحُ عَلَى الْمَدْهَبِ ، وَمَنْ لاَ وَارْثَ لَهُ ، لاَ قَسَمَةً فِيهِ .

وظاهرٌ . أنَّ دكُرُ المستولدةِ مثالٌ ، وأنَّه لو أَوْصَى بدلك الآخر . أقْسمُ الوارثُ أيصاً وأُحدُ الموصى له الوصيّة ، بل قَالَ جمعٌ . لو أَوْصَى الآخر بعيبٍ فَادْعَاهَا آخرُ حلف الوارثُ ؛ كما في مسألةِ المستولدة

وقِيلُ * يُفْرَقُ بَأَنَّ القسامة على حلاف القياسِ ؛ احتياطاً للدماء

قَالَ اللَّ الرَّفِعَةِ هَدَا^(١) إِنْ كَالِتَ العِيلُ بِيدِ الوَارِثِ ، فإنْ كَالِثُ بِيدِ المُوصَّى له . خَنَفُ حَرِمًا^(١)

(ومن ارتد) بعد موت مورثه (فالأفضل تأجير أقسامه ليسلم) ثُمَّ يُقْسِمَ ؛ لأنَّه لا يتورَّعُ عن السم الكادبة (فإن أقسم في الردة صبح على المدهب) وأحد الديه ؛ لأنَّه صلَّى الله عليه وسلَّم اغْتَدُّ بأيمان اليهود في القطّة السابقة () والقسامة بوغ أكساب بدمان ؛ كلاحتطاب ، ولو أشلم اغتُدُ بها قطعاً

(ومن لا وارث له) حاصًا (لا قسامة فيه ١٠) ولو مع لوثٍ ؛ لتعذَّر حلفٍ بيتِ المال ، بل يُصِتُ لامامُ مدَّعبًا ، فولُ حلف المدَّغي عليه - فواصحُ ، وإلاً . خُيس حتَّى يُفرُ أو يختف

⁽١) أي , الحلاف ، (ش : ٩٩/٩٥)

⁽٢) أي : الموصيلة ، (ش : ٥٩/٩)

⁽٣) في (ص: ٢٠١)

⁽٤) رئي (ت) ر(خ) ر(هـ) : (الاتسامة عليه) ،

قصل

إِنَّمَا يَثَنَّتُ مُوحَبُ الْمُصَاصِ بِإِفْرارِ أَوْ عَدْلَيْنَ ، والْمَالِ بِدَلْكَ أَوْ مَرْخُلِ والْمَرَأَتَيْن أَوْ وَيَجِينٍ

(قصل)

فيما بشت مه موحب القود والمال نسبب الحماية

وأكثرُه يأبي في (الشهادات) و(الدعاوي)، وقَدَم هنا تبعاً للشافعيُّ رَضِيَ اللهُ عنه (۱) .

(إيما نشت موحب) بكبر الحيم (القصاص) في بقبي أو غيرها و مِنْ قني أو حرح أو إرائة (٢) (بإقرار) صحيح من الحالي (أو) شهادة (غدلين) أو بعلم القاصي ، أو بكول المذعى عليه مع حلف المذعي و كما يُغلمان مثا سيدكُرُه على أن الأحير (٣) كالإقرار ، وما فيله (١) كانبية

وسيأتي أنَّ السحر لا يثلثُ إلاَّ بالإقرار فلا يردُّ عليه

(و) إنّما يتُشتُ موجبُ (المال) من مز^(د) (بدلك) أي الإقرار أو شهادةٍ العدليْن وما في معاهما⁽¹⁾ (أو مرجل وامرأتين ، أو) برحلٍ (ويعين) مفردةٍ ، أو متعدّدهِ ؛ كما مؤ آنماً^(٧) ، أو بانقسامة ؛ كما عُدم من قدّمه^(٨)

CTT4/V) (V) (V)

⁽٢) أي بنعني من النعابي ﴿ كانستع والعبر اللهن ع ش (ش ١٠/٩) .

⁽٣) أي تاليمين المرفودة ، (ش: ١٠/٩) ،

⁽٤) أي : علم القاضي ، (ش: ٩٠/٩)

⁽a) أي : من قتل أو جرح أو إزالة . (ش : ١٠/٩)

⁽٦) وهو علم بحاكم وأنسين ببردوده (ع ش ٣٩٨/٧).

 ⁽٧) نظر أبن من ذلك بائنت للتفرده ١٠ والذي من يعلم منه أن جميع أيدال الدم معددة (وشيدي : ٣٩٨/٧)

⁽٨) أي في قوله (ويجب باللسامة) إلح (ش ٢٠٩)

وَلَوْ عَمَا عَن الْقِصَاصِ لِيَقْنَل لَلْمَالَ رَجُلٌ وَالْرِأْتَانِ. . لَمْ يُقْبِلُ فِي الأَصِحُ وَلَوْ شَهِدَ هُو وَهُمَا بِهَاشِمِةٍ قَبْلُهَا إِيضَاحٌ لَمْ يَجِبُ أَرْشُهَا عَلَى الْمَدُهِبِ ،

وشرطُ ثيوتِه'' بالحجَّةِ الناقصةِ'' · أنَّ يدَّعيَ به'' لا بالقود ، وإلاَّا المَّ يَثُنَتِ العَالُ بها ، وإنَّمَا وجَبُ مِن السرقةِ بها'' وإنِ ادَّقَى القطعُ 1 لائها'' تُوجِئهما'' ، والعمدُ لا يُوحثُ إلاَّ القودَ ، علو أَوْجِنَا العَالَ . ، أَوْحَنَا عير العدَّعَى

﴿ وَلُو عَمَا ﴾ المستحقُّ ﴿ عَنَ القَصَاصَ ﴾ قبل الدعوى والشهادةِ. على مالِ^(٩) ﴿ لَيْقَالَ لَلْمَالُ رَجِلُ وَامْرَأْتَانَ ﴾ أو شاهدٌ ويمينٌ ﴿ . . لَمْ يَقِلُ فِي الأَصْحِ ﴾ إذ لا يَثَنُتُ الْمَالُ إِلاَّ بِعَدَ ثَبُوتِ القودِ .

أمَّ بعدَهما (١٠٠٠ وقبلَ الشوبِ علا يُقْنلُ قطعاً ؛ لأنَّ الشهادةَ عيرٌ مقبولةٍ جينَ أُقِيمَتْ

(ولو شهد هو وهما) أي رجلٌ وامرأتانِ ، وفي معاهما رجلٌ معّهُ يمينٌ (بهاشمة قبلها إيصاح لم يحب أرشها على المدهب) لاتُحادِ الجاية ، فإذا اشْتَمَلَتْ على موجب قودٍ لم يَثْنُ إلاَّ بحجّةِ كاملةٍ

⁽١) أي: المال . (عش: ۲۹۸/۷)

⁽٢) رجل وامرأنان ، أو رحل ويمين (ع ش ٣٩٨/٧)

⁽٣) أي: المال (ش: ١٩/٦)

⁽٤) أي بأن ادعى المود وأعام الجحه التعلمة (ش ٢٠/٩)

⁽٥) أي : المال ، (ح ش : ٣٩٨/٧)

⁽١) أي : بالحبة الناقصة ، (ع ش : ٧/ ٢٩٨) .

⁽٧) أي السرقة ديمي إناسه المحمة الناقصة فيها (ش ١٠/٩)

⁽A) أي : المال والقطع . (ع ش : ۲۹۸/۷) .

⁽٩) أي : مما على مالي ، هامش (خ) ،

⁽۱۰) أي : بعد الدموي والشهادة ، (ش : ١٠/٩) ،

وَلَيْصِرُحِ الشَّاهِدُ بِالْمُدَّعِي ، فَنُو قَالَ ﴿ صَوْنَهُ سِيْقِ فَجَرِحَهُ فَمَاتَ . . لَمْ يَثَلَثُ خَنِّى يَقُولُ ﴿ فَمَاتَ مِنْهُ ، أَوْ ﴿ فَقَنَهُ ، وَلَوْ قَالَ ﴿ صَرَبَ رَأْسِهُ فَأَدْمَاهُ ، أَوْ : فَأَسَالَ دَمَهُ ﴿ نُتَتَتْ دَابِيةٌ

وبه(١١) فَارَقُ رَمْي سَهِمِ لَرِيدِ مَرَقَ مِنهِ (٢) لَعَيْرِهِ ، فإنَّ الثَّانِي (٢) يَثَنَّتُ بالناقصةِ ؛ لأنَّهِما(٤) جِنايِتَانِ مِسْتَقَلَتان

ومن ثُمَّ لو الحتلف الحابي أو الصربةُ في الأولى^(٥) - ثَبَتَ الهشمُّ مها^(٢) ؛ لانفرادِه حينتذِ

(وليصرح) وجوباً (الشاهد بالمدعى) الذي هو إصافةً التلف للمعل

(علو قال) أشهد أنه (صربه بسف فحرجه فمات لم يثبت) العدّعى به ، وهو المبوتُ الناشيءُ عن فعله (حتى يقول فمات منه) أي من حرجه (أو فقتله) أو فمات مكانه ؛ لأنه لنا احتمل موله بسب آخرَ عيرٍ حراحته تعيّنتُ إضافةً الموت إليها ؛ دفعاً لذلك الاحتمال

وَيَكُفِي : أَشْهَدُ أَنَّه فتله ، وإنَّ لم يدُكُرْ صَرَباً ولا حَرَجاً ، حَلافاً لِما قَدَّ يُتُوهُمُ مِن العِمَارَة

(ولو قال صرب راسه فأدماه ، أو فأسان دمه ثبت دامية) لتصريح كلامه بها ، بخلاف فيان دئه ؛ لأحتمال حصول السيلانِ سسبٍ احرّ .

⁽١) أي : باتحاد الجناية شا ، (ش ١٠/٦٠) ،

⁽٢) أي : مر السهم من زيد ، (ش : ١٠/٩)

⁽٣) أي : الحطأ الوارد على غير ريد . (ش : ٩٠/٩)

⁽¹⁾ أي رمن ريد بسهم ومرورها منه إلى عبره (ش ٦٠/٩)

 ⁽٥) قويه (في الأربى) أي خاشمه فنها إيضاح ، وهو راجع للمعطوف والمعطوف عدم مماً (ش. ٦٠,٩)

⁽٦) أي: بالحجة الناصة ، (ش: ٩/ ٦٠ - ٦١) ،

وَيُشْرَطُ لِمُوصِحةِ . صَرَبَهُ فأَوْصِحَ عَظْمَ رأْبِهِ ، وقبل عَكْمِي فأَوْصِحَ رَأْسِهُ ، وَيُحِثُ بَيَانُ مُحَلِّها وَقَدُرِهِ لِيُمْكُنَ قَصَاصُّ

(ويشترط لموصحة) أي للشهادةِ بها قولُ الشاهد (صربه فأرضح عظم رأسه) إذ لا احتمالَ حينتدِ (وقيل يكتي فأوضح رأسه) وهو المعتمدُ ؛ لفهم المقصودِ منه عرفاً .

وما قِيلَ . إِنَّ الموصحة مِن الإيصاحِ ولا تَخْتَصُّ بَلَعظم فلا تُذَّ مِن التَعرُّصِ لِهِ ، وإِنَّ تَربِقُ لَعظ الشَّاهِ الْعير العقيه على اصطلاح العقهاء (1) لا وخه له ردَّه البُلغينيُّ (2) بأنَّ الشَّارِع أَبْ طُ بَدلك (2) الأحكام ، فهو كصرائح الطلاقي تُقْصى مها مع الاحتمالي .

فإذًا شَهِدَ أَنَّهُ سَرَّحُها. قُصي بطلاقها وإن خَسَل بسريخُ رأسها، فكدا إدا شهد بالإيضاح. . قُصِيَ به وإنَّ اخْسَل أَنَّهُ لَم يُوصِع بعظم ١ لأَنَّهُ احسالُ بعيدٌ حدَّ

وفيه (1) ما قيد في شاهد عامل لا يقرف مدنون نحو الإيصاح شرعاً ، قالأوجة هنا⁽¹⁾ وفيما قَاسَ هليه (^{1) ا}نه لا تُذَامَن لاستقصان ، فإنَّ بعدُر ﴿ وَفِعَا الأَمْرُ هـ إلى البيان أو الصلح

(ويحب بيان محلها) أي الموضحة الموحبة للفود (وقدرها) فيما إذا كان على رأب مواضحُ ، أو تعبينُها بالإشارة إنبها ، سوءٌ كان على رأب موضحةُ أو مو ضحُ (١) (بيمكن قصاص) لأنهم متى لم يُنينُو دنك ... فلا قود وإنَّ لم بكُنَّ

⁽١) أي : من اختصاصه بالعظم ، (ش : ١٩/٩)

⁽٢) قوله (رده النصيمي) إلح حبر (وما نيل) ربح (ش ١٩٩)

⁽٣) عصل قوله (آباط مدلك) أي سريل معظ الشاهد على صعدلاح المعهاء كردي

⁽¹⁾ أي : ش كلام البلقيس ، (ش - ١٩/٩٠)

⁽a) أي في تحو الإيضاح من الشاعد تعامي (ش ١١٩)

⁽٦) أي : من بعو التمريح من العامي ، (ش : ٩٠/١١) ،

⁽٧) راجع (السهل النفسج في احتلاف الأشياح (مسأنه (١٥١٤)

وَيَشْتُ الْمُثَلِّ بِالسُّخْرِ بِإِفْرَارِهِ لا سَيَّنَةٍ

براسه إلاَّ موضعةً واحدةً ؛ لاحتمالِ اللها وُشَعَثُ ، بل يتعبَّلُ الأرشُ ؛ لأنَّهُ لا تَخْطَعُ⁽¹⁾

ومه (٢) يُؤخّلُ أنَّ حكومة ماتي المدن لا تُذَ^(٢) مِنْ تعييبها (١) ولو مالمسة للمان ، وإلاَّ لم تجتّ حكومتُها ؛ لاحتلافها باحتلاف قدرها (١) ومحلُها

(ويئت القتل بالسجر بإقراره) به حقيقة أو حكماً ؛ كفَنْتُه بسجري (٢) وهو يقتُلُ عالباً ، أو سرع كدا ، وشَهد عدلاً بِ تال (٢) بأنَّه يَفْتُلُ عالباً فعمدٌ فيه القودُ ، أو بادراً فتسهُ عمدٍ ، أو الحطأتُ من اسم عبره له فحطاً ، وهما على العاقلة إن صدَّقُوه ، وإلا فعليه (٨) ، أو مرض سنجري ولم يَمُتُ أَقْسَمَ الولئُ ؛ لأنَّه لوتٌ ،

وكبكوله^(١) مع بمينِ المدَّعي^(١)

(لا سينة) لنعذُّر مشاهدهِ قصد الساحر وتأثير سحره

تنبيه تعلَّمُ السحرِ وتعليمُه حرافان مفسَّمان مصفاً الأصبحُ ومحلُّ الخَصِحُ ومحلُّ الحلاف حيثُ لم يكُنُ فعلٌ مكفِّرٌ ولا اعتفادُه ، ويخرُّمُ فعلُّه ويَعْسُقُ به

⁽۱) باخلاف مجلها ، ولا باخلاف مقدارها (ع ش ۲۹۹۷)

⁽۲) أي مرمونه (الأبهالايحنات) نح (ش ۱۹۹)

⁽٣) أي : في رجونها ، (ش : ٢١/٩)

 ⁽²⁾ أي العين موجلها على حدف المقباف ، ويتجوز إرجاع الفيلسر إلى النافي بتأويل النفية ، وفي بعض نسخ (النهاية) ، من لمسلها ، هم يالنشية ، أي المجل و لقدر (ش ١١/٩).

⁽٥) - أي : جراحة باقي البدن . (ش : ٦١/٩) =

⁽٦) وقوله (ک جنبه سنجري) کان لامرازه حقمه کردی

⁽٧) آي : کانا ساحرين ٿم تايا ، انتهي مشي ، (ش : ١٩١/٤) .

⁽۸) آي : السامر ، (ش : ۱۱/۹) :

⁽٩) وقوله : ﴿ وكنكوله ﴾ مثال لإمرازه حكماً ، كردي ،

⁽١٠) آي - پنين واحدة . (غش : ٧/ ٤١٠) .

⁽١١) قوله: (مطلف) أي: داوم عليه أم لا ١ لأن السجر كبيره كما صرحوا به: كردى

أبصاً(١) . ولا يَطْهِرُ إلا على فاستِ إجماعاً فيهما(٢)

بعم ؛ شُتل الإمامُ أحمدُ عشَّ يُطُنقُ (٢) السحر (١) عن المسحور ، فقال ؛ لا تأسَّ به ، وأُجِدَ مبه (١) ؛ حلُّ فعله لهذا العرص ، وفيه بظرٌ ، بن لا يصخُّ ؛ إذ إيطالُه لا يَتوقَّفُ على فعله ، بل بكُونُ بالرقى الحائرة وبحوها مثّ لبُس سحرٍ

وفي حديث (١) حسن ١ النُّشَرَةُ ٧ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ١٠٥٠

قال الله الجوري هي حلَّ السجر ، ولا يكادُ يفدرُ عليه إلاَّ من عرف السحر النَّهي ؛ أي فالنَّشرةُ التي هي من السجر محرثة وإلَّ كانتُ لقصد حلَّه ، بحلاف الشرة التي ليستُ من السجر (١) ولها مناحةً ؛ كما شها الأنفةُ ودكرُوا لها (١٠٠ كيفيّاتِ

وطاهرُ المنقولِ عن ابنِ المسيّب حوارٌ حدّه عن العير ولو سلحرٍ ، قال ا الأله(١١١ حيثلي^(١١١) صلاحٌ لا صررُ^(١٣٥) ، لكنّ حامه الحسن وعيرُه ، وهو

أي: كتعلمه وتعليمه . (ش: ١٢/١٢)

⁽٢) أي في تونه (ويحرم فعيده ويغنس به)، وقدنه (ولا يظهر) ربح (ش ٩ ٦٣)

⁽۳) وفي (أ) ر(ب) ر(ر) ر(م) : (يطل)

 ⁽٤) قوله (پطان-لسجر)أي ببطله (يعني بنظل نسجر عن نستجور بسجره كردي

⁽a) أي : من جواف أحمد . (ش : ١١/٩:) ...

⁽٦) تأييدللنظر . (ش : ٦٢/٩) .

 ⁽٧) افشرة بالصم صرب من الرف و العلاج بعالج به من كان يش آن به مسامن النجى النهاية في غريب الجليث و الأثر (صن ١٠١٤)

⁽A) أحرجه أبو داود (٣٨٦٨) ، و لسهني في «الكبر » (١٩٦٤٥) ، وأحدد (١٤٣٥١) عن جايز بن فيد الله رضي الله ضهما ،

⁽٩) قوله (ليسمن السحر) بر بالرفي الحائرة كردي

⁽١٠) أي : للشرة المباحة ، (ش : ٩/ ٦٢) ، -

⁽١١) أي : السحر (شي : ١٢/٩٠) ،

⁽١٢) أي : حين حل به السحر عن العير ، (ش : ٩/ ٦٢) ,

⁽١٣) أورده لبحاري تعديماً بعد الرمم (٥٧٦٤) (باب هل يستخرج نسجر) . وذكر الجافظ هي=

المحقِّ^(۱) ؛ لأنَّه داءٌ^(۱) خميثُ من شأن العالم به الطبعُ على الإفسادِ والإصرارِ به ، تُعْطِمُ الناسُ عنه رأساً .

وبهذا يُرَدُّ^(٢) على مَنِ اخْتَارَ جِلَّه إِذَا تُعَيِّنَ لَرَدٌ قَوْمٍ يُخْشَى منهم ، قَالَ^{(١) ،} كما يحُورُ تعلُّمُ الفلسمة المحرَّمة

وله حقيقة "" عبد أهل السنة ويُؤثّرُ بحوّ مرض ، وبعصاء ، وفرقةِ ويخرّمُ تعلُّمُ وتعليمُ كهامةٍ (") ، وصراتُ برملٍ (") وحيرُ مسلم (^) دالُ على حطرٍ (") ، لأنه علَّق حنّه (") بمعرفة موافقةٍ ما يُعْمَلُ

^{. . .} فا فينع الساري ١٩ (٣٩٨) من وصاله ما منهم أنو بكر الأثرام في الكتاب النبس الوالطبوي في قالتهفيب تا

⁽١) أي ما بايه الحسن الصري وغيره ١ من قدم حواره مطلقة (ش ١٩٠٩)

 ⁽۲) لأبيتي آب ابدا يمد هذم حوار بعلم لا عدم حوار فدن العدم به تحله عن الغير (ش).
 (۲) ۲۲)

⁽٣) يعني عفوله (الأنهاد -)إلح، ومراساته (اش ١٦٢)

⁽⁴⁾ أي ترمن اختار حله , , إلخ ، (ش ١٣/٩) ،

 ⁽a) قوله (وبد جبيه) اي الدسجر أثر في لحبيعه اأي في نفس الأمر اكما في لطاهر المدرد ليس فال الاجبيعة بالسجر وبنما يظهر أثره عند غيوب الناس فقط كردي.

 ⁽٦) قوله (وبعيم كهاه) والكاهل من يحر بواسطة النجم عن التعبيات في المستقبل و والعراف هو الدي يحير عن المعناب الواقعة و كعين نسارى ، ومكان المسروق ، والعنابة و كدا في المرح الروس 4 ، كردي ،

⁽٧) قوله (ورس) إلح دال في البروصة عال ولا تعرب حهاله من يبعاطي الرمل وإن بسبب إلى علم ، وأما التحديث الصحيح الاكان بينًا من الأنبناء يخطأ ، فمن وافق خطأ فذاك عالله علما المرافقة من علما مرافقة من علما مرافقة من علما محصول من ذكره الشارح كردي والحديث في الصحيح مسلم ال(٥٣٧) عن معاوية بن الحكم رضي الله هنه

 ⁽A) وهو الحير الماز آنها في الحاشية ...

⁽٩). وفي المطوعة المصرية والوهلية (احظوم) بالطاء المعجمة

⁽۱۰) أي الصرب برمل، وكد ضمير (مه) وضمير (علمه) . (ش ١٣٠٦٣/٩)

منه لَمْ كَانَ يَفْعَلُهُ السِيُّ الذي غُلِّمَهِ ، وأنَّى يُطنُّ دلكُ^(١) فصلاً عنْ علمه

وشعبرِ (۱) وحصن وشُغُدةٍ (۲)

والتمرّخ (١) على ماعل شيء من دلك (١) وكما هو ظاهر الأنه إعامةً على معصيةٍ

ثُمُ رأَيْتُ في العناوى المصلف المايصرخ بدلك (١) ، والحر الصحيحُ

ا مَنْ أَنِي عَرَاماً لم تُقَلَلُ لَهُ صَلاَةً أَرْبَعِينَ يَوْماً الله المستحةِ .

مَنْ لَاتُوابِ لا للصحةِ .

ومرّ قبيل هذا الكتاب (٩) أنّه لا صمان على القاتل بالعيل وإنّ بعبد (١٠) ومرّ قبيل هذا الكتاب (٩) أنّه لا صمان على القاتل بالعيل وإنّ بعبد (١٠) وقل وليّ (١٠) وبقل الركشيّ على بعص المتأخرين . أنّه أضى بأنّ بوبيّ الدم (١٠) وقل وليّ (١٠) وتنز في الله وبه (١٠) احتياراً ١٠ كالسحر ، وحستد فسعي أنْ

⁽١) أي: المراطقة عائب فاصل (يطن) . (ش ١٣/٩) ،

⁽۲) بائجر عطماً على رمل . (ش : ۱۳/۹) .

 ⁽٣) عندت على كيانه (ش ١٣٩) التُبعدة في نعت بان لإسانا مه مرسى به جعله ١
 كالسجر ، المصياح المير (ص ٢١١٤)

⁽٤) خطف على تملم . . . إلح ، (ش: ١٣/٩) ،

⁽٥) عبارة النجم الوهاج ١١٩٩٤ (٣٥) الماسشي إلى اهل هذه الأدواع وتصديفهما

⁽¹⁾ أي يجرمه لمرح (ش ١٣٠٩) و حم اضاوي الباري ١٠ ص ١٩٥٠)

⁽٧) - أخرجه مسلم (١٩٣٠) عن صعبه عن يعمن (رواح السي ﷺ صبي الله عنهن --

⁽٨) أي : البعرج . (ش : ١٣/٩) .

⁽٩) وفي (ب) راب) و(ج) و(س) وده). (هد بنات)

⁽۱۱) تي (ص: ۸۸) ...

 ⁽۱۱) قوله (بولي بدم) الح يعني بو قبل وبي من لأونياء بصبوفية رحالا بحاب العبوفية فيولي الدم فتلدية ، كردى

⁽۱۲) وفي هامش (ر) ريادة : (من أولياء الله تعالى }

⁽١٣) جال الصوفية ، هاكش (س)

⁽١٤) رضمير (فيه) يرجع إلى (الحال) . كردي

وَلَوْ شَهِدَ لَمُوَرِّتُهِ سَخَرَحٍ فَمُلِ الانْدِمَالِ. . لَمْ يُقْبِلُ ، وَمَعْدَهُ يُقْبَلُ ، وَكَذَا تُقْبِلُ بِمَاكِ فِي مَرضِ مَوْتِه فِي الأَصْحُ

يأتي فيه تعصبله التهكي

وقيه مظَرُّ ، بل الذي يَتَجِهُ حلاقه ؛ لأنَّ عاينه (١) أنَّه كعائنِ تُعَمَّدُ وقَدِ اعْتِيدُ مه (١) دائماً فَتُلُ مَنْ تعمَّد المعرَّ إليه ، على أنَّ الفتل بالحال حقيقةُ إنَّما يَكُونُ لمهدرٍ ؛ لعدم عود حالِه في محرَّم إحماعاً

(ولو شهد لمورثه) عير أصل وفرع (يحرح) يُمْكُنُ إفصاؤَه للهلاك (قبلِ الاندمان - لم يقبل) وإنْ كَانَ عليه (٢٠ دينُ مستمرقُ ؛ لتهمته ؛ إذ لو مَاتَ. كَانَ الأرشُ له ، فكأنَّه شهدَ لنفسه ، ولا يظرُ نوجود الدين ؛ لأنه لا يشعُ الإرثَ ، وقد يُثرَىءُ الدائنُ أو يُضَائِحُ ، وكونُه نمَنْ لا يُتصورُ إُ يَسِرُوه الذَّ عَلَيْهِ ، نافرُّ لا يُلْتَعَتُ إليه

والعبرةُ بكويه مورُثه حال الشهادةِ ، فإنَّ كان عبدها محجوباً ثُمَّ رالَ المابعُ ؛ فإنَّ كان^(ه) قبلَ الحكمِ بالشهادة - بطَّلتُ ، أو يعدد - فلا

(وبعده () يقل) إذ لا تهمة (وكذا تقل) شهادته لمورثه (يمال في مرض موته في الأصبح) لأنه لم يَشْهِدُ بالسببِ الدقل للشاهد بتعدير الموتِ بحلافِ الحرج ؛ ولأن المال يحث هنا حالاً ويتصرّف فيه المريصُ كيف أراد ، وشمً لا يحث إلاً بالموت فيكُولُ للوارثِ

⁽١) أي : الولى المذكور . (ش : ١٣/٩) ,

⁽٣) آي : المائڻ . (ش : ٦٣/٩٠) .

⁽٣) أي : على مورثه ، وكذا ضمير (مات) . (ش : ٣/٩)

⁽١) أي: لكربه محجرراً عليه . (ع ش : ٧/ ١٠٠)

⁽a) أي : الزوال . (ش : ١٣/٩٠) .

⁽٦) أي تالاسمال ، (ش : ١٣/٩٠)

وَلاَ تُقْدَلُ شَهِادَةً الْغَافِلَةِ مِعشَق شُهُودِ قَتْلِ بِخَمِلُونَا ، وَلَوْ شَهِدَ اثْنَانَ عَلَى اثْنَن مِقَتْلِهِ فَشَهِدًا عَلَى الأَوْلَيْنِ مِعَتْلِه ؛ فإنْ صَدَّقَ الْوَلِيُّ الأَوْلَيْنِ

(ولا تقبل شهادة العاقلة بهمق شهود قتل) أو بحوو (1) (يحملونه) أو نتركية شهود العسق ؛ لدفعهم ببدلث العبرم عن أنفسهم ، وكدا إن لم يخملُوه لمقرهم (7) ، لا لكؤب الأفريس يَمُون بالواجب ؛ لأن العبي قريث في العقبر ، بحلاف الموت (1) ، ولا نظر إلى تحقل النعيد لفقر عبره ؛ لأن الإنسان كثيراً يُقرّتُ عبي نفيه ويُعرضُ عن أمرٍ عبره عبي وفقراً ، فانتهمة المستة على تقدير عبي نفيه أطّهر بن التهمة المستة على فقر عبره العبيً

أمَّا قتلُ لا يَحْمِلُونَه ؛ كينيةِ يوقراره (١) ، أو نأنَّه قتل عمداً عَلَيْلُ شهادتُهم بنحو فسقِهم ؛ إذ لا تهمةً (٥)

(ولو شهد اثنان على اثنين نقتله) أي المدّعى به (فشهدا على الأولين نقتله) منافِزيْنِ في المحلس أو بعدّه (فإن صدق الولي) المدّعي (الأولين) يُغْنِي . اشتّمرُ على تصديقهم حتّى لو سكت حار للحاكم الحكمُ بها ؛ لأنّ طلته (١٦) منهما الشهادة كاف في حوار الحكم بها ؛ كدا قبل

ويَرُقُه مَا صَرَّحُوا بِهِ فِي (القصاءِ) الله لا يحُورُ له الحكمُ بِمَا ثَبَتَ عَنْدُهُ إِلاَّ المُذَعِي فِيهِ ، فالمرادُ ، سكت عن التصديقِ (١٠)

⁽٢) أي: الايقبل . (ع ش: ٧/ ١٠١٠) .

⁽۳) أي موت العريب (ش: ۱/۲۰۱۷).

 ^(\$) أي كشهادة الماطه عسق بية إقراره بالقتل العمد ، انتهى مغنى . (ش: ٦٣/٩)

⁽a) أي إد الا تحمل بيه . (ش: ٩/٦٣)

⁽٦) أي العدمي.(عش:٧/٤٠١)،

⁽٧) أي : البحاكم ، (ش : ٩/ ٦٣) ،

 ⁽٨) آي: لا عن طلب الحكم بل طلبه . (ع ش: ٧/ ٤٠١)

. . خُكِمَ بِهِمَا ، أَوِ الآخَرَيْنِ أَوِ الْجَمِيعَ أَوْ كُذَّتِ الْجَمِيعَ . بَطَتَا .

(حكم بهما) لانتهاء النهمة عنهما وتحقّقها في الأخيرين ا لأنهما صارًا عدوّيٰنِ للأوّليْن بشهادة الأوّليْن عليهما ، أو لأنهما بَدْفعانِ بها عن أنفسهما ، والتعليلُ الأوّلُ مشكلٌ ؛ إذ المؤثّرُ العداوةُ الدنيويّةُ وليستِ الشهادةُ منها ، فالذي يَتَجِهُ هو . التعليلُ الذي

(أو) صَدَّقَ (الأَحرِينِ أو) صَدَّقَ (الحميع أو كدب الحميع - بطلتا) أي ' الشهاديان

أمًّا في تكذببِ الكلِّ . . قواضحٌ .

وأمَّا في تصديق الكلِّ فلأنَّ تصديق كلَّ فريقٍ مشلَّرمُ تكديت الآخرِ ؛ لاقتصاء كلُّ من الشهادشِ أنْ لا فاتن عبرُ المشهود عليهما

وأمَّا في تصديقِ الآخرَيْن - فلانسترامه تكديب الأوَّلَيْن ، وشهادةُ الآخريْنِ مردودةٌ ؛ لما مَرُ^(۱) .

ولا يُدي مراجعه الوليّ التي أمهمها المملُ وحوث تقديم الدعوى وتعييس الفامل وبها و لأن تبك المعادرة الله ومعت الورثث ريبة (١) فرُوجِع ليَنْظُرُ (١) أَيْسَتَمرُ (١) على تصديق الأوليُن على تعلق توليد الأوليُن على تصديق الأوليُن على تصديق الأوليُن على تعلق المعلق الأوليُن على تعلق الأوليُن على تعلق الأوليُن على تعلق الأوليُن على تعلق المعلق الأوليُن على تعلق الأوليُن على الأوليُن على تعلق الأوليُن على الأوليُن على تعلق الأوليُن على الأوليُن على تعلق الأوليُن على تعلق الأوليُن على تعلق الأوليُن على الأوليُن على

⁽١) أي : س التعليل . (ش : ١٤/٩)

 ⁽۲) أي : مراجعة الحاكم للوثي . (ش : ٦٤/٩)

⁽٣) حلة لمدم الصاداة . (ش ٩٠/٩٠)

⁽¹⁾ أي للحاكم، وقوله (فروجع) أي فيراجع الولي و سأله حياطاً النهى معني (ش 12/٩).

⁽٥) أي: الحاكم . (ش: ٩/ ١٤)

⁽١) أي : الولي . (ش ١٤/٩٠) ،

 ⁽٧) أي أو بعود إلى نصدين الأحرين أو الحسم أو بكذب الحميم (شهى معني (ش ٩٤/٩).

جمعٌ مجيبينَ عن اعتراصِ تصويرِ المسألةِ مأنَّ الشهادة بانقتل تُشْترطُ لسماعِها تقدَّمُ الدعوَى وتعيينُ القاتلِ فيها ، فكيف يشْهَداكِ ثُمَّ يُراجعُ الوليُّ ؟!

وأقُولُ إِنَّمَا يَتُوجُهُ هذا الاعتراصُ حتَّى يَخْتَاحَ لَلْحُوابَ عَنْهُ بِمَا دُكْرِ إِذَا قُلْمًا إِنَّ الْحَاكَمَ يُراحِعُ الولئِ وحوماً أو بدياً ، وهو الأصحُّ (١)

أَنَّ إِذَا قُلْنَا مِمَا مِنَ إِنَّ مَعِنَى تَصِيدِيقَهِ للأَوْلَيْنَ : استَمِرارُهُ عَلَى تَصِدِيقَهِما، ، فلا اعتراض أصلاً .

ظايةً الأمرِ أَنْ تسعية ما وقع من المشهود عسهما شهادة الحوَّرُ اللهُ لأنَّ المسادرة بالشهادة تُنظلُها ، وأنَّ الوليِّ وإنَّ لم يحتُ سؤالُه ، تكنّه قد ينعرَصُ مما يُنظلُ حقّه

وطاهرُ كلامِ يعضِهم أنَّ بدت سؤاله محلَّه إنَّ بادراً " في محسن الدعوى لا في مجلس الدعوى لا قرابُ طنَّ لا في مجلس الدعوى قد تُقرَّبُ طنَّ صديّهما ، يحلافها يعدُه .

وبِمَا تَقَرَّرُ^(٢) عُلِمَ الله لا بُحِتَاحُ لقول بعضهم صورةً دلك أن أن يُوكُلِ الوليُّ في المطالبةِ بدم مورّثه ، فإنه لا يَخْتَاحُ^(٥) لَبِين بمدّعى عنه فيدعي الوكيلُ على اثنين به ويُقيمُ عليهما شاهدين فيشهدُ المشهودُ عنهما على الأوبين^(١) ،

⁽١) أي : النب ، (ش : ١٤/٩)

⁽٢) أي : المشهود عليهما ، (ش : ٦٤/٩)

 ⁽٣) أي بن الحواس عن استكان بصوير مسأله المن (ش ١٤/٩)

 ⁽٤) إلى قوله (وظاهر) إلح مدول النصل ، والمشار إليه ما أفهمه بعيل من مراجعه بولي (شي : ٦٤/٩) .

⁽a) أي : الولي . (ش : ١٤/٩) .

⁽¹⁾ أي لشعدين الأولين في دعوى لوكيل (ش 18/4)

وَلَوْ أَمْرُ نَعْصُ الْوَرِثَةَ بَعْمُو بَعْصِي . سَغُطُ الْقِصَاصُ ، وَلَوَ اخْتَلَفَ شَاهِدَاكِ مِي رَمَاكِ أَوْ مَكَاكِ أَوْ آلَةِ أَوْ هَيْئَةٍ ﴿ لَعَتْ ، وَقَبِلَ ؛ لَوْكَ .

ويُصَدُّقُ الوكيلُ الكلُّ أو البعص ؛ أي الآحرَيْنِ ، فيُنْفَرِلُ^(١) فيَدُّعي الوليُّ على الأوَّلِسُ فيشَّهدُ عليهما^(١) المدَّعي عليهما فلا يُقْبلانِ للتهمَّةِ

وظاهرُ قولِه (نَطَكَ) عَامُ حَقَّه في الدعوى ، لكنَّ عبارة الجمهورِ (يَطَلُ حَقَّه)(٢) .

(ولو أقر بعص الورثة بعنو يعص) عن القود ولو منهماً (مقط القصاص) لتعذّر تنعيضه فكأنّه أقرّ سنقوط حقّه (١) منه (١)

أَمَّا المَالُ. وَيَجِتُ لَه ؛ كالبقيّةِ ، ولا يُقْتُلُ قولُه على العامي إلاَّ إنَّ عَيْمَةً وشَهِد وضَّمَ له مكمَّلُ للحجَّةِ .

(ولو احتلف شاهدان في رمان أو مكان أو ألة أو هيئة) للععل ؛ كما : قَتْلَةُ مكرةً ، أو معجلُ كدا ، أو سيابٍ أو * حرًّ * * رقشه ، وحالعةُ الأَحرُ (. . لغت)شهادتُهما للتناقض ،

(وقبل) هي (لوث) لاتُعاقهما على أصل الفتل ، ويُرَدُّ بأنَّ الشاقص ظاهرُ في الكدب فلا قريبة يثُلثُ بها النوثُ

أي الوكيل بنيت من أسباب بعرب (ستاره في (لوكانه) ، وهو عظف على قوله (أن
 يوكل . . .) إلخ ـ (ش £ \$ 11) .

⁽٢) أي المشهود عنهما في دعوى الوكيل (ش ١٤/٩)

⁽٣) أي عليس له أن يدعي مره أحرى ويسم البينة ﴿ عِ شَ ﴿ ٢٠٤ ﴾

⁽²⁾ أي : سواد أمين العامي أم لا ، (ش ، ٩/٦٤) .

⁽a) أي : قيسقط حي الباقي . (ش : ٦٤/٩) .

⁽١) أي التصاصل (ش ١٤/٩) وتي(ب)و(ب)و(ح)و(هـ) (حمدعم)

⁽٧) وفي (س) و (ش) و (ح) و (ر) و (س) و (ه) (بيجر ً))

و خَرَحَ بِـ (الععلِ) * الإقرارُ ، فلو قال أحدُهما أَقَرُ به يوم الست ، وقالَ الآحرُ * يومَ الأحد فلا تَاقُص ؛ لاحتمال أنه أقرَ به في كلَّ من اليومين نعم ؛ إنْ عَبَّنَا رمناً في مكائِل ينتحيلُ عادةً لوصولُ من أحدهما للآحر فيه ؛ كان شَهِدَ أحدُهما أنّه أقرَ نقتُلِه سكّة يوم كذا ، و لآحرُ بأنّه أقرُ به بمصر ذلك ليوم فعت شهادتُهما ، أو قال أحدُهما قبل ، وقال الآحرُ أَقرَ نقيبه ليوم في تعاقهما ، وهو (الوث حيثها

⁽١) أي : شهادتهما ، والتدكير لرهاية الحبر ، (ش : ٩٠/٩٠)



(كتاب البغاة)

. . . .

كات البغاة ______

كِتَاتُ الْتُعَاةِ

(كتاب البغاة)

جِمعُ بَاعِ مِن (يَغَى) ﴿ طَلَمَ وَحَاوَرَ الْحَدُّ ، لَكُنَ لِيسَ الْبَعِيُّ اسْمَ دُمُّ^(١) عَلَى الْأَصَحُّ هَنَدُماً ؛ لأنَّهِم إنَّما خَالِفُوا بِتأويلِ حَاثِرٍ في اعتقادهم ، لكنَّهم محطئُون

قيه ، قلهم لِمَا فيهم مِنْ أهليَّةِ الاجتهاد برعُّ عدرٍ (٢٠)

وما وَرَدَ مِنْ دَمُهم (") ، وما وَقع في كلام العقهاء في بعص الموضع من عصيابهم أو فسقهم . محمولان على مَنْ لا أهبيّة فيه للاجتهاد ، أو لا تأويل له ، أو له تأويل قطعيُّ البطلانِ ؛ أي وقد عرشوا على فتال ؛ أحداً مِنْا يأتي (") في المحوارج ، أو طُنيُّه (") ؛ لأهبيّته للاحتهاد ، لكنّ حروحه لأحل حور الإمام بعد استقرار الأمر (") ؛ لذا يأتي (") فيه (") المعلوم منه أنّ أهلية الاحتهاد إلّما تشعُ العصيان في الصدر الأوّلِ فقطُ (")

 ⁽۱) كتاب البعاة قوله (أبس لنعي اسم دم) ربما قال دلك ؛ لأن اسمي في رمن الصبحانة بيسب
صفة دم ؛ لأن حميمهم بريتون عن الدم بالأحاديث الكثيرة بوارده في شمالتهم كردي

⁽١) قوله (نوع هدر) يعني الهيم عدر في مخانص اكردي

 ⁽٣) كحديث عَمَلُ خُرِج مَنَ الطَّاهَةِ ، وقارق الْحماهة ، فمات عَنْ جَاهَكُ ٩ آخرِحَهُ
 مسلم عَن أَبِي هَرِيرَهُ رَصِي الله عنه

⁽t) أي في شرح (ولو أظهر فوم رأي الحوارج) الح (ش ٦٦/٩)

⁽٥) قوله: (أو نفسه) مطب مني (نظمي الطلان } أي: أربه بأويل نثي بنظلات كردي

 ⁽١) قوله (بعد استراز الأمر) أي بعد رمن الصنحانات وأما في رمهم علم بكن النعي عصاباً
 ولا قسقاً ، كردى ،

⁽v) أي: آنماً . (شي: ١٩٢/٦٤)

⁽A) أي : الخروج على الإمام لجوره ، (ش : ٩٦/٩) .

⁽٩) في (ص: ١٤٠).

مَانْلَفَعٌ مَا يُقَالُ كِيفَ يَشْتَرِطُونَ التأويلُ(١) المتوقّف على الاجتهادِ المطلّقِ إلى الآنَ(١) وهُمُ مصرُحُون بالقطاعِه مِنْ بحوِ سَتُ مَاةِ سَاةٍ ؟

فَعْلِمُ أَنَّ الأحكامُ الآتيةَ إِنَّمَا تَثَنَتُ للماةِ الدين (هم) مسلمُون ، فعلم الله فعُلِمُ أَن الأحكامُ ، بل يُقْتُلُون مِنْ عبرِ استثانةِ المحالمُ ممّا يَأْتِي في (الردة)(1) (مخالفو الإمام) ولو جائزاً المحرمةِ الحروحِ عليه الي الإمام) ولو جائزاً المحرمةِ الحروحِ عليه الي الإمطاعة ، بل بعد استقرار الأمر المتأخر (٥) عن زمن الصحابة والسلم (١) رصِي الله عنهم ، فلا يُرِدُ (٧) حروحُ الحسين بن علي وابنِ الربير رضي الله عنهم ومعهما كثيرٌ من السنف (٨) عني يريد (١) وعندِ الملكِ (١٠) .

ودعزى المصلف الإحماع على حرمة الخروج على الجائر (١١١) إنّما أزادَ الإحماع بعد الفضاء رمن الصحابة واستقرار الأمور ١٠ أي وحيثه (١١٦) فلا فرُقَ في الحرمة بين المجتهد الذي له تأويلٌ وغيره ،

أي ; النير قطس النظلان ، (ش : ١٦/٩).

⁽٣) متملق بقوله : (يشترطون . . .) إلح ، (ش : ١٦/٩)

⁽٣) بعله من عوله (لکن لیس) إلي عوده (ود ورد) (ش ١٦/٩)

⁽٤) ش (ص: ۲۰۲)

 ⁽٥) قوله (بل بعد استمرار الأمر المأحر) رابع وأما عن دنث عدم تثبت لهم هذه الأحكام و
 لأمهم كنهم عدول بالأحاديث الشهيرة ، كردي

⁽٦) رفي (ب) و(ت) و(ج) ر(هـ) فرله . (و لسطت) غير موجود

⁽٧) أي : على التعليل المذكرر . (ش : ١٦/٩)

 ⁽A) وفي (ب) و (ح) و (ر) و (س) (اس الصحابه و لسنف)

 ⁽٩) قوله (عنى يريد) منعلق محروح ١ أي حروح حسين عنى يريد ، وحروج ابن الربير على
 عبد المنك ، كردى ،

⁽١٠) راجع ؛ الكامل في الناريخ ؛ (٣١/٤٦٨) ، و(٣/ ٥٧٠) إلى (٣١/٤)

⁽۱۱) شرح صحیح مسلم (۱/ ٤٣٢)

⁽١٢) أي - بعد إحماع اقطيفة المأخرة عن الصحابة ٤ من الثابقين فمن بعدهم على حرفة الجروح على الإمام الجائز . ﴿ شَ * ٦٦/٩ ﴾ .

بحُرُوحِ عَلَيْهِ وَتَرَاكِ الانْمِيَادِ أَوْ مَنْعِ حَقَّ تَوَجَّه عَلَيْهِمْ بِشَرْطِ شُوْكَةٍ لَهُمْ ، وتَأْويلِ ،

(بحروج عليه ، وترك) عطفُ تمبيرٍ (الانقياد) له بعد الانقياد له ، كدا وَقُعُ^(۱) في عبارة بعصهم ، وظاهرٌ - أنَّه عيرٌ شرطٍ

(أو صع حق) طلبه منهم وقَدْ (توجه عليهم) الحروعُ منه ؛ كركاةٍ أو حدَّ أو قودٍ (شرط شوكة لهم) بحيثُ يُشكلُ بها مقاومةُ الإمام ، كدا قبل ، وقيه نظرٌ ، وأَخْسَنُ منه قولُ بعضِهم - نحيثُ لا يشهّلُ الطفرُ نهم ، ونعصِهم - نحيثُ لا يَنْدَفِعُونَ إلاَ نحمع جيشٍ

ويُؤيُكُونُ (١) قولُ الإمام في قليليل لهم فصلُ قرّةِ اللهم بعاةُ بالاتماق ، وإنّما يُتَحقَّقُ فصلُ قرّتهم بما دُكِر (٣) أو لتحصُّمهم بحصل اشتولؤا للسنة على باحيةِ (١)

وكَأَنَّ المرادَ بالقليلِينَ الدين هم محلُّ الأنداق أحد عشر فأكثر ، بدس حكايةِ الل القطّان وحهيْنِ فيما لو كانُوا لحو حملةِ أو لللهِ

(وتأويل) عبر قطعي الطلال (د) يُجوّرُون به بحروح عبه ١ كناويل أهل الجمل وصعين حروجهم على علي رضي الله عبه بأنّه يغرف سله عنمال وبلدرُ على قتيهم ويُمُنّعُهُمُ منهم (٦٠) ١ لمواطأته إنّاهم ، كدا قبل (٧٠)

والوجة أخذاً مِنْ سِيرِهم في دلك (٨) أنَّ ربه بالمواطأة المموعة (٩) لم يصدُّرُ

⁽١) أي 13/٩: يبعد الانقباد له . (ش: ٦٦/١١)

⁽۱) أي: تول يعظهم ، (ش: ١٩/٩٤)

 ⁽٣) أي من الشوكه المصده بالحبثية المذكورة (ش ١٦٠,٩)

⁽٤) - تهاية المطلب في دراية المدهب (١٢٨/١٧)

⁽٥) أي برطيه عندنا، وإلا فهر صحيح عندهم ابنهى حيي (ش ١٦٩٦)

 ⁽¹⁾ قوله (ويسعه) أي بمع لفنل كردي وغاره لشروني (١٨،٩) (قوله «ويمنعهم ٥أي أهل الحس وصفين «منهم ٩ أي هنه عثمان)

 ⁽٧) راجع ٤ تكامل في الباريخ ٤ (١٧٥ / ٢٠) و ما يعده و في تعص النبخ (ويصفهم منهم ،
 ولأ يقتص منهم) ،

⁽A) أي : في التأويل ، انتهى ، يجبرمي ، { ش : ٩/٦٢)

⁽٩) أي ; التي نقرل بسمها . ، ، إلخ ، (ش : ١٧/٩)

وْمُطَاعِ فِيهِمْ ، قِيلَ : وَإِمَّامِ مُنْصُوبٍ

مِثْلُ يُمُتُدُّ به ؟ لأنَّه ترِيءٌ من ذلك ، حاشاه الله منه (١١) .

وتأويل بعص مامعي الركاة من أبي بكر رصيّ الله عنه ؛ بأنَّهم لا يَدْفَعُونَ الركاةَ إلاَّ لِمَن صلاتُهُ(*) سَكُنُّ لَهم ، وهو البيُّ صَلَّى الله عليه وسلَّمَ^(*) .

أَمَّ إِذَا حَرْجُوا بَلَا تَأْوِيلٍ ؛ كَمَانِعِي حَقُّ الشَرِعِ ؛ كَالرِكَاةِ عَنَاداً أَو بَتَأْوِيلِ يُفْطَعُ مطلابه ؛ كتأويلِ المرتدِّين ، أو لم يكُنُ لهم شوكةً ﴿ وليس لهم حكمُ البِغَاةِ ؛ كما يأتِي بتعصيلِه

(ومطاع فيهم) يضدُرُون (أن عن رأيه وإن لم يكُن منصوباً ؛ إذ لا شوكة لمن لا مطاع لهم ، فهر (أن شرطٌ لحصولها (أن شرطٌ احرُ عيرُها (قبل و) المطاعُ لهم ، فهر (أن شرطٌ احرُ عيرُها (قبل و) المطاعُ وإن كَانَ شرطاً (أن لكن لا يُكْمَى في قبام شوكنهم نكلٌ مطاع ، بل لا تُوحدُ شوكتُهم إلاً إن وُحد العطاعُ ، وهو (إمام) لهم (منصوب) منهم عليهم للتحكم بينهم

ورَقُوا هَذَا الوجِهَ مَأَنَّ عَلَيَّ كَرَّمَ اللهُ وحهه قابل أَهَلَ الحمل ولا إمامٌ لهم ، وآهلٌ صَغَينَ قبلَ تصبِ إمامِهم .

ولا يُشْتَرَطُ (١) على الأصع حلْلهم لأبه عم حكماً عبر حكم الإسلام،

 ⁽١) راجع (التلحيص الحير) (١٢٥/٤) .

⁽٢) أي دعاؤه حاشبه الناجوري على س قاسم (٣٠١/٣)

⁽٤) أي : تصدر أهمالهم من رأيه . (ع ش : ٧/ ٤٠٣)

 ⁽a) أي د المطاح ، (ش د ١٧/٩٠).

⁽١) أي: الشركة ، (ش: ١٧/٩٠)

⁽٧) أي : لحصول الشوكة . (ش : ٢/ ٦٧) .

⁽٨) آي : هي کونهم يغاة ، (ع ش : ٧/ ٤٠٣) .

وَلَوْ أَطْهِرَ قَوْمٌ رأَي الْحَوَارِحِ _ كَتْرُكُ الْجَمَاعَاتِ وَتَكْفِيرِ دِي كَبِيرةٍ _ وَلَمْ بُقَاتُلُوا تُركُوا ،

رلا انفرادُهم يتحو بلدِ^(١) .

(ولو أظهر قوم رأي الحوارج) وهم صبعٌ مِن المنتدعة (كترك الحماعات) لأن الأنتة لئ أقرُّوا على المعاصي كَفَرُوا برعمهم علم يُصَلُّوا حلْمهم (وتكفير دي كيرة) أي فاعلها فيَجْعدُ عمدُه ويَحْلُدُ في النارِ عندهم (ولم يقاتلوا) أهل العدل وهم في قنصتِهم (تركوا) علا بتَعَرُّصُ لهم ؛ إد لا يُكفِّرُون بدلك ، بل ولا يُفتَقُون ما لم يُقاتِلُوا ، وكما تركهم عليَّ كرَّمَ اللهُ وجهه وجعل حكمهم حكم أهل العدل (٢) ،

معم ؛ إِنَّ تَصَوَّرُمَا مِهِم. تَغَرَّصُمَا لَهِم حَتَّى يَرُولَ الصَرِرُ ؛ كما يُعرِّرُونَ إِنَّ صَرَّحُوا بِسَبِّ يَعضِ أَهِلِ العِدلِي .

ويُؤخَذُ من قولِهم : (ولا يُعَشَقُونَ) أَنَّ لا نُعشَقُ سائر أبواع السندعة الدير لا يَكُفُرُونَ سدعتهم ، ويُؤيِّدُه (٢) ما يَأْتِي مِن قبولِ شهاديهم .

ولا يَلْرَمُ مِنْ وُرُود دمُهم ووعيدِهم الشديد ؛ ككوبهم كلات أهل الدارا") الحكمُ بمسقِهم ؛ لأنهم لم يفعلُوا محرَّماً في اعتقادهم وإن أخطئُوا وأثنُوا به من حيثُ إنَّ الحقَّ في الاعتقادياتِ واحدُّ قطعاً ؛ كما عليه أهلُ السنة ، وأنَّ محالعه أثمُّ عيرُ معدور .

وإِنْ قُلْتَ اكثرُ تعاريف الكبيرة يقتصي فسقهم ؛ لوعيدهم شديد وقلَّة

⁽١) . واجع ا المهل النصاخ في احالات الأشياح المسألة (١٥١٥)

⁽٢) - راجع ٥ الكامل في التاريخ ٥ (٢/ ٢٨٠) وما يعده

⁽٣) أي: المأخود المدكور ، (ش : ٩٨/٩)

 ⁽٤) عَلَى ابن أَنِي أُرْفِي رَصِي الله عنه بان عال رسون الله ﷺ ﴿ اللَّمُوارِخُ كَلَاتُ النَّارِ ﴾ أخرجه
ابن ماجه (١٧٣) وأحمد (١٩٤٣٧)

زَوِلاً . فَقُطَّاعُ طَرِيقٍ

وتُقُلَلُ شَهادةُ النُّعاة وقصاءُ قاصِيهمْ فِيما لِمُلُّ قصاءُ قاصياً ١٠٠٠

اكتراثهم بالدين. قُلْتُ هو كدلك بالنسة لأحكام الآخرة دُون الدنيا ؛ لِما تقرَّر أَنَّهُمْ (') لم يَفْعَلُوا مَحَرَّماً عَدْهُم ؛ كما أنَّ الحَنْمِيُّ يُحَدُّ بالنبِدِ ؛ لضعف دليله وتُقْتَلُ شهادتُه ؛ لأنَّه لم تفعلُ محرَّماً عندُه

نعم ؟ هو لا يُعَاقَبُ ؟ لأنَّ تقليده صحيحٌ بحلاقِهم ؟ كما عُلِمْ مما تُقرُّر ،

(وإلا) بأنَّ قَاتَلُوا أو كَانُوا هي عير قبصتِنا (في هم (قطاع طريق) في حكمهم الآتِي هي بابِهم () لا بعاةً وإنَّ أطالَ البلقبيني هي الانتصارِ له

نعم ؛ لو فَتَلُوا له يَتَخَمَّمُ قَلُهم ؛ لأنَّهم لم يَعْصِدُوا إحافة الطريقِ ؛ ومِنْ ثُمَّ لو قُصَدُوها . تُختَمَ

(وتقبل شهادة النعاة) لعدم فسقِهم (٢٠ ؛ كما مَرُ^(٤) ،

بعم ؛ الخطابيّةُ (*) منهم (*) ومن عبرهم لا تُقَبَّلُ شهادتُهم لموافقيهم ؛ كما يَأْتِي(*) ، ولا يُبقَّدُ قصارُهم

(و) يُشْلُ أيصاً (قصاء قاصبهم) لدلك (م) ، لكن (فيما يقبل) فيه (قصاء قاصبها) لا في عبرِه ؛ كمحالف النصل أو الإجماع أو القياسِ الجلي .

⁽۱) تقدم ما فيه . (ش : ۱۸/۹)

⁽۱) في (ص: ۲۲۳).

⁽٣) أي: لتأريلهم . (ش: ٩/٩٤)

⁽٤) أي أماً (ثن : ١٨/٩) .

 ⁽٥) التحطّابة من برعصه يستبوب إلى أبي الحطّاب، وكان بأثر أصبحابه أن يشهدوا عنى من حالمهم بالرُّور بهديب الأسماء والتعاب (٢/ ١٣٧ ـ ١٧٨)

⁽٦) أي: المالة، (ش: ١٩/٩٤).

⁽٧) قوله (لمو نعيهم) + كما بأني أي في (الشهادات) كردي

⁽١) أي: لعدم تسقيم . (ش: ٩/٨٤)

وظاهرُ كلامِهم هنا⁽¹⁾ - وجوث قبول دنك⁽¹⁾ ،

وهليه فلا يُنَافِيه ما بأتي في الشفيدِ (٣) ؛ لأنَّ هدا⁽¹⁾ ؛ كما هو ظاهرٌ فيما وقع انصالُ أثرِ الحكم به منْ بحو أَخْدِ وردَّ ، وذاك فِيمًا لم يَتَّصِلُ به أثرُه ،

ويُقْرَقُ مَانَ الإله (٥) هما هيه ضرّرٌ عظيمٌ (١) ، بخلافِه ثُمَّ (٢) .

(إلا) راجع للأمرين(^) قبله (أن يستحل) وبو على احتمال ؛ بأن لم يُدُر أَبُهُ مِشَّ يُسْتَجِلُّ أَو لا (دماءما) أو أمواليا ؛ لفقد عدانتِه حينتدٍ .

ويُؤخَذُ مِهِ (١٠ - أنَّ المرادُ استحلالُ حارج الحرب، وإلاَ فكلُ النعاة يَشْتَجِلُّونَها حالةً الحرب .

وَاعْتُرِضَ هدا (١٠) نفول الروصة الي (الشهادات) أَفُولُ شهادهُ المستحلُّ للدم والمالِ مِنْ أهلِ الأهواء (١١٠) ، والقاصي كانت هذا ، ورُدَّالُ المعتمدات هذا ، ويَخْتَمِلُ الحمعُ بحمَّل ما هذا على عبر العووات تأويلاً محتملاً ، وما هذاك على المووالي كدلك ، ثُمَّر أَيْتُ التصريح بدلك

⁽١) احتراز مما يأتي في التعبد . (ش: ١٨/٩)

⁽٢) أي: قضاه قاضيهم . (ش: ١٨/٩)

⁽٣) أي : من شئّ عدد . (ع ش : ١٠٤/٧) .

 ⁽٤) يظهر أن هذا لنسبيد تممن عدم النفض والنفرض له بالإعدال ، والآمي للسفيد بممنى
 الإمصاد والإعداد علم ، والعرق واصبح والا يعزم في الأول بصال أثر (نصري ٤٠٥٠)

⁽a) أي : رد الحكم . (ش : ١٨/٩)

⁽٦) وني (غ) و(ر) : (نيه عظيم ضرر)

⁽٧) أي : ترك مجرد التعيد ، (ش : ١٨/٩)

 ⁽A) أي : الشهادة وقضاء قاضيهم . (ع ش : ۲۰٤/۷) .

⁽⁴⁾ أي : من التعليل ، (ش: ١٨/٩٠)

 ⁽۱۰) ما حرم به المجلف ۱ من عدم صحه شهادته ونفود فضائه رد استحل دماما وأمو السميل (۱۰) ما المحتاج (۲/۵)

⁽۱۱) روضة الطاليين (۸/۲۱۹_۲۱۹)

رَيْسَلَّدُ كِنَانُهُ بِالْحُكُمِ ، وَيُخَكُمُ مَكناته بِسِماعِ الْنَيْنَةِ فِي الْأَضَحُّ وَلَوْ أَفَاهُوا خَدًا وَأَخَدُوا رَكَاةً وَجِرْيَةً وَخَراجاً وَفَرَّقُوا سَهُمَ الْمُرْتَرِقَةِ عَلَى جُنْدِهِمْ ، صَحَّ ،

(وينفذ) بالتشديد (كتابه (۱) بالحكم) إلينا جواراً ؛ لصحّبه بشرطه (ويحكم) جواراً أيصاً (بكتابه) إليا (بسماع السة في الأصح) لصحّبه أيصاً ، ويُذَتُ عدمُ تعبده (۱) والحكم به (۱) واستخفافاً بهم .

وينتي تحصيصه (١) بما إدا لم يَتَرَثَّتْ عليه (٥) ضررُ المحكوم له ١ مأنِ الْخَصَرَ تحليصُ حقَّه هي دلث (١) ، بل لا يتَعَدُّ حِبْدِ الوجوبُ (٧) .

ثُمُّ رَائِتُ الأدرَعيُّ تحثُه فيما إذا كان الحقُّ لواحدِ منَّا على واحدِ منهم ، والذي يَتَّجِهُ أَنَّ عكنه مثلُه بقيده المدكور ؛ كما اقتصاه عمومٌ ما قرَّرَتُه

(ولو أقاموا حداً) أو تعريراً (وأخدوا ركاةً وحربةً وحراحاً وفرقوا سهم المرترقة على حدهم صح) فُنتُمُدُه إذا عاد إليه ما اشتؤلؤا عليه وفَعَلُوا هيه دلك ؛ تأشيأ بعليُ (١٠ كُرُمُ الله وحهه (١٠ ؛ لئلاً يصُرْ بالرعيّة ، ولأنَّ جدَهم مِنْ جدد الإسلام ، ورُغَبُ الكفّارِ قائمٌ بهم .

وبَحَثَ البِلقيتيُّ أَنْ محلَّه إدا كان فاعلُ دلك هو مطاعهم لا آحادَهم،

⁽١) - أي : قاضى البغاة ، مغنى السحتاج (٤٠٢/٥) .

 ⁽٢) أي : الكتاب بالحكم . (ش ٢٠/٩٢) .

⁽٣) أي : بالكتاب بالسماع . (ش : ١٩/٩) .

⁽¹⁾ أي تالب ما ذكره . (ش: ١٩/٩)

أي: هذم التنميذ والحكم . (ش: ٩٩/٩)

⁽٦) أي : في التتعيذ والحكم . (ش : ٦٩/٩) .

⁽٧) أي : وجوب التنفيذ والحكم . (ش ١٩/٩) .

 ⁽A) ﴿ مَأْشِياً معلى) وإنه رضي إلله عنه فعل ذلك بأهل البصرة ﴿ كُوفِي

 ⁽٩) قان الحافظ في الشاحص الحبر (١٣٥٤) (هذا معروف في التوازيخ الثانة ، وهذا استوفاه
 أبو جمعر بن حرير الطبري وغيره ، وعني عن تكليف إيراد الأسائيد له)

زمي الأجير زخة

وَمَا أَتْلَمَهُ مَاعٍ عَلَى عَادِلِ وَعَكُمْهُ إِنَّ لَمْ يَكُنَّ فِي قِتَالِ . صمى ، وإلا الله علا ،

ولا فرقة منعت واحبًا عليها من غيرِ حروحٍ ، وهي ركاةٍ غيرِ معجَّلةٍ ، ومعجَّلةٍ اسْتَمَرَّتُ شُوكتُهم لدحول وقتِها ، وإلاَّ لم يُفَلَدُ لقصهم لها ؛ لأنَّهم عند الوجوب غيرُ متأهّلين للأحد^(١)

(وفي الأحير) وهو تفرقتُهم ما ذُكِر ، بل فيما عدا الحدُّ (وحه) . أنَّه لا يُغْتدُّ به ؛ لتلاً يتقُوَّرًا به عليما

(وما أتلفه ناع على عادل وعكبه إن لم يكن في قنال) ولم يكُنَّ من صرورته (. . ضمن) نفساً ومالاً .

وقَيْدُه الماورديُّ^(٢) مما إذا قَصْدُ أهلُ العدلِ التشفِّي والانتقام لا إصعافهم وهريمتَّهم^(٢) .

ويه يُعْلَمُ (١) صعفُ قوله : لا تُعْقَرُ دوائهم إذا قاللُوا عليها (١) ؛ لأنه اذ خُورُ إتلافُ أموالهم حارج الحربِ ؛ لأجل صعافهم (فهذا أخُورُ ؛ لأن عصرورة إلمه آكَدُ ، والإصعاف فيه أشدُ .

(وإلا) بأن كَان في قتانٍ لحاجته ، أو حارجه (١) وهو من صرورته (الله) صمان ؛ الأمر العادل (٧) بقتالهم ؛ ولأن الصحابة رصوان الله عليهم لم يُطالبُ بعضُهم بعصاً بشيءِ ؛ بطراً لبتأويل (٨)

⁽١) (اجع ١ المهل النصاح في احلاف الأشباح المسأنه (١٥١٦)

⁽٢) أي بصدال في صوره العكس ، وهي رئلاف العادل فتن الباعي (ع ش ١٥٠٥)

⁽۲) الحاري الكير (۲۱۸/۱٦) ,

⁽²⁾ أي صون المدورةي (الأرضعافهم وهريسهم) (ش ١٩٠٩)

⁽ه) البحاري الكبي (١٦/١٦٦ } .

⁽٦) كيدردا ترسوا بشيء المحور إبلاقه فين الحرب النهي زيادي (ش ٢٠/٩)

⁽٧) أي : أمل المدل ، (ش : ٢٠/٩٠)

⁽٨) راجع (السن لكبير (السهدي (١٧ -٢٩-٢٩) (بات من قان - لا ساعه في الحراج والدُّماء ،=

وَهِي قَوْلِ . يَصْمَلُ الْمَاعِي ﴿ وَالْمُتَأَوِّلُ بِلاَ شُوكَةٍ يَصْمَلُ ، وَعَكُسُهُ كَتَاعٍ

تنبه * دَكر الدميريُّ أنَّ مَنْ قُتِلَ في الحربِ ولم يُعْلَمُ قاتلُه ... لم يَرثُه قريبُه الدي في الطائمةِ الأُخْرَى ؛ لاحتمالِ أنَّه فَتَلَهُ ^(١)

وفيه نظرٌ واضحٌ وإنْ نفله غيرُه وأقَرُه ؛ لأنَّ المانعُ لا يَثَنَتُ بالاحتمالِ ، فالوجةُ : خلافُه ,

(وهي قول يصمن الناعي) لتقصيره ، ولو وطِيء أحدُهما أمةَ الآخرِ بلا شمهةِ يُغْتَدُمها لَرِمَه الحدُ ، وكدا المهرُ إنْ أَكْرِهُها ، والولدُ رقيقٌ

(و) المسلمُ (المتأول بلا شوكة) لا يَثُنُتُ له شيءٌ مِن أحكام السعاةِ ، فحينثهِ (يصمن) ما أَتُلفَه ولو في الفتالِ ؛ كقاطعِ الطريقِ ، ولئلاً يُخدِثُ كُلُّ مفسدِ تأويلاً وتَبْطُلُ السياساتُ .

(وعكسه) وهو مسدمٌ له شوكةٌ لا تأويلٌ (كناع) في عدم الضمالِ لِمَا أَنْلُقَهُ في الحربِ أو لصرورتِها لوجودِ معناه فيه (٢) مِن الرعمة في الطاعةِ ليَجْتَمِعَ الشملُ ويَهِلَّ العسادُ ، لا في تنفيدِ قصاهِ واستِهاءِ حَقَّ أو حَدُّ

أمَّا مرتذَّون لهم شوكةً • فهم كفطَّاعٍ مطلقاً (") وإنَّ نابُوا وأَسْلَمُوا ؛ لجايتهم على الإسلامِ (1) .

ويجث على الإمام أتالُ البعاقِ^(٥) ؛ لإحماع الصحابةِ عليه ، وكدا مَلْ في حكمهم (١٦)

وما فات من الموال في كتال أهل البعي) .

⁽١) النجم الوهاج (٧٢/٩)

⁽٢) قوله (اوجود مصادف) أي معنى بيعي في المسلم لدي به شركه و لا تأويل كرهي

⁽۲) أي : في الضمان وخيره . (ش : ۲۰/۹)

⁽٤) راجع (الصهل النصاح في احلاف الأشياح) مسأله (١٥١٧)

 ⁽a) قوله (ريحب مان الساء) والمقصود من فتالهم (دهم إلى الطاعة ، لا نميهم وهلهم
 كالكمار , كرمي , كذا في البيخ

⁽١) أي : الساد . (ش : ٩٠/٩) .

وَلَا يُقَاتِلُ النَّعَاةُ حَتَّى يَنْعَتْ إِنْهِمْ أَمِينَا فَطَأَ بَاصِحاً يَشَأَلُهُمْ مَا يَنْقُمُونَهُ ، فون دكرُوا مطّلِمةُ أَوْ شُنْهَةً أَرالِها ، وإنّ أصرُوا نصحهُمْ

(و) لكن (لا يقاتل المعاة) أي لا يجُورُ له دلك (حتى يبعث إلمهم أميماً) أي عدلاً (فطماً) أي . ظاهر المعرفة بالعلوم والحروب وسياسة الماس وأحوالِهم .

نعم ١ إِنَّ مَلِمَ مَا يَتْقِمُونَهُ (١٠) . . اغْتُبِر كُونَهُ بِطَأْ بِهِ بَعِطْ فِيما يَطْهَرُ

(باصحاً) لأهلِ العدلِ (يسألهم ما بنقمونه) على الإمام ؛ أي يكرهُونه منه ١ تأشياً بعليٌّ في بغته ابن عبّاسِ رّضي الله عنهم إلى الحوارح بالنّهرو باللهُ فرّجَع بعضهم إلى الطاعةِ(٢٠) ،

وكؤنُّ المعوثِ عارفاً فظمَّ واجتُ إنَّ يُعتَّ للمناظرة ، وإلاَّ - فمندوتُ

(فإن ذكروا مطلمةً) بكبر اللام وفتحها (أو شبهة أرافها) عنهم الأميل بعسه في الشبهة وبمراجعة الإمام في المعلمه ، ونصحُ عودُ انصمير على الإمام فإرائتُه للشبهة شبيُّه فيه إنَّ لم يكُنْ عارفاً " ، وللمطلمة برفعها

(وإن أصروا) على بعيهم بعد إرابة دلك (- الصحهم) بدياً ـ كما هو ظاهرٌ ـ

 ⁽۱) قوله (بعم ۱ این ملم ما بیشتونه) أي ایکرهونه ۱ یعني (ان کان ۱۰ یکرهونه می الاحام معلوماً . . فاعتبر أن یکون فطباً فیه فقط ، کردي

 ⁽٣) تُهْرُوان وهي ثلاثة بهروانات الأعلى والأوسط والأسفل، وهي كوره واسعه بين بعداد وواسط من النجاب الشرقي ، حده، الأعلى منصل ببعداد ، رعبها عدم بلاد سوسطه معجم البلدان (٣٢٥_٣٢٤) .

 ⁽٣) أخرجه المعاكم (١٥٢ ١٥٠/٢) ، والبيهمي في الكير ١٤ ١٦٨١٩) عن س عدس رصي قه عيدا .

⁽٤) في (١) و(ر) و(ب) ر(ح) و(ع) و(ف) (تسبك)

 ⁽٥) يسمي وإن كان عارفاً ، هامل سم أقون هو كدنك ، لكن من الواضيح أن مراد الشارح بالتسب المبينة المبر ، ولم نظرنا إلى تحققه فهو في تنظيمة مسبب الأ رقم (يهبري : ٧١/٤) .

ثُمُّ ادبهُم بالقتال ،

بوعظِ^(۱) ترغيباً وترهيباً ، وخَشَنَ لهم اتّحاد كنمة الدينِ ، وعدمَ شماتة الكافرين^(۱) ،

(ثم) إنْ أَصرُوا قَعَاهُمُ للمِناظِرَةِ، فإنِ الشَّغُوا أَوَ الْفَطَغُوا وَكَابِرُوا.. (أَدْنِهُمَ) بَالْمَدِّ (أَي أَعْلَمُهُمُ (بَالْقِبَالَ) لأَنَّهُ تَعَالَى أَمْرِ بَالْإِصْلَاحِ ثُمَّ الْقَتَالِ^(٣)،

هذا^(٤) إِنْ كَانَ بِعسكرِه قَوْةً ، وإِلاَّ التَظرِها ، ويسُعي له . أَلاَ يُطْهِرَ لهم دلك^(٥) ، مَل يُرَهِّبُهم ويُوَرَّي ،

وعد الفؤة قال الماوردئ ينحث الفتال إن تعرَّضُوا لحريم (١٠) ، أو أحدِ مالِ بيتِ المالِ ، أو تعطُّلَ جهادُ الكفار سببهم ، أو سعُوا واجعاً ، أو تُطَاهَرُوا على حلع إمام العقدت بيعتُه ـ أي أو ثبتتْ (١٠) بالاستبلاء فيما يظَّهُرُ ـ فون الحَثلُ دلك كلُه (٨٠) حار قتالُهم (١٠) النهى

وظاهرُ كلامِهم * وحوث قبالهم مطلقاً ؛ لأنَّ سقائهم وإنَّ لم يُوجِدُ شيءٌ ممثًّا دُكِرَ تَتُولُدُ مِعاسِدُ قد لا تُتَدارِكُ

⁽١) وفي المطبوعة المصرية : (يواعظ) .

 ⁽¹⁾ وأي (أ) ر(س) : (الكمار)

⁽٣) أي في قوله معاسى ﴿ ويد طَأَيْف ب من الْمُؤْمِدِينَ أَفْسَنُوا طَأْسَبِهُوا بِشَيْدًا عِلَى المُدَّمِينَ الأَمْرِينَ الْمَاسُونَ عَلَى المُدَّمِينَ عَلَى المُعَلِّمُ عَلَى المُعَلِّمُ عَلَى المُعَلِّمُ عَلَى المُعَلِّمُ عَلَيْهِ المُعَلِّمُ المُعَلِّمُ المُعَلِّمُ عَلَيْهِ المُعَلِّمُ المُعَلِّمُ المُعَلِّمُ المُعَلِّمُ المُعَلِّمُ المُعَلِّمُ المُعَلِّمُ المُعَلِّمُ المُعَلِمُ المُعَلِّمُ المُعَلِمُ المُعَلِّمُ المُعْلِمُ المُعَلِّمُ المُعِلِمُ المُعَلِمُ المُعَلِّمُ المُعَلِمُ المُعَلِمُ المُعَلِمُ المُعَلِمُ المُعَلِمُ المُعِلِمُ المُعِلَّمُ المُعِلَّمُ المُعَلِمُ المُعِلَّمُ المُعْلِمُ المُعْلِمُ المُعْلِمُ المُعَلِمُ المُعَلِمُ المُعَلِمُ المُعَلِمُ المُعَلِمُ المُعِلَّمُ المُعِلِمُ المُعِلَّمُ المُعِلَّمُ المُعِلَمُ المُعِلِمُ المُعِلَّمُ المُعِلِمُ المُعِلِمُ المُعِلِمُ المُعِلِمُ المُعِلِمُ المُعِلِمُ المُعْلِمُ المُعِلِمُ المُعِلِمُ المُعْلِمُ المُعْلِمُ المُعْلِمُ المُعِلِمُ المُعِلِمُ المُعِلِمُ المُعْلِمُ المُعْلِمُ المُعْلِمُ المُعْلِمُ المُعْلِمُ المُعْلِمُ المُعِلِمُ المُعْلِمُ المُعِلِمُ المُعْلِمُ المُعْلِمُ المُعِلِمُ المُعِلِمُ المُعْلِمُ المُعْلِمُ المُعْلِمُ المُعِلِمُ المُعِلِمُ المُعِلِمُ المُعِلِمُ المُعْلِمُ المُعِلِمُ المُعِلِمُ المُعِلِمُ المُعِلِمُ المُعِلِمُ المُعِلِمُ المُعِلِمُ المُعِلِمُ المُعْلِمُ المُعِلِمُ المُعْلِمُ المُعِمِ المُعِلَمُ المُعِلِمُ المُعِلِمُ المُعِلِمُ المُعِلِمُ المُعِم

⁽٤) أي : إملامهم بالقتال . (ش : ٩١/٩٠) .

 ⁽a) قوله (آلايظهر لهم دلك) أي : عدم قوة المسكر ، كردى .

 ⁽٦) قوله (إن بعرضوا لحربم) أي لحريم أهل العدل، وإفساد بسبهم بالتعرض لسائهم وإمائهم ، أو يدهائهم إلى يدهنهم ، كردي

⁽٧) [مات ، (ش: ۲۱/۹) ،

 ⁽A) أي ربائم يوجد واحد من الأمور لحميه المدكورة (شي ١٩١/٩)

⁽٩) الحاري الكبير (١٦/١٦٦)

فَوِنَ اسْتَمْهِلُوا ﴿ الْحَمَهُ وَفَعَلَ مَا رَآهُ صَوْماً وَلَا يُقَاتِلُ مُدْبِرِهُمُ ﴿ .

(فإن استمهلوا) في القتال (- احتهد) في لأمهال (وفعل ما رآه صواباً) فإن طَهَرَ له أنَّ غرصهم إيصاحُ الحقّ. أَمْهلهم ما يراةً ولا يتقيّدُ معذّةٍ ، أو احتيالُهم لنحو جمع عسكر الدرهم

وَيَكُونُ قَتَالُهُم كَدَّمَعِ النَّصَائلِ سَبِيلُهُ (١) الدَّمَعُ بِالأَدِي فَالْأَدِي ، قَالَهُ الإَمَّمُ (١) وَيَكُونُ قَتَالُهُم كَدَّمَعِ النَّصَائلِ سَبِيلُهُ (١) وليسَ مراداً ؛ لأنَّ القصد إرالةُ شوكتهم ما أَمْكُنُ مَا أَمْكُنُ

(ولا يقاتل) إدا وَقُعَ القبالُ (مدبرهم) الدي مم يُتحرَّفُ لفتالِ ولا تحرَّر إلى عنةٍ قريبةٍ لا معيدةٍ ؛ لأمَن عائمتِه فيها⁽¹⁾

ويُؤخّذُ منه الله المرادّ بها هنا هي التي يُؤمنُ عادةً محيثُها إليهم صل القصاء الفتال .

أَمَّا إِدَا لَمْ يُؤْمِّنُ دَلَكَ ؛ مَأَنَّ عَلَبَ عَنِي العَنَّ مَجَيِثُهَا اِليَهِم وَالحَرَّ قَائمةٌ فيسَعِي أَنَّ يُغَائل حِيثَةٍ

وإنَّمَا لَمَ يُشْرَطُ مِطِيرٌ دِنكِ (٥) فيما يأتِي في ﴿ اللَّحِهَادِ ﴾(١) ؛ لأنَّ المِدار ثمَّ (٢)

 ⁽۱) قوله (كدفع الصاس) حر (يكون) ، وقوله (سبنه) ، بح سال سه ، ويحور أن التاني عر الحير والأول متعلق به ، (ش : ۲۱/۹)

⁽٢) - تهاية المطلب في دراية المناهب (١٣٢/١٧) ،

⁽٣) وفي (خ) : (إن أمكن)

⁽٤) أي : البعيدة دركارا ضمير (بها) ، (ش : ٢١/٩)

⁽a) أي : المراد المذكرر ، (ش: ۲۱/۹)

^{(1) -} راجع- (ص ۲۸۱) وما يعدها

 ⁽٧) قوله (الأن المداراتم) إلح دأي وها المداراعلى ما لحصل له المناصره للبعاء في دلك الحرب وما الا تحصل . (عش : ٢٠٧-٤٠٦/) .

وَلاَ مُتَّحَمُّهُمْ واسيرهُمْ ،

على كويه (١٠) يُعدُّ من الجيشِ أو لا ؟

(ولا) يُغْمَلُ ثاركُ الفتال منهم وإنَّ بم يُلُقِ سلاحَه ، ولا (منحنهم) نفتح النجاءِ ، مِنْ أَتُحِنَهُ النجراحةُ الصِّعَفَةُ ، ولا مَنْ أَلْقَى سلاحه ، أو أَعْلَقَ بانه (*) (و) لا (أسيرهم) لحبر الحاكم والبيهقيُّ بدلك (*) ، واقتداءً بما خَاهُ في دلك كله بسيدٍ حسرٍ عنَّ عليَّ يوم الجملِ (1) .

تعم ؛ لو ولؤا محمعين تحت راية رعيمهم البيمُوا حتى يتعرَّقُوا ولا قودُ (") نقتل أحدِ هؤلاء ؛ لشبهةِ أبي حيمة رحِي الله عنه (") ويُسنُ أَنْ يَنجَبُ قَبُل رحِمِه مَا أَمْكُهُ ، فَيُكُرَّهُ مَا لَمْ يَقْصِدُ قَبْلُه (")

تنبيه: اسْتَغْمَلُ^(A) (يقاتل) مريداً به حقيقة المفاعلة فيمَنُ يَتَأَثَّى^(B) مه ؛ كالمدير ، وأصلُ الفعل فِيمَنْ لا يَنَأَثَى منه ؛ كالمنحن ، ولا محدورَ فيه^{(())} ، بل فيه نوعُ بلاغةٍ ؛ فلا اغتراصَ عليه

⁽١) أي : المتحير ، (ش ٢١/١)

⁽۲) أي إعراصاً عن العال اللهن في الله ١٩١/٩)

⁽٣) عن ان عمر رضي الله عنهما عال عن رسولُ الله على لعدد الله ان مسعودِ رضي الله عبه الله عبد ابن مشغودِ أتدري ما خُكُمُ الله عبمل بعي من هذه الأُمّة ١٠ عال من مسعود الله ورسوله أغدم ، قال الا على خوبعهم الله على حوبعهم ١٠ لله الله الله على حوبعهم ١٠ لله الله الله الله الكيم (١٩٨٥) ، السن الكيم (١٩٨٥)

⁽²⁾ أخرجه البهلي في « الكبر » (١٦٨٢٥) عن علي بن الحمين ، وعن جمعر بن محمد عن أبيه (٦٨٢٧)

⁽٥) أي: بل قيه دية منذ . (ح ش: ٧/٧٠) .

 ⁽¹⁾ أي فونه يرى فتل مدارهم وأسيرهم ومشجهم النهى بجيرامي (ش ٧٢/٩)

⁽٧) آي : نيباح تنله . (ع ش : ٤٠٧/٧) .

⁽A) أي : النصاعب . (ش : ۲۲/۹) .

⁽٩) آي : الفنال . (ش : ٧٢/٩) .

⁽١٠) أي في الجمع بين الحقيقة والمحار (ش ٢٢/٩)

وَلاَ يُطَلَقُ وَإِنَّ كَانَ صَبِّ وَالْمُرَاّةُ حَتَّى تَنْقُصِي الْحَرْثُ وَيَتَمَرُّقَ حَمَّمُهُمْ ، إِلاَّ أَنْ يُطِيعِ بالْحَتِيرِهِ

ويرُدُّ سلاحهُمْ وحَيْدَهُمْ إِلنَهِمْ إِدَا الْقَصِينَ الْحَرَّتُ وَأَمِينَ عَائِلُهُمْ ، ولا يُشتَفُعلُ فِي قِبَالِ إِلاَّ لصَرُّورَةِ

(ولا يطلق) أسيرُهم إن كان فيه منعةً (وإن كان صبياً أو امرأةً) وقباً (حتى تنقصي الحرب وينفرق جمعهم) تفرقاً لا يُترفّعُ جمعُهم نعد،

وهدا(١٠) في رجل حرًّ ، وكدا في مراهق وامرأةٍ وقلٌ قائلُوا ، وإلاًّ - أَطْنَقُوا بمجرّةِ انقضاءِ الحرب .

(إلا أن يطبع) الحرُّ الكاملُ الإمام المتابعيَّة له (باحتياره) أي - ولفُوم قريبةً على صدقِه فيما يَطُهُرُ ، فيُطُلقُ وإنْ نقيْتِ الحرث ؛ لأس صرره

(ويرد) وحوماً مالهم و(صلاحهم وحيلهم إنتهم إدا انقصت الحرب وأمنت غائلتهم) أي شرُهم معردهم لنظاعة ، أو تفرُق شمنهم تفرَقاً لا بأنتله ؛ بطير ما مَرُّ في إطلاقِهم .

﴿ وَلاَ يَسْتَعَمَلُ ﴾ مَا أُحدَّ مِنْهِم ﴿ مَنْ يَجُو سِلاَحِ وَحَبِّرِ ﴿ فِي قَبَالَ ﴾ أو عَبْرِه ﴿ أي . لا يَخُورُ دَنْكُ^(٣) ﴿ إلاَ لَصَرُورَةَ ﴾ كَحَرَفَ نَهُرَ مَ أَهَلَ عَدَنَ أَوْ يَجُو فِيلَهُمْ لُو لَمْ يُشْتَغْمَلُوا دَلْكُ

تعم ، تَلْرَمُهُم أَحرَةُ دَلَكَ عَلَى مَا اقْتَصَاهُ كَلَامُ * الروصة ، كمصطرُّ أكل طعام عبره يَلْرَمُه قِيمُـهُ(")

وقصيته كسلام • الأسوارِ • النَّهب لا تأسرمُ ١٠٠ ، ولا يسردُ عليب ١٠١

⁽١) - أي : استمراز حيس أميرهم ، اللهي معني ، (ش : ٧٢/٩)

⁽٢) أي : استعماله . (شي : ٧٢/٩) ،

⁽۱۲) رزضة الطالين (۲۷۱/۷)

 ⁽٤) الأبوار (۲ -۲۵) وغنارته (ولا نسمين في نشاب (لا نصروره، ورلا - هنرمهم لأجرم)

 ⁽a) أي . ما يقتصيه كلام ا الأموار ا . (ش ۲۲/۹)

ولا يُقاملُون بعظيم - كنارٍ وَمُنْجَنِينِ - إِلاَّ لِصَرُورَةِ ؛ بأنَّ قابلُوا به أوْ أحاطُوا

با

ولاً يُسْتِعانُ عليْهِمْ بكامرٍ ، وَلا بمنْ يرى قَتْلَهُمْ مُدَّبرِينَ ،

المضطرُ (١) ؛ لأنَّ الضرورة (٢) لم تشأ من المالث ، بحلاف ما هما (٢)

ومع ذلك (٤) قاللي يُتَجهُ أنَّ استعمالها إنَّ كَانَ هي القتال أو لصرورته . لم يُصْمِها ولا منفعتها ؛ كما عُلم منّا مرَّ⁽⁶⁾ ، وإلاَّ . . صبِمهما

(ولا يقاملون معظيم) يعُمُّ (كنار وسنحيق) وتعريق وإلقاء حيَّاتِ ! لأنَّ القصد ردُّهم لمطاعة وقد يُرْجعُون فلا يَجدُون للنحاة سبيلاً (إلا قصرورة ؛ مأن قاتموا به أو أحاطوا بنا) ولم تُسْعِفُون لاَّ به

قَالَ البعويُ بمصد الحلاص منهم لا نقصد قتبهم

وَيَطَّهُرُ : أَنَّ هَذَا اللهِ مَدُوتُ لا واجبُ . قال المتولِّي ويدرمُ الواحد من مصابر

قال المتولِّي ويدُرمُ الواحد منَّ مصابرةُ اثنَشِ منهم ، ولا يُولِّي إلاَّ متحرَّفاً لقبالِ أو منحيِّراً

وظاهرُه حربانُ الأحكام الأتية في مصابرة الكفّار هما

(ولا يستعان عليهم مكافر) دنتي أو عبره إلا إن اصطُرِرْت لدلك (ولا معن يرى قتلهم مديرين) أو أسراء أو التدفيف على حريجهم ؛ العداوة أو اعتقادٍ ؛

⁽١) آي : إذا أكل طعام غيره . ، فإنه يلزمه بدله . (ش ، ٢٠/٩) .

⁽٢) - أي : في مسألة المضطر ، (ش : ٢٢/٩)

⁽٣) أي فإن نصروره شاب في مسالب من جهه المانث (ش ٧٢/٩)

⁽٤) أي : مع المرق بين المسألتين . (ش : ٢٢/٩) .

 ⁽٥) قوله اسد بر) في شرح (صمر) كردي وراجع (المهل النصاح في احلاف الأشبع)
 مسأله (١٥١٨)

⁽١٠) أي : قصد الخلاص متهم . ﴿ ش : ٢٧/٩٠)

كالحنفيُّ ؛ أي * لا يُجُورُ للحوِ شافعيُّ^(١) الاستعابةُ بأولئك ؛ لأنَّ القصد ردُّهم للطاعةِ وأولئك يتَدَيِّئُونَ مقتلهم

معم ؛ إن اخْتَجْنَا لدلك(٢) . جَارَ إِنْ كَانَ لهم بحوُ حراء وحسنُ إقدامِ وأَمْكَنَا دَفِعُهم لو أَزَادُوا قَتْلَ واحدِ مَثْنَ ذُكِرٌ .

قَالَ الماورديُّ ويُشْتُرَطُّ أَنَّ يَشْرِطُ^(١) هليهم الامتدع مِن دلك وبش بوفائهم ه⁽¹⁾ اشَهى

ويَظْهَرُ أَنَّ دَلَكُ (*) يأتي في الاستعانةِ بالكافر أيضاً إلاَ إنَّ الْحَابِ (*) لصرورةُ إليهم مطلقاً (*) ، ولا يُحالفُ ما هنا (*) جوارَ استحلاف اشافعيُ للحنفيُ مثلاً ؛ لأنَّ الحليمة (*) مُشَدُدُ (*) برأيه واحتهاده وهؤلاء تحت واله الإمام ، فععلهم مسوتُ له ، فؤحت كونهم على اعتقادِه

(ولو استعانوا عليها بأهل الحرب وآمنوهم) بالمدُّ أي عمدُو، لهم أماناً لِيُقَاتِلُوناً معهم (لم ينقد أمانهم عليها) بنصرر فُعاملُهم معامدة الحربيّين (ونقد) الأماد (عليهم في الأصح) لأنهم آمنُوهم من أنفسهم

 ⁽١) قوله (أي الا يحور لنحو شافعي) إنج رحم المعجزف والمعطرف عنبه ، وقوله (١٥) مم . . .) إلج راجع للمعطوف قلط ، (ش: ٧٣/٩) .

 ⁽۲) أي للاستعابه ممن يرى فتل واحد مس ذكر (ش ۲۳۹)

⁽٣) وفي (ت) و(خ) و(ز) و(غ) : (أن يشترط) .

^(£) الحاري الكبير (١٦/ ٢٨٤) .

⁽٥) أي : ما قاله الماوردي . (ش : ٢٩/٩٠) .

⁽٦) راجع إلى كل من فونه (نخم) إنج، وقوله (يطهر) إلح ﴿ ش ٧٣/٩}

⁽٧) أي فيجوز الاستعانة بهم بدوق رجود شيء من بلك الشروط تبلاثة (ش ٢٣/٩٠)

⁽٨) أي فوله (الايحورالشافعي)[بنغ (ش ٧٣/٩)

عله لمدم السمائمة . (ش : ۲۲/۹) .

⁽۱۰) أي : مستقل . (ش : ۷۲/۹) .

ولو قَالُوا وقد أَعَالُوهم . ظُنَّا أَنَّه يَخُورُ إِعَانَةُ بِعَصِكُم عَلَى بَعْضِ (`` ، أَو : أَنْهِم (`` المُحقُّونُ ول إِعَانَةُ المَحَقُّ ، أو أَنْهُم اسْتَغَانُوا سَا عَلَى كَفَّارٍ ، وأَمْكُنَ صَدقُهِم (`` . بِلَغَاهِم المأمن وأَجْرَيْنَا عليهم فيما صَدرَ منهم أحكامَ النَّعَاةِ (``) هذه هي العَارةُ الصحيحةُ .

وأمّا من عَثر بقولِه تَلْعُمَ المأمل وقَاتَلْنَاهم ! كِعاةِ فقد تُجُور ، وإلاً . فعي الجمع بين بعيع المأمل ومقاتلتهم كِعاةِ بنافٍ الأنّ قتالهم كِعَاةٍ إلى كَان بعد بليع المأمل حمير صحيح ؛ لأنّهم بعد بلوع المأمل حربتُون فَلْيُقَاتُلُوا كَالْحَرِبِينَ ، وقعلَ بلوعه لا يُقاتَلُون أصلاً ، فالوجة أنّهم لعذرِهم يُبلّغُونَ المأمل وبعدَه تُقاتلُون ؛ كحربين

أمَّا لو آتَنُوهم(" تأميها مطلقاً" . فينفدُ عليم الصا ، فإنْ قَاتَلُوما معهم التّقص الأمادُ في حقَّه وحقَّهم

(ولو أعامهم أهل الدمة) أو معاهدُون ، أو مستأمُون محتارِين (عالمين متحريم قتالما استقص عهدهم) حتى بالسبة للمعاة ؛ كما لو الْعَرَدُوا بالقبالي ، فيُعِيرُونَ حَرِبيْن يُقْتُلُون ولو مع بحوِ الإثخان والإدبار (أو مكرهين) ولو بقولِهم بالسبة لأهلِ الدمّة ، وبينة بالسبة لعيرِهم (علا) يُنغَصَّ عهدُهم ؛ لشبهة الإكراه

⁽١) أي: سكم، (ش: ٧٣/٩)،

⁽٢) أي : المامون . (ش : ٢٩/٩٧)

⁽٣) راجع لكل من المعاطيف . (ش: ٧٣/٩)

⁽²⁾ فلا يسيخهم للأمان مع عدرهم العمي لمحاج (4 / 2 × 2)

⁽۵) محترز : (القاتلرنامعهم) ، (اسم : ۲٤/٩)

⁽٦) بدود شرط قتالنا . معنى المحتاج (٤٠٧/٥)

زكدا لز قالُوا ﴿ طُلِنَّا جِوَارَهُ ، أَوْ ﴿ أَنَّهُمْ مُحَقُّونَ عَلَى الْمَدْهِبِ ، وَيُعَامَلُونَ كَتَعَامُ

فصل

(وكدا) لا يُستَقصُ عهدُهم (لو) خَارِبُوا البغاة ؛ لأنَّهم خَرِبُوا منْ على الإمام محارِبُه ، أو (قالوا - ظبا حواره) أي : ما فَمنُوه مِنْ إعانة بعصِ المسلمين على بعصِ (أو) - ظَنَّ (أنهم) اشتعابُوا سا على كفارٍ ، أو : أنَّهم (محقون) وأنَّ لنا إعانةُ المحقُ ، وأمْكُنَ حهدُهم بدلك (على المدهب) لأنَّهم معدورُونَ

قِيلَ. وقصيةُ (كذا) أنه لا حلاف في الإكراء "، وليس" كذلك ، بل فيه الأثراء "، وليس" كذلك ، بل فيه (") الطريقان مع عدم انتقاص عهدهم (") (ويقاتبون كعاق) لا كحربين المحقي دمائهم " ولا يُلْحَقُون بهم في عدم صمانٍ ما يُشَعَّ في الحرب ، فيصمون المال ويُعْتَلُون إن فَتَلُوا " ؛ لأنَّه (٧) ثَمَّ لردُهم للطاعةِ ؛ نالاً تُقرهم الصمال ، وهذا غيرُ موجودٍ في بحو الدمينين

(فصل) في شروط الإمام الأعظم وبيان طرق الإمامة هي فرضٌ كعايةٍ • كالقصاءِ ، فيَأتي فيها أقسامُه الآتيةُ • من العسب و تصون ^^

⁽١) راجع (البيهل الصاح في احتلاف الأشاح (١٥٢٠) .

⁽٢) من مقول القبل و هناره المعني (وليس مرادأ) إلح (ش ٩٠٠٠)

⁽٣) آي : في الإكراء . (ش: ٧٤/٩).

⁽³⁾ نظر ما موقعة العدرشيدي أقول وبعنه من نصرف نكته ، وكان في الأصن مؤخراً عن المن إلح (ش ٩٤٩) قال الككي أي والأصل (ويقاشون كنفاه) مع عدم اشتاجل عهدهم لا كجربين إلح ، ولقل الأولى أن يصلح هكدا (و) مع عدم نفاض عهدهم (يفاشون كنفاه) لا كجربين إبع هد ما في ضي ، واقد أعلم هامش (ك)

⁽a) أي : بالأمان . (ش ٢٤/٩٠) .

⁽٦) - راجع ٩ السهل النضاح في اختلاف الأشياح ١ مسألة (١٥١٢) ،

⁽٧) - أي : خلم القيمان ، { ش : 4/4 } .

⁽A) نی(۱۹۰/۱۹۰) (A)

شَرْطُ الإِمَّامِ كُوْمُ مُسْلِماً مُكَلِّماً حُرّاً ذَكْراً قُريْشِيّاً

وعُفَّت النعاة ؛ لكون الكتابِ عُفِدَ لهم ، والإمامةُ لم تُدْكُرُ إلاّ تنعاً بهذا (١٠) ، لأنَّ النعي حروحٌ على الإمامِ الأعظمِ القائمِ بحلافةِ السؤةِ في حراسةِ الدينِ وسياسةِ الديا

ومِنْ ثُمَّ اشْتُرطَ فيه ما شُرطَ في القاصي وريادةٌ ؟ كما قال

(شرط الإمام - كونه مسلماً) ليزاعي مصلحة الإسلام والمسلمين (مكلّماً) لأنّ عيره في ولاية عيره وحجره ، فكيف يلي أثر الأثّة ؟!

ورَوْي أحمدُ خبرُ : ﴿ نَقُودُ بِاللَّهِ مِنْ إِمَارَةِ الصَّبْيَانِ ا^(٢) .

(حراً) لأنَّ من هيه رقَّ لا يُهاتُ ، وحبرُ ﴿ السَمَعُوا وَاطِيعُوا وَإِن وُلِّيَ عَلَيْكُمُ عَبْدٌ حَسَيْنٌ ﴿ (*) محمولُ على عبر الإمامة العطمى ، أو للمالعة فقطُ . (دكراً) لصعب عقل الأنثى ، وعدم محالصها لمرحاب ، وصحُ حدرُ ﴿ لَنْ يُقْلِحَ قَوْمٌ وَلُوْا أَمْرَهُمُ الْمُزَأَةُ ﴿ * نَا)

وأُلْحَقَ مِهَا الحَمْثَى ؛ احْتِهَا ، فلا تَصَعُّ وَلَايْنُهُ وَإِنَّ بَانَ دَكُراً ؛ كَالْقَاصِي ، بَلَ أَوْلَى .

(فريشياً () لحر * الأَيْمَةُ مِنْ قُريْشِ *(١) . إسنادُه جبُدٌ . لا هاشميّاً اتّفاقاً ، وإنْ تُقِدَ قريشيُّ (١) جامعٌ للشروطِ . . فكِنَاسُّ ، فرجلٌ مِنْ ولدِ إسماعيلَ صَلَّى اللهُ

⁽١) أي : بالكلام على البعاة . (ش : ٩/ ٧٥) .

⁽٢) مستدأحمد (ALTC) هن آيي هزيرة رضي الله عنه .

⁽٣) أخرجه المجاري (٦٩٣) عن أنس س مالك رضي اله عبه

⁽²⁾ أخرجه البحاري (££٢٥) ص أبي بكرة رضي الله عنه

⁽٥) وفي (ت) و(ع) والمطبوطات : (قرئيّاً) ركالاهما حائر

⁽¹⁾ أحرجه الحاكم (٤ ـ ٧٦ ـ ٧٧) ، والبيهامي في (الكبير) (١٦٦١٨) عن علي رضي الله عنه وراجع (التلجيمي الحبير) (١١٦/٤)

⁽٧) وفي المطبوعات : (قرشي)

مُجْتَهِداً شُخَاعاً دَارِ أَي وَسَنْعِ وَنَصَرِ وَنُطَيْ

على سِمّا وعليه وسَلَّمُ .

ومَرَّ في دلك كلامٌ في العيءِ والكماءةِ ، فعجميٌ ، كدا في التهديب النهاء وفي التنمة العدد ولد إسماعيل فخرْهُبِيُّ ؛ لأنَّ خَرْهُما أصلُ العرب ومنهم تَروَّحَ إسماعيلُ ، فمِنْ ولد إسحاق صَلَّى اللهُ على بينًا وعليه وسَلَّمَ

(محتهداً) كالقاصِي بل أولى ، بل حُكي فيه الإحماعُ ، ولا يُنافيه قولُ القاصِي عدلٌ جاهلٌ أولَى من فاسقِ عالم و لأنَّ الأوّل يُمْكُمُه التعويضُ للعلماء فيما يَفْتَمُ للاحتهادِ ؛ لأنَّ محلَّه عنذ فقُد المجتهدين

وكونُ أكثرِ مَن وُلِّيَ أَمرَ الأُمَّةِ بعدَ الحلماء الراشدِين عيرَ محتهدين إنَّما هو لتغلّبهم ، فلا يَردُ .

(شحاعاً) لَيْعُرُّوْ بنصبه ويُدَّنُرُ الجيوش ويفَّنَحُ للحصول وبقُهر الأعد ،

(دَا رَأَيُ) يَشُوسُ^(٢) بَهُ الرَّعِيَّةَ وَيُدَّبُرُ مَصَالَحَهُمَ الدَينَةَ وَالدَّسِويَّةِ ، قَالَ الهرويُّ : وَأَذَنَاهُ ۚ أَنْ يَغْرِفَ أَفِدَارُ النَّاسُ^(٣)

(وسمع) وإذ تُقُـل (ونصر) وإذ صَعْف نحيثُ لم يَضْع التعيير بين الأشخاص ، أو كان أعوز أو أعشى (ونطق) يَمْهُمُ () وَنُ فَعَدَ الدُوقَ وَ لَـشَمَّ ، وذلك لِيَتَأْتُي منه فصلُ الأمورِ .

وعدلاً (٥٠ كالقاصي ، بل أولى ، فلو اصْطُرُ بولاية فاستي حار

⁽١) التهديب (٧/ ٢٦٥)

⁽۲) فصل قوله (پښوس) على ورټيفيون د أي. پنجكم به كردي

 ⁽٣) أي كأن يمرف من يستحن الرعاية ومن لا يستحقها ، ويعاملهم عدلث اذا وردوا عدم (ع شي : ٧/ ٤٩٠) .

⁽²⁾ قوله (يفهم) ساء العاعلى، ويجور كونه بلمعدون (ش ٧٦/٩)

⁽٥) (مطف ماني مسلماً في البش) . (ش : ٧٦/٩) .

وَتَنْعَقِدُ الإِمامَةُ بِالْبَيْعَةِ ، وَ لأَصَحُّ بَيْعَةُ الْهَلِ الْخَلَّ وَالْعَقْدِ ؛ مِن الْغُلَمَاءِ وَالرُّوْسَاءِ وَوُجُوهِ النَّسِ الَّذِينِ يَتَيشَرُ اجْتِمَاعُهُمْ ،

ومِنْ ثُمَّ قَالَ ابنُ عبدِ السلام : لو تَعَذَّرَتِ العدالةُ في الأَثمَّةِ والخُخَّامِ . قَلَمُمَّا أَقَلَّهِم فَسِقاً (١) .

قَالَ الأَدْرَعَيُّ ، وهو متعيِّلٌ ؛ إذ لا سبيلَ إلى جعَلَ الناسِ فَوْصَى ويُلْحَقُ بها الشهودُ ، فإذا تَعَذَّرَتِ العدالةُ في أهلِ قُطَّرٍ . قُدُمَ أقلُهم فسقاً على ما يَأْتِي .

وسليماً من نقصي يشبعُ استيماء الحركة وسرعة المهوص

وتُغترُ هذه الشروطُ في الدوام أيصاً إلاَّ العدالة ، فقدُ أَنَّ مرَّ في (الوصايا) أنَّه لا ينعرِلُ دَلَهُ مَنَّ ، وإلاَّ الحود⁽¹⁾ إذا كان رمنُ الإفاقة أكثرُ وتمكّن فيه منَّ أموره ، وإلاَّ فطع بدٍ أو رحلٍ ، فيُعْتَمرُ دواماً لا انتداءُ أَنَّ ، بحلاف قطع البدَيْسِ أو الرحليْن لا يُغتمرُ مطنقاً أَنَّ

(وتبعقد الإمامة) بطرق الحدُها (بالسعة) كما نابع الصحابة أبا بكر رَضِيّ اللهُ تُعَالَى عنهم(٧)

(والأصح) أنَّ المعتبر هو (ببعة أهل البحل والعقد ؛ من العلماء والرؤساء ووحود الناس الدين يبسر احتماعهم) حالة البيعة ؛ بأنَّ لم يكُنَّ هيه كلعةٌ عرهاً فِيمًا

الترامد الكرى (۱۲۱/۱)

⁽٢) ومي (ڀ) و(خ) و(ش) ١ (کما) بدل (ظد) .

⁽¹⁷E/Y) 点 (f)

⁽٤) أي : طبعہ (ش : ٧١/٩) ،

⁽٥) آي ، فلايمراريه ، (عِش ، ٧/٤١٠)

⁽۲) أي : لا إيتدام ولا مراماً (شي ۲۱/۹).

⁽٧) - أخرجه البحاري (٦٨٣٠) ، ومستم (١٦٩١) معتصراً عن عمر بن انحطاب وصبي الله عبه والبحاري (٧٢١٩) من أسن بن مالك رضي الله عنه

وَشَرُطُهُمْ صِعَةُ الشُّهُودِ .

يُظْهَرُ ؛ لأنَّ الأمرَ يُسَطِّمُ بهم ويشَعُهُم سائرُ الـاس ، ويَكُمي بيعةُ واحدِ الْحصرَ الحلُّ والعقدُ هيه

ويُشْتَرَطُ قبولُه ليعتِهم ، كدا قِيل ، ولو قِيل الشرطُ عدمُ الردُ لم ينعُدُ . عودِ المُنْمَعَ لم يُخْبِرُ إلاَّ إِلَّ لم يصْلُحُ عبرُه

(وشرطهم) أي المسابِعين (صفة الشهود) من العدالة وغيرها ؛ ممّا يأثي أوّلُ (الشهاداتِ) .

قَالاً وكونُه (١٠) محتهداً إن انَّحد، وإلاَّ فمحمهدٌ فيهم (١٠) ورُدَّا بأنَّهُ مَعَرُعٌ على ضعيفي (١٠) .

وَإِنَّمَا يَتَجِعُ^(٥) إِنَّ أَرِيد حقيقةُ الاحتهاد ، أمَّا إِدَّا أَرْبَدُ بَهُ ذُو رَأَيِ وَعَدَم ؛ لَيَغْدَم وحود الشروطِ والاستحقاق فيمن يُديِغُه - فهو طاهرُ ، كما يَدُلُّ لَهُ قُولُهُم لا عبرة سيعةِ العوامُّ

ثُمَّ زَأَيْتُ عِنِ الرُّنْحِانِيُّ اللَّهِ صَرَّحِ بدلت ٢٠٠ في ﴿ شرحِ الوحيرِ ﴾

ويُشْرِطُ شاهدان إنِّ اتَّخَذَ العبايعُ ؛ أي : لأنَّه لا يُفُـلُ قولُه وحده ، فرثما ادُّعِي عَقُدٌ سائقٌ وطال الحصامُ فيه ، لا إنَّ تَعدُد ؛ أي القبول شهاديهم(٢٠) بها(٢٠٠

⁽١) أي السايع ، وكذا ضمير (التحد) ، (ش: ٧٦/٩)

 ⁽۱) أي ران بعدد الممامع ، فشرط رحرد محمهد فيهم (س ۷۱۹) ورجع ۱۱شرح الكبير ۱ (۷۲) ، وا روضة الطالبين ۱ (۷۳/۲۱)

⁽٣) آي موليت المدكور ۽ وكدا صغير (بأنه) (ش ٧٦ ٩)

⁽١) وهو اشترط تعدد انتبانع انتهى بهايه (ش ٢٦/١)

⁽٥) أي : الرد . (رشيدي : ٧/ ١٠١٤) .

 ⁽١) أي : المراد الثاني . (ش : ٩/ ٧٧) .

 ⁽۷) رنی(۱) ر(ب) ر(ب) ر(ج) ر(ر) ر(ه.) (شهادمهد)

 ⁽٨) أي : بالإمامة أو المبايعة . (ش : ٢٧/١٠) .

وبالتتخلاف الإمام ،

حبيثل فلأمحدور

وبهدا^(۱) الذي يَتعيَّلُ حملُ كلامهم عليه لوصوحه يتدفعُ اعتراصُ التعصيلِ^(۱) الذِي صَحَّمَه في ٥ الروضة ع⁽¹⁾.

(و) ثابيها (ماستحلاف الإمام) واحداً بعده ولو فزعه أو أضله ويُعثرُ عنه بعهده إليه (كما عُهد أبو بكر إلى عمر رضي الله عنهما () ، والعقد الإجماعُ على الاعتدادِ بذلك ،

وصورتُه أنَّ يَفْعَدُ لَهُ الحَلَافَةُ فِي حَيَاتُهُ ﴾ لَيْكُونَ هُوَ الْحَلَيْفَةُ بَعِدَهُ ﴾ فَهُو وَإِلَّ كَانَ حَلَيْفَةً فِي حَيَاتُهُ ، لَكُنَّ تَصَرُّفُهُ مُوقُوفٌ عَلَى مُوتَهُ ، فَفِيهِ شَبَّةً بُوكَالَةٍ نُخْرَثُ وغُلِّى تَصَرَفُهَا بَشْرَطٍ

ومهدال يتُدَفِعُ ما هنا من سرديدات

وممًّا يُؤيْدُ مَا دُكَرْنَاهِ أَنَّهُ حَلِيمَةٌ حَالاً وَإِنَّمَا المُنْظِرُ تَصَرُفُهُ ، وأَنَّهُ عَيرُ وصايةٍ قُولُهِمْ (٧) وقتْ قُولُ المعين الذي هو شرطً من العهد (٨) إلى الموت.

⁽۱) وفي (ح) (وأرضعتُ ولدهدا) ، وفي (و) (وأرضعت هذا) :

⁽۲) أي باشتراط شاهدين صد البحاد الجنابع ، وعدمه عبد بعدده (ش ٧٧/٩)

⁽٣) أي المدكر اها سم اأي للوله (ريشرط شاهدان إذ المنابع لا إلى معدد) (ش : ٢٩/٩)

⁽٤) روضة الطالبي (٢٦٤/٧)

 ⁽a) أحرجه البحاري (٧٢١٨) ، ومسلم (١٧٣٣) عن عند لله بن عمر رحبي الله عنهما ، فإن النووي في (شرح صحيح مسلم ١٦٩٠١) (أحمع لصحابه عنى احبار أبي بكر ، وعنى بنفيذ فهذه إلى عمر رضي الله صهما) ،

⁽٦) أي ، التصوير المدكور ، (ش ، ٩/ ٧٧) .

⁽٧) قوله (فونهم) إنج فاعل (يؤيد) (ش ٩ ٧٧)

 ⁽A) قوله (من العهد) إنج جز (وقت قبول النمين) (ش ۱۹۷۷)

وقصيَّتُهُ أَنَّهُ لَو أَخَرَهُ (1) إلى ما بعد الموتِ لم يصحُ ، وهو متُجهُ ؛ لأنَّ دلك حلافُ قصيَّةِ العهد .

وبتشبيههم له بالوكالة الدفع قولُ الثُلْقييُ أَنْهُ يَكُ بَعَتِ الْفُورُ فِي القبولُ وَبَتَ الْفُورُ فِي القبول وقولُهم (٢) : لا يُدُّ مِنْ وجودٍ شروطِ الإمامة فيه (٣) وقت المهد ، فإنَّ لم تُوحدُ إلاَّ عندٌ موتِ العاهدِ ، . الحتاحُ للبعة

تبيه * ظاهرُ كلامِهم هما^(١) أنَّه لا بدُّ من القبول لفطأ ، وقصيَّةُ تشبيهه^(٥) بالوكالةِ ، أنَّ الشرطَ عدمُ الردُّ إلاَّ أنْ بُغْرِق^(١) بالاحتياط للإمامة

وعلى الأولو(٧) يُقْرَقُ بيه (٨) وبين ما فدُمْنُه في البعة (٩) مَانُه ثمَ لم سُف عن أحدِ حتى يَقْتَل عنه ، بحلامه ه

ويجُورُ العهدُ لجمعِ مترتين (١٠).

نعم ؛ للأوّلِ مثلاً بعد موت العاهد العهدُ بها إلى عبرهم ؛ لأنه لت سنتل صار أمّلكَ بها

 ⁽١) الذي في الشرح الروض الماسمة فإن أجره الذي العدول عن حداله دافعي الأصل حداية مـ
 رجع دنك فيما يظهر إلى الإيصاء ، ومسأتي حكمة الديمن (السم ١٩٧١)

⁽٢) عطف على (فولهم دفي الأصل فوله وقت) مع (ش ٢ ٧٧)

⁽٢) أي : في المعهود إليه . (ش : ٢/ ٧٧) ،

 ⁽a) أي : في الاستحلاف . (ش : ٢٧/٩)

⁽ه) وفي (ب) و(ب) و(ج)و(ر) و(غ) و(هـ) (بــههم)

⁽١) أي: بين الإمامة والركالة . (ش: ٩٧/٩)

 ⁽٧) أي اشتراط القبرل تعطآ . (ش: ٢٧ /٩) .

⁽A) أي : الاستحلاف (ش : 4/ ٧٧)

⁽٩) أي من استطراب عدم اشتراط العبوب، وإنما الشرط هو عدم لرد (ش ٧٧،٩)

 ⁽١٠) قوله (بحيث مرئين) كفلان ثم فلان ثم فلان ، فإن مات الأول في حياء التحديد فالتحلاقة بالثاني ، وإن مات الأول وانتاني فالتحلاقة بكانت ، أو وزن مات التحديد ويفي الثلاثة أحياء .. انتصب الأول ، كردي ، وفي تسلح: (لجمع مرتبين)

فَلَوْ جَعَلَ الأَمْرَ شُورَى بَيْنَ جَمْعِ فَكَاسْتِخَلاَفٍ ، فَيُرْتَصُونَ أَحَدُهُمْ وَبَاسْتِيلاَءِ خَامِعِ الشُّرُوطِ ،

ولو أَوْضَى مها لواحدٍ حَار ، لكنَّ قبولُ الموضَى له واجتماعُ الشروطِ فيه إِنَّمَا يُغْتَبَرَانِ بِعدَ موتِ الموصِي

(فلوجعل) الإمامُ (الأمر شورى بين حمع فكاستحلاف) في الاعتدادِ به ووحوب العمل بقصيّتِه (فيرتصون) بعد موته أو في حياته بإدبه (أحدهم) لأنَّ عمر جَعلَ الأمرُ شورى بين ستّةٍ عليُّ وعثمان ، والربيرِ وعند الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاصٍ وطلحة ، فَاتَعتُوا بعد موته على عثمان رَضِيَّ اللهُ عمهم (١) .

ولوِ المُسَمُّوا^(۱) من الاحتيار لم يُحَرُّوا ؛ كما لو المُسَعِّ المعهودُ إليه مِنَ القبولِ ، وكأن^(۱) لا عهد ولا حعل شُورى

وظاهرُ كلامِه * أنَّ الاستحلاف بفسميّهِ يختصُّ بالإمام الحامع للشروط ، وهو متَّجِهُ ؛ ومِن ثمُّ اغتمدهُ الأدرعيُّ

وقد يُشْكِلُ عليه ما هي التواريخ والطنقات من تنفيد العلماء وعيرِهم لعُهود حلماء بني العناس مع عدم استحماعهم للشروط ، بل بقد السلفُ عهود بني أميّةً مع أنّهم كذلك ، إلا أنْ يُعال هذه وقائعُ محتملةُ أنّهم إنّما بَقَدُّوا ذلك للشوكةِ وخشيةِ الفتةِ لا للمهدِ ، بل هَدَا⁽¹⁾ هو الطاهرُ

(و) ثالثُها (باستيلاء جامع الشروط^(٥)) بالشوكة ؛ لانتطام الشمل به ،

⁽١) أخرجه البجاري (٣٧٠٠) عن عمرو بن فيمون رحمه الله

⁽٢) أي : أهل الشورى . (ش : ٧٨/٩)

⁽۳) قوله (وكأد) يظهر أنها محمه من التقله جدف اسمها، وقوله (لاعهد ولا حمل) يلح نصحه الناصي الماني بلفاعل خرجا، عارة «المعني» وكأبه لم يعهد إنج، وعاره «الأسنى» بل بكول الأمر كنا لو تم يحملها شورى النهى (ش: ٧٨/٩),

⁽٤) أي كون النفيد لمذكور دلشوكه لا للعهد (ش ٧٨/٩)

 ⁽٥) رفي (ت) و(خ) و(غ) و(هـ) * (للشروط) .

كتاب البغاة ______

وَكُذُهُ فَاسِقٌ وَجَاهَلٌ فِي الْأَصْحُ .

هذا إنْ مَاتَ الإمامُ ، أو كان متعداً (1) ؛ أي ولم يَجْمَع الشروطُ ؛ كما هو ظاهرٌ (وكذا فاسق وجاهل) وعيرُ هما (1) وإن اختلَتْ فيه الشروطُ كلُها (1) (في الأصح) وإن عضى بما فعل ؛ حدراً منْ تُشتُّتِ الأمر وثوران الفش

فرع لا يجُورُ عقدُه، لائشِ هي وقتِ واحدِ ، ثُمَّ إِنَّ ترتَّ يقيماً تعشَى الأَوْلُ ، وإلاً . عظلا ، ولا يأبي هما الوقفُ إِنَّ خَشِي منه صررٌ ا معا يترتُّتُ عليه من المعاسدِ التي لا يُتذَاركُ حرقُها ، على يتعشَّ على أهل الحلُّ والعقد توبةُ أحدِهما الآنُ لهما فيها شبهةَ العت النظر لعيرهما ، فالدفع براعُ المعيئي فيه (1) وإدِ الشُّخيِس

ووَقع احتلافُ تأليمين لعص مشايح في نقاء خلافة المتولِّي من سي العناس نظريق العهد المتسلسل فيهم إلى الأن ، فقيل . نعم الله أخممت أنه عنه الأعصار المناخرة بعد روال شوكه الحلافه المن أنه لا بُولِي السطال أن من الأكراد والأتراك إلاً هو مشترط عليه (٧) ابتداء أنه بائه في بعام والحاص

وقِيلَ * لاَ ؛ لروال شوكته مِنَ أصلها حتَى إنَّ بعض السلاطي أهامه وحَسه وأحدُ أكثرَ أقطاعِه ، وما رَال متقهقراً إلى الأن حتى سُعدمُ (^) بالكنيّه

⁽١) أي الإسم دندي أحد عبه دو الشوكة النجامع لنشروط النهي ع ش (ش ٩ ٧٨)

⁽٢) راجع (المهر النصاح في اخلاف الأشياح (مسأله (١٥٢١)

 ⁽٣) آي إلا الإسلام، أما بو السوين كافر على الإمامة علا سعد مامته الفرحلني ، وبعدم عن فشرح مسدم قال المبلدع كالكافر ها عند الجمهور (ش ٢٨/٩)

 ⁽٤) أي حيث بان بل الأصبح حوار عقدها لغيرهما ١ [د هو مفضى نظلان عهدهما اسهى أستى ، (ش: ٧٩/٩)

⁽۵) وني (خ)و(ز)و(ع): (اجتمعت)

 ⁽١) قوله (لنظان) ممعون (لا بولي) ، وقوله (¡لا هو) أي السولي من سي نصاص ،
 دامله (شي : ٧٩/٩)

 ⁽٧) أي : المتولي على السلطان ، (ش: ٧٩/٩)

⁽۸) ای : شرکته ، (شی: ۲۹/۹)

قُلْتُ ' لَوِ ادَّغَى دَفَعَ الرَّكَاةِ إِلَى النَّعَاةِ. صَّدُقَ سَمِيهِ ، أَوْ دَفْعَ جَرَّبَةِ. ولا عَلَى الصَّحِيجِ ، وَكِدا خَراحٌ فِي الأَضِعُ ، . .

وقد قَدَّمْتُ^(۱) مَا يُتَعَلَّ الأَوْلُ^(۱)؛ مِنْ أَنَّهُ لاَ عَبَرَةَ بِعَهِدِ عَيْرِ مُستَحَمِّعِ الشروط ، ولا نظر للصعب^(۱) وروالِ الشوكة ؛ لأنَّ عُرُّوصهما لِمَن صَحَّتُ ولايتُهُ لا يُتَطَلُّها ، الله تَصِحُّ تُولِيةٌ عَبْرِه حَتَى يَخْلِع العَلَّهُ مَطْلِعاً⁽¹⁾ أَوْ يَخْلِع لَسَبٍ

ولا يتعرلُ بأسرِ كَعُارِ له إلاَّ إنَّ أَبِسَ من خلاصه

ومثلُّهم بعاةً لهم إمامٌ ، وإلا ﴿ لَم يَنْغَرِنُ وإنَّ أَيِس منْ حلاصه ؛ لأنَّه بادرٌ

(قلت لو ادعى) مَنْ بِرِثُ ركاةً مثنَ سُتُولى عليهم النعاةُ (دفع الركاة إلى النعاة) أي إمامهم أو مصوبه (صدق) بلا بمينِ على المعتمَدِ وإن اتُهِمَ السائها على التحميم ويُسَنَّ أنْ يُسطهر على صدقه إذا اتُهم (بيمينه) (عصوبها .

(أو) ادّعى(⁽¹⁾ (دفع حرية - فلا) لِصدَّقُ (على الصحيح) لأنّها كالأحرةِ ؛ إد هي عوصٌ عن سكني دارنا ، ونه (^(٧) فارقت الركاة

(وكذا خراج (٨٠ في الأصح) لأنه أجرةُ أو ثمنٌ ولا يُقُسُ دلك مِن الدميّ حرماً

⁽۱) ای آعامی شرح (مربعبود آخدهم) (ش ۲۹٫۹)

 ⁽۲) قوله (رفد فدحت ما ينظل الأول) أي العام خلافته ، رما فقمه هو فوله أو كان متعلباً إلح ، كردي

⁽٣) قوله (ولا نظر لنصمت) إلح إشاره إلى إنطال الثاني أيضاً على إطلاقه ، والحاصل أن كلا الموسى باطلاب على إسلامهما فلا بد تكل من قيد ، فالأول محمول على كون التحليمة حاملاً بلشروط ، والثاني محمول على غيره ، فحيثه ينجمنع القولان في الجامع بلشروط ا كما أشار إليه الشارح أخراً . كردى

⁽۱) أي:لبيدردوت (ش:۲۹/۹),

⁽a) متعلق با(يستظهر) . (ش ، ۷۹/۹)

⁽١) آي: ڏني ، ائتهن مدني ، (ش: ٧٩/٩)

⁽٧) - أي : بكون الحرية كالأجرة ، (ش : ٧٩/٩) .

 ⁽A) أي الأرض حراجية ادعى مسلم دفعة أهاضي النعام النهى معنى (ش ٧٩/٩)

وَيُصِدُّقُ مِي خَدٍّ إِلاَّ أَنْ يَثْلُت مَنِّيَّةٍ ، وَلا أَثْرِلهُ مِي الْمِدِن ، واللهُ أَعْلَمُ

(ويصدق في) إقامة (حد) أو تعريز عليه ، قان الماورديُ علا يمس ؛ لأنَّ الحدود تُذَرَأُ بالشنهابُ () (إلا أن يشت سبنة ولا أثر له في البدن) أي وقد قرُب الرملُ بحيثُ لو كان () لوُجِدَ أثرُه فِيما يَظْهَرُ ؛ فلا تُصدَّقُ (والله أعلم)

وفارقُ (١) المقرَّ بأنَّه لا يُقْلُ رحوعُه بحلاف المقرِّ (١) ، وإنكارُ نقاء الحدُّ عليه في معنى الرجوع .

وأخر هذه الأحكام (٥) إلى هنا ؛ لتعلُّقها بالإمام

وَإِنْ قُلُتَ وَقَالُ النِعاةِ وَمِحَوَّهِ مَتَعَلَّقٌ لِهِ أَبِصاً فَكَانَ الأَمْسَاتُ بأَحَرَهُ " إِلْمَهَا" أو تقديمها معه قُلُتُ هذه (٨) تتعنَّقُ له مع وجود النعي وعدمه فكانت أسب له مي غيرها

قائدة عن أبي حيمة أنَّه ليس للسلطان أنَّ بقصي بينٌ خصميَّن ، وإنَّما دلك النائلة الحاصل ، قال الدميريُّ وهو ملحنًا ؛ كما نقله في ﴿ شرح مسدم أَنَّهُ ا

وَاهْتُرِضَ بَأَنَّهُ (١٠٠ ليس فيه في مطالة ، ويُغْتَرَصُ أيضاً عال ثنوت دنك سائنه دُونه بعيدٌ لا يُوافقُه قياسُ إلاَّ أنْ يرد به نقلٌ صريحٌ

⁽١) الحاري الكبير (٢٨٧/١٦) .

⁽۲) أي ; رجد الحد ؛ أي ؛ أقيم عليه ، (ش : ۲۹/۹)

⁽٣) أي حرثب لحد عده بالسه ع شرورشيدي (ش ٩٩٩)

⁽٤) أي : وإنه يقبل رجوهه . (ع ش ٢ / ٤١٢) .

⁽a) أي : التي رادما ، (ش: ۲۹/۹)

⁽٢) أي: تحو قتال النقاة ، (ش: ٢٩/٩)

⁽٧) أي : إلى هذه الأحكام المريدة ، (ش : ٧٩/٩)

 ⁽٨) أي: الأحكام المريدة ، (ش ٧٩/٩) ،

⁽٩) البجم الوهاج (٢٠/٩) .

⁽١٠)أي. عليك لتميزي عن اشرح سنم الموقوطة (قية)أي. في اشرح سنبا (شي ٧٩/٩)

لا يُقالُ قد يشعلُ عن وظيمته من النظر في المصالح الكليّة ؛ لأنَّ للسطّ دلك ؛ بأنَّ وصولُ حرائيّةٍ () إليه لطلب حكمه فيها بادرٌ لا يشعلُ عن دلك ، ونفرض عدم بدوره يذرعه تقديمُ بلك () على هذه ())

. . .

 ⁽١) قوله (بأن وصول حربه) إنج • يعني أن عانب نظره في المصابح لكنيه ينفق هند وصول الواقعات التحرث ، ووصولها أحياناً بادر لا يستعه ص وظيئته . كردي .

⁽۲) وقوله (بمديم بدك) أي وطيمه كردي عباره لشروني (۷۹/۹) (أي المصابح الكيم)

⁽٣) أي : الجرئية الواصلة إليه . (ش : ٧٩/٩)

(كتاب الردة)

كِتَابُ الرِّدَّةِ

هِيَ : تَعْلُعُ الإِسْلاَمِ

(كتاب الردة) أماذنا الله تعالى منها^(١)

(هي) لعة ، الرحوع ، وقد تُطْلقُ على الامتاع من أداء الحق ؛ كمامعي
 الركاة في زمن الصديق رّضِيّ الله عنه .

وشرعاً (قطع) من يصحُّ طلاقُه دوام (الإسلام) ومن ثمّ كانتُ أفحش أنواع الكفرِ وأعلظَها حكماً ،

وَإِنَّمَا تُخْطُ الْعَمَلَ عَدْمَا إِنَّ اتَّصِلَتْ بَالْمُوتِ ؛ لَآيَةِ (الْقَرَة)(٢) وكذا «لَهُ (الْمَائِدَةِ)(٢) إِد لاَ يَكُونُ حَاسِراً فِي الآخِرةَ إِلاَّ إِنْ مَاتِ كَافِراً

فلا تَجِبُ إعادةُ صاداتِه قبلَ الردّةِ ، وقَالَ أبو حنيفةَ رَضِيَ اللهُ عنه تنجتُ أمّا إحماطُ ثواب الأعمال معجزد الردّة ... فمحلُّ وفاقِ

وطَنَّ الإستويُّ . أنَّ هذا (٤٠ يُنافي عدم إحناظها للعمل فاغْترض به (٥٠ ، وليس كما ظنَّ ؛ إذ إحناطُ العملِ الموجِثُ للإعادة عبرُّ إحياطِ مجرَّدِ ثوابه ؛ إذ الصلاة في المفصوبِ لا ثواب فيها عند الجمهور مع صحَتها

ورَعِمُ الإمامِ عدم إحباطها للعمل وإنَّ مات كافراً بمعنى أنَّه لا يُعاقبُ عبيه

⁽١) وفي (خ) زيادة : (امين)

 ⁽٢) وهي ﴿ وَسَ يَرِنَكِ دُمِنكُمْ عَن يَهِ بِهِ مَعِينَتْ وَقُوّ كَاوَا فَأَوْنَدِنَا حِطْتُ أَعْمِلُهُمْ فِي اللَّهِمِ وَ اللَّاجِمِ وَ إِلَّا اللَّهِمِ وَ إِلَّهِمِ وَ إِلَّا إِلَيْهِمِ وَ إِلَّهِمِ وَ إِلَّهِمُ وَ إِلَّهِمِ وَ إِلَّهِمِ وَ إِلَّهِمِ وَ إِلَّهِمِ وَ إِلَّهِمِ وَ إِلَّهُمِ وَ إِلَّهِمِ وَاللَّهِمِ وَ إِلَّهِمِ وَاللَّهِمِ وَ إِلَّهُمِ وَ إِلَّهُمِ وَ إِلَيْهِمِ وَاللَّهِمِ وَ إِلَّهِمِ وَاللَّهِمِ وَاللَّهُمُ عَلَيْ يَعْمِ مِنْ إِلَّهُ مِنْ إِلَّهُمْ وَاللَّهُمِ وَاللَّهُمُ عَلَيْكُمْ عَلَيْ يَعْمِ مِنْ إِلَّهُ فَقَلْكُوا مِنْ إِلَّهُمْ أَنْ أَلَّهُمُ لِلللَّهِمِ وَاللَّهُمُ عَلَيْهِمُ فَاللَّهُمُ عَلَيْكُمُ مِنْ إِلَّهُ مِنْ إِلَهُ مِنْ إِلَّهُ مِنْ إِلَّهُ مِنْ إِلَّهُ مِنْ إِلَّهُ مِنْ إِلّهِ مِنْ إِلَّهُ مِنْ إِلَّهُ مِنْ إِلَّهُ مِنْ إِلَّهُ مِنْ إِلّهُ مِنْ إِلَّهُ مِنْ إِلَّهُ مِنْ إِلَّهُ مِنْ إِلَّهُ مِنْ إِلَهُ مِنْ إِلَهُ مِنْ إِلَّهُ مِنْ إِلَّهُ مِنْ إِلَّهُ مِنْ إِلَّ إِلَّهُ مِنْ إِلَّهُ مِنْ إِلَيْهِ مِنْ إِلَّهُ مِنْ إِلَّهُ مِلَّا مِنْ إِلَّهُ مِنْ إِلَّهُ مِنْ أَلَا مِنْ إِلَّهُ مِنْ إِلّهُ مِنْ إِلَّهُ مِنْ أَنْ أَلِمِنْ أَلِهُ مِنْ إِلَّهُمْ مِنْ إِلَّهُ مِنْ أَلِهُ مِنْ إِلَّهُ مِنْ أَنْ أَلِنَاكُمُ مِنْ أَلْمُ مِنْ أَلَّهُ مِنْ أَلَّهُ مِنْ أَلَّا مِنْ أَلَّهُ مِنْ أَلِمُ مِنْ أَلِمُ مِنْ أَنْ أَلِنَا أَلَّا مِنْ أَلِمُ مِنْ أَلِمُ مِنْ أَلِمُ مِنْ أَلِي أَلِمُ مِنْ أَلِكُمُ مِنْ أَلِي أَلِمُ مِنْ أَلِي أَلِي أَلِي مِنْ أَلِي أَلِي مِنْ أَلِي أَلِي أَلِي أَلِي أ

⁽٣) وهي ﴿ وَمَن يُكُمُّرُ بِٱلْإِينِي وَعَدْ مَمِطٌ عَسَلُمُ وَهُوَ فِي ٱلاَيْعِرِهِ مَنْ لَقُسَدِي ﴾ [العائد: ٥]

⁽٤) قوله (أن هذا)أي يجاط (لثوات ، وقوله (به)أي بالنافي (ش ١٠/٩)

⁽۵) المهمات (٤/٣٠٣/٤).

في الآحرة . فريبٌ ، بل الصوابُ : إحباطُه وإنْ فَعِلُ اللهِ حَالَ الإسلامِ اللهُ لللهِ الآخرة موتُ الفاعلِ مسلماً ، وإلا صَارَ كأنه لم يَفُعلُ فَيُعَاقَبُ عليه

وخَرَحَ سَا قطع ﴾ الكمرُ الأصليُّ قَالَه العرائيُّ^{؟)} ، والْحَرَّصَه ابنُّ الرقعةِ : بأنُّ الإحراحُ إنما يكُونُ بالعصلِ⁽¹⁾ ، والكفرُ الأصديُّ حارحٌ معسِ الردَّة

ويُرَدُّ مَانَ الجسَّقِ قَدْ يَكُونُ مُحرِحاً مَعْتَارٍ ؛ إِدَ الفَطْعُ الأَعَمُّ يَشْفَلُ الْكَفْرُ الأصليُّ ؛ لأنَّ فيه قطعَ موالاةِ اللهِ ورسويه ، فهو مِن حيثُ داتُه شاملٌ له ومن حيثُ إصافُه للإسلام مُخرِحُ له ، وهدا^(ه) هو مرادُ العرابيِّ

وإحراحُ الردَّةُ أنه إنّما هو بعد تعرفها ، و لكلامُ هلَهُ (٧) ، وهي حينتدِ (٨) محهولةً لا يُصِحُّ الإحراحُ بها ، فتأمَّلُه

ولا يَشْمَلُ الحدُّ كَفرَ المنافقِ ؛ لأنه لم يُوجدُ منه إسلامٌ حتى يَقْطَعَه ، والحاقُه بالمربدُ في حكمه لا يَقْتَصِي إبرادَه على المش⁽¹⁾ ، خلافاً لمن رَغْمَه .

والمنتقلُ من كفرٍ لكفرِ مَنْ في كلامه (١٠٠ ، فلا يَرِدُ عليه وإنَّ كَانَ حَكَمُه حَكَمَ المرتدُّ (١١٠ ، كذا قِيلَ ، ونيْسَ في محنَّه ؛ لأنَّ الصحيحَ ﴿ أَنَّه يُخَابُ (١٢٠ لَتَبَلِيعٍ

⁽۱) آي تالسل (ش ۸۰/۹)

 ⁽١) أي : مدم المقاب ، (ش : ٨+/٨) ،

⁽٣) الرسيط (١١٨/٤)

⁽٤) كتاب الردة قوله (إسايكون بالمصل) يعني الأبالجسي مع أن لفطع حس كردي

⁽۵) أي كون لإحراج بحثه لإصافه (ش ۸۰/۹)

⁽١) وقوله (وحراح الرده) إلح اصراص على ابن لرفعة كردي

⁽٧) قوله : (والكلام ثباه) مبتدأ وخبر ، (ش : ٨٠/٩) .

⁽A) قوله (وهي)أي الردة(حبثه)أي قار نعريدها (شي ۱۹۱/۹)

⁽٩) أي : جمعه ، (ش : ٨١/٩) ،

⁽١٠) وقوله (در دي كلامه) أي في كلام المصنف في (الـكاح) كردي

⁽٦١) قوله: { حكمه حكم المربد } في أنه لا يقبل منه إلا الإصلام : كردي

⁽١٢) أي : المنتقل ، ﴿ ش : ٨١/٩) ...

المأمي ولا يُجْتَرُ على الإسلام، بخلاف المرتدّ فليس حكمُه حكمه فلا يُردُّ أصلاً. ووصفُ ولدِ المرتدُّ بالردْةِ أمرٌ حكميٌّ ، فلا يَرِدُ على ما بحلُ فيه

ثُم قطعُ الإسلام إمّا (سية) لكمر

ويُصحُّ عدمٌ تنويبِه لتقدير إصافته لمثلِ ما أصيف إليه ما عُطف عليه ؛ كنصف

وثلثٍ درهم .

حالاً أو مَالاً " فيكُفُرُ مها حالاً ؛ كما يأنِي " وتسميةُ العرم بيةَ بناءً على ما بأني أنه المرادُ منها " عبرُ بعيدٍ

وتردَّدُه مي قطَّعِه (٤) الآيي (٥) ملحَقٌ بقطعِه ١ تعليدً علمه

(أو قول كمر) عن قصدٍ ورويّةٍ (١)؛ كما يُعلِمُه قولُه الأني (استهراء) (١٠٠٠ إلى أحره ، علا أثرَ لسبق لسانِ أو إكراهِ واحتهادٍ (١٠ وحكايه كفر ، نكن شرط العرائيُ ألا يقع (١٠) إلا في محلس الحاكم ، وقيه نظرٌ ، بل يسمي أنه حيثُ كان في حكايته مصلحةً . خارتُ

وشطح وليِّ(١١) حال عينه أو تأويله(١١) مما هو مصطلحٌ عليه سِهم وإن جهله

⁽١) قوله: (حالا أو مآلا) تعصيل لية كام ، كردي ،

⁽۲) في (ص: ۱۹۰)

⁽٣) قوله (أنه)أي العرم، وقوله (منها)أي من اسه (ش ١٩١٩)

 ⁽٤) قوله (مي قطعه) أي الإسلام (ش ١٩١/٩)

⁽٥) في (ص: ١٩٠).

⁽١) قوله : (وروية) أي : تفكر ، كردي .

⁽y) قي (ص: ۱۷۹)،

⁽A) قوله (وحتهاد) الراويمدي (أو) (ش AT/۹)

⁽⁴⁾ أي . حكاية الكفر . (ش : ٨٢/٨) .

 ⁽١٠) قوده (وشطح رلي) عجب على (وحكاده كامر) أي الأأثر الشطح كردي وعباره الشروائي (٨٢/٩) : (عطف على قوله : ٥ سبق لسان =) .

⁽١١) (أو تأويله) عطف على (شطح) ، قال في ١ الروض ١ . من شك في تكفير طائعة الن عربي . =

عبرُهم ؛ إذ اللفظُ المصطلحُ عليه حقيقةً عبد أهلِه ، فلا يُغترضُ عليهم بمحالفتِه الاصطلاح عبرهم ؛ كما خَفَّقَه أَنشَةُ الكلام وعبرُهم

ومِن ثُمُّ (١) وَلُ كثيرُون في التهويل(٢) على محتَّفي الصوفية مما هم بريتُون

ويُتردُّدُ النظرُ فيمن تُكَثَم باصطلاحِهم المقرَّر في كتبِهم قاصداً له مع جهلِه به ، والدي يَسْجِي مل يَتعيَّنُ وحوث منعه منه ، مل لو قِيلَ نمنعِ عبرِ المشتهرِ بالتصوّفِ الصادق من النكلم مكلماتِهم المشكلة ولا مع نسبتِها إليهم عبرَ معتقدِ لظواهرِها . . لم يَتُعُدُ ١ لأنَّ قيه (٢٠) مقامدٌ لا تَتَخَفَّى .

وقولُ أَنْ عَبِدِ السَّلَامِ لِمُرَّدُ وَلَيَّ قَالَ أَمَّا اللَّهُ ، وَلَا يُنَافِي دَلَكُ⁽¹⁾
وَلَايَتُهُ ۚ لَأَنَّهُ عَيْرُ مَعْصُومٍ فَيْهِ مَطُرٌ ؛ لأَنَّهُ إِنْ كَانَ عَائماً . فَهُو عَيْرُ مَكْلُمُ لا يُغَرِّدُ كَمَا لَوَ أَوْلَ مَعْشُولٍ ، وَإِلاَ⁽⁰⁾ فَهُو كَافِرٌ ، وَيُمْكِنُ حَمِلُهُ عَلَى مَا إِدَا شَكَكُنَا فِي حَالِهُ فِيُغَرِّدُ فَطَمَأُ لَهُ وَلَا يُخْكُمُ عَنِهُ مَالُكُمْرَ ؛ لاحتمالِ عَدْرِهُ ، ولا بعدم

كمر ، قال شارحه وهو تحسب ما فهمه كمصهم من ظاهر كلامهم ، والحق أنهم مندمول أحيار ، وكلامهم حار على اصطلاحهم ؛ كناثر العبوقية وهو حصفه عبدهم ؛ إذ للفظ لتصطبح عبية حبيته في معاه الإصطلاحي ، فالتعتقد سهم لمعاه معتقد لبعن صحيح ، وقد نص على ولا به أن غربي حماعه علماء فارقون باقة منهم الشيخ صد الله النافعي ولا يقدح فيه وطائفة ظاهر كلامهم المدكور عبد غير الصوفية لما قلبا ، ولأنه قد يصدر عن المارف باقة إذا أستعرف في تحر الوحيد والعرفان باحث يضمحل داته في دانة وضعانه في صفاته ويعب عن كن أمواه عبارت شمر بالوحيد والعرفان باحيث يضمحل داته في دانة وضفانه في صفاته ويعب عن كن ما منواه عبارت شمر بالحلول و لاتحاد ؛ لفصور العبارة عن بال حالة الذي ترفي إنه ، ويست في شيء منها ، وإلى عدم للكفير مال لشارح نقونه (إذ القبط المصطلح عليه حقيفه) ويكون ، كردي ، وهيارة الشرواني (٨٤ / ٨) ؛ (ثولة (د أو بأوينه ه عطف على هيء عينه ه)

⁽١) أي لأحل المحاملة لاصطلاح غيرهم (ش ٨٢/٨)

⁽٢) قوله : (في التهويل) أي : الافتراء . كردي

⁽٣) أي الكلم بكلمانهم المشكنة إلع (ش ١٩/٨)

⁽٤) أي تقوله: (أثا الله) . (ش: ٨٢/٩) .

 ⁽a) أي إدائم يكن عاماً والا مؤولا سعول (ش ٨٢/٩)

الولايةِ ؛ لأنَّه غيرُ معصوم (١) .

وقولُ القشيريُّ من شرطِ الوليُّ الحفظُ ؛ كما أنَّ من شرط البيُّ العصمةُ (١) فكُلُّ مَن للشرعِ عليه اعتراصٌ معرورٌ محادعٌ. مرادُه أنَّه إذا وقع مه محالفٌ على المدرةِ عادر للشطل(١) منه دور أ ؛ لا أنَّه يشتحيلُ وقوعُ شيءٍ منه أصلاً

تنبيه قال معصُّ مشايح مشايحه ممن خمع بين النصوّف والعلوم النقليّة والمغليّة لو أَثْرَكُتُ أربابُ تلكَ الكلماتِ. لَلْمُنَهُمْ على تدويبها مع اعتقادي لحقيّتِها ؛ لأمها مرلّة للعوامُّ والأغبياءِ المدّجِينَ للتصوّبِ النّهي

وإنَّمَا يَتَجِهُ إِنَّ لَمَ يَكُنَّ لَهُمَ عَرَضٌ صَحِبِحٌ فِي تَدُويِنِهَا ﴿ كَحَسْبَةَ الدَرَاسَ اصطلاحهم ، وتلك المعاسدُ يذرؤُها أَتَمَةُ نشرع ، فلا نظر إليها

قِيلَ عِي المنن دؤرُ ، وإنّ الردةَ أحدُ بوعي الكفر فكنف تُعرَفُ بأنَّها تَولُ كفر ؟ ورُدُ بأنَّ المراد بالكفر المصاف إليه الكفرُ الأصديُّ

واغتُرِصَ أَبِضاً توسيطُه لـ(كمر) بأنَّ تقديمه () بُحدف منا بعدُ بدلالة الأوَّلِ ، أو مكتبه (ه) أولَى ،

ويُجَاتُ بِمِمْ دلك ، بل له (٢٠ حكمةٌ تأتِي قريباً ٢٠ على أنْ توسيطه يُعيدُ دلك (١٠

 ⁽۱) قوله (لأنه غير معصوم) أي الأن لوبي غير معصوم كالأبياء ، فصحيره صفرت في لا سافي والأيثة ، كردي ،

⁽٢) الرسالة المشيرية (ص: ٢٠٤)

⁽٣) قوله : (بادر للتنصل) أي : التبريء منه ، كردي

⁽¹⁾ أي بأن يقول سبة كفر أو قول أر فعل ، (ش : ٨٢/٩) ،

⁽٥) قوله (أو هكننه) كان مراده بأخيره الهناسم ، أي ابأن يفول الله أو قول أو قعل كعرٍ (شي : ٨٣/٩) .

⁽١) أي : للترسيط ، (ش : ٨٢/٩)

⁽٧) قوله : (تأتي ټريبا) تي شرح : (أو فس) ، كردي

 ⁽A) أي : ما يعيده التقديم أو التأخير ، (ش : ٩/ ٨٣)

أيصاً، فإنَّه بالسبة لِمَا قبله متأخَّرٌ ولِمَّا بعده متثلَّمٌ ؛ بطيرٌ ما مَرَّ في (الوقف)(١٠).

تسبه : يَدْخُلُ في قول الكفر - تعليقُه ولو سمحالٍ عاديٌّ وكذا شرعيُّ أو عقديُّ على احتمالِ ؛ لأنهُ (*) قد يُنافي عقد التصميم المشترط في الإسلام

وَيُشْكِلُ عَلَى ذَلَكَ^(٣) مَا فِي * البحاريُّ * مِن عَدْةِ طَرِقِ * أَنَّ حَبَاناً رَضِيَ الله عنه طلب مِن العاصِ بِنِ وَائلِ السهميِّ دِيناً له عليه فقال ﴿ لا أَغْطِيكَ حَتَى تَكُفُرُ بمحمّدِ ﴾ فقال . ﴿ لا أَكُفُرُ به حَتَى يُمَنِيكَ اللهُ ثُم يَتَعَثْثَ ﴾(١)

فهذا تعليقٌ للكفرِ ممكن ومع ذلك لم يَكُنْ فيه كفرُ

وقد يُجَابُ بأنه لم يقُصِدِ التعليقُ قطعاً ، وإنّما أَرادَ تكذيبَ دلك اللعينِ في إلكارِه البعثُ ، ولا يُتَافِيهُ (*) قرلُه : (حتى) لأنّها تأتِي بمعنَى (إلاّ) المنفطعةِ فتكُونُ بمعنى (لكن) التي صرْحُوا بأنّ ما بعدَها (٢) كلامٌ مستألفٌ

وعليه (٧) حَرِّحَ اللَّ هشامِ الحصراويُّ حديث ﴿ كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبُوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ اللهُ ﴿ أَي لَكُنَّ أَنُواهُ

قَالَ^{(١) ،} وقد ذكر النحريُّون هذا^(١) في أتسام (حتى) وحُرِّحُوا

⁽t) ij (t/ets).

⁽٢) أي : التعليق بالمحال . (ش : ٩٢/٩) .

⁽٢) أي : الدخرل , (ش : ٨٣/٩) ,

⁽٤) صحيح سجاري (٢٤٢٥) عن حناب رضى الله عبه

⁽a) أي : عدم قصده التعليق ، (ش : ٩/ ٨٣)

⁽٦) أي: لكن (ش: ٨٣/٩) .

⁽٧) أي : على (حتى) ينحى : (إلا). . . إلخ ، (ش ، ١/ ٨٣) .

 ⁽A) أحرجه المحاري (١٣٨٥)، ومسلم (٢٦٥٨) عن أبي هريرة رضي الله هم، وليس في
للمظهم الحثى يكون ا ونه أحرجه البهمي في الكبير ال(١٣٦٦)، وأحمد (٨٦٨١)
 عن أبي هريرة رضى الله عنه

⁽⁴⁾ قوله : ﴿ قَالَ ﴾ أي : قال ابن هشام . كردي

⁽١١) قوله (وقد ذكر للحويون هذا) أي كون (حس) بمعنى (إلا) كردي

عليه (١) قوله (٢) : (حتى . . .) إلى آخره التُهي

وبظيرُ دلك^(٣) مَا وَقَعَ^(٤) لأَصَامَةً لَكَ قَتَلَ مَن قال : لا إِلَه إِلاَ اللهُ طَاناً أَنَّهُ إِنَّمَا قَالَهَا تَقَيَّهُ^(٥) فَأَنَّبُهُ صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ حَتَّى قَالَ ﴿ تَمَنَّيْتُ أَنِّي لَمَ أَكُنَّ أَسْلَمْتُ قَالَ ذَلَكَ اليوم ﴾ . رُوَاهُ مسلمُ^(١)

وهدا النمسي يَقْتَصِي الكِمرَ ، لكُه لم يَقْصِدُ طاهرُ هذا اللفظِ ، بل أنَّ ذلك المعل وَقعِ منه قبلَ إسلامِه حتى يكُول معموراً له ، فتأمَّلُ كلاً مِن هَذَينِ القولَينِ (٧٠ فإنَّ الكلامُ فيهما مهمَّ ، ومع ذلك لم يُوَصُّحُوه (٨٠)

نُم رأيتُ بعص شرّاحِ * المحاريُ ؛ قالَ : لا يُقالُ مفهومُ الغايةِ (*) : أنَّه يَكُفُرُ بِهِ الموتِ ؛ لأنَّ ذلك محالُ ، فكأنّه قال لا أكفرُ أساً ؛ كما في ﴿ لا يَدُرقُونَ فِيهَا الْمَوْنَ إِلَّا ٱلْمَوْنَةُ ٱلأُولَ ﴾ [الدحان ١٥٦] في أنَّ دكره " " ؛ للتأكيد . النَّهي

وقيه تظرُّ ؛ لأنَّه إنَّ أَرَادُ (١١) بعدُ موتِ بعسه كان علطاً ؛ لأنَّه قال (حتى

 ⁽۱) قوله (وحرجواعليه)أي على كون (حين) بمعنى (١٤) كردي

⁽٢) قوله : (توله) أي : تول خباب ، كردي ،

⁽٣) ودا مي (بطير دلك) إشاره إلى ما في ا البحاري ا كردي

⁽٤) وفي (ت) من قوله (والآيدائية) إلى (ما وقع) غير موجود وما تعده هـ هكده (وغول السامة رضي قة سارك وتعالى عنه لما قتل من قان الآيانة إلا الله قدنا أنه انما قانها غنه فانكر فيلى الله عليه وسلم عليه فعل ديث أشد إنكار حتى قان أسامة رضي الله عروض عنه الاسسة أنى لم أكل أسلمت قبل ذلك اليوم (١٠٠٠) ،

⁽٥) وقوله (نفة) أي جمطاً من أن يمله لمستبول كردي

⁽¹⁾ صحح سلم (٩٤) ، وأخرجه لبحري أيضاً (٤٢٦٩)

 ⁽٧) قوله (من هدين العولين) أي قون حبات ، وقول أسامه كردي

⁽A) أي : شراح الأحاديث . (ش : ٨٣/٩)

⁽٩) أي عي قول حاب رضي الله تعالى عنه (ش ١٣١٩)

⁽١٠) أي : الإستناد . (ش : ٨٣/٩)

⁽١١) قوله (إداراد) أي المصريةولة (المدالموت) (ش ١٨٣/٩)

.

اۋ بىشى ،

يُميئَك اللهُ ثُم يَتَعنَك) أو بعد موت العاص ثُم بعثه - فليسَ هذا بمحالِ بل هو ممكنٌ ؛ كما تقرّز

وإنْ قُلْتَ بل هو محالٌ ؛ لأنَّ حياباً عبد بعث العاص يكُونُ قد ماتَ ، فكأنَّه علَّقَ بما بعد موت بعبه قُلْتُ هذا لا يُوحِث الاستحالة ؛ لأنَّه يُمْكُنُ عقلاً وعادة أنَّ الله يُمبتُ العاص ثم ينعنُه لوقته أنَّ وحبّاتُ حيَّ ، فلا استحالة بوحو ، فالحقُ ما دكرُنُه (") ، على أنَّك قد غلِقت (") أنَّ التعليقُ بمش هذا المحالِ يقُنصِي الكفر

(أو قعل) لكمرٍ ، وسَيْعَصَّلُ^(*) كلاً مِن هذه الثلاثة مقدّماً القول ؛ لأمّه أعلمُ مِن الفعلِ ، وظاهرُ يشاهَدُ ، تحلاف النيّة ، وكأنَّ هذا هو حكمةُ إصافتِه لــ(كغرٍ) دون الأحرّينِ ، فاندُفع^(*) ما قبلَ فينسعي تأخيرُ القولِ عن الفعلِ ؛ لأنَّ التعسيمُ فيه

وَإِنْ قُلْتَ * وَلِمَ قَدَّمَ النَيَّةَ فَيِمَا مَنَ ؟ قُلْتُ : لأَنَّهَا الأَصَلُّ والمَقَوَّمَةُ (*) للقولِ والعقلِ ، فقَدْمُهَا فِي الإجمال ؛ لدلك ، والقول في التفصيلِ ؛ لما مَرُّ^(A) فهو صبيعٌ حسنٌ

⁽١) وفي المطبوعة المصرية والمكية: (يعديمك)

⁽٢) قوله : (لوقته) أي : حالاً . (ش : ٨٣/٩)

 ⁽۳) قوله (هالحق ما دكرته) وهو توله (وقد يحاب بأنه لم يقصد) إلح كردي وهي (عبد) ولي (عبد) ولا ي الرجم : ما ذكرته) .

 ⁽¹⁾ وقوله (در علمت) أي في أول التسبه أن لمعدن بمثل هذا يقتصي لكمر و الآبه لا يحلو
 من أحد الأهمام الثلاثه و أعنى العادي ، والشرعي ، والعملي كودي

⁽a) أي في فوله (فس نفى) الح النهي ع ش (ش AT_AT/4)

⁽¹⁾ أي يمويه (الأية أعلى من لفيل) (ش ١٤/٩)

⁽٧) قوله (والمعومه) أي المحصلة لنعول كردي

 ⁽A) أي في قوله (الأنه أعلب) إلح (ش A) (A)

(سواء) هي الحكم عليه (''عند قوله الكهر (قاله اسهراء) كأن قيل له . قُمنَّ أطفاركَ فإنه سنةً ، فقال . لا أفعلُه وإن كان سنة ، وكأن قال لو جاءي البيُّ ما قبلُتُه ، ما لم يُرد المعالعة في تبعيد بعيبه عن فعله ، أو يُطُلقُ فإنَّ العندور منه التبعيدُ ؛ كما قاله بعضهم محدجًا عبيه . بأنه لو لم يقْتَلُ شفاعته صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في حياتِه في شيء ؛ كما وقَع ('' لبريرة رضيَ اللهُ عنها ('') لم يكُفُرُ

ولك أن تُقُولَ: لا حجّة له في دلك ؛ للفرق الواضح بين عدم قبول الشفاعة مجرّداً عمّا يُشْعرُ باستجفافٍ ، وقولِه (لو) إلى آخره ، فإن في هذا من الإشغار بالاستهتار^(١) ما لا يخفى على أحدٍ ، فالدِي يَثَجِهُ في حالةِ الإطلاق الكفر^(ه)

هإِن قُلُتُ يُؤَيِّدُ مَا قَالُهُ (أَ قُولُ السَّكِيُّ لِيسَ مِن السَّقَيْصِ قُولُ مِن سُئلُ فِي شيءٍ لو خَامِي حَبَرِيلُ أَو البَّيُّ مَا فِعَلَنَهُ ﴿ لأَنْ هَذَهُ فِعَارَةَ مَذَلُّ عَلَى تعظيمه (أَ عَلَى عَبَدُهُ . قُلُتُ لا يُؤَيِّدُهُ ﴾ لما هو طاهرٌ أَنَّ (مَا فَعَلَنَهُ) لا تُشْعَرُ باستحقافِ أَصَالاً بِحَلافِ (مَا فَلْلُتُهُ) ، فَتَأْمُلُهُ

وأَفْتَى الحلالُ البَلْقِيثِيُّ فَيْمِن قِبِلَ لَهُ ﴿ أَضَارُ عَلَيْ بَدَيِبُكُ ﴿ فَعَالَ ﴿ لَوَ حَدَمِي

أي : بالارتداد . (ش ۸٤/٩)

⁽٢) - أي : عدم القبول ، (ش : ٨٤/٩)

⁽٣) عن من عناس رضي فقاعمهما أن روح بريره كان عدا يعان به شعبت ، كاني أنظر رسه بطوف حلمها يكي وهموعه سبل على لحبته ، ظال النبي بخط بعباس ، باعثام ، ألا بفحث من حُبّ مُجبّ بريرة ومن بُطش بريره تُعبثاً ؟ ٥ ، هذال النبي بخط الو واحملته » ، هانب يا وسول الله و تأمراني ؟ قال ، إنها أنا أشمع » ، هالت الاحاجه لي هـ احرجه المحاري (٥٢٨٣)

⁽٤) قوله : (بالاستهتار) ، أي : الاستحداق ، كردي ،

 ⁽٥) راجع (المنهل النصاح في احتلاف الأشتاح (مسأله (١٥٢٢))

⁽¹⁾ أي: العصل (ش: ٨٤/٩) .

⁽٧) أي : مطمة جبريل أو النبي . (ش : ٨٤/٩)

ربي ما صبَرَتُ مِأْنُ الطَّاهِرُ (١) عِدمُ الكمر

وكان مادّة هدا" ، كما دُكر عن السبكيّ حكاية الرافعيّ فيمن أمرَ آخرَ تسطيفِ بيته ، فقال له" ، بعض بنما مثل ﴿ رُائِلَهُ وَاللهِ فِي العارو ١١ . إنّه لا يَكُفُّر ؛ لأنه مِن بابِ المنالعةِ في الشبيهِ المقصودةِ للبلغاءِ الدالّة على تعطيم قدر المشتّهِ دولاً احتقار المشبّه به

إنَّه يَكُمُرُ (٤) ؛ لأنَّ فيه استحماقاً

إِنَّ العالمَ لا يُكُفُّرُ⁽¹⁾ ؛ لأنه بغرفُ حقائقُ التشبيهِ المابعةُ من الاستحماقيِ ا بطراً إلى أنَّ المعالعةُ تَمْنَعُ قصدُ تحقيق المعنى ، بحلاف العاميُّ ؛ لأنَّ هذه العبارةُ منه نَذُلُّ على عظم تهوَّرِ واستحمابِ

ولم يُزخُحِ الرافعيُّ شيئاً مِن هذه الاحتمالاتِ ، ورَجَّحَ غَبرُه عدمَ التكفيرِ ، ومه يَتَأَيَّدُ مَا مَرَّ عن السبكيِّ والجلالِ

(أو عباداً) بأن غَرْفَ ساطته أنَّه الحقُّ وأبي أنْ يُقرَّ به (أو اعتقاداً) .

وهده الثلاثةُ (١٦ تأتي في البيّةِ أنصاً كالمعل الآتي

وحدث همرة التسويه والمعلف بـ(أو) لعةً ، والأفصحُ : دكرُها(^(٧) والعطفُ بـ(أم) .

⁽١) وفي (خ) والمطبوعة النكية (فإن الظاهر) .

⁽۲) وقوله (ماده هدا) أي أصل هداء الإضاء ومأحده (ش ۸۲/۹)

⁽٣) قوده (عدل)أي الأحر (له)أي للأمر (شي ٨٤/٩).

قوله (إنه يكمر) هر الأحسال الذني قوله (إن العادم لا يكمر) هو لذالث (سم ٩/٥٨)

 ⁽a) قوله (إنه لا يكفر) إلح سملن نفونه (حكاية الرافعي) كنا في نصبيبه (سم ٨٥/٩) . وراجع « الشرح الكبير ١ (١٠٢/١١) .

⁽٦) أي عي فون انسن (استهراه أو عبادا أو اهتمادا)

 ⁽٧) قوله (والأفضح دكرها) يحي الأفضح أن يفول صواء أقاله استهراتاً أم عباداً ، لكن حقف الهمرة ، والمعنف بـ(أو) هو لمة فضيحة ؛ قلدا احدف المصنف احتصاراً كردي

مَثَنَّ بَعِي الصَّالِحَ . • • • •

وبقلَ الإمامُ عن الأصوليِّينَ أنَّ إصمار التورية ؛ أي قيما لا يختملُها (١٠٠٠ علم طاهرٌ لا يُقيدُ ، فيكُفُرُ باطباً أيضاً ؛ لحصولِ التهاون منه

وبه فَارَقَ قبولُه في بحوِ الطلاقِ باطباً .

(فمن بعن الصابع) أَخَدُوهُ (٢) مِن الإجماع النطقيّ به إن شُدُم (٢) ، وإلاّ . فين قولِه تَعالَى ﴿ شُمْ اللَّهِ ﴾ (النمل ٨٨) لكن على مدهب من يرى أنّ ورود العمل كو ، أو على مدهب النقلاميّ أو الغرائيّ الله عما أشرَتُ إليهما أوّل الكتاب (١٠)

⁽۱) أي كأن قال الله ثالث ثلاثه ، وقان أردت غيره السهي ع ش (ش ٩ ٨٥)

 ⁽۲) قوله (أحدوه)أي إطلاق الصابح على الله تعالى (ش ٩ ٥٠)

⁽²⁾ أي : وجود الإجماع النطقي . (ش : ٩/ ٨٥) ،

⁽٤) قوله { أو عنى مذهب أبادلاني) أي أنه يحور أن يعنن عنه نعابي ما لا شعر نمص وقوله (أو العرائي) أي أن يجور إطلاق انصفات عنه نجالي وإن نم باده وهد حكمه العظما بـ(أو) انهيي ع ش (ش ١٨٥/١) وراجع (لمعجد الأنسى في سرح أمماد الله الحستى (ص : ١٨٣٠) ،

⁽¹¹A_11V/1)_3 (e)

 ⁽¹⁾ أخرجه الجاكم (71/1) ، والتجاري في 3 جين أفعال الصاد (ص - ٤١) ، و بلايكاني في
 ه شرح أصول اعتماد أهل البناء والتعيياها (٩٤٢) ، و للفظ له عن حديثه رضي الله عنه ،
 وضيعيمه على شرط مسلم ، وأقرد الذهبي ،

⁽٧) قوله (ئم) اي مي اول لکناب (ش ٩ ٥٨)

 ⁽م) وفي (ح) (رما في الجديث بحس)، وفي (ب) ((ر) (ودا في هذا الحديث الحسن)،
 (الحسن)، وفي (ر): (وما في هذه الحديث الحس)،

⁽٩) قوله (س هداالعبل) أي من بمذكور على جهه بنقابته (ش ١٥/٩)

وأيصاً فالكلامُ في الصابع لـ(أل) من غيرِ إصافةٍ ، والذي في الحسر بالإصافة وهو لا بذُلُّ على غيره^(١)

آلا ترى أنَّ قوله صَلَّى اللهُ عليه وسَنَّم ﴿ يَا صَاحِبَ كُلُّ نَحْوَى ﴿ ﴿ أَنْتَ الطَّاحِبُ فِي النَّفَرِ الْ ﴿ الصَاحِبُ فِي النَّفَرِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

وهي حبر مسلم ﴿ لِيعُرِمُ فِي الدُّعَاءِ ، فإنَّ اللهُ صَائعُ مَا شَاءَ لَا مُكَرِهَ لَه ^(٢) وهذا أيصاً مِن هيلِ المصاف أو المقيَّد

معم ، صحّ في حدث الطرائي والحاكم ق اتّقُوا اللهَ فَإِنَّ اللهُ فَاتِحٌ لَكُمْ وَصَابِعٌ اللهُ عَالِنَ اللهُ فَاتِحٌ لَكُمْ وَصَابِعٌ اللهُ اللهُ وَقَ بِينِ الصّحرِ والمعرّفِ وضَابِعٌ اللهُ اللهُ وَقَ بِينِ الصّحرِ والمعرّفِ وبأَتِي آخر (العقيقة) . أنّ (الواهب) توقيعيّ بما فيه ، فرّاجعُه (١٠)

أو اغتقد (٧) حدوثه ، أو قدم العالم ، أو نفى ما هو ثانت للقديم إحماعاً ؛ كأصل العلم مطلقاً ١٠ ، أو بالجرئبات ، أو أثبت له ما هو منعيَّ عبه إحماعاً ؛ كاللوب أو الاتصاب بالعالم أو الانفصال عنه ، همدّعي الجسميّة أو الجهةِ إن رعمَ

⁽١) قوله (رمو)أي الحبر، قوله (على عبره)أي عبرانسماف انتهى حش (ش ٨٦/٩).

 ⁽٣) انشطر الأول من الحديث أحرجه الحاكم (١ ٥٤٥) في حديث طويل هن عمرو بن شعيب هن
أبنه عن حدّه ، والشطر لثاني أحرجه مسلم (١٣٤٢) عن ان همر رضي الله عمهما

⁽٣) - صحيح مسلم (٢٦٧٩) ، وأخرجه التجاري (٦٣٣٩) عن أبي هريزه رضي الله عنه

⁽٤) استخدم الكبير (١٩٤٠) ، المستدرك (٣٨٣/٣) عن حيات رضي الله عنه

⁽٥) أي في إطلاق الصابع عليه سنجاله ومعالى (ع ش ١٥/ ١٥٥)

⁽٦) غي (ص: ٧٥٧)

 ⁽۲) قوله (أو اعتبد) إلح عطف عنى بول المن (نفى الصابح) (ش ۲/۹۸)

أي : بالكاليات والجرائيات جميماً . (ش : ١٩٦/٩)

واحداً ^(١) من هيه. . كُفرَ ، وإلاَّ - فلا ؛ لأنَّ الأصلحُ : أنَّ لارم المدهب ليْس بمدهبٍ ^(١) ، وتُورغ فيه^(١) بما لا يُخدي .

وظاهرُ كلامِهم هما⁽¹⁾ . الاكتماءُ بالإجماع ويلاً لم تُعَدَمُ من الدين بالصرورة ويُمْكِنُ توجيهُه * بأنّ المجمّع عليه هما لا يَكُولُ إلاَّ صروريَّا ، وفيه بظرٌ

والوجهُ * أنه لا بدَّ مِن التقبيد به (*) هما أيضاً (*) * ومِن ثُمَّ (*) قِيلَ * أحدً من حديثِ «بجارية (^) - يُغْتَفَرُ نحقُ التحسيمِ والحهةِ في حقُّ العوامُ * لأنهم مع ذلك على هايةٍ مِن اعتقادِ التنزيهِ والكمالِ المطلّقِ

أو اغتقد (١٠ أنَّ الكوكبُ فاعلُ

واسْتُشْكُنْ بقول المعترلة الذِنَّ العبد يَخُلُّقُ فعل نفسه

ويُخابُ مَأَنَّ دَا^(١٠٠) الكوكب بغتقدٌ فيه نوعاً من النائبر الذي يغتمدُه للاله ، ولا كدنك المعبرليُّ

طَابِتُهُ أَنه يَجْعَلُ فِعَلِ الْعَنْدُ وَاسْطَةً لِنَسْبُ إِلَيْهَا الْمُعْمُولُ الْ تَرْبِيهَ لَهُ تَعَالَى عَن نَسَةِ القَبِيحِ إِلَيْهِ

 ⁽۱) قوله (پادرهم و حداً) بأن اهتقده (سم ۱۹۹۸)

 ⁽۲) معناه آنه لا يحكم به بمحرد برزمه ، فرن افتقده - فهو مدهنه وبنرنب عبه حكمه اللاش به
 (ش : ۸۱/۹)

⁽٣) أي في الأصبح المذكور أو في قوله (وإلا علا) (ش ١٩٦٩)

⁽٤) قوله (وظاهر كلامهم هـ) أي في النفي عنه بعانى و الإثبات له كردي ...

⁽a) قوله (يه) أي : بالعلم المدكور ، (ش: ٨٦/٩)

⁽١) أي : كانتقيد بالإجماع . (ش ، ٨٦/٩) ،

⁽٧) أي من أخر التعييد هـ بالعلم لمذكور (ش ١٩٦/٩)

⁽٨) . أحرجه مسلم (٥٣٧) عن معاوية بن الحكم الشَّقمي رضي الله عنه

⁽٩) عطف على قول النس (نفي الصابع) (ش ١٩٦/٩)

⁽۱۰) وفي (خ) : (بأن دلك)

أوِ الرُّسُلِ أَوْ كَدُّتْ رَسُولاً أَوْ خَلَّلَ مُحَرَّما بِالإِجْمَاعِ كَالرُّمَا .

(أو) مَّني (الرسل) أو أحدُهم أو أحد الأنباء المحمّع عليه

أو جُحَدَ حرفاً مجمعاً عليه مِن القرابِ ؛ كالمعوّدتين ، أو صعةً مِن وحوهِ الأداهِ المجمعِ عليها ، أو راد حرفاً فيه مجمّعاً على نفيه معتقداً أنّه منه ، أو بقّص حرفاً مجمّعاً على أنّه منه .

(او كدب رسولاً) او سَيَا ، او بقصه باي منقُصِ ؛ كأن صَغَرَ اسمَه مريداً تحقيزه ، او حؤر سؤة أحياءهذ وجودِ سِيّا ، وعيشى سِيّ قبلُ ، فلا يُردُ ،

ومنه (١) · تمنّي السرّة بعد وجود بيبًنا صلّى الله عليه وسَلّم ؛ كتمنّي كفرِ مسلم بقصادِ الرضّا به ، لا التشديدِ عليه (٢) .

ومنه أيضاً فو كان فلان بنيّاً أمنتُ ، أو ما آمنتُ به ، إنْ خَوَّرَ دلك على الأوجهِ

وخَرَجَ بِكَذَبِهِ كَدَّبُهُ عَلِيهِ ، وقولُ الحويشِ إِنَّ^(**) عَلَى بَيِّنَا صَلَّى اللهُ عَسِهُ وسلَّم كَفَرُّ عَالَجُ وَلَدُه إِمَامُ الحَرَمَينِ فِي تَرْبِيغِه وَأَنْهُ رَلَّةً

(أو حلَّل محرماً بالإجماع) وعُلم تحربمُه مِن الدين بالصرورة ولم يُجُرُ أَنْ يَحْمَى عَنِه (كالزبا) واللواط وشرب الحمر والمكس .

وسببُ التكفيرِ مهذا كالأني (٤) سواءً في دلث ما فيه نصلُّ وما لا نصلُّ فيه الْ إنكار ما ثنت صرورةُ أنَّه مِن دينِ محمَّدِ صلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ فيه تكديثُ له صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ ،

⁽١) قوله (ومه) أي من النحوير المدكور (ش ١٩٧/٩)

 ⁽٢) قوله (لا استدید عیه) أي لكونه ظلمه مثلاً ، ویؤخد من هذا صبحة ما قاید العلامة این فاسم في اشرح العابه اعبل (كتاب الطهاره) من حوار الدعاء على الظالم بسوء النعائمة (ع ش : ٧/ ٤١٥) .

⁽٣) قوله : (إنَّهُ) أي : الكنب عليه ,

⁽٤) أي في قول لنصنف (وعكنه) إلح (ش ٨٧/٩)

وغَكُسُهُ ، أَوْ بَعَى وُخُوتَ شَجْمِعِ عَلَيْهِ ، أَوْ عَكُسُهُ ،

(وعكمه) أي · خَرَّمَ حلالاً مجمّعاً عليه وإنْ كُره (') كدلث (' ؛ كالسع والكاح .

(أو بعى وجوب محمع عليه) معلوماً كذبك (") كسحدة من الحمس (أو عكسه) أي . أو حب محمعاً على عدم وجوبه معلوماً كذلك (كصلاة سادسة ، أو بقى مشروعيّة محمع على مشروعيّة معلوم كذلك (كالروائب ، وكالعبد كما صُرَحٌ به النقويّ .

أمّا ما لا يُعْرِفُه إلا الحواصُ ؛ كاستحقاق ست الاس السدس مع ست العملي ، وكحرمةٍ بكاح المعتدّة للعير ، وما بمكره (*) أو لعئته بأويلُ عبرُ تطعيُ المعلادِ ؛ كما مرّ في (الكاح) (°) ، أو بعدً (على العدم، بحيثُ يحفى عديه دلث. ولا كفر بجحده (۷) ؛ لأنّه ليس فيه تكديث

وتُورغُ في مكاحِ المعتدَّة بشهريه ، ويُجَاتُ بمنع صروريَّته ؛ إذ المرادُّ بالصروريُّ ما يشْتركُ في معرفته الحاصُّ والعامُّ ، ولكاحُ المعتدَّة ليس كديك إلاَّ في نعص أقسامه ، وذلك لا يُؤثرُّ

تسية أوّلٌ من أفراد قول (أو نمثبته) إلى أخره إيدالُ فرعون الدي رعمة قومٌ ، فإنّه لا قطع على عدمه ، بل طاهرُ الأية وحودُه ، وألّف فيه^(٨) مع

 ⁽۱) قوله (ويان كاره) أي وإن كان دلت التحالان مكر رها كردي

 ⁽۲) أي علم حله من «بدين بالصرور» ، وتم يحر أن يحفي عليه النهى ٤ ش (ش ٩٠ ٩٨)

⁽٣) قوله (معلوما كدلث) أي من الدين بالصرورة ، وثم ينجر أن ينجمي عب (ش ٩ ١٨٧)

 ⁽²⁾ قوله (راب لسكره) إنج مطلب فني (با لا يدريه) بج ، ولدله محدر فوله (ولم يجر أن يخفي فليه) ، (ش ۸۸/۹)

^{(100/}A) ¿ (4)

ملت على (تأويل) . (ش : ۸۸/۹)

⁽۷) رفي (ټ) و(ټ) را چ) را ر) و(ه) (فلا يکفر تحصم)

⁽A) أي : وجود إيمان قرعون . (ش : ٨٨/٩)

الاسترواح في أكثرٍه'`` بعصُ محمقي المتأخّرين مِن مشايحٍ مشايحِما .

وممّا يَرُدُ عليه أنَّ الإيمان عـذ يأسِ الحياةِ بأنَّ وَصَلَ لآخرِ رمّقِ ؛ كالغرغرةِ -وإدراكُ العرق في الآبةِ (٢) من ذلك ـ كما هو واضحٌ ، حلافاً لمن نارع فيه (٣) لا يُفْلُ (٤) ؛ كما صَرَّح به انتشا وعيرُهم وهو صريحُ قولهِ تعالى ﴿ فَلَمْ يَكُ يَمُعُهُمْ إِينَاهُمْ لَقَارَأُواْ أَسَامُ ﴾ (عار ١٨٥)

ومِمَا تُقَوِّرُ^(۵) عُلِمَ . حطأ من كفر القائلين بإسلام فرعون ؛ لآنا وإن اغتقدُما بطلانً هذا القول ، لكنه وإن وردت به أحاديث وتبادر من آيات أؤلها المخالفُون بما لا ينفعُ . عيرُ صروريُ^(۱) وإن فُرِص أنه (۱) مجمعٌ عليه ؛ ساة على أنه لا عبرةً بحلاف أولئك ؛ إذ لم يُغلمُ^(۱) أن فيهم من بلع مرتبة الاحتهادِ المطلقِ

تبيه ثان يسمي للمصي أن يختاط في الكفير ما أمّكة ؛ لعظيم حطره وعلمة عدم قصيره سيّما من العوم ، وما رال النشا على دلك قديماً وحديثاً ، بحلاف النمة الحلفية فإنهم توسّعوا بالحكم بمكفرات كثيرة مع قبولها التأويل ، بل مع تدوره منها

ثُمُّ رَأَبِتُ الرَّرِكِشِيُّ قَالِ عَنَّ نُوشَعَ بِهِ الْحَنِيَةُ ۚ إِنَّ عَالِمِهِ فِي كَتِبِ الْعَتَاوَى بَقَلاَ عن مشابحهم

 ⁽١) أي : أكثر مراضع هذا التأليف ، (ش : ٨٨/٩)

⁽٢) هي ﴿ حي إِد أَرْكَهُ سَرُقُوالَ، مَثُ﴾ [يونس: ٩٠]

⁽٣) قوله (عبه) أي هي موله (وإدراك العرف) إلح (ش ٨٨/٩)

⁽¹⁾ قوله (البعط) حرابونه (أن الإيمان) إلح (ش ١٨٨/٩)

⁽a) أي نمونه من أفراه قول (أو لنشبه) للح (يمان فرغول إنح (ش (AA/4).

⁽٦) وقوله : (غير شروري) خير (لکنه) (ش : ۸۸/۹)

⁽٧) أي: كامر قرعون , (شي : ٨٨/٩) ,

⁽A) علة لعدم المبرة . (ش : ٨٨/٩)

وكان المتورِّعُونَ مِن متأخري الحمية لِلْكُرُون أكثرها ويُحالفُونهم ويقُولُون هؤلاءِ (١) لا يُجُورُ تقليدُهم ؛ لأنهم عبر معروفين بالاحتهاد ولم يُحرِّحُوها (١) على أصل أبي حنيفة ؛ لأنه حلاف عقيدتِه ؛ إد سها ، أن معا أصلاً محقّفاً هو الإيمان فلا برُفعه إلا بيقين ، فَلَيْسَنَة لهذا ، وليُحَدرُ مثن بُدرُ إلى الكفير في هذه المسائل ما ومنهم فيُحَافُ عليه أن يُكُفُر ؛ لأنه كفر مسلماً النهي (١) منحصاً

قُالَ بعصُ المحققِين منَّ ومنهم ﴿ وهو كلامٌ نفيسٌ ﴿

وقد أنش أبو ررعة من محققي المتأخرين فيمن قيل له الفخراني في الله ، فَقَالَ فَخَرْتُكَ لألفِ اللهِ. بأنّه لا يَكُفُرُ إِنْ أراد لألفِ سبب أو هجرةٍ لله تعالى وإنّ لم يكُنُ دلك طاهر اللفظ ؛ حقّاً للدم بحسب الإمكان لا سبّما إنّ بم يُعرف قائلُه بعقيدةٍ سيّئةٍ ، لكن يُؤذَّبُ على إطلاقِه ؛ لشباعةٍ ظاهره (1)

تنبية ثالث . قَالَ العراليُ من رعم أنَّ له مع الله حالاً أَسُقط عنه بحو الصلاةِ ، أو تجريمَ شرب الجمرِ وَجب قتلُه وإن كان في الحكم بحدوده في البارِ بظَرَّ ، وقتلُ مثلِه أفصلُ من قتل مئة كافرِ ؛ لأنَّ صرره أكثرُ النَّهي

ولا نظرَ في خلودِه ؛ لأنَه مربدُ ؛ لاستخلالِه ما غُلمتُ خرمتُه ، أو نقيه وجوب ما غُلمَ وجولُه صرورةً فيهما^(د) ؛ ومن ثم^(۱) جَرمَ في ١ الأنوار ا تخلودِه^(٧) ،

⁽۱) أي مشايحهم (ش ۸۸،۹)

⁽۲) أي الماري (ش. ۸۸/۹)

⁽٣) أي . قول الزركشيُّ ، (ش : ٨٨/٩) ،

⁽٤) فتاوي العراقي (ص: ٣٩٨)

 ⁽٥) قوله (فيهما) خر مندأ مجدوف د أي وهو د أي فوله ضروره مغير في عدم الحرمة وعلم الوجوب ، (ش ، ٨٨/٩) .

⁽٦) أي : لأجل ارتداده بما ذكر . (ش : ٨٨/٩)

⁽٧) الأبوار لأهمال الأبرار (٢/ ٤٨٩)

ورَقَعَ للباهعيُّ مع جلالته في ﴿ رَوْضِهِ ﴾ لو أَذِنَ اللهُ تَعَالَى لَمُصَ عَبَادِهِ أَنْ يُسِس ثُوب حَرِيرٍ مِثلاً وعَدَمُ ﴿ الإَذِنْ يَقِيناً فَلَيْنَةً ﴿ لَمْ يَكُنْ صَبْهِكَا لَفُسُرِعٍ ﴾ وحصولُ البقين له مِن حَيثُ حصولُه للحصر نقبله للعلام ؛ إذ هو وليُّ لا سيُّ على الصحيح ، انتهى

وقولُه (مثلاً) رئما بذُخُنُ فيه ما رُعمة معمَّى المتصوفةِ الذِي دَكْرَهُ الْغَرَالِيُّ^(۱) .

وتُمُوصِ أَنَّ الْهِ فَعَيِّ لَمْ يُودُ لَـ (مثلاً) إلاَّ ما هو مثلُّ الْحَرِيرِ فِي أَنَّ استَحَلالُهُ غَيرُ مَكُفِّرٍ لَعَدَمٍ عَلَمِهِ ضَوَورَةً ، فإن أراد بعدم التهاكِه للشرع أنَّ له نوع عدرٍ وإن كنَّا نَقْصِي عليه بالإثم بل والفسق إنَّ أدام دلك ... فنه نوعُ اتَجَهِ .

أو أنَّه لا حرمه عنه في لسبه · كما هو الطاهرُ مِن سباقِ كلامِه · فهو رأتُهُ منه ؛ لأنَّ دلك اليقين إنَّما يكُونُ «لإلهاء وهو لس محجَّةٍ عندَ الأنشَّهِ ؛ إذْ لا ثقّةً بخواطر مُن لِسنَ معصوم

وبقرص الله حجّة فشرطه " عند من شدّ بالقول به ألاّ يُغَارِضهُ بصٌّ شرعيٍّ ؛ كالنصلّ بمنع لسن الحرير المجمع عليه إلاّ من شدّ مثن لا يُغَندُ بحلاقة فيه

وبتسليم أنَّ الحصر وليُّ (12) ، ورلاً عالاً صحَّ أنَّه سيُّ عمل أينَّ لما أنَّ الإلهامُ لم يكُنْ حجَّة (12) عالاً سياء في رصه

⁽١) أي : ملك البعض ، (ش : ٨٨/٩)

⁽٢) أي : سبق دكره هنه آنماً . (ش : ٨٨/٩)

⁽٣) قوده (شرطه) أي كرن (ژلهام حجه، وكد صمير (به) (شي ٨٩/٩)

⁽٤) قوله (وسندم الدالحصر ولي) يلح حواب لنوال معدر كأن فائلاً يقول كيف تعول الإلهام الإلهام السريحجة مع أن لحصر ولي وصله بالإلهام ١٥ وخاصل الحواب بو سند أبه وبي عمل أبن ك العلم أن الهام بم يكن حجة في ذلك الرمن ٩ بل يحتمل أن يكون حجة في ذلك الرمن ٩ بل يحتمل أن يكون حجة في ذلك الرمن دون وماننا به علا يقاس ما في زمننا عليه . كردي .

⁽a) أي : في دلك الرمن . (ش : ٨٨/٩)

موجودُون فلعلُّ الإدن في قتلِ العلامِ جاءَ إليه على يدِ أحدهم

فإنَّ قُلُتُ * قصيَّةً هذَا * أنَّ عيسَى صَلَّى اللهُ على سِبًا وعليه وسلَّم لو أَخْسِ بعدُ برولِه أَحداً بأنَّ له استعمالَ الحريرِ خَارَ له دلك . قُلُتُ هذا لا يقعُ لائه ينْولُ بشريعةِ سِبُّ صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّم وقد اسْتَقَرُّ فيها تحريمُ الحرير على كلَّ مكلَّم لعيرِ حاحةٍ أو صرورةِ فلا يُعيِّرُهُ أنداً

لا يُقَالُ يُقَالُ لِنَاوِمِي اللهِ الإدل في الحرير وقع تداوياً من عَلَمْ علمه الحقّ من دلك العبد ؛ كما تأوّل هو (٢) وغيره ما وقع لوبيّ أنّه بما اشتهرت ولاينه سلا حدف على عدم الفتة فدحل الحمام وليس ثياب بغير وخرج مترقّعاً في مشه ؛ ليُدْرِكُوه فَأَذْرِكُوه وأوْحَعُوهُ صرباً وسمّؤهُ لصلّ الحمام ، فقال الآن عاب بمقمُ عدمه ، الآن عاب بمقمُ عدمه ، الآن عاب بمقمُ عدمه ، الآن عدم عدمين الحمام ، الآن عدم عدمين

ومفسدةُ لسن ثياب العبرِ ساعةُ أحفُّ من مفسدة العجب وبحوه من قدئج النفسِ ؛ لأنَّا نقُولُ⁽¹⁾ - دلك الإدنُّ الذي للتدوي ليس إلاَّ بولهام ، وقد الصح نظلان الاحتجاج به

وهرق واصع بين مسألتنا ومسألة ذلك الولي ؛ وأن الحرير لا لتصور حلّه لعبر حاحة ، واستعمال مان العبر يحور مع طلّ رصاه ، ومن أبن ل أن دلك الولي ما عرف مالك النياب ولا طلّ رضاه ؟ ونعرض جهله به هو بصُلُ رضاه بعرض اطلاعه على أنه إنما فعلة لدلك القصد ؛ إذ كلّ من اطلع على باطن فاعل دلك يرضى به وإن كان من كان (٥)

أي : قوله : (ظمل الإدن . . .) (لخ . (ش ٩٩/٩)

⁽۲) أي : الياسي , (ش : ۸4/4)

 ⁽۳) قوله (بأي فيمان) لح سمين بقوية (بأول هو) ربح (ش ۱۹۹۹)

⁽³⁾ fight (Virtual) by many maps (Virtual) (mg (2)

⁽٥) أي : ولو كان أيحل الناس . (ش : ٨٩/٩) .

أَوْ عَرَّمْ عَلَى الْكُمْرِ عِدا أَوْ تردُّد بِيهِ كَامر

وَالْفِعْلُ الْمُكَفِّرُ مَا تَعَمَّدُهُ اسْتَهْرَاءٌ صَرِيحاً بِالدَّينِ أَوْ جُحُوداً لَهُ وَ كَوْلُفَاهُ مُصْحَفِ بِقَادُورَةِ ،

وَمَرَّ مِنَ (الوليمةِ) ﴿ أَنَّ قَلَقُ رَضًّا الغَيْرِ يُبِيعُ مَالُهُ (')

فهي واقعةً محتملةً للحلّ مِن عبر طريقِ الإلهام ؛ كواقعةِ الحصرِ ، ومسألةُ الحرير لا تختمِلُه من عبر طريقِ الإلهام نوحهِ ، فتأثلُه

(أو عرم على الكمر عداً) مثلاً (أو تردد فيه) أيفَعلُه أو لاً (كفر) في الحالِ في كلّ ما مرّ لمنافئه للإسلام

وكدا من أَنْكَرَ صحبة ابي مكرٍ ، أو رَمَى استَه عائشةَ رَضِيَ اللهُ عنهما بِمَا بَرُأَهَا اللهُ منه

وكدا في وحم حكاه القاصي * مَن شَبُّ الشيخَيرِ^{**)} أو الحسنُ والحسينُ رَضِيَّ الله عنهم .

تسية دكر مسأنه العرم ؛ لشش أنه المرادّ من النيّه في كلامهم ؛ لأنّها قصدُ الشيءِ مقترناً بفعلِه ، وهو غيرٌ شرطٍ هنا .

(والعمل المكتر ما تعمده استهراء صرمحاً بالدين) أو عباداً به (أو جحوداً له ؛ كإنقاء مصحف) أو بحوه مثا فيه شيءٌ من القرآن ، بل أو اسمٌ معطّمٌ ، أو من الحديث ، قال الرودائي أو من العلم الشرعيّ (بقادورة) أو قدرٍ طاهرٍ (٢٠) و كمحاط وبصاقي ومنيٌ ؛ لأن فيه استحمافاً بالدين

وقصيَّةُ قولِه (كإلقاءِ) أنَّ الإلقاء ليسَ نشرطٍ ، وأنَّ مماسَّةً شيءٍ من دلك

⁽۱) قي (۱/ ۸۸۹).

⁽٢) هما أبريكر وممر ، (خ ش : ١٦/٧)

 ⁽٣) قونه (أر قدر طاهر) ودما كان المسائر من العادورة النحاسة وكان كل مستعدر ولو طاهراً مثنها عطف عليب د(أو)وفات أو قدر طاهر والله أعدم أمير عدي هامشي (شي)

أَرْ سُجُودِ لِصَنَّمَ أَوْ شَمْسٍ .

للمدرِ كَعَرُّ أَيْصَاً ، وفي إطلاقه (١) لطرٌ ، ولو قِيل ا لا لذَّ مَن قَرْبُو تَدُلُّ عَلَى الاستهزامِ ، لم يُنِعُدُ .

﴿ أَوَ سَجُودَ لَصِيمَ أَوَ شَمِينَ ﴾ أَوَ مَجَلُوقٍ آخِرَ ، وَسَجَرٍ فَيَهُ بَجُوًّ عَبَادَةً كُوكَبِ^(٣) ﴾ لأنه أثب لله تعالَى شريكاً

وزعمُ الحويثِيُّ أنَّ المعل بمجرَّده لا يكُونُ كفراً . . رُدَّه وللهُ (٢٠) .

معم ؛ إنَّ دَلَّتُ قريبةٌ قريّةٌ على عدم دلانة نفعل على الاستحفاف ؛ كأن كان الإلقاءُ لحشيةِ أحد كافي ، أو السحودُ من أسيرٍ في دار الحرب بحصرتهم ... فلا كفر

وخَرْخَ بالسحودِ الركوعُ ؛ لأنَّ صورته نقعٌ في العادة للمحلوق كشراً ، بحلاف السجود

نعم ؛ يَظْهُرُ أَنَّ محلُّ الفرق بينهما عندَ الإطلاق ، تحلاف ما لو قصد تعطيم محلوقي بالركوع ؛ كما يُعطَّمُ الله به فإنه لا شكَّ في الكفرِ حيثةٍ ،

تنبيه (1) وقع في من المواقف اوتبعه السيد في شرحه (1) ما حاصلُه ال بحو السحود لنحو الشمس مِن مصدقٍ بما حام به البيُّ صلَى لله عليه وسلَم كمرُّ إجماعاً (1).

⁽١) أي إطلاق الكفر بحميم ما ذكر في النش والشرح هـ ١٠١١)

⁽۲) وفي (ب) . (وسجر فيه اصافة التصرف إلى كركب) ...

⁽٣) نهاية المطلب (١٦٢/١٧) ,

 ⁽٤) خدا انسبه ابي بوله الأبي (ربقي من المكفرات) غير موجود في (ب) و(ر) و(س)
 و(هـ) وريد في فيرها .

 ⁽٥) • المواطف • لعصد الدين عبد الرحمن الأيجي ، وشارحه السند الشريف عبي بن محمد الجرجابي

 ⁽¹⁾ قوله (إن تجو الشجود لنجر الشمال كفر إحماعاً) فان في الروضة (ما يعقله كثيرون من الجهلة الغيالين من الشجود بين يدي المشايح (حرام فظما بكل حال) نبواء كان ابن المناه و =

ثُمْ وَدَلَا كُونَهُ كُونَا كُونَا لِدُلُّ عَلَى عَدَم التصديق طاهراً وبحن لحُكُمُ للطاهر وبدا حكمًا العدم إيمانه لا لأن عدم السجود الله داحل هي حقيقة الإيمان حتى لو عُلم أنه لم يشخذ لها عنى سيل التعظيم واعتقاد الألوهية ، بل شجد لها وقلته مطمين بالإيمان لم يُخكمُ لكموه فيما بينه وبين الله تعالى وإن أُجُري عليه حكمُ الكفر في الظاهر ،

ثُم فالا⁽¹⁾ ما حاصلُه أيصاً الا يلُرمُ على بمسير الكفر بأنَّه عدمُ تصديق الرسول في بعض ما حاديه صرورة التكفيرا⁽¹⁾ من لبس العيار محتاراً ؛ لأبه لم يُصدُقُ⁽¹⁾ في الكلُّ ،

ه عبرها ، وسو ه فصد البلجادات للدال و على ، وفي تعص صوره فا يفتضي الكفر ، فان الشارح في الإعلام العدالمات في الاداوضة الالفلا بفهم أنه فد يكون كفراً المأن قصع به عناده مجلوق ، و التفرات ب ، وقد لكون حراما الأن فصد به يفظيمه الآي اللذال به أو أطلق و وكذا يقال في الوالد والعلماه ، كردي

⁽١) أَي (السَِّدُ تُدُسَ سَوَّةً ، (ش : ٩٣/٩)

⁽۲) ي لدلاله على عدم (لمستين صاهر (س ۹۲/۹)

 ⁽٣) قوله (الا لأن عدم نسخود) الح عظم على قوله (الدا) ، وفي الأصل (الدنك)
 ب (ش: ٩٣/٩)

⁽٤) قوله (ثير دالا) أي صاحب (بيوافت (شارحه ما حامينة تكفير من لبن العبار ، فال في " بنوح بروض" (ولا يكفر ال شد الردار على وسطه ، أو وضع فلبنوه المجوس على رأسه ، أو دحل دار الحرب للبحاره ، أو لنجلفس الأسارى ، ولا إن قال النظر به خير من المحوسة ، ولا إلى قال الو أعطائي الله الحد الما دخلتها ، فال صاحب (الأبوار) في لأخيره إنه لكفر ، قال الأدرعي المحلة ال قالة السيماة كردي

 ⁽۵) وفي المطوعة بوهية (هذم تكثير) فال الكنكي حفظة أنه تقالى فول الشرواني
 (٩) (مدوانة) الحالمية فلي معرف تعطف (عدم) قبل (تكثير) كما في هذه السبحة ، وأن عني ثنونها فما في نشرح هو الصواب والله أعدم

 ⁽¹⁾ قوله (لأنه يم يصدي) صوابه كما في 4 شرح (بنواهه) ، (دا كان مصدياً له في الكل (ش : ٩٢/٩) ،

ودلك (1) لأنا حمل الطن" الصادر" عنه باحتياره علامة على الكفر ؛ أي بناء هما على (1) أن دلك النس ردّة ، فيحكمنا عليه بأنه كافر عبر مصدّق حتى لو عُلم أنه شدّه لا لاعتقاد حقيقة الكفر الم يُخكم بكفره فيما سه وس الله ؛ كما مرّ في سجود الشمس النّهي

وهو^(۵) مبئي على ما اغتمداه (⁽¹⁾ أولاً أن لإيمان التصديق فعط، ثم حكمة عن طائعة (^(۷) أنه التصديق مع الكلمتين، فعلى الأوّل اتصبح ما ذكراه أنه لا كفر سحو السحود للشمس (^(۸))؛ لما مرّ عن الشارح (^(۱) أن بحو عدم السحود لفير بنه ليس داحلاً في حقيقة الإيمان

والحاصل أن لإيمان عنى هذه نظريقة (١٠٠) التي هي طريقة بمنكمس له حيثيتان البحاة في الآخرة وشرطُها التصديقُ فقط، وإحراء أحكم المساومناطُها البطقُ بالشهادتين مع عدم بسجود لغير الله ورمي المصحف بقادوره وعمر دلك من الصور التي حكم الفقهاء بأنها كفرً

⁽١) أي : هذم اللروم . (ش : ٩٢/٩) . -

⁽٣) قوله: (النشَّ) صوابه: (نشيء كما في اشرح الدو لف اء بنيس: (س ١٩٢٩)

 ⁽٣) وفي (ر) (حعت النفي للبي الصادر) أوله (لعبي) أي المحور كردي

⁽٤) رشي (ز) ر (خ) : (يناه هنا أيضا)

⁽a) قوله ١ وهو ١ أي عدم الحكم بكفر من شد الرمار كودي

 ⁽١) (مني عنى ما اعتمداه) أي صاحب اللموانات الرشارجة أدلاً و هو فولهما انساس (حتى لو هلم أنه لم يسجد لها . . .) إلخ ، كردي

⁽٧) وتوله : (عن طائمة) أي : من المتكلمين . كردي

 ⁽٨) قويه (أنه لأكفر)أي في الناطن (سحو سنجود)أي لا على سنل العظم و عكاد الألوهية. (ش : ٩٣/٩)

⁽٩) - قوله : ﴿ مَن الشارح ﴾ أي : السيد ، ﴿ ش : ٩٢/٩ ﴾ ،

⁽۱۰) قوله النفية لطريفة) شارة التي فرية الأواللايدات التصديل فقط) اكردي

فالنطق عبرُ داخلِ في حقيقة الإيمان وإنما هو ('' شرطً' (' لإخراء الأحكام الدنيوية ، ومن جعنة ('' شطراً لم يرد أنه ركل حقيقي، وإلا لم يستقط عبد العجر والإكراء ، بل أنه دالٌ على الجمعة التي هي النصديقُ ؛ إد لا يُمكنُ الاطّلاعُ عليها (د)

ومنه بدُلُ على أنه ليس شطراً ولا شرطاً : الأخدارُ الصحيحةُ . • يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مَثْقَالُ دَرْةِ مِنْ إيمانِ •(**)

قيلَ بِلْرَمُ آلا بُغْسِر سَطَقُ فِي الإيمان ، وهو^(١) خلافُ الإحماع على أنَّهُ يُخْسَرُ ، وإنَّمَا الحلافُ فِي أنَّهُ شَطْرٌ أو شرطُ

وأجيب بأن العرائي منع الإحداع وحكم بكويه مؤمناً ، وأن الامتباع عن النطق كالمعاصي التي تُحامع الإيمان "، وبنعه المحقفون على هذا ولم ينظروا لأحد النووي بقصية الإحدام بأن من ترك (١٠) النطق احتياراً محلّدٌ أبداً في البار (١٠) منواة أنسا إنه شطرٌ وهو واصح ، أو شرطُ ؛ لأن بابتمائه تنتفي المامية

⁽¹⁾ وقوله : ﴿ وَإِنْمَا هُو ﴾ أي : النطق بالشهادة ، كردي

⁽٢) (شرط) أي شرط لا محصول لاسان ، بل لاحراه الأحكام غير د حل في حميفه كردي

 ⁽٣) وقوله (ومن حمده) أي بدي من السكنتين جمل انتظي شطر ١ أي ١٥-دارة في تُقفه الإيمان لم يرد . . . إلخ ، كردي

 ⁽٤) وقوله (لا يمكن الاخلاع عليه) أي على حليلة الإيمان بدون النطق لا لأبه ركن جلمهي
 منه ، والتحاصل أن من جعله منظرا أراد أنه شطر محاري ، ومن حمله شرطاً أراد أنه
 شرط بالإجراء لا للحصول . كردى

 ⁽۵) احرجه الرمدي (۲۷۸۱) عن أبي سعد الحدري رضبي الله عنه، والبحاري (۲۲۸۹).
 ومبلم (۱۸۳) مطولاً

 ⁽٦) أي : مدم الامتيار ، (ش : ٩٢/٩٠) .

⁽۷) رحمه عفرم بدین (۲۱۱ (۲۲۲ (۲۲۲)

 ⁽A) فوله (أد من برك) إلح باد تعجبه الإحماع (ش ۹۲/۹)

⁽⁴⁾ شرح صحیح مسلم (۱-٦/۱)

لكن أشار معصَّهم إلى أنَّ هذا^(١) منجبُ الفقهاءِ ، والأوَّلُ^(٢) منجبُ المتكلمِينَ

ويُؤيَّدُه (") قولُ حافظ الدين السميّ . كونُ النطق شرطاً لإحراء الأحكام لا لصحّة الإيمان بين العند ورثه ، هو أصحُّ الروايتينِ هن الأشعريّ وهيه الماتريديُّ ، انتُهَن

ولا يُشْكِلُ عليه (1) أنَّه شطرٌ أو شرطٌ ؛ لما مرَّ في معاهما اللائق معدهب المتكلِّمِينَ لا العقهاءِ ، فتأَمَّلُ ذلك فإنَّه مهمٌ لا أهمُّ منه

وبَقِيَ مِن المكفرَاتِ أشياةً كثيرةً حمعًها كنها بحسب الإمكان على مداهب الأثمّةِ الأربعةِ في كتابٍ مستوعب الانسنعي عنه، وسمنته الإعلام يقواطع الإسلام، ، فعليك به فإن هذا البات أخطرُ الأنواب ، إذ الإسان رئما فرط ("" منه كلمةٌ فيلُ بأنها كفرٌ فيجتبنها (") ما أشكة

وقد تالَعَ الحميةُ في التكفير نكثيرِ من كلمات العومُ بَنِّسَه فيه مع ما فيها (ولا تصح) مغيي - تُوحدُ ـ إد الردَّةُ معصيةٌ كالرما لا يُوصفُ مصحةٍ

⁽١) وقوله : (إن هذا) أي : أخذ النووي ، كردي ،

⁽٢) (والأول) أي : حكم العرالي . كردي

 ⁽٣) وقويه (ربؤيده) أي دمات النمس كردي وعباره لشرواني (٩٣٩) (فويه ويؤيده) أي مدمت السكتين انهى كردي ، ويظهر أنَّ مرجع الصنير كون الأون مدهب المتكلمين)

⁽²⁾ وقوله (لا يشكل هنيه) أي على دهاب العصل ، هد دفع بما يتوجه على دنث العصل ، كيف نمول ملحب المشكلتين ، مع أنهم حملوا النظن شطراً أو شرطاً * حاصله مر أن معنى انشرط عنفهم كربه شرطاً لإحراء الأحكام ، لا لحصول الإيمان ، ومعنى انشطر أنه دال عديد ، لا ركن حقيقي ، فلا يشكل عدم شيء منهما كردي

⁽a) قوله : (فزط) أي : سبق ، (ش : ٩٣/٩)

⁽١) وفي (خ) : (قرط منه كلمة مكترة فيتجبها) ،

ردَّةُ صِيِّ وَمَجْلُونِ وَمُكْرَهِ ، وَلُو الْهَذُ مَجُنَّ لَمْ يُمُعَلُ فِي خُلُونِهِ وَالْمَذْهِبُ : صِحَّةُ ردَّةِ الشَّكُونَانَ

ولا بعدمها _ (ردة صبي ومجبون) نرفع الفلم عنهما (ومكره) على مكتمر قشه مطمئلٌ بالإيمانِ ؛ للآيةِ(١) ، وكدا إن تحرّد قلله عنهما(١) فيما يتُحةُ ترجيحُه ؛ لإطلاقهم أنّ المكره لا بدرتُه التوريةُ(١)

(ولو ارتد هجن) أنهن احتباطاً ؛ لأنه قد يغَقِلُ ونعُودُ للإسلام ، و(للم يقبل في حبوبه) بدناً على ما اقبضاه كلامُهما⁽¹⁾ .

وقبلَ وحوباً ، واغتمداً جمعٌ ؛ لوحوب الاستتابة المستلزم لوحوب التأخير إلى الإفاقة (١٠)

وعلمهماناً لا شيء على قائله عبرًا التعرير ؛ لافنيانه على الإمام ، ولتعويته الاستتانه الواحبة

وحَرَح ما(العاء) ما نو تراحى الحنولُ عن الردة والشُّتيت فلم يَثُث ثُم حُنَّ فَانَهُ لا يأتي فيه (١٠) وحولُ التأخير على نقولِ الثاني .

(والمدهب صحة ردة السكران) المتعدّي بسكره وإنّ كان عير مكتّب كطلاقه ؛ تغليظاً عليه .

وقد اتَّص الصحابةُ رصوالُ الله عليهم على مؤاحديَّه بالقدفِ ، وهو (٨)

⁽١) وهي ﴿ منكمر بأهم من تقد إيمناه ، [لامن أحكره وقليَّةُ مُطِّمينٌ بِأَلاِيمي، [المحل ١٠٦]

⁽Y) كأن المراد : عن الإيمان والكفر . (صم : 47/4)

 ⁽٣) قوله (د المكرة لا بلرمة بنورية) مر في (الطلاق) ما يتعالف ما هنا ، لكن ما في الناب
مقدم كما هو المشهور ، كردي .

⁽⁴⁾ الشرح الكبير (١٠٧/١١) ، روضة الطالبي (٧٩٠/٧) .

⁽٥) رجع الممهل الصاح في خلاف الأشياح المسألة (١٥٢٣)

⁽٦) أي ' قولي الوجوب وانتهب ، (ش: ٩٣/٩) .

⁽٧) وقي (١) ر(ز) و(ر) : (بإنه لا يتأثي فيه)

⁽٨) - أي؛ الاتماق المذكور ، (ش : ٩٣/٩) ،

وإشلامه ، وتُفْعَلُ الشُّهادةُ بالرُّدَّةِ مُطَّلَعًا ،

دليلٌ على اعتبارِ أقوالِه .

ونُسنُّ بأحيرُ استنائِه لإفاقته وإنَّ صحَّ إسلامُه في السكر ؛ ليأتي بوسلامِ محمعِ على صحَّته

وثاّحيرُ الاستنابة الواحبة لمثلِ هذا العذرِ مع قصر مدّة السكر عالـاً عيرٌ بعيدٍ ، كذا قالُوه

وأولَى منه استثانتُه في حالِ سكره ؛ لاحتمان موته فيه ، ثُمُ^{٢٠} بعد إفاقته ؛ حروجاً مِن خلاف من مُنعها فيه ؛ ومن ثُمُّ^{٢١} لم تحث إلا بعد إفاقته

ومرَّ أحر (الوكالةِ) ﴿ أَنَّهُ يُعْتَمَرُ للعاصِبَ مَعَ وَجَوْبُ الرَّدُّ ۚ عَلَيْهِ قُورُ ٱ التَّاجِيرُ للإشهاد ، فهذا أولَى ، فإنْ قُتَلَ فِي سكرِه ، فلا شيءً فِ

أنْ عيرُ المتعدِّي سكره - فلا تصِحُّ ردِّتُه كالمجود

﴿ وَإِسْلَامِهِ ﴾ سُوادٌ ارْتَدُ في سَكْرِه أَمْ قَبِلُهِ ﴿ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ يُغَنَّدُ بَأُفُوانِهِ كَ صَاحِي فلا يَخْتَاحُ لتحديده بعد الإفاقةِ⁽¹⁾

والنصُّ على عرضِ الإسلام عليه بعدها (٥) يُحْملُ على المدب

وإذا غُرِص عليه فوضَّف الكفر - فهو كافرٌ من الأن ٢ نصحه إسلامه

(ونقبل الشهادة بالردة مطلقاً) كما صحّحاه في * الروصة » و* أصلها ا⁽¹⁷⁾ أيضاً ، فلا يُختاحُ الشاهدُ لتعصيبها ؛ لأنّها لحطرها لا بُقُدمُ العدلُ على الشهادة بها إلاّ بعد مريب تحرُّ

⁽۱) ای تمانت به دسانمدرهانه (ش: ۹۳/۹).

⁽٣) أي مرأحل دنك الحلاف (ش: ٩٣/٩).

⁽٣) أي: رد المعموب إلى مالكه . (ش: ٩٣/٩)

⁽٤). راجع ا السهل بنصاح في احلاف الأشباح ا مسأله (١٥٢٤)

^{{ \$155/}Y } 1/1 (a)

⁽٦) السرح الكبير (١١ ١٠٨) ، روضه تعاليل (١٩١/٧ ٢٩٢)

وقبل بحث التَّقصيلُ ٠

(وقبل بحب النفصيل) بأن يذكّر موجبها وإنّ لم يقُلُ عالماً محتراً ، حلاقاً لمّا يُوهمُه كلامُ الرافعيُّ^(۱) ؛ لاحلاف المداهب في الكفر وحطرٍ أمر الردة ، وهذا هو القياسُ لا سبّما في العاميُّ ومن رأيَّه يُحالفُ رأيَ القاصي في هذا البابِ ،

رمى ثُمَ أحدن كثيرُون في الانتصار له نقلاً ومعنى ، وجَريا عليه في (الدعاوى) وذكرا في مسائلَ ما يُؤيِّدُه (**) ؛ كالشهادةِ سحوِ الريَّا^(**) والسرقةِ والشرب .

ويَتَعَبَّنُ نرجيحُه في حارحيُّ ؛ لاعتقاده أنَّ ارتكات الكبيرةِ ردَّةٌ مطلقاً (١)

وقد يُعَرَّتُ الأَوَّلُ^(٥) أَنَّ سكونه عن الإسلام^(٦) الذي لا كنفة فيه بوجم دليلٌ على صدق الشهود ، فلم يُجب التفصيلُ ؛ لسهولة رفع أثرِ الشهادةِ^(٧) بالمبادرَةِ بالإسلام ، تحلافِ تلك المسائلِ فإنه لَقَ لم يُمْكُمُه رفع أثرِ الشهادةِ أَوْحَنَا تفصيلها حتى لا يُقْدَم على مؤاحدته إلا بعد اليقين

قال البلقيسيُّ ومحلُّ الحلاف إنَّ قالا الرَّتَدُّ عن الإيمانِ ، أو * كَمَرَّ باللهِ . أمَّا مجرَّدُ * ارْتَدُ أو كمر فلا يُفْتَلُ قطعاً ؛ أي * لاحتمالِه (٨) ، لكنَّ ظاهرَ

⁽١) الشرح الكبير (١٠٨/١١)

 ⁽٢) الشرع الكبير (٢١٢/١٣) ، روضه العاليي (١/ ٣٥٠) ، وراجع ١ المنهن النصاخ في اختلاف الأشياخ المسألة (١٥٢٥) ,

⁽٣) الشرح الكبير (٤٧/١٣) ، روضه الطالبي (٢٢٦/٨)

 ⁽⁴⁾ أي قولا أو فعلاً ، ومع النصدين الناطي رندونه (ش 41/4)

⁽٥) أي مون الشهاده بالرقد مطلقاً (شي ٩٤/٩).

⁽١) أي: التعلق بكلستي الشهادة ، (ش: ٩٤/٩)

 ⁽٧) قوله (رفع أثر الشهادة) أي الحكم بالردم، فكان الأولى أن يمثر بـ (الدفع) بالدال المهملة (ش: ٩٤/٩).

⁽٨) - أي : التملى اللعري ، (ش : ٩٤/٩) -

معلى الأوَّل لَوْ شَهِدُوا مِردَّةِ عَالَكُم حَكُم بِالشَّهِادَةِ .

المعنز الآتي الاكتفاء تقولهما لفط لفط كفر ، وهو مشكل ولا يُخمل المعنى المعنز الآتي أواحر (الشهادات) المعلى فقيهين موافقين للقاصي في هذا النات على ما يأس أواحر (الشهادات) الأن الألفاط (أ والأفعال المكفرة كثر الاحتلاف فيها ، لا سيّما بين أهل المدهب الواحد ، فلا يُتصور هما الاتفاق (أ ؛ لأن اللفط بمسموع قائل للاحتلاف فيه ، فليُجت بيانُه مطلقاً (أ) .

(فعلى الأول لو شهدوا بردة) إنشاء (فأنكر) بأن قال كده ، أو ما ارْتُددُتُ (حكم بالشهادة) ولم يُنظرُ لإنكاره ، فيساتُ ثُم يُعلُ ما لم يُشتمُ ، وكدا على الثاني إد فضلُوا فأنكر

أَمَّا لَو شَهِدُوا يَوْدَارُهُ بَهَا ﴿ فَطَاهُمُ كَلَامُهُمْ ۚ أَنَّهُ كَالْأَرِّبِ

وَيَحَتُ ابنُ الرقعةِ قبول إنكاره ؛ كما لو شهدُوا بإقراره بابرنا فأنكره ، ويُرَدُّ لا هنا الرحوع ، ومنه (١٠) : الإنكارُ ثمَّ لا هنا

⁽١) قوله (وهو مشكل) أي ظاهر بسي مشكل ١ لأنه بحاب عصم كردي

 ⁽۱) وقوله (و لا بنجمل) إنج جواب من قال عليجمل المن على ففيهين مواقفين ، والمطح
 على غيرهما ، گردي

⁽a) (c) (r)

 ⁽٤) قوله (على ما بأني) إنج راجع للجمل ، وقوله (الأن الأنفاط) إنج راجع سفيه
 (ش: ٩٤/٩)

⁽٥) قوله (فلا ينصور الأنماق) أي البي الشاهد والعاصي كردي

 ⁽١) قوله (مطلك) أي سواء عالا ارتدعن الإيمان أو كفر بالله ، أو فالا اربد، أو
 كفر ، ويحمل أن المراد سواء كانا فقيهين مرافقين للناصي أو لا ، بل هو الأفراب من حث الساق . (ش: ٩٤/٩).

⁽٧) أي:يت. (ش: ٩٥/٩)

⁽٨) أي ١ الرجرع . (ش : ٩٥/٩) ،

⁽٩) أي : في الإقرار بالرما . (ش : ٩٥/٩) .

فلوُ قالَ كُنْتُ مُكْرِهَا ، و فنصَنْهُ قريبَهُ ﴿ كَأَشُرِ كُفَّارٍ ۚ صَٰدُقَ بِنَمِينَهُ ۚ وَإِلاَّ فلا ، ونوَ فالا الفط نفُط كُفْرٍ ، فاذعى إكْراها ﴿ صَٰدُق مُطْنِقاً

ويُقْرِقُ سنهونه الندارك هـ، بالإسلام ١٠٠ علا صروره للرجوع

(فلو) لم يُنكرُ ورب (قال كنت مكرها ، واقتصته قريبة ؛ كأسر كفار) له (صدق سببه) تحكماً للفريد ، وخُلُف لاحتمان أنّه محتارً ، فإن قُتل قبل اليمين في تصمل ؛ لوجود المعتصي ، والأصلُ عدمُ المابع

(وإلا) بقيضيه قريبةً " (- فلا) تُصدقُ ، فيُخكمُ بيبونة روحتِه التي لم يطأه ، ويُطانث بالإسلام ، فإن أبي - فتل

(ولو قالا عنظ لفظ كفر) و عنل بعده (فادعى إكراها صدق) سمية (معلقاً) أي مع اغرية وعدمها ؛ لأنه لم تكدّبهما ؛ إد الإكراة إنّما تنافي الردّة دون بحو المنقط بكدمتها ، لكنّ الحرم أن يُحدّد كلمة الإسلام ، وإنما لم يُصَدّقً في بطيره من لفلاق حيث لا قرينة ؛ لأنّه حتّى آدميٌ فَيُختَاطُ له .

فإن قُلْتَ الدولُ س الشهادة بالردة وبالتلفظ بلعظها مثلاً إلَّما يَشْجَهُ ؛ ما أَ على عدم التفصيل " ، أمّا علمه فلا يظهرُ بينهما فرقُ فَلْتُ بل بينهما فرقُ و للنهما ردا فالا الرد نتفظه بكدا حكما بالردة وبيّنا سبتها ، فكان في دعوى الإكراء تكديث لهما ، وأن إذا قالا البداء فعظ بكدا فيسل في دعوى الإكراء تكديث لهما

ولو شهدا تكفره وفضّلاه لم يكُف قولُه أنا مسلمٌ، بل لا يدّ من الشهادتين مع الاعتراف بنظلان ما كفر به، أو البراءة من كلّ ما يُحالفُ دين الإسلام ،

 ⁽١) أي: بالنطق بالشهادئين (ش ٩٥/٩٠)

⁽٢) وفي بعض التسح : (تقتصه فرينة)

⁽٣) أي : علم اشتراطه ، (شي : ٩٥/٩)

وَلَوْ مَاتَ مَقُرُوفٌ بَالإِشْلامِ عَنَ النِيْنَ مُشْلَمَيْنَ فِعَالَ أَخَذُهُمَا ۚ ارْتَدُّ فَعَاتَ كَافِراً ۚ ! فَإِنْ نَيْنَ سَنَتَ كُفُرُهِ ۚ لَمْ يَرِئُهُ ، ونصيتُهُ فَيْءٌ ، وكذا إِنْ أَظُلَقَ فِي الأَظْهِرِ .

(ولو مات معروف بالإسلام عن اللهن مسلمين ، فقال أحدهما الرتد فمات كافراً ؛ فإن لين سبب كفره) كسجود لصلم (لم يرثه ولصيله فيء) لليت المالي ؛ لأنه مرلدً لرعمه (وكدا إن أطلق في الأطهر) معاملةً له بإفراره

وهدا حري على ما مرّ ؛ من قبول الشهادة المطلقة ``، لكنّ الأطهر في أصل الروصة ا^(*) وعبره أنه لشتفصل ؛ فإن ذكر ما هو ردّة في فعي مُ، أو عبره ؛ كقوله كان يشوّتُ الحمز ضرف إليه (*) ، لكنّ في فنول هذا من عالم نظرٌ طاهرٌ ، وإنّ لم يَذْكُرُ شيئاً وُقف (*) ؛ فإن هو (*) ممزعٌ على التمصل السابق ، وإنّ لاَخَظَ فيه فرقاً (*)

ويُتَّحِهُ فِيهِ(٧) أَنَّ الإِساد ولو الوارث يتسامَحُ في الإخبارِ عن الميتِ يحسبِه طبه ما لا يُتسامحُه في الحيُّ الذي يعلمُ أنَّه يُصُلُّ بشهادته

وكونُهُ (٨) يُموَّتُ إِرثُهُ وينُرتَّتُ عليه عارُ مورِّنُه المستلرمُ لعاره فلا يُقْدمُ عليه إلاَّ يعدُ مزيدِ تَخَرُّ أكثرَ من الشاهد. - يُعارضُه أنّه كثيراً تا يغفُلُ عن دلك (٩)

⁽۱) أي: آنياً .

⁽٢) الشرح الكبير (٦٦١/٦٦) ، روضه العدنين (٢٩٣/٧)

⁽٣) قوله (صرف) أي نصب المعرّ بالارنداد (زليه) أي النعرّ به (ش ١٩٥/٩)

⁽¹⁾ راجع (انسهل انصاح في اخلاف الأشياح (ستأله (١٥٢٦) .

⁽٥) قوله (عزماهو)أي دوله (أبديستعصل) كردي

⁽٦) قوله (وإما لاحط) أي لرافعي في (أصل الروضة (وغيره) وقوله (فيه) أي في الأظهر قوله (فرها) أي بين لشهاده بالرفة والإقرار بها حث تم يعسر في الأول التفصيل يحلاف الثاني . (شي : ٩/٩٥) .

⁽٧) قوله (والمتجه فيه) أي : في الفرق ، كردي ، كذا في السخ

⁽A) أي الإخبار من الميث ، (ش: ٩٦/٩) .

⁽۱) وقواته (عن دلك) أي عن كرية بقوات إلخ كردي

وتحتُ السَّالةُ الْمُرْنَدُ وَالْمُرْنَدُةِ ، وَفِي قَوْلِ النُّسُتِحَتُّ ، ١٠٠٠

(وتحب استنابة المرتد والمرتدة) لاحرامهما بالإسلام قبل ، وريّما عرصتُ شبهةً بل العالث أنّها لا تَكُونُ عن عنتِ محصِ

وروى الدارفطيّ حرّ أنّه صلّى اللهُ عليه وسَيَّمَ أَمْر في امرأةٍ ارْتَدُّتُ أَنْ يُغْرِض عليها الإسلامُ ؛ فإنْ أسُلمتُ ، وإلاّ فَتَلَثُ⁽¹⁾

وإنَّمَا مَمْ يَسْتَتَىٰ العَرَشُنِ ؟ ﴿ لَأَنْهُمْ حَارِثُوا ءَ وَالْمَرِثُدُ إِذَا خَارِثَ لا يُشْتَاتُ ، كَمَا قِبَلَ

وفيه عظرٌ ، مل الذي يتُجهُ وحوث الاستنامة حتى فيمن خَارَت ؛ لأن تحقّم قتله لا يضعُ طلب استنامه لينجُو من الحلود في النار ، وحينتهِ فالذي يَتَّجِهُ في الحوابِ أنها وافعةُ حابِ محتملةُ أنه صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ عَلم منهم أنهم لا يتُولُون ، أو علم أنهم من أهل النار

قِيلَ كان يَسْعِي⁽¹⁾ أن يُعتر ب قتلها إنَّ لم تَتَّتُ ؛ لأنَّه الدي حال**تُ فيه** أبو حبيمة ، وهو⁽¹⁾عجبِبُ ؛ فإنه صرَّح به⁽¹⁾ بعدُ

(وفي قول نستجب) كالكافر الأصليّ

 ⁽١) سس الدارقطي (ص ١٩٣٠) ، وأحرجه لسهقي في الكبير ١٩٩٤٩) عن حابر رضي الله عنه ، وراجع التلجيص الحبير ١٣٦/٤)

 ⁽۲) قوله (ريمه بم يستب) إبح حواب لما قبل اعتراضاً على المصنف لم يستب الني ﷺ
 العربين مع أنهم مرتدون - كردي

⁽٣) حديث العربين أخرجه البحاري (١٩٩٤) ، ومسدم (١٦٧١) عن أبس رصي عله هـ.

⁽٤) قوله (قبل كان سعي) لح فائده الدميري حبث قال وإسابص المصنف عبى المرتد لأحل خلاف أي حبقه فيها ، وكان الأحس أن يمر كما في المحرر ٩ نقش المرتد إن تم يب ، رحلاً كان أو امراءً ، لأن خلاف أي حبيقه في قبلها لا في استبابها كودي

⁽٥) أي : القرل المذكري (ش : ٩٦/٩) .

⁽٦) أي : باتل المرأة . (ش : ٩٦/٩)

وَهِنَ مِي الْحَالَ ، وَهِي قَوْلِ * ثلاثةَ أَبَّامٍ ، فإنْ أَصَرًا * فُتلا ، وَإِنْ أَسْلُم. صَحَّ وَتُركَ ،

(وهي)(١) على القولين (في الحال) للحر الصحيح على القولين (في الحال) للحر الصحيح على القولين للله والمؤلفة المؤلفة المؤلف

(وهي قول ثلاثة أيام) لأثرِ فيه عن عمر رضي الله عنه أنه (فين أصرا) أي الرحلُ والمرأةُ على الردّة (- قتلا) للحر المدكور ؛ لعموم (من) فيه ، والمهيُّ عن قتل النساء محمولٌ على الحربتات

وللسيِّدِ قَتلُ فَهُ

والقتلُ هنا مضرب العنتي دونَ ما عداه . ولا يتولاَّةً إلاَّ الإمامُ أو مائلُه ، فإنَّ افْتَاتَ عليه أحدٌ. . خُزُّرَ

ولو قال عبد العتل عرصت في شبهة فأرسُوها لأبُوب باطرياه وحوياً ما لم يطُهُرُ منه تسويفٌ بعد الإسلام (٥) وهو الأولى ، أو قبله على الأوجه (١) و لأن الحجّة مقدّمة على السيف ؛ فاعتُمر له هذا الرمنُ القصيرُ للحاجة

ولا يُدُّفَّنُ في مقاربًا ؛ لكفرِه ، ولا في مقابر المشركين ؛ لمه شتق له مِن حرمةِ الإسلام ، كدا قالُوه ، وهو مشكِلٌ ، فإنّه أحشُّ منهم ، وحرمةُ الإسلامِ لـم يَئْقُ لَهَا أَثْرٌ ٱلنَّنَّةَ بِعَدُ الموتِ .

(وإن أسلم صح) إسلامُه (وترك) لقوله تعالى ﴿ قُل لِلْدِينَ كَغَرُّواً

أي: الاستاية , (ش : ٩٦/٩٦) .

 ⁽۲) لعن وحه الدلالة ما أدادته الداء من المعلب النهى رشدي (ش ٩٦١٩) ، والحديث أخرجه البحاري (۲۰۱۷) عن ابن هياس رضي الله صهما

⁽٣) اي : نز تريا .

⁽٤) أحرجه مائث (١٤٨٨) ، والبيهمي في ا الكبير ١ (١٦٩٧٠)

⁽۵) متعلق بعوله (باظرناه) کما فی نصبیه (سم ۹۹/۹)

⁽١) ربجع ا استهل الصاح في احتلاف الأشناح المسألة (١٥٢٧)

وقبلَ ﴿ لَا يُمْثِلُ إِسْلَامُهُ إِنَّ ارْتَدُ إِلَى كُمْرِ حَمَيٌّ ﴿ كَرِيَادَقَةِ وَمَاطَنَّيْتُهِ

إِن يَسْتَهُوا يُشْفَرُ لَهُم مَّا فَدَسْنَفَ ﴾ (لامن ٢٠) وللحسر الصحيح ﴿ قَإِذَا قَالُوهَا. غَصْمُوا مِنْي دِمَاءهُمْ وأَمُوَالهُمْ ١٠٠٠

وشمل كلامُه من كفر سنة صلَى الله عليه وسلَّم أو سنتُ سيَّ عيره ، وهو^(٢) المعتمدُ مدهباً ، لكن اختير قـلُه مطلقاً^(٣)

ونقلَ الفارسيُّ والحقابيُّ من أنتُنا الإحماع عليه في ستُّ هو قدفُّ لا مقالقاً ، هذا هو صواتُ النقل عن الفارسيُّ ، ومثن بالغُ في الردُّ عليه⁽¹⁾ الغراليُّ ،

وللسكيُّ ها(٥٠ ما اغْتُرف بحروجه عن المدهب ﴿ فَلَيُحُذِّرُ أَيْصِالً ،

ولم يَخْتَحُ هَا(*) للشية ؛ لعواب المعنى لبنائقِ الحاملِ عليها ، وهو الإشارةُ للحلاف ، فالدّفع ما قبل الأحسلُ . (أشلما) ليُوافِي ما قبلُه

(وقبل لا يقبل إسلامه إن اربد إلى كفر حفي ؛ كربادقة وبناطنية) لأنّ التوبة عبدُ الحوفِ عبنُ الربدقة

والزيديقُ من يُطُهِرُ الإسلامُ ويُحْمِي الكفرَ ، كذا دَكْرَاهُ مِي ثلاثة مواصع (٧٠) ،

⁽۱) - أخرجه (سجاري (۲۵) ، ومسلم (۲۲) عن ابن عبر رضي الله عنهما .

⁽۲) أي صحه إجلام من كفر بالست وبرك فتله (ش ۹۹/۹)

⁽٣) أي: ثاب أم لا ، (ش : ٩٦/٩٠).

⁽³⁾ أي : العارسي . (ش : ٩٦/٩)

⁽٥) أي فيما ودا أسلم المرتدات مبثّى الله عليه وسدم (شي ٩٩/٩)

 ⁽۱) قوله (وبع يحمج) في المصنف (هنا) أي في (أسلم) و(برك) (ش ١٩٦/٩ــ
 (٩٧)

 ⁽٧) قوله (في ثلاثه مواضع) أي في هذا الناب وباني (ضعه الأنبه) و (الفرائش) وقوله (في أخر) أي في اللغال مدي وشرح السهج (ش ٩٧/٩) وراجع ٤ الشرح الكبر ١ (١٦٤/١) ، (١٦٤/١) ، (١٦٤/١) ، والروضية الطالبين ١ (١٩٧/١) ، (٩١/٥) ، (٩١/٥) .

كتاب الردة ______ كتاب الردة _____

ودكرا في احر · أنه مَن لا يُتحلُّ (١٠) دبياً ^{٢٠)} ، ورخحهُ الإسبويُّ وعبرُه · بأنَّ الأوَّل المنافقُ وقد غَايَرُوا بينَهما (٢٠) .

والباطني من يغتقدُ أن للقران باطباً عبر طاهره وأنه المردُ منه وحده أو مع الطاهر ، وليس منه أن حلاقاً لَمن وهم فيه _ إشاراتُ الصوفيّة اللي في تماسيرهم ؛ كتمسير السلميّ والقشيريُ ؛ لأنّ أحداً منهم لم بذع أنها مردةٌ من لفظ القرآن ، وإنّما هي من بات أن الشيء يُتدكّرُ بدكر ما له به بوغُ مشابهةٍ وإن تُعدّثَتْ .

ولا يذ في الإسلام مطلقاً (**) . وفي النجاة من الحلود في الدر (**) ؛ كما حكى عليه الإحماع في الشرح مسلم (**) . . من التلفظ بالشهادتين من الناطق

فلا يَكُمِي مَا نَقَلَمُ مِنَ الإيمانَ وإنَّ قَالَ بَهِ العَرَاليُّ (^) وَجَمَعٌ مَحَقَقُونَ * لأنَّ تركه للتلفُظِ نهما مع قدرتِه عليه وعلمه شرطيّه أو شطرتِه لا يمُصُرُّ عن نحو رمي مصحفي بقدر .

ولو بالعجميّةِ (٢٠) وإنَّ أَحُسَى العربيّةَ ؛ على المنقولِ المعتمّدِ ، والعرقُ به وبينٌ تكبيرةِ الإحرام جليَّ .

⁽١) قوله (الايسحن) أي الأيدُّعي لعبه دينًا كردي

⁽۲) انشرح لکبیر (۲/۹۱) ، روضه لتالس(۲۱۸/۱)

⁽۲) المهمات (۲/۸)

⁽¹⁾ طوله : ﴿ وَلِيسَ مِنْهِ ﴾ أي : مِن الباطن ، ﴿ ش : ٩٧/٩ ﴾

 ⁽a) قوله (معدماً) أي سواه كان من سكر رسانه ﷺ للعرب وبعرهم ، أو ينكرها بغيرهم عدامية . (ع ش : ٤١٩/٧) ،

⁽١) وفي (ب) و(ب) و(ج) و(ر) و(ه) . (س حلود الدر)

⁽٧) - شرح امتجنع اسلم (١٠٦/١)

⁽٩) قوله (ولر بالعجبية) أي ولو كان البلغظ بالشهاديين بالعجبية كردي

. كتاب الردة

بترتيبهما^(۱) ، ثُم الاعتراف^(۲) برسالته صلَّى الله عليه وسلَّم إلى عيرِ العربِ ممَّن يُنْكُرُها ، أو البراءة^(۲) من كلَّ دينِ يُحالفُّ دين الإسلام ، وترجوعه عن الاعتقاد الذي ارْتَدُّ سِيهِ⁽¹⁾

ولا يُعرَّرُ مرتدَّ ناب على أوّلِ مرّةٍ ، خلاماً لما يُفعلُه جهلةً القضاةِ ، ومِن حهلهم أيصاً أنَّ من ادّعي عليه عداهم بردّةٍ ، أو جَاهَهم يَطْلُتُ الحكم بإسلامِه يقُولُون له * تلفَظُ بما قُلْتَ ، وهذا علطٌ فاحثنٌ

عقد قَالَ الشَّافِعيُّ رَصِيَّ الله عنه إنه الأَعي عنى رَحلِ أَنَّهُ ارْبَلَا ، وهو مسلمٌ لم أَكْشِفُ عَنِ الْحَالَ ، وقُلْتُ له قل أَشْهِدُ اللَّ إِنهَ إِلاَ اللهُ أَشْهِدُ أَنَّ محمداً رَصُولُ اللهِ ، وأَنْكَ نَرِيءٌ مِن كُلُّ دِينٍ يُحَالِفُ الإسلامُ⁽¹⁾ . النَّهَى

ويُؤْجدُ من تكريره رَصِي الله عنه لفظ (أشهد) أنّه لا بدّ منه في صحّةِ الإسلام ، وهو ما يدُّنُّ علمه كلامُ الشبحينِ في (لكفارة)(٧) وعيرِها ، لكنّ خالف فيه حمعٌ ، وفي الأحاديثِ ما يَدُلُّ لكلُّ (٨)

⁽١) وقولة (بربيها)معلى بالتفطاء أي الأندامل ببعظ بالشهاديل بربيهما كردي

 ⁽۳) قوله (ئيرالاعتراف) لح عطف عني (اسلمط بالشهادين) (ش ۱۹۸/۹)

 ⁽۳) وفوله (أرانداله) إنج عطب على لأشراف ، رقوله (ريز خوعه) مطب على قوله (يرساك») . (ش : ۹۸/۹) .

^{23) .} راجع (المنهل الصباح في احلاف الأشباخ (مسأنه (١٥٢٨)

⁽٥) رفي (ح) و لمطوعه الوهمة (وأشهد) بالوار فيله

^{(5-1/}V) (V((5)

⁽۷) اشرح الكبر (۲۹۸/۹) ، روضه الطالين (۲/۷۷)

وزلدُ الْمُرُندُ إِن الْعقد فتلها ، أَوْ بَعْدَهَا وَأَحَدُ أَنُولِهِ مُشْدَمٌ الْحَدُ الْوَلِهِ مُشْدَمٌ الْو مُرْنَدُّانِ فَمُشْلِمٌ ، وفي قوْلِ مُرندُ ، وفي قوْلِ كَافرُ أَضْدِيَّ فَلْتُ الأَطْهِرُ مُرْنَدُ ، وَنقل الْعَرَافَيُّونَ الأَنْعَاقَ عَلَى كُفْرَه ، وَاللهُ أَعْلَمُ

(وولد المرتد إن العقد قبلها) أي الردة (أو معدها وأحد ألويه) من جهة الأب أو الأمَّ وإنَّ علاَ أو مات () (مسلم عمسلم) تعليماً للإسلام (أو) وألواه (مرتدان) وليس في أصوله مسلم (عمسلم) فلا يُسْترقُ ، ويرتُه قريبُه المسلم ، ويُحْزَىءُ عتقُه عن الكفارة إنْ كان قباً ؛ لنقاء علقة الإسلام في ألويه

(وفي قول) هو (مرتد) تبعاً لهما (وفي قول) هو (كافر أصعي) لتولَّذِه مين كافرَينِ ولم يُناشرُ إسلاماً حتى يُمثُط عليه ('' ، فيُعاملُ معاملة ولد الحريقُ ؟ إد لا أمانَ له .

نعم ؛ لا يُقرُّ مجريةٍ ؛ لأنَّ كمره لم بنسدُ لشبهة دينِ كان حقَّ قبل الإسلام (قلت · الأطهر) هو (مرئد) وقطع مه العراقيُّون (وعل العراقيون) أي إمامُهم القاصي أبو الطيّب (الاتفاق) مِن أهلِ المدهب (على كفره ، والله أعلم) فلا يُسْتَرَقُ محالٍ ، ولا يُقْتلُ حتَى يَتلُعَ ويمشع عن الإسلام

أَمَّا إِذَا كَانَ فِي أَحِدِ أَصَولِهِ مَسَلَمٌ وَإِنَّ بَعْدُ وَمَاتَ. فَهُو مَسَلَمٌ بَمَا لَهُ تُفَافاً ا كما عُلَمْ مِن كلامِه فِي اللقيطِ^(٣) ، أو أحدُ أبويَّه مرتدُّ والأَحرُّ كافرٌ أَصِديِّ فَكَافرُ أَصِليُّ ، قَالَهُ البغويُّ (٤) ، ويُوجُّهُ بِأَنْ مِن يُعَرُّ أُولِي بَالبطرِ إليه مَثَى لا يُقرُّ

والكلامُ كلُّه في أحكام الدنيّا ، أمّا في الاحرة ... فكلُّ من مات قبل البلوع من أولاد الكفّار الأصليّين والمرتدّين في الحدّةِ على الأصبحُ

 ⁽۱) قويه (وإن علا) إلح عاية ، وقوله (أو مات) أي وار قبل الحمل به نسبن عديده
 (ش: ۹۹/۹).

⁽۲) قوله (حتى بمنظ عنيه) يحي بأن لم بميل منه إلا الإسلام كردي

⁽⁷⁾ J. (1) TO

⁽³⁾ Thatip (Y/77-377)

وفي روال ملكه عن ماله بها أقوالٌ وأطّهرُها إنْ هلك مُرْتَدّاً نال روالُ ملكه ، وإنّ أشلم بال أنَّه لم يرُنْ، وعلى الأقوال لِفْصِي منهُ دَيْنٌ لرِمهُ قتبها ،

(وفي روال ملكه عن ماله بها) أي الردة (أقوال) أحدُها : يَزُولُ مطلقاً حقيقة ، ولا يُبافيه عودُه بالإسلام ؛ لأنه محمعُ عليه ، ثانيهما : لا مطلقاً (و) ثالثها ـ وهو (أطهرها ـ إن هلك مرتداً بان روال مذكه ، وإن أسلم بان أبه لم يرل) لأن بطلان عمله يتوقفُ على موته مربداً فكذا روالُ ملكِه .

ومحلُّ الحلافِ في غير ما منكةً في الردَّة بنحو اصطبادِ فهو إما في ُ أو باقِ على إلاحته (١٠) ، وفي مالِ تُعرصِ للروال لا بنجو مكاتبِ وأمَّ ولدِ(١٠)

وطاهرُ كلامِه الله بمجرّد تردّة بصيرُ محجوراً عليه ، وهو وجهّ

والأصغ أنه لا بدّ من صرب الحاكم الحجز عدم، وأنه (**) كحجرِ الفلسِ ؛ لأنه لأحلِ حَنَّ لَفِيءَ ، هذا ما ذكرةُ شارحٌ ، وهو صعيفٌ ، والمعتمدُ . أنّ ما لا يقُــُلُ الوقف يَنْظُلُ مطنعاً (١) ، وأنّ ما يعننه إنْ خُجرَ عليه يَنظلَ ، وإلاً وُفف (٥)

(وعلى الأقوال) كُنَّها (بقصى مه دين لرمه قبلها) أي : الردَّةِ بإثلاثِ أو غيره ، أو فيها بإثلاث كنا سيدكُرُه (١٠٠ أمّا على بقاء ملكِه . فواصح ، وأمّا على زوالِه ، فهي لا تُزِيدُ على الموتِ ،

والدينُ مَفَدُّمٌ عَلَى حَقَّ الْوَرَثَةِ فَعَلَى حَقَّ الْفِيءِ أُولَى ١ وَمِن ثُمَّ لُو مَاتَ مُرتَدًّا

⁽١) وفي (ح) و لمطوعه الوهنة (فهو باق على إناحته)

 ⁽۲) قوله (لا بحر مكانب وأم ولد) دلا برول ملكه عنهما قطعاً كردى

⁽٣) أي الحجرابيصروبعليه النهيء شي (شي ١٠٠/٩)

⁽٤) قوله (مطلقه)أي حجرعلبهأم لا (ش ١٠٠/٩)

⁽٥) راحم السهل النصاح في احلاف الأشباح المسألة (١٥٣٠)

⁽۲) آني (ص: ۲۰۹)،

وَيُنْعَقُ عَلَيْهِ مِنْهُ ، وَالأَصْخُ اللَّهُ يَلُومُهُ عُرْمٌ إِنْلاقِهِ فِيهَا ، وَمَقَةُ رَوْجَاتِ وُقَف لَكَخُهُنَّ وَقَرِيبٍ

وإِذَا وَقَعْمًا مِلْكَةً عَصَرُفُهُ إِن الْحَتَمَلِ الْوَفْفِ ﴿ كَعَنْقِ وَمَدْسِرٍ وَوَصَبِّتِمُ مَوْفُوفٌ ﴿ إِنْ أَسْلُمُ مَعَدًا، وَإِلاَّ عَلاَ ،

وعليه دينٌ ﴿ وَفَيْ ، ثُم مَا بَقِي فِيءٌ .

وظاهرُ كلامِهم أنَّ المال النُص حميلُه لبت المال متعلَّقاً به الديلُ • كما أنَّه لا يَشْعُ^(١) التقالُ جميعِ التركةِ للوارث ، وهو أوحهُ مِنَّا أَفْهِما طاهرُ كلام بعصِهم أنَّه لا يُتَقِلُ إليه إلا ما نقِي

(وينفق عليه منه) في مدّة الاستنانة ؛ كما يُجهرُ الميثُ من ماله وإنَّا رال منكَّه عنه بالموتِ ،

(والأصبح) ساءً على روال ملكه (أنه يلومه عرم إثلافه فيها) كس حمر سرأ عدواماً يُصْمَلُ في تركته ما تلف مها معد مونه (ونفقة) بغني في قركته ما تلف مها معد مونه (ونفقة) بغني في قرئة (روجات وقف نكاحهن) بعقة الموسرين (⁽¹⁾ (وقريب) أصل أو فرع ورن بعدد وبحدد بعد الردّة ، وأمَّ ولك ؛ لتقدّم سب وحوبها

أمَّا على الوقفي . . فيُجِبُّ دلك قطعاً ؛ كمنة لفنَّ

(وإدا وقصا ملكه فتصرفه) فيها^(٣) (إن احتمل الوقف) بأن نفُس قوليّه ومقصودٌ فعليّه ^(٤) التعليق (كعنق وبدنبر ووصية موقوف ، إن أسلم نفد) أي نان تقوذُه (وإلا . ، فلا) ،

ولو أوْضَى قبل الردَّةِ ومات مرتدًا ﴿ مَطَلَتُ وَصَيُّهُ أَيْصِا

⁽١) أي : الدين ، (ش : ١٠٠/٩)

⁽٢) عني سنجه من (لبحقه ((لمعسرين) فللجرز (لغيري ٨٩/٤)

⁽٣) أي: الردة ، (ش: ١٠٠/٩) ،

 ⁽٤) قوله (رمهصود عميه) أي يصل معصود فعله اسملين ٤ كالاسسلاد ، فإن مفصوده العنن
 وهو پهيل التعليق ، كردي ،

وَيُهُمُّهُ وَمِمْنُهُ وَهَنَّهُ وَكَانَتُهُ بَاطِلَهُ ، وَفِي الْقَدِيمِ مَوْفُوهَ ، وَعَدَى الْأَفُوالِ أَيْخُعَلْ مَالَهُ مِع غَذْلٍ ، وَآمَنُهُ عَنْدَ الْمَرَأَةِ ثَفَةٍ ، وَيُؤخِّرُ مَالَهُ ، وَيُؤذِّي مُكَانَئَةُ النَّجُوم إلى الْقَاضِي

(وبيمه) وتكالحه (ورهبه وهبته وكتابه) على المعتمد، وتحوَّها من كلُّ ما لا يقُـلُ الوقف لعدمِ قبوله لتنعليق (ناطلة) في الجديدِ ؛ لنظلان وقب العقودِ .

ووقعً التشر^(۱) إنّما يكُونُ حيثُ وُحد الشرطُ حالَ العقدِ ولم يُغَلَّمُ وحودُه ، وهما لمس كذلك ؛ لما نفرُزَ أنَّ الشرط احتمالُ العقد للتعليقِ ، وهو منتفِ وإن الحُتَمَلَّة مقصودُ العقدِ^(۱) في الكتابةِ .

(وفي القديم - موقوفة) بناءً على صحّةِ وفف العقودِ ؛ فإنَّ أَسَلَمَ . حُكِمَ تصحّتِها ، وإلاً.. فلا .

(وعلى الأقوال) كلُّها حلاداً لمن حصّة بعيرِ الأول (يحمل ماله مع عدل ، وأمنه عبد) بحو (امرأة ثقة) أو محرم (ويؤجر ماله) كعقاره وحيوانِه ؛ صيانة له عن الصباع ، وللناصي بعُه إنّ هربُ وردَه مصدحةً (ويؤدي مكانمه المجوم إلى القاصي) ويغتنُ ؛ لعدم الاعتد دنقص المرثدُ ؛ كالمجود

ودلك (") احبياطاً به ١ لاحتمال إسلامه ، وللمسلمِينَ ١ لاحتمالِ مويّه مرتداً

. . .

⁽١) كبع مال مورثه ظاماً حياته هبان مياً أَسُعَى . هامش (ك) .

⁽۲) وهوالعتلى، (ش: ۱۰۰/۹).

⁽٣) راجعٌ للجمل المذكور وما بعده . ﴿ ش : ١٠١/٩ ﴾ .



(كتاب الزنا)

كاب الربا ______

كِتَابُ الرُّمَا

إيلاحُ الذُّكَرِ

(كتاب الزنا)

بالمدُّ والقصرِ ، وهو الأفصحُ .

وأَخْمُغَتِ الْمِسُ على عطيم تحريبه (١٠ ؛ ومن ثم كان أكبر الكنائر بعد الفئل على الأصلح ، وقِيلَ - هو أعظمُ من العتل ، لأنّه ببرنّتُ عليه من مقاسد النشار الأبساب واحتلاطها ما لا بترنّتُ على القبل

وهو (إيلاح) أي إدحان (الدكر) الأصليّ المنصل ولو أشلّ (أي جميع حشفته المتصلة له ، وللرائد والمشقوق ولحوهما هـ حكمُ العسل ا كما هوطاهرٌ ا هما وحَب(٢) به حُذْله ، وما لا فلا

وقولُ الرركشيُ في لرائد الحدُّ كما تحثُ العدَّةُ بإبلاحه مردودٌ بتصريحِ المعويُّ بِأَنَّهُ لا يَخْصُلُ له " إحصانُ ولا تحلنُ ، فأولى ألاَّ يُوحب حدَّةً ، ورحوث المدَّةِ للاحتياط (1) ؛ لاحتمان الإحمال منه ؛ كاستدحال الميُ

هذا ، واللهِي يُتَّجِعُ حملُ إطلاق النعويُّ المدكور في لإحصابِ والتحليل على ما ذكراتُهُ^(٥) ، فيأني فيهما أبضاً التفصيلُ في العسل

⁽۱) وفي (ب) و (ح) (الجمعب لمثل على عطم بحريمه)

 ⁽۲) قولُه (دما و سَب) أي العسل (به) ربح وهو الرائد العامل أو المسامات و إله الم يكن عاملاً ؛ كما مر هناك ، التهل رشيدي . (ش : ۱/۹ ۱) ،

⁽٣) أي : بالراف (ش : ١٠١/٩) -

⁽۱) وفي (۱) و (س) و (س) و (ر) (و وجوب (بعدد بإبلاحه ۱ بلاحداد)

 ⁽٥) قولة (على با دكرية) أي بنا لا يحب العبيل به الهابهاية (أي بالأيكون عاملا ولا مباعثاً للأصلي ، (ش: ١٠١/٩)

أو قدرها (١٠) مِن فاقدها ، لا مطابقاً ، حلافاً لقول التُلْفيني لو ثمّى دكره وأذَّحل قدرها منه . ترتَّت عليه الأحكامُ ولو مع حائلٍ وإنْ كُنُف من ادميُّ واصح ولو دكر باتم اشتذَ خَلَتُهُ امرأةً ، بحلاف ما لا يُمْكُنُ انتشارُ «على ما بحثهُ البلقينيُّ ، وأيّذ بأنْ هذا عيرُ مشتهى ، وفيه ما فيه ، ثم رَأَيْتُ بعضهم لمّا حكى ذلك قَالٌ : وفيه نظرٌ ، وهو كمّا قَالٌ ،

تبيه صرَّخُوا بأنه لا عسل ولا عبره (٢) بإيلاج بعص البحشعة ، وظاهره .
أنه لا مرق بين أن يكُون تبعضُ الآخرُ موجوداً أو مقطوعاً ، قليلاً أو كثيراً ، لكنه
مشكلٌ فيما إذا فُعلع من حاسها قطعةً صعيرةً ثُم برىء وصارت تُسمَّى مع دلك
حشعةً ويخملُ ويلُندُ بها كالكاملة فالذي يَتُجِهُ في هذه أنها كالكاملة ، وفي
عيرها بظير ما فدُّمَنَّةُ فيه في (العسل)(٢)

(بعرح) أي قس ادميّةِ واضعِ ولو غوراءٌ (٤) ؛ كما يَخَتُه الزركشيُّ ، وهو ظاهرٌ ؛ فياساً على إيحابه (١) العسلَ ، وإنّما لم تكُف (١) في التحليلِ ؛ لأنّ القصدَّ به السفيرُ عن الثلاث ، وهو لا يخصُلُ بديك(٧)

أو حيثةٍ تشكَّنتُ بشكل الأدميَّة ؛ كما بحثةُ أبو ررعة ، وقياشه ، عكشه ؛ لأنَّ الطبعُ لا ينْفرُ صها حبيدٍ (٨)

⁽۱) قوله (أوطرها)معطوف على الراجبيع حشمته } (ش ١٠١/٩)

⁽٢) وفي (١) و(ب) و(ت) و(ح) و(ر) و(س) و(هـ) . (لا صبل ولا عره)

⁽T) & (T) ATA_ATA)

 ⁽³⁾ كتاب الرما قوله (ولو عوراء) مراهه و إن بم برل بكارتها ١ الأن بكارتها في والحل لعرج ،
 عالا عسار صها كغيرها بعيبوبه الحشعة وإن لم برل بكارتها ١ كما في إيحاب العسل كردي

⁽٥) أي : الإيلاج بمرج العوراه ، (ش : ١٩٢/٩) ،

⁽٦) أي : الإيلاج في قرح الموراء ، (ش : ١٠٢/٩) .

⁽۷) يعني بوبلاح هرج العورة مدون يراقه بكارتها (ش ۱۰۲/۹)

⁽A) - فتاري العراقي (ص: 344) .

مُحرَّم لعيهِ حالٍ عن الشُّنهة مُشْتهي طُنعاً

ومبحلَّه ؛ كما هو واصحُ إِنْ قُلْمًا . بحلُ بكاحهم ، ومرَّ مَا فيه

(محرم لعيمه حال عن الشمهة) التي يُغَنَّدُ بها ؛ كوطء أمة بيت المال وإنَّ كابتُ مِن سهم المصالح الذي له فيه حقَّ ؛ لأنّه لا يشتحقُّ فيه الإعقاف بوجم ، وحريثةِ () لا نقصد قهر أو استيلام ، ومعلوكة عبر بودنه نتقضيله السائل في (الرهن) () ، ومراه أنَّ ما نقل عن عطاه في ذلك لا يُغَنَّدُ به أو أنَّه مكدوتُ عليه .

(مثبتهي طبعا) راجعٌ كالدي قبله (١) لكنَّ من الدكر والعرج وإنَّ أَوْهَمَ صنيعُه (٥) خلاقَه .

تنبيه : لم يُبَيِّنُوا أَنَّ معنَّى الزِنَا لَعَةَ يُواعِقُ مَا ذُكَرَ مِنْ حَدَّه شُرِعاً (١) أَو يُخَالِغُه ، ولعله (١) ؛ لعدم بيان أهلِ اللعة (٨) له انكالاً على شهرته ، لكن من المحقَّقِ أَنَّ العرب العرب، َ لاَ يشْتَرَطُونَ في إطلاقه جميعَ مَا دُكر (١) ، فالظاهرُ : أنه (١١) عندُهم

⁽۱) قوله (وحرية) معت ملي (أمه سب المال) (ش ١٠٢/٩)

⁽٢) قوله (نامصينه الساس في الرهن) إلح المذكور في لرهن الول بعصم الواوطي.
المربهن السرهونة بالإشبهه فران ، والآيانان فوله حهما بحريمه إلا أن بفرب إسلامه أو يشأ بادية بعيدة عن العلم، وإن وطيء بإدن الراهن قبل دعواه جهل اسجريم في الأصح فلا حد (منم : ١٠٣-١٠١) .

⁽٢) أي : تي (الرمن) . (ش : ١٠٢/٩) .

⁽٤) أي تقوله : (خال ص الشبهة) ، (ش : ١٠٢/٩)

 ⁽٥) قوله (رن أرهم صبعه) أي إيراد أحدهما معرفه والأحر لكره فإنه يوهم أنهما ليسا
 ببتحدين في الحكم ، لكنهما متحدان فيما ذكر ، كردي

⁽١) قوله (من حده شرعاً) أي تعريف الردا بعولهم (يالاح لذكر) ينح كردي

⁽٧) أي: سكوت العقهاء عن البيان ، (ش: ١٠٢/٩)

 ⁽A) قوله (بعدم بن أهل اللغة) بعني أهل للغة لم يبيلوا معنى الربا إثكالاً على شهرته ، فلم
 يس العلماء المواقعة بين اللغوي والشرعي تدلث كردي

⁽⁴⁾ أي : من القبود ، (ش ٢/٩٠٠)

⁽١٠) قوله (فالطاهر أنه) أي الرباء وصمير (منه) و(فهو) يرجعان إلنه أيصاً ، كردي .

مطبقُ الإبلاح من عير بكاحٍ ، وهذا أعمُّ منه (١) شرعاً ، فهو كميره أنَّ معناه (٢) شرعاً أخصُّ منه لعةً .

تنبيه ثانٍ صرِّحُوا^(٣) بأنَّ الصعبرة هنا كالكبيرة فَبْحَدُّ بُوطِئها ، وفي تواقص الوضوءِ بعدم النقصِ يلمسِها ,

ويُحابُ مَانَ منتخط محمعُ ؛ إذ المدارُ ثُمَّ⁽¹⁾ على كون الملموس نفسه مطلةُ بشهره ولو في حابِ سائقِ ؛ كالمئة ، لا مترقَّبِ ؛ كالصغيرة

والفرقُ قَوْهُ الساس وصعفُ المترقَّب باحتمال ألاَّ يُوجِدُ ، فَحَرْحَ المحرمُ ، وها(٥) على كون الموطوء لا نُعرُ منه الطبعُ مِن حِيثُ داتُه فَدْخَلَتِ الصعيرةُ والمحرمُ وحرجَب المبيةُ

وسبتُ هذه التمرقةِ الاحساطُ لما هما ؛ لكوبه أعلطُ ؛ إد فيه معاسدُ لا تَشَهِي ولا تُتداركُ

وإن قُلْتُ فلم أثرت الشهةُ من لا ثمّ ؟ قُلْتُ ؛ لأنَّ الموحث منا يَأْتِي على المسر (١٠) هنا يَأْتِي على المسر (١٠) نقياً أو طنَّ ؛ فالحبيط له (١٨) ناشيراط عدم عدرها (١٩) ولم يُتُطَرُ لما في نفس الأمر ، وثم ليس كدلك ؛ فأسط بما في نفس الأمر ، لأنَّه الصحقَقُ ، وبهدا

⁽۱) قوله (وهدا)أي الريابمه(أعمميه)أي مرافري (شي ۱۰۲/۹)

 ⁽۲) قوله (أن مدنه) اي في أن (الح (ش ۱۹۳/۹) وفي (ر) والمطلوعة المصبرية والوهبية : (إدممناه)

⁽٣) ودي (سـ) و(ح) و(ر) و(س) و(هـ) . (فدصرحوا)

⁽٤) أي : في بتض الرضوه . (ش ١٠٢/٩٠) .

⁽a) أي : والمدار في إيجاب الحد. (ش ١٠٢/٩).

⁽٦) قوله (الأن بموجب) بضح النجم النجم مفعول (أي الذي أوجه لربا كردى

⁽٧) ﴿ يَأْتِي عَلَى النَّسَى ﴾ أي: [هلاكها يقب في الرحم ، أو ظناً في انحدد: كردي

⁽A) أي: للموجيدها . (ش: ١٠٢/٩)

⁽⁴⁾ أي:التسي (ش:١٠٢/٩)،

. . يُوجِبُ الْحَدُّ ، وَدُبُرُ ذَكَرٍ وَأُنثَى كَفُّلِ عِنى الْمَدْهِبِ

عُلِمَ سَرُّ حَدِيثَ ﴿ اتْرَوُّوا الْحُدُّودَ بِالشَّبُهَاتِ ا⁽¹⁾

وحكمُ هذا الإيلاحِ ـ الدي هو مستى الربا ـ إذا وُحدتُ هذه الصودُ كلُها فيه أنه (يوحب الحد) الجدد والتعريب أو الرحم رجماعاً ، وسنأبي محترراتُ هذه (٢) كلُها .

وحكمُ الخنثَى هنا كالغسلِ ؛ فإن وجب الغسلُ^(٣). . وُجَبّ الحدُ ، وإلاّ . ولا .

قِبلَ (حالِ عن الشهة) مستدركً لإعباء ما قده عنه ؛ إد الأصحُ أن وط، الشهةِ لا يُومَعَكُ بحلُّ ولا حرمةٍ .

ويُردُّ مَأَنَّ التحريم للعين باعتبار الأصل ، و نشبهه أمرٌ طارىءٌ علمه فلم لعن عنها وبعيش ذكرُها ؛ لإفاده الاعتداد بها مع طرؤها على الأصل

ومَرُ في محرماتِ النكاحِ معني كون وطء بشبهة لا يُوصفُ بحلُّ ولا حرمهِ(٢)

(ودير دكر وأبثى كفيل على المدهب) فعيه رحمُ الفاعل المحصل ، وحلدُ وتعريث عيره ، وإنْ كان دير عبده ؛ لأنّه رباً ، وروى السهميُّ حبر ، إذا أنى الرَّجُلُ الرَّجُلُ همما رَايْتَانِ ^{ياره)}

وقِيلَ عَنل الفاعلِ مطلقاً (٦٠ ؛ للحبرِ الصحيحِ : ١ مَنْ وجدَّنُمُوهُ بِعُملُ عَمَلَ

 ⁽¹⁾ أحرجه الحاكم ٢٨٤ ٤١ والرمدي (١٤٨٥) ، والسهمي في ١٠كبر ١ (١٧١٣٩) عن
عاشه رضي الله عنها ، وروي عن عبر واحد من نصحانه رضي الله عنهم مرفوعاً وموفوف ، وفنه
كلام ، قراحم ١ التلجيمي الحبير ١ (١١٠٠/ ١)

⁽۲) أي : القيرد . (ش : ١٠٣/٩) .

⁽٣) اي : بان أَزلج وأرلج نيه . (ش : ١٠٣/٩) .

^{(3) \$}_(V\V/r_A/r)

⁽٥). السين لكبير (١٧١١٦) عن أبي موسى رضي الله عنه ، راجع ﴿ ليتخلص النجير ﴿ (١٥٨/٤)

⁽٦) أي محصلًا كان أو لا النهى بهايه (ش ١٠٣/٩) وفي سنح (يمثل العاعل)

قَوْمٍ لُوطٍ ﴿ فَاقْتُلُوا الْعَاعِلَ وَالْمَعْمُولَ بِهِ ١٠١

وهو بُشْكُلُ علينا في المفعول به ٤ نظير ما يأتي في حديث النهيمة(٣)

وعليه ("" فهل يُقُملُ بالسيف ، أو بالرجم ، أو بهدم جدارٍ ، أو بالإلقاء من شاهق ؟ رُجوءً ؛ أصحُها : الأوّلُ ،

وفارق ديرٌ عميه وطاء مجرمه المملوكة به في قبلها ؛ بأنَّ الملكُ يُسِخُ إِنِّيانُ القبل في الجملة ولا يُنبِخُ هذا المحلُّ بحانٍ ؛ ومن ثم لو وطئها في ديرها حُدِّنا} .

وأمّا الحلينةُ في الدبرِ ، وآمتُه المروّعة بالتهض شنهةَ في الدبرِ ، وأمتُه المروّعة تحريمُها بعارضِ فلم يُغتذبه

هذا حكمُ الماملِ .

أَمَّا السُوطُوءُ فِي دَبَرِهِ فَإِنَّ أَكْرِهِ أَوْ لَمْ يُكَلِّفُ ﴿ فَلَا شَيَّهِ لَهُ وَلَا عَلَيهُ (*) وإن كَانِ مَكِنْفُ مِحَارِدً ﴿ خُلِدُ وَغُرْبُ وَلُو مُحَصِّلًا ، امْرَأَةً كَانَ أَوْ ذَكْرًا * لَأَنَّ الدُبرِ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ إِحْصَانٌ ،

وقِيلَ يُفْدِلُ المعمولُ به مطلقاً (١٠ ؛ للحبرِ السادِقِ ، وقِيلُ : تُرجُمُ المحصنةُ .

وفي وطء دنر الحديثة التعريرٌ فيما عدا المرَّه الأولى ، وغَثَرٌ بعضُهم بما بعد

 ⁽١) أخرجه الحاكم (٢٥٥ ٤)، وأبو د رد (٤٤٦٢)، والترمدي (١٥٣٣)، وابن ماجه
 (١) أخرجه الحاكم (١٥٩٤)، وأبو د رد (٤٤٦٢)، والترمدي (٢٥٦١)، وإبن ماجه

⁽۲) اقى(اس: ۲۲۳).

⁽٣) قوله : (وعليه) أي : على القول بالقتل ، كردي

⁽٤) راجع ا المنهل انتصاح في احتلاف الأشياح ا مسأنة (١٥٣١)

⁽a) قوله (علاشي، به) من المهر ، ولا عليه من النحد كردي

 ⁽٦) قوله : (مطلقا) أي : محصاً أولا ، (ش : ١٠٤/٩) .

ولا حدَّ مَنْفَاحِدةِ وَوَظَّهُ رَوْحِهِ وَأَمَنَهُ فِي حَيْضِ وَصَوْمٍ وَإِخْرَامٍ ، وكذا أَمَنْهُ النَّمْ وَحَةً وَالْمُغَنْدُةُ ، وكذا مَمْلُوكُتُهُ الْمَحْرَمُ ،

منع الحاكم ، والأوِّلُ أوجهُ^(١) .

(ولا حد يمفاحدة) وغيرها منا لبس فيه تعيث حشفةِ كالشحاق ؛ نعدم الإيلاج الساشِ

ومن ثم لا حدُّ بتمكيبها بحوَّ قردِ وإيلاجها دكره بفرحها ، ولا بإبلاح مباي ، وكذا رائدٌ ، لكنَّ بتفصيلِه في العسل ؛ كما مزَّ^{ره)}

(ووطء روجه) بهاء الصمير أو بالتاء ؛ أي له (وأمته) يطُلُها أحسنة ، أو (هي) بحو دنوٍ و(حيص) أو بماس (وصوم وإحرام) لأنَّ التحريم ليس نعسه ، بل لأمرِ عارض ؛ كالأدى وإفساد العبادة

ومثلُه''' وطأءٌ حليلته بطنُ أنها أحسيّةٌ ، فهو وإنَ أثم إثمَّ الرنا باعتبارِ ظنّه ؛ كما مَرُ أوائل (العددِ)(⁽²⁾ لا يُحدُّ ؛ لأنَّ العرج ليس محرّماً لعيبه

(وكذا أمنه المروجة والمعتدة) لعروص التحريم هنا أيضاً (وكذا مملوكنه المحرم) سنب أو مصاهرة أو رصاع ؛ لشبهة الملك وللحر الصحيح ، ﴿ ادْرَوُوا الْحَدُودَ بِالشَّهُاتِ ﴾(٥)

ولا يَرِدُ عليه بحرُ أمَّه ؛ لروالِ ملكِه بمحرّد ملكه فليستُ ملكه حال الوطاء على أنّه يُتَصَوَّرُ ملكُه لها(١٠) ؛ كما يأتي(٧) فلا اعتراص(٨) أيصاً

⁽١) راجع (المهل الصاح في احتلاف الأشاح ؟ مسأله (١٥٣٢)

⁽۲) بي (س: ۲۰۳).

⁽٣) قوله (رمثنه)أي وطء بحو دير روحته (ش ١٠٤/٩)

⁽EE1/A) (E)

 ⁽٥) سبق تخریجه انماً .

⁽٦) قوله (على أنه يتصور مذكه لها }أي علا حد (سم ١٠٥/٩)

⁽٧) قوله : (كما يأتي) أي : في (العتق) . كردي

⁽٨) قوله (فلااعتراض) أي لدحولها في كلامه (سم ١٠٥/٩)

وَمُكْرَهُ فِي الأَظْهُرِ ء . . .

وكدا من طنّها حليك (١٠) _كما بدا أصله ١(٢) _ أو مملوكته غير المحرم كلأ^(٢) لا يعضاً ٤ كما في ٩ الروضةِ ١(١) .

وقَالَ آحرُونَ لا مرق ، واغْتُرِضَ بأنَّ طنَّ ملكِ النعض لا يُعيدُ الحلَّ فليس شبهةً ؛ كس عدم لتحريم وطنَّ أنَّه لا حدَّ عليه

وأحبت بأن الأؤن^(٥) مسقط لو وُحد حقيقةً فاغتقَدَ مسقطاً ، محلاف الثامي لا يُشْقِطُ بوجهِ فلم يُؤثّرُ اعتقادُه ،

ويُزَدُّ بَأَنَّهُ لا عَرِهَ بَاعِتْقَادَ المِسْقَطَ مَطْلَقَاً ؛ لأَنَّهُ حَيْثُ لَمْ يَعْلُنُّ الْحَلُّ ﴿ فَهُو عَيْرُ مَعْدُورَ .

وليس هدا^{رد)} بطر ما يأبي في بحو السرقة (٧) ؛ لأنهم توشعُوا في الشبهةِ (٨) ثمَّ ما لم يتوشعُوا به هنا

ويُصدُّقُ في طبَّه الحلُّ ببعينه وإنَّ كَدَّبَةُ ظاهرٌ حالِه ؟ كما هو ظاهرٌ

(ومكبره بدي الأطهبر) لشبهنة الإكبراه منبع تحبير ﴿ الْتَرَوُّوا الحبندوةُ بالشبهاتِ اللهِ ﴿ وَبَرْبِعِ الْعَلَمِ عَنْهِ ﴿ كَمَا فِي الْحَدِيثُ الصَّحِيحِ ﴿ ﴿ ﴿ ﴾ ﴿ وَلَأَنَّ

⁽۱) آی : ژوچته . (سم : ۱/۱۰۸)

⁽٢) المجرز (ص: ETV) --

 ⁽۳) قوله (کلا) (نح نمیز عن قوله (أو مسوکته) بأن کان یمنك جمیعها (ئی ۱۰۵/۹)

⁽²⁾ روضة الطالبي (٧/ ٣١٢-٣١٢) .

 ⁽٥) قوله (بأن الأوب) أي ملك النعص، وقوله (بحلاف الثاني) هو فويه (كس علم التحريم...) إلخ ، النهي ع ش ، (ش ١٩٥/١) .

⁽١) أي وطء س طها مسوكته غير المجرم بعضا (ش ١٠٥/٩)

⁽٧) أي : للمال المشترك ، انتهى م ش ، (ش : ١٠٥/٩) ،

⁽A) وفي (أ) و(ت) و(خ) : (توسعوا في الثبه) .

⁽٩) سيق أثماً

⁽١٠) عن ابن عباس رصي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال الله يوان معاور عن أثني المعطأ ، =

وَكِدَا كُنَّ حِهِمُ أَمَاحَ مِهَا عَالَمُ كَنَكَاحِ مِلا شُهُودٍ عَلَى الصَّحِيحِ ،

الأصلح · تصوّرُ الإكراء في الربا ؛ لأنَّ الانشار عند بنجو الملامسة أمرٌ طبعيُّ لا احتيار للنفس فيه ، وثو لم يخصُلُ انشارُ .. فلا حدُّ قطعاً ؛ كند إذا كان المكرةُ المرأةُ ،

قِيلَ (الأطهر) حارٍ فيما بعد (كدا) الأولى أيضاً^(١) فيردُ علمه دلث^(١) النَّهَى

ويُرَكُ بِاللَّ حَرِدَانَهُ طَرِيقَةٌ صَعِيمَةٌ لَم يَرْتَصِهَا ، وَكَأَنَّ (كَذَا) لأُونِي ؛ لبيان أنَّ الأحسنُ فيما بعدها * حروحُه نــ(حالِ عن الشبهة) لا نــ(محرم لفـــه)

وفي ا الوسيط 1 : أنَّ الولدّ لا يَلْحَمُهُ (٢) ، وهي النتمة ؛ أنَّه بِلْحَفْه ، وهو الأوجة .

(وكذا كل حهة أباح بها) الأصلُ (أباحها) تصفى (أباح) عام ، أو رادُ الباءُ تأكيداً ، أو أصفر الوطء (أن العام) أباحه بسبه (عالم) يُعَدُّ بحلاقه و تشبهة إباحته وإن لم يُعَدُّه الفاعلُ (كبكاح بلا شهود على الصحيح) كمدهب مالكِ رَضِيَ اللهُ عنه ، كذا قالُوا

والمعروف بن مدهيم أنه لا بدّ منهم أو من الشهره حاله الدحون ، فبنُّ عي إذا التَّفيا أن يحبّ الحدُّ .

ثُمَّ رأَيْتُ العاصيِّ صرَّح به وعلَّلهُ بالتفاء شبهة احبلاف العلماء

والبَّنْبَان ، وما السُّكُوهُوا هنيّه ؛ أحرجه اس حبال (۲۱۹۹) ، و بحاكم (۲ ۱۹۸) ، واس ماجه (۲۰۱۵) .

⁽١) أي: مثل ما يمد (كدا) الثانية ، (ش: ١٠٥/٩) .

 ⁽۲) قوله (فيرد عبه) أي عنى النصيف (دنك) أي حريال الخلاف فيه ، أي حيث يشعل حسي بعدم لحريال ، فكال يسمى حدف (كدا) الثابه ، (ش : ١٠٥/٩)

 ⁽٣) قوله (لا يلحمه) أي المكره مصح الراء (ش : ١٠٥/٩) ، وراجع الوصيط على (٢/ ٢٧٦)

⁽٤) قوله (أوأصمر توطه)أي فلرصمير الوحد (ش ١٠٦٠١٠٥)

وَٱلْجِقَ بِهُ () ما إدا وُحد الإعلانُ وفَقد الوليُّ

وبعضهم اغترَضه (١٠ مان الدي في ١ الروضة ٥ في (اللعاد) ١ أنه لا يُحدُّ وإن انتَفَى الولئ والشهودُ (١٠) .

ويُرَدُ موحوب حمل ما فيها على أنَّ (الواو) فيها معمى (أو) ويدُّلُّ عليه أنَّه لَتَ فَرَعَ عَنِهِ ذَكَرَ حَكُم انتفائه (1) عن الوليُّ فقطُّ ولَم يدُّكُرُ حَكُم انتفائه عن الشهود + للعدم به من تعليله بالحلافِ في إباحتِه

أو بلا وليَّ (٥) ؛ كمدهب أبي حيفةً رضِي اللهُ عنه

أو مع الناقيب ، وهو تكاخ المتعة ولو لعبر مصطر ؛ كمدهب اس عتاس زصِيَ الله عنهما ، وما قبل من رجوعه عنه لم يَشُتُ ، بخلافه بلا وليَّ وشهودِ (⁽¹⁾ أو مع النقاء أحدهما ، لكن حكم بإنطابه أو بالتفرقة بينهما مَن يَرَاهُ ووَقَعَ الوطءُ بعدَ علم الواطيء به (^(۱) ؛ إذ لا شنهة حينته (^(۱))

ولا يُغَلَّدُ بحلاف الشيعة في إناحةٍ ما فوقَ الأربعِ ولا في غيرِه (١٠) ؛ كما في ا المجموع ا(١٠٠) .

 ⁽١) قوله (والحرابة) أي بكاح التفي هـ الشهود والإعلال في وجوب الحد (ش ١١٩/٩)

⁽٢) أي: المتن ، (ش: ١٠٦/٩)

⁽۲) روضة الطالين (۲/ ۲۹۹) ،

 ⁽٤) قوله (حكم انتفائه) إنح أي حكم حلو لكاح عن الولي؛ من هذم وحوب الجد،
 وقوله (حكم انتفائه عن لشهود) أي والولي جنيها من وجوبه (ش ١٠٦/٩)

⁽٥) قوله (أر بلا وبي)، وقوله (أو مع الناقيت) ممطوعات على (بلاشهود) (شي ١٠٦/٩)

⁽t) وس (غ): (والاشهود)

⁽٧) آي : بالحكم المذكور ، (ش : ١٠٦/٩) ،

 ⁽٨) راحم ا السهل النصاح في احتلاف الأشياح ا مسألة (١٥٣٣) . وه الشرواني (١٠٦/٩) .
 وا المعنى ٥ (٥/٥٤٤) .

 ⁽٩) قوله (ولا في غيره) أي ولا في غير إباحه ما دوق الأربعة ؛ كإباحه المستأخرة كردي
 (٩٠) المجموع (٢/٨٧ ، ١١١١) ، (٣٧/٣)

ولا بوطُّه مِينَةٍ في الأصحُّ ، ولا بهنمةٍ في الأطُّهر - ويُحدُّ في مُسَأَحرةٍ

(ولا يوطء ميئة) ولو أحبيّة ، خلافاً لما وقع في نعص كنب المصّف (في الأصبح) لأنه ممّا يُنفرُ الطبعُ عنه ، فلا يختاحُ للرجر عنه ، فهو غيرُ مشتهن طبعاً (ولا مهيمة في الأطهر) لأنها غيرُ مشتهاةٍ كذلك ، ولا يحُورُ فتنُها

ولا يجبُ دبعُ الماكولة ، فإنْ دُبحتَ أَكَلَتْ ، هذا هو المدعبُ ، حلافاً من وهِم فيه ، لكنْ في حديثِ صحيحِ ، فن أنى بهيمةً فَأَفْتُلُوهُ واقْتُلُوهَا معة الله الله والجوابُ عنه مشكلٌ ؛ إذ لا يَتَأَتَّى إلاّ بالنسخ ، وهو يختاحُ لدليلٍ آخرَ

(وبحد في مستأخرة) لنربا بها ؛ إذ لا شبهة لعدم الاعتداد بالعقد الباطل

بوحير

وقولُ أبي حسمةً إنَّه شبهةً يُنافيهِ الإحماعُ على عدم نبوت الــــب ، ومن ثم صَعُفَ مدركُه ولم يُراغ حلاقه ، بحلابه في نكاح بلا وبيًّ

هذا ما أَوْرَدُهُ شارحٌ عليه (٢٠)، وهو لا يبغُ إلاّ لو قال إنه شبهةٌ في إناحه الوطء، وهو لم يقُلُ بدلك، بل بأنه شبهةٌ في درء الحدّ، فلا يردُ عليه ما ذكر، ورسّما الذي يَرِدُ عليه إحماعُهم على أنه لو اشترى حرّةَ فوطئها أو حمراً فشريها حُدَّ ولم تُغْتَبَرُ صورةُ العقدِ الفاسدِ ،

نعم ؛ الذِي يُصَرَّحُ (٣) به قولُ الإمام التعني في حميُ شرب لسبد الحَدُّهُ وأَقْتَلُ شهادتَه . . أنّه لو رَقَع لشافعيُّ حميٌ فعله ﴿ حَدُه (١) ، حلافاً للحرحانيُّ ؛

⁽١) أخرجه أبو دارد (£272) ، والترمدي (١٥٣١) ، وابن ماحه (٢٥٦٤) عن بن عناس رقبي الله صهما ،

⁽١) أي : على أبي حيمة . (ش : ١٠٧/٩)

 ⁽٣) قوله (نعم ۱۰ ندي يصرح) رئح است، من فونه (شبهه في دره انجد) آي و إن کان الاستجار عبد نجمي شبهه في دره انجد ، لکن ٿر رفع جمي فعل دنك لاستجار شاهمي حد ، گردي

⁽٤) أي 7 حدًّ الشامعيُّ ذلك الحمييُّ . (ش : ١٠٧/٩)

وللبيحة ومخرم وإباكان نرؤحها

وشرطة التكليف وإلا الشكران وعلم تخريمه

لأنَّه إذا خُذُ بِمَا يَغْنَقُدُ إِنْ حِنْهِ ﴿ فَأُولِي مَا يَغْتَقِدُ تُحْرِيمِهِ

(وسحة) لأن لإباحة هذا لمعو (ومحرم) ولو بمصاهرة ومحرّمة لمتوثّن أو للمحو بيونة كبرى ولو في عدّنه أو لمان أو ردّة (وإن كان) قد (تروحها) حلافاً لأبي حيفة أنصاً ؛ لأنه لا عبرة بالعقد الفاسد ؛ بطير ما قرّ في (الإجارة)(١) فيأبي فيه حدّ الشافعيّ للحميّ به ، وفي حير صحيح فُتلُ فاعلُه(١) وأحد مائه(١) ، وبه قال لإمامُ أحمدُ ورسحاقُ

أمَّا مجوسيَّةً تروَّجها ﴿ فَلَا تُحدُّ مُوطَّئُهَا ؛ للاحلاف في حلُّ مَكَاحَهَا ؞

(وشرطه) المرمُ الأحكام ، فلا يُحدُّ حربيُّ مستأملٌ ، بحلافِ المرتدُّ ؛ لالترامه بها حكماً ، و(التكسف) فلا يُحدُّ عيرُ مكلَّفٍ ؛ لرفعِ القلمِ عنه (إلا السكران) المتعدِّي سكره فِحدُّ وإنْ كان غير مكلَّفٍ على الأصعُّ ؛ تعليطاً عليه من باب ربط الأحكام بالأسباب ، فالاستشاءُ منقطعٌ

(وعلم بحريمه) فلا يُحدُّ حاهلُه أصلاً أو بعقدٍ ؛ ككاحٍ بحو مُحرمٍ رصاعٍ إِنَّ عُدر للعده على المسلمين ، لا محرم بنسٍ ؛ إذ لا يحْهلُه أحدُّ

ومؤ⁽¹⁾ حدَّ من عدم تحريمه وجهل وجوت الحدَّ فيه ، ويُصَدَّقُ حاهلُ بحوِ سببِ⁽¹⁾ وتحريم مروّحةِ⁽¹⁾ أو معتدّةٍ إن أمّكن جهلُه بدلك

⁽thv/h) 3 (t)

⁽٢) - قوله : (ناعله) أي : وطه المحرم ، اسهى - (ش : ١٠٧/٩) .

⁽٣) - أحرجه ابن ماحه (٢٦٠٨) عن معاويه بن فرَّه عن أبه رضي الله عبيه

⁽¹⁾ قوله : (رمر) أي : من (النكاح) ، كردي :

 ⁽۵) قوله (ريصدن حاهل بحوابية) أي العدال لروحها ووظها كردى

⁽¹⁾ قوله (وبحربم مروحه)أي ويصدق حاهل سجربمها بكونها مروجه أو معتدة كودي

وَخَدُّ الْمُخْصَنِ * الرَّحْمُ ، وهُو ﴿ مُكَلِّفَ خُرُّ وَلَوْ دَمْيٌ عَبِّب حَسْمَةً

(وحد المحصل) الرحل والمرأه (الرحم) حتى يتوب إحماعاً ، ولأنه صلّى الله عليه وسلّم رحم ماعراً والعامدية (١٠) ، ولا تُحَلّدُ مع الرجم عند حماهير العلماءِ .

(وهو - مكتف) وإنَّ طرأ تكنيعُه أنَّاء الوطء فاشتدامهُ

قِيلَ لا معنى لاشتراط التكليف في الإحصان بعد اشتراطه في مطعق وحوب الحدُّ

ويُرَدُّ بِأَنَّ لَهُ مَعِينَ ، هو أَنَّ حَدَقِه يُوهِمُ أَنَّ اشْتَرَاطِهُ لُوحُوبِ الْحَدُّ لَا لِسَمِيتُهُ محصَّناً ، قَبِنِ بَتَكُرِيرِهِ أَنَّهُ شَرِطٌ فِيهِما ، ويُنْحِنُ بَالْمَكَلِّفِ هِنَّ أَنْصَاً اسْكُرَانُ

(حر) كلُّه فض فيه رقُّ عيرُ محص لقصه

نعم و إن عَتَن بعد النعسب فاشتدام كان محصّناً على الأوجه و يخلاف ما لو يرع مع العني

(ولو) هو (دّمي) لأنه صلّى الله علمه وسلّم رحم اليهوديّين، رواه الشيحان^(۲)، راد أبو داود وكاما قد أخصا^(۲)، فالدّمَةُ شوطٌ لحدّه^(٤)؛ لِمّا مَرَّ أنّ بحو الحربيّ لا يُحدُّ^(٥)، لا لإحصابه؛ إد لو وظي، بحوٌ حربيّ في تكاحٍ، فهو محصّلٌ؛ لصحّة الكحمهم فإذا عُقِدَتْ له دْمَةٌ فَرُنّى، . رُجِمَ،

(عيب حشمته) كلُّها أو قدرها من فافدها بشرط كوبها من ذكر أصبيُّ عاملٍ على ما أمِّتي به النعويُّ ، ويتُجِهُ أن يأتِي في نحو الرائد ما مرّ آلماً

⁽١) - أخرجه سبلم (١٦٩٥) هن يزيدة رضي الله هـ،

⁽٢) - صبحت البحاري (٣٦٣٥) ، صحيح مسلم (١٦٩٩) عن عند الله بن عمر رضي الله عنهما

⁽٣) سنن أبي داود (٤٤٥١) هن أبي هريرة رضي الجاعنه

 ⁽٤) قويه (ئحده) أي بدني، وكذا صمير فونه (الا لاحسانه) بمعطرف عبه الش
 (١٠٨/٩).

⁽٥) - أي: أنماً في (ص: ٢٢٤)

يَقُتُلِ هِي مَكَاحٍ صحبِحٍ لاَ فاسدِ هِي الأَظْهِرِ ، والأَصَحُ . اشْتَرَاطُ التَّعْبِيب حال خُرِّئته وتكليفه ،

(بقبل في بكاح صحيح) ولو مع نحو حيص وعدّة شبهة ؛ لأنّ حقّه بعد أنّ اسْتَرْفي تلك اللدّة الكامنة احتمالها ، بحلاف من لم يَسْتَوْفها أو اسْتَوْفاها في ديرٍ أو منكِ أو وطه شبهة أو بكح فاسدٍ ؛ كما قال ' (لا فاسد في الأظهر) لحرمته لدائه فلا تَخْصُلُ به صفةً كمالٍ .

وكما يُغْسَرُ دلك (١٠) في إحصادِ الواطيءِ يُعْتَبَرُ في إحصادِ الموطوءةِ ،

(والأصح : اشتراط التغييب حال حربته وتكلمه) ولو مع الإكراء ؛ كما النصاء إطلاقُهم ، وهو ظاهر ، حلاقاً لمن نظر فيه ، فلا إحصال لصبي أو مجنوب أو قل وظيء في نكح صحيح ؛ لأن شرطه الإصابة بأكمل الحهات ، وهو المكاح الصحيح فاشتُرِط حصولُها من كامل أيضاً .

ولا يردُ على اشتراط التكليف حصولُ الإحصابِ مع تعييها حالَ النومِ ؛ لأنَّ التكليف موجودٌ حينتهِ بالفوه وإن كان الدئمُ غيرَ مكلِّفٍ بالفعلِ ؛ لرجوعِه إليه بأذنى تسبهِ

وهو أولى من جواب الرركشيُّ بأنَّه مكلَّفٌ استصحاباً لحالِهِ قبل النومِ إلاَّ أنَّ يُؤَوِّلُ بِمَا ذَكَرْتُهُ .

وقصيّةُ العشرِ اشتراطُ دلك^(٢) حالَ التعبيبِ لا الربا ، فلو أُخْصِنَ دميَّ ثُم حَارَبَ وأُرِقَ ثُم رس رُحم ، والدي صرّحَ به القاصِي وعيرُه . أنّه لا يُرْجَمُّ

قال اسُّ الرفعة وعليه فيجِتُ أن يُقَالَ المحصنُ الذي يُرْخَمُ من وَطَىء في نكاحٍ صحيحٍ ، وهو حرَّ مكنَّفُّ حانة الوطاءِ وحالة الريا^(٣) ، فعُلِمَ أنَّ من

⁽١) أي : ما ذكر من الشروط ، (ش : ١٠٨/٩)

⁽٢) أي : ما ذكر ؛ من البحرية والتكليف (ش: ١٠٨/٩)

⁽T) کاپ لیہ (۱۷۱/۱۷)

رَأَنَّ وَلَكَ مِلَ الرَّانِي سَافِصِ مُخْصِنَّ وَالْبِكُرِ الْخُرُّ مِنَّةُ جَلْدةٍ وتَعْرِيثُ عامٍ

وَطَيَّ ، قصاً ثُم رَبِي كَامَلاً لا يُرْجِمُ ، بَحَلافٍ مِن كَمُل فِي الْحَالِسِ وَإِن تَحَلَّمُهِمَا بَقَصُّ ؛ كَحَوْدٍ وَرَقَّ

(وأن الكامل الرابي ساقص) متعلَقٌ بـ(الكامل) (١) ، لا بـ(الرابي) كما أَنَّذُه (٢) كلائم ؛ إذ ثو تعلَق به الاقتصى أنّ الكامل الحرّ المكلف (٣) إذا رسى بناقص محصلٌ وإنّ لم يُوخَذُ فيه التعبيث السابقُ ، وهو ناطلٌ سصلٌ كلامه ؛ فتعيش تعنقُه بما ذُكِر ولم يُصِت من اغرضهٔ وإنّ كثرُوا ، ولا من عثر (الربي) بـ (الباني) على أنه خُطَيءَ ؛ بأنّ المعروف بنى على أهله لا نهم

ولظهور هذا من كلامِه ؛ كما قررتُه لم يختخ لنعديم (سافص) زثر متعلقه (محصل) لأنه حرَّ مكلَّفٌ وطيءَ في نكاحٍ صححٍ ، فلم ثولُر بعض الموطوءة كعكمه ؛ لوجودِ المقصود ، وهو التعبث حال كمال المحكوم عليه بالإحصال مهما .

(و) حدَّ المكلَّف ومثلُه السكر لَّ (للكر) وهو عبرُ السحص السابق (المحر) الدكرِ والمرأةِ (مثة حلدة) للآيةِ () ، شُمِّي بدلك لوصوله إلى الجلد (وتعريب عام) أي سنةٍ هلاليَّةِ ، وآثره ؛ لأنها () قد تُعُسِقُ على الحدب ،

 ⁽۱) قوله (منعلى بـ١٥ الكامل ٤) فيكون المعنى ابدي صار كاملاً في الإحصاد بــــــ بافض ٤
 كنه إذا وطيء النحر المكلف أمه أو صنية أو مجبونه بنكاح صبحتج النب الإحصاد به دونهما ٤
 وكذلك المكنى ، كردى ،

⁽٢) قوله (كما أداده) أي عدم بعلقه بالراني (ش ١٠٩/٩)

 ⁽٣) قوله (أن الكامل للحر السكنف) فيتر الكامل هـ باللحر السكلف إشارة الى أن لكامل في هذه
لفسوره غير الكامل في الصنورة الأولى الكامل في الأولى هو الكامل هـ مع الإصابة في
لكاح صحح كردي

⁽١) وهي ﴿ الربِيدُوارِينَ وَسَائِدُ كُلُّ وَجِولَتُهَا بِاللَّهِ طَلَّمٍ ﴾ [النور ٢]

 ⁽a) قوله (وأثره) أي استمير بالعام (الأنها) أي النبه (ش ١٠٩٩)

وذلك لخبرِ مسلم به^(۱) .

وعَطَّفَ بِـ(الْواو) لِإِفَادِةِ أَنَّه لا تُرتبِ بِينَهِمَا وَإِنَّ كَانَ تَقَدِيمُ الْحَلَّدُ أُولَى ، مُغْتَدُّ بَنْدِيمِ التَّعرِيبِ وَتَأْخِرُ^(*) الجلد وَإِنْ نَارِغَ فِيهِ الأَدْزَعَيُّ

وعثر بالتعريب ؛ لإفاده أنّه لا بدّ من تعريب الحاكم ، فلو عرّت نفسه لم يكُفِ ؛ إذ لا تنكيلَ فيه .

والمداءُ العام من النداء السفر (٢) ، ويُصدَّقُ في أنّه خصى عليه عامٌ حيثُ لا بُه ، ويُحلَّفُ مِماً إِنْ أَتُهم ؛ لساءِ حقَّ اللهِ تَعَالَى على المسامحةِ .

وتُعرَّثُ مَعَنَدُهُ ، وأحد منه تعريث النمدينِ ومستأخرِ العين ، وهي الأخيرِ⁽¹⁾ طرُّ

وَيُعْزَقُ^(٢) بَأَنَّ مَعَظُمُ الْحَقِّ فِيهَا ^٦ للهُ تَغَانَى ، وفِيهُ^(٧) الْحَقُّ مُنْسَخِصُّ للآدميِّ ، وَيُؤَيِّدُهُ^(٨) - أَنَّ الفَاصِي لا يُعدي^(٩) عليه .

ثُم رأيْثُ شبحنا رجِّح أنَّه لا يُعرَّث إنَّ تعذَّر عملُه في العربةِ ؛ كما لا يُخبسُ لعريبه إن تعدُّر عبينه في «بحس(١٠٠)

 ⁽۱) عن عاده بن الصاحب رصي لله عنه قال عال رسول الله على اللكور بالمركز بالمركز بالمركز بالمركز ومن ومن المركز بالمركز با

⁽۲) قوله (وبأخر بخلد) لمل الأولى وتأخير الجند (شي ١٠٩/٩) وفي (١)(تأخير)

⁽٣) راجع السهل النصاح في حلاف الأشباح المسألة (١٥٣٤)

⁽٤) قوله (وفي الأحبر) أي مسأحر العين نظر كردي

⁽٥) (رالمرق) أي بين الأحير وبين المأحود منه كردي كد، في السبح

⁽١) وقوله : (فيها) أي : في المعددة . كردي -

⁽٧) أي : الأخير ، (ش : ١٠٩/٩) ،

⁽٨) قوله : ﴿ رِيوَيِدِهِ ﴾ أي : العرق . ﴿ ش : ١٠٩/٩ ﴾ .

 ⁽٩) وقوله (لا يعدي) أي لا يحضره بسموى عدم ١ كما مسأتي هي (١٠هـمـــ١٠٠٠ كردي (١٠٠) أستى المطالب (٣٣١/٨)

إِلَى مِنَافَةَ الْفَصْرِ فَمَا فَوْفِهَا ، وَإِذَا عَيْنَ الْإِمَامُ جِهَةً ﴿ فَلَيْسَ لَهُ طَلَبُ عَبْرِهَا في الأَصِحِّ ،

ويُؤجَّهُ تعريث المدين وإن كان الدينُ حالاً بأنه إن كان له مالً فصي منه ،
وإلا لم تُعدُ إقامتُه عند الدائن فلم يشغ حقَّه توخه التعريب إليه

وإنَّمَا يَخُورُ التَّعْرِيثُ (إلى مسافة القصر) من محلُّ رباء (فما فوقها) مثا براهُ الإمامُ بشرطِ أمن الطريقِ والمقصدِ على الأوجهِ ، وألاَّ تكُونَ بالبلد طاعونُ ؛ لحرمة دحوله دلث^(۱) ؛ اقتدة بالتحلفاءِ الراشدين ، ولأنَّ ما دونها في حكم التحقير ،

(وإدا عين الإمام حهة عليس له طلب عبرها في الأصح) لأنه قد يكُونُ له (١٠) عرص فيه الأصح) لأنه قد يكُونُ له (١٠) عرص فيه (٢٠) فلا يخصُلُ الرحرُ المعصودُ ، ويُدُرمُ بالإقامه فيما غُرَّب إلىه حمى يُكُون كالحبي له على المعتمد من تناقص في البروصة الله

وخَمَع شَيْحًا بِمَا يَتُرَمُّ عَنِهِ نِمَاءُ فَاتِدَةَ التَعَرِبِبُ * ؛ إذ بَحَوِيرُ التَّفَالُهُ لَعَمِ نَقَده ودون مرحلتين منها يَجْمَلُهُ كالمَسرَّهُ * في الأرض ، وهو منافي للمفصود من تعربه

وأُجِدُ مِن قولهم (كالحسر) أن به منه "من بحو استمناع بالحليلة وشمُّ الرياحين ، وفي همومه نظرٌ ؛ تنصريحهم بأنَّ به استصحاب أمةٍ تسرُّى بها دون أهلِه وعشيرته

 ⁽١) قويد (ديث) الأولى إسفاطه ؛ كنا في ا النهاية ! ، أو رياده (لوار) معه (شي ا ۱۰۹/۹)

⁽۲) ثوله (ل.) أي المُعرب اللهي معني (ش ١٠٩/٩_١١٠)

⁽٣) أي : إن العبر ، (ش : ١٩٠/١)

⁽٤) روضة الطالبين (٢٠٩٠/١٠٨)

⁽a) أستى المطالب (۲۲۲ /۸) .

 ⁽٦) قوله (كالمسرء) وهو الدي يسبر في الأرض للتفرح كردي

⁽٧) وفي (ح) و تنظيرغه الرهية . (من فوتهم . كالحسن له صعة)

وَيُعْرَثُ عَرِيثٌ مِنْ مَلِدِ الرِّمَا إِلَى عَيْرِ بَلَّدِهِ ، فإنْ عَادِ إلى بلده . مُنحَ في الأصح

وقصيّة كلايهما أنه لا يُمكّنُ مِن حملِ مالِ رائدٍ على نعمته ، وهو منّجِه ، حلاماً للماورديّ والرويانيّ⁽¹⁾ ،

ولا يُمثِدُ إلاَّ إنَّ حيف من رحوعه ولم تُفدُ فيه المراقبةُ ، أو من تعرَّصه لإفساده البساءُ مثلاً

وأَخَدَ منه (٢٠) بعص المتأخرين الله كل من تعرّص لإفساد الساء أو العلماب ٢ أي ولم يترجز إلا محسم خسل، قَالَ : وهي مسألةً تقيسةً .

وإدا رحع قبل المدّة أعيد لما يُزاه الإمامُ واشتألها ؛ إد لا يَبَمُّ التكيلُ إلاَّ موالاهِ مدّةِ المعربب

(ويعرب عريب) له وطنَّ (من بلد الربا إلى عبر بلده) أي وطبه ولو حلَّةً بدويٍّ ؛ إد لا يَتِمُّ لإيحاشُ إلاَّ بدلك ؛ ومِن ثُم^(٣) وَجَبَ بُغْلُهُ مَا غُرُّبَ إليه عن وطبُه مسافةً القصر .

(فإن عاد) المعرَّث (يمي بلده) الأصبيُّ أو الذِي غُرُّث منه أو إلى دولًا المسافة منه ⁽¹⁾ (منع في الأصبع) معاملةً له بنقيص قصده ، **وقياسُ ما مُرُّّ^(ه) :** أنّه يُشْنَاعَتُ السنة ، ثُم رأتتُ دنك مصرّحاً به

أمّا عربتُ لا وطل له ؛ كأن ربي من هَاجُو لدارِنا عقبَ وصولها ﴿ فَيُمْهِلُ حَتَّى يتوطّن محلاً ثُم يُعرَّث منه

 ⁽۱) راحم (المجل التصاخ في اختلاف الأشبح (سألة (۱۹۳۱) ، و الشرح الكبير (۱۹۳۱) ، و الشرح الكبير (۱۳۸/۱۱) ، و اروضة الطالبين (۲۰۸/۲۰۸) ، و المحاري الكبير (۲۳/۱۷) ، و ايحر المذهب (۲/۱۳)) .

⁽٣) قوله (منه)أي مناءولهم (أو من تعرصه) إنج (ش ١١٠/٩)

⁽٣) يعني : من أجل أن القصد الإيحاش ، ﴿ ش : ١٩٠/٩)

⁽a) أي : من أحلهما ، (ش : ١٩٠/٩٠) .

 ⁽٥) قوله (وهاس ما مر) أي عبل درب المن (ويعرب عريب) (شي ١٩٠/٩)

ولا تُعرَّث المرأةُ وخدها في الأصحُّ ، بل مع روَّحٍ أوْ مخرمٍ

وفَارِقَ حَلَامًا لاس الرفعة '' وعيره تعريب مساهر رس لعير مقصده وإنّ فامه الحيحُ مثلاً على المعتمّدِ ، حلاماً للملفي ؛ لأنّ القصد بكيلُه وإبحاشُه ولا يتمّ إلاّ مدلك مأنّ هذا له وطنّ فالإبحاشُ حاصلُ بعده عنه ، ودائث'' لا وطن له فاشتوتِ الأماكنُ كلّها بالسبه إليه فتعيّن إمهالُه لبأمه نُم يُعرَف ، سِمُ الإبحاشُ

واحتمالُ أنَّه قلد لا يتَوطَّنُ مدا عَبُودْي إلى سقوط نحد عبد حداً فلا تُعْتفتُ إليه ؛ كاحتمال الموت ونحوه

ولو زُنَى فيما غُرُن له عُرُب لعيره المدعن وطه ومحلٌ رباه ، ودحن فيه^(٣) بقيّةُ الأول ،

(ولا تعرب امرأة وحدها في الأصح ، بل مع روح أو محرم) أو بسوةٍ ثقابٍ عبد أمن الطريق والمقصد ، بل أو واحدةٍ ثقةٍ ، أو معسوحٍ كديث ، أو عبدها الثمة إن كانت هي ثقة أبضاً ؛ بأن حسّتْ تونّها ؛ لما من في (الححمُ) أنّ السفرَ الواجبَ يكُفي فيه ذلك ()

ودلك (٥) لحرمة معرها وحدها ، كما مرَّ تُم (١) يتعصيله (٢) ، ووجوتُ السقو عبها لا يُلُجِقُها بالمسافرة للهجرة حتى يلْرمها السفرُ ولو وحدَّها .

وَيُقْرَقُ مَانَ ثَلَثَ تَخْشَى عَنَى مِسْهَا أَرَ تُصْعَهَا لَوَ أَقَافَتُ ءَ وَهَذَهِ بِينَتُ كَذَلَثُ فَانْتَظِرِتُ مِن يَخُورُ لَهَا السَّمَرُ مِعَهِ

⁽۱) كماية الليه (۱۸۲/۱۷) ،

⁽۲) څوله (باب هد) ي ادراني في سفره ، وقوله (وداك) أي الغريب اندي لم بتوطس (ش : ۱۹۰/۹)

⁽٣) أي النعريب لثاني اأي في مقله (ش ١١١,٩)

⁽٤) قويه (دبث) أي من ذكر ٢ من واحده ثلبه وما عطف عديها (ش ١٩١/٩)

 ⁽a) أي ، اشتراط بحر محرم معها ، (ش * ١١١/٩)

⁽١) أي : تن (الحج) ، (ش : ١١١/١)

⁽٧) ني (٤/ ١٥٥).

ولا يذرم بحو المحرم السفر معها إلا برصاه

(ولو بأجرة) طلبها منها فتأرمُها كأجرة الجلاد ، فإنَّ أغْسَرَثُ - فَعَيْ بَيْتُ المال ، فإن تَعَدَّر - أُخُر النَّغَرِيثُ حَتَى تُوسِر ؛ كأس الطريق

ومثلُها () في ذلك كلَّه أمر دُ حسلُ ، فلا يُعرَّثُ إلاَّ مع محرمِ أو سيدٍ تسيه اطْنَقُوا في الحرُّ أنَّ مؤنة تعريبه عليه ، سواةً مؤنُّ السهر والإقامة وأمَّا مرقبيُّ فأطُنق بعصُهم فيه أنها على السيد

وقَالُ شارحٌ مؤنُ تعريبه في بيت المال ، وإلاً الله على السيّد ، ومؤنّ الإقامة على السبّد

ولعلَّه لَحظ الفرقُ(** ﴿ مَالَ دَلكَ(**) وَ حَبُ عَلَى الْفَلِّ أَصَالَةً ، وَهُو هِي حَكَمُ المعسر ، والمعسرُ مؤتَّه في بيب العال أوْلاً فقُدَّمَ على السبَّدِ ، مخلاف الحرِّ فإنّه لتَصَوّرُ فيه السيارُ وعيرُه ، فعصّل فيه (** ﴿ كَمَا مَعْرَر (**)

ويُوَجَّهُ قرقُهُ(٧) س مؤله التعريب ومؤلة الإقامة ، بأنَّ الثانية لحقَّ الملك فَلَرِ مَنْهُ مطلقاً(٨) بحلاف الأولَى .

وقَصَّلَ بِعِضُ الأصحابِ بِينَ أَنْ يَكُونِ الْمَعَرَّثُ المالِث فِهِي (٩) عليه ، أو

⁽١) - قوله : (ومثنية) أي : المرأف (ش : ١١٦/٩)

⁽٣) أي وال بعدر حصولها من سب انتال (ش ١١٦ ٩٠)

⁽٣) قوله (وبعله)أي دنك لشارح (محط الفرق)أي من الحر والرقس (ش ١١١/٩)

⁽١) قوله: (بأن ذلك) أي: مؤد السعر ، كردي

⁽٥) وقوله : (نسمل آیه) أي : قي الحر - كردي

⁽٦) قوله (كما بدر) إشاره إلى بوله (بإن احسرت اصي بيت انسال) كردي.

⁽٧) أي : قرق ذلك الشارح . { ش : ١١١/٩) .

 ⁽٨) قوية (خارمته)أي البيد (خطنت)أي تعدرت من بـــانسال أم لا (شي ١٩١٤/٤٠٠ـ)
 (٨) (١١٢)

⁽⁴⁾ أي : مون السفر والإقامة ، (ش : ١١٣/٩)

كتاب الربا ٢٣٣ _____ الربا

فإن المتمع . لم يُخبرُ فِي الأصحّ

وَالْعَدْدِ خَمْشُونَ ، وَتَعْرِبَتُ نَصْفَ سَنَّجِ ، وَفِي قَوْلِ سَنِّحِ ، وَفِي آوَٰلِ لَا يُعَرِّتُ

زيفك سينة

السلطانُ . . فهي في بيتِ المالِ ،

(فإن اعتنع) حتى بالأجرة (- لم يحسر في الأصبح) لأنَّ في إجباره تعديب من لم يُدُنتُ .

(و) حدُّ (العد) يغي من فيه رقَّ ورَنُ قلَّ ، سواءً الكافرُ وغيرُه (حمسون وتعريب نصف سنة) على النصف من الحرَّ ؛ لاية ﴿ فَمَنْهِنَ يَضَفُ مَا عَلَى النصف من الحرَّ ؛ لاية ﴿ فَمَنْهِنَ يَضَفُ مَا عَلَى النصف ، التُحْصَنَدَتِ مِنَ الْمَحَدَابِ ﴾ [ت، ١٠٥] أي عيرُ الرحم ؛ لأنه لا تنصف ، ولا مهالاة بصرر السبّدِ ؛ كما يُقْسَلُ سحو ردَّته ، ولا تكون تكافر مم مسرم الحرية كما في المرأة اللَّمية

ومجالفةً حمع فيه مردودةً نقولهم" للكافر حدُّ عنده تكافر ، وبأنَّه تابعُ لسيّده ، ويأتي هنا حمعُ فروع النفريب الساعة وعيرها ، ومنه" حروحُ بحو محرّم مع الأمةِ والعبد الأمرد

(وفي قول) أيعرَّث (سنة) لبعلُهِه (** بانطبع فلا يختلمان فيه ؛ كمدَّة الإبلاءِ (وفي قول الا نعرب) تنفويت حتَّ السيد

(ويشت) الزنا (سبة) مصَّنتُ بدكر المزنيَّ بها ، وكيفيَّةِ الإدخالِ ومكانِه ووقتِه ؛ كـ : أشْهَدُّ أنَّه أَذْخَلَ حشفتَه أو قدرها في فرح فلانةِ بمحلُّ كدا وقت كدا على سبيلِ الرنّا ،

أي الأصحاب (ش: ١١٢/٩)

⁽١١٢/٩) أي : من الجمع - (ش ، ١١٢/٩) .

⁽۳) أي : التغريب . (ش : ۱۹۳/۹) .

قال الروكشي - أو رباً يُوحثُ الحدُّ^(١) إذا عرف أحكامه

وفيه مظرٌ ؛ لأنه قد يرى(^(۱) ما لا يراهُ الحاكمُ ؛ من إهمال معصِ الشروط أو بعض كيفيته وقد بنسى معصها ، فالوجهُ ﴿ وجوتُ التفصيل مطلعاً ولو من عالم موافقِ^(۲) .

وسيدُكُرُ في (الشهادات) أنها أربع (القولِه بعالَى : ﴿ فَأَسْنَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْنَكُةً مِنْكُمُّ ﴾ (الساء : 10] .

وعلى حمع أنه لو شُهد أربعة برناه بأربع بسوة ، لكن اقْتَصُرَ كُلُّ منهم على أنّه رَأَه يَرْبِي بواحُدةِ منهنَ ﴿ خُدَّ ؛ لأنّه اسْتُعِيدُ من مجموع الشهاداتِ الأربع شوتُ رَنَّه بأربعةِ ، ولبس كما رعمُوه ؛ لأنَّ كلاً شَهِدَ برناً عيرٍ ما شَهِدَ به الآحرُ ، فلم يَشْتُ بهم موجدُ الحدُّ ، بل يُحدُّ كلُّ منهم ؛ لأنّه قاذتُ .

(أو إقرار) حقيقي معصّر + بطير ما تقرّر هي الشهادة ولو بإشارة أحرس إلى فهمها كلُّ أحد + للأحادث الصحيحة - أنه صلَّى الله عليه وسَلَّمَ رَجَمَ ماعراً والغامديّة بإقرارِهما().

وخَرَخَ بالحقيقيُّ اليمينُ المردودةُ بعدُ نكولِ الحصمِ علا يَثَنَتُ بها رباً ، لكنَّ تُسْقطُ حدُّ القاذفِ ،

ويكُمي الإقرارُ حال كونه (مرةً) ولا يُشْترطُ تكرّرُه أربعاً ، حلاماً لابي حبيفةً رصي الله عنه ؛ لأنه صلّى اللهُ عليه وسلّمَ عَلَق الرجمَ بمطلقِ الاعتراف حيثُ قَال

⁽١) أي : أو رس زناً. . . إلخ ، ﴿ ش : ١٩٢/٩ ﴾ .

⁽٢) أي :الشامل . (سم : ١١٢/٩) .

⁽٣) راجع ا السهل النصاح في حلاف الأشياح السألة (١٥٣٧)

⁽D) (j (1/1/2)).

⁽۵) سبق تحریجه ، (ص : ۲۲۵) ،

وَلُوْ أَفْرُ ثُمَّ رَحْعُ مُعْطَى،

﴿ وَاعْدُ يَا أُنْشِنُ إِلَى الْمُزَاَّةِ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَ فَتْ ﴿ فَارْجُنْهَا ﴿ (١)

و ترديدُه صلَّى الله عليه وسدَّم على ماعرِ أربعاً ؛ لأنه شكْ هي أمره ؛ والهدا^(١) قال . • أمكَ جُمُّونُ ^(٣) عائبَتَنْت فيه ؛ والهذا^{(١) -} لم يُكرُّرُ إفرار العامدية

وعُلِمَ مِن كلامِه السابقِ في (اللعانِ)(٥) - النوتُه أنصاً عليها بلعانه دونها ، والآتِي(١) في (القصاءِ)(٧) - أنّ القاصي لا يُخكُمُ فيه تعلمه

نعم ؛ للبيّدِ استيعاؤُه من قنَّه بعدمه ؛ لمصلحة تأديبه

(ولو أقر) به (شم رحع) عه قبل بشروع هي الحد أو بعده بنحو كَدَبْتُ ، أو رَحَعْتُ ، أو ما رشتُ وإن قال بعده كدنت هي رحوعي ، أو . كُنتُ (^) فاحدَتْ فطبَتُه رباً وإن شهدَ حاله بكديه قبما يَظْهَرُ ، بحلاف ما أَقْرَرْتُ ؛ لأنه محرّدُ تكديب للبّه الشاهدة به (سقط) الحدُ ؛ لأنه صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ عرَّصَ لماعر بالرحوع فلولا أنه يُعبدُ لَمَّ عرْصَ له به ، بل لَمَّا قَالُوا له (^) : إنه عند رحمه طَلَب الردُ إليه فلم يشمعُوا . قال المقلاً أو كَتْمُوهُ لَعَلَّهُ يَتُوتُ - أي يرْحِعُ ؛ إذ التوبةُ لا يُشعطُ الحدُ ها مطلقاً () -

⁽١) حبيق بجريجه في (١٠١/٥) آخرجه النجاري (٢٣١٤) ومسلم (١٦٩٧)

⁽٢) أي : للشك في أمره . (ش : ١٩٣/٩) .

⁽٢) سبق تحريجه تي (٨٠ /٨) أخرجه مسلم (١٦٩٥)

⁽¹⁾ أي الأحر كون اشرديد عن الشك (ش ١١٣٩)

^{(6) &}amp; (A/P/3)

 ⁽a) أي : ومن كلامه الأثنى . (ش : ١٦٣/٤)

^{.(}YA1/10) 3 (Y)

 ⁽A) قوله (أوكث) إلح معم على (كدبت) الأون (ش ١١٣/٩)

 ⁽⁴⁾ قوله (مل لما دار له) أي له 無 ؛ وصمير (إنبه) أيضاً يرجع يله 無 ؛ يعني الما داروا به 無 إن ما عرأ عند الرحم طلب من القوم أن يردوه إنيث دائم بصل الموم منه عال 在 由 فلأ تَرَكُنْمُوهُ . . . • إلخ . كودي .

⁽١٠) أي سواه ثبت الرما بالإفرار أو بالبيّة (ش ١١٣/٩)

ولوْ قَالَ الا تَحْدُونِي أَوْ هرب. علا هي الأصبحُ

فَبَتُونَ اللهُ عليه اللهِ عليه ومِن تُم^(١) سُنَّ له الرجوعُ ،

وأَفْهَمَ قُولُه (سقط) أي عنه نقاء الإقرار بالنسبة لعيره كحدُّ قادفه فلا يُحتُ برجوعه، بل يُشتصُحتُ حكمُ إقراره فيه (٢) من عدم حدَّه ؛ لشوت عدم إحصابه

وبو وُجِد إقرارٌ وبيّةً اغْتُبِرَ الأَسبقُ⁽¹⁾، ما لم يُخْكمُ بالنيّنة وحدها ولو متأخّرةً فلا يُفْتلُ الرجوعُ

وكالربَّ في قبول الرجوع عنه كلُّ حدُّ للهِ تُعالَى ؛ كشربِ وسرِقَةِ بالسنةِ للقطع

وأَفْهِمَ كَلاَمُهُ : أَنَّهُ إِذَا ثَنَتَ بَالْبَنَةَ ﴿ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَنْهُ رَجُوعٌ ، وهو كَذَلْثُ ، لَكَنَّهُ يَتُطُرَّقُ إِلَنْهُ رَجُوعٌ ، وهو كَذَلْثُ ، لَكَنَّهُ يَتُطُرَّقُ إِلَنْهُ اللّهِ ﴾ كما يَأْتِنِي هي السوقةِ (1) ، وظلُّ كوبها حليلة وبحو ذلك ، وكإسلام دميَّ بعد شوتٍ رباًه بشيةٍ فإنه يُشعطُ حدَّه (٧)

(ولو قان) المفرِّ الرُّكُوبِي ، أو (لا تحدوني ، أو هرب) قبلَ حدَّه أو مي اثنانه (- علا) يكُودُ رحوعاً (مي الأصح) لأنّه لم تُصَرِّحْ به(^^)

 ⁽۱) أجرِحه الحاكم (۳۹۳/٤) ، وأبو داود (۱۹۹۹) ، وأحمد (۳۹۳٬۸) عن بعيم بن هراال رضي الله عنه .

⁽٣) أي من أجل برعت ﷺ في الرحوع (ش ١١٣/٩)

⁽۴) آي: تي تابه . (ش: ١٩٣/٩)

⁽٤) راجع ألسهر لصاح في احالاف الأشباع السألة (١٥٣٨) و النهاية ؛ (٧/ ٢٩١). وقالمعني ؛ (٢٥/ ٤٥٣)، واحاشه الشرواني ؛ (١١٣/٩).

⁽٥) قوله : (أبغيره) أي : غير الرجوع ، (ش : ١١٤/١) .

⁽١) أي (ص: ٢٧٢)

⁽٧) رجع (المنهل النصاح في احلاف الأشناخ (مبدأله (١٥٣٩)

⁽A) أي : الرجوع . (ش : ١١٤/٩) .

وَلَوْ شَهِدَ أَرْنَعَةُ مِرِنَاهَا وَأَرْبِعُ أَنَّهَا عَدُرَاءُ لَمْ يُحدُّ هِي وَلا قَادِلُهَا ،

نعم؛ يُحلَّى وحوماً حالاً ؛ فإن صرَّح الله ، وإلاَ أُفِيم عليه ؛ للحمر السابق : ﴿ هَلاَ تُرَكِّتُمُوهُ ﴾ .

وإن لم يُحلَّ ، لم يُضمنُ ؛ لأنه صلَّى الله عليه وسنَم لم يُوحث عليهم شبئً ولو أقرُّ رابٍ سحو ملوغ أو إحصابِ ثُم رجع وها أما صبيُّ ، أو الحرُّ ، فهل يُمْنُ ؟ محلُّ نظرٍ ، وعدمُ العنول أقرث ، ولس(") هي معنى ما مرَّ^(") ؛ لأنه ثمُّ رُفُع السنَّ (") بالكليَّة بحلافه هنا

ولو ادَّغَى المقِرُّ أنَّ إماماً اسْتَوْفي منه الحدَّ فَس وَبَّ بَم يُر له بنديه أثرٌ ؛ كما أَفْهِمهُ مَا مرُّ آخرَ (البعاء)(٥)

وعلى قاتلِ الراجع ديةً لا قودً ؛ لشهة الحلاف في سعوط الحدّ الرحوع (و) من يُستقطُ الحدُ الثانت بالشة أيصاً () من لو شهد أربعة) من الرحاب (برناها وأربع) من النسوة ، أو رحلان أو رحل و مرأتان (أنها عدراء) بعمجمة ؛ أي بكرٌ ، شميتُ بدلك ؛ لتعدّر وطنها وصعوبته ، وإنّها (لم تحدهي) لشبهة بقاء العُذَرةِ الظاهرةِ في أنها لم تَرْنِي ،

وبه(٧) يُعْلَمُ الله - لا يُحدُ الراني مها أيصاً (ولا قادفها) ولا الشهودُ عليها ا

⁽١) سبق تنفريجه قريباً .

⁽٢) أي : قوله : (أناصبي ، أو : يكر) ، (ش : ١١٤/٩)

⁽٣) أي هي شرح (أثم رحم) إلح من قوله (بحو كسب) إلح (ش ١٩٤/٩) .

⁽¹⁾ وهو الإقرار بالرئاء (ش: ١٩٤/٩) .

⁽۵) نی (ص: ۱۹۷)،

 ⁽٣) قول (آيساً) أي مثل ما مر فبيل قول المن (ونو قال) ربح من قون نشارح
 (لكه يتطرق إنبه السموط نعيره ؛ كدعوى روحه) لح (ش ١١٤/٩)

⁽٧) أي : بالتعليل المذكور . (ش: ١١٤/٩) .

وَلَوْ عَيْنَ شَاهِدٌ رَاوِيَةً لِرِمَاهُ وَالْمَاقُونَ عَبْرِهَا لَمْ يَثَنْتُ وَيَشْتَوْ بِهِ الإِمامُ أَوْ مَائِئَةً مِنْ خُرُّ وَمُنظَّسِ ، .

لاحتمالِ عود الكارةِ لتركِ المالعة في الإيلاجِ ؛ ومن ثم (١٠) قال القاصِي : ثو قَصُرَ الرمنُ بحيثُ لا يُمْكنُ عودُ الكارة فيه ﴿ خُذُ قادفُها

وَنَجَتُ اللَّلْقِيئُ وَعِيرُهِ أَنَّ مِحَلَّهُ (٢٠ إِنَّ لَمَ تَكُنَّ عَوِرَاء يُنْكُنُ غَيِبَةُ الحشفة فيها مع نقاء بكارتِها ، وإلاَّ - خُذَتَ ؛ لشوت الرباَ وعدم وجود ما يُنَافيه .

ولو شَهِدُوا بالرتقِ أو بالقرب - فكالشهادة بأنَّها عدراءُ وأولى

ولو أَفَافَتْ أَرْبَعَةً أَنَّهُ أَكْرُهُهَا عَلَى الرِّنَا وَطَلَّبُ الْمَهَرُ وَشَهِدُ أَرْبَعٌ أَنَّهَا بَكُرٌ... وَخَتَ الْمَهَرُ ؛ إِذَ لَا يَتَفُطُ بَالشّبَهَ ، لَا الْحَدُّ ؛ لَسَقُوطِه بَهَا

(ولو عبن شاهد) مِن الأربعة (راوية) أو رمناً مثلاً (لرباء ، و) عَيِّنَ (الناقون عبرها) أو عبر دلك الرمن لدلك الرب (لم بشت) للتناقص العامع من تمام العدد بريَّةٍ واحدةٍ ، قَيُحدُّ القادفُ والشهودُ .

(ويستوب) أي الحدُّ (الإمام أو مائمه من حر) للاتباع ("" ، ويُشْتَرُطُ عدمُّ قصدِه لصارفِ ؛ كطلم ، وليس منه (٤) حدُّه نظلُّ شرب قَبَانَ ربَّ ؛ لقصدِه الحدُّ في الجملةِ (ومنعص) لتعنَّق الحدُّ بحمدته وليس للسيِّدِ إلاَّ بعضُها .

وقَنَّ كُلُّه (*) أو بعضُه موقوفٌ أو لبب المالِ ، وموضى بعثقِه زُنَّى بعدَ موتِ

⁽١) أي : من أجل هذا الاحتمال . (شي : ١١٤/٩).

⁽٢) قوله: (أن ينجنه) أي المحل فران التصاعب (الم يحد هي) اكردي

 ⁽٣) كما يفهم من الأحاديث لساعة ؛ لأنه كان صها بأمره ﷺ قال الحافظ في ٥ التلجيص الحبير ١ (٣٠٤٤) عال (١٦٤/٤) (عبد الله بن محيرير (٢٩٠٣٠] عال الجمعة ، والحدود ، والركاة ، والفيء إلى السلطان)

⁽¹⁾ قوله (ولس مه)أي مي فصد الصارف (شي ١١٥/٩)

 ⁽٥) قوله (وس) عطف على (حر) وقوله (كله) إلح منذأ، خبره قوله (موكوف)
 (البيطة صمة (من) (ش : ١٩٥/١)

وإبتنجت لحصورا الإمام وشهوده

ويخذ الزقيق سينذة

موصي وهو يُخْرَحُ من الثلث بناءً على أنَّ أكسانه له ، وهو الأصلحُ ، وفنَّ محجودٍ لا وليُّ له ، وقنُّ مسلم لكافرٍ .

واستيماءُ الإمام من منقص هو مالثُ بعصه رخع الرركشيُّ فيه أنّه نظريق الحكم ، وفيه المحكم لا الملكِ فيما يُفايِلُه (١) ؛ لاستحالةِ تبعيصه السيماءُ فكدا في الحكم ، وفيه نظرٌ ؛ لأنَّ الاستيماءُ أمرُّ حشيُّ فأَمْكُتِ الاستحالةُ فيه ، ولا كدلت الحكمُ فلا قياسَ

ثُمْ رَأَيْتُ فِي تَكَمَلَةَ * الْبَدَرِيبِ * التَصَرِيحِ بِمَا دَكَرُنَّهُ

ويَشْتُواهِهِ مِن الإمام بعضُ برَّابِهِ

(ويستحب حصور) جمع مِن المسلمين تُست بإقرارِ أو سِتَمِ على الأوحمِ ؛ لَمُولِه تَعَالَى . ﴿ وَلِيَشْهَدُ عَدَائِهُ عَلَائِهُ مِنَ ٱسْتُؤْمِدِينَ ﴾ [الرر ٢] ، وحصورُ (الإسم) مطلعاً أيضاً (وشهوده) أي ' الرباً ﴿ إقامه الحدُّ ؛ حروجاً مِن حلاف من أَوْجَهُ ،

لها أنّه صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم رحم عيز واحدٍ ولم يَخْصُرُ ولا أمر بحصور واحدٍ معيّرٍ^(٢) .

وَبِدِثَ حَصَوْرَ الشَّهُودُ وَالْحَمَّعِ مَطَّلِقاً هُوَ مَقَتَصَى إِطَّلَاقِهُمْ ، لَكُنَّ بُجِتَّ ؛ أَنَّ حَصَوْرُ النِّيَّةَ يَكُنِي عَن حَصُورَ عَبِرِهُمْ ، وَهُوَ مُنْجِةٌ إِنَّ أَرِيدَ أَصِلُ السَّنَةِ ، لا كَمَالُهَا

ويُبَدَثُ لَنَبُ الْنَدَاءَةُ بَالرَجِمِ ، فَوَنَّ كَانَ بِالْإِقْرَارِ - تَدَأَ الْإِمَامُ (وبحد الرقيق) للربا وعيره ؛ كقطع أو قتلٍ أو حدَّ حمرٍ أو قدفٍ (سيده) ولو

⁽١) قوله : (فيما يقالله) أي : الملك ، (ش : ١١٥/٩)

⁽٢) كما نمي تعبة ماعز والعامدية مثارً

أنثى إنَّ علم شروطه وكيفيته وإنَّ لم تأدنَ له الإمامُ ؛ لحمر مسلم ؛ إدا رَّبَتُ أَمَّةُ أَخَدِكُمُ ۚ فَلْيَخْلِلُهَا أَنَّ ۚ

وحدر أبي داود والسمائي ﴿ ﴿ أَقِيمُوا الْحُدُودَ مَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَالُكُمْ ﴿ (٢) . نعم ؛ المحجورُ يُعينُه ولئِه ولو قيْماً

وبحث ابنُ عند السلام أنه لو كان بين السيد وقله عداوةً طاهرةً. . لم يُقمَّةً عنيه(٣)

ويُؤيِّنُهُ , مَا مَرُ أَنَّ المحر لا يُروَّحُ حيشهِ مع عطيم شفقتِه فالسيدُ أُولَى . واشتشكلهُ (١) الرركشيُّ مَانَّ له حدَّه إذا فدفهُ ، وقد بُنجَاتُ مَانَّ مجرَّذَ القدفِ قد لا يُولِّذُ عدارةً طاهرةً

ويُسنُّ له سع أمةٍ ربث ثالثةً ، لحرٍ فيه (٥)

ولو ربى دميٌّ ثُم خَارِب وأَرِقَ ﴿ لَمْ يَخُذُهُ إِلاَّ الإِمَامُ ۚ ۚ لَأَنَّهُ لَمْ يَكُنُّ مَمَلُوكاً يُومَ

رباد

وبه يُقْرِقُ بِ وبينَ من ربى ثُم أَسِعُ (٢) فإنَّ للمشترِي حدَّه ؛ لأنَّه كَانَ مملوكاً حالَ الربا فحلَّ المشتري محلُ النائع كما يَخُلُّ محلَّه في تحليله مِن إحرامِه

⁽١) - صحيح مسلم (١٧٠٣) ، وأحراحه اللحاري (٣١٥٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه

 ⁽۲) مسى لسنائي الكبرى (۷٤٢٨) ، مس أبي داود (٤٤٧٣) عن عني رضي الله عنه ، وأصنه في منجح مستم سجوه (۱۷۰۵) ، ولكن من قول عليّ رضي الله عنه

⁽٣) القراءد الكبرى (٢/ ٢٢٧)

⁽٤) أي (البحث (ش ١٩١٦/٩))

 ⁽٥) عن أبي هربره رصي الله عنه قال عال اللهي ﷺ الإدارات الأمة فتش إباها فليخلفها والا بُثرَّاتُ ، ثُمَّ إِنْ رَبَّ فَلْيَخَلَمْهَا وَلَا يُثرَّاتَ ، ثُمَّ إِنْ رَبَّتَ النَّائِثَةَ فَلْيَبِغُهَا وَلَوْ بَحِبْلِ مِنْ شَغْرٍ ﴾ أخرجه البحاري (٢١٥٣) ، ومسلم (١٧٠٣) ، وقد مُرَّ آئماً .

 ⁽٦) قوله (ثم أبيع) الأولى حدف أنهمرة (د الإناعة كما في ٩ العاموس ٩ المعريض للسع
 (١) لا السع بالفعل المرادية هـ (ش ١١٦/٩) وفي (ب.) و(ر) و(س) (ثم ينع)

أوِ الإِمَّامُ ، فَإِنْ سارِعِهِ ﴿ فَالْأَصِحُ ﴿ الْإِمَامُ ، وَأَنَّ الشَّنَّدُ يُعَرِّنُهُ ،

وعدمه'' ، بحلاف الأوّل لمّا ربى كان حرّاً فلم ينولُ حدّه إلاّ الإمامُ ، فالدّفع استشكالُ الرركشيُّ تلك مهده'` .

ثُم رايْتُ بعصهم أشار لبحو ما دكرُبُهُ

وبهدا يتصلح الفرق بين ما مرّ في المنقص (٣) وحدُ الشركاء للمشترك على فدر ملكهم ويشتيبُون في المنكسر ، ودلك لأن السبد ثم لو تورّع هو والإسام وقع حدَّه في حره الحريّة وهو منتبع ، بحلاف تورّع الشركاء هنا فإن حدّ كلَّ يفع في حريّه الرق وعبره المماثل له

وقصيّة إطلاقِهم جوارً استملال أحدهم بحده حصّه وإن لم بأدن النعية وعليه فهل يضمنه لو تَلِف بدلك ؛ لأنه مشروط بسلامه العامه كالمعرر ، أو لا ؛ لأنه مقدّر مأدول به ؟ كلّ محتمل ، ومُقْتَصَى فرفهم لأبي قريما بس حد الإمام وحداله أن بالنصل والاجتهاد الصمال هذا الأن اقتصار كلّ على حصته أمرًا مجتهد فيه .

(أو الإمام) لعموم ولائته ، ومع دلث الأولى السيدُ ؛ لشوب الحبر فبه (ال فيم مخالفًه .

(فإن تبارعا) فيمن يتولأه (الأصح الإمام) لعموم ولايته (و) الأصح (أن السيد يعربه) كما يخلله (لأن البعريب من حملة الحدُّ بمدكور في الحبر

⁽۱) قوله (هي بحليله من احرامه) أي إذا كان بلا إذن سيد (وعدمه) أي إذ گان بودنه (شي ١٦٦/٩٠)

 ⁽۲) قويه (پخلاف الأون)أي الدمي، وقوله (بلث)أي حياله لدمي، وقوله (بهده)
 أي حياله العبد، التهي څش، (شي ١١٦/٩٠)،

⁽۳) ای نمآ

⁽٤) وفي (ح) (حد الإمام باشه)

⁽۵) وقد مرابعاً

وأنَّ الْمُكانِّ كَخُرُ ، وأنَّ الْكافر والْفاسق والْمُكانِّ بِحُدُّونَ عَبِيدَهُمْ ، وأنَّ السَّيِّد يُعرِّرُهُ

(و) الأصلح (أن المكانب) كتابة صحبحة (كحر) فلا يخذُّه إلاّ الإمامُ وإنَّ عجر ١ أحداً من تقرَّر في دميّ ربى ثُم حارت وأُرِقَ ١ اعتباراً بحال الربا

(و) الأصغ (أن) السيّد (الكافر والعاسق والمكانب) والجاهل العارف بما مرّاً (يحدون عبدهم) لعموم الحبر الثاني (*)

والأصغ أنَّ إقامته من الستد إنَّما هي نظريق الملك لعرص الاستصلاح كالمصدوالحجامة ١ ومن ثم حدَّه تعلمه لحلاف القاصي

والمسلمُ المملوكُ لكافرِ يَخْذُه الإمامُ ﴿ كَمَا مَرُ (*) دون سيْده ﴿ كَمَا نَقَلاَهُ وأَقَرَاهُ () ، خلافاً للأذرَعيُ ﴾ لأنه لا يُقَرُّ () ملكه عليه قلا استصلاحَ منه .

وَنَازَعَ كَثِيرُونَ فِي المكانَب ، وسؤا عب (١٠ أنَّ من فلك قبَّا بيعضِه الحرِّ لا يُحُدُّه ؛ لأنَّه لِسَلَ حرَّا كلُّه .

والمعتمل ما ذكرة في سكاتك (١٢) ، والمنقص أولى منه ؛ لأنَّ ملكه تامَّ تحتُ فيه الركاةُ وعبرُها بحلاف ملك المكانب

(و) الأصلح (أن السبد يعرزه) لحقّ الله تعالى كما يخدُّه ، وكوفّ التعزير عبر مصوطِ محلاف الحدّ لا يُؤثّرُ (*) لأنّه يجْنَهدُ فيه كالقاصِي ، أمّا لحقّ

⁽١) قوله (سامر)أي مرشروطالحدوكيفيه (ش ١١٦٦/٩)

 ⁽٢) أي أقيمُوا الْحُدُود على ما ملكتُ أيمانكُمُ ١ (ش ١١٦/٩)

⁽٣) أي عي شرح (ويسوهه الإمام) إنح (ش ١١٧/٩)

⁽²⁾ انشرح بكبير (١٩٥/١١) ، روضه انطالين (٧٠٠/٧)

 ⁽۵) قوله (لأنه لا يقر) إلح عده لعرله (دون سنده) (ش ١١٧/٩)

⁽١) أي : على الراع ، (ش : ١١٧/٩)

⁽٧) قوله (ما ذكره) أي النصاف (في المكانب) من جده لمستوكه (للى ١١٧/٩)

 ⁽٨) قوله (لا بوثر عنه) أي في عاس النظريز على الحد (ش ١١٧/٩) وفي النسخ التي بن أيديد لفظ (في) غير موجود وفي نسخ (لا يؤثر؛ لأنه مجنهد)

كتاب الربة ______ كتاب الربة _____

ويشمخ النينة بالغفونة

وَالرُّحُمُّ سَمَدرِ وَجِجَارَةٍ مُعْتَدلةٍ ،

بهسه. ويجُوزُ قطعاً (و) أنه (سمع السة) وتركبتها (بالعقومة) المقتصيّة للحدّ أو التعرير ؛ أي موجها^(١) لملكه العاية فالوسيلةُ أولَى

وقصيتُهُ (٢) أنه لا فرق هما أيصاً (٢) بين الكافر والمكاتب وعبرهما ، لكن بختُ جمعٌ ـ منهم الرركشيُ (١) _. احتصاص سماعها بالحرُّ العدل العارف نصفات الشهودِ وشروطهم وأحكام العقوبة ، راد بعضهم الدكورة ، وفيه نظرٌ (١)

(والرحم) الواحث في الربا يكُونُ (بمدر) أي طبي متحجُرِ (١ و) بحو حشب وعظم ، والأولَى كونُه سحو (حجارة معـدنه) بأنْ يكُون كلُّ منها يمْلاً الكفيَّ .

نعم ؛ يخرُمُ بكبير مدنَّم ؛ لتعويته المقصود من السكيل (٢٠) ، ونصحبرِ فيس له كبيرُ تأثيرِ ؛ لطولِ تعديبه .

وبارع فيه البلغيئ لحر مسلم في قصّة ماعر أنهم رمؤة بما وجدُوة حتى بالجَلاَمِيدِ ، وهي : الحجارةُ الكبارُ ،

ويُجَابُ بأنَّها(٨) بطَيْدُقُ بالمعتدل المدكور ، بل قونُهم(٩) ﴿ فَاشْبَدُ وَاشْبَدُونَا

 ⁽۱) قوله (أي بموجه) بكسر الحم (أي ما يوجب بحد والتعريز) والمواد بالعابة ها الحد والتعريز) وبالوسيلة (ما يوجبهما ، كردي

⁽٢) أي : كلام النصاعب ، (ش : ١١٧/٩) ،

⁽٣) قوله (هد)أي في سماع السه (أبصاً) أي كالحد (ش ١١٧،٩)

⁽¹⁾ وفي (ب) و(ع) و(هـ) والمطوعات (سهم الرركشي) غير موجود

⁽٥) - أي ً: في البحث المذكور ، (ش : ١١٧/٩)

⁽١) وفي (ر) و(س) ((بندر احجازه أو طين منجبر)

⁽٧) قوله : (من التكيل) بيان للمقصود ، (ش : ١١٧/٩) .

⁽٨) قويه (ويجاب)أي عن استدلاله بالتحر (بأنها)أي الجلاميد (ش ١١٧/٩)

⁽٩) أي : الصحابة الراجعين لماحز ، (ش : ١١٧/١)

حلمه حتى أنى غُرْص الحرّة (١٠) فانتصب لـ فرميّه أ لجلاميدِ الحرّة حتّى سَكَب). فيه دليلٌ(١) على أنّ ذلك الحلاميد لم تكُنّ مدفّعة ، وإلاّ لم يُفَدّدُوا الرمي بها إلى أنْ سكت

والأولَى الأبناء عنه فيُخطنه ، ولا يَدْنُوَ منه فيُؤلِمَهُ ؛ أي ، إيلاماً يُؤدِّي السرعه التدفيف^(٣) ، وأنْ يُسوقَّى الوجهُ ؛ إذْ حميعُ بدنه^(١) محلَّ للرحم ، وأن يُحلَّى والاتفاء^(د) سده ، وتُغرض عديه التوبةُ ؛ لتكُون حاتمةً أمره

ولتُسْتَرُ عَوْرَتُهُ وَحَمِيعُ بَدَيْهَا ، وَيُؤْمَرُ بَصِلَاةٍ ذَخُلَ وَقَتُهَا ، وَيُحَاثُ لَشُرْبٍ لا أكلِ ، ولصلاة ركعتِين ، ويُحهَّرُ ويُدُفنُ في مقابرِنا ، ويُغْتَذُ نقتلِه بالسيف ، لكنُّ فات الواحث

(ولا يجمر للرحل) عبد رحمه وإن ثبت رباه بيئةٍ ، وظاهرُ المتنِ . امتباعُ البحمر ، لكَمْ حرى في اشرح مسلم العلى فتحييرِ (١٠) الأنه صَبَحُ أنَّ ماعراً خُمِرَ له (٢٠) ، وأنّه لم يُخمرُ له (١٠) ، والحتراء (١٠) للقيئ وجَمع بأنه حُمِرُ له أوْلاً حمرةُ صعيرةُ فهرب منها فاتَنعُوه حتى قتلُوه بالحرّةِ ١ كما مَرُ .

⁽۱) قوله (عرص الحره) رهي اسم حل في لندينه انتهى ع ش (ش ۱۹۷/۹)

⁽١) خبر (بل قولهم...) إلخ ، (ش : ١١٧/١)

⁽٣) وفي (ح) والمطبوعة المصرية . (إلى سرعة التدفيف)

 ⁽²⁾ قوله (رد حماع بدنه) ربح عده تعدم بيجرمه لمفهوم من قوله (والأولى) إلح
 کردي .

 ⁽٥) و لواز هي عوله (والأثمام) بمحنى مع ۽ فالإنقاء معمون ممه ۽ والمعنى الأولى أن ينحلى
 من ان بندي بعسه سفته ۽ يعني الا پر بط لأن ينقي نفسه باليد کردي

⁽١) شرح صحيح مسلم (١٩٧/١)

⁽٧) - أخرجه مسلم (١٦٩٥/ ٢٢) عن بريدة رضي الله عنه ،

⁽٨) - أخرجه مستم (٢٠/١٦٩٤) عن أبي سعيك بحدري رضي الله عنه

⁽٩) قوله : (واختاره) أي : التحبير . (ش : ١١٨/٩) .

والأَصَحُ الشخائة للْمَرَاة إِنَّ ثَلَثَ سِنَةٍ ، وَلَا يُؤَخِّرُ الرَّجْمُ لِمَرْصِ وَخَرَّ وَبَرُهِ مُمْرِطَيْنِ ، وَقِيلِ يُؤخِّرُ إِنْ ثَلَثَ مِافَرادٍ ويُؤخِّرُ الْحَلَدُ لِمَرْصِي ، .

ولا يُسافيه ما في رواية - خُفر إلى صدره (١٠٠ ؛ لأنه (١١ قد بطَّنعُ منها ويَهْرُكُ ؛ ود لا يَلْرَمُ مِن النحمرِ وتروله فيها ردُّ النزاب عليه حتّى لا يتمكَّن مِن الحروحِ

(والأصلح استحمامه للمرأة) بحيثُ يتلُعُ صدرُها (إن ثبت) زَنَاها (ببيئة) أو لعان ؛ كما تحقّهُ البلقيئُ ؛ لتلا تنكشف ، لا إقرار ؛ لشنكب الهرث إل رجفت ، وشوتُ الحقرِ^(٣) في العامدتة مع أنها كانت مفرةً⁽¹⁾ ؛ لبان الحوار ؛ مدليل أنّه لم يُخفرُ للجُهجة وكانتُ مفرَّةُ أيضاً^(٥) .

(ولا يؤخر الرحم لمرص) يُزخَى برؤُه (وحر وبرد مترطس) لأنّ بفسه مستوفاةً بكلُّ تقديرٍ (وقيل يؤخر) أي بدناً (إن ثبت بإقرار) لأنّه بسبي من الرجوع ، ويُردُّ بأنّ الأصلُ عدمُه

أَمَّا مَا لَا يُرْجِي برؤُه ﴿ فَلَا يُؤَخُّرُ لَهُ قطعاً على براعٍ فيه ، وكد لو ارْبَدُ أو بحثم قتلُه في المحاربةِ ،

نعم ؛ يُؤخَّرُ لوصعِ الحملِ والفطام ؛ كما قدَّمهُ هي (الحرجِ)(٢٠) ودرو به جنونٍ طَرَأَ بعدَ الإقرادِ .

(ويؤخر الجلد لمرص) أو نجو حرحٍ يُرخَى برؤُه منه ، أو لكونها حاملاً ؛

⁽۱) - أحرجها النساسي في ۱ الكوى ۱ (۱۳۲۹) ، والبيهمي (۱۷۰٤٥) ، وأحمد (۳۳٤٠۸) عن بريدة رضي الله هنه .

 ⁽۲) قوله (رلايديه) أي دلك الحمع ، وقوله (الأنه) انتج عنة لعدم المداده (ش ۱۱۸/۹).

 ⁽۳) قوله (وتنوت بحم) إنج رد لديل مقابل الأصنح (ش ١١٨/٩)

^{(1) -} أغرجه مسلم (١٦٣/١٦٩٥) عن بريلة رضي الله عنه .

⁽٥) - أخرجه مسدم (١٦٩٦) عن عمران بن الجمين رضي الله عنه

⁽r) غي (۸/ ۱۲۸).

فَإِنْ لَمْ يُرْحِ بُرُوْهُ ﴿ جُلِدُ لَا بَسُوْطٍ ، بَلْ بَعَثْكَالِ عَلَيْهِ مِنَةً غُصِّي ، فإِنْ كَانَ حَمْشُونَ صُرِب به مَرَّتَيْن ، وَتَمَشَّهُ الأَعْصَانُ أَوْ بَكُسَلُ بَقْضُهَا عَلَى بَعْضٍ ؛ لَيَبَالَهُ بَعْضُ الآلِم ، فإِنْ تَرَىء ﴿ آخُرَاهُ

لأن القصد الردع لا القتل (فإن لم برح برؤه جلد) إذ لا عاية تُسُطُو (لا بسوط) لئلاً يقلك (فل) سحو بعال () ، وتوقّف البلقينيّ قيما ألَمُها فوق ألَم العنكان وأطراف ثباب و(بعنكان) بكسر العين أشهرُ مِن فتجها ، وبالمثلّثة ؛ أي ، غَرْجُونٍ ، عليه منة عصن) وهي () الشماريخ ، فيُصرت به الحرُّ مرّة ؛ لخبر أبي داود بذلك () .

(در کان) علیه (حسول) عصاً (صرب به مرتبی) لتکمیل المئة ،
 وعلی هذا التیاس قیه (۱) وفي القن .

(وبينه الأعصال) حبيعاً (أو يكس بعصها على بعص ؛ ليباله بعص الألم) تتلاً تتعطّل حكمة الحدد من الرحر

وبه فارْقُ لاكتماء في الأيمان بصرب لا يُؤلِمُ عنى تناقصِ فيه ؛ لأنَّ مساها على العرف ، وعيرُ المؤلمِ يُستَّى صرباً عرفاً

أمَّا إذا لم تمسُّهُ ولم يُكِّسُ بعضُها على بعض أو شتُّ في ذلك . فلا يَكُعِي

(الرسريء) معتج الراء وكسرها معدّ صربه بدلك (أحراء) وفارق معصوباً خُخ عنه ثُم شَعِي الراء وكسرها معدّ على الدرء ، أو قبله (٥) . خُدّ كالأصحاء قطعاً ، أو في أثناتِه ، اغْتُذَ بما مصى وخُدُ الناقِي كالأصحاء .

⁽١) راحم (السهل النصاح في احتلاف الأشباح (مسألة (١٥٤٠) ، و(النهاية (٤٣٤/٧) . و(المعني ١٤ ٤٥٨/٥) ، و(حاشه الشرواني ١٤٨/٩)

⁽٢) أي العرجون أو العثكال ، والتأبيث لرعايه الحبر (شي ١١٨/٩)

⁽٣) - سس أبي داود (٤٤٧٢) عن أبي أمامة بن سهل بن حيف عن بعض أصبحات رسول الله ١٩٠٠

⁽٤) أي الحر ، (ش ١١٨/٤٠)

⁽۵) قویم (آویای)عجب منی بوله (بمدمیریه) (ش ۱۱۸/۹)

وَلا جَنْدَ مِي خَرَّ وَمَرْدٍ مُفَرَطِيْنَ ، وَإِدَا جَلَدَ الْإِمَامُ فِي مَرْضِ أَوْ حَرَّ أَوْ مَرْدٍ فَلا صَمَانَ عَلَى النَّصَّ فِيقْتَصِي أَنَّ التَّأْخِيرِ مُشْتَحَتُّ

(ولا جلد في حر وبرد مفرطس) بل يُؤخّرُ مع الحسن^(١) لوقت الاعتدال ولو
 ليلاً ، وكدا قطعُ السرقة ، بحلاف القود وحدّ القدف ، لأنهما حقّ أدميً

واسْتَثْنَى الماورديُّ والرويانيُّ من سلدِ لا يُعكُّ حرَّه أو مردُه فلا يُؤخَّرُ ولا لِلْقَلْ لمعتدلةِ ؛ لتأخرِ الحدُّ والمشقَّة (٢) ، ويُقائلُ إفراطُ الرمي نتحفيف الصرب ليسَلم مِن القَتَلِ (٢) .

(وإذا حدد الإمام) أو بائمه (في مرض أو حر أو برد) أو بضو خلو() لا يتختَمِلُ السياطُ (- فلا صمان على النص) لحصول البلف من واحبٍ أفيم عليه .

وإنَّما صَمِنَ من حَمَّلَ في ذلك (*) بالدَّبَة ٤ لشوت قدر الحلد بالنصلُ ، و تحديد بالاجتهاد ، فكان(١٠) مشروطاً بسلامة العاقبة ٤ كالتعريز

واشتشكّن الرركشيّ ما دُكر في النّصُو ، وقال الطاهرُ وحوث نصمان ا لأنّ جلدٌ مثلِه بالعِثكالِ لا بالسياط

(فيقتصي) هذا النصلُّ (أن التأخير مستحم) وهو كذلك عبد الإمام ، لكنَّه صُحُحَ في قالروضة » وحربه ، وعليه لا صمان أيضاً ١٧

⁽١) رجع الممهل مصاح في احتلاف لأشاح المسألة (١٥٤١) . وا النهاية ا (٢٥/٧)

⁽٢) وفي (ژ) و(ر) ; (لتأخر الجلد والمشقة)

⁽۲) الحاري الكبير (۲۲/۱۷) ، يحر المنصب (۲۱/۱۳)

 ⁽٤) قوله (أو بصبر حدين) بكسر النون وسكود الصادة أي صعبف الندن (ش ١١٩/٩)

⁽٥) قوله (في دلث) أي المرض أو النجر أو النزد (ش ١١٩,٩)

⁽٦) أي لحاد (ش ١١٩٩)

⁽٧) الهاية المطلب في دراية المناهب (١٩٤/١٧) ، روضة الطائس (٣١٨/٧)

واغتمده الادرعيُّ وبعله على جمع ، ويُؤيَّلُه قولُ الله المعدر أَجْمعُوا على أنَّ المريض لا يُخلدُ حلى يصحُ

وصوَّب البلعسيُّ حمل لأوَّل على ما إدا كان الجلدُ في دلك (*) لا يُهْلكُ عالماً ولا كثيراً ، والوجوب على خلايه .

. . .

 ⁽١) قوله (واعسده) أي وجوب النّاجير نصامعني، وكدا الصبير في (بقنه) و(يؤيده).
 قوله (حمل الأون) أي ما فضاء النص ـ وغي الأصل النفص ـ من الاستحاب (شي. ١١٩/٩).

⁽٢) قوله (في دلك) أي المرص أو الحر أو البرد (ش ١١٩/٩)



(كتاب حدالقذف)

AL TELEFICION OF THE PROPERTY OF THE PROPERTY

كان حد القنف ______ كان حد القنف _____

كِمَاثٍ خَدَّ الْقَدُّفِ شَرْطُ حَدُّ الْفَادِفِ التُّكْلِيفُ إِلاَّ السُّكُرانِ ، وَ لاَحْمِارُ ،

(كتاب حد القدف)

مِن (حَدَّ) مَنْع ؛ لمنعه من الفاحشة ، أو قَدُر ؛ لأنَّ الله تعالى قَدُره فلا تَحُورُ الريادةُ عليه

(القلفُ) عواهما - الرميُّ بالربُّ في معرضِ التعبير لا الشهاده

وهو لرحل أو امرأة من أكبر الكنائرِ ؛ أي ﴿ وَإِنْ أَوْحَبُ التَّعْرِيرِ (١٠ لا الْحَدُّ فيما يَظْهَرُ ، ويتَحْمَلُ خَلَاقُهُ

وإنما وحب البحدُ به دون الرمي بالكفر ؛ لقدره هذا على بفي ما رُمي به بألُّ يُجَدُّدُ كُلْمَةً الإسلام .

ومرَّثْ تعاصيلُ العدف في (اللحان)(*)

(شرط حد القادف) الالبرام ، وعدم ردن المقدوف ، وفرعته للقادف ، فلا يُحدُّ حربيُّ وقادفٌ لأدبه (أبر ، ولا أصلٌ وإنَّ علا ؛ كما يأبي () ، ولا أصلٌ وإنَّ علا ؛ كما يأبي () ، ولا أصلٌ وإنَّ علا ؛ كما يأبي () ولا التكبيف) فلا يُحدُّ صبيُّ ومحبونُ ؛ لرفع القلم عنهما (إلا السكران) فإنه يُحدُّ ويذُ كَانَّ غَيرٌ مكلِّفٍ ؛ تغليظاً عليه كما مُرُّ () أ

(والإحسار) فلا يُحدُّ مكرة عليه ؛ ترفع القلم عنه أيضاً مع عدم التعبير

⁽t) \$ (t/1em)

⁽٣) وفي (د) و لنظوعه المصرية و نمكيه (وفادف أدناله)

⁽غ) - أي: انمأ في (ص: ٢٥٢). ،

⁽٥) قوله (كمامر)أي في(الربا)فيشرح (إلا سكراب) كردي

وَيُعرَّرُ الْمُميِّرُ ، ولا يُحدُّ نقدُف الْولد وَإِنَّ سمل ؛

وبه (١) فَارِقُ قتله إذا قبل لوجود الجابة منه حقيقة (١) ، ويحث التلقط به (١) للداعية الإكراء .

وكدا مكرهُه (١) ، وعارق مكره القاتل بأنَّه آنتُه (١) ؛ إد يُمْكِنُه أحدُّ يدِه فَيَقْتُلُ لها دونُ لسانه فَيقُدتَ له

وكذا لا يُحدُّ حاملٌ بتحريمه ؛ نقرت إسلامه أو يعده عن عالمي ذلك

(ويعرز) نقادتُ (الممميز) الصبيُّ أو المحمولُ و رحراً له وتأديباً ؛ ومن شم سقط بالسوع والإفاقة (ولا يحد) أصلٌ أث أو أمَّ وإنَّ علا (بقدف الولد) ومن ورثةُ الولدُ (وإن سفل) كما لا يُفْلُ له ، ولكنَّه يُمرُّرُ ؛ للإيداء .

ويُقْرِقُ بِيه (١) وبن عدم حسه (١) بدينه مأنَّ الحسن عقوبةٌ قد ندُومُ مع عدم الإثم علم مليَّ بحال الأصل ، على أنَّ الرافعيُّ صرح بأنه حيثُ عُرُّر إنّما هو لحقُّ الله دون الولد (١) وعليه علا إشكان

ولم بقُل هنا (ولا له) وفائمُ في نقود ؛ لئلاً يردما لوكان لروحةِ ولذه ولهُ أحرُ من غيره... قانٌ له الاستيقاة ؛ لأنَّ بعضَّ الورثة يشتؤف حميعُه ، بحلاف انقود

⁽١) أي : بقوله : (مع عدم التعبير) . (ش : ١١٩/٩) .

 ⁽٣) قوله (الوحود بحيه به جعيمه) يمني أن التأخذ هذا التغيير وتم يوحد، وهناك التغنيه وقد وجدت ، كردي

 ⁽٣) قوله (ربحت النفط به) أي بحث بدفع الجد النفظ بند أكره به ، فإن راد عليه أو بلفظ
بميره . . وجت البحلاً . كرفتي

⁽٤) قوله (وكد مكرهه) بكسر الراء ١ أي وكدا لا يُبحدُ مكره لسكره كردي

⁽٥) قوله (بأنه)أي بعاض بالإكرة (أكنه) في المكرة بكسر الراء (ش ١٣٠/٩)

⁽٦) قوله : (ويقرق بيته) أي " بين تعرير الوالد ، كردي ،

⁽٧) (ربي عدم حبم) مع أن الحس تعرير ، كردي

⁽٨) راجع (١٦٨/١١)

کال جد القدف _____ کتاب جد القدف

فَالْخُرُّ خَدُّهُ ثَمَاتُونَ ، وَالرَّفِيقُ أَرْبِعُونَ .

ولو قال لولده أو ولد عيره ايا ولد الربا كان قادفاً لأنه ، فيُحدُّ نها مشرطه

وإذا وَحِبَ حَدُّ القَدَفِ ﴿ وَالْحَرِ ﴾ حَالَةَ القَدَفِ ﴿ حَدَّهُ تُمَامُونَ ﴾ حَدَّدَةَ ﴾ للأَيةِ ^(١) ، فدحل فيه ^(١) ما لو قدف دميٍّ ثُم حَارِبَ وأَرِقَ فِيْخَلَدُ تُمَامِنَ ﴿ اعْسَارَا أَا بِحَالَةِ القَدْفِ .

(والرقيق) حالة القدف أيضاً ولو منقصاً ومكاماً وأمّ ولدٍ حدُّه (أربعون) جلدةُ إجماعاً .

ونه(") خُصَّتِ الآيةُ ، على أنَّ مع الشهادة فيها اللهدف"، مصرَّحُ بأنها الله في الأحرادِ .

وبعليها (١٠ ألحقُ اللهِ بعالى ، وإلا عنه يجبُ للأدميُ لا لنحالفُ فيه الفَقُ الْحَرُ وإنْ عُلُّتَ حَقُّ الأَدميُّ في يوقّب استيفاته على طنه اتّفافا ، وسقوطه بعفوه (١٠ ويو عنى مالٍ ، لكن لا يَثَلَتُ المِنالُ ، وكدا شوب (١٠ در المقدوف بنيهِ أو إقرارٍ أو

⁽١) . وهي ﴿ رَانِينِ بِرَانِينَ الْمُصَلِّعِينَ أَرْبِرِينَ أَرْبِيعِ شَهِدَهُ مَسْتِنَ صِدِهِ ﴾ راجور 1

⁽۲) قوله (عيه)أي الحر (ش ١٩٠٩)

 ⁽١٣٠/٩: أي: بالإجماع . (ش: ١٣٠/٩:)

 ⁽⁴⁾ قوله (عنى أن ممنى السهادة فيها) أي المولة بمالى ﴿ ولا الله علي سهدة أبادًا ﴾ [اللور
 4) . كوفتى

 ⁽a) قوله (للمدف) أي ضع الشهاد، الأحل العدف كردي

 ⁽٦) قويه (مصرح بأنها) أي بنك انشهاده للمسوعة في الأحرار (إد لرفيق لا نميل شهادته وإب البريقدف . كردى

⁽٨) والصمير في (طبه) ١٠ بعقوه) يرجعان لي لادمي كردي

⁽٩) وقوله ۱ (ركتا شرت) عطب ملي (يعموه) ، كردي

والْمَقْدُوفِ الإِخْصَانُ ، وَسَنَّى هِيَ اللَّمَانِ وَلَوْ شَهِدَ دُونِ أَرْبَعَةَ بَالرَّنَا ﴿ خُدُوا هِيَ الْأَظْهِرِ ﴾

يمين مردودة أو بلعاب

ومن قدف غيره ولم يُسْمِعُهُ إلا اللهُ والجَمِظَةُ لم يكُن كبيرةَ موحبةَ للحدّ ؛ لحلوّه عن مصدة الإبداء ، ولا يُعاقبُ في الآخرة إلاَ عقاب كدبٍ لا صور فيه (١٠ ، قالةُ ابنُ عبد السلام

وقد يُؤخَذُ منه أنّه لو كان صادقاً ؛ بأن شاهد ربّاه الم يُعاقبُ ، وهو محتمَلً

(و) شرطٌ (المقدوف) لبُحدٌ قادلُه (الإحصان) للانة (وسبق في
 اللعان) بيانٌ شروطِه وشروطِ المقدوفِ ،

معم الآيجا على الحاكم الحث عن إحصاد المهدوف الله المحت على القادف لطاهر الإحصاد العدما على القادف لطاهر الإحصاد العدما على الفدف المحت عن القادف لطاهر العاجشة المأمور بسترها بحلاف المحث عن عدالة الشهود فإنه بحث عليه المحكم شهادتهم الانتفاء المعيين فيه اكدا يملة الرافعي عن الأصحاب

(ولو شهد) عند قاص رحالٌ أحر رُّ مسلمُون (دون أربعة بالربا = حدوا) حدُّ انقذف (في الأطهر) لما في * البخاريُّ * : أَنَّ عمرٌ رصيَّ الله عنه خَدُّ الثلاثة الدين شهدُوا برنا المعارة بن شعبة رضي الله عنه (٢)

ولم يُحالفُه أحدٌ، واللاَ تُتَّحد صورةُ الشهادة دريعةُ للوقيعةِ في أعراص الناس

⁽١) صريح في وفوع عدات كذب لا ضرر فيه ، فاحدر منه وبنه له . أمير علي . هامش (ش) .

 ⁽٣) ذكرة سجدري في الصحيحة المقبقاً في كتاب الشهادات ، باب (شهادة القادف) بعد الحديث (T187).

كناب حد القدف ______ 200

وَكِدَا لَوْ شَهِدَ أَرْنَعُ بَشُوةٍ وَعَمَدٍ وَكِعَرَةٍ عَلَى الْمَدُعِبُ وَلَوْ شَهِدَ وَاحِدُ عَلَى إِقْرَارِهِ - فَلا ءَ

ونهم تحليقه أنّه لم يزّن ، فإنّ نكل لم يُحدُّوا إنّ حنفوا ، وكد لو كان الروحُ رابعهم ؛ لتهمته في شهادته برناها

أمَّا لو شَهِدُوا لا عبد قاص العدُّمةُ معماً

ولا يُحدُّ شاهدُ حرح (١) مرماً وإنَّ القرد ؛ لأنَّ دلث (١) فرصُ كمايهِ علمه ويُنْدَتُ لشهود الربا فعلُ ما يطُنُّونهُ مصلحةً من سترٍ أو شهادةٍ

وَيُظْهُرُ * أَنَّ العَبْرَةَ فِي المصلحة بَحَالَ بَمَشْهُودَ عَلَمَ دُونِ حَانِ الشَّاهِدِ ، ويَخْتَمَلُّ اعْتِبَارُ حَالِه^(٢) أيضاً .

(وكذا لو شهد أربع بسوة و) أربع (عبيد و) أربع (كمره) أهل دمةٍ أو أكثرُ هي الكنُّ - فيُحدُّون (عبي المدهب) لأنهم بيئوا س أهن الشهادة ، فلمخصتُ شهادتُهم بنقدف

ومحلُّه (٢) إن كالوا نصفه الشهود طاهر؟ ، وإلاَّ الم يُضَع إليهم فلكُولُون قدفةً قطعاً (٥)

ولا تُقْلُ إعادتُها من الأؤسل () إذ بشّرا ؛ لعام التهمة ؛ كفاستي رُدُّ فتات ، بحلاف بحو الكفرة والعبيد ؛ لطهور نقصهم فلا تهمه

﴿ وَلُو شَهْدُ وَاحِدُ عَلَى إِقْرَارِهِ ﴾ بالربا ﴿ فَلَا ﴾ حَدُّ ؛ كَمَا لُو قَالَ لَهِ ۚ أَقُّرَرْتَ

شامدآ آخر ، کائب ، مامٹی (اے) ،

⁽۲) قوله (الأن دنك) ي حرح بشاهد برباء (ش ۱۲۱،۹)

⁽٣) أي : الكامد . (ش . ١٣١/٩)

⁽²⁾ قوله (ومحله)أي محل لحلاف التهي معني (ش ١٣١/٩)

⁽٥) أي الأن فوديم بيس في معرض شهاده (ش ١٣١٩)

⁽١) قوله ﴿ مَنَ الْأُولِينَ ﴾ وهم من في فول المعسف ﴿ قَوْلَ أَرْبِعَهِ ﴾ كروي

بالزيَّا ، قاصداً به قذنُه وتعييزه ، بل أولى .

تبيه قد يُشتَفُكلُ ما تعرّر (١) المعلومُ منه أنَّ حدَّ دون الأربعة للقدف اللارم منه العسقُ اله الله الله المستق الدون الأربعة الشهادة (١) منه العسقُ الدون الأربعة الشهادة (١) بالرب مع احتمال أنَّ الغيّة لا يشهدُون فيترنَّث عليه العسقُ والحدُّ ، ولا حبنة مسقطة لهما (١) عنه عرض عدم شهادة الغيّة ولا أصل هنا المتضحفة ، بل الأصلُ عدم شهاديهم (١) ورنَّ وَنُن كلُّ من الأربعة بالنقيّة بأنّه يشْهَدُ بعده

وممًا يَرِيدُ الإشكالُ أنه قد يبرنَّبُ على عدم شهادتهم حدُّ قادفه ، فحينكِ يتعارضُ حشهُ الشاهد'١٠ (محدُ ١٠) والمسق(٨) بامتدع عبره ، وحدُّ العيرِ^(٩) إِنَّ لَمَ مشهدُ ١٠٠)

وأَشْكُلُ مِن دَلِكَ أَنَّهُ مَوْ عَنِّى الطَّلَاقَ مِنَاهَا وَعَلَمُ مَهُ اثنانَ ؛ فإنَّ شهدا مَهُ يَمَرِيْكُ عَلِيهِمَا الحَدُّ وَلِمَسِقُ ، وَإِنَّ لَمْ يَشْهِدا ﴿ صَارًا مَقَرَّينَ لَلَرُوحِ عَلَى وَطَيْهِ وطنها رَاناً ، لكن محتملُ في هنده (أَنَّهُمَا يَشْهِدانَ وَحَوْمًا وَلاَ شَيَّء

 ⁽١) قوله (بديستكان ما نفر) وهو دونه (جد عدف) في شرح (حدوا) فإنه يعلم منه أن حدد دون الأربعة الأجل الذيف اللازم منه الفسق ، كردي

⁽٢) وقوله : (بأنه) متعلق بال يستشكل) ، كردي

⁽٣) وقوله (١/شهاد،) يامن (يجرر) أي كبف بجور بشهادة إبح كردي

⁽٤) وقوله: (مسعطه لهما) أي : للعسق والحد كردي

⁽a) والضمير في (هدم شهادتهم) يرجع إلى (اسعه) كردي

 ⁽٦) قوله : (خشية الشامد) أي : الشاهد من اسعه كردي

⁽٧) وقوله : (الحد) معمول (خيشة) ، كردي

 ⁽٨) (والمستى) عطف فلى (الحد) أي : خشية الشاهد من بعنه الحد والمسى دهسه ، وحشه حد
 العير يتعارضان ، كردى

 ⁽٩) قوله (وحد العبر) عطف على (اللحد) والعبرُ هنا شامل لبن شهد هناه ، ولعادف المشهود عليه معدداً . (ش ١٣٢/٩٠) .

⁽١٠) قوله (إن لم يشهد) ي كل من الأربعة (ش ١٣٣/٩)

⁽١١) أي : مسألة معليق طلافها تزناها ، (ش: ١٢٢/٩) ،

عليهما(١٠)؛ لأنَّ قصدهما إيماع الطلاق بمُبعُ عنهما(١٠) توهَّم القدف بصوره الشهادة

وقد يُخابُ عن دلك " بأنه مز" أن للشاهد أن يُخلّف المشهودُ عليه أنه مردى ؛ فإذا كان الشاهدُ متحقّفاً برناه فهو في أمنٍ مِن الحدّ ؛ لأنه إذا طُلُبُ مه ربى ؛ فإذا كان الشاهدُ متحقّفاً برناه فهو في أمنٍ مِن الحدّ ؛ لأنه إذا طُلُبُ مه مه (*) اليمين بأنه ما ربى في ينشعُ منها ؛ بطراً للعالب على الناس من امساعهم من ليمين العموس فسوع (*) له البطر (*) بني هذا العالب بشهاد (*) بل قد بلراً ه لأمنه حيث من لحوق صور به ، فتأثلُ ذلك فولة مهمُ

(ولو تقادفا - فليس تقاضاً) فلكن واحدٍ بحدُ على الأحر ، لأن شرط التقاصل النحادُ الحسن والصفة ، وهو متعدّرٌ هـ ، لاحتلاف بأشر الحديل باحتلاف البدنين غالباً ،

معم ؛ لمن شَتْ أَنْ يَرُدُّ على سائه نقدر سنّه منذ لا كدب فيه ولا قدف ، ك يا طالمُ ، يا أحمقُ ، لحر أبي داود ، أنَّ ريب بما سب عائشة رضي فه عنهما قال لها النبي صلَّى الله عليه وسلَّم السَّيها الله ا

ولأن أحداً لا يكادُ ينفتُ عن دنك (١١)

⁽١) أي ; من الحدوالعبق ، (ش : ١٢٢/٩) ،

⁽٢) وفي (ب) و (ع) و (ع) و المصرعة الوهبية . (منع خبهما)

⁽٣) وقوله (يحاب عن دنت) أي عن الأسسكال كردي

⁽¹⁾ أي : ألماً . (ش : ١٣٢/٩)

⁽a) أي تا من المشهود هليه ، (ش ١٣٢/٩) ،

⁽١) - وقوله : (فسوع) أي : جرر ، كردي ،

⁽٧) وقوله : (النظر) فاهل (سرَّح) ، كردي ،

 ⁽A) ويوله (الشهادة) معمولة أي معمول (صراع) كردي

⁽⁴⁾ قوله (حيثد) اي حن لنظر لمدكور ، أو حين كون العالب الأصباع (ش ١٣٣/٩)

⁽١٠) سس أبي داود (٤٨٩٨) من عائشة رضي الله عنها ..

⁽١١) أي : ص الطلم والحمق . (ش : ١٢٣/٩)

وَلَّوِ اسْتَقَلُّ الْمَقْدُوفُ بِالْاسْبِيدِ، لَمْ يَقْعِ الْمَوْفِعُ

ولا يحلُّ له (۱) أن يتحاور لبحو أنيه ، ونانتصاره (۲) يَشْنُوْهِي ، ويَنْفَى عَلَى الأَوْلِ إِنْمُ لانتداءِ ، والإِنْمُ لِحَقَّ الله بعالَى ، كذا قالهُ عبرُ واحدٍ

وطاهرُه (أَنَّ لَم تُخَفَّلُ (*) (والإثمُّ)(1) هو السابق أنَّه ينقى عليه إثمان والذِي يَتَجِهُ أنَّه لا ينقى عبيه إلاّ التابي (٥) فقطُ اكما قالُوه فيمن قبل فقُتلُ قوداً

وإدا وَقَعَ الاستيماءُ بالسَّ المماثلِ فأيُّ انتداءِ (** ينفى على الأوّل للثابي حتَى يَكُونُ على الأوّل للثابي حتَى يَكُونُ عليه إنْهُ وَإِنَّمَا الذي عليه الإنهُ المنعلَقُ بحقٌ الله تعَالَى ، فإدا مَاتُ ولم يُتُن - عُوفَ عليه إنْ لم يُغْف عنه (٢)

(ولو استقل المقدوف بالاستماء) للحدّ ولو يؤدن الإمام أو القادف (لم يقع المهوقع) فإن مات به فَن المقدوفُ ما لم يكُنْ بؤدن القادف ؛ كما هو ظاهرٌ ، وإن لم يُمُثُ لم يُخدد حتى نثراً من ألم الأوّل ،

وإنَّمَ لَم نَفَعُ ؛ لاحتلاف إيلام الحندات مع عدم أمن الحيفِ ؛ ومن ثُم اغْتُكُ نقتله(٨) لنراس المحصَّن لا يجلده .

معم ﴿ لَسَيْدٍ فَدُفَةً قَنَّهُ أَنَّ بِخُدَّةً ﴾ وكذا لمن قُدِف وتعدَّرُ عليه الرفعُ للسلطانِ أنَّ يسْتَوْفِيةُ إِذَا أَمَكُنهُ مِن غيرِ محاورةٍ بمشروع ، والله أعلم

⁽۱) أي : للمسبوب ، (ش : ١٦٣/٩)

⁽٢) قوله (رنانصاره)أي نصه كماحية (عثى ٢/١٣٨)

⁽٣) - وهي (ت) و(س) ؛ (وظاهره آنه إن لم يجمل) .

 ⁽¹⁾ قوله (إن ثم بجعن رالأثم) يح (أي إن ثم يحمل لفظ (و لإثم) في قويه
 (و لإثم لحق الله بعالى) عبى الأثم الساس ببعى عليه إتسان أحدها إثم الاسدام، و لكني هو الإثم لحق الله تعالى ، كردي .

⁽a) أي : الإثم لحق الله تمالى . (ش : ١٢٢/٩)

⁽١) قوله (دأي الندام) «تشبيع على الطاهر الذي يقتصي وثنيل اكردي

 ⁽٧) وقوله (إن بيريمات عنه) معناه وإن لم نقفُ الله بعالى عنه بعصله كردي

 ⁽A) قوله (اعد بقيم) أي بعثل واحد من الرعايا الرابي المحصل كردي

(كتاب) [قطع السرقة]

كِنَابُ قَطْعِ السَرِقَةِ

(کتاب)

[قطع السرقة]

(قطع) قِبِلَ لو حدقة كما حدف (حدً) مِن (كتابِ الرنَا). . لكَانَ أعمَّ وأحصر ؛ لشاوله أحكام بدس السرقة اللهي

ويُرَدُّ بَأَنَّ الْقَطِعَ هِمَا وَاحَدُّ لَا يَخْمَعُ بَاحِتَلَافِ نَعَاعِلُ فَكَانِ هُو الْمُقْصُودُ بالدن ، وما عدة بطريق السع له فدكر بدلك "، والحدَّ لُمُّ " متعدَّدُ بتعدْد فاعله ومحتلف في بعض أحرائه ، وهو التغريث ، فَخَذِفَ (") ؛ لئلاً يُتُوهُم التحصيصُ بنعضها

فهما(1) مسيعان لكلُّ ملحظً

فإنْ قُلْتُ . قال الرركشيُ عثر في السنة الله حد السرفة) وهو أحسلُ الآل الحدُّ لا يستصرُ في القطع فُلْتُ إِنّها يصبحُ هذا سه على الصعيف أنّ الحديم مِن تتمّة الحدُّ ، أو على أنّ من سرق حامسةُ " ، أو ولا أربع له ") ، أو ولا تكيف يكُونُ تعربرُ الذي ذكرُ وه حدًا له ، والوجهُ حلافه ؛ لأنّ الحدُّ مفترٌ شرعاً والتعرير بحلافه ، وما هنا عبرُ مقدر فتعدَّر كونه حدًا

 ⁽۱) قوله (فدكر) أي نفط مطح (لدلك) أي تكونه هو استصود بابدات (الى ۱۳٤/۹) , وفي (خ) ، (فدكره)

⁽٢) قوله (والحد) بالنصب عظما على المطع (ثم) أي في الربة (ش ١٩٤/٩)

⁽٣) أي : لفظ (حد) ، (ش : ١٢٤/٩).

⁽٤) قوله (مهما)أي ذكر نقطع هذا، وحدف الحدقي الربا (ش ٢٠٤/٩)

⁽a) أي : مرة حاسة . (ش : ١٣٤/٩).

⁽٦) أي أطراف أربع عطف على (حاســة) (ش ١٧٤,٩)

ونصلُ الإمام (١٠) على أن تعريرُ الصبيُّ ؛ أي المعبَّر ، والقاصِي (١٠) على أن تعرير المحبول الذي له نوعُ تعييرِ حدُّله (١) . . قيه تجوّرُ طاهرُ ؛ كما هو واصحُّ

(السرقة) هي ـ بفتح فكسرٍ ، أو بفتح أو كسرٍ فسكونٍ ـ لعةَ أحدُ الشيء خُفيةً ، وشرعاً أحدُ مالٍ حقيةً من حررٍ مثله نشروطه الأتبة

والأصلُ فيها(١) (الكناتُ والسنةُ والإجماعُ(٥)

ولمَّا شُكُّكَ الملحدُ الْمعرِّيُّ بقويه "

يدٌ بخمس مثينَ عَشَجَدِ^(١) وُدِيَتُ^(١) ما بالُها فُطِعَتُ في ربع ديارٍ ؟ أجالةُ القاصِي عدُ الوهابِ المالكيُّ بحوابٍ بديعِ محتصرٍ وهو قولُه ،

وقباينةُ النمسِ أَعْبِالأَهَا وَأَرْخَصُهَا ﴿ وَقَايَةُ الْمَالِ ، فَافْهُمْ حَكُمةً البارِي

أي لو وُدِيْتُ بالقليل لَكُثُرب الجدياتُ على الأطرافِ المؤديةِ لإرهاقِ النفوسِ ؛ لسهولةِ العرمِ في مقاملتها ، ومو لم تُفَطَعُ إلاَّ في الكثيرِ . لَكُثُرُتِ الجناياتُ على الأموالِ .

⁽١) رقي (أ) و (ب) و (خ) : (مَنَ الأم) ،

⁽٢) قوله (راندامي) عطب على (الإمام) ، رفي الأصل (الأم) . (ش ١٩٤/٩)

 ⁽٣) قوله (حد له) حبر (أن)، وفوله (فيه تجور) إلح خبر (ونص الإمام) وفي
 الأصل : وبص الأم ، (ش : ١٩٤/٩)

⁽٤) أي في المطع بها الهايه الوالمسي (ش ١٩٤/٩)

 ⁽٥) أما الكتاب صوره بعانى ﴿ وَأَلْكَارِقُ وَالسَارِعَةُ فَأَفْطِيحُوا أَيْدِيهُما ﴾ [السائدة ٢٨]
 وأما السه عالمحديث المروي عن عائشه رضي الله عنها أن السي عليه الصلاة والسلام هال و وأيمُ الله لؤ أنَّ فاطمة بنت مُحمَّدِ شرقت لفَطَعْتُ يدها ٤ أحرجه السحاري (٣٤٧٥)
 وسيم (١٦٨٨) ومنه عن عائشه رضي الله عنه قال لبي ﷺ ٥ تُقْطعُ يَدُ الشَّارِقِ فِي رُئْمٍ وسيامداً ١ أحرجه السحاري (١٦٧٩٠) ومنيم (١٦٨٤)

 ⁽٦) كتاب قطع البرقة قوله (محمس مثين عسمد) العسماد النبير كردي والمسجد الدهب . السمجم الرسيط (ص : ٦٢١)

⁽٧) وټوله : (وديت) أي : تساوي ، كردي ،

يُشْتَرُهُ لؤحوُّمه في الْمَشْرُوق أَمُورٌ - كؤنَّة رُنْع ديبارِ حالصاً أوْ فيمتهُ ،

وأَجَابَ ابِنُ العورَيُّ بأَنَها لَمَا كَانَ أَمِيةً كَانَ ثَمَـةً ، فَلَمَّا حَالَتَ هَاتُ

وأركانُ السرقةِ الموجمة للقطع سرفةً ، كذا وقع في عماراتهم ، وهو صحيحٌ ؛ إذ المرادُ بالسرقة الثانية مصلقُ الأحد حقيةً ، وبالأولى الأحدُ حقيةً من حرزٍ ، وسارقٌ ، ومسروقُ

ولطول الكلام فيه بدأ به فقال (تشبرط لوجونه في المستروق أمور كونه ربع ديبار) أي مثقالٍ دهباً مصروبًا (كما في الجبر المتفق علله(١) ، وشدّ من قطع بأقلُ منه

وخيرُ : • لَعَنَ اللهُ السّارِقَ بِسُرِقُ الْمِيْصَةَ أَوِ الْحَلْلِ فَتَقْطِعُ بِدُهُ * `` إِنّ أَريد بـ(البيصة) فيه بيصةُ الحديد ، وبـ(الحيل) ما تــاوي ربعاً ، أو الحــل "" ، أو أنّ من شأن الــرقة أنّ صاحبها بتدرَّحُ من القليل إلى الكثير حتى نُقطع بدُه

(حالصاً) ورنَّ تحصُّل مِن معشوشِ ، بحلاف الربع بمعشوش ، لأنَّه ليس ربع دينار حقيقة

(أو) كوله (1) فصّة كان أو غيرها يُساوي (1) (قيمنه) بالدهب المصروب الحامل حال المعاوب المعاوب المعامل حال الإحراج من الحرر ، فإنَّ لم تُغرفُ قلمتُه بالدبانير ، قول لم يكُنُ بمحلُ السرقة دبابير ، التّفل لأقرب محلُّ إليها فيه

⁽۱) وهو حديث هادشه رضي الله صها السابق

⁽٢) أخرجه البحاري (٦٧٨٣) ، ومسلم (١٦٨٧) عن أبي هويره رضي عله عنه

 ⁽٣) قوله (أو بحس) أي أو أريد بالبصة والحل في تحد حسهما ؛ يعني حرق من بنث الجس ما يساوي ربع فيناو - كردي ،

 ⁽¹⁾ قوله (آر كونه) أي أو كون المسروق سو « كان دلث عصة أو غيرها بساري إنح
 گردي ،

⁽٥) ظوله ; (پساري) حبر (کونه) ، کردي

دلك (11 م كما هو قياسُ بطائرِه

ولو الحُتَلَفَتُ قيمةً تَقَدَّينِ حالصين اعْشُر أداهما (١٠ ؛ كما قاله الدارميُّ ؛ لوجودِ الاسمِ ؛ أي ؛ ومعه (١٠) لا بطر لدرء الحدُّ بالشبهة ، لأنَّ شرطَها أنَّ تَكُون قويَةً ، ولا هوَّةَ لها مع صدق الاسم بأنَّه أحدُ ما يُساوي بصاباً

ويُغْرَقُ سه (1) وس ما لو شهدتْ بنة بأنه بصات ، وأحرى بأنه دونه ، فلا قطع ؛ بأن هذا تعارضاً أوجب إنعاءهما في الزائد على الأقلُ فلم يُوجد الاسمُ يحلانه (1) في مسأل ، وبه (1) وس ما مر فيما لو نقص نصات الركاة في نعص الموارين انظاهر حرياتُه هذا أيضاً مأن الورن أمرٌ حشيٌ ، والتقويم أمرٌ احتهاديُّ واحتلاف الإجهاديُّ .

وأمّا قولُ الماورديُ الله كان ثم أعلَث اغْشُر (٢) ، وإلاَّ فوجهان (١٠). فثرةُ ـ وإنَّ فان الرركشيُّ الله الأحسلُ (١٠ بأنَّ العلمه لا دحل لها هما مع العظمِ إلى ما مرَّ من صدى الاسم، ونأنه مع الاستوم (١٠) لم يُرجَعُ (١١) شبئاً ،

 ⁽١) قوله (بيها) الأولى بدكم كما في (بيمير) ، قوله (فيه ذلك) أي في ذلك
 لأقرب السابير ، (ش) ١٣٥/٩)

 ⁽۲) راحم في سيان النباح في احتلاف الأشباح في منابه (١٥٤٢) ... وفي حاشبه الشرواني في (١٢٥/٩) ...
 (١٢٥/٩) ، وفي المعنى ١٤ (٤٦٦/٥) ، وفي النهاية ١٤ (٧/٠٤٤) ...

⁽٣) أي: مع رجود الاسم ، (ش ، ١٢٥/٩)

 ⁽ ش : ١٢٥/٩) أي : بين القطع بالأدبي هذا (ش : ١٢٥/٩)

⁽٥) - قوله : (يحلانه) أي : الاسم . (ش : ١٩ ١٢٥) ,

⁽١) فوله (بنيه)أي اعبارأدن القدين هذا (ش ١٣٥/٩)

⁽٧) قوله (اعسر) آي اعدت العدين في العظم (شي ١٣٥/٩)

⁽٨) الحاري الكبير (١٧/ -١٠.٩١)

⁽٩) قوله (أنه لأحسى)أي فول ساوردي (س ٩ ١٣٥)

⁽١٠) أي : استراد النقديل استعمالاً . (شي ٩٠ ١٣٥)

⁽١١) أي : الماوردي . (شي : ١/ ١٢٥) .

فتعيَّل ما أطَّعَفَةُ⁽¹⁾ الدارميُّ

ولا بدَّ مِن قطع المقوَّم (** ؛ باللَّ يقُول * فيمتُه كدا قطعاً ، وإلَّ كان مستلدً شهادته الطلُّ

ويه فَارُقُ^(*) شاهدي العنل وإنَّ مسهد شهادتهما المعاسة ، فلم يُخبَّ للقطع منهما وإن اسْتُوَى البانان في أنَّ الشهادة في كلَّ إنَّما تُعبدُ الطنَّ لا العظع ، فأندفع ما للملقيميُّ هما .

وهل وحوث دكر العطع بالقبمة يختصُّ بما هنا ؟ رعاية للحدُّ الواحب الاحتياط له ، أو يعُمُّ كلَّ شهادةِ بصمةِ ؛ بما تقرَّر من العرق (1) ؟ كلَّ محتمَلُ ، والثانِي أقربُ ؛ لتصريح الشيحين (1) بقلاً عن لإمام بأنُ بتنوسم (1) بارةً ينشأ عن الاجتهادِ ، وتَارةُ بنشأ عن القطع ؛ أي : فإذا قال قدمتُه كذا الحنفل أنه عن الاجتهادِ ، وهو لا يكُمِي (٧) فوجَت التصريحُ بما بدُفعُ هذا الاحتمال (١)

وَالاَّ يَتَغَارَصُ^(٢) سِتَانَ ، وَإِلاَّ . أُحِدِبَلَاقُلُّ^(٢)

 ⁽۱) قوله (ما أطلعه) إنح ۱ أي من اعتبار أدنى تنفدين لشامل لكن من صورتي بعده والإستواء . (شي: ۱۲۵/۹)

⁽٢) قوله (معلم المعرم) أي المبه على أن فيمنه ربع دينار كردي

⁽٣) أي: شاهد التقويم . (ش: ١٢٥/٩)

⁽٤) ﴿ كِنْ يَقْرِ مِنَ الْغِرِي ﴾ وهو قوله ﴿ وَيَهُ قَارِي ﴾ (لح كوفي كدا في السبح

⁽۵) راجع (الشرح الكبر (۱۱ ۱۷۹) ، و(روضه نظالين (۳۲۹/۷)

⁽٦) أي مطلق التعويم الشامل لما هما وعبره (ش ٩ ١٢٥ ـ ١٢٦)

⁽٧) قونه (رهر لا يكمي) أي الاحتهاد لا يكمي في التفريم كردي

 ⁽٨) قوله (بدفع هذا الأحبال) بأن يعول فيمنه كذا فظعاً ؛ تنظم أنه بشأ عن المقع لا عن الأجتهاد ، كردي ،

 ⁽٩) قوله (وألا بنعارض) عظف على (عظم البقوم) أي ولا بد من ألاً بنعارض بنيان
 كودي ،

⁽١٠) ﴿ وَرَالًا ﴾ أي - وإن يعارضنا { أخد بالأهل ﴾ من العيمين ، فلو شهد ثنان بأنه بصاب ، وهؤمه ا

ونو سرق رائعاً سبكة لا يُساوي رائعاً مصرُوماً فَلاَ تَطْعَ فِي الأَصْحُ ، وَلَوْ سَرَقَىٰ دباجز طَنَها فُلُوساً لا تُساوي رائعاً قُطع ،

و دلك ('') لأنه صلَّى الله عليه وسلَّم قطع في محلُّ قيمتُه ثلاثةُ دراهم('') ، وكان الدينارُ إذ ذاك اتَّى عشرَ درهماً .

(ولو سرق ربعاً) دهياً (سبكةً) فابدهم اعتراضه (٢) بأنّ (سبيكةً) مؤنّتُ فلا يصِحُّ كونّه بعناً لربع (لا يساوي ربعاً مصروباً - فلا قطع) به (في الأصبح) لأنّ الديبار المدكور في الحبر اسمٌ للمصروب ،

او حاتماً (() دها تنلُعُ قبشه الربعُ لا وربُه. فكدلك ؛ كما في • الروضةِ (() .

ورعمُ الإسبويُّ أنَّهُ عبطُ فاحشُّ (١) هو العلطُ ؛ كما قالَه البلقيسُِّ ؛ لأنَّ الوزن لا بدَّمته .

وهل أغسر معه في غير المصروب كالقُراصَةِ (٢٠ والتيرِ والحليُّ أَنْ تَبُلُعَ قيمتُهُ ربع دينارِ مضروبِ ؟ الأصحُّ : نعم ، خلافاً لِما يُوهِمُه كلامٌ غير واحدٍ كالسيكةِ وتقويمُ الدهب السيكه بالدهبِ المضروبِ الذِي صرَّحَ به المثلُ لا محدور فيه ، خلافاً لمن رعمةً فأرْحب تقويمها بالدراهم ثُم هي بالمصروب .

(ولو سرق دبابير طبها فلوساً) مثلاً (لا تساوي ربعاً - قطع) لوجودٍ سرقةٍ

احران بدوية علا فطع ، ويؤخذ في الغرم بالأقل والمحى البرس كردي

 ⁽١) راجع إلى قول المتن : ﴿ أَو قِيمته ﴾ . ﴿ ش ٢٦/٩٠ ﴾ .

⁽٢) أحرجه البحاري (١٧٩٥) ، وسلم (١٦٨٦) عن ابن عمر رضي الله عنهما

 ⁽۳) قوله (دندنج عراضه) رحه الأنفطاح أد (سيكة) صفه موضوف محدرف وهو (دهـ أ)
 كردى .

⁽٤) قوله (أو حانب) عطف على (ربد) في استن (ش ١٣٦/٩)

⁽٥) رزنيه الطالين(٢٢٨/٧) .

⁽۲) المهمات (۸/۲۲۲۸۲۲).

 ⁽٧) القراصة عطع الدهب و نفصة بحرير ألعاظ التبه (ص ۱۸۰)

كناب قطع السرقة ______ كناب قطع السرقة _____ ١٧

وكدا تُؤَكُّ رِكُّ فِي حَيْمَ تَمَامُ رُنْعِ جَهِلَةً فِي الأَصْحُ

وَلَوْ أَخْرِحِ مَصَاماً مِنْ حَرْرٍ مَرْتَئِنَ ١ فَإِنْ تَحَمَّلُ عَلَمُ الْمَالِكَ وَإِعَادَةُ الْحَرْرِ فَالإِخْرَاجُ الثَّانِي سَرِقَةً أُخْرَى ، وَإِلاَّ ، . قُطْعَ فِي الأَصَحُّ .

الربع مع قصد أصل السرقة ولا عبرة بالطنُّ⁽¹⁾ ؛ ومن ثم لو سرق فلوساً لا تُساوي ربعاً. لم يُقْطَعُ وإنْ ظنَّهَ دبابيز ، وكدا ما طنَّهُ له ؛ لأنه لم يفْصدُ أصل السرقة

(وكذا ثوب رث) بالمتنتّة (في حسه تمام ربع جهله في الأصح) لما مرّ () .
وكوبّه هما جُهلَ جسن المسروق الا يُؤثّرُ ؛ لما تفرّر أنّه قصد أصل السرقة فلم
يَعْترِقَ الحالُ بينَ الحهلِ بالحسن هما وبالصفه .

(ولو أحرج بصاباً من حرر مربس) بأن بقمة " في المرة الثانية (فإن بحس) بينهما (عدم المالت) بدلك (وإعادة الحرر) بنحو إصلاح بقب وعلق باب من المالث أو بائية دون غيرهما ؛ كما اقتصته عبارة (الروصة الله) وول لم يكن (٥) كالأول حيث وجد الإحرار ؛ كما هو ظاهر (العلاجراح الثاني سرقة أحرى) لاستقلال كل حيثه ؛ فلا قطع به كالأول

(وإلا) بِتَخَلِّلُ عَلَمُ المالِكُ ولا إعادتُه (" الحرر أو تَحَلَّلُ أَحَدُهما فقط حلاهاً الملقينيُّ ومَن تَبِعه (") في هذه (قطع في الأصح) اشْتَهَرَّ هنكُ الحررِ أم لا الله الحررِ الله له كه له ، فاشى فعنه على فعنه

⁽١) قوله (ولا مبرة بالطري) أي البين حطؤه (ش ١٢٦/٩)

⁽١) أي: آماً. (ش: ١٢٦/٩)

⁽٣) أي مأن أخرج مرة بعص النصاب ومرة ثامنه باقيم (ش ١٣٦٩)

⁽¹⁾ روضة الطالبين (۲۲۸/۷)

⁽٥) أي : الحرز النعاد ، (ش ، ١٣٧/٩) ،

 ⁽¹⁾ قوله (ولا إعادته) الح بهاء بصمير العائدة على المالك بحالف عبره السهاح الدهي نقتصي أن الحرر لو أعيد ولو من عبر العاملك كان سرفة أحرى اسهى كردي (ش ١٩٧/٩) . والكردي هنا بضم الكاف ،

 ⁽٧) راجع الممهل المماح في احالاف الأشياح المسألة (١٥٤٣)

ولوَّ بقت وعاء حَلْطَةِ وَيَخْوِهَا مَانُصِتُ بَصَاتُ ۖ قُطْعُ فِي الأَصِحُ وَلُو اشْتَرَكَا في إِخْرَاحِ بَصَائِنَ - قُطْعًا ، وإلاَّ - فلا

ويُوجُهُ دكرُ هدِه (١) هما بأنَّ فيها ساباً ؛ لأنَّ النصاب الذي الكلامُ فيه تارةُ يَكُونُ إحر خُه على مرتب أو أكثر ؛ كإخراجه مرَّةً ، وتارةً لا ، فاندفع اعتراصُّ الرافعيُّ ٥ الوحير ؛ في ذكرها هما مع اتباعه له في المحرّر ؛ بأنه لا تعلَق لها بالنصاب (١) ومنيأس (٣) لهذه ما يُشابهُها مع الفرق بينهما

(ولو نقب وعاء خبطة وبجوه) كجيب أو كمُّ أو أسفل عرفةِ (فانصب) منه (يصاب) أن أسفل عرفةِ (فانصب) منه (يصاب) أي معرَّمُ به على البدريج (قطع) به (في الأصبع) لأنه هَتُك البحرر وفرَّت المال فقدُ سارفاً ، ورعمُ صعف البيب يُنْظِلُه إلحاقُه بالمباشرةِ في الفود وغيره ؛ كما مرَّ ، أن لو الصتُ دفعةً فيُعظعُ فطعاً .

(ولو اشتركا) أي الناد (في إحراج نصابين) مِن حررٍ (﴿ قَطَعًا) لأَنَّ كلاًّ منهما سرقَ نصاباً ؛ توريعاً للمسروق عليهما بالسويّةِ

وَنَحِثُ القَمُولِيُّ أَنَّ مَحِلَّهِ إِنَّ أَطَاقَ كُلُّ حَمَلَ مَمَاوِي بَصِيابٍ ، وَإِلاَّ. قُطعَ مطيقُ حمل مساويه فقطُ

وأشار الرركشيُّ إلى اعتماده ، ونظر فيه غيرُه نصدقِ الاشتراكِ مع دلك ، وهو الأليقُّ⁽¹⁾ بإطلاقهم وعلَيهم لسانعة

(وإلا) يَنْبُعُ نصابين (- فلا) قطع على واحدٍ منهما ؛ توريعاً للمسروقِ كذلك .

⁽١) أي : مسألة الإخراج مرتين . (ش : ١٢٧/٩) .

 ⁽۱) قوله (بأنه لا تمنو لها بالنصاب) بيان لاعتراص لرافعي کردي وراجع (انشرح لکيبر)
 (۱۷۹/۱۱) ۽ وا المحرر ((ص : ۲۲٤))

 ⁽٣) أي هي أو ثل الفصل الأبي في فول المصنف (ولو بقب وهاد في ببله أحرى) إلح
 (ش : ١٢٧/٩)

⁽٤) قوله : (وهو الألبق) أي : التنظير . (ش : ١٢٧/٩) .

وَلَوْ سَرِقَ حَمْرًا وَجَلْرِيرًا وَكُلْبًا وَحَلَّدَ مَيْنَةٍ بَلَا دَنْعٍ ﴿ فَلَا قَطْعُ ، فَإِنْ بَلَعِ إِبَاءُ الْحَمْرِ بَصَابًا ۚ قُطْعَ عَلَى الصَّجِيحِ .

ويخت الأدرعيُّ والرركشيُّ أنَّ محلَّه () فيما إذا بلع نصاباً إذا اشتعلُ () كُلُّ ، وإلاَّ ؛ فإن كان أحدُهما عبر مكتَّبِ فهو آلةً له فيُقَطعُ المكلِّفُ فقطُ ويُؤخذُ مِن كونِه آلةً له أنَّ (*) أمرةُ أو أدن له

(ولو سرق) مسلم أو عيرُه (حمراً) ونو مجترمةً (وحبربراً وكلماً) ولو مقتلَى (وحلد منتة بلا دمع - فلا قطع) لأنّه بيس بمالٍ ، وإطلاقُ السرقة عليه لعةً صحيحٌ ؛ كما مَرُ^(٤) ، بحلاف ما إذا دُبع أو تحلّلت الحمرُ ولو نفعله في الحرر

(على بلع إباء الحمر بصاباً) ولم يُمُصدُ بإخراجه بر فتها وقد دخل بقصد مترقته (. قطع) به (على الصحيح) لأنه أحدة من حرره ولا شبهة ، كإباء بولي ، وحكى حمعُ القطع فيه (٥) بانقطع ، وكأنَّ القرق (١) أنَّ استحقاق الأول (١) لنكسر إرالةً للمكر شرطه السابق في انقصت صيرة عير معددُ به بخلاف الثاني (٨)

ويُؤيِّدُه (١٠) : أنَّ الحمرُ لو كانتُ محترمةً أو أربقتُ في الحرر . فطع قطعاً أن لو قصد بإحراجه تيسُر إفسادها (١٠) وإن دحل نقصد سرقته ، أو دحل (١١)

⁽١) قوله (أن محله)أي ما ذكره لنصبعت (ش ١ ١٢٧)

⁽۲) قوله (رد استمل) الحجير (آن) (ش ۹ ۱۲۸)

⁽۲) أي ليكلف (در ١٩٨/٩)

⁽٤) أي عي أون الباب (ش ١٢٨/٩)

 ⁽a) قوله (اضطح به) أي الاتعاق تي إنا- بول ، (ش ١٢٨/٤٠) ،

 ⁽٦) قوله (وكأن الفرق) أي بين إناه الجمر وإناء النول جنث جرى لحلاف في إناه تحسر ه
 وقطع بالقطع في إناه البول ، كردي ه

⁽٧) قوله (إن استحداق الأول) أي إناء لحمر (ش ٩ ١٢٨)

⁽A) قوله (بحلاف الثاني) أي إناه النون (ش ۱۲۸۹)

⁽٩) أي تالمرق ، (شي ١٣٨٠) ، --

⁽١٠) أي : الحمر ، (ش : ١٢٨/٩) ،

⁽۱۱) بوله (أر دحن) إنح عطف على (فصد) إلح (ش ١٢٨/٩)

ولا فَطْع فِي طُلُورِ وَمِحْوِهِ ، وقيلَ إِنَّ بِلَعِ مُكَثِّرُهُ مِصَاماً. قُطْعَ قُلُكُ . النَّاسِ أَصِحُ ، وَاللهُ أَعْدَمُ

النَّابِي ۚ كَوْنُهُ مَلَكَا لَعَيْرِهِ ﴿ فَلَوْ مَلَكُهُ بَإِرْتِ أَوْ غَيْرِهِ قَتْلَ إِخْرَاحِهِ مِن الْحَزْرِ ،

بقصد إفساده (١٠) ، وإنَّ أخرجهُ بقصدٍ سرقته - فلا قطع

(ولا قطع في) سرقة (طمور وبنجوه) من آلات اللهو وكلَّ آلة معصبةِ ؛ كصليبٍ وكتابٍ لا يحلُّ الانتفاعُ به ؛ كانجمر

(وقبل إن للع مكسره) أو تحوّ خلده (تصاباً) ولم يقُصدُ بلحوله أو بإحراجه تيشرَ إفساده (قطع قلت الثاني أصبح ، والله أعلم) لسرقته تصاباً من حرره ولا شبهه له فيه ، ولو كانتْ لدمنُ. ، قُطع قطعاً .

الشرطُ (التابي كوبه) أي ، المسروقِ الذي هو مصاتُ (ملكُ لعيره) أي : السارق ، فلا قطع بما له فيه مثلُّ وإن تعلَّق به بحوُ رهي ، واستحقاقُ (أ ولو على قولِ (أ صعيفٍ ، أي ما بم يُعارضهُ ما هو أقوى منه ؛ لما يأتي (أ) في مسالةِ الوصيةِ .

وذلك^(ه) كمبيع بزمن حيار سرقه بائعٌ أو مشترٍ ، وموقوفٍ وموهوبٍ قبلَ قبصي وموضى به بعد موت موضِ سرّقهٔ موقوفٌ عليه ، أو مُشَهِبُّ ، أو موضى لُه^(١٦) .

﴿ قَلُو مَلَكُهُ بَارِثُ أَوْ عَيْرِهُ ﴾ كَهِمَةٍ وَإِنَّ لَمْ يَقْبَضُه ﴿ قَبَلَ إِحْرَاحِهِ مِنَ المحرر ﴾ أو

⁽١) قوله (عصدإصاده)أي الحبر، فالأنسي التأنث (ش ١٢٨/٩)

⁽٢) قوله : { واستحماق } حطف على (ملث) ، كردي .

 ⁽٣) قوله (ولو على فون) إنح عايه في قوله (يما له فيه ملك) إلح (ش
 (١٢٨/٩).

 ⁽٤) قوله (مما يأتي) أي فيل الشرط الثالث وقوله إشاره إلى استحقاق كردي كدا في السيخ .

⁽٥) أي: (ماله عيه ملك . . .) إلخ . (ش: ١٢٨/٩) .

⁽٦١) . وفي (ټ) و(هـ.) وانتظار غاب . (وموهوب فيل قبض سرفه موقوف عليه أو متهب)

أَوْ يَقُصَ فِيهِ عَنْ يَصَابِ بِأَكُلِ وَعَيْرِهِ ﴿ لَمْ يُقَطِّعُ ، وَكَذَا لُو ادَّعَى مَلَّكَةً عَلَى النَّصَلُّ

بعده وقبل الرفع للحاكم فلا يُفيدُ معده''' وثو قبل الشوت ؛ كما اقْبَصَاةُ كلائمهم ؛ لأنَّ القطعُ إنَّمَا يَتُوقُفُ على الدعوى وقد وُحدتُ ، ثُم رأيْتُ صاحب ﴿ النَّبَانِ ﴾ صَرُح بذلك'''

(أو نقص فيه عن نصاب بأكل وعيره) كإجراقي (لم يقطع) المحرخ ، لملكه له المابع من الدعوى بالمسروق المتوقف عليها الفطع ، ولحر أبي داود أنّه صلّى الله عليه وسلّم لما أمرَ نقطع سارفي رداه صفوان قال (أن أبيعُه وأهنه ثمنه) فقال صلّى الله عليه وسلّم الله عليه وسلّم الله عليه وسلّم الله كَانَ هَذَا قَتْلَ أَنْ تَأْنِينِي بِهِ ١٤ ا(٢) ولنقصه .

ووجهُ دكرٍ هذه (٤) هنامع أنها أستُ بالشرط الأوّلِ (٤) مشاركتُها لما قبلها في النظرِ لحالةِ الإحراحِ ، كذا قِيلَ ، وأحسلُ منه . أنه أشار بدلك إلى أنّ سنت النقصِ قد يَكُونُ مُملَّكاً كالارُدرَادِ ؛ أحداً ممّا مَرَّ في عاصبِ ثرٌ ولحم جَعَلَهما هريسَةُ (١) .

(وكدا) لا قطع (لو ادعى) السارقُ (ملكه) للمسروقِ قبلَ الإخواجِ أو بعدُه ، أو للمسروق منه المحهول(١٠) أو للحررِ ، أو ملك مَن له في مايه شنهةً ؛ كأبِه أو سايدِه ، أو أقرَ^(٨) المسروقُ منه بأنه منكُه وإن كَذَّبَةُ (على النص)

⁽۱) قوله (علايمبد)أي ملكه (معدم)أي الرفع (ش ١٣٨/٩-١٣٩)

⁽٢) ابيان (EAL, 3T)

 ⁽٣) ميس أبي داود (٣٩٤٤) ، وأحرجه الحاكم (٣٨٠/٤) ، و لسائي (٤٨٨٣) ، واس ماجه
 (٢٥٩٥) هن صفوان بن أمية وضي الله هنه .

⁽٤) قوله : (ذكر هذه) أي ؛ مسألة النقص ، كردي ،

 ⁽a) قوله (نابشرط الأول)أي كون المسررق ربع دينار أو قيمته (ش ١٢٩,٩)

⁽ta/t) 3 (t)

 ⁽٧) قوله (أو للبسروق منه المجهول) بأن عان السارق المبسروق منه ملكي ، و بحال أبه
 مجهول النسب ، كرفي

 ⁽٨) قوله (أوأدر) إلح عطب على (ادعى) (ش ١٣٩/٩)

ولوَّ سرقا وادَّعاهُ أحدُهُما لهُ أوْ لهُما وكدُّمهُ الاحرِّ لمَ يُفطع الْمُدَّعي وقطع الأحرُّ في الأصحُ

لاحتماله وإنَّ فامتُ بَيَّةً ، بل أو حجَّةً قطعيَّةٌ بكديه على ما اقتصاءً إطلاقُهم

وعلى الضعيفي (٨): قرق محريان التحقيف في الأمواب دون الأمصاع ولو أنكر السرقة الثالثة بالنيّنة - قُطعٌ ؛ لأنّه مكدّت للنيّه صريحاً ، محلاف دعوى الملك

(ولو سرقا) شيئًا ينبعُ عصاس (وادعاه احدهما له) أو لصاحبه وأنه أدِن له (أو لهما وكدنه الأحر في الأصح) لاحتمال صدفه (وقطع الاحر في الأصح) لأنه مقرُّ سرقة عصاب لا شهة به فيه ، أن إذا صَدَّقة في قلا يُقْطعُ كالمدّعِي، وكذا إذ لم تُصدُّفةُ ولا كذَّبهُ ، أو فال الأأذري ا لاحتمال ما يقُولُه صاحبه

 ⁽۱) أي : آنها . (ش : ۱۲۹/۹)

⁽٢) دونه (مكدا عبا) اي في التجمه القطمية كردي

 ⁽٣) قوله (حرر سكه)أي السارق أو بحو بعصه (بدلك) أي النجر المال المسروق (ش ۱۲۹/۹)

⁽¹⁾ قوله (أي فكان)أي كان دفوى استلت مع بيام الحجه بكديه شبهة كردي

 ⁽٥) قوله (كدعواه روحيه) إبح (أي كما ان دعواه روجية المربي بها ومنكها شبهة دائره (
 كأن فامت بيئة أنه زبي بامرأة معيئة ، فقال : كانب روحتي حين وطئها ، أو فامت بينه بآبه رمي بأنة فقال : ياهيها مالكها . . قلا يحد ، كردي .

⁽¹⁾ اشرح الكبر (۱۸۱/۱۱) ، روضه العالين (۲۲۱/۷)

⁽٧) وقوله (ندنك) إشاره إلى دعوه كردي وراجع (النجاوي الكبر ٥ (١٤٨/١٧)

 ⁽٨) قوله (وعلى الصعيف) آي الذي بعلاد عن الإمام (ش ١٣٩/٩)

وإِنْ سَرَقَ مِنْ جِزْرِ شريكه مُشْتَرِكاً ﴿ فَلَا تَطْعِ فِي الْأَطْهِرِ وَإِنْ قُلُّ نَصِيبُهُ

(وإن سرق من حرر شريكه مشتركاً) بسهما (... فلا قطع) عليه (في الأظهر وإن قل نصيبه) لأنّ له في كلّ حرم حفاً شائعاً ، فأنسه وطاء أمةٍ مشتركةٍ

وخَرَجٌ بِ (مشتركاً) : سرقة ما يخصُ الشربك فيُعَطعُ به على ما حرم به القفالُ والأوحة : حزمُ الماورديّ بأنه إنّ اتّحد حررُهما " لم بُغُطعٌ " الم بُغُطعٌ " الله أن اتّحد حررُهما " لم بُغُطعٌ " الله أن الله أن الله الله بذُخُلُ بقصد سرقة عير المشترك ؛ أحداً منه بأني قبل فول المس ") . وإلا فطع

ولا يُمْطِعُ سرقة ما قبل هنته ولم يمُنصُه ؛ كما مرَّ⁽¹⁾ ، بحلاف ما أوضى له به بعد الموت⁽⁶⁾ وقبل القبول ؛ لأنَّ العقد لم سمَّ فصلَّمت الشبهةُ

واغتُرَضَى حمعٌ وأطابُوا في أنه لا فرق بنهما الله بل التاني أولى ١٠٥٠ والأن الحلاف في ملكه بالموت من غير قبولٍ أقوى منه في الأول

وقد يُحاتُ بأنَ الهنةُ (٢٠ بعد العقد الصحيح لا تترفقُ إلاَ على القبص ، بحلافِ الوصيّةِ بعد الإنجاب الصحيح والموت تتوفّقُ على القبول وعدم وحود

⁽١) قوله (البحد حررهما) أي حرر المشترك وما يحص الشريك كردي

⁽٢) الحاري الكبير (١٥٧/١٧)

⁽٣) - أي : في المصل الآتي ، (ش : ٩/ ١٣٠) ،

⁽¹⁾ قوله : (كما مر) أي : قبيل : طر ملكه بورث ، كردي

 ⁽a) قوله (بحلاف ما أوصى) إلح ؛ أي سرت ما لو إلح على حدف بعضاف وقوله (بعد السوت) إلح معلى بهد المحدوف (ش ١٣٠/٩) قال لككي قوله (أي سرفته ما لو) إبح لعل الهاه و(لو) رائدان من العديم ، والأصل أي سرقة ما . . . إلح

⁽٦) أي مسأله «بهه ومسأله لوصبه (ش ١٣٠،٩)

 ⁽٧) قوله (بن الثاني) أي الموصى به المذكور (أوبى) أي بعدم العظع من لمهب
المذكور . (ش: ١٣٠/٩) .

 ⁽٨) قوله (بأدالهة)أي حصود المنشاب (ش ١٣٠/٩)

الثَّالِثُ : عَدَمُ الشُّنهة بِيه و فلا قطع سرقة مال أصْلِ وفرع وسيِّدٍ ،

دينٍ يُنظِلُها فصنُف سنتُ المدك هـ، حدّاً ، فإنَّه معرضٌ للإنظالِ ولو تحدوث دينِ ، بحلافِه ثُمَّ .

والحلاف الأقوى إنّما هو عبد تحقّي عدم الدين ، فتَأْثَلُه ؛ لتعلم به اتحاه ما لمخوة منّا حمي على من شبّع عليهم

الشرط (الثالث عدم النسهة) له (فيه) للخبر الصحيح " • الْمُرَوُّوُا الْمُحُدُّوُدُ بِالشَّبُهَاتِ • ، وهي روايةٍ صحيحةِ • هَيِ النُسُلِمِينَ ـ أي : وذكرُهم ليسَ يقيدٍ^(١) كما مرَّثَ مطائرُه ـ مَا اسْتَطَعَنُمُ ه^(٢)

(علا قطع سرقة مال أصل) للسارق وإن علا (وفرع) له وإن سَفَلَ و لشبهةِ استحقاق النفقة في الحمدة ، وبحث البلقيئ أنه لو مدر إعتاق قنّه غير المميرِ فشرقه أصلُه أو مرغه فيها لانتماء شبهة استحقاق النفقة عنه بامتناع تصرّف الناذر فيه مطلقاً (٢) .

وبه(١٠) فَارْقُ(١٠) المستويدة وولدها ؛ لأنَّ له إيحارهما .

قِيلَ وفيه مطرُ^(١) النهى، ولا وحه للنظرِ مع علمِ السارقِ بالـذرِ ، وأنّه ينشعُ به عليه^(١) التصرُفُ فيه ،

(و) لا قطع بسرقة من فيه رقى ولو منقصاً ومكاتباً مال (سيد) أو أصلِه أو فرعِه أو بحوِهما مِن كلٌ من لا يُقطعُ السِّدُ بسرقةِ مالِه إجماعاً ، ولشبهةِ استحقاقِ

⁽١) وفي (ب) و (ح) و (ر) و (هـ) . (أي . ودلك لس بهـ د)

⁽۲) ستق تخریجه فی آوائل (کتاب الزئا)

⁽٣) قوله (مطلف)أي في عيه وفي مفحه (ش ١٣٠/٩)

 ⁽٤) أي : بالاحتناع المذكور . (ش : ١٣٠/٩) .

⁽۵) أي : القي المدكور حنقه ، (ش : ١٣٠/٩)

⁽٦) قوله (وقه نظر) أي في بحث البلغيني نظر كردي

⁽٧) قوله (به)أي لغر(عليه)أي الندر (ش ١٣٠/٩)

وَالْأَظْهُرُ ۚ قَطْعُ أَحَدِ الرَّوْجِئِي بَالْآخِرِ وَمَنْ شَرِقَ مَالَ بَئِتَ الْمَالَ ؛ إِنَّ أَفْرِرَ لَطَائِمِهِ لَئِسَ هُو مِنْهُمْ ۚ قُطْعٍ ،

المفة ، ولأنَّ بدَّه كيد سبِّده

ولو ادَّعَى الغنُّ أو الغريث أنَّ المسروق أو حرره ملتُّ أحدٍ مش دُكر لم يُقطعُ وإنْ كذَّنه ؛ كما لو طنَّ أنَّه ملتَّ لمن دُكر ، أو سرق(١٠ سبدُه ما ملكة سعصه الحرِّد، فكذلك ؛ للشبهةِ ،

(والأطهر قطع أحد الروحين بالاحر) أي بسرقة ماله المحرر عنه ا لعموم الأدلّة ، وشبهةُ استحقاقها البفقه والكسوة في ماله لا أثر لها ؛ لأنها مقذّرةُ محدودةٌ ،

وبه فَارُقَتِ المبعّضَ والقنَّ ، وأيضاً فالفرضُّ أنَّه ليس لها عنده شيءٌ منهما(٢)

ومن ثم لوكان لها عدد شيءٌ منهما حين السرقه فأحدثُه بفصد الاستفام . لم تُقطَّعُ ؛ كدائي شرق مال مدينه نقصد دلك ("" سواءٌ حسل دينه وعيرُه إن حلَّ وحَخذ العريمُ أو ماطن ؛ لأنه حيث مأدونٌ له في أحده شرعاً

ويه يُغلَمُ (٤) أنّه لا بَد من وحود شروط الطفر ، ولو قبل قصدُ الاستيف، وحدَّه كافي . لم يتُقدُ ؛ لأنّه يُعدُّ شبهةً وإنّ لم يُنحِ الأحدُ ؛ نظير شبع كثيرةٍ
دُكرُوهَا وإنّ لم تُوحدُ شروطُ الظفر ؛ كما ،قُنصاهُ إصلافهم

ولا يُقْطَعُ سرفة طعامٍ في رمن قحطٍ (٥) لم نقدرُ عليه ولو شمي عاي

(ومن سبرق مان ست المال) وهو مسلمٌ (إن أفرر لطائفة لسن هو منهم قطع) إذ لا شبهةً ،

⁽۱) قوید (أر سرق) مطب عنی (ادمی) (ش ۲۰۰/۹)

⁽٧) أي : التعقة والكسوة . (ش : ١/ ١٣٠)

⁽٣) أي : الاستيماد . (ش : ١٣١/٩) ،

⁽٤) أي : بالتمليل . (ش : ١٣١/٩٠) .

⁽٥) قوله : (في زمن قحط) لأنه حينند مضطر ، كردي

وإِلاَّ وَالأَصِحُ اللَّهُ إِلَّ كَانَ لَهُ حَقَّ فِي الْمَشْرُوقَ ؛ كَمَالُ مَصَالِحَ وَكَصَدَفَةِ وَهُوَ فَقَيْرٌ فَلاَ ، وإِلاَّ قُطع ،

وظاهرُ كلامِهم . أنَّه لا مرق بين علمه بأنَّه أَفْرَرِ لهم وأن لا ، والذِي يَتَجِهُ ﴿ أَنَّهُ متى لم تَغْدَم الإفرار وكان له فيه حقٌّ لا يُقْطعُ ؛ لأنَّ له فيه حيثدِ شبهةٌ باعتبار ظمَّه.

(وإلا) يُمْرِزُ (والأصح أنه إن كان له حق في المسروق و كمال مصالح) وثو عبباً (وكصدقة) أي وكاةٍ أُمْرِزَتْ (وهو فقير) أي مستحقَّ لها موضف فقرٍ أو عيره و وَثَرَ الأَوْلُ () العلبته على مستحقَّ با الله علم الله يخر فيه طفرًا وكما يأتي

(وإلا) يكُنُ له فيه حقّ ؛ كعنيُ أحد مان صدقةٍ وليس عارماً لإصلاح داتٍ النين ولا عارباً (- قطع) لانتماء الشبهة بحلاف أحدٍه مالَ المصالح ؛ لأنها^(٢) قد تُصُرف لب ينتفعُ به ؛ كعمارة المساحد

ومن ثم يُفطعُ الدميُّ سان بيت المال مطلقاً " ١ لأنّه لا ينتَععُ له إلاَّ تبعاً لما ، والإلماقُ عليه منه عبد الحاجة مصمودُ عليه

وما وفع في (النقيط) من عدم صمايه حُيِلَ على صغيرٍ لا مال له .

واغْتُرِصَ هذا التمصيلُ (* كَالَ بمعتمد الذي ذَلَّ عليه كلامُ الشيحين في غير هذا الكتابِ (*) وكلامُ عيرهما أنه لا قطع بسرقة مسلم مالَ بيتِ المالِ مطمعاً (*) و لأنَّ

⁽١) أي: المقير . (ش: ١٣١/١) .

 ⁽٢) أي : لعلبة رصف العقر على ستحق الصدقة .

⁽٣) قوله (الأنها) إلح الأونى بدكير (اش ١٣١/٩)

 ⁽٤) قوله (مطلق) أي عَما كان أو نقيراً، من مان المصالح كان أو من عيره (ش ١٣١/٩)

⁽٥) قوله (هذا التعصيل) أي عول لمصنف (وإلا عالاً صبح) إلح (ش ١٣١/٩)

⁽٦) انشرح الكبر (١١/ ١٨٦ / ١٨٧) ، روضه بطانين (٢٣٣/٧)

 ⁽٧) أي عباً كان أو فقيرا حيث أحد من سهم بمصالح ، يحلاف ما لو أحد من مان اتركة على ما من ، (ع ش : ٤٤٦/٧)

والمذَّفَثُ . قطُّمُهُ بناب مشجدٍ وحدَّعه

له فيه حقّاً في الجملة إلاَّ إنْ أَفْرِر لمن ليْس هو سهم

ويُمْكُنُ حَمَلُ المِتَى عَلِيهِ بَجِعَلُ (١) قُولُهِ ﴿ إِنْ كَانَ لَهُ حَقَّ ﴾ في المسلم ، وقولِه ﴿ وَإِلا ﴾ في الدميّ ، وقوله ﴿ ﴿ وهو فقير ﴾ للعالب فلا مفهوم له(٢)

وقولُ شارح أن الدميُ يُعطعُ بلا حلاف برُدُه حكيهُ عبره للحلاف فيه ولو في يعض أحوالِهُ (٣) .

وحينته المنطبط المنطبط المنطبط المسلم مع عدم الإفرار لا يُقطع مطلعاً الله وإيهامه تحصيص دلك سعص أموال بيت المال عبر مراد الكما أن إيهامه أن مال الصدفة بسائر أنواعها من أموال بيت المال عبر مراد أنصاً وإن لم يُئة عليه أحدً من الشراح فيما عَلِمْتُ

وقد تُؤوَّلُ عبارتُه (٢) بجعبه مِن باب ذكرِ النظير (١) وإنَّ لم نَصْدُق عليه المقسمُ ، فَيُرْتَمِعُ هذا الإيهامُ (٩) من أصله

(والمدهب قطعه بيات مسجد وجدعه) وبحو مبيره وسفيه وسواريه (' ' وقديله الني للربية وبأريره (' ' الله عليه الني للربية أو التحصيل ، الآن دبك معددًا

⁽۱) طي (ح) و(د) و(ر) و(ز) : (بأن يجمل)

 ⁽۱) قوله (دلا مفهوم اک) أي الا يمسر (سمهوم (سمحانف لغونه از وهو فغير) يمني الا يتحرر في المني ، كردي ،

⁽٣) قوله: (ولو في نعص أحو نه) نعله جان جاحته إلى النفاية: (ش: ١٣٣/٩)

⁽٤) أي : حين حمل النش على ما ذكر ، (ش : ١٣٢/٩) . .

⁽۵) قوله (مطلف) بذکر ما مراقبه فی ع ش رغیره (ش ۱۳۲٫۹)

⁽٦) قوله (بعمي أموال بيت بمان) أي بمال بنجبالح (ش ١٣٣/٩)

⁽٧) قوله (وقد تؤول عبا به) أي بدفع الإيهام كاني كودي.

⁽٨) قوله (ذكر النظير) يعلى ذكر الصادقة بين أموال بيت لبنان ؛ الأنها تطرم كردي

⁽⁴⁾ قوله (هذا الإبهام) إشارة إلى الإبهام الثاني كردي

⁽١٠) قوله (وسواريه) حمع ساريه ، وهي الأسطو به كردي

⁽١١) والتأريز - ما سنر به أسفل الجدران ؛ من حشب وسحوه - كردي

٣٧ _____ كتاب تطع السرقة

لا خُصُرِه وقاديل تُشرَحُ

لتحصيبه وعمارته وأبهته لا لانتفاع الباسء

ويُؤخَذُ مه (۱) أن الكلام في غير مسر الحطيب (۱) ؛ لأنه ليس لتحصيل المستحد ولا لربئه ، بل لانتفاع الناس بسماعهم الحطيب عليه ؛ لأنهم يُنتفغُون به حيثهِ ما لا ينتَمِغُون به لو خطب على الأرض

ويُقَطِّعُ سرقة سنر الكعبة إنَّ أَحْرِر بالحياطة(٢) عليها

(لا) سحو (حصره وقنادس نسرج) فيه ١ لأنه معد لانتماع المسلمين به ،
 فكان كمال بيت المال ١ ومن ثم قطع بها الدمي مطلقاً (٤)

وكذا من لم تُوقفُ عليه^(د) بأن حصّه بطائعةٍ ليس هو منهم ، وجوارُ دخولِ عيرِهم ندي أَفَى به ابنُ الصلاحِ إِنَّنا هو بطريق الشعيّة مع عدم شمول لفظِ الواقفِ لهم ،

⁽١) أي : من التعليل ، (ش : ١٩٣٨)

 ⁽۱) قوله (في غير مبار بحضب) انح قضيته أنه فد يكون في المستحد مبير غير مبار الخضيب ، وبعله محرد فرص ، وإلا علا وجود له فيما رأيناه من المستحد (ش ١٣٣/٩) .

⁽٣) كما هو ١ أي إجرارها كذلت النعاد في هذا برمان ، وقد رأيت حدام البسيجة الحرام يحررون سر الكفية بشكرمه المعطية لحيل حيال حيان ، وحملها هلى فالقي معهم حتى لهيل إلى الأركان الأرامة سها ، ثم رفعوها حتى لهيل طرفها الأعلى إلى سطح الكفية المشرفة وبادى رئيسهم عبل لوقع فائلاً هذه الكلمات ، وهي هذه (شيوه وغولو الله أكبر) فاقتدينا به ورفعاها كذلك ، والحدد لله رب العالمين ، وقع هذا يوم الروية من دي المدحة البحرام ، سنة المحاهد ، وأما أسأل من اطلع هذه اثواقعة أن يدعولي ولسمي بالعقو والعافية والعمران ، وأما الكائب العقير إلى وحمة العدير لعاني ، الحاج أمير علي الألماقي إلى علي سلطان هامش (شر) .

⁽²⁾ قوله (مطاعاً)أي صواء كالساللزياء أو للاستعمال (ش ١٣٢/٩)

 ⁽٥) قوله (وكدا من بم بوقف عدم) إلح ا يعني ما ذكر كله في المسجد العام ، أن
 الجامن نظائمه فيجتفن العظم بغيرها الساء على أنه إذا جفن المسجد بطائفه احتصل بها
 كردي .

و لاصلح فَطْنُهُ بِمُؤَتِّرِفِ ، وَأُمَّ وَلَدِ سَرَقِهِ بَائِمَةً أَوْ مَخْمُونَةً

وتردُّد الرركشيُّ في سرقة مصحفٍ موقوفِ للقراءة فه في المسحد والأوجهُ عدمُ القطع ولو غير قارىءِ ﴿ لشبهة الانتفاع به بالاستماع للقارى، فيه ﴿ كقناديل الإسراج .

(والأصح قطمه بموقوف) على غيره مثن لبس بحر أصله ولا فرعه ، ولا مشاركاً له في صفةٍ من صفاته (١) المعشرة في الوقف ؛ إذ لا شبهة له فيه حيثهِ .

ومن ثمَّ لا قطع بسرقةِ موقوفٍ على حهةِ عائةٍ ؛ كَنْكُرة شرِ مسئلةِ لمن يسُععُ مها وإنَّ سرّقةُ دميٌّ على ما قاله الرويائيُّ^(١) ، وعنَّله نأنَه سعَّ ل

ويُنَافِيهِ مَا مَرُ (") في مال بيتِ المال إلا أنْ تُعْرِق بأنْ شمول لفظ الواقف له هما صَيْرًه مِن أحد الموقوف عليهم وإنْ سَلْتُ أنَّه نظريق بسعيَّة فكانت الشهة هما قويّة جداً

أما علَّةُ الموقوف المدكور فيُفطعُ بها قطعاً ﴿ لأَبَهَا مَلَكُ الْمُوقُوفِ عَبِهِ اتَفَاقاً ﴾ يخلاف الموقوف .

وظاهرُ كلامهم قطعُ البطن الثانيةِ في وقف الترنب ؛ لأنهم حال السرقة ليسُوا من الموقوف عليهم باعتبارِ الاستحقاق ، ويَختملُ حلافه لشبهة صحّةِ صدقٍ أنهم من الموقوف عليهم

(وأم ولد سرقها) مِن حررٍ حالَ كوبها معدورةً ؛ كأن كان (مائمةُ أو محدونةً) أو مكزهةً أو أعجميّةً تعتقدُ وجوت نطاعةٍ ، أو عمياه ؛ لأنها مصمونةُ بالقيمةِ ؛ كالفلّ ، بحلاف عاقلةٍ متبقطةٍ محتارة بصيرةٍ ؛ لقدرتها على الأمساع

 ⁽۱) قوله (والامشاركة بي صعة من صعابة) كما أو رقف عنى العفراء فسرق فعير - كردي

⁽۲) يحر المتعب (۲۲/۷۲) ،

⁽٣) تموله (ويامي ما مر) أي في شرح (قطع) كردي

الرَّالعُ - كَوْلَةً مُخْرِراً بَمُلاحِطةٍ أَوْ حَصَابَةً مُؤْصِعَهِ ﴿

ويتخري خلافها في ولدها الصغير التابع لها^(١١)، وبحو مبدورٍ عنفُه ، لا في بحو قلَّ صغيرٍ أو بحو بائم ، بل لِتُطعُ به قطعاً إذ كان محرراً

ولا قطع سنرقه مكانب ومبغص قطعاً ١٠ بما فيه (٢٠) من مطلة الحريّة

وقد يُسْتَشْكُلُ" مامُ الولد ، بل الحريةُ فيها أقوى منها في المكانب ؛ لعوده" ؛ للرقّ بأدنّى سبب بخلافها ،

ويُحاثُ بأنَّ استفلاله ستصرف صيَّر فيه شبهاً بالحريَّة أقوى ممَّا فيها ؛ لأنَّهُ مستملٌ مترفَّتُ وقد لا بفعُ

(الرابع كونه مجرراً) إحماعاً، وربّب بتحقّقُ الإحرارُ (معلاحظة) للمسروق من قويُ مبيقَظِ (أو حصابة موضعه) وحدها^(٥) أو مع ما قبلها ؛ كما يُغلمُ من يأبي^(٤)، فـ(أو) منعهُ حبوُ فقطُ ؛ لأنّ انشرعَ أطْلُق الحررَ ولم يُبَيّنُهُ ولا صبحتُهُ اللهمةُ ، فرُجع فيه^(٧) إلى لعرف وهو يُحتلفُ باختلافِ الأموالِ والأحوالِ والأحوالِ ولأوقات

واشْتُرطَ ؛ لأنَّ عير المحررِ مصيَّعٌ فعالكُه هو المعصَّرُ

قِيلَ الثوث سومه عليه محررٌ مع التعاتهما(٨) ، ويُزَدُّ بأنَ السومَ عليه المالعَ عالباً لأخذه سرَّلُ منزله ملاحظته

⁽١) قوله (١١١١مع ليه) أي من الرأية (ش ١٣٣٠) -

⁽٢) قوله (المالب) أي في كل من المكانب والسفص (ش ١٣٣/٩)

⁽٢) أي: المكاتب، (ش ١٣٢/٩٠)

 ⁽²⁾ قوله (بعوده) بعديل بالإشكان ، و نضمير راجع بلمكانب الهاع ش ، ويحور كونه بعليلا لهوله (بن التحريه) إنح (ش ١٩٣/٩) و في نسخ (لعوده في الرق)

⁽a) راجع (المهل التماح في احلاف الأشياع عاماله (١٥٤٤)

⁽٦) - آني (ص: ٢٨٦) =

⁽٧) ودي (أ) و(س) و(ر) - (برحم بيه)

⁽٨) أي . الملاحظة والحصانة . (شُرَّ ١٣٣،٩)

هَإِنْ كَانَ مَصَحِّرًا، أَوَّ مَسْحَدٍ اشْتُرَطَ دُوعٌ لَحَاطٍ ، وَإِنَّ كَانَ بَحَضُنِ كَفِي لَخَاظٌ مُّغْتَادٌ .

وَإِضْطَنِلٌ جِزْزُ دُوَابُ

وما هو حررٌ لموعِ حررٌ لما دونه من دلك المنوع أو تابعه ٢ كما يُغلمُ منه بأني في الإصْطَيل⁽¹⁾ .

(على كان مصحراء أو مسجد) أو شارع أو سكّةٍ مسدّة أو محوها وكلّ منها لا حصابة له (- اشترط) في الإجرار (دوام لحاظ) بكسر اللام إلاّ في العترات العارضة عادةً ، فلو بعقبة وأحد فيها - فطع

وَنَحِثُ الْمُقْسِيُّ * اشْتَرَاطُ رؤيةِ السَّارِقِ لَلْمُلاَحَظِ ؛ لأنَّهُ لا يَنْسَعُ * ` من عير تعمَّله إلاَّ حيثهِ (* ُ) .

(وإن كان يحصن . . كفي لحاظ معتاد) ولا يُشترطُ دو أنه ؛ عملاً بالعرف ، وظاهرُ صنيعهم - احبلافُ البحاظ هما وثم (١٠) ، حلاقاً لمي ظنّ تحادهم ؛ أحداً ممّا مَرُ في استشاهِ الفتراتِ .

ودلك (٥٠ لاشتراط الدوام ثمَّ إلاَّ في لك الفتر ت انفيلة حدَّ الني لا يخُمُو علها الحدُّ عادةً ، لا هنا بن يكُفي بحاطُه في نعص الأرمنة دون نعصِ وإن لم يكُنْ دواماً عرفاً

﴿ وَإِصْطَلَ حَرْرَ دُوَاتٍ ﴾ وَنُو نَفْيَسَةً إِنْ تُصَلَّ بَالْعَمْرَانَ وَأَغْلَقَ ، وَإِلَّا ﴿ فَعَع

Tail 13 (1)

⁽٢) أي: السارق من السرقة ، (ش: ١٣٤/٩)

 ⁽٣) رحم د يسهر داهاج في حملاف الأشباح د مسأنه (١٥٤٥) ود حاشه اشروني ا
 (٣) (١٣٤/٩)

⁽a) قوله : (ودلك) إشارة إلى اختلاف انفحاظ ، كردي

لا آمية وَثِيابٍ ، وعرَصة درٍ وصُعلَها حرَّرُ آبيةٍ وثِياب بدُلةٍ ، لا خُليُّ وبعَلهِ
 ولؤ نام بصخراء أو مشجدٍ على ثؤبٍ ، أو توشد ساعاً - فشخررً ،

اللحاط ؛ كما يُعْلَمُ من كلامه الاتي في الماشية (١) (لا آلية وثيات) ولو حسيسةً ؛ عملاً بالعرف ، ولأن إحراج الدوات من يطهرُ ويثغُدُ الاحتراءُ عليه لحلاف لحو التياب.

واشتثنى البلقيئ ما غنيد وصعه به ؛ بحول السطل وآلات الدوات ؛ كسرچ، وبردعة، ورحل، وراوية، وثباب علام ؛ عملاً بالعرف، ومه يُؤخَذُ تَقْبِيدُ دَلْكُ^(۱) بالخسيسة،

(وعرصة) نحو حالٍ و(در وصفتها) نعيرِ نحوِ السكالِ (حرر آنة) خسيسةٍ (وثيات بدلة ، لا) آنيةٍ أو ثباتٍ نفيسةٍ ونحوِ (حلي ونقد) بل حررُها البيوتُ المحصةُ ولو مِن حالٍ وسوقِ ؛ عملاً بالعرفِ فيهما

(ولو نام نصحراء) أي موات أو مملوك غيرِ معصوب (أو مسحد) أو شارع (على ثوب ، أو توسد مناعاً) لعدد الموشد له محزراً الله ، لا ما فيه (١) نحو الله إلا أن شده نوسطه ، كما يأبي

ويُجِتُ تقييدُه بشدَّه تحب النباب ؛ أي بأنَّ يَكُونَ الحيطُ المشدودُ به تحتَها ، بحلاقه فوقها ؛ لسهولة قطعه حيثيا

العرف ، الله على الله على المنطقة المعرف .

وكذا^(ه) إذا أَخَذَ همامتُه أو حاتمه أو مداسه مِن رأسِه أو إصمعه العير المتحلحل

⁽۱) الى (س: ۱۹۹۰)

⁽۲) قرله (بعیددلث) شاره بی فونه (بداعید وصعه) کردی

⁽٣) قوله (محررا) مصح براء أي إخراراً (ش ٩ ١٣٥)

⁽¹⁾ قوله (لأمامه)عطب عنى (تعا) (ثن ١٣٥٩)

⁽a) قوله : (وكدا) أي : يقطم ، (ش : ١٣٦/٩)

فيه (١) وكَانَ في عبرِ الأَسْلَةِ العليا ، أو رحله ، أو كيس لقير" شدَّه لوسطه

وَمَارَعَ البِلْقَينَيُّ فِي التَقْبِيدَ مِنْبَدُّ الوسط فِي الأحير^(٣) فقط ؛ مأنَّ المدرك اشاهُ المائمِ بالأحدِ وهو مستوِ في الكلِّ ، ومأنَّ (طلاقهم ﴿ الحاتم ﴾ بشَملٌ ما فيه فصُّ ثمينٌ

ويُرَدُّ بأنَّ العرف يعُدُّ البائم على كيس بحو بقدٍ مُعرطاً ، دود البائم وهي إصمعه حائمٌ بفصُّ ثمينٍ ، وأيضاً فالانتباءُ بأحدٍ الخاتمِ أسرعُ منه بالحدِّ ما تحتّ الرأس⁽⁴⁾ .

وظاهرٌ في محو سوار المرأة أو خلحالها أنَّه لا يُتَخَرَّ مَحْمَلَه في يده أو رحلها إلاَّ إنَّ عشر إحراجُه محيثُ يُوقطُ المائم عالماً ﴿ أَحَداً مَنَا ذَكَرُوهُ في الْخَاتِمِ في الإصبَع .

(فلو القلب)(^(ه) بنصبه أو بفعلِ السارق (فران عنه) ثُم أحده ا ... فلا) فضع عليه لزوالِ الحررُ قبلُ أحدِه .

وفَارُقُ قَلْتُ السَّارِقَ بَحَوِ نَقْبِ الْحَرِرِ - بأنَّه هنا رفعه بور بنه من أصبه بجلافه شُمُّ⁽¹⁾

وأما قولُ الجويبيِّ واسِ القطان - بو وحد جملاً صاحتُه بائمٌ عليه فألُّهاه عبه وهو بائمٌ وأحد الحمل - قُطعُ ، فقد حالفهما البعويُّ لفال - لا قطع ؛ لأنّه رفع

 ⁽۱) قوله (العير المتحلحل فيه) فإن كان متحتجلاً فيه ١ بأن سهل حراحه منه الم تكن محراً ،
 وكذا في الأثبلة العليا ، كردي

⁽۲) قوله (أو كس بعد) عطب عني (عباحه) (ش ١٣٦٤٩)

⁽٣) قوله (في الأخير) الجمعلى بالمبيد (ش ١٣٦٠)

⁽٤) وفي (ع) و (د) و (ر) (بأحد مان بحث برأس)

⁽٥) قولُه (علو انقلب) أي في نومه النهي معني (ش ١٣٦٩)

 ⁽٦) قوله (هـ) أي في فلب السارق (رفعه) أي البحرر وقوله (بحلافه ثم) أي في
 لفب (ش ١٣٦/٩)،

وتؤت ومناع وصعة بقُرْبه بصخراء إن الاحطة عَلَجُرَّ، وإلاَ فلا وشرَطُ الْمُلاَحظ قُدُريَّة على منع سادِقِ بقُرَّةِ أو اسْتِعابَةٍ

البحرر ولم يهُنكُه ، وما فاله أوجهُ ؛ لِمَا تقرَّر ؛ من فرقهم بينَ هنك الحرز ورفعه مِنْ أَصَلِه ،

ويُؤخَذُ منه : أنّه لو أَسْكَرَه قَعَابَ فأحد ما معه لم يُفْطَعُ ؛ لأنّه لا حرر حبينهِ

(وثوب ومتاع وضعه بقربه) بحبث براهٔ السارق وستنبعُ إلاَ بتعقله (مصحراه) أو مسحد أو شارع (إن لاحظه) نحاطاً دائماً ؛ كما مؤ^(١) (محرر)^(١) نحلاف وصعه نعبداً عنه نحيثُ لا يُسْتُ إليه فإنّه تُصيعُ له ، ومع قرنه منه لا ندّ من انتماء اردحام الطارقين ، وإلاَ شُرُط كِثرةُ العلاحظين نحيثُ يُعادلُونَهم

ويخري دلث في رحمهِ على دكَب بحو حمارٍ

﴿ وَإِلاً ﴾ بِلاحطُه ؛ كأن نام أو ولأه طهره أو دهل عنه ﴿ ﴿ فَلا ﴾ إحرارُ ؛ لأنَّهُ يُعدُّ مُصِيعاً حِبْثِهِ

ولو أدن لساس في دخول بحو داره نشراو أنطع من دخل سارقاً لا مشترياً ،
وإنّ لم يأدن أطع كلّ دخلٍ ، وهد أبنُ من ذكرهُ أوْلاً بقوله ، (فإن كان
بصحواء) إلى آخرِه ؛ فمن ثم صرّح به إيصاحاً(٢)

(وشرط الملاحظ قدرته على مع سارق بقوة أو استماية) فإن صُعْف بحثُ لا يُبالي السارقُ به وبعُد محلَّه عن العوثِ فلا إحرارَ ، بحلافٍ ما إذا بالى به

⁽١) اتما من النش ، (ش : ١٣٦/٩) .

⁽٢) وڤيينشرائينغ : (قمحرز) .

 ⁽٣) قوله (صرح به إنصاحاً) دفع لما ينوهم أن هذا بكرار لما ذكر أولاً ، ووجه الدفع أن هد تصريح بما علم ضماً . كردي

وَدَارٌ مُنْفَصِلَةٌ عَنَ الْمَمَارَةِ إِنْ كَانَ بِهَا قَوَيُّ يَقْطَانُ حَرَرٌ مَعَ فَعَ الْنَابُ وَإِغْلَاقَهُ ، وَإِلا فَلا ،

ومن ثمَّ لو لاحظ مناعه ولا عوث ؛ فإنْ تعقُّله أصعفُ منه وأحده - قُطع ، أو أقوى. فلا

(ودار) حصية ؛ كما عُدم (١) من قوله (أو حصابه موضعه) بكنه لا يتأثى الشراطة ؛ كما عُلِم ممّا مر (١) مع وجود قوي متيقظ (منفصلة عن العمارة إن كان بها قوي يقطان حرر مع فتح الباب وإعلاقه) لاقتصاء العرف دلث (وإلا) بكُن بها أحدٌ أو كان بها صعيف وبعدت عن الغوث أو قوي لكنّه نائم (اللا) حرر ولو مع إعلاق الباب

هذا(٢٤) ما جَرَيًا عليه هنا ، والمعتمدُ ما جرنا عده في الروصة الله وعبرها واعْتَمَدُّوهُ .

وحاصلُه مع زيادة عليه أنها حراً بملاحظ قريُّ مها نقطان مع فتحه وإعلاقه ، ونائم مع إعلاقه ، أو ردَّه ونومه حلقه تحيثُ يُصِينُهُ ويَنْتَبِهُ به لو قُتِحَ ، أو أمامَه تحيثُ يسَّهُ تصريرِ فتحه ، أو فيه ولو مع فتحه تحيثُ يُعدُّ محرراً به

ويُطَهُورُ فِيمَنَ بِدَارٍ كَسَرَةٍ مَشْتَمَلَةٍ عَلَى مَجَالًا لَا يَشْمَعُ مِنْ بَأَحِدَهَا مِن يَدُخُنُ الآخِرَ - أَنَّا^(ه) لَا يُخْرِزُ بِهِ إِلاَّ مَا هُو فِيهِ ، وَأَنَّ مِن سَانِهِ لَا يُخْرِزُ بِهِ طَهْرُهِ إِلاَّ إِنْ كَانَ يُشْجِزُ بَمِن يَضْعِدُ إِلَيْهِا مِنَهُ^(١) بَحِيثُ يِرَاةٌ^(٧) وَيُرْحِزُ بِهِ

⁽١) قوله (كما علم) أي لتبيد بالحميه (ش ٩ ١٣٧)

⁽۲) قوله (مدامر)أي في شرح (أوحصانه موضعه) (س ۹ ۱۳۷)

⁽٣) أي البعيسم بقوله (ولوجع) إلح (ش ٩ ١٣٧)

⁽١) روفية الطالبي (٣٢٨/٧)

⁽٥) أي : من بدار . . . إلخ . (ش : ١٣٧/٩) ،

⁽٦) قوله (مبه) أي نظهر ، والحار معلق بـ لا يصعد) (ش ٩ ١٣٧)

 ⁽٧) قوله (بمنیث براه) انح الأسلت وکان بحیث (لی ۱۳۷/۹)

ومُنْصَلَةٌ حَزَرٌ مَعَ إِغَلَاقَهُ وَحَافِظٍ وَلَوْ بَائِمٌ ، وَمَعَ فَتُحَهُ وَنَوْمُهُ عَبْرًا حَزْرٍ لَيْلاً ، وكذا بهاراً في الأصحُ ،

(و) دارُ (متصلة) بالعمارة ؛ أي الدورِ مسكونةِ وإنَّ لم تُحط العمارةُ بحوانيها ؛ كما تُتصاةُ إطلاقُهم

ويُفْرِقُ بينه وبين ما يأتي(`` في الماشية بأنَّ العالت في دور البلد كثرةُ الطروق والملاحظةُ لها بحلاف أبسة الماشية

(حرر مع إعلاقه وحافظ) بها (ولو) هو (بائم) صعيفٌ ولو ليلاً ولو زمنٌ خوف ٍ ,

ورجُع الأدرعيُّ في الصعبف أنَّه كالعدم ، ويُرَدُّ بأنَّ الإحرارَ الأعظم وُحد بعلقِ الباب ، و شتراطُ الباتم إنما هو السبعيث بالحيران ، فَكفي الصعيفُ الدلك^(٢) ، على أنَّ البلغينيُّ أحاد في عدم اشتراط شيءٍ مع العلق

معم ﴿ يَسْمِي تَقِيدُ الْحَوْفَ مِمَا إِذَا كَانَ السَّارِقُ مَدُومٍ حَيِيثَةٍ بَاصِتْغَالَةٍ الْجَيْرَانِ ﴿ كَمَا هُو طَاهِرٌ مِنَا مِرَ فِي شُرِطَ البَّلَاحِظَ

(واسع فنحه) أي الناب (والواله) أي النجافظ هي بالنسبة لما فيها مِنَّ الأُمتَّعَة (غير حرر لبلاً) لأنَّه صائعٌ ما لم بكُن النائمُ بالنابِ أو بقربه ؛ كما هو ظاهرٌ ؛ أخذاً مثا مُزَّ أَنْفَا بِالأَوْلَى .

(وكدا بهار افي الأصح) لذلك ، ونظرُ الحبران والطارقين لا يُعيدُ بمفرده في
هدا^(٣) ، بحلابه في أمتعةٍ بأطراف الدكاكين الوقوع نظرهم عليها بحلاف أمتعة
الدارِ⁽⁸⁾ ،

⁽١) قوله (رس ما يأتي)أي ما يشترط فله الإحاطة كردى

 ⁽٣) أي لمدرية على الاستعاق بالحيراب (ش ٩/ ١٣٧)

⁽٢) أي : أمتمة الدار (ش : ١٣٨/٩)

⁽٤) قوله (بحلاف أمتمه الدار) أي علا يقع نظرهم عليها (ش ١٣٨/٩)

وكذا يَفْظَانُ تَعَفَّمُهُ سَارِقٌ فِي الأَصِحِّ ، فِنْ حَنْتَ النَّالِّ ﴿ فَالْمَدُّهِثُ ۚ الْهَا حَرْرٌ بَهَاراً رَمَنَ أَشِي وَإِغْلَاقِهِ ، فإِنْ فَقَدَ شَرَطً ﴿ فَلاَ

وَحَيْمَةً مَضَحُراه إِنَّ لَمْ تُشَدُّ أَهْمَانُهَا وَتُرْحَى

وزمنَ الخوف هي فيرُ حررٍ قطعاً ؛ كما لو كان الباتُ بمعظمِ لا يَمُرُ به الجيرانُ .

أنّا بالنبية لها^(١) بعينها ، وأبوابها المنصوبة ، وحديها المسترة ، وبحو سقفها ورخامِها . فهي حرزٌ مطلقاً ،

(وكذا) تَكُونُ عير حررٍ أيصاً إذا كان بها (بقطار) لكنْ ا بعدله سارق في الأصبع) لذلك ؛ لتقصيره^(٢) بعدم المراقبة مع الفتح

ومن ثمَّ لو بالع في الملاحظةِ فاسُهَر السارقُ الفرصة (") وأحد - قطع قطعاً

(فإن حلت الدار) المتصلةُ عن حافظِ بها (المدهب أنها حرر بهاراً) وأُلْجِقَ به ما بعد العروب إلى انقطاع الطارق ؛ أي كثرته عاده ، كما هو طاهرٌ (زمن أمن وإغلاقه) أي : معه ما بم أيوضع مفتاحُه بشقٌ قريب منه ؛ لأنّه مصيّعٌ له .

(فإن فقد شرط) من هذه انثلاثة بأن فتح ، أو الرمن رمن بهب أو ليل ،
 وألحق به (۱) ما بعد المحر إلى الإسفار (علا) يكُونُ حرراً

(وحيمة مصحراء إن لم تشد أطبابها^(٥) وترحى) «لرفع عطت لحملة على

⁽١) أي : للنار ، (ش : ١٣٨/٩٠) ،

 ⁽۲) قوله: (ثبلك) لمله متعلق بسوله: (فير حرز) وإلا،، فالتعليل مذكور بعده ولم يعطعه
عليه، اهـ رشيدي، ويظهر: أبه حلة؛ وقوله: (لتقصيره،...) إلخ خلة العئة، (شي:
۱۲۸/۹)

⁽٣) قوله : (فانتهز الفرصة) أي ? اقتتمها ، كردي

⁽١) أي : بالليل . (ش : ١٣٨/٩) .

⁽a) أي تحيولها . (ش ٢٨/٩٢)

أديالها فهي وماقيها كمتاع بصخراء ا

جملهِ في حَبْر البقي ، ونظيرُه قراءةً قبل قوله بعاني ﴿ إِنَّهُ مَن يَدِّق ـ وَلَنْتُ الباه ـ وَيُصَّدِرُ ﴾ [برنب: ٩٠] بالحزم ،

قالُوا (من) موصولة وببكين (يصبر) ببعظف على المعنى ١ لأن (من) الموصولة بمعنى ١ لأن (من) المرطية في بعموم والإنهام ١ ولدا دخلت العام في حيرها ، فكذا ها (لم) بمعنى (لا) في النفي فكان (تُرْحى) عظماً على المعنى لا على اللفظ ،

ونصحُّ بحريجُه على ما في فول قيسِ س رهيرِ العسبيُّ

ألسم يسأتيسك والأنبساء تنبسي

من أنَّ حرف العلَّهُ خُدَف لمجارِم ثُمُ أَشْبَعَت الحركةُ فَنولَد حرفُ العلمِ ، لا يُمالُ يُغْتفرُ في الشعر ما لا يُغْتفرُ في عيرِه ؛ لأنَّا نَقُولُ ظاهرُ كلامِهم أنَّ هذا بيس ممثا بخنصلُ بالشعرِ ؛ لأنهم جعلُوا هذا مقابلاً بلعول ؛ بأنَّ ذلك صرورةً (١١)

ويُؤيِّدُ دلك (**) من يُصرُّحُ مه مصريحُهم مأمه يَجُورُ هي (ينقي) إثباتُ اليهِ وإن فُلُمَا (من) شرطنَةً ؛ لأنَّ الحارم حدف اليهُ وهذه الموجودةُ إشباعٌ فقطُ ، وإدا خُرْجب الآيةُ على هذا^(**) - فأولى دمشُ

وقيل أنَّب حرف العلَّة رجوعاً إلى الأصل(٤) من الجرم بالسكون ، ويصحُّ تحريحُ المن على هذا أيضاً

(أدبالها) بأنَّ انتُميا معاً (__ فهي وما فيها كمتاع) موضوع (بصحراه)

 ⁽١) قوله (١٠) دلت صروره) ي «ابوا إن إثبات ابيا» إن لصروره الشعر و ما صولد من إلساع الحركة ، كردي

⁽٢) - أي : عدم الاختصاص بالشعر ، (ش : ١٣٨/٩)

⁽٣) - أي ٢ ما مي قرل قيس بن رهير . (ش : ١٣٨/٩) ،

 ⁽٤) قوله (رَحوع، إنن الأصل) يعني أن الأصل في الجرم أن بكون بانسكون لا بالتجرف فشب حرف بعله ولا يجدف لدلك لأصل، فانسس مجرح عنى دنك كردي

وإلاً - فجزرٌ بشرط حافظٍ قويٌ فيها ولؤ «تمُّ

وَيُشْتَرِطُ فِي إحرارها(١) دوامُ لحاطٍ من قويٌ ، أو بين العمار ت(١) عهي كماعٍ يسوقِ فَيُشْتَرِطُ لحاطُ معندٌ

(وإلا) بأن وُحدا معاً (... فحرر) بالنسبة لما فيها (بشرط حافظ قوي فيها) أو بقربها (ولو) هو (ثاثم) .

معم و اليقطانُ لا يُشْرطُ قرئه ، مل ملاحظُه ورؤيهُ السارق له محيثُ يُمُرحرُ به^(۳) ، قانهُ البلغيئِ ، وهو أصوتُ منها وقع للرركشيُّ وعيره في فهم عبارة فالروضةِ ا⁽³⁾

وإذا دَمْ بَالِمَاتِ أَوْ نَقْرَبُهُ نَحِيثُ نَشَهُ بَالْدَحُولُ مِنْهِ لَمْ نُشُوطُ إِسَانُهُ^(٥) للعرفي ، قَإِنْ ضَعُفَ مَنْ قِيها. . اشْتُرِط أَنْ يَنْحَفَهُ عَوْثُ مِن يَتَقَوَى له ، ولو لحَاهِ^(١) السَّارِقُ عَنْها. فكما مرَّ فِيما لو نخاه عَمَّا نام عَنْهِ^(١)

أمَّا ماسيةِ لنصبه - فيكُمي مع اللحاظ وإنَّ مام ولو نقرتها شدُّ أطالها وإلَّا لم تُرْحَ أَدْبَالُها

قبل وما الهنصة المس أن فقد أحد هدين بجعلها كالمتاع الصحراء عبرُ مراد التُهَى ، ورُدُنالُه لا يقتصي دلك

بعم ؛ فولُه (وولا) يشملُ وحود أحدهما ، ولا بردُ أيصاً ؛ لأنّ فيه تفصيلاً ، هو الله إنْ كان الإرحاءُ وحده الم يكُف مطلعاً ؛ أي إذْ مع دوام

⁽١) وفي (خ) والمطيرعة الوهبية : (إحرارهما)

 ⁽۱) قبوله (او بين بعدارات) عصف على قبول النمان (نصحر ۱۰) أي او جنبه بين العمارات، إلخ ، كردي -

 ⁽٣) راجع (البديل لصاح في خلاف (لأشاح) منأل (١٥٤١)

⁽٤) روضة العالين (٢٣٨/٧)

⁽a) قويه (بيريشرط إسانه) أي ارحاد الناب كردي

⁽٦) قوله : (ولو سحاء) أي : أزاله السارق - كردي

⁽٧) - في (س: ٢٨٣) -

وماشيةُ بالسَّةِ مُعْمَقَةِ مُتَصِلَةِ بِالْعِمَارِهِ مُخْرِرةٌ بلا حَافظٍ ، وَبَيْرَثَةِ يُشْتَرَطُ حَافظً وَلَوْ بَائِمٌ ،

لحاط الحارس؛ كما هو طاهرٌ ممّا مَرٌ، أو الشدُّ : كعي مع الحارس وإنَّ بام بالنسبةِ لها فقطُ ؛ كما تقرَّر ، والمعهومُ الذي فيه تفصيلٌ لا يردُ

(وماشية) بعمُّ أو عيرُها (بأب) ولو من بحو حشيش بحسب العادة (معلقة) أبوائها (متصلة بالعمارة محررة بلا حافظ) بهاراً رمنَّ أمنٍ ؛ أحداً ممثا مؤ^(١) في درِ متَصلةِ بالعمارة وإنَّ قُرق بأنَّه تُتسامحُ في الماشيةِ أكثرُ مِن غيرِها .

ودلث (٢) ؛ للعرف ، هذا إن أحاطت بها (٢) الممارة بن جوابها كلّها ، وإلاّ⁽¹⁾ فكما⁽¹⁾ في قوله (١) ـ كما بحثة الرركشيُّ كالأدرعيُّ . .

(و) تأسيةٍ معنفة (سربة ينسرط) في إحرارها (حافظ ولو) هو (نائم) . وحُرَّحَ بالمغلقة فيهما : المفتوحةُ ، فِنْسُرطُ حافظٌ يَقِظُ^(٧) قويَّ ، أو يَنْحَقُهُ العوثُ

نعم ؛ يَكُمِي بُومُهُ بالناب ؛ بطير ما مرّ

وبحرُ الإمل بالمراح المعقوبة محررةُ ساتم عبدها ؛ لأنَّ في حلُّ عقلِها ما يُوقطُه ، فإنَّ لم تُغَفَّلُ الشُّرُطَتْ يقطلُه أو ما يُوقطُه عبد أحدِها ؛ مِن بحوٍ كلبٍ أو حرسٍ

 ⁽۱) أي ؛ من أوله : (بإن خلت بالمدهب الها حرر بهاراً رمن أمن وإعلاق) بهي
 (اسم : ۱۳۹/۹)

⁽٢) راجعٌ للمتن ، ركانا قوله : (هذا) . (ش : ١٩٩٨) .

⁽٣) أي : بأبية الماشية المذكورة . (ش: ٩/ ١٣٩)

⁽٤) أوله: (وإلا) أي: وإدالم يحط . إلخ . كردي

 ⁽۵) (فكت) أي فالحكم كما في قول المصيف (وتأليبه معتقد بيريد) إنح كودي

⁽٦) أي: النصف (ش ١٣٩/٩)

⁽۲) وني (ځ)و(س) ((ينظان) ,

وإِمَالَ مَصِحْرَاهَ مُخْرِرةً مَحَافظِ يَرَاهَا ، وَمَفَطُّورةً تُشْتَرَطُ الْنَفَاتُ قَائدُهَ إِلَيْهِ كُلُّ شَاغَةٍ مَحَبُّتُ يَرَاهَا ، وَأَلاَّ يُرْبِدُ قطارٌ عَلَى تَشْعَةٍ ،

(وإبل) وعيرًاها من الماشية (بصحراء) تُرَعى فيها مثلاً ، وأَلَحن بها المحالُّ المشبعةُ بين العمراب (محرزة محافظ براها) جميعها وإنَّ لم يتلَّمُها صولُه'' ، و على ما في * الشرح الصعير * ، ونقلهُ انْ الرفعة عن الأكثرين ؛ اكتماءُ بالنظر لإمكانِ العَدْدِ إليها(") .

أمَّا مَا لَمْ يَرَهُ مِنْهَا ﴿ فَعَيْرُ مَحْرَرٍ ؛ كَمَا إِذَا تَشَاعَلَ عَنِهَا سَوْمٍ أَوْ عَيْرَهُ وَلَمْ تَكُنَّ مَقَيِّدَةً أَوْ مَعْقُولَةً .

نعم ؛ يَكُمِي طروقُ الماره للمرغى .

ويكُفي عن التفاته مرورًاه بالناس في بحو سوق

ولو ركب عير الأوَّل والآخر ﴿ فَهُو سَائِقٌ لَمَا أَمَامُهُ قَائِدٌ لَمَا خَلِمُهُ

(و) يُشْرطُ مع دلك () في إلى وبعال أن تكُون مقطورةً ؛ لأنها لا تسيرُ إلا كذلك عاب ً و(ألا يريد قطار) مهما () (على تسعة) للعرف فما راد كعمر

⁽١) - راجع (المنهل النصاح في احتلاف الأشباح (١٥٤٧)

⁽٢) - راجع (کمایة النبیه ۱۰ (۲۹۲ ـ ۲۹۲)

 ⁽۳) قوله (وإلا فنديراه) إنج أي فالمنجور مديراه فقط ، و تنظي غير منجرو (ش
 (١٤٠/٩) .

⁽¹⁾ أي: الشرط، (ش: ١٤٠/٩٠)،

⁽٥) أي : الإمل والنعال . (ش: ٩/ ١٤٠) .

وعبْرُ مَغْطُورَ فِ لَيْسَتْ مُحْرَزَةٌ فِي الْأَصَحُ ، .

المقطورة ، فيُشْتَرطُ في إحرارهما ١٠٠ مرا

ورغمة ابس الصلاح أنَّ الصوات ، صعة تقديم السيس وأنَّ الأول تصحيف (٢٠) ردُه الأدرعيُّ بأنَّ داك⁽¹⁾ هو المنقولُ

لكن اشتخسلَ الرافعيُّ وصحُع المصنفُّ قول السرحسيُّ : لا يُتقيَّدُ في الصحراء بعددٍ ، وفي العمران يُنفيَّدُ بالعرف ، وهو من سبعةٍ إلى عشرةٍ (٥)

وقال جمعٌ متأخرُون الأشعةُ الرحوعُ في كلُّ مكانٍ إلى عرفِه .

(وعير مقطورة) منها^(١) تُسانُ أو تُغادُ (ليست محررةً) نغيرِ ملاحطٍ (في الأصح) لأنها لا تَسِيرُ كذلك غالباً .

ومِن ثم اشْنُرطَ في إحرار عبر الإبلِ والمعالِ مظرُها(٢٠).

تنبيه السها وبحو صوفها ومناع عليها حكمُها في الإحرارِ وعدمه ؛ كما في الروصة الله الله وعدمه ؛ كما في الروصة الاله وعيرها ، وظاهرُه (٩) مل صويحُه أن الصرغ وحذه ليس حرراً للبن ، وإنما حرزُه حرزُها .

وبه يُعْلَمُ - صعبُ الرحه القائل بأنّه لو حلت مِن اثنينِ فأكثرُ حتَى يَلْعَ نصاباً. . لم يُغْطَعُ ٤ لأنّها سرقاتُ من أحرارٍ ٤ لأنّ كلّ صرع حررٌ للسهِ

 ⁽١) قوله (فيشبط في إحرارهما) أي الإمل والبعال كردي وفي المعموعة المكية (في إحرارها)

⁽٦) (دامر) وهو قول لمصنف (تحافظ يراها) كردي

⁽٣) قوله (عماميم) أي مجريف ساسمه إلى سمه (ش ١٤٠/٩)

⁽¹⁾ أي : تسعة بالتاء المتناة أزَّله ، (ش : ١٤٠/٩) .

⁽٥) انشرح الكبير (٢٠٣٠١١) ، روضه الطابيس (٧/ ٣٤٢) -

⁽٦) قوله (منها)الماسبالماقلة الشبة (ش ١٤١/٩).

⁽٧) وفي (١) (بظيرهد)، وفي الديناج ((طرهد)

⁽۸) روضة الطالبين (۷/ ۳٤۳ ـ ۳٤۳) .

⁽٩) قوله (رظاهره)أي كلام الروضه ؛ وعبرها (ش ١٤١/٩)

وكمنَّ في قترٍ مبيَّتٍ مُخررٍ مُخررٌ ، وكدا بمفَّرةٍ بطرف الْعمارة في الأصحُّ ،

ومحلُّ الأوّلِ إِنْ كَانَتْ كُلُهَا لُواحِدٍ أَوْ مَشْتَرَكَةً ، وَإِلاَّ لَمْ يُغْطَعُ ,لاَ بَصَابُ لَمَالُكِ وَاحِدٍ ؛ إِذَ الوَجِهُ أَنَّ مِن سَرِق مِن حَرْرٍ وَاحْدٍ عَنِسَ كُلُّ لَمَالُكِ ومحموعُهما نصاتُ لا يُغْطِعُ ؛ لأنَّ دعوى كُلُّ بدون نصابٍ

ويُؤيَّدُه' ما يأتِي في الفاطعِ أنَّ شرط النصاب لحمعِ اشتراكُهم فيه و تُحادُّ الحرزُ⁽⁷⁾ .

(وكفن) من مال الميث أو عيره ولو بيت المان ولو عير مشروع (في قمر بيت محرر) دلث البيتُ مما من فيه (") ، وعين الرركشي كسر الر ، ، ويُمْكنُ توحيهُه بأنه لا يتُرمُ من كون البيت محرراً بالبه لنعمه كونه محرداً بالبه لما فيه ؛ لما مرزاً من احتلافهما ، فعتحُها يُوهمُ أنّه بإحراره في نفسه بكُونُ محرداً بالبينية لِقد فيه أنّه بإحراره في نفسه بكُونُ محرداً بالبنية لِقد فيه أنّه بإحراره في نفسه بكُونُ محرداً في البنية لِقد فيه أنه باحراره في نفسه بكُونُ محرداً في المنتية لِقد فيه أنه باحراره في نفسه بكُونُ محرداً في قبره أم حارجه ؛ لحر لسهدي المن بنش في قبره أم حارجه ؛ لحر لسهدي المن بنش في قبره أم حارجه ؛ لحر لسهدي المن بنش

وفي ﴿ تَارِيحِ السَّحَارِيِّ ﴾ ﴿ أَنَّ اسَ الرَّسِرِ رَضِي اللهُ عَنْهِمَا قطع تُشَارُ ٢٠٠

(وكدا) إن كان وهو مشروعٌ في قبرٍ أو نوحه الأرضِ وخُعل علمه أحجارٌ ؛ لتعدّر الجهرِ لا مطلعاً^(٨) (بمضرة نظرف العمارة) فيكُونُ محررةً (في الأصح) تحلاف عيرِ المشروع ؛ كأن راد على حمسةٍ أو كُفن به حربيً ؛ كما هو ظاهرٌ

⁽۱) أي : الوجه المذكور ، (ش : ۱٤١/٩) ،

⁽۲) قي (س: ۲۲۷)،

⁽٣) قوله : (بما مر قيه) قبيل قوله : (يقضيان) ، كردي

⁽٤) قوله (المامر)أي في لدار المصنة بالعمارة (اش ١٤١،٩)

 ⁽a) قوله (یکون محرر ناست لما یه) وهدا مجانف لما در من الاحالاف کردي

⁽٦) معرفة السين والأثار (٥١٧١) عن كبراء رضي الله هنه

⁽٧) التاريخ الكبير (١٠٤/٤) من سهيل رضي الله هنه

⁽A) أي : تعذر الحقر أر لا ، (ش : ١٤١/٩)

لا مصبعة في الأصح

 (لا) إن كان (بمصيعة) ولا ملاحظ قلا يكُونُ محرراً (في الأصلح) للعرف فيهما مع انقطاع انشركو فيه إذا كان من بنت العال نصرًفه (١٠) للمثنث

فإنْ حُمَّتُ (١٠) بالعمارة وبدر تحلّف الطارقين عنها في زمنٍ يَتَأْتَى فيه النبش أو
 كَان بها حرس كانتُ حرراً ولو ثعير مشروع حرماً

ولو شرقة حافظ البيت، أو المقبرة، أو بعضُ الورثةِ، أو بحوُّ فرع أحدهم الم يُقْطعُ

وبُجِث أَنَّه لَو بَلِي المَسَّ كَانَ الْمَلَكُ فِيهِ لَهُ تَعَالَى فِيكُونُ سَرَقَتُهُ كَسَرَقَةٍ مَالَ بِيتَ الْمَانِ ، وَإِنَّمَا بَنَّحَةً إِنْ كُهِنَ مِن بِيتِ الْمَالِ ، وَإِلاَّ . . فَهُو مَلَكُ لَمَالكِه أَوْلاً مِن وَارْتِ أَوْ أَحَمِيً

ولو عُولِيَ فَهُ يَحِيثُ لَمُ نَحُلُ مِنْهُ بَلا حَارِسٍ . . لَمْ يَكُنْ مُحَرِّزاً إِلاَّ بِحَارِسٍ .

و نحث الأدرعيُّ أنَّ ما بالعماقِي _ أي التي بالمقالِ _ عيرُ محرَّزٍ ، وعَلَّلُهُ بأنَّ اللصلُ لا يلْهي عناةً^(١٢) في مشها ، بحلاف القبر المحكّم على العادةِ

وإنَّمَا يُخْدَحُ لهد إِنْ قُنَّا بَاحِرَاءَ الدَّفِي فِيهَا ، أَمَّا إِذَا قُلْنَا بِهِا مَنْ عَنِ الشَّنْكِيُّ أَنَّهُ لَا يُخْرِىءُ ﴿ فَلَا فَرَقَ بِينَ أَنَّ يَلْفَى ذَلَكَ وَأَلَا ، عَلَى أَنَّ مِنهَا مَا يُخَكِّمُ أَكثر مِن القبر .

⁽۱) قوله (بغیریه) (نح متعدی ۱۱ المعناع الشرکه) (ش ۱۹۲/۹)

⁽٢) أي ، التقبرة ، (ش: ١٤١/٩) .

⁽٣) أوله : (لا يلقى هناه) أي : ثمياً . كردي .

⁽¹⁾ قوله (يمامرعن السكي) أي مرعبة في (الحائر) كردي

فصل

يُفْطِّعُ مُؤَجِّرُ الْجِرُزِ

(نصل)

في قروع تتعلق بالسرقة من حيث بيان حقيقتها (١) بدكر صدّها (٢) وبالسارق من حهة معها لقطعه وعدمه (٢) والحرر (١) من حهة احتلافه باحتلاف الأشحاص والأحوال

(نقطع مؤخر الحرد) المالكُ له أو المستحلُّ لمعمته بسرف مه مان المستأجرِ ؛ إذ لا شبهة ؛ لابنقال المنافع التي منها الإحرارُ بنمساُحر ، إذ الفرصُّ صحّةُ الإجارة

ويه (** فَارْقَ عدم حدَّه بوط، أمنه المروَّحة لدوم فيام الشبهة في المحلُّ وأَفْهَمَ التعليلُ أنَّ محلُّ دلث (** إنَّ اشتحنَّ (** الإحرار له (** ، وإلاَّ * ، كال الشَّغَمَلةُ فيما نُهِيَ عنه أو في أصرَّ منه الشَّاحِر له ؛ كان استأجر أرضاً للرراعة فأوى

⁽١) مصل قوله (من جنت بان جنيمية) وهي الأحديثان المير جنية من حاد منه كردي

⁽٢) قوله (بدكر صدها)أي البرعة ، وكد صغير (معها) (ش ١٤٢٩)

⁽T) أي : عدم السم . (ش : ١٤٢/٩)

⁽٤) قوله (رانجرز) عطف منی (السارق) (ش ۱۹۳۹)

⁽a) أي : بقرله : (إد لا شبهة) . (ش : ١٤٢/٩)

⁽٦) قوله (أن محن ذلك) أي علم المؤخر (ش ١٤٣/٩)

⁽٧) قوله (إن اسحن) أي المسأحر (ش ١٤٣٩)

⁽٨) قوله (مه) أي بانعظع بالسرفة بعد سة لإحاره (ش ١٤٢/٩)

⁽٩) (رولا) أي رون لم تستحق لإحرار به ، وجو به فوته (يم يقطع) كودي وبعده في هامش (ح) والعرافة ريادة فوله (يقيدة الآتي) أي : الآتي مفهوماً من قوله (وعلم المستحير) ، قوله (نظير ما مر) وهو قوته (بحلاف المؤجر بعد المده) كردي ولينده في باقي السبح التي عندت وفي هامش المطبوعة المصرية (١٤٢١) (فول المحشي قوله المحمل ارلح ، وكذا فوته الأرجع بقده الأي المهي من هامش) .

وكدا مُعيرُهُ في الأصعُّ ، ولوَّ عصب جزراً لم يُفطعُ مالكُهُ ،

فيها مواشبة ؛ أي المحلاف إدحال مواشي محو الحرث على الأوجم ؛ لتوقف الرراعة عليها فكانت كالمأدون فيها اللم يُقْطعُ

وتُقطعُ سبرقنه منه في مدَّةِ الإحارة وإنَّ ثبت له الفسخُ ، وبعد مدَّتها ؛ كما يُصَرِّحُ به تشبهُ اس الرفعة له بقطع المعيرِ (١)

قال شبخًما وقيه - كما قَالَ الأَدْرِعِيُّ (٢) وغيرُه - بطر (٢) اللهي

والحقُ أنَّ المعير فيه تفصيلُ بأني ، ومنه أنَّه يُقْطعُ بعد الرجوع فقطُّ (1) ، وهذا (1) مثلُه إلاَّ أنَّ تفرق بأنَّ بمعير مقصَّرُ بعدم إعلامه بالرجوع ؛ ولذا لم يضمنِ المستعيرُ المنافع حيثةِ ، بحلاف المؤخّر بعد المدَّة

(وكذا معيره) لقطعُ إذ سرق منه مال المستعير المستعملِ للحررِ فيما أَدِنَ لَهُ فيه وإن دحل سبه الرحوع (في الأصبح) إذ لا شبهه أبضاً ؛ لاستحقاقه ممعتُه وإنْ جَازَ للمعيرِ الرجوعُ

وس ثمّ لو رجع وعلم بمسمر برجوعه واشتقمله أو المنبع من الردّ تعدّياً... دم يُفْضعُ

وطرُّه لحب قميص أعاره وأحدُ ما فيه القطعُ به قطعاً ؛ إذ لا شبهة هـ، نوجه ، وألَّحق به الأدرعيُّ نقب الحدار (١٠)

(ولو عصب حرراً - لم يقطع مالكه) سرفه ما أخررةُ العاصبُ فيه ؛ لحبر

⁽۱) کیټالیه (۱۷/ ۲۲۰)

⁽٢) رفي (ب) و(س) و(ع) و(ه.) . (فاله شنجنا وهنه كما فال الأفرعي)

⁽٣) أستى البطانية (A/ ٣٦٦) .

⁽¹⁾ قوله (منط) ای ندون (علامه بالرحوع (ش ۲/۱۴۱ ۱۶۳)

⁽a) أي : المؤخر . (ش : ١٤٣/٩)

⁽١) قوله (نقب صحدار) أي نفب المعير بحدار وأحد ما في داجعه (شي ١٤٣/٩)

وَكِدِهِ أَجْدِيٌّ فِي الأَصْعُ

ولَوْ عصبَ مَالاً وأخررهُ بحرّرِه فِسَرِقَ الْمَالِثُ مُنَّهُ مَالَ الْعَاصِب

ا نَيْسَ لِعِرْتِي ظَالِمٍ حَنَّ ا(١)

وكالعاصب هما بن وضع ماله بحررٍ عيره من غير علمه ورضاه على الأوجهِ ، حلاقاً للحناطيُّ .

وتعليلُه بأنَّ البحرر يرَّحعُ إلى صون المتاع وهو موجودٌ هـــــــ مــموعٌ ، بل لا بدَّ هي دلك الصوبِ أنْ يكُونَ بحقٌ ، كما تُصرُحُ به كلامُهم

(وكدا) لا يُقطعُ (أحبي) سرقة مال العاصب منه (في الأصح) لأنَّ الإحرارُ من المنافع والعاصبُ لا يشتخفُها

(ولو عصب) أو سرق احتصاصاً ، كما هو ظاهرٌ ، أو (مالاً) ولو فلساً وإن درَعَ فيه اللقيئي (وأحرره بحرره فسرق المالث منه مال العاصب) أو السارق في الملقع عليه في الأصحّ ، لأن له دحول الحرر وهتكه لأحد ماه أو احتصاصه ، فلم يكنّ حرراً بالسنة إليه ، ولم يعترق الحال س بمستر عن مانه والمحلوط به

ولا يُدَجِي هدا^(٢) قطع دائي شرق مال مديبه لا بفصد الاستيفاء بشرطه ^(٣) ؛ لأنّه محررٌ محقَّ ، والدائل مقصَّرٌ معدم مطالت أو بيته الأحد⁽¹⁾ للاستيفاء على ما مَرَّ^(۵) ،

⁽٢) أي عدم معلم صاحب المال بسرعه مال العاصب (ع شي ٧/ ١٥٧)

 ⁽٣) قوله (سيماده شرطه) أي بشرط الاستفاء، وهو أن بكون لدين حالاً والمدين جاحية . كودي ، كذا في النسخ .

⁽¹⁾ قوله (ارب الأحد)أي أربعدم اسيعاء عن ديم كردي

⁽٥) ﴿ على ما مر ﴾ قبيل ﴿ بيت المال ﴾ ، كردي

أَوْ أَجْسِيَّ الْمَمْصُوتَ ﴿ فَلاَ تَعْلَعَ مِي الأَصَحُ . ولا يُقْطعُ مُخْتَلَسُّ ومُنْتَهِبُّ وَجَاحَدُ وَدَيْمَةِ

ومِن ثم (١) تُطعَ راهن ومؤخر ومعير ومودع ومالكُ مال قراص بسرقتِه مع مالِ معسه مصاباً آخر دخل بقصدِ سرقتِه ؛ أي . أو اختلف حرزُهما ؛ أحداً ممّا مرّ^(٢) مي مسألة الشريكِ ، فقولُهم لا يُعْطعُ مشترِ وقر الثمن بأحد مصابِ مع المسعِ. محلُّه إن دخل لا لسرقتِه وقد اتّحد حررُهما

(أو) شرق (أحبي) مه المال (المعصوب) أو المسروق (- فلا قطع) عليه (في الأصع) وإن أحدُه لا بيّة الردِّ على المالكِ ؛ لأنَّ المالكَ لم يَرْصَ بإحرازِه فيه فكأنَّه غيرُ محرّزٍ ،

وقد يُؤخَّدُ منه . أنَّ كلَّ ما تُعَدِّي بوضع البد عليه ؛ كالمبيع فاسداً ليسَّ كالمعصوبِ من حيثُ إنَّ مالك هذا لا يُعالَّ إنَّه لم يرَّض بإحرارِه وإنَّ كان مثلَه في الضمانِ .

(و) الركن الثاني السرقة، ومرّ أنها الحدُ المالِ حمية من حررٍ مثلِه ، فحيث (لا يقطع محتدس ومنهب وحاجد وديعة) أو عاريةِ مثلاً ؛ لحر الترمذيّ(ا) بثلك ، والأوّلان يَأخدان المال عباناً ، وأوّلُهما يَعْتَجدُ الهرب ، وثانيهما القرّة ، فيشهلُ دفعُهما بحو السلطان ، تحلاف السارق لا يَتَأتّى صعّه فَقُطِمَ ؛ رحراً له

وأمّا حديثُ المحروميّةِ التي كَانَتُ نَشْتُعيرُ المتاعَ وتَجْحدُه فَقَطَعَها السِيُّ صدَّى اللهُ عليه وسلَّمَ . فالفطعُ فيه ليس للحجدِ ، وإنّما دُكِرَ⁽¹⁾ ؛ لأنّها عُرِفَتْ

⁽١) أي الأحل الفرق بين المحرر بمحل وعيره (ش ١١٤٤/٩)

⁽٢) قوله : (أخداً مما مر) قبيل الشرط الثالث . كردي .

⁽٣) - سنن الشرمندي (١٤٤٨) ، وأخرجه أبو داود (٤٣٩١ ، ٤٣٩٧ ، ٤٣٩٣) ، والبسائي (٤٩٧١) ، والرعاجة (٢٥٩١) عن جابر بن فيذ الله رضي الله عنهما

⁽٤) قوله (وإنما دكر) أي دكر الحجد في الجديث ؛ لأن المحرومية عرف به كردي

وَلَوْ يَقَبُ وَعَادَ فِي لَيْلَةٍ أُخْرَى فِسَرِقَ فَطْعَ فِي الْأَصَحُ فَلَتُ هَذَا إِذَا لَمْ يَعْلَمُ الْمَالِكُ النَّقْبُ وَلَمْ يَظْهُوْ لَلطَّ رَفِسَ ، وَإِلاَّ عَلاَ لِغُطْعُ فَضَعاً ، وَاللهُ أَعْلَمُ

مه ، من لسرقةِ^(١) ؛ كما نَيْمة أكثرُ الرواة ، مل في ا الصحيحين ا التصريحُ به وهو : أنَّ قريشاً أُهتُهم شائها لـقا سرقتُ^(١)

قِيلَ تفسيرُ (المستهب) يشملُ قاطع الطريق ؛ فلا بدّ من لفظِ يُخرِخُه ويُجَابُ بأنَّ قاطعَ الطريقِ له شروطٌ ينميَّرُ بها ؛ كما يأني ، فلم يشملُه هذا الإطلاقُ ،

(ولو نقب) في ليلة (وعاد في لبنة أحرى فسرق) من ذلك النقب (قطع في الأصبح) كما لو نقب أوّل اللمل وشرق آخره ؛ إنفاءً للحرر بالمسنة إليه ، أنّا إذا أُعِيدُ الحررُ أو شرَقَ عقب النقب في فطعاً .

(قلت هذا إذا لم يعلم المالك النقب ولم نظهر للطارقس ، وإلا) بأن علم أو طَهْرَ لهم (في قلا يقطع قطعاً) وقيل فيه خلاف (والله أعلم) لاسهاك الحرر فضار كما لو نقب وأخرج عيره .

وفَارَقُ^(٢) إحراجُ مصابِ من حررٍ ذفعيش⁽¹⁾ بأنّه ثُمَّ منهُمُّ لأحدِه الأوّلِ الذي منكَّلُ به الحررُ موقع الأحدُ الثابي تابعاً علم يُعْطِعُهُ عن مثبوجِه إلا قاطعٌ قوي وهو العدمُ والإعادةُ السابقاب⁽⁴⁾ دون أحدهما ودون محرّد الطهور ؛ لأنه⁽¹⁾ يُؤكّدُ الهتث الواقع فلا يَصْلُحُ (⁴⁾ قاطعاً له ،

⁽١) وقوله (برليزة)مطبعتي (لبن)يمي ليرتلجحد، بالليزية كردي

⁽٢) صحيح البحاري (٣٤٧٥) ، صحيح مسلم (١٦٨٨) عن عائشه رضي لله عنها

⁽٣) أي ما ها حيث الكمي فيه بأحد الأمريل (ش ١٤٥/٩)

 ⁽٤) حَيث ثم يكنمى فيه إلا بالأمرين وهما العلم والإعاده، لا تأخذها أمير عدي عامش
 (٤).

⁽٥) قوله (العلم والإعادة السابقان) أي في قول المصنف كردي

⁽١) - قوله : (لأنه) أي : الطهور - (ش : ٩/ ١٤٥) ـ

⁽٧) قوله (فلا يصلح) أي كل واحد من لثلاثة (١٤٥/٩)

وها('' مندىء سرفة مستقلة لم يشغها هلك للحرر بأحد شيء مه ، لكنها مترقة على فعله المركب من حرأين مقصودين لا تبعية بيهما ؛ نقب سابي وإحراج لاحق ، وإنما يتركّب منهما إن لم يقع بينهما فاصلٌ أحسيٌ عنهما وإن صعف ، فكفى تحللُ علم المالث أو الظهور ، فتأمّله فإن العرق بمجرّد أنه ثم متمّم وهنا مندى ورق صوريٌ ثولا ما الطوى عليه من المعنى الطاهر الذي فرزّتُهُ

وفي معص النسج (وإلا - فيقطع فطعاً) وهو علطً^(١)

(ولو مقب واحد وأخرج عبره) ولو بأمره ما لم يكُنُ عبر مميّر أو أعجميّاً يَعْتَقِدُ وحوب الطاعة بحلاف بحو قردٍ معلّم ؛ لأنَّ له احتياراً وإدراكاً ، وإنّما صملً إساباً أرْسله(*) عليه ؛ لأنَّ الصمان يحتُ بالسب بحلاف القطع (فلا قطع) على واحدِمهما ؛ لأنَّ الأوْد لم يشرقُ ، والثاني أحد من عير حردٍ

نعم ؛ إن ساوى ما أخرجه بالنقب من آلات الجدار بصاباً. قُطعُ الناقث ؛ كما نُصلُ عديه (1) وإن لم بقصد سرقة الآنة ؛ لأن الجدار حررٌ لآلةِ الساءِ ، ومعنى قولهم أؤلاً () (لم يسرق) أي شناً من داحل الحرر

أو كان أن بإراء النقب ملاحظٌ يقطانُ فتعمُّله المحرحُ . . قُطعَ آيضاً

⁽١) قوله : (رمنا) صحب على (ثم) . (ش : ٩/ ١٤٥)

 ⁽۲) قوله (وهو عنظ) أي والصواب إثناب حرف النمي وهو موجود في حط المصنف ، قاله الأهراهي ، انتهى مغني ، (ش : ۱٤٥/٩) .

⁽٣) أي: تنجو القرد المعلم ، (ش : 4/ 120) ،

⁽³⁾ IE/(Y/PAL).

 ⁽٥) قوله (أولا) لعده من تحريف الناسخ، والأصل (الأن الأون)، عبارة البعلي المكون المراد حيثة بعولهم (الأن الأول لم يسرق)، أنه لم يسرق ما في المحرر التهي (ش: ١٤٥/٩).

⁽١) قوله : (أو كان) إنج عطف على موله (ساوى) إلح (ش ١٤٥/٩)

وَلَوْ تُعَاوِنَا هِي النَّقُب وَالْفُرِدُ أَحَدُهُمَا بَالْإِخْرَاحِ ، أَوْ وَصَعَةُ بَاقِتُ بَفُرْبَ النَّقُب وَالْخَرَجَةُ آخَرُ . . قُطعَ الْمُخْرِخُ ، ولوْ وصعة بوسط نقْبه فأحدة حارجٌ ولهو يُساوي يُضَاشِ . لَمْ يُقْطَعُنا فِي الْأَظْهَر

ولؤ زمَّاهُ إِلَى خَارِجِ حَزْرٍ ، أَوْ وَصَعَهُ بِمَاهِ حَارٍ

(ولو تعاوما في النقب) ولو بأن أخرج هذا لمناتٍ وهذا لمناتٍ (واعرد أحدهما بالإحراج ، أو وضعه باقت بقرت النقب وأخرجه آخر) بافث أيضاً ؛ إذ المقسمُ أنهما تعاوما في النقب ، فلا اعتراض عنه لا سيّما مع قوله قبله (وأحرج فيره . ، فلا قطع) ،

ثُم رَأَيْتُ البلقيئَ صَرَّح سحو دلك وقال سب توهم الاعتراص تحويلُه (١٠٠ الكلامُ مِن أَحِدِهما إلى الناقب ، لكن العاصل لا يحمى عبه دلك

(قطع المحرح) فيهما ؛ لأنه السارق

(ولو) تُعَاوَنَ في النقب ثُم أَحَدُه أَحَدُه أَحَدُه وَ وَصِعِه نَوْسَطُ نَفِيه) أو ثلثِه مثلاً (فأحدُه خارج وهو يساوي نصابين) أو أكثر (لم يقطعا في الأطهر) لأن كلاً منهما لم يُحْرِخُه من تمام الحرر ، وكذا لو ناوله الداحلُ للحارج فيه (١٦) ، تحلاف ما لو وضعه أو ناوله نه حارجه . فإن الداخل يُقطعُ ؛ لأنه الذي أَخْرِجهُ مِن تمام الحررُ .

(ولو رماه إلى خارج حرز) من نقبٍ أو نابٍ أو فوق حدرٍ ولو إلى حرر آخر العير المانك أو إلى تحوِ نارٍ فأخرقتُهُ علِم نها أم لا على الأوجهِ (أو وصعه نماه جار) إلى جهة مخرجه (**) فأخرجهُ منه ، أو راكهِ وحارٍ إلى عير جهة مُخرجِه

⁽١) غوله : (تحويله) أي : النصنف ، (ش : ١٤٥/٩)

 ⁽۲) قوله (عنه) منعلق (عاوله) ، والضمير لوسط النمب ، خرج به ما ادا أحرج بده إنى خارج الحرق . تاوله ، انتهى رشيدي ، (ش : ١٤٦/٩) .

⁽٣) أي: مخرج الحرز . (ش : ١٤٦/٩) .

وحرَّكَ حتى أخرجهُ منه وإنَّ كان المحرُّكُ حارج الحررِ ؛ كما هو ظاهرٌ ، بحلاف ما إذا لم يُحرُّكُه وإنَّما طرأ عليه لحوَّ سيلٍ ، أو خَرَّكَةُ عبرُه ... فإنَّ العبر هو الذي يُفطعُ ، وما إذا رمى حجراً للحو ثمرٍ فسقطُ في ماءٍ وحرج ؛ لأنَّه لم يشتوَّل عليه .

(أو) وصعه على (طهر دانة سائرة) إلى جهة مخرجه ؛ أو شيرها حتى أخرجته منه ، وحدف هذه مِن * أصله *(١) لفهمها مننا دكره بالأؤلى (أو عرضه لربح هابة) حاله التعريص فلا أثر نهبونها بعده (فأخرجته) منه (قطع) وإن لم يأخذه أو أحدة احر قبل أن يُقع عنى الأرض ؛ لأن الإحراح في الجميع نقعله ومنسوك إليه

قِيلَ تَنكِيرُه الحررُ محالماً لأصلِه عيرُ جَيْدٍ ؛ لإيهامِه أَنَّه لو أَخْرَخَ نقداً مِن صدوقه للست فَلِفُ أو أَخْذَهُ عيرُه ﴿ أَنَّه تُقْطعُ وليس كذلك . انتَهٰى

وليس في محله ؛ لأنّ البيت إنْ كَانَ حرز السقيد. فهو لم يُخْرِجُه إلى خارجِ حررٍ ولا الحررِ ('') ، أو عبر حررِ ("' صدق أنّه أخرِجَهُ إلى حارجِ حرزٍ أو الحررِ ، فلم يَعْدَقِ الحالُ بينَ التعريفِ والتكبرِ

فَإِنْ قُلْتُ السَّكِيرُ يُعِيدُ أَنَّهُ لَا بَدْ مِن إحراجِه إِلَى مُصِيعَةٍ لِيسَتُ حَرِراً لَشَيَءٍ محلافِ التعريف . قُلْتُ مصرعٌ ؛ لأنَّ (أل) في الحررِ للعهدِ الشرعيُّ فَتَشَاوِيا

ومرَّ أنَّه لو أنَّلف بصاباً فأكثر في الحرر. لم يُقْطعُ ما لم يَتَخطَّلُ مِنَّا على بديه مِن بحو طيبٍ بصات على ما بحثةُ البلقيئُ محالفاً فيه الشيخيرِ(١)، أو

⁽١) النجرز (ص: ١٣١)

⁽٢) قوله (ولا الحرر) أي ولا إلى خارج بجرز المعرف بابلام كردي

 ⁽٣) وقوله (أو عبر حرر) أي عبر حرر لمثل المرمي ، همدار قول الشارح على أن المراد بالحرر
 السكر في قول المصنف : حرر مثله ، كردي ,

⁽٤) الشرح الكبر (٢١٦/١١) ، روضه نظالين (٣٤٨/٧)

أَوْ وَاقْمَةٍ مَمَنَّتُ بُوصُعِه . فلا في الأصحُّ وَلا يُصَمِّنُ خُرَّا بِيدٍ ، ولا يُقْطِعُ سارقُهُ ،

يَتُلَعُ^(١) جَوَهُمُونَا فِيهِ ، فَتُخْرِخُ مِنهِ خَارِجَهُ^(١) وَنَبَعَثُ قَيْمُنُهَا خَانَةَ الْإِجْرَاجِ رَبْع فَيْتَارِ ،

(أو) وصعة عظهر دانة (واقعة فعشت بوصعه) ومثله ـ كما هو ظاهر ـ ما لو مُشَتْ لإشارتِه بنحو حشيش (علا) قطع (في الأصبح) لأنه إدا لم بشفها مشَتْ باحتيارِها ، قال الطقيق ومحلّه إن لم يَشتؤل عليها والدّث معنوح ، فوب اشتؤلَى عليها وهو معلَقٌ فعتُحة لها فُطع و لأنها لمّا حرحت بحمله وقد اشتؤلى عليها فعتُحة . يُشتبُ (٢) الإخراجُ إليه ،

قَالَ⁽¹⁾ ؛ وقصيَّةُ هدا⁽¹⁾ - أنَّها لو كَانَتْ تحتَّ بده لحقَّ للحرحثَ وهو معها أنَّه يُقَطَّعُ ؛ لأنَّ فعلَها منسوت إليه ؛ ولذا صَّمِنَ متلفها - النّهي

ويَرُدُونَ مَا مَرُ : أَنَّ الضمالَ يَكُمي فيه مجرَّدُ السِبِ بحلاف القطع ، فترقَّف على تسييرِها حقيقة لا حكماً ،

(ولا بصمن حر) ومكاتُبٌ كتابةً صحيحةً ومنقصٌ (بيد ، ولا يقطع سارقه) وإِذْ صَغُرٌ ،

وحبرٌ قطعه صبَّى اللهُ عليه وسلَّمَ لمن يشرقُ الصبيان ويبيمُهم(٧) - صعيفُ

⁽۱) قوله (أويبنغ) إنج مطف على (يتحمس) (ش ۱۲۲/۹)

 ⁽۲) قوله (بيحرج منه حارجه) فإن بم تجرح منه فلا فطع ۱ لاستهلاكها في النجرر ۱ كما بو
 أكل المسروق ، وكذا لو حرجت منه ، لكن نقصت فيمنها حال النجروج عن ربع دسار كودي

⁽٣) قوله (يسب) الأولى النَّمِيُّ (ش ١٤٧,٩)

⁽٤) أي : البلقيس ، (ش : ٢٠٤٧/٩

⁽۵) أي عزله (عزان) اسولي عنها) إنج (ش ۱٤٧/۹)

قوله (بيرده)أي ما داله النفيني بعسررية (ش ١٤٧/٩)

 ⁽٧) إخرجه الدارفطني (ص ٧٥٩)، والسهلي في ا لكبير ا (١٧٣١٥) عن عائمه رصي الله
 دنها ـ وضعفاد ـ

وَلَوْ شَرِقَ صَعِيراً بقلادة ... فكذا في الأصحّ

أو محمولٌ على الأرقاءِ

وحكمُهم أنَّ من أحد عير مميّر من حرره ٢ كماء دار سيّده الذي ليس مطروق بُفطعٌ ، وإنَّ سعةً ثُم أحده حارج الحرر لم يُفْطَعُ إلاَّ إنَّ دعاه ٢ كنهيمةٍ تُساقُ أو تُقادُ

وقصيتُهُ (١) أنَّ الإشارة إليه سأكولِ ليست كدعاتِه ؛ بطيرَ ما مرَّ في المهيمةِ ، ويَتُختَمِلُ الفَرقُ بأنَّها أقوى إدراكاً منه ؛ لشاولها مصلحها وكفَّها عن صارُّها بحلاقه .

ومعيّرٌ به تحوُ بوم ، أو أكُرهَه حتّى تبعه كعير الممترِ ؛ فإنَّ خَذَعُه فَتَبِعَه محتاراً لم يُفْطُعُ كما لو حمله وهو قويُّ فادرٌ على الاستاع .

(ولو سرق) حرّاً ولو (صعيراً) أو محنوناً أو نائماً (بقلادة) أو حليَّ يَلِيقُ به ويتُلُعُ نصاناً أو معه مالٌ آحرُّ (- فكذا) لا يُقطعُ سارقُه وإنَّ أحدُه مِن حررٍ (لهي الأصح) لأنَّ للحرُّ بدأ على ما معه فهو محررٌ .

ولهدا لا يصَمَّنُ سارقُه ما عليه ، ويُخكَمُ على ما بيده أنّه ملكُه ، كدا قَالُوه وقصيتُهُ (١) الله لو برّع منه المال (٣). قُطعَ لإحراجِه مِن حرزِه (١) ومحلُه كما صرّح به الماورديُّ والرويانيُّ إنَّ برّعها منه (١) حمية أو مجاهرة ولم يُمْكنُه منهُ مِن النزع (١)

⁽١) قوله (وفضيته)أي الاستشاءاللميدللحمير (ش ١٤٧/٩)

⁽٢) أي : قولهم : (فهو محرز) , (ش : ١٤٨/٩) .

 ⁽٣) قوله (يو برع مـه المال) أي برع من الصبي المال قبل إخراجه من الحرو كردي

⁽٤) والصمير في (إحراجه) و(حرره) يرجمان إلى (المال) كردي

 ⁽٥) قوله (محل الحلاف إن برعها مه) قبل ويتعين أن يكون مراده ما إدا مرعها مه بعد الإخراج من الحرق ، كردي كذا في النسخ ،

⁽٦) الحاري الكبير (١١٦/١٧) ، بحر المتحد (١٣/ ٨٠)

وَلُوْ مَامَ عَنْدٌ

وقولُ الأدرَعيِّ عن الرَّبِيليِّ * محلُّ الحلافِ إنْ برعها منه ؛ أي والأصلحُ منه (١) لا قطع (٢) ، وإلاَّ فلا قطع قطعاً ليُخملُ على ما إدا برعها منه محاهرةً وأَمْكُنهُ منعُه

أمّا إذا لهم يَلِقُ به ، ومثلُه ما لو كانتُ ملكاً لعبر الصليُّ ؛ فإنَّ أحدهُ * من حرر مثلها . . قُطِعَ قطعاً ، أو من حررٍ يليقُ بالصبيُّ دونها ... فلا قطعاً

وأن إذا شرَقَ ما عليه (** أو ما على قلّ دونه ؛ فإنّ كان تحرره ؛ كفاء تدار قُطعٌ ، وإلاً ، ، فلا .

وقلادةً كلب بحررٍ دواتُ يُقْطعُ بها إِنَّ لامنَ به، أحدها وحدها أو مع الكلب

(ولو مام عند) ولو صعيراً فيما يُظْهِرُ ، حلافاً لمن فيده بالمالع العائل أو بالمميّزِ وإنْ أَمْكُنْ توحيهُه بأنْ البعير لا يُخررُ به مع نبوم إلاّ إنْ كان فيه قوّةُ على الإحرار لو اسْتُيْقطَ

ويُرَدُّ بِأَنَّ هِدَا^(ه) إِنَّمَا يَظُهُرُّ مِعَ الْيَفَطَةَ ، وأَمَّا مِعَ النومَ ﴿ عَلَا فَوَقَ ، وإنَّمَا سَبَّ الإحرارِ وجودُهما^(١) بِينَ أَهَلِ العافلة ؛ كمتاعٍ بين سوقهِ يُلاحِظُونَهُ فَاسْتُوَى الصَّغِيرُّ وهُيرُهُ .

ومن ثم جَعَلُوا النائمُ من حملة المسروقِ

 ⁽١) قوله (والأصح منه) أي حن البرع ، وقوله (رإلاً) أي إن لم يترجها فيه (ش 18٨/٩)

⁽٣) وفي (ب) و(د) و(ر) . (والأصح أنه لا نظم)

⁽٣) قوله (فإن أحده) أي النحر الصمير أو المجنوب إلح (ش ١٤٨٩)

 ⁽¹⁾ قوله (وأما إذ سرى ما عليه) إنح ا يعني الم يسرى نصمير و عن بن ما عليهما کردى

⁽a) أي : اسرجيه المذكور ، (ش: ١٤٨/٩)

⁽٦) أي الصمير وعبره (ش: ٩/ ١٤٨)

علَى بعيرِ فقادةً والخرجة عن الفافله - قُطع ، أَوْ خُرُّ - فلا في الأصحُّ وَلَوْ بَعَلَةٌ مِنْ بَيْتِ مُعْلِي إِلَى صِحْنَ ذَارِ بَالَهَا مَفْتُوحٌ - قُطع ، وَإِلاَّ ، فلاَ ،

(على معبر) عليه أمنعة أو لا (فقاده وأحرجه عن القافلة) إلى مصبعة (قطع) في الأصبح و لأنه أخرجهما من حررهما ، بحلاف ما لو أخرَجَه إلى قافلة أو بلد ، كذا أطّلقُوه ، ويبعشُ حملُه على قافلةٍ أو بلد متصلةٍ بالأولَى(١٠) ، بحلاف ما لو كان بينهما مضبعة من فرنه بإحراجه إليها أخرجة من تمام حرره فلا يُفيدُه إحرارُه بعدُ

(أو) بامَ (حر) أو مكانتُ كبابةً صحيحةً أو منقصٌ على بعيرٍ فَقَادهُ وأَخْرَجُهُ عن القافلةِ ، سواءً كان الحرُّ مميّز أو بالعا أو عبرُهما ، حلافاً لمن قَيْدُ يذلك هنا أيضاً ؛ لما مرَّ أنَّ له يداً على ما معه (_ فلا) فظغ (في الأصبح) لأنّه بيدِه

(ولو نقله (۱) من بيت معلق إلى صحن دار) مشتمِلةٍ على دلك البيتِ (بامها مفتوح) بفتحِ عيره (فطع) لأنه أخرجهُ من حررِه إلى محلُ الصياع ، مخلاف ما لو كان هو العائم ؛ لأنه كالمعلَّقِ في حقه فلم يُخرِجُهُ من تمامِ الحررِ ؛ كما في قوله :

(وإلا) سأنُ كَانَ الأوَّلُ مُعَمَّوِحاً والشَّاسِ (٣) مَعَلَقاً ، أو كَانَا مَعَمُوخَيِسِ ولا ملاحظ ، أو مَعَلَقُسِ فَعَنْحَهُما (- فلا) يُقَطِعُ ؛ لانتِفاهِ الحرر في الثانيةِ ، أو تَمَامِهُ (٤) في الأولى والثالثة ؛ كما لو رماةً من دارِ المالث إلى أحرى له .

⁽١) أي : القاملة الأولى . (ش : ١٤٨/٩) .

⁽١) أي: المال (في: ١١٩/٩)

⁽٣) قُولُه (الأول)أي بات البيت، وقولُه (والثاني)أي بات الدار (ش ١٤٩/٩)

 ⁽٤) قوله (أو سامه) أي أر لاخه - تسام الحرر في الأولى إلح كردي

وَقِيلَ إِلَّا كَامَا مُعْلَقُيْنِ. . قُطعَ وَسِنْتُ حَانِ وَصَحْبُهُ كَشِيْتِ وَدَارٍ فِي الْأَصِحُ

ويقولِهم : (أو تمامه) يُغلَمُ الله ما هم لا يُحالفُ ما مرّ أنَّ الصحل ليس حرراً للجو لقدِ وحليُّ .

ومِن ثم^(١) قَالُوا لو أخرج نقداً من صندوقِ معلقِ إلى سبِ معلقِ لم يُقْطَعُ ؛ كما مرَّ ، مع أنَّ البيت^(١) لبس حرراً للنقد بإطلاقه

﴿ وقبل إن كانا مملقين قطع ﴾ لأنه الحرحة من حررٍ ، ويُزدُ سمع ما عش

(وبيت) بحو (حان) ورباطٍ ومدرسةٍ مِن كُنَّ مَا تَعَدَّدُ مَاكُنُو بَوْبِهِ (وصحم كبيت و) صحي (دار) لواحدٍ (في الأصح) فيُقْطعُ في الحال الأول دون الأحوالِ الثلاثةِ يعدُه

والفرقُ بأنَّ صحى الحال ليس حرراً نصاحب البيت بل هو مشتركُ بين السكان فكان كيكُمُ مشتركمُ بين أهلها ، بحلاف صحن الدار فيُقطعُ بكلُّ حالِ يُرَدُّد وإن أحدُ تقصيته كشرُونَ واغتمدهُ جمعٌ متأخرُون ـ بأنَّ اعتبادُ سكان بحو الحابِ وصعَ حقير الأمنعةِ بصحبه يُنْحِقُه بصحن الدار لا السكّةِ ؛ كما هو واضحٌ

تعم ؛ لو شرق أحدُ السكان ما في الصحن لم يُقَطَعُ ؛ لأنّه ليسَ محرّزاً عنه وإنْ كَانَ له (٢) برّاث ، أو ما في حجرة معلقة فطع ؛ لإحرازه عنه ، وكما مَرُ فيما لو بَقلة مِن بيتِ معلقٍ إلى صحرٍ دارٍ دئها معتوعً

 ⁽۱) قوله (رمن ثم) يحسن أن الإشارة إلى عدم المحامة، ويحسل أنها إلى قوله (أو
 ثمامه...) إلتم ، وهو الأقرب ، (ش : ١٤٩/٩)

⁽۲) قوله (مع آن، اب) إلح ظرف لعوله (قالو)) مع (ش ۱۲۹/۹)

⁽٢) أي: قنمو الحاد ، (ش: ١٤٩/٩) ،

فصل

لا يُقَطعُ صبيٌّ وَمَحْدُونٌ ومُخَرَهُ ، وَيُفْطَعُ مُسْدِمٌ وَدِمْيٌ بِمَالَ مُسْلِمٍ وَدَمْيٌ ،

(tool)

في شروط الركن الثالث

وهو السارق الدي يُقطع ، وهي التكليف ، وعلم التحريم وعدمُ الشبهة والإدن ، والترامُ الأحكم ، والاحتبارُ وفيما بشت السرقة ، ويقطع بها⁽¹⁾ ، وما يتعلَّق بدلك

(لا يقطع صبي ومحبون) وجاهل بحرمة السرقة وقد عُدِرَ بل أو لم يُعْدرُ حيثُ أمكن حهلُه على احتماب ؛ لأنّ الحدّ يُدْرأُ باشبهة الممكنة (ومكره) لرفع القلم عهم ، وحربي ، ومن أدن له المائك ، ودُو شبهة ممّا مرُ^(۱) ؛ لعدرِهم نعم ، يُعرَّزُ المميزُ ، وأُلْحق به كلُّ من سقط عنه القطعُ تشبهة .
ولا يُغْطعُ مكرة مالكسر مايصاً ؛ لما مرُ⁽¹⁾ أنّ التست لا يقْنصِي حدّاً ومن شمّ لو كان المكرة ما بالعتاج عير مميّر أو أعجميّاً يعْتَقدُ الطاعة (٤٠) كَانَ

ومن ثمَّ لو كَان المكرة ـ بانفتح ـ غير مميِّر أو أعجميًا يَفْتَقَدُ الطاعة (١٠) كَانَّ آلةً للمكرةِ فيُقْطعُ فِقطُ

(ويقطع مسلم ودمي) ولو سكر لله (بعال مسلم ودمي) إحماعاً في مسلم بمسلم ، ولعصمة الدمي والترامه الأحكام وإلا لم يُرْض بحكمنا ، وكذا في الزنا ،

ويُقْرَقُ بين هدا(٥) وعدم قتل المسلمِ به(١) بأنَّ ملحَط القود المماثنةُ ولم

⁽٢) - قوله : (مما مر) أي : في الشرط الثالث ، كردي ،

⁽٣) - قوله : (لما مر) أي ؛ في الجراح ، كردي ،

 ⁽۱) وفي (۱) و(ب) و(د) و(س) (يعتقد وجوب لعدمه)

⁽٥) أي : قطع المسلم يمال الذمي ، (ش : ١٥٠/٩) .

⁽٦) . أي : بالنعي ، (ش : ١٥٠/١٠) ،

رَبِي مُعَاهَدِ أَفُوالٌ : أَخْسُهُ إِنَّ شُرِطَ فَعَنْهُ سِرتَةِ قَطْع ، وإلاَّ علا قُلْتُ الأَظْهِرُ عِنْد الْخُنْهُورِ * لا قطع ، واللهُ أَعْلَمُ وَنَثَنْتُ السَّرِفَةُ سَمِينِ الْمُدَّعِي الْمَرْدُودَة فِي الأَصِحِّ ، وبإقرار السَّارِق ،

تُوجَدُ ، وملحظ السرقة الأحدُ حقيةً بشروطه وقد وُحدُ (١)

(وفي معاهد) ومستأس (أقوال - أحبسها - إن شرط قطعه بسرفة - قطع) الانترامِه (وإلا) يُشرطُ دلث (- فلا) يُقطعُ لعدم لترامه

(قلت الأظهر عبد الجمهور لاقطع) سرفته مال مسلم أو عيره مطلقاً "؟ كما لا يُحدُّ إن ربي (والله أعدم) لأنه لم يلسرم الأحكام فأشمه الحربيُّ .

نعم ؛ يُطَالَثُ قطعاً بردُ ما سرقة أو بدله

ولا يُقْطَعُ أيصاً مسلمُ أو دميٌ بسرقتِهما ماله ؛ لاستحانه قطعهما ساله دون قطعِه بمالهما .

(وتئمت المبرقة بيمين المدعي المردودة) فيُقْطعُ (في الاصح) لأنها كالإقرار، والمنقولُ المعتمدُ لا قطع؛ كما لا بثُنْتُ بها حدُّ الربا

وحمل شارح المن على شوتها بالبسة للعال وهُمَّ ؛ لأنَّ شوته لا حلاف فيه (وبإقرار السارق) بعد الدعوى عليه إنَّ فضَّنه لما يأتي في الشهادة لها وإن لم يُكَكِّرُرُ كسائر الحقوق .

وبَحَثَ الأدرَعيُّ قبول لمطنقِ من فقيهِ موافقِ للقاصي في مدهبه ويُرَكُّ بِأَنَّ كثيراً من مسائلِ الشبهة والحررِ وَفَعَ فيه حلافٌ سِنَ أَنْمَة المدهب الواحدِ ، فالوجة اشتراطُ التفصيلِ مطلقاً(٣) ؛ نظير ما فَذَمْتُهُ في الرَّ

⁽١) والي بمض السنج (وقد وحدث)

⁽۲) أي : شرط صلحه بسرقة أولا ، (ش : ۱۵۰/۹) .

⁽٣) آي: فقيها أو غيره ، انتهي ع ش ، (ش : ١٥١/١) ،

والمدُّهِثُ - قَبُولُ رُخُوعِهِ

رَمَنْ أَفَرُ مِغُمُونَةٍ لللهُ تَعَلَى فَالصَّحِيحُ * أَنَّ لَنْعَاضِي ١٠٠٠

أن إقرارُه قبل الدعوى عليه . • فلا يُفطَعُ به حتى يدُعي المالثُ ويُشِتُ المال ؛ أحداً من قولهم - لو شهدا بسرقه مال عائب أو حاصرِ حسنة . فُعلاً ، لَكنَ لا قطع حتى يدُعي المالكُ بماله ، ثُم ثُعاد الشهادة لشوتِ المال ؛ لأنه لا يثُنتُ بشهادة الحسنة ، لا للفطع ؛ لأنه يثنتُ بها^(۱)

وإنَّمَا انتَظَرَ لتوفَّع ظهور مسمطِ ولم يطَّهرُ ، فَعُلِمَ أَنَّ شَرَطَ القطعِ ، دعوى المالك أو ولئه أو وكيله بالمال ثُمَّ ثنوتُ السرقة بشروطها .

ومرَّ عن صاحبٍ * الساكِ * قبيل الثالثِ(*) ما له تعلَّقُ بدلك .

(والمذهب قول رحوعه) عن الإقرارِ بالسرقةِ كالربا ، لكن بالسنةِ للقطعِ
 فقطُ^(٣) .

(ومن أقر بعقوبة نه تعالى) أي بموجيها ؛ كرباً وسرقةٍ وشرب مسكرٍ ولو بعد دعوى (فالصحيح أن للقاصي) أي ايخور له ؛ كما في الروصةِ ، وه أصلها ا⁽¹⁾ لكن أشارَ في « شرح مسلم » إلى نقل الإجماع على بديه (⁽⁰⁾ ، وحَكَاهُ في « البحرِ » عن الأصحاب (⁽¹⁾ ،

وقصيَّةُ تحصيصِهم القاصِيِّ بالجوازِ . حربُّه على عيرِه ، وهو محتمِلٌ ،

 ⁽١) أي يشهده الحسبة (ش ١٥١/١) وفي (أ) و(ب) و(ت) و(ر) و(ر) و(س)
 و(حد) والمطبوعة الوهبية : (الأنه ثبت بها).

 ⁽۲) قوله (فبس انتالت) أي من شروط المسروق في شرح (علو ملكه بإرث أو غيره قن [خراجه من الحرر) . (ش : ١٥١/٩)

⁽٣) أي: درك المال ، انتهي بهاية ، (ش: ٩/ ١٥١) .

⁽٤) لترم لكبر (١١/ ٢٣٢)، رومه الطالير (٧/ ٢٥٦)

 ⁽٥) شرح صحيح مسلم (١٩٥/٦)، وراجع «المنهل العباع في احتلاف الأشبح» مسأله
 (١٥٤٨).

⁽٦) يحر البلغب (٦٢/١٣)

ويَختمِلُ أنَّ عير القاصِي أولى منه بالحوارِ(١١) ، لامتناع النلقين عليه

(أن يعرض له) إن كان جاهلاً بوحوب الحدُّ وقد غدر على ما في العربر (17) ، ولكن توقّف فيه (17) الأدرعيُّ ، ويُؤيّدُ توقّف أن له التعربص لمن عَلِمَ أن له الرجوع فكدا لمن علم أن عليه الحدُّ (بالرجوع) عن الإقرار وإن علم (1) جوازَه ، فيقُولُ ، لعلك قتلت ، فاحدُث ، أخدُث من غير حرزٍ ، عصيت ، انتهنت ، لم تعلم أن ما شرئته مسكرًا ؛ لأنه صلى اللهُ عليه وسلم عرَّص به (١٥) لماعر

وقَالَ لَمِنَ أَقَرَّ عَنْدُهُ بَالْسَرِقَةِ ﴿ مَا إِخَالُكَ شَرَقَتَ ﴾ قال على ، فأعاد عليه مرَتَينِ أو ثلاثاً ، فأُمرَّ به فَقُطِعَ لِـ رواه أبو هاودَّ وغيرُه (٢٠) ،

ويُؤخَّذُ منه (٧) أنَّه يُدُدُ تكريرُ التعريضِ ثلاثاً بناءً على ثابيه .

وَأَفْهُمَ قُولُهُ ﴿ بِالرَجِوعِ ﴾ أنَّه لا يُعَرِّصُ له بالإنكار ؛ لأنَّ فيه حملاً على الكدبِ ، كدا قبل ، وفيه نظرٌ ؛ لما مَرَّ في (الرب) أنَّ إلكاره بعد الإقرار كالرجوع عنه (٨) .

ثُم زَايْلُهم صَرَّحُوا بأن له التعريض بالإنكارِ وبالرجوع

⁽١) - رابيع (السهل النضاخ في اختلاف الأشاح (١٥٤٩) .

⁽۲) الشرح الكبير (۱۱/ ۲۳۳) .

 ⁽٣) قوله (وتوقف به) أي في التفييد بقوله (إن كان حاملاً) كردي وفي (ح)
 والمطبوعة الوهبية : (وتوقف به) .

⁽²⁾ قوله (ران ملم) أي حدم البدر حوار الرجوع كردي

 ⁽a) قوله (مرمن به) أي بالرجوع نفوله العلك قبلت فاخلت ١ (ش ١٥١/٩)

 ⁽٦) سن أبي دارد (١٣٨٠) ، وأحرجه السنائي (١٨٧٧) ، وابن ماجه (٢٥٩٧) عن أبي أمة المشروبي رضى الله عنه ،

⁽٧) أي ثامن الحير أ. (ش : ١٥١/١٥١/١٠) .

⁽۸) غي (س: ۲۳۰).

رَلاَ يَغُولُ : ارْجِعْ .

ولؤ أفَرُ بلاً دعُوي

ويُحَابُ همَّا هَلُلَ بِه بِأَنَّ تِشْوَف الشَّارِعِ إلى درء الحدود ألَّعي البطر إلى تصمَّل الإنكارِ للكذبِ على أنَّه ليسل صريحاً فيه فحَمْف أمرُه

وقولُه (أقر)⁽¹⁾ أنَّ له قبل الإمرار ولا بيَّة حملُه بالتعريصِ على الإنكارِ ؛ أي ما لم يخش أنَّ دلك يخملُهُ على إنكار المان أيصاً على الأوجهِ ، وأنَّه لا يَجُوزُ⁽¹⁾ التعريضُ إذا ثَبَتَ بالبَّة

وقولُه (للهُ)(") الله حقّ الآدميُ لا يحُورُ التعريصُ بالرحوع عنه وإنّ لم يُهِدِ الرجوعُ فيه شيئاً

ويُوجَّهُ مَأْدٌ فِيهِ حَمِلاً عِنِي مَحْرُم ؛ إذ هو كَنْعَاطِي الْعَقْدِ الْمَاسِدِ

(ر) قَطَعُوا بأنه (لا نقول) له * (ارجع) عنه ، أو اجْحَدُهُ ، فيأثُم به : لأنّه أمرٌ بالكذب .

وله أنْ يُغْرُّص للشهود بالتوقف في حدَّ الله تعالَى إن رأى المصلحة في الستوِ ، وإلاَّ . ، قلا .

وبه يُعْلَمُ الله لا يجُورُ له التعريصُ ، ولا لهم التوقّفُ إِنْ ترَبَّبَ على ذلك ضياعُ المسروقِ ، أو حدُّ الغيرِ (1) .

(و) يُشْترطُ للقطع أيضاً كما مرً طلت من المالكِ أو وكيلِه للمالِ فعليه (لو) يُشْترطُ للقطع أيضاً كما مرً طلت من الشاملة وكالنُه (ه) أو بعد دعوى وكيل العائب الشاملة وكالنُه (ه) لهدٍه مِن عير

⁽١) اي : راهيم ترك : (أثر) ، (ش : ١٥٢/٩) ،

⁽٢) قوله (وأبه لا يحور) الح عطف على توله (أل له) إلح (شي ١٥٢/٩)

⁽٣) أي : وأنهم توله : (ش) ، (ش : ١٥٣/٩) .

⁽٤) قوله (أو حد العير)أي أو برب على دلك حد العير ؛ كالشاهد الواحد في الربا كردي

 ⁽a) قوله (انشامله وكالته) صفه بلغائب ، و(وكالته) فاهل انشاميه فهي من لصفات لحاريه على غير من هي له . كرهي ،

اللهُ شرق مال رئيدِ المُعاشِبِ للمُ يُعْطِعُ فِي الْحَالِ ، بَلْ يُشْطِرُ خُصُورُهُ فِي الْأَصْحُ ،

شعور للمانك مها^(۱)، أو شهد^(۱) مها حبية (أنه سرق مال ربد العائب) أو مال عير مكتّب، وأُلْحق به السفية (لم تقطع في الحال، بل) يُحسَّل و(يسطر حصوره) وكمالُه ومطالبُه (في الأصح) لأنه رنما لفرُ له بالإناحة أو الملك ، فإنه يَشْفُطُ الفطعُ وإنُ كذّبه ؛ كما مرُّ^(۱)

أمّا بعد دعوى عن موكّل (2) علم دلث . فلا سطار ٠ لعدم احتمال الإناحة هنا .

وبحق الصبيُّ^(ه) يُمْكِنُ أَنْ يُمنَّكَةُ عَقَبُ البِلَوعِ والرشدِ وقبل الرقعِ للعاصي فَيْنَقُطُ القطعُ أيضاً

والا يُشْكِلُ حسته هنا بعدمه فيما لو أقرّ بمال العاتب

لأنَّ له (١٠) المطالبة بالقطع في الحملة لا بمان العائب ؛ ومن ثم لو مات (١٠) عن بحو طفل ، حُسِل (٨) ؛ لأن له (١٠) بل عليه المطالبة به حيثه ؛ كما بأتي قسل (القسمة)(١٠)

ووحوث قبصه عين العائب إنَّما هو قبما إذا عرَّضها عليه من هي تحت

⁽۱) والصمير في (بها) يرجع إلى (الدموى) - كردي

 ⁽۲) قوله (أو شهد) لح علاما على درب بعضاما (در بالا دعوى) ، ش
 (۱۵۲/۹)

⁽٣) قوله : (كما مرَّ) أي : في الشرط الثاني - كردي -

⁽¹⁾ وقوله (عن مركل) أي دمري ركين عن مركل كردي.

⁽٥) قوله (ويجو لصبي)عطف على مدحول (١٥) أي اولأن بحو الصبي البح كردي

⁽٦) أي: الحاكم ، (ع ش: ٧/٤٦٤)

⁽٧) والضمير في (لو مات) يرجع إلى العائب . كرهي

⁽A) أي: المقر، (حش: ۲۱۰/۲۱)

⁽⁴⁾ أي : النحاكم . (ع ش : ١٠/ ٤٦٥)

⁽¹⁰⁾ مي (١٠) (١٠)

أَوْ أَنَّهُ أَكْرَهُ أَمَّهُ عَالَبِ عَلَى رِنَّ خَذَ فِي الْحَالِ فِي الْأَصْحُ

وَيَثَلُثُ مِسْهَادَة رَخُسِ ، فَلَوْ شَهِدَ رَخُلُّ وَ مُرَأَتَانَ ﴿ ثُلَّهَ الْمَالُ وَلَا قَطْعَ ، وَيُشْتِرِطُ دِكُرُ الشَّجِدِ شُرُوطِ الشَّرِقِهِ

يدِه ؛ كما يَأْتِي ثُمَّ⁽¹⁾ .

(أو) اتر (أنه أكره أنه عائب على رن) أو ربى بها (حد في الحال في الأصح) لأنه (أنه أكره أنه عائب على رن) أو ربى بها (حد في الحال في الأصح) لأنه (لا يتوقّف على طلب ولا يُنحُ () بالإناجة ؛ ومن ثم توقّف المهر على حضوره ؛ لأنه يَسْفُطُ بالإسقاطِ ،

واحتمالُ كوبها وُقَفَتْ عليه لا يُؤثّرُ ؛ لصعف الشهة فيه (*) ؛ ومن ثم جُرّيًا في موضع (*) على الحدّبوط، لموقوفة عليه

نعم ؛ يُختملُ أنَّه بدر له بها ، وكأنَّهم لم يُراعُوه ؛ لـدُوره

(ويشت) القطع (شهادة رحلس) كسائر العقومات عير الربا (قلو) الأعلى المالك أو وكيله ثم (شهد رحل وامرأتان) أو رحل وحنف معه (شمد العالد ولا قطع) كما يُثَلِثُ مدلك العصف المعلَّقُ به طلاق أو عنق دومهما إلى كَانَ التعليقُ قبل شوت المصب ، وإلا وفعا ، بحلاف ما لو شهدُوا قبل الدعوى . فإنه لا يُثَلِثُ شيءٌ و لعدم قبول شهادة الحسبة في المال ؛ كما مَرُ⁽¹⁾

(وسُنْرط) للفطع (ذكر الشاهد) هو للحسى ؛ أي كُنَّ مِن شاهدَيهِ (شروط السرفة) السابقة ؛ إذ قد يَطُنَّانِ ما لَيْسَ سرفة سرفة ، فيُنِيَّب المسروق

⁽١) أي ميل(المسة) (ش ١٩/٥٤٤)

⁽۲) أي ، حداثريا ، (شي . ۱۹۳/۹)

⁽٣) أي: البقم ، (ش: ١٥٣/٩٠) ،

⁽٤) أي : في الوقف . (ش : ١٥٣/٩) .

⁽۵) قوله (في مرضع) أي في (باب الرقف) ممني ونهايه (ش ۱۵۳/۹) وراجع فالشرح الكبر ۱ (۲۸۷/۱) ، وقروضة الطالبين ۱۵۸/٤)

⁽٦) قوله : (كما مر) مي شرح (ويزقرار السارق) ، كردي

وَلُو احْتَلُفُ شَاهِدَانِ ؛ كَفَوْلُهُ صَوْقَ تُكُرِّمُ ، وَالْآخِرَ عَشَيَّةً مَاطَلَةً

منه والمسروق وإنَّ لم يدُّكُرا أنَّه نصاتُ ؛ لأنَّ النظر فيهُ '' وفي قيمت للحاكمِ بهما ⁽¹⁾ أو يعيرِهما ، ولا أنَّه ملكُّ ^(٧) لعيرِ السارق بل للمالك إثبانه بعيرهما

وَوَقَعَ فِي هَذَهُ وَالنِّي قَبْلُهَا لِبَعْصَهُمُ مَا يُخَالِفُ دَنَكَ فَاخْدَرُهُ وكونَّهَا مِنْ حَرَزٍ بِتَعْبِيتِهُ أَوْ وَصَغِمَ ، وَيَقُولانِ لا نَغْلُمْ لَهُ فِيهُ شَنِهَةً وغَيْرُ ذَلْكُ ؛ كَانْمَاقِ الشّاهِدِينِ (٤) ، ويُشِيرُان للسّرق إنْ حَصَر ، وإلا دكرا اسمّه ونسبته ،

والشَّشْكِلُ^(٥) مَانَ السِّة لا تُشمعُ على عائبٍ في حَدَّ الله تعالى ، ويُحاث بتصويرِه بعائبٍ متعررٍ ، أو متوارِ بعد الدعوى عليه

(ولو احتلف شاهدان) فيما بينهما (كقوله) أي أحدِهما : (سرق) هذِه العينَ ، أو ثوباً أبيضَ ، أو (بكرةً ، و) قول (الأحر) سرق هذه مشيراً لأحرى ، أو ثوباً أسود ، أو (عشيةً عاطلة) لنداقص ، فلا يترتُث عديها قطعً

نعم ؛ للمسروق منه أن يُخبِف مع أحدِهما في الأولى ومع كلَّ منهما في الثانيةِ(١) إنْ وافقتُ شهادةُ كلُّ دعوًاه و لحقُّ(١) في رعمه ، ويأخُدُ المال

⁽١) أي في كون المسروق نصاباً . (ش: ١٥٣/٩)

⁽١) آي الشاهدين ، (ش: ١٥٣/٩)

⁽٣) قوله (ولاأنه منك) رابح مطف عني (أنه بعياب) (ش ١٥٣/٩)

 ⁽٤) قوله (وعب دلك (كاندى لشعدين) عطف على قول المصنف (دكر لشعد) وكان الأولى : تأخيره إلى قبيل المئن ، (ش ، ١٥٣/٩) .

⁽ه) قوله (واستثكل)أي مولهم (ويشيران) إلح، ومحط لإشكال مولهم (والأ دكرا...) إلخ، (ش: ١٥٣/٩)

 ⁽١) والمراد بـ (الأولى) الاحتلاف في مشجيص الدين ، وبـ (الثانية) الاحبلاف في مشجيص اللون . (ش : ١٥٤/٩)

 ⁽٧) قوله (والنحن) بالنصب عطف على دعواه وفي (أ) و(اب) و(ح) (دعواه او الحق).

وعلى الشَّارِق ردُّ ما سرق ، فإنَّ بنف صحة وتُقْطعُ بعينُهُ ،

ولو شهد واحدٌ مكس واحرُ بكيسين^(١) شت واحدٌ وقُطع إنَّ بلع مصابآ ، وله الحلفُ مع الذي راد ويأخده ، أو اثنان أنه سرق هذه بُكرةً ، وآحران أنه سرقها عشيةً تعارضه ولم يُحكمُ لواحدةِ منهما ، فولُ لم يتواردا على شيءِ واحدِ تُنتَقَا^(٢) وقُطِعٌ ؟ إذ لا تعارضٌ ،

(وعلى السارق رد ما سرق) وإنَّ تُعلَم ؛ للحبرِ الحسِّسِ ، قَلَى الْيَلِمِ مَا أَخَذَتُ خَتَّى تُؤَدِّيَهِ ا^(٣) .

ولأنَّ القطع لله بعالى و لعرم بلادميٌّ ، فلم يُشْعِطُ أَحَدُهُمَا الآَحَرُ ؛ ومِن ثم لم يشْمُطِ الصِمانُ والفطعُ عنه بردَّه دمال للحررِ .

(فإن بلف - صممه) كممافعه بمثله في المثليُّ ، وأقضَى قيمةٍ في المتقوّم

(وتقطع بعمنه) أي السارق الذي له أربعٌ ؛ إد هو الذي يَمَأَنَّى فيه الترتيبُ الأَنِي إحماعاً ولو شلاء إنْ أَسِ مرَّفُ الذمِ ، ولأنَّ البطش⁽¹⁾ بها أَقْوَى فَكَانَ البداءَةُ مها أردع

وَإِنَّمَا لَمْ يُفْعَعُ ذَكُرُ الرَّانِي ؛ لأنَّه نيسَ له مثنَّه ، ونه يَفُوتُ النسلُ المطنوبُ بقاؤُه

وقاطعُها هي عبر الفنَّ هو الإمامُ أو مائبُه فلو فرَّضَهُ للسارق لم يقَع الموقع ، كدا عللهُ شارحٌ عن الرافعيُّ^(٥) ، وهو مشكِلٌ بما يَأْتِي ؛ من سقوطِها سحوِ

⁽١) وفي (١) و(ح) والمطوعة الوهنة (يكثن وأحر بكيتين)

⁽٢) أي : الحينان . (ش : ١٥٤/٩) .

 ⁽٣) أجرحه الحاكم (٤٧/٢)، وآبو داود (٢٥٦١)، والبرمدي (١٣١٢)، و بي ماحه
 (٣) أحر سمرة بن جناب رضي الله هنه ،

⁽¹⁾ قوله (ولأن الطش) الح عطف على فوده (إحداعة) (ش 161/4)

⁽٥) راجم (النجم الوهاج) (١٩٣/٩) .

وَإِنْ سَرِقَ ثَانِياً مِعْدَ فَطَعَهَا ﴿ فَرَخُنُهُ الْلِشَرِي ، وِثَالِنَا ﴿ يَذُهُ الْنُشَرِي ، وَرَابَعَا رَجُلُهُ الْلِمْنِي ،

آفةِ (١١ المصرِّح موقوع فعله الموقع وإنَّ لم يُقوَّضُه إليه الإمامُ

ثُم رأيْتُ كلام الرافعيُّ ليس بصاً في ذلك وإنّما هو عمومٌ فقط ، وهو أنّ التوكيل في استيفاء التحدُّ^(٢) ممشعُّ ولا يقعُ الموقعُ^(٣) ، فلَيْخُملُ على عمر هذا ، بمَا صَرَّحُوا به فيما يأتي أنّ القطع تعلَّق بعين اليمين فأحراً سفوطُها على أيّ وحهِ كان ،

(فإن سرق ثانياً بعد قطعها) والدّمن القطعُ الأوّلُ ، وف ق تواني فطعهمه في الحرابةِ ؛ لأنّهما ثُم حدُّ واحدٌ (- فرحنه اليسري) هي التي تُقطعُ

(و) إنْ سَرَقَ (ثالثاً) قُطعَتْ (يده البسرى و) إنْ سرق (ربعاً) قُطِعَتْ (رجله البصى) لحرِ الشاهعيُّ⁽¹⁾ بدلك وله شواهدٌ، وصحَّ ما ذُكِرَ في الثالثةِ عن أبي بكرِ وعمز رَصِني اللهُ عنهما مِن عير محالبِ⁽⁰⁾

وحكمةُ قطع اليدِ والرجلِ - أنهما آلةُ تسرفه بالأحد والنقلِ (٦٠) ، وقطعِ ما دُكِرّ

⁽١) أقى (ص. ٢٢٢)

 ⁽٢) قوله (أن التركيل في اسبعاء بحد) أي التعويض فيه إن المحدود كردي

⁽٣) الشرح الكبير (١ / ٢٢٧)

 ⁽²⁾ مختصر المزتي (ص ٣٥٢)، وأحرجه اببيهني عي المعرفة انسن والآثار ٢ فيل بحديث (عاب ١٩٤٥) عي أبي هريرة (ص ١٩٤٣) عي أبي هريرة رضي الله عنه وراجع ٢ اسلحيص تحيير ا (١٨٩/١-١٩٠٠)

⁽a) من أن عاس رمي أنه هيهما قال شهدت عمرين العطاب وهي أنه عنه قطع بدأ بعد يد ورجل أخرجه النهمي في ٩ الكبير ٩ (١٧٣٤٥) وعن صفة ست أني عند رصي انه عنها أن رجلا بيرق على عهد أني بكر رضي أنه عنه بقطوعه بده ورحله ، فأراد أبو بكر رضي لله عنه أن بقطع رجله وبدع بده يستظلب بها وينظهر بها وينتمع بها ، قمان عمر رضي أنه عنه الا وأندي بقيي مده بقطعن بده الأجرى ، فأمر به أبو بكر رضي أنه عنه ، فقطعب بده أجرجه البهمي في ٩ الكبير ٩ (١٧٣٤٤)

⁽٦) قوله (١٤٠٠)أي بالند (والمل)أي بالرحل (ش ١٥٥١)

لهي الثانية والرابعة - أنَّ السرعة مرَّتين تغدلُ للحرالة شرعاً وهما يُقطعان في مرَّةٍ منها ؟ كما يأتي ، أنَّ قال فطعها - فسيأتِي^(١١) .

هذا كلّه حيث لا رائدة وشبهها (") على مقصمه (")، وإلاّ طعت أصلية إلّ نميرت وأنكن ستيماؤها بدون الرائدة ، وإلاّ فَعَلَمتنا ، كذا أطَلَقَة شيختا هنا في المبرّث وأنكن ستيماؤها بدون الرائدة ، وإلاّ فَعَلَمتنا ، كذا أطَلَقَة شيختا هنا في المبرّج الروض الله عن لكنّه قدَّمَ فيه في (الوضوء) في أصليّة ورائدة لم تتَميّز أنّه تُفطعُ إحد هما ""، وهو الأوجة

ولك أن تقُول لا تحدث بين عبارتِه ؛ لأنَّ قولَه هنا : ﴿ وَإِلاً ﴾ معناه : وَإِلاً ﴾ معناه : وَإِلاً ﴾ معناه : وإلاً يُمكن استيماهُ الأصليةِ وحدها أو إحداهما بن لم تَتَمَيِّر الأصليةُ فَطَعَتْ ، وعليه يُحْمَلُ ما هي ﴿ الوصوم ﴾ (١٠ ، والآلا) في فطعنا ، وعليه يُحْمَلُ ما هي ﴿ الوصوم والآلا) فلا نظر لتميّرِ وعدمِه مل الإمكانِ قطعِ واحدةِ وعدمه

نعم ؛ في قوله كعيره ثم^(١) فإن لم تُتعيِّرِ الرائدةُ عن الأصليّمِ ؛ مأن كَانتَا أصلينينِ أو إحداهم، ولم تَنفَيَّرُ عموصٌ ؛ إذ كيف يُعْلَمُ مع عدمِ التميّرِ أنّهما أصلينانِ تارةً ، أو إحداهم، فقط تارةً أحرى ؟

⁽١) في (ص ٢٣١)، ونوله (كما يأتي) أي في (ص ٣٣٨)

 ⁽۲) قوله (وشهیا) لعنه أراد به ما سیأتي في دوله (او مرسا) إبع (ش
 (۱۵۵/۹)

⁽٣) المقصم موضع النبوار من لساعد مجار نصحاح (ص ٣٠٣)

⁽٤) أستى البجائب (٨/ ٣٨٣) .

⁽٥) أستى المطالب (٩٥/١)

⁽٦) قوله (وعليه يحمل ما في ٥ لوضو ١٠) أي على مكان ستماء الأصليم كردي

⁽٧) قوله : (وإلا) أي : وإن لم يكن . كردي .

⁽٨) وقوله (يحمر صاهما)أي على عدم الإمكان كردي

⁽٩) قوله (ثم)أي في (بات بوضوء) (ش ١٥٦/٩)

كتاب قطع السرقة ______ ١٩ _____

وَنَعُدَ دَلِكَ . - يُعَرِّرُ - وَيُعْمِسُ مَحَلُّ فَطْعَهِ مِرَيْتِ أَوْ ذُهُنِ مُعْلِينَ ،

وقد يُجَابُ يتصور دلك بأن يُخلف مما أو مرئــاً ويشتويا ويُحكمُ على كلّ من الأوليّبِ بالأصالةِ ، وعلى إحدى الأحربين بالأصاله فعط ، ولسن مجرّدُ النقدُم مقتصياً للأصالةِ

وِنْ لِم يَكُنْ لِهِ إِلاَّ رَائِدةً ﴿ فُعِمِتْ وَإِنْ فُعِيثَ أَصَامِعُهَا

وتُقْطعُ إحدَى أصليتين هي سرقهِ ، والأحرى هي أحرى ؛ كرائدةِ صارتُ بعد قطع الأصديّةِ أصليّةً ؛ بأنْ صَارَتُ عاملةً ، فتُقَطعُ في سرقةِ أحرى

وتُغُرِفُ الريادةُ بنحوٍ فحشِ قصرٍ ، ونقص إصبع ، وصعبِ بعشِ

(وبعد دلك) أي * قطع الأربع إدا شرق أو سرَق أوّلاً ولا أربع النا العمر) لأنّه لم يَرِدُ فيه شيءٌ ، وحَبرُ قبله ملكرُ ('') ، ولو صحَّ الكان مسوحاً ، أو محمولاً على أنّه قَتَلُه برناً أو استحلالِ ؛ كما قَالَه الأَثْمَةُ

أَمَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ الأَرْحُ ("" فَيُقَطِّعُ فِي الأَوْلَى مَا يُؤْحِدُ فِي النَّابِهِ، مَل الرابعةِ؛ مَانَ لَمْ يَكُنُ لَهُ إِلاَّ رَحَلٌ يمني؛ لأنَّه لَمَا لَمْ يُوجِدُ مَا قبلها - تَعْسَى النحقُ بها

(ويعمس) بدياً (محل قطعه برنت) خُصَّ (!) كانَه لكونه أبلع (أو دهن) أحر (معلى) نصمً الميم ؛ لصحّة الأمر به (^{د)}، والآبة يسُدُّ أفواء العروق فيسُجممُ الدمُّ

 ⁽۱) قوله (والأأربع له)أي الأشي، ك من الأربع كردي

 ⁽۲) أجرجه أبو داود (۱۹۶۰)، والسابي (۱۹۷۸) عن حالز بن صد ته رضي تله هلهما (۱۹ جديث طويل ، وفي أحراء فأبي له الحاملية ، فقال السائل ؛ وهذا حليث مكر ،
 فقتلناه ، قال السائل ؛ وهذا حليث مكر ،

^(*) قول (أما إذا لم يكن له أربع) عطب على فوله (أي السارق بدي له أربع) كردي كذا في السخ ،

⁽t) قوله (حمن) إلح لمنه في تحديث (ش ١٥٦/٩)

قيل هُو تَنفَهُ لَمُحدٌ ، والأصبحُ اللهُ حَلَّى الْمَقْطُوعِ ؛ فَمُؤْلِثُهُ عَلَيْهِ ، وللإمام إهْمَالُهُ

وتُمْطِعُ النَّهُ مِنْ كُوعٍ ،

واقتصر جمعٌ على الحمم بالدراء وحير الشاشيُّ بينهما ، واغَيْر الماورديُّ عاده المقطوع بعالمة ، فللحصريُّ بحرُّ الريب ، وللبدويُّ الحسمُ بالبار^(١)

ثُم (قبل - هو) أي - الحسم (تتمة للحد) عيثرمُ الإمام فعلُه هما لا هي القود ؛ لأنَّ فيه^(٣) مريد إيلام يخملُ لمقطوع على تركه^(٣)

(والأصبح - أنه حق المقطوع) لأنه بدو ينافعُ الهلاك بنرُفِ الدم ؛ ومن ثُم لم يُخبرُ على فعله (فمؤننه علمه) هنا ، وكذا على الأوّل ما لم يَجْفَلُهُ الإمامُ من بيتِ المالِ ؛ كأجرةِ الجلاّدِ .

(وللإمام إهماله) ما لم يُؤدَّ تركُه لتلهه ؛ لتعدَّر معلِه من المقطوع سحوٍ إعماء ؛ كما تحثُه اللقيئُ وحرَّم له الرركشيُّ ، وهو ظاهرٌّ ، وعليه إنَّ ترَكُهُ الإمامُ. لَرم كلَّ من غلم له وقدر عليه أن يُمُعلهُ به ؛ كما هو ظاهرٌّ .

عمال رسول الله يجين ، المنعير به فاقطعوة ثم الحبيثوة ثم الثوبي بو الحرجه المحاكم (٣٨١/٤) ، والبههلي في الكبر (١٧٣٣٣) احسيثوه اكثروت لسمعدم الدم عرب المحديث والأثر (ص : ٢٠٧)

الجارى الكير (١٣٤/١٧ ـ ١٣٥) .

⁽٢) أي: الحسم، (ش: ١٥٦/٩٠)،

⁽٣) قوله (عني بركه) أي السرفة، والمدكير بطرأ بلمعني (اس ١٥٦/٩)

 ⁽٤) سس الدارفطي (ص ۳۹۳) عن همرو بن شعب عن آبيه عن حدد رضي ك عنه ، في حديث سارق رداء صفوان بن أميه رضي الله عنه ، وقيه - ثم أمر ﷺ بقطعه من البدهيس

 ⁽٥) قال بحافظ اس حجر حديث أبي بكر وعمر (أبهت فالا إدا سرق السارق فاقطموا بده من الكوع) لم أحده عنهما وفي كتاب الحدود لأبي النسخ من طريق بافع عن ابن عمر رضي الله =

رَالرَّجْلُ مِنْ مَعْصِلِ الْقَدَمِ .

وَمَنْ سَرَقَ مَرَّاراً بِلاَّ تَطَعِ كَعَتْ بَمِينَهُ وَإِنَّ بِعَصِتْ ارْبَعِ أَصَابِعٍ فَلْتُ وكِدا لؤ دهبت الْخَفْسُ ، واللهُ أغْدَمُ

وجهه(١٠) ، ولأنَّ الاعتماد على الكفُّ ؛ ومن ثم وحنت الديةُ فيه

(و) تُقْطِعُ (الرجل من مفصل القدم) وهو الكعث ، كما فعلهُ عمرُ رضي اللهُ عنه(٢) .

(ومن سرق مراراً بلا قطع) لم بلُرمَهُ إلا حدُّ واحدُ على المعتمد ، وإنما (كفت يعيمه) عن الكلُّ لاتُحاد السب ، فنداحنت لوجود الحكمة ، وهي الرحرُ ، وكما لو رَني بكراً أو شرب مراراً

وإنَّمَا تُمَدُّدُتُ مِدَيَّةً بَحَوِ لَسِ الْمُخْرَمِ ﴿ لَأَنَّ فِيهَا حَفَّ لَادَمَيْ ﴿ بَاعْتَبَارِ عَالَبَ مصرقِها ، ولاكدلك هنا .

ولو سرق بعد قطع النملي مراراً - كفي قطعُ الرجل عن الكلُّ ، وهكدا على قياس ما دُكِرَ

ويكُفي قطعُ اليمس أو عيرها ممّا يحثُ فصفُه (وإن نقصت أربع أصابع ، قلت وكذا) تُخرىءُ و(لو دهنت الحمس) الأصابعُ منها (والله أعلم) لإطلاق اسمِ اليدِ عليها حيثدٍ مع وجود الرحر نما حصل له "" من الإيلام و لنبكس ومن ثم أخرأتْ وإنَّ سفظ بعضُ كفّها أيضاً

ه عيها أن الني فيلى الله عنه وبيلم وأن بكر وغير وعثبان كابرا يعطفون السارق من المفضل ، وفي ا سيهي ا [في ا الكبر ا (۱۷۳۳۱)] عن عبر أنه كان يفضع السارق من المفضل ، راجع (التلجيفن الجبير ا (۱۹۱/۵)

 ⁽۱) عن عبي رضي أنه عنه أنه قطع أبدي حداعه من المقصل وحسمها أحرجه سيفي في
 الكبير ١ (١٧٣٣٢)

harte (Y)

⁽π) (π) ((π) ((π)) ((ν) ((ν) (ν) (π)

وتُقَطعُ بِدُّ رائدةٌ إضَّعاً في الأصغ ، ولوْ سرق فسقطتْ يَجِينُهُ بَافَةٍ ﴿ سَفَّطُ الْقَطَعُ ، أَوْ يَسَارُهُ ﴿ فَلَا عَلَى الْمَدُّفِ

﴿ وَتَقَطَعَ بِدَ ﴾ أو رحلُ ﴿ رائدة إصنعاً ﴾ فأكثر ﴿ في الأصنع ﴾ لشمول اسمِ البد نها

وفَارَقُ القودُ مأنَّ مقصودُه المساواة .

(ولو سرق فسقطت يمينه بآفة) أو طلب أو قوداً ، أو شَلَتْ وحُشِيَ مِن قطعها برفُ الدمِ (- سقط القطع) ولم تُعطعُ رحلُه ؛ لتعلَّقِ الحقُّ بعيبها فسقطُ بعواتِها .

(أو) سقطتُ (يساره) بدلك المع بهذه النمس (الله) يَسْقُطُ القطعُ (على المعدد) لبقاءِ محلُ القطع .

وإنَّمَا سَمُطُ نقطعِ الحلاَّةِ لَهِ علطاً ﴿ لُوحُودَ الْقَطْعِ وَالْإِمَلَامُ بِعَلَّةِ السَّرقةِ .

* * *

⁽١) أي : بشيء مما ذكر ، ﴿ ش : ١٥٧/٩ ﴾ .

مَابُ قَاطِعِ الطَّرِيقِ

لهُوٰ مُثلمٌ.

(مات قاطع الطريق)

شُمّي بدلك ليمنعه المرور فيها سروره لأحد مال أو فتلِ أو إرهابٍ مكاسرةً''` اعتماداً على الفوّة مع عدم العوث ٠ كما يُعْلَمُ مِنّا يأتي

والأصلُ فيه * قولُه تعالى ﴿ إِنَّمَا حَرَّاؤُا اللَّهِ بِي يُفَارِبُونَ الله ورَسُولُمُ ﴾ الماء ٢٣ الآية ؛ إذ الفقها، وحمهورُ المعشرين وعبرُهم على أنها مولتُ فله المعلل ﴿ إِلَّا اللَّهِ بِي تَالُوا ﴾ (الساند ٢٤) حولُ الإسلام لا ينفيدُ نقدر و (ولافع ٢٠ القبل وغيرُه (٤٠) .

(هو مسلم) لا حربيَّ وهو واصحُ ؛ لأنه عيرُ منترمُ لا حكامنا علا يضمنُ عساً ولا مالاً ومثنه في عدم كونه قاطعاً المعاهدُ والمسامنُ ، ولا دميُّ لا على

 ⁽١) مات قاطع الطريق قوله (سكانره) معمول (لسنده) كردي وفي العراضة (كتاب فاضع الطريق)

⁽٣) قوله (بإن الإسلام لا يتعيد بعدره) أي بعدر مؤدن دنك لاست، وهو عدم العظم وانصلت بالدوية قبل العدره ، بل يدفع الفتل وغيره من حميع ما بحو في حن لكاهر الحربي ، سواد بات قبل العدره أم بعده، كردي وهي هامش (ع) (اي بعدره) مكان (أي بقدره) .

 ⁽٣) وني (ب) و(س) و(هـ) والمطبوعة المصربة (وبدفع القتل) بالباء الموخدة

⁽٤) عباره * معني لمحدج * (* ٤٩٧) (برنس في فاظع العربين لا في انكفار ، و حجوا له بقوله تعالى ﴿ إِلَّا الدَّبِّ تَاتُوا مِن قَبِلِ أَن تَقَيدُوا عَلَيْهِمْ ﴾ (تعالده ٢٤) لانه ؛ إذ العراد النواد على قطع للطونة عن قطع للطون ، وهو دفع للطونة قبل القدرة ويعدها)

⁽٥) وفي (٤٠٠) و(٤٠٠) و(٤٠٠) (١هـ) (عبر مسترم)

⁽١) تولّه (ولادني) (نح عطب على (لاحربي) (ش ١٥٧٩)

مُكلُّتُ لَهُ سُؤِكةً ، لا مُحْتلُّون بِنعرْضُون لآخر فاقِلَةٍ يُعْتَمِدُونَ الْهَرَبِّ ،

ما اقْتصاهُ كلامُ الشيخين وابن الرفعة (١٠ عملاً بمقتصى سب برولِ الآية (٢٠ م لكنُ أطال المتأخرون في ردّه وأنَّ المنصوص المعتمد أنَّه كالعسلم فيما يَأْثِي (٣) ، ومثلُه المرتدُّ .

وقد يُؤخّهُ الأوّلُ بأنَّ لهدين (** أحكاماً أشدَّ من أحكام الفطّاع ؛ كانتقاص عهد «لأوّل(** على ما يأني المقتصي لاستناحة ماله ودمه ، وكفّتل الثابي(**) ويصيرُّ مالُه فيثاً لنا ، وضمانِه للنفس والمالِ .

(مكلف) أو سكرانُ محارُ ولو فناً و مرأةً ، فلا عقوبة على صبيٍّ ومجبوبٍ ومكرَهِ وإن ضَّمِتُوا النفسّ والمالُ ،

(له شوكة) أي قرّةً وقدرةً ولو واحداً يعلَث حمعاً أو يُساوِيهم ، وقد تعرّص للنفس أو النصع أو المال محاهراً

(لا محلسون يتعرصون لأحر قافلة) مثلاً (يمتمدون الهرب) لانتمام الشوكة ، فحكمُهم قوداً وصماناً كغيرهم

⁽۱) الشوح الكير (۲۱۹٬۱۱) ، روضه الطالين (۳۱۲ /۷) ، كفايه النيه (۲۸۰/۱۷)

⁽٢) هن عكرمه عن بن عاس رصي الله هيما قال برب هذه الآية في السجارات ﴿ إِنَّمَا عَرَا وَاللَّهِ عَلَيْ اللَّهِ وَيَ السجارات ﴿ إِنَّمَا عَرَا وَاللَّهِ وَيَ اللَّهِ وَيَ السَّالِينَ فِعْلَ وَاحْدَ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى الطّرِينَ فِعْلَ وَاحْدَ اللّهِ اللّهِ عَرْفَ فَلْ فَلْ عَلَى اللّهِ عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى اللّه عَلَى اللّه عَلَى اللّه عَلَى اللّه عَلَى اللّه عَلَى الله عَلَى اللّه اللّه اللّه اللّه اللّه اللّه اللّه اللّه عَلَى اللّه اللللّه اللّه اللّه اللّه اللّه اللّه اللّه اللّه اللّه الللّه اللّه الللّه اللّه الللّه اللّه الللّه اللّه اللّه اللّه الللّه اللّه الللّه اللّه الللّه اللّه اللّه اللّه اللّه الللّه الللّه اللللّه الللّه اللّه الللّه اللّه اللّه اللّه ا

⁽٣) قال الشاهدي رضي الله عنه في ٩ الأم ٩ (٧٢١/٥) (وإذا قطع أهل الدمة على السلمين حدود حدود المسلمين ، وردا قطع المسلمون على أهل الدعة حدو حدودهم دو قطعو على لمسلمين إلا أبي أنوقف في أن أدلهم إن فنتوا ، أو أصمتهم الديه)

⁽٤) أي : للدمي والمربد . هامش (ب) .

⁽⁰⁾ أي: النس عاش (پ) .

⁽٦) آي : المرتد ، هامش (پ) .

وَالَّذِينِ بَعْلِنُونَ شَرُدَمَةً مُؤْتِهِمْ فُطَّاعٌ فِي حَقْهِمْ ، لا لقافلةِ عظيمةِ ،

والمرقّ ، أنّ دا الشوكةِ يَجِزُّ ديمُه بعيرِ السبطان ؛ فعُنْظَتْ عقوبُهُ ردعاً له ، بخلاف تحو المختلس .

(والدين يعلمون شردمة تقوتهم قطاع في حقهم) لاعتبادهم على الشوكة بالنسبة إليهم (لا نقافلة عظيمة) إذ لا قوّة لهم بالنسبة إليهم ، فالشوكة أمرًا بسبيًّ ، فلو وجدت بالنسبة لحمع يُقاوشونهم " بكن استسلمُو لهم حتى احدُوهم . لم يَكُونُوا فَقَاعاً ؛ لأنهم " مُصيعُون فلم يَصَدُرُ ما فعده أولئت " عن شوكتهم ، بل عن تفريط الأحرين (" ، كد أطلقُوه

لكنْ بَحَثَ فِهِ الشَيْحَانِ بِأَنَّ مِجْزُدُ العَدْدُ وَالْعَذَةُ ۚ لَا يُحَمَّلُ الشُوكَة ، سَلَ لا يُدْمِع مِن اتَّفَاقَ الكُنِيمَةُ وَمَطَّحٍ وَعَرْمِ عِنِي السَالَ ، وَهَذَا شَأَنَّ القَطَّاعِ لا القواقلِ عَالِياً فَلَيْشُوا مَصَيْعِينَ ، ولا يُسْعِي أَنْ يَخْرُح فَصَدُوهُم عَن كُونِهُم قَعَاعاً لا التَّهَلَى ، والْحَتَّمَلَة جَمعً .

وعليه (٧) فالشوكةُ يكمي فيها فرصُّ المقاومة للعدير حساعِ الكلمة وما مرً معه (٨)

 ⁽۱) قوله (فلو وحدب) أي وحدب سوكه لحداعه من فعاع انظرين بالسبة تحمع من الموافل حال كون دنك الحمم يفاومون المعاع ، لكنهم الح كردي

⁽٢) وضمير (لأبهم) يرجع إلى الجمع ، كردي

⁽T) وقوله : (أولتك) إشارة إلى القطاع ، كردي

⁽¹⁾ وقوله (عن مويط لاحوين) أي مصبرهم كردي

 ⁽a) قويه (بأن مجرد العدد والعده) أي حجرد وحودهما في عمامه لا يحصل الشوكة للماطله ،
 والمدة بضم العين : المال ، كردي ،

⁽٦) الشرح الكبير (٢٥٠/١١) ، روضه انطالين (٣٦٤/٢)

 ⁽٧) والصمير في (واعتمده) يرجع إلى النحث ، وفي (وعلم) برجع إلى الإطلاق في
 (أطنفره) , كردي ،

 ⁽A) أي : من المطاع والعرم ، (شي : ١٩٨/٩) .

وحيْثُ بِلْحَقُ عَوْثُ لِنِسُوا مَثْعَدَعٍ ، وَهَلَّدُ الْعَوْثِ يَكُونُ لَلْنُغَدِ أَزَ لَصَعْفٍ ، وقلْ يَمْشُونَ وَالْحَالَةُ هَدَهُ فِي مَلِدِ فَهُمْ فَضَاعٌ

ولزُ عدم الإِمامُ قَوْماً يُحِيمُون الطَّريق ولمْ بِأُحُّدُوا مالاً..

ثم رأيث البلقين صرّح به (١) فإنه اغترص قولهما عن تصحيح الإمام (١) وجرم العرالي لو بالت (١) كلّ من الأحرى فقطاع (١) بأنّ الذي ظهر له (٥) من كلام الشرالي لو بالت أنه متى كان احتمال عبية القطّاع عيز بادرٍ في حقّهم . . كفي في إثنات عقوبة القاطع في حقّهم ، عشوا أم عُلنوا ؛ لحصول إحافة السبيل بهم .

(وحنث بلحق عوث) يمنعُ شوكنهم لو اشتعاثوا (ليسوا) وهي نسجةٍ .
 (ليس) فالصميرُ للمذكرر وهو دو الشوكةِ ، ولكوبه في معنى الجمعِ زاعاً في قولِه : (يقطاع) بل منتهبُون .

(ولقد العوث لكول للنعد) عن العمران أو السلطان (أو لصعف) يأهلِ العمران أو بالسلطان أو تعيرهما ؟ كأنَّ دحل حمعٌ داراً وشَهَرُّوا السلاحِ ومَنعُوا أهلَها من الاستعالةِ - فهم قطاعٌ في حفَّهم وإنْ كأنوا للحصرة السلطان وقوّتِه

(وقد يملنون والحالة هذه) أي - وقد صغّف السلطانُ أو يَعُذُ هو أو أعواتُهُ (في ندد) لعدم من يُقاوِمُهم مِن أهلها (فهم قطاع) كاندين بالصبحراءِ وأولَى ؛ لعظم جُرأَتِهم .

(ولو علم الإمام قوماً يحيمون الطريق) أو واحداً (ولم يأحدوا مالاً) نصاباً

⁽١) قوله (صرح به) أي تكفيه فرص المفاومة كردي

⁽٢) قوله: (ص نصحيح الإمام) معدن سلا مونهما). كردي

 ⁽٣) قوله (در بالب) إنج مقول نقولهما ؛ أي الر أحدث العاديم من انقطاع ، و لعطاع من القابلة . . فيكون الجميع قطاعاً . كردي ,

 ⁽٤) مهایه لمطلب (۲۰۱،۱۷ تا ۲۰۰۱) ، الوسط (۱۵۷/٤) ، الشرح الکیر (۲۵۰/۱۱) ، روضة العدلین (۳۶٤/۷)

 ⁽٥) وقوله (بأن الذي) متعلق بـ (عبرهن) ، وصمير (له) يرجع إلى البنيسي كردي

وَلا نَعْسَا ﴿ عَزَّرَهُمْ مَحَسُنِ وَعَيْرُهُ ۚ وَإِذًا أَخَذَ الْقَاطِعُ بَصَّابُ السَّرِفَة

(ولا) قَتَلُوا (نفساً - عزّرهم) وجوناً ما لم ير المصلحة في تركه ١ كما يُؤْجدُ ممّا يأتي في (التعرير)(١) (نحس وعيره) ردعاً لهم عن هذه الورطة العطسة

وبالحسر فُسُر النميُّ في الأنه (٢٠ + ومن ثُمَّ (٢٠ كَانَ أُولِي مِن غيرِه قلا ينعيَّلُ ، وله جمعُ عيره (٤٠ معه ؛ كما اقتصاه المثنُّ

وَيُرْخَعُ فِي قدره وقدر عبره وحسه لرأي الإمام ، والأولَى أنْ يشتديمه إلى أن تَطْهَرَ تُونتُه ، وأنْ بكُونَ بعير بنده

وأَقْهُمُ قُولُه (علم). أنَّ له الحكم بعلمه هناله ؛ لما فيه من حتى الأدميّ

(وإدا أحد القاطع مصاب السرقة) ولو لحمع السركوا فيه واتَّخَدَ حرزُه ، وتُعُفَّرُ فِيهِ مُحلِّ الأحدِ عرض الله لله فُضَعِ ثم أن كان أسحلٌ بع ، وإلاَ فأقرتُ محلٌ بع إليه محلٌ الأحدِ عروه (^^) ؛ كأن يكُون معه أو نقر به (^) ملاحظٌ بشرطِه السابق ؛ مِن قرّته أو قدرتِه على الاستعاثة

قَالَ قُلُتَ الفَوَةُ والعدرةُ تَشْعُ فطع الطريق لِما مَنَ أَنَّه حَيثُ لَجِقَ عُوثُ لُو اسْتُعِيثُ لَم يَكُونُوا قطاعاً `` قُلْتُ مصوعٌ ؛ لأنَّا لا تَعْسِرُهما في الحالة

⁽۱) في (ص ۲۷۲)

⁽٢) على قوله معالى ﴿ أَوْبُعُوا بِرَكِ ٱلْأَرْضِ﴾ [العائلة : ٦٣]

⁽٣) أي: من أجل التعسير بذلك ، (ش: ١٩٩/٩)

⁽١) - أي : فير الحيس ، ﴿ ش : ١٥٩/٩ ﴾ .

 ⁽٥) أي لحكم عبيهم بأنهم فضاع ، كما هو ظاهر من إفهام كلام بمصف له ، أما الحكم عليهم
 بابعثن أو العظم مثلاً فظاهر أنه لا بدقيه من اثنات ، فليراجع (رشيدي ٥/٨)

 ⁽٦) عباره الدميري في اللحم الوهاج (٢٠٦,٩) (ولا نعشر قبيته عبد السبلام الناس الأحد أمرالهم الأنه لا قيمة له في ثلك اللحالة)

⁽٧) قوله (إن كان }أي كان محل الأحد محل بع كردي

⁽A) قوله : (من حرزه) متعلق بـ (أخد) . كردي

⁽٩) وصمير (معه) و(بعربه) يرجعان إلى مصاب لسرفه كردي

⁽۱۰) في (ص: ۲۲۱) .

فطع بدة لَنْشَنِي ورخَلَةُ الْلِشْرِي ،

الراها" ، بل بمدير كوبه سارها ولا يلّرمُ من وجودهما بهذا التقدير منعُهما لوصف قطعه لنظريق ؛ لأنّ أدبى قوّةٍ أو استعاثهِ تشعُ وصف السرقة ، ولا يصعُ هذا وصف قطع الطريق إلا قوةٌ أو استعاثةً تُقاومُ شوكته مِن غير شنهةٍ مع بفيّة شروطها السابقة

وبنُنْبُ دلك (٢) مرحيس لا بعرهما إلاَ بالسنة لعمال

وطلب "" بمانتُ ؛ نظير ما مرافي السرفة (" - قطع يده اليمني) للمال ؛ كالسرقة (ورحله اليسري) للمجاربة ، ومع دلك هو حدٌّ واحدٌ

ولحولف بسهما ؛ تتلاً تقُوب بممعةً كلُّها من حالبٍ واحدٍ ، ولو فَهَدُتُ إحد هما ولو قبل أحد المال ولو لشلك، وعدم أمن برَّف الدم - اكْتُفي بالأحرى

ولو عكس دلث ؛ بأن قُطع يدُه السرى ورحلُه اليمنى أساء واغتُدَّ به ؛ الصدقِ الآية به'''، بحلاف ما لو قُطع''' مع يُمناه رحلُه اليمنى فيُلرَّمُه قودُها شرطه'''، وإلاَّ فديتُها ، فتُعَظعُ رحلُه السرّى ؛ أي بعدَ الابدمال ؛ كما هو

⁽١) أي : الدائمة الثابئة . من ، هامش (أ)

⁽٢) أي قطع الطريق . (ع ش : ٨/٥)

⁽۳) هو بصبحه المعل عطب على دول لنصب (أحد) (رشيدي ۵۸)

⁽٤) ني (س. ۲۱۱)

⁽٥) هي دوله معاس ﴿ أَوْ تُفَسِّطُع أَلْيَد بِهِمْ وَأَرْعُلُهُم مَنْ جِلْبِ ﴾ [سالده ٢٣]

⁽۱) قوله (تحلاف بالوافظ) إلح والفرق أن مظهما من خلاف بطنَّ يوجب محالفة الصمال ، فان الركشي وقفية الصمال ، وتعديم بيمن على البسرى اجهاد يسمط بمحائمة الصمال ، فان الركشي وقفية الفرق أنه بو مطع في اسرفه بدء البسرى في المره الأولى عامدا أجراً ؛ لأن مديم ابيمن عليه عليه بالأحبهاد ، وبسل كذلك ، كما مر في بانه ، ويجاب بأن لا بسلم أن بقديم ليمني ثم بالأحتهاد بن باسفى الله مر أنه فرىء شاد ﴿ فافطعوا أنمانهما ﴾ وانفراءه بشادة الانفطاء أنمانهما ﴾ وانفراءه بشادة الانفطاء الواجد ، كذا في الشرح الروض ؟ ، كودي

⁽٧) قوله : (يشرطه) أي ; بأن كان عالماً ، كردي

وِنْ غَادِ. فَيُشْرَاهُ وَيُشَاهُ ، وإِنْ قَتَلَ فَتَلَ حَثْماً ، وإِنْ فِسُ وَأَحَدُ مَالاً فُسِ ثُمُّ صُلِف

ظاهرٌ ممَّا مَرَّ (١)

وأمّا القولُ بأنَّ قصيّة دلت (") إحراء قطع البد البسرى أوّل سرقه ٠ لأنَّ تقديم البدي عليها بالاحتهاد ولا قائل به مِن أصحاب. فيردُّ بأنَّ في هذه بضاً على البعنى وهو القواءةُ الشادَّةُ البعائيُّ أنها بسرية الخبرِ الصحيح ، بحلاف ما تحنُّ فيه على أنهم صَرَّحُوا بوقوع البسرى حدًّا ٠ لدهشةٍ أو بحوها

(فإن) فُقدت قبلَ الأحد أو (عاد) ثانياً بعد قطعهما إلى أحد المال (فيسراه ويمناه) يُقطعان للآبة

(وإن قتل) فتلاً بُوحِثُ العودُ وإنْ كان القتلُ مجرح مات منه بعد أيّام قبل الطفر به والتونةِ (- قتل حتماً) لأنَّ المحاربة تُفيدُ ربادةً ولا رياده هما إلاَّ السُحتَمُ ، علا يشقُطُ بعفو مستحقُ الفود ، وسُتؤفِه الإنامُ (٣) ، لأنه حقَّ الله تعالى

قُانِ السَّدَسِحيُّ وَإِنَّمَا يَنْحَتَّمُ إِنَّ قَتَلَ لَأَحَدَ المَالُ وَاغْتَمَدُهُ اللَّقِينِيُّ وَعَبَدِي فيه وقفةً

(وإن قتل) قتلاً يُوحِث القود (وأحد مالاً) بصاباً ؛ كما ه لاه () وإن بارع فيه البلغيثي (قتل) بلا قطع (ثم عُش ، ثُم تُعَل ، ثُم صُلِّي عليه ، ثُم (صلب) مكتَّباً معترصاً على بحو حشبةٍ ، ولا يُقَدَّمُ الصلث على القتل ؛ لأنّه زيادةُ تعذيب .

وقياسُ اشتراطِ النصابِ هنا في الصلبِ - اشتراطُ بفيَّة شروطِ السرقةِ

⁽۱) في (ص: ۲۱۷) –

⁽۲) اي فويه (ولو عکس ذلك) إنج (ش ۱۹۰/۸)

⁽٣) قوله (ويسوفيه الإمام) أي عدول طلب الولي كردي

⁽٤) لشرح لكير (٢٥٣/١١) ، روضه الطالبي (٧/ ٣٦٥)

ئلانًا ثُمَّ يُسرَّلُ ، وقبل - ينفى حتَّى يسيل صديدٌ، ، وفي قوْلِ . يُطْمَلُتُ قَلِيلاً ثُمُّ يُسرَّلُ فَيْفَتَلُ

واعتمادُ الرركشيُ قطع الماورديِّ بأنَّه لا يُشْتَرطُ الحررُّ ﴿ رُدَّ بأنَّ الماورديِّ لا يشْتَرطُ هما البصاب ؛ فأولى الحررُ^(١١)

(ثلاثاً) مِن الأَيَّام بليائيها وحوباً ؛ ليشهر الحالُ ويَتِمَّ المكالُ . وحَدَفُ التاهِ لحدفِ المعدودِ^(١) سائع^{٣)}

(ثم يُسرَّلُ) إنَّ لم يُحمَّ تعيرُه قبلها ، وإلاَ ﴿ أَسُولَ حَيِنَدٍ ﴿ وَقَبِلَ ﴿ يَعْمَى ﴾ وحوماً (حتى) ينهزَى و(سبل صديده) تعديطاً عديه

ومحلُّ قتلِه وصلبِه محلُّ محارسه (١) إلاَّ الآيشُرُ به مَن يَشْرِجِرُ به. . فأقربُ محلُّ إليه ، ويَطْهَرُ : أنَّ هذا (١) مندوبُ لا واجبُ .

(وفي قول عملت) حيّاً (قلبلاً ثم بنرل فيقتل) لأنَّ الصلت عفومةً فيُعْفَلُ له حتاً

والْمُتُرِّضَ قُولُه (قَلْيَلاً) بأنّه ريادةً لم تُحك عن هذا القول ، فإنَّ أُرِيدُ به ثلاثةً أيّام كان أحد أوجه ثلاثةٍ مفرّعةٍ على هذا القول ، لا أنّه مِن جملتِه .

ُ وِيُخَابُ بَانَّ مَن حَفِظ (١٠) حَجَّةٌ على مَن لَم يَخْفَظُ (١٠) ، فإذا خَفِظا(٨٠) الَّ (قَلْيَلاً) مِن جَمَلةِ هذا القول . قُدُما

⁽١) الحاري الكبير (١٦٧/١٧) ,

⁽٢) قوله (وحلف دناه) أي من (ثلاثاً)، وقوله (بحثف المعدود) أي المدكر وهو (الأيام)، (شي: ١٩١/٩)،

⁽۳) رقی(أ)و(ب)و(ث) (شائم)

⁽۱) وفي (١) و(ت) و(ت) و(ت) و(م) و(م) و(هـ) . (محل جرينه)

⁽۵) أي قولهم : (ومحل قتله ...) إلح . (ش ۱۹۱/۸۰) .

⁽¹⁾ قوله (بأدم حفظ)أي مراثب ثيثاً كردي

⁽٧) ﴿ حَجَةَ عَلَى مِنْ لَمْ يَنْصَطَّ ﴾ أي: عَلَى مِن يَعَيْ ذَلْكَ النِّيءَ ﴿ كُرِدِي

⁽٨) أي : الشيخان . (ش : ١٦١/٩٠) .

وَمَنْ أَعَالُهُمْ وَكُثُر جَمْعُهُمْ عُرِّر لَحَسْنِ وَتَعْرِسِ وَعَيْرِهُمَا ، وقبل يَتَعَيْنُ التَّعْرِيثُ إِلَى خَيْثُ بَرَاهُ .

وقتْنُ الْقَاطِعِ يُعلُّتُ فيه معْنِي الْقصاص ،

نُم الذي يَظْهَرُ : أنَّ المرادية أدبى رمنٍ ينرجرُ به عرفاً عيره

وَأَفْهُمُّ تَرْتِبُهُ الصلبُ على الفتلِ أَنَّهُ يَشَفُّطُ بِمُونَهُ حَتِفَ أَنْهُ أَنَّهُ لَعَيْرُ هذه الجهةِ ؛ كقودٍ في غير المحاربةِ ؛ لسقوط النابع بسفوط متبوعه

ودما تَقَرَّر (٢) فَشَرَ ابلُ عَتَاسِ رصي اللهُ عنهما الآية (٢) ، فإنه جعل (أو) فيها للتنويع دول التحبير حيثُ قَال المعنى . أنْ يُمَنُو إِنْ قَتْبُوا ، أو يُصَلَّلُوا مع دلك إِنْ قَتْبُوا المال ، أو تُعُظع أيديهم وأرحنهم من حلاف إِنْ أحدُوه فقط ، أو يُشُوّا إِنْ أَحدُوه فقط ، أو يُشُوّا إِنْ أَحدُوه فقط ، أو

وهدا منه إمّا توقيفٌ^(٥) ـ وهو : الأقربُ ـ أو لعةً ، وكلاهما مِن مثلِه حجّةُ لا سيّما وهو ترجمانُ القرآنِ .

(ومن أعابهم وكثر حممهم) ولم يرد على دلك (عرر بحبس وتعريب وعيرهما) كسائر المعاصي وغير اصله عدا أو) (أو) أن ولا حلاف ، بل المدار على رأي الإمام ؛ نظير ما مر فيض أحافوا الطريق (وقيل يتعين التعريب إلى حيث يراه) الإمام وما تقتصيه المصلحة .

(وقتل القاطع) المتحثُّمُ (يعلب فيه معنى القصاص) لأنَّ الأصلَ فيما اجْتَمْع

⁽۱) أي : بلاسب ، انتهن عش ، (ش : ۱۹۱۸) .

 ⁽٢) أي في النس ٢ من العطع في الأحد ، ربحتم لفتل في القبل ، وتنجيم المثل و لصلت فيهما
 (شن : ١٩١/٩)

⁽٢) سبق تخريجه في (ص : ٢٢٤) .

 ⁽¹⁾ أخرجه البيهمي في (الكبر) (١٧٣٨٩) ، والشامي في (الأم) (٣٨٤) هن صالح مولى التوأثة هن ابن صابن وضي الله عنهما

⁽٥) أي : تعليم منه صلى الله حليه وسلم ، (ش : ١٩١١/٩)

⁽r) المجرز (س : ETA)

وهي قوّل البحدُ ، همدى الأوَّل لا لِقُدَنُ بولَده ودمَّيُّ ، ولوَ مات هديةٌ ، ولوَ قتل حضّعاً فَتِن تواحدٍ ، وللْباقين دياتٌ ، ولوَ عما وليَّة تمالٍ وحب وصقط القصاصُ ويُقْتل حدًا ، ولوَ قتل تُمُثقُنِ أوْ تقطّع عُصُوٍ . فَعل به مَثْلُهُ ولوْ حرح

فيه حتَّى الله وحتَّى الادميُّ تعديث حتَّى الأدميُّ ؛ لسانه على الصيتِي (وفي قول : الحد) إذ لا يصحُّ العموُ عنه ، ويشتقلُّ الإمامُ باستيمانه

(فعلى الأؤل) الأصغ تثرمًا الكفارة ، و(لا يقبل بولده ودمي) وقلًا
 للاصالة ، أو بعدم الكفاء، ، بن بلوئه الديةُ أو القيمةُ

(و) على الأوّل أبصاً (لو مات) الفاتلُ بلا قطع () . فدية) للمقتولِ في مالِه إِنْ كَانَ حرّاً ، وإلاً . . فقيمتُه .

(و) عبه أيصاً (لو قتل جمعاً) معاً (قتل بواحد ، وللباقيل ديات) فإنَّ قَتَلُهم مرتَّاً قَبُل بالأوَّل (و) عليه أيصاً (لو عها وليه بمال وجب وسقط القصاص ويقتل حداً) كما لو وحَّل قودٌ على مرتدٌ فعَها عنه وليَّه .

ومارغ فيه المنفسيُّ بأنَّ المنصوصَ وعليه الحمهورُ : أنَّه لا يَضِحُ عموُه على القولين بمالِ ولا بغيره ، وأطَّالَ فيه ،

 (و) عليه أيضاً لو تاب قبل القدرة عبيه لم يَسْقُطِ القتلُ و(لمو قتل معثقل او مقطع عضو عمل به مثله) وبارع فيه الملقيئ بأن الذي يَقْتَصِيه النصلُ : أنّه يُقْبلُ بالسيف عليهما(١) .

(و) يَخْتَصُّ التَّحْتُمُ بَالْقَتُلُ وَالصَّلْبِ دُونَ عَيْرِهُمَا ، فَحَيِّنَدٍ (لُو حَرْج) حَرْجاً

⁽١) قوله (الديل بالا فطح) كد في لموجود من سبح المتجمدة الحين بسبح المصنف ، وكأن الظاهر بالا فتل (مصري ١١٦/٤) وقان لرشيدي (٧/٨) (يوله ف الماطح بالا فطح الصوابة المائل بالا فتن الذي قصاصاً) وفي المطوعة المصرية والمكية (المائل بالا تُحل).

⁽٢) أي : القولين ، بهاية ومعني ، (ش : ١٦٢/٤) .

والْمُثَلِ لَمْ يَتَحَمَّمُ قصاصٌ في الأَطْهِرِ .

وَتَنْفُطُ عُمُوناتُ تَحُمِنُ الْقَاطِعَ بِثَوْنَةِ قِبْلِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ الْانفَدَى عَنِي الْمُدَى عَنِي اللَّهِ عَنِي اللَّهِ عَنِي اللَّهِ عَنِي اللَّهِ عَنْهِ عَنْهُ عَنْهِ عَنْهِ عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ عَنْهِ عَنْهُ عَنْهِ عَنْهُ عَا عَنْهُ عَنْ

هِ قَودٌ ؛ كَفَطَع بِدِ (فالدمل) أو قَتَلَ عَقَمَ (، ، لم يتحتم قصاص) فيه في ذلك الحرح (في الأطهر) بل بتَحَيِّرُ المحروحُ بِنَ القود والعفو على مالِ أو عبره ، لأنْ التحقيم تعليطٌ لحقَّ الله تعالَى فاختصَّ باللهبي ؛ كالكفارة ، أن إذا سرى إلى النفس. ، فَيَتَحَتَّمُ القتلُ ؛ كما مَرَّا).

(وتسقط عقومات تحص القاطع) من تحتم (*) فتل ، وصلب (*) ، وفعم رحل وكدا يدٌ ، وعدارتُه تَشْملُها ؛ لأنَّ المحتصلُ به العاطعُ احتماعُ فطعهما ، فهما (*) عقوبةٌ واحدةٌ ، وهي إذا سقط بعصُها . نقط كلَّها (بتوبة) عن فعم العفريق (قبل القدرة عليه) وإنَّ لم يَصُبُعُ عملُه ؛ للآية (*) ، بحلاف ما لا يخصُّه ؛ كالمود وصمان المال (لا بعدها) وإنَّ صَبُحُ عملُه ؛ للآية (*) ولي المدهب) تبعهوم الآية (*) وإلاً . لم يَكُنْ لَـ (قبل)(*) فيها فائدةً

والفرقُ أَنَّهَا قِدِهَا لا تَهِمَةً فِيهَا ، وَبِعَدُهَا فِيهَا تَهِمَةً دَفِعِ الْحَدُّ .

ولو ادُّغَى بعدُ الطهر به سبقُ توبةٍ قبله وطهرتُ أمارةُ صدقِه. . قوجِهانِ ،

⁽١) أي في شرح (فإد فتل فتل حتما) (ش ١٦٢/٩ ١٦٢٠)

 ⁽٢) قوله (دن بنجتم) أي النجام الفان، لكن ينقى القصاص رابعال، كند في ٩ شرح الروض ٤ ، كردي .

⁽٣) وفي (أ) و(ب) و(ب) و(ب) و(ر) و(ع) و(ه) . (ص بحيم وصلب)

أي * اليدوالرجل . (عش * ٨/٨) .

 ⁽٥) أي لموله معالى ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَاتُوا مِن فَيْنِ أَن تَدِّيدُوا عَلَيْهِمْ ﴾ [لمائدة ٢٤]

 ⁽¹⁾ قوله (لمعهوم الاية) وهو قوله معاسى ﴿ إِلَّا الَّهِ بِلَ اللَّهِ إِلَّا اللَّهِ مَا تُعَالِمُ اللَّهِ عَلَيْهِ مَا عَلَيْهِمْ فَاعْسُوا أَلْتَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ السَّالِيَّةِ ﴾ [المائلة: 32] . كردي .

⁽٧) قراب لـ(مال)أي لمعد سل (سية) أي عي لأنة كردي

ولا تنتقُطُ سائِرُ النَّحْدُود بهَا في الأطُّهر

والذِي يَتَجهُ منهما . عدمُ نصديهِه ؛ للتهمةِ ، ولا نظر لأمارةٍ (١٠ يُكدُّنُها فعلُه نعم ؛ إنْ أَقَامَ مها بيّنةً . . قُللَ ،

نبه وقع للبيضاوي في الفسيره الآن الفتل قصاصاً يشفط بالنوبة وجوله الإجوازه(*) وهو عجيب ، وأعجب منه سكوت شيجنا عليه في احاشيته المع طهور فساده الآن الدولة كما بعزر الادحل لها في القصاص أصلاً ؛ إد لا يُصورُ له بقيد كوبه قصاصاً حالت وحوب وحوار الأما إن بظراباً إلى الوليّ. فطئة جائرٌ له لا واحث مطنفاً **) ، أو للإسم ؛ فإن طبه منه الوليّ. وجَب ، ولاّ الم يحدُن من حيث كونه قصاصاً وإن حار أو وحت من حيث كونه قصاصاً وإن حار أو وحت من حيث كونه

وأَوْلَهُ بَعْضُهُمْ بِنِهِ لا يُو فِيُ قُواعِدَ مَدَّعِبِ الْبَيْصِاوِيِّ فَاخْدَرُهُ ؛ فَإِنَّ السَّرُ^(٥) قاصِ بأنَّه لا يَخْرَمُ بَحَكُمِ عَلَى عَبْرِ مَدَّهِمَ مِن عَبْرِ عَرُوهُ^(١) لَقَائِلُهُ

(ولا تسقط سائر الحدود) المحتصّةِ بالله تُعالى ؛ كحدٌ ربا ، وسرقةٍ ، وشرب مسكرٍ (بها) أي عالتونة قبل الرفع وبعده ولو في قاطع الطريقِ^(٧) (في الأطهر) لأنه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم حدُّ مَنْ ظَهَرتْ توبتُه ، مل مَنْ أَخْبَرُ عنها^(٨)

⁽۱) أي : أمارة صدق . (ش : ۱۹۲/۹)

⁽٢) تفسير البيضاري (١٤٨/٢)

 ⁽٣) أي سواء علب في فتل الماطع معنى المصاص أو معنى الحد (ش ١٦٤/٩)

⁽³⁾ $(3)^{(1)}(1) = (3)^{(1)}(1) =$

⁽٥) قوله (در السر) أي الإحاطة بقراعد البيضاوي كردي

⁽١) وقوله : (هروه) أي : نسبته . كردي .

 ⁽٧) قوله (راو في فاطع انظريق) أي ولو كان سائر المعدود في قاطع الطريق ، فإنه لا يسقط بتوبته قير الذي خصل بقطع الطريق ، كردي .

 ⁽٨) قوله (بل أحر عنها) إلح ؛ أي عاد الدي الله عند رحم العامدية ، فو الدي تقسي بيكه لقذ تابّتُ تُوبّةٌ لَوْ تَابّهَا صَاحِبٌ تَكُس لَعْمِ لهُ ، كردي والحديث أحرجه مسلم (١٣/١٦٩٥) عن بريفة بن الحصيب رضي الله عنه .

فصل مَنْ لَرِمَهُ قَصَاصُ وَتَطْعُ وحَدُّ فَذُفِ وَطَالِنُوهُ ﴿ خُلِدَ ثُمَّ قُطَعَ ثُمَّ قُسَ ﴿

ىها بعدُ قتلها^(١) ،

وأطال جمع في الانتصار لمقابله بالأبات و الأحادث الداله على أن لنوبة تزفع الذنوت مِن أصلها (٢٦) .

نعم و تاركُ الصلاة تشقُطُ حدُّه بها عليهما (٢٠٠٠)، وكد دميَّ ربى ثُم أشدم (١٠٠٠) والحلاف في الظاهر ، أمّا صما بينه وبين الله تعالى فحيث صحَّت توثه . شقَطَ بها سائرُ الحدودِ قطعاً .

ومن خُذَ في الدب لم يُعاقبُ في الآخرة على دلك الدمبِ ، بل على الإصرار عليه إذْ لم يُتُك .

(ind.)

في اجتماع عقومات على شحص واحد

(من لرمه قصاص) في النمس (وقطع) لطرف قصاصاً (وحد قدف) وتعرير ، الأربعة (وطالبوه) - غُرَّر وإنْ تأخّر ، ثُم (حلد) للقدف (ثم قطع ، ثم قتل) تقديماً للأحث فالأحث ؛ لأنه أقرت إلى اسبيف الكنُّ .

 ⁽۱) قوله (عبها بها بعد قتلها) كل من هذه الطروف الثلاثة متطلق بـ (أحـر) ، والصحير الأوب
والثابث نـ (من) ، والثاني (الدولة) (شن ١٩٤/١) وفي (أ) و(ب) و(ب٠٠)
 راح)و(ر)و(هـ) (بل من أحبر صها بأنها بعد فتلها)

 ⁽٣) من الإيات فولد معالى ﴿ فَنَ تَابَ مَنْ يَعْدِ طُلْبَدِ وَأَصْلَحُ فَإِنَ اللَّهِ يَتُوبُ عَنْيَهُ ﴾ [العائدة
 (٣) وعبره من الاياب

ومن الأحاديث ما أحرجه اس ماحه (2764) عن عند الله س مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله علي الله عنه قال قال رسول الله علي النَّائِبُ من النَّمْبِ كمنْ لا فَسَبِ للله الله وعبره من الأحاديث

⁽٣) قوله : { عليهما } أي : على القولين ، كردي ،

 ⁽²⁾ راجع * الديهل للصاح في احتلاف الأشياح * ممألة (١٥٣٩) - والمسألة لكررف في
 قالتحقة ...

ويُنادرُ بعند بلد قطعه لا قطعه بقد حلده إنَّ عات مُسْتَحَقَّ قَتْلِهِ ، وَكُذَا إِنْ خَصَرَ وقال عَخْلُوا الْفَطْع فِي الأصحْ

وإدا أخر مُسْتحقُ سُّمسِ حقَّةً خُدلًا، فإدا برىء قُطع ، ولؤ آخَر مُسْتحقُّ طرف خُلد ، وعلى مُسْتحقُ النَّمسِ العَشَارُ حتَّى يُسْتَوْفي الطَّرِفُ ،

(ويبادر نقيبه بعد قطعه) بلا مهلةٍ بينهما فتحث الموالاةُ ؛ لأنَّ العرض أنَّ المستحقّ مطالبُ والنفس مسبوفاةً (لا قطعه بعد حيده) فلا تحُورُ المبادرةُ به (إن عاب مستحق قتله) لأنَّه قد يُهْلِكُ بالموالاةِ فنفُوتُ قودُ النفس

(وكدا إن حضر وقال عجلوا القطع) وأنا أنادرُ بعده بالعقل ، وحبف موثّه بالمتوالاة بينُوتُ القتلُ قوداً بالموالاة بين الحدد والقطع (في الأصبح) لأنه قد يهلكُ بالموالاة فيغُوتُ القتلُ قوداً مع أنّا له مصبحةً هي سفوطُ العفات عنه به في الأحرة ، وأيضاً فرتما عما مستحثُّ الفتل فكُونُ الموالاةُ سنُ لفوات النفس ؛ فأنجه عدمٌ نظرهم لرضاه (١٠) بالتقديم

أمّا لو لم يُحمَّ مونُه بالمو لاة فيُعجُّلُ حزماً (*) وأمّا لو كَانَ به مرضٌ محوفٌ يُخشى منه مونُه بالجدد إن لم يُباذَرُ بالقطع... فيُبّاذَرُ به وجوباً .

(و) حُرَحَ بـ(طالبوه) ما لو طالبه بعضهم. عله أحوالُ ، فحينتهِ (إدا أخر مستحق النفس حقه) وطالب الأخرانِ (جلد ، فإدا بُرِيءَ) بفتح الراء وكسرها (قطع) ولا أبوالي بينهما حوف الموتِ فِيُفُوثُ قودُ النفس

(ولو أحر مستحق طرف) وهَالَتُ الآحرَان (حلد ، وعلى مستحق النفس الصر حتى يستوفى النظرف) الله يعُونَ حقَّه ، واحتمالُ تأجير مستحق الطرف لا إلى عابة فيعُونُ الفتلُ لا نظر إليه ا لأنَّ منى القود على الدرو^(٣) و لاسقط ما أمكن ا فاندفع استحسانُ جرِه على العود أو العقو أو الإدب لمستحقُّ النفس

⁽١) - قوله : (لرضاه) أي : مستحق قتله ، (ش : ١٩٤/٩) .

⁽٢) أي : يحوز تعجله جرماً . (رشيدي : ٩/٩)

 ⁽٣) فعيل قوله (الأد سي القود على الدره) فهو يعتمي أن يعبير مستحق النمس وإن حسر مستحى الطرف الا إلى بهاية ، كردي

عَانَ بَادِرَ فَقَتَلَ ﴿ فَلَمُسْمَحَقُ الطَّرِفِ دَيَّةً ﴾ ولؤ أخَّر مُشْتَحَقُّ الْحَلَّد ﴿ فَالْقَيَاسُ صَدُّرُ الْآخِرِيْنِ

ولو اخْسَمَ خُدُودُ لله بعالى ﴿ فَدُمُ الْأَخَتُ فَالْأَحَتُ وَالْحَتُ .

بالتقدّم ، فإن أني مكن الحاكم مستحقّ النفس (١٠)

(فإن نادر) مستحقُّ النفس (فقبل) ... فقد اشتؤفي حقَّه، والكلَّه يُعرِرُ ؛ لتعلُّيه، وحينتهِ (فلمستحق الطرف دية) في تركة المقتول ؛ لفوات محلُّ الأسسف،

(ولو أخر مستحق الحلد) حقّه وطّالَب الآخرَانِ (. . فالقياس : صبر الآخرَانِ (. . فالقياس : صبر الآخرين) وحوماً حتى يَسْتُونِي حقّه وإنّ تقدّم استحقالهما ؛ ثنلاً مقوت حقّه ماستيفاتهما أو استيفاه أحدهما ولو تُضع بحق أممنةٍ ؛ لأنّ الحرح عظم الحطر ورشما أذّى إلى الرهوق ، فالدّفع ما لللقيئي هنا

(ولو اجتمع حدود لله تعالى) كأنَّ رَبَى بكراً وَشَرِقَ ، وَشَرِفَ وَارْتَدُّ (قدم) وجوماً (الأحف) منها (فالأحف) حفظاً ممحلَّ الفتلِ ؛ كحدُّ الشرب ، ثُم بعدَ برته منه الحلدُ ، ثُم بعد برته نقطعُ فالقتلُ

وتوقّف أن الرفعة في تقديم فطع السرقة على النعرب، (٢٠) ، ويُتَّجِهُ . تقديمُ التعرب، ويُتَّجِهُ . تقديمُ التعرب، ولائم الأحثُ ولا يُحْشى منه هلاكُ ، ثُم رأيْتُ شارحاً رحَّع عكسه (٢٠) ، واغتُمذه شيخُنا في ٩ شرح منهجه ٤(١١) .

ولو اختمع قطع سرفةٍ وقطع محاربةٍ. تُطعتُ يدُه اليمني لهما تُم رجلُه ا للمحاربة ، أو قتلُ رباً وقتلُ ردَّةٍ قال الماورديُّ والرويابِّ رُحم ؛ لأنه أكثرُ بكالاً " ، وقال القاصي أيْقُسُ للردَّة ؛ إذ فسادُها أشدُّ ، وحُمِع بنهما

^{(1) (}a) (1) ((--) ((--) ((a)) ((a)) ((a))

⁽۲) کنایة البیه (۱۷/ ۲۹)

⁽٣) قوله: (رحم مكنة) أي العديم فطع السرفة على للعريب اكردي

⁽٤) قتع الوهاب مع حاشية البجير مي (٢١٢/٤) ,

⁽ه) - الحاري الكبير (١٨٢/١٧) ، يحر المدهب (١١٧/١٣) ,

أَوْ غُمُونَاتُ لِلهِ تَعَالَى وَلَادَمَيْنِينَ ۚ قُدْمَ حَدُّ قَدْبُ عَلَى رِبًّا ، وَالْأَصَحُّ ۚ تَقَديمُهُ على حَدْ الشُّرْبِ ، وَأَنْ الْقَصَاصِ فَلاَ وَقَطْعًا يُمَدُّمُ عَلَى الرَّبَا

بأنَّ الإمام يفعلُ ما يراه مصلحةً

ولو الحسما هما '' وقتلُ قطع الطريق فَدُم وإِنْ قُلْمَا أَنَّهُ حَدُّهُ لَانَّهُ حَقَّ أَدْمَيْ.

(أو) الحسم (عقومات) لله تعالى أو للادميّ ، واشتوت حمة أو علطاً. قُدُم الأستُقُ فالأستُق ، وإلا فالقرعة ، أو عقوماتٌ (لله تعالى ولأدميين) كأنُ كان مع هده '' حدُّ قدف ، وكأن شرب وربى وقدف وقطع وقتل (قدم) حقُّ الأدميّ إِنْ لَم يُعرّبُ حَقُ الله تعالى ، أو كان قَلْلاً فيُقدّمُ '' (حد قدف) وقطع الأدميّ إِنْ لَم يُعرّبُ حَقُ الله تعالى ، أو كان قَلْلاً فيُقدّمُ '' (حد قدف) وقطع (على) حدًّ (على) حدًّ (على) حدًّ (رماً) لأنْ حقُ الأدميّ مسيّ عنى المصابقة

ومن ثُمَّ قُدُم ولو أَعْلَطُ كما قال (والأصبح تقديمه) أي حدَّ القدفِ وكدا القطعُ (على حد الشرب ، و) الأصبُّح (أن القصاص قتلاً وقطعاً يقدم على) حدَّ (الرما) إنَّ كَانُ رجماً بالسنةِ للقتلِ لا القطع؛ كما تُفَرَّرُ (٤) تقديماً لحقُ الادمي، محلاف حدد الرما وتعريبه وحدَّ الشربِ وبَهما يُقَدَّمُان (٥) على الفتلِ ؛ لئلاً يَقُوتًا .

وفي تحرير محلُّ التحلافِ هـ، تنافِ وَقَعَ بِينَ الرَّرِكُشِيُّ وَعَبِرِهُ لاَ حَاجَةً بِمَا إِلَيْهِ وَلُو اجْتُمْعُ مَعَ لَحَدُودِ تَعْرِيرٌ. قُدُّمُ عَلَيْهَا كُلُّهَا ؛ كَمَا طُلِمَ مَمَّا مَرَّ ، لأَنَّهُ أَخْفُ وَحَقُّ آدِمِيُّ .

. . .

⁽١) أي : قتل (با رفتل رمة . (ش : ١٩٨/٩) ,

⁽٢) أي حداثرياء والسرفة، والشرب، والأربداد (ش ١٩٥/٩)

⁽٢) وفي (ت) : (أو كانا تَتلاً . . يَقَدُم) ,

 ⁽٤) قوله (الا المعشع) أي من يعدم المعظم على حدّ الرب معددًا ، قوله (كيما تقرر) أي عي
 قوله : (وقطع على حدرثا) ، (ش : ١٩٦٧/٩) ,

 ⁽٥) قوله (فإنهما بقدمان) الصمير (لمثنى يرجع إلى حدد الربا وحد الشرب ، فإن النعريب نابع لمجلد ، كردي ، وفي العراقية : (تابع للحد) ,

(كتاب الأشربة)

كتاب الأشربة

(كتاب الأشربة)

جمعٌ (شرابٍ) يمعنَى : مشروبٍ ،

وفيه دكرٌ التعازير تبعاً .

وحمع الأشربة ؛ لاحبلاف أبواعها وإنَّ اتَّحد حكمُها

ولم يَقُلُ حدُّ الأشرية ؛ كما قال (قطع السرقة) لأنّ الفصد ثم لبس إلاّ ببانُ القطع ومتعنفاتِه ، وأمّا البحريمُ. فمعلومُ صرورةَ ، وأنّ هـ فالعصدُ بيانُ التحريم أيصاً () ؛ لحقائِه بالبسبة () في كثيرٍ من العسائلِ ، فلم يقُلُ (حدٌ)، لَيُعدَّر (حكم) الشاملُ للحرمة والحدُّ وغيرهما (كالوحوب عند العصلُ

شرتُ الحَمرِ حرامٌ إجماعاً مِن الكاثرِ

وشرتها المسلمون أوَّل الإسلام ، قِيلَ استصحاباً لما كان قبل الإسلام ،

والأصلح أنه بوحي

ثُم قِبلَ المَعَاجُ الشَّرَثُ لا عَبِيةُ العَقَلِ ؛ لأنَّهُ حَرَامٌ فِي كُلِّ مَلَةٍ ، ورثقه المُصَنِّفُ (**) ، وعليه * فالمَرَادُ تقويلهم بحرمة ذلك في كُلِّ مَلَّةٍ - أنَّه باعشار ما الشّعَرُ عليه أمرُ مَلْسَا⁽³⁾

 ⁽١) أي: كيان الحد بالأشربة . (ش: ١٦٦/٩)

⁽٢) وقي (ب) : (لحماله بالشبهة)

⁽٣) مال الدوري رحمه الله في الشرح صحيح مبتلم ١ (١١٤ ١٣) (١٠٠ اصل الشرب والسكر فكان مباحثًا ، الأنه قبل بحريم لحمر ، وأثنا عا عديفونه نعص من لا تحصيل به إن تسكر ثم يول فيحرَّماً... قباطل لا أصل له ولا يعرف أصلاً) .

⁽٤) كياب الأشرية الله (ناعسار ما ستمر عليه أمر ملك) أي المد استمرار أمر ملك حرم =

وحقيقة الحمر صدّ أكثر أصحابنا المسكر من عصير العنب وإنّ لم يقُدفُ بالربد، فتحريمُ عيرها قياسيٌّ ؛ أي نفرض عدم ورودٍ ما يأتي ، وإلاً. فسيُغَلَّمُ منه أنْ تحريم الكلّ مصوصٌ

وهندَ أقلّهم كلُّ مسكرٍ ، ولكنُ لا يكُفُرُ مستحلُّ المسكرِ مِن عصيرِ غيرِ العلم ؛ للحلافِ فيه (١٠٠٠ أي من حيثُ الحسلُ ، لحلُّ قليله على قول جماعةِ ،

أمّا المسكرُ بالفعلِ فهو حرامٌ إجماعاً ؛ كما حكاه الجنفيّةُ فصلاً عن غيرِهم .

محلافٍ مستحلَّه (*) من عصيرِ العبِ الصَّرفِ الدي لم يُطَبِّعُ وبو قطرةً ؛ لأمَّهُ مجمعٌ عليه بل ضروريٌّ .

وَمَن قَالَ دَلَتَكُفِيرٍ ؛ لكويه محمعاً عليه. اعْتُرِضَ بأنَّ لا يُكفُّرُ مَن تُنكِرُ أَصلَّ الإجماع .

ورُدُّ مَانُ الكلامُ فيضَ اغْتَرَفَ بكويه مجمّعاً عليه وأَنكُرُه ؛ لأنَّ فيه حيئةٍ تكديتَ حميع حملة الشرع ، فهو تكديث للشرع

والجواث(٢) بأنَّا ثم يُكفِّرُه لإنكارِ (١) المحمعِ عليه ، بل لكويه صروريًّا .

بعيب العمل في كل مله ١ يعني حكت بالتجريم إدا رجع حكمه إلي كردي

⁽١) راجع (المنهل النصاح في اختلاف الأشباح (١٥٥١) .

 ⁽۲) قوله (بحلاف مستحده) أي مستحل السنكر ، هذا راجع إنى فوله (لا يكفر مستحل السنكر) إلح (يمني هذا لحكم محالف لمستحل المستكر من فضير العب الصرف ، فإنه يكفر ، گردي

⁽٣) أي : هن الاعتراض المار . (ش : ٩/ ١٦٧) .

⁽t) ۔ وفي (ر) و(د) و(س) و(ع) - (لم تكفرہ بإنكار المجمع عایه) ، وفي (ت) و{ ت ؟) و(ح) , (لم تكفره لإتكاره المجمع قایه)

كُلُّ شَرَابِ أَشْكُر كَثِيرًا ﴿ حَرُّم عَلَيْكُ ﴾ .

لا يتأثَّى إلاَّ على المعتمّليِ أنَّه لا بدُّ في التكفير من كونه صرورتاً ، أمَّا من لا يشُترطُ دلك . فلاحواب إلاَّ ما مرُّ⁽¹⁾ ، فتأثَّلُه

(كل شراب أسكر كثيره) من حمرٍ أو عبرها ومنه المنحدُ من لبن الزمكة (١) هواله مسكرٌ مائعٌ ؛ كما مرّ بياله في المحاسات (١) (حرم قلبله) وكثيره ؛ لحر الصحيحين (* كُلُ شَرَابٍ أَسْكُرَ فَهُو حرامٌ (١) وَصَحَّ حررُ * أَنْهَاكُمْ عَنْ قَلِيلِ مَا أَسْكَرَ كثيرُهُ (١) وحيرُ (* أَنْهَاكُمْ عَنْ قَلِيلِ مَا أَسْكَرَ كثيرُهُ (١) وحيرُ (* مَا أَسْكَرَ كثيرُهُ قَالِم اللهُ حَرَامٌ (١٠) . وحيرُ (* مَا أَسْكَرَ كثيرُهُ قَلِيلُهُ حَرَامٌ (١٠) . وحيرُ (* الخَمْرُ مِنْ هَائِشُ (١) العسَةِ وَالنَّحْمةِ (١٠) .

(٢) الرَّمكة الأنثى من البرادين محار الصحاح (ص ١٨٦)

(٣) وهي (خ)و(س): (قي باب الجاسات)

(٤) مبحج النجاري (٥٥٨٥) ، صحيح مسلم (٢٠٠١) عن عاشه رضي الله عنها

(1) أخرجه إن حيال (٣٨٢) ، وأبو داود (٣٦٨١) ، والترمدي (١٩٧٣) عن حابر بن عبد ته رضي الله عبد الحاكم (٤١٣/٣) عن حوّات بن خُيرُ رضي الله عبد وهي (أ) و (ب) و (ر) : (فقليله حرام)

(٧) وفي (ح) و(ر) و(س) . (ص هابين لشجرين . العنه والنحله)

(٨) المرجه مسلم (١٩٨٥) عن أبي هريز درصي الله عنه . وفي (ح) بقديم و بأحير بين الأحاديث

⁽۱) قوله (علا حواب إلا ما مر) وهو قوله (أن بكلام قبل) الح ، فاشارح آولاً اشار إلى الجواب النبلي على المعتبد تقوله (بل صروري) ، بكن بنا ساء أن يحب على قول من لا يشرط في تكفير منكر الإحباع الصرورة فعال (بال الكلام) وبح ، ومحمل هد ما في قشرح لروص له من قوله وقال الإمام وكنب بكفر من حالف الإحماع وبحل لا تكفر في يرد أصده ولما بدعه الرام وكنب بكفر من حالف الإحماع وبحل لا تكفر في يرد أصده ولما بدعه الأول كلام الأصحاب على ما اذا صدى المحمدين على أن تحريم الحمر لبت شرعاً لم حلله فإنه رد للشرع ، حكه هذا الرامي ، ثم قال وقدا إن صح في علي ما يا في ساير ما حصل الإحماع على افراضه قبلاه ، أو تحريمه فأشه ، وأجاب فيه الربياني عالى مستحل البحد لا تكفره الأنه حالف الإحماع فعل ، بل لأنه حالف ما ثبت صرورة أنه من دين فيحمد في والأجماع والنص عليه ، كودي ،

وروى مسلمٌ ﴿ كُلُّ مُسْكِرٍ حَمْرٌ ، وكلُّ حَمْرٍ حَرامٌ ۗ اللَّهِ

وهي أحاديث صعبهةٍ ما يُحالفُ دلك فلا يُعوّلُ عليه^{(٢) ؛} كتأومل معص تلك الأحاديث منا ينُـُو عنه^(٣) طاهرُها من عبر دلس

(وحد شاربه) وإن لم يسكرُ ؛ أي حتعاطيه ؛ لما يأتي ان الحدُّ لا يتوقَّفُ على الشراء) وإن لم يسكرُ ؛ أي الحد المعلم الدُلته (١٠) ، ولأنَّ العمرة في المحدود بمدهب العاصي لا العتداعيين

وقولُ الرركشيّ فيمن لا يُسكرُ شرب الجمر ﴿ أَنَّ الجرمة من حَثَّ البحاسةُ لا الإسكارُ فقي الحدِّ عليه نظرٌ ؛ لانتهاء العلْه وهي الإسكارُ ﴿ عَجَيْبٌ وَعَقَلَةٌ عَنْ وجوب الحدَّ في القليل بدي لا يُنصورُ منه إسكارٌ ، فمعنى كونِه عَفَّةً ؛ أنَّهُ مَظَلَةٌ له ،

وخرج بالشراب ما حرَّم من الحامدات فلا حدُّ فيها وإنَّ حَرَّمتْ وأَشْكَرَتْ على ما مرَّ أَوْن (المجاسة) (" من التعريرُ ؛ لانتفاء الشدةِ المُطريةِ عنها (" على ما مرَّ أَوْن (المجاسة)

⁽۱) صحیح مسلم (۲۰۰۲) عن این همر رضی الله صهما

 ⁽٣) عن أبي ترده بن سار رصي الله عنه فان عنه فان رسول الله ١٩٤٤ = الشربوا في الطرؤف ، ولا مشكروا الم أخرجه بنساني (٩٦٧٧) ، وفان وهذا حديث مبكر وأخربته الدارقطني (ص. ١٠٦٠) ، وراجع السنق الكبير ا (٤٣٧ـ٤٣١/١٧) .

 ⁽٣) قونه (سنا بسر صه) أي بكل عبه ولا يوانعه كردي بنا الشيء هـ تبدي وساعد مختار الصحاح (عبي : ٤٣٤)

 ⁽٤) أي تقوله لاني بنا (بحلاف جاند اللحجر) ، ونفرله الأني في شرح (ويحد بدردي ا إنح ، وكدا شجيها د أكله (شي ١٦٧/٩)

 ⁽٥) عباره الممني المحاج ا (٥١٩/٥) (ثبية المراد بالشارب المحاطي شرباً كان أو قيره).

⁽١) قوله (راب اعتقد) إنج عطب على (برب الم يسكر) (ش ١٦٧/٩)

 ⁽٧) عارد (التحم «وهاج ١٠ (٢١٤/٩) (ودخل فيه رأي في قرل المصنف في وحدً شارية (
 - : الحكي إذا شرب سيلياً يعتقد حلّه على المقعب)

⁽٨) وفي (اب)و(اح)و(ار)و(اس)و(اغ)و(اهم) ا (اون المجاسات)

⁽٩) رفي (ب) و(ت) و(ب٢) و(ج) لفظه (عبها) غير موجودة

كتاب الأشربة ______ 60 _____

ككثير السع(١٠) والرعفران ، والعسر والحورة ، والحثيثة المعروفة

وحدوثُها كان أوائلَ المئة السابعةِ `` حين طهَرتْ دولةُ النتار التي لم تقعُ هي العالم فتنةً أفظعُ ولا أدهبُ للنفوسِ منها

ولا حدُّ بمدايها(٢) الذي ليس فيه شدَّةُ مطربةٌ ، بحلاف حامد الحمر ١ نظراً لأصلهما(٤) ، بلَّ التعريرُ الراحرُّ له عن هذه المعصمة الذيئه

وممًا يَتَأَكَّدُ المَالِعَةُ فِي الرجر عنه ، وإدعةُ أنّه من الكائر ، بل من أفحها ما خدث الآن مِن استعمال كثيرٍ من السفهاء له من سبّ لِستى الغَلسيّ يُوحدُ سحو حيالٍ مكَّة فَإِنّه أَسُوأُ المحدرات ؛ لأنَّ قليله يُؤدِّي بني مسح البدن والعقلِ ورواله عن جميع اعتدالاته ، وكثيره قاتلٌ فوراً ، فهو أنبعُ من الأفيونِ⁽⁶⁾ في الشَّمَّيْةِ ،

وفيلَ الآنُ^(١) مِن مَرَكُبِ يُستَّى البرش^(١) وبحوه ، وهو أنصاً عاسحُ للمدب والعقل

ولا حجّة لمستعملي دلك في فويهم إنَّ تَرُكنا لَه يُؤذِي بنفتل فصار واحماً علينا ؛ لأنَّه يحثُ^(٨) عنيهم نتدرَّحُ في تنقيصه شيئاً فشيئاً ؛ لأنَّه مدهثُ^(٩) نشعف

⁽١) النبع حين بنانات طيه مجدَّره من القصيمة التافيجانية المعجم الوسيط (ص ٢٠٠)

 ⁽۲) وقي (1) و(ب) و(شا٤) : (أواخر المئة السابعة)

⁽٣) أي : المذكورات ، (ش : ١٦٨/٩) ،

 ⁽¹⁾ عبارة الشربيني في المعني (1 تا ا 1) (والأبرد بحمره المعفودة والمحشش المدال)
 بظر أالأصلهما)

⁽٥) الأفيون عصارة الحثَّجاش ، تستعمل فتنويم والتحدير المعجم الوسيط (ص ٢٣٠)

⁽٦) - أي : ما حلث قبل الآب

⁽٧) وتي (ج) (بسمي نبرث) ، وفي (ر) (يسمى البرس) بالبين المهملة

⁽A) قوله (لأبه ينحب) المع عله لعدم الحجمة (ش ١٦٨٩)

 ⁽٩) قوله (الأنه بدهت) أي الأن سفيص شبأ فشباً بدهب به كردي وفي (اسا) و(اح)
 و((ر)) و(اهـ) : (الأنه يذهب)

إِلاَّ صِبُّ ومخلُّوناً وحرْبُا ودبِّباً ومُوحراً ، وكدا مُكُرةٌ على شُرْنها على الْمدُّهب

الكدان به شيئاً فشيئاً " إلى أن لا يَصُرُه فقدُه (") ؛ كما أَجْمَعَ عليه مّن رَأَيْنَاهم مِن أفاصل الأصاء

فعلى لم سُعوَ، في دلك التدريح - فهم فسعةٌ أثمون لا عدر لهم ولا لأحدٍ في إطعامهم إلاَ قدر ما يُخيي بفوسهم بو قُرصَ فوتُها بفقده

وحستر يحبُ على من رأى فاقده وحشي عديه دلث إطعامُه ما يخيا به لا عيرُ ١ كإساعة اللقمة بالجمر الأبية

ويخرَّمُ شرتُ ما ذُكر ، ويُحدُّ شارتُه (إلا صباً ومحدوناً) لرفع القلم عنهما ، لكن يَبْعي تعريرُ المميَّر على قياس ما مرَّا (وحربياً) أو معاهداً ؛ لعدم التزامِه (ودمياً) لأنه لم نشرمُ بالدفةِ من لا يعْنقِدُه إلاَ ما يتَعَلَّقُ بالآدميّين (") (وموحراً) مسكراً قهراً ؛ إذ لا صُنع له (وكذا مكره على شربها على المدهب) لرفع القدم عنه .

ويدرمه (۱) ككل آكل أو شارب حرام تقبُّؤه إن أطاقه ؛ كما هي (المجموع (۲) وعيره ، ولا نظر إلى عدره وإن لرمه التدول ، لأن استدامته في الناظي انتماع به وهو محرّمٌ وإن حلَّ انتداؤه ؛ لروال سببه ، فاندفع استبعادُ الأدرعيُّ لذلك (۸) ، وأحدُ عيره بمقبضي استبعاده

⁽١) قوله (التعمب لكند)أي حرفة بنسب بعده كردي

⁽٢) وقوله (سبتاً فشيئاً) عصل للإدهاب وأي مدهب ردهاما شيأ فشيأ كردي

⁽٣) (إلى أن لا يصره) أي الا يصر الكبد فقده ؛ أي عقد المسكر كرهاي

⁽٤) أي - من السارق . (ش: ١٩٨/٩) .

 ⁽٥) قوله (إلا ما يتعنق بالأدمين) أي الدينق بالعباد ، لا ما بتعنى بنحق اقد بعالى كردي

⁽٦) أي : المكره , (شي : ١٦٨/٩٠) ,

⁽٧) المجسرم (٢/٤٤/١).

⁽٨) أي : لزوم التقبق . (ش : ١٦٨/٩)

وَمَنْ جُهِلَ كُوْنَهَا خَمْراً لَمْ يُحدُّ، وَلَوْ قَرْبَ إِنْـلاَمُهُ فَقَالَ حَهِلُتُ تَحْرِنِعَهَا. لَمْ يُخَذُّ، أَوْ خَهِلْتُ الْحَدُّ خُذَ

وَلُحَدُّ بِذُرْدِيُ خَمْرٍ ، لاَ بِخُنْرِ عُجِى دَقَيْقُهُ بَهَا وَمَعْخُونِ هِي قِيهِ ، وَكَذَا خُفُّـةً وَشَغُوطٌ فِي الأَصْحُ ،

وعلى بحو السكران إذا شرب مسكراً حدَّ واحدٌ ما ثم تُحدُ قبل شربه ﴿ فِيْحَدُّ ثانياً

(ومن حهل كومها حمراً) فشرتها طاناً إناجتها (لم يحد) لعدره ، وفي النحر " للميحد) لعدره ، وفي النحر " للمنطق بعد صحوه بيمينه إذا ادّعى هذا أو الإكراء ، أي ويش معنى الإكرام إن لم يُغْلِمُ منه أنّه يغْرِفُه ()

(ولو قرب إسلامه فقال حهلت تحريمها لم بحد) لأنه قد يخمى عدمه دلك ، والحدُّ يُذُرأُ بالشبهة ، ويُؤخذُ مه أنَّ من شأ بين أطهرنا بحيثُ تقُصي قريةُ حالِه بأنُ تحريمها لا يخمى عديه ، خُذ ، واغتمده الأدر عنُّ وعبرُه (١٠)

(أو) قالَ علِمْتُ التحريم و (حهلت الحد حد) إد كان عليه إد عدم التحريمُ أَنْ يتحسَّها

(ويحد بذُرُديُ خَتْرٍ) أو مسكرٍ آخر ، وهو ما ينقى أخر إنائها ؛ لأنه منها ، وكذا شحيبها إذا أكنه (لا نحمر عجن دقيقه نها) لأنَّ عينها اصمحلَّتُ بالنارِ ولم يَبْقَى إِلاَّ أَثْرُها وهو النجاسةُ (ومعجون هي فيه) وماءِ فيه بعضها والماهُ عالتُ نصفاتِه ؛ لاستهلاكِها .

(وكدا حقبة وسعوط) بفتح السينِ لا يُحدُّ بهما (في الأصح) وإن خَصلَ منهما إسكارٌ ؛ لأنَّ الحدُّ للرحر ولا حاجةً إلنه هنا؛ إذ لا تَدْعُو إليه (٢) النفسُ

⁽١) يجر المدهب (١٠/ ١١٠) ،

⁽٢) راجع ٥ السهل النضاح في اختلاف الأشباخ ٤ مسألة (١٥٥٢) .

⁽٣) أي أَ المذكور من الحقنة والسعوط ، (ش : ١٦٩/٩) .

وَمَنْ عَصَّ بَنُقُمَةٍ ﴿ أَسَاعِهَا يَحَمُّو إِنَّ لَمْ يَحَدُّ عَيْرِهَا ، وَالْأَصِيحُ ﴿ تَخْرِيمُهَا لَدُواهِ

ويه (' فَارْقُ إفطار الصائم بهما ١ لأن المدار ثمُّ على وصول عبي للحوف

(ومن عص) نفتح أزله المعجم كما بحقه ، ويخور صنه (بلقمة) وحاف الهلاك منه إلى لم ترن إلى الحوف ولم يُمكنه إحراحها ؛ كما هو ظاهر ، وظاهر الهلاك منه إلى لم ترن إلى الحوف ولم يُمكنه إحراحها ؛ كما هو ظاهر ، وظاهر الهما أن حصوص الهلاك أن شرط بنوجوب الآتي ، لا لمحرد الإباحة ؛ أحداً من حصول الإكراه المنبح لها بنحو صرب شديد على أنه قد يُؤجدُ مما يأتي في المصطر أن ؛ من إلحاق بنحو الهلاك به أن بي الوجوب تم أن إلحاق بنحو الهلاك به أن بي الوجوب تم أن المنبي من الهلاك ها أن المناهما) وحوباً (تحمر إن لم ينجد عيرها) إنقاداً للمنبي من الهلاك ولاحدً .

وللقطع بالسلامه بالإساعة فارقث دام وجوب التداوي

(والأصح تحريمها) صِرَاهاً (بدواء) لمكنَّفِ أَر صَبَيُّ أَو مَحْتُونِ ؛ لَحَبِرِ مُسَدِمٍ أَنَّهُ صَلَى اللهُ عَنِهِ وَسَنَّمَ قَالَ بَمِنَ سَأَلَهُ أَنَّهُ يَصَّمُهَا لِلدُواءِ * * إِنَّهُ لَيْسَ بِدَوَاهِ ، وَلَكِنَّهُ ذَالًا لِهِ أَهُ) .

وصَحَّ حَرُّ ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْفَلْ شِمَّاءَ أُمَّتِي فِيمًا حَرَّمَ عَلَيْهَا ﴿ (١٩)

⁽١) - أي : بالتعليل المذكرر ، (ش : ١٦٩/٩) ،

⁽٢) - ومي (أ) ر(د) و(ر) ر(ز) . (أن حصول الهلاك)

⁽٣) أي : في (كتاب الأطبية) , (ش : ١٩٩/٩)

 ⁽٤) قوله (مر إلحاق نحو بهلاك به) أي بانهلاك ، وصمير (لحافه) يرجع إلى (نحو) أي كتابحث للهلاك بحث لحو لهلاك مدينج لبدم كردي

⁽٥) . أي : في المضطرّ ، (ش : ١٦٩/٩) ،

⁽٦) أي إلحاق لحر الهلاك بالهلاك في الوجوب في العصفى بالتقمة (ش ١٦٩/٩)

⁽٧) أي : الإسامة ؛ أي : وجربها . (ش ، ١٤٠/١٠) .

⁽٨) صبحبح مسدم (١٩٨٤) عن واتل س حجر الكندي وصبي الله عنه

 ⁽٩) أخرجه الرحال (١٣٩١) ، و بيهاي في ١ الكبر ١ (١٩٧١١) ، وأبو يعنى في ٩ مساده ١
 (٩) أخرجه الرحال (١٣٩٠) ، و بيهاي في ١ الكبر ١ (١٩٧١١) ، وأبو يعنى في ٩ مساده ١
 حدث (١٩٣٠) عن أم سلمه راسي الله عنها - وذكره البحاري بعدماً عن الل مسعود راسي الله عنه فيل حدث (١٩١٥)

وما ذَلَّ عليه القرآنُ أنَّ فيها منافع إنما هو قبل تحريمها ``

أمّا مستهلكةً مع هواو آخر ... فيخورُ النداوي بها ؛ كصرف نقيّة النجاسات إنَّ غَرَفُ (*) أو أَخْبَرَه هدلُ طتّ سعمها وتعيّبها بألاّ بُعْسي عنها طاهرٌ

ويَظْهَرُ فِي مَسْجُسِ بِحَمْرٍ وَنَحْسَ عِيرِهِ ﴿ أَنَّهُ يَحَتُ تُعَدِيمُ هَذَا (٢٠)

ولو احْتِيح في بحو قطع يدِ مَا كلهِ إلى روال عقبه حرر بغير مسكرِ ما تع () (و) حوع و (عطش) لمن دُكي ولو لنهنمهِ ، لأنها لا تُربلُه بن بريدُه حرّاً ، لحرارتِها ويبومتِها ،

وظاهرُ كلامِهم امتناعُها للعطش وإنَّ أشَرف على النف ، وهو بعيدٌ ، ولا يَنْغُدُ جَوَارُهَا حَيْثَدِ للصرورةِ ، ثُم رأب الرركشيُّ نقله عن الإمامِ عن إجماعِ الأصحابِ^(٥) .

ومع تحريمِها للدواء والعطش لاحدٌ بها وإنَّ وحد عيرها على المعتمدِ ؛ لنشبهةِ وإنَّ قِيلَ ؛ الأصلحُ مذهباً ﴿ الحدُّ

تنبيه . خَرَم صاحتُ ﴿ الاستعصاء ﴿ بحلُّ إسقائها للنهائم ، وللرركشيُّ حتمالُّ اللهاكان ، وللرركشيُّ حتمالُّ اللها كالأدميُّ في امتناع إسقائها إيَّاها للعطش ﴿ قَالَ لَا لَهَا تَشِرُهُ () فَتُهَلَّكُها فهو مِنْ قَبِل إِثلاقهِ المالِ ، النَّهَى

 ⁽۱) قوله (إيما هو قبل بحريبه) وأنا بعد التحريم قول الله بعالى الحال لكن شيء سمها لينافع حملة ، فيسن شيء قبها من المنافع ، كذا في تدميري كودي وراجع ا التحم الوقاح ١٤(١/٤٧/٤)

⁽٢) أي : بالطب ولو كان فاسقاً . (ع ش : ١٤/٨)

 ⁽٣) أي : التجن الآخر ، (ش : ١٧٠/١)

 ⁽¹⁾ عباره ٥ معني لمنحاح ٥ (٥١٨/٥) (أما الأشربه - فلا بحور تعاطيها بديك ، أي - بيرال - بيرال بنقل لمنطح عصو ، وينبعي ان لم بجد عبرها أو لم يرل عقله إلا بها - جوازه)

 ⁽a) تهاية المطلب (۲۲۷/۱۷) .

⁽٦) قوله : (لأمها مثيرة) أي - بريد العطش ، كردي ، وهي (خ) و(هـ.) : (لأمها مثيرة) .

والأولَى: تعديله مأنَّ فيه إصراراً لها ، وإصرارُ الحيوان حرامٌ وإنَّ لَم يَنْعَفُ قَالَ^(١) : والمتُّحِهُ مع يسقائها لها لا لعظش ؛ لأنه من قبل التعشيل^(١) بالحيوانِ وهو معتبعٌ .

وفي وجهِ غريبِ حلَّ إسقائها للحبل ﴿ للرداد خُمُوّاً ﴿ أَي شَدَّةً فِي حربها دال والقياسُ حلَّ إطعامها للحو حشيشِ وبلحِ ﴿ للحوع وإلَّ تحدَّرِتُ

وَيُطَهِّرُ ؛ جَوَازُه لآدميُّ جَاعَ وَلَمَ لَحَدَ غَيْرَ ذَلِكَ وَإِنَّ تُخَذِّرُ ا لأَنَّ المَخَذُرُ لا يَرِيدُ فِي تَحْرَعُ * اللَّهِي مُلْحَصًا

(وحد الحر أربعون) لحير مسلم أن عثمان أمر علياً بحلد الوليد ، فأمر الحسن فاشتع ، فأمر عبد الله بن جعمر رضي الله عنهم فحلده وعدي يَعُدُ حتى بَلُغ أربعين ، فعال ا أي علي أنسك () تُم قال () (جلد السي صلى الله عليه وسلم أربعين ، وأبو بكر أربعين ، وعمر ثمانين ـ أي بإشارة ابن عوف لمنا اشتثار عمر الناس في ذلك ـ وكلّ سنة ، وهذه أحث إلى) ()

وبه يُرَدُّ رعمُ بعضهم إحماع الصحابة على الثمانين.

والمُثُنَّكِلُ دكرُ (الأرمعينَ) بما في ﴿ البحاريُّ ؛ أَنَّهُ () جَلَدُه ثمانينَ (٧) .

أي الرركشي هامش(أ)

⁽۲) قوله (عن فيبل شمثيل)أي تحيير الصورة كردي

⁽٣) عي (د) والمطبرعات (نصاب أي ؛ علي أصيك)

⁽²⁾ قوله : (ثم قال) أي : قال على . كردي

 ⁽٥) صحيح مسلم (١٧٠٧) عن خُصين من السنار أبي ساسان رحمه الله ثمالي ۽ وحديث استثارة عمر الناس في حند الحمر - أحرجه مسلم (١٧٠١) عن أبس بن مائك رضي الله عنه ۽ فقال عند الرحمن بن عوف - أرى أن تحملها كأحف الحدود ۽ فجلد عمر ثمانين

⁽¹⁾ وقوله (سافي البحاري) أي أن عباً حلد إلح كردي

⁽٧) صحح التجاري (٣٦٩٦) عن عيد ألله بن عدي بن الحداد رحمه الله تعالى

وخمع بأن السوط له رأسان والقصية واحدة

وقولُه(٢) ﴿ (وكلُّ سُنَةً) مما صلح عنه(٢) أيضاً ﴿ أَنَّهُ صَلَّى اللهُ عَنِيهِ وَسَلَّمَ لَمُ يَشْنُهُ ، ولهذا كان في نفسه من الشمانين شيءٌ (١) ، وقال ﴿ لُو مَاتَ وَدَيْتُهُ ﴾(٥) وكَانَّ يَخُذُ فِي إِمَارِتِهِ أُرْبِعِينَ (١) .

ويُجَابُ بحمل المي^(٧) على أبه^(٨) لم سلّعه أوّلاً ، و لإثنات ^{٩)} على أنه سلعه ثانياً ، أو لم يَشُنّه (١) بلفظ عامٌ يشمل كلّ فصيّهِ ، بل فعله في وقائع عبينةٍ وهي لا عمومَ لها .

 ⁽١) قوله (والقصية واحده) أي وفعيه لروايس واحده كردي وفي (س) و(د)
 والمطبوعات : (والقصية واحدة)

 ⁽۲) قول (وقربه) عطف على (ذكر الأربعن) اي و ستكر فونه (ا وكن سنه ا بمه)
 یلخ ، کردي ،

⁽٣) وشمير (عنه) يرجع إلى على ، كردي

 ⁽¹⁾ قوله (وكان في نفسه من أنشانين شيء) أي وكان هني يفوب في نفسي من حدد شارت منجمر شنانين شيء ، ونو مات ودينه ؛ لأنه ﷺ لم يسنه كردي كد في النبيخ

⁽٥) أغرجه البحاري (٦٧٧٨) ، ومسلم (٢٩/١٧٠٧)

⁽٦) وقوله (ركان) عني (يحد في إمارته) إنج كردي قال الحافظ في ١ اللحمص المحبير ١ (٢١٤،٤) (حديث عني أنه رجع عن رأيه في أن تحلد تماس ، وكان يحدد في حلاقه أربعين أن رحوعه عن رأيه فعدم ذكره في حديث أبي ساسان ، وأنه قال في الأربعين (وقدا أحب إبيّ) ، ونكن كان ذلك في خلافه عثمان رضي الله عنه ، لا في حلافت بعم ١ الظاهر أنه ثب على ذلك) وقال ابن المغمل في ١ المدر السير ١ حلافت بعم ١ الطاهر أنه ثب على ذلك) وقال ابن المغمل في ١ المدر السير ١ (٢٠/٧) عن عني رضي الله عنه ١ أنه رجع ١ إلى وقال الإيحصري من حرّجه بعد الله عنه ١ وأنه رجع ١ إلى وقال الإيحصري من حرّجه بعد اللهد عنه) وراجع في كن ذلك ١ شرح صحيح مستم ١ بلووي (٢١٧/١) في ناب (حد الحمر) ،

⁽۷) أي: (لم يسه) . (ش: ۱۷۱/۹)

⁽٨) أي : جلده 強 الثمانين . (ش : ١٧١/٩)

⁽٩) آي - (وکل سنة) . (ش : ١٧١/٩) .

⁽١٠) قويد (أو يم يسنه) إلح عطف عني فوند (لم ينتعه) إنح (ش ١٧١/٩)

ورقيق عشرون سؤج أؤ أبد أؤ بعاب أؤ أطراف ثباب ، وقبل صعيل سؤطً

للم رَأَيْثُ مَا يُؤيِّدُ هِدَالَ ، وهو ما في الحامع عبد الرراق الله صلى الله عبه وسلم حلد في الحمر الماسِ(")

(ورقيق)^(۱) أي من فيه رقُّ و_ين فلُّ (عشرون) لأنَّه على النصف من النحرُّ

ويُخَمَدُ مَا دُكرِ العَويُّ السَلِيمُ ⁽¹⁾ (سَبُوطُ أَوَ أَبِدُ أَوَ بَعَالَ أَوَ أَطْرَا**فَ ثَبَابَ**) للاتباع ، رُوَّاهِ البِخَارِيُّ وغَيرُه^(ه) .

و لا بذ في طرف الثوب من فتمه وشده حتى لؤسم

(وقبل بنص سوط) لأنَّ عبره لا يخصُّلُ به لرحزُّ ، وصحْحَه كثيرون ، وبقل عبرُ واحدِ عبيه إحماع بصحابه ، لكنَّه في * شرح مسلم * حكى الإحماع عبى الأوَّل ، وجعل الثاني علماً فاحشاً ؛ لمحالفيه للأحاديث الصحيحة ، وبعر فيه (١) الأَذْرَعَيُّ .

أمَّا النَّصِوُ ولو حديدً. فيجلدُ سجو عَنْكَالِ (٢٠) ، ولا يحُورُ سوطٍ

⁽١) أي : أنه لم يُثُنَّه بلعظ مام . . . إلخ ، (ش ١٧١/٩) ،

⁽٢) الصنف عبد الرزاق (١٣٥٤٧) عن ينجس رحمه الله تعالى

⁽٢) - وقي يعمن السنخ : ﴿ وَالْرَقَيْنَ ﴾ .

 ⁽٤) قوله (ريحدد دا دكر المري) إنح قبل فيمغوله لنطفق بينجاري ثم نائب فاعده (ش : ١٧٣/٩)

⁽¹⁾ أي: ما قي ا شرح مسلم ٤ . (ش: ١٧٢/٩)

 ⁽٧) النَّصُو (بنهرول لمعجم بوسط (٩٢٩) العثكال الندق من أعدى البحل لذي بكوت فيه الرطب البيان المرب (٣١/٦) .

وَلَوْ رَأَى الإِمَامُ تُلُوعَهُ ثَمَّانِينَ . . جَارَ فِي الأَصَحُّ ، وَالرُّبادةُ تعربراتُ ،

(ولو رأى الإمام ملوعه) أي , حدَّ البحرُّ (لمانين) حددُ (حار هي الأصبح) لما مَرُ عن عمر رضي اللهُ عنه () كن بحثه الأولى أربعون ، كن بحثه الرركشيُّ ؛ لما مرُّ عن عليُّ أنّه صلَّى اللهُ عنيه وسنَّم لم يشه ")

وفيه مطُرُّ ؛ لِما مرَّ^(۳) أنَّه سنَّة ^(۱) ، إلاَّ أنَّ يُقَالَ الأَكثرُ من أَحَوَاله صَلَّى فَهُ عليه وسلَّم الأربعول ، وحاء أنَّ عليّاً أشارٌ على عمرُ رَخِيْ اللهُ عيما يذلك^(۵) أيضاً ، وعلَّله^(۱) بأنَّه إذا شرب ، سَكِرَ ، وإذا شكِرَ . هَذَّى ، وإذا هُذَى . الْتَرَى ، وحَدُّ الاَفتراءُ (۲) ثمانون (۸)

(والريادة) على الأربعين (تعريزات) يد نو كانت حداً للم بخر بركها ١ بكن لو كانت تعريزات حارث ريادتُها ١ لأن كل بعربر يخور كونه بسعة وثلاثين ، قالوحة أن فيها شاتية من كل منهما(١٠)

ومن ثبة قبال البرفعيُّ - الحتصُّ حدُّ الشيرب سحَّم بعصبه ، ورجوع

⁽۱) في (ص ١٥٠٠)

⁽۲) في (ص ۲۵۰)

⁽٣) قوله (وب نظر) ي في تعلق الركشي ، قوله (الله من الي عن علي وطبي اله تعالى عنه . (ش: ١٧٢/٩) ،

⁽٤) وتي المطيراءات : (سنُّة)

 ⁽a) أي : بالثمانين ، (ع ش : ٨/١٥) ،

⁽١) أي عدي رصي العديمالي عنه للماس (ش ١٧٢/٩)

⁽٧) لمل المراد بالاحراد : القدف. (ش : ١٧٢/٩).

⁽٨) احرجه لحاكم (٤ ٣٧٥) ، راندوفطي (ص ٣٢٣) ، و لبيهي في ٩ نكبر ٩ (١٧٦٠٢) عن بن وبره انكلي رحمه نه بعائي مطولاً وفيه قصة ، وأخرجه مالك في ٩ الموطأ ٩ (١٦٢٥) عن ثور بن ريد بدّبني رحمه فه بعالى أنّ عمر بن الحظات استبار في الحمر بشربها الرحل ، فقال له علي بن أبي طالب (برى أن بجنده ثمانين ، فإنه اذا شرب مكر ، وإد سكر هدى ، وإذا هدى افترى . . ، فجلد عمر في الحمر ثمانين

⁽٩) وراجع (السهل انصاح في حلاف لأشياح (مبنانة (١٥٥٣)

وقيل حدًّ

ولحدُ بإقراره أَوْ شهادة رحُدِين ، لا مربح حمَّرٍ وسُكْرٍ وقَيْءٍ ، وَيَكْمِي فِي إِقْرَادٍ وشهادة - شرب حمْراً ،

مانيه لرأي الإمام أو مائيه (١).

(وقيل حد) أي ومع دنك لو مات بها صمن على ما اقتصاه كلائمهم، وبُوخَةُ بأنَّ وإنَّ قلباً رَبِّها حدُّ هي تُشْبَةُ التعرير من حيثُ جوارُ تركها، فاللهع ما للملقينيُّ هنا^(۱)

(ويحد بإقراره ، أو شهادة رحلين) أو عدم السيّد دون عيره (**) ؛ بطير ما مرّ في السرقة (1) (لا نربح حمر ، و) هيئة (سكر ، وقيء) لاحتمال أنّه الحتفل أو اشتّعطَ بها ، أو أنّه شرتها مع عدرٍ ؛ لعلظ أو إكر هِ

وحدُّ عثمان رصي اللهُ عنه بالقيء جنهادٌ له(٥)

(ويكمي في إقرار وشهادة شرب حمراً) أو شربت ، أو ؛ شَرت ممنا شرِب منه فلانُ فسكر (١٠) ، وساع له دلث (١٠) في شرب السيلِ ؛ الأنّه قد يُسَمَّى خمراً شرعاً

وكونُهُ^(٨) قد يَكُونُ حنفيّاً فلا يُفَسَّقُ به يخلاف الخمرِ . . أمرٌ حارجٌ عمّا هو

⁽١) الشرح الكير (١١/ ١٨٤) .

⁽٢) راجع المهل النصاح في احتلاف لأشياح السأله (١٥٥١)

⁽٤) عي (ص: ١٥٠)

⁽٦) آي: القلاف ، انتهى رشيدي: ﴿ ش ، ٩ ١٧٣ ﴾

⁽V) قوله (وساع له دبك) أي حار لتشاهد أن يمول شرب حمراً عي لسد كردي

⁽A) أي ، المشهر دحلت (ش : ١٧٣/٩) ،

وقبل تشترطُ وَهُو عالمٌ به مُخْتَرُ ، .

المقصودُ الذي هو الحدُ ؛ فلم تؤثَّرُ في تعبير الشاهد عنه (١) بالحمر

وإنَّ لَمْ يَقُلُّ^(*) محتاراً عالماً ؛ كما فيهما^(*) في نحو بيعِ وطلاقِ ؛ لأنَّ الأصل عدمُ الإكراء ، والعالث من حال الشارب علمُه بما نشْرتُه

(وقبل المشترط) هي كلِّ من المفترُّ والشاهد أنَّ يَمُول الشربها (وهو عالم به مختار) لاحتمال ما مؤ⁽¹⁾ ؛ كالشهادة بالربَّ ، والحَتارة الأدرعيُّ ، لأنَّه إلَّما يُعاقَتُ بِقِينِ⁽⁰⁾

وَهُرَقَ الأَوْلُ بَالَ الرب قد يُطِيقُ على مقدّماته ؛ كما في الحديث وقيه نظر ، فإنه مُرُ أنّ السرقة لا بدّ فيها مِن التقصيل (٧) ، وكما أنها تُعلَّى على ما لم يُوجَدُ فيه الشروطُ ، فلا عارق يُوجَدُ فيه الشروطُ ، فلا عارق بينهما

وقد يُقْرَقُ ١٨١٠ بأنهم سامحُوا في الحمرِ بسهولة حدُّها ما لم يُسامحُوا في

⁽۱) أي لــد (ش: ۱۷۳/۹)

 ⁽٣) قوله (وإن لم يمل) إنح (أي كل من لممرّ والشاهد، وهو عديه المن (شي ١٧٣/٩)

 ⁽٣) قوله (كما صهب) أي في نشرب بارهُ ، والإفرار في نحو (انح كردي عمره)
 الشرواني (١٧٣/٩) (أي كما يكمي إطلاق الإفرار و نشهاده في نحو بمع (انح)

قوله : (الاحتمال ما مر) أي : الإكراء ، كردي

 ⁽a) قوله : (إنما يعاقب بيقين) أي : بجاية بقيبه ، ولا يقين مع احتمال الإكراء والجهل .
 كردي

⁽١) قوله (كما في لحديث) وهو فوله عليه نصلاه والسلام (المثان بربان ، والبدان بربان (كردي و بحديث أخرجه بن حبان (EE۱۹) ، وأحمد (٨٩٩٥) عن آبي هريرة ومبي الله همه ، وهو بمعاه عبد البحاري (٦٢٤٣) ، ومسلم (٣٦٥٧) عن آبي هريره رضي الله عنه أيضاً

⁽۷) الي (ص: ۲۱۵ـ۲۱۴) ،

⁽A) قوله (وقد يفرق) أي بين لسرفة والشرب كردي

To7 _____ كتاب الأشرية

عبرِها ، وأيْصاً فالائتلاءُ بكثرة شربها يعتصي التوشع في سبب الرجرِ عنها ؛ فوشع فيه ما لم يُؤشّعُ في غيره .

وهلى الثاني (١): لا بدّ أنْ يريد (٢) · (من عير صرورةِ) احتراراً من الإساعة والشرب لنحو تداوِ .

قال الرركشيُّ ومحلُّ الحلافِ حيثُ لم يؤنب الحاكمُّ في الشهودِ ، وإلاَّ . . وحب الاستفصالُ جرماً وقياشه أنَّه إذا ارْتاب في عقل الشارب^(٣) لَرِمه دلك أيضاً .

(ولا يحد حال سكره) فلحُرُمُ دلك ؛ لقوات مقصوده مِن الرجر مع قواتِ رجوعه إِنْ كَانَ أَفرُ ، فإنْ حُدْ ولم يَصرُ ملقَى لا حركه فيه العُتُدُ به كما صَحَحه جمعٌ ؛ لخبرِ البحاريُّ الظاهرِ فيه (٤) .

ومن ثُمَّ قالَ بعضُ الأنمَّةِ لا خلاف فيه (٥) ، وكَانَّ قصيَّةُ الحديثِ . عدمُ الخرمة ، وكأنَّهم نظرُو، إلى إمكانِ تأويله فاختاطُوا فيها (٦) لحقُّ اللهِ و بظراً لفواتِ ما ذُكِر (٢) ، وفي الاعتداد (٨) لحقُّ الآدميُّ

⁽١) أي : اشتراط ذكر العلم والاختيار . (ش : ١٧٣/٩)

⁽٣) قوله : (أن يزيد) أي : كل من المقر والشاهد.

⁽٣) قوله (في عمر انشارت) أي النمر بالشرب (ش ١٧٣/٩)

 ⁽³⁾ أي عي لاعتداد (ش ١٧٣/٩) والحديث في ا صحيح المحاري (١٧٨١) عن أبي هريره رصي الله عنه قال (أني النبي ﷺ سكرال ، فأمر مصرية) وهد مر ادماً

⁽٥) أي في الأعنداد (ش ١٧٣/٩) وفي (ت) و(نت) و(نت) و(عد) (لأخلاف فيها) ،

⁽٦) قوله (ماحدهو ديها) أي ا في الحرمة ، وحاصل المعنى الداخلوا في الحداجات بسكر حتى جملو الحرمه فنه الأحل تفويت حن الله نمالي ، وحملو الاعتداد به الأحل على الأدمي كردى ،

⁽٧) أي ، الزجر ، (ش : ١٧٣/٩)

⁽٨) وفي (٤) و(د) و(ر) و(س) : (وفي الاعتدادية) .

وَشَوْطُ الْخُذُودِ * نَيْنَ قَصِيبٍ وعَصاً ورطَّبٍ وناسِي ، وَيُمَرُّقُهُ عَلَى الْأَعْصَاءَ إِلاَّ الْمُقَاتِلُ وَالْوَحْهِ ،

وكذا يُخْرِيءُ (١٦) في المسجدِ وإنْ كُره فيه ، وإنَّما لم بخرُمْ خلافاً للسديحيُّ ، لحصول المقصود به فيه من غيرِ استقدارِ فيه له (١٦)

(وسوط الحدود) والتعارير يكُونُ (بين قصب) أي عصني رقيقي حداً (وعصاً) عير معتدلة (و) بين (رطب وباسن) بأن يغتدل عرف حراته ورطونته ؛ للتخصُل به الرجرُ مع عدم حشيه بحو الهلاك "، فينسط كونه لسن كدبك ؛ لأنه وأنا يُخشَى منه الصررُ الشديدُ ، أو لا يُؤلمُ

وفي * الموطّأ * مرسلاً الله صلّى الله عليه وسلّم أراد أن يخدد رحلاً فأني سيوط خَلَـقِ ، فقَـال * * فيؤقّ ذَلِكَ * فأني سيوط حديث ، فقاب النّبان هَذَيْن *(1)

وهذا وإن كان في رالٍ حجَّةً ها نتقدير اعتصاده، أو صحه وصفه كما قيلً^(ه) ؛ إذلا قَارِقَ ،

قَالَ اللَّ الصلاح والسوطُ هو المنحَدُ من شَيْرٍ (١٠) تُلُوى وتُنفُّ

(ويعرقه) أي - السوط من حيثُ العددُ (على الأعصاء) وحوناً ١ كما قاله الأدرَعيُّ ؛ لئلاً بغُطُم ألبُه بالموالاه في موضعِ واحدٍ

ومن ثُمَّ لا يُرْفَعُ عصده حتَى يُرى بياصُ إنطَه كما لا يضَعُه وصعاً لا يُؤْلمُ (إلا المقاتل) كثعرةِ محرِ وفرحِ ؛ لأنَّ القصد رخَرُه لا إهلاكُه (والوحه)

⁽۱) وقوله (وكذا يحرى،) عطف عنى (اعتد) كردي

⁽٢) قوله (به)أي مى الحدين السنجد(به)أي للمسجد (ش ١٧٣/٩)

 ⁽٣) وفي (أ) و (ب) و (ر) و (س) . (مع عدم حشبه الهلاك)

⁽¹⁾ الموطأ (١٥٩٨) عن زيد بن أسلم رحمه اله تعالى

⁽٥) - راجع (التلجيض الحبير) (٢١١/٤)

 ⁽٦) قوله (هو لسحد من سبور بدوى) الشيور حمم سيْرٍ ، وهو الدي بقد من الحلد كردي

قِيلَ : وَالرَّأْسُ ، وَلا تُصَدُّ بِدُهُ ،

فيخرَّمُ صَرِيُهِما ؛ كما بحث^(١) أيضاً ؛ لأمر عليُّ كرَّم اللهُ وحهه بالأوَّلُ^(١) ، ونهيه عن الأخيرَينِ والرأسِ^(٢) .

وإنْ خَلَدُهُ عَلَى مُقَتِي مِمَاتَ ﴿ فَفِي صَمَانَهُ وَحَهَانُ ، وَقَصِيَّةُ كَلَامِ الدَّارِمِيُّ مَنْ الصَمَانِ ؛ كَالْجَلَدُ فِي حَرِّ أَوْ يَرَدِّ مَمَرِطَيْنَ

(قبل والرأس) لشرعه ، وأطال جمعٌ في الانتصار له ؛ لأنه مقتلٌ ويُحافُ منه العمّى ، والأصغُ السيمُ ، لائه مستورٌ بالشعر عالماً فلا يُحافُ تشويهُه بصرته بحلاف الوجه ، ولأمر أبي بكر رضي الله عنه الحلاد بصرته ، وعلّله بأنّ الشيطان فيه ("" لكنّ اغترُض بأنه ("" صعيفٌ ومعارضٌ بما مرّ عن عنيّ (")

ومحلُّ الحلافِ إنَّ لَم يَقُلُ طَنِبُ عَدَلُ رَوَانَةِ بَرَصَرَارَهُ * صَرَراً يُبِيعُ النَّيَمُمُ ، وَإِلاَّ . حَرُّمَ حَرِماً ؛ لأنَّ لَحَدُّ لا يَتُوقُفُ عَلَيْهِ

﴿ وَلَا نَشَدَ يِدُهُ ﴾ مِن نُتُرِكُ لِيُّتَنِي بِهَا رِنَّ شَاءً ، وَلِيضُرِتْ عِيرِ مَا وَصَعَهَا عَلَيْهِ ﴿

⁽١) أي : الأدر هي التحريم ، (ش : ١٧٤/٩) ،

⁽٢) أي التمريق حنث فال للحلاد (وأعط كل فضو حمه) (ش ١٧٤/٩)

 ⁽٣) عن أحيده من حالد رضي الله عنه أنه شهد علياً رضي الله عنه أنام على رحل حداً ، فعاد للجالف (اصرب وأعط كل عُصر حدة ، والهن وجهة (مداكيره) - أخرجه الليهمي في * الكبير ا (١٧٦٤٤) - راس أبي شبه في ٥ المصنف ١ (٢٩٢٦٨) عن المهاجر من عميرة عن علي رضي الله فته .

 ⁽٤) لعل المراد مع استثناء برأس (إذ المعنى أنه لا يجب اتفاء الرأس عند انصرب صارة في معني المجتاح (٥٢١/٥) (و لأقبح ، وعراه الرافعي بالأكثرين . لا)

 ⁽٥) عن الفاسم رحمه الله بعائي أن أنا بكر أبي برحل انفي من أبيه ، هان أبو بكر رضي الله عنه (اميرت الرأس ، فإن الشطاف في الرأس) أخرجه ابن أبي شنه في السطاف السطاف) (المجافظ في التنجيس الحبير ((٢١٤/٤) (فيه ضعف وانقطاع ، وفي الباب قصة عمر مع صبيع) ،

⁽٦) اي ٠ غير ابر آيي بکر بديك ، (ش ، ١٧٤/٩) ،

⁽V) قي (س : ۲۵۰) .

⁽٨) اي : شرب الرأس ، (ش : ١٧٤/٩) ،

ولا تُحرَّدُ ثَالَهُ ، ويُوالي الصَّرَّب بحيْثُ يَخْصُلُ رَخَرٌ وَسُكِيلُ

لانَ وصعها بمحلُّ يَدُلُ على شدَّة باللَّمه بصرته

ولا يُلفى على وجهه ؛ أي البخرامُ دلك قيما يظهرُ ؛ أحداً منا مرُ ؛ من حرمة كَا الميت على وجهه وإن أنكن الفرقُ(١) .

ولا يُمدُّ ؛ أي يُكُرهُ دلك ولا يخرُمُ ؛ كما هو ظاهرٌ ، مل يُخلدُ الرحلُ قائماً ، والمرآةُ جالسةً .

﴿ وَلَا تَحْرُدُ نَيَامُهُ ﴾ التي لا تَشَعُ أَلَمُ الصَّرِبُ ﴿ أَيَ ۚ يُكُرُهُ دَلَكَ أَيْصاً فَيَمَا يُظُهُرُ ﴾ يحلاف نحو جمِّ محشوةٍ ، بل يسعي وحوث تحريدها إن منعت وصوب الألم المقصودِ .

ولُؤْمَرُ _ أي - وحوباً فيما يَطُهَرُ أيصاً ـ امرأةً أو محرمٌ شدُ ثنابِ المرأةِ عليها كلّما تُكَثَّفَتُ

ولا يَنوَلِّي الحلدَ إلاّ رحلٌ

واشتَخَسَنَ الماورديُّ ما أَخَدَثُه ولاهُ العراقِ ، من صربها في بحو عرارةِ مِن شعرٍ ريادةٌ في سبرها^(۱) ، وأنَّ المتهافث على بمعاصي يُضَرَّ في الملاَّ ، ودا الهيئة (۱) يُصْرََّ في الحلاء⁽¹⁾

والحشي كالمرأة ، لكن لا يتولَّى بحو شدٌّ ثبابها إلاَّ محرمٌ على الأوجم

(ويوالي الصرب) عليه (بحيث يحصل) له (رحر وتنكيل) بأن يُصُونَ هي كُلُّ مَرْةٍ مَا يُؤْلِنُهُ الْمَا لَهُ وَفَعٌ ، ثم يُصُونُ الثالية وقد نقيَ اللَّمُ الأوّل ، فإنَّ فات شرطُّ من دلك . لم يُغَندُ به وحَرُّم ؛ كما هو ظاهرٌ

^{(1) (}L) (1)

⁽¹⁾ الحاري الكبير (174/17)

⁽۱) وتي (أ) و(س) و(غ) و(ر) و(ر) ; (وفا الهيبة)

⁽¹⁾ الحاري الكبير (٢٤٣/١٧) .

٣٦٠ _____ كتاب الأشرية

فصل بُعرْرُ مِي كُلُّ معْصيةِ لا حدَّ فيها ولا كَفَارِه

(فصل)

في النعرير

وهو لعة من أسماء الأصداد ؛ لأنه يُصلُ على لتمحيم والتعظيم ، وعلى التأديب، وعلى أشدًالصرب، وعلى صرب دون الحدّ ، كذا في القاموس الله الما

والظاهرُ أنَّ هذا الأحيرِ علطٌ ؛ لأنَّ هذا وصعَّ شرعيُّ لا لعويُّ ؛ لأنَّه لم تُعْرَفُ إِلاَّ من حهه تشرع فكيف يُنْـــثُ لأهل اللعه الحاهبين لذلك مِن أصبِه ؟

والدي في الصحاح العد تفسيره بالصرب ومنه شُقْيَ صربُ ما دون الحدُّ تعزيراً (٢) .

فَأَشَارُ إِلَى أَنَّ هَذَهِ الْحَقَيْقَةَ الشَرَعَيَّةِ مَعَوِنَةٌ عَنِّ الْحَقَنَةِ اللَّغُونَةِ بَرِيادَةَ قَيْلِهِ هُو . كُونُ دَلْكُ الْضَرَّبِ دُونَ الْحَدُّ الشَرَعَيُّ ، فَهُو كُلُقْطٍ (الصّلاة) و(الرّكاةِ) وتحرِهما السقولة ؛ توجود المعنى اللَّغُويُّ فَهَا بَرِيادَةٍ

وهذه دقيقةٌ مهنّةٌ تَفَطَّلَ لها صاحبٌ ﴿ الصحاح ﴾ ، وعَمَلَ عنها صاحبُ ﴿ القاموسِ ﴾ ، وقد وقَع له نظيرُ دلك كثيراً ، وكلّه علطٌ يَتَعَيَّلُ التفطّلُ له

وأصلُه العرَّرُ بفتحٍ فسكونٍ وهو السعَّ ، والنُّكاحُ ، والإجبارُ على الأمرِ ، والتوقيفُ على الحقُ ، وعبرُ دلك

وما قلما إنّه شرعيُّ^(٣) هو ما نصبته قولُه ﴿ يعزَر فِي كُلّ معصية ﴾ بله ِ أو لآدميٌّ (لا حد فيها) أراد به ما يشملُ الفود ؛ لبدخُن بحوَّ فظع طرفٍ ﴿ وَلَا كَعَارَةَ ﴾ سواءً

⁽١) - اتقاموس المحيط (١٣٥/٢)

⁽Y) (Investor (v)

⁽٣) - وهر الأُحير في كلام (الفاموس) ، (ش : ١٧٥/٩)

ولما صحَّ من فعله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم (١٠)

ولحر أبي داود والسائيّ أبّه صنّى الله عليه وسلم قال في سرقة عمرٍ دوق تصابٍّ . • هُرُمُ مِثْلِهِ وجَلَدَاتُ بَكَالٍ ١^{٠١٠}

وأفتى به (*) عبيًّ كرّم اللهُ وجهه فيمن فال لآخر يه فاستَّى يه حبثُ (*) وما ذكره هو الأصلُ وقد سُنتي مع انتهائهما (*) كدوي الهشاب ؛ بتحديث المشهور مِن طرق ربقًا يشُعُ بها درجة الحس ، بل صحّحه الله حبّالُ يغير استشاء (*) * • أَقِيلُوا دَوِي الْهَبِثَاتِ عَشَراتِهِمُ إِلاَّ الْخُذُودَ *(*) وَفِي رُوابَةٍ : • زَلاَّتِهمُ *(*)

 ⁽۱) هارة ۵ مصي المحتاج ۵ (۵/ ۹۳۳) (وصواء أكانت من مقدمات ما بيه حد ۲ كمباشرة أجبية مي عير المرح ، أم لا ٢ كالبروبر وشهاده برور) باحصار

 ⁽۲) قال الله تعالى ﴿ وَأَنِي غَنافُورَ مُثُورَكُنَ عِيطُوهُنَ وَالْفَصْرُوهُنَ فِي السَّعَنَائِعِ وَأَسْرِئُوهُنَّ ﴾
 [1] قال الله تعالى ﴿ وَأَنِي غَنَافُورَ مُثُورَكُنَ عِيطُوهُنَ وَالْفَصْرُوهُنَ فِي السَّعَنَائِعِ وَأَسْرِئُوهُنَّ ﴾
 [1] الساء . ٢٤] .

 ⁽٣) عن بهر بن حكيم عن أسه عن حده معاويه بن حده رضي الله عنه بن سين ﷺ حسن رحلاً في
 لهمة أخرجه البحاكم (٢٠٣٠) ، وأمو د ود (٣٦٣٠) ، و بنه مدي (١٤٧١) ، والسنائي
 (٤٨٧١)

 ⁽٤) من أي داود (١٣٩٠) ، من البنائي (١٩٥٩) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما .

⁽a) أي: بالتمرير ، (غ ش : ١٩٩/٨)

 ⁽٦) أخرجه البهدي في الانكسر (١٧٩٣٤) ، وابن أبي شبه في (البغيث (هن عبد بمدك بن عبد عبد المدك بن عبد عن أصحابه)

⁽٧) عمل قوله (مع انتهائهما) أي الحدو لكماره كردي

⁽A) أي : للحدود . (ش : ١٧٦/٩)

 ⁽٩) صبحيح اس حنان (٩٤) ، وآخر حه أبو دود (٤٢٧٥) ، وانسناني في الكرى ٢ (٧٤٥٤) ،
 وأخيد (٢٦١١٢) عن عائشه رضي الله عنها - وراجع ا سلحيص الحير ٢١٨/٤١١)
 (١٠) وهي روايه اس حيان (٩٤) ، والبيهمي في ا تكير ١ (١٧٦٩٠) عن عائشه رضي لله عنها أيضاً

وفَشَرِهِمِ الشَّافِعِيُّ رَضِي اللهُ عنه بمن لم يُغَرِفُ بالشَّرُ^(١) ، قِيلَ أَراد أصحاب الصعائر ، وقيل من بنَّدمُ على الديب ويتُوث منه

وفي عثراتِهم وجهانِ صعيرةً لاحدٌ فيها، أو أوّلُ رَلَةٍ ؛ أي . ولو كبيرةً مُندرتُ من مطبع ، وكلامُ اس عند السلام صربحٌ في ترجيح الأوّل منهما ، فإنه عثر بالأولياء (") وبالصعائر ، فقال الا يحورُ تعريرُ الأولياء على الصعائر ، ورغمُ سقوطِ الولايةِ بها جهلُ (")

و أرعه الأدرعيُّ في عدم الجوار بأنَّ ظاهر كلام الشافعيُّ - سَنُّ العقوِ عنهم ، وبأنَّ عمرَ عرَّر عبرُ واحدٍ من مشاهيرِ الصحابةِ رصيَّ اللهُ عنهم (³⁾ ، وهم رؤوسُّ الأولياءِ وساداتُ الأَمَةِ ، ولم يُنكِرُ أحدُّ عليه .

وقد يُنَظُّرُ فِهُ (** مَانَ فُولَ * الأُمُ * فِي مُوصِعِ : لَم يُقَرَّرُ (** . . ظَاهِرٌ فِي الحرمة ، وفعلَ عمر احتهادٌ منه ، والمجتهِدُ لا يُنكَّرُ عليه في المسائلِ المحلافيّةِ . وكمّن رَأَى (*) زانياً بأهلِه وهو محصنٌ فقَتَلُه ؛ لَعَلْرِه بالحميّّة والغيظِ ، هذا إِنْ

^{(1) (}Y, AFT)

⁽۲) قوله (عربالأولياه) أي أوليه الله بعالى كردي

⁽٣) القرامد الكبرى (٢/٠/١) .

 ⁽²⁾ هن عبد الله من عامر رحمه الله تعالى قال أبني عمرٌ بشاهد روز ، فوضه لداس يوماً إلى الليل ،
 يمول (هند، فلان شهد بروز عاهرفوه) ، ثم حسبة أخرجه البيتي في ١ الكبير ؛
 (٢٠٥٣١) ، واس أبي شبه في ١ لمصنف ١ (٢٣٤٩٩) وراجع ١ التلجيص الحبر ١
 (٢٢١/٤))

⁽٥) - أي : في تراع الأَدْرَمي بشقَّتِهِ ، ﴿ شَ : ١٧٦/٩ ﴾ .

⁽¹⁾ الأم (٥/ ٦٦٢) و صارته (وإدا كان هذا ص الرحل دي الهيئة بحهاله ١ كما كان هذا من حاطب بحهانه وكان غير منهم أحببت أن ينجافي له ، وإد كان من غير دي الهيئة كان للإمام ... والله أحلم ... تمريزه)

⁽٧) صطب على قوله : (كذرى الهيئات) , هامش (خ) ,

كاب الأشربة _______ كاب الأشربة ______

ئېت دلك^(۱)، وإلأ. حلّ له قتلُه ناطباً، وأُفيد^(۱) نه طاهراً؛ كما في «الأمُّ ^(۲)

وكقطع الشحص أطراف نصيه ، وكدحول قرئ ما حماه الإمامُ للصعمة فرعاه فلا يُعرَّرُ ولا يُعرَّمُ وإنَّ أَبْمَ لَكَنَّ يُشْعُ مِن الرعي ، مفله^(١) في ^و الروصة ؛ وأَقَرُه^(ه) .

وَيُظُرُ فِيهِ الأَدْرَعِيُّ ، وَيُؤَيِّدُهُ (١٦ - تعريرُ محالفِ تسعيرِ الإمامِ وَإِنَّ خَرُمَ على الإمام التسعيرُ ؛ فهذا أولَى .

وُبَهِذَا^(٧) يَضُعُفُ قُولُ النَّبَعِينِ لَمْ يَغْضِ^(٨) وإنَّمَا أَرْبَكَ مَكْرُوهَا ، وَمَنْعُ الإمام لمصلحه الصعفاء لا لتحريمه على عبرهم (معرضه (٩) فإحراحُ دواله تعريرُ يَكُفِي فِي بَحْوَ هَذَا

ومثلُهُ (١٠) ما لو حَمَى أحدُ الرعيِّهِ حمى وزغاء - فلا يُعرِّمُ ولا يُعرِّرُ ؛ لأنَّه

⁽١) أي إدائت الرباء هامش (ز)

⁽۲) قوله (وآتيد)أي : يقتل به قوداً ، كردي .

^{. (} Y3/Y) / Y1 (t)

⁽¹⁾ والصنير عي (العله) يرجع إلى قوله ((فلا يعرز) كردي

⁽a) روضة الطالبين (٤٥٨/٤)

⁽١) أي , تنظير الأدرض ، (ش : ١٧٦/٩) .

⁽٧) أي يتعرير محالف تسمير الإمام ، (ش: ١٧٦/٩) .

⁽٨) - أي : الداخل المذكور ، ﴿ ش : ١٧٦/٩ ﴾ ،

⁽⁴⁾ قوله (رسرضه) أي اعتماد بحث الأدرعي ، ذكن هل ياسب هذا لصبح تأييده ؟ وقد يقال نجم ؛ رد لا يلزم من تأييده من حيث المدرك اعتماده ؛ لمحالفته بلمعون اسهى سبد عمر وهذا مني عنى أنه من عند الشارح ، وهو خلاف ظاهر فينيج الشارح بن سبقه كالصريح في أنه من مقول لبعيني ، ولا يجوز العدول عنه إلا بنقل ، فصمير (وبفرضه) حيثد للمصباب أو التحريم ، فلا إشكال ولا جواب ، (ش: ١٧٦/٩) .

⁽١٠) أي : الدخول المذكور ، (ش : 4/ ١٧٧) ،

أحدُ المستحقِّينَ ، قَالَه الماورديُّ (١) .

وكمن قال لمحاصمه النداء - ظالم فاحر ، أو للحوه ا كما هي الشرح مسلم الاز) ، وله (٢) ــ إن صلح ــ يتفيّدُ قولُ عيره - يُعرّرُ في سك لا حدّ فيه

وعلى الأوّل " فكأنّ وحة استثناء هذه الأنماط أنّ أحداً لا يخلُو عنها ٢ نظير ما مَرَّ في (باب حد القدف)(٥)

وكردَّةِ (١) ، وقدفه لمن لاعبها ، وتكليمه فيه ما لا يُطيقُ ، وصريم تعدَّياً حليلته ، ووطنها (٢) في دبرها أوّل مؤةٍ في الكلّ أ ، لكنّ اغْشُرصت الأحيرةُ توطع الحائص (١) ، ويُردُّ بأن هذا أ أفحشُ • للإجماع على تحريبه وكفر مستحله ، على أنّ العلّه أنّ وط • الدبر رديلةً يسُعي عدمٌ إداعتها

وكالأصل لحقُّ فرعه ما عدا فدهه (١١٠ كما مرَّ (١١٠ وكناً حير قادر تفقةٍ روحةٍ طنبتُها أوَّلَ النهار فإنَّه لا يُخسَلُ ولا يُوكَلُ به وإن أَيْمَ ، قاله الإمامُ (١٣٠ ، وفهمُ

 ⁽¹⁾ الحارى الكبير (٢٤٧/٩)

⁽۲) شرح صحیح مسلم (۲۱/۲۱۲)

⁽٣) - أي : بما في ٩ شرح مسلم ٩ . ﴿ ش : ١٧٧/٩ ﴾ .

⁽٤) قوله (وعني الأول) وهو دونه (فال لمحاصمه) الح كردي

⁽٥) قي (ص: ٢٥٧)

⁽۷) وقوله (وقدمه) و(نکلیمه) و(وصوبه) و(وصیا) معطوعات علی (رده) کردی

⁽A) وقوله (في ١١٠كن) أراديه الرئدوما عطف عليها كردي

⁽⁴⁾ فإنه پمرز په ، م ر ، (منم : ۲۷۷/۹) ،

⁽١٠) أي : وطء الحائض ، (ش : ٩/ ١٧٧) .

⁽١١) قوله (لحن فرعه ما عدا فدفه) يمني لا يعرز الأصل سبب حن الولد عليه ، فلا ينعبس يدينه ، لكن يعرز بسيب قدفه الفرع ، كردي

⁽١٢) تي (س: ٢٥٢).

⁽١٣) بهاية المطلب (١٨/ ٢٦٤)

التمام التعرير مم⁽¹⁾ الموحب للاستشام - فيه نظرٌ ، إد مرادُم - لا يُحسَل لكونها ديناً فإنّه لا يُتَحفَّقُ إلاَّ معصيُّ النهار ؛ إد لو شرتُ مثلاً أثناءه - مقطبُ معتَّبها

وكتعربص أهل السعي بسبّ الإمام ، وقد يُقالُ انتقاءً تعريزهم لأنَّ لتعريض عندُن ليسَ كالتصريح فلَيْشُوا من بنحلُ فيه ، لكنَّ قصيّةً قولِ ﴿ البحرِ ﴾ ربنا هَيْخَهِم التعريزُ للقتالِ فيُتْرِكُ ﴿ أَنْ تَرَكُهُ لِيسَ لكونَ بنّه عير معصيةٍ

وكنس لا يُعيدُ فيه إلاّ الصرتُ المبرّعُ فلا يُضرتُ أَصَادًا ، نَقَلُه الإَمَامُ عن المحقّقينَ^(٢) ، ونحت فيه الرافعيُّ بأنّه ينسعي صرئه عبر مبرّعٍ إفامةً لصوره الواجب^(٣) ، واغتمده الباحُ السبكيُّ

وقد يُحامِعُ التعريرُ الكفّارة ؛ كمحامع حليلته بهار رمصال وإن أطال النَّفيليُّ هي ردُّه ، وكالْمُطّاهرِ ، وحالف يمينِ عموسي ، وكفتل من لا تُقادُ به

ويُورغ فيها^(١) باحتلاف الحهة ، ونبَّه الإستويُّ في الأخيرة ثُم قالَ وقضيتُهُ^{(١) .} إيجاتُ التعرير في محرّمات الإحرام إنّ كانتْ إنلافاً كالنحلي والصيد، لا الاستمتاع ؛ كاللسي والنطيّب^(١) . وفيه مظرّ^(١) بن الكلّ على حدّ سواء^(٨)

 ⁽۱) قوله (وفهم «مفاه التعريز منه) إنح ؛ يمني فهم بعضهم من كلام الإمام انتفاه النعريز منه ، وأدخله في لمستشيات ، وحربت أيضاً عقبه سعاً نه ؛ ولدا ذكرته بكاف التنشل ، لكن فيه سعاً نه ؛ ولدا ذكرته بكاف التنشل ، لكن فيه سعاً نه ؛ ولدا ذكرته بكاف التنشل ، لكن فيه سعاً د . كردى

⁽٢) - بهاية البطلب في دراية المفعب (٢٤٧/١٧) .

⁽٣) الشرح الكبير (٢٩٢/١١) .

 ⁽٤) قوله (وبورع سها) أي في الصورة التي يتجامع انتجريز الكفارة ؛ بأن اجتماعهما إنما يوجد لو
 كان من جهة واحدة، لكن جهاهما مختلفان فلا احتماع، بل كن منهما حكم من جهه كودي

⁽ە) أي: البان . (ش: ١٧٨/٩) ،

⁽Y1+/A) البهدات (Y1+/A)

 ⁽٧) قوله (رويه بطر) أي في قول الإستري (وقصيته) بطر (بن كل) من الإثلاف
 والاستمتاع (هلى حدسواء) ، كردي ، كذاهي السح ،

⁽A) أي ; في مدم التعزيز فيها ، (ش : ١٧٨/٩) .

ومن اختلافها^(۱) : ما لو شهد برباً ثُم رجع ﴿ فَبُحَدُّ لِلْفَدُفِ وَيُعَرُّزُ لَشَهَادَةَ الرودِ .

وقد يُنحامعُ النحدُ وحده أو مع الكفاره ٢ كنعليق بدانسارق في عنفه ساعةُ ويادةُ في بكاله ، وكالريادة على الأربعيل في حدُ الشرب ، وكمل ربى بأمّه في الكعبةِ صائماً رمضان معتكفاً محرماً - فيلُرئه الحدُ والعتلُ والبديةُ ، ويُعرَّرُ لقطعِ رحمه والتهاك حرمةِ الكعبةِ ، قاله إلىُ عبد السلام

قِيلَ ومن صور احتماعه مع الحدّ ما لو تكرّرتُ ردّتُه النّهي وفيه نطرٌ ؛ لأنه إِنْ عُرُّر ثُم قُتل فقتلُه للإصرار وهو معصيةٌ أحرى ، وإِنْ أَمْلُمَ . عُرُّزٌ ولا حدًّ ؛ فلم يُجْتبِعًا

وقد يُوجَدُ^(۱) حيثُ لا معصيةَ ؛ كعير مكتّبِ فَعَلَ ما يُغرَّرُ به المكلّفُ أو يُحَدُّ ، وكمَن تُكْتَبِتُ باللهوِ المباحِ^(۱) ، فيُعرَّرُ المحتسث الآحدُ والمعطِّيّ ؛ كما اقْنَصَاء كلامُ الماورديُّ ⁽¹⁾ ؛ للمصلحةِ ، وكعي المحبثِ ، المصلحةِ ⁽¹⁾ وإنْ لم يرُتَكِث معصةً

ثم التعريرُ يَكُونُ (محس أو صرب) عيرِ صرّح ، فإنَّ عُلِمَ أنَّه لا يَرْجُرُه إلاَّ المرّحُ مَا يَحَلُّ المرحُ ولا عيرُه على المعتمدِ ، وعليه فينَّعي أنَّه يَتَقَلُّ به إلى نوعِ آخرَ أعلَى .

⁽١) والضمير في (ومن احتلافها) يرجع إنى الجهة كردي

⁽٢) أي : التعربي . (ش : ١٧٨/٩) .

⁽٣) قوله (بالنهر الساح)أي الذي لا معصبة فيه ١ كاللغب بالشطريع كردى

⁽²⁾ الأحكام السلطانية (ص: ٤١٣)

⁽٥) قوله (وكفي المحت) أي إخراجه من البلد كردي

 ⁽۱) وقوله (التنفينجة) مملن بالالتحث) أي الذي حث والأخر مصبحة ، وهو الذي بم يرتكب معصمة والأن الحوالة الا لتصلحة معصية الكردي.

أَرْ صَلْعِ ازْ نُوْسِخِ ،

قال فُرِصَ أَنَّ حَمَيْعَ أَنُواعِ التَّعْرِيرِ لا تُمَيَّدُ فِيهِ ﴿ كَانَ بَادِراً فَيُفَعِلُ بِهِ أَعَلاَهَا مِن غير نظرِ لذلك (١٠) ، وعلى هذا (٢٠) يُخْمَلُ مَا مَرَّ عَنِ الرَّاقِعِيُّ (٢٠) .

فَعُلِمَ النَّ قُولُهِم لم يحلُّ المسرَّحُ ولا عيرُه إنَّما هو في نوعِ الصربِ فَقَطُّ.
وأمَّا عيرُه مِن نقيّة أنواع المعرير فلا يُتصوَّرُ فيها فرقُ سِن مسرَّحِ وعبره ، فإذا عُلمَ أنَّه لا يُؤثُرُّ فيه صرتُ مسرحٌ ولا عيرُ مسرِّ النَّف لعيره من نقلتها ؛ كما دكرَنُه هكذا الْهُمُمُ

ثُمُّ رَأَيْتُ مَا يَأْبِي قَرِيباً عَنِ اللَّ عَلِدِ السَّلامِ وَهُو صَرِبحٌ فَمَا دَكَرُتُهُ (1)

(أو صفع) وهو . الصرت بجمع الكفّ أو بسطه (أو توبيع) باللسان ، أو تعريب ، أو كشف رأس ، أو قيام من المحسن ، أو تسويد وحق ، قاب الماورديُّ ، وحلقُ رأس لا لحيةِ^(٥) أَسُهَى

وظاهرُه حرمة حلفها وهو إنّما يحيّه على حرمت التي عليه أكثرُ المتأخّرين ، أمّا على كراهبه التي عليها الشيحان وأحرون (١٦) علا وحه للمنع إدا رأه الإمامُ لحصوصِ المعرَّر أو المعرَّر عليه

فإن قُلُتَ فيه تمثيلٌ (٧) وقد نُهب عن المثَّنة فُلْتُ ممنوعٌ ؛ الإمكاب

⁽¹⁾ أي لعدم الإعادة (ش ١٧٨/٩) وفي (ح)و(ر) (من غير بعفر به)

⁽٢) أي فعل الأعلى عبد عدم إفاده النجميع (ش ١٧٨/٩)

⁽٣) قوله (مامر)أي فريداً من دوله (صربه غير مبرح) كردي

⁽٤) - قي (س: ۲۷۰)،

⁽٥) الأحكام السلطانية (ص: ٣٩٠)

⁽٦) المجموع (١/ ٢٥٧)

⁽٧) قوله (يه بمثيل) أي نعيبر للصورة ، فال الفعيري نسمة يعرر من وافق الكفار في أعبادهم ، ومن يمسئ لحبة ويدخل النار ، ومن غال لدمي به خاخ ، ومن هنأه بغيار ، ومن سمى رائز قبور العبالحين خاجاً ، والساعي بالسبعة ، لكثره إفسادها بين الناس كردي وراجع (النجم الوهاج (٢٤٤/٩))

ملازمته لبيته حتى تغود - فعايتُه - أنّه كحسن دون سنةٍ مع صرب دون الحدّ ومع تسويد الوحه + إذ للإمام الحمعُ بين أنواعٍ منه ؛ كما يأسي(١٠)

وإركانه الحمار مكوساً ، والدوران به كذلك بين الناس ، وتهديده بأنواع العقوباتِ ،

قال الماورديُّ أو صدة حيَّا ؛ لحدٍ فيه ('') ، ولا يُحاورُ ثلاثة أيّامٍ ، ولا يُضَعُ طعاماً وشراناً ووصوءاً ، ويُصنِّي بالإيماء

واغْتُرِصَ تحويرُه بأنّه يُؤدِّي إلى الصلاة بالإيماء من عبر صرورو إليه ؛ أي بالسنة للإمام ؛ فلم يحرّ له السنتُ فيه

قَالَ قُلْتَ قَاهِرُ إطلاقِهم أو صريحُه أن له حيسه حتى عن الجمعةِ ؛ فقياسُه هدا(٢). قُلُتُ قد تُفرقُ بأنَّ الإيماءَ أصيقُ عقدراً منها فشومِعَ(٤) فيها يما لم يُسمعُ فيه ، وبأنَّ الحر الذي ذكره عيرُ معروفِ(٥)

وينغيش على الإمام أن يعُمَّل من هذه الأنواع في حقَّ كلَّ معرَّدٍ ما يزاء لائماً به ومجايبه ، وأن يُراعي في الترتب والتدريخ ما يُراعيه في دفع الصائل ، فلا يزَّقَى لَرْتَةٍ وَهُو يَرَى مَا دُونِهَا كَافِياً ، فـ(أو) هَنا^(١) لَلْتُنُونِع ، ويصحُّ كُونُهَا لَمَطَلَقَ

⁽۱) هي (من: ۲۹۹)

⁽٣) الحاوي الكبر (٢٠٩/١٧ - ٢٣٠) والحبر أحرجه أبو داود في ٥ المراسيل ٥ (٢٩٨) عن بحسن قال حمل المسركون برحل أرافي دهب عنى أن يمثل سي ١٤٥٥ قال (فأحده التي ١٤١٤) فصدة على حمل بالمدينة يُعالُ له دُباب) فكان أوّل مصلوب في الإسلام اللَّبات حيل بالمدينة ، المهاية في فريب الحديث (ص : ٣١١) ،

 ⁽٣) أي فينس حوار الحسن عن الجمعة جوار الصلت لتؤدي إلى الصلام بالإيماء (ثي
 (٣)) بتصرّف بسير

 ⁽٤) في (ب) (قلب قديمري ترجهين بأن الإيماء أخبين غف مها فسونع)

 ⁽٥) والحر عراه الديري في اللحم الوهاج الـ ٢٣٩/٩) لكت العريب ، وقد سن أن حرجته من
 ا فراسيل أبي هاوه > (١٩٨) .

⁽٦) أي : في المتن ، انتهى محني ، (ش : ١٧٩/١) ،

كان الأشربة ______

ويختهد الإمام في حسه وفدره

الجمع ٤ إذ للإمام الجمعُ بن بوعين أو أكثر مها بحسب ما يراه

وقول ان الرفعة إدا جمع بين نحس والصرب يُستي تقصّه (١) مقصاً إدا عَذَلَ معه الحسن نصرنات (١) لا تتبع دلك أدبي الحدود (١) عطر فيه الأدرعيُّ بأنه لو يُطِرُ لتعديلِ مدَّة حسم بالحددات لها جار حسّه قربت سةٍ ، وبأن الحدد والتعريب حدَّ واحدٌ وإن الحتلف حسّه

(ويحتهد الإمام في جسبه وقدره) كما تقرّر (١٠ ؛ لأنّه عيرٌ ممدّرٍ شرعاً ، فوكّل إلى رأيه واجتهاده ؛ لاحتلافه باحتلاف مراتب الناس والمعاصي

وأَفْهُمْ كلامُه أَنَّهُ لِئِس لَعِيرِ الإمام استيعازُه

تعم ؛ للأب والنحدُ تأديث ولذه الصغير والمحدود والسفيم ؛ للنعلُم وسوء الأدب .

وقولُ جمع : الأصغ الله لَيْس لهما ضرتُ الدلع ولو سعيها البخملُ على السفيهِ المهملِ الذي ينفُدُ تصرّفه(٥)

ومثلُهما الأمُّ ، ومن نحوُ الصبيُّ في كفالتِه ؛ كما نحثه الرافعيُّ وغيرُه (١) وللسيِّدِ تأديث قنَّه ولو لحقُّ الله تعالَى ، ونسمعنَّم تأديث المتعلَّم منه ، لكنْ بإدب وليُّ المحجور ، ولنروحِ تعريرُ روحتِه لحقَّه ؛ كالبشورِ ، لا لحقُّ الله

⁽١) - أي : الضرب ، (ش : ١٧٩/٩) ،

 ⁽٢) قوله (بصربات) منعنق (بعدل) كردي قان الشرواني (١٧٩،٩) (أي اداحمل مجموع الضرب والجبي عفيلاً بضربات).

⁽٣) كتابة البيه (٢١/ ٢٣٤) .

⁽٤) أي مي ترله (ويتعين على الإمام) إنح (ش ١٧٩/٩)

 ⁽c) عبارة عنهاية المحتجة (٢٣/٨) (محمول على من طرأ سفيرة ولم يعد عنه الحنجر + لنمود مصرفة) وقال لنجري (٢٤١/٩) (ويس ثلاث تعريز البالغ وإن كان سميها على الأصبح)

⁽٦) الشرح الكبير (٢٩٢/١١)

وقبل إِنْ تَعَلَّقُ بَادَمَيِّ لَمْ يَكُفِ تَوْسِعٌ ، فإِنْ خُلد وجب أَنْ يَنْقُص في عَنْدِ عَنْ عِشْرِينَ خَلْدَةً ، وَخُرُّ عَنْ أَرْبَعِينَ ، وقبِل عَنْ عَشْرِينِ ،

تُعالى ؛ أي الدي لا يُنطلُ أو لا سُقُصُ شيئٌ من حقوقه ؛ كما هو ظاهرٌ

ومن ثمَّ تحث بعضهم أنَّ له تأديث صغيرةٍ للتعلُّمِ، واعتبادِ الصلاة، واحتناب المساوى،

وصوئه ابنُ البرديُ بكسر الموخدة أنه يلُرمُه أمرُ روحته بالصلاة في أوقاتِها وصوئها عليها ، وهو متجهُ حتى في وحوب صرب المكلَّمة ، لكن لا مطلقاً ، بل إنَّ بوقّف الفعلُ عبيه ولم يحش أن يترثب عليه مشوّشُ للعشرة يفشرُ تداركُه(١)

(وقبل إن تعلق بآدمي لم يكف توبيح) لتأكّد حلّه ، ومنعَ ابلُ دقيقِ العيدِ صرب المستور بالدَّرَّة الأن ؛ لأنَّه صار عاراً في الدرية ، وهو حسلٌ لكنُّ لا يُشاعِدُه النفلُ ، قالهُ (*) الأدرعيُّ

وأفتى الله عبد السلام بإدامة حسن من يُكُثرُ الحدية على الباس ، وبم يُنفعُ فيه التعريرُ حتى يمُوت (٣)

 (فإن حلد وجب أن ينقص) عن أقلُ حدود المعرَّر ، فينَقُصُ (في عبد عن عشرين حلدةً) ونصف سبة في الحسن والنفريب (وحر عن أربعين) جلدةً وسنة فيهما (١٠)

(وقيل) فيحث النقصُ فيهما (عن عشرين) لحبر ﴿ مَنْ يَلَغَ حَدّاً فِي عَيْرٍ حَدْ. . فَهُوَ مِنَ الْمُعَنَدِينَ ﴿ () ﴿ لَكُهُ مُرسلٌ

وقِيلَ ، لا يُرَادُان على عشر ؛ للحر المتَّمنِ عليه ، ﴿ لاَ يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرَةٍ

⁽١) راجع ا المهل الصلح في اجتلاف الأشياح ا مسأله (١٥٥٥)

⁽٣) أي هونه (وهو حسى)[لح تتهيي رشيدي (ش ١٨٠/٩)

⁽٣) راجع ١ القواهد الكبرى ١ (١٩٨٨ ١٦١) .

⁽٤) أي : الحس والتعريب ، (ش : ١٨٠/٩) .

 ⁽a) أحرجه السهقي في الكبر الكبر العالم عن الصّحالا رحمه الله تعالى

وَيسْتُوي فِي هَٰذَا جَمِيعٌ الْمُعَاصِي فِي الْأَصْعُ

وَلَوْ غَمَا مُشْتَحَقَّ حَدُّ. وَلَا تَغْرِيرِ لَلْإِنَّمَ فِي الْأَصَحِّ ، أَوْ تَغْرِبِ ﴿ فَلَهُ فِي الْأَصَحُّ

اَسْوَاطِ إِلاَّ فِي حَدُّ مِنْ حُدُّودِ الله نَعَالَى ا^(١)

واختاره كثيرون ، قالُوا ولو بلع انشافعيّ لفال به ، لكنّ بهل الرافعيّ عن بعضِهم أنّه مسبوحٌ ، واختحّ له بعمل انصحانة رضي اللهُ تعالى عنهم بحلاقه من غير إنكارِ^(۱) ، اللّهَى

وقيه تظرُّ ؛ إذ المرويُّ عن الصحابة محتلفٌ ، وهو لا يَثَنَتُ به السح ، ثم رَأَيْتُ القوبويُّ قَالَ حملُه على الأولويَّة بعد ثبوت العمل بحلافه أهولُ من حملِه على النسخ ما لم يَتَحَقَّقُ .

(ويستوي في هذا) أي ١ النفص عند دُكِر في كُنَّ قولِ (حميع المعاصي في الأصبع) .

وقِيلَ : يُقَاسُ كُلُّ معصيةٍ بِمَا يُسَهُهَا مَمَّا فَيه حَدُّ ، فَيَنْفُصُ تَعزيرُ مَقَدَّمَةِ الْزَنَا عن حَدُّهُ وَإِنْ رَادَ عَلَى حَدُّ القَدْفِ ، وتَعريرُ السَّتُ عن حَدُّ الْفَدْفِ وَإِنْ رَ دَّ عَنِي حَدُّ الشرب .

(ولو عما مستحق حد فلا تعرير) يحُورُ (للإمام في الأصح) إد لا نظر نه فيه^(٣) (أو) مستحثُّ (تعرير فله) أي الإمام النعريرُ (في الأصح) لتعنَّفه بنظره وإنَّ كَانَ لا يَشْتُوفِه إلاَّ بعدَ طلب مستحثَّه ،

والمرقُ (١) أنَّ بالعمو يَسْمُطُ فيثقى حتَّ الإصلاحِ ؛ ليُكفُّ عن بطيرِ ذلك

⁽١) صحيح النجاري (٦٨٤٨) ، صحيح مسلم (١٧٠٨) عن أبي برده الأنصاري رضي الله همه

⁽۲) الشرح الكبير (۲۱/ ۲۹۰) .

⁽٣) عباره و معني المحتاج ٥ (٥٣٦/٥) . (لأنه لأرم معدر لا نظر بالإمام فيه)

 ⁽٤) اي بين ألمهو فللإمام لتعزيز بعده ، وعدمه فلا تعزيز له ,لا نظلب مستحقه (ش)
 (١٨٠/٩)

وقبل الطلب الإصلاحُ سنطرُ ، فلو أقِيم . الفات على المستحقُّ حتَّ الطلب وحصولُ التشفَّي

وريّما يُفْهِمُ المثلُ أنّه لو علب لا يلْرمُ الإمام إحالتُه وله العموْ ، وهو أحدُ وحهين رخّحه اللّ المقري(١٠ ، لكنّ لدي رجّحه * الحاوي الصعيرُ ، ومحتصرُوه وعيرُهم أنّه ليس له العمرُ(١٠)

أمَّا العمرُ فيما يتعلُّقُ محقُّ الله تعالى ﴿ فَيَخُورُ لِهُ إِنَّا رَاهُ مَصَلَّحَةٌ مَ وَاللَّهُ أَعلمُ م

* * *

 ⁽١) إخلاص الباوي في إرشاد الماوي (٢٧٨/٢)

 ⁽٣) أي عد طلب مسحقه ١ كالعماض (ش ١٨١,٩) وراجع ١ الحاوي الصغير ١
 (ص): ٥٩٧)



(كتاب) [الصيال وضمان الولاة]

كِتَابُ الصَّيَالِ وَضَمَّانِ الْوُلَاةِ لَهُ دَفْعُ كُلُّ صَائِلِ عَلَى نَفْسٍ .

(كتاب) [الصيال وضمان الولاة]

(الصيال) هو الاسطالة والوثوث عنى العير (وصمان الولاة) ومن متعلَّقِهم: ذكرُ الحتان وصمانُ الدانهِ ؛ إذ الوليُّ بحثُ ، ومن مع بدائة وليُّ عليها ،

والأصلُ فيه : قولُه تَعَالَى : ﴿ فَنَنِ أَعْنَدَى عَلَنَكُمْ مَاعِدُوا عَلِيهِ بِمِثْلِ مَا أَعْنَدَى عَلِيْكُمْ ﴾ [الفرة : ١٩٤٤] .

و دكرُ (اغْتَدُوا) للمقابلةِ ، وإشارةُ () إلى أفصليَّة الاستسلام الأثي () . والمثليَّةُ مِن حيثُ الحسُّل دود الأفراد ؛ لِمَا بأَتِي ())

وللحبر الصحيح (الصُّرُ أَخَاكُ طَالِماً أَوْ مَطَلُوماً () (وَفُشَرَ بَصِرُ الطالم تكفّه عن طلبه ولو بدفعه عنه

(له) أي الشخص المعصوم ، وكدا غيره بالسنة للدفع عن غيره المعصوم فيما يَظْهَرُ أيصاً وَ لَهِما يَظْهَرُ أيصاً وَ لَمِما يَظْهَرُ أيصاً وَ لَمِما يَظْهَرُ أيصاً وَ لَمِما يَظُهرُ أيصاً وَ لَمِما مَمُ الله الحراح) أن غير المعصوم معصومٌ على مثيه (دفع كل صائل) مكتب وغيره عند علمة ظنُّ صياله (على) معصوم له أو لعيرِه من (نفس

 ⁽۱) وجة الإشارة أن في بسبته اعتداء إشاره إنى أنه يسعي تركه ، وبركه اسسلام (سم ١٨١/٩).

⁽٢) أي في شرح (الاستم في الأطهر) (ش ١٨١/٩)

⁽٣) أن الصائل يدمع بالأحمد فالأحمد وأي ولو كان صائلاً على نفس (ش ١٨١/٩)

⁽٤) أجرجه التجاري (٢٤٤٣) عن أسن بن مالك رضي الله عه

⁽VT1/A) (a) (a)

أَوْ طَرْفِ أَوْ نُصْعِ أَوْ مَانِ .

او طرف) أو منفعهِ (أو يصبع) أو بحو قُتَنهِ مجزّمةِ (أو مال) وإنَّ لم تُنجزَلُ علي ما أفيصاه إصلاقُهم * كت برُّ

ويُؤيِّدُه أنَّ لاحصاص هما كالمال مع فولهم قلبلُ الممالِ حيرٌ مِن كثير الاختصاص ،

ومحتمل عميدُ بحو الصرب " بالمممول ، على أنّه استشكل " عدم تقدير المال هنا مع أداء الدفع إلى الصل العلم عن يقطع بالسرقة وقطع الطريق ، مع أنّه (٣) قد لا يُؤدِّي إليه .

وحواله أن ديك قُدْر حدُّهما فقُدُر مقالتُه ، وهذا لم يُفذَّرُ حدُّه فلم يُقَدُّرُ مقاللة ، وكأنَّ حكمةً عدم التقديرِ هنا أنّه لا صابط للصيال ، بحلاف ديبِك

ودنك لِما هي الحديث الصحيح أنَّ من قُتلَ دون ديه أو مالِه أو أهلِه عهو شهددٌ (١) وبلَرمُ منه أنَّ له القتل والفتالُ

وإذا صيل على الكلّ فُدَّمَ النصلُ ؛ أي وما يشرِي إليها ؛ كالجرح ، فالنصع ، فالمالُ الحطيرُ ، فالحقيرُ إلاَّ أنْ بَكُونَ لذي الحظير عيرُهُ (٥) ، أو على صبي بلواطِ وامرأةِ برنَ ، قِيلَ يُقدَّمُ الأَوْنُ ؛ إذ لا يُتصورُرُ إباحثُه ، وقِيلَ الثاني ؛ للإحماع على وحوب الحدّ فيه ، وهذا هو الذي يَجيلُ إليه كلامُهم

 ⁽١) كتاب الصيال - قوله - (نمييد نحر انصرت بالتشيون) أي - انصرت في الدفع + يعني - أن لدفع بالعمرات وتجره يختفي باستشول دون غيره - كردي

 ⁽٢) قوله (استكل) لع اأي سشكل عدم نعدير ساب ها بعديره في لفظع إلع
 كردي .

⁽٣) أي : كَالُّا مِنَ الفَّكْمِينَ ، ﴿ شَ : ١٨٢/٩)

 ⁽٤) أحرجه لمعدسي في ١١٤أخاديث بمحارة ١ (١٠٩٢)، وأبو داود (٤٧٧٣)، و ليرمدي
 (٤) أجرجه لمعدسي في ٢٠٩٥) من سعيد بن ريد رضي الله عنه

 ⁽۵) عبارة (البجم الوهاج (۱/۱۸) (إلا أن يكون صاحب الحمير لا مال له غيره معيه عظر)

فَإِنَّ قَتْنَهُ . ۚ فَلاَ صَمَانَ ، ولاَّ يَبَحَبُ الدُّفِّعُ عَنَّ مَاكِ ،

ولو قِيلَ إِنْ كَانَتِ الْمَرَأَةُ فِي مَطَّبُو الْحَمَلِ قُدَّمِ الْدَفِعُ عَنِهَا ﴿ لَأَنَّ حَسَمَ احتلاطِ الأنسابِ أَعَلَطُ فِي نَظْرِ الشَّارِعِ مِن غَيْرِهَا ، وَإِلاَّ قُدَّمَ لَدُفِعُ عَنْهِ لَمَ يُتَغُذُ⁽¹⁾ .

(فإن قتله) بالدفع على التدريخ الآتي (فلا صمان) شيءِ وإن كان صائلاً على نجو مال الغير ، خلافاً لأبي حامدٍ ؛ لأنّه مأمورٌ بدفعه ، ودلت لا يُحامعُ الصمان ؛ أي عالباً ؛ لِمَا يَأْتِي في الجزّةِ ،

معم ١ يَخَرُمُ دفعُ المصطرُّ لماءِ أو طعام ، ويلُرمُ صحب العال تمكيله ، والمكرّةِ على إثلاف مالِ العير ، بل يدرمُ مألكه أنَّ يقي روحه " ، أي مثلاً بمالِه ،

وتوقّف الأدرعيُّ في مالِ لعير إدا كان حيواناً ، ويُخَاتُ بأن حرمة الادميُّ أعطمُ منه ، وحقُّ العير ثابتُّ في البدلِ في الذَّقةِ^(٣) .

نعم ؛ لو قبل إنَّ عُدَّ المكرةُ له حقير محتملاً عرفاً في حب قبل الحيوان لم يَحْرُ قَتْلُهُ حَيِئْدٍ . . لم يَبُعُدُ .

(ولا يحب الدفع عن مال) عير دي روح سفينه من حيثُ كونُه مالاً ؛ لأنَّه لِماحُ بالإباحةِ ،

نعم ؛ يحث الدفعُ عن مال نفسه إد تعلّق به حقُّ للعير ؛ كرهي وإحارةٍ وأمّا دو الروح. فيحث دفعُ مالكه وغيره عن بحو إثلافه ؛ لتأكّد حقّه(١) وبحث الأدرعيُّ أنّ الإمام وبؤ به بدّرتُهم الدفعُ عن أموالٍ رعايًاهم .

⁽١) رجع السهل الصاح في احلاف الأشباح المسألة (١٥٥٦)

⁽۲) وهي (ت) : (أن يُعْدِي روحه)

 ⁽۳) أي : في بعة المكره ، (ش ، ١٨٣/٩)

⁽١) أي : ذي الروح (ش : ١٨٣/٩)

وبحث عن تصُّع ، وكذا بفَّسُ فصدها كافرُ

وقَيَّدُتُ بِتلك الحبِئيَّةِ (١) وذاً لمَا تُؤهُم من مناه هذا لما بأبي أنّ إنكار المسكر واجتُ^(٢)

وبيانُه (٢٠) الله بهي الوجوب هما من حيث المالُ ، وإثاثه (٢) ثمَّ من حيثُ إنكارُ المنكر ، وكلامُ العراليُ صريحُ في دلك (٥٠)

﴿ وَنَحِبَ ﴾ إِنَّ لَمْ يَحَفُّ عَلَى نَجُو نَمِنَهُ أَوْ عَصِوهُ أَوْ مَفْعَتُهُ لِدَفِعٌ ﴿ عَنْ نَصِعٍ ﴾ ولو لأحسيّةِ مهدرةِ ؛ إذ لا مسيل لإناحته

وهل يحث عن نحو الصلة؟ فيه مطرٌ، ولا ينقدُ وحوله ؛ لأنَّه لا يُسخُ بالإباحةِ ، ثُم رَايُتُ التصريحَ بذلك .

ومرَّ أنَّ الربَّ لا بُناحُ بالإكر م^(١) ، فيحَرَّمُ عليها الاستسلامُ لمن ضَالَ عليها ليَرْبِيَ بها مثلاً وإنَّ خَافَتْ على نفسها

(وكدا نفس قصدها كافر) محرمٌ أو مهدرٌ فنجتُ الدفعُ عنها ؛ لأنَّ الاستسلامُ له ذَلُّ دينيُّ .

وقَصِيتُهُ اشتراطُ إسلام المصول عليه

ووحوث الدفع عن الدميُّ إنَّما يُحاطَتُ به الإمامُ لا الآحادُ ، لا احترابُهُ (٣)

⁽١) قوله (مثلك الحيثية) وهي ما في فونه (من حبث كربه مالاً) كردى

⁽۲) الي (ص: ۲۳۹).

 ⁽٣) قويه (وبانه) أي باد انرد كردي هاره انشرواني (١٨٣/٩) (يوله والدانه ا
 أي : هدم المنافاة) .

⁽٤) أي ١ الوحوب (ش: ١٨٣/٩)

⁽٥). راجع (إحياء علوم الدين (١١٨/٤ - ٦١١)

⁽YAA/A) [(Y)

 ⁽٧) قوله (لا حرامه) أي لا بشرط احرام المعبول ، فنحت دفع لكافر عن المسلم المهدر كردي وقال الشرواني (٩٠ ١٨٣) (فوله الا اجرامه) عطف على قوله الإسلام المعبول عليه ١ ، وفي أكثر السنح (لاحرامه) بلام الحر ، وقعمه من بحريف الناسخ) وفي "

أَوْنَهِيمَةٌ ، لا مُسَلَّمٌ فِي الأَظْهَر

ويُوَجُّهُ بِأَنَّ الكافرَ ممنوعُ من قتلِ المسلم المهدر

(أو بهيمة) لأنَّها تُذُبعُ ؛ لاستنقاء اللهجة ، فكيف يُشتشدمُ لها" ١٩٠

(لا مسلم) محترمٌ ولو عير مكتّب، فلا يُحتُ دفقه (في الأطهر) بل يُسنّ الاستسلامُ له ٤ للحدر الصحيح ٤٠٠ كُنْ خَيْرَ البّنَيْ آذَمَ ١٤٠٠

ومن ثُمَّ اسْتَشَلَمَ عَثْمَانُ رَضِي اللهُ عَنْهُ عَنْهُ اللهِ لِأَرْقَانَهُ وَكَانُوا أَرْبَعَ مَنْهِ ﴿ مَنَ أَلَقَى مِبلاجَهِ . . فهو حرُّ)(٢) ،

وقولُه تَعَالَى . ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُو لِلْ ٱلنِّنْكُو ۗ ﴾ (اسر، ١٩٥) محلُّه هي عبر فتلي يُؤدِّي (لي شهادةٍ مِن عبر ذلُّ دينيُّ ؛ كما هنا(٤) .

[وكأنهم إنّما لم يَعْنبِرُوا الاستسلامُ في الفنّ بناءُ على شمول ما مؤ^{رد) ،} من وجوبِ الدقع له⁽¹⁾ معليباً لشائبةِ المال المقتصية لإلغاء البطرِ للاستسلام ؛ إد هو إنّما يَكُونُ مِن مستقلً](^(٧)

 ⁽أ)و(س)و(ت)و(د)و(ر)و(ر)و(هم) (لاحرامه)بلام النحر

⁽١) عبارة المعنى المحدوم ١٤ ٥٢٨,٥) (الأسبعاء الأدمى فلا وحد للاستبلام لها)

 ⁽٢) أخرجه ان حال (٩٩٦٢) ، وأبو داود (٤٢٥٩) ، وابن ناحه (٣٩٦١) عن أبي موسى
 الأشعري رضي الله عنه - وواجع ا التنجيس الحير ١ (٢٢٨/٤)

⁽٣) قال لحافظ في ١ اللحمن بحير ١ (٢ ٢٣٢) (حديث أن عثمان منع من عدد من الدفع يوم الدار ، وقال ١ من أنفي سلاحه فهو حرّ ١ لم أحداً ، وفي ١ من أبي شيبه ١ من طرين فبد الله بن هامر منحت عثمان يعون ١ (ك أعظمكم عبدي حدا من كف سلاحه ويده ١) وهو في ١ المصنف ١ (٢٣٧٠١) وأخرجه سعيد بن مصور في ١ بن ١ (٣٩٤٥) قال دلك لهم حينما أردوا الدفاع عنه بالسلاح

⁽٤) راجع للصفي ، و المشاريات مسأله لبس (ش ١٨٤/٩)

⁽٥) أي هي هواله (وأشادر الروح هيجب دفع مالكه) إنج (شي ١٨٤/٩)

⁽١) قوله (له) سملو نشموله اسهي ع ش آي والضمير للفلّ (ش ١٨٤/٩)

 ⁽٧) قوله (وكأنهم إنما) إلى فوته (أما غير المحيرم) بنس في أصل السارح رحيه الله فليجرز (ش ١٣٥/٤) وكذا هو غير موجود في (س) و(ح) و(هـ)

والدُّفعُ عَنْ عَيْرِه كَهُو عَنْ نَفْسَهُ ﴾ وقيل * يبحث قطعاً

أمّا عيرُ المحرم ؛ كرانِ محصنِ ، وتارك صلامِ ، وفاطعِ تحمُّم قتلُه فكالكافر^(١)

و تحثُ الأدرعيُّ - وحوب الدفع عن العصو عند فلُّ السلامة ، وعن بعني فلُّ بقتنها مقامدُ في البحريم والمال

﴿ وَالدَّفِعُ عَنْ عَيْرَهُ ﴾ مَمَّا مَرِّ بَانُواعِهِ ﴿ كَهُو عَنْ نَفِينِهِ ﴾ حَوَاراً وَوَحَوْباً مَا لَمْ يَنْخُشْ عَلَى تُحَوِّ تَفْسِهِ .

معم دلو صال كافرًا على كافرٍ لم يلزم المسلم دفقه عنه وإن لومه دفقه عن بقيمه

ولو صيل على ما بنده ؛ كوديعةِ لَزِمُه الدَفعُ عنه ؛ لأنَّه لَتُرَم حَفَظُه ، بل جرم العرائيُّ بوجونه عن مان الغير مصف^{الان} إنَّ أَمكُنَه من غير مشقَّةٍ بدنٍ ، أو حسران مالٍ ، أو نقص حاهٍ ، قال وهو أولى من وجون ردَّانسلام ووجون أداه شهادةٍ يعُلمُها ، ولو تركها صاع المنالُ المشهودُ به^(۱)

ويُجَابُ سَمَعِ الأُولَويَّةِ ؛ إِذَ تَرَكُ الرَّدُ وَالأَدَاءَ يُورِثُ عَادَةً صَعَائِنَ مَعَ عَدَمِ المشقّة فيهما نوحهِ ، بخلافِ ما هنا

(وقبل بحب) الدفع عن العبر إذا كان آدتُ محترماً ولم يخش على معبه (قطعاً) لأنَّ له الإيثار بحقُ معسه دون حقَّ عبره ، والحَداره جمعٌ لحرِ الحمدُ اللهُ مَنْ أَدِلُ عَلَمْ يَنْصُرُهُ وَهُوَ يَقْدِرُ أَنْ يَنْصُرَهُ اللهُ عَلَى رُؤُوسِ الخَلَائِق يَوْمُ الْقِيَامَةِ اللهُ عَلَى رُؤُوسِ الخَلَائِق يَوْمُ الْقِيَامَةِ اللهُ عَلَى رُؤُوسِ الخَلَائِق يَوْمُ الْقِيَامَةِ اللهُ عَلَى رُؤُوسِ

⁽١) - أي: قِنجِب دفعه ص المسلم ، (سم : ١٨٤/٩) ،

 ⁽٦) أي : سواه كان بيشه كوديمة أم لا ، (ش : ٩/ ١٨٥) .

 ^{(7) (-4)} عبره عبره الذين (1/14/1-111)

 ⁽³⁾ مسلد أحمد (١٦٣٣٣) وأخرجه الظرائي في ١ الكبر ١ (٦٤/٦)، (٥٥٥٤) عن منهل س خُيف رضي الله عنه

ولو سقطت خرَّةٌ ولم تلديع عنه إلا بكشرِها - صمها في الأصح

ومحلُّ الحلافِ في غير النبيِّ فيجتُ الدفعُ عنه قطعاً ، وفي غير الإمام وبرَّ به ؛ لوجوب ذلك عليهم (١٠) قطعاً

وبحث البلقيئي عدم سقوط الوجوب بالحوف على نفسه في قبال الحربيس والمرتدين ،

قان الإمامُ ولا يتحتصلُ الحلافُ بالصائل ، بل من أفدم على محرّمِ فهل للآحادِ منه حتى بالفتلِ ؟ قَالَ الأصوليّونَ لا ، وقال الفقهاة عم ""

قَالَ الرَّافِعِيُّ وَهُوَ الْمُنْقُولُ حَتَّى قَالُوا فَمَنْ عَلَمْ شُرِبْ حَمْرٍ أَوْ صَرَبْ طَلَوْدٍ في نيتِ شخصٍ. أَنْ يَهُخُمْ عَلَيْهُ وَيُرِيلَ دَلَكَ ، فِنَ أَنُوا فَانْفَهُمْ ، وَإِنْ قُنْهُمْ . فلا صِمَانُ عَلَيْهُ وَيُثَابُ عَلَى دَنْكُ (٢٠)

وظاهرُ أنَّ محلَّ ذلك⁽¹⁾ ما لم يخش فتةً من والِ حاثرِ ؛ لأنَّ التعرير بالممس^(۵) ، والتعرص لعمونة ولاةِ الحور مصوعُ

(ولو سقطت جرة) مثلاً من عنو على إلى (ولم مدفع عنه إلا تكسرها) هذا قيدٌ لتحلاف فكسرها (صميها في الأصبح) وإن كان كسرها واحماً عليه لو لم تدفع عنه إلا به و رد لا احتيار بها يُخالُ عنيه () تحلاف النهمة () فصار و كمصطر لطعام () بأكله ويضمله و لأنه لمصلحة عبيه

⁽١) أي الرحوب الدفع عن العير على الإمام ولؤاله (ش ١٨٥/٩) لتصرّف يسير

⁽۱) نهایت النظاب (۱۷/ ۲۷۰)

⁽٢) الشرح الكبير (٢١٧/١١) .

⁽٤) أي قولهم (السرعدم شرب حبر)ينغ (ش ١٨٦/٩)

 ⁽a) قوله (التمريز بالنفس) هو بالغين بمعجمه وبالرابي المهمدين عرض العس للهلاك
 كودى ،

 ⁽٦) عباره المعنى = حنى يحال عليها التهن، أي يحال لنعوط على الجره (ش ١٨٦/٩)

⁽٧) أي طولها نوع حسار النهي ممني (ش ١٨٦/٩)

 ⁽۸) عن (۱) و (ب) و (ب) و (ر) و (م) و (ع) (الع) .

وتَدُفعُ الصَّائِلُ بِالأَحِمَّ ، فإنَّ أَمْكُن بكلام و شبعائةِ ﴿ حَرَّمَ الصَّرْبُ ،

وبحث البلفسيُّ ومن تبعه أن صاحبها لو وضعها بمحلُّ تُصْمَنُ ؛ كورُشي ، أو ماثلةِ ، أو على وجهِ بعُنتُ على الطنُّ سقوطُها لهم بصَّمَنُها كاسرُّها قطعاً ؛ لأنَّ واضعَها هو الذي أَتَلَقَها .

ولو حالتُ بهيمةً بينه وبين طعامه للم تكُنُ صائنةً عليه ؟ لأنَّها لم تقُصدُه فلا يِلْرِمُه دفعُها ويصْمِلُها

وقارقَ ما مرَّ فيما لو عمَّ الحرادُ الطريق لا يصَّمنُه المحرمُ ؛ لأنَّه حتَّى لله تُعَالَى قَسُومِحُ قِيه .

(ويدفع الصائل) لمعصومُ على شيءِ منه من ومه أن يدُخُل دارَ غيرِه بعبر إدنه ولا ظنَّ رصاد (بالأحف) فالأحفُّ باعتبارِ علمةٍ ظنَّ المصُّولِ عليه ، وتَجُورُ هـا العصُّ

وَيْظُهُرُ ۚ أَنَّهُ بَعِدَ الصَّرِبِ وَقَالَ قَطْعِ بَعْضُو ، وَعَنِيهُ ۚ '' تُخْمِلُ قَوْلُهُمَ : يُجُورُ العَصُّ إِنْ تَعَيِّنَ لِلدَّعِمِ

(فإن أمكن) الدبعُ (مكلام) يُرْخُرُه به (أو انسعائة) بمعجمةٍ ومثلثةٍ (. . جرم الصرب) .

وظاهرُه استواءُ الرجر والاستعاثةِ ، وهو منّحةُ إنّ لم يتربَّتُ على الاستعاثةِ إلحاقُ صررٍ له أقوى من الرحر ٢ كولساك حاكم جائرٍ له ، وإلاً ﴿ وَجَبَّ الْتُرْتِبُ بينهما .

وعليه " أَنْ يُحْمَلُ إطلاقُ مِن أَوْحِمَه " ، وواضحٌ أَنَا وإِنْ أَوْحِنَاهُ فَهُو

⁽١) أي : على ما بعد القبرات (ش : ١٨٦/٨) ،

⁽٢) أي على برب ما دكر على الأسعالة (ش ١٨٦/٩ ١٨١)

⁽٣) أي: الترتيب بينهما - (ش: ١٨٧/٩)

از بِصَرَّبِ بِيَدِ حَرُم سَوْطٌ ، از سَوْطِ حَرْم عَصَاً ، از نَفْعَ غُصُو حَرْم قَلُّ ،

بالنسبة لعير الصماب؛ لِمَا عُلِمَ مِمَّا مَرَّ - أَنَّه لا صمان بمثل ذلك؛ كالإمساك للقائل^(١)

(أو مصرت بيد (أو معلع عصو) أو سوط حرم عصاً ، أو معلع عصو حرم قتل) لأنه خُور للصرورة ولا صرورة للأعلط مع إمكان الأسهل ، ومتى النفل لمرتبة مع الاكتماه بدونها . . ضبئ

معم ؛ لِمَن رَأَى مُولَجاً في أَحَسَيَةٍ قُللُه وَإِنَّ الْدَفِعُ بَدُوبِهِ عَلَى مَا قَالِهِ الْمَاوِرِ فَيُّ والرويانيُّ ؛ لأنَّه في كُنَّ لَحَظَةٍ مُواقعٌ لا يُشْتَذُركُ بالأَدَّة

وفي فتله هذا وجهاب؛ أحلُهما قتلُ دفع " فيختصُّ سرحل الله وبو بكراً .
والثابِي: حدَّ فيُقْتلُ المحصلُ منهما ويُخَلدُ غيرُه، والأظهرُ قبلُ الرحل مطلقاً (٥) ، انتُهٰى

والبدي في * الأمّ * أيْفَتُلُ المحصلُ منهما باطناً ؛ كما مر أوْل (النعوبر) ، وأمّا عيرُه : فالذي يَتَجهُ فيه : أنّه لا نقُتُلُه إلاّ إنّ أدّى الدفعُ بعيره إلى مصيّ رمي وهو متلسلٌ بالفاحشة

ولو لم تجد المصولُ عليه إلاَّ سيعاً ﴿ جَارَ لَهُ تَدَفِعُ بِهِ وَإِنَّ كَانَ يَتَذَفِعُ بَالْعَصَا ﴾ إذ لا تقميرَ منه في عدم استصحابها ؛ ولذلك(*) من أحسن الدفع نظرف السيف

⁽Y+A/A) 3 (Y

⁽٢) - رمي المطبوعات الثلاثة : (بينه)

⁽۳) في(د)والبطوعة ليميزية ولنكنة (بيل دفع)

أي : ولا يقتل المرأة مطلقاً . (شي : ١٨٧/٩)

 ⁽٥) أي محصداً أو لا (ش ٩ ١٨٧) ورجع «الحاري الكبر» (٢٥٨ ١٧) ، و«بحر البلغت (١٥٢/١٣))

 ⁽¹⁾ قوله (وبدلك) اسم لإساره راجع تعوله (رد لا تفصير سه) اسهى ع ش (ش
 (1) 100/4) رعي (خ) والمخبوعة الوهبية , (وكذلك)

فإِنْ أَمْكُنَ هُرَتُ ﴿ فَالْمَدْهِتُ ﴿ وَخُونَهُ وَتَحْرِيمُ فِنَاكِ .

من عبر حرج يضمن به ١٠٠٠ بحلاف من لا يُحَسنُ

ولو البحم لف لله الصائلون حرح الأمرُ عن الصط سيّما لو كان الصائلون جماعةً ؛ إذرعايةً الترتيب حيث يُؤذي إلى إهلاكه

أنَّ بمهدرٌ ؛ كوانٍ محصنٍ وبارك صلاةٍ بشرطه^(٣) - **فلا تنجتُ مراعاةُ هذا** انترتيب فنه

(فإن) صال محترمُ على هذه وا أمكن اله (هوت) أو تحصَّنَّ منه بشيءِ (أَنَّ وطنَّ لبحاء به وإنَّ لم شفيًها (العالمات وجوبه وتحريم قتال) لأنه مأمورٌ بتخلص نفسه بالأهوا فالأهواء، فإن لم يهرُّبُ وقدته لرمه القودُ على الأوجهِ ، خلافاً للنعويُّ (٥)

ولو صبل على مامه ولم يُمكنه الهرث له الم بدّرمه اكما للحثه الأدرعي الله يهرّب ويدعه له ، أو على للصلحه اللهرث ؛ إنّ أمل على للصلح الله على وجوب الدفع عنه ، كذا قبل ، والذي يُتَّجِعُ وحوث الهرب هنا ، إنّ أشكَل أيضًا (١) .

ومحلُّ قولِهم : بحث الدفعُ عنه (^(٨). . إن تَعَيَّنَ طريفاً ؛ بأنَّ لم يُشكِّلُهُ هرتُ وبحرُه .

⁽١) آي : بالدفع بالسيف د آي : بحلم ، (ش : ١٨٧/٩)

 ⁽۲) قوله (ويو ليجم الهاب) أي بين لصائلين والمصور عليهم كردي

 ⁽٣) قوله (وبارك صالاه نشرطه) وهو أن يجرجهه هن وقت العدر وانصروره لا عبر ١ كما صرحوا
 به في محله ، كردي ،

⁽٤) قوله (أو بحصن منه بشيء) أي التجأولي حصن أو فئة كردى

 ⁽۵) التهديث (۱۲۳/۷) وغيرته (فعني قدا إن ثب وقابل وقبله النجب عليه دينه)

⁽١) قوله (ئب) أي به أن يشت هي محله ويفاتل كردي

⁽٧) وقوله (أبصآ)أي كما يجب بهرب في مسأله المس كردي

⁽A) أي النصم (ش ١٨٨٠٩)

ولو صال عليه مرتدُّ أو حربيُّ لم يحت هرت، بل لا يحورُ حيث حرَّم بمرارُ

وقضيّةُ العشي أنّه لو أمّكه الهرك لم يخرُمُ علمه الرحرُ بالكلام، وهو متّجهُ إِنْ كان غير شتمٍ، وإلاَّ وجبُّ ، وعليه يُخملُ قولُ شبحنا في الممهجة الككوبِ فرحرِ⁽⁷⁾

﴿ وَلُو عَصِبَ مَدَهُ ﴾ مثلاً ﴿ ﴿ خَلِصِهَا ﴾ بَفَتُ بَخْيِ ، فَصَرَبَ فَمَ ، فَسَلَّ بَدَ ، فَمَضَّ ، فَفَيْءَ غَيْنٍ ، فَقَدَعَ لَحِي ، فَعَصَرَ خَصِبَةٍ ، فَشَنَّ نَظْنَ

ومتى التُعل لمرتبةٍ مع إمكان أحفُّ منها - صمن + نظير ما د

وقد أشر إلى هذه الترتيب نقوله (بالأسهل من فك لحسه) أي وقع الجدهما عن الآخر من غير حرح ولا كسر (وصرب شدقه) ولا بنرمه تعديمً الإنذار بالقولي .

(فإن عجر) عن واحد منهما ، بن أو لم يفجر ؟ كند افتصاء كلامُ الشافعيّ (") وكثيرين ، قال الأدرعيُّ والوجة الحرمُ به (") إذا طنَ أنه ثو رئب المسده العاصَّ قبل تحليصها من فيه ، فادر (") (فسنها) المعصومُ أو الحربيُّ (فندرت) بالتونِ (أسنانه) أي : سقطتُ (فهدر) بما في " بصحيحين الله أنه صلَّى الله عليه وسَلَّم قَفْلَى في ذلك بعدم الديةِ (")

⁽١) أي الهرب، وكان الواضع حرم (أي الرحر (ش ١٨٨/٩)

 ⁽٢) منهج الطلاب مع حائية البجيري (٢/٢٢)

 ⁽٣) الأم (٧/ ٧٢ /٧) ، محتصر المربي (ص : ٣٥٧) .

⁽٤) أي بقوله : (أر لم يعجر) - (ع ش ٢٨/٨)

 ⁽د) ثوراء (درد) عطب عنی بوله (عجر عن راحد سهما) انتهی ع س ، أثول بل عنی ثوله : (الم یمجر) ، (ش ، ۱۸۸/۹) .

⁽٦) صحيح البحاري (١٨٩٢) ، صحيح بستم (١٦٧٣) عن غيران بن حصير رضي فه عنهما

و العاصُّ المطلوعُ (1) كالطالم ؛ لأنَّ العصُّ لا يَخُورُ بَحَالِ ، أمَّا عَبِرُ المعصوم الملسرم - فيصَّمَلُ على ما قاله المنقيئُ وعَبِرُه ، وهو بعيدٌ ؛ لأنَّ العاصُّ مع دلك (١) مقصَّرُ ؛ لما بعرَر أنَّ العصُّ لا يَخُورُ بحالِ إلاَّ فيما مرَّ (٢)

وان قُلْت بُويُدُه (٤) : ما عُلِمَ ممّا مؤ (٥) أنّه ليس للمهدر دفعُ الصائلِ عليه المعتصي أنّه بصّمَتُ فَلَتُ (ممتوعُ ؛ لأنّ داك بحُورٌ قتلُه من حيثُ داتُه ، وحرمله إنّه هي للحو الافسات على الإمام (١) ، بحلاف العصلُ عبر المتعبّل للدفع لا يُبصورُ إدحنُه ، ثم رأيتُ بعص شراح ؛ الإرشاد ؛ ذكر بحو دلك

قِيلَ قَصَيَّةُ الْعَسَ الْحَيْرُ بِينَ الْفَثِّ وَالْصَرِبُ ، وَلَيْسَ كَذَلَكَ ، بَلَ الْفَثُّ مَقَدَّمٌ ؛ لأنَّهُ أَسَهُلُ النَّهِى وَبِسَ فِي مَحَنَّهُ ؛ لأنَّهُ لَمْ يُخَبِّرُ بِينَ الشَّيْئِينِ ، بَلَ أَوْحَبُ الأَسْهِلِ مِنْهِمَا ، وهو بَمَثُ كَمَا تَقَرَّرُ (٢٠)

ولو تسارعا أن أم أمك الدفع شي؛ فعدل لأعفظ منه ، طَندُق المعصوصُ ؛ كما حرم به في المنجر الله أن الأدرعيُ ولَيكُن الحكمُ كدلك في كلّ صائل ، النّهُي

نعم ؛ إذْ احْسَمًا في أصلِ الصيالِ. . لم يُشَلُّ قولُ سَحُو القَاتَلِ إِلَّا سَيَّةِ أَو قريبةٍ

⁽١) كأن اكره علمه ، أو يعدّى عليه آخر وآمكن دفعه بعير المصلّ (ع ش ٢٨/٨)

⁽٢) أي : حدم حصمة المعضوض . (ش : ١٨٨/٩) .

 ⁽٣) قوله (الاقيمام) أي في شرح (بالأحف) كردي

⁽٤) قوله : ﴿ يَوْيِدُهُ ﴾ أي : يَوْيِدُ فَرِلُ الْطَنْيِسِ . كُرِدِي

⁽٥) (مما مر) أول الكتاب ، كردي

⁽١) الأفيات السواني اشيء دون الثمار من يُؤنس محار الصحاح (ص ٢٥١)

⁽٧) قويه (كما عرز) أي في شرح (حلصها) عباله (عك لحي) إلح كردي

 ⁽A) وقویه ۱ راو سارعا) أي الماص والمعضوص کردي

⁽⁴⁾ بحرالبندب(١٥٢/١٣).

وَمَنْ نُظِرَ إِلَى خُرْمه في دارِه من كرَّةِ أَرْ ثُقْبٍ عَمُدا . .

طاهرة ٤ كدخوله عليه بالسيف مسلولاً ، وإشرافه عني خرمه ٢٠٠

(ومن بطر) بصم أوله (إلى) واحدة من (حرمه) بصم بعنج ثم ها و أي زوجاته وإماته ومحارمه ولو إمان ، وكدا ولده الأمرد الحسن ولو غير منحرد ، وكدا إليه في حال كشف عورته ، وقيل ، مطلقاً والحنير ، ومنده " حشى مشكل أو محرم للباطر مكشوفها " (في داره) الجائر له الاسفاع بها ولو سحو إعاره وإل كان الباطر المعيز و كما رحّمه الأدرعي وعيره ، وكداره بنه من بحو حال أو رباط و كما هو ظاهر ، دون بحو مسجد وشارع ومعصوب

(من كوة أو ثقب) نفتح المثلثة صعير كلَّ مهم (عمداً) ولم يكُن نفاطر شبهة في النظر ، ولو امرأة ؛ أي ، لرجل مطنقاً () ، أو امرأة منحزدة ، أحداً مما تُقَرَّرُ في الرجل ، أو المحزم المنطور إليه ، ومراهقاً () ، لا معيراً ، ولم تكُن الناطر إليه حاله تجرّده أحد أصوله ؛ كما لا يُحدُّ نقدته ولا يُقَملُ نفتله

فإن قُلْت . تلك (١) معصية القصت ؛ واقتصت حرمة الأصل آلا يُؤجد منه حلمه ، وهنا معصية النظر باقبة علم لم يُزم دوماً له عنها(١) ؟ قُلْتُ الدومُ بهدا التقدير مِن باب الأمر بالمعروف ، ولا براغ في جوازه أو وجوبه على العرع

وإنَّمَا الكلامُ هنا في الرمي المحصوص، وقياسُ ما دُكِر (٨) أنَّ الْعَرَعَ لا يَفْعَلُهُ ؛ لأنَّ الشارع حعله كالحدُّ بالبسةِ لهذه المعصيه الحاصَّة، وقد صَرْخُوا

⁽١) - راجع (السهل انصاح في حتلاف الأشياح) منأله (١٥٥٧)

 ⁽۲) قوله (وكدا إنه) الصمير يرجع إنى (ص) ، وكدا الصمير (مثنه) برجع إلى كردي

⁽٣) أي : مكشرف العورة . (ش : ١٨٩/٩) باختصارٍ ،

⁽۱) اي محرداً او لا ، (ش: ۱۸۹/۹) ،

 ⁽٥) قوله (سر همه) عطب على قوله (امرأه) (ش ١٨٩/٩)

⁽٦) أي كن من معصية الفلف والمثل (ش ١٩١٩)

⁽٧) - أي: للأصل عن معصيه النظر ، (ش: ٩٠/٩٠)

⁽A) أي : من الثقف والتمثل . (ش : ١٩٠/٩)

فَرَمَاهُ بَحْقِيفٍ وَكَحَصَّاةٍ فَأَغْمَاهُ ، أَوْ أَصِابَ قُرِّبَ عَيْبِهِ فَجَرَحَةً فَمَاتَ ﴿ فَهَدرٌ ،

بأنَّ الأحسيُّ هنا لا يرَّمي ، تحلاقه في الأمر بالمعروف

وفي روابة صحيحة العَقْتُواعَيْنَة لَا يَهَ لَهُ وَلاَ يَضَاصَ ا^(٣) وصحَّ خبرُ ١٠ لَوْ أَنَّ الْمُزَاَّ اطَّلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْبِكَ فَفَقَأْتُ عَيْنَهُ. مَا كَانَّ عَلَيْكَ مِنْ حَرِّجٍ ٤^(٣) .

ولا نظر لكون المراهق عبر مكلَّف ؛ لأنَّ الرميّ لدفع مصدة البظر ، وهي حاصلةٌ به لما مَرْ^(١) - اللّه في البطر كالبالع ؛ ومِن ثُمَّ مَن يزّى أنّه لَيْسَلَ مثلّه فيه . لا يُحوِّرُ رميه هما

وَهَارُقَ (٥) من له بحو محرم بأنَ هذا شبهتُه في المحلُّ المنظورِ ، والمراهقُ لا شبهة له في ذلك ، على أنَّ هذا (١) من خطابِ الوضع

⁽١) - صحيح النجاري (١٩٠٣) ۽ صحيح مسلم (٢١٥٨) عن آبي هريزه رضي الله عنه

^{(1) -} أخرجها اس حبال (١٠٠٤) ، و لساس (٤٨٦٠) ، والسيقي بي ٥ انگيبر ، (١٧٧١٩) على أبي هويرة رضي الله هنه

⁽٣) هو حديث ٦ انصحيحين ٩ السابل هن أبي هزيره رضي الله عنه ، وبهذا انتفظ أحرجه انسمائي(٣))

⁽¹⁾ قوله: (المامر) أي: في الكاح، كردي

⁽٥) أي : المرامق . (ش : ٩/ ١٩٠) .

⁽٦) أي ، الرمي . (ش : ١٩٠/٩)

لشَوَاطِ عَلَام رَوَّجَةٍ وَمَحْرَمِ للنَّاطِرِ ، قبل ﴿ وَاسْتِنَارَ الْخُرَمِ ، قبل ﴿ وَإِنْدَارِ قَبْلُ رَبْيُهِ .

ومِن ثُمَّ دُفع صبيُّ صال ، لَكُهُ هِ لا يَنفَيْدُ بالمراهِق ؛ كما هو طاهرٌ ، وإنَّما يُجُوزُ له رميُّه ،

(بشرط عدم) حلَّ البطر ، بجلافه () لبخو خطبة بشرطه وعدم شبهة ؛ كما مُرَّ () بألاً يكُون ثمَّ بحوُّ متاعِ أو (روحة) أو أمةٍ وبو مجردين (ومحرم) مستورٍ ما بين سرِّتها وركبتِها ، و(الواؤ) بمعنى أو (للباطر) وإلاَّ ما بخر رميُّه ؛ لمعلّره حينتَةِ ،

ويَكُمِي هلي الأوجِهِ كولُ المحلُّ مسكل أحدِ من ذُكر وإلَّ كان للس فيه حيثُ لم تُعْلَمُ ذَلَكُ^(٣) ؛ لألَّ الشبهة موجودةٌ حبشدٍ

(قبل و) بشرط عدم^(٤) (استنار الحرم) وإلاَّ ؛ ١٠، اسْتَنْزَك أو كُنَّ في متعطف لا يَرَاهُنَّ الناظرُّ... لم يَحُرُّ رميُه

والأصعُّ لا مرق لعموم الأحار(٥) ، وحسماً لمادة الطر

ومرّ⁽¹⁾ أنَّ محوّ الرحل لا مدّ أنَّ يكُون متحرّداً ، وحيثهِ فهل تحرّدُه في معطفٍ لا يراء منه الناظرُ يُسِحُ رميه اكتماءُ بالنظر بالقرّه كما في المرأه أو يُفرقُ ؟ محلُّ نظر ، وعدمُ الفرق أقرتُ إلى كلامهم

(قبل و) بشرط (إبدار قبل رميه) تقديماً للأحف ؛ كما مر^{ود)}،

⁽١) أي : النظر ، (ش : ١٩٠/٩)

⁽۲) قوله (كمامر) إلح (أي قبل الكتاب كردي

⁽۲) اي اهدم کون من دکر في لمسکن (ش ۱۹۰،۹)

⁽¹⁾ و دن (ب) و (ج) و (س) و (ر) و (د) و (ه) . (ويشير طاعدم)

⁽٥) منها : ما سيق تحريجه قريباً -

⁽١) قوله : (ومر . . .) إلح ؛ أي : فيل (في داره) ، كردي

⁽٧) أي : تي (السيال) ، (ش : ٩٠/٩٠)

والأصغ عدم وحوبه للأحاديث السابقة (١)

معم ؛ محث الإمامُ أن ما يُوثنُ مكوبه دافعاً ؛ كتحوبفِ أو رعقةِ (** موعجةِ لا خلاف في وحوله (**) واشتخساه حيثُ لم يحفُ مادرةُ الصائل(1)

ولا بُدفي ما هنا^{ده)} قولهم الا يخورُ له دفعُ من دخل داره تعلَّياً قبل إبداره ه لائًا ما هنا منصوصٌ عليه ، ودك مجتهدٌ فيه فأُخْرِيَ على القياس .

ويُقْرَقُ أيضاً بَالْ النظر هذا يَخْفَى ويُؤَدِّي إلى مقاسد ، فأناحَ الشارعُ تعطيلَ آلة النظر منه () ، أو ما قراب منها منالعةً في رجره العظم حرمته ، وقصيّةُ هذه الإناحةِ الأَ بتوقّف () على إندارٍ ، وأمّا الدحولُ فليْسَ فيه دلك ، فكان صائلاً فأغطِيِّ حكمته .

وخَرْحُ سَا نَطَرُ ﴾ الأعمى وبحوَّه ومسترقُ السمع قلا يتُحورُ دميَّهما ؛ لمواتِ الاطلاع على العودات الذي بعطُمُ صررًاه

ومالكؤة وما معها ؛ البطرُ من ناب معتوج ولو بفعلِ الباظرِ إِنْ تَمكُنَ رَفُّ الدار مِن إعلاقه ؛ كما هو طاهرٌ ، أو كؤهِ أو ثقبٍ واسعِ نأد يُسب صاحبُهما لتفريطٍ ؛ لأن تفريظه بدلك صيرُه عير محتومٍ ، فلم يجرُ له الرميُ قبل الإندارِ .

نعم ١٠ البطرُ من بحو منطح ولو للباظرِ ، أو منارةِ كهو مِن كَوْةٍ صَيْقَةٍ ؛ إد لا تقريط من دي الدار حينته

⁽١) فريباً

⁽٢) الرُّغَقُّ: الصياح . محتار العبحاح (ص : ١٩٦) .

⁽۲) نهایه البطلت (۲۷۸/۱۷)

⁽٤) الشرح الكبر (٣٢٣,١١) ، روضة انطالبي (٣٩٦/٧)

 ⁽a) أي مربصحح عدم وحوب لداه بالإندار اللهي مصي (ش ١٩٩١)

⁽٦) أي تالطر . (ش: ١٩١/٩٠) .

[.]٧) أي : تعطيل ما ذكر . (ش : ١٩١/٩٠)

و(معمداً) البطرُ حطاً أو الله قا ، فلا يتحورُ رميَّه إنَّ علم الرامي ذلك معم ؛ يُصَدُّقُ في أنَّ الداطر معمَّد ؛ لأنَّ الاطلاع حصل ، والقصد أمرُ داطنٌ

قال الشيحان وهذا دهاك إلى جواز الرمي من غير تحقق القصايا ، وفي كلام الإمام ما يَدُلُّ على المنع حتى يتَشِّ الحالُ ، وهو حسنٌ (١) النَّهِي

والذي يَتَجِهُ ١ الأوَلُ حيثُ طلَّ منه التعشد ؟ كما دلَّ عليه الحرُّ^(١) وكالأمُهم ؟ تحكيماً لقريبةِ الإطلاع ؟ لأنَّ القصد أمرٌ ناطلٌ لا يُطْلعُ عليه ، فلو توقّف الرميُّ على علمه لم يُرْم أحدُّ وعطُمت المعسدةُ ناطلاع الفتاق على العورات

وبالخفيقي الثقيلُ الذي وُحد هيرُه و كحجرٍ ونُسَابِ (٣) فيضَمَّ حتَى القود

وقصيةُ المعنى تحبيرُه بين رمي العن وقربها ، لكن قال الأدرعيُّ وعبرُه المعنقولُ أنَّ لا يُقْطَدُ عيرُها إذا أَمْكِه إصابتُها ، وأنه إذا أَصاب عبرها اللعبد بحيثُ لا يُخطىءُ منها إليه صمن ، وإلاّ قبلا ، وهنو كدلت حلاماً للبغويُّ .

تعم ؛ إنَّ لم يُمُكنَ قصدُها ولا ما قرُب منها أو لم يندفعُ له ﴿ حَارِ رَمِيُ عَصْوِ آخرَ هلي أَحَدِ وجهينِ رُجِّحَ ،

ولو لم يُنْدَعِعُ بالخفف استعاث عبيه ، فإنْ فَقَدَ مَعِيثُ اللَّهُ أَنْ يَشُدُهُ بَاللَّهُ تعالى ، فإنْ أَنِي دفعه ولو بالسلاح وإنْ قتله

(ولو عرر) من عير إسراف (ولي) محجوره ، وأَلْجِق بوليَّه ؛ كما

⁽۱) الشرح الكبير (۲۲/۱۱) ، روضه طالبين (۲۹۱/۷)

⁽٢) أي: السابق قريباً

⁽٣) - النَّشَاب ، النَّبل ، المعجم الوسيط (ص : ٩٢١) ،

التهدیب (۲/ ۱۳۵)

ووان ورؤخٌ وتُعلُّمُ = فَمَصَّمُونًا ،

مؤ^(۱) في حلَّ الصرب وما يتربَّث عديه منذ يأني كافله كأنه (ووال) من رُفع إلله ولم يُعالد (وروح) روجته الحرَّة ؛ للحو شور (ومعلم) المتعلَّم صه الحرَّ ، لما لهُ دخلُّ () في لهلاك وإنَّ لدر (ممصمون) تعريزهم صمال شه العمد على العافله إن أدى إلى هلاكِ أو لحوه ؛ لنش محاورته للحدُّ المشروع ، لحلاف صرب دايّه مِن مساحرها أو رفضها إدا اعْتِيد ؛ لأنهما لا ينسعُب عنه ، والأدميُّ يُعْنِي عنه فيه القولُ

أمَّ مَا لاَ دَخُلُ لَهُ فِي دَلُكَ ''' ؛ كَصِفعَةٍ جَفِيعَةٍ وَجَنْسِ أَوْ نَفَيِ ﴿ فَلَا صِبْمَالُ

4

و أن قلُّ أدن سندُه بمعلَمه أو لروجها (٤) في صربها الله علا يضمنُ به ٤ كما إدا أفرَ كاملُ مموحب بعربر وطلَبُه ينفسِه مِن الوالي (٥) ، قانه المنفسِيُّ

وفيده (١٠) عيرُه سه إد غَيْنَ له (٢٠) نوعَه وقَدرَه ، وكأنه أحده مِن تنظيرِ الإمامِ فيمه دُكر (٢٠) في إدن السيّد بأن الإدن في نصرت بيْس كهو في القتلِ (٢٠) ، ومن قوبِ اس نصاح ــ واسْتخسه الأدرعيُّ ـ عندي (١٠) أنّه إن أدن في تأدينه ؛ أو تصيّبه

⁽١) أي : تي أواحر (فصل التعريز) ، (ش : ١٩٢/٩)

 ⁽۲) قوله (بنا به باحل) (نح معنی با غرو) في انتین و وسيدکر محترزه (شي
 (۲) ۹ ۱۹۲)

⁽٣) أي : الهلاك . (هي ١٩٢/٩) ،

⁽٤) أي : الأمة . (في ١٩٢/٩٠) .

⁽¹⁾ رجع (السهل النصاح في خلاف الأشياح (منأله (١٥٥٨)

⁽٦) قوله : ﴿ وقيده ﴾ أي : قيد إقرار الكامل ، كردي ،

⁽٧) قوله (بما اداعس) أي غير بكاس (له) أي بلواني كرهي

⁽٨) وقوله (فلما ذكر) ساره الى لولة (فلا يقيمن به) إيام كردي

^(17) 17+ 1) mbol equ. (4)

⁽١٠) قوله : (عندي. . .) إلح مقول لقول ابن الصباغ . كردي

إِدِيُهُ (١) اشْتُرِطَت السلامةُ كما تُشْتَرطُ في الصرب الشرعيُ ﴿ أَي ﴿ فَمَلَ الْإِدِنُ السَّدِ المطلقُ ، محلاف ما رد الإدنُ الشرعيُّ على ما يقتصي السلامة ، فكذا إدنُ السَّد المطلقُ ، محلاف ما رد غَيِّنُ (٢) فإنَّه لا تقصيرُ بوجهِ حينتدِ (٣) ،

أمّا معاملًا بأنَّ توخّه عنيه حتى والمتنع مِن أدانه مع العدرة عليه ولا طريق للموصّل لمالِه ولا عقاله فيعاقب حتى يُؤدُي أو يمُوت على ما فانه السكيُّ وأطال فه(١)

وأن إذا أشرف وطهرَ منه أ^{ن ا} الفتل في في يُلْوَقُه القودُ إنَّ لم يَكُنَّ والدا ، أو الديةُ المعلَطةُ في ماله

وتسميةُ كلّ دلك تمريراً هو الأشهرُ^(١) ، وقِيلَ ما عد فعل الإمام تسمّى تأديباً .

(ولو حد) أي الإمامُ أو دائه ، ونصحُ بدؤه للمفعود وهما المعرادات (٢٠٠

 ⁽۱) قوله (أر نصبته) أي ، (دن في التأديث (إدنه) أي إدن السند في العليم (ش)
 (۱۹۲/۹).

 ⁽٣) قوله (پنجلاف ما إذا هير) إنجاباي بكامل المدكور ، ريختبل أن مرجع انصحر كل من البنية والكامل المذكور ، (ش 197/4)

⁽٣) قوله (وإذا حمل الإدن بشرعي) إنح ١ مراده بذبك وإن كان في هارته قصور أن إدن السيد في صرب عدم كودن الحرّ في صرب نفسه ١ فبشرط به ما شرط بنه من التعبد المدكور ، فمحل عدم لصمان بنه أيضا إذا عين به لنوع و تعدر ١ كما صرّح به عيره من تعبيد المدكور في الحرّ إنما هو مأخود مما ذكروه في العبد (رشيدي ٢١/٨)

⁽٤) راجع (المنهل الصاح في خلاف لأشياح (١٥٥٩)

⁽٥) أي أ من الإسراف في التعرير ، (ش : ١٩٣/٩) .

 ⁽١) عباره و معني المحتاج ١ (ونسمية صدرت الدوني والروح و لمعلم بعربر " هو أشهن الإصطلاحي) .

 ⁽٧) قوله (رهما الموادان) أي الإمام وبائمة أي حدة الإمام أو بائمة هما الموادات من فاعل لفعل المسي للمعمول ، فيضير المعنى اربو حد شخص من الإمام أو بائمة ، أي احدة الإمام أو نائبة ، كردي ،

مُعدَّراً فلأصمال

وَلَوْ صَرِب شَارِتُ سَعَالِ وَثَنَابٍ ﴿ فَلَا صَمَانَ عَلَى الصَّحِيحِ ﴾ وَكَذَا أَرْبَعُونَ سَوْطُ عَلَى الْمَشْهُورِ ﴾

أبصاً ولو في بحو مرص أو شديد حراً وبرد ؛ كما مراً (مقدراً) لا مفهوم له () ؛ الحداً لا يكون إلا كدلك ، ويضحُ أن يُخترر به عن حد الشرب ، فإن تحيير الإمام فيه بين الأربعين والثمانين صيره غير مقدر بالنسبة لإرادته وإن كان مقدراً ؛ لأن كان مقدراً ؛ لأن كان ما الأربعين والثمانين منصوص عليه ؛ كما مراً () عمات (فلا فسمان) إجماعاً ، ولانً الحرن قله

(ولو صرب شارب) بنجمر الحدُّ⁽¹⁾ (معال وثياب) فمات (... **فلا ضمان** على الصحيح) بناءً على جوار ذلك ، وهو **الأصلحُ** كما مرُّ^(٥)

(وكدا أربعون سوطاً) صربها فمات لا يُصمنُ (على المشهور) لصحّةِ الحر ١٠ كند مرّ بتعدير ١٠٠٠ بدلك ، وأجمعت الصحابةُ عليه

ومحلُّ الحلافِ إِنْ سعاء (٢٠ مالسياط ، وإلاَّ وهو الأصبح . لم يُضمَنُ قطعاً
ودكُر هدا(٨) مع دحوله في قولِه (وتو خُذُ مقدَّراً) لبيانِ الحلاف في
ويُظُهرُ جربانُ هذا الحلاف في حدَّ المدف وجلدِ الرنَّ يجامع الَّ الآلةِ
المحدودُ بها لم يُحْمعُوا على تقديرِها شيءٍ معبَّى في الكلِّ ،

⁽۱) أنوله (كمامر)أي في حداثريا كردي

⁽٢) قوله (الامفهوم له)يمي الايحرزية عن شيء كردي

⁽٣) قوله (عبه (كبامر)أي في حد الشرب كردي

 ⁽¹⁾ قوله (الحدُ) معمول مطلق بـ (صُرب) ، وكان الأولى اللحدُ (ش ١٩٣/٩)

⁽٥) قي (س: ٢٥٢)

⁽¹⁾ قوله: (بتقديره) متعلى بصبحة الخير ، (ش: ١٩٣/٩)

⁽٧) أي حدُشارب الحمر . (ش ١٩٣/٩) .

 ⁽A) أي قول المصنف (وكدا أربعون) إلح (ش ١٩٣/٩)

أَوْ أَكْثَرُ ، وَجَبَ قِسْطُهُ بِالْعَدَدِ ، وهي قوْلِ عَشْمَتُ دَيَةٍ ، ويجْرِيان هي قادفِ جُلد أَخَداً وَثُمَايِينَ ،

وَلِئُسْتَغِلُّ قَطْعُ سَلْمَةٍ

(أو) خُدُ شاربٌ (أكثر) من أربعينَ بنجو بعلِ أو سوطٍ (وحب قسطه بالعدد) فغي أحدٍ وأربعينَ حرمً من الدية ، وفي ثمانين تصغُها ، وتسعينَ خمسةُ أتساعها ؛ لوقوع الصرب بطاهر الندن ، فيقُرُتُ تماثله فقُلُطُ العددُ عليه (١) .

ومهدا^(٣) يَدْدَفِعُ مَا يَأْتِي فَي تَوْحَيْهِ قَوْلِهُ ﴿ وَفِي قَوْلَ الصَّفَ دَيَّةَ ﴾ لَمُوتِهُ مَنَّ مَضْمُونِ وَغَيْرِهُ .

وَنَحَتُ البِلَقِيئُ . أَنَّ محلُّ دلك (** إِنَّ صَرَبَهُ الرَّادُ وَنَعَيَ اللَّمُ الأَوْلُ وَ وَإِلاَ⁽¹⁾ . . ضَمِنَ ديتَه كلَّها قطعاً

قِيلَ : الجرءُ الحادِي والأربعود ما طرآ إلاَ بعد صعف البدد ، فكيف يُسّادِي الأوّل وهو قد صادف بدياً صحيحاً ؟ ويُحابُ بأنَّ هذا بدوتٌ سهلٌ فتَسَامَخُوا فيه ، وبأنَّ الصعف بشأ مِن مستحقٌ فلم يُنْظرُ إليه

(ويحريان) أي القولان (في قادف حلد أحداً وثمانين) سوطاً فمات. . ففي الأظهر , يَنجتُ حرَّةً مِن أحدٍ وثمانين حرّاً ، وفي قولٍ عصفُ ديةٍ ، وكدا في نكرٍ رَّنَى جُدِدَ مئةً وعشراً

(ولمستقل) وهو . الحرُّ والمكاتث النالعُ العاقلُ ولو سفيهاً (قطع سلعة) كسرِ السينِ ما يَخْرُحُ بينَ الجلدِ واللحمِ مِن الحِمُّصَة إلى النظبحةِ. هيه

⁽۱) قوله (تماثله)أي الضرب، وكدا صمير (عله) (ش ١٩٣/٩)

⁽٢) أي: بالتعليل المذكور . (ش: ١٩٣/٩) .

⁽٣) أي : القولين ، (ع ش : ٨/ ٣٣) .

⁽٤) أي بأن ضربه بعد بقطاع أنم الأول (منم ١٩/٩)

إِلاَّ مَحُوفةً لاَ خَطَرَ فِي تَرَكَهِا ، أَوْ الْخَطَرُ فِي قَطْمَهَا أَكْثَرُ ، وَلاَبٍ وَحَدُّ قَطْمُهَا من صَبِيُّ وَمَجُنُونِ مَعَ الْخَطَرِ إِنَّ رَادَ خَطَرُ النَّرُكِ ،

معسه (١) أو مأدونه إر بة بشيبها من عبر صور ٢ كانفصد ، ومثلها في حميع ما يأتي انعصارُ المناكلُ (إلا محوفة) من حيثُ قطعُها (لا خطر في تركها) أصلاً ، بل في قطعها ونو احتمالاً فيما يُطُهُرُ

(أو) في كلَّ من قطعها وبركه حطرٌ ، لكنَّ (الحطر في قطعها أكثر) منه في تركها ، فنتسعُ الفطعُ في هاتين الصورتين ؛ لأنَّه يُؤدِّي إلى الهلاكِ ، بخلاف ما إذا السود وإذَ بارع فيه سنعسيُ ، أو كان التركُ أحظر ، أو الحظرُ فيه فقط ، أو لم نكن في الفظع حظرُ وحُهل حالُ الترك فيما يَظْهَرُ ، أو لا خطر في واحدٍ منهما في في واحدٍ منهما في الفلاك

وبحث المنفسيُّ وحوله إذا قال الأطناءُ إنَّ عدمه (٢) يُؤدِّي إلى الهلاك (٣). قَالَ الأدرعيُّ ويطُهُرُّ الاكتماءُ بواحدٍ ١ أي عدل روايةٍ ، وأنَّه يكُمي عدمُ لوليُّ (١) فيما يأتي ١ أي وعلَّمُ صاحب تسلعة بنُّ كان فيهما أهليَّةُ ذلك

(ولأب وحد) لأب وإن علا ، وألجق بهما السيّدُ في قنّه والأمُّ إذا كانتْ قبّمةً ولم يُقيَّدُ () بدلك في التعرير ؛ لأنه أسهلُ (قطعها من صبي ومحبون مع الحطر) في كلُّ () ، لكنُّ (إن راد خطر الترك) على القطع ؛ لصوبهما ماله عديه أولى ،

 ⁽١) قوله (فيه) الصناير يراحع إلى المشتمل والجملة صفة سلمه (أي السلمة حاصلة فيه)
 وصمير (يتمنه) أيضاً يرجع إليه ، كردي ،

⁽١) - أي : عدم العظم ، هامش (ع)

⁽٣) رجع المنهل المماح في احتلاف الأشياح المسأله (١٥٦٠)

 ⁽٤) أي بالعلب الهي ع ش، والأولي بأن عدم فطعها بؤدي إلى الهلاك (ش)
 (٤) أي ١٩٤/٩)

 ⁽٥) أي حكم الأم بكوبها فسة (ع ش ٣٣/٨) وفي استطوعه المصرية و الوهبه (والم نقبد) بالتاء التوفية

⁽٦) أي من العطع والترك . (ش : ١٩٤/٩)

محلاف ما إذا الخصر الحطرُ في القطع أو راد حطرُه اتَّمَافَ أو السَّويا.

وفَارُقُلً⁽¹⁾ المستقلَّ بأنَّه يُعْنَعرُ بالإنسان فيما ينعلَّى بنفسه ما لا يُعْتَعرُ له فيما يُتَعلَّقُ بعيره .

(لا) قطعها مع حطرٍ فيه (لسلطان) ونوانه ووصيٌّ ، فلا يحورُ ٤ إذ لئس لهم
 شفقةُ الأب والجدُّ .

﴿ وَلَهُ ﴾ أَيَ الْأَصَلِ الْآبَ وَالْحَدِّ ﴿ وَلَسَلَطَانَ ﴾ وَنَوَانَهُ وَالْوَصَيِّ ﴿ قَطْعَهِ ﴾ [دا كَانَ ﴿ بِلاَ حَظَرَ ﴾ فيه أَصَلاً وإنّ لم يكُنُ في النزك حطرٌ ؛ لعدم الصرر

وَلَيْسَ للأحبيُّ وَأَبِ لا وَلايَةً به " دلك بحابٍ ، فإنَّ عمله فسرى للنعس اقتصُّ مِن الأجبيُّ .

ورحت الرركتين في الأب والحد اشتر طاعدم العداوة الطاهرة ؛ نظير ما مرّ في ولاية النكاح (٢) ، وفيه نظر ، أنا أؤلاً فإنسا يُنوقهُ دلك حيثُ اغتَمد معرفة نفسه ، أمّا إذا شَهِدَ به خبيران فلا وجه للتقبيد بدلك ، وأمّا ثانياً فالعرقُ واصح و لأنّ الآت لعداوته قد يتساهلُ في الكفء ولا كدلك فيما يُؤدّي للتلف ، فالوجة : ما أطْلَقُوه هنا (١٤) .

(و) لمن دُكِرَ (فضد وحجامة) وتحوُهما مِن كُلُّ علاجٍ سليمٍ عادةً أشار به طيئ لنميه له

(علو مات) المُولِيُّ (بحائز من هذه) الدِي هو قطعُ لسلمةِ ، أو العصدُ ، أو

 ⁽١) أي الأب رانجد في حالة الاسواء سهى عش (ش ١٩٤/٩) وفي (اب) والح)
 (٤) و(ر) و(س) و(هم) : (وفارق) نفرداً.

⁽٢) أي بأن كان فاسف النهي عش ۽ أي اور معا أو سعيها (ش ١٩٤/٩)

⁽T) ij (V/ +-0).

 ⁽٤) أي : عن عدم السراط ما بحثه الرركائي -

. فلاصمال في الأصعّ ،

الحجامةُ ، ومثنُها ما في معناها (- علا صحان) بديةٍ ولا كمَّارةٍ (في الأصح) لئلاً يشج من ذلك فيتُصرُّرُ المُوليُّ .

نَعْمُ ؛ صَرْحَ العراليُّ وعيرُه بحرمة ننفيت أدن الصبيِّ أو الصبيّةِ ؛ لأنَّه إيلامٌ لم تَدُغُ إليه حاجةً ، فان العراليُّ ﴿ إِلاَّ أَنْ يَثْلُتَ فِيهِ مِن جَهَةَ النقل رحصةُ ولم تَنْعُمَا ()

وكانه أشار ندلك إلى ردّ ما قبل ممّا حرى عليه قاصي حال مِن الحديثة في * فتاويه * أنّه لا بأسّ به ؛ لأنهم كانوا يعملُونه جاهليّةٌ ولم يُنكِرُ عليهم صلّى اللهُ عليه وسَلَّمَ .

وفي الرعاية ا⁽¹⁾ للحمالله يحُورُ في الصيّةِ لمرصِ الربيةِ ، ويُكُرُهُ في الصبيّ .

وأمّا ما في الحدث الصحيح أنّا السياء أحدّن ما في آدابهنّ وأَلْقَيْنَه في حِجْرٍ بلالٍ ، والسيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم يراهُنَّ " . فَيْسَنَ فِيهَ دَلِيلٌ للجَوَارِ ؛ لأنَّ التفيت سَبَقَ قَلَ دلك فلم يلزمْ مِن سكويّه عليه حلَّه .

ورَعْمُ أَنَّ تَأْحِيرِ السِالِ عَلَى وَفَتَ الْحَاجَةُ مَمَتِيعٌ لَا يُبَجُدِي هَمَا ؛ لَأَنَّهُ لَيْسُ فِيهِ تَأْحِيرُ دَلْتُ إِلاَّ لُو سُئلُ عَلَ حَكُمُ النَّثقيبُ ، أو رأى مَل يَفْعُلُه ، أو بَلْعَهُ دَلْكُ فهذا هو وقتُ الْحَاجَة ، وأَمَّ شيءٌ وَقَعَ والْفُضَى ولَم يُغْدَمُ هَلَ فَعِلَ مَعَدُ أَو لاَ ؟ فلاَ حَاجَةً مَاشَةً لَسِالِهِ

نعم الحبرُ الطبرائيُّ بسندِ رحالُه ثقاتُ عن ان عتاسٍ . أنَّه عدَّ من السنَّةِ في الصبيُّ يومُّ السابعِ أن تُنْف آدانُهُ (١) صربحٌ في الجوارِ في الصبيُّ ، فالصبيُّ

⁽١) إحياء علوم الدين (٤/ ١٥٤)

⁽٢) أسم كتاب إن حمدان الحرّائي الحبلي.

⁽٣) أحرجه البحاري (٩٨) ، ومستم (٨٨٤) عن ابن عناس رضي الله عنهما

⁽t) المعجم الأوسط (٥٥٨) عن بن هناس رحمي الله عنهما ... وقال الهيشني في ٩ منصع الروائل ٩٠

أولى ؛ لأنَّ قول الصحابيُّ من السُّهُ كذا ﴿ في حكم المرفوع

وبهذا يَتَأَيَّدُ مَا دُكر عن قاصي حال، وا الرعاية ا من حيث مطلقُ الحارِّ^(۱)

ثُم رأَيْتُ الرركشيُّ اشتدلُّ للحوارِ مما في حديث أمَّ ررعِ في الصحح ، وهو قولُه صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم لعائشة . • كُنْتُ لَكِ كَابِي رَزْعٍ لِأُمَّ رَدْعٍ ، مع قولها · أَنَاسَ ـ أي : مَلاً ـ مِن خُلَيُّ أَدنيُّ (*) النّهي

وقيه نطرٌ يُتَلفَّى ممّا دُكرُماه في حديث السنة (٣) ؛ إد نفرص دلالةِ الحديث على أنَّ أدبيُها كَانَا مخرقتَينِ ، وأنَّه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ملاهما حديًا هو محتمِلٌ ؛ إد لم يُشرَ مَن حَرْقَهما ، وقد تَقرَّرَ أنَّ وجود الحديُّ فيهما لا يَدُلُّ على حلُّ ذلك التحريقِ السابق

ويَطْهَرُ فِي خَرِقِ الأَمْفِ مَحَلَقَةٍ تُغْمَلُ فِيهِ مَنْ فَصَّةٍ أَوْ دُهُفِ اللَّهُ حَرَامٌ مَطَلَقاً ؛ لأنَّه لا ريئة في دلك يُغْتَمَرُ لأجلها إلاَّ عند فرقةٍ قليلهِ ، ولا عنزه بها مع العرفِ العامُّ ، محلافِ ما في الادانِ فإنَّه ريئةٌ للسناه في كلِّ محلُّ

والحاصلُ أنَّ الذي يتمثَّى على الفواعدِ حرمةُ دلث أنَّ الدي يتمثَّى على الفواعدِ حرمةُ دلث أنَّ في العمينُ مطمقًا أنَّ الأنَّه لا حاجة له فيه يُعتفرُ لأحلها دلك التعديث ، ولا نظرَ لما يُتوهَّمُ أنَّه ويدينُ ما ذام صعيراً ؛ لأنَّ الحقَّ أنَّه لا رينة فيه بالسنة إليه ، وعرصِه هو

م (٦٣٦٤) (رحانه ثنات) ، وفان الحافظ في + اللحيص الحيير + (٣٦٧ /٤) ... وقيه رواد بن الجراح ، وهو ضميعية ،

⁽١) أخرج به التعميل السابل عن ١ الرعاية ١ (ش ١٩٥/٠)

⁽٢) أحرجه البحاري (٥١٨٩) ، ومسلم (٢٤٤٨) عن هائشة رصي الله عمها

⁽٣) أي: السابق عن الن عناس رضي الله طهما: ﴿ أَنَّ السَاءَ أَحَدَقَ

 ⁽٤) قوله (حرمه دبك) أي حدقي الأدان في المسي كردي

⁽٥) أي سوء كان من أهل باحثه يعدرنه في العيني ريبه أم لا (ش ١٩٦/٩)

وَلَوْ فَعَلَّ شَلْطَانُ مَصَبَّيُّ مَا شَمَعَ ﴿ فَدَيَةً شَعَلَتُمَةً فِي طَالِهِ ۽ وَمَا وَجَبُ بِخَطَأَ إِمَامٍ فِي حَدُّ وخُكُم ﴿ فَعَلَى عَاقِتَهِ ، وَفِي قَوْلِ ﴿ فِي شِتَ الْعَالَ

عرفُ حاصُ ، وهو لا يُعْدُنه

لا في الصليّة (١٠)؛ لما غُرف أنّه ربيةً مطلوبةً في حمّهن قديماً وحديثاً ، وقد حرّر صلّى الله عليه وسلّم النُّعب لهنّ(١٠) ؛ للمصلحة ، فكذا هذا

وأنصاً حور الأثنة لولئها صرف مالها فلما يتعلَقُ لريستها للساً وغيره منه بدُغُو الأروح إلى حصتها وإن لرئب عليه فوات مال لا في مقابل ؛ تقديماً لمصلحتها المدكورة ، فكدا هنا يشعي أن تُعتبر هذا التعديث ؛ لأجل دلت على أنه تعديث سهلٌ محتملٌ وتنرأ منه سرنعاً ، فلم يكُنُ في تجويره للك المصلحةِ مفسدةٌ يوجهِ ، فتاً مَّلُ ذلك فإنَّه مهمً

(ولو فعل سلطان) إمامٌ أو مائه أو عبرُهما ولو أماً (مصبي) أو مجبوبٍ (ما مسع) منه فعاتُ (فعل سلطان) إمام أو ماله) لتعدّيه ، لا قودٌ ؛ لشبه الإصلاحِ إلا مسع) منه فعاتُ (فعلم معلطة في ماله) لتعدّيه ، لا قودٌ ؛ لشبه الإصلاحِ إلا إذا كان الحوفُ في الفطع أكثر والقاضعُ عيرُ أبِ على ما قطعُ به المعاورديُّ (٣)

(وما وحب بحطأ إمام) أو يؤانه (في حد) أو تمريز (وحكم) في بفس أو تحرها (فعلى عاقلته) كغيره (وفي قول في بيت الممال) إنَّ لم يَطُهُرُ منه تقصيرُ ؛ لأنَّ حطأه يكُثُرُ ؛ لكثرة الوقائع⁽¹⁾ ، يخلاف غيرِه⁽⁰⁾ ، والكفّارةُ في ماله قطعاً ، وكذا حطؤُه في المال⁽¹⁾

⁽¹⁾ قوله : (لا في المبية) عطف على المبي . كردي

 ⁽٢) أحرجه البحاري (١٩٣٠) ، ومسلم (١٤٤٠) عن عائشه رصي الله صهـ

 ⁽٣) لحاوي الكبر (٢٣٢،١٧٠ ٢٣٣) وراجع ٤ الممهل للساح في احملاف الأشباح ٩ مسألة
 (١٥٦١)

 ⁽٤) عارة المعني لمحتاج (٥/ ٥٣٧) (الأناخطأة عديكثر الكثرة لوقائع فيصر دلث بالعافية)

⁽a) أي: فير الإمام. (ش: ١٩٦/١)

 ⁽١) عبارة المعني استختاج ال(٥٣٨١٥) (هذا كلّه إذ كان النحط في النفس، فإن كان في
المال... فقولان و أحفظما وهو الأوجه : يتعلق بماله)

وَلُوْ حَدَّهُ بِشَاهِدِيْنِ قَبَانَا عَنْدَيْنِ أَوْ دَنْيَئِينَ أَوْ مُرَاهِمَشِ ؛ قَانَ قَضُر فِي وَخَتَارِهِمَا . فَالصَّمَانُ عَلَيْهِ ، وإلاَّ قَالْمَوْلانِ ، فَوْدُ صَفَّ عَامِنَهُ أَوْ سُتُ مَالِ فَلا رُجُوعٍ عَلَى الْعَنْدَيْنِ وَالدَّمَّئِيْنِ فِي الأَصِحُ ، وَمَنْ حَجَمَ أَوْ فَصَدَ بَاوْدِهِ

(ولو حده مشاهدين) همات منه (صابا) غير مصّولي الشهادة ؛ كأنّ بابا (عبدين ، أو دميين ، أو مراهقين) أو فاسقين ، أو امرأتين ، أو بَأْن أحدُهما كذلك (فإن قصر هي احتبارهما) بأنّ بركه بالكنيّة ؛ كما فاله الإمامُ () فالصمان عليه) قوداً أو غيره إنّ تعَمَّدَ ، وإلاً . . فعلى عاقلتِه .

ولتعسيرِ الإمام هدا^(٢) يُلدُومُ تبعيرُ الأَفْرَعيُّ فِي القودِ.. بِأَنَّهُ لِنَّرُأُ بِالسُّهَ ١٠ إِدَّ مالكُ وعيرُه بِقُلُهِما^(٢) - ثُم رَايِّتُ لِبِلقينيُّ صَرَّحٌ بِهِ⁽¹⁾ فقالَ - لِيْس صورةُ لسِهَ التي لم يُنحثُ عنها نشبهةِ

(وإلا) يُقصَّرُ في احتيارهما بل بحث عنه " (. . فالقولان) أظهرُهما : أنَّ الصمال على عاقلته ، والثابِي - في ست المال

(فإن صبئنًا عاقلة أو بيت مال - فلا رجوع) لأحدهما (على العبدين والدميين في الأصبح) لرعمهما الصدق ، واستعدّي هو الإمام بعدم بحثه عبهما

وكدا المراهقان والهاسقان عبرُ المنحاهرين ، بحلافهما أن فيرجع عليهما على المنقولِ المعتمّدِ ؛ لأنَّ الحكم شهادتهما يُشْعرُ بتدليسِ وتعريرِ منهما حتَّى قُللاً ؛ لأنَّ العرصُ أنَّه لم يُعصَّرُ في البحث عنهما

(ومن) غَالَج ؛ كأنَّ (حجم أو فصد بإدن) معتبرٍ مثَّنْ حازَ له تُولِّي دلث

⁽١) نيان الطلب (١٧/ -٣٤)

 ⁽۲) أي قوله ; (بأى تركه بالكلية) . (ش : ۱۹۷/۹) .

⁽٣) يعني : الحيدين . (رشيدي : ٨/ ٣٤)

 ⁽٤) أي بما تصنفه الحواب المدكور من عدم الشبه ها (ش ١٩٧/٩)

⁽٥) قوله (عم) كان الظاهر عهما؛ كما عزبه فيما يأتي (ش ١٩٧/٩)

⁽٦) آي : المتجاهرين بالمسق ، (ش: ٩/ ١٩٧)

لمُ يَصْمَلُ ، وتَتُلُ حَلاَدٍ وَصَرَانَهُ بَامْرِ الإِمَامِ. كَمُنَاشِرِهِ الإِمَامِ إِنَّ جَهِلِ ظُلْمَهُ وَحَطَانُهُ ،

فخصل تنفُّ (لم يصمى) وإلاًّ لما بولِّي أحدٌ ذلك

ودكر اللهُ سريعِ ﴿ أَنَّهُ لُو شَرَّى مِن فَعَلِ الطَّيْبِ هَلَاكُ وَهُو مِن أَهَلِ الْحَذَّقِ فَي صنعتِه ﴿ لَمْ يَصْمَلُ إِجْمَاعاً ، وإلا ﴿ صنص فوداً و عبره ﴾ لتعريزه

قال الرركشيُّ وعيرُّه وهي هذا ردُّ لإفتاء الى الصلاح بأنَّ شرط عدم صمايه أنَّ يُعيِّنَ له المربطَّل الدواء ، ويلاَّ لم شاولَ إدبُّه ما يكُونُ مساً للإثلاف ؛ لأنَّ مطلق الإدن تُفيِّدُه الفرينةُ بعير المتلف

ويُخَاتُ بحملٍ كلامه(١) على عبر الحادق

ويَظْهَرُ الله (٢) الدي ثَمَلَ أملُ فَ على إحاطته به بحيثُ بكُونُ خطؤُه فيه تادراً جداً

وكالطيب فيما ذكر الحراثحيُّ ، بن هو من أفراده و كالكحال(٢٠) .

(وقتل خلاد وصربه بأمر الإمام - كماشرة الإمام إن جهل ظلمه) كأنَّ اعْتَقَدُ الإمامُ تحريمه والحلاَّدُ حلَّه (وحطآه) فيصَّمَنُ الإمامُ لا الحلاَّدُ ؛ لأنَّه آلتُه ، ولئلاً يَرْغُتِ الناسُّ عنه (1)

نعم ؛ يُسنُّ له^(ه) أنْ يُكمُّزُ في الفتل

وبقل الأدرعيُّ عن صاحب * الوافي * وأفرُّه - أنَّ مثلُ دلك (٢٠) ما لو اعْتُمدُ

أي دين الصلاح ، (ش: ١٩٧/٩)

⁽٢) أي أب الجادق ، هامثي (رُ)

 ⁽٣) الحرّاح الدي يمالح بالجراحة المعجم الوسيط (ص ١١٥) وفي (ر) (الحراح)
 مكان (الحرائحي) والكحال من بداوي العين بالكحن المعجم الوسيط (ص ٢٧٨)

⁽٤) أي : تحو الحلد . (ش : ١٩٧/١) .

⁽a) أي اللجلاد في هذه الصورة (ع ش : ٨/ ٣٥).

⁽٦) أي . في ضمان الإمام دول الجلاد ، (ع ش : ٨/ ٢٥) .

رَإِلاً. فَالْفُصَاصُ وَالصَّمَانُ عَلَى الْجَلاَّدَ إِنَّ لَمْ يَكُنَّ إِكْرَاءً وَتَحِتُ جِنَّانُ

وحوث طاعةِ الإمام في المعصية + لأنَّه مما يحْمي التَّهي

و متسليمه فهو إنَّما يكُونُ شبهةً في دفع القودِ لا المان ، وحبئدِ فالذي ينَّجِهُ . وجوابُه عليه (١٠ ولَيْس على الإمام شيءٌ إلاَّ إنْ أكْرهه ؛ كما في قوله

(وإلا) بأنَّ علِمَ طلمه أو حطأه ؛ كأن اغتمدا حرمته ، أو اغتمدها الحلاَّدُ وحدَّه وقَتله امتثالاً لأمرِ الإمامِ (- عالقصاص والصمان على الحلاد) وحده (إن لم يكن إكراه) مِن جهةِ الإمام ؛ لتعدَّيه ، فإنَّ أكْرهه - صما المان وقَتلاً

(ويحب) قطعُ سرَّة المولود ثُعيْد ولادته بعد بحو ربطه ؛ لتوقّف إمساك العلمام عليه ، والمحاطث هنا الوليُّ ؛ أي إن حصر ، وإلاَ فمن عليم به عيناً ثارةً ، وكماية أحرى ؛ كإرصاعه ؛ لأنه واحث قوريُّ لا يَقْبَلُ التأخيرَ ، فإنْ فرطاهرٌ فلم يُحْكِم الفطع أو بحو الربط صمى ، وكدا الوليُّ ، وهذا كله طاهرٌ وإنْ لم أَرَه ،

ويَحِثُ أيضاً (حتان) المرأة والرحل حيثُ لم يُولدا محتويْن ؛ لقولِه تُعَالَى : ﴿ أَنِ ٱتَٰبِعُ مِلَٰةَ إِرَهِيمَ حَبِيفًا ﴾ 1 سن ١٢٢) وصها الحتانُ

اخْتَتَنَ (") وهو ابنُ ثمانين سنة (١) وصح منه وعشرون (١) ، لكنَّ الأوْلَ

أصبخ

وقد يُجْمَعُ مَانًا الأوَّل خُسِب مِن حَسِ السَّوَّةِ ، والثانِي مِن حَسِنِ الولادةِ. ،

⁽۱) أي وجوب المال على الحلاد (ع ش ۴٥/۸) تصرف يسير

⁽٢) أي : من ملم يه . (ش : ١٩٨/٩)

⁽٣) قوله (احس) أي احس إبراهم عليه الصلاة والسلام كردي

⁽٤) - أخرجه البحاري (٣٣٥٦) ، ومسلم (٣٣٧٠) ص أبي هريره رصبي الله عنه

 ⁽a) أخرجه ثابي حداد (٦٢٠٤)، والنحاكم (٢/١٥) عن أبي هريره رضي الله عنه وفي (ب)
 (خ) و(د) و(بن) ; (مئة وعشرون سنة)

الْمَرْأَةُ بَخُرُهِ مِنَ النَّجْمَةُ بَأَعْنِي الْمُرْحِ ،

بالعدُوم (١٠) امامُ موضعِ ، وقِيلَ اللهُ للنجار

وروى أنَّو داود - ﴿ أَلْقُ عَنْكَ شَعْرَ الْكُلْمِ وَالْحَشِنَّ ﴾ (٢)

حرح الأوَّلُ لدليلٍ ، فيقي الشي على حقيقت (٢٠) ، ودلالةُ الاقترال صعيعةُ ٢٠) ؛ كما خُفِّن في الأصول .

وقيلَ واحث على الرحاب، سبَّةُ للسباء (٥٠)، ونُعل عن أكثر العلماء.

ثُم كِيمِيَّهُ في (المرأة بحرم) أي نقطع حرو بقعُ عليه الاسمُ (من اللحمة) الموجودة (بأعلى الفرح) فوق ثقة النول يُشُهُ عُرف الديك (١١ ، وتُستَّى النظر بموجَّدةِ معتوجةِ فمعجمةِ ساكنةِ

قال المصلّفُ ونفسلُه أفصلُ لحر أي داود وعبره أنّه صلّى اللهُ عليه وسَلّم قدل المحاتبة و أَخْتُ لِلْنَعْلِ ، أي قال للحاتبة و أَشْمَي (٧) ولاَ تُنْهِكي (٨) وإنّهُ أخطى للْمزَآةِ وَأَخَبُ لِلْنَعْلِ ، أي

⁽١) و(بالقدوم) متعلق به . أي : بـ (اختن) . . كردي

⁽۲) قوله (آلی عنك شعر بكفر) داله الليج برحل أسلم كردي و الحديث في ٥ ميس أيي داود ٥ (٢٥٦) ، وأحدد (١٥٦٧٦) على غنيم بل كليب در ٢٥٦١) ، وأحدد (١٥٦٧٦) على غنيم بل كليب هل أسه على حدّه رضي عه عنه دون لحافظ في ٥ التنجيمي الحير ٥ (٢٢٣/٤) (هـه عند عند محمولان ، ودن لحافظ في ٥ التنجيمي الحير ٥ (٢٢٣/٤) (هـه بفتاح ، وغنيم و دوه محمولان ، ودن المطان ، ودان عبدان عمر عشم بل كثير بل كبيب ، وانصحابي هو كبيب ، وإنما سبب غشم في الإصاد إلى جدّه)

 ⁽٣) وقوله (حرح الأول) بعني ضغف أهل الحديث النحكم الأول وهو إلياء الشعر و بديل لهم ، عبقي الحكم الثاني على حقيقته ، كردي ،

 ⁽³⁾ وقوله (ودلاله لافتران صعبه) مراده أن صعف أحد العريبي لا بدل على صعف الآخر
 کودي .

 ⁽٥) ثوله (وقبل سنة على الساء) وطن عن أكثر لطماء، فمن السناء من فلدتهم لم بعض بتركه ـ كردي ـ كانا في السنخ

⁽¹⁾ المُرْفُ بحيه مستخدة في أعلى رأس بديث المعجم (بوسيط (من ١٩٥) -

⁽٧) - قوله : (أشمى) أي : اقطمي قطعاً يسيراً ، كردي

⁽٨) (ولاتنهكي)أي : لا ثبالعي في القطع . كردي .

و لرَّحُلِ بقَطْع مَا لِمُعَطِّي حَشَّمَتُهُ

لريادتِه في لذَّة الجماع ، وفي روايةٍ ﴿ أَشْرَى للْوَحْهِ ﴾ أي أكثرُ بمانه ودمه (١٠)

(و) في (الرحل نقطع) حميع (ما يعطي حشفته) حتى تُكشف كُنُها ، وبه يُعْلَمُ . انَّ عرانته (*) لو تقلّصت (*) حتى انكشف حميعُ الحشفة ، فإنَّ أَمْكَنَ قطعُ شيءٍ ممّا يُحِثُ قطعُه في الحثان منها (*) دون غيرها ... وحب ولا نظر ندلت النقلُص ا لأنّه قد يَرُّولُ فَيْشَتُّرُ الحشمةُ ، وإلاَّهُ ... سفط الوحوث ؛ كما لو وُند محنوماً

وقد كَثْرُ الْحَتْلافُ الرواةِ والحقّاظِ وأهلِ السير في ولادنه صلّى اللهُ عليه وسلّم مختوباً ؛ لأنه حاء . أنّه وُلد محتوباً كثلاثة عشر سيّاً " ، وأنّ حريل حمله حين طهّر قلته (٧) ، وأنّ عبد المطلب حتبه يوم سابعه (٨)

⁽۱) قوله (اي آكثر) إبح عدير نكل من روبني المحطى للمرأه ا والحرى فلوحه المحديث (ش ۱۹۹۹) والحديث في اسبى أي داود ۱۷۷۲)، وقال (هد الحديث صديف) و وأخرجه البيهمي في الكبر ال(۱۷۲۳) عن م عميه رضي فله عمها وروابه وأشرى فأتوجها الحرجها الحاكم (۱۲۵۳) وسكت عنه هو و بدهبي او لبيهمي في الكبر ال(۱۷۲۲) او رافقبر بي في الأوسط ۱ (۲۳۵۳) عن م عظم رضي الله عمها أيضاً ، إلا أنّ في بعق بحاكم المحلم الموقع الواقع الموسر في المي دود المعلم المشمي الله عمها في عبد الطرابي ، وراجع المحلم المحلم

⁽٣) المُزلة جلده الصبي التي يقطع في تجدال المعجد الرسيط (ص ١٥١)

⁽٣) - الصنَّف والرؤثُّ ، محتار الصحاح (ص: ٣٧٤)

⁽غ) أي : المرلة (ش : ۱۹۹/۹) .

⁽a) أي وإدالم يمكن قطع شيء الح (ش ١٩٩/٩)

 ⁽٢) عن أدس س منالث رضي الله عنه عن الدي ينظر قال الا من كوامي على رئي عزا وجل أني ولدت تما المعدرة المعدراتي عي الأوسط الأوسط (١١٤٨) ا قال الهيشي في المعدم الروائد المعدد (١٣٨٧٣) المهدرة المعدر (٢٦/١٦)

 ⁽٧) أجرجه «بطراني في ١٩ الأوسط ١ (٥٨٣١) عن أي نكره رضي الله عنه قال الهيثمي في
 ه مجمع الروائد ١ (١٣٨٧٤) (فيه عند الرحمن بن عيبه ١ وسلمه بن محارب ١ ولم
 أعرفهما ٤ ونقية رجاله ثقات) .

 ⁽A) أخرجه ابن عبد البرافي 4 الأستعاب 4 (ص ۲۷) عن ابن عباس رضي الله عنهما

لكن لم يصلح في دلك (١٠ شيءٌ على ما فاله غيرُ واحدٍ من الحقَّاط ، ولم يُشرُّوا لقول الحاكم - أنَّ الذي تواترت به الروابةُ - أنه وُلد محتوباً

ومش أطال في ردَّه(") الدهبيُّ ") ، ولا لتصحيح الصياء حديث ولادته مختوناً ؛ لأنَّه ثَبَتَ عندَهم ضعيُه(؛)

والأوجة في دلك (** «لحمعُ بأنّه يختملُ أنّه كان هباك بوغُ تقلّص في الحشفة فنظر بعضُ الرواة بلصوره فسئاه حباباً ، ويعضُهم للحقيقة فسئّاه غيرَ حتابٍ

وقد قان بعضُ المحممين من الحمَّاط ا**لأئــةُ بالصوابِ أنَّه لم يُولَدُ** محتوباً

وإنَّمَا يَحِتُ الحَدَنُ فِي حَيِّ (مَمَدُ البَلُوعِ) والعقلِ ؛ إِذَ لَا تَكْلَيْفُ قَبْلُهُمَا فَنَجِتُ يَعْدِفُ مِحِدُ الحَدِفُ مِنْ فَكُوخُرُ حَتَى يَعْلِفُ عَلَى الظُّنُ سَلَامُتُهُ مِنْ وَيُؤخُرُ حَتَى يَعْلِفُ عَلَى الظُّنُ سَلَامُتُهُ مِنْ وَيَأْمُرُهُ بَهُ حَيْدُ () وَإِن الْمُتَعَ الْجُمْرَةُ وَلَا يَصْفُمُ إِنْ مَاتَ ، إِلاَّ أَنْ يَقُعِلُهُ بَهُ أَنْ وَيَ الْمُتَعَ اللَّهُ مَا فَعَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

ولونلع مجوباً الم يحث حتابه

وَأَهُهُمَ دَكُرُهُ الرَّجُلُ وَالْمَرَأَةُ ۚ أَنَّهُ لَا يُجِبُّ حَتَابُ الْحَشِّي ٱلْمُشْكُلِ، بَلَ لا يَجُورُ ﴾ لامتناع الحرح مع الإشكال، وقيل - يُخْتَلُ فرجَاء بعدَ بلوعِه،

⁽۱) قوله (المريضيع في دنك) أي في احتلاف الرواء كردي وعباره لشرواني (١٩٩/٩) (أي: في شأد ولادته ﷺ مختوناً).

⁽٣) آي : الحاكم ، (ش : ١٩٩/٩) ,

⁽٣) - لمستارك مع استخيص لندمي (٦٠٢/٣) ، قال - ما أميم صحه ذلك ، فكيف مثواتر [؟]

 ⁽³⁾ قال لرين لعرافي عن اس العديم (أحبار والادبه محتوماً صعيفه ، مل نم بشب فيه شيء ،
وسقه لنحوه اس المبم) راجع (فيص العديم (١٢٦/٦))

⁽٥) وفي (١)و(٤٠)و(٤٠)و(٤)و(٤)و(م) و(هـ) (وانوجه في ذلك)

⁽٦) أي : حير قلبة ظن سالات منه . (ش : ١٩٩/٩)

⁽٧) أي يعمل المسلم الحتان بإحبار الإمام (ش ١٩٩/٩)

ويُلَدُثُ تُعْجِيلُهُ فِي شامعه ،

وَرَجُّهُمَهُ اللَّ الرَّفِعَةِ '' ، فعليه يتولأه هو إنَّ الحُسنة ، أو يشتري أمَّةَ تُخَسَّه ، فإن غُمَرَ تُولأَهُ رَحَلُّ أَوَ امْرَأَةً ؛ للصرورةِ

ويُؤخَذُ منه أنَّ البالع لا يخورُ لعبرِ حليته حنانُه إلاَّ إنَّ عجر عن روحةٍ أو شراءِ آمةٍ تُحَسِنُهُ .

وقيائه الله لو كان ثمَّ أمةً تُخَسَلُ مداواة علَّةٍ معرجه لم يخرُ له توليتُه لعبرها إلاَّ إنْ عَجَرَ عن شرائِها .

ومَن له دكرابِ عاملان أيخسان ، فإن تمثر الأصليُّ سهما فهو فقطَّ ، فإن شَكُّ . فكالحنثي

وَيُفْرَقُ مِنه وَمِن مَا مَرُ احر (السرقة) مَانَهُ لا تعذّي هما ، فلم يُعامِنهُ التعليطُ بحلاقِه ثمّ^(٣)

(ويبدت تمجيده في سابعه) أي سبع يوم ولادنه ؛ للحبر الصحيح أنَّه صَلَى اللهُ عليه وسلَّم حتى الحسش (٣) رصي اللهُ عنهما يوم سابعهما (١)

وله يُزَدُّ قولُ جمع ١ لا يجُورُ فيه ١ لأنَّه لا يُعلِقُه

وَيُكُرهُ قَبَلَ السَّامِ ، فإنَّ أَخْرَ عنه في الأربعين ، وإلاَّ فعِي العسةِ السَّامَةِ ؛ لأَنَّهَا وقَتُ أَمْرَهُ بِالصَّلَاةِ ،

 ⁽۱۱) کتابات (۱۱/ ۱۱۱۰) .

⁽٢) ش (س: ٢٢٢).

 ⁽٣) رئي (١) و(ب) و(د) و(ر) و(س) و(غ) ر(ها) رزح) (الحسر والحسي)

⁽³⁾ أخرجه لسيعي في الكبر ا (١٧٦٧٦) وانطيراني في ا الأومط ا (١٧٠٨) هن حابر س عد الله رضي الله عنهما عال الطبراني (الم يقل في هذا الحديث أحدً من الرواة الا وحسيما لسبعة أيام ا إلا رهبر بن محمد) وفي الاسحم الوهاج ا (٢٧١/٩) ، والمعني المحتاج ال (٥ - ٥٤) ، والداية المحاج ا (٢٥٨/٤) (الما رواة الحاكم [٢٣٧/١] عن عائشة) ، وحديث عائشة رضي الله عنها في نعملة والتسمة والحلى في اليوم السابع ، ولبس فيه ذكر الحتال

هون صعْف عن الحدماله أخّر ، ومن حسة مي سنَّ لا يختملُهُ الرمة مصاصُّ

وهي وحم حرمه قبل عشر سبيل ، ورُدُ بحرقه للإجماع

ولا يُخسِبُ من السبع يومُ ولادته ، لأنه كُنْما أَخْر كان أحمَّ إيلاماً ، وبه فَارِقَ العقيمة ، لأنَّها مرَّ مُنْدَب الإسراعُ به

قال من الحاج المداكن ويُسلُ إطهارُ حدا الدكور ، وإحماهُ حدا الإباث ، كدا نقله حمع منا عبه وسكُنوا عليه وقيه نظر ؛ لأنَّ مثلَ هذا إنَّما يثَنَّتُ بدليلِ وَزَد عنه صنى اللهُ عنيه وسنَم ، فإنَّ أَرَبَد أَنَّ دلك أَمرُ اسْتَخْسَانِيَ لَم يُنَاسِئه النحرمُ سنيَّته

وظاهرُ كلامِهم في الولائمِ أَنَّ لإطهار سنَّةً فِيهما ، إلاَّ أَن يُمَالَ ، لا يَلْزُمُّ مِن مدبِ وليمةِ الختانِ إطهارُه في المرأةِ .

(فإن صعف عن احتماله) في السابع (الحر) وجوباً إلى أن يَتَخَتَّمِلُه

(ومن حسه في سن) أي حال يُخلَّبلُه وهو وليَّ ولو قيّماً. . فلا صمان ، أو وهو أحبيَّ فَتُل ؛ لنعدُه وإن قصد إقامة الشعار ؛ كما اقْتَصَاء إطلاقُهم ، وهو متّحة أن ، خلاف للرركشيُ ؛ لأنَّ طنَّ ذلك لا يُبيعُ له الإقدام بوجهِ فلا شبهة ، وليس كفظع يد سارق بعير إدن الإمام ؛ لإهدارها بالبسةِ لكلَّ أحدٍ مع تعدِّي السارق ، بحلافه هنا

نعم ؛ إنْ طنَّ الحوار وعُدر بحهد . فالقياسُ أنَّه لا قودُ عليه ، وكدا حاتِنُّ بودنِ أجبئُ عنَّه ولَتِّ فِيما يَطْهَرُ فِيهِما (٢)

أو في حاي^(٢) (لا يحتمله) لنحو صنعت أو شدَّةٍ حرُّ أو بردٍ فماتُ (. . لزمه القصاص) لتعدَّيه بالجرح المهلكِ .

⁽١) راجع (المبيل العباح في احلاف الأشباع (مبألة (١٥٦٢)

⁽٢) أي : فيما قبل (كدا) وما بمدء . (ش : ٢/٠٠/٩)

⁽٣) قوله (أر في حال) إلح عطف على فوله (حال ينجمله) إلح (ش ٢٠٠/٩)

إِلاَّ والدَّا ، فإن الحُمَلَةُ وحمَّةً وَلَيِّ ﴿ فَلَا صَمَانَ فِي الْأَصْحُ ، وأَخْرَتُهُ فِي مَانَ الْمُحَتُّونِ ،

فصبل

می کاد شع

نعم و إن ظنَّ أنه يَختملُه لم بلُومُه قصاصٌ على الأوجه و بعدم بعدَّبه (إلا والدأ) ورن علا و لما من أنه لا يُغتلُ بولده (١)

نعم ؛ عليه الدينة معلَّطة في ماله ؛ لأنه عمدٌ محصُّل ؛ وكدا مسلمٌ في كافرٍ وحوَّالقَنُّ^(٢) ؛ لِمَا مَرَ الله لا لَقُـلُ له أيصاً ""

(فإن احتمله وحتمه ولي) ولو وصيّاً أو قنماً (... فلا صمان في الأصح) لإحسابه بتقديمه اللَّهُ أسهلُ عليه ما دم صغيراً، بحلاف لأحبيَّ العشبه كما مرّ

فإن قُلُتُ قولُهم هما (الآنة أسهلُ) يُدمي ما مزاعاً أنه كلما أخرك أحث إيلاماً قلتُ الا مافاة ؛ لأنّ المعصّل عديه هما ما معد السوع ، والاشك أنّه قبلَه أسهلُ منه بعده ، وثمّ حُسانُ يوم الولادة ، والا شك أنه مع عدمه أحفُ منه مع حسبانِه .

(وأجرته) وبعبَّةُ مونه (في مال المحتون) فونَ لم بكُنَّ له مالُ ... فعلى من عليه مؤنتُه ؛ كالسيُّدِ ..

(فصل) في حكم إتلاف الدواب

(من كان مع) غير طيرٍ ؛ إذ لا صمال بإتلافه مطبقاً " ؛ لأنه لا بدُحُلُ تحب

⁽۱) نی(۸/۱۵۷).

⁽۲) وَبِي (۱) و(د) و(ر) و(س) ؛ (وحرّ ابي اب) ،

⁽۳) نی (۸/ ۲۲۷)

⁽٤) أي ليادُ أو بهاراً ، (ع ش ، ١/٨٤)

البد؛ أي ما لم يُرْسل المعلّم على ما صار إبلاقه له طبعاً فيما يطّهَرُ ويُؤيّدُه قولُهم يضمنُ شسب (١٠) ما عُلمتْ صراوتُه لبلاً ومهاراً

وأَفْنَى سَلَعَيْنِيُّ فِي بَحْرٍ قَالَ حَمَلاً ﴿ بَأَنَّهُ هَدَرٌ ﴾ لتقصير صاحبه دون صاحب البحل ١ إد لا يُمْكُنُه صبطُه

على قُلْت شرت البحل للعسل طبع له ، فهل قياس ما تقرّرُ (**) صماله بإرساله عليه فشريه ؟ قُلْتُ الظاهرُ هنا عدمُ الصمال ؛ لأنّ من شأن البحل ألاّ يَهْتدي للإرسال على شيء ولا تُقدر على صبطه ، ولا بظر لإرساله ؛ لأنّه صروريُّ لأجلِ الرعى

وحبيد (") لو شرب عسل العبر ثم مع عسلاً فهل هو لصاحب العسل ؟ يَخْتَمَلُ أَنْ يُمَالَ . لا ؛ أحداً من حعلهم شربه للعسل المسخس حيلة مطهرة له ؛ إذ هو (") صريح في استحالته ، أنَّ هذا غيرُ من شربه ؛ فكان لمائك ما شربه وإن برق منه فوراً ، ويترمُّ مِن استحالتِه ، أنَّ هذا غيرُ من شربه ؛ فكان لمائك المعصوب من شربه ؛ فكان لمائك المعصوب منه باحداه بما لا يتميرُ عنه (") ، وهذا موجود هنا قرال به الملك ولا بدل هنا لما تقرر الله عيرُ مصموب (")

وأنَّ يُقَالُ * بعدم ، والاستحالةُ إِنَّمَا تُوحِبُ تِعَثِّرِ النُوصِيفِ دُونَ تَعَثَّرٍ الداتِ ؛ كما عُلم ممّا مَرَّ في (النجاسةِ)(٨) ، والخلطُ إِنَّمَا يَرُّولُ به الملكُ إِنَّ

⁽١) سيَّتُهُ بركه رحلاً ويسب حث شاء المعجم الوسيط (ص ١٦٦)

⁽۱۲) اي معومه (اي مدلم برسل) لح (ش ۲۰۱/۹)

⁽٣) أي : حين عدم الضمان . (ش: ٩/ ٢٠١) .

⁽٤) أي : ذلك البحمل ، (شي : ٢٠١/٩) -

⁽a) أي : النحل . (ش ٢٠١/٩٠)

⁽V1/1) j. (1)

⁽٧) أي : يقوله : (طب : الظاهر هنا : عدم الضمان، . .) إلخ , ﴿ ش : ٢٠١/٩)

⁽A) AL (I/YPO).

ذَاتِهِ أَوْ دُوَاتُ . صَمِنَ إِنَّلاَفَهَا نَفُ وَمَالَا لَئِلاً وَبَهَارِ أَنَّ

كَان (١) مَمَن يَضُمَنُ حَتَى يِنتَقِل الندلُ لذئته ، وهنا لا صمان فلا مريل للملك على أن لم يَنقِل الملك على أن لم يَنقِل المال أن لا عسل في حوف النحل عيرُ هذا ، فل هو الأصلُ الأصلُ

وأن يُفَالَ إِنْ قَصْرَ الرَمَّ بَحِيثُ تَحِيلُ العَادَةُ أَنَّ النارِبِ مِنْ عَيْرُ الأَوْلِ فَهُو لَمَالَكِهُ (**) ، وإلاَّ . فَهُو لَمَالَكُهَا (**) ؛ لأنَّ بَرُولَهُ مِنْهَا سَبَّ طَاهُرُ فِي مِنْتُ مَالَكِهَا ، ولَعَلُّ هَذَا^(ع) هُو الأَقْرِبُ .

(داية أو دواب) في الطريق مثلاً مقطورة أو غيرها ، سائفاً أو فانداً أو راكباً مثلاً ، سواة أكانت يده عليها بحق أم غيره ولو غير مكتف ؛ كما يُعدم مما بأبي في مركيه (٥) ، وقداً أدن سيّدُه أم لا ؛ كما شمله كلائه فيتعش سعها برقمه فلط

ويُقْرَقُ مِنَ هذا ولقطةِ أُورُها مِده فلفتُ فإنّها تنعثَقُ مرفته وعبّة أموال السيدِ. مأنّه مفضّرٌ ثمّ متركها ميده المسرَّله صرنة بد السائك معد علمه مها ، ولا كذلك هما ، لا يُقالُ الفنُ لا يدله ، لأنّا مقُولُ للبن المرادُ بالبد هما التي تقتصي صماماً ، وهو مهذا المعمى له بدُ ؛ كما هو طاهرٌ

(. صمن إثلافها) بحرو من أحراثها (بفسأ⁽¹⁾) على العاقبة^(٧) (ومالاً)
 في مانه (ليلاً ونهاراً) لأن فعلها مسبوت إليه ، وعليه حمقُها وتعهدُها

⁽١) أي: الحلط (ش: ٢٠١/٩)

⁽۲) أي : المبل ، (ش: ۲۰۱/۹) ،

⁽٣) أي : النحل (ش ٢٠٣/٩٠).

⁽¹⁾ أي : (لاحتمال الأحير ، (ش : ٢٠٢/٩) .

⁽٥) في (ص: ٤١٣)،

⁽١) وقي (خ) ; (بفسا) ليس من المنن

 ⁽٧) عان التربيي (١٥٤٢ م) (حيث أخلفوا العبمال للفني في حد باب فهو على لعاقلة) .

عون كان معها سائلٌ وفائدٌ أو عليها راكنان صمما نصفين (١٠) ، أو هما أو أحدُهما وراكث صمن وحده ؛ لأنَّ البدلة

وحرّجَ مقولِه (مع دائةِ) به نو الفلتتُ معد إحكام محو رمطها وأنّعتُ شيئاً - نوله لا يضملُ ؛ كما سيدُكُرُه

ويُسْتَشَى مِن إطلاقِه ما لو بحسها عبرُ من معها العصمالُ إثلافها على الحسن ولو رشوحاً " علمها على الأوجها، ما لم يأدنُ له من معها العديم .

ولو كات دهمة و ذها آخر علق صمال ما ألمنه بعد الرد به (٢٠ ، كذا أطلقه بعضهم ، ويسمي تفسد بما ردا كان رده سحو صربها بطير النخس فيما ذُكِر ، أمّا ردا أشار إليه عاربدت ويحمل أن لا صمال ، إد لا إلجاءً حيثة (١٤)

وما بو علمته " فاستصلف ّحرُ فردُها كما دُكر⁽¹⁾ فإنَّ الرادُّ يَضَمِّ مَا أَتَّلْفُهُ في انصرافِها ،

وما بو سقط هو أو مركوثه مبتأ^(٧) على شيءِ فأتُلفَه. - فلا يطبعُه ؛ كما **لو** التفح منتُ فالكسر به قارورةً ، بخلاف طفلِ سقط عليها ؛ لأنَّ له فعلاً

⁽١) رجع (السهل مصاح في خلاف الأشياح (مسأله (١٥٦٣)

⁽٢) الرُّمُوحِ مِن الدواتُ العصوص المعجز الوسط (ص ٢٧١)

 ⁽٣) أي أسراد ما دم بأدن له من معها د أحداً عما ددمه في النجيس التهلي ع شي (شي ٢٠٣/٩)

 ⁽٤) راجع * السهل النصاح في حثلاف الأشياح * مسألة (١٥٦٤)

 ⁽۵) فصل قوله (رمالو عدینه) مطب علی (مالو بنجسیت) ، و کدا قویه (و مالو سمط) ،
 و(مایو کادی) ، و(مایو آرکت) ، و(مالو کاب) ، و(مالو ربطها) کنها بنطوفات علیه
 کودی ،

⁽٦) أي بحرضربها , (ش: ٢٠٢/٩)

 ⁽٧) قوله (ميناً) حال من كن واحد من الراكب أو المركوب ؛ يعني من الراكب أو المركوب
وسقط على شيء. . . . إلح ، كردي

والَّحق الرركشيُّ بسقوطه بالموت - سقوطه سحو مرصِ أو ربحِ شديدِ ، وفيه ع**ظرٌ ، والفرقُ ظاهرٌ^(۱)**

وما لو كان راكلها يَقْدرُ على صبطها فاتَّفق أنَّها عليَّه ؛ للحو قطع عنادٍ وثنقِ وأَتْلَفَتْ شيئاً ﴿ فَلا يَضْمَنُهُ عَلَى مَا أَجِدُ مَنْ كَلاَمَهُم ؛ لعدم تفصيره

ومن ثمَّ لو كانتْ لعيره ولم يأدنُ له صمن ، لكن الذي قُنصه " كالأمُّ الشبحين واغْتمذه البلقييُّ وعبرُه الصمان ؛ نظير ما مرَ في الاصعدام " ، تحلاف ما مرَّ في علمة السفيسين لراكنهما () ؛ لأنَّ صبط الدائة ممكنُّ استحام

وعلى الأولو^(د) يُقْرَقُ بأنَّ ما هما أحتُّ ؛ لاحماح الناس إليه عاب ، بحلاف حصوص الاصطدام ؛ لندريّه وإنبائه عالماً عن عدم إحسان بركوب

وما لو أراكت أحبيُّ بعير إدب الوليُّ صيّاً أو محوباً دانه لا يصبطها مثلُهما(١٠). فإنه يَصْمَلُ منلفها

وما لوكن مع دوات راع فتفرّفت ؛ للحو هيجان ربح وطنيه ، لا سحو نوم وأَفْسَدُتُ رَرِعاً ﴿ فَلا يَضْمَنُهُ ؛ كما لو بدُ بعيرُه أو الْعَسَدُ دَائِثُه مِن يَدَه وأَفْسَدَتُ شَيْئًا، لكن هذا يَخْرُخُ نقولِه ﴿ مع دَائة ﴾ فلا يضخُ إيرادُه عليه، حلافاً بين رعمه

وما لو ربطها نظريتي متسع بإدن الإمام أو ناتبه ؛ كما لو جفر فيه بمصمحةٍ

⁽١) راجع في مسهل المساح في حلاف الأشياخ فعسألة (١٥٦٥)

⁽٣) قوله: (بكن الذي فتصاه) استدراك هن فوله: (فلا يصلمه) : كردي

⁽٣) انشرح لکير (١١ ٣٣١)، روميه بطالس(٢٠١/٧)

⁽²⁾ في (ص ٣٤٣٣)، وقوله (ما مرافي عنبه السفيسير) أي في (ص ٣٩)

⁽a) أي : مدم الفسان ، (ش : ۲۰۳/۹)

 ⁽٦) قوله (لا يصنعها متنهما) بس بعد ، فالصمان عنى الأحبي مطنق ع ش ورشندي (شي ، ٢٠٣/٩) .

وخَرَحَ بقولِما ﴿ فِي الطريقِ مثلاً ﴾ ﴿ من دحل داراً بها كلتُ عقورٌ معقرِه أو دائةٌ فرفسه ﴿ فلا يَضْمُهُ صَاحِبُهِما إِنْ عَلَمْ ۖ لَهُمَا وَإِنْ أَدِلَ لَهُ فِي دَحُولُها ﴾ بحلاف ما إذا حهل ﴿ فَوَنَ أَدِلَ لَهُ فِي الدَحُولِ ﴿ صَمَعَهُ مَ وَإِلاً ﴿ فَلا مُ وَبَحَلافُ التَحَارِحُ (**) منهما عن ألذار ولو بتحالب بانها ﴿ لأنّهُ طَاهِرٌ يُمْكِنُ الاحترارُ عنه

ومحلَّه ـ كما يُعْلَمُ مِنْ يأبي (٢) ـ بيما لئِس تحت يده أو تحتها ولم يُعُرفُ بالصراوة ، أو ربطه

وحَرْحَ به أيصاً ربطُها بمواب أو ملكه فلا يضمن به متلفها اتعاقاً

ولو آخره داراً إلاَّ سِناً معيَّ فادخل دائنه فيه ولركه مفتوحاً فحرَّجَتُ والنَّلَفتُ مالاً للمكتري - لم يضمنُه ١ كما مرَّ في (العصب) نقيده^(١)

قِيلَ يردُ على قوله (عساً ومالاً) صيدُ الحرم وشحرُه وصيدُ الإحرامِ فإنّه يصعبُها في . ويُردُ بأنّهما لا يَخْرُجَانِ صهما (٢٠) .

وأَفْتَى اللَّ عَجَيْلِ فِي دَاتَةٍ نَطَحَتْ أَجَرَى بِالصَمَاتِ إِنَّ كَانَ النَّطِحُ طَبَعُهَا وَعَرَفَهُ صَافِقًا وَالْفَيْدِ وَعَرَفَهُ صَاحِبُهَا * أَي وقد أَرْسِنَهَا * أَو قَضَر فِي رَبَطُهَا * أَجَدا مِمَّا يَأْتِي وَعَرَفَهُ صَاحِبُهَا * أَي رَبُطُهُ وَاصِعُ اللّهِ فِي الصَّارِيَةُ (*) * لَكُنُ ظَاهِرُ (طَلاقِهِمْ (*) ثُمُ اللّهُ لا فرق بَيْنَ أَنَّ يَعْلَمُ وَاصِعُ اللّهِ

⁽١) أي : الداخل , (ش : ٢٠٤/٩)

⁽٢) قوله (بخلاف بخارج)يمي لايفيس بخارج بمربوط كردي

⁽٣) قوله (يعدم محدياتي) أي بأني حراب كردي

 ⁽٤) عاربه هناك (لم يصمن ما أتلمله عنى المسأجر إلا إن عاب وظن أن البيب معلق) (ش ٣٠٤/٩).

 ⁽a) أي : وإلا يشملهما عساً ومالاً . (سم : ٢٠٤/٩) .

 ⁽٢) عاره (معني المحتاج ((٥٤٢,٥)) (ورد بأنه لا ينخرج عنهما _ أي عن النفس و المثل ـ و المثل ـ وهو لم يقل الاهمى (فلا يرد دلك) .

⁽٧) - قي (ص: ٤٢٢٤),

⁽۸) وفي (ح) و(د) و(ر) و(س) و(هـ) (لكن ظاهر كلامهم)

ولَوْ نَالَتْ أَوْ رَائْتُ بِطَرِيقِ فَلَفَ بِهِ بَفْسٌ أَوْ مَالًا ﴿ فَلَا صَمَانَ ﴿

عليها ضراوتُها ، أوَّ لا .

نعم ؛ تعليلُهم له () تقولهم (إد مثلُ هذه) إلى آخر ما يأسي (أرشدُ إرشدُ الله تقييدِه () الى آخر ما يأسي () إلى تقييدِه () و الكلامُ هي عمر ما بيده ، و إلا صمن مطلقاً ؛ كما عُدم مث مؤده) .

وصَرَّحَ الماديُّ فيمن ربط داتةً بشارع فربط احرَّ أحرى بحانها فعصَّتُ إِلَّ أَنْ يَعَانُها مَا فَعَنْ هُو الثانية صمى صاحبُها ، أو الأولى.. فلا ، إلاَّ أَنْ يَخَمُّر صَاحِبُها فقطُ ولم بمُنَّها مِع قدرته مَا فَضَمُّها

ولو اكترى من ينقل متاعّه على دائيه وعادتُها الضرارةُ شيء من أعصائها ولم يُغْمَمُهُ (** بها فأنَّلُفَتْ شيئاً مع الأخير - فالدعوى عنيه الأنها للذا ، لكن المالك عَرَّه بعدم إعلامه بها فيرْحعُ لما صمه عليه ، فإن ألكر الأخيرُ إللافها - حلف على البتُ الأنَّ فعل الدانة مسوتُ لمن هي لبده

ولو ربط فرسه في حالٍ فقال لصغيرٍ . خُذُ من هذا اللس واغْلَمُها فقعل فرفستُه فمات وهو حاصرٌ ولم يُحدُرُه منها وكانتُ رموحاً (١٠ صمنه على عاقلته

(ولو بالت أو راثت نظريق فتلف به نفس أو مان ... فلا صمان } وإلاً لائسع الناسُ من المرور ولا سنين إليه ، هذا ما مشيا عليه هنا ، وهو احتمالًا للإمام(٧) ، والمنقولُ عن نصُّ * الأمُّ ؛ والأصحاب ... ما حرب عليه هي غير هذا

⁽١) أي: ثلقيمان بالصارية ، (ش : ٢٠٤/٩) ،

⁽٢) في (س: ٤٣٣).

 ⁽٣) أي : بملم واضع البد الضراوة ، (ش ٢٠٤/٩٠)

 ⁽٤) قوله (مطلفا) أي عن العبود المذكورة للموله (إن كان النصح طبعها) إلى ، قوله (كما علم مبدمرً) أي من عوله (ومحمه) إلح (ش ٢٠٤/٩)

⁽٥) أي : المستأجرُ الأحيرُ . (ش : ٢٠٥/٩) .

⁽١) رفي (د) ; (وكانت جموحاً) .

⁽٧) لسرح انكير (١١/ ٢٣١) ، روضة العلمبين (٤٠١/٧) ، بهانه لمطلب (٥٧٠/١٦)

وللخبررُ عَمَّا لا تُغَادُ كَرَكُمِي شَدِيدِ فِي وحل ، فإنْ حالف صمص ما تولُّد منَّهُ

النابُ ؛ وحرم به في « المجموع » من الصمان حيثُ لم ينعقد المارُ المشي عليه ؛ لأن الارتفاق بالطريق مشروطٌ بسلامة العاقبة "

قال الأدرعيُ وما ها" لا يُكرُ اتّحاله ، لكنّ المدهبُ مقلَّ التهى ويُؤيّدُ الاتّحاد فاعدةُ أنّ ما بالباب مقدَّمٌ على عيرِه ؛ لأنّ الاعتباء لتحرير ما فيه أكثرُ

ومن المقرّر أنهم لا يُقرصُ عليهما بمحالفتهما لما عليه الأكثرُونَ ؛ لما أشرُتُ إليه في شرح الخطبةِ(١) .

(ومحدر) المدرُّ مطربقِ (عما لا بعدد) فيها (كركص شديد في وحل) أو في محمع الدس (فإن حالف ، صمن ما تولد منه) لتعدّيه ؛ كما لو ساق الإس عبر مفطورةٍ ، أو شقر أو معمم في السوق ، أو رّكت فيه ما لا يُرّكث مثلُه إلاَّ في صحواءً وإذْ لم يُكُنُّ وكفنَّ ،

أن الركضُ بمعددُ فلا يضَمِنُ ما تولَّدُ منه ، كدا قالاه كالإمام (١٠) ، وفرَّعُه الأدرعيُّ على ما مرّعه في نمس ، فعلى مقابله المنقول (١١) فيضَمَّ به أيضاً

⁽١) أي: بي (ياد الحج) , (ش : ٢٠٥/١)

 ⁽٢) نشرج أنكبر (٣/ ٢٠٥)، روضه بطالين (٤٢٤/٧)، المجموع (٣٦٤/٧) وراجع
 المجل النشاخ في اختلاف الأشياخ ٢ مسألة (١٥٦٦)

⁽٣) - أي : س عدم المبيان . (ش : ٢٠٥/٩) .

⁽³⁾ عدرته هذاك في شرح (وقد النزم مصنفة رحمه الله بعان أن ينص عنى ما صبحته معظم الأصحاب بطبها، وهد حبث لا دبيل بعصد ما عديه الأعلوب، وإلاً انتموا، ومن ثم وقع بهمد أغني الشبخين، برحيح بما عدم الأقل ولو واحداً في معابله الأصحاب النهي) (شن ١٩٥٥٩)

⁽۵) انشرے انگیر (۳۳۲/۱۱)، روضه نظالین (۲۰۱/۷)، نهایه انتظمی (۲۸۳ ۱۷ ۱۸۳)۲۸۴)

⁽١) أي " عن نص ١ الأم ٤ والأصبحاب . (ش : ٢٠٥/١) .

وَمَنْ حَمَلَ خَطَماً عَلَى طَهْرَهُ أَوْ بَهِيمَةٍ فَحَكُ سَاءٌ فَسَقَطَ ﴿ صَمَمَهُ ﴾ وَإِنْ دَحَلَ شُوقاً فَتَلِفِ بَهِ بِفُسُنُّ أَوْ مَالًا. ﴿ صَمَى إِنْ كَانَ رَحَامٌ ﴾ وإن نَمْ يَكُنْ وَنَمَرُقَ تُؤْتُ فَلا ﴾ إِلاَّ تُؤْتِ أَغْمِي وَقُشْتَذْمَرَ الْمَهِيمَةِ فِيحِتْ نَشْبِهُهُ ﴾

(ومن حمل حطباً على ظهره أو بهيمة) وهو معها، وسيأني حكم ما لو أراضيها () (فحك ساءً فسقط - صمحه) ليلاً ونهاراً ؛ لوجود التنف بفعله أو فعل دائته المصوب إليه

تعم ؛ إنَّ كان مستحقَ الهدم ولم يَتُنفُ من الآنه شيءٌ ... فلا صمان ، ومثله الملقيئيُّ بساءٍ تُبي ماثلاً ، أو تُم مال وأصرَ بالمارَة فيهما ، ومز في (الحديات) ما يَرُقُ الثاني^(١)

(وإن دحل) جاملُ الحطب (٢٠) (سوقاً فتلف به بفس أو مان) مستقالاً كان أو مستدراً (- صبعب) به في المستدراً (- صبعب)به (إن كان رحام) أو لم يحد معطف بصبي ، كما اقتصاه كلامُ الإمام و لعراليٌ واغتمده الرركشيُّ ٢٠ ؛ ينقصبره بفعل ما لا تعبادُ

(وإن لم يكن) رحامٌ أو حدث وقد بوشط نسوق ، كما تُحث (وتمرق) به (ثوب) مثلاً (الله عليه الاحترار (ثوب) مثلاً (الله عليه الاحترار الله منالاً (الله عليه الله الله منالاً (الله عليه الاحترار الله منال (الله عليه) أو معصوب العبل (ومستدبر اللهيمة ، فيحب تنبهه) أي ؛ مَن دُكِرَ ، فإنْ لم يَعْعَلْ صمى الكلّ ، بلاً إن كان من صاحب الثوب أو المتاع فعل ا كأن وطي " هو أو بهلت ثوبه أو مداسه فحديه صاحبه ولو مع رحام العسمة ؛ لأنه بفعلهما

وبه يُعْلَمُ الله لا صمان على الراطي، إلاَّ صما عُدم أنَّ لفعله تأثيراً فيه مع فعل

⁽١) الي (ص: ١٧٤)،

⁽۲) في (ص: ۲۱-۲۲)

⁽٣) قَوْلُه (حامل الحطب) سواه على ظهره أو عدية كردي

⁽٤) - بهاية المطلب (٣٨٨/١٧) ، الوسيط (١٦٦/٤)

⁽ه) - أي : المارّ في السرق ، ﴿ ش ، ٢٠٦/٩)

وإنَّما يَصْمَلُهُ إِذَا لَمْ يُعَصِّرُ صَاحِبُ الْمَالَ ، فإنَّ فَصْرَ ؛ بأنَّ وَصَعَهُ بَطَرِيقِ أَوْ عَرْصَهُ نَنَدُ تَهَ ﴿ فَلَا ، وَإِنْ كَانِتَ اللَّذَائَةُ وَخُذِهِا

اللانس، فإنَّ بمخص فعلُ أحدهما. فالمحكمُ له وحده، ولو غُلم تأثيرُ أحدهما وشُكَ في بأثير الاحر - اغَشر الأوَّلُ فقطُ فيما يطُهرُ ، ويختملُ تحكيمُ القربــة القوتِه في ذلك ، وقد يدُّلُّ له كلامُهما^(١)

وإدائهه فلم يشتة العلالانا

وكعدم السنة - الأصمُّ وإنَّ لم يعْلمُ أنَّه أصمُّ ؛ لأنَّ الصمان لا يحبلُفُ بالعلم وعدمه

(وإنما نصمته) أي د ذكر الحامل أو من مع النهيمة (إذا لم بقصر صاحب النمال ، فإن قصر ؛ بأن وصعه نظريق) ونو واسعاً وإلا أذن الإمام ؛ كما اقتصاه إطلاقهم ؛ لأن المنحط هنا بعريضه متاعه للصباع وهو موجود" (أو عرصه للدانة) ونو بغير طريق (فلا) يضمنه الأنه المصبع لماله

وأفسى الفقال بال مثنه على ما لو مرّ إنسالٌ بحمار الحطب يُرِيدُ النقدَّم عليه فمرَّق ثوله - فلا يضمنُه سائفُه ؛ لأنّه المقصّرُ بمرورِه عليه ، قال - وكدا لو وُضِع حطتُ نظريقِ واسع فمرّ به إنسالُ فتمرَّق به ثوبُه

(وإن كانت الدانة وحدها) وقد أرْسبها في الصحراء على **الأصحُ في** المروضةِ الأن الدانة وحدها) وقد أرْسبها في الصحراء على **الأصحُ في** الروضةِ الأن الدانة وحديثُ . إنْ

⁽۱) الشرح الكبير (۱۱/ ۲۳۲ ۲۳۲) ، روضه الطالبين (۲/ ۲۰۲)

⁽٢) أي: لايشمن.

⁽٣) ومنه ما حرث به بعاده الآن ١ من إحداث مساطب أمام التحواسب بالشوارع ووضع أصحابها عبيه نصابع بليغ ١ كالحضرية مثالاً افلا صمال على من أنتقب دانه شنا منها بأكل أو عيره ١٠ لتعصير صاحب البصاعة (ع ش ٤٢١٨) والمساطب جمع البلطة سدال للحداد، والذّكال يقمد عليه ، المعجم الوسيط (ص ، ٤٢٩)

أي : التعريض للدابة ، (ش : ٢٠٤/٩) .

⁽۵) روضة الطالين (۷/ ٤٠٠).

فأَنْسَتْ رَزْعاً أَوْ عُيْرَهُ بَهَاراً لَمْ يَصْمَنُ صَاحِبُهِ ، أَوْ لَبُلاً صَمَى ،

الوجه ((فأنلفت زرها أو غيره بهاراً لم يضمن صاحبها) أي من لله عليها يحقى ؛ كوديع أو أحير ، أو عيره ؛ كعصب وإن نارع اللقيلي في بحو الوديع بأنَّ عليه ألا يُرْسِلها إلا تحافظ ، ويُرَدُّ بأنَّ هذا عنيه من جهة حفظها لا من جهة إنلافها ، بل العادة محكمة فيه (() ؛ كالمالث

(أو ليلاً ضمن) للحديث لصحيح بدلك^(٣) الموافق للعادة العالمة في حفظ محو الروع مهاراً والدائة ليلاً

ومِن ثُم لُو خَرِثُ عَادَةً بَلَدٍ بَعَكُسِ ذَلَكَ الْعَكُسُ الْحَكُمُ ، أَو بَحَعَطُهَا فيهما صمن فيهما ؛ كما بحثه البقيئُ ، وقياشه أنّها لُو حرث بعدمه فيهما . لُم يَضْمُنُ فِيهِما

أمّا لو أرْسلها في البلد - فيضّمنُ مطاعاً (١) ، خلافاً بما افتصاه كلامُهما في (الدّفاؤي) لمحالفتِه العادة

وقعيتُه · أنَّ العادة لو أطَّردتُ به (٥) أدير الحكمُ عليها أنصاً ؛ كالصحراء وَلاَّ أَنْ يُمْرَقَ بعلية صررِ المرسنة بالبلد علم تقو فيها العادةُ على عدم الصمال ويُؤيِّدُه (٢٦) : قولُ الرافعيُّ · إنَّ الدينةَ في البند بُراقتُ ولا نُرُسلُ وحدها (٢٠) .

⁽١) الشرح الكبير (٢٢٩/١١) ،

⁽٢) أي فنه أن يرسلها بالا جاعظ على العادة (رشيدي ٢٠١٨)

 ⁽٣) على حرام بي لمحيّصه عن أبيه أن بافة لبيره بن عارب رضي الله هنهما وحدت حالف رحل وأبيدته ، فعصى رسول الله تشخ على أهل الأموال حفظها بالنهار ، وعلى أهل النواشي حفظها باللهار ، أحرجه ابن حيان (١٠٩٨) ، والحاكم (٢٨١٢) ، وأبو داود (٢٥٦٩) ، وابن ماجه (٢٣٣٢) ، وراجع (التلحيص الحبير ا (٢٣٣/٤) ،

⁽٤) أي : ليلاً وبهاراً ، (ش : ٢٠٧/٩) ،

⁽٥) أي يورسالها في البلد وحدها النهي ع شي (ش ٢٠٧٩)

⁽٦) أي : الفرق . (ش : ٢٠٧/٩) .

⁽٧) الشرح الكبير (٢٢٩/١١)

وحيث ويُخمل تعليلُهم بها (١٠ على أنَّ العالب في سائر البلاد عدمُ إرسالِها بالبيد ، فيم يُنظرُ لعادمِ محالفةِ لها ، بحلاف الصحراء فإنَّ العاده لم تشتقرُ فيها بشيءِ عبى العموم ، فأناطُوا الحكم في كلَّ محلُّ بعادة أهله

واسْتُنْبِيُّ من عدم الضمان بهاراً المدكور في المثنِّ

ما إذا توشطت المراعي المرارع فأرسلها بلا رع الها يضمنُ ما أفسدتُه ليلاً أو بهاراً ؛ لأنّ العاده حينكِ أنها لا تُرسلُ بلا راع ؛ ومن ثمّ تو اغتيد إرسائها بدونه اللا صمان ؛ كما صرَحُوا به ، وحينكِ فلا استناه ؛ لأنّ المدارّ في كلّ على ما اغتيلاً فيه .

ولا يُدافي هذا ما فذمتُه في البلد ؛ لأنّ العادة مختلفةً عالماً هما لا شمّ^(٢) وما لو تكاثرت "" فعجر أصحات الرزوع عن ردّها - فيضمنُ أصحائها ؛ كما رُجَّحُه البلقيئُ ؛ لمخالفتِه للعادة

وما لو ربط دائة بطريق فيضمل مُثَلِمها بهاراً وإنَّ السَّم الطريقُ ما لم يأدنُ له الإمامُ في الواسع ،

وما لو أَرْسَلُها في موضع معصوب فانتشرت منه لغيرِه وأفسدتُه - فيضمهُ مرسلُها ولو نهاراً ؛ كما نحثه البلغيثُ أحداً مِن كلام القاضي

وإذا أخرخها عن ملكه فصاعت ، أو رَمَى عنها مناعاً خُمَل عليها تعدّياً لا في للحو مهارو . فلا صمان عليه على الأوجه إن حشي من نقائها بملكه إثلافها لشيء وإن قلّ ، بحلاف ما إذا لم يحش دلك ولم يُسيّنها (1) مالكها . فيختمل حيشه

أي : بمخالفة العادة ، (ش : ۲۰۷/۹) ,

 ⁽٢) قوله (هـ) أي في الدراعي الموسطة بين المرازع (لائم) أي في إرسالها في البلد
 (ش: ٢٠٧/٩:)

⁽٣) أي البوشيفي الهار بنهي معي (ش ٢٠٧/٩)

⁽¹⁾ قوله : (ولم يبسها) أي : لم يرسلها برأسها ، كردي

إِلاَّ أَلاَّ يُفَرُّطُ فِي رَبْعِلْهَا ،

الصمانُ ؛ لأنها حينتهِ ؛ كتوبِ طَيْرَتُه الربخُ إلى دار، فيلْرِنُه حَمَطُهَا وَإَعَلَامُهُ مِهَا قوراً ، ويَخْتَمِلُ عَلَمُهُ^(١) .

والهرقُ . أنَّ للدانةِ احساراً بخلاف الثوب ، وكلامُهم في الأمانه الشرعيّة أقرت إلى الأوّل ، وهما أقرت إلى الثابي ، والأوّلُ أوجة ""

قَانَ قُلْتَ لِمُرقُ أيصاً بَأَنَّ له هنا (٢) عرصاً صحيحاً في تفريع ملكه قُلْتُ يُنْجِيرُ دلك بأنَّ على مالكها أخرة محلَّها ١ كما من في (الوديعة) أنَّ وحوب قبولها لا يَشِعُ أحد أحرة حرره ولحوه (٢)

ثم رأیتُ شارحاً أشار إلی الأوّل لتقبید إحراحها على ملكه الله اللهتُ شیئاً التهی

وظاهرٌ أن حشية الإثلاف مع العجر عن حفظها كالإبلاف

ثم رأيْتُ في الروضة ، وعيرها أنَّ بمانك حيثُ سِنْها لم بضملُ بإحراجِها ، وإلاَّ صُمِيتَ ، لأنَّ بمانك بنا لم تقصُرُ فرم ردُّها إليه إلَّ وُجِدُ ، وإلاَّ . . فالحاكم^(ه) .

وظاهرٌ تقييدِ هدا^(١) بما قُدُنْتُهُ^{(٧) ،} أنَّ نعرض أنَّه لم يَحْش من بمانها بملكه إثلاقَها لشيء ،

(إلا الاَ بترط في ربطها) بأن أحُكمه وأغْش نباب واحتاط على العادة

^{(1).} أي : هذم الضماد ، (ش : ٢٠٨/٩)

⁽٢) قوله (رولاول) أي احتماد الصماد أوجه كردي

⁽٣) آي: في الداية ، (ش ٢٠٨/٩) ،

^{(1) 5, (1) 12()}

⁽a) روضه الطائين (۲/۱۶۰۱)

⁽٢) قوله (عدد هدد) إشاره إلى قوله (صَحب) كردي

⁽٧) وقوقم (بدا عدمته) إشاره إلى عوده (مدام بنحش) إنج كردي

أو حصر صاحت الرّزع وتهاود في دفعها ،

فحرحتْ ليلاً ؛ لنحو حلَّها ، أو فتح لصُّ للناب ؛ لعدم تفصيره

وكدا لو حلاَّها بمحلُّ بعيدِ لم يُغتدُ ردُّها منه للمبرل ؛ كما بقله البلقيسيُّ واغْتَمدُه

ويُؤيِّذُه قولُهم لو تَعُد المرعي عن المراج وقرصُّ^(۱) انتشار المهائم إلى أطرفها فلاصمان على مرسلها إليه لما أتُلفتُه مطلقاً^(۱) ؛ لايتماء تقصيره

(أو) فرّط مالكُ ما الْمَعْنَه ؛ كأن عرّصه أو وصعه بطريقها أو (حصر صاحب الررع) مثلاً (ومهاون في دفعها) عبه ؛ لنفريطه .

نعم ؛ إن خُفَّ محلَّه بالمرارع ولرم من إحراجِها منه دحولُها لها لَرِمَهُ إنهاؤُها بمحلَّه ، ويضَمَنُ صاحبُها ما أنَّلِمَلُه ؛ أي قبل بمكّيه من بنحو ربطٍ فَهِها فيما يَطُهُرُ ، وإلاَّ فهو العتلفُ لماله

ولو كانَ الذي بحامه ررغُ مالكها عهل له إحراجها إليه ؟ فيه تردّدُ ، ويَتَجْهُ أَنَّهُ لا يُخْرِحُها إليه(٢٠) ؛ لأنَّه لا صرر عليه في إنقائِها بمحلّه ؛ لِمَا تَقَرَّر أَنْ مانكُها يضمنُ متلفها

وأَفْهِمَ قُولُهُ ﴿ وَتَهَاوَنَ ﴾ أنَّ له تنفيزها عن ررعه نقدر الحاحةِ بنجيتُ يَأْمَنُ من عودها ، فإن زاد ولو داخل ملكه ﴿ صنعن ما لَمْ يَكُنُّ مَالكُهَا شَيْتُهَا ؛ كما مُؤُ⁽¹⁾

 ⁽۱) يظهر أبه بعيسه المصدر عظف على (المرعى) أي ويعد احتمال بشار البهائم إلح
 (شي : ٢٠٩/٩)

⁽۲) ای : لیگریهارآ . (ش : ۲۰۹/۹) .

⁽٣) راجع اللسيل لنصاح في احتلاف الأشاح المأله (١٥٦٧)

 ⁽³⁾ انظر في أي محل من سم، أقول لعده أراد ما عدّمه في شرح (أو بارة صدى) من
 فوله (فإدا أحرجها من ملكه) إلى المئن (ش ٢٠٩/٩)

وكُدا إِنْ كَانِ الرَّرْعُ فِي مَخُوطٍ لَهُ مَاتَ تَرِكَهُ مَفَّوْحَ فِي الأَصِحْ

وَجِرَّةً تُتَلِفُ طَيْراً أَوْ طَعَاماً إِنْ عُهد دَلك مِنْها صَمَّى مَانكُها فِي الأَصِحُّ بِيْلاً وَمَهَاراً ،

(وكذا إن كان الررع في محوط له باب بركه متنوحاً في الأصح) لأنَّه مقصَّرًا بعدم غلقِه .

(وهرة تبلف طيراً أو طعاماً إن عهد دلك سها) مرتبى أو ثلاثاً على الحلاف الآتي في تعلم الجارحة فيما يُظهرُ (١) ، ثم رأيت شارحاً عُمده ، وشبحًا اعتمد الاكتماء بشرة ، وقال إنه قصية كلابهما ١٠ ، وكأنه أخده من العادة في الحيص ، وما قشت عليه (٣) أنست بما هنا ؛ كما لا يَخْفَى (١) (، ، ضمن مالكها) يغبي في في غاويها (١) ما دم من لم يَمْلكُها مؤوياً لها ؛ أي : قاصداً إيواه ها ، بحلاف ما إذا أغرض عنها فيما يظهرُ

(في الأصبح ليلاً ومهاراً) إِنَّ أَرْسِمِها أَو قَصْرِ فِي رَبِطِها ﴿ إِدِ مِثْلُ هَدِه يَسْعِي أَنَّ يُرْبِطُ وَيُكِفِّ شَرِّهِ لِيلاً ومهاراً ، فعدمُ إحكام ربطه تفصيرٌ

ومن ثُمَّ كَانَ مثلها في دلك كلَّ حيرانِ عُرِفَ بالإضرارِ وإنَّ لَم يُمُلُكُ ، فيَصَملُ دو حمل أو كلب عقورِ ما يُنْلِعُه إنْ أرْسله أو قَصَّرَ في ربطِه .

وإنّما لم يَضْمَنُ مَن دعاء لذاره وبنابها بحوُ كلبٍ عقورِ مربوطٍ لم يُعْمَنّهُ به فائترَنْه ؛ لتقصيرِ المدعوّ بعدم دفعه بنجو عصاً مع ظهوره ، وعدم تقصير دي البد بربطه ، بحلاف مدعوّ لذارِ بها^(١) بترٌ معطّاةً أو محلّها مطلمٌ أو المدعوُّ به بحوُ

⁽۱) قي (س: ٦٦٦)،

⁽۲) الغرر الهية (۲۰۳/۹)

⁽٣) أي : من تملم الجارحة ، ﴿ ش : ٢٠٩/٩ ﴾ .

⁽٤) - رجع 3 السهل النصاح في اختلاف الأشباح ٥ مسأله (١٥٦٨)

⁽٥) وفي (د) و(س) والمطبرعة المصرية ، (من يزويها) ,

⁽١) - أي َّ؛ بالدار و أي ؛ تي داخلها ، (ش : ٢١٠/٩) ،

وَإِلاًّ.. فَلاَ فِي الأَصْحُ .

عملُ (') • لأنَّ الداعي حيثهِ هو بمقصّرُ بعدم إعلام المدعوّ بها • إد لا حيله له حيثةٍ في الحلاص منها ،

(وإلا) يُغَهِدُ دلك سها (- فلا) يَضَمَنُ (في الأصبح) لأنَّ العادة جعطُّ الطعام عنها لا ربطُها .

ولا بخورًا فيلُ التي عُهد منها دلك إلاّ حانة عذوها فقطُ ؛ أي إن لم يُمْكُنُ دفعُها بدون عنس ؛ كالصائل كما دلُّ عليه كلامُ الشيخينِ ، وحوّره القاضي مطلقاً كالفو سن الحمس ، ورقُوه بأنَّ صراوتها عارضةً ""

ومحلُّ الحلاف في عبر الحامل + إد لا حباية من حملها ، كدا قيل ، وفيه نظرٌ

وطُرمُ فائله أنَّ الدَّنَهُ الحَاسِ لُو صَالَتُ عَلَى إِسَانِ لَا يَدُفِعُهَا ، وَهُو بِعِيدٌ جَدًا ، فالوجهُ حَوارُ عَدْمِعِ سَ وَحَوِيْهِ ، وَلَا نَظْرُ لَلْحَمْلِ وَإِنَّ قُلْنَا ۚ إِنَّهُ يَعْلَمُ ، لأنَّ لَمِ سُقَنَ حَيَانَهُ وَنَيْفَ يَصَمَرُ رَهَ لَوْ لَمْ يَدُفِعُهِا * فَرُوعِي ، وَاللهُ أَغْلُمُ

* * *

⁽١) قوله : (بمبحوعمين) الجملة حير المدعو ، (ش (١٩٠/٩)) .

⁽٢) الشرح الكير (١١/ ٣٣٤) ، روصة انطالين (٢/ ٤٠٣)



(كتاب السير)

كتاب الحير ______ كتاب الحير ______ كتاب الحير _____

كِتَابُ السُّيَرِ

(كتاب السير)

جمعُ (سيرةٍ) وهي الطربقةُ ، والمقصودُ مها هنا أصالةً الجهادُ وإنَّ حرم الرركشيُّ بأنَّ وجوبه وحوبُ الوسائل لا المقاصد ؛ إذ المقصودُ منه الهدابةُ

ومِن ثُمَّ لُو أَمْكُنَتْ بإقامةِ الدليلِ . كانتْ أولى منه

وقوله . (الهداية) لا يردُ عده أنهم لو بدأوا الجربة لزم قبولُها ا لأنَّ هذا حاصِّ بمَن يُمْلُ منه (١) على أنَّ هذابنهم لا سيّما على العموم بمحرّد إقامة بدليل بادرة جدّاً ، بيل محالُ عبادة فلم ننظرُوا إليها ، وكنان الحهادُ (١) مقصوداً لا وسيلة ؛ كما هو ظاهرُ كلامِهم (٢) .

وتُرْجِمُه بِذَلِكُ فِي الشَّمَالِهِ على الجهادِ وما يُنعسُ به الملتقى(٥) تعصيلُ

⁽١) كتاب السير قوله (هذا حاص بمن يدن منه) فكول المهاد للهدابة حاصاً بمن لا تعبل عنه الجرية ، والحاصل بعد دفع الإيراد العسام الكفار إلى قسمين الجدخما أن الجهاد معهم مفضود بالأصالة ، والثاني أن الجهاد معهم ومبيلة الهدية ، وهذا لا يستشى على القواعد الأن وجوب الجهاد مع الحصم عنى السواء ؛ ولذا أبي بالغلاوة ، وحاصلها أن ما ذكر في وحمة تجملها الهدية بالفصاد أيضاً فاصر ؛ لأنه بحال ؛ فنذا لم ينظروا رسها وصار الجهاد مفضوداً في لجمل حاصلة (إلها) ما قوله (لها) كذا في الأصل ، ولعله (إلها) نبي في قول الشارح (فلم ينظرون إليها) ما يرجم إلى إقامة الذليل كردي

⁽۲) وقوله (و کان الجهاد) عطف عنی حسته (فلم بنظروه إلیه) و (کان) بمعنی حسار گردی .

^{(1) .} رجع (المنهل النصاح في احتلاف الأشباح) مسأله (١٥٦٩)

 ⁽³⁾ أي ترجم المصنف هذا الناب ما السير) الا بالجهاد أو بعال المشركين ؛ كما برجم به يعصهم ؛ الأن الجهاد منامي من سيره ﷺ في عرواته النهى المعني (التي ١٩١٩).

 ⁽a) قوله (المتنقى) فاعله المستنز فيه يرجع إلى (ما) أي الذي بنفى لل عفيسل أحكامه
 كردي ، كذا في النسخ

أحكامه من سيرته صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في عروامه

وهي سبعٌ وعشرون عروهُ ، قابل في ثمانٍ منها بنفسه الدرِ وأحدٍ ، والمريسع والحدق ، وقريطة وحيار ، وحس والطائف

وبعث صلّى الله عليه وسلّم سبعاً وأربعين سرية " ، وهي من مئة إلى حسر مئة ، فما راد جيش إلى حسر مئة ، فما راد جيش إلى أربعة آلافو ، فما راد جيش إلى أربعة آلافو ، فما راد جيش الحيش الحيش العطم ، وفرقة السرية تُستَى بعثاً ، والكتيبة ما الحبيع ولم يتشز

وكنان أوّلُ بعنوته صنّى فلهُ عليه وسلّم على رأس سنعنة أشهيرٍ^(١) هي رمضانً^(٣) . وقِيلَ هي شهر ربيع الأوّل ، سنة نسس من الهجرة

والأصلُ فيه ﴿ لَأِياتُ الكثيرةُ ، والأحاديثُ تصحيحةُ الشهيرةُ (١٠)

وأَخَدَ منها الله التي عصرون أنَّه العملُ لأعمال بعد الإيمال ، واحْتارَه الأدرعيُّ ، وذكر أحاديث صحيحةً مصرَّحةً بدلك أولها لأكثرون⁽¹⁾ بحملها على

 ⁽۱) رجع ۱ با يح أنظري ۱ (۱۳ /۳) ، ذكر مه عند بعروات والسرايا ، وئي الحلاف الذي فيه

⁽٢) قوله ١٠ (هني رأس سبعة آشهر) أي : من الهجرة . كردي

 ⁽٣) أحرجه السهمي في ١٥/٣٤ (١٥/٣) عن الوقدي رحمه الله بمالي وراجع في ليبره السيرية الابن هشام (حن ١٥/٣).

 ⁽٤) ومن الآيات دوله معالى ﴿ كُبُبْ عَنْكُمُ آلِيالُ ﴾ [النفرة ٢١٦] ، ودوله معالى ﴿ بَهِـرُوا جَمَاهُ وَيُفَ لَا وَحَهِدُو بِالْمُوسِكُمُ وَهُمِيكُمُ إِنْ سِبِيلٍ أَقَدِ ﴾ [النوبة ٤١]

ومن الأحاديث ما أحرجه البحاري (٢٥) ، ومسدم (٢٢) عن من عمر رضي الله عنهما والله عنهما الله عنهما والله والله عنهما والله والله عنهما والله والله عنهما والله والله عنهما والله عنهما والله والله عنهما والله عنهما والله عنهما والله و

 ⁽٥) قوله (أوله الأكثرون) لأن الأكثرين على أنه أفصل الأعمال بعد الإيمان الصلاء (كعامر كردي

كان الْجهادُ في عهد رسُول الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم فراص كفايةٍ ،

حصوص السائل أو المحاطب أو الرمن(١١)

(كان الحهاد في عهد رسول الله صدى الله وسلم) قبل الهجره معشعاً الأن الدي أُمِر له صدى الله عليه وسدم أول الأمر هو السلم والإندار والصبر على أدى الكفار تألماً لهم ، ثم بعدها أدن الله تعالى بلمسلمس في العبال د بعد أن لهى عنه في بيعب وسلمين آية " در الندأهم الكفار له فقال ﴿ وَقَتْلُوا فِي سَكِيلِ اللهِ اللهِ يَعْلِي يُقْتِلُونَكُو ﴾ [بعرا 190)

وصَحَّ عن الرهريُّ أَوْلُ يَوْ بَرَلْتُ فِي الإِدْبُ فِيهِ ﴿ أَوْلَ بَلَدُنَ إِمْ لَنَّهُمْ مَا الْمُورِيُّ أَلَيْهُمُ اللَّذِي فِيهِ ﴿ أَوْلَ بَلُولُونَ إِنْكُمْ مِنْ اللَّهُمُ عَلَيْ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ الللّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللّ

ثُم أَنَاحُ الانتداءَ به في غيرِ الأشهرِ الحرم نقوله ﴿ فِإِذَا السَّلَّحِ الأَشْهَرِ الحرم﴾ [التوبة: ٥] الآية .

ثم في السنة الثامية بعد الفتح أُمِرَ به على لاطلاق بقوله ﴿ يُمِمُواْ جَفَافًا وَيُقَالُا﴾ [ابود ٤١] ﴿ وَقَنْيِلُوا النَّمُشَرِكِينَ كَافِلُهُ ﴾ [بود ٢٦] وهده هي الله السيف، وقِيلَ التي ملها، وقيل هما

إذا تقرُّرُ ذلك . فهو من حين الهجرة كان (فرض كفاية) لكنَّ على لتعصيل

(۱) منها: قوله تمالى: ﴿ ﴿ لَهُ سُمَاؤَكَ إِنْ أَمُولِكُمْ وَالْمُسِكُمْ وَالْسَمُنَ مِن لَوْمِ أُونُوا
 الكَمْتِ مِن فَيْلِكُمْ وَمِنَ الدِّبِ الْمُركَوْلُ أَدْكِ كَيْسِيرُا وَالْمُسِورُوا وَمِنْعُوا وَإِنْ دَانِكَ مِنْ عَمْدِيرِ
 الأَمْور ﴾ [ال عمر ال 141] .

⁽۱) منها ما أخرجه البحاري (۲۱)، ومندم (۸۳) عن أبي هريره وصني الله عنه أب وسنول الله على شئل أبي لعمل أفصل "فقال " يعنانُ بالله ورشوله "، فين أثم ماده " فال ه المجهادُ فِي شبيل الله »، فيل أثم ماد ٢ فإل الرحيحُ مِبْرُورٌ "

 ⁽٣) إغرجه السائي في ١ الكبرى ١ (١١٤٥٨) عن الرهري دال حكاد أول به برئت في نصال كما الحبر بي عرب عن عداد ومني على عنها ﴿ أَبِ دَابِ بُعْسَرُكَ بِأَنَّهُمْ طُلُولُوا . . ﴾ [الحبح ٢٠٤] ، وورد أيضاً من طريق منعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما ، واجع ٥ فتح الباري ٤ (٥/٨) .

وقيل فرّض عبّل، وأن نفدهُ فللْكُمّار حالان أحدُمُما يَكُونُون سلادهمُ · فمرّضُ كمايةِ ،

المدكور (۱) إحماعاً بالنسبة الفرصيَّة ، ولأنَّه تعالى فاصل بين المحاهدين والفاعدين ، ووعد كُلاً بحسن نفوله ﴿ لَا يَشْنُونَ النَّبِيُّونَ ﴾ (الساء - ٩٥) لأية ، والعاصي لا يُوعدُ بها ، ولا تعاصُّل بين مأجودٍ ومأرودٍ (۱)

تسبه ما حملُتُ عليه " إطلافه هو «نوحهُ الدي دَلُ عليه النقلُ (١٠ ، وأنَّ ما اقْتصاه صبعُ شبح في ا شرح منهجه) أنَّه من حين الهجرة كان يحثُ كُلُّ سنةِ " فعيدٌ محالفُ لكلامِهم

(وقبل فرص عبر) لفويه بعالى ﴿ إِلَّا لَهُ مِنْ وَالْكُوْ مُكَانًا اللَّهِ اللَّهُ اللَّاللَّا اللّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُو

(وأما بعده فلتكفار) الحربين (حالان أحدهما يكونون) أي كونُهم (بلادهم) مستقرين فيها غير قاصدين شيئاً (ف) الجهادُ حيثةٍ (فرص كفانة) إحماعاً + كما نُفنه القاصي عبدُ الوهاب

ويَخْصُلُ (٢) إمَّا مَشْحِينَ النَّعُورَ _ وهي مَحَالُ الْحَوْفِ الَّتِي تَلِي بلادهم _

 ⁽١) أي بمونه الساس (ثم بعدما أدن الله لنسبتمين) إلح سم زرشيدي ؛ أي من الأحوال الثلاثة . (ش. ٢١٣/٩٠).

 ⁽٢) في (د) والمطوعه المصرية والمكية (لا يعاصل بان مأجور ومارور)

⁽٣) أي : من التعصيل المذكور ، (ش ، ٢١٣/٩)

⁽٤) راجع (الأم (() ١٣٧٤ ١٣٦٠ ، ١٨٣٤ ٤٨٣) .

⁽۵) عبح الوهاب مع حاشه التحيرمي (٣٣٢,٤)

 ⁽١) أي : قي قراه تعالى : ﴿ لَا بِشَـرِي ٱلمَنْبِدُونِ ﴾ [السه ٩٥]

 ⁽۲) قوله (وبنعصر) أي بنحصل بكفاية كردي وفي (ح) و(د) (وبنعصل) بالده الموقة

بمكافئين لهم لو قصدُوها مع إحكام الحصون والحادق ، ونفلتُد دنك للأمراء''' المؤتمئين المشهورين بالشجاعة والنصح للمستمين

وإنه بأنْ يَدُخُل الإمامُ أو بائبُه بشرطه (١) دارهم بالحيوش لعبالهم ، وظاهرُ أنّه إنْ أَمْكُنَ معتُها (٣) في حميع بواجي بلادهم - وحب

وأَقَلُهُ * مرَّةٌ * في كلُّ سنةٍ ، فإدا راد - فهو أفصلُ

هذا ما صَرْخَ به^(۱) كثيرون ، ولا يُنافيه كلامٌ عبرهم ؛ لأنَّه محمولٌ عليه ، وصريحُه^(۱) الاكتماءُ بالأوّل^(۷) وحده ، ونُورع فنه بأنَّه يُؤدَّي إلى عدم وجوبٍ قتالِهم على الدوام ، وهو باطلٌ إجماعاً

ويُرَدُّ بأنَ التعور إذا شُجِبَ كما دُكر كان في دنك إحمادُ بشوكتهم وإظهارً لقهرِهم بعجزِهم عن الظفرِ بشيءِ منا .

ولا يَلْزُمُ عليه ما دُكِر(٨) ؛ لما يَأْتِي الله إد الحَسْخ إلى قتالِهم أكثرٌ مِن مرَّةٍ. .

 (١) قوله : (وتقليد ذلك اللامراء) بأن يرب في كل نحمه أميراً كافئاً يفنده أمور المستمين من الجهاد وغيره ، كوفتي ،

(٣) قوله (أو باب بشرطه) لعله البشار إبه بفوله الساس آنماً (ونقليد دنك فلأمراء المؤمسي) إنج البهي ع ش ، ويحتمل أن ننشار إبه قوله لأبي في احر نسواده (وشرطه) إلح ، فكون راحماً إلى الإمام أيضا (ش ٢١٣/٩)

(٣) قوله (نئها)أي تمريمها ونشرها كردي ولي (ج)و(د)و(س) و لمطبرعه الوهبه
 (نثها)مكان (بعثها)،

(2) - ټوله ; (واټله) اي ; اتل اتجهاد مرا ، کرهي ،

(a) قوله (مدا) أي ما دكر ما صرح به كردي وعباره الشرواني (٣١٢/٩) (أي قوله : ٥ ويجمل إنّا بتشجين الثخور . . ، ٩ إلخ)

(١) قولد (وصريحه) الصمير يرجع إلى (كلام عيرهم) كردي

(٧) وقوله : (بالأول) وهو تشجين الثمور ، كردي ،

٨) قوله (ما دكر) آشار إلى عدم وحوب فتابهم كودي

وَحَبُ *) ، فكذا إذا اكْتَفِينا هِ ، تتحصيل التعور والحبيح لقنالهم . وحب

وأمَّا ادَّعَاءُ إنحاب الحهاد كلُّ سنةٍ مرَّةً مع تحصين الثعور فهو وإنَّ أَفَهمتُه عباراتُ لكنَّه إنَّما نُحهُ حيثُ لا عدر(٢) في تركه مرّةُ في السنة

ثم رأيَتُ عبارة ٥ شرح المهدّب ١ وعبارةُ الأدرعيُّ هي (باب الإحصار) صريحتلِ في الوحوب كلَّ سنةِ مرَّةُ مطلقاً (") ، ر د الأوَّلُ (") ﴿ إِلاَّ أَنْ تَدْعُوْ حَاجَةُ إلى التآخير أكثر من سنةٍ (") ، و لكاني ﴿ أَنْ دَلِكَ (") مَعَقٌّ عَلِيهِ

وممًا يُؤيْدُ دلك ^{٧٧} قولُ الأصوليْس بجهدُ دعوةً قهريّة فتجتْ إقامتُه تحسب الإمكان حتى لا ينفى إلا مسلمُ أو مسالمُ ، ولا بخصلُ بمرّةٍ في السبة ، ولا يُعطُّلُ إذا أَمْكَنت الريادةُ ، وهو صعيفً^{٨١} وإنْ الحيارة الإمامُ . ثم وجّه الأوْن^{٥١)} بأنْ تجهير الحيوش لا ينأتَى عالنَّ في السنة أكثر من مرّةً^(١١) .

ومحلُّ الحلاب(١١) إذ يم تدُّعُ الحاجةُ إلى أكثر من مرَّةٍ ، وإلا وجب ،

⁽۱) اي: آنمآ

 ⁽۲) قوله (حست لا عدر) والعدر كمره وحود في لطريق، والتطار مدد، وموقع إسلام قوم
 سهم ۱ فيؤخر الجهادحتى يرول العدر، كردي.

⁽٣) أي: وإن حس التمور . (ش ٢ ٢١٢) .

 ⁽¹⁾ قوله (راد الأول) أي (شرح المهداب) وقوله (الثاني) أي وراد الأدرعي (شر: ۲۱۲/۹)

⁽٥) النجبرع (٨/٢٥) ,

⁽٦) قوله (أن دلت) إشاره إلى فوله (مطلعاً) ، وكند ديدي بعدم كردي

 ⁽٧) أي : الأدماء المذكور . (ش ٢ ٩ / ٢١٣) ...

⁽٨) وقوله (وهو صعبت) أي دون الأصولين ضعف كردي

⁽٩) قوله (شم وحه الأول) وهو إبحاب الجهاد كل سنة مرد كردي

⁽١٠) بهارة البطلت (٣٩٧/١٧) ,

⁽١١) أي " في قدر الواجب في كل سنة . (ش : ٢١٣/٩) .

إِدَا فَعَنَهُ مَنْ فِيهِمْ كَفَانَةً ﴿ صَفَطَ الْحَرَجُ عَنَ الْنَافِينَ وَمِنْ قُرُوضِ الْكَفَايَةِ ﴿ الْفِيامُ بَإِفَامَهُ الْخُحَجَ

ويُسنُّ أن يُندأ بقتابِ من بلُونا إلاَّ أن يكُونِ الحوفُ من غيرهم أكثر - فتحتُ البداءةُ نهم ، وأنْ يُكْثِره ما اسْتطاع ، ويُثابُ على الكنَّ ثواب فرص الكعابة

وحكمُ فرضِ الكفاية الذي هو مهمُ يُنْصدُ حصوبُه من غير نظر بالداب الفاعله. أنّه (إذا فعله من فيهم كفاية) وإن يم يكُولُو من أهن فرصه ، كدوي فسأ أو حيوبِ أو أبوئةٍ ، إلاّ في مسائل ، كصلاه الحياعة على ما مرّ فيها" (منقط الحرح) هنه إنْ كَانَ مِن أهله و(عن الناقين) رحصه وتحمد عسهم

ومن ثمَّ كان القائمُ به أفضل من القائم بمرض العس ٠ كما بقله الشبخُ أبو عميٍّ عن المحققين ، وأقرَّ في الدروصةِ اللاسم عليه ")

وأَفْهُمَ السقوطُ إِنْ يُحاطَتُ له لكنَّ وهو الأصلحُ والله إذا تركه الكُلُّ الم أهلُ فرصِه كلُّهم وإن حهنُوا ؛ أي وقد فضرُو في حهلهم له ؛ أحداً من قولهم لتقصيرهم ؛ كما لو تأخَّر تحهيرُ ميتِ نفريهِ ؛ أي مثن نفصي العادهُ بتعهده ، فإنّه يأثمُ وإنْ حهل مونه ؛ لتقصيره بعدم البحث عله (1)

ولمّا كَانَ شَانٌ فروصِ الكهايةِ مهمّاً ؛ لكثرتها وحماته ... ذكر منها جملةً في أبوانها ثُم اسْتَطُرد هنا حملةً أُخرى منها ، فقال

﴿ وَمَنْ فَرُوصَ الْكُمَايَةَ ۚ الْقَبَّامُ بَاقَامَةَ الْحَجْجَجُ ﴾ العلميَّة والسراهس الفاطعة في

⁽١) قوله : (وشرطه) أي . شرط الأكثر . كردي

⁽۲) نی (۲/۸۸۲).

 ⁽٣) رؤمية الطباسين (٤٢٧/٧) . وراجع (المهل الصباح في حبلاف (١٩٧/٧) .
 (١٥٧٠) .

⁽۱) وقي (د) و(ر) و (الله و الله الله الله الله الله الله عدم الله عدم)

وحلُّ الْمُشْكلات في بدُّس ،

الدينِ على إثباتِ الصابعِ مبحانه ، وما نحث له من الصفات ويشتحينُ عليه منها ، والنبواتِ ، وصدقِ الرسلِ ، وما أَرْسَدُو، به من الأمور الصروريَّة والنظريَّة

(وحل المشكلات في الدبن) أي الشريعة أصولها وفروعها ؛ لشدفع
 بشبهاتُ وتَضَفُّو الاعتقاداتُ عن بموبهات المسدعين، ومعصلات الملحدين (١١٥)

ولا يخصُلُ كمالُ دلك إلاّ برعان قواعد عدم الكلام المسيّة على الحكميّات والإلهيّاتِ .

ومِن ثُم قال الإمامُ بو نقي الناسُ على ما كانُو عليه في صفوةٍ لإسلام لذ أوْحَنَا النشاعل له ، ورُثْمَا بهنِنا عنه _ أي كما حاه عن الأثقة ؛ كالشافعي ، بل جعَله أقبح ممّا عَدًا الشركَ " _ فأمّا الان وقد ثارت لدعٌ " ولا سبيلَ إلى تركها تنتظم " فلا بُدُ من إعداد ما يُدْعى به إلى المستك المحقّ ، وتُحنُ به الشبهةُ ، فصارَ الاشتعالُ بأدلة المعقول ، وحلُّ الشبه من فروض الكفايات .

وأمّ من اشتراب في أصلٍ من أصول الاعتفاد ... فيأرمُه السعيُّ في إزالتِه

 ⁽١) أمرُّ معصلُ لا يُقدى نوحهه محدر الصحاح (ص ٣٠٤) وفي (ر) (معطلات الملحدين) وقوله (أي الشريعة أصولها وفروعها) ليس في للصرية

⁽٢) عن بربيع رحمه الله معالى هال مسمعة الشاهمي رضي قة هنة يعول (الأن يلقى الله الصله بكل دسيد ما خلا الشوك بالله خبر من أن بلقاه بشيء من هذه الأهواء) أحرجه لبيهمي في ا الكبر الاستهاد (ص ٢٦٤) وهو في كنت نقفه نضاره (أن بلقاء بشيء من الكلام) .

 ⁽٣) قونه (وند ثارت البدعة) أي ظهرت كردي وفي (ت) و(ر) و(ع) واستطوعة الوهية : (وقد ثارت البدعة)

 ⁽٤) قوله (نلطم) حادث من صحير (بركها) (ش ٢١٤/٩) التطمت الأمواح حبرت بعضها بعضاً . محاد الصحاح . (ص ٤٠٥٤)

⁽٥) قوله : (من استراب) أي : شك ، كردي

وبعُلُوم الشَّرْعِ كَتَعْسِيرٍ وَخَدِيثٍ ، وَالْقُرُوعِ بَخَيْثُ يَصْلُحُ لَلْقَصَاءِ ،

حتى تَسْتَقِيمَ عقيدتُهُ (١) التهي

وأَقَرَّه في ﴿ الروضةِ ﴾ ﴿ وَتُبِعَه العراليُّ فَقَالَ . الحقُّ أَنَّه لا يُطْنَقُ دَلَّهُ ولا مَدَّحُه (٢) ، قفيه منفعةٌ ومضرَّةً ، صاعتبار صفعتِه وقت الانتفاع خلالُ أو مبدوث أو واجتُ ، وناعتبار مصرَّتِه وقتَ الإصرار حرامٌ (٤)

وَيَجِتُ عَلَى مَن لَم يُزْرَقُ قَلْماً سَلِماً أَنْ يَتَعَدَّمَ أَدُويَةَ أَمْرَاصَ الْعَلَى ؛ مَن كَبْرٍ وعجبٍ ورياةٍ وتحوِها ، كما يُجِتُ _لكنْ كَمَايَةً _تَعَلَّمُ عَلَمِ الطَّتْ

(و) القيامُ (معلوم الشرع ؛ كتفسير ، وحدث ، والفروع) الفعهيّة رائداً على ما لا تُدَّ منه (محيث يصلح للقصاء) والإفتاء ؛ مأن مكون محبهداً مطلقاً ، وما يتُوفّفُ عليه دلك () من علوم العربيّةِ ، وأصولِ الفقه ، وعلم الحساب المصطرّ إليه في المواريثِ والإقرارات والوصايّا وعير دلك من يأمي في (باب القصاء) () فتُحتُ الإحاطةُ بدلك كله ؛ لشدّه الحاحة إلى دلك

ويما تَقَرَّرُ^(٧) عُلِمَ الله (بحيث) إلى آخرِه متعلقُ سا(علوم) ، حلاماً لما يُوهمُه كلامُ شارح ، وتعريفُ الفروع للنفسَ ، أو لأنّها لم تشُتهرُ مراداً مها الفقهيّاتُ إلاَّ مع التعريفِ دونَ سانفَيْها(^)

وبَحَثَ القحْرُ الراريُّ أَنَّه لا يَحْصُلُ فرصُ الكفاية في اللغة والنحو إلاَّ بمعرفة

⁽١) - تهایة السطالب (۱۷/۱۷ ۱۸ ۸۸۸ ۲)

⁽۲) روفة الطالبين (۷/ ٤٦٦-٤٣٥) .

⁽T) أي : ملم الكلام ، (عش : ٤٧/٨)

⁽ع) إحياء علوم الذين (Tot_ToT/1) .

 ⁽a) أي حا دكر ٢ من النفسير ، والحديث ، والفروع (ش ٢١٤/٩)

⁽١) قي (٢٠٣/١٠) رما يعلما

⁽٧) أي مرفوله (وماينوهه، علم ٢٠١٤/٩)

⁽٨) راجع ٥ حواشي انشروايي واس فاسم ١ (٣١٤/٩ ٢١٠)

حمع يَـلُغُونَ حَدُ النَّوْ بَرْ ، وعَنَّلُهُ بَانَ القرآنِ مَـوَاتَرٌ ومَعْرِفِيهُ مَتُوقَعَةٌ عَلَى مَعْرِفة اللَّغَةُ ، فلا بَدُ أَن تُنْبُ بَاسُواتُر حَتَّى يَخْصُلُ الوثوقُ بَقُولُهُمْ فِيمَا سَيِلُهُ الْقَطِّعُ

ويُردُّ بَأَنَّ كَنِيهِ مَثَوْ بَرَهُ وَتُواتَزُّ بَكَتِبُ مَعَتَدُّ بَهُ ۚ كَمَا صَرَخُوا بَهُ ، فَيَنْعِي حَصُولُ فَرَصَهِمَا '' بَنْعَرِفَةَ الآخَادُ كَمَا أَفْتُصَاهُ رَطَلافُهُم ۚ لِتُمَكِّنِهُم مِن إِلَّنَاتُ مَا يُورِعَ فِيهِ مِن بَنْكَ الأَصُولُ بَالْمَعْمِ الْمُسْتَدِّنِهِ، فِي كِتِبُ دَلِكَ الْفِنْ

ولا يَكْفِي فِي إقليم مُفُتِ وقاصِ واحدٌ ؛ لعسر مراجعته ، بل لا بدُّ من تعدّدهما بحيثُ لا يربدُ ما بسُّ كُلُّ مفسس على مسافة القصر ، وقاصيتِ على مسافة العدوى ؛ لكثرة الحصومات

أَمَّ مَا يُتِحَاجُ إِنِهِ فِي فَرَضِ عَنِينَ ، أَوْ فِي فَعَلِّ آخِرَ أَرَادَ مَنَاشُرَتُهُ وَلُو تُوكِيلُهُ فَتَعَلَّمُ طُواهُو أَحَكُمُهُ عَبْرِ النَّذَرَةَ فَرَضُ عَبْنِ ، وعَلَيْهُ خُمِلُ النِّحَدُّ النِّحْسُلُ ﴿ النَّفَقُهُ فِي الدِّينَ خَقَّ عَلَى كُلُّ مُسْلِمِ الْ^{٧١}

ومقل ابنُ الصلاحِ عن الفراويُّ^(٣) : أنَّه تَخْرُمُ الإقامةُ ببللهِ لا مفتيَ به ، **وفيه** تطرُّ

وقصيّةُ ما مُرَّ ؛ من اعتبار مسافة القصرِ بن كلَّ معتبين أنَّ النجرمة حاصَّةُ لللهِ لينه ولين النعلي أكثرُ من مسافةِ القصرِ ، ولتسليم عمومه ينبعي روالُّ النجرمةِ بأنُّ يَكُولُ بَالْلُمُ مِن يَعْرِفُ الأحكام الطاهرةَ عيزَ النادرة ، لما تقرّر الها⁽¹⁾ التي ينحث تعلّمُها عيثُ عرص الأحتياح إليها

ويُحْبِرُ الحاكمُ وحوباً أهل كلُّ بلدٍ ترَكُّوا تعلُّم دلك عليه

 ⁽١) أي : اللمة والنحر . (ع ش ٢ / ١٧) .

 ⁽۲) أخرجه أبو نعيم في (ناريخ أصنهان (۱۴٤،۲) عن أسن رضي الله عنه

⁽۴) . وفي (۱) و(اب) و(اح) و(ازا) و(ازا) و(اس) و(اغ) و(اهم) . (اغن الفراري) ؛

^{(2) -} أي : الأحكام الظاهرة. . . إلح . (ش : ٩/٩ ٢١٥) .

كتاب البير _______ كتاب البير _____

قَالَ الماورديُّ وعيرُه وإنَّما يتوخَّهُ فرصُّ الكفابة في العلم على كلَّ مكلَّم حرَّ دكرٍ عير بليدٍ مكميُّ ولو فاسقاً ، لكن لا يسْقُطُ به ؛ إد لا تُقَالُ فنواه ، وسُفُطُّ بالعندِ والمرأةِ على أحدِ وجهينِ وإنَّ لم يَذْخُلا^(۱) . النهى

ووَقَع في * الروصة ، عنه (٢) ما يقتصي خلاف ما ذكر في مسأله الوجهيل (٢) ، وأوجهُهما ما دُكِرَ مِن السقوط ،

ويقوله (غير بليد) مع قول المصنّف كان الصلاح أن الاحمهاد العطلل القطع من نحو ثلاث مئة سير (1) . يُعَلمُ : أنه لا إنم على الناس اليوم للعطال هذا الموض _ وهو بلوغ درجة الاحتهاد المطلق _ لأن الناس كنهم صارّوا بلداء بالسنة اليها (١) .

قِيلَ ﴿ (الفروعُ) إِنْ عُطَفَ على (تُفسيرٍ) فَتصى بِفَه شيءِ مِن علوم الشرعِ لِم يَذْكُرُه ، أو على (عنومٍ) اقْتصى أنّه من عبرٍ علومِ الشرعِ ، وكالاهما فاسلًا ، انتهى(١٠)

ويَرُقُه : مَا قَلَمْنَاه فِي الخطةِ : أنَّ عنومُ الشرع قد يُرادُ بها تلك الثلاثةُ فقطً ،

⁽١) أي العرص (سم ٢١٥/١) ورجع النحاري الكبير ١ (١٨ ١٣٠_١٣١)

⁽۲) أي : الماوردي . ﴿ ش : ۲۱٦/۹ ﴾ ،

⁽٣) روضة الطاليين (٢/ ٤٢٦) .

⁽¹⁾ المجموع (١/٢٢).

⁽٥) أي إلى درجة الاحتهاد المعلس (ش ٢١٦/٩)

⁽٢) قوله (عبل العروع) إلح حاصل لأهراص أنه إن حطف (العروع) على (تعسير) لاستيماء أحسام العلوم الشرعية بني بمضيها غير مذكور وهو الأسهاء ، وإن عطف عنى الملزم ؛ ليكون ذكر التمسير والحديث مثالاً فسد لمعنى ، وحاصل الحواب أنه عطف المروع على التمسير ، وذكر الجميع مثالاً كردي وفي هامش (١) و(ع) (وهو الأمها) مكان (وهو الانتهاء) ، وفي هامش (د) فتر الاسهاء الله أي أن شهي في معرفة الأحكام إلى حيث يصلح للمتوى والقصاء)

وهي عرفهم في (باب الوصية) ولحوها^(١)، وقد يُزَادُ لها هي وآلانُها ، وهي عرفهم في مواضع أحر ، منها هذا ؛ لِمَا صرَّخُوا له - أنَّ الكُلُّ فرصُّ كَمَالِةٍ ، فحيثهِ هو معطوفٌ على (تفسيرٍ) ، ولا فسادُ فيه ، خلافاً لس وهِم فيه ، ثُمُّ رَأَيْتُ شَارِحاً أَشَّارٌ لشيءِ مِن ذلك .

(و) سهه إحماعاً على قادر أس على نفسه وعصوه وماله وإن قل ؛ كما شمله كلامُهم ، بل وعرصه ؛ أحداً مِن حملهم إيّاه عدراً في الحمعة مع كوبها فرص عبي ، إلا أن بُفرق بأن بها شته بدر وهو نظهرُ ورن كابتُ " صلاةً مستقلةً على حيالها ، ثُم رأيتُ بعصهم جرم بأن العرص كالماب ، وعلى عيره (") بأن لم يحف معسدة عليه أكثر من معسدة المسكر ابو قع

وينخرُمُ مع الحوف على العير ، ويُسنُّ مع النحوفِ على النفس

والنهيّ عن الألف، بالبد إلى التهلكةِ محصوصٌ بعير الجهاد وبحوه^(ه) ؛ كمكرهِ^(١) على فعل حرام عير زنا ، وقتنٍ ولو فعل مكفرٍ

وأمن أبضاً أنَّ السكرَ عليه لا يقطعُ لفقته وهو محتاجٌ إليها ، ولا يَويدُ عباداً ولا يُنتقلُ لما هو أفحشُ منه ؛ بأنَّ لم يعلِث على ظنّه شيءٌ مِن دلك (*) وإن ظنَّ أنَّه لا يَشْشُلُ ؛ كما هي ؛ الروصةِ ا(^) وإنْ نُورغَ بنقلِ الإحماعِ على حلاقِه ، وإنْ

⁽O 4, O/+PO).

⁽٢) أي: الجمعة . (ش: ٢١٦/٩) .

⁽۳) قوله (وعلى غيره) عطف عني نصبه ؛ أي رأس عني غيره كردي

⁽١) أي تالمير . (ش: ٢١٦/٩) . .

 ⁽a) قوله (وبحوه) أي بحو الحياد ؛ كالأمر بالمعروف والنهي عن المكر كودي

⁽¹⁾ قوله (كمكره) إلح كان لعير الجهاد رسجوه كردي

 ⁽٧) قوله (بأن لم يعلب) إلح رجع نفونه (وأس أيضً ،) إلخ وفي الأصلى : واجع قوله وأحبته أيضاً . . إلح (ش ٢١٧/٩) .

⁽٨) روضة العاليي (٧/ ٤٢٠)

الأَمْرُ بِالْمُغْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكُو ،

رْتَكُبّ مثلّ ما ارْتَكَبّ أو أقبحَ منه .

(الأمر) باليد، فاللسان، فالقلب سواة الفاسل وغيره ا بالمعروف) أي الواجب (والنهي عن الممكر) أي المحرم، لكن محلة في واحب أو حرام مجمّع عليه، أو في اعتقاد الفاعل بالسنة لعبر الروح ، إذ به شافعياً منه روحته الحمية مِن شرب السيد مطلقاً (۱) ، والقاصي ، إذ العبرة باعتماده ، كما بأني (۱) ، ومقلياً من لا يجور نقليده ، لكونه مقاليقيل فيه فضاء القاصي

ويجتُ الإنكارُ على معتقدِ لتحريم وإنَّ اعتمد السكرُ إناحته ﴿ لأنه يَعْمَدُ أَنَّهُ حرامٌ بالنسبة لفاعلِه باعتبار عقيدته ، فلا إشكال في ذلك ، خلافاً بمن رعمه

وليس لعامي يخهل حكم ما راه أن يُكره حتى لخره عالم بأنه محمع عليه ، أو في اعتقاد الفاعل (2) ، ولا تعالم أن يُنكر محمماً فنه حتى يغلم من الفاعل أنه حال الرّبكانه معتقد لتحريمه ؛ كما هو ظاهر ؛ لاحتمال أنه حيث قد من يرى حده أو خهل حرمته

أمّا من الزنكت ما يرى إناحته نتقليدٍ صحيحٍ علا يحُورُ لإنكارُ عليه ، لكن لو نُبِاتُ^(ه) للحروج من الحلاف برفق علا بأس

وإنَّمَا خَدُّ الشَّافِعِيُّ حَنْفَيْاً شَرِبَ سَدَاً يَرَى إِبَاحِتِهِ ﴿ لَصَعْفِ أَدَلَتِهِ ﴾ ولأنَّ العبرة بعدُ الرفع للقاصي باعتقادِه فغطُ ﴾ ولم يُراع دلك(٢) في دميٌّ رفع إليه ؛ لمصلحةٍ

⁽۱) أي مسكراً كان أو عبره اسهى ع ش (ش ٢١٧/٩)

⁽۲) أي: آنمآ . (ش: ۲۱۸/۹)

 ⁽۲) قوله (ونعاصي)، وقوله (ومعند) إلح معطوعات عنى (الروح) (ش
 (۲) ۲۱۷/۹).

 ⁽¹⁾ عبره البهاية المحتاج ((٤٨/٨) . (أو محرّم في اعتقاد عاملة).

⁽١) أي : اعتقاد القاضي . هامش (ح) .

وَإِخْيَاءُ الْكَغْبَةِ كُلُّ سُنَّةٍ بِالرَّمَارِةِ ،

تألُّهِه لقبولِ الجزيةِ .

و تكالام في غير المحتسب (١٠) . أن هو في فكر وحوماً على من أحل شي؛ من الشعائر انطاهرة ونو سنة ٠ كصلاه العيد والأدان ، وبذرته الأمر بهما ، ولكن لو الحبيح إنكار دلك لعمال له يفعله إلاّ على أنّه فرصل كفانة

ومهدا يُخْمعُ بين متعرقاتِ كلماتِهم

وليس لأحيالحث والتحشش واقلحام للدور بالطلوق

نعم ؛ إنَّ علم على طنَّه وقوعُ معصيةٍ ولو تقريبةٍ ظاهرةٍ ؛ كإحدار ثفةٍ . أجار له ، بل وحب علمه التحسيلُ إنَّ فات بدركُها ؛ كالقبل والرب ، وإلاَّ - فلا^(٢) .

ولو توقّف الإنكارُ على الرفع بنسطاب بم نجبُ ؛ لِما فيه مِن هتكِ ونعريم العالِ^(٣) ، قالُه اللهُ الفشيريُّ ، وله احتمالُ توجوبه إذا لم يُتُرْجرُ إلاَّ به وهو الأوجهُ ، ثُم رأيتُ كلامُ « تروضه ، وغيرِها صريحاً فيه (٤)

تنبيه ظاهرُ كلامِهم أنَّ الأمر والسهي بالفلت من فروصِ الكفايةِ ، وفيه بظرٌ ظاهرٌ ، مل الوجهُ أنَّه فرصُّ عبي ؛ لأنَّ الموادَّ منهما يه (٥) . الكراهةُ والإلكارُ به ، وهذا لا يُتصوَّرُ فيه أنَّ يكُون إلا فرص عبي ، فتَأَمَّلُه فإنَّه مهمُّ بفيسٌ

﴿ وَإِحْبَاءُ الْكُعَنَّةُ كُلُّ سَنَّةُ بَالْرِيَارَةُ ﴾ بالنجعُ والعمرة ، ولا يُعْنِي أحدُهما عن

⁽¹⁾ أي من وبي الجنب ، وهي الإنكار والأعتراض على فعل ما يتجانف الشرع (ع ثي \$\frac{1}{4}\$)

⁽٢) أي رودلم يقب بداركها فلا يحوز التحسن (ش ٢١٩,٩)

 ⁽٩) وفي (١) و{ ر} و(س) (ص الهنث ونعريم نبيان) ، وفي (ر) (من هنث عرضه
 وثغريم المال) .

⁽٤) روضة الطالين (۲/ ٤٣٣ ع).

 ⁽٥) قوله (نه) أي نعب و بجار منعلق بصيير النشى لراجع اللأمر رابيهي (شي ١٣٠/٩)

كتاب الحير ________ كتاب الحير ______

الآخر ، ولا الصلاة و لاعتكاف والطواف عن أحدهما ؛ لأنهما القصدُ الأعظمُ من بناءِ النيث ، وفي الأوّل(١٠ إحياءُ تلك المشاعر

تنبيه ما ذُكرَ من تعتبهما هو ما حرى عليه حمعٌ متأخرون ، وصوبحُ عباره « الروضةِ » - تعينُ الحجِّ وأنَّه لا يكُفي عبرُه ولو العمرُهُ وحدهاً"!

وصريحُ عبارة (أصله) الاكتفاءُ بها بن وسحو الصلاه ""، فبتلُ شارحٍ عن (الروضة ؛ و(أصلها ؛ - تعتنُ الحجُّ والعمرةِ ، وغيرِه عن (أصلها) بعنتهما غيرُ مطابقِ لما فيهما إلاَّ بتأويل ، فتأمَلُه

ويُتَفَوَّرُ وقوعُ النسكِ عير فرض كفايةِ مثن لا يُحاطَفُ به ٤ كَالْرُفَّهُ وَ تَصَلَّمُونَ والمجانين ، لكنَّ الأوجهُ أَنَّهُ مع ذلك يشَفُطُ به ـ كما مر^{ادا} ـ فرضُ الكفاية ١ كما تشغُطُ صلاةُ الجارة عن المكلِّفين بقعن الصي

ويُغُرِقُ بِهُ (*) وبين عدم سقوط فرص السلام عن المكتَّفين بردْ عبرهم بأنَّ القصد منه التأميلُ وليُس الصبيُّ من أهله ، وهنا الفصدُ ظهورُ الشعار وهو حاصلٌ .

ولأنَّ الواجبُ^(١) المتعيِّنَ قد يَشْمُطُ بالمندوبِ ١ كالجلوسِ بينَ السجدتينِ بحلسة الاستراحة .

⁽۱) هو فوله: (بالتجع والعمرة): النهي ع ش ، والصواب الله هو التجع (ش . ۹ ۲۲۰)

⁽٢) روصة الطالبين (٢٧/٢٣) .

⁽٣) الشرح الكبير (٢٥١/ ٢٥٣) .

 ⁽٤) اي آهي فوله (وإن نم يكونوا من أهن فرضه) انج بعد قرال النس (إذ فعده)
 (الخ ، هامش(څ) ،

 ⁽a) أي سقوط إحياء الكعمة بقمل غير الحكمين (ش ٢٣٠/٩)

 ⁽٦) قوله (ولأن الواحب) إلح عطب على نوله (كدا تسقط) إلح (شي (٣٢٠/٩))

وَدَفَعُ صَرَرَ الْمُسْلِمِينَ كَكُسُوهُ عَارٍ وَإِظْعَامَ حَاتِعَ إِذَا لَمْ يَنْدُفِعُ مَرَكَاةٍ وَسُتَ مَاكِ

والأوحة أنّه لا بدّ في العالمين بدلك من عددٍ بخصّلُ بهم الشعارُ عرفاً وإنْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ مَكَّةً ،

ويُقْرَقُ بِهُ وس إجراء واحدٍ في صلاة الحبارة بأنَّ القصد ثمَّ الدعاءُ والشّفاعةُ ، وهما حاصلان به ، وهما الإحباءُ وإطهارُ دلك الشّعار الأعطمِ ، فاشْتُرِطَ فيه عددٌ يَظْهَرُ به ذلك .

(ودمع صرر) المعصوم من (تمسلمس) وأهل الدقة والأمان على القادرين ، وهم من عده زيادة على كماية سنة لهم ولممرّبهم (كما هي الروصة) وإن قال اللقيئ لا للوله أحدً ، لأنّ الفرص (٢) هي المحتاج لا في المصطرّ (كما يُعلمُ من قول (الروصة) وعبرها هي (الأطعمة) ، يُجتُ عبى عبر مصطرّ إطعامُ مصطرّ حالاً وإنْ كال المائكُ يخللُه لعدُ (٢)

(ككسوة عار) ما يشرُّر عورته أو يقي بديه من مُصرُّ ؛ كما هو ظاهرٍ (وإطعام حاتم إذا لم سديع) دلث الصررُ (بركاة و) سهم المصالح من (بيت مال) لعدم شيء فيه أو لمنع متولَّمه ولو طدماً ، وبدرٍ وكفارةٍ ووقعبٍ ووصيمٍّ ؛ صيابةً للنعوس

ومنه يُؤخَذُ أنه لو شتل قادرًا في دفع صررٍ لم يخرُ له الامتناعُ وإنَّ كان هماك قادرًا آخرُ ، وهو متحّهُ ؛ لئلاً يُؤدّي إلى التواكلِ ، بحلافِ المفتي له الامتناعُ إذا كان ثمّ عبرُه

وَيُقُرُقُ مَانَ النفوس محولةً على محنة العلم وإددته ، فالنواكلُ فيه بعيدٌ جدّاً ، محلاف المال

 ⁽¹⁾ رزضه انطالین (۱/ ۲۳٤)

⁽٢) قوله (الأن الفرض) عبه تفوله (ارهم من عندهم الحالج اكردي

⁽٣) روضة الطالبين (٢/ ٥٥٣)

كتاب السير ______ كتاب السير ______

فإن قُلْتُ فَرقُوا مِن هذا ('' ونظيرِه في أوليه النكاح والشهود مَانُ الدروم ها ('') فيه حرحٌ ومشقَّةً ؛ لكثرة الوقائع ، محلافه ثمُّ ، وهدا (''' يُمُهمُ حلاف ما تَقَرَّرُ⁽³⁾ في الإطعام

قُلْتُ العرقُ صحيحٌ ولا لفهمُ دنك ؛ لأنَّ المسائل العلميّة نقصي مردد تمخصي وتطلّب ومن شأنه المشعّة ، بحلاف إعطاء المحتاج لا مشعّه فيه إلا بالسمة لشُحُ النفوس المجنول عليه أكثرُها ، ودلث " عيرُ مطورٍ إليه ، وإلا لم لم يُوجِئُوا عليه أشيئاً أصلاً

وقصيّةُ تصيرِه بالصررِ أنْ الواجب سدُّ الصرورة دون الويادة التي تلُومُ القريبَ ، وهو كذلك (٧٠ ؛ كما الْنَصاه تحريحُهما دلك (٨٠ على مصطرُّ وحد مية (١٠)

وأمَّا اعتراصُ اقتصارِ * الروصةِ » على ستر العورة بأنَّ الوجة اعسارُ ستر العدي بمّا يَلِيقُ بالثناء والصيف فيُحَابُ عنه بأنّ لمدار هنا على الصرورةِ ، وثمُّ () على المصاحبةِ بالمعروف ، فلم يحت هنا إلاً ما يخصُلُ سركه نصرُرٌ يُخشَى منه مبيحُ تيمُم للقاعدةِ المقرّرةِ ، أنَّ ما وَحَبَ للصرورةِ يُنَقَدَّرُ بقدرِها

⁽١) قوله (فرقو بين هذ) أي الممني دوفي الأصل المحنى دالذي كان بم غيره كردي

 ⁽۲) أي : في الإنتاء . (ش : ۲۲۱/۹) بتصرّفو

 ⁽۳) وقوله (هد) إشاره الى عوله (ريمرى بأن) إلح كردي

⁽١) وقوله (مانغرر) شاره إلى قوله (لم يجر به الأمساع) كردي

⁽ه) اي : النَّخ ، (ش : ۲۲۱/۹)

⁽١) أي: على شحص ، (ش: ٢٢١/٩) ،

⁽٧) واجع (المنهل النضاخ في اختلاف الأشياح (مسأله (١٥٧١)

⁽A) أي : بنع الضرر . (ش : ۲۲۱/۹) .

⁽٩) انشرح لكبر (٢٥٤/١١) ، روضه العالبي (٢٣٤، ٤٢٤)

 ⁽١٠) وقولة (ما نفرر) إشاره إلى الفريب كردي عباره الشرواني (٢٢١/٩) (هوله الله عبارة الشرواني (٢٢١/٩) (هوله الله عبارة الفريب)

وللبحق بالطعام والكسوة ما في معدهما ؛ كأحرة طبيب ، واثمن أدويةٍ وحادم منقطع ؛ كما هو ظاهرٌ .

تنبيه: شيأتي (1): أنَّ العالكَ لا يَلُرمُه بدلُ طعامه للمصطرّ إلاَّ بعدله ، وحسندِ فقد يُشْكُلُ بنا ها ، فللحمل داك (1) على غير غبيَّ بلُرمُه المواساةُ حتى يُحامع كلامُهم هدا (1) ، أو يُعرق بأنَّ عرض إحياء لفوس ثم (1) أوجب حملُ انتاس على لند بألا تكنفُوه (محاباً مطبقاً (1) ، بل مع الترام العوض ، وإلاَّ انتاس على لند بألا تكنفُوه (محاباً مطبقاً (1) ، بل مع الترام العوض ، وإلاً لا النسفو من الندل والله عصبة ، فلودي إلى أعظم بمصدئيس ، وهدا هو لا قوات للمن فلا موجب بمسامحهم في ترك المواساة (١٠) ، وهذا هو الوجة (١) ؛ كما هو ظاهر .

قالحاصلُ أنَّه بحث البدلُ هنا بلا بدنٍ لا مطلقاً بن مثَّا راد على كفاية البينة ، وثم بحث البدلُ منّا لم تحيخه حالاً ولو على فقيرٍ فكنَّ بالبدل

وممًا يَلْدُوعُ به صررُ العسمينَ واللميِّينَ ﴿ فَكُ أَسِرَاهُمْ بَعْضِيلُهُ الآتِي فِي (الهديه)(١٠٠ م وعمارهُ بحو سور البلا ، وكفايةُ القائمينَ بحفظها ، فمؤنةً دلك

⁽١) أي : تي (الأطنعة) . (ش : ٢٢١/٩) .

⁽٢) رغي (٦) و(ټ) و(ړ) و(م.) . (فيبخين ورك) .

⁽٣) و (د) في فراله (کلامهم هد) إشاره في فرقه (لا يكرمه بادن) إلح كردي

⁽٤). أي : قي النصطرُ . (ش : ٢٣٢/٩) ,

 ⁽٥) قوله (بألا يكتموه) منعن بالحمل ، و نصمر بمرفوع لماس ، والمصوب بقعال (شي ٢٢٢,٩)

⁽٦) أي: عبًّا كاد الباذل أز لاً . (ش: ٢٣٢/٩).

⁽٧) - آي: في المحتاج ، (ش ٢٢٢/٩٠) .

 ⁽٨) قوله (بمسامجهم في برث المراساة) متعنق بـ(موجب) بعني البرغاب الناس في المواساة ؛ الآن بفي التفي إثبات ـ (ش: ٢٣٢/٩),

⁽٩) وفي (١)و(ر) ر(س) ، (عهدا هو الأوجه) ،

⁽۱۰) بي (ص: ۱۱۷٪ ۱۸۸۸)،

ويحمُّلُ الشُّهادة ، وأداؤُها ، والْحرفُ ، والصَّائعُ ،

على بيت المال ، ثم على القادرين المدكورين ، خلافًا بمن خدهم بأنهيم من يحدُون بعد ما على كلُّ ممّا حصّه(٢) بالتوريع على عددهم بما بثقي " معه بسارُهم

ولو تعدُّر استيعائهم(١) . حصُّ به(٥) بوالي من شاء منهم

(وتحمل الشهادة) على أهل له حصر إليه المشهودُ علله ، أو طلبه إلى غدر ، المحو قصاو⁽¹⁾ أو عدر حمعة ، أي ولم يُغدر المعلوث ولو للحو عدر حمعة أيصاً فيما يُظْهَرُ (وأداؤها) على من تحمّلها إلى كان أكثر من لصال أ ، والأ فهو قرضً عين على ما يَأْتِي (٨) .

(والمحرف والصنائع) كالنجارة و تججامة + شوقف فنام الدين على قنام الدنيّا وقيامِها على فيبك .

و بعايرُ هما الذي اقتصاه العطفُ على حلاف ما في ا الصحاح المُنْ بكتي فنه أنَّ الحرفة أعمُّ عرفاً ؛ لأنها تُشْملُ ما بسُندُعي عملاً وغيره ؛ كأنَّ بتُحدُ () صاعبً يُغْملُونَ عنده ، والصنعةُ تَحْتَصُّ دلاً وَلِ (١١١)

⁽۱) أي عي شرح (وفقع صور (سندين) (ش ۲۲۲۹)

⁽٣) وني(خ)و(س), (مثايحمه).

⁽٣) الوله : (بنا يبقى) معمول لقوله : (يجدون) ، كرهي

⁽٤) أي : القادرين المدكورين ، (ش : ٢٢٢/٩) ،

 ⁽a) أي بديكر عبر فك الأسرى وما بعده ، ويحمل أن الصغير لعوريع (ش ٩ ٣٢٢)

 ⁽٦) قوله (١٠ بعبر) أي بعبر الجمور عند بسجس (سحو فقاء) أي بان يكون أبد عي
 واحياً يشهده عنى أبر سب عنده كردي وفي (١) (با بعدر) كما في سنحه الكردي
 مكان (إن عقر)

⁽٧) أي إن كان من بنجمل الشهادية أكثر من النبل (ش ٢٣٣/٩) عصراف

⁽A) (A) (A)

⁽٩) الصحاح ، (ص : ٢٢٥)

⁽۱۰) قوله (كان ينحد -) انج مئان لنعبر (ش ١٩٣٢/١)

⁽١١) قوله - (بنجتص بالأول) أي - بعمل فكانت أخص بن الجرفة ؛ لأنها بشمو العمل وغيره فهو أعم بنبها . كردي

£ £ ٦ _____ کیاب النیر

وما يسمُّ مِهِ الْمُعَاشُ ، وَحَوْابُ سَالَامِ ٢٠٠٠،٠٠٠، وما يسمُّ مِهِ الْمُعَاشُ ، وَحَوْابُ سَالَامِ

تشيه صرَّحُوا بكراهة فعل بعض التحرف الكالحجامة مع تصريحهم هما بعرصيتها ، وهو مشكِلُ ، وقد يُحاتُ عنه بأنّ الحيثيّة محتنفة ، ومع دلت فيه ما فيه الأنّ إذا بهيّنا ساس عن فعل الحجامة مثلاً من أيّ حشيةٍ كان بلّرمُ تركُهم فها العلامحنص('' إلاّ اعتمادُ أنّ المكروه أكلُ كسبها للحرّ لا فعلْها ، فتأمّله('')

(وما يتم به المعاش) عطف مرادف ؛ لأنَّه لا يَخْرُحُ عن ديبك

تسبه لا لنختاجٌ في هذه لأمر الناس بها ؛ لأنَّ فطرهم (٣٠ مجبولةٌ عليها ، لكنَّ لونمالتُوا على ترك واحدةٍ منها أنشُوه وقُوللُوا ؛ كما هو قياسُ بقيّةٍ قروضِ الكفايةِ .

(وحواب سلام)⁽¹⁾ مسودِ وإنَّ كُرهتْ صعبهُ^(۵) ولو مع رسولِ أو في كتاب، لكنَّ هنا^(۱) يَكُفي جواله كتابةً ،

وبحب فيها إن لم يرُدُّ لفظاً نفورُ فيما يَظُهُرُ ، وتَخْتَمِلُ خلافه .

ويُسَنُّ الردُّ على السلَّعِ والسَّاءةُ به ، فيعُولُ ﴿ وعنيتُ وعنيه السلام ؛ لمحمرٍ المشهورِ فيه (٧) .

⁽١) قرله : (ملا محلص) أي : هن الإشكال ، كردي ،

 ⁽۲) أراديمال الاكراهة إلا مع بعدره عني عبر بمكروه ، فندر قُدُقي هامش (و)

 ⁽٣) قوله (لأن فطرتهم) أي طريفتهم ، وإن الفطرة وإن كانت في الأصل هي التخلفة ، فكن المراديها هنا الطريفة كردي وفي (أ) و (س) (لأن فطرتهم)

 ⁽٤) وهماك كتاب حامع مانع فيما ينعن بالسلام اسمه ۶ طيب لكلام بقوائد لسلام ٤ للإمام لشئهودي رحمه الله بعاني بصابه أبور الشبخي انداهيساني ، طبعه دار المنهاج ، جدء

⁽٥) قوله (وإن كرهب صبعته) بأن قال عشكم السلام كردي

⁽٦) أي: فيما مع رسوِل أو في كتاب ، (ش: ٢٢٢/٩)

 ⁽٧) عن رحل من دي أدم عن أدم عن حقم أدم أدى الذي يخيلا منال إن أدي يقرأ عليك السلام ،
 عن الحميلك وعبى أبيك الشلام المراحم أو داود (٥٢٣١) والنسائي في ٥ ديكبرى ٩
 (١١٣١٣) ، والنبه عني في ١٠٠٠ كبر ١ (١٣١٨) ، وأحمد في ١ مسده (٢٣٥٧٤) . عال الدوي في ٥ المجموع ١ (٤٠٠/٤) : (إسنان المنعيف)

على جمّاعة ،

من مسلم (۱) مميّرِ غير متحلّلِ به من الصلاة (على حداعة) أي النِّس بأكثر مكتّمِينَ أو سكارى لهم بوغ تميير سمعُوه (۲)

أمَّا وجويُه . . فإجماعٌ ، ولا يُؤثُّرُ فيه إسفاطُ المسلم لحقَّه ؛ لأنَّ الْحقُ شهُ تُعالَى ، وفي * الأذكار * أُبسنُّ أن لُحلُله بلحو أثرأتُهُ من حقي ، فإنَّه يَلْفُطُ لهُ حقُّ هذا الأَدميُّ (٣)

وأمّا كوبُه على الكماية على الحر أبي داود ولم تصعُّم ، يُخرِيءُ عَنِ الْحَماعة إذا مَرُّوا أَنْ يُسَلِّمُ أَحَدُهُمُ ، ويُخرىءُ عن الجُلُوس أَنْ يَرُدَ أَحَدُهُمُ ، "

قَهِ يَسْقُطُ العرصُ عن الناقِينَ، ويخْصُ دائوت، فإن رَدُوا كَلْهُم وَاوَ مرتّباً ۚ أَيْنُوا تُواتِ الفرص ؛ كالمصلّبن على الحدرة

ولو ردَّتُ امرأةٌ عن رحل آخراً إِنْ شَرِع السلامُ عديها "، وإلا فلا ، أو صبيً أو من لم يشمعُ سهم ، لم يشقُطُ ، بحلاف نظيره في الحارة ؛ لأن العصد ثمُ الدعاءُ وهو منه أقرت للإحانة ، وهنا الأمنُ وهو نيس من أهله وقضيتُ (١) أنّه يُجُرىءُ نشميتُ الصبيّ عن حمع ؛ لأنّ نقصد لتتركُ واندعاءً ؛ كصلاة الحارة

ولو سَلَّمَ حمعٌ مترتُّون على واحدٍ عردٌ مرّةٌ قاصداً حميمهم ، وكدا لو أطَّمَقُ على الأوجهِ. ، أخرأهُ ما لم يخصُلُ فصلٌ صارٌّ

 ⁽۱) متعلق بـ (سلام) أو صفه له بهي ع ش د أي كفول النس (على حداعه) (ش
 (۱) ۲۲۳/۹)

⁽٢) راجع (المنهل للمناح في اختلاف الأسناح (مسأله (١٥٧٢)

⁽٣) الأدكار (ص: £75) ،

 ⁽٤) سين أبي داود (٢١٠٥)، وأخرجه المعدسي في ۱ المحارة ۱ (٦٢٠)، والسيفي في
 الكيبر ١٤٠٠٤) من على بن أبي طالب رضي الله عته ،

 ⁽a) أي بأن كاب محرما له ، أو غير مشتها مثلاً (ع ش ١٠٨٨)

⁽١) أي: (المرق) (ش: ٢٦٢/٩)

وَدَخُلَ فِي قُولِي (مسبونٍ) سلامٌ مرآهِ على امرآهِ أو بحو محرمِ أو سبّدِ أو روحٍ ، وكند على أحسيُّ وهي عجورٌ لا نُشْتهى ، ويلْرمُها في هذه الصور ردُّ سلام الرحل

أمّا مشتهاهُ بيس معها امرأةُ أحرى ﴿ فيحرُمُ عليها ردُّ سلام أحسيٌّ ، ومثلُهُ الله وَه ، وتُكُرهُ له ردُّ سلامِها ، ومثلُه ابتدارُه أنصاً

والمرقُّ أَنَّ رَدْهَ وَاللَّهُ مِنْ يُطلُّمُ فِيهَا أَكُثْرُ ، يَجَلاف التَّدَايُهُ وَرَدُّهُ

و لحشى مع برحل كامراً ، ومع المرأة كرحل في النظر ، فكدا هنا ولو سنّم على حمع نسوة وحب ردُّ إحداهنَ ؛ إد لا يُخشى فتنةُ حيثهِ ، ومن ثمّ حدث الحلوةُ بامرانس

والظاهر الداء وردأ

وسلامُ دميُّ ' أصحتُ ردُّه ب عليت (') كما اقتصاه كلامُ * الروضةِ ه (^(۲)) بكن قال المعينيُّ والأدرعيُّ والرركشيُّ إِنَّه يُسنُّ ولا يحث

وسلامُ صيلُ⁽¹⁾ أو محبوبِ معيِّرِ فنحتُ ردُّه أنصاً ، وكذا سكرانُ معيِّرٌ لم يعُص --كره^(۵)

وقولُ المحموع الايحث ردُّ سلام محبوب وسكران (١٠) _ يُخملُ على غيرِ المعيرِّر .

ورغُمُ أنَّ الحود والسكر يُنافيان التميير عميهٌ عبَّ صرَّحُوا به من عدم التنافي ،

⁽۱) عطف على (سلام مرأه) في فونه (ودخل في فوني) إلح (سم ٢٢٤،٩)

 ⁽۲) وفي (۱) و(س) و(س) و(ر) و(ر) و(س) واهم) (س عدد تعدد).

⁽٣) رومية الطالبين (٧/ ٤٣٤) .

⁽³⁾ معمد على (سلام امرأة) . (ش ٢٢٤/٩)

⁽٥) رجع (المنهن بنصاح في جلاف الأشتاج) مناله (١٥٧٣)

⁽¹⁾ المجموع (3/٧/٤)

أمّا المتعدّي فعاسقٌ، وأن عبرُ الممبرُ⁽¹⁾ للنس فه أهلتهُ للحطاب ا

وحوث الردَّ عليه (١٠) وحوث الردَّ عليه (١٠) ومن مع لمير (كالصلاة قُلْتُ وائدةُ الوحوب في بحو انصلاة من انعقاد السبب في حقَّه (على يلرمه القصاءُ منتفيةً هنا (لأنَّ الردُّ لا تفضى (كما صرَّحُوا به (فاندفع ما لشارع هنا

لَعَمْ ﴿ لُو قُلَ قَائِدَتُهُ ﴿ لِأَمْ وَإِنَّ لِهِ سَنِمَعَ * الْعَلَيْطَ عَلَمَ لَمَ يَنْغُذُ ، ولعلَّه مرادُ ذلك الشارح ،

وحَرَحَ به (٧) السلامُ على قاصي الحاجه ومن معه (١) ، فلا بحث ردُّه ؛ كما يأبي(٩) ، وإنما يُجْرِيءُ الردُّ (١) إن اتَّصَل باسلام كانصال قبول البيع لايحانه

وخَرْحَ بِـ (عيرِ متحلُنِ) إلى آخرِه سلامُ التحمَّلِ من الصلاة إذا نوى الحاصرُ عَـذُه على بنرمُه ردَّه على الأوجهِ

ويُقْزَقُ سِم وبين سلام البلاقي بأنَّ نقصد به الأمنُ وهو لا بخصَّلُ إلاَّ بالردُّ ،

⁽١) أي: السكران فير المعر ، (ش: ٢٢٤/٩)

⁽٢) أي: قير النميز . (ش: ٢١٤/٩)

⁽٣) أي: الإلحاق . (ش: ٢٢٤/٩) .

⁽٤) أي السكر دانسمدي ، والجا معلق سا وجوسا) (ش ٩ ٣٢٤)

⁽a) أي : البتعدي ، (ش ٢٢٤/٩) ،

⁽٦) أي : لــكره ، (ش : ٢٢٤/٩) ، .

 ⁽٧) ټوره (رخرج نه) بېښېر پرخم ژبې (توني) دي فوله (وټخن في فولې) د فعوله (خبرج) مطلب على ټوله : (دختل في ټولي) کردي

 ⁽٨) قول (وبن ممه) أي من سبدكر معه ؛ كان رنامره كردي ودان «شرومي
 (٩) ٢٢٤/٩) : (قوله : ٩ ومن معه ٩ أي : خطفاً عليه)

⁽١) غي (ص: ٤٥٤ـ٥٥٤)

⁽١٠) قوله (ورب) يجريء) حوات عما يفان الم ثمّ بحب رده بعد الفراع من بحو فصاء الحاجه ؟ حاصل الجواب أن سرط إحراء حوات السلام الصابة بالسلام وها مسلم اكودي

وهما التحمّلُ من الصلاء مع قصد الحاصر به ؛ لنعُود عليه بركّنه ، ودلك حاصلٌ وإنّ تم برُّدْ

ورثما حبث به'`` النحابث على ترك الكلام والسلام ؛ لأنَّ المدار فيهما على صدقي الاسم لا غيرٌ .

> ولا ردُّ سلام (*) فاستي أو منتدع ، رحرا به أو بعبره وإنَّ شُرِعَ سلامُه . وخَرَعَ سَا جَمَاعَةٍ) - الواحدُ فالردُّ فرصُ عين عليه

ولا بذ في الانتداء والردُّ من رفع الصوت نقدر ما يخطُّلُ به السماعُ بالمعل ولو في ثقيلِ السمع .

نَعَمُ ؛ إِنْ مَرَّ عليه صريعاً بحيثُ لم يَنلُك صولُه . والذي يَظْهَرُ : الله يَلْزُمُهُ الرفعُ وسعَه دونَ العدوِ خلعَه .

وظاهرٌ أنَّه لا لذَّ من سماعٍ جميع الصيعةِ المداءُ وردَّاً ، والفرقُ للله وليل إحالة مؤدَّبِ سمع لعصه ظاهرٌ .

ومرّ أنه لو تُعه رسولُ سلام تعير. قال وعليك وعليه السلامُ ؛ لأنّ الفصلُ لِنِس تأخيقُ وحيثُ رالت العوريّةُ. قلا قصاء ، خلافاً لما يُوهمُه كلامُ الرويانيّ⁽¹⁾.

وبحث في الردّ على الأصمّ لجمعُ بين اللفظ والإشارة بنحو البد، ولا يدرمُه الردُّ إلاّ بن حمع له المسلّمُ عليه بينَ النفظِ والإشارة ، ويُعني عن الإشارة في

⁽١) - أي : بقعبد الحاضر يسلام التحلل . (ش : ٢٢٤/٩) .

 ⁽۱) قوله (والارد سلام) طاهره آبه عطف على فرده (رده) من جوله (فلا بالرمة رده)
 (۱) قوله (والارد سلام) طاهره آبه عطف على ما فيله ، فكان الأولى وكدا الا يعرف رد سلام , . إنّ بالله ، (شن ۲۲٤/۹) ,

⁽¹⁾ يحر المنحب (1/1°15)

الأوّلِ^(١) ـ كما بُحثه الأدرعيُّ ـ العلمُ بأنَّ الأحرس فهم نقريبة الحال والبطر إلى فيه الرق^{ري}ُ عليه ،

وتكفي إشارة الأخرس ابتداء ورذآ

وصيغتُه ابتداءٌ وجواباً عليك السلامُ ، وعكسُه (٣) ويخورُ سكيرُ لفظه وربُ حُدِفُ التنوينُ فيما يَظْهَرُ .

وإنّما لم يخرُ في سلام الصلاة حتّى عبد الرافعيّ ؛ كما هو طاهرٌ ؛ لأنّه لّبُس في معنّى الواردِ يوجو⁽¹⁾ .

وخرم عيرٌ واحدٍ بأنّه تُخرِيءُ سلاماً عليكم ، وكدا سلامُ الله ، قِبلُ لا سلامي ، وهيه نظرٌ ، بل الأوجهُ * إحراءُ عليك ، وعكشه(*) ؛ كما تُحث

والأقضلُ: في الردُّ (وارَّ) قبله ، ويَعْبُرُ في الابتداءِ^(١) ؛ كالاقتصار^(٧) في أحدِهما^(٨) على أحدِ حراي الحملة^(١) إلاَّ وعليك ، رَدَّا لسلام الدميَّ^(١) ، وإن

أي قي الرد على الأصم ، هامش (أ)

⁽Y) قوله : (الردّ) مقمول (مهم) ، هامش (رُ)

 ⁽٣) قوله (عليك السلام ، وعكسه) يعني صيعة الحواب عدث السلام ، وصيعه الانداء عكسه وهو السلام عليكم ، فان في اشرح بروض الون قال النداة عليك السلام جاز ؛ لأنه تسليم ، وكره اللهي هنه ، كردي

 ⁽٤) أي لا يحرى، سلامٌ عليكم ، بحدث النبوير في سلام الصلاء عند الرافعي ، ويحرى، سلامٌ عليكم بإثبات النبوير ، ومر في النبس أن الأصبح المنصوص أنه لا يحرى، أيضاً رجع (١٤٧/٢) ، وراجع ، لشرح لكير (١٤٠/١)

⁽a) أي عليك سلام الله ، وعليث سلامي (ش ٢٢٥/٩)

 ⁽۲) عباره فا بهایه السخداج فا (۱/۸) (أث لو قان وعلمكم السلام فلا یكون سلاماً ولم
 یجب رقد)

⁽٧) قوله (كالاحتمار) أي كما يصر الاحتمار كردي

 ⁽A) (عي أحدهما) أي عي واحد من الانتداء والرد كردي

⁽٩) (عنى أحد حرثي الحمله) وهي السلام عنيث ، وعكم كردي

⁽١١) (إلا - وعلمك ردًّا لسلام الدمي) أي - في رد سلام الدمي ، فونه لا يصر بأحد حربي بجمله ~

ولسنُّ التداؤلُ

بوي (١٠٠ إصمار الاحر ٠ حلافاً لما يُوهِمُه كلامٌ ٩ الحواهر ١

وتَسنُ عليكم ، في الواحد ؛ نظراً لمن معه من الملائكة ، وزيادةً . ورحمهُ لله ولركانُه ومعمرتُه ، ولا تحثُ وإنَّ أنّى المسلَّمُ لها

ويَطْهِرُ إِحرَّهُ سَمَتُ عَنِثَ ، و أَنَا مَسَلَّمُ عَلِثُ ، وَنَحَوَ دَلَثُ ؛ أَحَداً مِثَا مَرُ أَنَّهُ بُخْرِيءٌ في صلاه التشهد صنَّى اللهُ على مَحَمَّدٍ ، والصلاةُ على مَحْمَّدٍ ، وتَحَرُّهُمَا (1) .

(وبس) عساً بلوحد ، وكفاية للجماعة ؛ كالتسمية للأكل (") ، وتشعيت العاطس وحوده " (التداؤه) به عبد إقباله أو الصرافة على مسلم ؛ للجبر الحسن " إنَّ أَوْلَى النَّامِ بالله مَنْ بدأَهُمْ بِالسَّلاَمِ » ")

وَقَارِقَ * الرَّدُ بَأَنَّ الإِيحَاشِ وَالإِحَافَةِ فِي تُرِكُ الرَّدُّ أَعْظِمُ مِنْهِمَا فِي تَرَكُ الاَنتِدَاهِ.

> وأَفْتَى الْمَاصِي بَالَ الأنبداء أَفْصِلُ ؛ كَإِبْراء المعسر أَفْصِلُ مِن إِنظارِهِ ويُؤْخِذُ مِن قولِهِ (انتداؤه) أنَّه لو أَتَى به بعد تكلُّم لم يُعْتَدُّ به

وهو ؛ وعليك ، بل السنة دلك ، كردي ،

 ⁽۱) قوله (رن بوی) راجع إنى قونه (عنى أحد حرثي الجمنة) يعني بصر الاعتصار عنى أحد جزئيها وإن برى إضمار الجزء الأخر . كردى .

^{(16-70) (0)}

⁽٣) أي : وللجماع ، (شي : ٢٣٦/٩) .

 ⁽³⁾ قوله (وجوانه) نظر ف معنى كونه منية كفاية مع أن ظاهر كالامهم الآني أن جواب الشبيت .
 رسم يسل للعاطس ، إلا أن يحمل ما هنا على بعدد الفاطس في وقت واحد ، فيراجع (ش .
 ٣٣٦/٩) .

⁽٥) أحرجه أبو داود (١٩٢٥) ، والبرمدي (٢٨٨٩) عن أبي أمامه رضي الله عبه

⁽٦) أي: ابتداء السلام حيث كان سنة ، (ش: ٢٢٦/٩)

معم ؛ يختمل في تكلّم سهوا أو جهارٌ وعُدِرُ به الله لا يَقُوتُ الابتداءُ به ضِحتْ جواله

أمَّا الدُّميُّ . . فبخرُمُ ابتداؤه بالسلام .

ومنه يُؤخَذُ أَنَّ محلَّه (^) ما إذا رَضي بتحقن تلكَ الأمانة ، أنَّ لو ردَّها فلا ، وكدا إنْ شكت ، أحداً من فويهم لا يُستُ لساكبِ قولٌ ، وكما لو خُعلتُ بينَ يَذَبُهِ وديعةٌ فشكت ، وتخملُ بتعصيلُ بين أنْ تطهر منه قريعةٌ تدُلُّ على الرصا وعدمه .

⁽¹⁾ خرج الكامر والمرأة السابه (ش ٢٢٦،٩)

 ⁽۱) قوله (عديد مدامر) متعنى بدونه (ولو أرسل) إنج ؛ أي ولو أرسل بصيعه معامر
 کـــ(قل له . . .) إلح ، کردي

⁽٣) وقوله (عبى ما قبل) راجع إلى بسفي الآي فان بمفض سمر استم لي عليه ، والفيمير في (خلافه) راجع إلى فوله (فن له) إلح ، فيا في الأذكار الخلاف ما فاله ، لكن مدم رده إذل على أنه مرضي له أيضاً ، كردي

⁽٤) الأذكار (ص: ٤٠٥) ، وهبارته : (سلم على فلاث) ،

⁽۵) وقوله (لرم الرسول) حواب لفوله (ولو أرسل) كردي

 ⁽٦) وقوله (بنجو فلان يسلم) إنج يدل عنى أن النبيع به كاف على أي قود في الإرسان
 كردي

 ⁽٧) راحم بموله (سحر قلاب) إنج ، فكان الأولى أن يربك هـاك لفسه (أي) (ش
 (٣) راحم به الأدكار » (صن : ٤٠٥) ،

⁽٨) أي : رجوب التلع (ش ، ٢٢٦/٩) ،

إلاُّ على قاصي حاجهِ و كلِّ وفي حمَّامٍ ،

ثُم رأيتُ مصهم قال قانوا يجدُ على الموصى به (۱) تبليعُه ، ومحلُه إنْ فلل الوحيد منظ بدُلُ على المحتل ؛ لتعليلهم مأنه أمانةً ؛ إذ تكليمُه الوجوب بمحرُد الوصية معيدٌ ، وإذا قُلُ بالوجوب فالظاهرُ أنّه لا يلومُه قصدُه ، بل إذا الحميم به وذكر بلّمه النهى

وما دكره احراً " فيه نظرٌ ، بل الذِي يَتَّحَهُ اللَّهِ يَلُونُهُ قَصِدٌ مَحَلُهُ حَيثُ لا مشقّه شديد، عرف عليه ؛ لأن أداء الأمانة ما أنكن واجت

قَالَ قُلْتُ الواجِبُ فِي تُودِيعَةِ التَّجَلَيَّةُ لَا الرَّذُ. قُلْتُ مَحَلَّهُ إِذَا غَلِمُ المَالُكُ بَهَا ، وَإِلاَ وَحَدَّ عَلَامُهُ نَفْصَدَهُ إِلَى مَحَلَّهُ ، أَو إِرْسَالُ حَبْرِهَا لَهُ مَعْ مَنَ لَنْهُ مِعْ مَنَ وَكَذَا هِنَا .

ومن ثمَّ فالُوا هي الأمامة الشرعيَّةِ ؛ كثوب طَبَّرتُه الربحُ إلى داره _ يَلُومُه فوراً إِن عَرَفَ مالكه إعلامُه به .

(إلا على) بحو (قاصي حاحة (٢٠) بوب أو عائط أو جماع ؛ للمهي عنه هي السمن اس ماحه ؛ (قاصي حاحة ٢٠) بوب أو عائط أو جماع ؛ للمهي عنه هي السمن اس ماحه ؛ (قام كالمته بعيدةٌ عن الأدب (قام شارب و (آكل) هي ممه اللَّقْمةُ ، لشعلِه عن الردُّ (قا كان (هي حمام) لاشتعابه بالاعتسال ، ولأبَّه مأوّى الشياطين .

وقصيَّةُ الأولَى عدله على عير المشتعل بشيءِ ولو داخله ، والثانيةِ : عدمُ بدنه على من فيه ولو نمسّلحهِ ، وهو قصيّةُ كراهة الصلاة فيه إلاّ أنْ يُمْرِق

⁽١) قوله: (على الموصى به) أي الذي أرضي إليه يسبح السلام اكردي

 ⁽٣) وهو دوله (فالطاهر أنه لا يترمه تصده) (ش ٢٧٧/٩)

⁽٢) وفي (أ) و(س) (فاصي الجاحة)

 ⁽²⁾ عن جابر بن عبد الله رصي الله عنهما أن رحلاً مرّ على سبي ﷺ وهو يبول ، هسمم عنه ، فعان
له رسول الله ﷺ ، اإذا رأتني على مثل هذه المحالة الله للسلم عليّ ، فإلك إن فعلت دنك
لَمْ أَرُدُ عَلَيْكَ الله سبى ابن ماجه (٣٥٢) ، وراجع ا التلجيص الحبير ٥ (٤/ ٢٥٠)

ثم رأيْتُ الرركشيُّ وعيره رخْحُوا أَنَّه يُسَلَّمُ عنى من بمسلحه ، ويُوجَّهُ بأنَّ كونه محلُّ الشياطين لا يَقْبضي ترك السلام عنيه ، ألا نرى أنَّ السوق محلُّهم ويُسنُّ السلامُ على من فيه ويلُرمُهم الردُّلا[؟]

وَإِلاَّ عَنِي فَاسَقِ ، بَنْ يُسَنَّ بَرَكُهُ عَلَى مَجَاهِرٍ نَفْسَقَهُ ، وَمُوتَكَبَّ دَنْبِ عَظْمِمُ لَمْ يُشَّتُ مِنْهُ ، وَمُشْدَعُ ، إِلاَّ لَعَدْرٍ أَوْ حَوْفِ مَفْسَدَةٍ

و إلاَّ على مصلُّ وساحدٍ ومُلكُ ، ومؤذَّدٍ ومقيمٍ ، وباعسِ وخطبٍ ومستمعه، ومستعرق نقلب بدعام إنَّ شقُّ عليه أَ الرَّةُ أكثر من مشهه الأكلِ ؛ كما يقْتصيه كلامُ ﴿ الأدكارِ عُ^(٣) ، ومتحاصمين بين بدي فاصِ

(ولا حواب) يبحث (عليهم) إلاَّ مستمع التحطيب فإنَّه لحثُ عليه - وذلك لوضعه السلام في غير محلَّه ، بل يُكُرهُ لفاضي حاجةِ وتنحوه ١ كالمجامِع ، ويُشلُّ للأكل

نعم ؛ يُسنُ السلامُ عليه بعد البنع وقبل وضع النعمة بالصم ، وبلُونُه الرقُ ولمن بالحمام(*) وملتُ وبحوهما باللفظ ، ولمصنُ ومؤدُّبِ بالإشارة ، وإلاَّاه) - همد الفراع ؛ أي إن قرْب الفصلُ

وبخرُّمُ على من سلَّم عليه بحوُّ حربيُّ أو مرتذّ

ورجُّع المصنِّفُ بديه على الفاريء (١) وإنَّ اشْبعل بالتدتر ، ووجوب الردُّ عليه (٧)

⁽١) قويه (ويسن لسلام) إلح حمله جانبه ، او عطب على (معالهم) (ش ٩ ٢٣٧)

⁽۲) ويي (۱) و(ب) و(ب) و(ب) و(ب) و(هم) (پد شوس عليه)

⁽٢) الأذكار (ص: ٤١٢) ،

 ⁽²⁾ أي يسي الحواب بمن بالحدام عبر المشعول بالاعتبال وبحو المهي ع ش (ش ٩ ٢٩٨)

⁽a) أي إدالم يرد بالإشارة . (ش: ٢٢٨/٩)

 ⁽٦) ومثله بندرس والطلبه فيدات السلام عليهم ويحب أرد (ع ش ١٠٨٥)

⁽V) الأذكار (ص: £11)

ويُنْجِعُ ؛ أحداً منا من في الدعاء أنَّ الكلام في متدثرٍ لم يشتغرق الندتؤ قلم ، وإلاّ وقد شقَ علمه دلك من يُسنُ ابتداءً ولا حواث ؛ لأنَّه الأن بصرلة عير المعير ، بل يسعي فلمن السغرقة همُّ كذلك أنَّ يكُون حكمُه ذلك .

وئس عند اللامي سلام صعير على كبر ، وماش على واقف أو مصطحع ، وركب عليهم ، وقبيلين على كثيرين ؛ لأنَّ بلحو الماشي ينحاف مِن محو الركب ، ولرباده مرته بحو الكبر على بحو الصعير

وظاهرُ قولِهم '' حيثُ لم يُسنَّ الانتداءُ لا يجبُ الردُّ ، إلاَّ ما اسْتُشْنِي ('') آنه لا بحث الردُّ هنا " في انتداء من لم يُندت له ، ونختملُ وحوبُه ؛ لأنَّ عدمُ السنةُ هنا لأمْرِ حارجِ هو محانفةُ نوع من الأدب

وخَرْحَ سَالَ السَّلَاقِي) الجاسُ ، والوقفُ ، والمصطجعُ ، فكُلُّ مَن وَرَدُ على أحدهم يُسلِّمُ عليه مطلقاً (٤)

ولو سنَّم كلُّ على الأَحرِ ؛ وَنُ تَرثَبًا ﴿ كَانَ الْتَابِي جَوَاناً ؛ أَي . مَا لَمْ يَعْصَدُ به الاَنتِدَ ، وحده على مَا تَحِثُهُ بعضُهم ، و إِلاَّا^{ه ﴾} لَرِمَ كَلاَّ الرَّدُّ

تتمةً لا بنتحقُ مندىءٌ سحو ؛ صنّخك اللهُ بالحير ، أو قواك اللهُ حواماً ، ودعاؤُه (١٠ له في نظيره حسلُ إلاَ أن يقصد بوهماله تأديمه ، لتركه سنّة السلام ،

⁽۱) وقوله (وصاهر فونهم) مندأ ، خبره (أيه لا ينجب انزد) كردي

⁽٢) وهو مستمع الحطيب ، (ش : ۲۲۹/۹) ...

⁽۳) وقوله (هـ) اشاره این دونه (عبد سلامی) کردی.

⁽۱) عدره * معني المحاج ۱ (۱ ۱۱) (فإن لو رد بدأ ، سواء أي ضغير ً ام لا ، فبيلاً أملا)

⁽a) أي اباد كانا سأ (ش: ٢٢٩/٩)

⁽٦) قوله (ودعاؤه) أي دعاء براد بنمسدى، سحو إلح كردي

وحني الظهر مكروة ؛ وقال كثيرُون حرامٌ ؛ للحديث الحس أنه منلى الله عليه وسلّم بهى عبه ، وعن البرم العير وتقبيله ، وأمر بمصافحته "" وأفتى المصلّف بكراهة الابحياء بالرأس ، وبعيل بحور أس أو بد أو وحلّ "" لا سيّما لنحو عبيّ ؛ لحديث ا من تواضع بغييّ دهّت ثلثا ديه الله وثال يد عُمر ويُدت دلك لبحو صلاح أو علم أو شرف ؛ لأن أن عبدة قتل يد عُمر رُضِين الله عنهماله .

ويُسنُّ القيامُ لمن فيه فصيدةً طاهرةً ١ من نحو صلاحٍ أو علم أو ولادةٍ أو نسب أو ولايةٍ مصحوبةٍ بصيانةٍ^(ه)

قالَ الله عبد السلام أو لمن يُرْجى حيرُه ، أو يُخشى من شرَّه ولو كافراً حشي منه صرراً عطيماً ؛ أي لا يُحتملُ عادةً فيما يظْهَرُ ، ولكُولُ على جهةِ النوُّ والإكرام لا الرياهِ والإعظامِ⁽¹⁾ .

ويخرُّمُ على الدحل أن يُحتُ قيامهم له و للحدثِ الحسنِ ، مَنْ أَحَتُ أَنْ

⁽١) قوله (وحي نظير مكروه) لجر أن رحلاً قال يه رسون الله ﷺ ارحل ت بعض أحده أو عبديقه أبيدي له ؟ قال (لا) وقال أصلومه ويفته ؟ قان (لا) قان أصد بده ويصاحفه ؟ قان (اعظم) كردي و تحديث أحرجه الترمدي (٣٩٢٥) ، و بن ماحه (٣٧٠٣) ، والديهقي في (لكبر ((١٣٧٠٤) ، وأحمد في (مسده (١٣٢٤٤) عن أس بن مالك رضي الله عنه ورجع (تعدير ((١٩٠١))

⁽٣) - فتاري البوري (ص : ١١٠ - ١١٣) ،

 ⁽٣) أخرجه البهمي في الشعب ٤ (٩٥٧٢) هن ابن مسعود رضي الله عنه مرعوهاً بلفظ ٢ ٤ من دخل هلى صيل فتضيفصنغ له دهب أبنا دينه ١ وضعفه ، وراجع ٥ كشف الجماه ١ (٣٤٤٣)
 تضغم حصع ودل البهايه في عريب الحديث (ص ٥٣٦)

⁽٤) - أحرجه البيهمي في ٥ (بكسر ٥ (١٣٧١٦) ، وابن أبي شيه في ٥ البطيف ٥ (٣٦٧٣٢) عن تبيع بن سلمة رجمه الله تعالى

 ⁽a) أي عرجلاف الشرع، ويظهر أن صداله كل رمن بحسه (ش ١٩٩/٩)

⁽٦) عبارة ﴿ معني المحدم ١٨١٦) ﴿ وَيَكُونَ هَذَا الْعَامِ بَلَّمِ ۗ ﴾ [لح

. . .

يتمثَّل الناسُ لَهُ تِيَاماً ﴿ فَلْبَتَبُوَّأُ مَقْعَلَه مِنْ النَّارِ اللَّهُ * (1) .

دكره في التروصة ع^{را)}، وحمله بعضهم على ما إذا أحث فيامهم واستمرارُه وهو حالسٌ، أو طنباً بلتكثر على عيره، وهذا أحثُّ تحريماً من الأؤل^(٣) ؛ إذ هو اشمثُلُّ⁽¹⁾ في الحر اكما أشار إليه البهفيُّ⁽⁶⁾

أمّا من أحته حوداً منهم عليه ؛ لما أنّه صار شعاراً للمودّة علا حومة فيه ولا نأس ننفسل وحه طفل رحمةً ومودّةً ؛ لحر البحاريُ أنّه صلّى اللهُ عليه وسنّم قتل الله إبراهيم (١٠)

وقان وقد قتل الحسن لمن قال اللي عشرةً من الأولاد ما قتلتُهم . • مَنْ لا يَرْخَمُ . ـ لا يُرْخَمُ ع^(٧) .

رَمُخْرَمٍ كَذَلَكُ^(٨) ؛ لأنَّ أبا بكرٍ قَتَل حدَّ عائشةَ ؛ لحمى أَصَانتُها ، رَوَاهِ أَبُو داردَ^(٩) ،

ويُسَنُّ تقبيلُ قادمٍ(١٠) من سعرٍ ومعابقتُه ؛ للاتباع الصحيح في جعفرٍ رَضِيَّ اللهُ

⁽۱) - أحرجه أبو داود (۲۲۹ه) ۽ وادرمدي (۲۹۵۸) ۽ وأحدد في فيسنده ۽ (۱۷۱۰۵) عن معاوية رضي الله هنه

⁽٢) رزنية الطالين (٧/ ٢٣٧ ١٩٨٤)

 ⁽٣) قوله (وهدا) أي قوله (أرطداً) الح، قوله (من الأول) أي قوله (واستمراره...) إلح، (شن ٢٣٩/٩).

⁽٤) قوله : ((دهو) أي ، الأول ، (ش : ٢٣٩/٩)

⁽٥) ١ الأداب اللبيهشي (٣٤٥).

⁽٦) صحح البحاري (١٣٠٣) ، وأخرجه مسلم (١٣١٥) عن أنس بن مالك رضي الله عبه

⁽٧) أحرجه البحاري (٩٩٩٧) ، ومسلم (٢٣١٨) عن أبي هريزه رضي الله عنه

⁽٨) قوله (رسحرم) إلح عظم، على (طمل) (ش ٢٣٠/٩)

⁽⁴⁾ مس أبي داود (٥٣٣٣) عن البر « بن عارب رضي الله عنهما » وذكره البحاري (٣٩١٨) معتُماً

⁽١٠) قوله (ويسن نفيل قادم) هذا محالف للجديث الساس إلاَّ أن يعال: هذا مبحثهن بالفادم =

عبه لمًّا قدِمٌ من الحبشةِ (1)

وَيَخُرُّمُ بِحَوُّ تَقَـيلِ الأَمْرِدِ الْحَسَنَ عَبَرَ بَحُو الْمَحَرَّمَ ، وَمَثَّ شَيَّةٍ مِن بَانِهُ بَلا حائل £ كما مُرَّ^(٢) .

ويُسنُ تشميتُ العاطس بمهملةِ ومعجلةِ " لأنَّ العطاس لكوله حركةً مرعجةً ربمًا تولَّذُ عنه بحوُ لَقُوةٍ (١) ؛ فناسب أنْ يُدْعَى لَه بالرحمة المتصمّةِ للقائه على سمتِنه وحلقتِنه ، والمنابعة من شميانة عندوَّه به إذا خَمد (١) يُرْحَمُك اللهُ ، أو ربُّك

وإنَّمَا يُشَرُّ^(١) في السلام ردّاً وجواباً صميرُ الجمع ولو للواحدِ ؛ لأجلِ الملائكةِ الذينَ معه ؛ كما شَرَّ^(٢) .

ولصعير سحو أَصْلُحك اللهُ أو الزَّكَ فيك .

وَيُكُرهُ قَسَلَ الحمدِ ، هَإِنْ شَنَّ . قَالَ ' يَرْحَمُ اللهُ مَن خَمِدُه ، أو : يَرْخَمُكَ اللهُ إِن جَمِدُته .

والسابق نعيره ، أو يعان يحتمل أن يكون السابق ضعماً ؛ فلذا ثم يلغب إنه الشارح
 كردي ، والمعليث سبق تحريجه في (ص: Lov)

⁽١) أخرجه الحاكم (٢١١/٣) عن الشعبيّ عن حابر بن فيدالله رضي الله عنهما وعن أنشعبي مرسالاً ، وأخرجه أبو داود (٥٢٢٠) ، واليهمي في ٥ نكبر ٩ (١٣٧١١) عن الشعبيّ رحمه الله تعالى مرسالاً ، والمرسل هو المجعوظ ١ كما فاله البهمي والدهبي رحمهما الله بمالي .

⁽۲) عن (۷/۲۲۵)

 ⁽٣) فهر ششب له وشبشت بالنّبين والشين ، والشين أعلى في كلامهم وأفشى عاج العروس
 (٣) ٢٣١) .

⁽٤) الكفوة والدين الرجه محار الصحاح (ص ٢٠٨)

⁽٥) قوله (إدا حدد) ظرف لفوله (ويس شعيب العاطس) كردي

⁽٦) وفي (١٠٠) و(١) و(هـ) والمطبوعات (فيأمدس)

⁽٧) قوله (معد ١ كما مر) قبيل النس (ويس الثارة) كردي

ويُسنُ تَدُكِرُه الحمدُ '' ؛ للحر المشهور ، ه من سق العاطسَ بالْحَمْدِ أمن من الشّوص ـ أي وجع نصرس ، ـ والشّوص ـ أي وجع الأدن ـ وَالْعَلُوْصِ *'' أي وجع البطن(")

وتكريرُ الشميت إلى ثلاث ، ثم بعدها يذعُو له بالشفاء ، وقيّده (1) بعضهم بما إذا علمه مركوم ، وحدفوه ؛ لأن الربادة على الثلاث مع تتابعها عرفاً مطلهٔ لركم وبحوه ويَطَهَرُ أَنّها لو لم تنابعُ كذلك (1) أيسلُ التشميتُ بتكرّرها مطلقاً (1) .

ويُسنُّ للعاطس وصعَّ شيءِ على وجهه ، وحفضٌ صوته ما أمكنه ؛ للحديثِ الحسنِ المَطَّنَةُ الثَّدِيدَةُ من الثَّيْطَانِ ١(٧)

ويحالةُ مشتبه سحو اللهديكُمُ اللهُ، ولم يُجتُ ؛ لأنّه لا إحافةُ لتركِه ، للحلاف ردُّ السلام ، وقولُه (^) إلى لم يُشخَّتُ الرَّحْمُنِي اللهُ

⁽١) قوده (ويسر بذكره الحدد) بأن يقول عدم الحدد في مثال في اشرح لروض ا ويسر أن يلي لمددي له ١ بأن بقول به المث وسعديث ، أو البث ، فقط ، وأن يرجّب بالعادم عديه ١ بأن يقول له حرجاً ، قان الأدرعي والذي يظهر الحريم بلنة بكافر والترحيب به ، ويبعد استجاب تلية القامق والترجيب به ، كردى ,

⁽٣) ذكره ابن الأثير في اللهاية في عريب الجديث (ص 291) وهو صعف ، وسعاء أحرج الطرابي في الأوسط (٧١٤١) عن علي رصي قد عند فان رسون الله كالله (٢١٤١) عن علي رصي قد عند فان - قان رسون الله كالله (١٤٠٠) الماطنين بالحدد - قواني من وجع الجامورة ، وقم بشبث صرّسة أبدأ) راجع اكشف لجان (١٤٠١) ، وقان الجانفة في (قدم اساري (٢٤١ / ٢٤٥) . (سده صعيف)

⁽٣) وقي (غ) والمطبوعات : (وهو وجع البطن)

 ⁽٤) أي : الدهاه بالشماه ، (شي : ٩/ ٣٣٠)

⁽٥) أي : مرفآ . (ع ش : ٨/٥٥) ،

⁽٦) أي : راد مني الثلاث أم لا . (ش : ١٩٠/٩٣)

 ⁽٧) أجراحه الن النسي في 2 عمل النوم و للللة 3 (٣٦٤) عن أم سلمه رضي الله هيها

⁽A) أي : ويسن قرل العاطس . (ش: ٢٣١/٩) .

وَلاَ جهادَ عَلَى صَبَيِّ ، وَمَخْتُونِ ، وَالْرَأَةِ ، وَمَرْيَضٍ ، وَدِي عَرْجِ بَيْنِ ، وَاقْطِعَ ، وَأَشَلُ ، . . .

ومَرُّ . أَنَّ المصلِّي يَخْمَدُ مَرَّاً ، وَبَجُو قَاصِي الْحَاجَةِ يَخْمِدُ فِي نَفِيتِهِ بَلاَ لَفَظِّ^(١)

(ولا حهاد على صبي ومحون) لعدم تكليمهم (وامرأة) لحبر المحاري و جِهَادُكُنُ الحَجُ والمُمْرَةُ والله على الصحف ، ومثلُه الحشي

(ومريص) مرصاً يُشعُه الركوب أو القبال ؛ بأن يخطُل له مشقّةً لا تُختملُ عادةً وإنّ لم تُبحِ النبيتم فيما يُطَهّرُ ومثلُه بالأولى الأعمى ، وكالحريص من له مريصٌ لا متعَهّد له عبرُه ، وكالأعمى دو رمدٍ وصعيف بصرٍ لا يُشكنُه معه القائم السلاح .

(ودي عرح مين) ولو في رخل وإنَّ قدر على الركوب ؛ للايةٍ في الثلاثة (^{٣)} وحَرَحَ سِنه ^(٤) يسيرُهُ الدي لا يضعُ العدُو

(وأقطع وأشبل) ولبو لمعطّم أصابع ينهِ واحدةٍ (٥) ؛ إذ لا نظش لهما ولا نكايةً ، ومثلُهما فاقدُ الأناملِ .

ويُقْرَقُ مِن اعتبار معظم الأصابع هنا لا في العتني عن الكفّارة كما مَرَّ . بأنَّ هذا يَقعُ في نادرِ من الأرسة ، فيشهُلُ تحتُلُه مع قطعِ أَتَلُهِ ، وذلك المقصودُ منه

⁽١) في (٢٢٧/٢) ، وقوله: (زيجو فاضي الحاجه يحمد في نفسه) أي: في (١/ ٤١٠)

 ⁽۲) ميجنج لنجاري (۲۸۷۵) عن عائلته رضي اقد عنها ، وبيس فيه فوله ۱۰ و بعشره ۱۰ ومعه أخرجه اين ماجه (۲۹۰۱) ، وأحمد (۲۹۹۹)

 ⁽٣) عبارة المعنى المحموم (١٩/٦) (تقوله معانى ﴿ لَمْنَ عَلَ الاعتماميُّ ولا عَلَ الأعمرج كَنْحُ ولا على الأعمرج كَنْحُ ولا على المربعين كَنْجُ ﴾ [المور : 11])

⁽٤) رڻي(ت)و(خ)و(س): (رخرڄيا بين ١)

 ⁽a) وقوله (ولر تمعظم أصابع بد) أي ولو كان العظم و شمل في أكثر أصابع يد؛ الأنهم
 قالوا وفي معنى الأفظم فاقد معظم الأصابع؛ أي أكثرها ، فالأشل كدنك كردي

٤٦٢ _____ كتاب السير

وعندٍ ، وعادم أهمه فبال

وكُلُّ عُدْرِ مَعَ وُخُوبَ حَجُّ مِنْعَ الْجِهَادِ ، إِلاَّ حَوْفَ طَرِيقِ مِنْ كُمَّادٍ ، وَكَذَا مَنْ لُصُّوصِ مُسْلِمِسِ

إطاقتُه للعمل الذي تكفيه عالماً على تدوام وهو لا يتأثّى مع قطع بعص الأصابع وتُحتُ عدمٌ تأثير قطع أصابع الرحش إذا أَمْكَنَ معه المشيُّ من غير غرج بيُّن (وعند) ولو منعصاً ومكاتباً ؛ لنفضه وإنَّ أمرَه سيّدُه ، والقياملُ . أنَّ مستأخر العين كذلك ودميُّ ؛ لأنه بدن الجرية ؛ لندت عنه لا ليدُتُ عنا

نعم " يحث عليه بالنسبةِ لعقابِ الآخرةِ ؛ كما مُرِّ (١) .

(وعادم أهمة قبال) كسلاح ، ومؤية بهيمه أو ممرَّيه دهاياً وإياباً ، وكدا مركوث ، والمقصدُ مسافةُ قصرٍ مطلقاً (٢) أو دويه ولا يُطيقُ المشي قياساً على ما مرَّ هي الححُّ (٢) ، ويترمُه فنولُ بدلها مِن بيتِ المالِ دون غيرٍ ه .

ولو طرأ عليه عمدُ دلك حارً له الرحوعُ ولو مِن الصفّ ما لم يَعْقِد السلاحُ ويُشكُّه الرميُ بحجرٍ مثلاً ، أو يورث الصرافة فشلاً في المسلمينَ ، وإلاَّ. خَرْمَ كذا أَطْنَعُوه

ويَتَجِهُ ۚ أَنَّ مَحَلُّهُ ۚ إِنَّ لَمَ يَظُنُّ الْمُوتَ جَوَعَا أَوْ مَحَوَّهُ لُو لَمَ يَنْصِرِفَ

(وكل عدر منع وحوب جع منع الجهاد) أي وجوته (إلا جوف طربق من كفار) فوته وإن تمع وجوب الجعم إن عمم الايتمنع وجوب الجهاد إن أنكت مُقاومتُهم ؛ كما بحثه الأدرعيُّ ؛ لأنه مبيرٌّ على المخاوف

(وكدا) حوفها (من لصوص مسلمين) يشعُ وجوب الحجِّ إنَّ عمَّ ولا يضعُ

⁽١) قوله : (كما مر) أي : في (العبلاة) . كردي .

⁽٢) أي : أطاق البشي أم لا ، (ش : ١/ ٢٣١) ,

⁽To/E) i (T)

⁽٤). أي تحربة الانصراف ، (ع ش : ١٦/٨) ،

على الصَّحِيحِ

وَالذَّيْنُ الْحَالُ يُحرِّمُ سِمر جهادٍ وعبْره إلاَّ بإدَّا عربمه ،

وجوت الجهادِ (على الصحيح) لذلك^(١)

(والدين الحال) ولو لدميّ وإنّ كان به رهنّ وثبقّ أو كفيلٌ موسرٌ (يحرم) عبى مَن هو في دمّته ولو والدا وهو موسرٌ بأنْ كان عنده أريدٌ منّا يثقى للمفلس فيما يُطُهّرُ . قِيلَ * وكذا المعسرُ ، ونُعل عن الأصحاب ، وأَلْحق بالمدين وليّه (سفر جهاد وعيره) بالجرّ وإنْ قضر ؛ رعاية لحنّ العير

ومن ثُمَّ جاءَ في قصلم في القَتْلُ فِي شَبِيلِ اللهِ يُكُفُّرُ كُلُّ شَيْءٍ إِلاَّ النَّيْنَ ٤^(٢).

نسيه * يَطْهِرُ ضَبِطُ المصبرِ (٣) هما مما صَنطُوه به في النظّلِ على الدائةِ ، وهو مِيلٌ أو تحوُه ، وحبتهِ فليُستة لدلك فإنَّ الساهلَ يَقَعُ فنه كثيراً .

(إلا بإدن عربمه) أو طنُّ رضاه وهو من أهلِ الإدبِ والرضا ؛ لرضاه بوسقاطِ حقَّه .

نعم ؛ قال الماورديُّ والروبائُ لا يَتَعَرَّصُ للشهادةِ ، بل يقِعَ وسطَ الصفُّ أو حاشيته ؛ حفظاً للدَّينِ (١) النهى ، وظاهرُ الله هدا مدوت لا واجت. وإلاَّ إنَّ اشتات (٥) من يَقْصيه من مالِ حاصرٍ ، ومثلُه (١) ـ كما هو قياسُ نظائرِه

⁽۱) أي الأن الجهاد مبني عنى المجارف (ش ۲۳۲/۹)

⁽٢) - منجيع بسلم (١٨٨٦) عن عند الله بن عمرو رضي الله صهما

 ⁽٣) لمل الوجه أصد السعر، وإلا فالمصير والطويل سواه هذه كما لا يحمى (رشيدي ما ١٨) وفي (أ) و(ر) والمطوعة الوهية (صبط المصر)، وفي (ح) و(ر) و(س) و(هـ) : (ضبط السعر).

⁽¹⁾ الحاري الكبر (١٠٥/١٨) ، بحر المدهب (١٨٧/١٣) -

⁽٥) عظم على قرل المصنف (إلاَّ بإدن عربته) (ش ٢٣٣/٩)

⁽٦) أي عش المال النجاصر (النهي رشيدي (٦٣١ /٩)

والْمُؤخَلُّ لا ، وقبل بنمعُ سفراً مخوفاً ويخرُمُ حهادً إلاَّ بإذن أبوته إِنْ كان مُسْلميْن ،

ـ دينُ ثانتُ على مني؛ وظاهرُ كلامِهم أنَّه لا أثر لإدن وليَّ الداش، وهو متَّحةُ 1 إد لا مصلحةً له في ذلك .

(و لمؤجل لا) يشغ سفراً مطلعاً () ورن قراب حلوله بشرط وصولِه لما يحلُّ له فيه الفصرُ وهو مؤخلُ ؛ إذ لا مطالبه بمستحله الآن

معم ﴿ لَهُ الحروحُ مِعِهُ لِبِطَالِبُهُ بِهُ عَبِدَ جَلُولِهِ

﴿ وقيل إيمع سفراً محوفاً) كانجهاد وركوب النجر ؛ صيابة لحقَّ العيرِ

(وبحرم) على حرّ ومنقص دكرٍ وأنثى (جهاد) ولو مع عدم سعرٍ (إلا بإدن أنويه) وإن عب من سائر نجهات ولو مع وجودٍ الأقرب وإنْ كَانَا قِبْش ؛ لأنَّ بزهمه فرصٌ عبنٍ ، ولقوله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم لمن اشتأدته وقد أخره أنهما له (۲) : « فقيهما فحَاهِدُ ١ . متَقَقُّ عليه (٢) .

وصح الله وَالِدَهُ ؟ قال معم ، قال ، ﴿ الطَّلِقُ مَأْكُرِ مُهَا مَإِنَّ الْجَنَّةُ تَخْتَ رِجُلَيْهَا اللهِ ﴾

هدا (إن كانا مسلمين) وإلاً ، لم يُحتُ استئدانُ الكافرِ ؛ لاتّهامِه بمنعه له حميّةً لدينه وإنّ كان عدوّاً للمقابلين .

ويلُّرمُ المعقص استندالُ سيِّده أيضاً ، والفلُّ يختَاحُ لإدنِ سيِّدِه لا أمويِّهِ

 ⁽١) أي : محوفاً أو قيره (ع ش : ٨/٧٥)

⁽٣) صحيح البحاري (٣٠١٤) ، صحيح مستم (٢٥٤٩) عن عند الله بن عمرو رضي الله عنهما

 ⁽٤) أحرجه الجاكم (٢٠٤/٠)، والسائي (٢١٠٤)، والل عاجه (٢٧٨١)، وأحدد (١٥٧٧٨) عن معاويه بن حاهمه الشميّ رضي لله عنه، وهذا تعط السائي، وحد عبره * فإنَّ الْحَدَّةُ عَنْدُ رِحَلِيها * أو : * فَتُمُّ الْحَنَّةُ * .

لا سمرٌ تعلُّم فرَّص عش ، وكدا كفايةٌ في الأصحُّ ،

ويخرُمُ عليه (١٠ أيصاً بلا إدن سفرٌ مع الحوف وإنَّ قضر مطعقاً ١٠ وطويلُ ولو مع الأمنِ إلاَّ لعدرِ (١٠ عما عال (لا سفر تعلم فرص عبن) ومثنه كلُّ واحب عبي ورن السفر وقته ، لكنَّ الطاهر أنَّ لهما ملعه من الحروج لحقه الإسلام قبل حروج قافلة أهلِ بلده ١ أي وقته في العاده لو أرادُوه ، لأنه إلى الاله لم تحاطت بالوجوب

ومن ثمَّ تُحت - أنَّ لهما سع من أراد حجه الإسلام ولم بحث عليه ، وفيه نظرٌ

وقصيّةُ مَا مَرُ⁽¹⁾ ؛ من حوار فعلها عش لم لِحاصَتُ لها في حياله تنزيلاً لها منزلة الواحب ؛ رعالهٔ لعظم فصلها حوارًا، هنا⁽¹⁾ بن أولى ؛ لأنّه لِلْنَفْظُها عن ذَنْتِه لوالشّقَاعَ بِعدُ .

(وكدا كهابة) من عدم شرعي أو آله له فلا يختاج إلى إدن الأصل (هي الأصبح) إن كان السفر آمداً أو فل خطره ، وإلا ، كحوب أسغط وحوب الحج وختيج لإدبه حينته على الأوجه ؛ لسفوط الفرص عنه حينته ، ولم يحدُ سلده ش يُملُخ لكمال ما يُريدُه أو رحا نفرية ريادة قراع أو إرشاد أساد ، كما يُكتفى في سفره الأمن لتحارة بتوقع رباده أو رواح وإن لم تأدن الأصل ، وسواة أحرج وحده أم مع عيره ، كان سنده منعدُدون يضلُخون للإفتاء أم لا ، وفارق الحهاد لحظ ما)

 ⁽١) أي : مثي المكام . (ع ش : ٨/٥٥)

⁽٢) أي (العقر ويدونه . (ش : ١٣٣/٩) .

⁽٣) . رجع ﴿ لمنهل النصاح في اختلاف الأشباع ﴿ مَسْأَلُهُ ﴿ ١٥٧٤ ﴾

⁽٤) قوله : (تضيته ما مر) أي : مر قي (الحج) ، كردي

 ⁽a) أي حوار حروحه لحجه الإسلام، هوله (هذا € أي ممن لم بحث عدم (ش)
 (T۴۳/٩).

⁽٦) رس (د) والسطوعات : (وفارق الجهاد لنظره)

معم ؛ يسُعي أن بموقع هيه (١٠) ملوع ما قصده ، وإلاً ؛ كبلمبر لا يتأتّى منه دلك - فلا يسعي أنَّ بخور له السفرُ لأحل دلث ؛ لأنّه كالعنث

ويُشْتَرَطُ لحروجِه ولو للفرضِ ﴿ رَشَدُه ، وَالْأَ يَكُونَ أَمْرُدَ حَمِيلاً إِلاَّ إِنْ كَانَ مَمُهُ بَحَوْ مَحْرَمَ يَأْمَنُ لَهُ عَلَى نَفِسَهُ

ولو لرمنه بفقة الأصل الحاج لإدبه ، أو إبانة من يُبهؤنّه من مالي حاصرٍ
وأحد منه البلقيميُّ أنّ الفرع بو برمتِ الأصل بفقله المتبع سفرُه إلاّ بإدن انفرع الأهن^(١) ، أو إبانةِ كدلك ، ثم بحث أنّه لو أدّى^(١) بفقة يومٍ خلّ له السفرُ فيه كاندين المؤخل ، وفيه بطرً

ويُقُرِقُ بَأَنُ المؤخّل التفصيرُ فيه من المستحقّ لرصاه بدمّتِه مع أنَّه حصلةً واحدةً لا يتحدُّدُ الصررُ به ، ولا كدبك في الأصلِ أو الفرع ، فالأوجة منعُه(٤) فيهما(٤) ، وكد في الروحة إلاَّ بإدنِ أو إدارةٍ ؛ كما أطُنقُوه

ولا قرق في المنع من السفر المنحوف و كنجر و أي وإن علبت السلامة فيه (١٠٠ كما الفنطاء إطلاقهم ، ثم رأيت الإمام وغيره ضرَّحُو، بدلك (١٠٠ وكسلوك باديه محطرة ولو لعلم أو تجارة ، ومنها السفر لحجة الشُوّحر عليها دمة أو عيداً بين الأصل المسلم وغيره (٨٠ و إد لا تهمة

⁽۱) أي فيرينامرتمليمومي يكفيه (ش. ۹۳٤٫۹)

 ⁽۲) عبره * مدي المجدح * (۲۱/۱) (إن كان الفرع أهلاً بالإدن ، وهذا بلغر به فيمان و بد لا يسافر إلا بإدن والده)

⁽٣) أي : للأصل أو الفرع . (ش ٢٣٤/٩٠)

⁽¹⁾ أي : السفر ، (ش : ۲۲٤/۱)

 ⁽٥) راجع (السهل النصاح في احتلاف الأشياح (مسأله (١٥٧٥))

⁽٦) وفي المطوعات (رإد غلت قه البيارية)

 ⁽ ۱۵۳_۱۵۱/٤ , ٤٠٥/۱۷) نهایه المطلب (۱۵۳_۱۵۱/٤ , ٤٠٥/۱۷)

⁽٨) قوله: (بين الأصار انتسلم وغيره) معنى نفوله: (و لا فرق) - كردي

عَإِنْ أَدِنَ أَبُواهُ وَالْعَرِيمُ ثُمَّ رَحَعُوا ﴿ وَحَبَّ الرَّجُوعُ إِنَّ لَمْ يَخَصُّر الصَّعَبُ ،

(فإن أدن أبواه) أو سيَدُه (والمريم) في الجهاد (ثم) بعد حروحه (رجعوا) أو كان الأصلُ كافراً ثُم أَسُلم وصرَّح (الله وصرَّ لا الله وصرَّ في الله وصرَّ في الله وصرَّ في الله وصرَّ في أن المسلم وطوع الله ولا الكسار قلوب المسلم وحوعه الله ولم يكن حرح بعض والم يكن حرح بعض (الرجوع) كما لو حرحَ بلا إدب (إن لم يحصر الصف) وإلا حرَّم ولا على العبد بل يُستَحَبُ .

ودلك لأنَّ طروَّ المامع كانتدائه ، فإنَّ لَم يُمْكُمُ الرَّحوعُ لَمَحَوَّ حوفٍ على معصومٍ وأَمْكُمُ أَن يُسَافِرُ لَمَامَنِ ، أَو يُفِيمُ لَهُ حَتَى يَرْجَعُ مَعَ الْجَيْسُ أَو عَيْرِهُمَ لُولَهُ .

ولو خَلَثَ عليه دينٌ في السعر . لم يُشَعُ استمرارُه فيه إلا إنْ صَرَّحَ الدائنُ يَمْتَعُرُ في الدوم ما لا تَعْتَمِرُه فيه ومته يُؤْخَذُ أَنَّ اللهُ يَعْتَمِرُ في الدوم ما لا تَعْتَمِرُه فيه ومته يُؤْخَذُ أَنَّ حَلُولَ المؤجِّلِ في الأثباء كذلك ، فلا يخرُمُ عليه استمرارُ السفر إلا إنْ صَرَّحَ له بالمع

وعيرِه (٣) ؛ لأنه (٤) مصنع لماله أن له السعر (٥) وإن صَرَحَ له بالمسع ، ويُؤيدُه أيساً قولُهم ، لو تأخل بحو المهر ، لم يُحْسَلُ لقصه (٢) وإن حل ؛ لأنها رصيتُ بذيبه ،

قُلْتُ . أمَّا كلامُهم الأوْلُ. فإنَّما هو في المنع انتداءً ، وأمَّا الثاني فيُعْرِقُ

 ⁽١) أي : الأصل بعد [سلامه ، (ش : ٢٣٤/٩) ،

⁽٢) - أي : في الدين الحالّ ، (ش : ٢٣٤/٩) ،

⁽٢) قوقه (أوغيره) بالنجرُ عطيب على المستعرف ، والصمير له: (ش: ٢٣٤/٩)

⁽٤) أي : صاحب الذين المؤجل ، ﴿ ش : ٢٩٥/٩)

 ⁽٥) قوله (أن به) إلح حر (قضة) إنح، والصمير نتبدين (ش ٢٣٥,٩)

⁽٦) وتي(پ)و(ت)و(ها): (لميخبس لقيفه) ...

فإنَّ شرع في الْفنال - حرَّم الأنْصرافُ في الأَسْهر النَّاني - مَدَّجُنُون

بيه ونس ما هنا ؛ بأنَّ مقيضي الباحيل ثمّ الرف يستنّمه النصع^(*) قبل إقباضه مقابله ؛ فغُومل به ، وأمّا هنا ... فليس قصيّهُ التأجيل منع المطالبة وطلب النجسس بعد النحبول ؛ فمكّنُاه من ذلك^(*)

وبهذا يُعْلَمُ "" أنَّ الذي ذلَّ عليه كالأمُهِيم إِنَّ الأمساعُ بالمنعِ ، أو عدمُه(")

وأن حرمٌ بعصهم بأنَّه بمجرَّد الجنوب تَدَرِمُه الإقامةُ ، ويخرُمُ عليه استمرارُ السفر بلا إدنٍ ؛ كانتداء السفر مع الجلول - فيعيدٌ ، بل ليس في مجلَّه

(فإن) النقى الصفاد أو (شرع في القتال) ثم طرأ دلث وعلمه (حرم الانصراف في الأطهر) لعموم الأمر دائشات ، ولانكسار الفلوب بالصرافه عمر تعم ، يكُونُ وقوقه احر الصف ليخرس ، وينتعي حملُه على ما مرادا)

(الناسي) من حالي الكفّار (يدخلون) أي دخولُهم عمران الإسلام أو حرابّه أو حاله ؛ كما أفهمه التقسيم" " ، ثم في دلك تعصيلٌ بين الفريب ممّا دخلُوه والمعدمة

⁽١) قرله : (بتسلُّمه) أي : الزوج . (ش : ١٩/ ٣٣٥) ,

⁽٣) أي مكَّنا بدين من طلب يجين (شي ١١ ٢٣٥) تهرف

⁽٣) أوله (ربهدا بعدم) ربح ا أي بدا ذكر كنّه بعدم أن مداول كلامهم في المواضع كنها امداع بدعر بعد الجدول رباسع ، وعدم الأمداع إن نم يندع كردي

⁽١) قوله (أر عدم) أي عدم الأمساع معدم (ش ١١٦١١)

 ⁽٥) أي رحوع من ذكر ، وإسلام الأفس ، وتصريحه بالمبع (وعدم) أي عدم من حصر الصائح دلك . (ش : ٢٣٥/٩) .

 ⁽۱) قوله (على ما مر) وهو قوله (أن هد مندوب) فنان قول النبي (والمؤخل الآ)
 گردي

⁽٧) مع جعل لمسم الأول كونهم سلادهم كردي الكردي ها بصبم الكاف

بلَدة به فيلرم أهلها الدَّمَعُ ولَمُمْكُن ، فإن أمْكُن تأخَّتُ لَفَالِ وحب لَمُمْكُنُ عَلَى فَيْرِ وولدٍ ومدينٍ وعند بلا إدر ، وقيل إن حصلت لمفاومة أخرار مشترط إدن سيده ، وإلا ؛ فمن قصد دمع عن نفسه والممكن إن عدم أنّا إن أحد قبل ، وإن حور الأشر فلة أن يشتشلم

ثُم في دلك تفصيل (فإن أمكن تأهب لقنان) بأن لم بهُخُمُوا بعنه (وجب الممكن) في دفعهم على كلَّ منهم (حتى على) من لا بلُرمُه الحهادُ بحقُ (فقير) بما يقُدِرُ عليه (وولد ، ومدين ، وعند) و مرأهِ فنها فؤةً (بالا إدن) مقن مُرَّ⁽⁷⁾ ، ويُعْتَمُر ذلك لهذا الحظب العظيم⁽²⁾ لدي لا مسل لإهماله

(وقبل إن حصلت مقاومة أحرار (٥٠) منا لهم (اشترط إدن سده) أي العبد ؛ للعُبية عنه ، والأصغ ٢ ؛ تتعوى القبوث

(وإلا) يُشكن تأخَبُ ؛ لهجومهم بعنة (فمن قصد) من (دفع عن عسه مالهمكن) وجود (إن علم أنه إن أحد قتل) وإن كان منس لا جهاد عليه ؛ لامتدع لاستسلام لكافر ، (وإن حور الأسر) و لقتل (فله) أن يذفع ، و (أن يستسلم) إن طن أنه إن النسع مه (١) فتل ؛ لأن ترك الاستسلام حينا تعجيل للقتل

⁽۱) وي (ب) و (و) و (ع) و المطوعات (أو صار بسهم)

⁽٢) عاردة بهايه المحدج ١١٥ ٥١٨) ﴿ كَانَ أَمَراً عَظِيماً ﴾

⁽٣) عن أنه ين ، ورب دين ، ومن سيَّد . معني لمحدح (٢٢/٦)

⁽١) وفي (ب) و(ع) والمصرعات (الحطر العظيم)

⁽م) تي (1) ر(ر) : { مقارمة يأخرار) ،

⁽٦) قوله : (إن امتم منه)أي : من الاستبلام كردي

تشبه ما ذُكر في المنس من قسمي النمكّن (١١) وعدمه نقيده ، وهو : (إن طنّ) إلى أحره هو ما في الروضةِ ، وعدرتُها يبعينُ على أهلها الدفعُ بما أَمْكَتُهم ،

وللدفع مرتبتَانِ ؛ إحدَّاهما : أنَّ مختمل الحالُ اختماعهم أو تأهّبهم للحرب فَعَلَى كلُّ^(٢) ذلك^(٢) بما يَقْدرُ عليه

ثابِيهِما (٤) أَنْ يَعْشَاهُمُ الكَفَّارُ وَلَا يَتَمَكَّنُوا مِن احتَمَاعِ وَتَأْهَبُ ، فَهُنَّ وَقَفَّ عليه كَافِرُ أَوْ كَفَّارٌ وَعَلَمُ أَنَّهُ يُعْمَلُ إِنَّ أُحد ﴿ فَعَلَيْهِ أَنْ بَدُفِعَ عَنْ نَفْسِهِ بَمَا أَمْكُنَ

ثُم قال وإنَّ كَانَ يُخَوِّرُ أَنَّ يُغْنَلُ وأَنْ يُؤْسِرُ وَلَوَ امْشَعَ^{رُهُ} مِنَ الاستسلامِ لَقُتُلَ حَارٌ أَنْ يُشْتَسِّلُمُ ، فإنَّ المكافحة (⁽¹⁾ والحالةُ هذه استعجالُ لَنقَتلِ والأسرُّ يَخْتَمِلُ الحلاصُ(^(۷) التُهَنِّ ملحصةً

ويُشتَعَدُّ منها (٨) في الحالة الثانية أنَّ من عَلِمَ ـ أي طَنَّ ؛ كما هو ظاهرُّ ـ أنَّ من عَلِمَ ـ أي طَنَّ ؛ كما هو ظاهرُّ ـ أنَّ من أُحدُ قُتل عيماً ـ المُشعَ عليه الاستسلامُ ، وكدا إنْ جَوْرَ الاسر والقتل ولم يُغْلمُ أنَّه يُعْلَى إنْ المُشعَ عن الاستسلام ؛ لأنَّه حينتُدِ دَلَّ دسيُّ مِن عير حوفٍ على يَغْلمُ أنَّه يُعْلَى إنْ المُشعَ عن الاستسلام ؛ لأنَّه حينتُدِ دَلُّ دسيُّ مِن عير حوفٍ على

⁽١) أي: من التأمي . (شي ٢٣٥/٩)

 ⁽۲) ټوله (دملی کل) اي علی کل واحد سهم کردي وغي (د) و لنظوعۀ النظريه
 (فَمَلُ کلُّ)

⁽٣) (دنك) أي الناهب بدل الناهب والاحماع كردي

 ⁽٤) قوله (ثنيهبة) العاسب الناّنث (ثن ١٣٦/٩) وفي (د) والعطوفات (ثانيتهما)

 ⁽٥) قوله (وثر اسم) إلح حال من فاعل (يجور) يعني إن ظنّ أنه لو امسم إلح
 (شر ٢٣٦/٩)

⁽٦) قوله : (فإن المكافحة) أي : المواجهة , كردي ,

⁽٧) روضة الطالبين (٤١٧_٤١٦)

⁽٨) أي : هبارة اللروضة ١ . (ش : ٢٣٦/٩) .

ومن هُو دُون مشافة الْفَصْر من اللَّـبِ كَأَهْلَهَا ، ومن على الْمَسَافة _ يَلْرَمُهُمُّ الْمُوافِعَةُ بَقَدْرِ الْكِعَايَةِ إِنَّ لَمْ يَكُفَ أَهْلُهِ، ومن بليهم ،

العس ، بحلاف ما إذا علم دلك(١) ؛ بعثة (الروضة ؛ المذكورة(١)

وعجب من شيخنا مع حربانه على حاصل ما ذكر في اشرح منهجه الله وإلى الم يُخُلُّ عن إيهام الله الله الله الله على الم يُحُلُّ عن من الم يُحُلُّ عن المروض الله على ما أحلُّ الله من عارةٍ الروضة المدكورة ، كنا يُغْدَمُ بالوقوف عليهما

ويلْرَمُ لَدُمَعُ امرأَهُ عَلَمَتْ وقوع محشةٍ مِهِ الآنَ مِمَا أَمْكُمُهَا وَإِنَّ أَذَى إِلَى فَعَلَهَا الْأَ لَأَنِهِ لَا تُمَاحُ مَحُوفَ لَقَتَلِ ، وَيِلاَ أَنَّ فِي قَوْلُ أَمِيثُ دَلَثُ حَالاً لا بعد الأَسرِ الْحَتَمَلُ حَوَازُ استَمَالُامِهَا ، ثَمَ بَذُفعُ إِدَّ أُرِيدُ مِنهَا ذَلِكَ

(ومن هو دون مسافة القصر من البند) وإنّ بم تكُنّ من أهل الحهاد (كأهلها) في تعيَّن وحوب القبال ، وحروجه بلا إدن من مؤّ^(١) إنّ وحد راداً ، وبلُرمُه مشيَّ أَطَّاقَه وإنْ كان في أهلها كمايةً ؛ لأنهم في حكمهم

(وس) هم (على المسافة) المدكورة فما فوقها (يلزمهم) إنَّ وحدُوا زاداً وسلاحاً ومركوباً وإنَّ أطاقُوا المشي (لموافقة) لأهل دلك المحلّ في الدفع (بقدر الكفاية إن لم يكف أهلها ومن بنيهم) دفعاً عنهم وإنقاداً لهم

وَأَمْهُمَ قُولُه ﴿ يَقْدُرِ الكِمَايَةِ ﴾ أنَّه لا يلُّرمُ الكُنَّ الحروحُ ، بل يكُّمِي في

⁽¹⁾ أي الديقيل إن منع من الاستبلام دأي فيجوز به لاستبلام (س ١٣٦/٩)

⁽۲) رهی قرلیا (باداسکاست) راح (ش ۲۲۱/۹)

⁽٢) - قتم الوهاب مع حاشية النجيرمي (٢٢٨ـ٣٢٧) ---

⁽a) أي : « الروض " . (ش : ۲۳۱/۹)

 ⁽٦) وقي (ت) و (ت) و (د) و المطلوعات (عالا) مكان (را إلاً) ...

 ⁽٧) أي من الأصل، والدانن، و نسد، والروج (ش ٢٣٦/٩) وهي (ح) و(ر)
 و(ز) و(س) : (مين مر).

_____ كتاب السير

قیل ارزد کعرا

ولوَّ أَسرُوا مُشَلِّماً ﴿ وَالْحُوبُ النَّهُوصِ إِلَيْهُمْ لَحَلَاصِهِ إِنَّ تَوقَّفُهُ

سقوط الحوح عمهم حروح قوم منهم فيهم كفابة

(قبل) بحث الموافقة على من بمسافة القصر فما فوقها (وإن كفوا) أي أهلُ البلد ومن بليهم في الدفع لعظم الخطب .

وردُوه بأنّه يُؤذي بني الإيحاب على حميع الأنه ، وهيه اشدُّ الحرح من عبر حاجه لكن قبل هذا الوحةُ لا يُوحثُ ذلك ، بن يُوحثُ الموافقة على الأقرب فالأقرب بلا صبطِ حتى يصن الحرُّ بأنهم قد كفوا

(ولو أسروا مسلماً عالاصح وحوب لهوص إليهم) قوراً على كلِّ قادرٍ ولو سحو في عمر إدبٍ ؛ نظير ما مزال ، حلافاً لمعصهم (لحلاصه إن توقعاه) ولو على مدورٍ فيما يَظْهَرُ وحوب عبرٍ ؛ كدحولهم دَارِنا ، بن أولَى ؛ لأنَّ حرمة المسلم أعظمُ .

ويُسنُ علامام مل وكلَ موسرٍ _ كما هو ظاهرٌ ، ويأبي في (الهدمة) مريدً لدلك " أ عند المحر عن خلاصه مفاداتُه بالمال

فس قال لكافر أطبق أسيرك وعليّ كدا ، فأطبقُه . لَزِمَه ، ولا يَرْجِعُ به على الأسير ، إلاّ إنّ أدن نه في معاد ته . ، فيرْجِعُ عليه وإنّ لم يَشْرِطُ له الرحوعَ على ما مرّ قسل (الشركه)(*)

^{(114/4) 3 (1)}

⁽T) ((1/4) x (T)

⁽E11/0) i (T)

فصل

يْكُوهُ عَرُوٌ مَعِيْرٍ إِذْنَ الإِمامِ أَوْ بَائِمَ ، وَيُسِنُّ إِدَا مَعَتْ سَرِمَةَ أَنْ يُؤَمِّر عنهم

(سر)

في مكروهات ومحرمات ومندونات في العرو وما تتُعُها

(يكره غرو) وهو لعة الطنث ؛ لأنّ العارى بطلُّ إعلاء كلمة الله لعالى (يعير إدن الإمام أو بائمه) ، لأنّ أحدهما أعرف منه بالحاجه لداعبة للفتال ، ولم يحرُّمُ لحلَّ المرير((() باللفس في الجهاد

ويُخِفُ الرركشيُّ وعيرُه ؛ كالأدرعيُّ أنه ليس سوير و استقلالُ بدلك ؛ لأيّه بعيرلة أحيرٍ لعرصٍ مهمُّ يُرْسلُ إنه ، والبلقينيُّ أنه لا كراهه ان فوت لاستندانُ المقصود ، أو عطن الإمامُ بعرو ، أو طنَّ أنّه لا بأدنَّ ، ؛ أي ولم تخش منه فتةً ؛ كما هو ظاهرٌ

﴿ وَيِسَ ﴾ ثَلَامِهُمْ أَوْ بَاتِنَهُ مِنْعُ مُحَدِّبُ وَمُرْجَعُبُ ۖ مِنَ الْخُرُوجِ ، وحَصُورٍ الصَّفِّ ، وَإِخْرَاجُهُ مِنْهُ مَا لَمْ يُحَشَّ فِنَةً

ويظَهَرُ وحوث دلك "" عليه فنمن عنم " منه دلك ، وأنَّ وجوده مصرُّ نعره و(إذا بعث سريةً) ومرْ بيانها أوْل الناب ، وذكرُها مثالُّ (أن يؤمر عليهم) من يُوثنُّ بدينه وحبرته ، ويأمُرُهم نظاعة لله ثُمُّ الأمير وبُوصته نهم ، فونُ أَمْر نحو

 ⁽١) معين عويه (وأن تحرم) انح رد نما في المرشد الله لا يحور تعيير إدم الإمام الدين ، وجاهيل الرد الدين التعرير) المعرير) المعيد ولا المعرير) بالمين المعيدة (عرص التعن للهدكة ، كردي ،

 ⁽٦) قوله (منع مندن ومرحف) المجدل هو بدي بكون مسأ لانهرام نفوم، والعرجف النعائض في أخبار الفتق ، كودي

⁽٣) أي ، المنع والإخراج (رشيدي : ١٠/٨)

⁽١) قوله (فيس علم) نح ان الإمام أونائه (ش ٩ ٢٣٧)

ويأخد لَبْعة بالنَّمات ، وَلَهُ الاسْتِقَانَةُ بِكُفَّادٍ

فاستي. . حَرُمُ فيما يَطْهِرُ ٤ أحداً من تحريمهم عليه توليته بحو الأدال(١١)

(ويأحد السعة) عليهم ، وهي نفتح المولحدة - اليميلُ بالله تعالى (بالشات) على الجهاد وعدم الفرار ؛ بلاتماع فيهماً *) ، كما صلحَ عنه صلَّى اللهُ عليه وسنم ** (*)

ومن ثمّ أوجب حمعُ التأمير ؛ لأنّه استمر عليه عملُه صلّى اللهُ عليه وسلّم وعملُ الحلفاء بعده

ويُسنُّ النَّامِيرُ لحمعِ فصدُوا سفراً ؟) ، وبحث فناعةُ الأمير فيما ينعلُقُ مما هممُّ يه

ودكرتُ به احكمُ أحر في الحاشية الإنصاح ١٥٠٠

(وله) أي : الإمام أو مائنه (الاستعانة بكفار) ولو حربيُّينَ .

وحمرٌ مسلم : ٥ إنَّا لا نُشتَمِينُ تُعْشِرِكِ ١١٠١ - لا يقتصي المعنع ، مل إنَّ الأولى

 ⁽١) قوله (عب) أي إنام، قوله (برسه) أي الفاسق، قوله (بحو الأداب)
 كالإمامة (ش: ٢٣٨/٩)

⁽٣) قوله ، (للاتباع فيهما) أي : التأمير وأعبد البيعة - (ش : ٢٣٨/٩) .

 ⁽٤) عن أبي سعيد التحدري رضي الله عنه الترسون الله ينظ عال (دود حرح بلائة في سفر عدود (١٠٤٤٨) الحدقم التكبير (١٠٤٤٨)

⁽٥) حاثيه الإيصاح (ص: ٧٢)

⁽٦) - صحيح مسلم (١٨١٧) عن عائشه رضي الله هنها

تُؤْمِنُ حَيَامَتُهُمْ ، وَيَكُوْمُونَ مَحَيْثُ لُو الصَّفَّتُ فَرَقَتَا الْكُفُرِ ﴿ فَاوَمَاهُمْ ،

الأَيْمُسُ ؛ كقوله * • لَيْسَ مَنَّا مِن اسْتَنْجَى مِن الربِعِ ا * * على أنَّ صِلْى اللهُ عليه وسَلَّمَ إِنَّمَا قَالَ دلك لطالب إعابةٍ به بعراس فيه * * درعنة في الإسلام فردَّه فصدُق طنَّه (*) .

(تؤمن حانتهم) كان يُعُرف حسن رايهم فيا

ويه يُغْلَمُ الله لا تُذَّ أن تُحاتُمُوا بعدرٌ في معتقدهم(١) (ويكونون بحث لو انصمت فرقتا الكفر - قاومناهم) لأمن صررهم حبث

ويُشْتَرَطُ في جواز الإعانةِ بهم الاحبياحُ إليهم ولو للحو حدمةِ أو قبالِ القَلْبِ وَلا تُنَافِي هَذَا المُصَفِّ (١٠) اشتراطُ مقاومسا للعرفيل ، قَال المصفِّ (١٠) لأنَّ العرادُ ، فلهُ العستغادِ بهم حتى لا تطهر كثره العدةِ بهم (٢٠)

وَأَجَابُ البَلْقِيئُ * مَأَنُ العِدَوُ إِذِ كَانَ مِثْنِينَ وَنَحَنُّ مِئَةٌ وَحَمُّمُونَ ﴿ فَمَنَّا قَلَّةٌ

⁽١) أخرجه ان عدي في الكامل (٥٠١ ٤) عن حام بن عد قة رضي افة غيما ، وأورقة الدينمي في الفردوس سأثور بحصاب (٥٢٧٧) من حديث أسن رضي الله عنه ، وأورقة الحافظ السيوطني في البحامع بصغير (١١٤١٣) وعزاد لابن عساكر عن حام رضي الله عنه ، ورمر لهيمه ، وقان الساوي (وقية شرقي بن فظامي ، فال في الميران (نه بحو عشره أحاديث فيها مناكير) وساق هذا منها ، وقان الساحي شرعي صمعت وراجع و قيض القدير (٨٣/٦) ،

⁽۲) ټوله (بغرس په) أي. بغرس ﷺ في ديك نطالت ترغية ، فليارده. أسيم الجالب کردي ـ

 ⁽٣) وضمير (طنه) يرجع إلى البي ﷺ ، كردي ،

⁽٤) راجع (السهل النصاح في حلاف الأشياح (مسانه (١٥٧٦)

 ⁽٥) قوله (ولا بنامي هذه) أي عربه (أر تتان بعلنا) رميشاً توهم النساقة أن المسلمين إذ قبوا حيى احتجوا بنفارمه فرقة إلى الاستعابة بالأجرى كيف يقدرون على مفاومتهما مماً ١٢ انتهى معنى ، (ش ٣٢٨/٩٠)

⁽٦) قوله (دال النصاح) أي في توجيه عدم لصافاء (ش ٢٣٨/٩)

 ⁽٧) قوله (كثره العدو بهم إسح ١ أي ثو نصموا إنبهم (ش ٢٣٨/٩) وراجع ٥ روضة الطالبين ١ (٧٤١/٧).

ومغيبيا بإذن البتادة وشراحتين أقوباء ء

بالبسبة لاستوام العددين، فإذا اشتعاً بحمسين. فقد اشبوي العددان ولو الحار الحمشون إليهم أمُكنًا مقاوماً هم ؛ لعدم زيادتهم على الضعفي .

ویُوْخَدُ مِنهُ (۱) ان الصابط آن یکوئوا بحیث بو الصنتوا (بهم لم یریدوا علی صعف

وبفعل المستعاد بهم الأصلح ١٠ من إفرادهم وبفريقهم في الحيش

(ومعيد بإدن السادة) وساء بإدن الأروح ، ومدبي وفرغ بإدن دائي وأصلي (ومراهقين أقوياء) بإدن الأولىء والأصوب ولو بساء أهل الدمّة وصبياتهم ؛ لأن لهم نفعاً ولو يسقي الماء وجراسة الامتعة

ومِن ثمّ جار بعمارٍ ولو عبر قويٌ ، لا محبول ، لأنّه لا يهتدي لنعم ونكول ما هنا فيه بمرينٌ على الشجاعة والعبادة فارق امتناع السفرِ بالصبيّ في البحرِ هلي ما شرّ^(٣)

والموضى للمفعلة لبيت المال ، والمكاتبُ كتابةً صحيحةً لا يختاحُ لإدل سيُدهما على ما قاله اللقبيقُ ؛ لأنَّ لهما السفر لغير إدله

وقد يُنْطُرُ فيه مألَ هذا سمرٌ محوفُ وهو بتوقّفُ على الإدن فيهما(٤٠) ، ثُمَّ رايُتُ شيحنا توقّف في المكاتب(٥٠) ، وكان سُعي له التوقّفُ في الآخرِ ؛ لِمّا دَكَرُتُه .

 ⁽۱) قويه (ويؤخد مـه) أي من حواب بلقيني من اوله (بعدم زياديهم على انصعف)
 (ش: ٣٣٨/٩٠).

⁽٢) وني (ټ٢) و(څ) : (يسل) .

⁽٣) أي : أن ياب الحير ، (سم : ٩/ ٢٣٩)

⁽²⁾ قوله: (فيهما) ي: في الموصى سمعته و لمكانب: (ش: ٢٣٩/٩)

 ⁽۵) أمسى المعانب (۸ ۸۹۲)، وأما في ٥ فتح الوهاب ٥ (۲۲،۶۳) فعدره شبح الإسلام
 (نغم ١٠ ين كان العبيد موضى تجعمهم لب المال ، أو مكانس كانه صحيحه مم ينجنج بني إدن السادة)

وَلَهُ تَذَٰلُ الأُهْبَةِ وَالسَّلاَحِ مَنْ نَتَتَ الْمَالَ وَمَنْ مَالَهِ ، وَلاَ يَصَغُّ سَتَتُحَارُ مُسْلَمٍ يَحْهَادٍ ، . . .

(وله) أي الإمام أو نائبه (بدل الأهنة والسلاح من بيت المال ومن ماله) ليبالُ ثواب الإعامة ، وكدا للآحاد دلك

نعم ؟ إن بدل ليكُون العرو للبادل لم بخر

ومعنى النحر المتفق عليه ﴿ مَنْ حَهَّرَ عَارِياً ﴿ فَقَدْ عَرَا ؟ (١) . أي : كُتُ لَهُ مثلُ ثُوابِ العَارِي ،

(ولا يصح) من إمام أو عبره (استحار مسلم) مكتَّفِ ولو قَنَّ ومعدوراً ١ ساءً على الأصحِّ – أنَّه لو دُخل الكَّمَارُ بنديا – تعبن عليهما عبياً أو دَنَّةُ ^{٢١٥} – وفيه نظرُ^{٣١} – وفيه نظرُ^{٣١}

(لحهاد) كما قدَّمه في الإحاره ؛ نتعيه عنيه فيما مزَ⁽¹⁾ فيل الفصل ، ولأنَّه لا يُصلحُ التزائد في الذَّمَةِ .

وإنَّمَا صِبِعُ النَّرَامُ مِن لَمْ يَخُعُ الْحَجُ ﴿ لَأَنْهُ يُمَكُنُّ وَقُوعُهُ هِنَ الْغَيْرِ^(هُ) ﴾ والتزامُّ حائصِ لَحَدَمَةُ مَسَجَدِ في دَمْنَهَا ﴿ لَأَنَّهُ لِئِسَ مِنَ الْأَمُورِ لَمَهَمَّةُ الْعَامَةُ الْمُعَ الَّتِي يُخَاطِئُ بِهَا كُنُّ أَحَدٍ ، يَحَلاف لَحَهَادُ فَوْقَعَ مِنَ السَّاشِرِ عِنْ نَفْسَهُ دُونَ عِيْرِهُ

وما يأخَّدُه المرترقُ من العيء ، والمنطوّعُ من الركاء إعابةً لا أحرةً ؛ لوقوع عزوِهم لهم ،

ومن أُكُره على العرو الا أحره له إنَّ تعيْن عليه ، وإلاَّ اسْتحقُّها مِن

⁽١) أحرجه البحاري (٢٨٤٣) ، ومسلم (١٨٩٥) عن ربد من حالد الجهني رضي الله عنه

 ⁽۲) قوله (عياً أريمه) أي الأفرق في عدم صبحه الاستنجار مين أن يقع الاستثجار عنى عبده أو
 دمته ، كودى .

⁽٣) - راجع ٤ السهل النصاح في احتلاف الأشتاح ٩ مسأنه (١٥٧٧)

⁽١) قوله (فيمامر)أي في الحاله الثالثة بتكمار (ش ١٣٩/٩)

 ⁽٥) قويم (الأنه يمكن و فوعه عن العير) بأن يجح عد بعد أن ينجع عن نفسه الكردي

خروجه إلى حصوره الوقعة .

نعم ؛ المكره العيرُ المكلِّف يسعي استحقاقه الأحرة مطلقاً ١٠٠ الآلة لا يتعيِّلُ علمه وإنَّ خَصر

لَهُمْ رَأَيْتُهِمْ صَرَخُوا فِي الْفِلُّ المكرة بَأَنَّهُ سُلَحِقُّ هِـا (**) الأحرة مطلقاً وإن قُلُنا يتعبَّلُ عليه إذا دحلُوا بلادنا ، وهو صريحٌ فيما ذكرتُه

وبحوُّ الدميِّ المكره أو المستأخر للجهولِ إذا قابل المُتحقُّ أجرةُ المثل ، و الأَنَّ قليدهات فقطُ من خُمُس تحمس

ولِمن عبه إمامٌ أو بالله رحمار أسجهيز ميّتِ - أحرةٌ في التركة ، ثُمَّ في بيت المان ، ثُمَّ تشفُطُ

(ويصح استحار دمي) ومعاهد ومستأمي، بل وحربي لجهاد (للإمام) حيثُ بحُورُ الاستعابةُ به من حمس الحمس دون غيره ؛ لأنه لا بقعُ عبه(⁽⁾⁾

واعُنَّمُرتُ حهامةُ العمل للصرورة ، ولأنه يتختملُ في معافدة الكفّارِ ما لا يَخْمَلُ في معاقدة المسلمس ، فإنَّ لم يخرُحُ ولو للحو صلح . فُسحتُ واشْرُدُ منه ما أحده ، وإن حرح ودحل دار الحرب وكان ترك القتال لعير احتارٍ (٥)

⁽١) - قوله : ﴿ مطلقاً ﴾ أي : للمدة كلها , ﴿ شِي : ٢٣٩ /٩) .

⁽١) - قوله : (هذا) أي : في الجياد ، (: ٢٣٩/٩) .

⁽٣) - الوله : ﴿ وَإِلَّا ﴾ أي : وإن لم يلتائل . ﴿ ش : ٢٣٩/٩ ﴾ .

 ⁽²⁾ قوله (لا يمع عنه) أي عن بدمي، فأشبه استحار الدواب النهر معني (ش ۲٤٠/۹)

 ⁽٥) قوله (وكان برك بعدل بلا حيار) أي من بدمي زير بدونه (فعصل فيه بين كونه بعد دخوان دار الحرب علا يسترد منه به أحده ، وكونه قبل دخونها - فسترد منه ، وقوله (فلا) أي (فلا يسترد ، (ع ش : ٨/٦٢)

كتاب الحير _______ ٢٧٩ _____

نِيل وَلَعَيْرُهِ.

وَيُكُرهُ لَعَارٍ قَتْلُ قَرِبٍ ، ومخرم أَشَدُ فَلَتُ إِلاَ أَنَّ يَسْمِعَهُ بِشُتُ الله تَعَالَىٰ آوْ رَسُولُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَنِّم ، واللهُ أَغْلَمُ ويَحْرُمُ قَتْلُ صِبِيِّ وَمَخْدُونِ وَالْمَرَأَةِ وَخُشَى مُشْكِلٍ ،

ولو اشتُؤخرت عينُ كافرِ فأشلم فقصيةً قولهم (لو النَّؤجرتُ طاهرًا لحدمة مسجدٍ فخاصتُ المسجد الإخارةُ) الانفساحُ هنا ، إلاَّ أنَّ يُقُرُقُ بأنَّ الطارى، ثُمَّ يُمْمعُ مناشرة العمل فعدر ، ويَلْرمُ من تعدره الانفساحُ ، والطارىءُ هنا بيُسَ كذلك ؛ فلا صروره إلى الحكم بالانفساخ ،

(قبل وبعيره) من المسلمان استحارُ الدميّ ؛ كالأداب والأصلحُ لا ؛ لاحتياج الحهاد إلى مريد نظرِ واحتهادٍ ؛ ولأنّ الأحير هنا كافرُ قد يعُدرُ ونحث الرركشيّ أنّ الإمام لو أدن له ف حار قطعاً

(ويكره) تنزيها (لغاز قتل قريب) لأنَّ به نوعاً مِن قطع الرحم (و) قتلُّ قريب (محرم أشد) كراهة ؛ لأنَّ صنَّى اللهُ عليه وسلَّم منَّعَ أَيَا بَكْرٍ مِن قَتلِ اينِه عبدِ الرحمن رصي اللهُ عنهما يوم أحدِ⁽¹⁾

(قلت إلا أن يسمعه) يعبي نقلمه ولو نعير سماع (يبس) أي يَدُكُرُ بِسوهِ (الله تعالى) أو نبياً مِن الأسباء (أو رسوله) محتداً (صلى الله عليه وسلم) أو الإسلام، أو المسلمس؛ أحداً منا بأني (الله أعلم) فلا كراهة حيند؛ تقديماً لحق الله تعالى ولحق أسياته

﴿ ويبحرم قتل صبي ومحنون وامرأة ﴾ وإنَّ لم يَكُنَّ لَهَا كتابٌ عَلَى الأُوحِهِ ، حلاقاً لِمَن قَبَّدَهَا بَدَلِثُ ﴿ وَحَنْنَي مَنْكُلُ ﴾ ومن به رقٌّ ، إلاّ إذا هَاتُلُوا ﴿ كَمَا

⁽١) قوله (كالأدان) أي كاستتجاره المسلم للأداب كردي

 ⁽۲) أخرجه الحاكم (٤٧٤/٣) ، والبيهاي في اللسل الكسر ا (١٦٨٥٤) ، ورجع التحيفان الحبير الراك (٣٧٢/٤)

⁽٢) - في (س: ٤٨٠)،

وبحلُّ قتُلُ راهبٍ وأحرٍ وشيْحٍ وأغمى ورمنٍ لا فنال فنهمَ ولا رأي في الأظهر ،

ما أصله " " ما أو ستُوا من من ما كدا أطَّعَمُوه " "

وسعي تحصيصه "المعير ، مل بو قيل بالمكنف ؛ كالساء " الم يتعُذ ، ثم رأت شارحاً فرص دلك " في المرأه ، وعيره الحق بها الحش ، وهو طاهر المراء ، والمراء ، والمرا

ومحلُّ قتلهم إن لم ينهر أو ، وإلا الم تُسعُّهم

أو يشرّسلُ⁽¹⁾ بهم لكفّرُ وإنّ أمّكن دفعُهم بعير نقس اللهي الصحيح في المرأة والصبيّ

نعم ؛ للمصطرّ فتلُ هؤلاء لأكنهم

(وبحل قتل) دكرٍ (راهب) وهو عابدُ بنصارى ، وسوفواً (وأخير) لأنَّ فيهم رأياً وقتالاً (وشيخ (١٠٠ وأعمى ورمن لا قتان فيهم ولا رأي في الأطهر) لعموم فوله تعانى ﴿ وَمُعْنَدُو مُشَرِكِينِ ﴾ . بوله ها

معم + الرسلُ لا يخورُ قتلُهم + كما الشمرُ عليه عملُه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ، وعملُ الحلقاءِ الراشدِينَ^(١١) .

 ⁽¹⁾ البحرر (ص ، 313)

⁽۲) فوله (کد:امنتوه) آن مشاه من بنسا من مر (ش ۱۹۹۹)

⁽٢) - قوله : (ويبغي تحميمه) أي - تحميمن النب ، كردي

⁽¹⁾ وقوقه : (كالسيام) مثان للمكانف متهم كردي

 ⁽۵) وقوله (۱ دبك) إشارة إلى المكانس , كردي ،

⁽٦) قوله: ﴿ رَاسَانَ . . .) (نغ فطف على ؛ ﴿ قاتلوا ﴾ . ﴿ بْنَي , ١/٩٤١ ﴾ ,

 ⁽٧) عن بن خد صبي الله عنهد، قال وحدت الرأة مقبولة في بعض مجاري رسول الله ١٧٤٤ ، فيهي
 رسول الله ١٤٤٤ عن قبل بنساء و نصبيان أخرجه التجاري (٢٠١٥) ، ومسيم (١٧٤٤)

⁽A) قوله , (وسوقة) أي ; أهن السوق , كردي ,

 ⁽⁴⁾ قوله (بأوف الأ) شد به إن أبا فون بنس (الافتان) انج راجع بنشنج ومن بعده فقط (كما يصرح به فونه الأبي (أما دو قبال) إنج (ش ٢٤١٩)

⁽۱۰) رس (د)ريادة , (وقيميت)

⁽١١) عن عبد الله من منتعود رضي لله عنه أن رسون لله ١١٥٥ قال ﴿ لَوْلَا أَنْكَ رَسُونٌ ﴿ فَلَكُنَّ ﴾ =

كتاب النبير ________ ١٨٤

فيشتزقون وتشبى بساؤهم وأنوالهم

وَيَجُورُ حِصَارُ الْكُمَّارِ فِي الْملادِ وَالْقلاعِ وَإِرْسَالُ الْمَاءَ عَلَيْهِمْ وَرَمْيُهُمْ سَرِ وَمُنْحَسِي

أمَّا دو قتالِ أو رأي من الشبح ومن معده ﴿ فِلْقُسُ قطعاً ﴿

وإدا جارً قتلُ هُولاءِ (فسترقون) أي يصرتُ الإمامُ عليهم الرقّ إنْ شَاء ؛ لِما سَيدُكُرُه أنّ الكامل تحيّرُ فيه بين الأربعة الآتِة

وأمَّا قولُ الأدرعيُ يبعبُنُ استرقافهم فعيدُ حذاً

بحلاف" ما إذا قُلُ بعدم حلُّ قبلهم ، فوتهم يرقُون بنفسِ الأسر (ونسبى ساؤهم) وصيائهم (و) تُعْدَمُ (أموالهم) لإهدارهم

(ويحور حصار الكفار في البلاد و لنلاع) وغيرها (وإرسال الماء عليهم) وقطعُه عنهم (ورميهم ساءٌ وصياتُ ولو قطعُه عنهم دول دلك الكفار وسنحبس وغيرهما وإن كان فيهم ساءٌ وصياتُ ولو قدرًا عليهم مدول دلك الكفاء كما قاله السدسجيُّ وإن قال الرركشيُّ الطاهرُ حلاقه

ودلك لقوله تعالى ﴿ وَمُدُّوهُمْ وَالْحَشَّرُوهُمْ ﴾ [البه ٤] ، ولأنه صلّى الله عليه وسنّم حصر أهل الطائف ورماهم بالصحيق ﴿ زَاهِ البِهِقَيُّ وَغَيْرُهُ (٢)

بعم ، لو تحصُّ حربيُون بمحلُّ من حرم مكَّة لم بخرُ حصارُهم ولا قتألهم بما يَعُمُّ ؛ تعظماً للحرم وظاهرُ أنَّ معنَّه (٣) حيثُ لم يُصَطَرُ لدلك (٤)

يمي رسول منظيمه أخرجه بن حان (٤٨٧٨)، وبيهمي في فا بنس الكير في (١٨٨٢) وبيهمي في البنس الكير في (١٨٨١٢) وعن هذا الله ألا بعين المراحل) . أخرجه البهقي في (البنن الكبير في (١٨٨١٣))

⁽١) قوله (بحلاف ما) الحراجع إلى فوله (وردا حار) إلح (ش ١٩٤١)

 ⁽۲) أخرجه البهمي في ١٠ النس تكبر ١٠ (١٨١٧٥) عن أبي عبيده ابن الحراح رضي ته عنه ،
 و لرمدي عمل حديث (٢٩٦٧) عن ثور بن بريد رضي الله عنه ، وراجع ١٠ اللحنفان تحبير ١٠
 ٢٨٢/٤) .

⁽٣) قوله (أن مجده) أي الاستراك بمدكور (ش ١ ٢٤١)

⁽¹⁾ قوله (الدلث) أي الحصار وما بعده (ش ٢٤١٩)

وَتَنْبِيَّهُمْ فِي عَمَلَةٍ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ مُسْلِمٌ أَسِيرٌ أَوْ تَاجِرٌ. ، جَازَ ذَلِكَ عَلَى الْمَدُهِبَ ،

(وسيسهم) أي الإعارةُ عليهم ليلاً (في عندلة) للاتباع رواه الشيحال ()
وقال (عن نسائهم ودراريهم لمنا شتل عنهم اله هُمُّ منهُمُ الله الله الله الله المؤمن من ونحث الرركشيُّ (أ) كالمقبئ كراهته حبث لا حاجة إلىه الله لا يُؤمن من قتل مسلم يَقَلَقُ أنّه كافر ا

ولا يُقاتلُ^(ن) من علف أنّه لم تلعه الدعواً بهدا^(۱) ولا بعيره حتى يُغرض عليه الإسلامُ ، والأ^(٧) - صُممر^(٨) ، خلافًا لمالَ قال - إنّ عرضه عليه مستحثُ

أمّا من سعتُه على (1) هنه ولو سه بغمُ ، وسيّ بالعيه إلى أنْ يُسَلّم أو يلُسرم لحرية إنْ كان من أهلها (وإن كان فيهم مسلم) واحدٌ فأكثرُ (أسير أو باحر جار دلك) أي حصارُهم وقلُهم لما يعُمُ ، وتبيئهم في عقلةٍ وإنْ عُلم قتلُ المسلم لدلث ، لكنْ يحث توفّيه ما أمكن (على المدهب) لئلاً يُعطّلُوا الجهاد

⁽۱) عن ابن هوف كتب بئ بادم (براسي ﷺ اعار عنى بني المصطلق وهم عارُون وأبعامهم سفى عنى العاد ، فصل معالمتهم ، وسنى دراريهم ، وأصاب يومد جويريه } جدائي به عند لله بن عمر ، وكان في دلك العبش (أخراجه البحاري (٢٥٤١) ، ومستم (١٧٣٠)
(خارُون) أي : خاطاون ،

⁽٢) وقوله : ﴿ وَقَالَ ﴾ أي : قال على ، كردي .

⁽٣) أخرجه للجاري (٣٠١٢) ، ومسلم (١٧٤٥) عن تصف س خثامه رضي الله عله

⁽٤) قوله (وبحث بركشي) الح هل هو راجع أيفياً لما قبل البيب على قباس ف يأني في فوية لأني (بعير يكره) نع ؟ انتهى سم أقول تقديم ؛ المعني ؛ هذا البحث على سبب صريح في الرجوع ، (ش: ٢٤٢/٩)

⁽٥) وفي (خ) : (معاثل)

⁽٦) قوله (بهد) ي الحصدروما عصف عليه (شي ٢٤٧/٩) -

⁽٧) قوله (را٢) أي إن فتل منهم أحد قبل عرص الإسلام النهي معني (ش ٩٤٣/٩)

⁽A) أي : بأخس الديات ، (ع ش : ١٤/٨)

⁽٩) قوله (ديه) ي بلامام بل المسلم مطابعة (ش ٢٤٣،٩)

ولو الْتحمّ حرّت فترَسُوا بساءِ وصنيانِ حار رَمْيُهُمْ ، وإنَّ دَفَّوا بَهُمْ عَلَٰ الْفُسَهُمْ وَنَمْ تَذَعْ صَرُورةً إِلَى رَمْيِهِمْ فَالأَظْهِرُ بَرْكُهُمْ وإِنْ تَتَرُسُوا بَمُسْلِمِينَ ؛ فإنَّ لَمْ تَدَعْ صَرُورةً إلى رَشِهِمْ فَرَكْفُمْ ،

عليا بحس مبلم عدهم

نعم ؛ يُكُرهُ دلك () حيث لم يُصْطرُ إنه ؛ كانَّ بم بخصَّل السخُ إلاَ به ، تحرُّراً مِن إيداءِ المسلم ما أمكن

رمثلُه^(٣) في ذلك العميُّ ،

ولا صمان هما في قتله (٢٠) و لأنّ المرضّ أنَّه لم تُعَدمُ عينه

(ولو التحم حرب فتترسوا بساء) وحبائي (وصبيان) ومحاين وعبيد منهم (جار رميهم) إذا اصطرارانا وليه ؛ للصرورة

(وإن دفعوا نهم عن أنفسهم) لُنجم حرث أو لا (ولم تدع صرورة إلى رميهم فالأطهر تركهم) وحونًا الثلاَّ يُؤدُّنِ إلى قديهم من عبر صرورة الكي لكنَّ المعتمد ما في الروضة ا(٤) مِن الجوارِ الي مع الكراهة ، وهو قياسً ما مَرَّاً في قبلهم نما يمُمُ

قال هي ﴿ النجر ﴿ وَيُشْتَرُطُ ۚ أَنَّ يُفْصِدُ بِدِلْكُ النَّوصُلُّ إِلَى رَجَالُهُم (٢٠)

(وإن تترسوا بمسلمين) أو دميّين (فإن لم تدع صرورة إلى رميهم تركياهم) وحوباً صبابةً لهم ، ولكون حرمتهم لأجل حرمة الدين والعهد فارقُوا

⁽١) قوله (بكره دلك) أي حصارهم إلح التهي ح أس (ش ٢٤٣/٩)

⁽۲) قوله : (ومثله) أي : المسلم ، (ش : ۲۱۲/۹)

⁽٣) أي المسلم أو الدمي سهي ع ش (ش ٢٤٢/٩)

⁽t) رونية الطالبي (ttaitte/v)

⁽a) نی (ص: ۸۰±۱۸۱)

⁽TET/17) يحر المتعب (TET/17)

رَإِلاَ حَارِ رَمْيُهُمْ فِي الأَصْحُ . وَيَحْرُمُ الانصرافُ عَنِ الصَّمَّ

بحو الدرئة على المعتمدِ ﴿ لأنَّ حرمتهم (١) لحفظ حقَّ العالمين لا عيرًا

(وإلا) بأن ترَسُوا بهم في حال التجام الحرب واصطُرزَن لرميهم ؛ بأنَّ كُنَّا لُو الكففا عنهم - طفرُوا بنا ، أو عطمتُ بكابتُهم فينا (- حار رميهم في الأصح) ويتوقُّون بحسب الإمكان ؛ لأنَّ معبده الكفّ عنهم أعطمُ

ويَحْتَمَلُ هِلاكُ طَائِقِهِ (** للدعم عن بيصه الإسلام

وقصيّةُ التعليلِ وحوث الرمي إلاَ أنْ بُحاب بانَ الجوار لمَا وقع العلافُ فيه وكانَ للمقابل قوّهُ ؛ لأنَّ عائدً أنْ بحاب على أنفيا ، ودمُ المسلم لا يُتَاحُ بالحوف ؛ بدليل صورة الإكراء (عيدة (قُلُ بالحوارِ فقطُ

ومع الحوار أو الوحوب تُصمَّنُ المسلمُ وبحوُّ الدَّميُّ بالديَّة أو القيمةِ والكفارةِ إِنَّ عُلِمَ^(ه) وأَمْكَن توقِّيهِ

(ويحرم الانصراف) على من هو من أهل فرص الحهاد الآن (1) لا عيره ممثن مرافع) (عن الصف) بعد التلاقي وإن علب على ظلّه أنه إذا ثبت . . قُتل ؛ لقوله تعالى ﴿ فَلَا تُولُوهُمُ ٱللَّذِبَارُ ﴾ [الابدال ١٥]

وصحُ أنَّه صَنَّى اللهُ عليه وسنَّم عدَّ العرار من الرحف من السبع الموبقاتِ ٢٨٦

⁽١) قوله (الأناخرميهم)أي الدرية ونجوعا (شي ٢٤٢/٩)

⁽٢) قوله : (هلاك طائعة) أي : من المسلمين ، كردي .

⁽٣) قوله (الأن عاينة) عنه بدره النصال ، و لصمير للاصطرار (ش ٢٤٣/٩).

⁽٤) قوله (راعيناه) جواب (اسا) والضمير للخلاف ، (ش: ١/٩٤)

⁽a) قوله (إن عدم)أي على لعين (ع ثي ١٥/٨)

⁽١) قوله (لان) أي حير لانصراف (س ٢/٣٤١)

⁽V) في (ص: ٤٦١)

⁽٨) أحرجه البحاري (٢٧٦٦) ، ومسدم (٨٩١) عن أبي هريزه رضي كه عنه

إدا لم يرد عدد الكُمَّار على مثلبًا

وخَرَحَ بِالصِفِّ مَا لُو لَفِي مَسَلَمُ كَافِرِيْنَ فِطِنِهِمَا أَوْ طِنِنَاهِ عَلَيْهِ لَعَلِمُ عَلَيْهِ لَفَوَازُ ﴾ لأنَّ فرض الثنات إنّما هو في الجماعة

وقضيتُهُ (١) * أنَّ لمسلميْن لقبا أربعةَ العرار ؛ لأنَّ المسلمان بيُسا حماعةُ ويَحُتَمِلُ أنَّ مرادَهم بالحماعةِ هنا - ما مرَّ في صلابها ، فندُحُلُ المسلمان فيما كرُ

ولأهن مديد قُصِدُوا التحصَّلُ منهم ٢ لأنَّ الإثم إنَّما هو بيمن فرَّ بعد النفاء ولو دُهَتْ سِلاحُه وأمكنه الرميُّ ماتحجارة للم يخر به الانصر ف على سافصِ فيه ، وكد من مات فرشه وأمكنه الفتالُ راجلاً

وَجَرَّمَ يِعَصُّهِمَ مَا لَهُ إِذَا عَلَمَ طُنَّ الهلاك بالله في من عير لكايةٍ فيهم وجبُ الفرارُ ، وقد يُؤيِّدُه ما يَأْسِ (إذا لم برد عدد الكفار على مثلبا) للأله () وهو أمرُ للعظ الخبر ، وإلاً . . وقع الحُلفُ في حبره تُعالَى

وحكمة وجوب مصابرة الصعف أن المسلم يُما مل إحدى الحسيس الشهادة أو العور بالعيمة مع الأحر ، والكافر يُقاتلُ على العور بالعيمة مع الأحر ، والكافر يُقاتلُ على العور بالعيمة مع

أمَّا إذَا زَادُوا على المثليْن عِجُورُ الانصرافُ مصماً وحرَّم جمعُ مجتهدُون الانصراف مطلقاً (٢) إذا بنع المستمُون اثني عشر ألفاً ؛ للحر ﴿ لَنْ يُطْلَفُ اثنا عَشْرَ الفاَّ مِن قَلْقٍ اللهِ ﴾ .

⁽١) المولم: ﴿ وتضيت ﴾ أي : التعليل ، ﴿ ش : ٢٤٣/٩)

⁽٣) قوله (الأبصراف مطاعةً) أي رادوا على النفس أم لا 3 ش ٢٤٣٠٩)

⁽٤) أمورجه ابن جنان (2۷۱۷) ، واس جريمه (۲۵۳۸) ، و نجاكم (۲ 22۳) و (۲۰۱/۳) . وأبو داود (۲۹۱۱) ، و نيزمدي (۱۹۳۸) عن اس عناس رضي الله عنهما ، فان امرمدي ع

إِلاَّ مُتحرَّفاً لفتالِ أَوْ مُتحتَّراً إِلَى فَنَةٍ يَشْتُحَدُّ بَهَا ، وَيُجُّورُ إِلَى فِئَةٍ يَجِيدَةٍ فِي الأصحُ ،

وله خُصُت الأَيةُ(١١)

ويُحاتُ مأنَ المراد مِن الحديثِ ﴿ أَنَّ العالمِ على هذا العدد الطَّمرُ فلا تُعرُّصُ فيه تُحرِمة فرارٍ ولا لعدمهِ ﴿ كما هو واصحُ

(إلا متحرفاً لقتال) أي مسملاً عن محله ؛ ليكُمُن " أو لأرفع منه أو أصود عن نحو شمس أو ربح أو عطش (أو متجبراً) أي داهناً (إلى فئة) من المسلمس وإنَّ فلَتُ (يستجد نها) على انعدوٌ وهي قريبةً ؛ بأنَّ يكُون " نحيثُ تُذركُ عوثها المنحيَّرُ عنهما عند الاستعالة ؛ بلاَية "

ولا يلْرَمُ تحقيقُ قصده (١٠٠ بالرجوع للقتال ؛ لأنّ الجهاد لا يحثُ قصاؤُه ، والكلامُ فيمن لحرّف أو تحتر لفصد ذلك ، ثُمْ طرأ له عدمُ العود

أمّا حملُه وسيعةً بدلت فشديدُ الإثم ؛ إذ لا تُمكنُ محادعةً الله في العرائم (ويحور) البحثرُ (إلى فئة بعيدة) حيثُ لا أقرب منهم ؛ أي . تطبعه في طأه ؛ كما هو طاهرٌ (في الأصح) لإطلاق الآيه وإن النّصي القتالُ قبل عوده أو

هدا حديث حسن غريب لا يسده كبراً أحيا غبراً حرير بن خارم ، ورسا روي هذا الحديث عن
الرهري عن النبي ١٤٤ مرسالاً ، وعال أبو داود و نصحيح مرسل عال المداوي في ٥ مضن
القدير ١ (١٠٩/٣) . (وتم يصححه لترمدي ١ لأنه يروى مسند ومرسلا ومعصلاً ، فان
ابن لفظان . لكن هذا بنين بعله ، دالأقرب . صيحيه)

 ⁽١) قوله (حصب الآيه) أي معهومها (ش ٢٤٣٩)

⁽٣) قوله (سكس) أي لبكس سوضع تم يهجم كردي

⁽٣) قوله (باليكون) أي لفية السيحير (بها (رشدي ١٩١٨)

 ⁽٤) وهي هدانه معالى ﴿ ومن أولهم برتهم برتهم بأشرتُه إلا شُحَرَهُا أَلْهَمَانِ أَوْ مُتحدِرً إِلَى متعوده بأنه بِنَصْبِ
 يش أقبه (الأنصال ١٦٠)

⁽٥) قوله (ولا بلرم بحيق بصده) أي لا يجب عده إيجاد ما بصده) يعني ولا بيرمه العود بغائل مع اعبه بني حرج عنها ٤ لأن عرفه بعود لذلك رحص به الانصراف ١ ولا حجر عبه بعداء والجهاد لا يجب شباؤه . كردي ،

ولا يُشارِكُ مُتحيِّرٌ إلى تعبدةِ الْجَيْش فيما علم للله مُفارقته ، ويُشارِكُ مُلحيِّرٌ إلى قرلةٍ في الأصلح ، فإنُ رادُوا على مثلث - حار الأنصراف ،

مجيّهم ؛ اكتماءً باحتماعهم في دار الحرب

ولو حصل بتحيّره كسرًا قلوب الحيش. السع على ما اغتمده الأدرعيُّ وعبرًاه ولا تُشْترطُ لحلُه استشعارُه عجراً محوجاً إلى الاستحاد، وقال حمعً يُشْرطُ، واغتمده اللَّ الرفعةِ (1).

(ولا مشارك) متحرّف لمحل بعيد على الأوجه ، ومن أطبق أنه يُشهرك ، لأنه كان في مصلحت و حاطر بنفسه أكثر من أشاب في الصفّ ... يُخملُ كلامُه على لقريب الذي لم يعث عن انصف عينة لا يُصطرُّ إليه لأحل اسحرَف ؛ لأن ما ذكر مِن التعليل إنّما بنائي فيه فقط ؛ كما هو ظاهرٌ

ولا (متحير إلى) هام (بعبدة الحيش فيما علم بعد ممارقه ، وشنارك منحير إلى) هام أي الأصبح) ليقام تصريه ،

ويُصدَّقُ بيمينه أنَّه قصد البحرَّف أو البحر وإن لم يعُد إلاَّ بعد نقصاء القدل على الأوجه^(٢)

ومن أرسل حاسوساً - شارك فيما علم في عسه مطاعاً " ؛ لأنه مع كوبه في مصلحتِهم خاطرٌ بنفسِه أكثرُ مِن بقايّه .

(فيإن رادوا() عليي مثليس - حيار الانصيراف) مطلقيًا () ؛ لـالآيـة (١)

⁽١) كماية الحبيه في شرح التبيه (١١١/١١٥)

⁽٢) والعم (لمنهل بنصاح في احتلاف الأشباح ؛ مسأنه (١٥٧٨)

 ⁽٣) مول (بعض) آي ترب أو بعد سهي ع ش د ي عاد قبل المصاد بعان أو بعده
 (شي: ٢٤٤/٩)

⁽¹⁾ رمى (النهاية (الأوراد)) (عزد راد) .

 ⁽a) قوله (مطنعا) أي سواه كان بنبا بود النماومة لهم أم لا ، ورمد ذكر هذا (خلاق العيهر لاستثناه الاتي ، (ش : ٢٤٤/٩)

⁽١) رمي برك تماني ﴿ أَسَاسِمِ مَا مَكُ ﴾ [الأعال ١٦]

إِلاَّ أَنَّهُ يَخْرُمُ نَصِرَافُ مِنْهُ يَطْلِ عَنِ مِنْنَيْنَ وَوَاحِدِ صَعِمَاءُ فِي الأَصِحُّ وَيَخُورُ الْمُنَاوِرُةُ ، فَإِنْ طَلِيهَا كَافِرُ ﴿ اسْلَحِتْ الْخُرُوحُ إِلَيْهِ ،

(إلا أنه يحرم انصراف منه نظل عن مئتس وواحد صفقاء) ، وبخور انصراف مئة صفقاء عن منه وتسعة وتسعيل أبطالاً (في الأصبح) اعساراً بالمعلى ، لحوار استساط معين () من انبطل يُحصُّمُه ، الأنهم يُماومُونهم بو تُشُوا لهم

وإنّما يُراعى العددُ عبد تقارب الأوصاف ، ومن ثم لم بختصُّ الحلافُ بريادة الواحد ونفضه ولا تراكب وماشِ ، بن الصابطُ كما فانه الوركشيُّ كالبلقيميُّ . أنّ يكُون في المسلمين من الفوه ما يُعلنُ على الطنُّ أنّهم يُفاوِشُونَ الوائد على مثلثهم ، ويرْجُون الطفر بهم ، أو من الصنف ما لا يُفاوشُونهم

وإد حار الانصرف ؛ فإن عنب انهلاك بلا بكايةٍ ... وحب ، أو مها اشتحت

(وبحور) أي أنت (النساررة) كما وفعث بندرٍ وعبرها(٢)

و محت منفسيُّ امتناعها (٣) على مدينٍ ودي أصلٍ رحما (١) عن إديهما ، وقلُّ لم بُؤدنُ له في حصوصها

(فإن طلبها كافر - استحب الحروج إليه) بما في تركها حيثدٍ من استهتارهم

⁽١) قوله : (استباط معني) وهو المقاومة . كردي .

⁽٢) عر علي بن أبي طائب رضي لله عنه دار نقدم . يعني عنه بن ربيعة ـ وضعة الله وأجود . همال مادي : من يبارز ؟ قائدت له شباب بن الأنصار ، فقال الله يم أسم ؟ فأخروه ، همال لا حدده ب فلكم ، ادد أو دا بني علل فقدار رسول الله يجلل الله الحمرة ، قُمْ يا حلي ، هم يا فيدة بن الحارث الله فاصل حمره ,بن عنه ، وأقبلت إلى شدة ، واحدثمت بن عبيده و توليد طربات ، فالحن كل و حد منهما صاحبه ، ثم مل عنى الويد فقيفاه ، واحدملها عبده أخر حم أبو داود (٢٦٦٥) ، وأحمد (٩٦٧) مطولاً ، و نظر الله عبده الله عدام)

⁽٣) رحم المسهل النصاح في حتلاف الأشباح السيالة (١٥٧٩)

⁽٤) قوله : (رجعا) أي : الدائن راألأصل (ش : ٩/ ١٤٥) .

وَإِنَّمَا تَحْشُنُ مِثْنُ حَرَّبَ لَفُسَهُ وَلِإِذْنَ الْإِمَامِ * أَنْ أُنْ أَنْهُ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ مِنْ اللَّهِ مِنْ أَوْلِينَا اللَّهِ مِنْ أَوْلِينَا اللَّهِ مِنْ أَوْلِ

وَيَجُورُ إِنَّلافُ سَائِهِمْ وَشَجِرِهُمْ لَحَاجَةَ الْقَبَالِ وَالطَّعْرِ مَهُمْ ،

بنا^(۱) (وإنما تحسن) أي تُباعُ أو تُشَرُّ^(۲) العباررةُ (ممن جرب نفسه) فعَرَفَ قرّتُه وحراءته (ومإدن الإمام) أو أمير الحيش و لأنه أعرف بالمصلحة من عبره ، فإن اخْتَلُ شرطٌ مِن دلث^(۳) - كُرهتُ ابتداءً ويجابةً

وحَارِثَ بِلا إِدِبِهِ ؛ لحَوَارَ تَعَرِيرَ بَالْمُسَّلِّ فِي الحَهَادِ ، وحَرَّمَهَا الْمَاوِرِدِيُّ (١) في الحَهَادِ ، وحَرَّمَهَا الماورِدِيُّ (١) على مِن يُؤدِّي قَتْبُه لهريمة المستمين ، واغْبَدَه للهبِيُّ ، ثُمَّ أَنْدَى احْتَمَالاً بكراهِتِها مع دلك ، والأوجة مُدركاً ١ الأوَلُ

هذا و أُغْنِي ما نُعل عن بماورديِّ ما دكره شارعُ والدي في ا شرح الروصِ الله الشبحا فال الماورديُّ ويُغْسَرُ في الاستحاب الأيدُّخل نفسه صررٌ عليما وكهريمةٍ بخصُلُ بنا بكونه كبرنا شهى

وفيه (٢) أبضاً قال التلقيئ وعيرًه والأيكُون عند ولا فرعاً مأدوناً لهما في الحهاد مِن عير تصريح بالإدن في المدررة، وإلا فيكُرهُ لهما اسداة وإحابة، ومثلُهما فيما يطّهُرُ المدينُ انتهى

وهذا لا يُحالفُ ما مرَّ أنهاً عن البلهيئي ؛ كما هو واصحُّ

﴿ ويحور إتلاف سائهم وشحرهم بحاجة القتال والطفر بهم ﴾ للاساع في بحل

 ⁽١) قوله (من السهارهم) أي برمهم وشمهم كردي وفان الشرواني (٢٤٥/٩)
 (قوله دمن السهارهم بنا ٢ أي من استصحافهم وعدم مبالأمهم بنا)

 ⁽۲) قوله (أي بياح) أي عبد عدم طلب بكافر ، وقوله (أربسى) أي عبد طلبه
 (ش: ١٩/٥٤٠) ،

⁽٣) قوله (من دلك) أي من البحرية والإدب (ش ٢٤٥,٩)

 ⁽٤) قوله (التعريز بالنعس) أي عرصها للهلكة كردي.

⁽٥) الحاري الكبير (١٨/ ٢٢٢)

⁽١) أبتي البطالب (٨/ ٤٩١).

⁽٧) قوله: (وقة) أي في اشرح بروض ا (ش ٩ ٢٤٥) عطر الأمين المطاب ا (٨/ ٢٩٢)

وَكَذَا إِنْ لَمْ يُرْجَ خُصُولُهَا لَنَا ، فَإِنْ رُحي مُدَ النَّرِثُ وَيَحْرُمُ إِثْلاَفُ الْحَبُوانِ ، إِلاَّ مَا يُمَانِلُونَ عَنْهُ لَدَفْعِهِمْ أَوْ طَعْرِ مَهُمْ ،

سي لنصير النارب فيه أوَّلُ * الحشر الذا لِمُهُمُوه فساداً " . رواه الشيحال" .

وهي كروم أهل الطائف رواه البهقيُّ (1) وأوَّحب حمعٌ دلك إدا يوقّف الطفرُ عليه

﴿ وَكَدَا ﴾ يَخُورُ إِبَلَاقُهَا ﴿ إِن لَمْ يَرْحَ حَصُولُهَا لِمَا ﴾ إعاطةً وإصعافاً لَهُم ﴿ فَإِن رَحِي ﴾ أي * ظُنْ حَصُولُهَا لَنَا ﴿ ﴿ لَنَاكَ النَّاكِ ﴾ وَكُرَهُ الْفَعَلُ ؛ حَفَظاً لَحَقُّ العالمين

(ويحرم إنلاف الحبوال) المحرم بعير دبع يُحوَّرُ أكده (٥) ؛ رعاية لحرمة روحه ، ومن ثمَّ مُنع مالكُه من إجاعته وتعطيشه ، بحلاف تحو الشجر (إلا ما يقاتلون عليه) فيحُورُ إتلاقه (لدفعهم أو طفر بهم) قياساً على ما مرً في دراريهم (٢) ، بن أرْلَى

⁽۱) وهو قوله معاس في سنح هه ماق النسوب وما قد الأرسي وهو الدرار المكيد في المينة المرح الدين كفروا من أهل الكيني من دمره الأوب أغشر ما طلعت الناعة وطلوا أنهيد ما يعشه خصوصه من آليه فأسهم الله فاسهم الله من حبث لا يتعبيلوا وهدف في فوجه الرغب تجرؤون أثو بهد ماتد بهم والدي المؤرب والمتأول بتأول الأنفسي ولؤلا أن كتب المد عليهم المسافر الدينية والمتم والزلا أن كتب المد عليهم المسافر الدينية والمتم والمتراكب والدينة المساب المناه علم المناب المناه على المناه المنافرة على الموله وياني الله والمترى المدينة المساب المناه علم المناه المراكبة على الموله وياني الله والمترى المساب المناه على المناه

⁽٢) قوله (بدرعموه) وبح طرف 11 لنارل) (ش ٢٤٦/٩)

 ⁽٣) عن بن عمر رضي الله هيهما عال حرق رسول الله على تحل سي النصير وعظع ، وهي النويره ، فريب فرنت في ما المنظم من البندو أو بركتشوها فايمة على أشولها فيدن أقد (المحسر ٥) أخرجه النحاري (٤٠٣١) و (٤٨٨٤) ، ومسلم (١٧٤١) .

السس الكبر (١٨١٧٢) عن عروه س ألزبير رصبي الله عنه ، و يظر ٥ معرفة السنن و الآثار عالم (٢٢/٧)

⁽٥) قوله : (پيبرز أكله) من التجرير ، (ش : ٢٤٦/٩) .

⁽١) أي : في التترس بهم ، انتهى مفتى ، (ش : ٢٤٦/٩)

أؤعيشاة وحلما رأخوعة إلتهم وصررة

فصل بِسَاءُ الْكُمُّارِ وَصِيْبُهُمْ إِذَا أُسِرُّوا - رَقُولَ ، وكذا الْعَيِدُ ،

(أو عنساه وحما رجوعه (لنهم وصرره) فيحُورُ إللاقه أيضاً دفعاً لهذه المفسلة ، أمّا بحوفُ رجوعِه فقطُ . فلا يُحوُرُ إللاقه ، بل تُدْبُحُ للأكل وأمّا عيرُ المحترَمِ ؛ كحربير فيحُورُ ، بل يُسنُ إللاقه مطلعاً " إلاّ إل كالله عدود" فيحدُ

(فصل) في حكم الأسر وأموال الحرسين

(سباء الكهار) عيرُ المرتدّات وإنّ لم يكُنُ لهنَ كنتُ قيما يظَهُرُ مِن كلامِهم حلاقاً المعاورديُّ ، أو كُنَّ حاملاتِ السلم ، ومثلُهنَ الحالي (وصبالهم) ومحاليتُهم حالة الأسر وإن تقطّع حبوثهم (إذا أسروا - رقُوا) العس الأسر ، فحُمشهم لأهل التُحمس ، وناقتهم للعالمين

(وكذا العمد) ولو مسلمين يرقُون بالأسر ؛ أي يُدامُ عليهم حكمُ الرقُّ المنتقلُ إليه فيُحَمَّدُون أبضاً

وكالعبد فيما دُكر المنقصُ تعليباً لحقن الدم ، كدا أطلقُوه وطاهرٌ أنَّ محبَّه بالسنة لبعضه القلِّ ، وأمّا بعضه الحرُّ فيظهرُ أنّه يتحبَّرُ فيه بين الرقَّ ولمنْ والعدام .

وقد أَطُنَقُوا الله يَجُورُ إِرقَاقُ بعض شخصي(١) ، قِيأْتِي في ناقِيه ساءٌ على عدم

⁽١) قويه (مطبطاً)أي سواه كان فيه عدو أو لا (ش ٢٤٦/٩).

⁽٢) قوله (سه عدر) أي يعدو على اداس ؛ أي القصد و فلاكهم كردي

⁽٣) الأحكام البلطانية (ص: ٢٣٧)

 ⁽٤) قوله (أنه بنجور) أي ثلامام (يرفاق بعض شخص) أي من الأخرار لكامين (ش ۲٤٦/٢٤٦/٩)

رَيَجُتَهِدُ الإِمَّامُ فِي الأَخْرَارِ الْكَاملِينِ ، ويفعلُ الأحطُ لَلْمُسْلِمينِ ؛ مِنْ قَتْلٍ ومنَّ وَقِدَاهِ بَأَشْرِي أَوْ مَانِ

السراية إليه ما قَرَّرْتُهُ (١) ؛ مِن منَّ وقداهِ .

ولإمام قتلُ امرأةٍ وقلُ قتلا مسلماً ، كدا دكره شارحٌ ، وفيه وقعةٌ ؛ لألُّ الحربيُّ لا قود عديه مع ما فيه من تعويتهم على العالمين

وقد يُخَاتُ عَالَ المصلحة في هذه الصورة الحاصّة قد تُطُهرُ للإمامِ في قتلهما التغيراً لهم عن قتلِ المسلم ما أشكل (*) ، وحسته فقلُهم ليْسَ قوداً

(ومحتهد الإمام) أو أميرُ الحيش (في) الدكور (الأحرار الكاملين) أي المكتفين إذا أبيرُوا (ويفعل) وحوماً (الأحط للمسلمين) ماجتهاده لا مشهيه (من قبل) مصرف العبق ، لا غيرُ ؛ بلاماع (")

(ومن) عليهم نتحبية سينهم من غير معاني (وفداء بأسري) منّا أو من الدميّين على الأوجه⁽¹⁾ ولو واحداً في مقاننة حمع منّا أو منهم⁽⁰⁾ (أو مان) فيُحمَّنَى وحوباً أو بنحو سلاحنا

ويُمادي سلاحُهم بأسرانا على الأوجهِ لا بمالٍ ، إلاّ إنّ طهرَتْ فيه المصلحةُ طهوراً ثامًا من غير وينةِ فيما يُطُهّرُ

ويُقْرِقُ بينه وبين منع بيع السلاح لهم مطلقاً (١) مأن دلك فيه إعابتُهم ابتداءً مِن

⁽١) - وقي (أ) و(س) و(هم) زيادة : (قيه) .

 ⁽٣) رحع " السهل بصاح في اختلاف الأشباح (مسأله (١٥٨٠)

⁽٣) قال الإمام الشابعي رَضي قه عنه (وإد، أسر المستدون المشركين فأرادُوا فتلهم فتلوهُمُ بضرب الأعناق ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم بهي هن المثله ، وقتل من قتل كما وصفت أخرجه السهني في * معرفة السن و لاثار * (١/ ٥٥٣) ، وراجع * السن لكبير * (١٨ ١٣١) بات قتل المشركين بعد لإسار بضرب الأعناق ، دون المثله

⁽³⁾ قوله (على الأوحه) راجع للمعطوف سط (ش ٩٤٧/٩)

 ⁽a) قوله : (أو منهم)أي : اللّعبين . (عش : ١٨/٨) .

⁽١) قوله (مطعدً) أي ظهرت مصدحه أم لا (ع ش ١٩١/٨)

كتاب البير _______كتاب البير _____

رَ شَتَرْقَاقِ ، فَإِنْ خُفِيَ الأَخْطَ حَسَمُهُمْ حَتَى يَظْهِرُ لَهُ ، وَقَبِلَ الْأَيْشُرِقُ وَشَيٌّ ، وكَذَا غَرَبِيٌّ هِي قَوْلِ

الآحادِ فلم يُنْظرُ فيه لمصلحةٍ ، وهذا أمرٌ في الدوامِ يتعلُّنُ بالإمامِ فحار أن ينظر فيه إلى المصلحةِ(١) ،

(واسترقاق) ولو لبحو وثنيّ وعربيّ وبعص شخصي ، فشري لكلّه على ما بحثّه الرركشيّ ؛ أحداً من السراية في الخرنث بنصف حجّةٍ ، و الْوَفْقَتُ بصف طلقةٍ .

وقيه نظرٌ طاهرٌ محثاً وأحداً ؛ لوصوح الفرق بإمكان تشعيص هنا^(٢) فلا صرورةً لمسراية ، محلافه ثمَّ فتُحمَّشُ رقائهم أيصاً

(فإن جعي) عليه (الأخط) حالاً (... حسهم) وحوباً (حتى نظهر له) الصوات فيَقُعلُه

(وقبل لا يسترق وشي) كما لا يُعرُّ بحريةٍ ، ويُردُّ بوصوحِ العرق (وكدا عربي في قول) تحدٍ فيه^(٣) ، لكنه صعيفٌ ، بل واهِ ، بل روى البحاريُّ أنّه صُلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ سبى قبائل ص العرب ، كهوارد وسي المصطفق ، وصَرَب عليهم الرقُّ⁽¹⁾ ،

⁽١) وقي (١) و(خ) و(س) و(حد) ٢ (التصلحة)

⁽١) قوله : (مما) أي : في الاسترقاق ، (ش : ٢٤٧/٩)

⁽٣) عن معاد س جبل رضي غه عنه أن النبي ﷺ فان يوم حبن الو كان ثانياً على أحدٍ عن المرّب مباءً بعد البيدي في ١ معرفه مباءً بعد البيدي في ١ معرفه البيس والاثار ١ (١٨١٠٥) . (٧/٥) و١ النس الكبير ١ (١٨١٢٥) فال بحدظ البيدي (رهذا إساد ضعف لا يحمع نشله) والحديث عند لإمام الشاهمي في ١ لأم ١ (١٦٨/٥) وقم [٢١٢٠] يدون إسناد .

 ⁽³⁾ صحيح التجاري (١٩٣٨) عن أبي سمد الحدري رضي الله عنه في سبي ان مصطان - وضحيح التجاري (١٩٣٨ ـ ١٩٣٤) عن النسور ان محرمه رضي الله عنه في سبي هوران - قال الإمام التجاري (١٩٣٨ ـ ١٤٠٤) عن المسور ان محرمه رضي الله عنه في ٩ الأم ٩ (١٩٧/٥) - (١٩ مبي رسول الله ﷺ بي المحيطان وهو اراد=

ومن قبل أسبراً عبر كاملٍ^(١) لرمنه فيمنه ، أو كاملاً قبل التخيّر فيه. . عُرَّرَ مفط

تسبه لم سعرَّ صُوا^(٢) فيما عدمَتُ إلى أنَّ الإمام لو أخََّّار حصلةً له الرحوعُ^(٢) عنها أو لا ؟ ولا إلى أنَّ أحسره (٤) هل يتوقّفُ على لفظٍ أو لا ؟ والذي يُطُهَرُ لِي في ذلك تعصيلُّ لا بدَّمته .

أمّا الأولُّ⁽¹⁾ فهو أنّه لو احتار حصدة طهرُ له بالاجتهادِ أنّها الأحطَّ ، ثُمُّ طهر له به⁽¹⁾ أنّ الأحظ غيرُها ، فإن كانت رقّاً لم يجُرّ له الرحوعُ عنها مظلماً⁽¹⁾ ؛ لأنّ العامين وأهل الحمس ملكو بمحرّد صربه الرقَّ ، فلم يُمْلِكُ إبطانه عنبهم ، أو قبلاً حدر له الرحوعُ عنه ؛ تعليباً لحقن الدماءِ ما أَمْكُن .

وإدا خَارَ رحوعُ مَقَرُّ سَحَوَ الرَّمَا بَمَحَرَّدِ تَشْهِمَهُ ۽ وَسَقَطَّ عَنْهُ الْفَتَلُ بِذَلك... مهيما أَوْلَى ؛ لأنَّ هذا محصَّ حَقُّ الله تعالَى ۽ وذاك فيه شائبةٌ حقَّ آدميُّ .

أو هداءً أو سناً لم بُعُمنُ بالثابي (٨٠ ؛ لاستلرامه بقص الاجبهادِ بالاحبهادِ مِن غيرِ موجبٍ ، وكما لو اختهد الحاكمُ وحكم لا لنقصُ حكمُه لاجتهادِ ثالِ

وفائل من بعرب ، وأخرى عليهم ثارق حتى منَّ عليهم بعده) ، وذكره عنه البهمي في ٩ السنى .
 بكير ٩ (١٨١٣١)

⁽١) قوله: ﴿ أَسَارَ عَبْرِ كَامِلَ } وهو المرأة والعشي والمجنول والصد: ﴿ شَ ٢٤٧/٩ ﴾.

 ⁽۲) فعبل قوله (دم يتعرضو) أي لم يدهبوا (بعبي أن العبساء لم يدهبوا إلى أن
 إلح - كردي

⁽٣) قويه (به الرجوع) إلح د أي حل له ذلك (ش ٢١٧/٩)

⁽¹⁾ قوله (رلا إلى أب حساره) أي الإمام بحصلة (ش ٢٤٧,٩).

 ⁽٥) قوله (أب الأون) أي الرحوع عما احماره، وقوله (ديمر ا أي الصفيل فيه (ش TEV/٩)

⁽٦) أي : بالإجتهاد ، (ش : ٢٤٧/٩)

⁽٧) قوله (مطلعا)أي بـــارالأم لا (ش ٢٤٨/٩)

⁽٨) قوله (بالثاني)أي من الأجنهادين (ش ٢١٨/٩)

ولز أشلم أسيرً عصم دمة

نعم ؛ إنَّ كَانَ احْسِارُهُ أَحْدَهُمَا لَسَبِ ، ثُمَّ رَانَ دَلِكَ النِّبُ وَمَشِّبُ ''' المصلحةُ في الثاني عُمل نقصيته ، ونيُس هذا نعص احتهادِ ناحتهادِ ، س نما يُشْبِهُ النصَّ ؛ لروال موحب الأوّل ديكنية

واتما الثاني(") عهو أنَّ الاسترفاق لا لَذَ فيه من معظِ يذُنُّ عليه ، ولا يَكُفي فيه محرَّدُ الفعلِ ؛ كالاستحدام ؛ لأنه لا يشتلُرنُه ، وكندالمداء

تعم ؛ يَكُمي فيه لفظُ ملترم ببدل مع قبض الإمام له من عبر لفظِ ، بحلاف الخصلتين الأخرين ؛ لخصولهما بمجرّد الفعل

(ولو أسلم أسير) كاملٌ ، أو بدل الجربه قبل أنْ يحدر الإمامُ فنه شتُ (عصم دمه) للحديثِ الآتِي^(٣)

ولم يذُكُرُ هَمَا (وماله) لأنهُ (*) لا يغصمُه إذا حدر الإمامُ رقّه ، ولا صعار وللهِ (*) ؛ للعلم الإسلامهم(*) ـ تبعاً له وإن كائوا لدار الحرب أو أرقّاء (*) ، والأصلُ المسلمُ قاآ (*) ـ من كلامه (*) الأتي ؛ إذ التقييدُ فيه (*) بـ(قس الطمر)

⁽١) - وتي (أ) (ٿ٢٠) ر(خ) ر(هـ) : (يقيت)

⁽٢) وقوله : ﴿ وأما الثاني ﴾ أراديه ؛ قوله : ﴿ أن احتماره ...) إنح إكردي

 ⁽٣) عَن ان عمر رضي أنه عنهما أن رسود اله ﷺ قال الله الإصلام، وحسالهُمْ على الله على الله المرحة المحري (٢٥)، وحسالهُمْ على الله على ا

⁽t) قوله (الأنه) أي الأن إسلامه لا يعصمه الأي الا يعصم مانه كردي

 ⁽a) قوله (ولا صعار ونده) راح ۱ أي رام يذكر لمصنف هذا وصعار ونده (ش
 (TEA/۹) ،

⁽٦) قوله (بوسلامهم)أي صعارونده (ش ٢٤٨,٩)

 ⁽٧) قوله (أو أرباء) أي وإن كان صحر ولده أرباء سواء كان رفهم عن الأسر أو سمى
 الأسر ـ كردى

 ⁽A) وقوله (والأصر المسلم مأ) أي : وإن كان الأصل الذي أسلم تنا . كردي

⁽⁴⁾ قوله : (من كلامه) متعلق بقوله : (لنملم) ، كردي ،

⁽١٠) قوله (يه)أي في كلام المصنف الأبي (ش ٢٤٨٩)

لإفادة عموم العصمة ثمّ للحلافها هنالك الله ذكر في المال

وأمّا صعارًا أولاده (٢٠) عالمنحظُ في الصوريش (٢٠) واحدٌ ؛ كما يُعْلَمُ أيضاً من كلامِه السابق في اللقيطِ (٤٠) .

ورعمُ المحالفة بين ما ها و لم " و أن عموم دلك " مقبدٌ بهدا " الا يتعربه في إسلامهم بعد الطفر ، ولا يُقصمُون به عن الرقّ. ليس في محده " المصريحهم شعبتهم له قس الطفر فبعده كدبك ، إد لا دحل بنطفر بل وصرب الرقّ عليه " في منع السعية بوحه ، وقد صرّخوه في منحث التقريق بين الأمة وولدها الله الصغير وأصله العبين إذا أسلم الأصل تنعه الصغير ، فأولى إدا كان الأصل هو القرّ وحده .

وصَرْحُوا أَيْصاً مَانَ مِن أَسْلَم بَعَدُما اسْتُرِقَّتُ رَوجِنُهُ الْحَامِلُ ۚ يُتَحَكِّمُ بِإِسْلامِ الْحَملُ وَلَمْ يَتُطُلُ رَقِّهُ ﴿ * * * وَمَانَ احْتَلافِ الدَّرِ لَا يَشْعُ الْحَكُمُ مَالَسَعَيْمُ فِي الْحَملُ وَلَمْ يَتُطُلُ رَقِّهُ ﴿ * * * وَمَانَ احْتَلافِ الدَّرِ لَا يَشْعُ الْحَكُمُ مَالَسَعَيْمُ فِي

⁽١) قوله (بخلافهاهم) أي في الإسلام في الاحيار ، فلا عموم فيها. (ش. ٢١٨/٩)

 ⁽۲) قوله (رأما صعار أولاده) بريد أن لمحالته بين ما هما وثم في المان وأنّ صعار إبح
 كردي وهان الشرو بي (۲٤٩٩) (بوله ٥ وآما صعار أولاده ٥ أي عصمتهم)

 ⁽٣) قوله (مي الصورس) أي حي الإسلام قبل الطام ، والإسلام قبل الاحسار (شي ٢٤٩/٩).

^{. (} htt/h) & (i)

⁽٥) قوله (وثم)أي كلام للمبلك لأمي (شي ٩٤٩/٩) -

 ⁽١) قوله (وأن عبوم دنك) إنج عظب نصير بلمحانفه ، و لنشار زليه كلام المصانف الآني
 (ش : ٢٤٩/٩) ,

 ⁽٧) قوله (معيد نهدا) أي نعس الطفر كردي وفان الشروني (٢٤٩/٩) (فوله فيفيد بهذا ٩ أي : بالنسبة إلى هذا ؛ أي : ما هذا)

 ⁽٨) قونه (بس في محله) حبر (ورغم) إلح دروي الأصل (فرغم). (ش
 (٨) الإقام).

⁽٩) قوله (علم)أى الأصرائب معدالطم (شي ١٤٩/٩)

⁽١٠) قوله (رده) أي رق الحمل سمأ برق أمه (ش ٢٤٩/٩)

كاب البير _______كاب البير ______

الإسلام ؛ فكويُّه (١) في قبضة الإمام أولى ، وبأنَّ الإسلام (١) لا يُوقفُ

ويلُرَّمُ مَن قال عدم السعيَّةِ عند الرقِّ وَيَفُهُ^(٣) قن الأحسار ، فإن الحيار الرقَّ. فلا تبعيَّهُ ، أو عبره. تبع

وفي الروصة الواسمة الواتم أنه أو سنه الدلعة و رقب سفس الأسراء ، ثُمَّ قاب وأَلْحق اللَّ الحدَّادِ الولد الصعير بالأمِّ ، وهو هفوةٌ عند الأصحاب الألَّ المسلم يُتَبِعُه ولدُه الصعيرُ في الإسلام فلا يُتصوّرُ سله (٥) النهى

علم يُمُرقُ^(١) في تنعيّة المسلم بن الحرُّ والقنُّ ؛ ولذَّا لم يُغَتَّرِضُوا هذا الإطلاق^(١) مع اعتراضهم لنفيه^(٨) نصور سبه نصور^(١) يُنصورُ فيها سبُّه

وأمَّا قولُ الحليميُّ ﴿ لُو سَنَاهُ (١٠٠ دَمِنَّ وَلَمْ لِحَكُمْ بَاسَلَامُهُ ، ثُمَّ شَبِي أَبُواهُ ثُمُّ

⁽١) قوله (عكومه) أي الأصل السلم (س ١٤٩١)

⁽٢) قوله (وبأن لإسلام)أي إسلام الوند الصنعبر (ش ٢٤٩٩)

 ⁽٣) قوله (وبعد) أي وبعد إسلام ولد صغير لأسير دن حسار الإصام فيه شبتاً (شي
 (٣٤٩/٩).

 ⁽٤) قوله (رقب بنيس الأسر) بون حبار الأسر بملكها صدر أربع أحداسها له ١ فتعلى عليه
 ويقوم لحمس لأهل الحمس إن كان موسر أن كذا عي ١ برواسه ١ كردي

 ⁽a) قوله (علا ينصوار ســـه) أي مطلماً لاحه ولا س عبره (ش ۲۲۹۹) + روضه
 لطانيين » (۲۹/۷) ،

 ⁽¹⁾ قوله (سم يعرفوا) إلح ، أي «الأصحاب حيث أطلقوا فونهم (أن المستمم
 يشعه) إلح (ش ٢٤٩/٩) هكد في الشرواني ا ، فلمله بسخه

 ⁽٧) قوله (لم يعرضوا هد الإخلاق) وهو قوله (أن المسلم يبعه ولده) إلح كردي

⁽٨) قوله (دعيه) الصمير يرجع إلى ١ الروضة ١ باعبار لكات كردي

⁽٩) وقوله (يعبور) معنى معراصهم ، وتنك انصور ما ذكر في ا شرح الروض ا بقوله (ورك دحل مسلم دار الحرب وأسر ولده الصغير رق بعس الأسران كان رقيعاً بحربي ا كأن بروح حربي الد بحربي مأنت يولد ، أو فهر حربي ولد انحربي ، أو شراه مه ثم أسلم الأب في الثلاثة . كردى

⁽١٠) قوله : (ولو ساه) أي : الصحير ، كردي .

وَيَقِيَ الْجِيَارُ فِي الْبَاقِي ،

أَسْلَمَا لا يُخْكُمُ بِإِسلامِهِ . . فصعيف .

قَالَ الأَدْرَعَيُّ وَعَلَى فِياسِهِ لَوْ لَمْ يُشْبِ ثُمُّ أَسُلُما بَدَارَ الْحَرِبِ أَوْ حَرَجًا مِنهَا بأنفسهما ثُمُّ أَشْلِماً لَمْ يَصِرُ مِنْلِماً بإسلامهما ؛ لانقراده عنهما قبل ذلك . وما أطُنُّ الأصحاب يُوافقُونه على دلك التّهي "

قال عيزُه (**) وهو (**) كما قال «أسهى ؛ أي بل حالفُوه صريحاً فيما قاسه الأدرعيُّ على كلامه ؛ لفولهم (*) لأني في المس (وإسلامُ كافرٍ (*) قبل طفرٍ به . . .) إلى آخره .

وإدا تنعُوه (١٠) هي الإسلام وهم أحرارُ لم يرقُوا ، لامتناع طروّ الرقّ على من فارك إسلامُه حريّته ؛ ومن ثمّ أخمعُوا على أن يجرّ المسلم لا يُشيى ولا يُسترقُ ، أو أرقَال (١٠٠٠ ما لُعُصُ رقُّهم

واس ثمّ لو منك حربيّ صعبرا ثمّ خُكم بإسلامه بنعاً لأصله حار سيَّه واسترقاقه (ونقي النجيار في الناقي) أي ناقي النحصال السابقة

أو يعدُ أنِ احدر ٢٨١ المن أو القداء أو الرقُّ - بعين ٢٩١ ، ومحلُّ حوارِ المفاداة

 ⁽١) قوله (التهي) أي : كلام الأدرمي . (ش : ٢٤٩/٩)

⁽٢) قوله : (قال غيره) أي : غير الأدرعي ، كردي ،

⁽۲) (وهو) أي قوله (وساطن لأصحاب) الح كردي

 ⁽٤) أوله (على كلامه) أي الحلمي، قوله (عوبهم) أي الأصحاب (شي
 (٢٤٩/٩).

⁽٥) قوله (اورسلام کافر ۱ إنج بدل من (افولهم) (ش ۲۶۹٫۹)

 ⁽¹⁾ قونه (وإدا سعره) أي سعوا الأصل في الإسلام ، سو - كان الأصل فياً أو غيره ، فالشبعير
 يرجع إلى المستم في قول المصنف (ونو أسلم) إنج كردي

⁽٧) قونه (أو أرفاه) عطف على بوله (أحرار) (شي ١٤٩٩)

⁽٨) قويه (او بعد أن احبار) إلح عظف على قويه (قبل أن بنجبار الإمام) إلح كردي

⁽٩) وقوله : (تمين) أي : تعين ما اختاره ، كردي ...

رَهِي قَوْلِ يَتَعَشُّ الْرَاقُ

وإشلامُ كافرٍ قتل طفرٍ به يغصمُ دمة ومانة وصعار ونده لا رؤحتهُ على الْمَدُهَب ،

مع إرادة الإقامة في دار الكفر إنَّ كان له ثمَّ عشيرةٌ بأمنَّ معها على نفسه و دينه

(وهي قول جعين الرق) ينفس الإسلام ؛ كالدرية بجامع حرمة الفتل . وهُرِقَ الأَوْلُ مَانَه لَم يُحيّرُ هي الدرية هي الأصل ، محلاته ثم

(وإسلام كافر) مكلّف (قن طفر به) أي قن وضع أيدنا عليه (بعضم وبه) أي بفيه عليه (بعضم وبه) أي بفيه على كلّ ما مرّ (وباله) حميفة بدارت ودارهم و بما مرّ (أ) في الحبر المتفق عليه و فإذا قالُوها م أي الشهادة عضمُوا منّي دماهُهم وأموالَهم الآل) .

وبه ردُّوا قول العاصي الآثَدُ أن بنصمُ لعولها" الإفرارُ بأحكامها ، وإلاَّنا .. لم يَرْتَفَعِ السيفُ

(وصعار) ومجابي (ولده) الأحرار وإن سفلُوا ولو كال الأقراب حيّاً كافراً عن الاسترقاق () ؛ الأنهم يشَفُونه في الإسلام ، ومن ثمّ كان الحمل كمنفصل ، والنالعُ العاقلُ الحرُّ كمنتقلُ (الا روحنه على المدهب) ولو حاملاً منه فلا يقصمُها عن الاسترقاق ؛ الاستقلاله

وإنَّما غَصْم عملته عن الإرقاق ، والمنع يرقيقُ كافرٍ أغْتُمه مسلمٌ والْتحق بدار

 ⁽۱) قوله (بنامر) انظر في أي منحل وقد قال في شرح (عصير دمه) التحديث الأبي ، فقعل ما هناع على بوهم أنه ساق التحديث هناك للمامه (شن ١٩٠٩)

⁽٢) أخرجه المعاري (٢٥) ، ومسلم (٢٢) ص اس عمر رضي الله عنهما

 ⁽۲) قوله (ال ينصب لعونها) أي العون الشهادة كردي

 ⁽²⁾ قوله (وإلا)أي وإدام ينضم دبك الإفرار بالشهاده (ش ٢٥٠٩)

 ⁽٥) قوله (عن الاسرفاق)أي بعضم صعار زلده عن الاسرفاق كردي

هَإِدَا اسْتُرَقَّتَ الْغَطِعَ لَكَاخَةً هِي الْحَالَ ، وقيلَ إِنَّ كَانَّ بَعْدَ دُخُولِ، . النَّطرت الْعَدَّةُ فَلَعَلُهَا تَغْنَىُ فِيهَا

ويخورُ إِرْفَاقُ رَوْحَة دَمْيٌ ، وكدا عَبِقُهُ في الأَصْحُ ، لاَ غَتِيقُ مُسْلِمٍ وَرَوْحَهُ

الحرب ؛ لأنَّ الولاء بعد ثبوته واستقراره لا تُشكنُ رقعُه بِحَالِ⁽¹⁾ ، بِخلاف الـكاح

(دودالا السرقت) أي خكم برقُها بأنَّ أُسرتُ ؛ إد هي تُرقُّ بعس الأسر الأسر القطع بكاحه في الحال) ولو بعد وطع ؛ لروال ملكها عن نفسها ، فمنكُ الروح عنها أونى ، ولحرمة ابتداء ودوام بكاح الأمة الكافرة على المسلم .

(وقبل : إن كان) أسرُّها (معد دخول . ، النظرت العدة ، فلعلها تعنق فيها) فيدومُ النكاحُ ؛ كالردَّة ، ويُرَدُّ مأن الرقَّ مفصَّ دائيَّ يُنَافِي السكاح فأشَّمة الرضاعَ

(ويحور إرقاق روحة دمي) بمعنى أنها تُرقُّ بنفس الأسرِ ، ويَنْقَطعُ بكاخُه إدا كُنتُ حربيّةً حادثهُ بمدعقد الدلمَّة ، أو حارحةً عن طاعت، حينُ غَفَدُها

(وكذا عسقه) الصعيرُ والكبيرُ ، والعاقلُ والمجودُ (في الأصبع) إذا لَمحقَ بدار الحرب يحُورُ استرقافه ؛ لحواره في سيّده لو لحق بها ، فهو^(٣) أَوْلَى (لا عين مسمم) خال الأسر^(١) وإن كان^(٥) كافراً قبله فلا يَحُورُ إرقاقُه إذا خَارَت ؛ لِمَا مر^(١) أَنُ الولاء بعد ثبوته لا يراتععُ (و) لا (روحته) الحربيَّةُ ، فلا يحُورُ إرقافُها

 ⁽١) قويه (لأن الولاء بعد ثبويه واستفراره) إنج هذا منصوص بولاء النسلم ، كما أفاذه شبح
الإسلام في الشرح العصول ؛ اسهى سم ، أي ويصده فون المصبف الابي (وكذا صمه في
الأصبح لا هتيق مسلم) , (ش : ٢٥١/٩) .

⁽٢) وفي (٢٠٠١) و(خ) و(غ) : (بول)

⁽٣) قرله : (مير) أي : منيقه , (ش : ٢٥١/٩) ,

⁽²⁾ قوله (حال الأسر)أي تعليل ظرف لـ (مسلم) (شي ١٩٥١)

 ⁽٥) قوله (وإن كان)أي السمس (كافرأشله)أي الأسر (شي ٢٥١/٩)

⁽٦) آي: آنمآ. (ش: ٢٥١/٩)،

عُلَى الْمُدِّمِّبِ .

وَإِدَا شُبِئَ رَوْحَانَ أَوْ أَحَدُّهُمَ، الْفَسِحَ النَّكَحُ إِنَّ كَانَا خُرْثِنَ، قبل أَوْ رَقِيقَيْنَ

أيضاً ﴿ عَلَى المَدَمَّتُ وَالْمَعْتَمَدُّ فِيهَا * الْجَوَارُ * كَرُوحَةَ حَرَبِيُّ أَسُلَمُ (*)

ومحلّه (١) : هي سبي روح صعيرٍ أو محبودٍ أو مكلّفٍ الحَدر الإمامُ رقّه ، فإنّ منْ عليه أو فَادى به . اسْتَمَرَّ نكاحُه .

وخَرْجَ ما حَرْبِينَ) ؛ ما لو كَانَ أحدُهما حرّاً فقطَّ وقد شَيئًا ، أو الحرُّ وحده وأرقَّه الإمامُ فيهما^(ه) إذا كان روحاً كاملاً ، فينُمسخُ الكاخُ لحدوث الرقّ ، محلاف ما لو شبي الرقيقُ وحده ؛ لعدم حدوثِه ؛ كما لو كانا رقيقيْن

(قبل او رقبقير) ويُفسخُ أيضاً ؛ الأنه حدث سيَّ يُوجثُ الاسترقاق ،
 فكَانَّ كحدوثِ الرقَّ .

والأصحُ المبعُ سواة أشب أم أحدُهما ، وسوءَ أشلما أو أحدُهما أم لا ا لأنّ الرقّ موجودٌ وإنّما انتقل من شخصٍ إلى ّحزَ وهو لا يُؤثّرُ كالسع

⁽١) والجمع (المسهل النصاح في احلاف الأشاح (١٥٨١)

⁽٢) قوله (أبهم)أي أصحابه 海العالمين (ش ٢٥٢/٩)

⁽٣) صحيح سنيم (١٤٥٦) عن أبي سعيد الحدري رضي الله هنه

⁽٤) عداره معني المحتاج (٤١/٦) . ﴿ محل الانفساح في سبي بروح (إ كان صعير أو محوداً أو كاملاً واختار الإمام رقه . ؛ إلخ ،

⁽٥) أي : سبيهما ، ومبي الحروحات ، (ش : ٢٥٢/٩) ،

وَإِذَا رَقَّ وَعَلَيْهِ دِيْنٌ لَمْ يَسْقُطُ

ا وإدا رق (``) الحربيُّ (وعليه دين) لمسلم أو دميُّ أو معاهدِ أو مستأمي (لم نسقط) لأنَّ له دمَّةُ ، أو نحربيُّ سقط ؛ كما لو رقُّ وله دينٌ على حربيُّ ، وأَلْحَقِ به ('') هما المعاهدُ و نمستأمنُ

والفرقُ (**) أنّه وينُ كان (**) عير منترم للأحكام (**) ؛ كما مرَّ في السرقة (**) لكن تأمينُه (**) اقتصى أنّه يُطالِبُ بحقّه مطنقاً (**) ؛ ولا يُطاببُ بما عديه لحرميُّ ، وفيه (**) بظرٌ .

والوحة عدمٌ نفرق (١٠٠)، بخلافه على دميَّ أو مسلم ، بل ينقى بدقة العدين في فطائه (١٠٠) به سيِّدُه ما لم يغنق على ما لبحث قياساً على ودائعه ، وفيه تطوّ (١٠٠) ؛ فطهور العرق بين العين نفرض تسلم ما ذكر فيها (١٠٠ وما في الدثة على أنّا إنْ

 ⁽۱) قوله (وردا رق) كدا في بسخه الشرح بألف و جده بعد لدال وفي ۱ النهاية ۱ و۱ المعني ۱ بعدما كدان (ش ۲۵۲۹) وفي المطنوعة (بمعنزية والوهبة (الرق))

⁽٣) أي بالجربي في البيغوط البهي ع ش ش (٣ ٢٥٢)

 ⁽۳) قوله (و نفری) ي بين ما هنا حيث أبحق فيه النتباهد والنسائس بالحربي ، وما هناك حنث ألحق فيه بالدمي (ش ٢٥٢/٩) وقال النصري (١٥٣/٤) (فوله الا والفرق أنه ٩ يبلقي : ٥ أمهما ٩) .

⁽¹⁾ قوله (أبه ورب كان)أي المعاهد أو المسأس سم وع ش (ش ٢٥٣/٩)

⁽٥) رمن (1) ; (بالأحكام) .

⁽٦) - قي (اس : ٢٠١٨) . ٢٠٠١) .

 ⁽٧) قوله (بأنيه) أي المعاهد أو تنسأس، وكدا القيمير في قوله (أنه يكانت) إنح
 (ش ٢٥٢/٩٠).

⁽٨) قوله (مطلعاً)أي على حربي أو عبره (ش ٢٥٣/٩)

⁽٩) قوله (وقيه نظر) أي في لإلحاق أو الفرق (ش ٢٥٢,٩)

⁽١٠) راجع (المهل النصاح في اجتلاف الأشياح (مسأله (١٥٨٢) -

⁽١١) وقي (٣٥) و(خ) و(د) و(س) ا (فيطالب) .

⁽١٢) قوله: (وفيه نظر:) إلح الظاهر: أن السفير في مطالبه السند، وأما النفاء في بدمه كالودسم: فمحرومه حلى في البروض الرعبره: (اسم: ٢٥٣/٣٥٣) (١٣) قوله: (فيها) أي : العين ، (ش: ٢٥٣/٩)

قُلُ مملك السبّدِ للدين. فلا وجه للنقيبد بالعنق، أو بعدم ملكه به فلا وجه المطالبة

والذي يَتَجَعُ في أعيانِ ماله (١٠ أنّ السند لا مملكُها ولا تُعاسَفُ مها ﴿ لأنّ ممكه مرقبته لا يشتلُرمُ ممكه لماله ، مل القياسُ أنّها ملكٌ لست المدان ﴿ كالمال الصائع .

وأن دينُه وقصيّةُ تبريلهم ما في الدمم مودة أعيان الأموال في نحو الركة والجعّ وعيرِهما أنّه مثلُها هنا^(١) أبصاً

تعم ؛ يَتُردُّدُ النظرُ فيما إذا أُغْتَن ولم بأُخدهم الإمامُ على يكُونُ احقُ بهما ؛ لأنَّ الروالَ إِنْما كان لأصلِ دوام الرقُّ وقد بان خلافه ، أو لا حقَّ له فيهما ؛ لأنَّ الرقُّ بمبرلة الموت في نعص الأحكم فينعلُ به ليت انعال مستفرّاً ؟ كلَّ محتمِلٌ

ثُمَّ رَابِئُهِم صَرَّخُوا فِي (لِإقرار) بَالَهُ لُو أَقَرَ بَعِينِ أَوْ فِينِ لَحَرِبِيُّ ثُمُّ التَّشُرِقُ^(؟) . لَمْ يَكُنُ الْمَقَرُّ بَهُ لَسَيْدَهُ ، وهو صَرِبَحُ قَبَعَ فَكُرَّتُهُ أَوْلاَ⁽³⁾ ، وذكوتُ لُمَّ⁽⁶⁾ عَفَتْ ذلك أَنَّهُ يُوقَفُّ ، فإنَّ عَتَىٰ ﴿ فَلَهُ ، وَرَنَّ مَاتِ قَنَّ ﴿ فَهُو فِيَّ

قَإِنْ قُلْتَ كَيْمَ يُنصَوّرُ مطالبةُ السَّبِدَ على العرل بها وهو لا يملكُ حميعه ؛

⁽١) قوله (في أهنان مانه) أي كرد بعه (بهي مفني (ش ٢٥٣٩)

 ⁽٢) قوله (الد) أي درين ، وهوله (شديه) أي مثل أعناد الأمواد (أي فلا بملكه السند والا يعادل به ، قوله (ها) أي فسا الوارق وله دين على دمي إلح ، قوله (أيضاً)
 أي : كما في تحو الركاف - إلح ، (ش : ٢٥٣/٩)

⁽٣) أي : الحربي ، (ش : ٢٥٣/٩) .

 ⁽¹⁾ قورد (فيما ذكره أولاً) كأن العراد مما ذكره أولاً عدم منك السيد وعدم معاشنه ، وكأنه الحرر ، (أولا) عند بحثه ، من أنها منك بيت لمال ، وما فرعه على دنك ، من البردة هند إذا اهتى قبل أخذ الإمام ، فليتأمل ، (سم : ٢٥٣/٩)

 ⁽٥) قوله (ودكرت ثم) أي في باب الإفراء قوله (عنب دلك) أي ما صرحوا به من أنه لو أقر يعين ... إلح ١ أي ، عقب دكره (ش: ٢٥٣/٩)

فَيُقْصِي مِنْ مَالَهِ إِنْ عَلَمَ مِقْدَ إِزْ قَاقَهِ ، وَلَوَ أَقْدَرَضَ حَزَيِيٌّ مِنْ حَزَيِيٌّ أَوَ اشْترى مِنْهُ ثُمٌّ أَشْلِمَا أَوْ قَلَلا حَزْيِهُ

لآن المعيمة محضة ؟ قُلْتُ المتصوّر ملكه لكله ؛ بأنّ يشيه دميّ ؛ كما يأتي (١٠) ولو كان الدين للسابي (١٠) سقط ؛ ساء على أنّ من ملك قلّ عيره وله عليه دين اسقط ، وله عليه دين اسقط ، وله عليه دين اسقط ، وله تناقص للشبحيل (١٠) ، ومحلُ السقوط فيما يخمصُ بالسابي دون ما تقالُ الحمس ؛ لأنه ملكُ لعيره (٥)

وإدا لم يستقط (فيعصى من ماله إن علم بعد إرقاقه) تقديماً له (١٠) على العجمة ؛ كالوصية (١٠) وإن خُكم بروال مبكه بالرق ؛ كما يُقصى دينُ المرتدُّ وإن خُكم بروان ملكه بالردَّة

أمّا إذا لَم يكُنُّ له مالٌ فَسَقَى في دمّته إلى عنقه ، وأمّا إذا عُسمُ (* قُسل إرقاقِهُ أُو معه فلا تُقصى منه ؛ لأنَّ الماسمين ملكُوه ، أو تعلّق حقَّهم بعينه فكانّ أقوى

(ولو اقبرص حربي من حربي) أو عيره (أو شترى منه) شيئاً أو كان له عليه دينُ معاوضةِ عبرُ دلك (ثم أسلما) أو أحدُهما (أو قبلا) أو أحدُهما (حربة) أو أمانًا معاً أو مرتَّا ولم يغتلعُ منه (٩) وهما حربيَّان قاصداً () الاستبلاءُ عليه

 ⁽١) قوله : (الأنه) أي ١ فارقين (سم : ٩/ ٢٥٣)

⁽٢) - قي (ص: ١٦-٥،٧٠٥)

⁽٣) في (ج او(س) و(هـ) (بنتاني) أي السيدائاني الحاصر (ج) ولا س }

⁽t) انشرح انکسر (٤١٧,١١١) ، روضه بطالين (١٥٤/٧)

 ⁽٥) قوله (الأنه ملك بعيرة) فنو كان السابي دميًّا مقط التجميع الأنه يمثل جميعة (اسم ٢٥٣/٩).

⁽٦) قوله : (تقديماً ك) أي اللدين , (شي ٢٥٣/٩٠) ,

⁽٧) قوله: (كالرصية) أي : كما يقدم الدين على الرصية - امنهى معنى . (ش : ٢٥٣/٩)

⁽٨) قوله : (أما إذا ضم) أي : ماله . (ش , ٢٥٣/٩) .

⁽٩) قوله (وسم يستع مه) أي المديرة من الدين وأدانه (ش ١٩٤/٩)

⁽١٠) قوله (قاصدة) إلح حال من فاعل (يمسع) (ش ١/٤٥٦)

دَامَ الْحَقُّ ، ولوْ أَتْلِف عليّه فأشلما - فلا صماد في الأصلحُ و لَمَالُ الْمَأْخُودُ مِنْ أَهْلِ الْحَرَّبِ فَهْرَا عَسِمةً ، وكدا ما أحدة واحدُ أوْ حَمْعُ

(دام لحق) الذي يصلحُ طلله + الالترامه بعقدِ صحيحٍ ، بحلاف بحو حمرٍ
 (۱)
 وحبريرٍ

(ولو أتلف) حربيُّ (عبه) أي الحربيُّ شيئاً ، أو غَمَّتُه منه في حالِي المحرابةِ (فأسلما) أو أشلم المنتفُّ (الله عبدان في الأصح) لأنه لم يلترمُّ شيئاً بعقدِ حتَى يُسُتدامَ حكمُه ، ولأنُّ المحربيُّ لو أَنْف مال مسلم أو دميُّ لم يَضْمُنُه ، فأَوْلَى مالُّ المحربيُّ .

ولو اسْتَأْخِرَ مسدمٌ مال حربيُّ أو نفسه لم تنظُّلُ برقَّه ، أو قَهَرَ حربيُّ دائتُهُ^(٢) أو سيّدُه أو عتيقه أو زوجَه . . مَلَكُه ، وكذا بعضه فيغَشْ عنيه

(والمال) أو الاحتصاصُ (المأحود) أي الدي أحده مسلمُون (من أهل الحرب) وليس لمسمر () ، وإلا () لم يرلُ ملكُه بأحدهم له قهراً منه ، فعلى من وصُلْ إليه ولو بشراء ردَّه إليه (قهراً) بهم حتى سنَّمُوه أو حلَوْ، عنه (عسمةً) كما مَرَّ ميسوطاً في بابها .

وأعاده هما توطئة لقوله (وكدا ما أحده واحد) مسممٌ (أو حمع) مستمُّون

 ⁽۱) گوله (بخلاف بحر جمز وجریز) أي مدا لا يضح طنبه انبهن مدي (ش ۲۵٤/۹) . يتصرف

⁽٣) قوله (أو فهر حربي دانه) لح اأي أو فهر مديون دائه ، أو هداسده ، أو امرأه روحها أو ورد ولده ، وهما حربان الملكة وإن كان المفهور كاملا ؛ إلى بدار دار ١٠١٠جه والسيلاه ، بكن لبس بلاب في الأحداء بيمه ١ لمفه عليه ، ونقل الدين في الأولى و برق في شهره والكاح في الثابتة كدا في ١ شرح الروض ! كردي

 ⁽٣) قوله (وليس ليسلم) يسمي و لا لدمي اسهى سم ، بل سمي أن المواد بالمسلم عبر
 الجربي ، فشمل بمعاهد و لمستأس ايضاً (ش ٢٥٤،٩)

⁽٤) قوله ((و ١٤) أي : بأن كان لنسلم ، (ش ٢٠٤/٩)

من دار الْحَرَّب سرعة ، أوْ وْحَد كَهَيْئه النَّفَطَة في الأَصَحِّ ، فإنَّ أَمكن كُونَّهُ تَشْتَمَ ۚ وَحَبَ نَغْرِيفُهُ

(من دار الحرب) أو من أهله ولو ببلادن حيثُ لا أمان لهم (سرقةً) أو احتلاساً (' أو وحد كهنئة اللفطة) من يُطنُّ أنَّه بكافرٍ فأحد فالكنُّ عبيمةٌ محشيةٌ أيضاً (في الأصح) لأنَّ تعربره سف فائمٌ مقامُ القتالِ .

ومن ثمة لو أحده سوماً ، ثُمَّ هرب أو حجده الحبص به

وَيُوَجَّهُ بَالَهُ بِنَا لِم يَكُنْ فِهِ بَعْرِيرٌ ﴿ بِمَ بَكُنْ فِي مَعِلَى الْعَبِمَةِ ، فَوَنْ كَانَ المَأْخُودُ دَكُراً كَامَلاً ﴿ بَحْتُرِ لَامَامُ فِيهِ *

أن ما أحده دمين أو دمتون كدنك ورنه ممموك كله لآحده (فإن أمكن كونه) أي المحتفظ (لمسلم) ثم " تاجر أو مفائل مثلاً ، ويَظْهِرُ أنَّ إمكان كوبه لدمي كدلك (وحد بعربته) منه ما لم يكُن حفير، فدونها ؛ كنفطة دار الإسلام ، حلاف من رحّمه التلفيني أنه بكفي بلوغ بنعريف إلى من ثم " من المسلمس و وبعد التعريف بكون عيمة

قرع كثر احتلاف الناس وبالنفهم في السراري والأرقاء المجنوبين، وحاصل معتمد مدهينا فيهم أنَّ من دم يُغدمُ كونُه من عيمةٍ لم تُحشَن يحلُّ مراؤه وسائرُ لتصرفات فيه الاحتمالِ أنَّ أسره البائع له أوْلاً حربيَّ أو دميِّ فإنَّه (٥٠)

⁽١) قوله : (أو اختلاساً) كان في أصل ا التحمة ا عقبه : (أو سوساً) ، وتابعه في ا النهاية ا ركت عب المحشي بأنه محالف عا بروضه ا وا الروس ا وا شرحه ا اسهى ، وكأنه لم يقمه عنى ما رفع في التحمه ا من لإصلاح النهى سد عمر (ش ١٥٥٩) وفي المطوعة المصرية : (أو اختلاساً أو سوماً)

⁽٣) قوله (محير الإمام فيه) بود مسرفه - كان الحمس لأهنه والدي ته - كردي

⁽٣) قوله ، (ثم) أي : قي دار النحرب (ش : ١٩٥٥) .

⁽٤) وهي (ح) ((لي من كان ثم)

⁽٥) قوله: (بإنه)أي: من أسره حربي أو ذمي (شي: ٩/ ٢٥٥)

لا يُخَمَّسُ عليه ، وهدا^(١) كثيرٌ لا مادرٌ .

مِنْ تَحَفَّقُ أَنَّ آحَدُهُ مَسَلَمُ سَحُو سَرَقَةٍ أَوَ احَتَلَاسِ لَمَ يَخُرُّ شَرَاؤُهُ إِلَّا عَنَى الضَعَيْفِ⁽¹⁾ : أَنَّهُ لَا يُخَشِّشُ عَلَيْهِ ،

فقولُ جمع متقدّمِينَ عظاهر (") الكناتُ والسنة و لإحماعُ على مع وطاء السراري المجلولة مِن الروم والهند والبرك إلا أن يُنصب من يفسمُ العالم ولا خَيْفَ ("). ينعينُ حملُه (") على ما (") عُدم أن العالم له المسلمول ، وأنه لم يشيقُ مِن أميرهم قبل الاعتبام (من أحد شيئاً فهو له) (") لحواره (") عبد الانتقاء الثلاثة الثلاثة ، وفي قول للشافعيُ (") ، بل رعم اللهُ المواريُّ أنه لا يَلْمُ الإمام قسمةُ العبائم ولا تحميشها ، وله (") أن يحرم بعض العالمين ، لكن ردّه المصفف وغيرُه يأتُه محالف للإجماع ،

وطريقُ مَن وقعَ بيدهُ عيمةً لم تُحمّلُ ﴿ رَدُّهِ لَمُبْتَحَقُّ عُلَمُ (١١) ،

 ⁽۱) قوله (رهد كثير) أنح أي كون المرة النابع عاأولاً حاساً او دمناً (ش ٩ ٢٥٥).

⁽٢) قوله (إلا عنى الصميم) لح د أي مصر الأصح في نسن (ش ١٩٥١)

⁽۳) وقي (1) و(ټ۲) و(ځ) و(س) و(هـ) : (يظامر)

⁽٤) وفي (١) و(ر) و(ر) (من غير طلم ولا حيات)، وفي (د) (مغير طلم ولا حقة)

 ⁽a) قوله (بنعن حمله)أي فول دنت تحمح (ش ۲۵۱۹)

⁽١) وقي (أ) و(ت ٢) و(د) و(ر) و(ه...) ؛ (هلي ما إدا) .

 ⁽۷) وقوله (من أحدث أ فهوله) مراد اللفظ فاعل (ثم يستى) (ثن ۲۵۹،۹)

 ⁽A) قول (بحواره) أي القول لمذكور ، واحتصاص كل سما أحده بديب القول عند الأثمة (لح ، التهي ، وشيدي ، (ش : ٣٥٦/٩)

 ⁽⁴⁾ قود (وفي فرال للشافعي) عظف عنى فوده (عبد الأثمة اشلالة) ورجع ا الأم ا (۱۹۱۵_۳۱۲/۵)

⁽١٠) تموله (رقه) أي : الإمام ، (ش : ١٩٥٦) ،

⁽۱۱) قوله: (المستحق علم) أي: إنا علم من ملته المتعادلة بها: (التي ۱۳۵۹). وفي (ا) و(ارز) و(اسق) ، (إن علم)

وُلِلْعَالِمِينَ النَّكُطُ فِي الْعَسَمَةِ ﴿

ومِن ثُمَّ كَانَ المعتمَدُ كما مَرَ أَنَّ من وصل له الله يَّ يشتحقُه حلَّ له أحدُه وإِنْ طُلم الناقون

نعم الورغ لمريد التسرّي أن نشتري ثاناً من وكن نيت المان و لأنّ العالب عدمُ التحميسِ والبأسُّ من معرفه مالكها ، فكُونُ ملكَ لبيت العال .

(وللعاممين) ولو أعماء وبعير إدن الإمام ، سواة من به سهم أو رضح إلا الدمي الأعمام ، سواة من به سهم أو رضح إلا الدمي الأعمام والمستعلم المستعلم ال

نعم ؛ له (*) أن يُصلف له من له النسطُ وإقراصُه لمثله مله (*) ، من وليعُ المطعوم لمثليّه ، ولا رما فيه ؛ لأنّه لبس لما حقيقيّاً وإنّما هو (٧) كنتاولِ الضيفانِ لقمةً للقمتيّن فأكثرَ

ومطالبته بدلك من المعلم(٨) فقطُ ما لم يذُخُلا دار الإسلام، ويُؤخِّلُ

 ⁽١) قوله (رولا) ربح ؛ أي رؤن لم يعدم من بنده العيمة مستحمها: . فيردها للقاضي العدل . (ش : ٢٥٦/٩٠) .

⁽٢) قوله (وإلا)أي إداأيس مرمعرته صاحب المان الصائع (ش ١٩٦٦٩)

⁽٣) وقي(أ) : (ملكاليث) .

 ⁽٤) قوله (أن من وصن نه شيء)أي من بب المثال مأي طريق كان (ش ٢٥٦/٩)

⁽a) قوله : (له) أي : للغالم . (ش : ٢٥٩/٩٠).

⁽١) قوله : (منه)أي : من المعتم . (ش : ٢٥٦/٩) .

⁽٧) قوله: ﴿ وَإِنْمَا مَنَّ أَيَّ : فَلَكَ الَّبِيعَ . ﴿ شَيَّ : ٢٥٦/٩ }

 ⁽٨) قوله (ومطابنة) أي اثنائي من النصرص والنائع المديون من المقرض والنشري ،
 وقوله (الدنث) أي الموص ، وقوله (امن المعلم) أي القليمة (اش ٢٥٦/٩)

بالحَدِ الْعُرَبِ وَمَا يَضُلُحُ مَهُ وَلَحْمٍ وَشَخْمٍ وَطَعَامٍ لِغَيَّاةً أَكُنَّهُ غُمُوماً ، وَعَلَفِ الدَّوَاتُ

مه (۱) أنّه بعد الطلب تُخبرُ على الدفع إليه من المعلم ، وفائدتُه (۱) أنّه يصيرُ أحقُ به ، ولا يُمُنلُ منه ملكُه ؛ لأنّ عير المملوك لا يُقاسُ بمملوكِ

(مأحد) ما يختاحُه لا أكثر منه ، وإلا أثم وصب و كما لو أكل فوق لشع ، سواءً أحد (القوت وما يصلح به) كربت وسمي (وبحم وشحم) لنعيه ، لا لنحو طيره (و) كل (طعام يعتاد أكله عموماً) أي على بعموم و كما بنا أصبه الألم ، رواه النحاريُ أن ، كما بنا أصبه الألم ، رواه النحاريُ أن ، ولأن دار الحرب مطنةً لعرة الطعام فيها

وخَرْحَ مَا القوتِ) وما بعده عبرُه ١ كمركوبِ ومسوس عم ١ إنِ اصطرُ لسلاحِ تُقاتلُ به أو بحو فرسِ يُمانلُ عبيه أحده بلا أحرهِ ، ثُمُّ ردُّه

وبـ (عموماً) ما ينذُرُ الاحتياعُ إليه ؛ كسكَرِ وفاسدِ ودواهِ ، فلا بأَخْذُ شبُّ مِن دلك ، فإنِ اختاحه - فانقيمة ، أو يخسُه س سهمه

(وعلمت) صبطه شارحٌ بفتح اللام وشارحٌ بسكوبها ، فعلى الأوّلِ . هو معطوفٌ على الغوت ، و(تساً) وما بعده أحوالٌ منه بتقدير الوصفيّة ، وهلمي الثانِي - معطوفٌ على - (أحدٍ) ، و(تساً) وما بعده معمولُه (الدواب) التي

 ⁽۱) قوله (ويؤخد سه) أي مي فولهم (ما لم يدخلا) إنح ، وقوله (آنه) أي المشيران . (ش ٢٥٦/٩٠)

⁽۲) قوله (وداندنه)أي الدفع (أبه)أي الدئل (ش ۲۵۱/۹)

⁽٢) البحرر (ص: ٤٥٠)

 ⁽٤) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كنا بصيب في معاريبا العسن والمست ، هأكنه ولا ترفعه أخرجه البخاري (٣١٥٤)

قوله (ولا برفعه) أي ولا تحميه على سبل الادخار ، ويحمل أن يويد ولا ترفعه الى مم لي أمر العبمه أو إلى التي ﷺ ، ولا تسادته في أكنه كتفة بما سبل منه من الإدن راجع • فتح الباري • (٣٨٩/٦)

بَمَّا وَشَعِيرًا وَتُحْوَهُمَا ، وَفَتْحِ مَأْكُولِ لِلْحُمِمِ ،

يختاحُها للحرب أو الحمل وإنْ تعدُّدتْ دون الربنة وبحوها^(۱) (بسأ وشعيراً وبحوهما)كفولِ ؛ لأنَّ الحاجه بمثَّ إليه ؛ كمؤنة نفسه

(ودمع) حيوان (مأكون للحمه) أي الأكل ما بُفْصدُ أكلُه منه ولو غير لحم + ككرش وشحم وحدد وإنْ تيشر بشوقي + للحاحة إليه أيضاً

بعم ؛ يتُعي في حل الحرب بمحتاج إليها فيها منعُ دبحها بدول اصطرارٍ ؛ لأنَّ من شأبه إصعافيا

وبارع الدقيئ في درج المأكول؛ بأنَّ قصية حرِ الحاريِّ معُه، وهو أَخْرَنَاتِ أَضَاتُ الناسِ الجوعُ فأص إللاً وعلماً، وكان صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في أُخْرِنَاتِ الناسِ ، فعجلُوا ودبحُوا وبصنوا القدور، فأمر ضَعَى الله عليه وسَلَّمَ بالقدورِ فأكمنتُ (") . ثُمَّ فلم فعدل عشراً من يعلم للعيم العيم (")

ويُرَدُّ بَانَ هَدَهُ أَنَّ وَاقْعَةٌ فَعَلَيُّةٌ مَحْتَمَنَةٌ أَنَّهُمَ دَبَّوَا رَائِداً عَلَى النَّحَاجَةِ فأَنَّهُم (٥) ضَلَّى فَهُ عَنِهِ وَسَنِمَ بَدَلِكُ (١) ، وَيَدُلُّ لَهُ قُولُ الرَّ وَيَ ﴿ عَجَلُوا وَدَبِحُوا (١٧) وَحِيثَةٍ قَلَا دَلِيلَ قِيهًا .

ويحتُ ردُّ جلدِه الذي لا يُؤكلُ معه عادةً إلى المعلم ، وكدا ما الَّحده منه ا

 ⁽١) قوله (ونجرت) أي النفرج ١ كفهرد ونمور ، فليس به علمها من مال المينة هلماً التهي ، مخبي ، (ش : ٣٥٧/٩) ،

⁽٢) وقي(١)و(غ)و(همانسمة : (الليك) .

⁽٣) منجنج النجاري (٣٤٨٨) عن راقع بن جديج رضي الله عبه

 ⁽١) قوله (ويرد) أي براخ النصبي، وقوله (بأن هده) أي اما تصنبه حبر البحاري (ش : ٣٥٧/٩)

⁽٥) قوله: (فأُنِّيهِم ﷺ) أي : لامهم ، كردي

⁽٦) (يدلك) أي : بالأمريزكماء القدور ، (ش : ٢٥٧/٩)

⁽٧) وغي (ت٢) و(خ) : تعظه (وديحوا) غير موجودة .

والصَّحبحُ حوارُ الْفاكهة ، ولا تحتُ قيمةُ الْمَدُنُوحِ ، وأنَّهُ لا يَخْتَصُّ الْحَوَارُ بِمُخْتَاحِ إِلَى طَعَامٍ وَعَنْفِ ،

كَسَفَاهِ وَحَدَاهِ ('') وَإِنَّ رَادَتُ قَبِمَتُهُ بَانصِيعَةً ﴿ لَوَقُوعَهَا هَدَرَاً ، بَلَ إِنَّ يَفْضَ بَهَا أَو الْسَغُمِلَةِ ﴾ . لَزَقَهِ النقصُّ أو الأَجرةُ ،

أن إذا دبحه لأحلِ حلده لدي لا يُؤكنُ ﴿ فَلَا بَخُوزُ وَإِنِّ اخْتَاجُهُ لَنْحُو خَفَّ ومِداس .

(والصحيح حوار الفاكهة) رضها وبالسها والتعلوى اكما فاله صاحبُ المهدَّب الله على الله على الله على الله على المهدَّب الله وظاهرُه أنه لا فرق بين ما من السكّر وغيره ، لكنْ يُحدِه ما مرَّ في العاليد الدهو عسلُ السكّر المستَّى بالعرسل اكما مرَّ في الرياَ اللهُ أَنْ يُقُرِقُ مَا لَا يَعْرَقُ مَا لَا لَهُ اللهُ وَالقالِدِ بادرٌ الله كما هو الواقعُ ،

ودلك أن الصحابة كانُود العسل ؛ أي السين من البحل ؛ إذ هو المرادُ منه حيثُ أَطْنَقَ ، والعنبُ أَطْنَقَ ، كَانُوا بَأْخُدُونَ العسل ؛ أي السين من البحل ؛ إذ هو المرادُ منه حيثُ أَطْنَقَ ، والعنبُ (٥) .

(و) الصحيحُ أنه (لا تحت قيمة المدنوح) لأحل بحو لحمه ﴿ كَمَا لا تُحِتُ قِيمُ الطِعامِ

(و) الصحيحُ ﴿ أنه لا يحتص الحوار بمحاج إلى طمام وعلف) نفتحِ اللام ، بل يحُورُ أحدُ ما يُختجُ إليه منهما إلى وصوب دار الإسلام وإنّ كانا معه ١

 ⁽١) و(ليجد د) هو الدي بين بحوص وأنبو من بجدد وغيره کردي ا وفي (ح) و(هـ.)
 (حص)

⁽٢) المهاسر (٥/٤٧٢).

⁽ ET \ _ ET \ _ (Y)

 ⁽¹⁾ قوله (ردیث) برجه لفول بنصیف (ریفیجی) نج دوقوله بالأی دیث) ایج
 ای بادکره دین لفاکهه و تحوها ع ش ورشیدی (ش ۲۵۷۹)

⁽٥) قوله (والمنب)عطف على (تعبيل) (ش ٩ ٢٥٧) وقدم بحريجه

وَاللَّهُ لاَ يَكُورُ دَلَتَ لَمَنْ لَجِنَ الْجَلِّسُ بَعْدَ لَحَرَّبَ وَالْجِيارَةِ ،

لورود الرحصة بدلك من غير تفصيل(١)

نعم ؛ إنَّ قلَّ الطعامُ وارَّدَحِمُو، عليه آثرُ الإمامُ له دوي الحاحات ، وله التروَّدُ لمسالةِ سِ يديّه ؛ كدا غَتْرُوا يه ،

وطاهره أنَّه لا يترؤدُ لمَّا حلقه في رجوعه مبه (١٠) إلى داريا

والذِي يَتَجِهُ أَنْ له دلث أيصاً ، وأنَ النصير بدلك محرَّدُ تصويرٍ أو للعالب

(و) الصحيحُ (أبه لا بحور دلك⁽¹⁾ بمن بحق الحش بعد الحرب ولحدة) لأنه أحسيُّ علهم كعبر الصيف مع الصيف وقصيةً صارتِه ؛ كأصلِه وه الروضةِ على حوارُه لمن لحق بعد الحربِ وقبل الحيارة أو معها^(۵) وقصيةُ « العزيرِ » وتبِعَه « الحاوي » ؛ أنّه لا يَشتَحقُ⁽¹⁾

⁽۱) والرخصة التي وردت في دلك ما روه اسجاري (٣١٥٤) عن من همر رضي الله عهده قال كا مصحب في معارب مصل و مصب ، فتأكله ولا برقعه وما رواه أبو داود (٢٧٠٤) ، و محاكم في * مصحب الله الله من أبي أوفي رضي فله عند بال الهجاكم فقطامة بوه حجر ، فكان الرحل يجيء فيأخذ الله مقدار ما يكليه ، ثم ينصرف صحبت الحاكم على شرط شبحل وواقعه لدهبي قال محافظ في الاقتح باري * (٣٨٨/١) (والحمهور على حوار أحد الماسين من نفوت وما يصبح به وكل طعام يمناد آكله عموماً ، وكذلك علما الدوات ، سواء كان قبل الفسمة أو بعدها ، بإدن الإمام وبعير إدبه ، والمعنى فيه أن الطعام يمر في دار الحرب فأبيح بلصروره ، والحمهور أيضاً على حوار الأحد ولو لم نكى لصروره ، بالحرق)

⁽٢) قوله (في رجوعه منه) أي : من سفره . (ش : ٢٥٨/٩) .

⁽٣) وفي (1) و(خ) و(س) ر(هـ) ، (يعهر)

⁽٤) - أي : التبيط المذكور ، مني المحتج (١/ ٤٥)

⁽۵) السحرر (ص : ۲۹۱) ، روضة الطالبين (۲/ ۲/۱۰) .

⁽٦) الشرح الكبير (١١/ ١٣٠) ، الحاري الصمير (ص : ٦٠٧)

وانَّ مَنْ رَجَعُ إِلَى دَارِ الإِسْلاَمِ وَمعهُ سَبَّةً لَرمهُ رَدُه إِلَى الْمَسْمَ وَمَوْضِعُ النَّبِعُطِ دَارُهُمُ ، .

وعلى الأولي^(١) بُقرق بينه (١) وبين عدم استحداقه للمسمة ؛ بأنَّ السبط أمرً باوة فشرمج فيه ما ثم يُسامخ فنها (١) - ثُمْ رأيْتُ شيخنا فرق بدلك(١)

(و) الصحيحُ (أن من رجع الى دار الإسلام) ووحد حاجته (م) بلا عرَّةٍ وهي ما في قبصتنا وإنَّ سكنها أهلُ دنتةٍ أو عهدِ (ومعه نشة لرمه ردها إلى لمعمم) أي محلُّ احتماع العنائم قبل فسمتها

وفي ٥ الصحاح ٩ - أنّ المعلم بأتي لمعلى العليمة ١٠ ، وتصلحُ ارادبُه هـ، ٠ لائها المالُ المعلومُ ، فانصح صبحُ من فشرَه بالمحلُّ ومن فشره بالمال

ودلك(٧) لتعلق حنّ الجمع به(٨) وقد رالت الحاجة بيه

أمّا يعدَ قسمتِها. . فَيُرَدُّ للإمامِ ؛ نشّسِمه إنَّ أمكن ، وإلاَّ ودَّهُ () للمصالح (وموضع التبسط دارهم) أي : الحربيّين ؛ لأنّها محلُّ العرّةِ ؛ أي مِن شأبِها دلك ، فلا تبافي حلَّه ولو مع وجوده ثمّ () نسبع فإذا رحمُوا لداون

⁽١) قوله : (وعلى الأول) أي : الجوال ، (ش : ٢٥٨/٩)

 ⁽۲) قوله (به)أي براسحهاه بلسط (ش ۲۵۸۹)

⁽٣) قوله : (قيها)أي : الميمة ، (ش : ٢٥٨/٩).

⁽٤) فتح الوهاب مع حاشية البجير مي (٢٥٠/٤) .

 ⁽a) قوله (روحد حاجه) إلح تفهومه أنه إذ تم يجدها الأيدم الرد (سم YaA/4)

⁽¹⁾ المنجاح (ص: ٧٨٦) ،

⁽v) قوله : (ودلك) أي : لروم الرد ، (ش : ٢٥٨/٩) .

⁽٨) قوله (نه)أي بالنافي ممايسطانه (ش ٢٥٨/٩)

⁽٩) قول: (روز (دو المصالح) أي حدد الإمام في سهم استمنافع (ش ٢٥٨/٩)

⁽١٠) قول: (حده) أي النسط، وقوله (ونوامع وخوده) أي انظمام (البه) أي في دار الجربييني , (ش ٢٥٨/٩٠) ،

وكدا ما لم يصل عُمران الإسلام في الأصح

وبعام رشيدٍ ولو مخجُّورٌ علته بعلسِ الإعراصُ عن العسمة قتل القشمة ،

وتَمَكُّنُوا مِن الشراءِ. . أَشْنَكُوا .

وحُرَحَ ما دارِهم) دارًا لكن اغتمد السمسيُّ قولُ القاضِي : لو كَانُّ الجهادُ بدارت ولم سشرُ شراءُ طعام حار استشرُّ

(وكدا) في غير دارهم ؛ كحراب دارنا (ما يم يصل عمران الإسلام) وهو ما يحدُّون فيه انطعام والعلف ، لا مصلقُ عمرانه (في الأصبح) لنفاءِ الحاجةِ إليه .

والوصوبُ لبحو أهل هديةٍ في دارهم ولم يتسعُوه من منايعة من مَرُّ بهم كهو^(١) لعمرايّنا .

تبيه قوله (وموضعُ النشط) إلح معلومٌ من قوله (وأنَّ من رحْعُ) إلح ، فانتصريعٌ له إيصاحٌ .

وقد يُقالُ ليس معنوماً منه من كلُّ وجو ، بن يُسْمَدُ من هذا ما لم يُسْتَقَدُ من هذا ما لم يُسْتَقدُ من دك و لأن مقادَ داك أن الوصول لذار الإسلام موحث لردُّ ما نقي ، ومن هذا أن وصولهم لذار الإسلام مابعٌ من الأحد ، أي إن يمكُنُوا من الشراء ولم يكُن الجهدُ بها ، فهما حكمان محنفان و فوجب التصريحُ بهما لذلك

(ولعامم) حرّاً (رشيد ولو) هو (محجور عليه معلس الإعراض عن العيمة) مقوله أسعطتُ حقّي صها، لا وهنتُ مريداً به التمليك (قبل القسمة) واحتيار التملك ؛ لأنه به تحقّقُ الإحلاص المقصود مِن الجهاد ؛ لنكون كلمة الله هي العنيا، والمعلسُ لا يلومُه الاكتساتُ باحتيار التملّك

⁽¹⁾ قوله : (کهر) أي : كائرمبرل ، (ش : ٢٥٨/٩)

 ⁽٢) أي : والمعاد من هذا عامش (ك)

٣١) . وفي (س) و(ع) والمطبوعة الوهبة و لمكنة لفظ (حر) حسب من المبن

وتحَرَحَ بِـ(حَرُّ) ﴿ القَنَّ ، فلا يَصِخُ إغراصُه وإنَّ كان رشيدٌ أو مكاتباً ، بل لا لَدُ مِن إدن سنّدِه على الأوجو

نعم؛ يُصحُّ إعراصُ منعُصِ وقع''' في نوب ، وإلا ﴿ فَعَيْمَا يَخُصُّ حَرَيْتُهُ فَقَطُّ

وليْسَ لسيّدِ إعراصٌ عن مكانبه وفيّه المأدود إذا أحاضتُ به الديونُ ؛ كما بحثه لأدرعيُّ وإنّ بطّر عبرُ، في الثانبة

ويُقُرُقُ بِنه (٢) وبين المقلس ؛ بأنّ بصرّفه عن بفيه ؛ فضحٌ إعراضه ، تخلاف المأدود(٢)

ويـ (رشيدٍ)(1) صبيّ ومحـودٌ وسعمة ، كــكران لم بنعد ، فلا يصحُّ إعراصُهم

نعم ؛ يَجُورُ مش كش " قبل القسمة

وإنّما صبحٌ عموُ السعب عن القود ؛ لأنّه الواحث عيماً فلا مال نوجع ، وهما ثبت له احتيارٌ التملّك وهو حقّ ماليّ فانتج منه إسقاطه ؛ لأنّه لا أهليّة فيه لدلث ، فالدفع اعتمادُ جمعٍ متأخرين وبنعهم تسخّنا في * منهجه *(١) صبحّةُ إعراضه(٧)

 ⁽۱) قوله (وقع) أي الاستعمال، ونو عان (عما وقع) كان أوضع (ش
 (۱) ٢٥٩/٩).

⁽٢) قويد (ـــه) أي السيد في حق فيه المأدون إذا حاطب به الديون (ش ٢٥٩/٩)

⁽T) قوله (معلاف معادون) يعني سيد المأدون ، فإن مصرفه عن عبره (ش ٢٥٩,٩).

⁽٤) قوله (وبرشد) ينج عطف عني دوله (بنجر) (ش ٢٥٩/٩)

 ⁽a) قوله (ميس كنس) لح ؛ أي تاسلوع أو الإفاقة من الجنوب أو السكر ، ونقك الحجر
 (ش : ٢٥٩/٩) .

 ⁽٦٥ /٤) فتح الوهاب مع حاشية البجيراي (٢٥١/٤)

⁽v) أي : الله . (ش : ١٩٩/٩) ،

والأصلحُ - حوارًا بقد فرّرِ الخُمْس وجوارًا للحميعهمُ ، ونْظُلانَهُ مَنْ دوي الْفَرْبِي وسائبٍ ، والمُقرصُ كمنَ لَمْ بخصّر ،

راعمين أنَّ ما ذكر ه⁽¹⁾ منتيَّ على صعيميّ

أمًا بعد^(٢) القسمة وفنولها - فيمُتبعُ ؛ لاستقرار الملك ، وكدا بعد احتيار التملّك .

(والأصح حواره) أي الإعراض لمن ذكر البعد در الحمس) وقبل قسمة الأحماس الأربعة ؛ لأن إفراره لا يتعيّنُ به حتى كلّ منهم (و) الأصح (حواره لجميعهم) ثما مُزّ في جواز إعراض بعصهم، ويُصرف "" مصرف الحمس

(و) الأصلح (نظلانه من دوي القربي) وإن الخصرُوا في واحدٍ ؛ لأنهم لا يُشتَجِفُونَهُ يعمل ، فهو كالإرثِ .

وحصْهم لأنَّ بقته مستحقِّي الحمسِ جهاتُّ عامَةً لا لِتصوَّرُ فيها إعراصُّ (و) من (سانب | لأنه يشنك نسنب قهراً

(والمعرض) عن حقّه (كمن لم بحصر) فتُصمُّ نصيتُه للعيمة ، ويُقْسمُّ بينَ اساقين وأهل الحمس ؛ كذا عبرُ به عيرُ واحدٍ ، وهو موهِمٌ⁽¹⁾

والمرادُ أنَّ إعراضه إنَّ كانَ قبلَ القسمةِ بِالكَلَيْمِ (٥٠ أحد أهلُ الحمسِ حملَهم وقُسمتُ الأحماسُ الأربعةُ على الناقيل

 ⁽۱) أي الشنجان ، من عدم صحم عراض لسعيه (ش ۲۵۹/۹) وراجع ، شرح الكبر ، (۱۱) ۱۹۹۶) ، و (روضة الطالبين ۱ (۲۳/۲)) .

⁽٢) قولة: (أما معد القسمة:) إلح مجرر: (قبل لقسمة) في النس: (ش: ٣٥٩/٩).

⁽٣) قوله (ويصرف)أي حمهم انهي معي (ش ٢٦٠/٩)

 ⁽٤) قوله (وهو موهم) أي التعليم حق بمعرض بين من ذكر ولو كان الإعراض بعد قلمه
العليمة . (ش: ٩/ ٣٦٠) .

 ⁽٥) قوله (قر الصنة بافكليه) أي قبل فرر دوي الأصل فرص المحمل (ش
 (٩) ٢٦٠/٩)

فعائدة الإعراص عادت إليهم فقط ؛ لأنّ أهل الحمس لا يربد ولا ينفصل حمشهم بوعراص بعص العالمين ولا يعدفه ، وإنّما المبختلَفُ الأربعة ، فوتها كالتُ تُفسمُ على حمسةٍ مثلاً ، فصارت إذا كان المعرصُ واحداً تُفسمُ على أربعةٍ

أو بعدها فإن (١) أحد كلَّ حصَّبه وأُفررتُ حصَّةُ احرُ له (١) فأغرض عنها رُدُّتُ على أهلِ الأحماس الأربعة لا غيرٌ ؛ لما بفرْر أن أهل الحمس أحدوا حمس لكنَّ الغير المحتنف بالإعراض وعدمه

فإن قُلُتَ لو أغرض الكلُّ در أهلُ الحمس به "" وبم لم يُفسمُ حقَّ المعرضِ أحماساً بيسهم وبين العاسمين ؛ سريلاً له سرله عسمةِ أحرى ؟ قُلْتُ . يُوجّهُ ذلك (١) بأنه ما يَقِيَّ مِن العاسمين أحدٌ فهو الأحقُ ؛ لأنه من الجنسِ ، محلاف ما إذا فُقِدَ الكلُّ * لأنّه للضرورة حيثهِ

ويظيرُه فقدُ بعض أصباف الركاء فتُنقلُ حصَّله إلى صبعه أو بعضه إنَّ وُحدُ ، وإلاَّ فلصبه آخر ، فتأشُه

ويُؤخِّذُ مِن النشب؛ أنَّه لا أثر لرجوعه عن الإعراض(١) مطابقاً ٧٠ ، وهو

⁽۱) قوله (أربيدها)أي بفينه معنف على توله (قبل العينة) (شي ۲۹۰/۹) وفي (ت۲)و(خ):(يأن)پدل(فإن)

⁽١) قوله : (له) أي : لمريد الإعراض ، (ش : ١٩٠/١) .

⁽٣) كوله (دار أهن الجيس به) أي تحميج النال (سم ٢٦٠/٩) ...

 ⁽١) قوله (يرحه دنك) أي ما صححه المصف المراد به ما ذكر (ش ٢٦٠٩)

 ⁽٥) قوله (بحلاف ما زدا تعد الكل) أي كل من المانيس ولو بإغراضهم ، فيعور أهل لحمس
 بحبيج العيمة ، (ش : ٢٩٠/٩)

 ⁽٦) قوله (لا أثر لرحوعه عن الإعراض) أي الا يعود جعه بالرحوع عنه (ش ٩٦٠١٩)

⁽٧) قوله (مطاعةً)أي قبل لفسمه أو بعدها (ع ش ٢٦٠/٨)

ومن مات - فحلَّهُ لوارثه ، ولا تُشكُ إلاَّ بقشمةٍ ،

مَتَّجِهُ ؛ كموضئ له ردُّ الوصيّة بعد الموت وقبل الصول ، فليُس^(١) به الرجوعُ فيها ؛ كما مَرُّ .

وأمّا بحثُ شارح عود حقّه برجوعه قبل نفسمه لا بعدها تبربلاً لإعراصه ميرلة الهمة ، وللقسمة ميرلة الفيص ، وكما لو أغرص أن مالتُ كسرةٍ عنها له العودُ (٢٠) لأحدِه صعيدً الله وقياشه عيرُ صحيح ، لأن لإعراص هنا ليس هنة ولا مرّلاً ميرلها ، لأن المعرض عنه ها حقّ بمنْكِ لا عسُ

ومن ثمّ حار من بحو مفيني ؛ كما مرّ

ولأنّ الإعراض "" عن الكسرة ليصبّرُها مناحةً لا مملوكة ولا مستحقّه للعبر ، فحار للمعرض أحدُها ، و لإعراض عنها" ينعُلُ البحقُ للعبر ، فلم يخرُ له الرجوعُ فيه ،

(ومن مات ؛ من العدمين ولم يُغرِضُ (. . فحقه لوارثه) كسائرِ النحقوقِ ، هله طلله والإعراضُ عنه

(ولا تملك) العيمة (إلا نقسمة) مع الرصا بها باللهط ، لا بالاستبلاء ،
 وإلا الاغتبالاعراض وتحصيص كل طائفة سوع منها(٧)

 ⁽۱) قوله (ولسن له الرحوع) إلح كان الأظهر نفاه بدن الواو ، ولعلها ثلجان اسهى رشيدي أقول بن الواو هي نظاهره وإن كان بعض بسيح بالعام (ش ٢٦٠/٩)

 ⁽۲) قوله (وکت نو أعرض) ينج عطب على دوله (بريلاً لإعراضه) يلج (ش
 (۳) ۲۱۱-۲۱۰)

⁽۲) قوله : (له العرد) جواب (لو) . (ش ۲۲۱/۹ °) .

⁽٤) قوله : (فيميد) جواب (أما) . (ش ، ١/ ٢٦١) .

 ⁽a) قوله (ولأن الإعراض) إنج عطف عنى نوية (الأن الإعراض هـ) إنج (شي
 (4) 1717).

⁽١) قوله (والإعراض عبها)أي بعسمه (على ٧٦/٨)

⁽٧) - قوله ; (سوا) أي : العيمة ، (ش : ٢٦١/٩) ،

وَلَهُمُّ النَّمَلُكُ قَتْلُهَا ، وَفِيلَ يَمْتَكُونَ ، وَقِيلَ إِنَّ سَلَمَتُ إِلَى الْمُشْمَةَ اللهِ مَلْكُهُمْ ، وَإِلاَّ عَلا

وَيُمْلِكُ الْعَمَارُ بَالاَسْمَادَ كَالْمَثْقُولَ ، وَلَوْ كَانَ فِيهَا كُلْتُ أَوْ كَلاَتُ مِعَعُ وَأَرَادَهُ مَعْصُهُمْ وَلَمْ يُسَرِغَ ۚ أَغْطَمُ ، وَإِلاَ فُسَمِتُ إِنَّ أَنْكُنَ ، وَإِلاَّ أَفْرِعَ

(ولهم) أي العاملين (التملك قبلها) () بالمط ؛ بأن بقُول كلّ () بعد الحيارة وقبل القسمة - اخترتُ ملك نصلي ، فيملكُ بدلك أنصاً ؟)

(وقيل - يملكون) بمحرّد الحيارة ؛ بروال منك مكفّر بالاستبلاء

(وقبل) الملكُ موقوفٌ ، فحبت (إن سبمت) العسمةُ (إلى القسمة بان ملكهم) على الإشاعة (وإلا) بأنَّ تلفت أو أغرضُوا عنها (فلا) لأنَّ الاستبلاءُ لا ينَخفَقُ إلاَّ بالقسمةِ

(ويملك العقار بالاستيلاء) مع نصيمةِ وقبوبها أو احتيار (أ) النملك ؛ بدليلِ قولِه . (كالمعقول) لأن ابدي قدّنه بيه هو ما ذكر ، أو أراد بـ (لشبث) يَحْتَصُ ؛ أي فَيْنَصُّونَ به بمجرّد الاستيلاء ؛ كما يَحْتَصُّون بالمقول

(ولو كان فيها كلب أو كلاب تنفع) لصيدٍ أو حراسةٍ (وأراده بعضهم) أي العالمين أو أهل الحمس (ولم ينارع) فيه (اعظيه) إد لا صررَ فيه عنى غيرِه (وإلا) بأن تُورع فيه (قسمت) عدداً (إن أمكن ، وإلا) يُمكنَ فسمتُها (أن عدداً (الله عنه) فيما لنتراع عدداً (الله عنه) فيما لنتراع عدداً (الله عنه فيه . . فلا يُجُوزُ اقتباؤه

⁽١) قوله : (شلها) أي : القسمة ، (ش : ٢٦١/٩) .

⁽۲) قوله : (كل) ليس بقيد ، (ش : ۲۲۱ / ۲۲۱)

⁽٣) قوله (أيضاً) أي كنا بملك بالقسمة مع الرصابها (شي ٢٦١،٩٠) ...

⁽١) موله (أو احبار النماك) عطف على (الفنية) (ش ٢٦١٩)

 ⁽a) وفي المطبرعة المصرية والمكية : (قسمها)

والصَّحِيحُ إِنَّ سواد الْعراق فُتح عَنْوةٌ

وانسشكل الرافعيُّ قولهم هنا : (عدداً) ، فقالَ : مز في (الوصية) الله تُغْسِرُ قَيِملُها عند من برى لها فنبهُ ، ولُنظرُ إلى منافعها فيُلمُكنُّ أن يُعالَ بمثله هنا^(۱) اللهي

وقد يُفْرَقُ بأنَّ حَقَ بَمَثْرِكُسَ ثَمْ مِن (الورثة أو بقيّه الموصى لهم أكدُّ مِن حَقُّ القيّة العالمان هـ ، فشومج هنا لما لم تسامح به ثمُّ ، ثُمَّ رأيْتُ شيحنا^(٢) فرق بما الرُّولُ لذلك

(والصحيح أن سود العراق) من إصافه الحسن إلى بعضه ؛ إد السوادُ أَرْيدُ من العراق لحمسةِ وثلاثين فرسحاً ؛ لأنَّ مساحه العراق ؛ منةٌ وحمسةٌ وعشرُون فرسحاً في عرص ثمانين ، والسواد منةٌ ومشُون في ذلك العرصِ ، وجمعة سوادٍ العراق بالكسير عشرةُ الاف فرسح ، فاله الماورديُّ (")

كدا دكره شارحٌ ، وهو عيرٌ صحيحٍ ، إد حاصلٌ صرب طول العراق في عرصه عشرةُ لافٍ ، وطول السواد في عرصه النا عشر ألفاً وثمان مثةٍ ، فالتعاوثُ بيهما أنفال ، وثمان مئةٍ هو حاصلٌ صرب الحمسة والثلائين الرائدةٍ في طولِ السوادِ في ثمانين بني هي العرصُ ، وحسندٍ فصواتُ العباره (وجملةُ العراقِ)(٤) .

سُمّي سواداً لكثرة ربعه وشحره ، والحصرة تُرتى من البعد سواداً وعراقاً (الاستواء الاستواء أرصه وحلوها عن الجال والأودية ، إذ أصلُ العراق . الاستواءُ

(فتح) في رمن عمر رضي اللهُ عنه (عنوةً) نفتح أوَّله ؛ أي - قهراً ؛ لِما

انشرح الكبير (٢١٤/١١) .

⁽۲) أسى البحالت (۱۸/۸ دهـ ۲-۵)

⁽٢) الحاوي الكبير (١٨/ ٢٢٥).

⁽٤) قوله (وحمده بعراق)أي يومعاط بقطه (سواد) (شي ٢٦١/٩)

⁽٥) قوله (وعراداً)عطب على (سواداً) لـ ش ٢٦١/٩)

وتُشَمَّ ثُمُّ بدلُوةً ورُّقف على الْمُسْلمين ،

صغ عنه أنه قسمه في حملة العنائم (١٠) ، ولو كان صلحاً لم ينسبه (وقسم) ينهم و كما نفرًا (ثم) بعد ملكهم له بانقسمه واستمالة عمر رضي الله عنه قلومهم (بدلوه) له و أي العالمون ودؤوا القربي (١٠)

وأمّا أهلُ أحماس الحمس الأربعة - فالإمامُ لا يَخَاجُ في وقف حقّهم إلى بدرٍ ؛ لأنَّ له أن يعْمَل في ذلك بما فيه المصلحةُ لأهنه

(ووقف) ما عدا مساكيه وأسته ؛ أي وقفه عمرٌ ، على المسلمين) واحره الأهله إخارةٌ مؤثدةً للمصلحة الكلئة بحراح معلوم لوذّونه كلّ سلم ، فحرسُ^(٣) الشعير درهمان ، والبرُ أربعةً ، وانشحر وقصَّ السَّكَر السلمُ ، وانسحن المائيةُ ، وقيل عشرةً ، والعب عشرةُ ، والرسود الساعد^(١٤)

وجملة مساحة الجريب ثلاثة آلاف وستُّ منة دراعٍ

والناعثُ له^(ه) على وقعه حوفُ اشتعال العاميس^(١) بفلاحته عن الجهاد ،

⁽۱) عن منس اس أي حاوم قال أعطى عمر حرير وقومه ربح النواد ، فاحده سبن أو ثلاثه ، ثم إن جويراً وقد إلى عمر مع عمار رضي الله عنهم ، قلال له عمر ابنا حرير ، ثولا أي فاسم مناؤول الكتم على ما كنم عليه ، و كان أن برده عنى لنسمتن ، فرده عنيهم وأعظام عمر ثمانين ديناراً أخرجه النهمي في البنس الكبير ال(١٨٤٣٣) ، وراجع الأم الا (١٨٦/٥)

⁽۲) قول (ودوو نمرين)أي لمحصورون في رمن همر رضي عديماني عند (ش ۱۹ ۲۹۱).

 ⁽٣) البحريب من الأرض عددار معدوم الدرع والمساحة ، وهو عشره أفتره كل فتير منها عشره
 اعشراه ، فانعشير حرء من مئه حرم من البحريب وقان الليث وحريب الأرض جمعه حربان ،
 والعدد أجربة انظر (بهديب اللغة (٥٦/١١))

 ⁽³⁾ عثر هذه المعادير عشمان بن جسف رضي الله هنه جين بعثه عمر رضي الله عنه إلى تكوفه ، وأفره
 همر هني دنك - أخرجه السهفي في ٩ انسس الكبر ٩ (١٨٤٣٦) عن الأخل بن حصف الآفي
 الريتوق ،

⁽a) قوله (والبعث له) أي بممررضي الله تعالى علم (ش ٢٦٢/٩)

⁽¹⁾ قوله (خوف اشتخان العامسي) إلح ١ أي دو تركه بأيديهم (ش ٢٦٣/٩)

وحراحُهُ أَخْرَهُ لُؤْذَى كُلُّ سَةٍ لَعَصَالِحَ الْسُلِّمِينَ ،

وقِيلَ النَّالِ بحصُوا هُمْ ودريتُهم به (١) عن بهيَّة المسلمين(١)

(وحراحه) ررعاً أو عرباً (أحرةً) منخمةً (تؤدى كل سنة) مثلاً (لمصالح المسلمين) يُعدمُ الأهمُ عالاًهمُ ، فعلى هذا ينسعُ بيعُ شيءٍ منذ عدا أسيته ومساكنه

وقیل لم بقفه ، بل دعه لأهنه شمن منخم عنی ممرا الرمان و بمصلحة أيضًا ، وهو "الحراح ولاً اساس لم بر أوا يسعُونه من غير إنكار ورُدُنانُ عمر أيكر على من شرى شيئا منه وأنظل شراءه "

و ارع في دلك اللقيئ أنه لم نصخ عنه (١) إحارةٌ ولا بيعٌ ، وإنَّمَا أقرَّهَا في أندي أهلها بحراح صربه عليهم ، وابنُ عند السلام (٢) أن المحكم بالموقف على دي الند من عبر شوا أ ولا إقرار لا يُوافقُ قواعدنا ، إذ البدُ لا تُرَالُ شوعاً بمحرّد حر صحنح

ويُرَدُ الأَوْلُ^(١) بأنْ ربق على بأريديهم بالحراح في معنى الإجارة ، مل هو إجارة ؛ لله أَعْلُمُ الجارة ؛ لله أَعْلُمُ الجارة ؛ بناة على جواز المعاطن ، والثاني (١٠٠ بأنَّ محلُّ دلك في يدِ لم أَعْلُمُ أَصلُّ وضعها ، فهذه هي التي لا نُسَرعُ بحرِ صحيح من عير بينه و لا إقرار

⁽١) - قوله : (يه) أي : بسواد المراق ، (ش : ٢٩٣/٤) ,

⁽٢) وراجع ا السين الكبير ١٤ ١٨٤١٣ ، ١٨٤١٣)

⁽٣) قوله : (وهو) أي : الثمن المنجم . (ش : ١٩٦٢)

⁽²⁾ أخرجه البيهتي في ٥ للسس الكبير ٥ (١٨٤٥٥) .

⁽٥) قويه (ني دلت) أي في كل مر فوله الوعف واســع (ش ٣٦٢/٩)

⁽٦) أي : ضررفي الله تعالى هنه . (ش : ٢٦٢/٩)

⁽٧) فوله (واس صدالسلام) مطعاعلى (البنيس) (شي ٢٩٣/٩)

⁽٨) قوله (س عبر سه) أي ص عبر دي البد (ولا إفرار) أي ص دي البد (س ٢٦٢,٩)

 ⁽٩) أي : براح البلقيني ، (ش: ٢٦٢/٩)

⁽١٠) أي : ترام اين مبد السلام . (ش : ١٩٣/٩) ،

وَهُو مِنْ عَنَادَانِ إِلَى خَدَيْثَةِ الْمَوْصِلِ طُولاً ، ومن الْفادَسِيَّةِ إِلَى خُلُوانَ عَرْضَ فُلُتُ * الصَّحِبِعُ أَنَّ الْمَصْرةَ وإِنْ كانتُ داخلةً في حَدُّ النَّو دَ فَنْسَ لَهَا خُكُمُةً إِلاَّ فِي مَوْضِعِ عَرْبِيُّ دَخْلتِها

أمّا ما عُلِم أصلُ وصعِ اليدعليه وأنها عن يدملكِ لكونه لا يمنتُ فيغملُ بذلك (1) في سائر الأيدِي بعدّها .

آلا ترى أنَّ الحلاف في ملك مكّة لأهلها وعدمه النَّبُد لعير بيّنةٍ ولا إقرارٍ مِن دي اليدٍ ، وليُس ملحظُه إلاَّ ما فرَرْتُه ؛ من العلم بأصل الوضع عبد كلُّ من المجتهدين مما ظهر له من الدليل ، بل ممّا يُتَعجَّبُ منه أنّه أدى " بهدم ما لاعرافه مِن الأبيةِ مستبدأ في دلك لما وَرد أنَّ عمر وقعها على موتى المستحس"

(وهو) أي " السوادُ (من) أوّل (عنادان) الله الموحَدة (إلى) أحر (حديثة الموصل) بعتج أوّليُهما (طولاً ، ومن) أوّن (القادسة) ومن عُديْمها وهو المصمم أوّلِه وفتح ثابيه المعجم قربتُ من الكوفة (إلى) احر (حلوان) نصم المهملةِ (حرضاً) بإجماع المؤرّحين

(قلبت الصحيح أن النصرة) تثنيث أوّله ، والعبح أنصحُ ، وتُسمَّى قته الإسلام وحرابة العرب (وإن كانت داخلة في حد السواد فلس لها حكمه) لأنها كَانَتْ شَيْحَةُ العرب أبي العاص ، وعنةُ بنُ عروان في رس عمر رُضِي الله عنهم سنة سبعةً عشر بعد فتح العراق () (إلا في موضع عربيُّ دخلتها)

⁽١) - قوله : (بذلك) أي ١ بحير صحيح - (ش : ٢٦٢/٩)

⁽٢) أي: اين مبد السلام ، (ش : ٩/ ٢٦٢) ،

⁽٣) راجع فاحيس المجاميرة في تاريخ مصر والفاهره (المسبوطي (١١٣/١)

 ⁽٤) مكان قرب البصرة (معني المحتاج (٤٩/٦))

⁽٥) - ولتي ([) و(ت ٢) و(ر) و(س) : (أولهما) .

 ⁽٦) قال لليث أرض سبحة وهي داب العلج و لتر + بهذب اللعه ١٤ ٧/ ١٨٧)

 ⁽٧) دان لحافظ ابن حجر المسقلابي في ٩ اسلحنص الحبر ٩ (٣٠٢١٤) بمديفل هذا عن ٩ لشوح
 (٧) دان لحبر ١ (فلت - هو كما قال ، رواه عمر بن شنه في ٩ أحبار النصره ٩ ، وكان دلك سنة أربع=

ومؤصع شرَقبُها ، وأنَّ ما في النُواد ص النُّور والْمساكل يخُورُ بيُعُهُ ، واللهُ أَعْلَمُ

وفتحث مكة صلحاء

نعتج أوَّله وكسرها ويُستَّى بهر الطَّبراة (وموضع شرَّقيِّها)(١) أي الدجلة ، ويُستَّى الفراب ، وعكس دلك شارحان وا**لأشهرُ بل المعروفُ** ما قرَّرُها،

(و) الصحيحُ (أن ما في السواد من الدور والمساكن يحور بيعه) لأنّه لم يُذْخُلُ في وقفه ؛ كما مرّ (والله أعلم)

ومحلَّه(٢) - في لـــاه دون الأرض ؛ لشمولِ الوقفِ لها

ومن ثمَّ قال الرزكشيُّ كالأدرعيُّ - يُشْنهُ أنَّ محلُّ جوارِ بيعِ الساءِ ما إدا كَالَبُ الالهُ من عيرِ أجراء الأرضي الموقوقةِ ، وإلاَّ . . التَّشَعَ .

وعلمه حُمِل ما نقله السلمسيُّ عن النصُّ (٢٠) ؛ مِن أنَّ الموجودَ منها حالَ العتج وقتُ لا يخُورُ بِيعُه ، انتهى ، وهو بعيلٌ .

والذي يَتَجِهُ · حملُه (٤) على أنَّه منتيًّ على الصعيفِ أنَّ عمرَ وقف حتَّى الأسية

ولَيْس لَمَنْ بَيْدَه أَرْضُ مِن السوادِ تَبَاوِلُ ثَمْرِ الشَّجَارِهَا ؛ لَمَا مَوَّ اللَّهَا فِي أَيْدِيهُم بالإحارة ، فنصَّرفُه أو ثمنه الإمامُ لعصالح المسلمين

﴿ وَفَتَحِتَ مَكُهُ صِلْحًا ﴾ كما ذَلُ عليه قولُه تُعالَى ﴿ وَلَوَ فَمَنَكُمُ الَّذِي كُمُرُو ﴾ السح ٢٠١ أي : أهملُ مكّنة ، ﴿ وَهُوَ الَّذِي كُفَّ أَيْدِيَهُمْ عَلَكُمُ وَلَيْدِيكُمْ عَنْهُم سَعْسِ

مشره ، وكان السابق إلى دلث صبة بي عروان) ... وانظر ٥ معجم ابتلدان ٥ (١/ ٣٠٠) .
 و٥ الكامل في التاريخ ٥ (٤٨٧/٢) .

 ⁽۱) ومدسو هماميها - فدوات أحاه المسلمون بعد ذلك - (بعني انتجاح ۱ (۱/۹))

⁽٢) قوله : (ومحله) أي : جراز البيع ، (ش : ٢٦٣/٩)

⁽T) IV₂(0/AAE).

⁽٤) قوله: (حمله)أي بالمله النبيي على لصل (ش ٢٦٣/٩)

كاب الـير _______ كاب الـير ______

مَكُهُ ﴾ السع ١٦٤، ﴿ أَلَدِينَ أُخْرِحُوا مِن دِينرِهِمٌ ﴾ اللحم ٨) أي المهاحرين من مَكَّةُ ، فأصافُ الدورُ إليهم .

والحرُّ الصحيحُ ﴿ مَن دَخَلَ المسجِدَ ﴿ فَهُو آمَنَ ، وَمَن دَخَلَ دَارُ أَبِي سَفِيانَ ﴿ فَهُو آمَنَ ، وَمَن أَغُلَقَ مَانه ﴿ فَهُو آمَنَ ، وَمَن أَغُلَقَ مَانه ﴿ فَهُو آمَنَ ، وَمَن أَغُلَقَ مَانه ﴿ فَهُو آمَنُ ، وَمَن أَغُلَقَ مَانه ﴿ فَهُو آمَنُ ﴾ واستشاءُ أفرادٍ (*) أمر يقتلهم ﴿ يَدُلُّ (*) على عموم الأماد للسافي ، ولم يُسَلِّفُ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم أحداً ، ولا قسم عقاراً ولا منعولاً (*)

ولو فُتخَتُ عبوةً . لكان الأمرُ بحلاف دلك ، ورَبَّمَا دخلها صَلَّى اللهُ عليه وصَلَّمَ مَتَأْهَمًا للقَتَالِ ؛ حوقًا مِن عدرِهم ونقصهم للصلح الذي وقع سه وس أبي صفيانَ رَخِييَ اللهُ عنه قبلَ دحولِها .

وفي * الدويطيُّ * أنَّ أسفلها تُتَخَه حامدٌ عنوهُ ، وأغلاها فنحه الوبيرُ رَضِيَ اللهُ عنهما صلحاً ، ودخل صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّم مِن حهته فصار الحكم له ،

⁽١) أخرجه مسلم (١٧٨٠) ص أبي هريرة رضي الله عنه

⁽١) قوله (واستنى أفرادا) أي واستنى ﷺ أفراداً من الرحال والساء عن الأمال ، وقال القانوهم ولو تحت أستار الكمة الكردي ودلك عن سعد بن أبي وقاص رصي فه عه ، وأن لما كان يوم عبع مكه آش رسول الله ﷺ الثامل إلا أربعة نفر والمرأتين ، وقال الأنظم وإن وخذنكوهم شعلتين بأستار اللكعة العكرية بن أبي جَهل ، وعبد الله ين خطل ، ومنيش بن طبابة ، وهد الله بن سعد بن أبي الشرح المرحاد لحاكم (١٩٢١) ، وصححه بيمي ، وأبو داود (٢١٨٢) ، والسائي (٤٠٦٧) ، والسهمي في الكرم الكرم الكرم المولاً .

⁽٣) قوله (يدل) انح حرّ (رابحر الصحيح) (ش ٢٦٤٩)

 ⁽٤) عن وهب قال سألت حارزً هل غنبو يوم نفيح شيئًا؟ قال الأ أجرجه أبو داود (٤) .
 (٣٠٢٣) ، والبهمي في ١ الكبير ١ (١٨٣٢٩) ، وحنيه الحافظ ابن حجر العنبقلاني في ٤ فتح الباري ١ (٣٢٥/٨) .

 ⁽٥) هدا لكلام في ٢ البحم الوهاج ٢ (٣٦٥/٩)، ولا روضه الطالبي ٢ (٤٦٩/٧)، و١ الشرح لكسر ٩ (٤٦٩/٧)، ولم المساور في ١ البحاوي الكبر ١ (٤٥٥/١١)، ولم أهتد إلى مكانه في ١ البويطي ٨

وبهدا تخبمغ الأحبار التي ظاهرها النعارص

وأمّا ما في * فتح البارِي * أنه صحّ منه صلّى الله عنبه وسلّم الأمرُ بالفتال حبثُ قال * أثرؤن إلى أوباش قربش وأنباعهم الحصلُوهم حصداً حتى تُوافُونِي بالصفا * فجاءه أبو سفيان فقان أسحتْ حصراءُ قربش ؟ فقال . صلّى اللهُ عليه وسنّم * مَن أَعُلُق بانه فهو آمرٌ *'

وأنَّ هذا حجَّةُ الأكثرين القابلس بالعوة ؛ كوفوع الفتال مِن حالي^(٢)، وكتصريحه صلَّى اللهُ عليه وسنَّم بأنها أُحلَت له ساعةً من بهارٍ ، وتهيه عن التأسي به في ذلك^(٢)،

وَأَنَّ تَرَكُهُ القَسِمَةُ لاَ يَشْلُرمُ عَدَمَ العَنْوَةَ ، فَمَدَ يَشُنُّ عَلَيْهِمَ مَذُورَهُمَ بِعَدَ الفتح عَنْوَةُ ، وَأَنَّ قُولُهُ صَّلِّى اللهُ عَلَىهِ وَسَلِّمَ ﴿ مَنْ ذَخَلَ المُسْتَحَدَ ﴿ فَهُو آمَنُ ۗ . ﴿ (2) إلى أَحَرَهُ ، لاَ يَكُونُ صُلِحاً إِلاَّ إِنَّ كَفُوا عَنْ القَبَالِ

وظاهر الأحاديث الصحيحة أن قريشاً بم يأترمُوا دلك (١٠) و الأنهم اشتعدُّوا بلحرب(١٠)

فَيُجَابُ صِهُ(٧) ورِنْ سكت عليه بلامديَّه وعيرُهم

⁽١) - أخرجه مسلم (١٧٨٠) عن أبي طريزه رضي الله غنه ، وعد مر آنماً

 ⁽۲) أحرجه النبيقي في ١ الكبير ١ (١٨٣٣٨) في حديث طويل عن هروه من الربير رضي الله هيه به
 رأصده في ١ صحيح لنجاري ١ (٤٣٨٠) عنه أيضاً . وفي (ح) و(هـ.) بنبخه . (لوقوع)
 بدل (كوقوع)

⁽٣) - أحرجه البحاري (٤٣٩٥) ، ومسلم (١٣٥٤) عن أبي شريح المدوي رضي الله عنه

 ⁽٤) أحرجه أبو داود (٣٠٣٢) ، والسهلتي في ١١٤كير ٩ (١٨٣٢٥) هن أبن عباس رضي الله
 عهما ،

 ⁽٥) قوله (لم بشرموا دبث) أي الايكتاب (شي ٢٦٤/٩).

⁽٦) فتح الباري (٨/ ٣٢٤) .

⁽٧) قوله (بينات) جواب أما (عنه) أي عنافي د الفنع ٤ (ش ٢٦٤/٩)

أمّا عن الأولي⁽¹⁾ صالً صريح قوله • حتى تُواتُوبِي بالضّعا ؛ أنّ أمره إنّها كَانَ لَحالَةِ ومن معه الداخلين من أسفلها ، وقد بين موسى بن عملة وعبراه أنه أمرَهم ألا يُقاتِدُوا إلا من قابلهم⁽²⁾ ، فالأمرُ بالفتل فيما ذكر محمولُ على هذا التقصيل ؛ أي . أخصدوهم إن قابلُوكم ، ولا مانع أنّه كرّر قوله ا من أعلى بايّه . . فهو آمنٌ » .

وأمّا عن الثاني ("". فهو أنّ وقوع «نقتال من حالدٍ إنَّ كان لمن قامله • كما أمر صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم ومه صرّح أنهُ السير (""، ومرض أنّه باحهادٍ منه قلا عبرة به مع رأيه صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّم .

وأمّا عن الثالث (٥) عنان حلّها له لا بشتار مُ وقوع الفال مه لمن لم يُعالمُه ، وكم أحلُ له صنّى الله عليه وسلّم أشياء لم يعمله ، كما يُمْرفُ دلت سنر حصائصه صنّى الله عليه وسلّم

وأمّا عن الرابع (١٠) فهو أمّا لم تحمل عدم العسمة دللاً مستعلاً ، بل معوّياً ، على أنّ بث أن بث أن تخعله مستقلاً ، مأن تعُول الأصلّ في عدم القسمة أمّه دليلٌ على الصلح حتى يقُوم دليلٌ على حلاقه ، فعدمُها ظاهرٌ في الصلح وإنّ لم يستشرفه ، وما تحنُّ فيه يُكْتَفَى قيه بالظاهر ،

وأمّا عن الحامسِ(٢) - فهو أنَّ أكانرهم كفُّوا عن القتال ولم يعمُّ إلاَّ من

⁽١) قوله (أما عن الأول) وهو قوله أنه صبح عنه ﷺ الأمر بالمال (ثي ٢٦٤٩)

⁽۲) انظر ۵ سیرة این خشام ۹ (می ۳۶۳) .

⁽٣) وهو قوله (كوفوغ المال) إلح (ش ٣٦٤/٩)

⁽³⁾ دخر ا سردس هشام ۱ (ص ۹۳٤) .

⁽۵) وهو قوله : (وكتصريحه..) إلح ، (ش : ۲۹٤/۹) .

⁽¹⁾ وهو قوله (وأن تركه القسمه) لح (ش ٢٦٤/٩)

⁽٧) وهو توله (وأن توله 指) إلح (ش ٢١٤/٩)

فذورها وارضها المخناه ملك لباغ

أخلاطِهم في قبرِ الجهة التي دحل سها صلَّى للهُ علمه وسلَّم ، وقد تقرّر - أنَّه لا عبرةً بها(١) ولا يمَن لها ، لأنهم كالوا أحلاطاً لا يُضاً لهم ؛ كما أطَّـق عليه أثنتهُ السير

وبفرص بأقب قريش للقبال فهو لا بقيصي ردّ انصلح ؛ لأنه " المحوف بادره تقع من شوادٌ دلك الحش الحافل ، لا سيّما وقد سمعُوا قول سعدٍ سيّد الحررج وحامل وابنهم بمرّ الظهران لأبي سعبان اليوم يوم الملحمة ؛ أي انقش وإن كان صنى الله عبيه وسنّم فان " كدب سعدٌ ، وأحد الراية منه وأغطاها لولده قيس ، أو لعليَّ ، أو للزبير رَضِيّ اللهُ عنهم (").

قَوْلُ قُلُتُ أَيْرِبُدُ الْمَعْوَةُ قُولُهُ صَلَى اللهُ عليه وَسَلَّمَ ثَانِي يَوْمُ الْعَتْجِ فِي حَطَيْبِهِ لأهل مَكَّة * النَّقَيُّوا فَأَنْتُم الطلقاءُ... اللَّهُ قُلْتُ لا يُؤنَّدُه ؛ لأنَّ معناه فأنتم الدس أطلعهم الله واسطة تركهم للقنال من أنَّ يُضَرَّبُ عليهم أَسَرُّ أَو استرقاقٌ ، وحسندِ فهو دليلٌ للصلح لا للعنوةِ .

(فدورها وأرضها المحباة ملك تباع) كما دلِّتْ عليه الأخبارُ (*) ، ولم يُرَلُّ

⁽۱) قوله (لاعربية) أي تعهدغيرجهه دخوله 独 (ش 1/۱۲۲)

⁽٢) قوله : (لأبه) أي : التأهب (ش : ٢٦٤/٩)

⁽٢) رفظاء الرايه بالربير رضي الله عنه أخرجه البيهدي في المعرفة بنسر والآثار > (٥٤٦٥) ، وقد أورد خسم لروايات وحمم سها الحافظ ابن حمر الصملاني في الحمم الدري الرائر > (٢٢٠ / ٨٠ / ٣٢٠) ، وقال (والدي يظهر في الجمم أن علبًا أرسل سرعها ، وأن يدخل بها ، ثم حشي بعبر حاظر سعد ، فأمر بدفعها لأبه قبس ، ثم إن سعداً حشي أن بقع من الله شيء ببكره الدي يجاز البي يجاز أن يأخذها منه ، فحب أحدها لربير رضي الله عنه)

 ⁽a) عن أسامه من ريد رضي الله هنهما أنه عال إبد رسول الله كالله أبن تبول عن داوك بمكه ؟ بعاب الوطل ترك فقيلٌ من ربّاع أو دُورٍ ؟ ١ أخرجه النجاري (١٥٨٨) ، ومسلم (١٣٥١) . =

الماسُ يُتَبَايَعُونَها ،

نعم ؛ الأولَى عدمُ بيعها وإحارتها ؛ حروحاً من حلاف من منعهما في الأرض ،

أَمَّا السَاءُ. فلا خلاف في حلَّ بيعه وإخارته ، وأن حبرُه ، مَكَّةُ لا تُبَاغُ رَبَاعُهَا وَلَا تُؤَجِّرُ دُورُهَا ءُ^(١) فصعيتُ ، خلافاً للحاكم

قِبِلَ . قولُه : (قدورُها. . .) إلى آخره . . يَقْتَصِي مِرَتُ كومِهِ مَلَكَا عَلَى الصَلَحِ ، وَلَيْسَ كَدَلك ؛ لأنَّ تُصِيّته (*) أنّها وقت ؛ لأنّها في ٌ وهو وقت يتا معس حصولِه ، أو إيقافه ، وكومها (*) عبر ملت على العنوه ، وجس كدلت أيضاً ؛ لأنّ المفتوحَ عنوةً غنيمةً مختَسةً .

والصوات أنّه صلّى اللهُ عليه وسلّم أفرُ الدور بيد أهلها على الملك الدي كَانُوا عليه ، ولا نظرَ في ذلك إلى أنّها فتحتْ صلحاً أو عبوهُ النّهى

وروي ليجاري قبل جديث (٣٤٣٣) مُعلَّماً (أن نافع س عند الجارث شرى دارا السجن بمكه من صغو ناس أبه عنى أن عمر ان رضي الدائع سعة ، ورن نم يا حن عمر المصافوات اربع بئه) ، وأجرحه ابن أبي شيبه في المصلف ا (١٣٦٦٢) موضولا عن عبد الرحمان من فروح ، وقد استوفى الكلام على هذا الجديث الحافظ ابن حجر المسعلاتي في ا ضح ساري ا (٣٥٩/٥) .

⁽۱) أخرجه المحاكم في المستدرك (۲/۳) عن عدالة بن عمرو رضي لله عنهما ، وصححه على شرط الشنجين ، وقال لدهي في الشخص الذي يعمل رواته (إسماعيل صحفوه) وأخرجه لدارفطني (صن ١٤٤) ، والليمي في المعرفة السن و الأثار ؟ عقب (٣١٠١) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أيضاً وانظر الدراية في تحريح أحاديث الهداية ٤ (٢٠٣/٣) ، وا فتح الباري ٤ (٢٤٤/٤)

 ⁽۲) قوله : (الأن تضيته) أي : الصلح . (ش : ۲۹٤/۹) .

⁽٣) قوله (إما بندس الحصوب) أي على المرحوح من أب الفيء يضير وقفاً بنفس حصوله قوله (أو إيداده) أي على المدهب من أن الإمام محبر من أن يحفله وقفاً نقسم عليه على المربردة وأن بسعه ويمسم ثمنه بنهم ، قوله (وكونها) لح عطف على فوله (كونها ملكاً..) إلح ، (ش: ٢٦٥/٩).

ويُرَدُّ بِما بأتي أنَّ مِن أبواع فصلح أنَّ يقع على أنَّ كلَّ البلد لهم ، وهذا هو الواقعُ ؛ كما يُشيرُ وليه قولُ المعترض (والصوابُ) إلح ، فيتربَّث على هد نصلح أنَّ أرضه ودورها منتُّ لأهله ينصرَّفُون فيه كيف شاؤُوا ولا يتربُّث دلك على العوة ؛ لأنه إد كانت عيمة يكُونُ حمن حمنها للمصالح ، وثلاثة أحماس حمنها لحهاب عاتهِ ، فلا ننمكُلُّ النقيَّةُ مِن النصرَف فيها كدنكُ أن على العوق ، وبان أنه كدنك أن القيرة ، وبان أنه العارض عليه ، في كلامه على العلوق ، وبان أنه لا اعتراض عليه ،

ومصرُ فُنحتُ عنوهُ ، وقيلَ صلحاً ، وهو مقتصى نصلُ ١٩٦٤م مي الوصيّة ، وحمله لأولون على أن لمعتوج صلحاً هي نفشها لا عيرُ ، وإلما نفستُ تكنائسُ بها ؛ نقوة العول بأنها وحملع إقليمها فُتحتُ صلحاً

قِيلَ ولاحتمال أنها كانت حارجة عنها، ثُمَّ الصلتُ، وقيه نظرُ ، لأنَّ الكانس موجودةُ بها ويوفلمه ، فلا يُتصورُ حيندِ إلاَ العولُ بأنَ الكلَّ صلحُ إلاَ اللَّ اللَّهُ بَالْهُم راعزًا في إنعائها فرّه الحلاف ؛ كما تقرّر

ودمشقُ عبوةَ عبد السكيِّ^(٢) ومقولُ الرافعيِّ عن الروياسِّ الله مدَّل الشام صلحٌ وأرضُها عبوهُ ، وسطتُ الكلام على دلك ؛ كأكثر بلاد الإسلام بما لا يُنسَعْنى عن مراجعته في إفتاءِ فيه أنلعُ الردُّ على طالعٍ أراد إبطال أوقاف مصر محتجًا بأنها فُتِحَتُ عنوةً .

أي : كيف شاؤوا . (ش : ٩/٨٣٤)

 ⁽٣) قوله (خو مقتص نص الأم) دال لدسري وهي وصبه لشايعي في (الأم) دا معتصي أنها فتحب صبح ، فإنه وصبى على أرض له بمصر كردي الطرة الأم ٤ (٣٦٥/٥)

⁽T) قتاري السكي (۲۱۲/۲)

كتاب المبير ________ ٢٠١

فصيل

(فصل) في أمانِ الكفّارِ

الذي هو قسيمُ الحرية والهداة ، وقسمُ من معنق الأمن لهم المتحصر (١٠ هي هذه الثلاثة ؛ الآنة إن تعلَّق بمحصور فالأولُّ ، أو بعيره الا إلى عابه فالثاني ، أو إليها فالثالثُ

واصله (۱) قولُه تعالى ﴿ وَإِنْ أَمَدُّ مَنْ أَنْتُمْكِكَ أَسْتَحَرَاءَ ﴾ [و ١٠] الآية

وتولُه صلَّى اللهُ عليه وسنَّم ﴿ ذَنَهُ المستجِينِ واحدة ﴿ ` ، يَسْعَى بَهَا أَدَّمَاهُم ، فَهَا أَدْمَاهُم أَنْ أَغْفَرَ مسلماً لِهِ أَي ﴿ فَهُ صَلَّى عَهَادُه لِهُ فَاللَّهِ وَالسَّاسِ لَعَنْهُ اللهِ وَالسَّاسِ اللَّهِ وَالسَّاسِ اللَّهِ وَالسَّاسِ اللَّهِ وَالسَّاسِ اللَّهِ وَالسَّاسِ اللَّهِ وَالسَّاسِ اللَّهُ اللَّهُ وَالسَّاسِ اللَّهُ وَالسَّاسِ اللَّهُ وَالسَّاسِ اللَّهُ وَالسَّالِ اللَّهُ وَالسَّالِقُولُ اللَّهُ وَالسَّالِ اللَّهُ وَالسَّالِ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالْسَالِقُولُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُلَّالِي اللَّهُ وَاللَّهُ وَالْ

والدمَّةُ : المهدُ والأمانُ والحرمةُ والحقُّ ، وكلُّ صحيحٌ هـا(١٠)

وقد تُطلقُ على الداتِ والنعسِ اللتيْنِ هما محلَّها في نحوِ * في دمَّتِه كذا ، ويُرتَّتُ دمَّتُه منه ، وعلى المعنى الذي يضبعُ للإلزام والالترام ؛ كما مرَّ^(٧) .

⁽١) قوله (السحصر)أي مطنق الأمان (ع ش ٧٩,٨)

 ⁽٢) شول (بالأون) أي أمان لكدار ، وقوله (سلتاني) أي الحريد ، وقوله (سلتان) ...
 أي : الهدئة . (ع ش ١ ٨/ ٧٩) ..

 ⁽٣) قوله (وأصله) أي الأصرعي مطلق الأمان (ش ٢٦٥,٩)

 ⁽²⁾ فصل قوله (۱ دمه المستمين واحدة ۱ (نج) قبل معناه إد أعطى العد الأمان جاز ذلك على جبيع المسلمين - كردي ،

⁽۵) - صحح النجاري (۳۱۷۹) عن علي رضي الله عنه ، والصحيح مثلم ا (۳۱۷۱/۱۷۰) عن أبي هريزة رضي الله عنه ،

⁽١) قرله : (هنا) أي : في الحليث ، (ش ، ٢٦٦/٩)

⁽٧) أي : في البع ، انتهى معني ، (ش : ٢٦٦/٩)

يصحُّ من كُلُّ مُشْدَمٍ مُكَلِّفٍ مُخْتَارِ أَمَانُ حَرَّبِيُّ وَعَدَدِ مَخْصُورٍ فَمَطَّ ، وَلاَ يَصَخُّ أَمَانُ أَسْرِ لَمَنْ هُو مَمَهُمْ فِي الأَصِحْ ،

(نصح من كل مسلم مكنف) وسكران (محتار) ولو أمةً لكافرٍ وسفيهاً وقاسقاً وهرماً ؛ لفوله في نحر البُشغى بها أدباهم » ولأن عمر رضي الله عنه أحار أمان عبد على حملع الحيش(١)

لا كافراً " ؛ لانهامه وصماً ومجنوباً ومكرهاً ؛ كسائر العقود

معم ؛ من حهل فساد أمان أولتك . يُعرُّفُ (٣) ، ليتلُع مأمله

امان حربي) وأو فناً وامرأةً لا أسيراً إلاً من أسره ما بقي بيده ومن الإمام لا وعدد محصور ا من بحريش (كابيته (فقط) أي ، دون عير المحصور كاهل بلد كبير (لأن هذه هديةً وهي لا يتحور لغير الإمام

ولو أمّن مئة ألف من مئة ألف منهم ، وظهر بدلك صلّاً باب الجهاد⁽¹⁾ أو بعضه الطل الكلّ إن وقع دلث^{رة} معاً ، وإلا^{آا) ال} فما ظهر الحللُ به فقطً

ا ولا نصح أمال أسير لمن هو معهم) ولا لعيرِهم (في الأصح) لأنَّه مقهورٌ معهم ، فهو كالمكرة ، ولأنَّه غيرٌ أمن منهم

 ⁽١) أخرجه ابن أبي شــه (٣٤٠٧٥) ، والبيهمي مي ٥ لسن الكبير ٥ (١٨٣٣١) عن معبيل من ويد الرقاشي رضي الله هنه ،

⁽۲) قوله (لا كافراً) بح ظاهره أنه عطف وفي الأصل طاهر عطف عامل عطف على (أنه) ولا يحقى ما فيه ، وكان يسفي حره عظفاً على قول المصنف (كل مسلم) بح ، وقد ينكلف بأنه مصوب على برع الحافض عبارة ا النهاية ا فلا يضح من كافر سهى (ش : ١١٦/٩٤).

⁽٣) قوله (بعرف) أي يعرف أنه لا أمان له د ليرجع وينلع مأمنه كردي

 ⁽٤) قوله (وظهر بدلت مديات الحهاد) إناح فطبية هذا الد صابط الحوار الأيسد باب الجهاد وهو كذلك ، (ش: ٢٦٦/٩) ,

⁽a) قوله : (إن رقع دلك) أي : التأمين سته ألف ، (شي : ٢٦٦/٩) .

⁽٦) قوله : ﴿ وَإِلَّا ﴾ أي : يأن رقع مرثَّبًّا ﴿ شَ (٢٦٦/٩) .

ريصحُ بكُنَّ لَهُ ﴿ يُعَيِدُ مَفْضُودَهُ ، وَنَكَتَانَةِ وَرَسَانَةٍ

وَيُشْتِرطُ عَلْمُ الْكَافِرِ بَالأَمَانِ ، فإنْ رَدَّهُ الطل ، وكِدَا إِنَّ لَمْ يَشَلُ فِي الأَصِحُ ،

والمبرادُ بدر مَن معهم (١٠) ؛ كف في النسبه (٢٠) وعسره المغيّدُ أو المحوس، فلو أُطْلق وأشُوه على ألاً يحرّج من دارهم صبح أماله كالدحر"

ورَا الإستوي له . مأن الأصع أنه لا مرق مردود ؛ مأن الأصع هو الفرق ، وعليه (١) قَالَ المعوردي إنّما يكُونُ مؤمّه أمّ بدارهم ، لا عبر الآأنُ يُصَرَّحُ بالأمانِ في غيرها (١) .

(ويصح) الأمانُ (مكل لفظ بفيد مقصوده) صريح ﴿ كَ أَحَرِبُكَ ، أَوَ أَمُسُكَ ، أَوَ لَا فَرَعُ عَسَفُ ، أَوَ كَنَايَةِ سَيْمٍ ﴾ أَمُسُكُ ، أو كالمَ سُئِمَ ﴾ أو كنايةِ سَيْمٍ ﴿ كَ عَسَفُ ، أَوَ كَنَايةِ سَيْمٍ ﴾ كَ . كُنْ كيفَ شَئْتَ ، أو : أنتَ على ما تُجبُ ،

(ومكتابة) مع البيّة ؛ لأنها كنايةٌ (ورسالة) بلفطٍ صريحٍ أو كنابةٍ مع البّة ولو مع كافرٍ وصبيّ موثوقٍ بحره (١١) على الأوجهِ ؛ توسعةً في حقى الدم

(ويشترط) لصحة الأمان (علم الكافر بالأمان) كسائر العقود ، فإن لم يعْلَمُه - خَارَت المنادرةُ نقتته ولو مِن مُؤمَّنه ، ونارع فيه البلغينيُّ

(فإن رده) كفوله ما قبلُتُ أمانتُ أو لا أَرْشُك (عطل . وكد إن لم يقس) بأنَّ سكَت (في الأصلح) لأنَّه عقدٌ ؛ كالهمه

 ⁽۱) قول: (والمراد سن معهم) إنج ۱ أي المراد بهذا النفظ هذا النجى المذكور بعدًا والسن المراد ظاهره ، (ش : ۲۶۹/۹)

⁽۱) النبه(ص: ۱٤۳)

⁽٣) قوله : (كالتاجر) أي : منا يدارهم ، (ش : ٢٦٧/٩) ،

 ⁽٤) قوله (وعلمه)أي العرق وصحه أمان الأسير بمطلق بدار الكفر (ش ٢٦٧/٩)

⁽٥) الحاري الكبير (١٧٦/١٨) .

 ⁽¹⁾ راجع (المبهل الصاح في احتلاف الأشباح (مسألة (١٥٨٣)

وَنَكُمِي إِشَارَةً مُمُهِمةً لِلْقَلُولِ ، ويحث الأنزيد مُذَنَّةً على ارْبعة اشْهُرِ ، وَهِي قَوْلِ ، يَجُورُ مَا لَمْ تَنْلُعُ مِننَا .

وأطالَ المنقسيُّ وعيرُه في ترجيع المفامل(١١)

(وتكمي) كتابةً أو (إشارة) أو أمارةً ، كتركه القتال ، أو طلبه الإحارةً^(١) (معهمة بلقول) أو الإيحاب ، ثم هي^(٣) كبايةً من باطتي مطلقاً^(١) ، وكدا أحرسُ^(٥) إنَّ احْصَلَ مهمها بطنون ، وديث لبء الباب على التوسعةِ^(١)

ومن ثمَّ حار تعليمُه بالعرر ؛ ك إن حاء ريدٌ فأنت آمنٌ أمَّا غيرُ المفهمةِ . . فلموٌ .

(وبحب ألا تربد مديه) هي الدكر المحقّل (على أربعة أشهر) سواة أكان المؤشّل لإمام أم عيره ، للآيه () وهي قول يعجور ما لم تبلع) المدّة (ببنة) فون بلعثها المسع فطعاً ، لتلا تُشرك الحرية ؛ ومن شمّ حار هي المبرأة والحبثي مِن عبر تقييد فون راد عنى الحاتر عفل هي الرائد فقط ؛ تفريقاً للصفقة هدا () لم يكن با صعف ، وإلا كان الرائد للصفف المدوط بنظر الإمام

كهو في الهدية

 ⁽۱) قوله (في برجيح النظائل) وهو الاكتماء بالسكوب، لكن بشيرط السكوب مع ما يشعر بالمول وهو الكف من أثمال ١٠ كما فيرح به الماوردي (ش ٢٩٧١٩)

 ⁽٢) قوله: (الإسارة)أي: الأمان (ش ٢٠١٧)

⁽٣) قوله : (شم هي) أي : الإشارة . (ش : ٢٦٧/٩) .

 ⁽⁴⁾ قوله (مطلعاً) أي سو ١٥ صنصل مهمها فطنون أم لا (رشيدي ٨١/٨)

 ⁽a) قوله (وكدا أحرس) الأنسية : من أغرس . (ش : ٢٩٧) أ

 ⁽۱) قوله (ودنت لبناء الباب على الرسعة) هو عله بالاكتفاء بإشارة الناطق هنا دول ساير الأنواب • كما لا ينجي ، لا لكول الإشارة في الناطق كنابةً مطلقاً وإن أوهمه لبناي (رشيدي : ۱۸۱/۸)

 ⁽٧) رهي نويه بداين ﴿ يسيمتُو في الأص أرسه لَنَيْرِ﴾ [التوبة: ٣] .

 ⁽A) قوله (عد) أي حود لمعنف (ريحبُ الأبريد مدنه) إنح (ش ٢٦٧/٩)

كتاب البير _______ 670 _____

وَلا يِجُورُ أَمَانُ بِصُرُّ الْمُسْلِحِينِ كِجَاشُوسِ

وَلَيْسَ لَلإِمَامَ مِنْدُ الأَمَانِ إِنْ لَمْ يَحَفَّ حَيَانَةً ، وَلَا يَدَخُنُّ فِي الأَمَانِ مَانَّةً وَأَهْلُمُهُ مَدَّ وَالْحَرِّبِ ،

ولو أُطْلق الأمانُ خُمل على الأربعة لأشهر وتُلُع بعدها المأس ، لحلاف الهدنةِ⁽¹⁾ ؛ لأنَّ باتها أصبقُ⁽¹⁾ .

(ولا يحوز) ولا ينفُدُ ولو من إمام (أمان بصر) منتج أوْلِه (المسلمين ؛ كحاسوس) وطنيعةِ كفَارٍ ؛ لحبر ﴿ لا ضَرْرِ ولا صرارَ ((*) في الإسلام ، ولا يُشتجنَّ تبليع المأمن ؛ لأنَّ دحول مثله حيامةً

أمّا ما لا يَضُرُّ . فيَجُرزُ وإنَّ لم تَطْهرُ فيه مصلحةً ، خلافاً للقاضِي وإنَّ تـعه المغينيُّ

ثُمَّ فَالَ : هذا (1) في أمانِ الآحادِ ، أمَّ أمانُ الإمام. وشرطه المصلحةُ

(وليس للإمام) فصلاً عن غيرِه (تبد الأمان) الصادر منه أو من غيره ؛ كما هو ظاهرٌ (إن لم يحف حيانةً) لأنه لارمٌ من جهتنا ، أمّا مع حوفها - فينُندُه الإمامُ والمؤمّنُ تكسر المبلم ، أمّا المؤمّنُ بمتحها - فله سدّه مني شه

ويَظْهَرُ الله حِثَ نظن آمانُه وجت تبليعُه المأمن ، ثُم رآينُهم صرَّحُوا به (ولا يدخل هي الأمان ماله وأهله) أي هرعُه عيرُ المكلَّف وروجتُه الموجودان (بدار الحرب) لأنَّ القصد تأمينُ دنه من قبلٍ ورقَّ دون عيره ،

⁽١) قوله (بحلاف الهدية) فرد الإخلاق يطلها (سم ٢٦٨/٩)

 ⁽۲) قوله (الآن بانها أصبن) بدليل عدم صحتها من الأحاد ، يخلاف الأدان عهى معني (ش ت ۲۹۸/۹)

⁽٤) قوله (ثم دال)أي بنسي اسهى معي (عدا)أي الخلاف (ش ٢٦٨/٩)

وكدا ما معة منهما في الأصلح إلاّ بشرَّطِ

هَيْمُمَمُّ مَالُهُ وتُسُيِّى ذَرَارِيهِ ثُمَّ⁽¹⁾ .

بعم ؛ إن شرط دخول ماله وأهنه ثمّ على الإمام أو بائمه دخلُوا (وكد ما معه) بدار الإسلام (منهما) ومثبُهما . ما معه لعبره ، فلا بذُخُلُ دلك كلُّه (في الاصح) لما ذُكر^(*) (إلا بشرط)^(*)

معم ، ثنائه ومركونه و به السعماله وللمئة مدّة أماله الصرورتات لا للختاخ لشرط ,

وهي الروضة أفي موضع أخر دخولُ ما معه بالا شرطِ⁽¹⁾ ، وهو ما عليه الحمهورُ وخُمع بحسل هدا^{كان} على ما إذا كان المؤمِّلُ الإمامُ أو بائله ، والأوّلُ⁽¹⁾ على ما إذا كان بمؤمِّلُ عيرهما

وَيُقُرِقُ لا عَلَى مَا لَكُولَ مَهِمَا فِي الدر التي فِيهَا داتُه لَكُولُ الشَّعِيَّةُ فِيهِ أَقُوى مِمَّا لِيُسَلُ سِنِكَ الدارِ

ومن ثمَّ لو الْعكس ما تعزر ؛ مَالُ أَشْرَ^(^) وهو مدارهم ... دحلَ أهلُه ومالُه مها^(١) ولو بلا شرطِ إن أمنه الإمامُ أو بائله ، وإلاَّ^(١) ... لم يَذْخُلُ أهلُه وما لا

⁽١) قوله : (شم)أي ، في دار الحرب ، (ش : ٢٦٨/٩)

⁽٢) أي من أن المصند بأمن داله - (بلخ (ش ٢٦٨,٩)

⁽٣) قول النصل (إلا نشرط) أي د امنه غير الإمام ، فإن أمنه الإمام - فحل ما معه ولو لغيره بالا شرط ، معني ومهاية . (ش : ٢٦٨/٩) .

⁽²⁾ روضة الفاسين (٧ -24) ، و(٤٧٤/٧) ، ورجع (محتمير كتاب جو هر البحرين في شاقاين الجيرين ((صن : 4\$3) ،

⁽٥) قوله (بخيل هد)أي ما في موضع حر من ١ الروضية (من ٢٦٨/٩)

⁽٦) قوله (ولاون) أي ماهـ ومن هدم بدخول (لانشرط (ش ٢٦٨/٩)

⁽٧) قوله (ويدرق) أي بين ما معه من الأهل والنان ، وغير ما معه منهما كردي

⁽٨) أي : الحربي . (ش : ٢٦٨/٩) .

٩٠) . أي : المرجودان يدار الحرب . (ش : ٢٦٨/٩)

⁽١٠) أي : بأن آنته فيرهما ، انتهى معي ، (ش : ٢٦٨/٩)

و الْمُسْلِمُ مَدَارِ كُمْنِي إِنَّ أَمْكِيةً إِظْهَارٌ دَبِيهِ ﴿ اسْتُحِبْ لَهُ الْهِجِرِهُ ،

يخاجُه من ماله إلاّ بشرطِ فإن كانا^(١) بدارنا . دخلا إن شرطه لإمامُ لاغيـرُه ،

تسيم يتمى أمان ماله وأهله عبدما^{ن و}رن بقص " ما بقي حياً ، وله دخولً داريا لأحد، ولو متكرّراً ، لكن إن لم سمكن مِن أخذِ الكلّ دفعةً ، وإلاّ⁽¹⁾ . . جَار فتلُه وأسرُه .

(والمسلم مدار كفر) أي حرب، ويطهر أن دار الإسلام التي استونوا عليها كدلك (*) (إن أمكه إطهار دينه) نشرته أو شرف قومه، وأمن فتنه في دينه، ولم يُزخ طهور الإسلام هماك ممقامه (استحب له الهجرة) إلى دار الإسلام ؛ لئلاً يُكُثّر سوادُهم ورثما كادُوه ولم نجث ؛ لقلوبه على إطهار ديبه، ولم تخرّمُ ؛ لأنَّ مِن شأب المسلم سهم المهر والعجر

ومن ثمر المراجعة والإعترال أم ورجا ظهور الإسلام بمدامه ثم كال مقائم أفصل ، أو قدر على الاجتاع والاعترال ثم ولم يرخ بصرة المسلمين بالهجرة كان مقائمه واجباً ؛ لأن محلّم دار إسلام ، فلو هاجر الصار دار حرب ، ثم ول فذر على قتالهم ودعائهم للإسلام ، لزمّه ، وإلاً . . فلا ،

تبيه يُؤخذُ من قولهم (لأنَّ محلَّه دارُ إسلام) أنَّ كنَّ محلُّ قدر أهلُه فيه على الامتتاع من الحريش صار دار إسلام ، وحينتهِ الطاهرُ أنَّه بتعدَّرُ

⁽۱) أي المله وماله . (ش: ۲۹۸/۹)

⁽٢) أي : الموجودين في دارنا ، (ش : ٢٦٨/٩) ،

 ⁽٣) قوله (وإن نفض) عديد، و نصمر المستنز بالأمان (ش ٢٦٨/٩).

 ⁽٤) قوله (وإلا) أي ورد سكن من دنك وأحد شبث به ثم عاد بأحد اسامي اشهى أسنى
 (شي : ٣٦٨/٩)

⁽٥) أي كدار الحرسامي التعصيل الأمي (ش ٢٦٨٩)

⁽٦) لعل المشار إليه قوله (الأناس شأن المسلم الكرام (اش ٢٦٩,٩)

عودُه در كفر والله مسولو علمه كما صلاح له الحال للمحلج (االإسلامُ يَعْلُو ولا يُعْلَى عليه ﴾ "

فقولُهم (الصار دار حرب المعرادُ به صده رئه كدلك صورةً لاحكماً ، وإلا دم أن ما السوء عنه من در لاسلام بصداً در حرب ولا أطلُ أصحب يشمخون بدعت أن ما يرمُ عنيه فسارُه هو أنهما مشوير على دار الإسلام في منت أهمه ، أنه فنجماها عبره منك ها على ملائها وهو في عايم بهعد

ثُمَّ رأيتُ الرفعي وغيره دداو سلاعل الأصحابِ أنَّ دارً الإسلامِ ثلاثةُ أقسامِ - فسنا سنكُنَه المستمول، وقسنا فلخوه و فاو أهمه عليه بحريهِ منكوه أوَّ لا ، وقسنا كالو يستُخُلُونه ، ثُه علي عليه بكتارً

ون لرافعيُّ وعدَّهم عسم شي ليشُلُ له يكُني في كوبها دار إسلام كونها نحب السلام لإنام ورن به يكُن فتها مستبدًا، قال و أن عدَّهم الثابث فقدُ يُوحدُ⁽¹⁾ في كلامهم ما يُشعرُ بال لاستلام عديم نكفي لاستمرار الحكم، ورأيَّتُ بعض المتأخرين الرافعطُّه⁽⁰⁾ : إذا لم يُشَعُّوا المسلمينُّ سها، ورلاً فهي دارُّ كفر⁽¹⁾ . النَّهَي

وما ذكره عن بعض المتأخرين بعيدٌ عبلاً ومدرى • كما هو واصح ، وحسته

⁽۱) خاند لحالي فال (۱۳۵۶) معلم في بن قانس رضي قد عنهما ، و حاند للطبي ال ۱۳۸۸ عن عاند بن غیرو لماني رفتي فه عبد بن غیرو لماني الله (۱۳۵۵).

⁽٣) فوله (بدعث) ي نفودد اسلامات حات الكلمسيا عيم) التي له ١٩٠٨

⁽٣) قوله (وغيميا لمسم سايي دي من دار لأسلام (س ١٠٦٩٩)

⁽٤) ومي (ح) (يؤحد س كلامهم)

⁽²⁾ قوله (رامحيه) ي كتابه لأسلاء عديم (بل ١٩٩٩

⁽١) الشرح الكيير (١٠٣/٦)

رِيلًا . وحَمَثُ إِنَّ أَطَاقُهَا

عكالاتمهم صويحٌ فيما وكرَّتُه أنَّ ما خُكم بأنَّه والَّ إسلامِ لا يصيرٌ بعد ولك وار كعرٍ مطلقاً ``

(وإلا) يُشكُّه إطهارٌ دمه ، أو حاف همةً هي ديمه (وحبت) الهجرةُ (إن أطاقها) وأثم بالإقامة ولو امرأةً وإنَّ لم بحدُ محرماً ، لكنْ إنَّ أمنتُ على نفسها ، أو كان حوفُ الطريق دون حوف الإقامة ؛ كما هو طاهرٌ ، فإنَّ لم تُطقُها قمعذورٌ .

ودلك لقوله تعالَى ﴿ إِن لَيْنِ بومهُمُ السَيْكُهُ طَائِبِي أَمُسِيمٌ ﴾ السه ١١٩٧ لأية وللحر الصحيح ﴿ لا تُنقطعُ الهجرةُ ما قُونِلَ الكفّارُ اللهُ .

وحرً ﴿ لا هجرةَ بعدَ المتحِ ﴿ ۚ ۚ أَي مَنْ مَكَهُ ﴾ لأنَّهِ صَارَتَ دار إسلامٍ إلى يوم القيامهِ

واستُنبي من في إفامتِه مصلحةً للمسلمين ؛ أحداً منا حاء أن العتاس زَصِيَ اللهُ عنه أسُلمَ فن بدرٍ واسْتَمَرُ محفياً إسلامه إلى فتح مكّة بكُنْتُ بأحدرهم إلى النبي صنّى اللهُ عليه وسنّم ، وكان يُحتُ القدوم عليه ، فيكُنْبُ له ﴿ أَنْ مقامَك بِمكّة خيرٌ الله ﴾ .

والاستبدلال ببدليك (١٥) يسوڤيتُ على شبوت إسلامه قبل لهجيرة ،

 ⁽¹⁾ قوله (مطابعةً) أي عنت عنه الكفار بعدًا أم لا) صعوا السنيس منها أم لا (شي ٢٩٩/٩)

 ⁽۲) أجراء ابن حيان (٤٨٦٦) ، وابسائي (٤١٧٣) ، غن هند الله بن وقد يا استعدي وصني الله .
 هـــه

 ⁽٣) أخرجه المحاري (٢٧٨٣) عن ابن فياس رضي اقة عنهما ، ومسلم (١٨٦٤) عن هائشة رضي الله هنية

 ⁽٤) دكره أن عبد الم في (الاستعاب) (٥٥١)، والدري في (بهديب تكمال (٤٠/٤)).
 وراجع (سير أعلام البلام) (٩٩/٣) .

⁽٥) أي تعمة الماس رضي قديمالي عنه (ش ٢٧٠/٩)

واله (١) صلّى الله عديه وسلّم كتب إليه ديك ، ولم يثلث دلك (٢) على أنَّ الكتابة المدكورة لا بلّرمُ منها إسلامٌ ولا عدله ، وبفرض دلك (٣) كلّه فهو كان أمناً عير حائفٍ من فتم ، ومن هو كديك لا يعربُه الهجرةُ ، فلا دليل في ذلك أصلاً

ثُمُّ رأتُ شبح الإسلام والحفاط (* عن الإصابة ، قال هي ترجمته حصر بعة العقبة مع الأبصار قبل أن بسيم ، وشهد بدراً مع المشركين مكرها ، فافتدى بعبه وعقبلاً ورجع إلى مكه ، فتدال إنه أسلم وكنم قوشه دلك فكان يكُنْكُ الأحمار به صلّى الله عبه وسنم ، ثُمَّ ماحر قبل الفتح بقلبل (٥) التّهي ، وهو صريحٌ فيما ذكرتُه (١) .

و دكر صاحبُ المعتمد الله الهجرة كما تجبُ هما تحبُ من ملد إسلام أطهر مها حقاً ؛ أي واحداً ولم يُعلَّ منه ولا قدر على إظهاره ، ويُوافقه هولُ البعويُ (٧) هي تفسير (سورة العمكوب) يحبُ على كلَّ من كان سندِ تُعمَّلُ هيه المماضي ولا يُمْكُهُ تعبرُها الهجرة إلى حيثُ تنهياً به الممادة ؛ لقوله بعالى . ﴿ فَلَا يَقْعُدُ بَعْدَ الْمُعَامِي المُعَامِي المُعَامِي المُعَامِي المُعامِي المُعامِي المعامِي المعا

ويُسارعُ فله (٨) ما مرَّ في (الوليمه) . أنَّ من بحواره ألاتُ لهو الا يدُّرُمُه

⁽١) قوله: ﴿ وَأَنْهِ . ﴾ [لح ؛ أي : وثبوت أنه . . إلح ﴿ ش : ٩/ ٣٧٠ ﴾

 ⁽۲) أي كل منهما ، ولعل مرافه الم بشب بحير صحيح ، وإلا المنطق ورود النحر بديك لا ينكر ؛ كما من ، (ش: ۲۷۱/۹)

 ⁽٣) أي من شوب الأمرين واستراء الكالمة المدكورة للإسلام (شي ٢٧٠,٩)

 ⁽٤) وفي المطبوعة المصرية (شبح الإسلام النجامد).

⁽۵) الإصابه في تميز الصحابة (٤/٣٠).

⁽١) قوله (صربح فسادكرته)وهو فوته (ولم تثب دلك) كردي

⁽٧) از جم ۱ نصير صعوي ۱ (۱۹۹۷) في نصير (سوره الرمز)

⁽٨) أي . قيما ذكره صباحب (المعتمد (ش : ٩/ ٢٧٠)

ولؤ قدر أسبرٌ على هرب _ لرمة ،

، لائتقال ، وعلَّمه السبكيُّ - بأنَّ هي معارقة داره صرراً عديه ولا فعُل مــه' ``

وإنَّ قُلْتَ . داك^(٣) مع النقلة يصدُّق عليه أنه في بلد المعصة فلم يدرِهه ، بل لحلاف هدا^(٣) فإنه بالنقلة يُعارِقُ بلد المعصية بالكنيّة قُلْتُ قَصِيّةُ هذا^(١) ، بل صريخه أنَّ داك^(۵) يذرِعُه الانتقالُ من البلد ، وهذا بم يُدرَعُوه به الأنه إذ لم تُدرَعُه مِن الجوارِ فَأَوْلَى البلد ، على أنَّ قصتَة كلام السبكيّ المدكور أنه لا بطرّ لبلدٍ ولا لحوارٍ ، بل لدمشعة ، وهي في البحوّل من البند أشقُ

وبفرض اعتماد دلك (٢٠٠ فيجتُ تقييدُه بما إذا لم بكُنُ في إقامته مصلحةً للمسلمِينَ ؛ أحداً من تطيره في الهجرة من دار الكفر بالأولى

ثُمَّ رَأَيْتُ النَّلُفِينِّ صَرَّحَ به ، ومانَّ شرطَ دلك أيصاً - أن يقدر على الانتقابِ لللهِ سالمةٍ مِن دلك ، وأنْ تَكُونِ عبده الْمُؤَنَّ المعترَةُ في الحجُ

والحاصل أن الذي ينعشُ اعتمادُه في ذلك أن شرط وحوب الانتقالِ بهده الشروط المدكورة أن تطهر المعاصي المحمعُ عنيها في ذلك المحلُ بحثُ لا يُشتَخيي أهلُه كلُّهم من ذلك ؛ لتركهم إرالها مع القدرة ؛ لأن الإقامةَ حيثتُه معهم ثُمَلُ إعابةً وتقريراً لهم على المعاصي(٧)

(ولو قدر أسر على هرب لرمه) ورد أمكه إطهار ديمه ، كما صُحُّحه الإمامُ ، واقْتَصِي كلامُ الرركشيُّ اعتماده تحليصاً لنفسه من رقُ لأسر ، لكن الدي

⁽١) قوله ; (رلا معل منه) جملة حالية ، (ش : ٢٧٠/٩)

⁽٢) أي ; من تي جراره . (ش : ٩/ ٢٧٠)

⁽٢) أي : من مجر عن إفهار الحق ، (ش : ٩/ ٢٧٠)

 ⁽٤) قوله (عصبه هد) إشاره يلى دونه (داك مع العله) إلح كردي

 ⁽a) وقوله (أن داك) إشره إلى قوله (أنه من محواره) بنج كودي

⁽١) وقوله (عماد دنت) إشاره لي قويه (بحب س بلد الإسلام) كردي

⁽٧) راجع (المنهن النشاح في احتلاف الأشباح (ممالًه (١٥٨٤)

ولو أَطْنَقُوهُ بَلَا شَرَطٍ ﴿ قَلَهُ غُتِيالُهُمْ ، أَوْ عَلَى أَنَّهُمْ فِي أَمَانِهِ ﴿ حَرَّمَ ، فَإِنَّ بَنَعَهُ فَوْمٌ ﴿ فَلَمْ فَقَهُمْ وَلَوْ نَقَالُهُمْ ،

حرم به العمُوليُّ ومن سعه وقال الرركشيُّ ﴿ إِنَّهُ قَاسَلُ مَا مَرُّ فِي الهِجَوَءَ أَنَّهُ إِلَمَا يَلُرِنُهُ دَلَكَ إِنَّ لَمَ تُمُكُمُ وَظَهَارُ دَيِنَهُ ⁽¹⁾

ولك أن نقُول إنَّ أَطْنَفُوهِ مَن الأَمْرِ ؛ بَأَنَّ أَيَاجُوا لَهُ مَا شَاءً مِنْ مَكَثِ عَلَاهِمَ وعدمه تعين الثاني ""، وإلا تعيّن الأوَلُ ، كما هو ظاهرٌ مِن تعليله ""؛ المذكور .

(ولو أطلقوه بلا شرط فله اعتبالهم) قتلاً وسبباً وأحداً للمال و لأنهم لم يشأسُوه وليُسَ المرادُ هنا حصفه بعيده ، وهي(ا) أن يخدعه فيدُهت به لمحلُّ حالِ ثُمَّ بمُنده (أو) اطبقُوه (على أنهم في أمانه) أو عكشه (حرم) عدم اعببائهم و لأنّ الأمان من أحد الحاسش متعدُّدٌ

معم ؛ إن قائور أمان ولا أمان بنا عنيك ؛ أي ولا أمان يُجِبُّ لنا عليكَ... جَازُ له اعتبالُهم .

(فإن تبعه قوم) أو وحدٌ منهم بعد حروجه (فلندفعهم) وجوباً إنّ حاربُوه وكانُوا مثلِه فأقلَ ، وإلا فندناً ؛ كنا قيل ، ويُؤذّه ما مُرَّا أنّ الثنات للصّعفِ إنّما يَجِبُ في الصفّ .

(ولو نقسهم) ابتداءً ولا يُر عن بيهم ترتيبُ الصائل ؛ لابتقاص أمالهم بدلك على المعتمَّدِ ، كد فيل أيضاً ، وهو واصحٌ إن سُلَم ابتقاصُ أمايهم بدلك ، سواءً أرادُوا محرد ردَّه أم بحو قبله ، وفي عمومِه نظرٌ

⁽١) الديناج (٢/ ٢٠٠١) - وراجع (لمنهل النصاح في حلاف الأشياح) سيأنه (١٥٨٥)

⁽٢) قوله (الثاني) أي عدم سروم ، وقوله (الأوب) أي الدوم (ش ٢٧١/٩)

⁽٣) هوله (می ملینه) أي الإمام، وهو هونه (محیصت لمنه) إنج (ئی ۲۷۱/۹).

⁽٤) أي : حَيِمة العبلة , (ش : ٢٧١/٩) .

ولؤ شرطُوا ألاَّ يخرُّح من دارهم للم يحُر الوفاء ولؤ عافد الإمامُ علْحاً بدُلُّ على قلْعةِ ولهُ منها حاربةُ

ومن ثمّ '' صرّح حمع بالله لمراعى فيهم ترست الصائل، وهو ''' مسيّ على عدم انتقاص أمانهم بدلك، وهو متّحة إن لم لمريدُوا بحو فيله، فشخمل هذا ''' على إرادة محرّد الردّ، والأولُ '' على إرادة بحو عبل الأب مدميّ إذا التمص عهدّه بقتالِنا،، فالمؤمّنُ أَوْلَى،

(ولو شرطوا) عليه (الأ يحرح من درهم ... لم بحر) به (الوفاء) بهدا انشرط ، بل يَلُرقه الحروجُ حيثُ أَمْكنه ؛ فراراً بدننه من الفس ، وسفسه من بدلُ ما لم يُمْكنُه إطهارُ دينه ، فلا ينُرمُه الحروجُ (٢) عنى ما مرَ (٢) ، بل بُسنُ

ولو حَنْفُوه على دلت بطلاق أو عيره مكرها عنى تخلف فيبيَّه لعوُّ ، ورلاً حست وإنَّ كان حين الخلف محبوساً

ومن الإكراء أنْ يَقُولُوا به ﴿ لا بَتَرَكُكَ حَتَى تَجَلِفَ أَنْكَ لاَ بَحْرِخُ ﴾ بل هـ، إكراةً ثادٍ شرعيٌّ على الحروج ؛ لوحونه ؛ كما تقرَّر

(ولو عاقد الإمام علجاً) هو الكافرُ العليطُ الشديثُ، سُمِّي بدلك لدفعه عن مسه ، ومنه العلاحُ لدفعه الداء (يدل)نه (على) بحو بنير أو (قلعة) بوسكان اللام وفتحها معتبةِ أو منهمةِ من قلاعِ محصورةٍ على الأوجهِ ؛ أي على أصل طريقها أو أسهل أو أرفق طريقيها (وله منها حاربة) مثلاً ولو حرَّهُ منهمةً ويُعيُّها

⁽١) أي ، للنظر في همومه ، (ش ٢٧١/٩٠)

 ⁽ ثن : ١/ ٢٧١) أي : ما صرح به الجمع ، (ثن : ٢٧١/١)

 ⁽٣) أي ما صرح به تنجمع ١ من وجوب رغاية البرئيب (ش ١٧١،٩)

⁽¹⁾ أي : ما قبل لا من عدم الرعاية (ش ٢٧١/٩)

 ⁽۵) قونه (علا يترمه الحروح) نفريع على المفهوم، أو هذا منفطه بن فتم ساسح عدره
 «النهاية » وإلا علا نثرمه ، وعدره ا المغني » وإن أمكه الم يجرم الوف ، لأن الهجرة
 جيئلدمستجية ، النهى ، وكل منها ظاهر ، (ش ، ۲۷۱/4)

⁽١) أي ٢ من القبولي ومن تبعه . (ش ، ١٩/ ٢٧١)

، الإمامُ (١٠٠٠ حار) وإن كان الخُعلُ مجهولاً عبر مملوكِ ؛ للحاحة مع أنَّ الحرَّة تُرقُّ بالأسر - ويشبحنُ بالدلالة ولو من عبر كلعةٍ ؛ كَأَنْ يَكُون (١٠٠ بحتها (١٠٠ فيفول له : هي هذه (١١) ؛ للحاجةِ أيضاً ،

وله (٥) فارق ما مرّ في (الإحارة) ؛ (الجُعالة)

أند المسلم ... فقال حمع الاتأخور هذه المعاقدة معه ؟ لأنَّ فيها أنواعاً من العرر(٢١) ، والجمدلُ ٢١ مع الكافر ؟ لأنَّه أعرفُ لفلاعهم وطرقهم

وقال آخرُون الا فرق ، ورجحه الأدرعيُّ والمنفسيُّ وعبرُهما ، وقصيّةُ كلام الشيخَيْنِ في العسِمةِ^{(**} اعتمادُه وعلماً فلعظاهاً^(***) إنَّ وُجِدتُ حَيِّةُ ورِنَّ أَسْمَعَتْ ، فلو مَامَنُ بعد تُعمر فلهُ^{(***} قيمتُها

وخَرْحَ بقولِه (منها) قولُه (منه عبدي) فلا يَصِخُ للجهلِ بالجُعلِ بلا حاجةِ (١٢) .

 ⁽١) قوله (ريمبيه الإمام) يعني و سعين في محاربه السهمة الى الإمام ، ويحبر العلج على
العبول ؛ لأن المشروط جارية وهذه جارية ، كردي ،

⁽٢) قوله (كأب بكوب) ي بكوب العلج مع الإمام كردي

⁽٢) (تحنها) أي : ثبعت القلعة ، كردي

^{(1) -} وقوله : (مي هذه) أي : الطريقة هذه ، كردي

⁽a) قوله (ربه) أي بالجارية كردي أي بعوله (بنظامه) (من ٢٧٢)

⁽٩) قوله (أنواها من الغير) من كون العمل غير معلوم ، وكله الأخرة وغيرهما كردي

⁽٧) (واحتملت) أي : أمواع المرو . كودي .

⁽A) بشرح لكبر (۲۲۸/۳۲۹ ۲۲۹) ، روضه العالمين (۲۲۸/۵)

⁽٩) - وقوله : (رمليه) أي : ملى عدم الفرق ، كردي

⁽١٠) أي : الصلم ، (ع ش : ٨٢/٨)

⁽١١) أي : للمسلم ، (ش : ٢٧٢/٩)

⁽١٢) قوله: (بلا جاحه) أي : بلا جاحه لن بحهل ١ لإمكان النفيس حبث ، بجلاف با في القدمة ، كردي

وَإِنْ لَتَحَتْ بَدَلَالِتِهِ . . أَغُطَيْهَا ، أَوْ بَعَثُرِهَا ﴿ فَلَا فِي الْأَصْحُ ، وَإِنْ لَمُ نُفْتَخُ ﴿ فَلَا فِي الْأَصْحُ ، وَإِنْ لَمُ نُفْتَخُ ﴿ فَلَا فِي الْأَصْحُ ، وَقِيلَ إِنَّ لَمُ يُعَلِّنُ الْخُفْلِ بَالْفِئْحِ ﴿ فَلَهُ أَخْرَةُ الْمَثْلُ ، وَقِيلَ إِنَّ لَمُ يُعَلِّنُ الْخُفْلِ بَالْفِئْحِ ﴿ فَلَهُ أَخْرَةُ الْمَثْلُ ،

(فإن فتحت) عبوة (بدلاليه) وفاتحها معاقدًا ولو في مرّم أحرى وفيه الأما المعبّبة أو لمبهمة حبّة ، ولم تُشلم أصلاً أو أسلمت معه (أو بعده لا عكشه () ، كما يأتي (٢) () أعظيه) وإن لم يُوحدُ سواها وإنَّ بعين بها حتى لارمٌ من معاملتهم مع بعضهم ؛ كما هو ظاهرٌ ١ إذ لا اعتداد بمعاملتهم في مثل ديك ، وذلك لأنه استحقها بالشرط قبل الطعر

(أو) فَنحها مَعَافِدُه (بَعَبَرِهَا) أي دلانه ، أو غيرُ مَعَافِده ولو بدلالته (علا) شيء له (في الأصح) لفقد نشرط وهو دلالتُه أ ، وصوّب البلغبيُّ الاستحماقُ^(٥) ، ويَتَّحِهُ اعتمادُه إنْ كان الفائحُ بدلالنه باساً عمْن دلُه^(١)

(وإن لم تصح علاشيء) له لتعلَّق حعالمه بدلالته مع فتحها ، فالحُعلُ مُقَيِّدٌ به(۷) حقيقةً وإنَّ لم بخر لمطُّه

(وقيل إن لم يعلق الحعن بالضح عله أحرة المثل) لوحود الدلالة ،
ويَرُدُه ما تَهُرَّرُ (٨) .

⁽١) قوله : (أو أسلمت معه) أي : مع العلج - كردي

⁽٣) بأن أسليب فيم كردي والكردي ها نصب الكاف

⁽٣) اي في مولد (هده كله با سريسم، وإلا أعطيها) لح (شي ٢٧٣/٩)

 ⁽٤) تموله (معدد اشرط) هده عنه انصوره لأمل فعظ ، فان ا المعمي ا وأما في شابع فلانتهام شعاددته مع من قتحها ، التهي ، (ش ت ٢٧٣/٩)

 ⁽٥) قوله (وصوب النصبي) إلح ، أي في الصورة ثانية ، أحداً من حر كلامة (ش ۲۷۳,۹)

⁽۱) قوله (عمل دنه)لمل صوابه عن معافده (ش ۲۲۳٫۹)

⁽٧) قوله : (مقيد به) أي : بالعتج ، (ش : ٢٧٢/٩)

 ⁽A) أي في قوله (فالحقل ممادية) (غ ش ۱۹۳۸)

فإنَّ لَمْ يَكُنُ فِنَهَا حَارِبَهُ أَوْ مَانَتُ فِيلِ الْعَقَدِ ﴿ فَلَا شَيْءً لَهُ ، أَوْ يَقَدُ الطَّفِرِ فش تُسْلِيمَ ﴿ وَحَبِ بَدَلُ ، أَوْ قَبْلُ طَفِرٍ ﴿ فَلَا فِي الْأَطَهِرِ ، وَإِنَّ أَسْلِمِتُ

 (قال) فنجها معافدًا بدلاليه و (لم يكن فنها حارية) أصلاً ، أو بالوصف البشروط (أو مانت قبل العند - فلاشي ، به (⁽¹⁾) لفقد المشروط

ر أو) مائث (بعد الطفر وفيل السندم) إنيه (... وحب بدل) لأنها حصيت في قبضةِ الإمامِ ، فالتلفُ من ضماتِه .

(أو) مانتُ (قبل طمر - علا) شيء له (في الأطهر) كما لو لم تكُنُ فيها ؛ إد معينةُ ومئنيًا الهاريةُ غيرُ مفدورِ عليها

(وإن أسلمت) المعتنةُ الحرَّةُ

كدا فيَّذ به شارحٌ ، والتامي^(٥) عيرُ قيدٍ ، بل لا قرق ، ورعمُ أنّ الحرّة إدا أشلمَتْ قبل الطهر لا يُعْطَى قيمها مردودٌ ، وكدا الأوّلُ^(٢) ، إذ إسلامُ العجو ري كنهن في المنهمة كدلك قيما يظهرُ ، سواءٌ أكان إسلامُها قبل العقدِ أم بعدَه ، قبلَ الطفرِ وبعدَه (٧) .

هذا كلُّه إِنَّ مِم يُشَدِمُ ، وإلا أعطيها ما لم يكن إسلامُه يعدها ؛ لانتقال حقَّه

⁽١) قوله : (هذا) أي : السلاف ، (شي : ٢٧٣/٩) .

⁽٢) ټوله (فيا)غا اللغي ا مراکله بهي افارقي)ينفي (مر) (ش ۲۷۳٫۹)

⁽۳) الحاري الكبير (۱۷۹/۱۸)

⁽١) رسي (١) ر(١٣٠) ر(س) : (بيه) بدل (ل.)

⁽٥) قوله : (والدس) أي : الحرية , (ش : ٢٧٢/٩)

⁽٦) قوله (رکد لأن) أي دكتا بعين لين عد (عي ٢٧٣،٩)

⁽٢) قوله (وبدد) الأولى أم دده الراو (ش ٢٧٣/١)

فالْمَدُهِثُ وَخُوتُ بَدَلِ ، وَهُو أَخْرُهُ مِثْنِ ، وَقُلَ السَّمُهَا

لدلها ، قاله الإمامُ والماورديُّ " وعيرُهما ساءً ؛ على مع تمنَّ الكافر للمسلم وإنَّ نَازَعَ فيه البلقينيُّ .

(فالمدهب وحوب بدل) لأن إسلامها بمنع رقها^(۱) أو اسبلاءه
 عليها ، فتُقطَى البدل مِن أخماس الغنيمةِ الأربعة

وإن لم تَكُنَّ غنيمةً. . قالذي يُظَهِرُ وجوله مِن بيتِ المالِ (وهو) أي : البدلُ : (أجرة مثل ، وقبل قبمتها) وهو المعتمدُ كما في الروصه ا وأصلها عن الحمهور قالا ومحلُ الحلاف في المعتبة ، أن المسهمةُ أن إذا مات كلُّ من فيها (٤٠) وأوحف المدل فيحورُ أن يُقال برحمُ لأحره لمثل فطعاً ؛ للعذر نفويم المجهول

ويحُورُ أن يُقال يُستُمُ إليه قلمةً من تُسلَّمُ إليه على الموت (" النهى والأوجة") . الأوّلُ (") ، ورخع معضهم شالي " ، عال فيعشُ له واحدةً ويُعطيه قيمتها الكلا بُعشها به لو كُنْ أحياةً

وخَرْخَ بِـ (عبوةً) ما لو فُتحبُ صلحاً بدلالته ودحلت عي الأمال ، فإن المسع

⁽۱) الحاوي لكبر (۱۸ -۱۸۰) ، نهايه المطلب (۱۷ -۱۸۳)

 ⁽٣) قول (بمنع رفها) إن كان إسلامها قبل الظفر (أر سنلامه عليها) إن كان إسلامها لعمد (لظفر ، كوفي ، وهي المصرية والوهبية ، (رقها واستبلامه)

⁽٣) قي(١) : (المعينة)

 ⁽٤) أي ; في القامة من الحواري ، (ش : ٢٧٤/٩)

⁽۵) كثرج لكبر (۱۷۲٬۱۹۱) ، روضه بطالين (۱۷۹٬۱۹۸)

⁽١) (احم فالسهل النصاح في اخلاف الأشاح المسألة (١٥٨١)

 ⁽٧) قولة (والأرحم الأول) أي أحرة بمن ، خلافاً بدالهديدة والمعني الراس
 (٧) عولة (والأرجم الأول) أي أحرة بمن ، خلافاً بدالهديدة والمعني الراس

⁽A) اي فيم من سيم إلم ، عصفه (لهانه اوه لمعني 4 (ش ٩ ٧٧٤)

من قبول بدلها وهُمْ من بسليمها أند الصلح ، وتُلَّمُوا المأمن ، فإن رضُوا بتعليمها ببدلها أغطؤه من مجلُ الرصح (١)

. . .

⁽١) أي أمن الأحماس الأربعة لا من أصل العلمة ولا من سهم بمصالح (ش ١٩٧٤،٩)

(كتاب الجزية)

Palacasieurs

* Enth Engage and about the state

كناث الحربة

(كناب الحرية)

تُعِينُ على العمد(١٠) ، وعلى المال المسرم به

وعقبها للقبال(١٠ ؛ لأنه تمعياً مها(٣) في الآيه التي هي(١٠ ؛ كأحده صلَّى للهُ عليه وسلَّم إنَّاها من أهل لحرال ٢٠ وعبرهم ﴿ لأصلُ ٢٠ فيها(٢ قبل لإحماع

من المحارده و الأنها حراله عصمتهم منا وسكناهم في دارد، فهي إدلالًا لهم و لتخملهم على الإسلام، الاستما ردا حاضوا أهنه وعرفوا محاسه، الا في مقابلة تقريرهم (٨٠) على كفرهم و الأن الله أعر الإسلام وأهله عن دلك ١٠

وبمُعطعُ مشروعتُها سرول عيسى صلى اللهُ على بيِّ وعيه وسلَّم ١٠٠١ الأنَّه

⁽١) وهو المرادق الترجمة ، (ش: ٢٧٤/٩)

⁽¹⁾ قوله (وعصها بندان) الأولى وعلم بدال بها (س ١٩٧٤)

 ⁽٣) كتاب البحرية قوله (الأنه معامها) أي الأنا نعال كان أنب بالحرية + يعني الجعلب
 ليجربه عاية بلمنان عوله بعالى الإخن أنظراً بحرية (أالبوله ١٩٦) فإن (الحي) لتعاية الكادة.

⁽٤) وقوله : (هي) مبتدأ ، خبره : (الأصل) ، كردي ،

 ⁽³⁾ عن بن عباس رضي الله عنهما قال حبابح رسون الله يخ أهل بنجرال عنى آلفي جنه أخرجه أبو جده أبوجه أبوجه أبوجه أبو داود (١٨٦٨٣)

⁽٦) (الأصل)أي هي لأصل اكت أن أحده صلى قه عنيه رسلم كان أصلاً كردي

⁽٧) أي : الجرية ، (ش : ٩٤/٤٢١)

⁽۱) قوله (الأفي معامده تفريرهم) الح عظف على فونه (إدلال بهم) (ش ٩ ٢٧٤)

⁽٩) أي : جراء تقريرهم هلى الكفر . (ش . ٢٧٤/٩) .

 ⁽١٠) عن أي هريره رصلي نه عنه به . • قال رسود الله عنه و الله و بعدي بنده ، لئوشكل أن يعرل فكم أن ويقيم الرائد من مزيم حكماً عدلاً ، فيكسر العشليب ، فيتمثل الدوير ، وبصع الدوية ، ويقيم اللمال حثى لا يتمثلة أحد المرح المحدري (٢٣٢٢) ، ومسدم (١٥٥)

لا يتمى لهم حسند شبهة بوجه فلم يُعْسَلُ منهم إلاَّ الإسلامُ ، وهذا من شرعنا '' الآنَه إنَّمَا شَرْلُ حاكماً به منلقّباً له عنه صلّى الله عنيه وسلّم من القرآن والسنة و لإجماع ، أو عن اجتهاده مستمدّاً من هذه الثلاثة

والظاهرُ أنَّ تمدهب في رمنه لا يُعْمَلُ منها إلا مما يُوافقُ ما يراه ؛ لأنه لا محان للاحلهاد مع وحود النصل أو اجلهاد النبيُّ صلّى اللهُ عليه ومثلَّم ؛ لأنه لا يُخطىءُ ؛ كما هو الصوات المقرّرُ في محلُّه

وأركامها عاقدً، ومعقودً له، ومكانً، ومالٌ، وصيعةً

ولأهمتيها بدأ بها فقال الصورة عقدها) مع الدكور أن بقول لهم الإمامُ أو دائله (أقركم) أو أفررتُكم ؛ كما الناصبه ا^(٢)، ورُجُّح لاحتمالِ الأولَى^(٤) الوعد؛ ومن ثمَّ الشَّرِط أنَّ يُقْصَد به الحالُ مع الاستعمالِ حتَّى يَسْمِلُح عن الوعد^(٥)

واعتراصُه (1) بأن المصارع عبد البحرد عن الفرائي يكُونُ للحالِ ، وبأنّ المصارع بأبي للإشاء كأشهدُ يُردُ بأن هذا لا يُمنعُ احتمالُه الوعد ، على أنّ فيه (٢) حلافاً قويَا أنّه للاستقبال حقيقة وقد مرّ في (الصمالِ) أنّ : أَوْدِي في المالُ ، أو أخصرُ الشخص لبس صماناً ولا كعانة ، وفي (الإقرارِ) أنّ . أفرَ بكذا لعرّ الأنه وعدٌ وبه يتأيّدُ ما نقرَر (١) إلاّ أنْ يُوخّة إطلاقُ العش بأنّ

⁽۱) الأَوْلَى: قلايقبل ((ش: ۲۷۱/۹)

 ⁽٢) لموله (وهد س شرعا) أي عطاع مشروعيتها سرو با عبسي عبه الصلاة و السلام من شرعاً
 لا شرع جديد له ، كردي

⁽٢) المجرز (ص: £41) .

 ⁽٤) أي ما عي المس نصبعه المضارع (ش ٢٧٥/٩)

⁽٥) رجع المهن لمدح في خلاف الأشياح المسآنة (١٥٨٧)

⁽٦) قوله (واعتراضه) أي الأعبراض على فوله (ورجع بأن) إبع كردي

⁽٧) - أي : في المضارع ، (ش : ٩/ ٢٧٩) -

⁽٨) أي اشتراط أن يفصد بالأونى الجال مع الاستقنان ، أو فوده : (ورجع ؛ لاحتمان لأوثي=

شَدَّةَ بطرِهم في هذا الناب لحض الدم اقتصى عدم النظر لاحتماله للوعد ؛ عملاً بالمشهور أنّه للحالِ أو لهما ، ومرّ ثمّ ؛ أغني .. في (الصمان) ما يُؤيّدُ دعث^(١) ويُوَضَّحُه ، فرّاجِعُه ،

(بدار الإسلام) غير الحجار ، كذا قاله شارع وطاهر أنه لا بذ من ذكر دلك (" و في المقد ، و الطاهر أنه عير شرط ؛ اكتماءً باستشائه شرعاً أن وإن جهله العاقدان فيما يَطْهَرُ على أن هذا (عن أصله قد لا يُشْترط ، فعد لُعرَّهم بها (ا في دار الحرب

وحينتل^(١) فصيعةً عقده فيما يَظْهِرُ أَفَرُكُم في داركم على أن تندُلُوا حريةً وتَأْمَنُوا مِنَّا وَنَاْمِنَ مَكُم

(أو أدبت في إقامتكم مها) أو بحو ذلك (على أن تندلوا) أي تُعْطُوا (حريةً) في كلَّ حول قال الجرحائي ويقُولُ أوَل الحول أو آخره ، ويَظْهَرُ الله الله الله أو أنه الحرف أو أخره ، ويَظْهَرُ الله الله الله الله المحكم الإسلام) أي الكلُّ حكم من أحكامه عبر بحو المعادات مثا لا يَرَوْنَهُ () كالربا والسرقة ، لا كشرب المسكر وبكاح المحوس

الرمد . . .) إلخ . ﴿ ش : ٩/ ٢٧٥)

⁽١) أي الترجيه المذكور . (ش : ١/ ٢٧٥)

⁽٢) أي من النصريح باستناء الحجار (ش ٢٧٥/٩)

 ⁽٣) قوله (باستثنائه شرعاً) يعني أن الشرع حكم بأنه لا بحور إقامه تكفار في الحجار ، فكأنه
 استثناء عن جميع الأماكن كردي

⁽¹⁾ قول (على أن هذا) أي ذكر نعظ بدار الإسلام (عد لا يشرط) كردي

⁽٥) أي الحرية اللهى معني (ش ٩/٢٢٥)

⁽¹⁾ أي حين بعرهم بالتحرية في دارهم (ش ٢٧٥/٩)

 ⁽٧) قوله (أنه)أي دكر كونه أون الحوق أو أحره (ش ٢٧٥/٩)

 ⁽A) قوله (الايرونه)أي الايسحونه، والانعتقدون حله (ش ١٧٥/٩)

للمحارم ، ومِن عدم التظاهر (١) بما لِسخونه وبهدا الالترام (٢) فشروا الصعار في الأنة (٢)

ووحب النعرّصُ لهدا⁽¹⁾ مع كونه من مقتصيات العقد ؛ لأنّه مع النحرية عوصًّ عن تعريرهم ، فكان كالتمن في النبع والأحرة في الإحارة

قال العاور دي و لا يحدمغوا على فتال اكما أمنُوا منّا^(ه) . ويُرَدُّ وإنْ نَقْله الإمامُ عن الأنمه بأنَّ هذ داخلُ في لابقاد

ولا يردُ عليه (١٠ صحة قول الكافر أفرزني بكدا إلى أخره ، فقال الإصام أفرزتك ؛ لأبّه (١ د صوره عقدها الأصفيّ من الموجب (٨٠)

أما السائر " فيكُمي فيهن لاعبادُ لحكم الإسلام ١ إد لا حرية عليهن وظاهرُ كلامهم أن ما دُكر " صريحٌ ، وأنه لا كاية هما " المطأ ولو قبل أن كابات الأمان إدا دُكر معها الاعلى أن يبدُلُوا (١٢) على أن يبدُلُوا (١٢)

 ⁽۱) الظاهر أنه معطوف عنى (مما لا يرونه) إذ هو من حمده الأحكام ٥ كما لا يحتى ، فهو أوني من حمل الشهاب ابن فاسم به معطوفاً على (من احكامه) (رشيدي ۸٦،۸)

⁽٢) أي : الترام أحكاسا . انتهى معتي ، (ش : ١٩/ ٢٧٥)

⁽٣) وهو دوله معالى ﴿ حَيْ يُعَمُّوا بَجِرَبِهِ عَنْ يَتُو وَهُمْ صَعَرُونَ ﴾ [سونه ٢٩]

⁽¹⁾ قوله ٦ (لهذا) أي : الترام أحكامنا (ش : ٢٧٥/٩)

⁽٥) الأحكام السلطانية (ص: ٢٥٨).

⁽١) - قوله : (ولا يردهليه) أي : هني انتصنف ، كردي ،

⁽٧) و نصير في (الأنه) يرجع أيضاً لي المصنف كردي

⁽٨) وقوله (السوحا)أي لذي يصدر مه الإيجاب كردي

 ⁽٩) قوله (أما البده) أي السنطلات بهي رشدي، وهو محرر عوله الماس (مع الدكور). (ش: ٢٧٦/٩).

⁽۱۰) قوله : (الدما ذكر) أي ، في السن ، (ش : ۲۷٦/۹)

⁽١١) يوله (هـ) أي في الإيحاب الديل ما سياني في القبول (رشدي ١٩٦٨)

⁽۱۲) قوله (على آل بدلو) إنج بائب فاعل (ذكر) (ش ٢٧٦/١).

والأصحُّ اشْتِراطُ دَكُر فَدُرِهَا ، لا كَفُّ اللَّسَانَ عَنَّ اللَّ تَعَالَى وَرَسُولُهُ صَلَّى اللهُ علله رَسَلُم ودينهِ ، ولا يَصِحُّ الْعَفْدُ مُوقَّتَ عَلَى الْمَدْهِبُ ، وتُشْتَرَطُ لَفُطُ قَتُولِ

إلى آخره تَكُونُ كِنايةً هنا. . لم يَبْغُذُ ٢٠٠

(والأصبح اشتراط دكر قدرها) أي الحربه ؛ كالثمن والأحره ، وسيأتي أقلّها (لا كف اللسان) منهم (عن الله بعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وديمه) بسوء ، فلا يُشترطُ دكرًه (*) ؛ لأنّه داحلٌ في الانعباد

(ولا يصح العقد) للحريه معلَماً ولا (مؤصاً على المدهب) لأنه (** بدلٌ عن الإسلام في العصمة ، وهو (*) لا يُؤفَّث ، فلا تُكُني أَفَرُّكُم ما شاه (للهُ ، أو ما أُفَرَّكُم اللهُ

وإنَّمَا قَالُهُ * صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ * * السطارة الوحي ، وهو متعدَّرُ الآن أو * ما شنتُ ، أو ما شاء فلانُ ، بحلاف ما شنتُمْ ؛ لأنَّهَا لازمَةٌ مِن جهتنا جائزةٌ من حهتهم ، بحلاف الهديه

(ويشترط لفط تدول) من كلّ منهم ثما أوجنه العاقدُ ولو سحو رصيتُ ، وبإشارةِ أخرس مفهمةِ ، وبكنابةِ ، وسنه الكتابةُ ، وكد يُشترطُ هنا سائرُ ما مرّ في (البيع) من بحو اتصال القبول بالإيجاب ، والنوافق فيهما على الأوجهِ وأَفْهَمُ اشتراطُ القبولِ الله ثو دحل حربيُّ داره ، ثُمُّ علمُه، . ثم يَلْرُمُه

 ⁽۱) قوله (تكون) إلح ضراف وقوله (لم ينعد) صواب (لو) (ش ۲۷۱/۹)

⁽۲) أي: الكب (ش: ۲۷۱/۹).

⁽۲) أي سمد (ش ۲۷۲۹)

⁽٤) أي : الإسلام . (ش : ٢٧٦/٩) .

 ⁽٥) أي ما أوكيرانة بهايه ومعني (ش ٢٧٦/٩) وفي الأصل لفظه (ما) عبر موجوده

⁽٦) عن بن عمر رضي الله عنهما فال لما فدع أهل حسر عند الله بن عمر ، فام عمر حطباً ، فقال إن رسول الله ﷺ كان عامل يهود حبير عنى أموالهم ، وقال فَ مُؤْكُمُ مَا أَفَرُكُمُ اللهُ ١ أَسَرِجِهِ البِيحاري (٢٧٣٠) ،

شيءٌ (١) ، بخلاف من سَكَنَ داراً مدّةً (٢) عصماً ؛ لأنَّ عماد الجريةِ القولُ

ولو فَسَدَ عَقَدُها مِن الإمام أو ناتبه لرم لكنّ سبةٍ ديبارٌ ؛ لأنه أقلُها ، محلافٍ ما لو بَطَلَ ؛ كأنّ صَدَرَ من الأحد فإنه لا بلرمُ شيءٌ

وبهذا يُعْلَمُ أَنَّ لِنَا مَا تُفْرِقُ فِهِ بِنِ النَّاطِنِ والقاسد عيرِ الأربعةِ المشهورةِ ٢٣٠.

(وبو وحد كافر بدارنا فقال - دخلت لسماع كلام الله تعالى) أو لأشلمَ أو لأَثَدُّنَ حَرِيةً (أو) دخلَتُ (رسولاً) ولو بما فيه مصرّةً لنا (أو) دخلُتُ (بأمان مسلم) يصحُّ أمانُه (- صدق) وخُلُف بدياً إن اتُّهمَ ؛ تعليباً لحقي الدمِ

نعم ؛ إنَّ أُسر لم يُصدُّقُ في دلك إلاَّ بيَّةٍ .

وهي الأولى(٢٠) يُمكُنُ مِن الإقامة وحصورِ مجالسِ العلم قدراً تَقُصِي العادةُ وزالةِ الشبهةِ فيه ، ولا يُزَادُ على أربعةِ أشهرٍ .

(وبي دعوى الأمان وحه) أنه لا يُصَدَّقُ إلاّ بَشِةٍ ؛ لسهولتِها ، ورَدُوه مَانُّ الطاهرَ مِن حالِ الحربيُّ أنه لا يَدْحُلُ إلاّ به أو سحوه

(ويشسرط لعقدها الإمام أو ماشه) العامُّ أو في عقدِها ؛ لأنّها^(ه) مِن المصالح

⁽۱) قوله (لم يارمه شييه) وإن أدام سه داكثر كردى

 ⁽۲) وقوله (س سكن مدد) يعني من السلترمين الأحكام ، كما هو ظاهر ، كذا هي ٩ شرح
 الروض ١ ، وفيه أيضاً بعد قوله (لأن عماد الحربه الميول) وهد المحربي لم بنترم شيئً ،
 يحلاف الغاصب ، كردى ،

 ⁽٣) قوله (عبر الأربعة المشهورة) وهي الحج ، والعاربة ، والحلم ، والكابة ؛ كما مر في
 (الوكالة) ، كرفتى .

⁽¹⁾ أي : سماع كلام الله تعالى ، ﴿ حِ ش : ٨٧ /٨ ﴾ ،

 ⁽۵) قوله (الأبها)أي الحرية بمعنى العقد (ش ٢٧٧/٩)

وَعَيْهِ الإِجَانَةُ إِذَا طَلْتُوهَا ، إِلاَّ حَاشُوساً بَحَافَةُ ولاَ تُعْقَدُ إِلاَّ لِلْيَهُودِ وَالنَّصَارِي وَالْمَحُوسِ

العطام فاختصَّتْ بمن له البطرُ العامُّ (وعده) أي أحدهما (١) (الإحانة إدا طلبوها(٢)) للأمرِ به (٢) في حبر مسلم (١)

ومِن ثُمُّ لم يُشْترطُ هَا مَصِلْحَةً (٥) ، يَجَلاف الهِدَية

(إلا) أسيراً أو (جاسوساً) منهم وهو صاحتُ سرَّ الشرَّ ، بحلافِ الناموسِ فوته صاحتُ سرُّ الحيرِ (بحافه) فلا بحث إحاشهما ، بل لا يُقْبَلُ من الثاني^(١) ؛ للضرو ،

ومِن ثمَّ لو طَهْرَ له (٧) أنَّ طمها مكيدةٌ سهم ... لم يُحتهم

(ولا تعقد إلا لليهود والنصاري) وصائم وسامرة لم تُعْلَمُ أَنَّهُم يُحَالِفُونَهُم في أصل ديبهم ، سواءً العرث والعجمُ ؛ لأنهم أهلُ الكتابِ في أبيها(^^

(والمحوس) لأنه صلّى الله عليه وسلّم أحدها مِن مجوسٍ هَجْرٍ وقَالَ :
 د سُنُّوا مهم سنّة أهلِ الكتابِ ، رَوَاه الـحاريُّيُ ، ولأن لهم شبهة كتابٍ

⁽١) أي : من الإمام أر نائيه . (ش : ٩/ ٢٧٧)

⁽٢) . وفي المطير هات حسبت الهاه من الشرح -

⁽٣) أي : بقيرل مطلوبهم ، (ش: ٩/ ٢٧٧) ،

 ⁽٤) عن بريده رضي الله عنه قال كان رسول الله ﷺ إذ أمر أميراً على حيش أو سرية ، أوصاء إلى
 أن قان د قإن شمّ أنوا فسلُهُمُ الحريّة ، قإن شمّ أحاثوك فقلَ ينهُمُ وكُفّ عُنْهُمُ ٩
 منجيع مسدم (١٧٣١) في حديث طويل

⁽٥) يل عدم المضرة , (ش: ٢٧٧/٩) ،

⁽٦) أي : الجاسوس ، (ش : ٢٧٧/٩) ،

 ⁽٧) ثوله (لرظهر له) أي الدائد من الإمام أو باثبت، قوله (منهم) أي الكمار معدماً جاسوساً كانوا أم لا . (ش: ٢٧٧/٩)

 ⁽٨) قويد (بي اينها) أي ايه النجرية ، وهي قوله ثمالي ﴿مَنْ الْذِينَ أُونُو الْحَكِيبَ ﴾
 (التربة: ٣٩] ، كردي

⁽٩) صبيح اينداري (٣١٥٦) ٢١٥٦) عن عد الرحين بي عوف رضي نقد عنه . [لا قوله .»

وَأَوْلَادُ مِنْ تَهِؤُدُ أَوْ تَنْصُرُ فِئِلِ النُّبْحِ أَوْ شَكَكُنا فِي وَقُّهُ ،

(وأولاد من تهود أو تنصر قبل السبح) أو معه ولو بعد السديل وإنَّ لم يَجْتَبُوا المَبِدَّلَ ؛ تَعْلِيباً لَحَقَنِ الدم .

ومه فَارَقُ^(۱) عدم حلَّ ماكحتهم ودبيحيهم ، مع أنَّ الأصل في الأبصاع والميتات التحريمُ ، محلاف ولد من تهوَّد معد معثة عيسى صَلَّى اللهُ على سِيَّا وعليه وسَلَّم ؛ سَاءً على أنها ماسحةٌ ، أو سَشَر معد معثة سِيَّا صَلَّى الله عليه وسلَّم ، وكأنهم إنّما الْكَمَوَّ ماسعتة وإنْ كان السخُ قد يتأخَرُ عنها ؛ لأنها مظنَّه وسنه .

وقصيّةُ صارتِه أنّ الصارُ دحولُ كلّ من الأبويْن بعد السبح لا أحدهما ، وهو منجِهُ ، خلافاً للبنفسيّ ؛ لعقدها(٢) بمن أحدُ ابويْهِ وثنيّ ؛ كما يأيّي(٢)

(أو شككتا في وقته) أي : دخولِ الأبوئِي هل هو قبل السبح أو بعده ؛ تعليماً للحقي أيضاً ، وبه ^{د؛} حكمتُ الصحابةُ رصوالُ الله عليهم في بصارَى العربِ^(٥)

قِيلَ لا معنى ؛ لإطلاقِه (البهودَ) و(النصارى) وتقبيد، أولادهم (١٠ ، ولو عَجْسَ (٢٠) كَانِ أَوْلَى النَّمُ إِنَّهُ (٨) يُوهِمُ أَنَّ مِن تَهَوَّدَ أَو تَنْصُرَ قَالَ السبح عُقِدَ

ا شُوا مهمُ شُنَّة أَهُل الْكتاب (عاجرجه الإمام مانك في (الموطأ) (٦٣٦) ، و لسيقي في (السن لكبير (١٨٦٩١) من عبد الرحمن بن عومه رضي الشاعم وراجع (التنجيس الحبير (السن ١٨٤٤) (٣٧٦ ـ ٣٧٤) (على ١٨٤٥) .

⁽١) قوله (وبه)أي بالتعليل، قوله (عارق)أي حوار التقديمهم (ش ٢٧٧/٩)

⁽٢) قوله : (لمتده) ملة الإنجاد . (ش : ٢/ ٢٧٧) .

⁽۳) تي (س: ۲۱۵)

⁽٤) أي المجراز المعدلدكوك في وف دخول ألوية (ش ٢٧٧/٩)

هن داود بن كردوس رحمه اقد دال صالح عمر بن الخطاب بني بعدت على أن يصاعف عليهم الصدعة ، ولا يصغوا أحداً منهم أن يسلم وألاً يعصبوا أولادهم المرجة ليهفي في فامسنى الكبير 4 (۱۸۸۲۸)

⁽١) أي مكود أصولهم مهودت أو منصرت قبل السنح (ع ش ٨٧/٨)

 ⁽٧) قوله (ودر عكس) كأب يعول والا معمد إلا لس مهود أر تنصر قبل السبح (عش ٨٨/٨)

⁽A) قوله (ثم إنه)أي عود النصف (وآرلاد من بهرد أو نصر ١٠, بح (ثن ٢٧٨/٩)

وكَدَّا رَاعِمُ النَّمَشُكُ نَصُحُف إِنْرَاهِمَ وَرَنُورَ دَاؤُدَ صَلَى لِللَّا عَنِيْهِمَا وَسَلَمَ ، وَمَنْ أَحَدُّ أَبُولِهِ كَتَابِيُّ

لأولاده مطلقاً () وليْسَلُ كدلت ، إنَّمَا يُغَمَدُ () لهم إنَّ لم يَسْمَنُوا عن دين آبانهم بعد البعثةِ - التَّهي

ويُرَدُّ بِأَنَّهُ ذِكْرُ أَوَّلاً الأصل وهم النهودُ والنصارى الأصليُّون الدين ليُس لهم بتقالٌ ، ثُمُّ لَمَّا ذِكْرُ الانتقال' عَثْرُ فِيهِ (١) بالأولاد المراد بهم العروعُ وإن سعلُوا ، لأنَّ العالت أنَّ الابتقال إنّما يكُونُ عبد طروُ البعثه ، وذلك " فد تقطع " ، علم يَتُقَ إِلاَّ أُولادُ المنتقلين فذكرهم (٢) ثانياً " ، فالدفع رعمُ أنَّ العكس أولى .

وأمَّا زَعمُ إيهام ما دُكِر معيرُ صحيح أيصاً ﴿ لأَنَّ الكلام في أولادٍ لم يخصُلُ منهم التقالُ ، وإلاَّ⁽⁹⁾ لم يكُن للنظر إلى آلاتهم وحةً

(وكدا راعم التمسك مصحف إبراهيم ، وربور داود صلى الله) على ستما و(عليهما وسلم) وصحف شبث وهو ابنُ ادم لصف صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ؛ لأبَها تُسكَّى كتاً، فالْذَرَ حَتْ في قوله تُغَالَى ﴿ بِنَ ٱلْبَابِ ۖ أُونُوا الْحَكِثَابُ الوبه ١٩٩]

(ومن أحد أبوله كنابي) ولو الأمُّ ، احتار الكنابيُّ أم لم يَخْتُرُ شيئًا وَفَارَقُ (١٠) كونَ شرط حلُّ لكاحها احسارُها الكتابيُّ بأنَّ ما هما أوسعُ وما وقع في

⁽١) قويم (مطلعاً) أي التعلوا عن دين الاتهم أم لا (ش ٢٧٨/٩)

⁽٢) قوله (إنماينف) إنح (أي تل إنت إنح (ش ٢٧٨٩)

 ⁽٣) قوله (لما دكر الاعداد) أي للأصليل كردي وداد الشرواني (٢٧٨/٩) (قومه الما ذكر الانتقال)

⁽٤) ﴿ مِيرِ فِيهِ ﴾ أي : في الانتقال ، كردي

⁽٥) وقوله : (ودلك) إشارة إلى طرو البعثة ، كردي

⁽١) وقرله : (قد انقطع) أي : في زماننا ، كردي

⁽٧) ولمبير في (ددكرهم) يرجع لى (لمتعلن) كردي

⁽٨) - أي : بعد ذكر أصولهم ، (ش : ٢٧٨/١) ،

⁽٩) قوله (ورلا)أي وإن كان الكلام في الأولاد مطلعاً (ش ٢٧٨٠٩)

⁽١٠) قوله (رهارق) أي حوار العقد ممن أحد أبويه كتابي ودو لم ينحتر شتاً (ش ٢٧٨/٩)

و الآحرُّ وثنيُّ عَلَى الْمَدُّهِبُ ولاَّ جرَّية على الرَّاءِ وحُنَّقَى ،

شرح الصهج (⁽¹⁾ منا يُوهمُ أنَّ احتبار دلث قيدٌ هـا⁽¹⁾ أيصاً عيرٌ مرادٍ ، وإنّما المرادُ أنّه قيدٌ لتسميتِه كتاميّاً ، لا لتقريره (والأحر وثبي على المدهب) تعليباً لذلك أيضاً

نعم ؛ إنْ تَلَع اللَّ وثنيَّ من كتابيَّةِ ، وذَن لدين أنيه للم يُقرُّ حرماً ومنه يُؤْخَذُ أنَّ محلُّ عقدها لش للَّعَ من أولادِ لصواليَّ توشَّ مِن لصواليَّةِ أو وثنيَّةِ ؛ تعليماً لِمَا ثنت لهم من شنهةِ النيضر ؛ إذا لم يخرُّ دين الوثنيُّ (") .

وَيُقْتَلُ قَولُهِم ، إنَّهِم مَثَن تُغَقَدُ لَهُمَ الحَرِيةُ ؛ لأنَّه لا يُغُرِفُ عَالِماً إلاَّ مِن جهتهم ، ويَسْتَعِي نَدَبُ تَحَلِيفِهِم⁽³⁾

وأَفَهُمَ كَلانُهُ * أَنَهَا لا تُغَفَّدُ لَعَيْرِ مَنْ دُكِرَ ؛ كَعَابِدِ وثْنِ ، أو شَمَسِ ، أو ملكِ ، وأصحاب الطائعِ ، والفلاسعةِ ، والمعطيل ، والدهريّيل ، وعيرِهم ؛ كما مَرَّ فِي النكاحِ^(ه) .

(ولا حرية على امرأة) إحماعاً^(١) ، وحلاف اس حرم لا يُعْتَدُّ به (وحيثي) لاحتمال أموثته ، فلو بدلاًها^(٧) . أغلما آنها ليُستُ عليهم (١^{٨)} ، فإنَّ رعبا بها

⁽١) انتح الرهاب مع حاشية البجيرمي (٢٦٣/٤) .

 ⁽١) قوله (أن احبار دلك) أي دين أبيه نكتابي ، قوله (هن) أي في المحرية (ئن
 (٢٧٨/٩)

⁽٣) قوله (ردالم يبحثر) إلح حبر (أن) ، و نضمير بـ (المن بلغ) إلح (ش ١٩٧٨)

 ⁽²⁾ أي باقب وإذ أريد التمنيظ عليهم علط منيهم بما هو من صفاته ثباني ١ كالذي فلق النعبة وأخرج البات ، (ع ش : ٨٨/٨)

⁽¹⁰T/Y) J. (0)

⁽٦) انظر (الإجماع) لاين المثلر (ص (٤٢)).

⁽٧) قوله (فلو بدلاه) أي يو طلب عمد لدمة بالنجرية السهى معني (ش ٢٧٩/٩)

⁽٨) قوله (عليهم)المناسب الثيه (ش ٢٧٩/٩) وفي(١)و(ر) (عليهم)

ومَنْ فيه رقُّ وصَمِيُّ ومَخْدُونِ ، فإنَّ تَفَطِّعَ خُنُونَةٌ قَلَلاً ١كــَاعَةٍ مَنْ شَهْرٍ ﴿ لَرَمَّةً ،

فهي هنة (١) ، فلو نال ذكراً ... أحد منه ١ لنا مصى

وقارَقَ ما مرَّ هي حربيُّ (** لم يُغَمَّمُ به *** إلاَّ بعد مذَّةٍ بأنَّ هذا عبرُ ملتومِ فليُس أهلاً للصمان ، بحلاف الحثى فإنَّه ملترمٌ بحكمنا ، وإنَّما أسقطُ عنه الحربة ؛ لاحتمال أبوثتِه ، فلتَ بابتُ ذكورتُه - عُومل بقصيتها

وظاهرٌ أنَّ المأخودُ منه دسارٌ لكلُّ سنةٍ

وقولُ أبي زرعة أخذاً مِن كلام شبحه البقيسُ لَعَلَّ صورَتَه أَنْ تُعَفَّدُ له المحزيةُ حالَ حوثته بُرَدُ بأن هذا لا يُختاحُ بليه (1) و لما تقرَّر أنها أجرةً وهي تَجبُ وإن لم يَقَعُ عقدً ، بل لا بصحُ و لأنها بو عُقدتُ له كذلك بَيْنَ بدكورته صحّةُ العقدِ ، ولم يَقَعُ حلافٌ هي اللروم و لأن العرة في العمود بما في نهس الأمر .

(وصبي ومحنون) لعدم انترامهما^(١) (فإن تقطع حنونه قلبلاً ؛ كساعة من شهر) ونحو يوم مِن سئةٍ (. . لزمته) ،

ويَعْلَهُوْ صَبَعْلُهُ ﴿ ۚ ۚ ۚ بَانَ تَكُونَ أُوقَاتُ الجَنُونَ فِي السَّمَّ لُو لُقُفَّتُ ۚ لَمْ تُقَاتَلُ

⁽١) أي: لجهة الإسلام . (ع ش ، ١٨/٨٨)

⁽٢) اي دي شرح (ويشبرط لفظ فيون) من أنه دم يدرمه شيء (ش ٢٧٩/٩)

 ⁽٣) قرله : ﴿ يِهِ ﴾ أي : يدخوله في دارنا . ﴿ ش : ٢٧٩/٩ ﴾ .

⁽¹⁾ راجع (المنهل النصاح في اخلاف الأشاح (مناله (١٥٨٨) -

 ⁽a) راجع (التلحيص الحير (3/ ٣١٥))

⁽٦) قوله (العدم التراميت) أي العدم صحته منهما (ارشيدي ١٨٩/٨)

⁽٧) قوله : { شبطه } أي : الغيل ، (ش : ٢٨٠/٩)

أَوْ كَثِيراً ۚ كَنَوْمٍ وَيُومٍ ﴿ فَالْأَصِيعُ ۚ تَلْفِيقُ الْإِفَافَةُ ، فإذا بَلَعَثْ سَةً ﴿ وَحَنَّ وَلُو بَلِمَ الْنُ دَمِّيُّ وَلَمْ شَدَّنْ حَرِّيَةً ﴿ أَنْحَقَ بَمَأْمِهِ ، فإنْ بَدْلُهِا ﴿ عُقَدَ لَهُ ، وقبل عَلَنْهُ كَحَرَّبَةَ أَبِهِ

مَاحرةِ عالمًا وقد يُؤَحدُ هذا من قولهم (أو) نقطَع (' (كثيراً وكيوم ويوم فالحرةِ عالمًا وقد يُؤَحدُ هذا من قولهم (أو) نقطَع اللهافة) إن أشكن فالأصح اللهيق (') الإفافة) إن أشكن

(فإذا بلعث) أيّامُ الإدامة (سنةُ وحنت) الحريةُ لسكناه سنةَ بدارنا وهو كاملٌ ، فإنَّ لم تُشكنُ أُخْرِي عليه حكمُ الحدول في الكلُّ على الأوحمِ ، وكذا لو فلَتْ إفاقتُه لحيثُ لم إنقائلُ محموعُها لأحرةٍ

وطرؤ حبوب أثناء بجول - كطرؤ موت أث،ه(""

(ولو بلغ اس دمي) أو أهاى ، أو غُتن قرَّ دنيُّ أو مسلمٌ (ولم يبدل جريةُ الحق مسامة) ولا يُفدلُ ؛ لأنه كال هي أمال أمه أو سيّده شعاً (فإن مدلها) ولو سعيهاً (عقد له) عمدٌ حديدٌ ؛ لاستقلالِه حبسته (وقبل عليه (المحديدُ اليه) ويكتمى بعقد أبيه ؛ لأنه لمثًا تبعه هي أصل الأمال تبعه هي أصل الدمّةِ وصخحه جمع () الأن أحداً من الأنمة لم يتسأنك لمن للعُوا عقداً

وعلى الأول^(١) فيظُهَرُ أنه إذا مصت عليهم (١) مدَّةُ بلا عقدٍ. لَرِمهم بما مصى أجرةُ المثلِ ؛ لسكاهم بداريا المعلَّب فيها معى الأجرة ، وهي هذا أقلُّ الجرية فيما يطُهُرُ أبصاً

⁽١) - وفي (1) و(٢٠٠٠) و(ح) والمطبوعات تفظه (بعظع) حسب من النس

 ⁽٢) وفي (المنهاج (منطوع (فانصحح نلفن) وفي الإصدار الثاني للمهاج (فالأصح)

⁽٣) قوله (كطرو موت اثناته) وسيأتي آمه يلزمه فسط ما مصنى (سم ١٩٠/٩)

⁽٤) قول المن (عليه) أي معني ، امهى معنى (ش ٢٨٠/٩)

⁽٥) قوله: (وصححه جمع)مهم لقاضي جمين وصاحب ا الجاوي = کردي

⁽٦) قوله (وعلى الأون) أي لروم عقد حديد (ش ٢٨٠/٩)

⁽٧) قوله (عديم) أي سلم وس أعاق وس عن (ش ٢٨٠/٩)

وَالْمَدُهِثُ ۚ وُخُولُهَا عَلَى رَمْنٍ وَشَيْحِ هَرْمٍ وَأَغْمَى وَرَاهِبٍ وَأَخِيرِ وَفَقَيْرِ عَجْرَ عَلْ كَشْبٍ ، فَإِذَا نَشَتُ شَنَّةً وَهُو مُفْسِرٌ ۚ فَعَي دَنْتَهُ حَنَى يُوسَر ويُشَمَّعُ كُلُّ كَافِرٍ مَن اشْبِطان الْحَجَارِ ،

وعلى الثاني (١) فيَطَهُرُ آنَ أَنَاهُ لَو كَانَ عَبِيّاً وَهُو فَقِيرٌ أَوْ عَكِشُهُ أَعْشُرُ فِي قدرها حالُه لا حالُ أَنِهِ ، لكنّ طَاهِرُ كلامهم تُحاللُه

(والمدهب وحولها على رمن وشنح هرم) لا رأي لهما (وأعمى وراهب وأجير) لأنها أحرةٌ فلم يُفارق المعدورُ فلها عبره أنّ من له رأيٌ عترمُه حرماً

(وفقير عجر عن كسب) أصلاً أو لم بفُصُلُ له (*) عن قوت (*) يومه وليلته آخرَ الحولِ ما يلاَفَعُه فيها ودلث لما مزا⁽¹⁾ (فإذا نمت سنة وهو مفسر (ففي دمته) تنقَى حولاً فأكثر (حتى يوسر) كسائر الدبون

(ويمنع كل كافر من استنظان الحجار) يذي : الإقامة به ولو مِن غير استبطانِ ؛ كما أفهمه قولُه بعدُ وقِيل له الإقامةُ إلى آخرِه ،

وَأَفْهُمَ كَلَامُهُمَ أَنَّ لَهُ شَرَاهُ أَرْضِ فِيهِ لَمْ بَقُمْ بَهَا ، وَهُو مَتَجِهُ وَإِنَّ قَيلَ ، الصواتُ مِنْهُ ؛ لأنَّ ما حرَّم استعمالُه حرَّم اتحادُهُ (**)

ويُرَدُ أَنَّ هَذَا (١) لَبْسَ مَنَ دَاكِ (٢) ؛ كَمَا هُو وَاصِحٌ ١ إِذَ لَا يَجُوُّ الْحَادُ

⁽۱) قوله (وعنى التاني) أي كتابه عمد الأب (ش ۲۸۰/۹)

 ⁽۱) قوله (أو بي يفصل) عطف عنى (أصاراً) قوله (به)أي بسم، وكان الطاهي صه، النهي عرشيدي؛ أقول بل الطاهر حمله عنى النصب النجوي، وأصله أو يساك به فاصاراً عن عربه إلح (ش ٢٠/٩) وبي (أ) ر(س٢) و(د) و(ر) و(ح) (لم) حد مد جودة.

⁽٣) وني (1) و(ت ٢) و(د) و(ر) و(خ) ؛ (قوته) ،

⁽¹⁾ قولة (لمامر) من أن الحرية أحرب طم بفارق إبح (ش ٢٨٠/٩)

⁽٥) - راجع (المنهل النصاح في احتلاف الأشباح (مسأله (١٥٨٩)

⁽٦) أي أنحاد لكامر أرضاً في الحجار (ش ١٩١/٩)

 ⁽٧) قوله (ليس من داك) أي من الاتحاد بمسوع ﴿ أي الأد اتحاد داك يحر أي استعماله › =

هذا إلى استعماله^(١) قطعاً

وإنَّمَا شُعِ مِنَ الحجارِ لأنَّ مِن وَصَايَاهِ صَنَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَنَّمَ عَبْدُ مَوْيَهِ * ا * أَخْرِجُوا المشركينَ مِن جَرِيرةِ العَرْبِ * مَثْمَنَّ عَنِيه (٢) .

وهي روايةِ لديهفيُ آخرُ ما تكلم به صلى الله عليه وسلم ١٠ أخَرِجُوا اليهودَ مِن الحجازِ ١٤٠٠ .

وفي أحرى ﴿ أَخْرِخُوا يهودُ الحجارِ وأهلَ نجرانَ مِن جريرةِ العربِ الله عمرُ فَال الشاهميُّ (٥) للس المرادُّ (١ جميعها ، بل الحجارُ منها ؛ لأنَّ عمرُ رَضِيَ اللهُ عنه أَخُلاهم منه (١) ، وأفرُهم باليمن مع أنَّه منها ؛ إد هي (٨) طولاً ؛ من عدب إلى ريف العراقِ ، وهرضاً من حدّة وما والاها مِن ساحلِ النجرِ إلى الشام ، وعكس دلت في ﴿ الفاموس الله) ، وأيّد بأنَّ المشاهدة قاصيةً ، بحلاف

[·] بحلاف هذا - كند أيضح به ان حجر وهو الراد (رشيدي ١٩٠/٨)

⁽١) قوله (إدلا يجر إنحاد هذا إلى استعماله) أي الأبه لا يمكن (سم ١٨١/٩)

⁽٣) - صحح ليحاري (٣٠٥٣) ، صحيح مسلم (١٦٣٧) هن ابن هياس رضي الله هيمنا

 ⁽٣) لم أعثر عليها هذا اسبهمي مهذا اللفظ ، وفي المسد الرار ((١٢٧٨) هن أبي عبدة بن النجر ح رضي الله عنه قال حال رسول الله كالله المعن الله البهود التخذوا فُتُورَ أبيائهم مشاجدً ا ، وأحسه قال الخرجوا البهود من أرضي المحجاد الحاشية الدالية

 ⁽٤) السن الكبير (١٨٧٨٣) عن أبي عبده بن الحراح رضي الله عنه، وأخرجه الدارمي في
 «مسده» (٢١٩٣) قال المحفق وفي سبحة (أخرجوا ليهود من)

⁽⁴⁾ انظره الأم ١ (٥/ १٢٢) .

⁽٦) أي : بجريرة العرب ، (ش : ٢٨١/٩) ,

 ⁽٧) عن ان عمر رضي الله عنهما عال الما فدع أهل حبر عبد الله بن ضمر عام عمر حطاً فأخلاهم عمر ، وأعطاهم فيمه ما كان لهم من الثمر مالاً وإبلاً وغروضاً ؛ من أثناب وحبال وغير دلك ، أخرجه البحاري (٢٧٣٠) .

⁽A) أي : جزيرة المرب (شي : 4/ ٢٨١).

⁽⁹⁾ انظر (القاموس البيميط (1 / ۲۲٤) .

وَهُوَ مِكَّةً وَالْمَدِينَةُ وَالْيَمَامَةُ

الأوَّلِ ؛ أي * وإنَّ نَفُّتُه الرافعيُّ عن الأصمعيُّ وتنعُوه (١١)

سُمِّيَتُ (٢) بدلك(٢) ؛ لإحاطةِ بحرِ الحبشة وبحر فارسِ ودخلة والفرات بها

(وهو) أي الحجارُ شَمِّيَ بذلك ؛ لأنَّه حجر بن بحدٍ وتهامة (مكة والمدينة والبحامة) مدينةٌ على أربع مراحل مِن مكّة ومرحلتُن من العدائف وقال شرّاعُ * البحاريُ * بينها وبين الطائف مرحلةٌ واحدةٌ ، سمِّيتُ باسم الررقاه (١٤) التي كَانْتُ تُبْصِرُ الراكب (٥٠) مِن مسيرةِ ثلاثةِ أيّام

نيه : ما ذكرُوه من أنَّ اليمامةُ على مرحدين أو مرحلةِ من الطائف حلاف المشهورِ اليوم : أنَّ اليمامةُ اسمُ لبلد مسيلمة الكدّاب التي تنتأ فيه ، وجهْر إليه أبو يكر رَضِيَ اللهُ عنه رمن خلافته الجمَّ العميرُ من الصحابةِ ، فكان بها قتله والوقعةُ المشهورةُ (١) ، وهذه (١) على نحو عشرينَ مرحلةٍ مِن مكّة ؛ لأنّها في أنضَى بلادِ بجدٍ ، وبها قبورُ الصحابةِ مشهورةٌ تُرَارُ ويُكرَّكُ بها ، وبَيْنَ التحديدُ يُنِ بولٌ بالنَّ (١)

ثُمُّ رَأَيْتُ فِي ﴿ الْقَامُوسِ ﴾ كما النهايةِ ا(٩) ما يُؤخَذُ منه الله اليمامة اسمُّ لبلادٍ متعددةِ ، وحيندٍ فكَأَنَّ الأَنْمَةُ أَر دُوا أَنَّ أَوْلُهَا منهي الحجارِ ، وهو ما بيه (١٠٠)

⁽۱) الشرح الكبير (۱۱/ ۱۱۳)

⁽٢) - قوله : (سعيت) أي : جريزة العرب ، (ش : ٢٨١ /٩) ،

⁽٩٠/٨ أي: بالجريرة ، (غ ش : ٨/٩٠)

⁽٤) قوله (باسم الرزقاء) أي ناسم المرأة انسلقية بالرزفاء، وهو اليمامه (ش ٢٨١/٩)

⁽٥) ربي (٦٠٠) والمطوعة لمصرية والمكبة (النظر) بدل (مصر الراكب)

 ⁽٦) الطرة الكامل في التاريخ الابن الأثير (٢٣٢/٢) ، وقالبدايه والنهاية ١٤٦/ ٣٥٥ ؟

⁽٧) قوله (وهده)أي بلده مستمة الكداب (ش ٢٨١/٩)

⁽۸) قوله (بود باش) أي مسافه بعبده (ش ۲۸۱/۹)

⁽٩) الفاموس المحط (٢٧٤/٤) ، نبهايه في عريب لحديث و لأثر (ص -١٠١٠) --

⁽١١) قوله (رَمِر) أي أرلها ، قوله (مأيية) إلح ﴿ أَي سَدَّبِ إِلَاحِ ﴿ شَ ٢٨١/٩)

وبين الطائف مرحلتان أو مرحلةً دون ما عداء (١) من بقيّة بلك البلاد ، وهو (١) بندُ مسيلمة وعيرُها ، وعلى هذا فلا محالفة بين كلام الأتته وما هو المشهورُ .

وعدارة والقاموس واليمامة الفصد وكاليمام، وحارية ررقاء كالت تنصر الراكب من مسيرة ثلاثة أيّام، وبلادُ الحوّ مسوبة إليها، شبيت باسمها، أكثرُ بحيلاً من مسيرة ثلاثة أيّام، وبلادُ الحوّ مسوبة بنيها، شبيت باسمها، أكثرُ بحيلاً من مناز الحجار، ومها بنا مسينة بكدّ ت وهي دون المدينة (1) في ومنط الشرق عن مكه على سنة عشر مرحدة من النصره، ومن الكوفة بحوّها، وبيّن في الجوّافة الله من علمان أبو قبلة (1) من علمان أبو قبلة (1)

فإنْ قُلْتُ ظَاهِرُ كلامِ القاموسِ الدلاة كلّها مِن الحجازِ. قُلْتُ لا نظرَ إله (٢) في دلك ، على أنه عرف الحجاز ، نأنه مكة والمديه والطائف ومحاليفها (٨) ، فلم يَخْفَلُ اليمامة مه (٩) أصلاً إلاّ إن أريد أنها مِن محاليف الطائف ، فيُؤنِدُ ما ذكرتُه وهو أنا لا نغبرُ من البلاد المستاة باليمامة إلا المسونة للطائف ، وهي ما على مرحلين أو مرحلة منها دول ما عذا تلك

 ⁽۱) قوله (دود ما عده) حال من هو في غوله (وهو ما نينه) إنج ، و نصمبر بـ (أولها)
 (شن ۲۸۱۰/۹)

⁽۲) أي ; ما مداأرتها ، (شي : ۲۸۱/۹)

⁽٣) قوله (أكثر بحيلاً) حر بالث لبلاد الحو (ش ١٨١/٩)

⁽a) أي " قرية بنيا ، (ش: ٨ ٢٨١)

⁽٥) قوله: (ريس }. أي: ١٠ الفاموس ٩ (في الحو) في مقام نيان معاني بالنو... (ش ٢٨١/٩) ,

⁽¹⁾ القاموس المحيط (TVL/L) . (Ect/L) . (17/17)

⁽٧) قوله (الانظر[لية)يعي أنه من ساملة ، قوله (على أنه } أي « الإنموس» (في ١٩٨١/٩)

 ^() قوله (رميدليتها) أي فراها كردي وراجع الفاموس السحيط ١ (٣٤٤ / ٢) .

⁽٩) قَوْلُهُ : (منه) أي : الحجاز . (ش: ٢٨١/٩) .

وقُراهَا ، وَقَيلَ لَهُ الإِقَامَةُ فِي طُرُقَهِ الْمُنْسَدُهِ ،

البلاد ، فتأمَّلُ ذلك فإنَّه مهمٌّ .

(وقراها) أي الثلاث (⁽¹⁾ ؛ كالطائف وحدّه وكحسر و لسُم ، وما أحاط بدلك ^(١) من معاوره وحباله وغيرها (وقبل اله ^(١) الإقامة في طرقه المعمدة) بين هذه البلاد ؛ لأنّها لم تُغَنّدُ قبها (٤) .

نعم ؛ التي بحرم (٥) مكَّة يُشعُون منها قطعاً ، كِنا تُغْلَمْ من كلامه الأني (١) ١ لأنَّ الحرمة للبقعة ، وفي غيره لحوف اختلاطهم بأهنه (١)

ولا يُشَعُونَ ركوب بحرِ حارج الحرم، بحلاف حر ثره المسكونه؛ أي وعيرِها، وإنَّما قَيَّدُوا بها(م) ؛ للعالب(١٠) .

قَالَ القاصي ولا يُمكِّنُونَ مِن الممام في المراكب (١٠) أكثرَ مِن ثلاثةِ أيَامٍ ؛ كالسُّرُ ، قال ابنُ الرفعةِ : وَلَعَلَّهُ أَرَادُ إِذَا أَدِنَ الإَمَامُ وَأَقَامَ بِمُوضِعٍ وَأَحَدٍ ، وَهُو ظاهرٌ معلومٌ ممّا يَأْتِي (١١) .

⁽١) وفي (خ) و(ت٢) : (الثلاثة) .

 ⁽۲) قوله (وما أحاط بدلك) أي بها ذكر دس مكه و بيديه والنهامة وفراها ، وكذا صغير (عفاوزه) ، (ش: ۲۸۲/۹)

⁽٣) قول المتن : (له) أي ; الكامر ، (ش : ١٩٣) .

 ⁽³⁾ قوله (الأبها لم بعدد وفي الأصل بعدد) أي الإقامة (فنها) أي الطرق (شي ٢٨٢/٩).

 ⁽a) قوله (البي سجرم) إلح دأي الطرق التي سجرم إلح (ش ۲۸۲/۹)

⁽۱) وهو قوله: (وينبغ دخول خرم مكه): (ش: ۲۸۲٫۹)

 ⁽٧) قوله (الأن الحرمة) أي حربه الإدامة في حرم مكه (لدعمة) انتج موجبة للاتفاق في خرم مكة .
 حرم مكه والإخبلاف في غيره ، وقولة (وفي غيره) أي وحرمة الإدامة في غير خرم مكة .
 وقوله : (بأملة) أي : الحجاز ، (ش : ٢٨٢/٩)

⁽A) قوله : (بها) أي : المسكرنة ، (ش ، ٩/ ٢٨٢)

⁽٩) راجع (السهل النصاح في حتلاف الأشياح (١٥٩٠)

⁽١٠) رقي (1) و(ت ٢) ر(خ) و(ر) : (المركب)

⁽١١) كماية التيه شرح التبيه (٢٢/١٧)

ولؤ دخل بعيْر إذن الإمام - أخرجهُ وعرَّرهُ إنَّ علم أنَّهُ مشَّوعٌ ، فإن اشتأدن - أدن لهُ إنْ كان ذُخُونُهُ مضلحةً للْمُسْلمين • كرسالةِ وحمْل ما يُختاحُ إليه ، فإن كان لتحارةِ ليْس فلها كبيرُ حاجةِ - لمْ نأدنُ إِلاَّ سُرَط أَخْد شَيْءٍ منْها ،

(والو دخل) كافرُ التحجار (معير إدن الإمام) أو ناشه (الحرجه وعرزه إن عدم أنه مصوع) منه ؛ لتعدّيه ، بخلاف ما إدا خَهِل دلك ، فإنّه يُخْرِجُه ولا يُعَرِّرُه .

(عان استأدل) في دخوله (ادن له) وجوباً ؛ كما اقتصاء صبيعًه ، لكن صرّح عيره بأنه حائز عقط (إن كان دخوله مصلحة للمسلمين ، كرسالة وحمل ما يجاح إليه) كثيراً ؛ من طعام وغيره ، وكإرادة عقد جرية أو هدية لمصلحة ، وهنا(١) لا يأخذ منه شيئاً في مقابلة دخوله

أمَّا مع عدم بمصبحة - فيخرُّمُ الإدرُ ؛ كما هو ظاهرٌ

(فإن كان) دحولُه ولو مرّةُ (لتحارة ليس فيها كبير حاجة) كعطر (الم يأدن) أي لم يُحُرِّ له أنَّ يأدن في دحول الحجار (إلا) إنَّ كَان دَمْيَا (الله عليه الله المنفييُّ عن الأصحاب ، و(شرط (الحد شيء منها) أي ، من متاعِها أو من شمه ، فيتُهلُهم للبيع (المنظير قولهم في الداحل داريا لتجارة الولم بغيطر (الله الله الله عليهم عُشرُ النمن بغيطر (الله الله الله عليهم عُشرُ النمن المهلُوا إلى المبيع النهي النهي

 ⁽١) قوله (رهنا)أي في اللحول لواحد منافي انسن والشرح (ش ٢٨٣١٩)

⁽٢) راجع (السهن النصاح في احتلاف الأشباع (مسأل (١٥٩١)

 ⁽٣) قوله (وا نشرط ا إلح) عظف على (دميّاً) وكان الأولى (او) مدن اتواو (ش
 (٣) ٢٨٢/٩) .

 ⁽¹⁾ قوله (فيمهنهم لنبغ) أي محلاف ما إذا شرط أن بأحد من تجارتهم + أي متعهم
 انتهى معني + أي يمهنهم إنى ثلاثه أبام فأفل + كما يأتي (ش ٢٨٣/٩)

 ⁽a) قوله (لرابع نصطر) إلح معران فونهم (ش ۲۸۲/۹) رفي (ح) وانتظارهه المصارية : (يضطر)

رَلاَ يُقِيمُ إِلاَّ ثَلاثَةَ أَيَّامِ مَأْقَلُ ، ويُمْمِعُ دُخُولَ خَرَمَ مَكَّمَ ،

ويَظْهَرُ () : أنهم لا يكلموه () بدوب ثمن المثل ، وحبيثهِ فيُؤْخدُ منهم بدله ؟ إِنْ رَضُوا ، وإلاَّ . . فيعضُ أمتعتِهم () عوصاً عنه () ويخبهدُ في قدره () كما كَانَ عندُ رَضِيَ اللهُ عنه يَأْخَذُ مِن المتَجرِين منهم إلى المدينة ()

ولا يُؤْخَذُ في السنةِ إلاَّ مرةً ؛ كالحرية

(ولا مقسم) بالحجار حيثُ دحله ولو بتجارته ولو المصطرّ إليها في موضع واحدٍ بعد الإدنِ له في دحوله (إلا ثلاثة أيام فأقل) غير بومي اندجول والحروج ؛ اقتداءً يعمرُ وَضِيَ اللهُ عنه (٨) ، فإنْ أقام بمحلُّ ثلاثة فأقنَّ ثُمَ بآخر مثلها وهكدا لم يُشَعِّ إِنْ كَانَ بينَ كلَّ محلَّيْنِ مسافةً فضرٍ

﴿ وَيَمْعُ ﴾ كُلُّ كَافِرِ ﴿ دَحُولَ حَرَمَ مَكَةً ﴾ ولو لمصلحةٍ عَامَةٍ ﴿ لَقُولُهُ تَعَالَى * ﴿ وَلَا يَقَـرُوا أَلْمُكَرَامُ﴾ الدره ٢٨] أي * لحرم إحماعاً

⁽١) ولمي (٣٣) و(خ) : (ظاهر)

 ⁽٢) قوله (لا يكنمونه) أي البع (ش ٩١٨) وفي (ح) والمطوعة لمصرية والمكية : (يكلمون)

⁽٣) قوله (بدنه)أي بدل بمشروط ٢ من ثمن مناع النجارة (ش ٢٨٣/٩)

⁽⁾⁾ وبي(ت٢)و(ځ):(أتتها).

⁽٥) قوله (عومياًعه)أي المشروط من شمن (ش ٢٨٢١٩)

⁽٦) قوله ; (قي قدره) أي : المشروط ، (ش : ٢٨٢/٩) .

⁽٧) عن أسر بن مبيرين قال حجل عمر بن الحقاب أسر بن مالك رضي بقد عهما عنى صدفة المصرة ، فقال لي أبس بن مالك أبخك عنى با بعثي عليه عمر بن الحقاب ؟ فقت لا أصل بك حتى تكت بي عهد عمر بن بحقاب الذي عهد زلك فكتبه بي أن حد من أمو ب المستمين ربع الجشر ، ومن أمو ب أهل الذمة إذا ختلفوا بها للتجارة بضف المشر ، ومن أمو ب أهل التعرب المشر أحرجة البهلي في " السن الكبر ١ (١٨٧٩٠)

 ⁽A) عن أن همر رحبي الله هنهما قال - قال عمر - لا سركوا اليهود و بنصارى بالمدينة قوق ثلاث قلر ما بسعول سلعتها وقال - لا يحسم دينال في جربره العرب - آخراجه أن أبي شبه في قالمصنف ٥ (٣٣٦٦٣) ، و سبهدي في ٥ نكبر ٥ (١٨٧٩٦) سجوه

وَنْ كَانَ رَسُولاً حَرَجَ إِلَيْهِ الإِمَامُ أَوْ مَانَتُهُ لِيسْمِعَةً ، فَإِنْ مَرْضَ فِيهِ مَقُلَ وَإِنْ حَفَ مَوْنَهُ ؟ فَإِنْ مَاتَ لَمْ تُدُفِنُ فِيهِ ، فَإِنْ دُفِنَ لَمُشْ وَأُخْرِجٍ ،

ا فإن كان رسولاً) إلى من بالنجرم من الإمام أو بائنه (حرج إليه الإمام أو بائنه (حرج إليه الإمام أو بائنه (جرح على الإمام أو بائنه) ويُنخر الإمام ويأن قال لا أؤدّيها إلا مشاقهة ، تعيش حروحُ الإمام إليه لدلك ، أو مناظرة (حرج له من يُناظره)

وحكمة دلك أنهم لمنا أخرجُوه صلّى الله عليه وسلّم ؛ لكفرهم عُوقت جميع بكفار بمعهم منه (١٠ مطنفاً ولو لصرورة ؛ كما في ﴿ الأمُ الـ(٣)

وبه رؤوا دول اس كحُّ يحُورُ للصرورة ؛ كطيب اخْتِحَ إليه

وحملُه (1) على ما إذا مشت الحاجةُ إليه ولم يُمُكنُ (٥) إحراحُ العريص إليه. منطرٌ فيه (١)

(فإن مرص فيه) أي الحرم (عقل ، وإن حيف موته) بالنقل ؛ لطلمه مدحوله ولو بودن الإمام (فإن مات) وهو دمّيٌ (لم يدفن فيه) تطهيراً للحرم عنه (فإن دفن الشن وأحرح) لأنّ بقاء حيمته فيه أشدُّ من دحوله له حيّاً معم ؛ إنْ تقطّع أَرْك

⁽١) قوله (أرساطراً)عطف على (رسولاً) كردي

⁽٣) أي : دنمول حرم مكة . (ش ٢٨٣/٩٠) .

⁽T) (E14/0)/Y) (T)

⁽٤) أي : حمل رد تول ابن كج ، هامثي (ك) .

 ⁽٥) قوله (ودم يمكن) كذا في أصله رحمه الله تعالى تغير خطع، وكان الظاهر (يمكن)، ثم رأيته في ٥ النهاية ٩ عبر ما يمكن) علمل دلك من تجريف الناسخ (مصري ١١٨/٤) وفي ٥ النهاية ٩ المطبوحة (الم) ثابتة .

⁽٦) قوله (وحمله عنى دارد) إلج لعل العراد أن الحكم الذي نصبته هذ الحمل غير مبحنج ، وليس العراد أنه صحيح ، إلا أنه لا يضح حمل كلام ابن كج عنيه ورد أرهبته العمارة النهى رشيدي (ش ٢٨٣/٩) وفي (ح)و(س)و(هد) (ينظر إله)

وَإِنْ مَرْضَ فِي عَبْرِهِ مِن الْحَجَارِ وَعَظَّمَتَ الْمَشْقَةُ فِي نَفْتُهُ ۚ لَٰرِكَ ، وَإِلاَ النَّفَلَ ، فَإِنْ فَاتَ وَتَعَدَّرُ نَفْئَةً ۚ فُقِي هُمَاك

ولأفصليّة حرم مكّة وسميّره بما لم يُشاركُ فيه لم يُلحقُ به في دلك ' وحوماً مل مدماً حرمُ المدينة ، وصبحُ أنّه صنّى الله علمه وسنّم أنّرلهم مسحده سنة عشر بعدُ مرولِ (مراءة) سنة نسع ، وماطر فيه أهل محران سهم في أمر مسبح وغيره (٢) .

(وإن مرض في غيره) أي الحرم (من الحجار وعظمت المشقة في نقله) أو حيف تحوّ ريادةٍ مرضِه (ترك) وحرباً تعديماً لأعظم الصرريّنِ (وإلا) تَغُظُمْ فِيه (. . نقل) وجوباً لحرمةِ المحلّ .

وفي الروضة ا^(٣) وأصلها عن الإمام أنه يُنَمَلُ مطنعًا ، وعن الحمهور أنّه لا يُتَقَلَّ مطلقاً ، وعليه حرى مختصرُوها ، لكنَّ جرى على تفصيل المثن الحاوي الصعيرُ الله وعدرُه ، وهو أوجهُ معنى

(يون مات) فيه (وتعذر نقنه) منه لنحو حوف تعيّرِ (- دفن هناك) للضرورةِ ، فإنْ لم يَتَعَذَّرُ أَفَلَ

أَنَّ الحَرِبِيُّ أَوَ الْمَرِنَدُّ ﴿ فَلَا يَخْرِي دَاكَ فِهِ * لَحَوَارٍ إَعَرَاهِ الْكَلَابِ عَلَى جَيْفَتِهِ ، فَإِنَّ آذَى رَيْجُهِ، . غُيِّبَتْ جَيِفتُه .

⁽١) قوله (عي دلث) أي عي سع دحول حسع الكفار فيه (ش ١٩٣/٩)

 ⁽۲) أخرجه السهقي في ا دلائل السوء ١ (٣ ١٣٨٢) من طرق محمده

⁽٣) روصه الطالس (٤٩٨/٧) ، الشرح لكبر (١١/١١٥)

⁽٤) الحاري المعير (ص ٦١٦٠) .

فصل

أَقَلُّ الْحَرْيَةِ دَبِنَارٌ لَكُنُّ سَنَةٍ ،

(نصل)

[في مقدار الجزية]

(أقل الحرية) من عني أو فقير عند قوت . (دينار) حالص مصروت ، فلا يخورُ العقدُ إلا به وإن أحد فيمتُه وقت الأحد (لكل سنة) للحبر الصحيح ﴿ حُلْمُ عِلْ حَالَم لَهِ أَي المساوي قيمتِه ، وهو نفتح العين ويَجُوزُ كَسَرُها .

وتقويمُ^(٢) عمر للديمار مائميَّ عشر درهماً^(٣) لأنها كانتُ قيمتُه إذ داك ، ولا حدُّ لأكثرها^(١) .

أمّا عند صعما فيحُورُ بأقلُ من ديبارِ إن اقْنصَهُ مصلحةً طاهرةً، وإلاّ. فلا وتجب بالعقد، وتشتقرُ بالغصاءِ الرمن بشرط الذَّك عنهم في جميعه حيثُ وحب (٥) قلو مات أو لم يَدُّثُ عنهم إلاّ أث، السبة وحُث القسطُ ؛ كما يأتِي (١)

 ⁽۱) أحرجه ابن حمال (EAA1)، والحاكم (۳۹۸/۱)، وأبو داود (۱۵۷۱)، والترمدي
 (۱) أحرجه ابن حماد ين جبل رضي الله هنه

 ⁽۲) قوله (ونقويم عمر) إنح مبتدأ ، حبره (الأنها كانت) إلح (ش ۲۸٤/۹) وفي الخ) ولاسي) (شتفير) .

 ⁽٣) عن أبي عود محمد بن عبيد الله الثعني رحمه الله قال وضع عدر ابن الجعاب رضي الله عنه ـ
 يعني بحريه ، عنى رؤوس الرحال ؛ على العني ثمانية وأربعين ترهماً ، وعنى «بوسط
 أربعة وعشرين ، وحتى العفير اثني عشر درهماً أخرجة «لبهقي عي * السن «بكيير *
 (١٨٧١٩)

⁽¹⁾ أي : الجرية . (ش TAt /4) .

 ⁽٥) فصل قوله (حيث وجب) أي حبث وحب علبا اندب ههم ٤ مأن كانوا في دار
 الإسلام ، أو في دار الحرب وشرط الدب في العفد كردي

⁽١١) - قي (ص: ٢٧٥)

وَيُسْتَخِتُ لِلإِمَامِ مُمَاكِستُهُ حَتَّى بِأَخُدُ مِنْ مُتَوَسَّعِلْ . . .

أمَّا النحيُّ . . فلا يُطَالُتُ أثناءَ النسةِ بالفسط ، وكَان قياسُ الأجرةِ * أنَّه يُطالَتُ تولاً ما طُلِب هنا من مزيدِ الرفقِ بهم لعلَّهم يُشلِئُون

(ويستحب) وقال ابنُ الرفعةِ نقلاً عن الإمام يحبُ (اللامام) عندَ قوتِنا ؛ أحداً ممّا تُفَرِّرُ (مماكنت (اللهمام) عن طلتُ ربادةٍ على ديبارٍ من رشيدِ ولو وكيلاً (حتى) يُغفّد بأكثر من دينارِ ؛ كديبارَ يُن لمتوسّطِ وأربعةٍ لعنيُ ؛ لبخرُج من حلافِ أبي حيفة فإنه لا يُجِيرُها إلا بدلك ، بل حيثُ أَمْكُنتُه الربادةُ ، بأنُ علم أو ظُنُ إحابتُهم إليها وَجَنتُ عليه ، إلا لمصلحة () .

وحيثُ عَلِمَ أَو طَنَّ أَنَّهِم لا يُحِيثُونَه لأكثرُ مِن دينارٍ . فلا معنى للمماكسةِ ؛ لوجوبِ قبولِ الدينارِ وعدم جوارِ إجبارِهم على أكثر منه حينثدٍ

والمماكسة كما تَكُونُ في العقدِ ؛ كما ذُكِرَ. تَكُونُ في الأحدِ ، بل الأصحابُ وتَبَعَهم المصنَّفُ إنّه صدروا بدلك في الأحد ، فحيثد يُسَنُّ أن يُمَاكِسُهم ويُعَادِثَ بينهم حتى (بأحد س) كلُّ (متوسط) آخر الحولِ ولو بقولِه (^^)

⁽١) كماية البيه في شرح التبيه (١٨/١٧) ،

 ⁽٣) أي في قوله (ولا حدَّ لاكثرها ، أما هد ضعفا) إلح ، وقد ينوعه في الأحد بأن محل
الحوار بالأفل حيث دم يرصوا بأكثر ، وهذا لا ينافي استجاب المماكنية ؛ لاحتمال أن ينجبو،
للمقد بأكثر ، (ع ش : ٨٢/٨)

⁽۴) وقي (خ)و(ر)و(خ): (مماسكة).

 ⁽٤) قوله (ولو وكبلاً)أي ولو كاما لكاهر الدي يماكسه الإمام وكبلاً عن كاهر أحر كردي

⁽۵) قوله (حین العمد) متعلق سلامعاکسه) (ش ۲۸٤/۹)

 ⁽¹⁾ قوله (وإن علم) أي (اوكيل الي ولا يمال إن نصرف الوكيل صوط بالمصلحة بلموكل ، قاله الرئيدي ، والظاهر أن الفيسير لمطلق العامد الثامل للعامد لصنه والعاقد لموكله ، (ش : ٢٨٤/٩)

⁽٧) قوله (إلا لمصلحه) أي لم يجر أن يعقد بدون ارباده إلا لمصلحه كردي.

⁽٨) هبارة ١ المعنى ١ - (٢٠/٦) (والقول فول مدعي النوسط أو التغير بنب إلا أن تعوج:

ما لم يَثْنَتْ حلافُه (ديمارين فأكثر ، و) من كلَّ (عمي) كدلكُ^(۱) (أربعة) من الدمانِير فأكثرُ .

وقد يُشْكِلُ عنى هدا" بصُّه في ﴿ الأُمْ ﴾ في ﴿ سِيرِ الواقديِّ)" على أنَّها إذا العقدتُ لهم شيءِ . . لا يَجُوزُ أَخَذُ زائدِ عليه .

وقد يُخَابُ عرص دلك الله على حوار المماكسة في الأحدِ، فيما إذا اعْتُبِر بعني وصدُّه الله وقت الأحد لا وقت طروً هما ولا وقب العقدِ

ودلث (١) فيما إذا شُرط في العقد أنَّ على كلَّ فقيرٍ كدا وعبيُّ كدا ومتوسَّطٍ كد ، ولم تُفيَدُ اعتبارُ هذه الأحوال بوقتِ

ون العبرة هما موقت الأحد ، فعده (**) يُسنُ له أن يُماكسَ المتوسَّطُ حتى بأحد مه ديدري فأكثر ، والعبيُ حتى بأحد مه أربعة فأكثر ؛ لأنَّ هذا العقد للله حلاعي اعتبار تلك الأوصاف عنده (**) كن مُعبداً للعصمة فعط ، ولَيْس مقرّراً لما إعتبار تلك الأوصاف عند الأحد ، بحلاف ما إذا عقد نشيء محصوص مع التقييد للحو عدم موقت العقد ، فإنه قد تعين بما عُعد به من غير اعتبار وصف عند الأحد فلم تُمكن المماكسة حيثة في الأحد

پية بحلاقه أر مهدله مال).

⁽١) قوله (كدنك) أي احر الحول ولو عوله إلح (ع شي ٩٣/٨)

 ⁽۲) قوله (وقديشكل عنى هد)أي على كون استاكت في الأحد كردي

^{. (}TAO/O)/SI (Y)

 ⁽⁴⁾ راجع (المنهل العملج في اختلاف الأشباح (مسأله (١٥٩٢)).

 ⁽۵) قوله (وصده) معرد مصاف إلى المعرفة فيعم العني (ش ١٩٨٥/٩)

⁽٩) قوله (وذلك) أي عبار العني رصده وهب الأحد (ش ١٨٥/٩)

⁽٧) قوله: (نسخه) أي تالأخد . (ش : ٢/ ١٨٥) .

⁽٨) - قوله ٦ (حنده) أي (المعد . (ش ٢٨٥/٩) .

وَلَوْ عُقِدَتْ مَأْكُثَرَ ثُمَّمَ عَدَمُوا حوار ديبارِ ﴿ لَوَمَهُمْ مَا الْتَرَقُوهُ ، فَإِنْ أَبُوا. . ولاضحُ . أنَّهُمْ مَاقصُون .

وترَّدُدُ الرركشيُّ في صابطهما''، ويَتَّجِهُ آلَهُ'' هما وفي الصيافة''' كالنفقةِ'' بجامع أنَّه في مقابلة منفعهِ تَغُودُ إليه، لا العافله ؛ إذ لا مواساة هما ، ولا العرف(⁽⁰⁾ ؛ لأنَّه''¹⁾ محتلفٌ ؛ كما يُصرِّحُ به احملافُ صابطهما باحتلاف الأنواب .

أمّا السعية عبنت عقدًا أو عقدًا ولي ناكثر من دسارٍ ، وإنَّ عقد رشيدًا ناكثر ثُمُّ شفة أثناء الحول لومه ما عُقد به فيما يظهرُ ترجيحُه ؛ كما لو اشتأجر بأكثرَ من أحرةِ العثلِ ثُمَّ سفة ليُؤْجدُ منه الأكثرُ ؛ كما هو واضحٌ ، ثم رأيتُ قولي الأتي (٧) (أو حُجر عليه سفةِ) تعالى شرح المنهج (٢٠٠)

ولو شُرِطَ على قومٍ في عقد الصلح أنَّ على متوسَطهم كدا وعبيَّهم كدا – جار وإنَّ كُثُرُ

(ولو عقدت بأكثر) من ديبار (ثم علموا حوار ديبار لزمهم ما التزموه) كمن عُس في الشراء (فإن أبوا) من بدل الزيادة (. . قالأصبح : أنهم تاقضون) بلعهدِ بذلك ، فيحبارُ الإمامُ فيهم ما يأني

⁽١) قوله (في منابعتهما) أي المي والموسط كردي.

⁽٢) وتوله : ﴿ أَنه ﴾ أي : ضابطهما ، كردي ،

⁽٣) (هـ) أي في الجربة (رفي لمسافة) أي في تعدير نصباعة عنى بدفي كردي

⁽t) وقوله (كاسمه) أي كصابطهما في النعه كردي

 ⁽٥) وقوله (لا لمادنه ولا انعرف) معطوفات عنى (البعه) أي بيس صابطهما هن كصابطهما في العادنه ولا المرف ؛ لأن العرف مختلف ، كردي

⁽¹⁾ قوله (الأنه محلف) بعن الصمير للعلي والسوسط، فتأس النهى رشيدي المنه أحده من قول الشارح (اكما يصرح له الناوع) ومع ذلك فالظاهر مل المتعيى الرجوعة للعرف في المي والمتوسط (الش : ٢٨٦/٩).

⁽٧) أي فيل دول بنصاب (في خلال سه) (ش ٢٨٦/٩)

 ⁽A) فتح الوهاب مع حاشية البجيرمي (٢٦٨/٤)

وَلَوْ أَسْلَمَ دَمْنُ أَوْ مَاتَ بَغَدَ مِنْ أَحِدَثَ جَرَّيَنَهُنَّ مِنْ تَرَكَّتِهِ مُقَلَّمَةً عَلَى الوصايا ، ويُسوَّى نِنْهَ، وبيْن دَبُن آدميُّ عَنَى الْمَدْهَبِ ، أَوْ فِي حَلال سَنةٍ.. فقشطُ

(ولو أسلم دميّ) أو حُنَّ (أو مات) أو حُجر عليه بسعه أو فلسي.. كانت تحريةُ اللارمةُ له كدين أدميٌ في حكمه ، فتُؤجدُ من مالِه في غير حجر الفلس ويُصاربُ بها مع العرماء فيه

وإذا وَقع دلك (بعد) سبة أو (سبس أحدث حريتهن من تركته مقدمة على الوصايا) والإرث إن حَيْف وارثاً ، وإلا متركته في فلا معلى لأحد الجرية منها + لأنها من حملة التيء ، فإن كان (١٠ غيز مستعرق احد الإمامُ مِن لصيبه بقسطِه وسَقطَ الباقِي .

(وبُسؤى بيها وس دين الأدمي على المدهب) لأنها أحرةً ، فإن لم تُفِ التركةُ بالكلَّ . صارتهم (الإمامُ نقسط الجريةِ (أو) أَسُلُم أو جُنَّ أو مَاتَ أو خُحرَ عليه بسعهِ (في خلال سنة - فقِسْطً) لما مُصَى بجث في مالِه أو تركيه و كالأجرة .

تسيه ما دكرته " في المحجور عليه سعه هو ما في قشرح الممهج المحول مشكل الآنه إن أربد بالقسط فيه القسط من المستى مع أحد الباقي أحر الحول من المستى أيضاً لم يكن لأحد الفسط معنى ، أو مع أحد القسط من ديبار للباقي فهيه بظر الآن لنا الرم بالعقد أكثر منه وهو رشيدٌ لم يَشْعُ إستاطُ الأكثر بطير الأحرة ؛ كما مراتبها "

⁽۱) قوله (بإن كان) الصمير مستر فيه راجع إلى الوارث كردي

⁽٢) قوله (شاربهم) أي : العرماه ، (ش : ٢٨٦/٩)

⁽٣) قوفه (ما دکرنه) هو فوله (در حجر حبب) کردي وفان دشرواني (٩،٩ ٩،٩٠٠) (هوله ۱ ما دکرنه ۱۰ اي نفاً في شوخ ۱۰ او في خلاف سنه ۱۰)

⁽٤) فتح الوهاب مع حاشية البجيرمي (٢٦٨/٤)

⁽٥) أي فيل قول المصنف (ولو عقلت) (ش ٢٨٧/٩)

كتاب الحرية _______ ٧٧ ____

ولا يُحرِّحُ^(١) على الحلاف في عقدها للسفيه بأكثر من ديبارٍ حلافاً لمن قال به^(١) ؛ للفرق الواضح بين من هو عبدُ عقدها رشيدٌ ومن هو عبده سفيةً

والحاصلُ أنَّ أحد القسطِ بالمعنى الأحبرِ^(٣) إنَّمَا يَتُصحُ على التحريحِ المذكورِ وقد عَلِيْتَ ما فيه .

ولا يَأْتِي هدا⁽¹⁾ في المعلس على ما يأتي فله⁽¹⁾ ؛ لأنَّ الباقي يُؤخَّدُ منه مثّا عُقِد له ، وإنَّما المسؤعُ لأحد القسط منه أنَّه الدي⁽¹⁾ خَصَّ بيت العال بالقسمة ، فلم يخرُّ لناظرِه تأخيرُ قصه ، ويُصدَّقُ في وقت إسلامه بيمييه إدا خَصرَ وادَّعَاه

ولو خُجِرَ عليه بعلس في خلالِها صَارِب الإمامُ مع العرماه بحصّةِ ما مُصَى ؛ كُذا بُعِنه النَّقِيئُ عن نصَّ اللَّمُ ؛ وقال إنَّه لم يَزَ من تعرُّص له ويُظُهِّرُ . أنَّ (**) إِنَّ أَرَادَ بَدَلْكَ سَعُوفُ مَا بَعِدَ الْحَجِرِ كَانَ مِنْيَاً عَلَى الصَعِيفِ أنَّه لا حَرِيةً عَلَى الْفَقِير

أمّا على الأصلح عالجربة مستمرّة عليه (١٠) ، وإنّما المصاربة للعور من مالِه محصّة ما مُصى

ثُمَّ رَأَيْتُ اللَّفينِيِّ قال في محلُ آخر قصيَّةُ كلامِهم أنَّه لا يُؤخذُ منه القسطُ

⁽١) قوله (ولا تبعوش) أي عقد رشيد سفه بعده (ش ٢٨٧/٩)

⁽۲) قوله (مه)أي بالتحريج هني ذلك (ش ۲۸۷/۹)

⁽٣) قوله (بالمصي الأحير) وهو قوله (أو مع أحدالمسط) كردي

 ⁽٤) وقوله (ولا يأني هذا) أي الإبأني الإشكان ، وقوله الآتي (فيما ذكرمه) إشاره إلى هذا

 ⁽a) قوله (عنى ديائي مه)أي في لمفس نفأ (ش ٢٨٧/٩)

⁽¹⁾ قوله (أبه، لذي) إنح حبر المسوع ، والضمير بلمسط (ش ٢٨٧/٩)

⁽٧) - قوله : (ويظهر أنه) أي : البلقيني ، (ش ، ٢٨٧/٩) ،

⁽٨) - قوله : (عليه) أي ٢ النعلس - (ش ، ٢٨٧/٩) ،

وتُؤَخِدُ الْحَرِّيةُ بِإِهِ مِنْ فِيجُلِسُ الاحدُ ، ويقُومُ الدَّمْيُّ وَبُطَأْطِيءٌ رَأْسَةً وَنَخْسِي طَهْرَهُ ، ويصمُها في الْمِيراد ، وَيَقْبِصُ الآحدُ لِحْيَتُهُ ، ويصرَّبُ لَهْرِمَتْيَهِ ،

حيث وهو الحاري على الفواعد ، لكن بصلّ في ا الأمّ ا على الأحد^(١) ، التّهى فافهم أنّ التردّد إنّ هو في الأحد حيشر^(١) لا في السقوط وهو صريحٌ فيما دكرتُه .

والدي يَتُجِهُ ما في الأمّ ، وكون حلاقه (") هو الجاري على القواعد. مموع (أن كيف وتأخيرُ القسمة (أن إلى أحرِ الحول مصرُّ بالعرماهِ ، وقورُهم (الما معرُّ بالعرماهِ ، وقورُهم (الكلّ معرَّ بالعرماهِ ، وقورُهم الكلّ معرَّ لما وجب (١) ؟ فكانت القسمة مع أحدِ ما يحُصلُ قسطُ ما مصى هو القياس (١) الحاري على القواعد ؛ لما فيه من الجمع بين الحقيْن (١)

(ونؤحد الحرية) ما لم تُؤدَّ باسم الركة (بإهابة ، فيحلس الآحد ويقوم الذمي ويطأطى، رأسه ويحيي ظهر، ويصعها في الميران ويقبص الآحد لحبته وبصرب) بكفه معتوحة (لهرمتيه) بكسر اللام والراي وهما محتمع اللحم بين الماضع والأدن من الحاسش ؛ أي كلاً منهما صربة واحدة وبحث الرافعي الاكتماء بصربة واحدة لأحدهما (١٠٠) ، قال جمع من الشراح وتقول له يا هدؤ الله أد حق الله

⁽t) الأم (a/273).

⁽٢) قوله (حستد) أي حين الحجر هليه بعلس (ش ٢٨٧/٩)

⁽٣) قوله (وكون خلافه) أي خلاف ما في ٩ الأم ٩، وهو رد لكلام استعبني. (ش ٢٨٧/٩)

 ⁽¹⁾ واجع المنهل النصاح في احتلاف الأشياح المسألة (١٥٩٣)

 ⁽٥) قوله (رياحير القسية) اي بدون رصا العرماء (ش ٩ ٣٨٧)

⁽٦) قوله : (وقررهم) أي ؛ الغرماد . (ش : ٢٨٧/٩)

٧١) أي: ليت المال، (ش: ٢٨٧/٩).

 ⁽A) قوله (حو الديس) الضبعير للدسم، وتذكيره لرعاية النحر (ش ٢٨٧).

⁽٩) أوله (بس لجمين) أي حق المرساء وحق بيت المال (ش ١٨٧/٩)

⁽١٠) الشرح الكبير (١١/ ١٢٥)

كات الحرية ______ ٢٩

رَكُلُهُ مُسْتَحَتَّ ، وَقِيلَ . واجبٌ ، فعلى الأوَّل لهُ مَرْكُلُ مُسْلَمِ بَالأَدَاء ، وحوالةً غَنْهِ ، وَأَنْ يَصْمِمُهَا - فُلْتُ - هذِه الْهَيْئَةُ بَاطِلةً ، ودَغُوى السَخَبَانِهَا أَسْدُ حَمَّاً ، واللهُ أَغْلَمُ

(وكله) أي ما دُكِر (مستحب، وقبل واحب) لأنَّ بعض المعشرين فشر الصغارَ في الآيةِ(١) بهذا

(فعلى الأول'^(٢) له توكيل مسلم) ودميُّ (بالأداء) لها (وحوالة) بها (عليه) أي ١ المسلم (و) للمسلم (أن يصمنها) عن الدميُّ

وعلى الدين^(٣) . يَشْتُعُ كُلُّ دَلَكُ ؛ لفرات الإهابَه الواحمة حَنَّى في توكيلِ الذَّمِيُّ ؛ لأنَّ كَلاَ^(٤) مقصودٌ بالصعار

(قلت هذه الهيئة ناطلة) إد لا أصل لها من السنّة ، ولا تعديها أحدٌ من الحلقاءِ الراشدين

ومِن ثُمُّ نَصَلُ فِي * الأُمُّ * على أحدها بإحمالِ * أي برفقِ من عير صررِ (°) أحدٍ ، ولا بيلِه يكلامٍ قبيعٍ ، فان والصعارُ الْ يُحْرِي عليهم الأحكامُ (°) ، لا أَنْ يُضُرَّبُوا ويُؤَذُّوا ،

(ودهوى استحبابها) فصلاً عن وحربها (أشد خطأ ، والله أعلم) فيخرُّم قعلُها هلي الأوجهِ ؛ لِما فيها من الإيداء من غير دليل

وأمّا است،دُ الأوّلينَ إلى دلك التمسيرِ . فليُس في محلّه إلاّ لو ضحَّ دلك التفسيرُ عنه ضَلَّى اللهُ عليه وسلّم ، أو عن صحابيٌّ وكان لا يُقَالُ مِن قبلِ الرأي ،

⁽۱) وهو فوله تعالى ﴿ وَقُمْ صَعَرُونَ ﴾ [النوبه ٢٩]

⁽٦) أي ، الاستحباب ، انتهى محلي ، (ش : ٢٨٧/٩) ،

⁽٣) أي : الرجرات . (ش : ٢٨٧/٩)

 ⁽٤) قوله (الأن كَادُ) من اللحي الوكيل و اللحي المبوكل (شن ١٩٨٧/٩)

⁽۵) ودی(۱۳۰۰)و(خ): (شرب)بدل(شور)

⁽٦) وفي (س٢) ((ح) (الحكم) والطرا الأم ١ (١٥/٥))

وليْس كدلث ، مل هذا يُعالُ مِن قبلِه ؛ ولذا هشَرَه الإمامُ الشاععيُّ رَصِيَ اللهُ عنه وعيرُه معبر دلث^(١١)

وبهدا يَلَدُوعُ ما أشار إليه الشارحُ^(٢) من التداركِ^(٢) على المصنّفِ في تشمعه⁽¹⁾ المذكور⁽⁰⁾

(ويستجب) وقبل يحث ساء على ما مُرَّ في الأقلُّ (للإمام) أو مائمه (إذا أمكنه) شرطُ الصنافة عليهم ، لقرتنا مثلاً (أن يشرط عليهم إذا صولحوا في نسهم) أو بلادب ، كما اغتمده الأدرعيُّ ، وهو أوجهُ مِن بقلِ الرركشيُّ خلافه وأقرَّهُ (أن سيافة من يمر بهم من المسلمين) ولو عنياً غيرَ مجاهدٍ ؛ للاتباع (٧٠ ، والقطاعُ سنده يُخرُه (٨٠) فعلُ عمر (٩٠) بقصيّتِه .

⁽١) - انظر ١ الأم ١ (٥/ ١١٥) .

⁽۲) کتر اثرافیین (۲/۵۷۱)

⁽٣) وفي (د) والمعنوعه المصرية والوهية (النورك)

⁽٤) قوله (في تشبعه) إلح ١ أي على ما في ٩ السحور ٩ (ش ٢٨٨/٩)

⁽٥) وقوله (وأمااسد) إني (المدكور) في (٤٠٠) و (ح) بعد قوله (ويؤدو)

⁽١) الدياج (١/٧٧/٢)

 ⁽٧) عن أبي الحويرث أن النبي ﷺ ضرب على نصراني نمكه يمال له موهب ديباراً كن سه، وأن النبي ﷺ مبرب على نصارى أينه ثلاث مته ديبار كل سنة ، وأن يضبعوا من مرامهم من المسلمين ثلاثاً ، وألاً يعشّوا مسلماً أحرجه السهمي في ٩ السنى الكبير ٩ (١٨٧١٣) ، و٩ المعرفة ٩ (٥٩٥٥) ، والشاهمي في ٩ الام ٥ (٤٢٥/٥)

⁽٨) وفي (ر) : (يتجير يقمل همر)

⁽٩) قال البهمي في اللبس الكبر ال(٢/١٩) باب العبالة في الصلح (قد معنى حديث أبي لجويرت عن البي ﷺ منظماً أنه حمل على بصارى أبله حرية دينار عنى كل إسان الوضيفة من مرابهم عن المسلمين الإعساد في ذلك على حديث (١٨٧٢٠) عن نامع اعن أسلم مولى عمر بن الحظائب رضي الله عنه الدعم بن الحظائب رضي الله عنه مراب الحرية عنى أهل الورق أربعين درهماً الومع دلث أرز في المسلمين الوضيافة ثلاثة أيام).

ر تدا على أقَلَ حَرِّيةٍ ، وقبل بخور منها ، وتُحَمَّلُ على عنيّ ومُتوسَّطٍ ، لا مقبرٍ بي الأصحّ ، ويذكُرُ عَدد الصَّهال رحالاً وقُرْساناً ،

ويُطْهَرُ أَنَّهُ لا يَدْخُلُ عَاصِ سَعَرَهُ * لأنَّهُ لِئِسَ مِن أَهِنَ الرَّحَصِ ، بل ولا مِن كان سَعَرُهُ دُونَ مِيلِ ؛ لأنَّهُ حَيِنَةٍ لا يُستَّى صَبِعاً ، وأنَّ ذكر المسلمين^(١) قيدُ في الندبِ لا الجوازِ ،

ولو صَالَحُوا عن الصباعة بمال فهو لأهل الهي، ؛ حلاماً لمن رعم أنه للطارقين ، وإنّما يُشْرَطُ دلك حال كوبه (رائداً على أقل حربة) فلا يجورُ حعمه مِن الأقلُ ؛ لأنّ القصدَ مِن الجربة التمديثُ ، ومن الصيافة الإناحةُ

(وقبل يحور سها) أي الحرية التي هي أقلُّ الآنه لبس عليهم عيرُها . ويُرَدُّ بِأَنَّ هذا كالمماكسةِ (٢) .

(وتنجعل) الصباعة (على غني ومتوسط) أي عند برول الصيف بهم ؛ كما هو ظاهرٌ (لا فقير) قلا يُخُورُ ؛ كما هو ظاهرٌ جعلُها عليه (في الأصح) لأنها تتكُرُرُ فيْعْجرُ عنها

(ويدكر) العاقدُ عبد اشتراط الصيافة (عدد الصبغان رحالاً وفرساناً) أي : ركناناً ، وآثرَ الخيلَ لشرفها ،

وذلك لأنه (**) أقطعُ لسراع وأنفى للعرر ، فيغُولُ على كلَّ عنيُّ أو متوشعٍ حريةً(**) كدا وصيافةُ عشرةٍ مثلاً كلَّ يومٍ أو سنةٍ مثلاً حمسٌ رجَّالةٌ وخمسٌ (**)

 ⁽۱) قوله (وآن ذكر المسلمين) إلح مطعب عنى دوله (آنه الأيدحن) إنح (شن)
 (۱) توله (وآن ذكر المسلمين) إلح مطعب عنى دوله (آنه الأيدحن) إنح (شن)

 ⁽۲) قوله (بأن هد)أي البشروط انهي ع شيء وهيه هونه (كانستكنة)أي كابرائد بالمحاكسة . (ش : ۲۸۸/۹)

 ⁽٣) لموله (ودلك)أي وحوب ذكر المدد، وقوله (الأنه)أي ذكر المدد (ش ٢٨٨/٩)

⁽٤) قوله : (جرية) بالتترين ، (ش ٢٨٨/٩٠) .

 ⁽٥) قويد (حيس) هو عي الموضعين سوين ، وإنما حدف مه الله ؛ ألم بمعدود محدوف ؛ =

فرسانٌ ، أو عليكم صيافة ألف مسلم رحَّالةٌ كذا ، وفرسانٌ كذا كلُّ سنةٍ مثلاً يُتُورَّعُونهم فيما بيهم تحسب مارتهم في الحرية

واغَثْرِضَ دكرُ العددِ بأنه (١) ساء في أصل * الروضةِ (١) على صعيفٍ . أنها (١) من الحربة

أمّا على الأصحّ أنَّها رائدةً عليها - علا يُشْتَرْطُ دكرُ عددٍ

و دكرُ الرجَالة ⁽¹⁾ والفرسانِ بأنَّه لا معنى له ؛ إذ لا يُتعَاوِتُونَ إلا بعلفِ الدالة ، وقد ذكرَه بعدُ .

ويُرَدُ الأَوْلُ^(۱) بمع ما دكره من الساءِ ، مل هو^(۱) مسيًّ على الأصعِّ أيضاً ؛ كما جرى عليه محتصرو ^و الروصة ^(۱) ، والثاني^(م) : مأنَّ الآتِيَ دكرُ مجرَّدِ العلمي ، والذي هنا دكرُ عددِ الدوات اللارم لدكرِ العرسانِ ، وأحدُ هدَيْنِ لا يُعْبِي عن الأحر ؛ كما هو ظاهرٌ ،

ويُشْتَرَعُدُ فِيمَا إِذَا قَالَ * على كُلُّ غَنِيُّ أَوْ مَتَوَشَّطِ عَدَدُّ كَذَا ، أَوْ عَلَيْكُمُ عَدَدُّ كَذَا ، وَلَمْ يَقُلُّ كُلُّ يُومَ ۚ أَنْ يُنَيِّنَ عَدَدَ أَيَّامَ الصِّبَافَةِ فِي الحَوْلُ مَعَ ذكرٍ فَشُر

أي حسبة أصناف رحالة إلح النهى رشدي؛ أي أو الأبه مؤنث و أي حسن منها و أي من العشرة والرهية والرهية (خمسة) بالتاء في الموضعين .

⁽۱) قوله (بآمه) أي ذكر عدد الصنفات؛ أي وجوبه (ش ۲۸۸/۹)

⁽٢) روضة الطالبين (٧/ ٥٠٢) . .

⁽٣) قوله : { أنها } أي : الضيافة . (ش : ٢٨٨/٩).

 ⁽ع) قوله (ودكر الرحانه) إلح أي واعترض ذكر الرحانه إلح (ش ٢٨٨/٩)
 أي : صفعاً على قوله : (واهترش ذكر العدد)

 ⁽٩٤ قوله * أر ويرد الأول) أي * من الاعتراضين (ش: ٣٨٨/٩)

 ⁽١٤) قرقه : (بل مو)أي : ذكر المدد. (شي ٩٠/ ١٨٨)

⁽١٠) روض الطالب مع أسى المطالب (٨/ ٥٥٢)

⁽٨) أوله (رائاني) أي يرد الأعراص التابي (شي ٢٨٨/٩ ٢٨٠)

وَجِنْسَ الطُّعُامِ وَالْأَدْمِ ، وَقَلْرَهُما ، وَلَكُلُّ وَاحِدٍ كِدَا ، وعلف الدُّواتُ ،

مدةِ الإقامةِ ٤ كما سيَذْكُرُه (١٠).

(و) يَذْكُرُ (جسس الطعام والأدم) كالمرُ والسمن وعيرهما بحسب العادة العالبة في قوتِهم ، وقد يذُخُلُ في الطعام الفاكهةُ والحلوى ، لكنّ محلُّ حوار دكرهما ' إِنْ عَلَمًا ثُمَّ^(؟) على الأوجهِ

ويَطْهَرُ . أنَّ أحرة الطبيب والحادم مثلُهما") في دلك الله ومن صرَّح بأنَّ دلك عبرُ لارمِ لهم" أن يُخبلُ كلامُه على ما إدا سكت عنه" أو لم يغتذ في محلَّتِهم")

(وقدرهما ، و) يَدُكُرُ أَنَّ (فكل واحد) مِن الأصياب (كدا) منهما بحسب العرقبِ ، ويُفاوَنُ بينهم في قدر دلث لا صفته بحسب تفاوت جريتِهم

ولَيْسَ لصيفٍ تكليمُهم دبخ بحو دحاجهم ولا عبر العالب .

قِيلَ لا معنى للواو في (ولكلُّ) التَّهَى ويُرَدُّ بَأَنَّ لها معنى ٠ كب أَفَاده مَا فَذَرْتُه

(و) يَدْكُرُ (علم الدوات) ولا يُشرطُ دكرُ جسه وقدره فيكُمي الإطلاقُ ، ويُحْمَلُ على تس وحشيش بحسب العادو لا على بحو شعيرٍ

 ⁽۱) قوله (کناسیدکره) أي نقوله (ونمانهم) (ش ۲۸۹/۹)

⁽٢) قوله (إن عند) الأولى التأنيث ، قوله (ثم) أي في محلهم (ش ٢٨٩/٩)

⁽٣) قوله : (مثلهما) أي : مثل الفاكية والحلوى

⁽¹⁾ قوله (من دنت) أي المصبل المدكور (ش ١٨٩/٩)

 ⁽a) قوله (بأن دنك) أي أجرة العدب والحادم (عبر لارم لهم) أي الدمين (ش ٢٨٩/٩)

 ⁽٦) قوله (على ما إدا سكت عنه) أي عإدا دكره الإمام فيدكره باشرط الدي في ذكر الطعام ،
 قوله (أو لم يعتد) أي ما ذكر من الطبيب والحادم (ش ٢٨٩/٩)

 ⁽٧) قول: (دي محلتهم) الأولى إسفاط التعاديا النهايدة (ش ٢٨٩/٩) وفي (دغ) و(ر): (محلهم).

ومُنْرِنَ الصِّيفِينِ ﴾ من كيسةٍ وفاصل مشكلٍ ، ومُقامهُمْ ، ولا يُحاورُ ثلاثةَ أَيُّامٍ

معم ؛ إنَّ ذُكر الشعيرُ في وقتِ الشُئْرط بِانَ قدرٍه ، ولا يُنجَبُ عبدُ عدم تعيين عدد دوات كلُّ عنفُ أكثر^(١) من دائةٍ لكلٌ واحدٍ

(و) بذَكُرُّ (مبرل الصنفان) وكونه يَدُفعُ الْحَرُّ والْبَرَد (من كبيسة وفاصل مسكن) وبيتِ فقيرٍ ولا بُخرِجُون أهل مبرلٍ منه ، ويُشْتَرطُ عَلَيْهِم إعلامُ أبوابِهِم (٢٠) ؛ ليَدْجُلُها المستمون ركاناً • كما شرطه عمرُ على أهل الشام (٣) .

(و) يَدُكُرُ (مَعَامِهِم) أَنِ مَدُه إِفَامَتِهِم (وَلَا يَبِجَاوِرُ ثَلَاثُةَ أَيَام) أَي : لَا يُنْدَتُ لَهُ دَلْكَ ﴿ لَأَنْهَا عَابَةً الصَيَافَةَ ؛ كَمَا فِي الْأَحَادِيثِ (1) ، فإنْ شُرط عليهم أَكْثُرُ . خَازٌ ،

وعن الأصحاب أنَّه يُشْبرطُ ترويدُ الصبِّف كفاية يومٍ ولبلةٍ ، ولو الشبعُ قليلٌ منهم - أخرُوا ، او كلُّهم او أكثرُهم - فاقصُّون

(٤) عن أبي شريح الكفي رضي الله عنه أن رسول الله يجلل الله من كان يُؤمنُ بالله والبؤم الأحر فأَيْكُرمُ صبعة ، جائزِتُهُ يؤمُّ ولئِللًا ، والصّبَاطةُ ثلاثةُ أيّام ، مما مقد دلك فهُو صدقة ، ولا يبحلُّ لَهُ أَل يَتُوي عَلَمُ حَتَّى يُخْرِجهُ اللهِ أَحْرَجه السجاري (١٩٣٥) ، ومسلم (١٩٨٨))

⁽۱) قوله (علمائش) إلح فاعل (يجب) (ش ۲۸۹/۹)

⁽٢) أي أبواب دورهم لا أبواب المجالس . (ش : ٩/ ٢٩٠) .

⁽٣) عن عد لرحين بن عبر رضي الله عه قال كتب لعمر بن العطاب رضي الله عه حين صابح الهن الشام (بسم الله الرحين برحم هذا كتاب لعمر بن العطاب أمير المؤمنين من تصاري مدينة كد وكد دوهم وآلا بمع كتائبا أن يبرلها أحد من السلمين في بنن ولا بهار به وتوسّع أبوالها للمارة والى السيل) أخرجه البهلي في قالسن الكبير ١ (١٩٧٩١) وكتاب عمر رضي الله عه طويل عزيز المع فين أراد العطائعة فليراجع قالسن لكبير ١ (١٩١١) ، وإنما كتباها منهوطن الشاهد منه قال الحافظة اللي كثير في كدامة الرشاد الفقة إلى عمر قة أدلة السنة ١ (صن ١٩٨٥) (وله طرق حقة إلى عند الرحين بن عبره وقد استقصاها أبو محمد بن وير في خرم حمقة في ذلك وأحاد فيه ، وقد خررتها في خرم أيضاً ، وقد عبد أثمة ، لإسلام هذه لشروط ، وعين به الحلماء الرشدول ، والأب المهديون الذين قصوا بالحق ، ويه كانوا يعدلون) .

وله حملُ ما أَنَوْا بِهُ '' ، ولا يُطالِئهم بعوصِ إنْ لم يَمُرُ بهم صبَّ ، ولا بطعام ما بعدَ اليومِ الحاصرِ ، ولو لم يأثُوا بطعام اليوم لم يُطابئهم به في العد ؛ كذا أَطْنَقُوه

وقصيتُهُ * سقوطُه مطلقاً * * ، وفيه نظرٌ ، ورثما يَتُحهُ إِنَّ شُرطَ عليهم أَيْمٌ معلومةٌ ، فلا يُخشَبُ هدامنها .

أمّا لو شُرِطَ على كنّهم أو بعصهم ضيافةً عشرةٍ مثلاً كلْ بوم بفُوّتك (٢٠ صيفةً الفديمين في بعض الأيام. فيختملُ أن يُقال يُؤخذُ بدلُها لأهلَ العيء ، ويختملُ سقوطُها ، والأقربُ ، الأوّلُ ، وإلا لم يكُنْ لاشتراط الصيافة في هذه الصورة كبيرُ جدوًى ،

(ولو قال قوم) عرث أو عجم (بودي الحربة باسم صدقة لا حربة) وقله عزفُوا حكمتها(١) (فللإمام إحابتهم إدا رأى) دلك (وبصعف عليهم الركة) اقتلائه بعمل عمر رصني الله تعالى عنه دلك مع من تنظر من العرب قبل يعليه صلى الله عليه وسلم وهم سُو تُعلب وتُنُوح وبهراء ، وقالُوا لا بُؤدِّي إلاَ كالمسلمين ، فأبى ، فأرادُوا اللحوق بالروم ، فضالحهم على تصعيف الصدقة عليهم ، وقالُ الله هؤلاء حمقى أوا الاسم ورصوا بالمعنى(١)

 ⁽۱) عبارة (السعني) (۷۳/۱) (ونصفهم حبل الطمام من غير أكل، بحلاف طعام لونيمه)
 لأيه بكرية) وما هنا معاوضة)

 ⁽٢) قوله (مطلعاً) أي عن التعصيل الأبي أنفا (ش ٢٩٠/٩)

⁽٣) قوله (يعونت) بناء لمعول (شي ٢٩٠/٩) وفي (د) والمصوعات (فعوت)

⁽¹⁾ أي الركاء (أي وشرطها مدي وأسى (ش ٩/ ٢٩٠)

 ⁽٥) أورها الحافظ في المستحص الحير (١٩٤١/٤) ، وأخرجه سهقي في (السن الكبر الم ١٨٨٢٩) ، والسعرفة (١٠٦٨٤) ، والسعرفة (١٠٦٨٤) ، والن أبي شية في (سعمات (١٠٦٨٤) عل هاود بن كُردوس رحمة الله ، ولكن بدود قوله (هزلاء جمقى رضوا بالاسم وأبوا المعني)

فَمَنْ حَمْنَةَ أَنْعَرَةٍ شَاتَانَ ، وحَمْنَةٍ وَعِشْرِينَ اللَّهُ مَحَاصِ ، وعَشْرِينَ دَيَّارَأُ دَيْنَارٌ ، وَمِثْنَيْ دَرْهُمَ عَشْرَةً وَخُمْشُ الْمُعَشِّرَاتَ ، ولوْ وجبتُ لِنْنَا مَحَاصِ مِع جُثْرَابٍ. لَمْ يُصَعِّفُ الْخُثْرَانَ فِي الْأَضَعِّ ،

(قمن خمسة أنعرة شاتان ، و) من (حمسة وعشرين) بعيراً (ستا محاص) ومن ستّ وثلاثين انتا لنون ، وهكدا (و) من (عشرين ديباراً ديبار و) مِن (مثني درهم) فضةً (عشرة وحمس المعشرات) المستقيّة بلا مؤية ، وإلاً . . فعشرُها لِما مرّ عن عمر رَضي اللهُ عند ()

ويَخُورُ عِيرُ تصعيفها ؛ كتربعها على ما يَراه ، بل لو لم يف التصعيفُ بقدرٍ دسارٍ لكلُّ واحدٍ . وَحنت الريادةُ إلى بلوعٍ دلك يقيباً ؛ كما أنَّه لو رَادَ. جَارَ النقصُ عنه إلى بلوع دلك يقيباً أيضاً

قال الملقيئ إن أرّاد تصعيف الركة مطلقاً وردت ركاة الفطر ، ولم أرّ مَن دكرها ، أو فيما دكره وردت ركة التجارة والمعدن والركاز ، فقي الأمّ ، والمحدد والركاز ، فقي الأمّ ، والمحتصر الأنّ تصعيمُها ، أو مطلق المال الركوي . اقتضى عدمُ الأحدِ س المعلوفة ، وهو بعيدُ ولم أره النّهى

والدي يَشْجِهُ النصميفُ إلاّ في ركاة الفطر وهو ظاهرٌ ، وإلاّ في المعلوفةِ ؛ لأنّها ليُسَتْ ركويةُ الآنَ ، ولا عبرةَ بالجنس ، وإلاّ. . لَوْخَتْ فيما دونَ النصابِ الآتي

(ولو وحنت بنتا محاص مع جبران) كما في ستّ وثلاثين عبد فقد بنتي الليون (لم يصمف الحران في الأصبح) فيأخذُ مع كلّ ست محاص شائيل أو عشوين درهماً ٤ لأنّه لو خُبعُف أخذاً. . لصعف (٢) علينا فيما إدار ددّناه إليهم(١)

⁽۱) سبق تخریجه

⁽٢) الأم (١٩٣٠) ، معتصر النزني (ص : ٣٧٢) .

⁽٣) وعي السطيرهة المصرية : (لوضعت ، أخذ الضعت) .

⁽٤) عباره ا معني المجتاح ا (٧٤/٦) ﴿ وَلُو صَلَّفُناهُ عَبْدُ الْأَحْدُ الرَّمُ أَنْ يُعْبِثُمْ عَدَ الدَّفِعِ ، --

وَلَوْ كَانَ نَعْصَ بِصَابٍ. . لَمْ يَحَتْ قِسْطُهُ مِي الأَظْهِرِ ، ثُمْ الْمَأْخُودُ حَرَّيَةً ، فلا تُؤَخَدُ مِنْ مَاكِ مَنْ لاَ جَرِّية عليّه

والحيرةُ فيه (١) هما للإمام دونُ المالكِ ، نُصُّ عَبِه

(ولو كان) المالُ الركويُّ (بعض نصاب) كعشرين شاءً (لم يحب قسطه في الأظهر) إذ لا يُحِثُ فيه شيءً على المسلم

ومِن ثُمَّ يَجِبُ الفَسطُ في الحلطة الموحة للركة ﴿ لَا يُعَالُ ﴿ يَلُومُ عَلَيْهِ مَمَّاهُ موسرٍ منهم بلا حريةٍ ؛ لأنَّا بتُولُ لا بطر هنا للاشتخاص ، بل بمجموعِ التحاصلِ هل يَقِي برؤوسِهم(*) أو لا ؛ كما نفرّر(*)

(ثم المأحود(٤) حرية) حقيقةً فيُضرف مصرفها ١ كما أَلَهمه قولُ عمر السابقُ . (ورصُوا بالمعني)(١) (فلا تؤخذ من مال من لا جرية عليه)

ولو راد المجموعُ على أفلُّ الحرية فسألُوا إسفاط الرياده وإعادة اسمِ الحرية. . أُجِيبُوا .

⁼ وهو ممتوع قطماً) .

 ⁽۱) قوله (والحيرة فيه) أي التحراف أي في دفقه أو أحده، وقوله (هـ1) أي في بحريه ، أي تحلافه في الركاه فإل الحيره فيه للدافع سالكاً كان أو ساعياً ٥ كما هر شم رشيدي وع ش ، (ش: ٢٩١/٩) ،

⁽٢) قوله ﴿ هَلِ يَعَي بَرَوْرَسَهُم ﴾ أي بعدر دينار لكل كامل سهم ﴿ ش ٢٩٣،٩ ﴾

⁽٣) أي في شرح (وحسن المعشرات) (ش ٢٩٢,٩)

 ⁽٤) قون المثن (ثم انمأجود) أي باسم الركاء مصعفاً أو خبر مصعف (جويه) بالرفع على الحريه انتهى معنى ، (ش ٢٩٢/٩٠) ،

⁽٥) سبق قرياً

فصل يَلْرَمُنَا لَكَتُّ عَلَهُمْ ، وصِمانُ مَا تُنْلِفُهُ عَلِيْهِمْ بِفُسَاً وَمَالاً ، وذَفْعُ أَهْلِ الْخَرْبِ

(ئصل)

في جملة من أحكام عقد الذمّة

(يلرمنا) عبد إطلاق العقد ، فمند الشرط أولي (الكف عنهم) تفسأ ، ومالاً ، وعرضاً ، واحتصاصاً ، وعمّا معهم ؛ كجمرٍ وحبريرٍ لم يُظُهِرُوه ؛ لمخبر أبي داودُ : ﴿ أَلَا مَنْ ظُلْمَ مُعاهداً ، أو التّعصةُ ، أو كلّمه فؤق طاقتِه ، أو أَخَذُ منه شَيئاً بعَيْرٍ طِيب نفس ﴿ قَالَا حَجِبَجُهُ يَوْمَ الْهِنَامَةِ وَ ()

(وضمان ما تتلفه عليهم نفساً ومالاً) .

ورُدُّ مَا مَأَخُذُه مِن احتصاصابِهم ﴿ كَالْمَسْلَمِ ﴾ لأنَّ دلك(٢) هو فائدةُ الجريةِ ؛ كما أَفَادَتُه آبِنُها(٢) .

﴿ وَدُفِعُ أَهُلُ الْحَرَبِ ﴾ والدَّمْنِيِّ ، والإسلامِ ، وأثرُ الأوَّلِينِ (١٠ ؛ لأنَّهُم الدِّين

⁽۱) سن أبي داود (٢٠٥٣) عن صفوان بن سنيم ، عن عده من أنه الصحابة ، عن آبائهم دية ـ

أي الأصفي السنيه ـ رصي الله عنهم ، والبيهاي في قالسن الكبير ، (١٨٧٦٥) وقال (عن ثلاثين من أباء أصحاب رسول الله 25) ، قال الحافظ البنجاوي في المعاصد الحديثة ، (٢٠٤٣) (وسنده لا بأس به ، ولا يصره حهالة من لم يسم من آب، الصحابة ، فإنهم عدد المجبرية جهالهم ، ولذا سكت عليه أبو هاود)

⁽۲) قوله (الأن دلك) أي ما دكر من الصمان والرد (ش ۱۹۲/۹)

⁽٣) أي ﴿ شيلوا الله بِ الأوسوك بالقبولا الآخر ولا تُعرِض ما حَدَرًا الله ورشولُمُ ولا يَدبوك بين المحقّ من الدبت أوشوا المستخف حي يتمثلوا المعرّبة عن يَد وهُمْ صَيرُوت ﴾ [النوبة ٢٩] وقال الشرواني (٢٩٢/٩) (فوله ٤ كما أفادية ابنها العفر وحد الإفادة فيها المهى وشيدي أقول وجُهها المحمي المال الله تعالى عبّا فنالهم بالإسلام أو ددن الجرية ، والإسلام يعصم النصى والمال وما ألحق به ، فكذا الجرية ، انتهى ﴾ .

⁽¹⁾ قوله (وأثر الأولس) أي أهل النجرب النهي ع ش (ش ١٩٣/٩)

غَلَهُمْ ، وَقَيلَ * إِنِ الْمُردُوا بِنَانِدِ. لَمْ يَكُرِفُ الدَّفَعُ عَلَهُمْ وَنَمْنَعُهُمْ إِخْذَاتَ كَانِينَةٍ فِي تَلَدِ الْحُدِثْنَاهُ أَوْ أَسْدِمِ أَهْلُهُ عَلَيْهِ ،

يتغرَّصُون لهم عالماً (عمهم) إنَّ كانُوا مداره ا لأنَّه يَلْرَشَا الدَّتُ عَمَهَا ('' ، فإنَّ كَنُوه مدار الحرب - ثم يَلْرَشَا الدفعُ عمهم إلاَّ إنَّ شرطُوه عليها ، أو الْمُردُّوا بجوارِنا ،

وأَلْجِقَ بِدَارِنا دَارُ حَرَبِ فِيهَا مُسَلَمٌ ، فإنْ أَرِندُ^(٣) أَنَّهُ بِلْرَشُا دَفِعُ الْعَسَلَمِ عَنْهُم ، أَوْ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ الدَّفِعُ عَنْ الْمُسَلَمِ إِلاَّ بَالدَفِعِ عَنْهُم ﴿ فَقَرِيتٌ ، أَوْ دَفِعُ الْحَرِبَيِّينَ عَنْهُمْ بِتَحْصُوضِهُم ﴿ فَنَعِيدٌ حَذَاً ، وَالطَّاهِرُ : أَنَّهُ عَبِرُ مَرَادِ^(٣) .

(وقبل إن المردوا للد لم بلرما لدمع علهم) كما لا يدرمُهم الدَّ عَمَّا والأصحُّ . أنه يَلْرَمُنا الدِفعُ علهم مطلقاً (١٠ حيثُ أَمْكَن ؛ لأنهم محت فصيّا ؛ كأهل الإسلام .

أَنَّ عَـٰذَ شَرِطِ^(٥) الأَنْدُثَ عَنهم ؛ فونْ كَانُوا مَعَنَا أَوْ بَمَحَلُّ إِذَا قَصَدُوهِم (٢) مَرُّوا عليم فَسَدَ العقدُ ؛ لتصمّنه تمكينَ الكمّارِ مِنَّا ، وإلاَّ . فلا

(وبمبعهم) وجوباً (إحداث كبيسة) وبيعةٍ وصومعةٍ للتعتد ولو مع غيرٍه ؛ كبرول المنارّةِ (في بلد أحدثناه) كالنصرةِ ، والقاهرةِ (أو أسلم أهله) حال كوبهم مستقلّين ومتعليين (عليه) بأنْ كَانَ مِن عيرِ قتالٍ ، ولا صلحٍ ؛ كاليش

⁽١) أي عن دارن ومنع الكمار من طروقها ، بنهن معني (ش ٢٩٣/٩)

⁽۲) قوله (مون اريد) اي س الإلحاق (ع ش ۱۹۸/۸)

 ⁽⁷⁾ مسل قوله (أنه غير مراد) أي الدفع عنهم يتحصوصتهم غير مراد من الإلحاق ، مل المراد
 منه : الأولان ، كردي

⁽²⁾ قوله (مطلماً)أي سواء كالوا بدارة أو مجوارة (ش ٢٩٣/٩)

⁽٥) قوله (أما عند شرط أن) إبع معتما فتي بوله اصد إطلاق المعد اكردي

 ⁽¹⁾ قوله (إذا قصدوهم) أي قصد أهل الحرب سوء الدمين انكسي في هذا المحل (ش ۲۹۳/۹)

وقولُ شارح (والمدينةُ) فيه نظرُ ؛ لأنها من الحجازِ ، وهم لا يُمَكَّنُونَ مِن سكناه مطلعاً^(۱) ؛ كما مرَّ ، ودلك لحسر الل عديُّ ؛ لا تُشَّى كَبِيسَةٌ في الإسلامِ ، وَلاَ يُجَدُّدُ مَا خَرِبَ مِنْهَا ال^(۱)

وحاه معناه عن عمر وابن عثاس رصي الله عنهم(٢) ، ولا محالف لهما ، ويُهْدمُ وحوناً ما أَخْدتُوه ، وإن لم تُشْرطُ عليهم هدمُه

والصبحُ على تمكيمهم (١) منه باطلٌ ، وما وُحد من ذلك ولم يُغَمُّ إحداثُهُ (١) معد الإحداثُ (١) ، أو الإسلام ، أو العنج للمنابع الاحتمال أنَّه كان سريَّةٍ أو قريةٍ واتَّصَلُ به العمرانُ .

⁽١) قوله (مطلقاً)أي أحدثواكيه ولجوهاأم لا (ش ٢٩٣,٩)

⁽٢) الكامل في صعفاء الرحال (٣٠٨/٤) عن غير بن الحظات مرفوعاً ، وابطر ١ البدر المبير ١ الكامل في صعفاء الرحال (٣٠٨/٤) عن غير بن الحظات مرفوعاً ، وابطر ١ البدرية أحاديث (١٧٣/٧) ، وضعف إساده الحافظ بن جمير المسملاني في ١ الدرية في تنجريح أحاديث الهدابه ١ (٤٢٩/٣) رفير (١٠٠٤) ، وقال بفي الدين السكي في ١ لمبارى ١ (٣٤٩/٣) . (سعيد بن صدال بعض رحال الإنساد صعفة الأكثرون ، ووقفة بعضهم ، وكان من صالحي أهل الشام وأفضلهم، وهو من رحال بن ماحة، كيثة أبو المهدي، وذكر عبد الحق في الأحكام))

⁽۲) عن ان هياس رضي اقة ضهده قان (كل مصر مصره المستدود لا يسى هه بيعة ، ولا كبيسة ، ولا يسبق في الكبر ٤ ولا يضرب فيه سانوس و لا يباع فيه لحم حرير) اخرجه البيهتي في السن الكبر ٤ (١٨٧٤٨) من عند الرحمن بن علم قال ١٨٧٤٨) وأخرج أيف في السن الكبير ١ (١٨٧٤١) عن عند الرحمن بن علم قال كسب لعمر بن المحطاب رضي الله عنه حين صالح أعل الشام (هذا كناب لعند الله عمر أمير المؤسس من نصارى مذيبه كذا وكذا ، إلكم لما قدمتم علما سأله كم الأمان الأنهلما ودراري وأمو ك وأهل منها ، وشرطنا لكم عنى أنصما ألا للمعدث في مديسا ولا قلمة حولها دير أ ، ولا كنا ولا قدم المأ

 ⁽٤) قوله (رانصلح عنى سكسهم) إلح د يمي أن هذا العبدح في عقد الجرية ناطل ،
 عالمعد أيصاً باطل ، كردي

⁽٥) وفي لمطبوعة المصرية { أحد أنَّه بعد الإحداث)

 ⁽¹⁾ قوله (بعد الإحداث) أي إحداث المسلمين لللذ، (أو الإسلام) أي بعد الإسلام في
 اللاد التي أسلم أهلها عليه، (أو الفتح) أي أو لعد العلم في البلاد التي فتحت عبوةً
 كودي .

ومَا فَتَخَ غَنُوَةً. ﴿ لَا يُخَدَثُونِهِ فَمِ ، وَلَا لِقَرُونَ عَلَى كَسِنَةٍ كَاتَ فَنَهُ فِي الْأَصَحُ ، أَوْ صُلَّحاً بِشَرَطُ الأرْضِ لَنَ وشَرْطَ إِسْكَانِهِمْ وَإِنْهَاءَ الْكَانِسِ لَهُمْ ﴿ حَارٍ ،

وكذا يُقالُ فيما بأني في الصمح (١) ومرَّ في العاهرة (١) ما له تعلَّى بدلث مع الحواب عنه

أمّا ما أَيْنِيَ من ذلك لنزولِ المارّة فقطُ ولو سهم ... فلحُورُ ؛ كما حرم له صاحبُ • الشامل • وغيرُه .

(وما فتح صوة) كمصر على ما مرّ^(٢) وبلاد المعرب (لا بحدثوبها فيه) أي لا يخورُ تمكينُهم من دنك ، ويبحث هدمُ ما أحدثُوه فيه ؛ لأنّ المسلمين مَلّكُوها بالاستيلاءِ

(ولا يقرون على كبية كانت فيه) حال الصح بنساً (في الأصح) لدلك قال الرركشيُّ وعليه فلا يأخورُ تفريرُ الكنائسِ بمصر والعراق + لأنهما فُتحا عبوةً النَّهي ، ومرَّ الحواتُ عبه في مصر ⁽¹⁾

والمبهدمةُ ولو بمعباً ؛ أي - قبل الفتح فيما يطُّهرُ لا يُقرُّون عليها قطعاً .

(أو) فيح (صلحاً شرط الأرص لما ، وشرط إسكامهم) بحراح (وإنقاء الكبائس) وبحوها (لهم جار) لأنَّ الصلح إذا خَار شرط كلِّ البلدِ لهم فعضُها أَوْلَى ، ولهم حيثالِ ترميمُها ،

وقصيّةُ قولِه (وإنقام) منعُ لإحداثِ، وهو كدلك، ولَيْسَ منه إعادتُها وترميمُها ولو بالةِ حديدةِ ، وبحوُ تطبيبها وتنويرِها^(ه) مِن داحلٍ وخارجٍ .

⁽١) قوله (في الصلح) أي في صورتي الفنح صلحاً (ش ٢٩٣/٩)

⁽٢) قوله (ومرفي العامرة) أي مرفيل فصل الأمان كردي

 ⁽٣) أي حيل (فصل الأمان) من أن عصر فتحت عودًا، ومن فصلحا النهي (شن 1989)

⁽¹⁾ قول: (ومرالحوات عنه } أي عبل فصن الأمان (منم ٢٩٤/٩)

⁽٥) قوله: ﴿ وَمَوْمِوْمُوا ﴾ أي تستصيبا بالدورة ؛ قال في ا شرح الروض ا : وليس لهم توصيعها ؟ =

وَإِنْ أَطُلَقَ وَالْصِحُّ الْمَنْعُ ، أَوْلَهُمْ . قُرُرتْ ، ولَهُمُ الإِخْدَاتُ فِي الأَصِحُ

وقضيتُه أيضاً سعُ شرط الإحداث وله صرّح الماورديُّنُ ، ولقلا عن الرويانيُّ وغيرِه جوازَّه وأقرًاه (٢) .

وحمله الرركشيُّ على ما إدا دعث إليه صرورةٌ قال : وإلاَّ . . فلا وجهَ له ، ورُدِّ بأنَّ الأوجهَ : إطلاقُ الجوازِ^(٣) .

(وإن أطلق) شرطُ الأرص لما ، وسكت عن بحو الكنائس (فالأصح الممع) مِن إِنفَائها وإحداثها فَتُهُدمُ كُلُها و لأن الإطلاق يقتصي صبرورة جميع الأرص لما ، ولا يَثُرمُ من نقائهم بقاءً محلُ عندتهم ، فقد يُسُلِمُونَ وقد يُحُفُونُ عنادتهم (أو) بشرط أن تُكُونَ الأرضُ (لهم) ويُؤذُّونَ حراجها (قررت) كانشهم وبحوُها (ولهم الإحداث في الأصح) لأنّ الأرض لهم

تبيه . ما فُتِح من دبار (١) الحربين بشرط من دُكرَ لو اشتؤلؤا عليه بعد ؛ كبيت المقدس (١) كان عمرُ رصي الله عنه فتخه صلحاً على أن الأرض لما ، وأنفى لهم الكنائس (١) ، ثُم أسؤلؤا عليه فعنخه صلاح الدس بن أيوب كدلك (١) ، ثُم أُمتح بشرط (١) يُحالِفُ دلك (١) . فعل العبرة بالشرط الأول ؛ لأنه بالفتح الأول صار

[·] لأن الرباده في حكم كيسة محدثه منصفة بالأولى كردي

⁽۱) - الحاوي الكبير (۲۷۹/۱۸) , .

⁽۲) الشرح الكبر (۵۲۸/۱۱) ، روضه الطانس (۵۰۹/۷)

⁽٣) رجع (السهل النصاح في احتلاف الأشياح (مسأله (١٥٩٤)

⁽۱) في (۱) و(ب) و(ت۲) ر(م.) : (وار)

 ⁽٥) قوله (كنب المعدس) مثال لمجرد ما استونوا عليه ، لا مع الحكم كردي

⁽٦) انظر ا الكامل في التاريخ ٤ (٢/١٩٣٤) .

 ⁽٧) قوله (كدلك) أي أصلحاً عنى أن الأرض بنا إلح (ش ٢٩٥/٩) انظر ١٤٤٥مل في التاريخ ١ (٢٩٤/٩).

⁽٨) قوله (ثم صح بشرط) عطف على فوله (تو استولو عنه بعد) كردي

⁽٩) وقوله (دلك) إشاره إلى قوله (معادكر) أي بشرط محالف لشرط مب دكر أولاً كردي

دارُ إسلام علا يَعُودُ دارُ كَفِرِ ؛ كما هو ظاهرٌ مِن صرائح كلامِهم ، ومرَّ في (فصل الأمانِ) مَا له تعلَقُ مدلث (١) ، أو ماشرط الثاني ؛ لأنّ الأوّل شيح (١) به وإنّ لم تُصرُ دارَ كَفِرٍ ؟ كُلُّ معتمَلٌ ، لكنَّ الوحه هو الأوّلُ ، وعجيبٌ مصَّ أَفْتَى بِما يُوّافِقُ الثاني ،

ومعنى (لهم) ها (الهم) عالم الله من علائرة لموهمة حلَّ دلك لهم واستحداقهم له عدمُ المبع (١) منه فقطُ ؛ لأنه من حملة لمعاصي في حقهم أيضاً ؛ لأنهم مكتفود بالفروع ، ولم يُكرُ عليهم ؛ كالكفر الأعظم ؛ لمصلحتهم تمكيبهم من دادٍما بالجزية ؛ ليُسْلِمُوا أو يأمنُوا

ومن ها(") على الركتي وعيره حمداً توهّمُوا من تقرير الأصحاب لهم هي هذا الباب (") على معاص أنهم عير مكتّبين بها شرعاً ، وهو(") ععلة هاحشة منهم ؛ إد هرق بين (لا يُشغُون) و(بهم). دبك ؛ إد عدمُ المنع أعمّ مِن الإدن المنزيع في الإباحة شرعاً ، ولم يقُلُ بها أحدٌ ، بل صَرَح نقاصي أبو الطبّ أن ما يُخورُ إطلاق التقرير عليه ، وإنما خاة الشرعُ نترك التعرّفي لهم .

⁽۱) ش (س: ۲۷مـ۲۸۹)

⁽٢) ولي (عَ) : (لِسْخَ) ،

 ⁽٣) قوله (هما) أي في قول المعينا (ولهم الإحداث) إنح ، قوله (حل دلك)
 أي إحداث بحو الكيت ، فلا يعاقبون عليه في الأخره ، وقونه (أو استخدافهم له) أي فيحور للإمام الإدرابهم فيه ويأثم بالمنع منه (ش ٢٩٥/٩)

⁽¹⁾ قوله (عدم السم) لِلح حبر دونه (ومعنى انهم ا) إلح (ش ١٩٥١٩)

⁽د) ټوله (وسَ هـ١) اي من احل ان محني (لهم) هـا ودي نظائره عدم السع مـه فقط (شي ٢٩٥/٩) ودي (ر) و(ر) و(س) (وس ثم)

⁽١) أي : يات الجرية . (ش : ٩/ ٢٩٥) .

⁽٧) أي المذا الترهم ، (ش: ١٩٥/٩) ،

⁽٨) قوله (أن ما يحالب) إنح ﴿ أي بأن ما (ثم ؛ (ش ٢٩٥/٩)

والعرقُ أنَّ التقرير يُوحثُ موات الدعوة، بحلاف ترك التعرّصِ لهم ٢ لأنَّهُ مجرَّدُ بأخير المعاقبة إلى الاحراء النهي(١١)

ولكون دلك " معصبة حتى في حلهم أبضاً أفتى السبكي . بأنه لا يُجُورُ تحاكم الإدن لهم فيه ، ولا لمسلم عائلهم عليه ، ولا إيجازُ نصبه للعملِ فيه ، فون رُفع إلينا فسخناه ، ثُمَّ اختار للمسه الملع من تمكيلهم من كلَّ ترميم وإعادة مظلقاً " ، والتُصرُ له ولده .

ولا يجُورُ دحولٌ كاتسهم المستحقة الإنقاء إلاَّ بإدبهم ما لم يَكُنُ فيها صورةٌ معطَّمةً

تنبَّة ما فُسح عبوةُ أو على اله(١) بنا اللإمام ردُّه(٥) عليهم بحراحٍ معيَّني يُؤدُّونه كلُّ سنةٍ ، وتُؤخذُ الحريةُ معه ؛ لأنه(١) أحرةٌ لا تُسْقُطُ بإسلامِهم

ومن ثُمَّ أحد من أرض بحوِ صبيٍّ ، ولهم الإيحارُ لا بحوُّ البيعِ^(٧) ولا يُشْترطُّ^(٨) بيانُ المدَّة ، بل يكُونُ مؤبّداً ؛ كما مَرُّ هي أرضِ العراقِ^(١) والأراضِي التي عليها خراحٌ لا يُغرفُ أصلُه. . يُخكَمُ بحلُّ أحدِه ؛ لاحتمالِ

⁽١) أي : كلام القاضي . (ش : ٩/ ٣٩٨) .

⁽٢) قوله (ارلكون دلك) أي بجو إحداث الكب (ش ٢٩٥/٩)

 ⁽٣) قوله (مسحماه) أي الإيجار المدكور قوله (ثم احتر) أي السبكي (من كل مرميم ويعادة) أي لحر كسمة (محلمة) أي سبواه استجعت الإبعاء أو لا (ش ٢٩٥,٩)
 وراجع ٥ فتاوى السبكي ٤ (٣٨٧/٢) ,

⁽¹⁾ قوله (ارعبي أنه ١١) أي أو عنج صلحاً على أن الأرص ١١ (ش ٢٩٥/٩)

⁽٥) قوله (للإمام رده) إلح حر (ماضح) إلح (ش ١٩٥٨)

 ⁽١) قوله : (الأنه) أي : المراج ، (ش : ٩/ ١٩٥)

⁽٧) قوله (الأنجواليم)أي ممايريل الملك؛ كالهيد (شي ٢٩٥/٩)

 ⁽A) قوله (ولايشرط) إنح ؛ أي في رده إليهم بحراح ممين (ش ٢٩٥/٩)

⁽٩) شي (س: ١٥١هـ ٥٢١)

وَتُمْمَعُونَ وُجُومًا ، وَقِيلِ الدُّمَّا مِنْ رَفَّعِ سَاءٍ عَلَى سَاءَ حَارِ مُشْتِمٍ ،

أَنَّهُ وُصِعَ بَحَقَّ } كما تَقُرُر

أو على أنه لهم ('' بحراج معلوم كلّ سبو يمي بالحرية عن كلّ حالم منهم ضحّ ('')، وأخرِيَتْ عليه أحكامُها ('') فيُؤخذُ وإنّ لم يررغوا ''، وبشقطُ بإسلامِهم، فإنِ اشْتَرْ ها، أو اشتأخرها مسلمٌ صحّ ، والحراحُ على الستع، والمؤخر

(ويصعون) وإن لم يُشْرطُ سعْهم هي عقد الدنه على المعتمَّدِ (وحوباً ، وقيل تدناً من رفع ساء) لهم ولو لحوف سرّانِ يفصدُونهم فقطَ على الأوجهِ (على ساء جار مسلم) وإنْ كَان هي عايه القصر وقدر على بعيته من عبر مشقّةٍ

تعم ١ بَحَث البلقيئ تقييده مما إذا اغتيد مثلَّه للسكني ، وإلا الم يُكتَّف الدمِّيُّ النقص عن أقلّ المعتاد وإنّ عجر المسلمُ عن تعيم ساته

> ودلك (٥) لحقّ اللهِ تَعَالَى ، وتعطيماً لدينه ، فلا يُباخُ برص لحار أمّا جارُ دمّيُ . . فلا منع وإن اختلفتُ ملّنهما على الأوجو

وحَرَجَ سَارَوْع) شَرَاؤُه لِدَارِ عَالَمَةِ لَمْ تَسْتَحَقَّ الْهَدَمُ ، فلا يُشْعُ إِلاَّ مِنَ الإشرافِ منها ؛ كصنيايهم ، فيُشَعُّ من طلوع سطحها إلاَّ بعدُ تحجيرِه ؛ كما قَالَه الماورديُّي⁽¹⁾ وعيرُه

⁽۱) قراء (أو على أنه لهم) عطف على بوله (أو على أنه ت) كردي

 ⁽٢) أي ١ السلح المذكور . (ش: ٢٩٥/٩)

⁽٣) قولد (وأجيرت عده) أي الحراح (أحكامها) أي أحكام الحربه كردي

⁽٤) وقوله (ران لم يورعو) أي على عدد لرؤوس، لكن بحث أن يفي استحموع بقدر حرية جملة رؤوسهم ؛ بعير ما در قبيل لفضل كردي ولحل هدد الحاشه لسنحة كانت صده بدن (ران لم يررعو) وقان الشرواني (٢٩٥/٩) (موله ا ران لم يررعوا ا أي الأرض).

⁽٥) قوله (ودلك) راجع إلى ما مي النس (ش ٢٩٦/٩)

⁽٦) الحاري الكبير (١٨/ ٢٨٢)

وبارغ فيه (١٠) الأدرعيُّ بالله ريادةُ تعليةِ إنَّ كان بنجو بناءِ . ويُجَاتُ بالله (٢٠) المصلحتِا فلم يُنْظرُ فيه لذلك

وله استنجارُه، أنصاً ، وسكناها ، لكن يأنِي ما تقرّرُ^(٣) عن الماورديّ هنا أيضاً ؛ كما هو ظاهرٌ .

وَتُرَدُّدُ الزَّرَكُشِيُّ فِي بِفَاءِ رَوْشَنَهِ ؛ لأنَّ التعلية من حقوق الملك ، والروشنَّ لحقُّ الإسلام ، وقد زَّالُ⁽¹⁾ .

وقصيةً كالامِهم - مقاؤه ؛ لأنه يُعْتَعُرُ في الدوام ما لا يُعْتَعُرُ في الانتداءِ .

ولا نُسلَّمُ أَنَّ التعليهُ من حقوق الملثِ لا عيرُ ، بل هي من حقوقِ الإسلامِ أيصاً^(٥) ؛ كما صَرُّحُوا به بفولهم - لو رضي الجارُ بها. . لم تحرُّ ؛ لأنَّ الحقُّ اللهِ تُعالى على أنها أَوْلى بالصع من الروشن

ألا نَرَى أَنَّ المسلم لو أدن في إخراج روشن في هواءِ ملكِه. . جَارٌ ، ولا كدلك التعليةُ .

والأوجه أنَّ الحارَ هَمَا أَرْبَعُونَ مِنْ كُلِّ حَالِبُ (٢) ؛ كما هي (الوصيةِ) ، وقولُ الجرحانيُ . المعرادُ أهلُ محلّته (١) لا كُلُّ أهلِ اللهِ . فيه بطرٌ وإنِ المنظهرَ والزركشيُّ وعبرُه ؛ لأنَّه قد لا يعُلُو على أهلِ محلّتِه ، ويَعَلُو على ملاصقه مِن محلَّةٍ أُخْرَى

⁽١) قوله: (ودارع فيه) أي : قي الاستثناه المذكور , (ش ٢٩٦/٩) .

⁽٣) قوله (بأنه)أي : التحيير (ش ٢٩٦/٩٠).

⁽٣) أي من سم طلوع سطوحها إلا بعد تتحجيره (ش ١٩٩٦/٩)

 ⁽٤) قوله (وقدرال) أي حن الإسلام؛ أي بانتقال الدار إلى الدمي (ش ٢٩٦/٩)

أي : كما أمها من حقوق الملك . (ش ٢٩٦/٩) .

⁽¹⁾ راجع (السهل الشاح في اختلاف الأشباح (مسأله (١٥٩٥)

⁽٧) التحرير (٢١٠/٢)

والأصحُّ المُنعُ مِن الْمُساوَّاةِ ، وأنَّهُمْ لَوْ كَالُو مِنحَلَّةٍ مُنْفَصِيةٍ لِمَ يُسْعُوا

بعم ؛ إنْ شُرط مع الصبط بدلك " تُعدُه عن بناء المبتلم من بنائر الحوالب عرفاً تحيثُ صار "" لا يُستُ إليه لم يتُعُدُ عبددُه حيثةٍ

(والأصح المنع من المساواة) أيضاً ؛ تميراً سهما(")

(و) الأصلح (أيهم لو كانو بمحلة منفصلة) عن المستمين (كعرف منقطع عن العمارة ؛ مأن كان داخل السور مثلاً ولئس تجارتهم (أ مسلم يُشُرفُون عليه ؛ لبعدٍ ما تَيْنَ الساءَيْن ، فالدفع استشكالُ تصويرِ الانفصال مع عده من البعد (لم يصغوا) مِن رفع الساء ؛ إذ لا ضررٌ ها بوجه .

ولو لأَصَقَتُ أُسِيُهم دوراً لبندٍ من حالبٍ. جار الرفعُ من نقبة الجواب ؛ أي : حيثُ لا إشراف منه .

وأَفَى أبو ررعة مسم برورهم (٥) في بحو البيل على حار مسلم الإصرارهم له بالاطلاع على عورتِه وبحو دلك كالإعلاء (١) ، قال بل قياس منع المساوة مُمّ (٧) : منعُها هنا (٨) ، اتنتهى

 ⁽١) قوله (مع الصبط بدلث) أي بأهل محلته كردي ودن الشرواني (٢٩٧/٩)
 (دوله ديديك «أي بساعاته الجرحاني» وقوله ديديه (أي بده لدمي)

 ⁽٢) قوله (بحيث صار) أي بناء الدمي (الايسب إليه) أي إلى بناء المستم من حيث بخيره ، قوله (الم يبعد عساده) أي عول الجرحاني (اش ٢٩٧/٩)

⁽٣) قوله (بينهما)أي ب المسلم وبناء لدمي (ش ٢٩٧/٩)

 ⁽٤) ثوله (ولبس بنجارتهم) إلح حال من الواو في (كانوا) (ش ۲۹۲/۹) وفي
 (ر) : (پنجوارهم) ،

⁽¹⁾ قرئه (كالإعلام)أي كالإصرارية (ش 1989)

⁽٧) قوله : (ثم) أي : في الباه ، (ش : ٢٩٧/٩)

⁽A) تحرير المتارى (۲۰۱/۳) .

وَإِنَّمَا يَتَّجَهُ إِنَّ حَارِ دَلْكَ فِي أَصَلَهُ ، أَمَّا إِذَا شُعَ مِن هَذَا حَتَّى المَسَلَمُ ؛ كِمَا مؤ في (إحياء الموات)(١٠٠ - فلا وحه لذكرِه هنا

معم ٤ يُتصورُ (٢) في نهرِ حادثِ مملوكةِ حاداتُه (٢) .

ودو رُقع على به المسلم لم يشقط الهدم بتعلية المسلم ، وكذا ببيعِه (١) لمسلم على الأوجه^(د) أحداً من قوبهم في مواضع من (الصلح) و(العارية) . يَثْنُتُ للمشترِي ما كان لناتِعه ويسردُدُ النظرُ فيما لو أشلم قبل الهدم

والذي يَتَجِهُ إِنفَاؤُهُ (١٠٠ ؛ ترعيباً في الإسلام ؛ كما يسْقُطُ عنه الرحمُّ بإسلامِه

ثُمَّ رَأَيْتُ شبح قال قبما باغه لمسلم ، أو أَسَلَمَ الطاهرُ أَخَذًا مِن كلامِ ابنِ الرفعةِ وغيرِه : أنَّ ذلك يُشَعُ مِن الهدم

قُالُ الأدَّرَعيُّ وحكمتُ أيّام قصائِي على يهوديُّ بهدم ساءِ أَغْلاَه ، وبالنقصِ عن المساواة لجاره المسلم ، فأشلم فأقُرزتُه على سابُه (١٧) التّهي ، فما قَالاَه (١٨) في الإسلام يُوافِقُ ما ذكرتُه

وما قاله شبخًا في البيع لمسلم . يُحالفُ ما دكرتُه ، والأوجهُ ما دكرتُه ؛

⁽١) - انظر (٣٤٤/٦)، و(٣٤٨/٦) وما بعدها، و(٦/ ٣٦١) وما بعدها

⁽٢) - قرله : (معم ١ يصبرر) أي : البررز ، (ش : ٢٩٧/٩)

⁽٢) ولي (خ) : (حالتاه) .

⁽٤) - وفي (ر) و(س) والنظيرهة المصرية ; (يبعه) ,

 ⁽a) رجع ا لمهل النصاح في احتلاف الأشباح ا مسأله (١٥٩٦) واجع ا حاشبه الشرواني ا
 (۲۹۷ ۹)

⁽٦) (راجع ؟ السهل المناح في احتلاف الأشباح ؟ مسأله (١٥٩٦)

⁽۷) خاری شیخ الإسلام (ص: ۲۹۱)

 ⁽A) قوله (قد عالاه) أي التسع والأدرعي (ش ٢٩٧/٩)

وَيُمْنَعُ الدَّمِّيُّ رُكُوبَ حِبْلٍ ، لا

(ويصع الدمي) أي الدكرُ المكلُّفُ ، ومثلُه معاهدٌ ومستأمنٌ ؛ كما هو طاهرٌ (ركوب حيل) لما فيها من العرُّ والفحر ؛ لا في محلُّمِ الفُرِّدُوا فيها غير دارنا على ما رَجِّحَه الرركشيُّ ؛ كالأدرعيُّ

واغْتُرِصَ (١) ، ويُؤجَّهُ (١) بأنَّ العرَّ يُناهي الدَّلَة المصروبه عليهم في سائر الأمكنة والأرصة (٢) إلاَّ أنْ يُقال - لا نظر لدلك (١) مع كونهم نعبر دارِنا ﴿ إِذَا لَا عَرُّ فِيهِ بالسنةِ لَنا

وَٱلْحِقَ بِهَا^{دَهُ)} تَعْدِمُ مِن لَم يُرْح إسلامُه عنوم الشرع والآتها إلاَّ بحو علوم العربيّةِ على أنَّ بعصهم عشم المنع ؛ لأنَّ في ذلك تسليطاً لهم على عوامنا

(لا) برادينَ حسيسةَ ؛ كما قاله الحوينيُّ^(١) وعيرُه ، قال الرركشيُّ ، وهو حسَنَّ

وعبارةً * أصل الروصةِ *(٢) واشتثنى الحريبيُّ انبرادين الحسيسةَ ، وسكَّتُ عليه ، فقَهِمَ منه في * الروض * اعتماده فجرم به (٨) ، لكن قال الرركشيُّ وعيرُه * الجمهورُ على أنَّه لا قرقَ ،

و لا مِن وكوبٍ نفيسةٍ (٩٩ رس قتابِ اسْتعنَّا بهم فيه ؛ كما تحثه الأدرعيُّ .

⁽¹⁾ أي ما رجعه الرركشي (من استثناء عبر دارب (ش ۲۹۸/۹)

⁽٢) قوله : (ويوجه) أي : الاعتراض ، (ش : ٢٩٨/٩) .

⁽٣) - راجع (السهل النماح في احتلاف الأشاخ (١٥٩٧)

⁽٤) قوله : (المذلك) أي : العر ، (ش : ٢٩٨/٩) ،

⁽٥) قوله (والحق بهد)أي بالحبل في السع (ش ٢٩٨,٩)

 ⁽٦) انظر ۱ تهایة السطلب ۱ (۱۸/ ۹۹) .

⁽٧) الشرح الكبر (١١/١١)) ، روضة بطالين (١٢/٧)

 ⁽A) = روض الطالب = مع فرأسي المعانب = (٨/ ٥٦٣)

 ⁽۹) قرله (ولا من ركوب عسة) ربح عظم على فوله (لا برادين) رابح بسلاحظه المعنى ، (ش : ۲۹۸/۹) ،

حميرٍ وبعالِ نفيسةٍ ، ويؤكث نوكافٍ وركاب حشب لا حديدٍ ، ولا سرّحٍ ،

ولا ركوب (حمير) نفيسة (ونعال نفيسة) لحشتهما

ولا عبره نظروً عرَّة النعال في نعص البلدان على أنَهم يُفارقُون من اغتاد ركونها من الأغيانِ بهيئة ركونهم التي فيها عايةً التحقير والإدلال ١ كما قال(١١

(وبركب) ها عرصاً ؛ مأنُ يجُعل رجلته من حاسبٍ واحدٍ وبحث الشيحان تحصيصه سمرٍ قريبٍ في البلد^(٢) (بإكاب) أو بردعةٍ (٣) وقد يشمنها (وركاب حشب لا حديد) أو رصاص (ولا سرح) لكتاب عمر بدلث (١) ، ولْيَتَميّرُوا عنا بما يُحفّرُهم ؛ ومِن ثمّ كان ذلك واجباً ،

وبحث الأدرَعيُّ منعَه مِن الركوب مطلقاً^(٥) في مواطن رحميًّنا ؛ لِمَا فيه مِن الإهانة

ويُمْعُونَ مِن حمل السلاحِ(١) ، وتحتُّم(٧) ولو نقصَّةِ ، واستحدام مملوكِ

⁽١) وفي المطبوعة المصرية والمكبة : (قاله)

 ⁽۲) وفي (۵) و(ع) و لنظوعه نبصريه والمكه (نبدان) وراجع الشرح الكيرة (۱) وفي (۵۱۲/۱۱) (وان (۵۱۲/۱۱)) ، وفروضه انجاني ا (۵۱۳/۷) (وان (۵۱۳/۱۱)) ، ونجس أن يتوسط ، فقري بين أن يركب إلى مبداقة فرينه من البند أو إلى بعيد وهو طاهي)

⁽٣) البردقة الحنس بدي يلقى بحث لرجل الصنجاح (ص ٨٤) --

وغ) هن عدد الرحمي الله عبه وال كنت لعمر بن لحطات رضي الله عبه حين صابح أهل نشام السم الله الرحمي لرجيم ، هذا كتاب بعبد الله عمر أمير المؤميين من عصارى مذيئة كذا وكذا ، إنكم بما عدما حليا الطاكم الأمان الأنفسا ودراويا وأموالا وأهل مدا ه وشرطنا لكم عنى أنفسا ألا تحدث في مذيب والا فيما حولها ديراً والا كسمه والا فلاية ولا مومعه راهب الله والا بركب السروح أحرجه البيهقي في السين الكير ١ (١٨٧٥١) ، وقد من .

 ⁽a) قوله (معدماً)أي عرصاً أو مسوياً ، و بكارام في غير الحس (ع ش ١٠١/٨)

 ⁽¹⁾ قوله (ويمنعون من حمن السلاح) عال الرزكشي ولمله محمول على الحصر ومحوه دون الأمقار المحوفة الطويلة ، كردي ،

⁽٧) وقوله (ونجيم) أي ريسمون مه الما يه من نطاون والساهاب كودي

رَيْلُحاً إِلَى أَصْبَقِ الطُّرُقِ ،

وارهِ^(١) ؛ كتركيُّ ، ومن حدمة الأمراء^(٢)؛ كما دكرهما^{رّ"} اللَّ الصلاح ، واسْتَخْسُه في الأولَى الرركشيُّ ، ومثنه الثانيةُ ، بل أَوْنى

قَالَ اللَّ كُحُّ وعيرُ الدكرِ الدالع ؛ أي العافل لا يُدْرَمُ بصعارٍ مَنْ مَرُ ويَأْتِي ؛ كالجزيةِ (٤) ، وعليه يُشتثني بحوُ العيّار (١٥) ؛ لصروره النمبير

(ويلحاً) وحوماً عبد اردجام معسمين مطريق (إلى أصبق النفرق الأمره صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم مدلك (١٠) ، لكن بحيثُ لا ينادُى سحو وقوع في وهدة ، أو صدمةِ حدارِ قَال الماورديُّ ولا يغشُون إلاَّ أَفر داَ معرَّقس (٢٠)

تبيه قصيّةٌ تعيرِهم بالوحوب أحداً من الحير (^) أنّه يخرُمُ على المسلم عبد احتماعهما في طريقٍ أنْ يُؤثِّره لو سعةٍ ﴿ وَفِي همويه لطَّرٌ

والذي يَتَجِهُ أَنَّ محلَّه إِنَّ قصد بدلك تعظيمه ، أَرَّ غُذَّ معظيماً له عرفاً ، وإلاَّ . . فلا وجه للحرمةِ ،

 ⁽۱) قوله (والبيحدم معتول فاره) أي شاطر الأن فيه عراً بهم قال في المحتار الرابيارة الحادي إلى أن فان وقال الأرهزي التارة من الناس البناج الحسن) فتعل هذا هو المر دعرينه لبشن له بالبركي (ع من ۱۰۱/۸)

 ⁽٣) قوله (ومن جدنه الأمراء) المصدر أصاف لماموله ، والمراد مجدمتهم إياهم الحدمة بالمساشرة وأنكناية وموت المناصب ومحو دلث اكما هو واقع ، وللسيوطي في دلث مصبح حافل ، (وشيدي ١٩٤٥-١٠١) ،

 ⁽٣) قوله (كبا دكرهما) أي البنع بن الأستخدام، والبنع من الحدمه المدكورين (ش)
 (٣٩٩/٩).

⁽٤) قوله (كالحريه) أي كما لا بلرم بالجريه كردي

 ⁽a) قوله (بحو انعیار) کالونار و لتمییر في الحمام ، اسهی معني (ش ۲۹۹/۹)

 ⁽٦) عن أبي هريره رضي فله عنه أن رسول الله ﷺ قال ١٠ لا تُشَوَّوا الْيَهُود ولا النَّصاري بالشلام .
 فإد نقيتُم احدهم في طريق عاصطروه إلى أُصَبقه ١٠ آخرجه مسم (٢١٦٧)

⁽٧) الحاري الكبير (١٨/ ٢٧٧) .

⁽٨) أي من أمره 無السابق أنعاً .

ولاً يُوفُّرُ ، ولا يُصدُّرُ هي مخلسِ ،

لا يُقالُ هدا'' من حقوق الإسلام ، فلا يشقُطُ برضا المسلم ؛ كالتعلية ؛ لأنَّا نَقُونُ الفرقُ واصحٌ ؛ بأنَّ داك '' صورُه يدُّومٌ ، وهدا''' بالقيديّن العديّن ذكرُ تُهما لا صور فيه ، ولئن شُدُم''' - فهو ينقضي سريعاً

(ولا يوقر ، ولا يصدر في مجلس) به مسدمٌ ؛ أي يخرُمُ عليها دلك إهابةً له

ونخرُمُ مُواذَبُه ؛ أي المبلُ إليه ، لا من حثُّ وضعُ الكفرِ ، وإلاً . كانت كفراً بالفلب^(٥) ، ولو نحو أب واننِ ، واصطرارُ محتتهما للنكشب^(١) في المحروجِ عنها مَدخلُ أيُّ مَدخلٍ .

وتُكُرهُ (** بالطاهر ولو بالمهاداة على الأوجه إن لم يُزح إسلامُه ، أو يكُنُ للحو رحم أو حوارٍ فيما يَطَهُرُ ؛ أحداً من كلامهم في مواصع ؛ كفياديّه وتعريته وتعليمه القرآنُ أو تحوّه .

وعلى هذا التعصيل يُحَمِلُ احتلافُ كلام الشيحين(٨)

 ⁽١) قوله: (لا يقال: مذا) أي : الإقجاد . (ش : ٢٩٩/٩)

⁽٢) قوله (مأن داك) أي النعلية , (ش : ١٩٩٩) .

 ⁽٣) قوله (وهدا بالفيدين) إنح ؛ أي بمفهومهما ؛ من عدم عصد التعظيم ، وألاً يعد تعظيماً في انفرف (ش ٢٩٩/٩)

 ⁽٤) قوله (واش سلم) أي الشرر، والمحاصل أن النعبية مشتبك على أمرين بصرر ردرامه، وهما ستميان فيما محن ضه، أو أحمدهما (رشيدي ١٠٢/٨)

⁽۵) قوله (دنقب) سمان بيحرم كودي ودال اسمري (۱۷۲/۶) (قونه ۱ بالعب ۱ متعلق يد ، ۶ مواذَّته ۱) .

 ⁽۱) قوله (بلکست) حر معدم لغوله (مدحل) إلح ، والجملة خير (واصطرار)
 (ش : ۲۹۹/۹)

⁽٧) قوله : (وتكره) أي : الموادة , (ش : ٢٩٩/٩) ,

⁽۸) الشرح لكبر (۵۱۲/۱۱) ، (۲۱۷/۸) ، ۲ روضه انطالين ۱ (۱۲/۷) ، (۵۱۳/۷)

وَيُؤْمَرُ مَالُعِبَارِ

وأُلْحَقَ بِالْكَافِرِ فِي ذَلِكَ (١٠ كُلُّ فَاسَقِ ، وفي عَمَوْمَهُ بَظْرٌ ﴿ وَالذِي يَتُحَةُ ﴿ حَمَلُ الْحَوْمَةُ عَلَى مَيْلٍ مَعَ إِينَاسٍ لَهُ ﴾ أحداً مِن قولهم ﴿ يَخَرُّمُ الْحَلُوسُ مَعَ الْمَشَاقَ إِينَاساً لَهُم .

(ويؤمر) وجوباً عبد احتلاطهم ما وإن دحل داره لرسالةٍ أو تجارةٍ وإن قَصُّرَتُ مَذَةُ احتلاطه ما ؛ كما اقْتُصاه إطلاقهم (بالعبار) بكسر المعجمة ، وهو تعييرُ اللياسِ ؛ كأن يجيط هوق أعلى ثبانه -كما يُعلمُ كلامُه الأني(" - محوصعِ" الا يُعْقَادُ الحياطة عليه ؛ كالكنف ما يُحاطأه الربها

ويكُمي عنه بنحوً عنديلٍ معه^(٥)؛ كما قالاه^(١)، واشتلعده الله الرفعةِ ، والعمامةُ^(٧) المعتادةُ لهم البوغ ،

والأؤلَى (^) باليهود: الأصفرُ ، وبالتصارَى الأررقُ ، وبالمجوسِ الأسودُ ، وبالمجوسِ الأسودُ ، وبالسامرةِ الأحمرُ ؛ لأنَّ هذا هو المعتادُ في كلَّ بعد الأرمنة الأولى . فلا يَرِدُ كونُ الأصفرِ كَانَ ربِيَّ الأنصارِ رصيَ لللهُ عنهم على ما خُكي (٩) ، والملائكة يومَ بدر (١٠) .

 ⁽١) قوله (في دلك) أي ما مر ٤ من الحرمه وانكراهة (ع ش ١٠٣/٨)

⁽۲) وهو قوله : (فوق الثياب) . (ش : ۲۰۰/۹) .

⁽۳) قوله (بموضع)متعلیات (پخیط) (ش ۲۰۰٫۹)

⁽١) قوله (مايحانت) معمول(يحند) (ش ٢٠٠/٩)

⁽۵) قوله (ويكمي صه) أي هن الحياطة (محو مديل معه) أي الفاء بحو مديل على الكتب . كردي ،

⁽٦) الشرح الكبير (٢١/ ٣٤٥) ، روضه الطاسين (٧/ ١٢٥)

⁽٧) وقولة (والممامة) عينف صلى (بحر) أي ويكفى عنه العمامه المعادة لهم كردي

 ⁽٨) ټولد (والأولى) أي والأولى أن يكون عبار البهرد متمبراً عن عبار النصارى ، فلمهود
 الأصمر ، كودي ،

 ⁽٩) راجع ا أحكام أهل اللمة : (١٣٠٩ / ٢)

⁽١٠) عن عند الله بن الرسر رضي لله عنهما . أن تربير رضي الله عنه كانت عليه بالاءه صفراً عنوم=

٢٠٤ _____ كتاب الحرية

. . .

وَالْرُبَّارِ مَوْقَ النَّبِابِ ،

وكأنهم إنّما آثرُوهم لله (⁽⁾ ؛ لعلمة الصفرة في ألوالهم الناشئة عن ريادةٍ فسادٍ القلب ؛ كما في حديث ^(*) ﴿ وَلاَ أَفْسَدُ مِنْ قَلْبِ الْيَهُودِ ﴾ ^(*)

> ولو أرادُوا النعيبر نعير المعتادِ مُنعُوا حوف الاشتده وتُؤَمِّرُ دَمَيَةٌ خَرِجَتْ شِحالِف خُفَيْها (٤) ، وأُنْحِق نها الحبثي

(والربار) مصمَّ الراي (فوق الثبات) وهو حيطٌ عليظٌ فيه ألوانٌ يُشَدُّ بالوسط .

نعم ؛ المرأةُ وأَلْحق بها الحشى تُشُدُّه تحت إرازها ، لكنْ تُطْهِرُ بعصه ، وإلاَّ لم يكُنْ له فائدةً

وقولُ الشبح أبي حامدٍ تَخْطُه فوقه منالعةً في التمبير يُردُّ بأنَّ فيه تشبيهاً منا يُخْتَصُّ عادةً بالرحال ، وهو حرامٌ ، ونفرض عدمٍ حرمته ففيه إزراءً قبيعٌ بالمرأة فلم نُؤْمرُ به

ويُشْعُ إبدالُه (٥) سحو منطقةٍ أو صديلٍ ، والجمعُ بينهما تأكيدٌ (١) وصالعةً في

[&]quot; بدر ، فاهيم بها ، فترثت الملائكة يوم بدر هني بي الله ﷺ معيمين بعمانم ضمر) أخرجه الى خرير الطبري في ٩ جامع البال عن بأويل ي القرآن ٩ (١٩٥٩/٣) ، وابن أبي شيبه (٣٣٢٩٣) وراجع ٩ سبل الهدى والرشاد ٩ (٤٣/٤) .

⁽١) قوله (تروهم به) أي احتاروا ابيهود بالأصفر كردي

⁽٢) وفي(٣٠);(المعنيث),

⁽٣) لم تجده في الكتب المستدة التي هندئا.

 ⁽المحمل أحدهما أسود و الأحر أبيض التهي أسبى (ش ٢٠٠/٩) وفي (س) التحالف للون خصيها)، وفي (غ) (فتحالف)

 ⁽⁰⁾ قوله (ويصح إنداله) أي إبدال ادربار حيث أمر به الإمام ، فلا ينافي ما نفدم في فوته
 (ويكفي هنه _ آي الصار - بنجو منذيل معه) إلى (ع ش ١٠٣/٨)

 ⁽٦) قوله (والحمع بيهما تأكيد) يعني يجمع بين الربار والديار والكون أثب لتعلامه فإن المسلم قد يدس النُدون وقد يشد رسطه حال بعمل كردي وقال الشرواني (٣٠٠/٩)
 (قوله ١٥ تأكيف أي ولين بواجب)

الشهرة ، وهو المنقولُ عن عمرُ رَضِي اللهُ عنه (١) ، فللإمام الأمرُ بأحدهما فقطُ وإنَّ تُورِع فيه

ولا يُشَعُونَ مِن نحو ديناجِ أو طيننانِ ، ونارع فيه لأدرعيُّ بالتحلم المابق(٢) .

ويُرَاكُ بِأَنَّ محدورَ التحتَمِ من الحبلاءِ يتأنَّى مع تمييره (") عنّا بما مز⁽¹⁾ ، بحلاف محذورِ التطيلس من محاكاة عظمائِك ، فإنَّه ينتفي شميّزه عنّا بذلك⁽⁶⁾ ،

(وإدا دحل حماماً فيه مسلمون) أو مسلم (أو تحرد) في عبره (عن ثبانه) وثُمَّ مسلم (حديد أو رحديد أو رحديد أو رصاص) بعتج الراء، وكسرها من بحن العامّة (وبحوه) بالرفع ؛ أي الحائم ؛ كجلحل () كحاس وحوباً ؛ الحديث أو الرصاص ؛ كحاس وحوباً ؛ ليتميّز

⁽۱) كما عي كتاب العبارى لعمر رصي الله هنه المار أنفأ ، عن غند الرحم بن عمم رصي الله هنه ويد وأن بوهر البسلمي ، وأن بهوم بهم من مجالسا إن أرادوا حلوماً ، ولا يشته بهم في شيء من لدسهم ؛ من فليسوة ولا عمامة ولا بعلن ولا فرق شعر ، ولا ينكلم بكلامهم ، ولا تتكني بكاهم ، ولا تركب السروح ، ولا بنقلت بسيوف ، ولا تتحد شيئاً من السلاح ، ولا يحمده مما ، ولا بنقش حواليما بالعربية ، ولا بنيع الحمور ، وأن بحر مفاديم رُؤُومها ، وأن بدر مراب على أوساطا ... لح احرجه البههي في السن الكبر ١ (١٨٧٥١) .

⁽٣) قوله (بالبحثم السابق) في شرح (والأسرح) كردي

⁽٣) رقي (س) والمطبوعه الوهبية : (تعبّره) .

⁽٤) قوله : (بمامر) وهو الماز ونحوه کردي ،

⁽٥) وقوله : (بدلك) إشارة إلى : ما مر ، كردي .

 ⁽¹⁾ العلمل بالشم الجرس الصعيرة وإبل مُجلحلة عُلَن عليها، ودارة حلحل ١٠١٥٠٠٠٠٠ التحيط ١٠(٣)

ويُمْعُ مِنْ إِسْمَاعِهِ الْمُسْلِمِينَ شَرَّكاً وقولهمْ في غُريْرٍ والْمسيح ،

وتُشْعُ الدميَّةُ () من حمام به مسلمةً ، فلا يَبَالَي دلك () فيها ()

(ويصع) وحوناً ، وإن ثم يشرطُّ (٤٠ عليه من التسمية بمحمَّدٍ وأحمد والحلف. الأربعة والحسينُ (٥٠ رضي اللهُ عنهم على ما قاله بعضُ أصحابنا

قال الأدرعيُّ ولا أدري من أيّن له دلك ؟ والمععُّ من محمّدٍ والحمد يُخملُ عمدي حشية السحريّة به ، وقد يُعْترُصُّ (١٠) بالهم يُستُّون بموسى وعيسَى وسائر أسماءِ الأسياء دائماً من عير نكيرٍ مع عداوة بعضهم لنعصِ الأسياء .

نعم ؛ رُدِيَ أَنَّ عمر رضِي اللهُ عنه كنت على نصارى الشَّامِ ﴿ الْآ يَكُنُسُوا بَكُنَّ المُسَلِّمِينُ (٧) التَّهَي (٨)

قَالَ عيرُه وما دَكَرُو^(ه) مِن الحوارِ في غيرِ محمّدِ وأحمدُ طاهرٌ وأمّا ما يُشْجِرُ برفعة المستّى فيُمْنغُون مه لا كما فاله العراقيُّ وأَشْعَرَ به كلامُ الماورديِّ ،

و بسع (من إسماعه المسلمين شركاً) كثالث ثلاثة (و) يُمُعِ من (قولهم) القبح ، ويصغُ من المسلمين شركاً (في عرير والمسبح) صلَّى اللهُ على بينا وعليهما وسنَّم الله على الله ، والقرآن الله ليُس مِن الله تُعالَى

⁽١) قوله (رسم الددية) ابح لأبها أحبه في ابدين كردي

⁽٢) وقويه (بالإيباس ديك) أي حمل الحالم في النس كردي

⁽٣) (بيها)أي: اللبية . (ش: ٩/٩:٣)

⁽٤) وني (خ) : (يشرطه)

⁽٥) رفي(٦٠٠) (الحسن)، وفي(أ)و(ح)و(د) (الحسين)

⁽¹⁾ قوله (ويديمرص) أي السع سمحمد رأحبد (ش ١/٩ -٠٠)

⁽٧) سن بحريجه في (ص ١٠٥) وفي سنم (ألا يكنوا)

⁽٨) أي : أول الأدرص . (ش : ٢٠١/٩)

⁽٩) قوله : (وما دكره) أي : الأدرعي ، (ش : ٢٠١/٩)

وَمِنْ إِطْهَارَ حَمْرٍ وَحَمْرِيرٍ وَمَاقُوسٍ وَعَيْدٍ ، وَنَوْ شُرَطَتْ هَذَهُ الأَمَوْرُ فَحَالِفُوا لَمْ يَنَقَصَ الْعَهْدُ ، . . .

(ومن) ابتقالِ مسلم في مهمةِ بأحرةِ أو لا ، وإرسال بحر الصعائر ؛ لأنَّه شعارً الأشراف غالباً .

ومن (إطهار) مبكر بيمه ؛ بحو (حمر، وحرير، وباقوس) وهو ما يُصَّرِثُ به النصاري لأوقاتِ الصلاة (وعيد) وبحو لظم وبوحِ (١٠)، وقراءة بحو توراق، وإبحيل ولو بكنائسهم ؛ لأنّ في دلك معاسد ؛ كأظهار شعار الكمر فوب انتُقَى الإظهارُ، ، قلامع .

وتُراقُ حمرٌ لهم أطَهِرتْ ، ويُتْلَفُ باقوسٌ نهم أطَهر . ومرَّ صابطُ الإظهارِ في الغصب(٢) .

ويُخَذُّون لِمحوِ رَمَّا أَوْ سَرَقَةٍ ، لا حَمْرٍ ﴿ لَمَا مَرْ فِي نَكَاحِ الْمَشْرِكُ(٢٠)

(ولو شرطت) عليهم (هذه الأمور) التي يُمْمُون منها ؛ أي شُرط عليهم الامتاعُ منها ، أو (أ) و معنوا . كَانُوا باقصيل (محالفوا) دلث (أ) مع تدينهم بها (لم ينتقض العهد) إد لَيْسَ فنها كبيرُ صررٍ علينا ، لكنْ يُنالعُ في تعربرهم حتى يغتَبعُوا منها ()

 ⁽¹⁾ قوله (وبندو تطبه وبنوج) أي على موباهم الابنيا في دنك من إظهار شعار الكفر ، قال في
 (1) قوله (وبندو تطبه وبنوج) أي على موباهم الابناء والنكاح كردي

⁽٢) أي بعدت بمكن الأطلاع عبه بلا بجسس (ع ش ١٠٤١٨) ورجع (٢٤٨/١)

⁽¹AE/1) (T)

 ⁽¹⁾ قوله (وإن معنوا) رابع عطف على الأمساع (يعني وشرط عليهم انتعاص العهد بها
 (ش : ٢٠٢/٩) . وفي المطبوعة المكيه ، (وإن فعلوا)

⁽٥) قوله (صحالموا دلك) أي بإظهارها اللهي معني (ش ٢٠٣/٩)

⁽¹⁾ وحملو _أي الفهاه_ لشرط بمذكور عنى تجويفهم عمي بمحتاج (AT /T)

ولَوْ قَامِنُوهَ ، أَوَ امْتَنَعُوا مِنَ الْحَرْيَةِ ، أَوْ مِنْ إِخْرَاهُ خُكُمُ الْإِسلامِ النَّفُصِ وَلَوْ رَسَى دَمْقِ سُلْسَلْمِهِ أَوْ أَصَامِهِ سَكَاحٍ ، أَوْ دَلْ أَهُلَ الْحَرْبُ عَلَى عَوْرَةٍ لَلْمُسْلِمِينَ ، أَوْ فِسَ مُشْلِماً عَنْ دَبِيهِ ، أَوْ طَعَنَ فِي

(ولو دالوا) للا شهة (١) و لما من في النعاة (١) و كأن صال عليه مسلم فقيله دفعاً وقتالُهم بنجو دمين بلرشا اللات عنهم (١) قتالُ لما في المعنى و كما هو ظاهرٌ ، فله حكمه (أو استعوا) بعلماً (من) بدل (التحرية) التي عُقد بها لغير عجر (١) ورن كانت أكثر من دبنار و كما من (أو من إحراء حكم الإسلام) عليهم (اسقص) عهد بممنع ، وإن لم يشرطُ عليه دلك (١) و باياره مقيض عهد المنتق من كلٌ وجه .

أن بموسرُ الممتعُ بعير بحو قبالِ عَنْوَجدُ مِهِ فهراً ولا التقاص ، وكدا الممتنعُ مِن الأخيرِ⁽¹⁾ .

(ولو ربى دمي نستمة) وأُلْحق به النواطُ بمسلم (أو أصابها بنكاح) أي تصورته مع عدمه بإسلامها فيهما (أو دلُ أهل الحرب على عورة) أي حبل (للمسلمين) كصعف (أو فن مسلماً عن دينه) أو دعاه للكفر (أو طفن في

 ⁽۱) هماره ۱ معني المحاج ۱ (۸۳/۱) (۱۰ او کاب شبهه ۱ کان آغانو طائعة من أهل النعي
 وادعوا النحهل ، أو صال عليهم خالفه من منطبعين المسلمين وعطاعهم فعاللوهم ديماً . ولا
 يكون دلك نقضاً)

⁽¹⁰⁷ مي (ص ١٥٦)

⁽٣) قوله (يلرب اللب صهم) صمه لـ (وثيني)

 ⁽٥) هباره ۱۹ ممي المحدوج ۱ (۱۳ ۱۹) (وإن لم يشرط عليهم الانتفاص به ۱ مبحالته معتمى العقد)

 ⁽٦) قوله (وكد النصح من الأخير) أي النصح من إخر « الأحكام ن كان بالنفي النفص عهده وإن كان من العجز ، . فلا د كردي ،

الإشلام أو الْقُرَّالِ ، أَوْ دَكَرَ رَسُولِ اللهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُوهِ ﴿ وَلَا صَلَّعُ اللهُ أَنْ فَلَا النَّمُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَلَا النَّمُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَا النَّمُ عَلَيْهِ عَلَا النَّمُ عَلَيْهِ عَلَى النَّمُ عَلَى النَّمُ عَلَى النَّمُ عَلَى النَّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ عَلَى ا

وَمَنِ النَّفِصِ عَهْدُهُ بِعِنالِ حَارِ دَفَعُهُ وَقِبَالُهُ ، أَوْ يَعَبُرُهُ لَمْ يَحَبُّ إِثْلَاعُهُ مَامِنَهُ فِي الأَطْهِرِ ، بَلْ يَخْتَارُ

الإسلام، أو القرآن، أو دكر) جهراً الله تعدى ، أو ارسول عاصدى الله عده وسلم) أو القرآن، أو ديراً السوء) منه لا بدينون له ، أو قبل مسلماً عمداً ، أو قدل المسلماً عمداً ، أو قدل المسلماً عمداً ، أو قدل المسلماً عمداً ، أو ورأد المالاصبح أنه إن شرط مقاصل المهديها منص المعجمة اشرط ، او رألا) يُشْهِر طُ دلك ، أو شبك هبل شبرط أو لا عدى الأوجها الله المحل الموصة الا أنه أن يُتُعِصُر (") و لا نقض مطلقاً ، وضّعَف د العقد وصحح في الصل الروصة الا" أن لا تقضل مطلقاً ، وضّعَف .

وسواءً التَّقُصُلُ أم لا يُقَامُ عليه موحث لعله ؛ من حدٌ ، أو تعريبٍ ، فلو رُحمَّ وقدا بالانتقاض. ﴿ صَارَ مَالُهُ فِئَا

أمّا ما يُشَدَيِّنُ به و كوعمهم أنَّ القراب لَشنَ من عبدالله ، أو أنَّ اللهُ ثابثُ ثلاثةٍ - فلا يقص به مطلقاً (1) قطعاً

(ومن انتقص عهده نتنال حار) بل وجب (دفعه وقتاله) ولا يُللعُ المأمل ؛ لعظم حبايته ؛ ومن ثمّ حار قبلُه ، وإنّ أمكن دفعه بعبره فيما يطّهؤ من كلامِهم ، ويُظْهِرُ أيضاً أنّ محلَّه في كامل ، فعي عبره يُدْفعُ بالأحف ؛ لأنه إذا أندفع به كان مالاً للمسلمين ، فعي عدم المعادرة إلى قبله مصلحةً لهم ، فلا تُعوّتُ عبهم

(أو يعيره) أي الفتال (لم يحب إبلاعه مأمه في الأظهر ، بل يحبار

^{(1) -} راجع ٩ المهل الشاخ في اعتلاف الأشاح ٩ مسأله (١٥٩٨)

 $⁽Y) = \chi i_{\infty}^{-1} (-1) \chi (-$

⁽٣) شرح الكبر (١١/ ٥٤٥) ، روضه العالس (١٩/ ٥١٥)

 ⁽٤) قوله (مطنعة) أي شرط بتعاصر العهد بدلك أو لا (ش ٣٠٣/٩)

الإِمَّامُّ فَتُلاَّ وَرِقَا وَمَا وَهِدَاءُ ، فإِنْ أَشْلِم فَئَلِ الأَخْتِيرِ السَّمِ الرِّقُّ وإِدَا نظل أَمَانُ رَحَالِ لَمْ يَنْظُلُ أَمَانُ سَائِهِمْ وَالصَّئِيانِ فِي الْأَصْحُ ،

الإمام) فيه إنَّ لم يطلُّتْ تحديد عقد لدئه ، وإلاَّ وحيثُ إحابتُه (قتلاً ، ورقاً) الواو هنا وبعدُ بمعنى أن ، والرها ؛ لأنها أحودُ في النفسيم عند غير واحدٍ من المحققين (ومناً ، وقداة) لأنّه حربيُّ ؛ لإنصاله أنانه

وبه قارق من دحل بأمان بحو صبيٌّ اعْنقده اماياً ``

قِيلٌ مَا فَالأَهُ ** هَمَا يُسَافِي قُولُهِمَا فِي ﴿ لَهُدَبَةٌ ﴾ مَنْ دَخَلُ دَارِبَا بَأَمَانِ أَو هَدَبَةِ لاَ يُعْدَلُ وَرِنَ انْتَقَصَ عَهَدُهُ ، بَلَ تُشَعَّ بِمَأْمِنَ ** مَعَ أَنَ حَقَّ الدَّمِيُّ آكَدُ ، وَلَمْ يَعْهَرُ سِهِمَا فَرِقُ * انتَهِي

وقد يظهرُ بينهما فرقُ بأن يُفان حايةُ الدميُ أفحشُ ، لكوبه حالط، حلطةُ الْحفَّة بأهل الدار ، فعُلُط عليه أكثرُ

(فإن أسلم) المستعصَّ عهده (قبل الاحتيار . امتبع الرق) والقتلُ ؛ كما هو معلومٌ ، والعداءُ ؛ كما لغلمُ من امتبع الرقُ فلا يردان (١٤) عليه ، بحلاف الأسيرِ ؛ لأنَّهُ (١٤ لم يخصُلُ عي بد الإمام بالقهر ، وبه أمانٌ متعدَّمٌ فحفُ أمرُه

(وإدا مطل أمان رحال) الحاصلُ () بجريهِ أو عبرِها (لم يبطل أمان) در ربهم من نحو (نسائهم والصبيان في الأصح) إد لا جناية منهم تُناقصُ أمانهم ، وإنّما تبغُوا في العقدِ لا النقصِ ؛ تعليناً للعصمةِ فيهما

⁽١) - قامه يبلغ المأمل . (سم : ٢٠٣/٩) .

⁽٢) الشرح مكبير (١١٠ ، ١٤٩ م ٥٥) ، روضه الطالبين (٧/ ١٥٥ م

⁽٣) الشرح الكبير (١١/ ٦٢ه ١٦٣) ، روضه لطالس (٧/ ٦٢٣_٥٦٣)

 ⁽¹⁾ قوله («الا بردان) أي القتل والعدا» (عديه) يعني عنى مفهوم كلام النصف (ش ٣٠٣/٩).

⁽٥) قوله (الأبه)أي المنظمل عهده (الم يحمل ا) إلح كردي

 ⁽٦) قوله (الحاصل) إلح به بوصيف النكره بالمعرفة (ش ٩/٣٠٨)

وإدا اخْتَارْ ذِمْنِيُّ مند الْعَهْد واللُّحُوق بدَار الْحَرْبِ لَنْع الْمأس

ولو طلئوا دار الحرب أحيب السداء لا الصياب ؛ إد لا احتبار لهم (وإدا احتار ذمي نَنْدَ العهدِ واللحوق بدار الحرب لع المأس) أي ()
المحلُ الذي هو أقرتُ بلادِهم من داريا () من بأمنُ فيه على عسه وماله ؛ لأنه لم
يُظُهُرُ منه خيانةً .

* * *

⁽¹⁾ قوله (بنج انمأس) قال السديجي وغيره والعرادية أفرت بلاد الحرب من دربه عال الأدريجي هذا في البغيراني ظاهر ، وأن يبهودي علا مأس له بعينه بالمرت من ديار الإسلام على ديار البغيرات كنهم بعيارى فيما أحسب وهم أشد عديهم منا ، فيجوز أن يفال بشهودي حشر بنفسك مأساً واللجوق بأي ديار الحرب شت (رشيدي ١٠٥٨)

⁽۲) رقي (څ) و(د) و(س) . (پلادنا) .

مَاتُ الْهُدُمَةِ عَفُدُهَا لَكُمَّارَ إِقْلِيمٍ يَخْتَصَنُّ بَالإِمَامِ وَبَائِنَهِ فِيهِ ،

(باب الهدنة)

من الهندون، وهو السكول؛ لأنّ بها بسكّن النسّه؛ إذ هي لعنّه المنصابحة ، وشرعاً مصالحة الحربين على ترك اللمال للمدة الاتبه لعوصي أو غيره، وتُسمَّى موادّعة ، ومسالمة ، ومعاهدة ، ومهادلة

وأصلُها قَتُلَ الإجماعِ أَوَلُ (سورة براءهِ) ``، ومهادله صلَّى اللهُ عليه وسَلَّم قريشاً عام الحديدية (٢) ، وهي السنّ لفتح مكّه ﴿ لأَنْ أهلها بِهَا حَمْطُوا المسلمين ، وسَمِعُوا القرآن أَشْلمَ منهم أكثرُ مثن أشلم قبلُ

وهي جائرةٌ لا واجعةٌ ؛ أي أصالةً ، وإلاَّ فالوحةُ وحوثها إدا تُرتَّتُ على تركِها إلحاقُ صررِ سا لا يُتذارَكُ ؛ كما يُغلمُ مثنا يأني^(٣)

(عقدها) لجمع الكفار أو (لكتار إقلم) كالهند⁽¹⁾ (يحتص بالإمام) ومثلُه مصاغً بإقليم لا يَصِلُه حكمُ الإمام ؛ كما هو قياسُ بظائره (وبائله فيها) وحذها أو مع عيرِها ولو بطريق العموم⁽⁰⁾ ؛ لِمَا فيها من الحطر⁽¹⁾ ، ووجوب رعاية مصلحتها

 ⁽١) وهو مونه بعاني ﴿ فَبَسِيحُو فِي ٱلاَرْسِ أَرْسِهِ أَنْتُهُم ﴾ [النونة ٢] وقال في ٤ لنجم الوهاج ٩
 (٤٣٧/٩) : (أي ; كوتوا أسين فيها أربعة أشهر) .

⁽٣) - أخرجه البحاري (٢٧٣١ ـ ٢٧٣٢) عن المسور بن مجرمه رضي الله عنه -

⁽٣) أي في شرح (أم أن بدعم مان إليهم) (ش ٢٠٤/٩)

 ⁽٤) باب (بهدية قوله (كانهند) أشار به إنى أن البراد بالإطليم هنا ليني ما عنى صعلاح أهن
 الهنته ، بل المرادية عا هو نحب حكومه حاكم ٤ كالهند والعراق ونحوهب كردي

 ⁽a) قوله (ولريطرين المسرم) أي حسرم انسانه ، علا سافي قوله الآني (لا كنه) إنج (الى : 1/4 / 4) ،

 ⁽٦) قوله (بد فيها) إنج مله الأحتصاص بالإمام وباده (ش ٣٠٤/٩)

ولىلْدَةِ بَخُورُ لَوَالِي الإِقْلِيمِ الصّاءَ ، وإِنَّمَا تُعْقَدُ لَمَصَّلَحَةِ ؛ كُصَمُّصَا بَقَنَةُ عَدَدِ وأَلْهُمُوّ أَوْ رَجَاءَ إِشْلَامِ أَوْ بَدُلَ حَرْيَةٍ ،

(و) عقدُما (بـلدة). أو أكثر مِن إقليم، لا كلَّه وفاقاً للفورائيُّ^(۱)، وحلافاً للعمرائيُّ^(۲) (يجور لوالي الإقليم^(۳) أيضاً) أي كما مخورٌ للإمام أو تائيه والاطلاعِه على مصلحةٍ .

وتحَثُّ النُّلُقيئُ حَوَارَّهَا مَعَ بَنَدَةٍ مَجَاوِرَةٍ لِأَفْلِمِهِ ﴾ إذا رأى المصلحة فيها لأهل إقليمه ﴾ لأنها حينته من متعلَّمات إقليمه ، وتعيُّن⁽¹⁾ استئدال الإمام إن أمْكن النَّهِي ، وإنَّما يَتُحَةً هذا التعيِّلُ حيثُ تردُّد في وحه المصلحةِ⁽¹⁾

(وإنما تعقد المصلحة) نما فيها من ترك الفتال ، ولا يكُفِي التهادُ المعسدة قال تعانى ﴿ فَلاتَهِمُ وَفَدَّهُ وَاللَّهُ وَأَسُرُ ٱلْأَعْنَونِ ﴾ [معمد ٢٥]

والمصلحة (كصعصا بقلة عدد وأهبة) لأنَّه الحاملُ على المهادية عام الحدية

(أو) عطفٌ على صعفِ (رحاء إسلام أو بدل جربة) أو إهانتِهم لنا ، أو كُفُهم عن الإعانة عليها ، أو تُعدِ دارهم وإنَّ كُنَّا أقوياء هي الكلِّ ؛ للاتَّعَ^(٧)

⁽١) راجع ١ السهل النصاح في احتلاف الأشياح ٤ مسأله (١٥٩٩)

⁽T+1/1T) (T) (T)

 ⁽٣) قوله (لوالي الإهليم) أي بس ولى الإسم الله توبي مصالح اهليم من أهاسم لكعار أن بهادن من في ولايته تعويض مصلحة الإقليم إليه , كردي .

 ⁽٤) فوله (وبعي) إلح هو باسف مطفأ على (حوارها) اسهى رشيدي (ش ٣٠٤/٩)

⁽٥) راجع السهل الصاح في اختلاف الأشياح المسألة (١٦٠٠)

⁽¹⁾ وفي (a) والمطيوعات : (يعقدها)

⁽٧) عن ابن شهاب رحمه الله أنه ينعه أن بناءً كن في هيد رسول الله ﷺ يسلمن بأرضهن ، وهن غير مهاجرات ، وأرواجهن حبن أسدس كفار ، منهن بنت ابولند بن المميرة ، وكانت بحث صفوان بن أمه ، فأسلمت يوم نفتح ، وهوت روحها صفوان بن أب من الإسلام ، فيعث إليه رسول الله ﷺ ابن همه وهنا بن غمير ، برد ، رسول الله ﷺ أماناً لصفوان بن أمه ، ودعاء=

وَنَّ لَمْ يَكُنَ ﴿ حَارَتُ أَرْبِعَةَ أَشْهُرٍ لا نَسَةً ، وكِدَا دُونِهَا فِي الْأَظْهَرِ ، ولصَّغَفِ تُجُورُ غَشْرَ سَبِينَ فَقَطَّ ،

نى الأوّلِ⁽¹⁾ .

(فإن لم يكن) منا صفعتُ ؛ كما ماه أصله ا⁽¹⁾ ورأى الإمامُ المصلحة فيها (المحارث أربعة أشهر) ولو بلا عوص ؛ للأبة السابقة (لا سنة) لأنها مذهُ المجريةِ فلا ينجُورُ تقريرُهم فيها بدون جربةِ (وكدا دونها) وفوق أربعة أشهرِ (في الأظهر) للآية أيضاً

نعم ؛ لا يُنْقَيِّدُ عقدُها للحو بساءِ" ومانٍ بمدَّهِ

(ولصعف) ما (تحور عشر سبس) مما دونها نحسب الجاجة (فقط) لأنها مدَّةُ مهادنةِ قريشِ

ومنى الحبيع لأقل مِن العشر لم تُحُرِ الريادةُ عليه وجُورٌ جمعٌ متقدّمُونَ الريادةُ على العشر إن الحبيح إليها في عقودٍ متعدّدةٍ⁽²⁾

⁽١) فوله (في لأول) وهر إحاء الإسلام (ش ٢٠٥/٩)

^{(104:} June) June (1)

 ⁽٣) قولد (بعم) لا يتعبد عمدها لنحو بنناء) إنح) يمي ما ذكر كنه بالسبه ربى بموسى
 السعقود لهم ، أما سساؤهم وأمو لهم - فيجوز العقد لها مؤنداً - كردي

 ⁽٤) أي بأن يمع كن عمد قبل فراع مده ما قبله ١ بدنيل قونه الإمهام إن المقسم) إنح ، وقبه =

وَمَتِي رَادَ عَلَى الْحَاثِرِ ﴿ فَمُولًا نَمُرِيقَ الصَّفَقَةِ ﴾

شرط الآيريد كلُّ عدد عنى عشر ، وهو قياسٌ كلامِهم في (الوقفِ) وعيرِه

لكن بارع فيه الأدرعيُّ بأنه عربت ، ويُؤخّه " بأنَّ المعنى المقتصي لمنع ما راد على العشر من كونها المنصوص عليها ، مع عدم دراية ما نقعُ بعدها موجودٌ مع التعدُّد ، فعيه محالفةٌ للنصُّ ؛ إذ الأصلُّ منعُ لرياده عليه وبه (٢) فارقُ بعديُ ه (٢)

نعم (1) ؛ إن القصت المدَّةُ والحاحةُ بافتُّانَ اسْتُؤْمِف عقدٌ آخرُ ، وهكدا ولو رال بحوُّ حوف أثناء دمدَّه وحب إنفؤُما وبختهِدُ الإمامُ عند طلبهم لها ولا صرر (1) ، ويمُعلُ الأصبح وجوباً

ولو دخل دارما بأمان لسماع كلام الله تعالى فتكوّر سماعُه له ينجيتُ ظَنُّ عباده أُخْرَج ، ولا يُمهنُ أربعة أشهرِ

(ومتى راد) العمدُ (على الحائر) من أربعةِ أشهرِ (٧) ، أو عشر سينَ (٨) مثلاً و فقولا تعريق الصعقة) فيصبغُ في الحائرِ ، وينطُلُ فيما راد عليه ويُشْكِلُ عليه أنَّ لحو لاطر الوقف لو رادَ على المدّةِ الحائرة للا عدرِ للطل في

المل اسهى سم ، ويأتي عن السعني ؟ ما يوافقه (ش ٢٠٥/٩)

⁽١) أي: التراح . (ش: ١٩/ ٣٠٥)

⁽٢) - أي : يمحالمة النص . (ش : ٩/ ٣٠٥) .

 ⁽٣) قوله (وبه داري نظائره) هد يشكل الفري بجوار الزيادة المدكورة في الوقف ، مع محالعة شرط الواقف الذي هو كنفي الشارخ ، (سم : ٣٠٥/٩) .

 ⁽٤) قوله (بعم ١٠إد العصت) إنج هذا الأستبراك من تبعه التوجيم (رشيدي ١٠٧,٨).

⁽٥) وني (ح) ر(س) : (مع بثناء الحاجة)

⁽¹⁾ fight: (glf ضرر) الوار للحال .

⁽٣) أي : في حال قوتنا . اهـ . ممني . (ش ٢٠٦/٩)

⁽A) أي : قي حال ضعفنا الف مثني (ش ٢٠٦/٩) .

وَيِظَلَاقُ الْعَقْدَ يُفْسِدُهُ ، وكِدَا شَرْطٌ فَاسَدٌ عَنِي الصَّحِجِ ؛ بَانَ شَرِطَ مَعْ فِثُ أَشْرَانًا ، أَوْ تَرْكُ مَا لِنا لَهُمْ ، أَوْ لِتُعْقَدَ نَهُمْ دَمَّةً بَدُونَ دَسَارٍ ، أَوْ

الكلُّ ، إلاَّ أن يُفرق بأنَّ المعلب هنا النظرُ لحقن اندماء ولنمصلحه التي النصتُ حوار الهدنة على خلاف الأصل ، فرُوعي دلك ما أمْكن

(وإطلاق العقد) عن ذكر المدّة في غير بحو الساء لنا مرّ () (يصلم) لاقتصابه التأليدُ الممتلعُ

وَيُغْرَقُ مِن هَدَا^(٢) وتبريل الأمان المطلقِ على أربعة أشهرٍ ؛ مانَ المعسدة هما أحطرُ ؛ لتشتشهم معقدٍ يُشْمةُ عقد المجرية^(٢)

(وكدا شرط عاسد) اعتران بالعقد علمسد اليصة (على تصحيح ، بأل) أي كأن (شرط) فيه (منع على أسرانا) منهم (أو ترك ما) اشولوا عليه (لنا) الصادق بأحدِنا ، بل الذي يَظْهُرُ أَنَّ ما للدمِّيُ كدلث (لهم) الصادق بأحدِهم ، بل الذي يَظْهُرُ أَنَّ ما للدمِّيُ كدلث (لهم) الصادق بأحدِهم ، بل الذي يَظْهُرُ أيضاً : أنَّ شرطُ تركِه (أنَّ على أو مسلم كذلك

أو ردُّ مسلم (٥) أسيرِ أقلب منهم ، أو سكناهم الحجارَ ، أو إطهارُهم الحمر بدارت ، أو أن تُعَثَّ لهم من حَامًا منهم لا التحليةُ بينهم وبينه

ويأتي شرطُ ردُ مسلمةِ تَأْسِهُ منهم(١)

(أو) مُعلَثْ^(٧) (لتعقد لهم دمة بدون دينار) نكلٌ واحدٍ (أو) لأحل أنّ

⁽١) كوله (لباس) أي فيل فول انتش (ولصعف) كردي

⁽٣) قوله (بي هذا) أي إطلاق مقد الهدية (ش ٢٠١/٩).

⁽¹⁾ قوله (الشرطاركة)أي بركاماناأريساني (ش ٢٠٦/٩)

⁽ه) قوله (أزردمبيلم) بالرفع مصماً على (منع بك) (ش ٢٠٦/٩)

⁽¹⁾ قوله (ويأتي)أي في النس عن فريب (ش ٢٠٦/٩)

⁽۷) أي: الهنت (ش:۲۰۱/۹)

(يدفع) وسُحُورٌ حرَّه (عطفاً على (دون) (مال) منا ، وهل مثله الاحتصاص ؟ قصيَّةُ بطائرِه - نعم ؛ إلاَ أنْ يُفرق (إليهم) لمنافه دلك كلّه لعرَّة الإسلام

بعم ؛ إن اصْطررنا لندر مال لفداء أسرى تُعدَّلُونهم أو لإحاطتهم بنا وحوف استنصاف - وحب بدلُه ، ولا يتلكُونه ؛ لفساد العقد حينتد

وقولُهم يُسنَّ عَكُ الأسرى معلَّه في عبر المعدَّسِ إذا أُس قتلُهم وقالهم المعدَّسِ إذا أُس قتلُهم وقال الإمام ، وفيه مطرُّ

ومز قبل (فصل يُكُرهُ عردٌ) " ما يُغذَمُ" مه أنَّ محلُّ دلك (الله يُتوقَعُ حلاصُهم منهم بمنالِ ونو على بدورٍ ، وإلاَّ وحب عيباً على كلُّ مَن توقَعه () وقدر عليه وإنَّ لم تُعدُّنُوهم ، فالحاصلُ أنَّ من عجزُنا عن حلاصه إنَّ عُدُّب له له الإمام من بيت المال فداؤه ، وإلاَّ مُشَ

وهل بحث على كلُّ موسرِ بما مرَّ (١٠ مي شراء الماء في النيشمِ فداءُ المعدَّب ؛ لأنه أولى من شراء الماء أو لا و لأن هذا إنسا يُحاطَبُ به الإمامُ فَفَظُ ، أو يُفرَقُ بَين قلّه الغذاء وكثر به عرفاً ؟ كلُّ محتمَلُ ، والأقربُ الأولُّ (١٠ حيثُ علم على طله حلاصه بما يثدُلُه فيه فاصلاً عمّا بفرر (١٠)

 ⁽۱) قوله (وبحور حره) أي حر (دعم) بأن يمال (أو بدفع) باناء الموحدة بدن لباه
 المثناة ، كرهي ،

⁽٢) لي (س: ٤٧٢) ،

⁽٣) قوله ١ (ما يعلم ، ،) إلخ فاعل مُرَّ ، (ش ٩٠ /٩٠) .

⁽٤) قوله (أن محر دلث)أي عدل انجال لهم لمداء الأسرى (شي ١٩٠٩/٩)

⁽a) وني (أ) : (يتولعه)

 ⁽۱) قوله (بدامر في شراه العام) ولح شاريه هناك ويتحه في العقيم عبار لعصل عن
یرم وبيلة كانتخره النهى (ش ۲۰۱/۹-۳۱۷) وفي (۱) (كما مر)

⁽٧) قوله (الأون) ي الوجوب على كل موسر الح (ش ٢٠٧١٩)

⁽٨) قوله (عمامر)أي عرمونه يرم وبله (ش ٣٠٧/٩)

وتَصَعَّحُ الْهُذَائَةُ عَلَى أَنَّ سَقُصِهَا الإِمَامُ مَنَى شَاءَ ، وَمَنَى صَحَتْ ﴿ وَحَبِ الْكَفُّ غَنْهُمْ حَتَى تَنْقَصِي أَوْ يَنْفُصُوهَا بَنْصُرِيحِ ، أَوْ قَبَالِنا ،

وَيُقْرُقُ بِينَ مَا تَقَرُّرَ ؛ مِن إِيجَابَ خَلَاصِهُ بَمِنَالٍ مَطْلَعَاً ۖ ۚ ، بَخَلَافِهُ بَاسِمَالُ بَأَن في القتالُ عَرَّا للإسلام ، بَخَلَاف بَدَلَ الْمَالُ ، فَلَمْ يَحَثُ إِلَّا عَبْدَ الْصَرُورَةَ

(وتصح الهدمة على أن ينقصها الإمام) أو مسلمُ دكرُ معيَّلُ عدلٌ دو رأي في الحرب يَغْرِفُ مصلحتَما في فعدها وتركها (منى شاء) ولخرُمُ عليه مشيئتُه أكثر من أربعةِ أشهرِ عبدَ قوّتِما ، أو أكثر من عشر سين عبد صعما

وَخَرَجَ بِدَلِكُ^(٣) مَا شَاءَ اللهُ ، أَوَ مَا أَفَرِكُمَ اللهُ ، وَإِنَّمَا فَانَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَصَلَّمَ^(٣) لَعَلَمِهِ بَهِ بَانُوحِي

ولإمامٍ تُولِّي بعد عاقدِها(١) مقصّه إن كانتْ فاسدة بنص أو إحماع

﴿ وَمَتَى ﴾ فَسَدَتْ. تُلُمُوا مَأْسُهُم وَجُونًا ، وأَنْدَرُناهُم قَبَلَ أَنَّ يُفَاتِلُهُم إِنَّ لَمُ يَكُونُوا بِدَارِهُم ، وإلا ﴿ فَلَمَا فَانُهُم بَلا إِنْدَارِ

ومتى (صحت وحب) عليها (الكف) الأدابا، أو أدى الدمّيين الدين بهلادِما فيما يَظُهُرُ ، بحلافِ أدى الحربين وبعض أهلِ الهدية (عنهم) وفاءً بالعهدِ ؛ إذ العصدُ كفُّ مَن تحت أبديه عنهم الاحفظُهم ، بحلاف أهلِ الدمّة (حتى تنقصي) مدّتُها ، أو يُنقصها من عُنْفَتْ بمشيئته ، أو الإمامُ ، أو مائه بطريقِه ؛ كما يُغلمُ ممّا يأتي (٥) (أو ينقصوها) هم

ونقصُها منهم يَحْصُلُ (تصريح) منهم نقصها (أو) بنجو (قتالنا ،

⁽١) قوله (معلقاً)أي عندأم لا (ش ٢٠٧/٩).

 ⁽۲) قوله (بدنك)أي نقوله (سيشاه) (ش ۲۰۷/۹).

⁽٢) سيق تشريبيه في ﴿ ص : ٥٥٥ ﴾ .

⁽١) رتي(خ)ر(د):(حتدما)

⁽۵) قولُه (مما بأني) أي من عول المصنف (ولو حاف حامهم) إلع (ش ۳۰۷/۹) .

أَوْ لِمُكَامِنَةَ أَهُلَ الْحَرَّبِ مِعَوْرَةٍ لِنَا ، أَوْ قَبْلِ مُشَلِمٍ ، وإذا النَّقَصِينَ ﴿ جَارِتِ الإعارِيُّ عَيْهِمْ رِسِائُهُمْ

وبؤيقص بغضَّهُمْ وبمُ لنَّكُو الْمَافُونِ بعولِ ولا فعْلِ النَّقْصِ فيهمُ أَيْصِاً ،

أو مكاسة أهل الحرب بعوره له ، أو فس مسلم) أو دنمي بداريا ؛ أي * عمداً ؛ كما هو ظاهرٌ ، أو فعل شيء منا حُلف في نقص عقد الدنة به من مَوْ ، وعيره ؛ لعدم تأكّدِها ببذلِ جزيةٍ ، أو إيواء عبر للكفر ، أو أحد مالما وإنَّ جهِلُوا أنَّ دلك (١) ناقعنٌ ؛ لقولِه تَعَالَى : ﴿ وَرَنْكُوْ بُمْهُمْ مَنْ لِمَدِعَهُدِهِمْ ﴾ اللوله (١٧)

(وإذا التقصت) بعير قتاب (حارت الإعارة عليهم) بهاراً (وبيانهم) أي . الإعارةُ عليهم ليلاً إن كانوا سلادهم

وَمَرَّ قَسِلَ النَّابِ مَا لَهُ تَعَشَّقُ بِدَلْكُ^(۱)، فإن كَانُوا بِبَلَادِهِ لَلْعُوا مَامِيْهُم ؛ أي محلاً يأمنُون فيه من ومِن أهل عهدنا ولو بطرفِ بلادِما فيما يَطْهَرُ ، ومَن جَعَلُهُ دَارَ الْحَرْبِ.. أَرَادَ بِاعتِبَارِ الْغَالِب

وض له مأمنان يَتَحيَّرُ الإمامُ ، ولا يَدْرِمُه إبلاعُ مسكنه منهما على الأوجهِ^(٣) وأَفْهَمَ قولُه : (وإذا . .) إلى آخرِه أنّه بُضمُ لما بعد (حتَّى) ، (ويَصِلُوا مأمنَهم)(٤) .

(وبنو بقيض بعضهم) الهندنية (وليم ينكير الساقيون) عليه (نقبول ولا فعل) بل اشتمرُّوا على مساكنتهم ، وشكتُوا (النقص فيهم الصأ)

⁽١) قوله (أن دلث)أي بنجو فتال ونا فعلف قليم (ش ٩٠٧)

 ⁽۲) قوله (ما له بعلى بدنت) لعله أراد به قول المصنف (وإدا بعدل أمان رجان) إلح وعبه كان انساست أن يؤخر قوله (ومر فين البات) إلح هن قوله (ويان كانو)
 إلح ١ لأن ما مر فيت إذا كانو بالأدما ، كما بظهر بالمراجعة (شن ٢٠٨/٩)

⁽٣) الرجم السهل المباح في اخلاف الأشياح السالتان (١٩٠١ ، ١٩٠١)

⁽٤) قوله (ويصم لما بعد ١ حتى ١ ، ١ ويصلوا مأمهم ١) بمال حتى بنقصي ويصلوا مأمهم كردي وعال الشرواني (٣٠٨/٩) (عوله ١ ويصنوا بأسهم ١ باتب فاعل يضم)

 ⁽⁰⁾ وفي (27) والمطبوعات لفظة (الهدئة) حسب من المثن.

فَإِنَّ أَنْكُرُوا بَاغْتُرَالُهُمْ أَوْ بَاغْلَامَ الإِمَامَ بِتَقَاتُهُمْ عَلَى الْعَهْدِ ﴿ فَلَا

وَلَوْ حَافَ جِبَائِنَهُمْ ﴿ فَلَهُ نِنَدُ عَهْدُهُمْ إِلَيْهُمْ وَلَـلَغُهُمُ الْمَأْسِ ، وَلَا سُلَدُ عَقْدَ الدُّنَةِ سُهِمَةِ

ولا يجُورُ شرَّطُ رَدُّ مُسْلِمَةِ تأتِب مِنْهُمْ ،

لإشعار سكوتهم برصاهم بالنقص .

ولا يَتَأْنِّي دَلَكَ مِي عَقْدَ الجَرِيَّةِ ﴿ لَمُوْنَهُ

(فإن أنكروا) عليهم (ناعتر لهم أو بإعلام ﴿ إَمَامَ) أو بائه ا متابهم على العهد فلا) نقصَ في حقّهم ﴿ لقونه تعالى ﴿ أَعَبُ لَلَّذِنَ يَنْهُوْكَ عَي اَلْتُوّهِ ﴾ (الاعراف 110) ، ثُمَّ لِنْدَرُ الْمُغَلِّمِين باسميّز عنهم ، فإنْ أنوا ﴿ فنافضُون أيضاً

(ولو حاف) الإمامُ أو مائله (حيانتهم) بشيءِ من ينهُصُّ إطهارُه بأنَّ طهرتُ أمارةٌ بدلك (فله بند عهدهم إليهم) تقويه تعالى ﴿ وَبِنَّ بَعَافَ مِن فَوْمٍ جِيَّانةٌ ﴾ [لامان ٥٠] الآية ، فإنَّ بم تعليمُ أمارةٌ حرَّم النفصُّ ؛ لأنَّ عقدها لارمٌ ، وبعدُ السدِ يُنتعصُّ عهدُهم لا بنفسِ الحوف ، وهذا مرادُ من اشترط في النقض حكم الحاكم به ،

(و) بعد النفس واستيماه ما وُجت عليهم مِن الحقوق (ببلعهم المأس) وحوماً وهام بالعهد (ولا يسد عقد لدمة نتهمة) بعتج الهام ا لأبه آكد ؛ لتأبيده ومقابلة بمال ، ولأنهم في قبصت عالياً

(ولا يحور شرط رد مسلمة تأتيا سهم) مسلمة أو كافرةً ثُمَّ تُشلِمُ ؛ لقولِه تعالى ﴿ لَلَا نَرِّحِمُومُنَّ إِلَى ٱلكُفَّارِ ﴾ [السحه ١٠] ، ولحوف العسة عليها ؛ لنقص عقلها ووقوعُ دلك (١) في صلح الحديثةِ (١) سنحه ما في (الممتحنة)(١) ٠

⁽١) قوله (وودوع دلك) أي شرطارد المسلمه (ش ٣٠٨/٩)

⁽٢) سبق تحريجه في (ص : ٦١٣)

 ⁽٣) وهو عوله تعالى ﴿ طلائرْسُوسُ إِل ٱلْكُنَّادِ ﴾ [بنستجه ١٠] وراجع ا تعمير الفرال العطيم الابن كثير (٣٤٩٩/٨) .

فإِنْ شُرِطَ فَعَدُ لَشَرْطُ ، وكدا الْعَمَدُ فِي الأصحُّ ،

لتزولها(١) بعدُ

ويَنجُوزُ شرطُ ردَّ كافرةٍ ومسلمٍ ، فإنَّ شُرِط ردُّ من حاءن مسلماً منهم . صحَّ ولم يَخُرُ به ردُّ مسلمةِ ؛ احتياطاً لأمرها ؛ لحظره

(فإن شرط) رد المسلمة (- فسد الشرط) لأنّه أحلُّ حراماً (وكذا العقد في الأصح) لاقترانه بشرطٍ قاسدٍ

قِيلَ مَا عَثْرَ عَنْهُ بَالْأَصِحُ هَا هُو بَعَضُ مَا عَثْرَ عَنْهُ بَالصَّحِيْجِ فَيْمَا مَنَّ ، فَكُرُّزُ وَنَاقَصُ (١) النَّهِي

ويُخابُ بَالَهُ لا يَرِدُ دَلَثَ إِلاَّ لَوَ كَانَ مَا مَرُّ صَيْعَةَ عَمُومٍ وَلَئِسَ كَدَنْكَ ، وَإِلَمَا هو مطمقٌ وهذا تقييدٌ له^(٣) ، فلا تكرار ولا تناقص ، ووجهُ قَوْتُهُ⁽¹⁾ هــا صبحهُ الخبر به^(۵) ؛ كما تقرَّر⁽¹⁾ ، فكان مستثنى من ذاك^(٧)

وسؤه^(٨) : أنَّ فيه^(٩) إشعاراً بتمام عرَّةِ الإسلام واستعباءِ أهلِه ؛ كما يُرْشدُ إليه قولُه صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ : * مَنْ جَاءَنَا مِنْكُمْ ﴿ رَدَدْنَاهِ ، وَمَنْ جَاءَكُمْ مِنَّا مَـُـحُقاً شِجْعاً ١٠٠٤ .

⁽١) قوله (الرولهانمده) أي بعد صلح الحديث كردي

⁽٢) قوله (وناعمن) لأنه سناء أولاً صنعبحاً ، وهنا سناه الأصبح ، وهنا متقابلان كردي

⁽٣) قوله (رهدا تعبيد له) أي من حبث الحلاف، وإلا فالحكم و حد في الموضعين (سم : ٢٠٩/٩)

^(£) قوله (روحه تونه) أي عوه ممانل الأصبح كردي

⁽۵) سین تخریجه فی (من ۲۱۳)

⁽¹⁾ في (ح) (كما نمر) وهو فونه (وفوع دلك في صلح التعديبية ...) إلح كردي

⁽٧) وقوله (من دلث) أي من المطلق كردي ومي (ح) (دلث)

 ⁽٨) وصمير (سره) برجع إلى (المستثنى) كردي رفال الشروابي (٣٠٩/٩) (أي الاستثناء)

⁽٩) قوله (الجه)أي شرطارد لسلمه (ش ٢٠٩/٩)

⁽١١) أجرجه مسلم (١٧٨٤) عن أنس رصي الله عنه ، اللط - العممُ ، إِنَّهُ مِنْ وهِبِ مِنَّا إِلَيْهِمِ - =

وإِنْ شُرِطُ رَدُّ مِنْ حَاءً أَوْ لَمْ يُدْكُرُ رَدُّ فِحَاءَتِ الْمَرَاةُ - لَمْ بَحَثُ دَفَعُ مِهِرِ إِلَى رؤحها فِي الأَطْهَرِ ،

(وإن شرط) بالناء للمعمول ؛ أي شرطُو عليه ، أو الفاعل ؛ أي : شَرَطً لهم الإمامُ (رد من حاء) منهم إليه ؛ أي ، تتحيةُ سهم وبيته (أو لم يذكر رد ()) ولا عدمه (فجاءت امرأة) مسلمةً (لم يحب) علمه الأحل ارتفاع بكاجها بإسلامها قبل وطو أو بعده وإن حُسالاً به وسها (دفع مهر إلى روحها في الأظهر) لأن النصع عبرُ متقوم فلا يشعبُه الأمانُ

وقولُه تَعَالَى ﴿ وَمُ تُوهُمُ مِنَّ الْقَدُرا ﴾ (السب ١٠) لا يَذُكُ على وحوب حصوص مهر العثل ، ويُؤجُّهُ (٢) : بأنه لا يُنكُ الأحدُ بطاهره ، لشموله حميع ما أعقه الشجعلُ (١) مِن المهر وعيره ، ولا بغدَمُ قائلاً بوحوب دلك ، ولا حملُه على المستمى ؛ لأنه عيرُ بدل النصع بواجب (١) في العرقة في نحو ذلك ، ولا مهر المثلُ (١) و لأنَّ المقابلُ لم يَقُلُ به ، فتعينَ أنَّ الأمر بسب تطبيب حاطره بأيُ شيء المثلُ (١) و لأنَّ المقابلُ لم يَقُلُ به ، فتعينَ أنَّ الأمر بسب تطبيب حاطره بأيُ شيء كانً .

وهذا(٧) مع ما فيه أوضعُ من الجواب بأنها وإنَّ كانتُ ظاهرةً في وحوب عرم

عائمة دائلًا ، ؤمل جاءما منهم سيخط الله له فرجاً وتمافزجاً » ، وعنه ابن حمان (٤٨٧٠) :
 و دؤمات جمل الله فرحاً ومأمرجاً »

⁽۱) رنی(ح) (ردّاً)

 ⁽۲) قوله (وإن حد) إنج عايه ۱ آي وإن حصل ما جبولة بنها وبين روحها (ش
 ۳۰۹۹)

⁽٣) قوله : (ويوجه) أي : هدم الدلالة ، (ش : ٢٠٩/٩)

⁽١) ربي (٣٥٠) ر(ح) : ﴿ الربح) يدد (الشخص) ،

 ⁽٥) قوله (الأبه عبر بدل النصع) رابع ؛ أي فإن سله مهر المثل النهى بهاية (ش ١٠٩/٩)

⁽¹⁾ قوله (والامهر المثل) عظم عني بمسمى ، وفي نفي الإمكان هنا نظر (ش ١٩٠٩/٠)

 ⁽٧) قوله (وعد) أي البوحة المذكور (مع ما فيه) قمله إشاره إلى ما في عني نفي الاحتمالين
 (٧) الأجيرين من البعد بل عدم استارام انعدعي (ش ٢٠٩/٩)

وَلاَ يُرِدُّ صَبِيُّ وَمَجَنُونٌ ، وَكَدَا عَنْدُ

المهر محتملةً لندنه الصادق بعدم الوجوب الموافق^(١) للأصل ، ورجُخُوه على الوحوب ؛ لِما قام عندهم^(٢) في ذلك «اللهي^{(٢}

وعلى المستمى يُخَالفُ الفاعدة ، وعلى مهر المش يُحالفُ ما يقُولُه المقاللُ وعلى الذي يُحالفُ ما يقُولُه المقاللُ وعلى المشريُ الذي قَامَ عندَهم ؟ قُلْتُ عَبْدُلُ دلكُ لا شَتُ

(و) عندَ شرطِ ما دُكِرَ من الردُّ^(۱) (لا برد صبي ومحبوں) أَشَى أَو دكرٌ ، وَصَفَّاً^(٧) الإسلامَ أَمَ لا ، وامرأةً وحَنشَ أَسُلَبَ ؛ أَي لا يَخُورُ ردَّهم ولو للأَبِ أَو بحوه ؛ لصعفهم ، فوبُ كَثُل أَحَدُّهم، و خَدرهم مَثَّنَاه منهم

ومحلُ قولِهم أَسنُ الحيلونةُ بين صبيُ أَسُلم وأبويُه فيمَنْ هم بدارت والآيّا بدُفعُ عنه

(وكدا) لا يُردُّ نهم (عبد) بالعُّ عاقلٌ أو أمةٌ ونو مستولدةً جاءً إليها مسلماً ، ثُمْ إِنَّ أَشْلِم بعد الهجرة (^^) أو قبل الهدية - عنق ، أو بعدهما وأَغْتَقُه سَيِّدُه...

 ⁽۱) قوله (السوافق) إلح الي لوجوب الأن لأصل في صبحه (ائمن) الوجوب حلي ، وقبل صفه لنعدم سجرمي ، وحرى هيه الكردي وهبر الأصل براءه البعه (ش. ۱۹/۹)

 ⁽۲) قوله (الساهام عندهم) أي من أن الأصل براءه بدعه حلبي وكُردي ، وقال بشوبري ،
 آي من إعرار الإسلام وإدلال تكفر النهي (شي ۲۱۰/۹)

⁽٣) قوله ، (انتهى) أي 7 الجراب ، (ش : ٣١٠/٩)

 ⁽٤) قوله (ما دکرته د من آن حملها) (نج د يعني فونه (رالا بعدم فائلاً بوخوب دلك) (ش : ۲۹۰/۹).

⁽٥) قوله : (يمكن ذلك) أي ، فيتحد الجرابات (ش : ٢١٠/٩) .

 ⁽١) قوله : (س الرد) أي : رد من جاما منهم ، (ش ۴۱۰/۹۱)

⁽٧) قوله (وصفا لإسلام)أي أب بكتبه الإسلام اسهى بهايه (ش ٣١٠،٩)

 ⁽٨) قوله (ثم إن أسلم بعد الهجرة) إنج تفصيله مددكر في ا شرح الروض ٩ بقونه وبو هاجر قبل الهدية أو يعدها العبد أو الأمة ونو مستولفة أو مكاتبة ، ثم أسلم كل منهما عن ٤٥

وحُرُّ لا عشِيرة لهُ عَلَى الْمَذَّهَبِ ، وَيُورَدُّ مَنْ لَهُ عَشيرةٌ طلتُهُ النِّها لا إلى عيرها ،

قواصحٌ ، وإلاَ الناعة الإمامُ للسلمِ ، أو دفع للنده فيمته من المصابح وأغلقه عن المسلمِينَ ، والولاءُ لهم .

(وحر) كذلك(١٠) (لا عشيرة به) أو له عشيرةً ولا تخميه ، فلا يُجُورُ ردُّ أحدِهما(٢٠) (على المدهب) لئلاً نفسُوه

(ويرد) عبد شرط الردَّ لا عبد الإطلاق ، د لا يحث فيه ردَّ مطلقاً " (س) أي حرِّ دكرٌ بالعٌ عاقلٌ ولو مسلماً (به عشيره) تَجْميه وقد (طلبته) أو واحدٌ منها وبو يوكيله ؛ كما هو ظاهرٌ (إليها) لأنه صلَى فله عليه وسلّم ردَّ أنا حلدي على أيه شهيْل بُن عمرو كدا اشتدلُوا به

وَرُدُ بَأَنَّ هَذَا وَإِنَّ خَرَى فِي الْحَدَيِّئَةِ إِلاَّ أَنَّهُ فِسَ عَنْدَ الْهَدَّيَةَ مَعْهِم (¹⁾ رَوَاهُ البِيغَارِئِيُّ^(ه) .

(لا إلى عسرها) أي عشيرته العدامة له ، فلا يُردُّ ونو بإدبهم فيما يَطْهَرُ

الأبه إذا حاء قاهراً سبده ملك بعسه بالفهر قبص و ولأن الهدية لا توجب أدن تعقيهم من بعض فيالاسبلاء على بعسة ملكها ، أو أسلم ثم هاجر قبل لهدية المكدلك يعلى الوقوع فهرة حال الإباحة ، أو بعدها الخلا بعلى الأن أمو بهم محظورة حبثد قلا يسلكها لمسلم بالاسبلاء ولا يرد إلى سبده الأنه حاء صملماً مراعباً به الوالطاهر اله يسرقه ويهينه ولا فشيرة له تحبيه ، بل يعنفه أنسيد ، فوت لم بعمل الماعة الإمام عليه بعسم أو شراة بلمستمين من بيت المال ، وإهلم أن هجرته إبينا لسب شرطاً في عنف الرائل مامن ثم أسهم ولو بعد انهدته أو الإسلام إن كات هدية ، ومطنعاً إن لم نكى ، قلو قرب إلى مأمن ثم أسهم ولو بعد انهدته أو استم ثم هرت قبها العن وان لم بهاجر ، قلو مات قبل هجرته المات حراً يرث ويورث كردى ،

 ⁽۱) قوله (کدلث) أي باسع عامل سم ورشدي ۱ آي سلم رواس (ش
 (۱) ۳۱۰/۹)

⁽٣) - أي : العبد والحر المذكورين ، { ش : ١٩٠/٩) ،

⁽٣) قوله (مطبقاً) أي سواه كان له عشيره أو لا (ش ٢١١/٩)

 ⁽٤) أي : والكلام هذا ميما يعلم . (ش . ٣١١/٩).

⁽۵) صحيح البحاري (۲۷۲۱_۲۷۲۱)

إِلاَّ أَنْ يَقُدر الْمَعْنُولُ عَلَى قَهْرِ الطَّالِبِ وَالْهِرِبِ مِنْهُ ، وَمَعْنَى الرَّدُّ ۚ أَنْ يُحلِّي بِينَهُ وَنَيْنَ طَالِمَ ، وَلا يُخَرُّ عَلَى الرُّجُوعِ ، وَلا يَلْرَمُهُ الرُّخُوعُ ، ولهُ قَتْلُ الصَّالِبِ ، وَلِما التَّعْرِيضُ لهُ به

هـ (إليه) متعلَّقٌ بكنَّ من المعلَيْن (إلا أن يقدر المطلوب على قهر الطالب والهرب منه) فيُرَدُّ إليه .

وعليه حمَّلُوا رَدُّه صَلَّى اللهُ عليه وسَنَّم أنا نصبرٍ لمَّا حاء في طب وجلان ، فقَتَلَ أُحدَّهما وهَرَّبُ منه الآخرُ⁽¹⁾

(ومعنى الرد) هـ، (أن يحلي بينه وبين طالبه) كما في (الوديعة) وتجوِّها (ولا يحبر على الرحوع) مع طالبه ؛ لجرمة إحبار المسلم على إقامته بدار الجرب .

(ولا يلزمه) أي المطنوت (الرحوع) مع طالبه ، بل لا يجُورُ له إنْ خَشي فتةً ، ودلك لأنّه لم ينترنه ؛ إد تعاقدُ عيرُه ؛ ونهذا لم يُنكرُ صلّى اللهُ عليه وسلّمٌ على أبي نصيرِ امتناعه ولا قبله لطالبه ، بل سرّه دلت ("")

ومِن ثُمَّ⁽¹⁾ شُنَّ أَنْ يُقَالَ له سرّاً الا ترْجعُ ، وإنْ رحفت العاهَرُت مُتى قدرُتَ

(و) حار (له قتل الطالب) كما فَعلَ أبو بصيرٍ (٥) (ولنا المتعريض له به)(٦) كما عرَّص عمرٌ لأبي جدلٍ رضِي اللهُ عنهما بدلك لَّمَّا طَلَّبه أَنُوه بقولِه ١٠ اصْبرُ أَبَا

⁽۱) قوله (بكل من الفعليز) أي (برد) و(طبينه) (سم ٢١١/٩)

⁽٢) - أخرجه البحاري (٢٧٣١ - ٢٧٣٦) عن المسور بن مجرمه رضي الله عنه

⁽٣) ميل تحريجه أنعاً

^(\$) قوله (ومن تم)أي من أحل سروره (على ヤ۱۱/۹)

⁽٥) سش تخريجه أنمأ

⁽٦) قول:المس (ئەنە)أي ئىنقدرتېمال،خايە ئاھى،مىي (ش ٢١١/٩)

لا النَّصْرِبحُ

وَلَوْ شَرَطَ أَنْ يَرْدُوا مِنْ حَاءَكُمْ مُرْتَدَا مِنَا لَوَمَهُمُ الْوَقَاءُ ، فَإِنْ أَنَوَا فَقَدُ يَقَصُوا ، وَالْأَظَهُرُ جَوَارُ شَرْطَ الْأَيْرُدُوا

جُـٰذَٰنِ ، فَوَنَّمَا هُمْ مُشَرِكُونَ ، وَإِنَّمَا دُمُّ أَخْدِهِمْ ذُمُّ كَلَّبٍ . رَوَاهُ أَحْمَدُ والسِهفيُّ^(١) (لا التصريح) لأنهم في أمانِ

نعم ؛ من جَاءًما مسلماً بعد الهدمة . يخورُ له التصريحُ للمطلوب بقتلِ طالبه ؛ لأنّه لم يَشاولُه الشرطُ

(ولو شرط) عليهم (أن يردوا من حامهم مرتداً منا للرمهم الوفاء) به حرّا كَان أو ذكراً أو صدّه ؛ عملاً بالترامهم (فإن أبوا القدامقصوا) العهد لمجاهلهم الشرط .

والأوجة أنَّ الردُّهم أيضاً بمعنى التحلية

(والأطهر جوار شرط ألاً يردوا) من حاءهم مرتذاً مَنْ من الرحال والساء على المعتمدِ ؛ لأنّه صَلَّى اللهُ عليه وسدَم شرطَ في صلح الحديبية ﴿ فَنْ جَاهَا مِنْكُمُ . رَدَدْنَاهُ ، وَمَنْ جَاءَكُمْ مِنَا ﴿ فَسُخَفَا شَخْفًا * (**)

وحيند لا يلْرَثهم الردُّ ، وكدا إنْ أطلق العقد على الأصحُ عندُهم^(٣) وإن حالَفَ فيه الماورديُّ⁽¹⁾ واعْتَمَدُه الزركشيُّ

فرع يُجُورُ شراءُ أولادِ المعاهدِينَ منهم لا سنيُهم ومرَّ ما فيه في رابعِ شروطِ البيع^(ه)

 ⁽۱) منبيد أنجمد (۱۹۲۹۲) ، النس الكبير (۱۸۸۹) عن انتسور بن مجرمه ومروان بن الحكم رضى الله جنهما .

⁽۲) سبق تحريجه في (ص : ٦١٣) .

⁽T) قوله (على الأصح عدهم) أي الأصحاب (ش ٢١٢/٩)

^(£) الحاري الكير (٢١٩/١٨)

 ⁽٥) قوله (عي رابع شروط السع) الأصوب (شروط السنع) ولعن السم سقط من قلم »

وأَفْتَى أَنُو رَرَعَةَ اللّهِ لا يَصِخْ صَلَحُ مِن بَابِدِيهِم أَسِرٌ حَلَى يُشْرِطُ عَلِيهِم إطلاقُه ؛ إذ لا سِل إلى إيقاله بأيديهم ، بل بحث عيباً على كلّ أحدِ السعيُّ في حلاصه منهم ولو بمقاتلتهم ، وتردّد فيما إذا كان بيد غيرهم وهم قادرُون على تحليصه(١)

والذي يَتَجهُ صَحَةً عقد الصلح في الأولى (٢٠ إن اصطررُه إليه ، وفي الثانية ، وأنه يحثُ إن لشرطُ (٢٠ عليهم ردَّه ، فإن أبوا... النعص عهدُهم (١٠)

ه الناسخ (ش : ۲۱۲/۹) .

⁽١١) - هناوي المراقي (ص: ١٠٠٠)

 ⁽٢) قوله (صحه عدد نصدح في الأولى) في علاشرط الإطلاق كردي

⁽٣) قوله: (رأبه بحب أن يشرط) أي: في الثانبة عبد عدم الأصطرار: كردي

⁽²⁾ قوله (رددي يتحه صحه عدد نصلح) إلح أي بلا شراط دُبك ، وموله (رمي الثانية) أي باصطرار وبدونه ، وقوله (وأنه يجب) إلح التي والذي يتحه وحوب لسمي في اشتر ط دلك في الأولى والثانية ؛ فون فندوه فيها ، وإلا فيصح الصلح بدونه في الثانية معدماً وفي الأولى إن اصطراب إلله ، وقوله (فون أبوا) إنح ، أي فيما إذا فنمو دنك الشرط ، عدا ما ظهر في فهم المقام ، والله أعلم (شر ١٩٧٣)

(كتاب) [الصيد والذبائح]

كِنَابُ الصَّبُدِ وَالذُّبائحِ

(كتاب)

[الصيد والذبائح]

(الصيد) مصدرٌ بمعنى اسم المعلول ، وأفرده نظرا للفظف ولصنحُ تقاؤُه على مصدريته (' أ ؛ لأنَّ أكثر الأحكامِ لأنية تبعثَنْ بالفعل ، وعظفُ (الدبائحِ) عليه لا يُتَافِي ذلك(") .

(والدسائيج) جمع ديجةِ ، وجمعها لأنها لكُولُ سكّيلِ ، وسهمٍ ، وجارحةٍ ،

وأصلهما الكتابُ "، ولسةً "، والإحماعُ وأركائهما عاملًا ، ومعمولٌ به ، وقعلٌ ، وألةً ، وسأتي كلُّها

(١) أي على معنى الأصطاد (يمي مايغير فيه لحل بمعيد (ش ٢١٢/٩).

 ⁽٣) كتاب الصيد والدمائح قوله (لا سافي داب) أي انداء منى مصدرت ا يعني الا مامح
 «بطف الدمائح سمى المداوحات عنى الصيد سعى المصدر ا الأد عطف الدوات هنى الأدمار
 شائم ، كردي
 . كردي

 ⁽٣) همه عوده معاسى ﴿ وَإِدْ مَشْتُمْ فَأَصْعَادُواْ ﴾ [العائلة ٢] وقوده معالى ﴿ لُبِنُ تَكُمْ مَسَيْدُ ٱلْبَعْرِ وَطَعِيمُ مَسَدًا لَكُمْ مَسَدُ اللَّهِ مَا دُسْتُمْ مُرْماً وَاشْتُو أَمَّد الْبُوعَ إِلَيْهِ مُحَشَرُونَ ﴾ [المائلة : ٩٦]

⁽٤) منها ما أخرجه للحدري (٥٤٧٦) ، ومستم (١٩٣٩) عن عدي بن حديم رضي فه عنه ون سألت رسول الله بجيرة عن المعروض فعان ، إذ أصلت بحده فكل ، وإذا أصاب بعرضه فقتل فيلة وقد فلا مأكل ، فعلت أراسل كبي ؟ فان ، إذا أرسلت كلك وسئيت مكل ، فنت فإن أكل ؟ فان ، فلا تأكل ، فإنه نم يُنسك فعنك إنّما أنسك على هذه ، فلت أرسل كلي فأجد معه كلباً آخر ؟ قال ، لا تأكل ، فإنك إنّما شيئت على كلبك ولم شمّ على آخر !! .

دِكَةُ الْحَيْرَانِ الْمَأْكُونِ بِدِنْجِهِ فِي حَدْقِ أَوْ لَيْةٍ إِنَّ فُدرِ عِنْهِ ،

ودكرُ هذا الكتاب وما معدّم^(١) هما هو ما عليه أكثرُ الأصحاب ؛ لأنَّ في أكثرُ ها لوعاً مِن الجنابة - وحالف في الطروصة » فدكرها أخر ربع العنادات^(٢) ؛ لأنَّ فيها شوماً ثاقاً منها .

(دكاة الحيوال) البريّ (الممأكول) بمبيحةً لحلّ أكله إنّما بخصُلُ (بديجه في حلق) وهو أعلى العبق (أو لمنة) منتج أوّله ، وهي أسفلُه (إل قدر عليه) وسندكُرُ أَنّه إنّما تخصُلُ بقطع كلّ بحلقوم والمريء ، فالدبعُ هما بمعنى القطع الآبي

وهي بالمعجمةِ لعدُّ التطبيتُ، ومنه رائحةً دكيةً، والتنميمُ، ومنه فلانٌ ذكيٌّ ؛ أي : تامُّ العهم .

سُمُّيَ بها شرعاً الديخُ المبيعُ ؛ لأنه يُعينُ أكل بحيران بوناحته إيّاه وبهذا (٣) يُغُدمُ ردُّ ما قيل تعريمُه بها بدلك (٤) عبرُ مستقيم ؛ لأنها لعدُّ

لدسع ، فقد عُرُف الشيءُ سفسه ؛ أي المساوي له مفهوماً وماصدقاً

ووحة ردّه منع قوله (أنها لعة الدبع) على أنّه لو سُلْم إطلاقُها عليه لعة كان المرادُ بها مطلعه ، وهو عيرُ الدبع شرعاً ؛ لأنّه يُغَسرُ فيه قيدُ المبيع فلم يُعرَّف الشيءُ معهم ، على أنّه ليس هذا تعريف أصلاً(٥)

وإنَّما صوابُ العبارة أنَّ بيه تحصيل الشيء تنفسه ، وجواله ما عُلم أنَّ مطنقَ الذكة عبرُ حصوصِ الدبح المبيع ولا شكَّ أنَّ المطلق يخصُلُ بيانُه بذكرِ المقبِّدِ .

أمله إلى كتاب (القضاء) (ش : ٣١٢/٩) .

⁽٢) رزف الطالين (٢/ ٥٠٥)

⁽٣) أي دوله (وهي بالمعجمة) إني هذا (ش ٣١٣/٩)

⁽٤) أي : للدكاة بالتبح ، (ش : ٢١٣/٩) ,

⁽٥) ال هذا معريف صدري الحداث التي والأولى إسفاط (أصلاً) (شر ١٩١٩)

كاب العبد والدمائح ______ ٢٣____

وإلاً. فلعقر مُرْهِقِ حَيْثُ كَان وَشَرْطُ دابعِ وَصَائدِ حَلْ مُناكِحَتُهِ ،

ولا يَردُ عليه حلُّ الحسِ بديح أنه وإن أُخْرِج رأتُه وبه حياةٌ مستقرّةٌ ، أو وهو مَيْتُ (') ؛ لأنَّ الفصالُ بعصِ الولد لا أثر له عادياً ، ودلث (') لأنَّ الشارع حعل ذبحُها ذكاةً له .

واغَتُرِفَكَ تُسميتُه ما في اللَّبَةِ ذبحاً ؛ بأنه سنْمنزُ عنه بالنحر ، ويُردُ اللَّهُ لا مابعُ مِن تسميته دبحاً وبحراً ، وبفرض منعه لا مابع من تسمته به ؛ بعليناً

(وشرط دامع وصائد) وعاقر ؛ بيحلُ محوَّ مدبوحه (حل ساكحه) أي لكاجا الأهلِ ملَّتِه ؛ الإسلامهم ، أو كتابيتهم شروطهم وبعاصبلهم السابقةِ هي الكاحِ^(۵) ؛ لقوله^(۲) نعالي ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُونُوا الْكِتَبَ جِلُّ لَكُرُ ﴾ (المائد ه) أي دبائحُهم ، وإن لم يعتقدُوا حلَّها ؛ كالإس

فَعُلِمْ . أَنَّ مَنْ لَمَ يُغَلَمْ كُونَهُ إسرائيليَّا ، وشُثُ في دحول أوّل أصوله قبل ما مرّ ثمّ (٧) لا تُحلُّ دبيحتُه

ومن ثُمَّ أَفْنَى بَعْضُهُم في يهود اليمنِّ : يحرمةِ ذَبَالتِعِهُم ؛ للشُّكُّ فيهم (٨) ،

⁽١) - رجع (المنهل انصاح في حلاف الأشياح (مناله (١٦٠٣)

⁽٣) أي : عدم الورود . (ش : ٣١٣/٩)

⁽۳) هو بصبح العبي وسكون العاف بنجرح (ش ۲۱٤،۹).

⁽٤) راجع (المنيل النصاح في احتلاف الأشباح (مسأله (١٦٠٣)

⁽ه) - في (١٥٣/٧) وما يعدها

⁽۲) طة لقرلهم : (أو كتابيتهم . ،) إنح - (ش ۲۱٤/۹).

 ⁽٧) قوله (في دخول أون أصوله) أي في دين النصراني أو اسهود (فيل ما مر) أي فيل نعله
 تنسخه (ثيم) أي : في (النكاح) ، (ش : ٣١٤/٩)

⁽٨) أي يهوداليس ؛ أي دحول أصوبهم (ش ٣١٤/٩)

ولحلُّ دكاةُ أمةٍ كَاللَّهِ ،

قال من مقل الأنقة أنَّ كلَّ أهل اليمن أشممُوا '' التَّهي ، ولا حصوصيه ليهود اليمن مدلك ، مل كلُّ من شُكَّ فيه وليمن إمار تيليًا كدلك ، ومرَّ قبيل مكاح المشرك ما له تعلَّقُ مدلك ''

فَخْرُحُ (**) بَحَوْ مَرِنَدُ ، وصابيءِ ، وسامريُّ حالف ** في الأصول ، ومجوسيُّ ، ووثنيُّ ، ونصاري العربِ ،

ويُغْتَبَرُ هذا الشرطُّ^(د) من أوّل الفعلِ إلى أحره ؛ فلو تَخَلَّلُه رِدَّةُ مسلمٍ ، أو إسلامُ مجوسيُّ. . لم يُحلُّ ،

وسيُعْلَمُ مِن كلامِه أَنَّ شرط الصائد بنصل ومثله (١٦) حارحُ بحو اللهُ الأَيِّي (٧) .

ولا يردُ علمه المُحرمُ ؛ فإنَّ مدنو خَدَ^(٨) الذي بخرُمُ عليه صيدُه سِنةً ، لأنه مباحُ الدلج في الحملة ، ود ك العارضُ^(٩) يرُولُ عن قرب

ورعمُ أنَّه حارحٌ (بحلُ مناكحته) فاسدٌ بِلْرَمُ عليه عدمُ حلُ مدبوحه الأهليُّ .

(وتحل دكاة) وصدُ . وعفرُ (أمة كتابة) وإنَّ لم يحلُّ بكاحُها ؛ لأنَّ الرقَّ

⁽١) أي : فصار يهودهم مرتدين ، هامش (ك)

^{(101/}V) J. (1)

⁽٢) معرم على المثن ، (ش: ٢١١/٩)) .

⁽٤) أي كلَّ مهما، وكان الشاهر (حاما) (يصري ١٨٠/٤)

⁽۵) أي : حل المناكحة . (ش : ۲۱٤/۹)

أي : مثل الصائد في اشتراط البصر ، (ش : ٣١٤/٩) .

⁽٧) في (س: ١٤٦) -

 ⁽⁴⁾ قوله (دون مدموحه) ربح عله السفي ، رقوله (لأنه) رابح عله النفي ، قوله (وداك) أي : كون مدبوحه الذي صاده ميثة ، (ش ٣١٤/٩)

 ⁽٩) قوله (تعارض) وهو لإحوام (ش ٩١٤٩) وفي (١) والوهم (لعارض)

لا تأثير له في صغ بحو الدبح ، بحلاف بنكاح ؛ لما يدُّرمُ عليه''' من بحو رقَّ لولد وهذه مستشاةً من مفهوم ما قبلها ، لكن لا بابتأويل الذي ذكرياء

وبه ^(۲) يُعْلَمُ الله لا يَرِدُ أيضاً أنهاتُ المؤمنِين رضي اللهُ عنهي ، والله لا يُختاحُ للحوابِ عنه نحلُ بكاحهنُ^(۲) قبله صنَّى الله عديه وسلم و به ^(۱) وهو راسُ المؤمنِين

وتُخرُمُ مداوحةٌ منقاةً ، وقطعةُ بحم يودو ، إلاَ بمحلُّ يعَلَث فيه من تحلُّ دكاتُه ، وإلاَّ إِنَّ أَخْرَ من تحلُّ دسحُه ولو كافراً بأنَّه ديجها (١)

> وقضيةُ التقبيدِ به(الملقاةِ) أنَّ عيرها يحلُّ مطبعاً `` ويَطْهَرُ أَنَّ محلَّه إنَّ لم بنمخصُ بحرُ بمحوس بمحنه ``` وحَرَحَ بالتي في (إناو) الملقاءُ (^) فتخرُمُ مطلقاً '`

وغُملَ بالقريـة في الحلّ في نعصِ هذه الصور (``، مع أنَّ الأصل قبل الدنج : التحريمُ وهو لا يرتفع بالشك ؛ لأنَّ نها('`` فحلاً في حلّ الأموال ،

⁽١) أي: الكاح،

⁽٢) أي بدلك التأويل . (ش : ٢١٤/٩) -

⁽٣) أي ليمليني وقوله (وله) إنج عطف عني هذا البعدر (ش ١٩٥/٩)

⁽١) قوله (ورة) معمد على دوله (منة) الهامش (ك)

 ⁽ه) قوله (ولو كافرا بأنه فيجها) يعني (الآخر فاسق أو كنابي أنه ذكى هذه الشاء عبده ١٠٠٠ لأيه من آهل الدكاة ، كرفي

⁽٦) قوله (محلماً) أي سوا- كان بمحن يعلب فه من بحن ذكاته أم لا أمير علي هامئن (ش)

⁽٧) . واجع ٥ السهل النصاح في احتلاف الأشدح ٥ مسأله (١٦٠٤)

⁽٨) أي أَ المرمية مكشوفة ، اهـ ، ع ش ، (ش : ٢١٥/٩) ،

 ⁽٩) أي : غلب من تعمل ذكاته أم لا . (ش ٢١٥/٩)

⁽١٠) وهو قطعة لحم بإناه مشرطها ، (ش ٢١٥/٩١) ،

⁽١١) أي : القرينة . (ش : ٣١٩/٩)

ولوَ شارك مخوسيُّ مُشلماً في دنع أو اصطياد حرَّم ، ولوَ أَرْسلا كَلْمَيْنِ أَوْ سَهُمَيْنِ * فَإِنَّ سَتَى آلَةً الْشَشَمَ فَقِيلَ أَوْ أَنْهَاهُ إِلَى حَرَّكَةَ مَذَنُوحٍ حَلَّ ، ولو الْعَكِسَ أَوْ حَرَّحَاهُ مَعَا أَوْ خُهِلِ أَوْ شُرِثْنَا ولَمْ بُدَفِّفُ أَحَدُهُما حَرَّمَ

ولمشقّةِ العملِ بذلك الأصلِ .

(ولو شارك محوسي) أو محوّه مثل تخرّمُ دبيحتُه (مسلماً) أو كتابيّاً ولو احتمالاً (أو ي دبح أو اصطباد) وحمالاً (أو عبر الملفاة وقطعة المحم المدكورش (أو ي دبح أو اصطباد) فاتر (أو كان أمرًا سكيناً على مدّبح شاقٍ ، أو قتلا صيداً سهم أو كلب واحد السحرم (المدنوحُ أو المصيدُ و تعليناً للمحرّم (ا

أما اصطادٌ لا قبل مه الرالشركة بيه

(ولو أرسلا كس أو سهمين) أو أحدُهما سهماً والاحرُ كلماً على صيدٍ (فإن سق ألة العسلم فقتل) الصيد (أو أنهاه إلى حركة مدنوح حل) كما نو دبخ مسلم شأه فقدُها محوسيِّ ، فإن لم نُنهه بدلك فأصائتُه آلهُ المجوسيِّ قالْهَتْ إليه .. خَرُمٌ ، وصحمه المحوسيُّ للمسلم مقبمته وقب إصابة الته ، لأنه أفسد ملكه بجعله ميتةً .

(ولو العكس) بأن سن آلةُ المحوسيِّ فقتلَ ، أو أنهاء لذلك () و حرحاء معاً) وحصل الهلاكُ بهت ولو بأن كان أحدهما مدفعاً () والأحرُّ عبرَ مدفعي لكنه يُعينُ على المدفع ، على المعتقدِ (أو جهل) أسفهما الفائلُ ، أو لم يُعلمُ اتِّهما قتله (أو) حرحاه (مرساً ، ولم يدفع أحدهما) أي لم يَقَلُه سريعاً (حرم) تقليباً للتحريم ،

⁽١) أي: البخاركة (ش: ٣١٥/٩)

⁽۲) تعل هذا لاستثناه باسطر نفونه (ارلا يمحل البلغ) (اسم ۱۹۱۵)

٣٦) أي : مؤدَّ إلى القبل ولو بعد مدة ، ﴿ ش : ٩/ ٣١٥ ﴾ .

 ⁽²⁾ أي الأنه من احمع المبح و بمجرم عُنسالاً في انهانه المحدج (١١٣/٨)

⁽a) أي : إلى حركة مضوح . (ش : ٣١٥/٩) .

⁽١) - آي : قاتارٌ سريماً . (کُي : ٣١٥/٩)

خُلُ

وَيَحَلُّ دَنْعُ صَبِّي مُعِيِّرٍ ، وكذا عَيْرُ مُعِيِّرٍ ، ومخْبُونُ وسَكُرانُ فِي الأَطْهِرِ وتُكُرهُ ذَكَاةً أَغْمَى ، ويخرُمُ صَيْدُهُ برمْيِ وكلْبِ فِي الأَصْخُ

وكذا لو مُسَلَّى كلتُ محوسيُّ فأمُسكه فقط فقينه كلتُ مسلم ؛ لأنَّه بإمساكه صار مقدوراً عليه ؛ فلم يحلُّ نقبل كلبِ المسلم

وإيرادُّ هذه عليه (١) فيه نظرٌ .

ويجِلُّ مَا اصْطَادَه صَمَلَمُ بَكُلْبُ مَحْوَسَيُّ ، قطعاً

﴿ وَيَحَلُّ دَمِعَ صَبِّي مُمِّمِ ﴾ مسلم أو كتابيٌّ ﴿ لَصَّحَّةٌ قَصَّدَهُ وعَنَّادُتُهُ

ورعمُ شارحِ كراهة دكاته ؛ لعصوره عن المكلّفين إنّما بتُحةً إنّ كان في عدم صحّة دبحه حلافٌ يُمْدُ له وظاهرُ كلام ؛ المحموعِ ؛ الأتي^(١) أنّه لا خُلافٌ فيه بالأَوْلَى^(٢) .

(وكذا غير منبر) تُطيئُ الدبح (ومحنون وسكران) لا تميير لهما أصلاً ؛ فيحل دبحُهم (في الأطهر) لأنَّ لهم قصداً في انجمله ، بحلاف اساتم

تعم ٤ يُكُروُ (2) ١ حوفاً من خطتهم في المدنع

(وتكره دكاة أعمى) حوفاً مِن ذلك (ونجرم صنده) وقتله لغير مقدورٍ عليه (برمي) لنحو سهم (و) سحو (كبت) وقد دله عنى نحو الصيد نصيرٌ (في الأصبح) لعدم صبحه قصده ؛ لأنه لا يرى الصيد قصار كاسترسال نحوٍ الجارح بنفسه

> أمًا إذا لم يُدُلُّه عليه أحدٌ علا يحلُّ ، قطعاً وفي البحر الله أنَّ البصير إذا أحثُ به في بحو ظبمةٍ قرماه

⁽١) أي على قول لمصيف (ولوانعكس) إلح (ش ٢١٦/٩)

⁽۲) أي اعاً

⁽٣) . أي ، بالسية إلى حل صيله ، (ش : ٣١٦/٩) ،

⁽١) أي : أكل ما ديجوه ، (ع ش : ١١٣/٩)

وتحلُّ مِنهُ الشمكِ والْحراد

إحماعاً ' الحَوْلُ وجهَهِ أَنَّ هذا منصرٌ بالقَوْلُهُ ؛ فلا يُعدُّ عرفاً رميَّه عنهُ . بحلافِ الأعمَى وإنْ أُخْـر

وظاهرُ المتى حلُّ صيد من ذُكر (" قبل الأعمى الرمي ، أو حارجةٍ ، وهو ما صحّحه في ا المحموع الفال أنّا المميرُّ فيحلُّ اصطبادُه قطعاً" ، وبارع فيه الأذرَّعيُّ وأَطَالُ .

(وبحل مينة السمك) والمرادُّ به كلُّ ما في النجر ، على ما يأتي في الأطعمة وإنَّ طعا⁽²⁾ ؛ لأنه صدى الله عليه وسدم أكل من العسر بالمدينة ، وهو الحوتُّ الذي طَمَّا ، رُوَّاه مسلم⁽⁰⁾ .

(والحراد) للحر الصحيح ﴿ أَجِلُ لِمَا مِينتانِ العوتُ والحرادُ الله الله و العرادُ والعرادُ على الله و على الله على الله عمر لا يُؤثّرُ ١ لأنَّ هذه الصيعة من الصحابيُ في حكم المرقوع .

ولا يحثُ تنقيهُ ما في جوف الجراد وصعار السمك ١ لعسره

ولْسَنُّ دَمْعُ سَمَّتِ كَسِرٍ يَظُولُ عَازُه وَيَظُهِرُ أَنَّ المَرَادُ مُنْسِعِه قَتْمُ ، كَمَا يَرْشَدُ إِلَيْهِ مِعْلِيلُهِمَ بِالإِراحِهِ لِهِ

 ⁽۱) عناره ۱ بنجر ۱ (۱ ۱۹۰۶) (فأنا ديبجه الأعنى - فيكروهم وإن حلب ۱ جوفيًا في أن يحظى منحل النبخ ، ولا نتيج من الإناجه ١ كانتهييز إذ ديج لمعتمن العبيش ، أو في ظفيم)

 ⁽۲) أي الصبي والمحود والسكران الغير المميرين (ش ۲۱٦/۹)

⁽٣) البجيرع (٤/٤٧)

 ⁽¹⁾ قوله (ر) حدد) أي حلا على الددة يعني سو « ددت طاقياً عنى انداه أو راسية على
 الأرض ، يسبب أو فيره ، كودي

⁽٥) : صبحيح نستم (١٩٣٥) عن جنر بن عبد الله رضي الله عبهما

⁽٦) أجرحه أن ماحه (٣٢١٨) وأبيهمي في الكير (١٢١١)، وأحمد (٥٨٢٧) عن عبد له بن غير رضي الله عنهما، فان السهمي (وهذا إساد صحيح، وهو في معنى المسئد)، وراجع الاللحيص الحير ال(١٦٠/١)

وَلَوْ صَادَقُمُا مَجُوسِيٍّ ، .

بعم ١ إِنَّ كَانِ فِي تُوفِّف حَلَّه على خصوص دبيحه خلاف "تُحَدُّ¹¹¹ تعينُ عصوصِه ١ خروجاً مِن ذلك الخلافِ .

وَلَكُرَةُ دَبِعُ عَبِرَهِ ، وَكَأَنَّ وَحَهُ الكراهَةِ ﴿ مَا فِيهِ مِنْ رِبْهِامِ مَوَقَفَ حَبَّهُ عَلَى دَبَحَهُ ، وَحَيِثَةٍ فَالْمَرَادُ بَهَا * أَ ﴿ خَلَافُ الأَوْلَى

ولو تعيَّرتْ سمكةٌ وبفطّعتْ بحوف أحرى حرَّمتْ وبُورع في اعتبار بمطّع ويُتِحَابُ بِأَنَّ العلمَ أَنْهَا صَارِتْ كالروث ، ولا يَكُونُ مِنْلَهُ إِلاَّ إِن تَقَطَّعتْ

وأث محرّدُ التعيّر فهو بمبرله بس النجم أو الطعام، وهو لا يُحرِّثُه ""
(ولو صادهما)(1) أو دبح السمث (محوسي) لحلٌ ميسهما فلم بُؤثْرُ فيهما فعلُه .

بعم ؛ قصيّةً كلام * الروصة * تحريمُ حرادٍ فنه المحرمُ على غيره (٥) ، لكنُّ قَالَ البِلقَيْتِيُّ : المعتمَّدُ : أنّه لا يحرّمُ على غيره اسُهى

وقد تناقص (المجموعُ) في كسر المحرم (١٦) ليص صندٍ ، لكَّ في الحلُّ (٢٠) جميه الصوات ، وفي محرمة حملها الأشهر (٨)

وبيه (١) يُعْلَسمُ أَنَّ المعتمسد الأوَلَّ)، وحيث إلى البُكسن

⁽١) - أي : في تحصيل المستون ، (ش : ٢١٧/٩٠)

⁽۲) أي : الكرامة . (ش : ۲۱۷/۹) ،

⁽٣) راجع المنهل الصاح في حلاف لأشياح المأله (١٦٠٥)

 ⁽٤) غاية . (ع ش : ١١٣/٨)

⁽۵) روضه انظالين (۲ ۲۹۱) وراجع استحتوع ۱ (۲۲۲۲)

⁽١) أي : في حله لغير المحرم . (ش : ٣١٧/٩) .

⁽٧) أي حلَّ المكسور على غير كاسره المحرم (ش ٢١٧/٦)

⁽٨) المجموع (١٧٢/٧) .

⁽٩) أي : يما ذكر من الجعلين . (ش: ٢١٧/٩) .

⁽۱۰) أي : الحل ، (ش ، ۲۱۷/۹)

وكدا الذُّودُ الْمُتولِّدُ مِنْ الطُّعامِ كحلُّ وفاكهةٍ إِد أَكل معةٌ في الأصلحُ

المعتمد" هـا" أيضاً - بحامع أنَّ كلاً" لا يتوقفُ حلَّه على ما فعله المحرمُ فيه ،

الوكدا المحلّ (الدود العبولد من نظعام) وإنّ أنفي أن وكان بولّذه منه بعد إلله الله الكما هو ظاهرٌ ، حلاقاً للركشيُّ الآن إلداء وتولّده منه حيثة أن لا وجة لكونه سناً في تحريمه ولا تحات الدعايث أنه كلحم س ، وقد صرّخوا بحل أكله الكحل وقاكهه) ومثلًه المحلّ التمر ، والحثّ (إذا أكل معه) ولوحيّاً الكله الكحل وقاكهه) ومثلًه المحلّ التمر ، والحثّ (إذا أكل معه) ولوحيّاً النفي إذا لم يتعرف وأثر دلك أن الأنّ العالم في غير المعرد أنه ليؤكلُ معه الله إن من شابه دلك

فلحثُ أنّه إدا سهْن فصلُه ؛ كدود بحو ينفاح وسوس بحو العول حرّام فيه مظرًّ¹⁴ ؛ كمحث أنّه إد، كثر وعيّر ﴿ حرّام ؛ كميته لا بفس لها سائلةً¹⁹⁸

وَيُفْرَقُ : بِأَنَّ الضرورةَ هَنَا آكَذُ^(١١)؛ ومن نَمْ جُوَّزَتْ **أَكُلَ الح**َيِّ والمبيتِ هَنَا لا ثمُّ .

قَالَ البُّنَعِيئِ ولو نفته أو نحاه مِن موضعٍ من الطعام لأحر حرَّم ، هي الأصبحُ

⁽١) قوله (طلكن المصيد)أي فللكن لأول هو المجيد كردي

⁽٣) ﴿ هَمَا ﴾ أي : في قتل المحرم الجراد ، كردى ،

⁽٣) أي : من الجراد واليفي ، (ش : ٩/٧/٩) ،

⁽٤) أي: الطمام ، (ش: ٢١٧/٩) ،

⁽a) الأولى: (بعده) (ش: ۱۹/۹۱)

⁽٦) أي اثر لمصنف اأي فرنه (إد أكن معه) على (إد لم يتمرد)

⁽٧) فيطين لأكل ممه لا تكفي لصفقه بأكله معه يعد بقراده عبه (سم ١٩١٧/٩)

⁽٨) - رجع ٥ الشهل النصاح في حلاف الأشياح ٢ مستانه (١٩٠٦)

⁽٩) رجع (المبل المباح في حلاف الأشوع (١٦٠٧)

⁽١٠) لأن رفوع ما لا بمنى له سائله يمكن صول بمائع عن كثرته بحلاقه هند (ش ٢١٧/٩)

ولا يُقْطَعُ مقصُ سمكةٍ ،

ويُسْعِي حملُه على ما إذا فصله عنه ثُم عادً⁽¹⁾ وله⁽¹⁾ وإن قُلَنا فيما لا نفس له سائلةً إنَّ ما نشؤه منه إذا الْفصل⁽¹⁾ وعاد لا يُنخَسُّ ؛ لأنَّ العله هنا عبرُها ثمُّ أثنا الصفردُ عنه فيخرُمُ وإنَّ أكن معه ؛ لنحاسته ونَّ مات ، وإلاَّ فلاستقداره

ولو وقع هي عبل بقل (١) وطُبع جار اكله ، أو هي لحم هلا السهولة تقيته ، كدا خرم به عيرُ واحد وفيه بظرٌ طاهرُ الدالعنة إن كاب الاستهلاك بم بتصبح الفرق ، مع علمه (١) منا يأتي هي بحو ابديانه ، أو عيره (١) ععايته أنه مبتة لا دم لها سائل ، وهي لا يحلُّ أكليه مع ما مانت هه وإن لم تُنحُشه نعم ، أفتى بعضهم بأنه إن بعدر بحليصه ولم بعن منه صرراً حلَّ أكله معه (١)

أو مي حار^{((^)} بحوُّ دبانةِ أو قطعةً لحمِ ادميٌّ ، وبهرَّتُ واسْلَمُلَكُتْ فيه لم يَحْرُمُ ، كما يَأْتِي^(٩)

(ولا يقطع) الشحصُ (بعص سمكة) أو حرادهِ حَيْمَ ؛ أي أي أكْرة له دلث ،
 كب في ٩ الروصة (١٠٠٠ وتحث الأدرعيُّ وعيرُه حرمته ؛ لما فيه من التعديبِ

⁽١) أي ديشه . (ش: ٢١٨/٩)

⁽٢) - رأجع (المتهل النضاخ في اختلاف الأشباح (مسألة (١٦٠٨)

⁽٣) أي : ولو يعمل آدمي . (ش (٢١٨/٩)

⁽٤) رتي (غ) : (تمثلُ)

⁽٥) أي : علم المرق ، (ش : ٢١٨/٩)

⁽١) مطف على (الإستهلاك) . (ش : ٢١٨/٩) ،

⁽٧) قوله (حراكيه)أي (سمل(معه)أي بعسل (ش ٣١٨/٩)

⁽٨) عظم على (في عسل سلّ) ينح (ش ٢١٨,٩)

⁽٩) أي (س: ١٨٧هـ٢٨٧).

⁽۱۰) روضة الطالبين (۵۰۸/۲) .

ء فوٽ فعل

وَيُكُرُهُ أَبْضًا : قُلْبُهَا ، وشَبُّهَا حَبَّةً .

وقولُ أَبِي حَامَدٍ : (يَخَرُمُ) مَاهُ في ا الروصة ا عَلَى حَرَمَةُ انتلاعها حَيَّةُ ^(١) . والأصبحُ : أنه مباحُ .

واسْتُشْكِلَ بَانَه لا يَلْرَمُ من حلَّ الانتلاعِ حلُّ القنْبِي ؛ لما فيه مِن التعديب بالنارِ .

وقضيّةُ حوارِ قلمي وشيُّ الحرادِ حلُّ حرقه مطلقاً^(٢)، لكن قَالَ الفاصِي : يُدْفعُ عن نحو ررع بالأحفُّ فالأحفُّ ، فإنَّ لَم يَدْفعُ إلاَّ بالحرق جَازَ ، وكذا بحوُّ القملِ^(٣) . انْتُهَى

وأوْلُه بعضهم ؛ ليُوافق دبك⁽¹⁾ على جواره بلا كراهةٍ ؛ أي ببعلاف جرقه بلا جاجةٍ ، فإنّه مكروه - ووخّه بعضهم الحلّ بأنّ جرقه كدكاة غيره

ولا يُدادِه (٥) تعليلُ ٥ الروصة ٥ حلُ دلت (١) في السمك مالَّة في البرُّ كالمدوح ١ لأنَّ الحراد مع كوبه بريًا ماكولاً يخورُ قتنُه بلا دبع بحلاف سائر حبوان لمرُّ المأكول ١ فحار حرفه ١ لأنَّه كفتله بلا دبع بجامع أنَّ في دلت تعديماً ، و لمهني عن التعديب بالبار إنّما هو فيما لم يُؤُدنُ في قتلُه لأكنه بلا دبع

(قان فعل) أي فُطعَ بعضُها حلَّ أكلُه ؛ لأنَّ ما أُمِنَ ملَّ حيُّ كميته . وإنَّمَا حرُّم المفصلُ من الصيد لأنَّ جميعَه لا يحلُّ إلاَّ سرهني ، وقععمُ تمعصِ لَيْس

⁽١) روضة الطالبين (١٠٨/٣)

⁽٢) أي : أمكن دفعه يغيره أم لا . (ش : ٢١٨/٩) .

⁽٣) - فتاوي القاضي حسين (ص : ٣٩٥ ـ ٣٩٦) .

⁽²⁾ أي الله بمنصبه كلام الروضة المن حل حرفة مطتماً (من ١٩١٨ ع)

⁽۵) أي ' التوجيه المدكور . (ش: ۲۱۸/۹)

⁽٦) أي : الغلى والشي . (ش : ٢١٨/٩)

از تلِعَ سَمَكُهُ خَيَّةً . خَلَ في الأَصْحِ ، وَإِذَا رَمَى صَيْداً مُتَوَخِّسًا ، أَوْ بَعِيراً بَدُ ، أَوْ فَيَةً شَرِدَتْ بِسَهُمٍ ، أَوْ أَرْسَلَ عَلَيْهِ جَارِخَةً فأصاب شَيِّناً مَنْ بَدِيهِ وَمَاتٍ فِي الْحَالِ حَلُّ ، . . .

كديك(١) ، يحلاف السمك فإنَّه يحلُّ ورِنَّ مات حتم أبعه

(أو بلغ) تكسرِ اللَّام ، مع مصع أو لا (سبكة) أو حرادةً (حبةً - حل) بلغها (في الأصنع) لأنَّه لَيْس فيه أكثرُ من قتنه ، وهو خائرٌ

أمّا الميتةُ الكبيرةُ. ويخرُمُ بلعُها ؛ لسهولةِ ثنقية ما في جوهِها مِن النجاسةِ ، مخلافِ الصغير^(٢) .

وبهذا يُعْلَمُ ضبطُ الصعيرِ والكبير (٣)

ولو رَالتُ الحياةُ عَطع المعصِ أو بلعِها ١ نتداوِ حَلَّ قطعاً

(وإدا رمى) نصيرٌ لا عيرُه (صيداً متوحشاً ، أو نعيراً بدّ ، أو شاةً شردت بسهم) أو عيرِه من كلَّ محدَّدٍ يجْرخُ ولو عيز حديدٍ (أو أرسل عديه حارحةً فأصاب شيئاً من بديه ، ومات في الحال) بأن نم ينقَ فيه حيةً مستقرةً _ وإلا الشُّرِطُ وَبِحُه إِنَّ قَدْرَ عليه ه وسيَذْكرُ : أنّه يكُفي جَرْخُ يُقْصِي إلى الرهوق وإن لم يُدَفَّفُ _ (. . حل) إحماعاً ، في المتوحش ()

ولحبر « الصحيحيُن (^(د)) في رمي للعبرِ الناذُ بالسهمِ ، وقيسَ مما فيه سُرُه

⁽١) - أي : ليس مزهقاً

⁽٢) - ولي (أ) و(ژ) ؛ (الصعيرة)

⁽٣) وني (ز) ; (الصمر والكِتْرِ)

⁽٤) وفي المطبوعة المصرية والمكيه («مستوحل)

 ⁽a) عن رافع بن حديث رضي فله عنه أن بحيراً بداً ، فرماه رحل بسهم فحيسه ، أي هنه ، فعال سبي ﷺ ، فإن لهذه البهائم أوابد كآو بد الوششي ، فما بدّ عنيْكُمْ سها عاصفوا به هكذا المصحيح البحاري (٥٤٩٨) . صحيح سبلم (١٩٦٨)

ورويا أبصاً عاما أصّلت بقوسك فادكر اسم الله عليه وكل ا('') ولاطلاق حر أبي تعلمة في الكلاب ('') ، ولم يُعصل بين محل ومحل ومحل والاعتبار ('') عدم القدرة عليه حال ('') الإصابة ، فلو رمى باداً فصار مقدوراً عليه قبلها لم يحل إلا إن أصاب مذبحه ، أو مقدوراً عليه فصار باداً عدها خلّ وإن لم يُصبُ مذبحه .

ولا يُشكلُ اعسارُها هـ اعتار حلُ المناكحة مِن أوْل الفعلِ إلى آخرِه كما مرَّ⁽⁰⁾ ؛ لإحلافها باحتلافِ الأشخاصِ مرَّ⁽⁰⁾ ؛ لإحلافها باحتلافِ الأشخاصِ والأوقاتِ ؛ قاغْسَرتُ بالمحلِّ⁽¹⁾ بحقيقيُ وهو الإصابةُ ، ولا كذلك حلُّ المناكحة ؛ فاغْسَر وحودُه عبد السبب الحقيقيُ ومقدَّمته (1)

أن صيدٌ تأنس (١٠٠) فكمقدور عليه لا يحلُ إلا بديجه وبحثُ الأدرعيُّ السراط رمي المالك (١١٠ أو عيره بقصدِ حفظه عليه لا تعدَّياً ١

⁽١) - صحيح التحاري (٥٤٨٨) ، صحيح مستم (١٩٣٠) عن أبي ثعلبه الحشني رضي الله هـه

 ⁽۲) عن ممروس سعیت عن أبیه عن حده ان أعربیًا بعال به أبر ثعله قال یا رسول «له رب لي
 کلات مکنه فاقسي في صدفا ، فعال اللي ﷺ ا إن کان ذلك کلات فکيت فکل مث أمسكن
 فليك ، أحرجه أبر داود (۲۸۵۷) ، و لسائی (۲۹۹۱)

⁽٣) أي : قي تحر الترحش . (ش : ٣١٩/٩)

⁽١) ربي (خ) (سالة)

⁽٥) في (ص: ١٣٤)

⁽١) رمي([) و(ب) ر(خ) : (بون) ,

⁽۲) ونی(ژ):(تشبه),

⁽٨) وقي (١) و(ب) و(خ) و(ر) : (بالمحلل)

⁽٩) أي : كإرسال بحر السهم . (ش : ٣١٩/٩)

⁽١٠) أي : بأد صار لا يقر من الناس . (ع ش . ١١٤/٨)

⁽١١) قوله (ونحث الأدرعي اشتراط رمي العائل:) أي قال الأدرعي يشترط للمحل أن بكون الرمي إلى العبيد المتوحش ونحوه من انتقالك أو من عبره ، لكن نشرط فعبد جفظه على السائل: ، كردي

ومَوْ تُودِّى تَعِيرٌ وَلَحُوْهُ هِي بِغْرِ وَلَمْ يُمْكُنَ قَطْعٌ خُلَفُوهِ فَكَادُ فَلْتُ الاَصِخُ لا يحلُّ بإراسَالِ الْكَلْب ، وَصَحْحهُ الرُّودائِيُّ والشَّاشُِّ ، واللهُ أَعْلَمُ وَمَنِّى تَيْشُرُ لُحُوفُهُ مِعْدُو إَوِ استعادةٍ مِمَلْ بِشَنْفُلُهُ فِمَعْدُورٌ عَلَيْهِ ،

لأنَّ هذا (١٠ رحصة ٢٠٠٠ - بُردُ بأنَّ حلَّه من حيثُ هو .. لا نقيد المالك ـ رحصة ؛ فلم يُؤثَّرُ فيها النعدي ، على أنَّ طاهرَ الحديثِ وكلامُ الأصحابِ - أنَّه لا فرق (٢٠)

(ولو تردى بعير وبحوه في) بحو (نثر ولم يمكن قطع حفقومه) ومرته (
فكادًّ) في حلَّه بالرمي المحديث (الله على دلث اوكدا بورسال الكلب
(قلت الأصحُّ لا يحل) المتردِّي (بإرسال الكلب) الحارج عليه (وصححه
الروباني) صاحت السحر العدد الواحد أبو المحاسل فحرً الإسلام (الولنائي) صاحب الحلية المحتدُ بن أحمد فحرُ الإسلام الشيح (والشاشي) صاحب الحلية المحتدُ بن أحمد فحرُ الإسلام تلميدُ الشيح أبي إسحاق ، والنزاعُ في أنه لم بضحُخه لا يُنتعتُ إليه (والله أعلم)

وَفَارُقُ السَهِمَ بِأَنْهُ (١) تُناحُ به الدكاةُ مع القدرة ، بخلاف بحو الكلب

(ومتى تيسر) يعني أنكن ولو نعسر (لحوقه) أي . الصيد أو الدُّ (نعدو أو استمانة) بمهملة ثُمُّ نوب ، أو بمعجمةٍ ثُمُّ مثلُثةٍ (نس يستقله - فمقدور هله) فلا يُحلُّ إلاَّ نديجه في مديجه ،

 ⁽۱) قوله (الأن هذا) أي الرمي إلى بحو المتوحش كردي

⁽٢) (رخصة) والرخصة لا تناطى بمعمية ، كردي

⁽٣) أي: بين التمدي ومقمه . (ش ، ٣١٩/٩)

⁽¹⁾ عن أبي لَمْشراء ، عن أبه رضي الله عنه أنه عال يه رسون الله الأمانكون لركاة رلاً من الله أو المعنق ٩ عال حقال رسول الله ينظل ٩ لو طُعث في فحلها الأجراً عنث ١ أخرجه أبو داوه (٢٨٢٥) ، والترمدي (١٩٥١) رجع ١ المنجيس الحبير ١ (٢٣١/٤) و١ لفتر المبير ٩ (١٨٩/٤) و الفتر المبير ٩ (١٨٩/٤) و الفتر المبير ٩ (١٨٩/٤) والسائي (١٩٢٥) ، وابن ماجه (٣١٨٤) ، وأحد (١٩٣٥) . قال أبو دارد عدا لا يصح الا في استردية والمتعجش ، وعال النرمدي عدا في الصروره

⁽a) بحرالتعب (۱۳۰/۱)

 ⁽١) عبرًا (١٠١٠/٦) (والقرق أن الحديد يسبح به المنح مع القدره بحلاف فعل الجارجة)

وَنَكُمِي فِي النَّاذُ وَالْمُنْرَدِّي خُرْحٌ يُفْضِي إلى الرَّهُوق ، وقيل الشَّتَرَطُّ مُدَفِّكُ وإذا أرْسَل سَهُمَا أَوْ كُنْماً أَوْ طَائْراً عَلَى صَبْدٍ فَأَصَابَهُ وَمَاتَ ! فإنَّ لَمْ يُدُرَكُ فِيهِ حِنَّهُ مُشْتَفَرَةً ، أَوْ أَذْرَكُها وَتَعَذَّرُ دَنْهُمْ بَلا تَفْصِيرٍ ؛ بأنْ سَلُّ السُّكِّينَ فَمَاتَ قَتْل إَمْكَانِ أَوِ انْسَعِ مُمُونَهُ وَمَاتَ قَبْلِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ حَنَّ ،

أمّا إد تعدَّر لحوقه حالاً وبحلُّ بأيَّ حرحٍ كان ، كما مرَّ (ويكفي في) الصيد المسوخُش و(الباد ، والمتردي حرح بقصي إلى الرهوق) كيف كان ، للحديث الصحيح : قالو طعنت في فحدِها. الأَخْرَأَك ، أي : المتردِّيةُ أو المتوخَّسةُ ، كما قَاله أبو داودُ " والبادُّ في معنى المتوخِّش (وقيل يشترط) جرحٌ (مذفقٌ) أي : قاتلٌ حالاً .

معم ؛ إرسالُ الحارجة لا يُشْترطُ فيه تدفيفٌ حرماً .

ولو تُردَّى بعيرٌ فوق بعيرٍ فنَقدُ الرمحُ مِن الأعلَى للأسفلِ خَلاَ وإن جُهِلَ دلت ، كما لو بعدَ من صدر إلى آخر

(وإدا أرسل سهما أو كدا أو طائراً على صيد) أو محوِ بادٌ منا مرُ (فأصابه ومات ، فإن لم بدرك فيه حياة مستقرة) قبل مويّه (، أو أدركها) قبل مويّه (وتعدر دبحه بلا تقصير) منه (بأن سل السكين) أو اشتعل بطبب المدبع ، أو بتوجهه للقبلة ، أو وقع مكّساً فاحْتَاح لقلبه ١ ليَقُدر على الدبع (فمات قبل إمكان) لدبحه (أو امتع) منه (بقوته) أو حال بنّه وبينّه حائلٌ كسم (ومات قبل القدرة عليه حل العدره

وكدا لو شكَّ على سكَّن من دبحه أو لا ؟ أي : إحالةً على السبب الطّاهر ، ويُشتحتُ فيما إذا لم يُدُرِكُ فيه حياةً مستقرةً أن يُمرُ السكين على مديجه

⁽۱) - سس أبي داود (۲۸۲۵) ، وأخرجه التُرمديُّ (۱۵۵۱) ، وانسائي (۲۸۲۵) ، واس ماجه (۳۱۸٤) ، وأحمد (۱۹۲۵۰) عن أبي المشراء عن أبيه رضي تقديمه

وتُغرفُ بأماراتٍ ؛ كحركةٍ شديدهٍ بعد الفطع أو الحرح'''، أو تفخّر الدم وتدفقه ، أو صوتِ الحلق ، أو نقاء الدم على قوامه ، وطبيعته

وتكُمي الأولى وحدها ، وما يعلنُ على الطنُّ بفاؤُها ً ' من الثلاث الأحر ، وإن شنَّ = فكمدمها

ولا يُشترطُ عدرُ (٢) بعد إصابة سهم أو كلب

وِيُقُرِّقُ بِهِ وَبِنِ وَحَوْثَ عَدْرِ تَرَقُّفَ عَنِهِ [دراكُ الجَمْعَةُ ، عَلَى خلافٍ فِهِ ﴿ بَأَنَهُ ثُمَّ⁽¹⁾ لَمْ يَخْصُلُ مِهِ مَا بَقُومُ مَقَامَ عَدْرِهِ ، وهنا خصل منه دلك ﴿ وَهُو إِرْسَالُ الكلَّبِ أَوَ السَهِمِ إِلَيْهِ ﴿ قَلْمَ تُكْنَفُ عَيْرِهِ

وأبصاً هدا^(ه) بكُثُرُ حتَى في الوقتِ الواحد ، فلو كُلُف العدو في كلُّ مرةٍ لشَقَّ مشقةً شديدةً لا تُخملُ ، محلافِه ثمَّ

قِيلَ قُولُه (فأصانه وفات) لا نشتقيمُ جعلُه مورداً للنفسيم الدي من حملتِه ما إذا أذرَكه ونه حياةً مستقرةً اللهي ، وهو⁽¹⁾ عبرُ سدبدِ فإنه عظف (مات) بالواو المصرّحة بأنه وُجِدَتْ إصابةً وموتٌ ، وهذا صادقٌ بما إذا تحلّلهما^(۷) حياةً مستقرةً أو لاً ()

⁽١) قوله (بعد العظم) أي لنبح في المقدور (أو النجرح) في غير المعدور كودي

⁽٢) أي: الحياة المستقرة

 ⁽٣) أي سرعه سير من نوامي والمرسل - بكسر لسين - بعد الرمي والإرسال (ع ش ١١٥٨)

⁽¹⁾ أي : في إبراك الجمعة

⁽a) أي الأصطاد (ش ٢٢١٩) وفي(اسا)و(ار)والنظيرعات (الهدا)

⁽٦) أي : الامتراض المذكور ، (ش : ٣٢١/٩) ،

⁽٧) وفي (٦) و(خ) : (تتحللتهما) .

 ⁽٨) قوله (ار لا) ده بأبل، والأولى أد يغود بد بحدلت تنجله المنظرة بيهمة وما لا (شر ٢٢١/٩٤)

وإِنَّ مَاتَ لَتَفْصِيرَهُ * مَالاً يَكُونَ مِعَةُ سَكِينُ أَوْ عُصِينَ أَوْ بِثَنِينَ فِي الْعَمْدُ. حَرَّمُ . وَلُوْ رَمَاهُ فَقَدْهُ مَضِفِسُ حَلاً ، وَلَوْ آبَانَ مِنْهُ غُضُواً بَخْرَحِ مُدَفِّفٍ. حَلَّ الْعُضُو وَالْبَدِنُ ، أَوْ بَعِيْرِ مُدَفِّفٍ ثُمْ دَبَّحَةُ أَوْ حَرَجَةً خُرْحاً آخِرَ مُدَفِّماً خَرُمُ الْعُصُو وَحَلْ الْدَقِي ، اللهُ هُو وَحَلُّ الْدَقِي ،

(وإن مات لتقصيره * مآلاً يكون معه سكس) . وهي تُدكُرُ وهو العالث ، وتُؤنَّثُ ـ سُنيت بدلك لأنها تُشطعُ مدّتها (أو عصبت) منه ولو بعد الرمي (أو بشبت) بفتح فكسر (في العمد) أي : العلاف (بأن عنفث فيه وعشر إحراحها منه ولو لعارض بعد إصابته ، لكن تخفُ العلمينُ فيه وفي بعضب بعد الرمي أنه غيرُ تقصيرٍ (حوم) لتقصيرٍه

وقد يُشْكُلُ عصتُ سَكَسِه بإحانة حائلٍ بينه وبينه ؛ كما مرّ " ، وقد يُقْرُقُ بأنّه مع الحائل لا يُعدُ قادراً عليه بوحم ، بحلاقه مع عدم السكير ثمّ رأيتُ من فرق ، بأن عصبه عائدٌ إليه ، ومنع الحائل عائدٌ للصيد ، وهو معنى ما فرقتُ به ، وإلاّ " . . لم يَتَّضِحُ

(ولو رماه فقدًه (٤) نصفين) يغني قطعتين ولو متفارنتين ؛ كما يُعِيدُه ما ذكره في إنانة العصو وأفهم تعبيرُه يـ(القدُّ) أنّه لم يَش في أحدهما حياةً مستقرةً (حلا) لحصول الجرح المدفقي .

(ولو أنان مه عضواً) كبير (بحرح مذهف) أي قاتل له حالاً (حل العصو والبدن) أي نافيه ؛ ثما مرَّ أنَّ محلُّ دكته كلُّ البدن (أو) آبانه (بغير مذهف) ولم يُرْمنُه (ثم دبحه ، أو حرجه جرحاً آخر مدها حرم العصو) لأنه أبين من حيُّ (وحل الباقي) لوحود دكانه بالدبح أو ابتدهيف أنَّ

⁽۱) قوله (ارتدبة)عطب على فوله (ابدبك) الهامش(اح)

⁽٢) وقوله : (كما مر) أي : في شرح قوله : (بقوته) كردي

⁽٣) أي وإد لم يرديه ما فرقتُ به . (ش: ٢٢١/٩)

⁽¹⁾ أي : قطمُه , معي المحتاج (١٠٢/٦).

عَإِنْ لَمْ يَتَمَكُّنَ مِنْ دَنْجِهِ وَمَاتِ بِالْخُرْجِ حَلَّ الْجَمِيعُ ، وَقَبِلَ بَخُوامُ نَفُضُوُ وَدَكَاةً كُلُّ خَيُوادٍ قدر عليه بقطع كُلُّ الْجُنْقُومِ _ وَهُو مِخْرِخُ النَّفِسِ _

إِدَا أَرُّفُه - فَيَتُعَيِّنُ الذَّبِحُ (١)

(فإن لم يتمكن من دبحه ، ومات بالنجرج) الأوّر (حل النجميع) لأنَّ النجرحَ السابقَ كدبحِ النجمية (وقس يجرم العصو) وهو الأصلح ، كما في الروضة ال^(٢) وغيرها ؛ لأنّه أس من حيَّ .

(ودكاة كل حيوان) برئ وحشيّ ، أو إنسيّ (قدر عليه نقطع كل الحلقوم ، وهو مجرح النفس) يعُني - محراه دجولاً وحروحاً

قَالَ بِعَضْهِم ومه (") المستديرُ ،لبائيءُ ،لمتَصِلُ ،لهم ، كما بدُلُّ عليه كلامُ أهلِ اللغةِ ، وتُستَّى الحرَقدة ، فمتى وقع القطعُ فيه (١) حلَّ وَبِنَ لمَ (١) يُحَرِمُ منه شيءٌ (١) ، كما يَدُلُّ عليه (٧) كلامُ الأصحاب ، لا سيّما كلامُ

 ⁽۱) قوله (أما إذا أرمه) أي بالجرح الأول في نصورة الثابه ، وقوله (فسعين الديج) أي ولا ينترى الحرح الذي و الأنه مفدور عليه معني وبهاية (ش ٣٣١/٩)

⁽۲) روضة الطائين (۲/ ۹۱۱).

 ⁽٣) قوله (وبه) أي البحلموم، قوله (الدائيء) أي المربعع، قوله (المتصل) أي كالمنصل فهو كداه وكداه عن العرب، وإلا فلا تصال حقيمه الكداهو مشاهدً، قوله (بالقم) أي : آخره، (ش: ٣٢٢/٩)

 ⁽٤) قوله (بسى ومع لفظع مه) أي في المسدير إن تم ينجرم ١ أي الم ينقطع مه شيء سبب
حرج سبع مع عدم النجاه المستفرة كما سبأتي ا كردي

⁽a) قولة (عينى وهم العظم عنه حل وإن تم ينجرم) وقوع الفظم في ذلك النستدير سامل لوقوعه فيه فيلم ، ولوجوعه فيه مع وعوعه فيما بحثه من الجلموم المعروف بدي النفلا ، بأن وقع انقطع أولاً في البنستدير ثم ينجرم ويقع بعظم فيما تجنه من الجلموم المعروف، وبننا كان الحل في الأوب المد عن الأدعاد أكده يمونه (ورب تم ينجرم) إلح ا كما غو عاده شنجه وكوب وحمه الله قدم هامش (ح) وفي المعلوجات (ياب لم) بدون وأو العايم ، واقد تعامي أعلم

 ⁽¹⁾ قوله (إن لم سحرم سه) إلح يعني إن لم ينق سه جرأ لم سر السكين عده ولم يعصم بها. (ش: ٣٢٢/٩).

⁽٧) وقوله (يدل عبه) أي على لحل مع عدم الأنحرام كردي

و لُمريء ﴿ وَهُو مِحْرَى الطَّعَامِ ﴾

الأنوار ؟ `` ، بحلاف ما إذا وقع القطع في احر الليبان والحارج عنه (`` إلى حهة اللهم ، ويُستقى الحرّقد بكسر الحاء والقاف ، كما في ٩ تكملة ؟ الصعابي ، وهذا وراة الحرّقذة السابقة .

(و) كلُّ (المريء) بالهمر (وهو محرى الطعام) والشراب وهو تحت الحلقوم ؛ لأنَّ لحدة إنَّما تنْعدمُ حالاً بالعدامهما^(٣)

ويُشْتَرَطُّ مَعَضُّ القطع ، فنو دبح سكيني مسموم بسمُّ مُوحُّ '' حرَّم . ووحودُ الحياة المستقرّة عبد ابتداء الدبح حاصَةً ، قَالَه الإمامُّ ' ، وهو المعتمَّدُ ، حلافاً لمن قَالَ : لا يدُّ مِن يقائِها إلى تمامِه ('') .

موله الراعدي على عدير اليافي احر كلامه ارله الأول مطلق غير مصد بالعبيروره المدكرره ، فيمنعي حرمه لمدبوح ورن لم بصر إلى حركه المدبوح ، فيدرم أن بعيد الأول أيضاً لدفعه الأن لتعبيد هو فاتده الشبية ، ولأن حمل المطلق على المعبد شائع ، ولأن المعبد هو بدي عله الشارح في أيضاً

قال قلت أون كلاميهما في لمستدير ﴿ لأنه البراد بأعلى النجلي في كلام ا الأبوار ا ، و حرهما في المعلوم وحميم الخلفوم و حرهما في الحلفوم وحميم الخلفوم مدنح الملافون بين حره وحره في الحكم الذي هو الذبح ﴿ فيفين الحمل المدكور ﴿ كما صرح يه يعضهم ، كردي ،

(٢) أي عن لسندير، محمد نفسير لآخر نفسان (ش ٢/٣٣٧)

 (٣) والآباث من مناشرة السكين بهما حي يقطعا ٤ فنو فقع من غيرهما ١٠ كان فقع من «كتف والم بصل للجفوم والمري» - الم يحل المدبوح (ش ٣٢٢/٩)

(٤) أي : مسرع للموت رمسهل له ، (ش ٢٢٢/٩)

(a) مهاية المطلب في درايه المدهب (١٨٢/١٨) .

(٦) راجع (المنهل النصاح في احتلاف الأشياح (مسأله (١٦٠٩))

⁽۱) وقوله (كلام ۱ الأبوار ۱) كلامه هذا وبو فقع النبيع من أسفل الحلق ، أو أعلاه ثم ققع النبي منظم ، أو من موضع احر حرم ۱ كما لو قطع جلمومه أو مربته وصيره إلى حركة لمدوح التهى وفي نعص نسخه (أو صيره) وعلى كليهما يضع الممنى ۱ لأنه على نفدير الواو يكون الممنى كما لو قطع نعص خلفومه أو مريته وصيره النج ، وعلى نقدير (أو) نكون كما لو قطع ندم خلقومه أو مربته أو العصل وصيره إلى كون كما لو قطع ندم خلقومه أو مربته أو العمل وصيره إلى قدير العمل عبر مهند بالعبروره قوله (وعلى كل نقدير) يدفي احر كلامه أوله ۱ لأن الأول مطلق عبر مهند بالعبروره

وسيأتي مدث إسراع العطع مفؤة وتنحامل دهاما وعودآ

ومحلَّه (١) أن لم يكُن سَائِه في القطع بشهي الحيوان قبل بمام قطع المدمج إلى حركة المدبوح ، وإلاَّ وحب الإسراع ، فون تأثّى حينتهِ حرْم ١ لتقصيره

وَخَرَجٌ بِـ (القطع) حطت رأس سحو سدة ؛ لأنه في ممى الحق ، ويـ (قُلِرَ عليه) * عيرُه ، وقد مرّ ، وس كل دلك) * العصه واسهى إلى حركة المدنوح ثُمُّ فطع الناقي فلا يحلُّ فعلم أنه يضرُّ غاهُ يسيرٍ من أحدهما . لا الجلدة التي فوقهما .

وفي كلام غيرِ واحدٍ ؛ أي تفريعاً على ما قاله الإمامُ ؛ كما هو ظاهرٌ أَنْ من دبّح بكالٌ فقطع بعص الواحب ثُمّ أذركه فوراً احرُ فأنته بسكّينِ أحرى قبل رفع الأوّلِ يده حلّ ، سواءً أوْجدت الحياءُ المستقرّةُ عند شروع الثاني أم لا ،

ومي كلام بعصم . أنه لو رفع بده لبحو اصطرابها فأعادها فوراً وأنَّمُ الدبع . حلُّ أيضاً (٣)

ولا يُنَافِي ذلك (1) قولَهم لو قطعَ النعص من تخرُمُ دكاتُه كوشيُّ أو مسعِ متقِيْت النحياةُ مستقرَّةُ ، فقطع الناقِيَ كلَّه مَن تُجِلُّ دكاتُه حلَّ ؛ لأنَّ هدا (1) إمَّا مقرَّعٌ على مقابلِ كلام الإمام ، وإمَّا لكون السابقِ محرَّماً ، فأوَّلُ الديحِ (1) مِن

⁽١) قوله : (ومبحله) أي : محل تدب الإسراع ، كردي ،

⁽۲) أي : كل الحلقوم والمريء . ﴿ ش : ٢٦٢/٩ }

 ⁽٣) قوله (حل أيما) أي كما حل في الصورة الأولى (يعني سواه وحدب الحاء المستفرة عند الإعادة أم إلا . كردي

 ⁽¹⁾ توله (ولا بادي دلك) إنح ؛ أي الا يادي ما دكر من كلام عبر واحد ، وكلام البعض مديوم توثيم : لو عطع . ، . الح ، كودي .

⁽a) ود في قرابه (الأن هد) يشاره إلى فوله (او قطع البعض) الح كردي

⁽١) أي : الشرهي ، (ش : ٢٢٢/٤)

ويُسْتحتُ قطْعُ الْودحيْنِ ، وهُما عِزْقال في صفّحني الْعُلْق

التداء الناني ، وشُرُط الحياةُ المستقرّةُ عنده ، وهذا أوحدانا

وكدا قولُ بعصِهم (١) يو رفع يده ثُمُّ أعادها للم تحلُّ (١) ، فهو إمّا معزَّعُ على دلك (١) ، أو يُخملُ على ما إذا أَعَادها لا على المور ويُؤيَّدُه (١) إفتاهُ عبر واحدِ فيما لو تُفلتُ شعرتُه و دُها حالاً أنه بحلُ وأيَّدُه (١) بعصُهم المأن البحر عرفاً الطعلُ في الرقةِ فيقعُ أن عي وسط الحلموم ، وحيث يقطعُ الباحرُ حاساً ١٠) ثم يرْجعُ للآحر فيقُطعُه

ومرَّ أَنَّ الحيس يحلُّ بديج أمَّه إد حرح بعضه وإنَّ كان فيه حيةٌ مستقرَّةٌ

(ويستحب قطع الودحين) نفتح الواو والدال (وهما عرقان في صفحتي المنق) يُحطن بالحصوم، وقيل بالمريء، وهما الوريدان و الآن⁽⁴⁾ من الإحسان في الدبح المأمورية وإدهو أسهلُ لحروح الروح.

 ⁽١) قوله : (وهدا أرجه) أي الشن لناني من الترديد ، وهو قوله : (وإما لكون السابق...)
 الخ هو الأوجه ، كردي .

 ⁽٢) قوله (وكدا فرل بعضهم) أي وكدا لا ينافي ذلك نوان بعضهم ، فهار منظوف على (قولهم) ، كوهي

 ⁽٣) وقوله (ثم أعادها لم تحل) مشروط بعدم نفاه الحياه المستفره ، (كل لم يذكره اكتماءً بما سبق ، كوهي ،

⁽¹⁾ أي : مقابل كلام الإمام . (ش : ١٩٣٧)

 ⁽٥) والصمير في (ريؤيده) راجع إلى ما أشار إليه بقوله (دلك) أي بؤيد ما ذكر الع
 گردي

وقال الشرواني قوله (ويؤيده) أي الحبل المدكور (ش ٢٣٣/٩)

 ⁽٦) والصمير في (وأبده) أبضاً رحم لى ما أشار إنه كردي وعنارة الشرواني (٣٩٣/٩)
 (أي : الحمل ، ويحتبل الافتاء)

⁽٧) أي : الطمن . (ش : ٣٢٣/٩)

⁽٨) أي ، من الحاقوم ، (ش : ٢٢٣/٩)

⁽٩) علة لاستجاب تطع الودجين .

وَلَوْ دَمِخَةً مِنْ قَفَاءُ ﴿ عَضَى ، فَإِنَّ أَشْرَعَ مَانَ فَعَلَعَ الْخُلَفُومِ وَالْمَرِيَّ، وَمِهِ حَيَاةً مُشْتَقِرَةٌ . خَلَّ ، وَإِلاَّ ﴿ فَلاَ ،

(ولو دبحه(۱) من قفاه) أو من صفحة عنمِه (عصى) لما فيه من التعديب

(قإن أسرع) هي دلك (بأن قطع الحلقوم (' ' ، والمريء وبه حياة مستقرة)
ولو ظاً بقرية ؛ كما مرّ (حل) لأنّ الدكاة صادفتُه ، وهو حيّ (وإلا) بكُنّ به
حياةٌ مستقرّةٌ حيئذٍ ؛ بأنْ وصل لحركه مدسوحٍ لمثّا اللهى إلى قطع المريء
(فلا) يُجلُّ ؛ لأنّه صار مينةً قبل الدبع

وما اقتصته العمارة ؛ من اشتراط وجود الحياء المستقرّة عند قطعهما جميعهما ("). عيرٌ مرادٍ ، بل الشرطُ وجودُها عند اسداء القطع هما أيصاً ، فحيئدٍ (١) لا يصُرُ النهادُ و لحركة مدنوح ثما باله بسبب قطع القفا ؟ لأن أقصى ما وَقَعَ التعتدُ به وجودُها عند الثداء قطع المدنع

تعم ؛ لو تَأَنَّى بحيثُ ظَهِرَ النهاؤَ، لحركة مداوحٍ قبل تمامٍ قطعهما. لم يُحلُّ ؛ لتقصيره ،

ومن أنه (°) لو شرع في قطعهما مع الشروع في قطع القفا مثلاً حتى التقى التقى التقلمان خلّ . عيرُ مرادٍ أيصاً على لا يَجِلُ ، كما لو قَارَنَ دُبِحُه بحوْ إحراجِ جشوته (°) ، مل أو عيره ممنا له دحلٌ في الهلاك وإنَّ لم يَكُنُ مدَّقُماً (°) ؛ لأنّه الجُنَمَعُ

أي الميوان المقدور عليه معني المحاح (١٠٣/٦)

⁽٢) في: لمهاج (المطبرع (ص ١٣٣٠) (فقطع الحلقوم)

⁽٣) وټي(پ)و(ر):(جيما).

 ⁽¹⁾ أي حين وحودها عند ابتداء القطع هـ (ش ۲۲٤/۹)

⁽٥) بيطرف عني بوله (س اشتراط وجود) عاملي (ح)

⁽٦) خُشُوةُ النظر بكبر النجاء وصمها ألبدؤه محدار الصحاح (ص ١٠٩)

 ⁽٧) قوله (ورن سم يدفع) أي وإن كان المشارك عير ملح أو المرد ، وموقعه فيه الرافعي ومال إلى الحل ؛ كنفيره فيما لو حرحا أنفاً وكان أحلهما ملفقاً دون الأخر حيث لا قصاص على الاحر ومال إن الإصوي وعيره أيصاً ، لكن فرق اس الرفعة بأن القصاص يشقطُ بالشبهه ؛ لأن =

وكدا إذحالُ سكَينِ بأُدُّدِ ثَعَلَبٍ وَيُمنَّ بَخَرُ _{وِ}لِي

مع المسلح ما تُشكنُ أنَّ بكُون له أثرٌ في الإرهاق ، والأصلُّ - التحريمُ ، للحلاف مسألة المتن ا لأنَّ التدفيفُ وُحد منفرداً حال تحقق الحياة المستقرّة ، أو طنُّ وجودها بقريةٍ

تعم ؛ لو التُهي للحركة مدلوح للمرص وإلَّ كان سلله أكل للال مصرُّ . كَفَي دلحُه (١) ؛ لأنَّه لم يُوحِدُ ما تُحالُ عَليه الهلاكُ

وان وُجِد ؛ كأن أكل ساتاً يُؤدُّي إلى الهلاك ، أو الهدم عليه سقف ، أو جَرَحه سع أو هرَّةً ، اشْتُرطَ وحودُ لحياةِ المستقرةِ فيه عبد ائتداءِ الدبع .

عَقَلِمَ أَنَّ لَــَاتَ المؤدَّي لمجرَّدِ المرصِ . لا يُؤثَّرُ ، بحلافِ المؤدِّي لمهلاكِ ؛ أي : عالمَ فيما يَظْهَرُ ؛ إد لا يُحَالُ الهلاكُ عليه إلاَّ حينتدِ

(وكدا إدحال سكين بأدن ثعلب) مثلاً لقطمهما (** داحل الجلد ، حفظاً لجده ، فإنه حرم ؛ للتعديب ثُمَّ إن اللَّذَأَ قطعهما مع الحياةِ المستقرّةِ حَلْ ، وإلا . فلا .

(ويس بحر إمل) أي طعمُها بما له حدَّ في منجرها ، وهو الوهدةُ التي في أسفل عنقها المنسئي بالمنتِّج ؛ للأمرِ به في (سورةِ الكوثرِ)(") ، وفي ١ الصحيحين (٤٠) ، ولائه أسرعُ لحروج الروحِ ؛ لطول العنق

الأصل عصمه الدم والتحريم ثبت بالشبهه ٤ الأن الأصل في الباب المعريم كردي

⁽١) رجع المسهل لنصاح في اختلاف الأشياح المسألد (١٦١٠)

⁽٣) أي : الحاشرة والمريء ، (ش : ٣٢٤/٩) .

 ⁽٣) رهي دوله بعدي ﴿ عَسِلُ إِنِكَ رَاعَــَرُ ﴾ [«كوثر ٢] إنه ٢]

 ⁽²⁾ عن رياد بن حير عان رأيت ابن عمر رضي الله عنهما أبي على رجل هد أباح بدنه
 يبخرها ، عان العلم، فبالله عبداً عليه عجمه علم الله أخرجه البحاري (١٧١٣) ، وصحم
 (١٧٢٠)

ودنځ نقرٍ وعلم ، ولخورُ عكْسُهُ ،

ومَى ثُمَّ نَحَتُ اللَّ الرفعة ، وَلَيْتُوهِ ۚ أَنَّ كُلُّ مَا طَالَ عَنْقُهِ ۚ كَالْإِورُ ۗ `` كَالْإِلْلِ ۚ ``

(ودبع نقر وعمم) وحبلٍ وحمار وحشٍ وسائرِ الصيود ؛ للاتناع^(٣) (ويحور عكسه) أي دبخ بحوِ الإبلِ وبحرُ بحو النقر مِن عير كراهةِ - وقِيلَ - يُكُرهُ ، وبَمَنَّ عليه في * الأمِّ ع⁽¹⁾

قِيلَ طَاهِرُ (٥) عبارتِه أنَّ إيحاب قطع الحظوم والعريء، والدب قطع الودخين محصوص بالدبح، واليس كذلك، كما في المحموع الم^(١) وعيره، حلاقاً لفصية كلام المدبحي التهي، وهو (١) عجت مع قوله أوّلَ الباب (أو الهربحي التهيمان وهو أيهاً عجب مع قوله أوّلَ الباب (أو الهربح في شمول الدكة للمحر أيضاً

وقوله هما (ودكة كل حيوان) إلى آخره يَشْمَلُهما^(٨) أيضاً ، فالقولُ مع دلك^(٩) بأنَّ طاهرَ عمارته ما دُكر سهوً

⁽۱) والنعام والبط ، اهم ، مفتي ، (ش ، ۲۲٤/۹) .

^{(11+/}A) 4, Higher (1)

⁽٣) من عائشه رصي الله عليه دال دُحل عب يوم الحر للحم لقر ، فقلت ما هدا؟ فيل دمح الذي ﷺ على دارواحه أحرجه البحاري (١٧٢٠) ، وسلم (١١٩/١٣١١) من أسل بن عائل رصي فه عنه قال صحى للي كالله تكشيل أملجيل فرأت واضعاً فلمه على صيف مهما ، يسمي ويكبر ، فدنجهما بدد أحرجه البحاري (٥٥٥٨) ، ومسلم (١٩٦١)

⁽a) (b) (b) (real).

 ⁽a) وفي النظيرعة النصرية والمكية (إن ظاهر).

⁽١) المجموع (١/٩١) ر(١/٩١).

⁽٧) أي : القول المدكور ، (ش : ٣٢٥/٩) ،

 ⁽٨) قوله (وعونه) إنح مبنداً ، حرد فونه (يشملهما) إلح د أي الدبح والبحر ولو عال (عونه يشملهما) انح على (عوله أون)
 (إلى المباك ، (ش: ٣٢٥/٩) ،

⁽⁴⁾ أي مع المولس المذكورين لنمصح (ش ٢٣٥,٩)

وأنْ يَكُونَ الْمَعِيرُ قَائِماً مَفَقُولَ رُكُنَةٍ وَالْمَقَرَةُ وَالشَّاةُ مُصَحِعةً لَحَسُهَا الأَيْسَرِ ، وتُتُولُكُ رَحُنُهَا الْيُمْسَى ، وتُشتُ دافي لُقوائم ، وأن تُحدُ شَعْرِتهُ ،

(و) شُنْ^(۱) (أن يكون النعير قائماً) فإنّ لم يَــِــُــُرْ فَارَكاً ، وأنّ يكُون (معقول رُكُنَةٍ) وكونُها اليسرى ؛ للانـاع^(*)

(و) أن تكُون (القرة والشاه) ولحوَّهما (مصحعة لحلها الأيسر) لما صحَّ هي الشّهُ (") ، وقيس لها عيرُها ، ولكون الأيسر أسهل على الدالح (") ويُسلُّ للأعسر (") إليهُ عيره ، ولا يُصحعُها على يمينها (") (وتترك رحلها اليملي) للا شدُّ لتَشْتريخ شحريكها (وشد لاقي القوائم) لئلاً تصطرِبَ فيُحطى، المدلح .

قال في السيط ؛ ويحث الاحترارُ عن حركتها ما أمكن حتى لا تُخصُل إعابةً على الدنج ، فونُ فرص اصطرات بسيرٌ لا يُمكنُ الاحترارُ عنه عادةً. عُفِيَ عنه .

(وأن يحد) بضم أوّلِه آلته (شعرنه) أو عبرها بفنح أوّله ، وهي السكين العطيمة ، وكانّها مِن : شَفَرَ المالُ : دهبٌ ؛ الإذهابها للحياةِ سريعاً .

وأثرها الأنها الواردةُ في حبر مسلم ، وهو ﴿ إِنَّ اللهُ كُتُبُ الإحسانَ على كلُّ شيء ؛ فإذا قُتَلُتُمْ فأخيسُوا القتلة ، وإذا دَبَختُمْ فأخيسُوا الذبحة ، وليُجِدُ أَحَدُكم شهرته ، وليُرخ دَبحتَه و(٧)

⁽١) وفي (خ)و(ز)و(س) : (يسن)

 ⁽۲) عن جابر رضي الله هذا، أن النبي على وأصحابه كانوه ينجرون الندنة معمولة اليسرى قائمة على
 مد بدي من مواتمها - أخرجه أبو داود (۱۷۱۷) ، والنبهدي هي ا النسن الكبير ١ (١٠٣١٤)

⁽٣) سبق تحريحه قريباً في شرح : (شح بقر وضم)

⁽¹⁾ أي في أحده السكيل باليميل وإمساك الرأس بالسار المعي المعتاح (١٠٥/٦)

⁽٥) ورجل أفسر يعمل بسيرة المصاح المبر (ص ٢٠٩)

⁽١) أي : يكره دلك ، اهـ ، ع ش ، (ش : ٢٢٥/٩)

⁽٧) . منجيح مسدم (١٩٥٥) عن شداد بن آوس رضي الله عنه

ويُوخَّهُ لِلْقِئْلَةِ دْسِحْنَهُ ، وْأَنَّ يَقُولُ اللَّهِ اللهِ ،

ون دريخ بكالً أَخْراً إِنَّ لَمْ يَخْسِحِ العَظِعُ لَفَوْهُ الدَّاسِعِ وَقَطْعِ الْحَلَقُومُ وَالْمَرِيُ. قَالَ التَهَائِهُ لَحَرَكَةٍ مَدْنُوحٍ

وَيُونَ إِمَرَارُ السَّكِينَ بَفَوْةٍ وَتَحَامَلِ نَسْيَرِ دَمَانًا وَإِنَّانًا ، وَسَمَيْهَا ، وَسُوفُهَا (١٠ رَفِيَ

وَيُكُرَهُ خَذُ الآلة ودلعُ أحرى فبالب ، وقطعُ شيءِ منها وتحريكُها وسلحُها وكسرُ عقِها ، ولللّها فبل حروح روحها

(و) أنَّ (يوحه للقنة دسجته) للاسع (``، وهو في انهدي والأصحية آكدً ؛ أي مدسجها ، لا وجهها ؛ لَيُنكَهُ ('') هو الاستقبالُ المندوبُ له أيضاً ،

ولكوبِ هذا عبادةً _ ومن ثمَّ سُلَتُ له النسميةُ _ فارق النولَ للقبلةِ

وقولُ ﴿ الإحبَادِ ﴾ يخرُمُ نقارعة الطريبُ (٢) صعبتُ ، وهَايَةُ أَمْرِه ﴿ أَنَّهُ مكروةٌ ؛ كالنول فيها ، على أنَّ الدم ﴿ أَحَفُّ منه

(وأن يقول) عند الدبع ، وكذا عند رمي الصيد ولو سمكاً وحراداً ، وإرسال الجارحة ، وبصب الشكة ، وعند الإصابه (باسم الله) والأفصل ، بسم الله الرحمن الرحيم

ولا يُقَالُ * المِقَامُ لا يُناسِتُ الرحمة ؛ لأنَّ تحليلَ دلك لنا - عابةً في الرحمةِ

⁽١) أي : إلى المديع ، بهاية المحتاج ، (١١٨/٨)

⁽٣) على حدار بن عد الله رضي الله عنها أن رسول الله كالله دمج يوم العد كشبى لم قال حمر وحههما الله إنّي وحّهَا وُحهي للّذي عطر الشماؤات والأرض حيماً وَمَا أَمَا بِنِ الْمُشْرِكِينَ ، قُلْ إِنَّ صَلاحِي وَتُحْيَايَ وَمُعالِي هُ رَبُ الْعالمين ، لا شريك لَهُ ويدُنِكَ أَمَرْتُ وأَمَا أَوْلُ السلمين الله الله أكبر ، اللهم ؛ منك ولك من مُحمّد وأمّنه ، أحرحه ابن حريمة (١٨٩٩) ، واحد (١٨٩٩) ، واحد (١٥٢٥) ، وأجمعه (١٥٢٥) ، وأحد (١٥٢٥) ، وان ماحه (٢١٣١) ، وأحمه (١٥٢٥) .

⁽٣) عله تعويم: (أي مديجها لأوجهها): (ش ١١/١٣٥)

⁽٤): إحياء علوم اللين (١٤٧/٤) .

ويُصلِّي على النَّيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ، والا يعُولُ النَّم الله ، والنَّم مُحمَّدٍ

سا ، ومشروعيةً دلك(١) في الحبوال رحمةً له ؛ لما فيه من سهوله حروح روحه

وإنَّ كُره معمَّدُ ترك السبم، ولم يخرُمُ ؛ لأنَّه تعالى أناح دنائج الكتابيِّينَ ، وهم لا يُستُون عالماً ، وقد أمر صلَّى الله عليه وسلَّم فلما شُكُ أنَّ دالحه سمَّى أم لا تأكله''' ، فلو كانت التسميةُ شرطاً للماحلُ عند الشكُ

والمرادُ مِمَا ﴿ لَرُ يُذَكُّمُ أَسَدُ اللَّهِ عَيْدِ ﴾ في الأية (") ما دُكر عليه اسمُ الصمم بدليلِ ﴿ وَيِشْهُ لُوسَتُ مَا أَنْ مَنْ أَكُلُ دَبِيحَة مَسَلَمٍ لَمَ الْمُسَمِّ عَلَيْهُ أَنْ مَنْ أَكُلُ دَبِيحَة مَسَلَمٍ لَمَ يُسَمَّ عَلَيْهَا اللَّهَا وَلَعَيْرَهُ (٥) . يُسَمَّ عَلَيْهَا اللَّهَالُ وَلَعَيْرَهُ (٥) .

ويُسْنُ في الأصحيةِ أَنْ يُكبُر قبل التسمية ثلاثاً ، وبعدها كدلك ، وأن يقُول اللهم (هذا صك وإنيث فتعبُل منّي ويأتِي دلك في كلّ دبح هو عنادةً () كما هو ظاهرٌ ،

(و) أنَّ (بصلي) ويُسلَّم (على النبي صلى الله هليه وسلم) لأنه محلُّ يُسَنَّ فيه ذكرُّ الله تعالى ؛ فكان كالأدان والصلاةِ ، والقولُ بكراهتها. العيدُّ ، لا يُعوِّلُ هليه .

﴿ وَلاَ يَفْدُولُ السَّمَ اللهِ ، واستم محمد) أي يَخْرُمُ عَلَيْهِ دَلَـكَ (٢٠) ا للتشريك ؛ لأنَّ من حقَّ الله تُعالى أن يُجْعَلَ (دديعُ باسمه فقطُ ، كما هي النمين باسمِه .

⁽١) أي : النبح

⁽٢) - أخرجه النجاري (٧٣٩٨) عن فائشة رضي الله عنها

^{[111] [(}Kialy : 111]

 ⁽²⁾ أي هي موله معالى ﴿ رَإِنَّهُ عَمِشَكُ ﴾ [الأنهام ١٣١]

⁽ە) أي: للسطب. (ش: ٢٣٦/٩).

⁽١) أي : كالمقفه رائهدي ، { ش : ٢٢٦/٩ }

⁽٧) أي : القول إلا المديوح . (رشدي : ١١٩/٨)

فصل يَجِلُّ دَنْعُ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ ، وحرْحُ عيْرِ، بكُنِّ مُحدَّدٍ بخرحُ كحديدِ ونُحاسِ

نعم ؛ إِنْ أَرَادَ أَدْمِعُ بَاسِمِ اللهِ وَأَمْرُكُ بَاسِمِ مِحَدِدٍ كُره فَقَطْ ، كَمَا صَوْمَهُ الرافعيُ (١) .

ولو قَالَ بسم اللهِ ومحمدٌ رسولُ الله ـ بالرفع علا بأمن وبحث الأدرَعيُّ تقييدُه بالعارف، وإلاَ فهما سيَّان (١٠ عند عيره

ومَن دَمِحَ تَقَرَّماً لِللهِ (٣) تَعَالَى ؛ لَدَمِعِ شَرُ لِحَنَّ عَنْهِ الْمِيخُرُمُ ، أَوْ بَقَصِدَهُمَ لَوْمَ .

> وكدا يُقَالُ في الدبح للكعبة (٢٠) ، أو قدوم السلطان ولو دُبحَ مأكولاً لعبرِ أكله لم يخرُمُ وإنَّ أثم بدلك

(مصل) في معض شروط الآلة والدمح والصيد

(يحل دمج مقدور عليه ، وجرح غيره مكل محدد) بتشديد الدال المعتوحة ١ أي · شيء له حد (يحرح ، كحديد) ولو في قلادة كلب أرْسَله على صيدٍ فخرَحه بها ، وقد عُلُم الصرب بها ، وإلا . لم يحل (وبحاس) ورصاص . والشظير فيه

⁽١) الشرح الكبير (١٦/ ٨٥)

⁽٢) أي النجر والرفع في الحرمة (ش ٢١٣٦/٩)

⁽٣) رمي (ح) (يلي الله) ، رفي (ر) (بالله بعاني)

⁽¹⁾ قوله (وكدا يمال عي الدمج للكعبة) أشار بهدا إلى نفصيل ذكره الرافعي بقوله : اعلم أن الدبح للمعبود وباسمه بازل سرله السجود به ، وكل واحد منهما بوغ بعظيم وعناده ، فمن دمج تعبر الله بعظلماً وعباده كمر وحرمت دسجه ، كمن سجد نغيره سجدة عبادة ، وكذا لو دمج له ونغيره على عدا الوحه ومن دمج لعبره لا على هد الوحه ، كساردا دمج ترفق عبره أو لرصاه أو للكمه بعظيماً ؛ لأنه بيب الله ، أو بلرسول بعظيماً ؛ لأنه رسونه ، فلا يحرم ، ومن هذا المبل لدبح عبد استعمال السلطان ، لأنه اسبشار بفدومه وبازل مربه دمج العصفة لولادة الوبد ، ومثل هذا لا يوجب الكفر ، وكذا السجود لنعير نذللاً وخصوعاً كردي

ودَهَبِ وَحَشْبِ وَفَصْبِ وَحَجْرٍ وَرُجَاحٍ ، إِلاَّ ظُمْراً وَسَنَّا وَسَائَرِ الْعَظَامِ ، ﴿ . .

معيدًا؛ لأنَّ الفرضَّ... أنَّ له حدّاً يخرحُ (ودهب) وفصَّةٍ (وحشب ، وقصب ، وحجر ، ورحاح) لأنَّ دلك أوحى^(١) لإرهاقي الروح

قبل تعبرُه معكوميّ، فصواله لا يحلُّ المقدورُ عليه إلاَّ بالذبح بكلُّ محدَّدِ إلى حره، ورُدُّ، بأنَّ الكلامِ هنا في الآبة، وكونُ المقدورِ عليه لا يحلُّ إلاَ بالدبح فَدُّمَه أَوْلَ البابِ(٢).

وَأَقُولُ لَو فُرصِ أَنَّ هذا لَم يَنَقَدَّمُ فَالِيرِادُ فَاسدُ أَيْضاً ﴿ لأَنَّ مَقَابَلَةً وَبِحِ المقدور مجرح غيره الصريح في أنَّ الدمع فيدٌ في الأوّل دون الثاني . يُفْهِمُ مَا أَوْرَدُوهُ (٣)

(إلا طفراً ، وسا ، وسائر العطام) للحديث المتمق عليه . • ما أنهر الدم وأما ورُكِرَ اسمُ اللهِ عليه . • ما أنهر الدم وأما ورُكِرَ اسمُ اللهِ عليه فكُلُوا ، لَيْسَ السن (في والظفر ، أما السن . فعظم ، وأما الظفر في مدّى العشبة الله أي وهم كفار وقد بهيا عن النشبة بهم ١ أي المعمن (داني في الآلة التي وقع التشبة بها ، فلا يُقالُ . محرد النهي عن التشبة بهم لا يَقتصي النظلان ، بل ولا الحرمة في بحو النهي عن السدل (واشتمال الصماء (١٠) .

⁽١) (أرجى)بالألف و(الوحا) السرعة التصباح لتبيرض (٦٥٢)

 ⁽۲) أي بعونه (دكاء الحيوال المأكول بدنجه في حين أو له إن فدر هليه) معني المحباح (۲).
 (۲) أي بعونه (دكاء الحيوال المأكول بدنجه في حين أو له إن فدر هليه) معني المحباح (۲).

⁽٣) وفي المطبوع، المصرية والمكية : (أورده) .

 ⁽٤) فجين قوله (لسن التي السن التي التي عامل حر (بين) واسمه
 (اجع إلى ما أبهر ، كردي ،

⁽٥) - منجنج البحاري (٥٥٠٣) ۽ صحح مسلم (١٩٦٨) عن رافع بن جديج رضي لله عنه

⁽٦) وقوله ، (أي ، لمعني) متعلق بـ (بهينا) ، كردي

 ⁽٧) سدلُتُ الثوب سدلاً من باب (حل) أرجهُ وأرست من غير ضم حاسم النصباح العبير
 (ص : ٢٧١)

 ⁽٨) الصَّحَاءُ هو أن يشمل بثوب واحد لسن عده غيره ثم يرفعه من أحد حابيه مصعه عنى مكه ...

وَلَوْ قَتَلَ مُمُنَقِّنِ أَوْ نَقَلِ مُحَدَّدٍ ؛ كَنْدُوةٍ وسوطٍ وَسَهُمَ بَلَا نَصْلِ وَلا حَدُّ ، أَوْ بَسَهُم وَيُلْدُقَةٍ ، أَوْ حَرَحَهُ سَهُمُّ وَأَثْرَ فِيهِ غُرْضُ الشَّهُمِ فِي مُؤْورِهِ وَمَاتَ بَهِمَا ، أَوَ الْحَقَ بِأَخْتُولَةٍ ، أَوْ أَصَابَهُ شَهْمُ مَوقَعَ بَأَرْضِ أَوْ حَتَلِ ثُمُّ سَقَطَ مَنْ ﴿ حَرْمٍ ،

والحكمةُ في المظم تنجشه بالدم مع أنّه رادُ الحنّ ، ومن ثمَّ بُهي عن الاستنجاءِ به .

نعم؛ بَاتُ الكِلْبُ وَطَمَرُهُ لَا يُؤثِّرُ ، كَمَا يَأْتِي (``؛ قلا يَرَدُّ عَلَى قولِهُ (وجرحُ غيرِه) ،

(فلو قتل) بعدية كالّة ، أو (بعنقل) معنع العاف المشدّدة (أو ثقل محدد المحدقة ، وسوط ، وسهم بلا بصل ، ولا حل) أمثلة بلاول () ومن أمثلة الثابي () القتل بثقل سهم له بصل أو حدّ (أو) قبل (مسهم ، وبعدقة ، أو جرحه سهم () ، والر فيه عرض السهم) بصم العين التي حالة (في مروره ، ومات بهما) أي بحرج والتأثير (أو الحق بأحبولة) وهي حيال تُشدُّ للصبيد ، ومات بهما) أي بحرج او لا (فوقع بأرض) عالية المحسلم المصيد ومات (أو أصابه سهم) حرجه أو لا (فوقع بأرض) عالية المحسلم المحسوبية له قولُه الآتي (فسقط بأرض) وحيث فلا اعتراض علمه ، ولا يختاح لتصويبه بما إذا لم يخرجه السهم (أو حيل ، ثم سقط مه) () فيهما () وت ت (حيم) في الكل القوله تعالى (﴿ وَالنَّسَةَ فِلْهُ وَالْمَوْدُودُ وَالنَّهُ وَالنَّهُ وَالْمَوْدُودُ وَالنَّهُ وَالْمَوْدُودُ وَ النائد عما أي المقتولة حرم) في الكل القوله تعالى (﴿ وَالْسَةَ فِلْهُ وَالْمَوْدُودُ وَالنائد عما أي المقتولة عرم) في الكل القوله تعالى (﴿ وَالْسَةَ فِلْهُ وَالْمَوْدُودُ وَالْسَة وَالْمَوْدُ وَدُ وَالْسَة وَالْمَوْدُ وَدُ وَالْمَائِقُ وَالْمَائِقُ وَالْمَوْدُ وَدُ وَالْمَائِقُ وَالْمَوْدُ وَدُ وَالْمَائِقُ وَالْمَوْدُ وَالْمَائِقُ وَالْمَائِقُ وَلَا الله وَالْمَائِقُ وَلَا مِنْ الْمَائِقُ وَالْمَائِقُ وَالْمَائِقُ وَالْمَائِقُ وَالْمَائِقُ وَالْمَائِقُ وَالْمَائِقُ وَالْمَائِقُ وَالْمَائِقُ وَلَا مَائِقُ وَلَيْ الْمَائِقُ وَالْمَائِقُ وَلَا الْمَائِقُ وَلَائِقُ وَلَالْمَائِقُ وَلَا الْمَائِقُ وَالْمَائِقُ وَلَالْمَائِقُ وَلَائِقُولُهُ وَالْمَائِقُ وَلَالْمَائِقُ وَلَالْمَائِقُ وَلَالْمَائِقُولُهُ وَالْمَائِقُ وَلَالْمَائِقُ وَلَالْمَائِقُ وَلَالْمَائِقُ وَلَا الْمَائِقُ وَلَالْمَائِقُ وَلَالْمَائِقُولُهُ وَالْمَائِقُولُهُ وَالْمَائِقُ وَلَالْمَائِق

عيبدو منه فرحه فإذا قلت اشتمل فلان العنداء كأبك قلت اشتمل الشيئة التي تعرف
 بهذا لاسم ؛ لأن انفسماء صرب من الاشتمال المحتار انفسجاج (عن ٢٥٩)
 وفي (ح) (في نحو النهن عن البندق والكال أيضا) هكذا

⁽۱) - في (س: ۱۹۸۸)،

⁽٢) أيُّ : للمطّلِ . (ش : ٣٣٨/٩) .

⁽٣) أَيْ ؛ النَّتَلَ بَصْلَ سَعَلُدٍ ، (ش : ٢٢٨/٩) ,

⁽٤) وأنى ا المنهاج ا المطبوع : ﴿ أَوْ جَرَّحَهُ نَصَلُّ ﴾ .

⁽٥) أي معاوقع عدم امن أرض أو جل (ش ٣٣٨/٩)

⁽٦) - أي : في المسألتين ، معني المحتاج (١٠٩/٦)

وَلَوْ أَصَابَهُ بَالْهُواءِ فَسَقَطَ بَأَرْضِ وَمَاتَ ﴿ حَلَّ

سعو حجرٍ أو صربٍ ، ولأنَّه في الأربعة الأُول مات بلا حرحٍ ، وفيما عداها إلاَّ الحق لا يُشرى - الموتَّ من الأوّل المبيح ، أو الثاني المحرّم ، فعُلُب المحرّمُ

(ولو أصابه) السهم (بالهواء) أو عنى شجرة فحرجه وأثر فيه (فسقط بأرض ومات حل) إن لم لصنه شيء من أعصان الشجرة حال سقوطه عنه (١) ولا أثر لنأثير الأرض فيه ، ولا لندحرجه عنيها من حب إلى حب الأن الوقوع عليها ضروري أن .

ومن ثمَّ لُو وقع سَرِ بها ماءً ، أو صدمه حدارُها حرَّم أَنَّ إذا بَم يُؤثَّزُ فِيهُ (٢) فلا يَحلُّ ، حرحه أو لا^(١)

والماءُ لطيره كالأرص بنَ أصابه وهو فيه (٥) وإنَّ كانَ الوامِي بالبرَّ ، أو في هوائه أو في هوائه والرامي مالبرً ، خَرُمَ وقع فيه ، أو بهوائِه والرامي بالبرَّ . خَرُمَ

هذا كلُّه حيث لم يُنهِه السهمُ لحركة مدبوح ، وإلاّ لم يُؤثّرُ شيءٌ منا دُكن ، رحيثُ لم يعمنه السهمُ ، أو يعمن ؛ لثقلِ جثته في الماهِ قبل التهائه لحركةٍ مدبوح ، وإلاّ فهو عربق ، قاله الأدرعيُّ

وبقل النَّفييُّ عن الرارعن عامَّة الأصحاب أنَّه منى كَانَ الطيرُ في هوا؛ الماءِ ، حلَّ وإنَّ كان الرامي في البرَّ ، واعتمده ، وحمل الحسر الطاهر في

⁽١) أي عن لشجره، فكان نظاهر النَّب (ش ٣٢٨/٩)

⁽٢) أي : فعني منه ، بهاية السنتاج (١٢٠ /٨)

⁽٢) عمحرز قوله المار : ﴿ وَأَثْرُ فِيهِ ﴾ . ﴿ ش : ٣٢٨/٩)

 ⁽³⁾ قان في الهاية المحاج (١٢٠/٨) (فلز لم بحرجة بل كثير حاجة فوقع وعات ، أو جرحة حرجاً لا يؤثر ففظل حاجة فوقع فمات الم يحل بعدم منتج يحان مودة عدم)

أي أصاب اسهم طير الماء حالة كون الطبر في الساء ومات فيحل (ش ٣٣٨/٩).

⁽۲) معنف على توله * (بيه) . (ش : ۲۲۸/۹)

ويبحل الاضطياد يحوارج الشباع والطير الاكتب وههد وبار وشاهين

تحريمِه(١٠) على عير طير الماء ، وطيره الدي ليس مهو ته

نبيه أننى المصلف بحل رمي الصيدِ بالسدق الأنه طريق إلى الاصطاد الماح (١) وقال الله عند لسلام ومحمي والماورديُّ يخرُمُّ اللهُ لا فيه تعريفي الحيوانِ للهلاكِ ،

ويُؤخَذُ مِن عَلَيْتِهِمَا (1) اعتمادُ ظاهرِ كلامه هي ا شرحِ مسلم ا ؛ مِن حلَّ رمي طيرِ كبيرِ لا يَقْتُلُه السدقُ عاساً (١) ؛ كلاورٌ ، محلابِ صعيرِ قال الأدرعيُّ وهذا مممًا لا شكَّ فيه ؛ لأنه يِفْتُلُهِ عالبًا ، وقتلُ الحيوابِ عشاً حرامٌ

والكلامُ في السدقِ المعتادِ قديماً وهو ما يُضَعُ مِن الطينِ أَنَّ السدقُ المعتادُ الأنَّ وهو ما يُضعُ مِن الحديدِ ويَرْمِي بالدرِ فَيْحُرُمُ مطلقاً ؛ لأنَّه محرقُ مدقفٌ سريعاً عالماً ، ولو في الكبيرِ

معم ، إنْ علم حادقٌ. أنّه إنّما يُصِيتُ نحوَ جاحٍ كبيرٍ فيُشَنّه فقط . اخْمَلُ الحلُّ (ويحل الاصطياد) المستلزمُ لحلُّ المصادِ المدرَكِ ميناً ، أو في حكمِه (٢) (محوارح السياع ، والطير ؛ ككلب ، وفهد) ونمرٍ قَبِلاَ التعليمَ ، وإنَّ صُلَّمَ مدورُه ، وإلاً . . فلا ، وعليه يُحْمَلُ تناقصُ الروصةِ الوالمجموع ه(٧)

(وَمَازَ ، وَشَاهِمِنَ) لَقُرْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَمَا عَلَّنَتُهُ مِّنَ لَلْبُوَارِجِ ﴾ [المالذ: ٤] أي : صيلُها .

 ⁽١) وهو تول ﷺ في حديث عدي بن حاسم رضي ناه هذه ا وإن وقع في العام علا تأكَّله ،
 أخرجه البخاري (٥٤٨٤) ، ومسلم (٦/١٩٣٩) .

⁽۲) خاری الوزی (ص : ۱۲۱) ،

⁽٣) الحاري الكبير (١٩/١٩)

^(£) أي : الحل والحرمة

⁽۵) شرح مبحيح مسلم (۱۰۷/۷)

⁽٦) أي : في حكم البت ،

⁽٧) روضة الطالبي (١٤/٢ ه) ، و(١٩/٢) السجموع (٨٨/٩) ، و(٢٢٧ ٩٨)

بشرط كؤبها مُعَلَمة ؛ بأنَّ تترجر حارحَةُ السَّاعِ برخر صاحبه وتشرَّسل بإرْساله ، وتُمْسَكُ الطَّيْدُ ولا تأكُل منه .

أمّا الاصطبادُ بمعنى إنّاتِ بمنك عنى الصند ... فيخَصُّلُ (١) بأيّ طريقِ تبشر ؛ كما يأتي (نشرط كونها معلمةً) بلابة (بأن نبرحر حارجة السناع بوحر صاحبه) أي .. من هو نبذه ولو عاصاً ؛ كما هو ظاهرً

ثُم رَأَيْتُه مصوصاً بنشافعيُّ رصي عله عنه (٢٠) ؛ أي القمُّ بإيقافه ولو بعدُ شدّة قدوه

﴿ وتسترسل بإرساله ﴾ أي بهيعُ بإعرائه ؛ بقوله تعالى ﴿ مُكَلِّينَ﴾ (اسالته ٤) أي مؤتمرين بالأمر منهين بالنهي

ومن لارم هذا أن ينطلق يوطلاقه، فنو الطنق بنفسه لم يحل (٣) ، كما

(ويحسك الصيد) أي التحسُّه لصاحبه ، فإذا جاء - التحلُّي عنه .

(ولا تأكل منه) بعد إمساكه قبل قتله أو بعده ولو من بحو جلده لا بحو شعره ؛ للنهي الصحيح عن الأكل منه أكلت منه ".

⁽١) أي علا يحتص بالجوارح ، ال يحمن (ابع (ش ٢٣٩/٩)

^{(#4}T/T) / YI (T)

⁽٤) عن عدي بن حامم رضي الله عنه دان سألت رسون الله كالله عدي إنا عوم بصد بهذه لكلات ، عدان الإدا أرسلت كلابك المعشمة ، وذكرات اشم الله المكل بث أسلم علي عليكم وإن قند إلا أن يأكل الكلّث فإني أحاث أن يكون إنّما أشبكة على عشمه ، وإن حالظها كلاث من غيرها علا تأكل الكلّث المحاري (٥٤٨٣) ، ومسلم (٢/١٩٢٩)

ويُشْتَرَطُ تَوْكُ الأَكُلِ فِي حَارَحَةِ الطَّبْرِ فِي الأَطْهِرِ ،

وكأكلِه منه مقاتلتُه درنُهُ (¹⁾

وكذا لو هر (^(۲) في وحه صاحبه عند أحده الصند منه، كما بنحثه ابل الرفعة، قال الأن من شرائط التعليم في الانتداء الأبهر في وحه صاحبه (⁽¹⁾ التهى ويُشْجِهُ أنَّ محلَّم إن كان هرَّه بنظيم فيه، لا لمحرَّد عادة

وظاهرٌ كلامِهم هنا أنَّه لا فرق بن أكنه عمب إمساكه أو بعده وإنَّ طاب الفصلُ

وعليه فيُقُرِقُ بنه وبين ما تأتي قرباً تأنّه يُعتفرُ بعد طهورِ التعليمِ ما لا يُعتفرُ في ابتديه

ثُم رَأَيْتُ في كلامٍ شيح، ما يقُتصي السواءَهما في التفصيلِ الآتِي⁽¹⁾ ، وفي كلام الزركشيُّ ما يُؤيِّدُ ذلك

(ويشترط ترك الأكل في جارحة الطير في الأظهر) كحارحة السبع وكدا يُشْتَرَطُ فيها ، نفيّة الشروط ، حتى الرجارُه، برحر صاحبها ولو بعد العدو ، كما التُصرَ له البلقيمي ، لكن نفلا عن الإمام وأفرّاه أنَّ هذا لا يُشْترطُ ، وهو الوجة (٥) ، لإطباق أهل الصيد على ستحالة ذلك فيها(١)

 ⁽۱) قوله (وكأكنه منه معاملته دونه) بعني ولو أراد الصائد أحد بهييد منه عاميع وصدر بعائل درلدن، فهو كما لو أكل ۱ لأنه أحد لنصنه ، كردي

 ⁽۲) عارًا الكلب إليه يهر غريراً ، وهو ضبونه دون ساحه من فله صبره عنى الرد (نعاموس المحبط)
 (۲) ۲۲) .

⁽T) کانوه البیه (۸/ ۱۸۲)

⁽٤) أبين البطالب (٢/٣٨٢)

⁽۵) بشرح لکير (۲۰٬۱۲) ، روضه الطالس (۱۵،۱۵) وفي (ح) (الأوجه)

 ⁽٦) أي الإبرخار بمد بفدر في خارجه لطبي وراجع اللسهل بنصاح في احتلاف الأشتاح البيالة (١٦١٢)

وَيُشْتَرَطُ بَكُوْرُ هَذَهِ الْأَمْوَرِ بَحَيْثُ يُطِنُّ بَأَذُّكُ الْحَارِحَةِ ، وَلَوْ طَهْرِ كَوْبُهُ مُعَلِّماً ثُمُّمُ أكل مِنْ لَخُمْ صِنْدِ - فَمْ يَحَلَّ دَلِكَ بَضِيْدُ فِي الأَطْهِرِ ،

(ونشيرط تكرر هذه الأمور) المعسره في التعليم (بحيث بطن) في عادة أهل الحبرة بالحوارج (بأدب الحارجة) ولا يُضَيطُ بعددٍ

(ولو ظهر كونه معلماً) فأرسله صاحله فدم ستترسل ، أو رجوه فلم يترجل ، أو اشترسل (ثم أكل من لحم صد) أو حشونه أو حلده أو أدبه أو عظمه قبل قتله أو عقبه (الم بحل دلك الصيد في الأظهر) بديهي السابق () ، والأن عدم الأكل شرطً في التعليم التداءً ، فكذا دواماً

و لحرُ الحسلُ ﴿ وَإِذَا أَرْسَلْتَ كَلَيْكَ المُعَلَّمَ ﴿ فَكُلُّ وَإِنْ أَكُلَّ مِنْهُ ﴿ (*) إِنَّا في سنده متكلَّمٌ فيه ، أو محمولٌ على ما إذا أطعمه صاحتُه منه ، أو أكل منه بعدَ ما قبله والصرف ؛ بأنْ طَالَ الفصلُ عرفاً

ومن ثم فال في المحموع ، إن أكل منه عقب القتل فالقولان، وإلا خل ، قطعاً "

وحَرَجَ بدا دلك العبد) ما سقه مقادم بأكُن منه ولا يخرُمُ ، ومن ثمّ قال في الشرح الصعير الو تكرّر منه الأكلُ وصارَ عادةً له حرّم ما أكلُ منه أحراً قطعاً ، وكد ما أكل منه قبلُ على الأقوى ، ولا يُؤثرُ أكله ممّا اشتراسل عليه منفينه في تعليمه (١) .

⁽١) أي : في شرح : ﴿ وَلَا يَاكُلُ مِنْهُ ﴾ . ﴿ شُرَ ﴾ ﴿ وَهُو ٢٩﴾ ﴾ .

⁽۲) أخرِجه أبو داود (۲۸۵۲) عن أبي ثعلبه بحثني رضني لله عنه - وراجع * معادم اللبل *(27/E)

^(19/4) Parent (1)

⁽¹⁾ واحج في تشهل تنصاح في حيلاف الأستاخ في مسأله (١٩٩١) . وراجع البسأله الساعة بهذا برقم فإنا نملنا كلام الشرواني وابن قاسم عنى هذه النسألة ، وكلامهما مما لا لد توصيح هذه المسألة.

فَيُشْتَرَطُ تَغْلِيمٌ جَدِيدٌ ، ولا أثر للغَق الله ، ومعصُّ لَكُلْب من الطُنيُد لحسٌ ، وَالْأَضَخُ اللهُ لا يُغْفِي عَنْهُ ، وأنَّهُ يَكُفِي عَنْلُهُ لِماهِ وَلْرَابِ ، ولا بحث أن يُفؤر وَيُطُرِخُ

وإدا حرَّم ما دُكِر الصيد (فيشهرط تعليم حديد) لمساد التعليم الأوّل ا أي مِن حين الأكل^(١) (ولا أثر للعق الدم) لأنّه لا يُستَى أكلاً^(١) مع عدم قصايه^(٣) .

(ومعص الكلب من الصيد بحس) بجانبة بعلمة ؛ كغيره ممّا أصابه بعض أجراء الكلب مع رطوبة (و الأصبح أنه لا بعثى عنه) لندرته (و) الأصبح (أنه يكفي غسله بماء) بسعاً (وتراب) في إحداهن ؛ كغيره (ولا يحب أن يقور ويطرح) لأنّه لم يَبِدُ .

وتشرُّبُ اللحمِ بلعابِه لا أثرَ له ؛ لأنه لا تحاسةَ على الأجوافِ ؛ كما نُصَّ عليه

فرع أَ يَخْرُمُ اقتاءُ كلب صاراً ، وما لا بعع فنه مطبقاً ، وكدا ما فيه بعع إلاّ إنْ أَرادُ به الصيد حالاً ، لا ليصطاد به إنْ تأمَّل له ، أو حفظ بحو ررع (٤) أو دارٍ بعدًا ملكِهما لا قبلَه ،

ويخورُ تربيةُ حرُو لذلك(٥) . وكدا اقتناءُ كبيرِ ؛ لتعليمه إنَّ شرَعَ بِ حالاً ، فيما يُطُهُرُ .

⁽١) أي أو عدم الاسترسال أو غدم الابرجار (ش ٢٣١/٩)

⁽٢) أي و لمنع في الجير منوط بالأكل (ش ٢٣١/٩)

⁽٣) أي : للمبائد ، ﴿ ش : ٢٤١/٩)

^(£) كالمائب (شي ٢٣١/٩)

 ⁽٥) اي نصطاد به بعد بأهنه له ۱۰ آز لنحفظ به بحو رزع منكه بالفعل فيما يظهر ، فليراجع (شي ٢٣١/٩٤)

كتاب العبيد والدبائح

وفيما قبل (إلا ") بنقُصُ من أخره كلّ يوم فبراهان ؛ كما صبحُ " به التحدُّر " ، ولغل أحمدُ في فامسنده ؛ ﴿ أَلَّ اصغرِهما كَأَخْدِ (")، قال جماعةُ من الصحالة ﴿ وتتعددُ الفرارِيطُ لتعدُّد الكلابِ " ا

(ولو محاملت الحارجة على صد فقتمه) أو أنهته لحركة مذبوح (بثقلها) أو بصدعتها ، أو يعضها ، أو يعضها ، أو بمزه إمساكها (حل في الأطهر) لإطلاق قوله تعالى : ﴿ فَكُنُواْ مِنَّا أَتَسَكُنَ عَتِكُمْ ﴾ [الدند، ١] ، ولأنه مغشرُ تعليمُه ألا يغْتُلَ إلا جرحاً!) .

ويانما خَرْم الميث معرّص السهم ؛ لأنه من سوء الرمي وسميئه (جوارح) دعمار ما مِن شأمها ، أو الحوارخ : الكواست بالماء وقو مات محرح مع انتقل خل فطعاً ، أو هرعاً منها أو مشدّة عدوِها خَرُمُ ، قطعاً .

تب أنْ ها الحرحة ودكَّرَها فيما مَرَّ ؛ بطراً للَّفطِ تارةً ، وللمعنى أحرَى

﴿ وَ ﴾ يُشْتَرُطُ هِي الدَّبِعِ - قصدُ العين أو الحسنِ بالمعلِ (٧) ، فحينتهِ ﴿ لُو كَانَ

 ⁽١) قوله (رفيما قبل ١٧) أي في الطّور بني قبل فوله (١٧ أن) الح يناهن إنح ، كردي

⁽١) رني(پ)سجة:(مرح)

 ⁽٣) عن عبد الله بن عبد رصي فه عنهما عن النبي عليم طال ١٠ من النبي كذباً بيس بكلب ماشية أؤ صارية عصل كُلُّ يؤم من همله قيراطان ١٠ أخرجه البخاري (١٥٨٠) ، ومسلم (١٥٧١)

⁽٤) - مستقد أحمد (٧٤٧٠) أمن أبي عزيزة رضي الله عنه

⁽۵) وفي (ب) و(ج) رياده (أو الحوارح أكو سب بالباديد)

⁽١) الأولى : (ينبرج) ، (ش: ۴١/٩٤) ،

⁽۲۲) متعلق سا(التعبد) , (ش ۲۲۱/۹۰)

يَبِدهِ سِكْينٌ فَسَقَطُ وَالْحَرْجِ بِهِ صَيْدٌ أَوَ اخْتَكُتْ بِهِ شَاءٌ وَهُو فِي يَدَهُ فَالْمُطَعِ خُلْقُومُهَا وَمَرِيثُهَا أَوِ اسْتَرْسَلَ كُلْتُ سَفِّمَهِ فَعَنَلَ لَا لَمْ يَحَلَ ، وَكَدَّ لُو اسْتَرْسَلُ فَأَغُرَاهُ صَاحِئُهُ فَرَادُ غَذُونُهُ فِي الأَصْحُ ،

بده سكين فسقط والحرح به صيد) ومات (أو احتكت به شاة وهو في يده فالقطع حلقومها ومريثها) - لم تحلُّ ؛ لفقد القصدِ ، ورَبَّمَا لَم يُشْتَرَطُّ^(١) في الصمال ؛ لأنّه أوسعُ

(أو استرسل كلب) مثلاً (بنهسه فقتل - لم يحل) لأنَّ الإرسال شرطً ، كما في الحديثِ الصحيح⁽¹⁾ .

ولا يُؤثِّرُ أكنه هنا^{ر٣)} في فساد تعليمه

ويُقْرُقُ بينه وبين فسادِه في المسائل السائلة مَانَّهُ ثُمَّ عابد صاحبُه ، ومع المعابدة لم ينق للتعليم أثرٌ ، فوجب استشافُه ، وهنا لم يُعابدُه ، فونه إنّما الطلَق بنفسِه فوقعَ أكلُه نصرورة الطبع لا لمعابدةٍ تُفَسِدُ تعليمه

(وكذا لو استرسل) كلتُ مثلاً معبه (فأعراه صاحبه) أو عيرُه (فراد عدوه) لا يحنُّ الصيدُ (في الأصبح) لاجتماع الإعراء المبيع والاسترسالِ المحرُّم ، فعُلْت ، فإنْ لم يُرِدْ عدوُه حَرَّمَ حرماً

ولو رجره عامر جو ثُمَّ أغراه فاشترْسُل . خُلُ جرماً

ولو أرْسله مسلمٌ فرادُ عدوَّه بإعراء بحوِ محوسيٌ. حلُ كدا نَقَلاه عن الحمهورِ ثُمَّ بعَفَّه بحرم البعويُّ (٤) بالتحريم ، واختيار شيجه أبي الطيب له ؛ لأنه

⁽١) أي: القصد بالعمل ـ

⁽٢) مين تحريجه قريباً

 ⁽٣) أي ؛ في الاسترسال بنفسه . (ش : ٢٢٢/٩)

 ⁽¹⁾ قوله (ثم بعداء بحرم النعوي) ينج د أي العداد بعلاء عن الحديدور ، فالا الرفطع النعوي بالنجريم واحدره شيخه ، كردي

وإن أصابة سهم بإعدة ربع حلّ

ولوَ أَرْسَلَ سَهُماً لاخْسَارَ قُوتُه أَوْ إِلَى عَرَضِ فَاغْتَرَضَ صَيْدٌ فَقَتَلَهُ ﴿ حَرَّمَ فِي الأَصْخُ ، وَبَوْرَمِي صَبْدَ طَنَّهُ حَجَراً ﴿ حَلَّ ،

قاطعٌ أو مشاركٌ له ١٠٠٠ ، وهو الأوحة مُدركاً ٢٠٠

(وإن أصابه) أي الصيد (سهم بإعانة ربح) طرأ هبولها بعد الإرسال أو قبله ؛ كما اقتصاء إصلاقهم ، وكان تقصر عبه (الولا الربح (حل) لتعدر الاحترار عبها () ؛ فلم ينمير بها حكم الإرسان

وكذا لو أصابه مع القصاع وبره أو صدمه بحائط مثلاً ؛ لأنَّ أثرُ الوامي باقي مع دلك ، بحلاف ما لو وقع بالأرضى ، ثُمُّ اردلف منها إليه وقبلُه : فوله يُنحُرُّمُ ؛ لانقطاع حكمِه بوقوعِه عليها(*) .

وَخَرْخُ ﴿ بَإِعَاشِهَا ﴾ - تمحصُ الإصابة بها ، فلا يحلُّ

(ونو أرسل سهماً) أو كلاً (لاحتبار قونه ، أو إلى عرص) أو إلى ما لا يُؤكلُ ، أو لا لمرص (فاعترص صيد) أو كان موجوداً (فقتله حرم في الأصح) لأنّه لم يَقْضِد العبيدَ بوجه .

ومه فَارِقَ مَا فِي قُولُه ﴿ وَلُو رَمِي صَيْداً ظَمَّا ۚ حَجَراً ﴾ مثلاً ، أو حيواناً لا يُؤكلُ فأصاب دلك الصيد لا عيره ؛ لأبه قصد محرّماً ﴿ حَلَى ﴾ ولا أثر للله ؛ كما لو قطع حلق شاة بطُنُها ثوناً أو حيواناً لا يُؤكلُ

⁽١) وراجع (الشرح الكبر ١٠ (٢٢/١٢) ، و٥ روضه الطاليل (٥١٨/٢)

 ⁽۲) قوله (لأنه) إعراء بحو لمحوسي (فاطعً) أي تحكم إرسال المستم، قوله (وهو لأوحه) أي التحريم (مدرئً) أي لا حكماً (شي ٢٣٢/٩)

⁽٣) أي: من إضابة العيد . (ش: ٣٣٢/٩)

⁽٤) أي : الربح أر إعانتها (ش : ٢٣٢/٩).

 ⁽⁰⁾ راجع المبهل النصاح في احتلاف الأشياح المسألة (١٦١٤).

⁽١) رتى(١): (يك)

أَوْ مَنْ فَ طَاءٍ فَأَصَابَ وَاحَدُهُ حَنَّ ، فَإِنَّ قَصِدُ وَاحَدُهُ فَأَصَابَ عَيْرِهِ حَلَّ فِي الأَصِيحُ

ونو رمی نحو خبریزِ أو حجرِ ظلّه صنداً فأصاب صبداً . حلُّ • لأنّه قصد مباحاً ،

(أو) رمى (سرب) بكسر أوّله أي قطيع (طناه) أو بحو قطا^(۱) (فأصباب واحمدة حل) لأنه في الأوليين (⁽¹⁾ أرهقه بقعله ، ولا اعتبار بانقصد (^(۲) ، وفي الأحيرة (⁽¹⁾ قصده إحمالاً

أنَّ بمتجها(٥) فهو الإبلُّ، وما يُزعى من المال

(قان قصد واحدةً) من السرب (فأصاب غيرها) منه ، أو من سرب احرّ
 (حل في الأصح)⁽¹⁾ لأنه قصد الصبد في الحملة

وكدا لو أرسل كلماً على صيد معدل لعبره ولو في عير حهة الإرسال ، كما في السهم وإن طَهْرَ للكلب معذ إرساله ، على ما هو ظاهرُ كلامهم ، لكن خالفه حمع فيما إذا اسْتَدْتُو المرسَلُ إليه وقصد احر ، وهو الأوحة ، لمعادية للصائد من كل وجه .

ومن ثُمَّ لو كان عدولُه لفوت الأوّل له لم يُؤثّرُ ، كما لو أنست صيداً أَرْسِلَ عليه ثُمَّ عَنْ له آخرُ ولو بعد الإرسال فأنسكه ؛ لأنَّ المعتبرَ * أنْ يُرْسِله

 ⁽١) القطالاً واحدة العجلاء وهو نوح من ليمام يؤثر الحياه في الصحراء، وينجد أفجوجي في
الأرض، ويطبر حماعات ويقطع فسافات شاسعه، وبقيه مرفظ التمجيم الوسيط (ص
الأرض).

 ⁽۲) أي فيما عليه حجراً أو حيوانا لا يؤكل (ش ۱۹۳۳/۹) وفي المطبوعة المصرية («الأوليس)!

⁽۳) اي علال (ش ۲۲۲۲/۹)

⁽٤) أي : قي سرت ينجو ظناه ، (ش : ٢٦٣/٩) .

⁽a) أي , السين . (ش: ۲۳۲/۹) .

⁽٦) - وفي بعض النسخ : ﴿ حَلْتُ فِي الْأَصْحِ ﴾

فلؤ عاب عنَّهُ الْكلفُ والصَّبَلَدُ ثُمَّ وحلهُ منِتَ ﴿ حَرَّمَ ، وَإِنَّ حَرْجَهُ وَعَامَ ثُمُّ وحدة منتاً ﴿ حَرْمَ فِي الْأَطْهِرِ

على صيدٍ ، وقد وُجدُ(١)

(فلو عاب عبه الكلب) مثلاً (والتبيد) قبل أن بيجرجه الكلث (ثم وحده مسأ حرم) وإن كان الكلث متلطّحاً " بدم على الصحيح" ؛ لاحتمال موته سبب أحر ، والدم من حرح حر مثلاً ، والتحريم يُختاطُ له ؛ لأنه الأصلُ هما المدا

(وإن حرحه) تكلُث ، أو أصابه بسهم فجرجه حرجاً لِلمُكُنُّ إِحَالَةُ العوت عليه ، ولم يُنْهه تحركة مدلوج (وعات) عنه (ثم وحده ميتاً - حرم في الأظهر) لما ذُكِرُ ،

والثاني يحنُّ، ومال إليه في المتروصة الوصخيف ، بل صوّبه في المالمجموع الله ، والخيارة في والصحيح الواد شرح مسلم الله ، قال الله والسحوح المود شرح مسلم الله ، قال الله والشرف في التجويم شيءً ، وعُلَّن الشافعيُّ البحلُّ على صحّة الحديث المحريم أن الجمهور على الأوّل ، وبأنَّه على صحّة الحديث (١٨٠ ، واغْتَرَصَّه المنقيعُ البالُهُ المجمهور على الأوّل ، وبأنَّه

⁽۱) أي: الإرسال على صيد . (ش: ٢٣٢/٩)

⁽٢). وفي المطيرحة المعبرية ; { ملطحا } .

⁽٣) وفي (ر) واستطوعات و الهابه (١٩٣/٨) . (على نصحيح) من النس : والمثلث هو الموالة (١٩٣٢/٤) ، و الداية المجلوع (١٤٠/٤) ، و المجالة (١٩٣٢/٤) ، و الداية المجلوع (١٩٤٠١) ، و المحلوم (١٩٤٠٦) ، و المحلوم (١٩٤٠٦) ، و المحلوم (من ١٩٣٨) ، و المحلوم (من ١٩٣٨) . و المحل

⁽١) روضه الطاليل (٢١/٣١هـ ٢٢٥)

⁽a) المجموع (4/11-111)

⁽٦) شرح صحیح سلم (۸۱/۷)

⁽٧) - أي : النوري في (الررضة (٢٢/٢) ـ

فصل

يُمْلَكُ الصَّيْدُ بَصِيْطَة بيدة

حاه بطرق حسبةٍ ما تُقيِّدُ تلك الأحاديث المطلقة بأنَّ تُغَلَمُ * * • أي _ يُطنَّ * • طباً قريًا فيما يُظُهُرُ _ أنه فيله وحده

ولو وَحِدُه بِمَاءٍ ، أو فيه أثرٌ أحر ؛ كصدمةٍ أو حرحٍ ﴿ حرَّم ، حرماً ۗ ۗ "

(نصل)

فيما يملك به الصيد وما يتبعه

(يملك) لمبر بحو شجرم ، ومرتدً ، وبدريدٌ عاد للإسلام (الصيد) الدي يحلُّ اصطبادُه ــ ولشن عب أثرٌ ملكِ ـ بإنطان منعته (١) ولو حكماً () مع المصد ويخصُّلُ دلك (١) (نصفه) أي _ لإنسان ولو عبرُ مكلُّب

نعم ١ إنَّ لم يكُنَّ له نوعٌ تمييرٍ ، وأمره عيرُه(٧). . فهو لذلك العبر ١ لأنَّه آنةً به معصةً

(بيده) كندائر المدحات وإنَّ لم يقُصِدُ تَملُّكُه ؛ كأنَّ أحده لينظُر إليه ، فإنَّ

⁽١) عن عدي بن حاميم رضي الله عنه أن رسوب لله ﷺ قال الإدا رأيت سهنك ديم، ولم بر فيه أثراً عني عدي بن حاميم رضي الله عنه أن رسوب لله ﷺ قال الإدارات سهنك ديم، ولم بر فيه أثراً عبر المعتل الله في الديم الكبير ١ (١٩٣٩)، وأسو داود الطبائسي (١٩٣١)، والإمام أحمد في النمسية ١ (١٩٣٨)، وقال الترمدي الادا حديث حسن صحيح ، والممل عني هذا عدا أهل العلم

⁽٢) وفي المطوعة المصرية والمكية : (أي : أريظ)

⁽۲) ربی(ز): (تشا)،

 ⁽٤) أي مناعه عمل بربلد والحار متعلق سا(يمنك) في المن (ش ٢٣٣/٩)

 ⁽a) كمنطه بده وإنجاته بمصبق وبعشيشه في بدله ومسألي الحوص والسعب الأبيس ، واقد الإنطال التحسي . . فكجرجه بمذلف وإرمائه . (ش : ٢٣٣/٩) .

⁽١) اي : الإيطال . (ش ٢٣١/٩٠)

⁽٧) فلمبل فوله (فأمره عيم) فين فودالم يأمره أحد فهريستكه كردي كد في المسلح

وْسَجُرْحِ مُدَفِّعِينَ ۚ وَبِإِزْمَانِ وَكَشْرِ جَنَاحِ ، وَبِوْقُوعَه مِي شَكَّةِ مَصَّلُها ،

قصده لعبره الآذنِ له . ، مُلَكُه الغيرُ .

(و) يَمْلَكُهُ وَإِنْ لَمْ نَصِعْ بِدَهُ عَلِيهِ (نَجَرَحَ مَدَفِفَ ، وَبَارِمَانَ ، و) نَجُو (كَسَرُ جَنَاحٍ) وقَصَّهُ بَحَيْثُ يَغُجِرُ عَنِ الطِّرَانِ وَالْعَدُو حَمِيعاً ، أو نَجَيْثُ يُشَهِّلُ لَحُوقُهُ وأُحِدُهُ ، وَنَعَطِّتُهُ نَعِدُ الْحَرِعِ ، لا لَعَدَمُ النَّاءِ ، بل لَعْجَرِهُ عَنْ وَصَوْلِهُ (١) .

(وبوقوعه) وقوعاً لا يُعْدَرُ مِعِهُ عَنِي الحلاص (في شبكة) ولو معصوبة (نصبها) لنصبد ، كما بنا أصله الأ⁽¹⁾ وإن عاب ، طرد إليها أمْ لا⁽⁷⁾ ؛ لأنَّ يُعدُّ بدلك مستوياً عليه ، بحلاف ما لو لم تنصنها ، أو نصبها لا له⁽¹⁾ . أمّا إذا قُدَرَ معه⁽⁰⁾ على دنك⁽¹⁾ ، فلا ينْدَكُه^(٧) ما دام قادراً ، فمن أحده مملكة .

وبارسال^(٨) جارح عليه مشعاً كان أو كلماً ولو عير معلَّم له عليه يدُّ^(٩) ولو عصماً ، فأمسكه ^(١) ورال اصماعُه ؛ بأنُّ لم بـُفلتُ منه

ولو رُحره (١١٠) فصوليٌّ فوقف ، ثم أغراه كان ما صاده له (١٢١) ، يحلاف

 ⁽۱) قوله (بل نميجره عن رضونه) يعني الواحراج المبند فوقف عطشاً ۱ لمجره عن وطبول
بماه المبندة المب

⁽٢) المحرر (ص: £12) ، وفي (خ) : (في أصله)

 ⁽۳) قوله (وإن عاب) [لح ا يعني سواه كان الصائد حاصراً أو عائباً ، وسواه طرده اليها طارد أم وقع قيها ينصه ، كردي ،

 ⁽٤) أي فإن مجرد نفسها لا يكفي حتى يقمد نصبها للعبيد . معني المحتاج (١١٥/٦).

⁽٥) قويه (أدرواطر) أي الصيد (معه) أي الوطوع (ش ١٩٠٤)

⁽٦) قوله : (على ذلك) أي : الحلامي _ كردي _

⁽٢) وكذا لا يصبر أحق به فيما يظهر . (شي : ١٩/ ٣٣٤)

⁽٨) - وقوله : (ويارسال) عطب على (يوقوع) , كردي

⁽٩) قوله (به عليه يد) أي تنصائد على الحارج بد كردي

⁽١٠) وقوله 1 فأمسكه) أي أممك الجارح الصيد كردي

⁽١١) وصمير (منه) و(زجره) پرجدان إلى الجارح . كردي

⁽١٢) قوله ((كان ما صاددله) أي (للنضولي ، كردي

وَيِإِلْجَائِهِ إِلَى مَضِيقٍ لاَ يُعْلِثُ مَنْهُ

ما لو رَادُ عدوُه بإعرائه مِن عيرِ وقوفٍ

وَيُقَرِّقُ بِينَهُ وَمِينَ مَا مَرُّ أَمَالًا ۚ فِي إعراء المجوسيُّ ، سَاءً عَلَى الحرمةِ بِأَنَّهُ يُختَاطُ لها .

(وبالحائه إلى مصبق لا يفنت) نصمًّ ثُمَّ كسرٍ ، ـ منَ أَفَلَـــي الشيءُ ، وتُفَلِّتُ منِّي ، الفَلَت ــ (صه) كبتٍ أو برحٍ أَغْنَقَ باله عليه ولو معصوباً ؛ لأنه صَارً مقدوراً عليه .

وأَفْهَمَ قوله ١٠ (مضيق) الله لا بدُّ من أنَّ يُمْكه أحدُه منه من عير كلفةٍ

و يتعشيشه في سانه الذي قصده له (٢) ؛ كدارٍ أو برحٍ ، فيمُلِثُ بيصه وفرحه ، وكذا هو على المنقولِ المعتمَدِ ، بل حكى حمعُ القطعَ به ، فإن لم يقصدُه له . لم يَمْلِكُ واحداً مِن الثلاثةِ ، لكّه يَصِيرُ أحقُ له (٣)

أمّا ما عليه أثرُ منكِ ؛ كوسمٍ ، وقصٌ جاحٍ ، وحصبٍ ، وقرطٍ^(١) فهو لفطةٌ .

وكذا درَّةً وَجدَها سمكةِ اصطادها ، وهي مثقوبةً ، وإلاَ . . عله . قَالَ ابنُ الرفعة عن الماورديُّ ، إنَّ صَادَها مِن سحرِ الحواهرِ ؛ أي وإلاَّ فهي لقطةً أيضاً (** .

وإدا حُكمَ مَأْنَهَا له. . لم تُنتَقِلُ عنه ببيعِ السمكةِ جاهلاً بها ؛ كبيعِ دارِ أَحَناها ويها كنزٌ جَهِلُه فإنّه له .

⁽۱) في شرح (فاعراه صاحم) إلح (ش ۲۳۱/۹)

⁽٢) أي واعتبد الأصطبادية بهابة بمحتج (١٣٦/٨)

⁽٣) أي فيحرم على عبره أحده لكه يملكه (ش ٢٥٥/٩)

⁽٤) قوله (وحضب وفرط) أي وحصب سحو حاء وتعليق فرط في أدبه كردي

 ⁽a) أي إن صادها من غير بنجر النجراهر فهي نقطه وإن بم تكن مثموية وراجع الكماية لبنيه ال
 (٢١٥/٨)

وَلَوْ وَفَعَ صَئِدٌ فِي مَلَّكُهُ وَصَارَ مَقَدُّوراً عَنْهُ يَتُوخُلِ وَعَبُرُهُ ۚ لَمْ يَمُلِكُهُ فِي الأَصِحُ ،

هذا حاصلُ المعتمدِ في ذلك وإنَّ اوْهَمتُ عبارةُ عبر واحدِ حلاقه(١)

ولو دخل سمتُ خوصه ولو معصوباً فسدَّه بِسدٌ متفَدِّه ومُنَعَه النخروجِ منه... منكه إن صغر نحيثُ يُشكنُ تناونُ ما فيه بالبداء وإلا^(٢) - صار أحقَّ به ؛ فيخرُّمُ على عيره صيدُه، الكنَّه يُشْلِكُه .

(ولو وقع صيد في ملكه) اتفاقاً^(٧) ، أو بما يحلُّ⁽¹⁾ له الانتفاعُ به ولو بعاريةِ ؛ كسفينةِ كبيرةِ (وصار مقدوراً عليه بتوحل وغيره)^(۵). صار أحقُّ به ا فسخرُمْ على غيره أحدُه^(١) ، لكُهُ^(٧) يمْلكُه

وَإِنْمَا ﴿ لَمْ يَمَلَكُهُ ﴾ من وقع في نحوِ ملكِه ﴿ في الأصبح ﴾ لأنَّ مثل هذا لا يُقْصِدُ به الاصطلادُ ،

نعم ﴿ إِنْ قصد نسقي الأرضِ ولو منصوبة توخّل الصيدِ مها فتوخّل وصار لا يقدرُ على الحلاص منها ﴿ منكه على المعتمّدِ مِن تناقضِ لهما فيه (^) ومحلّه ﴿ إِنْ كَانِتْ مِنْ يُقْصِدُ بِهِا ذَلِكَ عادةً

⁽١) - رجع (المنين لنصاح في اختلاف الأشياح (مسأنه (١٦١٥)

 ⁽۲) قوله (ورلا) أي بأن كان كبراً لا يمكم أن يساون ما فيه إلا مجهد ونعب أو العام سبكة في النماء لم يملكه به ونكل صدر أحق به معني ربهايه (ش ١٩٥٥) ورجم ه معني المحتاج ١٩٥٥).

⁽٣) أي: بلائسدٍ ، ماش (ك)

 ⁽²⁾ قوله (أو بمدينطل له) لعله معطوف عنى فوله (في ملكه) وأن ال و بمعنى في فراجعه .
 والله تعالى أهلم ، هلي جاج الشَّلِي ، هامش (ك) .

⁽a) الواريسي (أو) (ش (۲۲۵/۹)

⁽٦) أي : بدرن إدناء بهاية المحتاج (١٩٦٨)

⁽٧) أي ، المير ، (ش : ٢٣٥/٩)

 ⁽۸) انشرح الكبر (۱۲ ۲۸ ۲۱) و (۱۲ ۲۲۲) و روضه العالين (۲۳/۳) ، و (۱/۲ ۲۳) ، و (۲/۲ ۲۳)

ومتى ملكة لم يرُلُ منكُة بالملاته ،

وعُلِمَ مِمَّا قُرَرْتُهُ () أَنَّ المصب يُدهي المحجر لا الملك ، فتقيدُه مملكه فيدٌ المتحجر المعلويِّ () أو للحلاف () ، وأنَّ السعبة إنْ أعذَتُ () للاصطباد مها وأران الوقوعُ فيها امتدع الصيد وصغرت بحيثُ يشهلُ أحدُه منها . مَلَكُه مَن هي بيده ولو عاصماً ممحرَّد وقوعه فيها ، فيما يظهرُ

(ومنی ملکه لم برل ملکه بانقلانه) وس أحده لَزِمَه ردَّه له وإنْ توخُش

تعم ؛ إنَّ قطع الشكة هو^(٥) لا عيرُه ، و تُعلت منها ... صار مناجاً وملكه من أخذه ، كما صبحُحه في * المجموع » ^(١) ، وكذا لو أفلته الكلث ولو بعد إدراك صاحبه

ويُوَجَّهُ ﴿ بَالَهُ بَالَ بَدَلَتُ عَجَرُهُ عَنَهُ ﴿) ، فلم يَتَحَمَّىٰ زُوالُ امْتِنَاعِهِ ، ثُم رَايَتُهم صرَّحُوا بَنِجُوِ دَلِكَ

ولا أثر لتقطعها (^^ سفسها ، ولو دقتِ بها ويَقِيِّ على استاعِه (٩٠ ؛ بأنَّ يُعَدُّو ويتُتبع بها (١٠٠ - ههو على إياحتِه ، وإلاً ، . فلصاحبِها .

⁽۱) قوله (وعلم مما فررته) وهو فوله (صدر أحل) ، وقوله (راسم) لح كردي

⁽٢) أي المذكور بعول الشارح (صدر أحق به) (سم ٢٣٦/٩)

 ⁽٣) رَحْعُ وَ السهل النصاحِ فِي احتلاف الأشاع ا مسأله (١٦١٦) . وقاطليم الشروامي
 (٣) رَحْعُ وَ السّمِي وَ (١١٦،٦) ، وقالسهاية (١٢٩,١٣٥/١)

⁽٤) وقي (خ) : (المحلت)

⁽a) أي: السيد، (ش: ۲۳۱/۹)

⁽١) المجمرع (١٩١/١).

 ⁽٧) قوله (عجره)أي لكب(عه)أي العبد (ش ٢٣٦/٩)

⁽A) أي . الشبكة

 ⁽٩) قَوْله : (وبئي على انتناعه) أي : قوته ، كردي

⁽١٠) (ويمتنع بها) أي : يقرى بإدهاب الشبكة . كردي

وكُدا بإرْسالِ الْمالك لهُ في الأصحُّ

ولو سعى حلف صيدٍ فوقف إعياءً. لم يملكُه حتى بأخده

(وكد) لا يرول^(١) ملكُه (بإرسال المالك) المطلق التصرّف (له في الأصح)كما لو سيّب بهيمته ، بن لا يخورُ دلك ؛ لأنّه يُشْبهُ سوائب الحاهليّةِ

نعم ١٠ إنْ قال عبد إرسانه (النَّنَّه بين يَأْخُدُه). أَبِيحُ لأَحده أكلُه فقط ؛ كالصيف (٢٠ إنْ علم نقولِ المالث دلث

وأمّا محتُ شبحما أنّ له إطعام عيرِه (") فيسمي حملُه على ما إذا عَلِمُ رضًا مسجه مدلك ، أو على أنّ أكلّ الثاني له إنّما اسْتَعادُه مِن قولِ المالكِ ذلك ، لكنّ يُشْتَرُطُ على هذا علمُ الدُبي بدلكِ القول

أو (أَعْتُمُنُّهُ) لم يُسخ دلك

أما عيرُ مطلقِ التصرّفِ ؛ كمكانّبِ لم يأدّنُ له سيّدُه. - فلا يُرُولُ (⁶⁾ بإرسالِه ، قطعاً .

ومَرَّ أَنَّ مِن أَخْرِمَ وَمِملِكِهِ صِيدٌ . زَالُ مِلكُه عِنْهُ فِيَلَّزُمُهُ إِرْسَالُهُ .

واسَّنَشَى الرركشيُّ مَا إِدَا حَسِّيَ عَلَى وَلَدِ لَهُ لَمْ يُصَدُّ ، أَوْ عَلَى أَمُّ وَلَدِ صَادَهُ دُونِهَا ﴿ لَحَدَيْثِ الْعَرَّالَةِ التِّي أَظُلَقَهَا البَّيُّ صَنَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأَوْلاَدِهَا لَ اسْتَجَارَتُ بِهُ (٢٠ . فِي الأَولَى (٧) .

⁽١) وفي (أ) و(ب) و(س) : (لا يرول) من الشرح .

⁽٢) راجع (المبهل النصاح في حبلاف الأشباح) مسألة (١٩١٧)

⁽٣) أستى المطالب (٣٩١,٣٩٠) .

أي : ملكه فته ، مثني المحتاج (١١٧/١) ,

 ⁽٥) قوله (واستشى الرركشي) أي استشى من عدم حوار الإرسال كردى

⁽٦) - أخرجه البيهش في لـ دلائل النبرة ١ (٣٥/١) .

⁽٧) أي : صيد الأم دون الولد ، (ش : ٢٢٧/٩) ،

وحديث * الحُمَّرة التي أحد فرحاها فحامل إليه تَعْرَشُ^(١) ، فأمر بردَّهما إليها⁽¹⁾ ، في الثانية⁽¹⁾ .

قال وهما صحيحان فيحث الإفلاث حيثةٍ فيهما ؛ أي إلا أن أيراد دبعً الولةِ المأكولِ ،

وقوله (صحيحان) عيرُ صحيع فإنَّ حديث المربة صعيفٌ من سائر طرقه ، ولَعَنَّه أَخِد في ا الحادم ا من احتماع طرفه فوله إنَّه حسنٌ

ثم رَأَيْتُ الحافظ اللي كثيرِ قال الا أصل له ، ومن نشبه للسيُّ صلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ فَعَدْ كُدُب، وعيرُه رَدَّ عليه الله وردَّ في الحملة في عدَّة أحاديثُ يتَقَوَّى معضُّها سعص (٤٤)

وأمّا الحُمَّرةُ ل وهي نصمُ المهملةِ فميمِ مشدّدةٍ ، وقد تُخَمَّفُ طائرٌ ؛ كالعصمور ، فحديثها صُخَخه الحاكمُ ، وقه النعبرُ نفرحها (١) ، وتأنّه صَنَّى اللهُ عليه وسلَّم قَال ، ﴿ رُدَّهُ رُدَّهُ ﴾ رحمةً لها

وكدا غَتُر بالمرحِ بالإفراد الترمديُّ وانَّ ماحه^(١) ، وفي روايةِ الطيالسيُّ . (بيضُها)^(٧) .

قالَ الدميريُّ وحكمةُ الأمرِ بالردِّ احتمالُ إحرام الأحد، أو أنَّها لمَّا

⁽۱) أي غرب من الأرض زيرفوف بحاجها (ع ش ۱۲٦/۸)

⁽٢) - أخرجه النجاكم (٢٣٩/٥) ، وأبو دارد (٢٦٧٥) ص اس مسعود رضي الله عنه

⁽٣) أي : صيد الرائد مرث أمه . (ش : ٢٩٧/٩)

 ⁽٤) رحم (المعاصد الحسم) (ص ١٨٤) ، و(الأسرار المرفوعة) (ص ١٧٣)

⁽a) أي: بالإفراد . (ش: ۲۲۷/۹)

 ⁽¹⁾ لم بحده فيهما ، وقد أورده الدميري وعراه رليهما في الحناه الحيوان الكبرى ال(٢٧٧) وعراه رابهما في دلك كما نقل عنه الشارح ، قراجع

⁽٧) - أخرجها (بطيانيني (٣٢٤) عن عند الله بن منجود رضي الله عنه

السحارث به أحارها ، أو كان الإرسال في هذه الحالة (١٠ واحداً التّهي وما قَالَه آجِراً (١٠ يُؤ في ما قاله (٢٠ الرركشيّ .

قَالَ⁽¹⁾ : ومَن معه طيرٌ أو غيرُه ولم يحد ما يدلحُه له ولا ما يُطْعلُه إيّاه بِلْرِئُه إرسالُه أيضاً - وبحلَّ إرسالُ معاد العود^(۵)

وبجث على حساب ارسال ما لهي عن قلم ؛ كالعُطّاف (١) ، والهُذُهُد(١) ؛ لأنه لنا حرّم البعرْصُ له بالإصصاد - حرّم حسّم ؛ كصيد الحرم

> وسخرُمُ حسلُ شيءِ من القواسق الحمس على وجه الاقتداء وبُحلُ حسلُ ما تُنتهمُ بصوته (١٠ أو لوبه اللهي ملحصاً

وبما دَكْرِهِ أَحْرَالًا يُفَيَدُ احْمَالُه في نَجُو الخُطَّافِ بَأَنَّ يَكُونَ حَيْسُه لا لَنْجَوِ

صوته

⁽١) أي بالربو بولد عن أنه نصب أحدهما دون الآخر (ش ٩ ٣٣٧) -

 ⁽٣) وهو قول الدميري (أو كان الأرسان) إنج (س ٩ ٣٢٧).

 ⁽٣) أي حن سئت مداد حشي على وعدصندت ته دونه ، أو على أم صدر ولدها دونها (شي
 (٣) ٩

⁽٤) أي . النبري . (ش: ٣٢٧/٩)

⁽٥) حياة الحيران الكبرى (١٥٨/١) .

 ⁽¹⁾ الحُطَاتُ هو صدت من الطيور القواطع ، غريض السفار ، دفيق ديجاح طويده ، منعثل بديل ، والجمع حطاطف اسمحم الوسيط (من 114)

 ⁽٧) عن ان هياس رصي الله عنهما قال بهي رسود بله ﷺ عن عن أربعه بهدهد ، والصرف والدملة ، و سعده الحبرجة سن حباد (٥٦٤٦) ، وأسو دايد (٥٢١٧) ، و سن ماحة (٢٢٧٤) ، و عن أبي الحويرات بعرادي عن النبي ﷺ أنه بهي عن قبل الحطاطيف وقاد لا تصلوا عده المؤد ، إنها بقود بكم من غيركم ، أخرجه البهمي في اللسن لكبر الا تصلوا عده المؤد ، إنها بقود بكم من غيركم ، أخرجه البهمي في اللسن لكبر الله المؤد ، إنها بقود بكم من أنه فا . بهي سبول الله ﷺ عن بحطاطف عود البوت أخرجه أبو دود في الدم مثل (٢٨٤١١) ورجم المتحدين الحبير ١٥٨٤ ، من المدير ١٨٤٨) من المدير ١٥٨٤ ، من المدير ١٥٨٤ ، من المدير ١٥٨٤ ، من المدير ١٨٤٨) من المدير ١٨٤٨ ، من المدير ١٨٤٨ ، من المدير ١٨٤٨) من المدير ١٨٤٨ ، من المدير ١٨٨ ، من المدير ١٨٤٨ ، من المد

⁽۸) ولي (ر) : (بصورته)

⁽٩) وهو دون الدميري (وبجل حسن ما ينتع _ ربح) (ش ٣٣٧،٩)

قرع: يَرُولُ مَنكُه بالإعراض عن بحو كسره حرّ من رشيدٍ ، وعن مبابل الحصّادين ، ومرادة (١) الحدّادين وبحو دلك ، من يُغرضُ عنه عادةً ، فيمُنكُه آخدُه ، ويُبقدُ تصرّفه فيه ، أحداً بطاهر أحوال السلف

ومه (٢) يُؤخذُ أنه لا فوق في دنك بين ما تتعلَقُ به الركاةُ وغيره مسامحةُ بدلك ؛ لحقارته عادةً ، لكن بحث برركشيُّ ومن بنعه النفيد بما لا نُعلَقُ به ، لأنها تُتَعَلَّقُ بجميع السناس ، والمالكُ مأمورٌ بحمعها ورحراح بصب المستحقين منها ؛ إذ لا يُحلُّ له التصرّفُ قبل إحراجها ، كاشريك في المشترك بغير إدب شريكِه ، فلا يصحُّ إغراضُه (٢)

قَالَ . ولَعلَّ الحوارَ محمولُ على ما لا ركاه فيه ، أو على ما إد رافتُ أجرةُ جمعها على ما يُؤْحدُ⁽¹⁾ منها - النهى

و مَرُّ فِي (رَكَاهُ السَّاتَ) عَنْ مُحَلِّي وَعَيْرُهُ مَا بَهُ تَعَنَّىُ بَدَبَكُ ، فَرَ حَفَّهُ (*) تعم ؛ محلُّ حوارِ أحدِ ذلك ؛ كما هو ظاهرٌ - ما لم تَذُلُّ قريبةٌ من المالث على عدم رضّاه ؛ كأنُّ وكُل من يِلْعُفُه له

وبه يُعْلَمُ الله مال المحجور لا يُمْلَكُ منه شيءٌ بدلك ؛ إذ لا يُتَصَوَّرُ منه إعراصٌ

ثُمَّ رَأَيْتُه هِي ٥ الروصة ٥ هي اللفطة مقل عن المتولِّي وأقرَّه ١ أنَّ محلُّ حلُّ التقاطِ السنامل - إنَّ لم يَشُقُ على المالكِ(١)

 ⁽¹⁾ البُرادة ما يسافط من الحديد أو نحوه في أثناه برده المعجم نوسيط (ص ٤٨)

⁽۲) أي * من التعليل . (ش : ۲۲۷/۹) .

⁽۳) أي : المالك ، (ش : ۲۲۷/۹) .

⁽٤) أي: على زكان. . إلح . (ش: ٢٢٧/٩).

^{(4) 3&}lt;sub>6</sub> (11/113_113)

 ⁽٦) روضة الطاليين (٦٧٤/٤)

وعبارةُ المتولِّي وإنْ كان المالثُ يلْنَفَظُه ويَثُفُّلُ عَلَيْهِ النَّفَاظُ الناس له. «لا يحلُّ

وعمارةُ شيحه القاصي إن كان في وقتِ لا يتحلُون بمثلِ تلك السماملِ حنَّ ، ونُخْعلُ دلالةُ الحال كالإدن ، أو شحلُون سئله فلا يحلُّ

ومه يُعْلَمُ صحَّةً قولي (ما لم ندُلُ) إلى أحره

وعبارةً مُحلي بو لم تُغلمُ حقيقةً قصد المبالك. فلا يُحلُّ ، والناسُ محتلمون في ذلك ، وقلُ أنْ يُوحد منهم من يشُرُكُه رعبةً ؛ أي فينتمي الاحتياطُ

ورَأَيْتُ لأدرعيُ بحث مي سبابل المجحور أنه لا يحلُّ انتقاطُها ؛ كما لو جُهلُ حالُ العالث ورصاه المعتبرُ ، وعيره (١) اغترَصه بما بحثه البلقيئُ في عيونِ مَرُّ الطهرانِ (١) : أنَّ ما لا يختفلُ به مُلاَكُه (١) ولا يمنعُون منه أحداً ، أو (١) اطُرَدَتُ عادتُهم بدلك (٥) خَلُ الشرِّ منه وإنَّ كان لمجحورٍ فيه شركةً التَّهَى

ويُرَدُّ بِأَنَّ المسامحة في مِبِهِ العبول أكثرُ منها في السبابل ، هلى أنَّ التحقيقُ في تلك العبون أنَّ واصعي أيديهم عليها لا يملكُون ما ها إلا إنَّ ملكُوا منبعها ، وهو أصلُ تلك العبول ، وملكُه متعدَّرُ ؛ لأنَّه في نظولِ حيالٍ بمواتٍ لا يُدرى أصلُه فيكُونُون حيثة أحقَّ بتلك العباء لا عيرُ

ثم رَأَيْتُ التُلْقِيئِ صرَّحَ في السائلِ مما صَرَّحَ مه في الماءِ فقَالَ . كلامً

⁽١) أي : الأمرمي . (ش : ٣٢٨/٩) .

 ⁽٣) أي مياه مر الظهران فـ (مرا) قريه داب بحل وتساير ودرع ومباه، و1 لظهران) اسم بدوادي وهو على أمبال من مكه إلى جهه المدينة والشام على الأسماه (ص ٤٥٤)

⁽٣) قوله (أن ما لا يحتمل به ملاكه) ؛ أي الا يجمعونه كردي

^{(1) (}أر) سعي (الراو) (ش ٢٣٨/٩) وفي (أ) و(ب) (و) بدل (أو)

⁽a) أي : مدم المنع , (ش : ۲۲۸/۹)

وَلُوْ تُحَوَّلُ حَمَامُهُ

ه الروصةِ » يَقْتُصِي إثبات حلافٍ في السديلِ ، وليس كدلك وإنَّ كان الروعُ للحو صعيرِ - التُهي

قَالَ غَيرُه (١) _ وهو حبّدٌ ، ويدُلُّ له إطلاقُ * المحموع * الآتي على الأثر (١) _ . أنَّ اعتيادُ الإناحةِ كافي ، مِن عير نظرِ إلى كونه لمحجورِ أو عيرِه ؛ لأنَّ تكنيف وليه المشاحة له فيما اطردَتِ العادةُ بالمسامحةِ به أمرٌ مُشنَّ ، وبهدا (١) يُنظُرُ في تنظير بي عبد السلام ؛ في حلَّ دحول سكّةٍ أحدُ ملاّكه، محجورٌ التُهي

ويَخرُمُ أَحَدُ ثمرِ متباعظٍ إِنْ خُوْطَ عليه وسَقَطَ داحل الحدارِ ، وكذا إِنْ لَم يُحَوَّطُ عليه أو⁽¹⁾ مَنقَطُ حارِجُه ، لكن إِنْ لم⁽⁰⁾ تُعْتَدِ المسامحةُ بأحدِه .

وفي المجموع أ. ما سَقَطُ حارحَ الجدارِ إِنْ لَمْ تُغَنَّدُ إِياحَتُه. حَرُّمٌ ، وإِنْ اغْتِيدَتْ. . حَلَّ ؛ عَملاً بالعادةِ المستمرَّةِ المعلَّبةِ على الظنَّ إِياحِتهم له ، كما تَجِلُّ هديّةُ أَوْصَلَها مميرُ^(١) التَهَى

ومَن أَخَذَ جلدُ ميتةٍ أُغْرِضَ عنه فدُنعَه، . فَلَكُه ؛ لزوالِ ما فيه ؛ مِن الاختصاص الضعيفِ بالإعراض (٧) .

(ولو تحول حمامه) مِن برجِه إلى صحراء ، أو(١٨) اخْتَلُطُ بساح محصور

 ⁽۱) قول (دال هيره) أي اللهبي ، قوله (وهو) إلح ، أي ما طاله العير ، وكدا ضمير (له) . (ش : ۲۲۸/۹) ،

⁽٢) أي: آلماً. (شي: ٣٢٨/٩)

⁽٣) أي نقوله (الأدانكيب اليلح (ش ٣٣٨/٩)

⁽۵) وقي (غ)و(ز) : (و) .

 ⁽a) وقي (ب) والمطبوعات : (إن) فير موجودة

⁽١) التجنزع (١٩/٤) ،

⁽٧) أي الأن مجرد الاحتصاص يضعف بالإعراض المدي المحتاج (١١٨/٦) -

⁽A) وقي (ب) والمطبرعات : (ر) إذل (أو)

إلى تُرْح عَيْره لرمة ردَّه ، فإن الحفظ وعشر التَّمْبِيرُ لمَّ يَصِحُ بَيْعُ أَحَدُهُمَا وهنتُهُ شَيْئاً مَنَهُ لِدُلَثِ ، ونخُورٌ لصاحبه في الأصحُ ، فإنَّ باعهُما والْعَدَّدُ مَعْلُومٌ لهُما والْقَسَةُ سُواءً صَمَعُ ،

خَرُّمَ الاصطبادُ منه ، ومَرَّ سِالُه في (البكاح)'``، أو مساحِ دخل موجه ، ولم يُمْلِكُه لكبرِ البرج . . صَارَ أحقُ به

ولو شتَّ هي إناحته ... فالورغ تركُه ، أو (إلى مرح غيره) الدي له فيه حمامٌ فوضع بلده عليه بأن أحده (... لرمه رده) إن تمبَّر ؛ للفاء ملكه

أما إذا لم بأخُدُه ﴿ فهو أمانةٌ شرعيّةٌ يَثْرِثُهُ الإعلامُ بها فوراً ، والمحليةُ بينها وبينَ مالكها ، فإن حصل سِهما فرحٌ أو بيصٌ ﴿ فهو لمالكِ الأشي

(فإن اختلط) حمامٌ أحدِ البرجين بالآخرِ ، أو حمامٌ كلَّ منهما بالآخرِ ، و وتعينُ النَّلْفينِ لهذا النصويرِ ، وأنَّ المتن فيه نقص عجيت ؛ ومن ثَمَّ رَدَّه عليه بلمنده أبو ررعة " وعيرُ ، و (وعسر النمييز لم يصبح بيع أحدهما ، وهنه) وبحوُهما من سائر النمديكات (شيئاً منه) أو كله (لثالث) لعدم تحقّني ملكِه لللك الشيء بخصوصِه .

وما تفرّر من أنّه إدا باع الكلّ لا يُضِعُ في شيءِ منه. هو ما رجّمته في 4 المطلب 4

(ويحور) لأحدهما أنَّ يُملُك (") ما له (نصاحته في الأصبح) وإنَّ حهل كلُّ عينَ ملكِه ؛ للضرورةِ .

(فإن ناعاهما) أي العالكان المحتلط لثالث ، وكلَّ لا يدُري عبن ماله (والعدد معلوم لهما) كمئةٍ ومثين (والقيمة سواء صبح) البيعُ ووُرَّع التمنُّ

⁽ASP_AST/V)_A (1)

⁽T) تحرير المتاري (T40 /T).

⁽٣) أي بيع أوهبه أو غيرهما ٢ من سائر التعبكات (ش ٢٣٩/٩)

على أعدادِهما ، وتُختملُ الحهالةُ في المبعِ ؛ للصرورة - وكدا يصحُّ لو باعا له^(١) بعضُه المعيَّلُ بالجزئيةِ^(١) .

(ورلا) بأن حهلا أو أحدُهما العدد ، أو تفاوتت القيمةُ (اللا) يصلحُ ؛ لأنَّ كلاًّ يَجْهَلُ مَا يَشْتَحَقُّهُ مِنَ النَّمَنِ

ورعمُ الإسبويِّ توريع النمن على أعدادهما مع جهلِ القيمةِ. مردودٌ ؛ بأنَّهُ^(٣) متعدَّرُ حينتِد

نعم ؛ إنْ قالَ كلَّ * (بغَتُك الحمام الذي لي في هذا نكدا). صحَّ ؛ لعلم الثمنِ ، وتُخَمَّلُ جهانةُ المبع ؛ للصرورة

وقولُه * (لي) لا يدُّمنه وإن خُدف من * الروضة * وغيرِها(١) .

ولو وَكُلَ أَحَدُهما صاحبَه فع للثالثِ كذلك ؛ فإن بَيْنَ ثَمَنَ نَفَسِه ، وثمنَ موكّلِه ؛ كما هو ظاهرٌ صبحُ أيصاً ؛ لمّا دُكِزَ .

وما أَوْهَمَهُ كَلامُ شَارِحٍ ؛ مِن آنَهُ لا يُخْتَاحُ هَمَا لَبَيَانِ النَّمَنِ ، مِن يَقْتَسِمَانِهُ . . معيدٌ ؛ لمحهل بالنَّمنِ حينتُدٍ ؛ لأنَّ الفرض ، جهلُ العددِ ، أو القيمةِ

ورع لو الحالط مثليّ حرامٌ ؛ كدرهم أو دهي أو حتّ بمثله له. . جار له أنّ يشرِلَ قدرَ الحرام بنيّةِ القسمةِ ، ويتُصرّفُ في الناقي ، ويُسلّم الذي عرله لصاحبه إنّ وُحِد ، وإلاّ . فلماظر بيتِ المالِ⁽⁰⁾ واشتقلُ بالقسمةِ على حلاف المقرّد في الشريكِ ؛ للصرورةِ ؛ إذ الفرضُ الحهلُ بالمالكِ ، فاندفع ما قِيلَ يَتَعَبُّ الرفعُ الشريكِ ؛ فاندفع ما قِيلَ يَتَعَبُّ الرفعُ

⁽۱) أي للنالك (شي ۲۳۹/۹)

⁽۲) أي كسعه (ش ۲۲۹/۹)

⁽٣) أي البوريع(حيثد)أي عدجهل(لقبعه (ش ٢٣٩/٩)

 ⁽¹⁾ رومة لطابس (٢/٢٥) وراجع (المهل الصاح في اصلاف الأثباع (ماله (١٦١٨)).

 ⁽a) أي أو صرفدهو يفسه بمصالح بسب المال إن عرفها (ع ش ١٣٩/٨)

للغاضِي ليَقْسِمُه عن المالكِ.

وفي ا المجموع ، طريقه أن يُصُرف قدرُ الحرام إلى ما يحثُ صرفه فيه ، ويَتَصَرَّفُ فِي الباقِي بِما أَرَاد

ومن هذا^(۱) احتلاط أو حلطُ بحو دراهم لحماعةٍ ولم تَتَميَّزُ ، فطويقه ، أن يُقْسمُ الحميعُ بينهم على قدر حموفهم ، ورعمُ العوام أنَّ احتلاطَ الحلالِ بالحرام يُخرُّمُه . . ياطلُّ^(۱) .

وفيه كـا الروصة ١ إنَّ حكمَ هذا(٢) كالحمام المحتلط(١١)

ومرادُه التشبيهُ به في طربقِ النصرَف ، لا في حلُّ الاجتهادِ ؛ إد لا علامةُ هـ ؛ لأنَّ الفرضَ أنَّ الكلُّ صَارَ شبئاً واحداً لا يُمْكِلُ التمبيرُ فيه ، بحلافِ الحمام

قَانَ قُلْتَ عَدَا يُنَاهِي مَا مَرَّ فِي (العصبِ) ۚ أَنَّ مِثْلَ هَذَا الْحَلْطِ . تَقْتَضِي مَلَكَ العاصب ؛ ومِن ثُمَّ أَطَالَ فِي * الأنوارِ 4 فِي رَدِّ هَذَا بِذَاكُ^(٥)

قُلُتُ الاَيْنَافِيهِ ﴿ لأَنَّ ذَاكَ فِيمَا إِذَا غُرِفَ الْمَالَثُ ، وهذا فِيمَا إِذَا خُهِلَ ﴿ كَمَا تُقَرُّرُ .

ويفرض استوائهما في معرفته ، هما هما إنما هو أنَّ له إفرار قدر الحرام مِن المحتلط ؛ أي معير الأردار ، وهذا لا يُمافي ملكه له ؛ لأنه ملكُ مفيدًا بإعطام المدل ؛ كما مَنْ ، هنَّالله وقد تَسَطَّتُ الكلام عليه في ، شرح العماب ، معا لا يُشتغى عن مراجعته ،

⁽١) - أي : احتلاط المثلي يمثله ، (ش : ٢٤١/٩) - -

^(170/4) Humany (1)

 ⁽٣) أي يمو دراهم مجتلطه أو محدوظة بالا بمير لحماطه (ش ١٤١/٩).

⁽¹⁾ روفية الطالين (ATA/T)

⁽٥) الأنوار لأممال الأبرار (١/١٧٥-٩٧٨)

وَلَوْ حَرْحُ الْصَّيْدُ اثْبَاكِ مُتعاقِبات ؛ فإنَّ دَفْفِ الثَّنِي أَوْ أَرْمَى دُونِ الأَوَّلِ فَهُو لِلشَّنِي ، وَإِنْ دَفْفِ الأَوْلُ. فلهُ ، وإنَّ أَرْمَى فلهُ ، ثُمَّ إِنَّ دَفْفِ الثَّابِي يَقْطُع خُنْقُومٍ وَمَرِيءٍ فَهُو حَلاَلُ ، وعليه للأَوْلِ مَا يقص بالدُّنْح ،

(ولو حرح الصيد البان متعاقبان فإن) أرساه بمجموع حرحيهما فهو للثاني ، ولا صمان على الأول ؛ لما يأتي ، فإن جرحه " ثانياً أيضاً ولم يُدفّف وتمكّن الثاني مِن دبحه صمن ربع قيمته توريعاً للصف على جرحيه المهدر أحدُهما ؛ بطيرَ ما يأتي " مع استدراك صاحب المتعريب ، أو ودفف" ، فإن أضات المدبع حل وعليه ما معص من قيمته بالدبع ، وإلاً . حرام ، وعليه قيمته مجروحاً بالحرحين الأولين ، وكداله إن لم لدفق ولم يتمكّن الثاني من فيجه ؛ نظيرٌ ما يأتي

وإن (**) (دفع الثاني ، أو أرس دون الأوّل) أي لم يُوحدُ منه تدفيفٌ ، ولا إرمانٌ (فهو للثاني) لأنّه المؤثرٌ في امتناعه ، ولا شيء على الأوّل ؛ لأنّه خَرْحه ، وهو مناحٌ (وإن دفف الأول ف) هو (له) بدلث (**) ، لكن على الثاني أرشُ ما يُقْصَ بجرحه من لحمِه وجلده ؛ لأنّه جني على ملك العير

(وإن أرمن) الأوّلُ (ف) هو (له) لذلك (ثم إن دفف الثاني مقطع حلقوم ومريء فهو خلال ، وعليه للأول ما نقص بالدبح) وهو ما بين قيمته رمِياً ومدبوحاً ؛ كدبحه شاة عبرِه متعذّياً

وقولُ الإمام [أما يَطْهِرُ التعاوتُ في مستقرُ الحياةِ"٠٠. تُعَفَّمُ الطَّبيُّ بأنَّ

⁽۱) أي :الأرل ((ش : ۴٤١/٩٠)

⁽٢) أي : في قوله : (أما إذا تمكّن من ذبحهم) إنح (ش ٢١١/٩)

⁽٣) وفي البطبوعة المصرية والمكية (الدس)

⁽¹⁾ أي يدرم الأول صمة العبد محروحاً بالجرحين لأوين (ش ١٩٤١)

⁽٥) وفي سنج (يون) وجعل من المش

⁽١) أي الأنه المؤثر في انشاعه

 ⁽٧) قوله (عي مستدر الحداد) أي قبل حرح الثاني كردي وراجع فانهايه المطلب في درابه ٥

وإنَّ دَفْفَ لَا مَفَطَعَهُمَا أَوْ لَمْ تُدَفِّفُ وَمَاتَ بَالْخُرْحَتِينَ . فَخَرَّامٌ ، وَيَضْمَنُهُ النَّابِي للأوَّل

الحلد يتُقُمنُ بالقطع وإنَّ دَهَم (١٠) ، لكُه حيثةٍ إِنَّه بضَّمَنَّ نفص الحدد فقطُ

ويُؤخذُ مه(١٠) صحّةُ كلام الإمام ١ لأنه إلىه بهي هي عير مستقرّ الحياةِ معاوت بين قيمته مدموحاً ورمناً ، لا مطبق العيمه فلا يردُ عليه ما ذكر في الحلد

(وإن دفف لا نقطعهما) أي الحلفوم والمريء فيجرامٌ ؛ لأنّه مقدورٌ عليه ، وهو لا يحلُّ إلاَ ندبجه (أو لم يدفف ، ومات بالجرجين فيجرام) لاحتماع المبيح والمجرَّم (ويصمه النابي للأول) لأنّه أفسد منكه ؛ أي يضمنُ له في التدفيف قيمته مرمناً

وكدا هي الحرجين العبر المدفقين إنّ لم يتمكّن الأوّلُ من دبجه ، على ما قُتصاه كلائهم ، لكن صحّحا استدراك صاحب التقريب ا عليهم ؛ بأنّه يسعي إدا ساوى سليماً عشرة ، ومرماً نسعة ، ومدبوحاً ثمامة أنّه يلرمه ثمامة أمامة الله يلرمه ثمامة وبصف الحصول الرهوق بعمليهما ؛ فيُورُعُ الدرهمُ العائث بهما عليهما (")

أمّا إذا تمكّن من دبحه فتركه عله قدرٌ ما فؤته الثاني ، لا حميعٌ قيمتٍه مرمنًا؛ لأنّه بتفريطه جعل فعل نصبه (٤) إفساداً

هي هذا المثال تُجْمِعُ قيمتاه سليماً ورمناً ؛ تَتُلُعُ تسعة عشر ، فيفسمُ عليهما (٥) ما فؤتاه ، وهو عشرة ، فحصة الأوّل لو صمن عشرة اجراء من تسعة

⁻ البلغي (١٨١/ TYL_3YL)

⁽١) - وقوله : ﴿ رَانَ دَفِيهِ ﴾ أي : بالجرح الأول . كردي .

 ⁽۲) قوله (ريؤحد) إلح مدا من كلام الشارح ، وقوله (مه) أي الاستواك (ش
 ۲۲/۹).

⁽٣) الشرح الكبير (١١/ ٥١) ، روضة الطالبين (٢١/٣٥)

⁽¹⁾ وهو إرمائه الصيد , (ش : ۲۲۲/۹)

⁽٥) - أي : ملي النيمتين ، (ش : ٢٤٣/٩) ،

رَإِنَّ حَرْجًا مِعاً وَدَفُهَا أَوْ أَرْمِنا ﴿ فَلَهُما ،

عشر حرءاً من عشرةٍ ، وحصَّهُ الثاني تسمهُ أحراهِ من ذلك فهي اللازمةُ له

وهدا^(١) على الراجع في أصل هذه المسأنه ، وهو ما لو حمى على مملوكِ قيمتُه عشرةٌ جراحةً^(١) أرشُها دسارٌ ، ثُم حرجه آخرُ حراحةٌ أرشُها دسارٌ ، ومات بهما - فعيما ينُرمُ الحارجش سنةُ أوجهِ للأصحاب ، وكلائهم في تحريرها طويلٌ متشقّت

والذي أطبق عليه العراقيون منها ، واعتمده ا الحاوي الصعير الله وعروعُه وعيرُهم وقال اس الصلاح إنه متعيّل الأنه الذالم لكن لدّمن محالفة المطائر والقواعد ؛ لاحتصاص الواقعة بما يقطعُها عنها الله عنواً تلك الأوجه محدوراً هو هذا : أنه يُجْمَعُ الله ين فيعته الأولى وتكور السعه عشر ، ثم يُقْتَمُ عليه (١) ما فَوْتَاه ، وهو عشرة ، فعلى الأولى عشرهُ أحراء مِن تسعة عشرَ جزءاً مِن عشرة ، وعلى الثاني تسعة عشر جزءاً مِن عشرة ، وعلى الثاني تسعة عشر جزءاً مِن عشرة ،

(وإن حرحا)، (معاً ، ودفقا)، نجرحهما (أو أرسا)، نه أو دُفَّه أُجدُهما وأرَّمه الآخرُ ، أو الحتمل كونُ الإرمان نهما أو نأخذهما (في) هو (لهما) وإنُ تُعاوتُ حرحاهما ، أو كان أحدُهما في المدنع ؛ لاشتراكهما في سبب

⁽١) أي ما صبحت بشيخان من استقراك صاحب (التعريب) (ش ٢٤٣١٩)

⁽٢) مفعول مطبق بوعيّ بغوله (حي) (ش ٢٤٣/٩)

⁽٣) - الحاري الصغير (ص : ٦٢٧)

⁽٤) من مقول ابن بصلاح وعله لشعين (ش ٢٤٣/٩)

⁽۵) اي بکمه نمطع نو فعه هن انتظائر (ش ۲٤٣/۹)

⁽١) قوله (أنه ينحمع) إنح حرًّا وددي أضل الإنح (ش ٢٤٣,٩)

 ⁽٧) أي ويمنه سيماً وفسم محروحاً بالحرح الأون اهد بهايه (ش ٣٤٣/٩)

⁽A) أي : مجموع القيمتين ، (ش: ٣٤٣/٩)

⁽٩) - أي : ملى مجمرع تسعة عشر ، (ش : ٣٤٣/٩)

وإِنْ دَفْفَ أَحَدُّهُمَا أَوْ أَرْمَى دُونَ الآخِرَ ﴿ قَلَمُ مَا وَإِنَّ دَفْفَ وَاجِدٌ وَأَرْمَى الآخَوُّ وَخُهِلَ الشَّائِقُ ﴿ حَرُمَ عَلَى الْمَدُّهِبِ

الملك ، لكن طاهراً في الأحيرة ، ومن ثم أن يُدب لكن أن ينشحلُ الآخر ولو عُلم تدفيفُ أحدهما ، وشُفُ في بأثير جرح الآخرِ . سُلُم المصفُ

للأوَّل ، ووُعِمَ النصفُ الاحرُ ، فإنَّ بال الحرَّ ، أو اضطلَّحا . فواصحُ ، وإلاّ فُسمَ بيهما نصفيْن ويُسنُّ لكلُّ أن يشتحلُ الآخر فيما خصَّه بالقسمةِ

(وإن دفك أخدهما ، أو أرس دون الآخر) وقد جرحاه معاً (في هو) هو (له) لانفراده نسب الملك ، ولا صمان على الآخر ؛ لأنه جرحَ مناحاً ، ويُحلُّ المذَّقَتُ ولو يغيرِ المذبح .

(وإن دفع راحد) لا بديج شرعيُّ (وأرس الأحر) فيما إذا ترثُ (وجهل السابق) مهما (المراصل ؛ كما السابق) مهما (حرم على المدهب) تعليباً للمحرّم (لأنه الأصل ؛ كما مرُّ () ، فوته يخمل سبق التذفيف ، فيتجل ، وتأخّره ، فلا إلا بالديج ؛ ومِن ثُمَّ لو ذَبّخه المذفّفُ. . خُلُ قطعاً .

والاعسارُ في الترتيب والمعيَّةِ بالإصابةِ ، دون التداءِ الرمي

أي : من أجل عدم العلم بالمذهب في الأحيرة (ش ٢٤٣/٩)

⁽٢) - أي: في غير مابح ، معني المحتاج (١٢٠ / ١٢٠) .

⁽٣) آي : في مرافع ، (ش : ٢٤٣/٩)

(كتاب الأضحية)

كتاب الأصحية ______

كتاب الأصحة

۾ ده هي سنه

(كتاب الأصحة)

(هي) تكسر الهمرة وصلها مع تجفيف الياء وتشديدها ما لدُنعُ من النعم
 تقرئاً إلى الله تعالى في الرمن لآني ، ويُدالُ صحيةً وأصحةً نفتح أوّا كلُّ وكسره ، شبئيتُ بأوّل أرمنة فعلها وهو وقتُ نصحى

والأصلُ في مشروعيَّتِها الكتابُ ، و حسَّةُ ١٠٠ ، و حماعُ الأمَّة

ورَوَى الترمديُّ والحاكمُ وهو صححٌ اكلُ على براعٍ فيه حبر أَمَّا عَلِمُ اللهُ آدمَ يومَ البحرِ مِن عَمَلِ أحبُّ إلى اللهِ تَعَالَى مِن إراقةِ الدم ، إنها لتَأْتِي يومَ القيامةِ بقروبِها وأظلافِها ، وإنَّ الدمَ ليَقْعُ مِن اللهِ ممكانٍ قبلَ أنْ يَقَعُ على الأرصِ ، فطِيبُوا بها نفساً اللهُ .

والحدرُ المدكورُ في ا الرافعيُّ ؟ وعبره ا عَظَمُوا صَحايًاكم فإنّها على الصراطِ مطايًاكم أن الله الله الله الصلاحِ : عبرُ ثانتِ^(٣)

ثُمَّ مدها أنَّ النصحية (سنة) في حقَّنا لحرُّ أو منعصِ مسلمِ مكتّفِ رشيدِ نعم ؛ للوليِّ الأب أو الحدُّ لا غيرُ⁽¹⁾ النصحيةُ عن موليَّه مِن مالِ

 ⁽۱) أما الكتاب صوله بعالى ﴿ صَلِّ بِرِبِّكَ وَالْفَسْرُ ﴾ [الكوثر ٢] وأما السنة صد تب عنه يطخ من قوله وقعله ، وصيأتي بعضها .

⁽٣) بيس الربدي (١٥٦٧)، التصليرك (٢٣١،٤) عن هائشة رضي الله عليه وأخرجه أيضا النهامي في ١٠٤٤٠)، والمحاكم صحيح الإنساد ولم يجرحاه، ولعميه اللهمي للمولّد (استيمال واه، ولعضهم ثركه)، وراجع النمار اللمير ١٤(٣٠/٧) وفي يعقى التبلغ : ٩ ما همل يه لين آمم ١٩.

⁽٣) لشرح الكبر (١٠/١٢) ، وراجع ا بلجيس بحير ا (٣٤١,٤)

 ⁽¹⁾ قوله (الاعير) أي الا بنس بفيرهما ا من بنجو الأم و الأح ، و نظم واسهما ، وسائر الفرامة بعد

ىمسە(۱) + كىما بأتى

قادر ٤ مأن قصل عن حاجةِ ممويه ما مرّ في صدقةِ التطوّعِ^(٢) ولو مساهراً وبدويّاً
 وحاجّاً بمنى وإنْ أَهْدَى ، خلافاً لِمّن شَذُّ^(٣) .

مؤكّدةُ ؛ لحر النرمديُ ﴿ أُمِرْتُ بالنجرِ وهو سنّةً لكم ا⁽¹⁾ . والدارقطيُ [،] ﴿ كُتِبَ عليَّ النحرُ ولَيْسَ بواجبٍ عليكم ﴾(٥)

وصعُ حرُّ ﴿ لَيْسَنُّ فِي الْعَالِ حَقَّ سُوى الرَّكَاةِ ١٠٠٠ .

وخاء باستاد حسل أنَّ أن تكرِ وعمر رَضيَ اللهُ عنهما كانَّا لا يُصحَيانِ معافة أنَّ يَرَى النَّاسُ وجوتها(٧)

والعاصي وانفيم والوصي وخبرهم فتأمل في هذا المقام المحاح أمير هلي هامش (ش)

⁽١) أي لا من عال المولي 1 لأن الولي مأمور بالاحتياط لمال موليه ومبسوع من النبرع به والأصحية تبرع ، اهد ، معني ، (ش : ٢٤٤/٩) ،

⁽t) IG (Y171).

 ⁽٣) أي [في] دوله إنها لا سن لنحاج نمني وإن بدي ينجزه نها هدى لا أصحيه معني لمحاح
 (١٢٣/١)

⁽³⁾ لم مجده بهذا النفظ في مس الترمذي ولا في غيره من كتب الحديث المسندة التي عدد ، ولا أنه ذكره المنافي عباص في ا إكمال المعلم بقو قد مسلم ؟ (2 * 8 / 1) نصيعة السريفي ونغير عرو ولا إساد ، وقد ساقلته كتب لفقه معرواً يلي الترمذي عن ابن عباس ، ومن أوائل من وحدت ذكره هو العمراني في البال ؟ (2 * 8 / 2) وأخرج الدارفطني (من ١٠٧٨) بحوه عن ابن عباس رضي الله عبهما قال رسول لله فلا = أمرت بالله وليس بواحب ؟ وكذا الطبر بي عبه أيف مراوعاً حالاً من حهة بيد والرواف راجع ؛ فيص العدير ؛ (٢٨٢ / ٢٣٢) ، ووا التلجيس العدير ؛ (٢٥٢ / ٢٣٢) ، والرواف راجع ؛ فيص العدير ؛ (٢٣٢ / ٢٠٠٧) ،

 ⁽٥) منس الدارفطي (ص ١٠٧٨) عن عبد الله بن عباس رمني الله عنهما ، وهو ضعيف راجع
 (٥) التلجيعي الجبير (٢/ ٢٥٧) .

 ⁽٦) أخرجه ان ماحه (١٧٨٩) عن فاطمه سب قبس رضي الله عنها وقد مر تنعريت في أوائل فعبل : (وليمة المرس) معصلاً بما فيه ، قراجته هباك

⁽٧) - أحراجه السيهمي هي ١ السس الكبير ١ (٦٦-٦٦) عن أبي سريحه المعداري رضي الله عدم وراجع=

كتاب الأصحية ______ مام

ويُوافقُه (١) تقويصُها في حبر مسلم إلى إرادة المصحّي (١) ، والواحث لا يُقالُ فيه دلث

ثُم إِنَّ تَعَدُّدُ أَهُلُّ النِينَ كَانَ سَهُ كَعَابِهِ ﴿ فَأَخْرَى ۚ مَنْ وَاحَدِ رَشَبِهِ مَنْهُمُ (*) ﴿ لَمَا ضَحَّ عَنَ أَبِي أَبُوبَ الأَنْصَارِيُّ رَضِي اللهُ عَنْهِ كُنَّا نُصَحِّي بَالشَّهُ الواحدةِ يَذْنَجُهَا الرَّجِلُّ عَنْهُ وَعَنْ أَهُلَ بِيَّهِ (١) .

والأه مستة عيي

ويُكُرَءُ تركُها ؛ للحلاف في وحوبها ، ومن ثُمَّ كانتُ أفضل مِن صدقةٍ التطوعِ ،

وَيَحَتَ النَّافَسِيُّ أَحَداً مِن رَكَاةِ العَطْرِ ۚ أَنَّ بَدَيَهَا لَا يَتَعَلَّقُ بِمَن كَانَ حَمَلاً أَوْل وقتِها وإن الْفَصَل عمت دحولِه ، ثُم رَأَيْتُه الْحَتَحُ أَبْصاً نَفُولَ الأَصْحَابِ ۗ لَا يُصَحَّى عمّا في النظنِ ، كما لا تُحَرِّحُ عنه الفَطرةُ ، اللّهَى

وكأنه لم نَنْظُرُ إلى احتمالِ أنَّ مرادهم ما ذَامَ مُحْتَّ ؛ لأنَّ التشبية بركاةِ العطرِ يُرُدُّ ذَلك(٢) .

قِيلَ ﴿ قُولُهِ ﴿ هِي سَنَّةٍ ﴾ عيرُ مستقيم ﴿ لأنَّ الأصحية عيرُ التصحيةِ ﴿ كَمَا

⁽ PAE/T) + NET - 1

⁽١) أي : ما دكر من الأخيار ، (ش: ٣٤٤/٩)

 ⁽۲) عن أم سلمه رضي قد صها أن لنبي ﷺ قال ۱۰ إذا رأيتُم هلال دي الجعمة وأراد أحدُكُم أنْ
 إنديشي ولُيْشيك مَنْ شغره وأطّفاره ١٠ صحيح مسلم (١٩٧٧)

⁽٢) راجع أ لمهل الماح في خلاف الأشاع ا مثألة (١٩١٩)

⁽٤) أخرجه مالك في ٥ لموطأ ١٠ (١٠٨٠) ، و سيعي في ١ السن لكبر ١ (١٩٠٨٤)

⁽٥) أي : وإن لم يتعدد أعل البيت

 ⁽٦) أي الإحبيان لمذكور و الأن المراد بالعشب به المبولد في يوم العند (ش ٣٤٤/٩)
 وقي (المطبوعات) : (عاك) ،

مَرَّرُ (') وَيُرِدُ بَانَ ذكر الأصحبة في انترجمه دالٌ على أنّ المراد منها ما يغُمُّ الأمريْنِ ، فأعاد الصمير على أحدهما (') الطهورة من قريبة السياق ، فعيه نوعُ استخدام .

تسيه . لم يُشُوا المراد ــ (أهل الست) هنا ، لكنّهم تَبُوهم في الوقف فقانُوا لو قال وفعتُ على أهل بني فهم أقارئه الرحالُ والسالُ فيَحْتَمِلُ أَنْ المراد هنا دلك أيضاً ، ويُوافقُه ما من أنَّ أهل البيتِ إِنَّ تعدَّدُوا كَانَتُ سَنَةً كفايةٍ ، وإلاً . . فسنَةً عين ،

ومعنى كوبها سنَّة كمايةٍ مع كوبها تُسنُّ لكلُّ منهم سَقوطُ الطلب بفعلِ الغير ، لا خصولُ مثوات نمن لم يفعلُ ؛ كصلاة الجبارة

وهي تصريحهم سديها لكلُّ واحدٍ مِن أهلِ النيت - ما يضعُ أنَّ المراد بهم المحاجبرُ

ويَخْتُملُ أَنَّ المراد بأهل البيت هنا * ما يَخْمَعُهم بَعْفَةٌ مِنْعَيِّ وَاحْدٍ وَثُو تُنزَعَاً

ويُفُرقُ بين ما هنا والوقف ؛ بأنَّ مدارُه (٢٠) ؛ على المتبادر مِن الألفاظ ، عالماً ، حتى يُخملُ عنيه لفظ الواقف وإنَّ لم يقصِدُه ، وهنا على من هو من أهل المواساة ؛ إد الأصحيةُ كدلك ، ومن هو هي معقة غيره ليس مِن أهلِ المواساة ، عالباً .

وقولُ أبي أيوب (يدَّنجُها الرحلُ عنه وعن أهل بنته)(١) بختملُ كُلاً من المعييْسِ، ويُختَمِلُ أنَّ المراد به ظاهرُه، وهم الساكنون بدارٍ واحدةٍ ؛ بأنَّ

⁽١) أي نفونه (ما بديج من النعم ...) إلح (ش ٢١٤/٩)

⁽۲) وهو التضحية , (شي ۲٤٥/۹) ,

⁽٣) أي (الرقب

^(£) سبق تخريجه أبعاً

كاد الأصحية ______ كاد الأصحية

لا تجتُ إِلاَّ بِالْتِرَامِ ،

اتُحدث مرافقُها وإنَّ لَم يكُنُ سِنهم فرانةً ﴿ وَبَهُ حَرَّمَ بَعْضُهُمْ ۚ ، لَكُنَّهُ بَعِيدٌ ، ولدلك تَتَنَّهُ فِي ٩ شَرَحَ العِنَابِ ٩ فرَاحِمُها فإنها مَهِنَةً

(لا تحب إلا بالمرام) كسائر المندونات وصرّح به نثلاً ليوهم أنَّ المراد بالسنةِ : الطريقةُ وإنَّ كان بعيداً هنا .

قيل: إنَّ أَرَادَ مَطَلَقَ الآلبرامَ ﴿ وَرَدَ عَلَيْهِ ﴿ لَمُرَثَّ الْأَصَحِيةِ ﴾ ، أو ﴿ هي لارمةً لي ﴾ ، و ﴿ إنَّ اشْسَرَتْ هذه بشاه ﴿ فَلَنْهُ عَلَيْ أَنَّ الْجَعَلَيْهِ أَصَحِيةً ﴾ ، ولا وجوت فيها .

أو حصوص السدر ورد (حعلَتُ هنده أصحيةً)، أو (هنده أصحيةً)(١)، وإنها تُجِبُ فيهما ؛ إلحاقاً لهما بالتحرير والوقف التُهَي

وَيُحَابُ اللهِ عَلَا اللهِ إِنْ اللهِ وَلا يَرَدُ دَنِكُ ** ؛ للعلم لهما مِن قولِه الآيِي ، وكذا لو قال (حَعَلَتُهَا أَصَحَبَةً) ، والأوّل ()

ويُشَعُ إِبِرَادُ بَلَكَ الثَلاثَةَ ؛ بِأَنَّ الذِي يَتَّجِهُ فِي الأَوْلَئِيِ الْهَمَا كَايِتَا بَدْرِ ، وَفِي الثَّالَثِ أَنَّهَا لا تَصِيرُ أَصِحِهُ بالشَرَاءَ ، بل بالجعل بعده (*) فيدُرمُه إِنَّ قصد الشكر على حصول بعدة الملك ، وإلا كال بدر لحاحِ ١ فالدفع إطلاقُ قولِه . ولا وجوبٌ فِيها ،

⁽٢) أي : غصرمن اللو

⁽٢) أي (إجملت علم أضحية) و(عدد أضحية)

 ⁽³⁾ عطف عنى لثاني (ش ١٩٤٦) أي وقد بحاب أيضاً باحسار الأول ١ بأن يقال المراد مطبق الانبرع بشرعي ١٩٤٤)

⁽٥) والظاهر أن المراد به بأن يعول بعد شراته (جعديه أصحبة) (ش ١٠٤٦)

ويُسنُّ لمُريده ألاَّ يُريل شغرةً ولا طُفرةً في عشَّر دي الْحَجَّة حتَّى يُصحِّي ،

(وسس لمربدها) عير لمحرم ولا يقومُ بدرُه (١) بلا إراده لها مقام إرادته لها ؟ لأنه قد يُحلُ بالواحب (ألا بربل شعره) وبو بنحو عانته وإبطه (ولا فقره) ولا عيرهما من سائر أجراه البدن حتى الدم ؟ كما صرَّخُوا به (٢) في (الطلاق) ، قاله الإسويُ (١) ، لكن علقه اللفيئ بأنه لا يصلُعُ بعده بن الأحراء هما ، وإنما المرادُ تنقيهُ الأحراء الطاهرة بحو حندة لا يصرُ فظفها ولا حاجة له فيه (في عشر دي الحجة حتى بصحي ، بلامر بالإمسان عن ذلك في حبر مسلم (١)

وحكمتُه شمولُ المعفرة والعنق من البار لحميعه ، لا النشية بالمحرمين ، وإلاً لكُره بحوُّ الطيب والمحيط .

وان فعل كُره وقيل حرّم، وعليه أحمدُ وغيرُه، ما لم يَخْتَخُ^(١)، وإلاّ فقد يحثُ ١ كقطع بدسارتي وحتان بالع

وقد يُسْتحتُ ؛ كحتاب صبيُ ، أو كشطُفِ لمريد إحرام أو حصورِ حمعةِ ، على ما بحثه الرركشيُ ، لكن يُبافِه إلماءُ عير واحدِ بأنَّ الصَّائمَ إذا آزادَ أَنْ يُخرِمَ أو بخصر الحمعة لا يُسنُ له التطبّث ؛ رعاية للصوم ، فكدا هنا رعاية شمولِ لمعفرة أولى

وقد لِمَاحُ ﴿ كَفَلْعَ سَنَّ وَجَعَةٍ وَسَلَّعَةٍ .

 ⁽١) قوله (ولا يعوم بدره) أي الدر الشخص الأصحية ، هذا دفع لما ينوهم أن الأصحة برايات
 مندورد الا يشترط البه بهذه الأعمال وإراديها والأن لواحب لا بدامن حصولة كردي

 ⁽٢) وقوله (مدينجل بالواحب) أي الأن بشخص عد ببرك الواحب فلا يمرم من كونه و أحداً براده فعله ، كودي ،

⁽٣) قوله (كما صرحودية) أي يكون بدم من أجراه البدن. كردي

⁽T1/1) aliquit (E)

 ⁽a) عن أم سبب رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال = إذا رأيتُمْ هلال دي المُحكَة وأزاد أُحدُكُم أن يُضخي = فليُنسَكُ من شفره وأطّعاره = . (صحيح مسلم) (1977)

⁽٦) قوله (مالم بحتج) بدندونه (كره) كردي

كتاب الأصحية _____

واغتُرَضَ الإسويُّ التمثيلُ مختانِ الصبيُّ بَانَهَا النَّحَرُمُ مِن مَالُه اللَّهِ وَأَجَابُ بَصُورُ هَا اللَّ بتصورُ هَا اللَّا بَاللَّهُ مِن أَهِلِ النِبِ ، أَوْ بَاللَّ يُشْرِكُهُ بَالعُ مِنْ مَنْ فَمْ زَدُّهُ اللَّهِ لأحمار وعماراتِ الأثمّة إنَّمَا دلَّتْ على الكراهة في حقَّ مريد التصحية ، وهد (١٠) لم يُردُها .

وحَالَمَه (٥) عيرُه فنحث ندب دلك لموليُّ أرادها عنه وليُّه مِن مال الوليُّ . وقياسُه . الندك في مسألتي (١) الإسنويُّ ؛ لوقوعها فيهما عن الصبيُّ

ويُصَمَّ هلى الأوجهِ ، لعشرِ دي الحجةِ ما بعده من أيّام التشريق إلى أنْ يُصحَيِّ ولو فَتَتَ أيامَ التشريقِ إنْ شُرِعَ (٧) القصاءُ ؛ مأنْ أخّر البادرُ النضحية بمعيَّرٍ . عابّه يَلْزُمُه ذَبِحُها قضاةً .

ولو تُمَدَّدَتُ أَصِحِتُه . انتُقَب الكراهةُ بالأوْلِ ، على الأوجهِ أيضاً ؛ يناءً على الأصحّ عندَ الأصوليّينَ : أنَّ الحكمَ المملّق على معنى كلّيٍّ يَكُهِي فيه أدنّى العرائب ؛ لنحقق المستَّى فيه .

وقصيتُه أنه لو تُواها متعدّدةً. لم تَنْتُب بالأوّلِ والدي يَتُجِهُ الله لا هرقَ .

ويُؤجَّهُ : بأنَّ القصدَ شمولُ المعمرةِ وقد وُجِدَ

⁽١) أي: الأضعية ، (اسم : ٢٤٧/٩)

⁽T1/5) المهمات (T1/5)

 ⁽٣) أي الأضعية من الصبي . (ش: ٣٤٧/٩) .

⁽٤) أي ; الصبي المدكور ، (ش : ٢٤٧/٩)

⁽a) أي : الإسوي . (ش : ۲٤٧/٩) .

 ⁽٦) أي مسأله كربه من أهل لبيب ، ومسأله الاشراك (ش ٢٤٧/٩)

 ⁽٧) قوله (وإن يشرع) أي إلى أد يشرع العصاء ، يريد بدكر مسأله العصاء هـ. أنه يصبم للعشر
وأيام الشرين أيام العصاء أيصاً ، علا يريل الشعر وبحود إلى أن يقضى ، وإلا فستأي المسأنه
في محلها ، كردي ، كذا في السبخ

و أَنْ يَدْمُحُهَا سُمُمَّهُ ، وَإِلاَّ ﴿ فَيُسْهُمُوا وَلاَ تُصَعُّمُ إِلاَّ مِنْ إِبَلِ وَنَقْرٍ وَصَمِ ،

(وأن يدبحها سفسه) إنَّ أَخْسَلُ اللاتباع ()
 بعم ؛ الأفصلُ للحشى وللأنثى أن توكُّلا ...

(وإلاً) بُرد الدبح بنفيه (") وتشهدها) بدياً ، لما في الحر الصحيح أنه صلى الله عليه وسنّم أمر فاصمه رضي الله عنها بدلث وأن تقُول إن صلاتي وسكي الله عليه وأن من المسلمين ، ووعدها بأنه يُعْفِرُ لها بأوّل قطرةٍ من دمها كُلُّ دبب عملته ، وأن هذا بعموم المسلمين (")

وأفهم المثل صحه الاستانه فيها ، وسيأتي(١)

ويُسنُ بعير الإمام - أنَّ يُصحِّي في بنه بمشهد أهله

وله إذا صحى عن المسلمين أن يلابح سفيه في المصلّى عقب الصلاة . ويُحَلِّيها للناسِ ؛ للاتباع^(ه) .

(ولا تصبح) النصحيةُ (إلا من إبل وبقر) أهليّةٍ عرابُ^(١) ، أو حواميس ، دون نقر وحشِ (وعسم) بلاتناع^(١) ، وكالركاء ، فلا بكُفي مثولّدٌ بين واحدٍ من

 ⁽١) عن أسن رصني له عنه عال صبحى النّبيُّ على بكشير أمّلجين ، فرأيّتُهُ وُاضعاً قلمَهُ على صداحهما ، يُسلّي ويُكبّرُ ، فديحهما سف احرجه البحاري (٥٥٥٨) ، ومسلم (١٩٦٦)

⁽Y) أي العدر أو غيره . مضي المحتاح (1/10/1)

 ⁽٣) أحرجه الحاكم (TTT) عن عمران بن حصين رضي الله عنه

أي : في المتن ، (ش ٣٤٨/٩) ،

عن بن عمر رضي الله عنهما قال الله على رسول الله على بديج وينجو بالمصلى العرجة المحاري
 (٥) عن بن عمر رضي الله عنهما قال الله الله على رسول الله على بديج وينجو بالمصلى العرجة المحاري

 ⁽¹⁾ العراث بالكثير - خلاف التحاليّ من التحت ، والعيل العراب - خلاف البرادين - معار الصحام (ص ۲۹۶)

⁽٧) قال تعالى ﴿ وَلِكُنْ تُعِلَى مُعِلَى الْمُكُنَّدُ لَمْ قَدَعَلَ مَا رِعَهُمْ مَا يَهِمِيهُ الْأَمْمِيدُ ﴾ [العج

وشُرَاطُ إِبلِ ، أَنْ يَطُعُن فِي السَّمَةِ السَّادِسَةِ ، وَنَعْرِ وَمَغْرِ فِي «كَانَةَ ، وَصَأْنِ فِي النَّاسِةِ

هذه وغيرها ، بخلاف متولَّدِ بين بوغين منها على الأوجم

ويُغْشَرُ على الأوجهِ أيضاً سنَّه بأعلاهما " سنَّا ، كسيْن في متولَّدٍ بين صابٍ ومعرِ أو نفرٍ - ويُطُهَرُ - أنْه " لا يُحرى ُ إلاّ عن واحدٍ ، لأنَّه بمتيفَّلُ

(وشرط إمل أن يطمن) نصمً العبن (في السنة السادسة) ويُعثرُ عنه نتمام التحامسةِ ؛ إدامِن لارمه (٣٠ الطعلُ فيما بدي

(و) شرطُ (بقر ومعر) - أن يطُعُن (في) انسـة (الثالثة) ويُعتَرُ عنه بتمام الثانية لدلك^(١) ، وكلُّ من هنده الثلاثة لُســتـى ثنيَةً ومســةً

(و) شرطُ (صاَن) أنَّ يطُعن (في) السنة (الثانية) ويُعثرُ عنه نتمام السنة لذلك آيصاً حدا^(٥) إن لم يُخْرَعُ قبلها ، وإلاَّ كفي^(١) ؛ كما في حبر أحمد وغيرِه^(٧) ،

وهي حبر مسلم ما حاصلُه أنَّ حدمة العبان لا تُدَّبَحُ إِلاَ إِنَّ عجر (^^) عن المستة(*) ، وتأولُه التحمهورُ بحملِه على الندبِ ؛ أي يُسنُّ لكم ألاَّ تَذَيْخُوا إِلاَّ

ويم بقل عنه قائلة ، ولا عن أصحابه النصحية بميرها ممي النحاج (١٢٥/٦)

⁽١) أي : الوهين

⁽٢) أي المتولدين بوهين .

⁽۳) أي بمام الحاسة ، (ش : ۲٤٨/٩) .

⁽٤) أي لنظير دلك على حدف المضاف (ش: ٣٤٨/٩).

⁽a) أي «شتراط دلك في الضأن» (ش ، ۲۸/۹۳).

 ⁽٦) قوله (وإلا) إنح الي وإن أحدع من ثمام السة الي سفط سنة (كمي) ويكون دلك بسرله البلوغ بالاحتلام بهايه ومعني (ش ٣٤٨/٩)

 ⁽٧) عن أم بالاى رضي تله عنها أن رسون الله يجلك فال الصلحوا بالمحدم فإند حائز الله الموجه الإمام الحدد في المسدد الله (١٩١٠) ، و سبهمي في السن الكسر ال(١٩١٠)

⁽٨) أي : مريد التضحية ، (ش : ٢٤٨/٩)

 ⁽٩) عن حامر رضي الله عنه قال ، قال رضون الله على الله الله المجلوا إلا أسبة ، إلا أن يعشر هايتكم ، =

ويجُورُ دكرٌ وَأَنْثَى ، وَخَصِيٌّ ، وَالْنَهِيرُ وَالْمَرَةُ عَنْ سَعَةً ،

مسنّة ، فود عجزتُم فحدعه صأب وفي هذا التأويلِ نظرٌ ظاهرٌ ؛ لسافاته لقولِهم الأتِي : (ثم ضأنٌ ثم معزٌ) .

والمستة في الحيرِ بشملُ الثلاثة السابقة ؛ كما في * شرحِ مسلمِ * عن العلماو^(۱) .

(وبحور دكر وأشى) إحماعاً ، بكنَّ الدكر ولو بلوبٍ معصولٍ ـ فيما يَظْهَرُ ـ أَفْصِلُ .
 أفضلُ ؛ لأنَّ لحمه أُصِيتُ ، إلاَ إذا كثَّر بروانُه ـ فأشى لم تَبِدُ أَفْصِلُ منه

وتُخرىءُ حنثى ؛ إذ لا يَخْلُو عنهما ، والدكرُ أفصلُ منه ؛ لاحتمالِ أنوثتِه ، وهو أفصلُ من الأنثى ؛ لاحتمال دكورتِه

﴿ وحصى ﴾ للات ع^(٢) ، ولأنَّ لحنه أطيتُ والحصيتانِ. غيرُ مفصودتيْنِ «الأكلِ عادةً ، بل حَرْمُ عيرُ واحدٍ أكلهما ، بحلاف الأدنِ

(و) يُخْرِيءُ (المعبر والنقرة) الذكرُ والأنثَى منهما ؛ أي كلَّ منهما (عن السعة) من البيوتِ (") هذا، ومِن المعامِ (") وإنّ اخْتَنَفَتْ أسنابُها ؛ كتحلُّل المعصرِ (")؛

فَتَذُنجُوا حَدَمَةُ مِنَ الصَّالُ ﴾ صحيح مسلم (١٩٦٣)

شرح صحیح مسلم (۱۱۹/۷)

⁽٢) ص عائد رصي الله عنها ، أو عن أبي هريرة رصي عله عنه أن وسول الله ينظ صبتى بكنشين سبب عظيمين أمنين أفرين مؤجو بن ١ بديع أحدهما عنان - « اللَّهُمّ ، عن مُحدّد وأكن من شهد لك بالتوحيد وشهد لي بالبلاع ١ - أخرجه المحاكم (٢٢٧/٤) ، والى ماجه (٢١٩٣) ، والحديث الرجه بالمحكم (٢٧٩٥) ، والحديث عن حامر بن عبد الله رصي الله عنهما ، وواجع المناحين الحبير ١ (٢٤٨/٤))

 ⁽٣) قوله (هن سمه من السوب) يعني إن دبع واحداً مهما سمه اشماص كل هن عده وأهل
 بينه ، چار ، كردى ،

 ⁽٤) وقوله (رس الدماه) أي يجرئ عن سبعه من الدماه ١ فكل دم عن شيخص من أهل بنه
 كردي

 ⁽٥) قوله (كتحلل المحصر) أي كما يحرى، عن سعه في النحلل للإحصار ١ بحر مندم
 بحراء مع رمبول الله ﷺ بالتحديث البدية عن سنعة والنفرة عن سنعة - كردي

والشَّاةُ عَنَّ وَاحِدِ ،

بحر مسلم به (*) وإنّ أراد بعضهم (*) مجرّد لحم (*) ، ثُمّ يقتسمُون اللحم ؛ ساءً على أنّها إفرارٌ ، وهو ما صنّحت في ا المحموع ا(*) ، وعلى أنها بيعٌ تمسعُ القسمةُ ؛ لِما مَرُ - أنّ بيع اللحم الرطب بعثته لا يَخُورُ

فمن طرقه (٥) آن يسم أحدُ الشريكين لصاحبه حصته بدراهم ولا تُجرىء في الصيد البدية عن سبعة طاع ١ لأنَّ القصد المماثلة .

وطاهرُ كلامِهم إحراؤُها عن سنع شياءِ في سنع أشجارٍ ، ويُؤجَّهُ بألَّهُ لا مماثله فيه

وخَرْحَ بِسِعةٍ مَا لُو دَبِحِهَا تُمَانِهُ طَنُّوا أَنَهُم سِعةٌ عَلَا تُحْرِيءُ عَن أَحَدِ مهم(١)

(و) تُخرى، (النباة) الصائبة والماعرة (عن واحد) فقط اتّفاقاً ، لا عن أكثر ، بل ثو دبحا علهما شاتين مشاعتين بسهما - لم يُخرَهُ ؛ لأنَّ كلاَّ لم يَدُمخُ شاةً كاملة

وحرً * * اللهمُّ * هذا عن محمَّدٍ وأمَّةٍ محمَّدٍ * (٧) . محمولُ على التشريكِ في الثوابِ ، وهو جائزٌ .

⁽۱) - صحيح مسلم (۱۲۱۳/۱۳۱۳) ، عن جابر رضي الله عنه

⁽٣) أي يمص لترى، في لمبرأز لمر (ش ٣٤٩/٩)

⁽٢) - وقوله : (سِبردلجم) أي : فير أضحية ، كردي ،

المجمرع (۱/۱۹۲۳) .

⁽ه) - أي : ييم اللحم ، (ش : ٢٤٩/٩) ،

 ⁽١) و لكره في سبان النفي نحم فيفيد أنه لا يحرىء عن شمايه ولا عن الواحد منهم أي و حد كان ٤
 ها يكون هايه أصبحيه ، فسمط ما توهم نعضهم من عدم إحراتها عن نسمه أمير علي هامشي
 (ش)

⁽٧) سيل تحريجه انفأ ،

وأفصلها بعبرٌ للم عردٌ لكم صأن لم مغرٌ .

وس ثمّ قالُود له أن لِشَرِك عيره (١) في ثواب أصحمه ، وطاهره حصولً الثواب لمن أشركه ، وهو طاهر إن كان ميتاً (١) ، فياساً على النصدي عنه

ويُقُرقُ بنه وبين ما تأتي في الأصحية الكاملة عنه^(٣) بأنّه يُغْمَرُ هنا ١ لكوبه محرّد إشرائةٍ في توابِ ما لا يُغْمَرُ ثمّ

ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يُؤَنَّذُ دَلُكُ⁽¹⁾ وهو ما مرّ⁽¹⁾ في معنى كونها سنَّه كفايةِ الموافقُ لما بحثه بعضهم أن الثواب فيس صخى عنه وعن أهل بيته. للمص**خي** حاصَةً ، لأنَّه الفاعلُ ؛ كانعائم نفرض انكفايه

(وأفصلها) عبد الإعراد (() ، فلا يُدفي قوله الآني سبعُ شيامِ إلح (بعبر) لأنّه أكثرُ لحماً من بنقره (ثم نقرة) لأنّها أكثرُها لحماً مثنا بعدها (ثم صال) لآنَ لحمه أطيتُ (ثم معر) الحماح لـ (ثُمّ) () لأنّ بعده مرانب أحرى تُغلّمُ

⁽۱) قوله (به أن بشرت هبره) بنع قال في ا شرح الروض ا قال دنج شاء عنه وعلى أهله و أو هنه وأسرك عبره في بوابها حار ، وعليهما حمل خر مسلم أنه صلى الله عنه وسلم صحى بكش وقال ا اللهم ، يقبل من محمد وأل محمد ، ومن أنه محمد ، وهي في الأولى صدى بكتاب سادي بواحد من أهل سيب قال في ا المحموع ا ومنه يسندل به لدبت لحر بصحيح في ا بنوط أه أن أن أن وب لأنصاري قال كالمجموع بالشاء لواحده يدبحها ترجل عنه وعلى أهل به ، وظاهر أن براس فيما ذكر بمعلميني حاصه ، لأنه الماعل كنا في نقائم بمرض الكماية . كرمني

 ⁽٣) ويدرم عنى هد أنه عليه الصلاء وانسلام ولما أراد وشراك الأمواب دون الأحياء (منم ٣٤٩٩)

 ⁽۳) قوله (ريدری بــه) صمير (بــه) يرجع (ني الشراك ، رصـــر (عــه) إني المبر كودي قوله : (عنه) أي : الميث ، (ش : ۴٤٩/٩)

⁽٤) أي : العرق . (شي : ٣٤٩/٩)

⁽a) قوله: (ما مر) أي تـقي (النبيه) ، كردي ،

⁽¹⁾ أي الافتصار على النصيحة براحير من الأنوع الأربعة (شر ٩٠ ٥٣٠)

⁽٧) قوله (حناج لـ (شم) أي الدكر (شم) مع الممر وتم يترك (الأنا عدم) أي العد (سعر كردي

وَسَبُعُ شِيَاهِ أَفْصِلُ مِنْ نعيرٍ ، وشاةٌ أفصلُ من مُشاركهِ في نعيرٍ

مِن كلامِه ۽ وهي^(١) : شرك مِن ندنةِ ثم من نقرةِ

(وسبع شياه) لا أقلَّ ؛ كما اقتصاء كلائهم ورن أؤهم تعليبهم بتعدّد إراقة الدم خلافة . ويُوَجَّهُ أَنَّ : بأنَّ شُبِع النعير ليدومُ شاةً ، فلا يُقاومُه مع الريادة عليه (") إلاَّ السبعُ (أفصل من بعير) ومن بقرةٍ وإنْ كان كلُّ مِن هديْن أكثر لحماً من ليسع ؛ لأنَّ لحمهنَّ أطيتُ مع تعدُد إراقةِ الدم .

(وشاه أفصل من متدركة في بعس) للانفراد بإراقةِ الدم مع طيبِ اللحمِ -

ويه يُغَلَمُ اتّحاهُ ما افْتصاه المتنُ آنها أفضلُ مِن الشركِ وإنْ كَانُ⁽¹⁾ أكثرَ البعير ، وقد صرّحَ صاحتُ الواهي السحو دلك ، وهو ظاهرٌ ، حلاهاً لمن تَطُّرَ هه⁽¹⁾

والحاصل أن لحم الإن والنفر نَمَّا تَقَرَّنا في الرَّدَاءة. اغْتُوت الأَفْصَلَيَّةُ فَهِما بِمَطَّةٍ أَكثريَّة اللحم ، والصال والمعر نمَّا تَقَرَّنا في الأَطْبِيَّة الْمُعْرَتُ الأَفْصَلَيَّةُ ويهما بالأَطْبِيَّةِ ، لا بكثرة اللحم ، ومن ثمَّ^(١) فَصَّلَتِ النَّبَعُ العبر الأَكثرَ المَّامِ

وقُدَّمَتْ أكثريةُ اللحمِ على أصبيته الأدَّ القصد إصاءُ العقراءِ

وَأَيْنَهُ مِنَا وَكُرَاتُهُ كُلَامُهُم ، وأنَّه لا غَبَرَاصَ عليه ، وأنَّه لا يَرِدُّ عليه قولُّ الرافعيُّ : قد بُؤدُّي التعارضُ في مثلِ هذا إلى التساوِي(٧) ، فتأمَّلُه

 ⁽١) قوله (وهي)أي مراتب أحرى صارة المعني ١ (١٩٧/١) (وبعد اسعر لمشاركة ١ كما سيأتي ، فالاعتراض بأنه لا شيء بُغَذَ المُعْر سابط)

 ⁽۲) أي ما اعتصاء كلامهم ، وفي هذا للوجيه بأمل (ش ۲۵۰,۹)

⁽٢) أي: البعير في العضيلة ، (ش: ٩/ ٢٥٠) ،

⁽٤) أي : الشرك ، ﴿ شِ ٢٥٠/٩)

⁽٥) راجع (لمهل انصاح في احبلاف الأشياع (١٦٢٠)

⁽٢) اي من أحل اعسار الأفصلية في الصاّن و لمعر بالأطيبية لا تكثرة اللحم (ش ٢٥٠/٩)

⁽۷) الشرح الكير (۲۲/۱۲)

وشراطُها - سلامةً منْ عَبْب يَنْفُصُ لَحْماً ؟

وممّا يُؤيّدُ ذلك '' قونُهم كثرةُ النمن هذا أفصلُ من كثرة العدد ، محلاف العنق ؛ لأنّ القصدَ هذا طيث اللحم ، وثمّ تحليصُ الرقة من الرقّ فقلِمَ أَنُ الأكمل من كلّ منها الأسمنُ ، فسنسةُ أفصلُ من هرينتيني وإنّ كانتًا بلوب أفصل من كلّ منها يظهُرُ ، وكثرةً لحم عير ردي، ولا حشي أفصلُ من كثرة الشحم ،

وأفصلُها البصاء ؛ لأنه صلَّى الله عليه وسلَّم صحَّى تكشيْنِ أملحيْنِ (1) . والأملحُ الأبيض ، وقِيل ما ساصَّه أكثرُ من سواده ، فالصفراء ، فالعفراء وهي ما لم يضفُ بياضُها ، فالحمراء ، فاللقاء (1) ، فالسوداء

قُالُ العاورديُّ والأفصلُ لمن يُضَحِّي بعلدٍ أن يُمَرُّقه في أتام الديحِ⁽¹⁾ ، وردَّه العصنَّفُ مَا أنه حلافُ السنَّة ؛ فإنَّه صلَّى اللهُ عليه وسَلَّمَ . بخرَ منة بدنهٍ في يومٍ واحدٍ ؛ مسارعة للخيراتِ⁽⁶⁾ .

(وشرطها) أي الأصحية للُجُرىءَ حيث لم يَلْتَرِمُها دَفَصَةً (سلامة) وقتُ الدبح حيثُ لم ينقذُنه إيحاث ، وإلا فوقت حروجِها عن ملكه (١٦) (من عيب ينقمن) بالتحقيف ؛ كَيْتُكُرُ في الأقصح ؛ كما مر (١٧) (لحماً) حالاً ؛ كقطع فلقةٍ

⁽١) أي : ما ذكره في توجيه الترتيب . (ش : ٩/ ٣٥٠)

٣١) - أسرحه البحاري (٥٥٥٨) يا ومسلم (١٩٦٦) عن أبس رضي الله عبد

⁽٣) البلق : سواد ويباض ، صحتار الصحاح (٥٥)

⁽٤) الحاري الكبير (١٩/ ١١٥/ ١١٢)

 ⁽٥) روضه الطاليين (١٩٦/٢) . والحديث أجرحه مسلم (١٤٧/١٣١٨) ، و بن حبان (٣٩٤٣) ، و بن حبان (٣٩٤٣) ، و بن حبان بن (٣٩٤٣) ، و البياني في ١٠٣١٨) ، عن حابر بن عبد إلله رضى الله هيما

 ⁽¹⁾ يمي ران أوجها فان بدنج فشرطها بنجري، السلامة رقب الإيجاب، فكان الأولى (و الأد، قوقت الإيجاب) . (ش ٣٥١/٩٠)

⁽٧) قوله (كندمر)أي في فعيل بلنشري بحيار كردي

كبرةٍ مِن نجو فحدٍ ، أو مآلاً ؛ كعرحٍ شِي ؛ لأنّه ينفُصلُ رعيها فنهْرَكَ ، والقصدُ هنا - اللحمُ ؛ فاغْتُسر صنطُها بما لا ينفُصُهُ ؛ كما اغْشِرتُ '' في عبب المسيع مما لا يُلقُصُّ ''' المالية ؛ لأنّها المقصودةُ ثمّ

ويُلُحنُ باللحم ما في معدد ، من كلّ مأكول ، فلا يُخرى مقطوعٌ بعض أَبِةٍ أَو أَدْنِ ؛ كما يأْتِي(") - ولا يردان عله(!) ، لأنّ اللحم قد يُظُننُ في نعص الأنواب على كلّ مأكول ؛ كما في قولهم - نخرُمُ سعٌ النحم بالحيوان

أما لو البرمه باقصة (١٥) ؛ كأن بدر الأصحية بمعينة ، أو صعيرة ، أو قال جَعَلْتُها أصحية (إن اختص دبخها يوقت الأصحية وإن اختص دبخها يوقت الأصحية وحرات محراها في الصرف

وَأَفْهُمَ قُولُنَا : (وإلا. .) إلى آخره ` أنَّه لو بدرُ التصحية بهدا وهو سليمٌ ، ثُمُّ خَذَتْ به عيث . صحَّى به وثنتُتْ له أحكامُ الأضحيةِ .

وَأَفْهُمَ المَثُنُ عَدَم إحراءِ التصحيةِ بالحامل ، وهو ما في (المجموع ٢ عن الأصحاب (٢٠٠٠ ؛ لأنَّ الحمل يتُعُصُّ لحمها ؛ كما صرَّحُوا به في عيب المبيع والصداق

ومحالفة أس الرفعة فيه . ردُّرها بأنَّ المنقول الأرَّلُ . وقولُه * إِنَّ يقص اللحم ينجزُ بالحينُ (٢) . رَدُّوهِ أَيْصاً بِأَنَّهُ قد لا يكُودُ فيه

⁽١) ولمي (غ) , (كما احتير)

⁽٢) وني(خ): (يماينقس)

⁽٣) في (ص: ٢٠٩)

^(£) أي منظوع بعض أبه أز أدن (عنيه) أي على فول النصف لحبُّ (ش ٢٥١/٩).

 ⁽a) محرر بحثه الأولى (ش ١٩١/٩) أي في قوب التنارح (حبثُ بنا يشرمها بالصنةُ) ،

⁽٦) المجموع (٣٨٣/٥)

⁽ AL_AT/A) كتابِه البيه (Y)

حبرًا أصلاً ؛ كالعلقة ، وبأنَّ ريادة اللحم لا تحبُرُ عيماً ؛ كعرجاء أو حرباه سميةِ وينما عدُّوها (١٠ كملةً في الركاة ؛ لأنَّ القصد فيها السنُّ ، دول طبب اللحم

والحمعُ مِن قول الأصحاب دلك "، ومقل اللهبيّ عمهم و كالمصّ الإحراء محمل الأوّل على ما إد خَصِل بالحمل عبث فاحشٌ ، والثاني ") على ما إدا لم يخصُلُ به دلك يردُّه ما بقرّر أنّ الحمل عبثه عيث ، وأنّ العيب لا يُحْدَرُ وإنْ قَلَ

قبل وقصية الصابط الما أيصا الله قرببة العهد بالولادة لا تُخرىء أيصا ؛ لعص لحمه ، بل هي أسوأ حالاً من الحامل ؛ ولهذا لا تُؤحدُ في الركاة على وحد مع العاقهم على حور أحد الحامل اللهي ، وقيه نظر والذي يَتَجِدُ : خلاقًه (*) .

وَيْقُرِقُ سِنَهَا وَبِينَ الْحَامَلِ ﴿ بَأَنَّ الْحَمَلِ يُفَسَدُ الْحَوْفِ وَيُصِيِّرُ اللَّحَمِ رَدِيثاً ؛ كما صَرَّخُوا به ، وبالولادة زال هذا المحدورُ

وأمّا ما ذُكِرَ عن كلامِهم في الزكاةِ.. فهو لمعنى يَخْتَصَّى بها ، لا يَأْتِي مثلُهُ هنا : فإنّها الله أحدث ولدها صرّ المالك ، أو بدوبه صرّها وولدّها (فلا (الله الله عجماء) وهي التي دهت مخّها من الهرال بحيثُ لا يَرْعَتُ في

 ⁽۱) قوله (رابعه عدوهه) أي عدُّو الحامل كاملة كردي

⁽٣) وقوله (ودلك) إشاره إني عدم حراء التصنحية بالحامل كردي

 ⁽٣) قوله (بحمل الأول) أي ما عي ١ المجموع ١ ، قوله (وأثناني) أي ما نقله اسلمني
 (شي ٢٥١/٩٠)

⁽٤) أي: ضابط الأضحة ، اهـ. (ش ٢٥١/٩٠)

 ⁽a) راجع ٩ السهل النصاح في اختلاف الأشتاح ٩ مسألة (١٦٣١)

 ⁽¹⁾ الأولى تارهو أنها (ش : 1/١٥٢)

⁽٧) رني(ټ)ړ(ځ):(ولا).

وتخلُونةٌ ، ومَثْطُوعةً بغُصَ أَدُدٍ ،

محمها عالث طالبي^(١) اللحم في الرحاء ؛ للحر الصحيح الربع لأتُخرِيءُ فِي الأَصَاحِي : العَوْرَاءُ البَيْنُ عَوْرُهَا ، والمربصةُ البَيْنُ مَرضُها ، والعرجاءُ البَيْنُ عرجُها ، والكسيرةُ ا^(٢) ا

وهي روايةِ ﴿ العجماءُ التي لا نُنْقِي ا^(٣) أي من النَّني ـ بكسر لنون وإسكانِ القافِ ــوهو المثَّع .

(ومحبوبة) أي ثؤلاً⁽¹⁾؛ إد حقيقةُ الحبون دهاتُ العقلِ ودنتُ بلمهي عمها^(٥)، ولأنها تَنْزُكُ الرعي • أي الإكتار منه فتهْرُلُ

وظاهرُ المتن وغيرِه ؛ كالحرِ ﴿ أَنَّهَ لَا تُخْرَى ۚ وَلَوْ سَعِيمٌ ؛ لأنها مع دلك تُستَى مَعِينةً

(ومقطوعة بعص) صرع أو ألبة أو دب ، أو بعص (أدن) أبين وإن فلَّ حتى لو لم يُلُخ () للناظر من بعد ، لدهات حربُ مأكولِ ، ولما في حبر الترمدي الله

⁽١) وقي (خ) : (فالبأطاليوا)

 ⁽۲) قوله (والكنبوء) أي مكسوره برحل ايمي لو تكسرت رحل شاة فادر إلى التضلعية بها دم تنجريء كردي والحديث أخرجه أبو داود (۲۸۰۲)، والسائي (۲۷۱۹)، والنادي (۲۷۱۹)، والنادي الله عنهما

⁽٣) أخرجه البرمدي (١٥٧١) ، والسبائي (٤٣٧١) عن البراء بن عارف رضي الله عنهما

⁽٤) قوده (أي تولاء) لأن النهي وردعن الثولاء وهي المجبوبة التي يبتدير المرعى فلا ترعى إلا قلبلا عنهرل بدلث كردي وهي (ع) (هي المرعى) قوله (أي تولاء) أي بالمثلثة كما يستعاد من * العاموس * النهى حسد عمر ، و بدي هي * النهايه * و* المعني * و* شرح المديح * بالمثناد ، وهي * العاموس * لها معنى صاحب بلمعام أيصاً (ش ٢٥٣/٩) , وفي المعلومة المعبرية : (تولاه) بالتاه المثناه

 ⁽٥) قال ابر الملقن في ١ انتفر نميز ١ (٢١٩ /٧) (هذا الجليث ـ أي نبهي عن انتصحية بالثولاء ـ غريب لا أعدم من خرجه نمذ شده البحث عنه ، وكد قال ابن انصلاح في كلامه على د الوسط ١ مد انتحديث نم أحده ثاب قلت وفي ١ نهاية بن الأثير ١ من حديث لحسن لا يأس أن يصحي ناشولاء) وراجع ١ التلجيس الحبير ١ (٣٤٧ /٤)

⁽٦) قوله : (لم يلح) أي ، لم يظهر ، كردي

صَلَى اللهُ عليه وسلَمَ أَمَرَ باستشرافِ العين والأدنِ _ أي التأمّلهما ؛ لئلاً يكُون فيهما نقصٌ وعيث وقيل الدلج واسع العسل طويل الأدس _ ونَهَى عن المقابلةِ - أي المقطوع مقدَم أدلها _ والمدابرة - أي المقطوعة حالها _ والشرقاء (١٠ - أي المعولية الحالية والخرقاء (١٠ - أي المعمولية العرفية العرفي

وَأَفْهُمُ الْمَسُّ عَدِم إِحْرَاءَ مَقَطُوعَةً كُنُّ الأَدِنَّ ، وكَدَّ فَاقَدَنُهَا ، بَحَلَّافِ فَاقَدَةً الآلِهِ ؛ لأَنَّ المَعْرِ لا أَلَمَ له ، والصرع ؛ لأنَّ الدكر لا صرع له ، والأدنُّ^(٣) عَصَوُّ لارمُّ عَالِباً .

وَأَنْحَفَ الدَّبِ بَالْأَلِيهِ (*) ، وَاغْتُرِصَا نَصَرِيحٍ جَمِعٍ اللَّهِ كَالأَدُنَ ، بَلَ فَقَدُهُ أَنْدَرُّ مِن فَقَدِ الأَدَنِّ .

وينردُدُ النظرُ فلما يُغَادُ من قطع طرف الآلية ؛ للكُثرَ ، فينخَتَملُ : إلحاقُهُ بلعصِ الأدن ، ويُؤيِّدُه قولُهم (وإنْ قَلَ) ، ويَخْتَمِلُ أَنَّهُ إِنْ قَلَ جدًا . لم يُؤثِّرُ ، كما يُصرُّحُ له قولُهم المحصّصلُ " لعموم قولُهم (وإن قلَ) لا يصرُّ قطع " الله فله يسيرة من عصو كبير ، وهذا أوجهُ

ثُم رأيْتُ مصهم بحث دلك فقال يُسْعِي الأيضُّرُ قطعٌ ما اغتبذ من قطع بعصي أليبها في صعرها ؛ لتعطَّم وتخش ، كما لا يصُّرُّ حصاءُ المحل النَّهَى لكن في إطلاقه محافةً لكلامهم ؛ كما عُلم ممّا قرَّرْتُه ، فتَعَبَّن ما قَيَّدُتُه به

 ⁽۱) قوله (وانشره) دان دي اشرح الروص ا وانبهي انوازد عن النصحة بالشرقاء ، وهي مشعره الأدن محمول على كراهة السرية ، أو على ما أنبن منه شيء كودي

⁽٢) - سش الترمدي (١٩٧٣) عن حلي رضي الله عنه ،

⁽٣) بالتعبب مطفأ على المعز ، (ش ; ٩/ ٢٥٢)

⁽٤) الشرح الكبير (٦٨/١٢) ، روضة الطالبي (٤٦٥/٢)

⁽a) قوله (فونهم لمجمعس) (المجمعس) صفة (فونهم) كردى

⁽١) قوله: (الايضر) مقول (قولهم) ، كردي

كتاب الأصحية ______

وداتُ عرحٍ وعورٍ ومرصٍ وجربٍ بشٍ ،

وتردُّد الرركشيُّ في شللِ الأدن ، ثُم بحث تحريحه على أكل البد الشلاء ، وفيها وحهان فان (١٠) فإن أُكنَّتْ (١٠) حار ، وإلاَّ فلا النَّهي ، وفيه مظرّ (٢٠) ؛ لاحتلاف مذرك الإحراء هـ، والأكل ؛ كما في البد الشلاء تُؤْكلُ وتشعُ الإجزاءَ .

والدي يَتَجهُ أَنْ شال لأدن كحربها، فإنَّ منع هذا عاولي الشالِّ، وإلاَّ علا⁽¹⁾

(ودات عرج) بين بأن بُوحب تحلّمها عن بماشية في المرعى الطيّب وإدا صراً ولو عبد اصطرابها (٥) عبد الدلج فكسرُ العصو وفقدُه أوْلَى وإنَّ بارع اللهُ الرقعةِ في الأولويةِ ،

(و) ذاتُ (عور) ـ فالعمياءُ أَوْلَى ـ شِ ؛ بأَنْ يَلْـفَتِ صَوَّءُ إِحَدَى عَيْنَهُمَا وَلُو سِياضِ عَمَّه أَوْ أَكْثَرَهُ^(١) ؛ كما نَقَلَه التُلْقيشُ و غُتَمده

تعم و لا يصُّرُ صعبُ (٧) النصر ولا عدله ليلاً

﴿ وَ ﴾ دات ﴿ مرض ﴾ بين وهو ما يطهرُ بسنه الهرالُ

(و) داتُ (حرب بين) لنجر السابق فيهنَّ (

⁽١) - وقوله : (قال) أي : قال الرركشي ، كردي ،

⁽۲) (۱) (۱) أي الأدن ؛ يمي نصلح للأكل كردي

⁽٣) وقوله: ﴿ وقيد بظر ﴾ أي : قن قوله بظر ، كردى ،

 ⁽٤) راجع (السهن النصاح في حالاف الأشباح (مسألة (١٦٣٢)

 ⁽۵) قوله (ولو عند صطرابها) أي ولو حدث بها نعرج بحث السكين فإنها الا بنجري،
 کردي

⁽١) أي المين، فكان الأولى النألث (ش ٢٥٣٩)

⁽٧) وقي (١) و (ع) و (س) : (ضميفة).

⁽A) ستق في (حس ۲۰۹۰) ،

ولا يصُرُّ بسيرُها ، ولا تعُدُّ قرب ، وكدا شنَّ أُدُبِ وحزَفْها وثفُّها فِي الأَصَّحُّ . . .

وعطفُ الأحيرة على ما قللها - من عطف الحاص على العامُ ؛ إذ الحرث مرضٌ .

وسواةً أنَّقَصَتْ بهده العيوبِ أم لا ,

(ولا بصر سيرها) أي الأربع ؛ لأنه لا لِؤلُّرُ ؛ كفقد فطعهِ يسيرةٍ من عصو كبيرٍ ؛ كفخلٍ (**ولا نقد قرن)** وكبيرُه ؛ إذ لا يبعثنُ به كبيرُ عرصي وإنَّ كابثُ بعرباءُ أفضل ؛ للحر فنه^(۱)

معلم ؛ إِنَّ أَثْبَر بَكِبَارُهُ فِي بَنْجُمَ ﴿ فَيَا غُلُمُ مِنْ قُولُهُ ﴿ وَشَرَطُهِ ﴾ الى اجرء

ولا تُخرى، فافدة حميم الأسال (") ويقل الإمام عن المجمعين الإخراء (") خُمل على ما إذا لم يكُنُ بمرض ولم يُؤثّرُ في الاعتلاف ويقص البحم، وهو (") بعيدٌ الآلة يُؤثّرُ بلا شتُ الكما قاله الرافعيُّ (")، بحلاف فقد معظمها، فوته الا يُضُرُّ إنْ لم يُؤثّرُ في ذلك ،

(وكذا شق أدن وحرقها وثقبها) تأكيدٌ ؛ لتراديهما (أ في الأصح) إنّ لم بذهت منها شيءٌ ؛ لنقاء لحمها بحاله ، بحلاف ما إذا دهب بدلك شيءٌ وإنّ قلّ وعليه ليخملُ حرّ «ليرمديُ السابقُ () أو ليخملُ على السريه ؛ لمعهوم حير

 ⁽۱) هن عباده بن نصاحت عن رسون له ﷺ قال ۱۰ حیثر الکفی الحبلة ، وحیر الأضحیة الکشل الأقرب ۱۰ آخرجه الحدیم (۲۲۸ الله ۲۲۸) ، رأبو دارد (۳۱۵۱)

⁽٢) راجع (المهل الصاح في حلاف الأشياح (مسأله (١٦٢٣)

⁽٣) مهاية المطلب في درايه الملعب (١٦٨/ ١٦٧)

⁽١٤) أي ١ مدا الحمل . (ش ٢٠٣/٩٠) .

⁽٥) الشرح الكبير (٦٩/١٢)

 ⁽¹⁾ أي الحرق والثما اها ع ثن وقال سم يمكن حملهما على ما يسم نواده. هـ (1)
 (شي - ٣٠٣/٩) .

⁽٧) قوله (حبر الرعدى لناس) وهو فوته بهي عن المقابقة - الح كردي

قُلْتُ الصَّحِيحُ الْمُصُوصُ يَصُرُّ سِيرُ الْحَرِبِ ، واللهُ أَعْلَمُ

ويَذْخُلُ وقُلُها إِذَا الرَّفِعِتِ الشَّمْسُ كَرَمْجِ يَوْمَ النَّخَرِ ثُمَّ مُصِيُّ قَدْرِ رَكِعِشَ وخُطَّنَيْنِ جَفِيفَتِينَ *

ه أربعً ... * السابق (١٠ أي ساة على الأعبداد بمهوم العدد أنَّ ما سواها يُحْرِيءُ

(قلت الصحيح المصوص يصريبير الحرب ، والله أعلم) لأنه يُعْسِدُ اللحمُ والودكُ .

وأُلْجِقَ به السُّورُ والقروحُ ، وبه بنُّصحُ ما قدَّمْناه في الشَّلَلُ ```

(ويدخل وقمها) أي النصحة (إدا ارتفعت النمس كرمع يوم المحر) وهو عاشرُ دي الحجه (") (ثم مصي قدر ركعتين وخطئين حقيقتين) راجعٌ لكلٌ من الركعتين والحطئين ، عملاً نقاعدة الشافعي (") اسابقة في الوقع (") ، أو أنَّ الشية بطراً للفظين السابقين وإنْ كَان كلٌ منهما مثنى في نفيه ؛ كما في " ﴿ هَدَدِ سَمَهَ مَنْ الْحَمْدَ السَّعْمَ اللهُ عَنْ الْحَمْدَ المَاعْمِ وَإِنْ كَانَ كُلُّ منهما مثنى في نفيه ؛ كما في " ﴿ هَدَدِ سَمَةَ مَنْ المَاعْمِ اللهُ عَنْ الركعتين أيضاً الله الحطينين مع أنه قيدٌ في الركعتين أيضاً

وصابطُه(١٠) أنْ يشْتمر(٧) على أقلَّ مجرىءِ من دلك فرد دبخ قبل دلك لم يُخرِيءُ وكانَ بطوّعاً ٤ كما في الحبرِ المتّفقِ عليه(٨)

⁽١) قوله (١٠ أربع ١٠ انساس) في شرح (فلا تحري، عجماء) كردي

⁽٢) أي: شلل الأدَّن ، (ش: ١٩٤/٩) ،

⁽٢). وفي المطيرعات : ﴿ الحجة ﴾

⁽٤) رهي رجوع الصعه السأحره لذكل (ش ٢٥٤,٩)

^{(£1£/1) 3 (}a)

⁽٦) أي : ما مي المش . (رشيدي : ١٣٦/٨) .

 ⁽٧) أي جعل (تركمين والمطنس بعد الأونفاع كرمح (ش ٢٥٤/٩)

 ⁽A) عن البراء بن عارب رضي الله عنهما قال صبحى حال لي يمال له أبو برده قبل الصلاء ، هماب
 له رسول الله ١٩٤٤ . • شاتُك شاةً لخم ١ فقال با رسوب لله ١ إن عندي داحنا حدعةً من •

وينقى حثى تغراب آحر التشربق

أو بعده أخراً وإن لم يسبح الإمام ، حلاماً لما وقع في النويطيّ الله الله تعم الله وقع في الناسع ثمّ بال دلك تعم الله وقع في الناس علطاً ودبخوا في الناسع ثمّ بال دلك الحراهم ، تعا للحح ، دكره في المحموع اعن الدارميّ (") ، كدا دكره

شارعٌ ، وهو علطٌ فاحشُ فَإِنْ يَحَعُ لا يُتَخْرَى ۚ فِي النَّامِي ، إحماعاً ، فأيُّ تُنعِ في ذلك .

والذي في المجموع النيس مي دلك ، بل مي الوموف مي العاشر (") ؛ وودُ الأَيَامُ تُخَسَّتُ على حسابُ و مودهم (أ ، فيدُنجُون بعد مصيّ أيّام النشريق ، وقد حرّرُتُ دلك في احاليه الإيصاح ، مع فروع بعيسة لا يُسْتَعْنَى عن مواجعتها (٥) ،

(ويعقى) وقتاً النصحيه وإن كُرِة الدبعُ ليلاً إلاَّ للحاجةِ أو مصلحةِ (حنى تعرب) الشمشُ (آخر) أيّم (التشريق) للحبر الصحيح - « هوفةً كلّها موقِف ، وأيَّامُ منَّى كلَّها مَنْحرٌ » - وهي روايةِ - « هي كلُّ أيّامِ التشريقِ ذبحٌ اللهُ)

الدهر ، قال الأنجها ولل نطبيُّج لغَيرك ، ثم قال المن وبح قبّل الطبّلاة الوثّبا يَقْبَعُ المُسَمَّد ، ومن وبح بقد الطبّلاة القديمُ يُشكّه وأصاب شنّة الشّبلين ، المحج البحاري (١٩٥١) ، صحيح مسلم (١٩٦١) ،

⁽١) - محتمير البريطي (ص ٢ ٩٢٢) .

⁽T) That (A) TAT).

⁽۲) الميسرخ (۸/۲۲۱_۲۲۲) ,

⁽²⁾ واجع 9 المنهل التقياخ في اختلاف الأشياح ٤ مسأله (١٦٣٤)

 ⁽٩) حاشية الإيضاح (ص: ٣٨٥ـ ٣٨٠)

لَنْتُ الزَّيْمَاعُ الشَّمْسِ مصيعةً ، والشَّرْطُ طُلُوعُهَا ، ثُمَّ مُصيُّ قَدْرِ الرِّكُمَسُ والْخُطَّتَيْنِ ، واللهُ أغْلِمُ

وَمَنْ بِدِرَ مُعَيِّنَةٌ فِقَالَ ﴿ لِلْهِ عَلَيْ أَنَّ أُصَّحِي بَهِدُهِ ﴿ لَرَمَهُ دَبُّتُهِا فِي هَذَا الْوَقْتِ ،

وهمي ثلاثةُ أيَّام معد يوم البحر ، وقال لأنمَّةُ الثلاثةُ . يومان معده

(قلت ارتماع الشمس فصيلة ، والشرط طلوعها ثم) عقبه (مصي قدر) أقلُّ مجرى: _ حلافاً لمّا رعمه شارحٌ _ إس (الركعين والعطبين ، والله أعلم) ساءً على أنَّ وقتَ العيد يدُخُلُ بالطلوع ، وهو الأصلحُ ؛ كما مز

وصوَّتَ الأدرعيُّ ومن تبعه ما في المنحوّر الفلاَّ ودليلاً ، وليْس كما قالُوا ، من نارع البلقيئُ في أنَّ ارتفاع الشمس فصينةً ؛ بأنَّ تعجيل البحر مطلوبٌ عبد الشافعيُّ ، فيشُنُّ تعجيلُ الصلاةِ عقب الطلوع - وفيه بظرٌ ، والمعتمَّدُ - بدتُ تأجيرِ دلك حتى ترتفع كرمج ، حروجاً من الحلاف

 ⁽١) أي المعية التي لا تجرئ في الأصحية عش ورشدي (ش ٢٥٤/٩)

⁽٢) قوله (وليب أصحيه) وتنمه ، قدم حص دبحها بهد الوقب؟ كردي

⁽٣) قوله (كما مر) أي في شرح قونه (وشرطها سلامه) إلح كردي

⁽¹⁾ قوله (السابق) هو مول البس (ريدحل وضه إدا ارتفعت) إلح كردي

البدر"؛ ﴿ لأنَّهُ الَّهِ مِنْ أَصِحَتُهُ ، فَنَعَنَّ لَسَحِهَا وَفَتَّ الأَصِحِيَّةِ

وإنَّمَهُ مَمْ يَحِبُ الْعُورُ فِي أَصِلَ سَدُورُ وَالْكُفَّارِ، فَ لَا لَيْهَا مُوسِلَةٌ فِي الْدَنَّةِ ، وما هنا في عينٍ ، وهي لا نفسُ تأخرا ؛ كما لا نفسُ نأخيلاً

ويُشْكِلُ عليه " أنّه لو قال علي أنّ أصحّي نشاهِ مثلاً كانتْ كدلك(") ، إلاّ أنّ يُخَاتَ عَانَ لنعيين هما(") هو عمالتُ ، فأَلَحق به(") ما هي الدمّة ، بحلافه في تلك الأبواب .

وحرّخ مقوله (قال) منهُ دلك، فهي نعوٌ ؛ كينةِ البدرِ وأَفْهُمَ . أنَّه مع دلك القولِ لا يخاعُ لمنةِ ، مل لا عمرة سنة حلاقه ؛ لأنَّه صريعٌ

وحسد () وما يقع فيه كثيرٌ من العاقد أنَّهم يشترُون أصحيتُهم من أوائل السنة ، وكلُّ من سألهم عنها يقُولُون (هذه أصحيّةٌ) حاهلين لما يَتْرتُّبُ على دلث ، بل وقاصدين الإحبار عمّا أصمرُوه ، وظاهرُ كلامِهم أنّهم مع دلك (١٧) تَتَرتَّتُ عبهم تلك الأحكمُ مشكلٌ (٨)

وفي ¹ التوسّط ؛ مي : (هذا هديّ)^(٩) : ظاهرٌ كلامٍ الشيخيّنِ : أنّه صريحٌ

⁽١) احتراز هن وتتها من عام آخر . ﴿ رشيدي : ١٣٧ /٨ ﴾ .

⁽٣) قوله (ريسكل عديه)أي عدى دوده الأنها مرسله كردي

 ⁽٣) أي كاسم في تعبّل أون وف بلماه بعد النبر (ش ٢٥٥/٩).

⁽٤) أي في ندر الأصحية (ش ١٩٥٥/٩)

⁽٥) أي بالمعبّل (ع ش ١٣٧/٨).

⁽١) لحوله : (وحينت) أي ; حين خروج البية . كردي .

⁽٧) أي : الحهق والقصد لما يكر . (شي : ١/٩٥٩) .

⁽٩) أي : في بـان-عكمه ، (ش : ٢٥٦/٩) ,

كتاب الأصحية ______ كتاب الأصحية ______

ني إنشاءِ جعلِه هدياً ، وهو بالإقرار أشبهُ (١) ، إلاّ أنْ لِنْرِي به الإنشاءُ (١) . انتهى ويُرَدُّ ؛ بأنّه بطيرُ ﴿ هذا حرٌ ، أو مبيعٌ منك بألفٍ ﴾ فكما أنَّ كلاً مِن هدئِن صريحٌ هي بابه . ﴿ فكدلك داك .

ثُم رأَيْتُ معصَهم قال ﴿ وَمِي دَلَك (**) حَرَّحٌ شَدَمَدُ ، وَكَلاَمُ لأَدَرَعَيُّ تُمْهِمُ قَـوَلَ إراديّه ﴿ أَنَّهُ سَيَعَلَيْعُ الأصحةِ بِهَا ۚ وَيُؤَيِّلُهُ (**) قُولُهم يُسنَّ أَنَّ يَقُول بسمِ الله هذه عقيقةً فلانِ ، مع نصر بحهم الحلُّ الأكلِ منها (**) السَهي

ويُرَدُ ما قالُه (١) أوْلاً بما مر (١) في ردَّ كلام الأدرعيُ ، وثانياً (١) مأنُ ما دكره لم يَرِدُ (١) ، وإنّما السنة ما يأتي اللهمُ ؛ هذه عقيقةُ فلانِ (١١) ، وهذا صريحٌ في الدعاء ؛ فلينس ممّا بحلُ فيه ، وعرص أنّهم دكرُوا دلك لا شاهدَ فيه أيضاً ؛ لأنّ دكرَه بعدَ السملة صريحٌ في أنّه لم يُردُ به إلاّ الترك ؛ فعُلِمَ أَنْ عما (١٠) قريبةً لفطيّةً صارفةً ، ولا كذلك في (هذه أصحيةً)

وَأَنْهُمْ تُولُنا ﴿ أَدَاءٌ ﴾ : أنَّه متى فَاتَ ذلك الوقتُ . لَرَمُه دَبِحُها يعدُه تَضَاهُ ، وهو كدلك ، فيضرفه مصرفها

⁽۱) ای میبر بوده اردب به اثی انظرع بها . (ش: ۳۰۱/۹) .

⁽٢) الشرح الكبير (٨٧/١٢) ، روضه انطالين (٢/١٧١)

⁽٣) وقوله (وهي دنك) إشاره إلى طاهر كالام الشبخين في فونه كردي

⁽¹⁾ أي كلام الأدرعي ، أو صول الإراده (ش ١٩٥٦/٩)

 ⁽a) أي أكل فائنه ومنونه (منها) أي من هند العقيقة (ش ٣٥٦/٩)

⁽٦) وقوله (ويردما دانه) أي ما عانه النمص كردي

 ⁽٧) وقوله (بما مر) هو قوله (بأنه نظير) إلَّج كردي قوله (ما مان أولاً) وهو قوله (وكلام الأدرجي يفهم ١٠٠٠) إلح ، (ش: ٣٥٦/٩)

⁽٨) وقوله (وئاساً)وهوفونه (ويؤيله فولهم يسى)إلح (ش ١٩٦/٩)

⁽١) أي ، تي السنة ، (ش : ٢٥٦/٩) .

⁽١٠) يأتي تحريجه في العقبقة في (ص : ٧٤٧)

⁽١١) وفي المطيرهات : (هذا) .

(فإلى ملفت) أو صلَّت أو شرقت أو تعبَّت بعب يشعُ الإحراء (قبله) أي وقت الأصحية بعبر تمريط ، أو فيه قبل تمكّنه من دبحها وبعير تمريط أيضاً (فلا شيء علمه) فلا يترمُه مدلّها ؛ فروان ملكه عنها بالالترام ، فهي كوديعةٍ عبده .

وإنَّمَا لَمْ يَرِلُ المِنكُ في ﴿ عَلَيْ أَنْ أَغْنَقَ هَذَا ﴾ ولا بالعنق وإنَّ لَمْ يَجُزُ بَحَوُ بِعَهِ قَبْلُهِ وَ لَأَنَّهِ لا يُمْكُنُ * أَنْ يَمْنَكُ عَمْنَهُ ، وَبَالْعَنْقُ لا يَنْقُلُ الْمِلْكُ فِيهِ لأَحْدِ ، بَلْ يَزُولُ عِنْ احتصاصِ الآدميّ بِهِ .

ومن ثمَّ^(٢) لو أتَّلفه البادرُ لم يضمنُه ، ومالكُو الأصحيّةِ^(٣) بعد دبحها تاقُولُ ؛ ومِن ثُمَّ لو أَتَّلفها صملها

ولو صنَّتْ بلا تقصيرٍ . لم يلْرَمُه طلتُها إلاَّ إنْ سم يكُنْ له مؤيَّةً ؛ أي لها كبيرُ وقع عرفاً ، فيما يُظُهّرُ

وبأخيرُه الدبح بعد دحولِ وفتِه بلا عدرٍ فتلفث تقصيرُ ، فيضَمَّها ، أو فصلُتْ عيرُ تقصيرٍ ، كدا في قالروضه الله والشُثُلُكِلُ مانَّ الصلالَ كالتلف ؛ كما يأتِي(٥)

وقد يُفْرِقُ مَانَ الصلالَ أحثُ ؛ لبقاء العين معه ؛ فلا يَتَخَفُّقُ التقصيرُ فيه إلاّ بمضيُّ الوقتِ ، يحلاف التلفِ^(١) ،

 ⁽١) قوله (لأنه لا يمكن) إلح ؛ أي الأن «فيد لا يمكن أن يملك عمله حتى يرون مدك الدور بالنظر إليه ، كروى .

⁽٢) أي من أحل عدم النمال المملك في مدوره العتق الأحد من الحلق (شي ٩/ ٣٥٧)

 ⁽٣) قوله (ومالكو الأصحية) أي المستحدول كردي قوله (ومالكو الأصحية) إلح
 الأولى عصبة عظماً على سم (إن) في قوله (لأنه) إلح ، أو تصدير ما (أن) كما
 عي النهاية اعبارته (وأما الأصحية بعد دبحها فملاكها إلح) (شي ٣٥٧/٩)

 ⁽a) أي : في شرح : (فإل أنامها) . (ش : ٢٥٧/٩) .

⁽٦) راجع (المنهل النصاح في احتلاف الأشياح (مسأله (١٦٢٥)

كات الأحماحية ______

وإِذْ أَتَّمِهَا الرَّمَةُ

ولو اشترى شاةً وحملها أصحبةً ثُمْ وحد بها عيناً فديناً - انتبع ردُّها ونعشِ الأرشُ ؛ لروال ملكه عنها ؛ كما مز^(١) ، وهو^(١) للمصحي

ولو رَلَ عَيْمُهِ لَمْ تَصَرُ أَصِحَةً " * لأَنَّ السَّلَامَةُ إِنَّمَا وُجِدَتُ بِعَدُ زُوالِ ملكِه عنها ؛ فهو كما لو أغتى أعمى عن كفارته فأنصر (1) ، تحلاف ما نو كلن من الْتَرَمُ عَتْمَه قَبَلَ إِعَدَقَهُ ﴿ وَإِنَّهُ لِنَحْرَى الْعَنْمَةِ عَنْ الكَفَارَةَ

ولو عبَّت معبَّهُ النداءَ صرفها مصرفها وصنَّى تسليمةٍ ، أو تعبَّتُ فضحيّةً ، ولا شيءً عليه .

ولو عَيْنَ سليماً عن نذرِه ثُم عَيْبُه ، أو تعيّب ، أو نعب ، أو صلّ أندله سليم

وله اقتباءً تنك المعينة والصالّة ؛ لانفكاكها عن الاحتصاص وعودها لمنكه من غيرٍ إنشاءِ تملُّكِ ، خلافاً لِما يُوهمُه كلامُ حمع

(فإن أتلفها)(⁽¹⁾ أو قطر حتى تلفت ، أو صبّت ؛ أي وقد فات الوقت وأيسل منها ، فيما يُظُهرُ ، ونه يُخمعُ بين هذا وما مرّ آنفاً ، أو شرقت (لرمه) أكثرُ الأمرين من قيمتها يوم تلفها أو نحوه ، ومثلها(^{(1) ،} يوم النحر ؛ لأنّه بالترامِه دلك الْتَرَمَ النحز وتفرقة اللحم

 ⁽١) قوله (كما مر) وهو قويه عي أول هذا الشرح (الروال ملكه) إنح كردي

⁽٣) أي : الأرش ، (ح ش : ١٣٨/٨)

 ⁽٣) أي لا نقع أضبحة بن هي دقية على كونها مشبهه بالأصحبه فيجب دبحها ولبست أصحبه ، فلا يسلم عنه طلب الأصحبة المحدونة ولا الواحبة إن كان البرسها بنفر في دمنه بالا تمين (ع ش ١٢٨/٨) .

 ⁽٤) أي فونه لا يجرى، عن الكفارة ، وينقد عنمه (خ ش ١٣٨/٨)

⁽٥) وفي ٥ المنهاج ٥ المطبوع : ﴿ وَإِنْ أَتَلْفُهَا ﴾ .

 ⁽٦) عطب على (قيسها) أو على صبيره المجرور بدود إعاده الحار ١ كما حوره بن مانك
 (٣٥٨/٩) .

٧٧٠ _____ کتاب الأصحة

أن يشتري لقيمتها مشها ويذبحها فله

فعيما إذا بساويا () ، أو رادت القسمةُ للرقة (أن بتسري نقيمها) بوم بنجو الإثلاف (مثلها) حساً ، ونوعاً ، وساً (و) أنَّ (بدبنجها فيه) أي الوقت ا لتعديه

ويصيرُ المشترى متعيّماً للأصحبّة إنّ اشتراء بعبن العلمة ، أو في الدمة ، لكنّ سيّة كويه علها ، وإلا – فلخعلُه بعد الشراء بدلاً عليها

وتصيّةً كلامِهم تعيّلُ الشراء بالصمة ، فنو كان عبده مثلُها. الم يُخرِهُ إحراحُه عنها ، وهو بعيدٌ والذي يظُهرُ إحراقُه

وظاهرٌ كلامِهم المكينة من الشراء وإن حان بإبلاف وبحوه (٢٠) .

ويُوجَّهُ مَانَ الشارع حمل له ولاية الدمج والتقرقةِ المستدعيةِ لـقاءِ ولايتِه حتَّى على لـدلِ ، وللسب العدالةُ شرطاً هما حتى تَتُعلَ الولايةُ للحاكم ، يحلافِه (٣) في محر وصيَّ حال ، والدفع موقع الأدرعيَّ في ذلك ويبحثُه أنَّ الحاكم هو المشتري

وفيما إذا ردّ المثلُّ⁽¹⁾ بخصُلُ مثلُها ؛ لحصولِ دبـك الملترميْن⁽⁰⁾ مكلُّ مِن هذين .

ولو كانتْ قيمتُها يوم الإنلاف أكثر فرخُص العدمُ وفضُلَ عن مثيها شيءٌ

أي : المثل والقيمة . تهاية المحاج (٨/ ١٣٩)

 ⁽۲) كأن تصرحتي تلفت. . . إلخ , (ش : ۲۵۹/۹) .

⁽٣) أي : المدل . (ش : ٩/٩٥٣) .

⁽⁴⁾ مطف عنی دونه (فیما (د سیاریا) اینج (ش ۲۵۹/۹)

⁽٥) قوله (بحصول ديث بمدري) اللام صله (بيحصل) و(أن يشرى) النش ، وأراد (بديث المدري) النحر والتعرفه في فونه الأنه بالترام ديك الترم النحر وتفرعه بنحم ، وأراد بقونه (من هدين) النظل في فوله (ريحصل مثنها) وانتثل في النس والمحاصل الله الترم النحر وتعرفه اللحم ، ودانك البلترمان بحصلان بكل شيء من اشراء بعثل في صوره التساوي وتنجميله في صوره الريادة ، لزمه ذلك ، كردي

كان الأصحية ______

وإِنْ بدر في دشه ثُمَّ عش

يُشرى كريمة أو شَانش مأكثر ، وإن لم بحدُ كربمة ولم بُوحدُ شاه ولو بأي صفةِ كابتُ بالفاصل'' آحد به شقصاً ؛ بأنَّ يُشَاركُ في ذبيحةٍ أخرَى وإنَّ لم يُخرىءُ'' ، فإن لم يحدُه آحد به لحماً ، على الأوحه ، فإن لم يحدُه تُصدُّق بالدراهم على ففيرٍ أو أكثر ، ولا يُؤخرُه لوحوده'' فيما يطَهُرُ

ولو أثْلَمُها أحبيِّ أحد مه الدرُ قيمتها، أو دبحها⁽¹⁾ في وقبها والم يُتعرُّصُ للحمها⁽¹⁾ أحد مه أرش دبحها، واشرى بها أو به⁽¹⁾ مثل الأولى، ثُم دوبها، ثُم شقصاً، ثُم أخرج در هم اكما بقرّر

ولو أَتْنِف اللَّحم أو فرِّنه وتعدَّر استردادُه صبِن قيمتها عند دبحه . لا الأكثر من قيمتها وقيمة اللحم ، ولا أرش الدبح وقيمة اللحم

وهدا(٧٠ حارٍ هي كلّ من دبع شاة إنسانِ مثلاً بعير إدبه ثُم أثّلف اللّخم (وإن بدر في دمته) أصحية ١ كـ(عنيّ أضحيةً) (ثم عبن) المندور بنحو

⁽۱) قوله (بالفاصل) مندن بقوله (ويم يرجد) هابش(ك)

 ⁽٢) أي ولو فيما لا يعرى، إلا عن راحد ؛ كالثناء هامش (ر) وفي (ح) والمطنوعة المصرية (وإن لم بحر) وفي المطبوعة المكيه والوهبية (وإن لم بحر)

 ⁽٣) قوله (ولا يؤخرها) أي بدراهم (بوجوده) أي إلى أن يوجد اللحم فيشتربه بها
 (ش: ٣٥٩/٩)

⁽٤) قوله (أو دبعها)أي دبعها الأحبيُّ من غير رضا النصحي كردي

⁽a) وقوله (ولم يتعرص بلحمها) احرار حقا إذ بعرص للحمها ، فإن فرعه الأحبي وقات ١ مأم بعثر استرداده عكونالاقه السعينة فبارمه فنيتها كما بأني ٤ لأن بعين المصرف إلى بعالك ـ وقلا فرتة عليه مع الدبنج يدرمه العيمة ، فشتري نقيسها بدل الأصل قوله (أحد منه أرش دبحها) وأمّا اللحم ، فإذ أحدد المالك وفرقه عنى مستحقيه وقع الموقع ٤ لأنه مستحل الصرف بأبهم فلا يشترهد فعده ٤ كرد الوديمة ، ولأن دبحها لا بعنه إلى البة ، فإذا فعله غيره أحراً ٥ كارائه النبت . كذا في ٥ شرح الروض ٥ كردي ، كذا في السنغ .

⁽٦) قوله (نها)أي نفيسها(أوبه)أي بأرش ديجها

⁽٧) أي ; بوله * (ضمن قيمتها...) إلح ، (ش : ٢٥٩/٩) .

لرمة وَنَحْهُ فِيهِ ، وَلَا مَمَتْ قَنْمُ ﴿ لَقِي الْأَصْلُ عَبْ فِي الْأَصْحُ

عَبُّتُ هَذَهُ النَّمَاهُ لَلذَرِي _ ويَلْرِمُهُ تَعِينُ سَلِيمَةٍ إِلاَّ أَنْ يَلْتُرَمَ مَعِينَةً _ تَعَيْن وران مَلكُهُ عِنها للمحرّد التعيين و(لرمه دبحه فيه) أي الوقت ، لأنّه الْمرم أصحيّةً في الله مورد التعيين عرصٌ أيُّ الله عليان عرصٌ أيُّ عرصٍ

وبهدا^(۱) فارقت ما لو قال عشتُ هذه الدراهم⁽¹⁾ عمّا في دمّتي من ركاةٍ أو بدرٍ لم تبعيلُ ؛ أي لأنه لا عرض في تعبيبها، وهذا أوضحُ من فوق * الروضة ؛ بأنْ تعبين كلُّ من الدر هم وما في الدمّة ضعيفُ^(۲)، إلاَّ أنْ يُقال مستُ ضعف تعبيبها عدمُ بعثن عرض به فيراجعُ للأوّل⁽¹⁾

أمَّا إذا الْتَرَمَ مَعِينَةٌ * ثُمَّ عَبْنَ مَعِينَةً * ولا تَتَعَيْنُ ، بل له أَنْ يَدُبخُ سَلِيمَةً ، وهو الأفصلُ ، فقُلمَ * أَنْ المَعْيِب يُثُنُّ فِي الدَّنَة

وأن قولُهما عن التهديب الرادخ المعية المعيّة للتصحية قبل يوم اللحر تصدّق بلحمها ، ولا يأكُلُ منه شيئاً ، وعليه فيمتُها يتصَدّق بها ولا يأكُلُ منه شيئاً ، وعليه فيمتُها يتصَدّق بها ولا يشري بها أخرى ؛ لأنَّ المعيبَ لا يثنتُ في الدنّةِ (٢٠) . محمولُ (٢٠) على أنَّه أرَادٌ : أنَّ بدلَ المعيب لا يَشْتُ في الدنّة .

(فإن تلفت) المعينة ولو (قبله) أي الوقت (بقي الأصل عليه } كما كان (في الأصح) لبطلاب التعيس بالتلف ؛ إد ما في الدئمة لا يتعيشُ

⁽١) أي : يوجود الغرض في التعيين هنا . (ش : ٢٥٩/٩) .

 ⁽٢) قوله (دن عبب هذه بدراهم) إلح دال في ٩ شرح الروض ٩ وظاهر أن عبر
 الدراهم منا لا يصفح للأصحيه كالدراهم في حكمها كردي

⁽٣) رومة الطالبين (٢/ ٧٧٨)

⁽٤) قوله (فيرجم للأول) وهو فونه الا غرص في تعيينها كردي

 ⁽a) أي كان عال فه على أن أصحي معوراء أو عرصاء (ع ش ١٤٠/٨)

⁽۲) الشرح تكير (۲۱،۱۰۰,۱۲) ، روضه العاليس (۲،۵۸۲)

⁽٧) وقي (١) و(پ) و(ز) : (فنحبول)

كتاب الأصحية _________________

إلا بقص صحيح

وتقييدُ شارحِ التلف هـ بعير تقصيرِ عيرُ صحيح ، بل لا فرق هـــا ؛ كما هو واضعٌ

قرع غَيْن (٢) عَمَّا سَتُنه ١ من هذي أو أصحيّةٍ تعيْن ١ كما عُلم مَنَا مَرُ ومِمَّا يُصَرِّحُ مِه قولُهم إنّه سَنعيين يخرُّحُ عن ملكه ، وقولُهم إنّا الصالُ هو (الأصلُّ (٣) الذي تعيِّن أوْلاً

 ⁽۱) وهد كما لو «شيرى من مدينه سنعة بدنته ثم بلغت من تسمها الله ينفسح البيع ويعود الدين كما كان ، بهاية المنجاج (۸/ ۱۱۹)

⁽۲) أي لوغيِّن، طيحنف أداء الشرط (ش ۲۱۰/۹)

⁽٣) قول: (إن الصال هو الأصل) بإنهم فانوا وثو صلب النعبة هذا في الدمة فديح غيرها البرات، عود وحدها لم يلزمه فبحها ، بن يستكها ، وتو وحدها عن الدبح لغيرها الم يدبح الثابة ؛ أي لم يترانه فبحها ، بن يدبح الأولى فقط ا لأنها الأصل الذي تعين أولاً كرفتي .

⁽۱) اي : أطلقه . (ش : ۲۹۰/۹) .

⁽٥) قوله (أبه لو دبح) حبر لقويه (أن لأرجح) كردي

⁽١) أنشرح الكير (١٠٥/١٢)) روضه العاليل (١٨٨/٢) ، المجنوع (٢٧٢/٨)

 ⁽٧) هد. عدد شوب الإحراء في الكمارة ، وقويه الاتي (لأبه) إبح بوجه للإحراء وعمله إثباته ملا إشكال ، (ش : ٩/ ٣٦٠) .

 ⁽٨) اي الإحراء في الكفار، دون الأصحية ، قوله (ما ذكر) أي أنه لا يرون السلك راح
 (٤٠) ١٠) ،

وتُشْتَرَطُ النَّبَةُ عند الدُّنْحِ إِلَّ لَمْ يَسْتَقُ تَغْيِينٌ ، وكذا إِلَّ قَالَ حَمَلَتُهَا أَصْحَبَةً في الأصحّ ،

(وتشرط الله) هما^(١) ؛ لأنها عادةً ، وكونها (عند الدبح) لأنَّ الأصل اقترانها بأوّل العمل هذا (إن لم يسبق) إفرارٌ أو (بعبس) وإلا . فسيأتي ^(١) (وكذا) تُشْتَرطُ البيةُ عند الدبح (إن قال حملها أصحة في الأصح) من تناقص فيه ^(٣)

ولا يَكْتَبِي عَنِهَا^(٤) بما سبق من الجعل ؛ لأنَّ الديخ قربةٌ في بفسه ؛ فاخْتَاحَ إليها

وقَارَقَتُ (**) الصدورة الاسة (**) بأنَّ صيعه الجعل ؛ لجريانِ الحلافِ في أصل الدروم بها. منحطَّةٌ عن الندر ، فاختاجتُ لشفوُّ لَها ؛ وهو النيَّةُ عند الديح .

نعم ؛ لو افترَاتُ بالنجعل كفتْ عنها عند الدبح ، كما يَكُفِي اقترالُها بإفرازٍ أو تعيينِ ما يُصَحَّى به في مندونةِ (٢) وواجنةِ معيّنةٍ عن بدرٍ في دتتِه ، كما تُجُورُ في الركةِ عند الإفرارِ وبعده ، وفيل الدفع

وكلَّ هذا أَفْهَمَه قوله : (إِنَّ لَمَ ﴿) إِلَى آخِرِه . وقد يُقْهِمُ أَيضاً الْ الْمعَيْمَةُ التداءُ سَدْرِ لا تحتُ فِيها بِنَّهُ عَبدُ الدَّنِجِ ، وهو كذلك ، بل لا تُجبُّ لَها بِيَّةَ أَصِلاً ولو عَيْنَ عَمَّا فِي دَمَتِه بَدْرِ (^) لَمْ يَخْبَحُ لَيْتِهِ عَبْدَ الدَّنِج

⁽١) أي السيادر غيَّتها فما في بدعه بخلاف ما لو غيَّها في نفره ببدات (ع ش ١٤٠/٨)

⁽۲) اي آنما

⁽۳) الشرح الكبر (۷۸ ۱۲) ، و(۹۱/۱۳) ، روضه الطاليس (۲۸۲/۲) ، و(۲۸۲/۲) وراجع 4 مختمبر كتاب جراهر البحرين 4 (ص: ۲۲۷٬۳۲۷)

⁽¹⁾ أي ، النية مند النبع ، (ش : ٢٩١/٩)

⁽٥) أي : المجمولة أضعية . (ش : ٢٦١/٩)

⁽٦) قوله (المدورة لاسه) أي في قوله (أن المعينة التدادّ للدر) كروي

⁽۲) وقوله : (في مندوية) متمثق (بإمراز) . كردى .

⁽٨) قوله : (بندر) متعلق بـ (فين) ، كردي

ويُقُرِّقُ بيله وبين ما مرَّا عي المعبّه عبّا في دقه بأنَّ دن في محرّد النعبين بالجعل^(١) ، وهذا في التعبين بالندر ، وهو أقوى منه بالجعل

تنبه ما قرارات به عبارته على (إلى) و (كدا) عطفٌ عبى المثب هو
هاهر العبارة ، ورعم أن طاهرها العطف عبى المعين المعين الوافق قول الإمام
والعرالي (٥) ، وحرى عليه في المحموع الهي موضع (١) أن المعبين بالجعل
كهو بالمدر (٧) تكلُّف ليس في محله الأن الذي في المجموع الهي موضعين (٨) ، ونقله عن الأكثرين في الروضه (١) ما قدَّنَهُ من العرق
يسهما (١)

تنبية ثان أَطْنَقُوا في الأصحةِ والهدي على : أنَّ النَّةِ فيهما حثُّ وَحَبَثُ أَو نُدِبَتْ. تَكُونُ عبد الديحِ ويَجُورُ تقديمُها عليه ، لا تأخيرُها عنه ،

ودكَرَ في المحموع ؛ عن الرويائي وعيرِه في مبحثِ (دماءُ النسكِ) وأَقَرَّهم وتُبعَه السكيُّ وعيرُه * أنَّ البُّة فيها عندَ التعرفةِ (١١) وعديه يَجُورُ تقديمُها عليها ؛ كالرَّكاةِ ،

⁽١) وقوله (مامر) أواديه قوله (وجة معية عن سر) كردي

⁽١) قوله (بالعرل) أي الإفرار كردي كدافي السح

⁽٣) أي مع إرجاع اسم لإشارة إلى السن (ش ٣٩١/٩)

 ⁽۱) أي مفهوم (إن تم يسبن) إلح وهو لا تشرط أنبه عند تدبح إن سو بغيين (ش)
 ۳۱۱/۹)

⁽a) - بهايه انسطاب في در يه السعاب (١٨٩/١٨٠) له الوسيط في المبتعب (٣٣٥ ـ ٣٣٠)

⁽¹⁾ المجموع (A/APY_PPY)

⁽٧) أي : تي عدم الاحتياج إلى النية ، (ش : ٩/ ٢٦١)

⁽A) المجموع (A/PPT : 11T)

 ⁽٩) روضه العاليين (٤٦٩/٢) وفي المطوعة المغيرية (كالروضة)

⁽١٠) أي بأن البعين بالشر أفوى منه بالبعض (شي ٢٦١/٩)

⁽١١) المجمرع (١١٧)

ولا سافي بين الناس ؛ لإمكان الفرق بأنَّ المفصود من الأصحيّة _ والهديُّ مثنّها _ إرافة الدم ؛ لأبها () فدة عن النفس فكان وقتُّ الإرافة هو الدبح ، فتعيَّل قرنُ النيّة بها أصالةً ، ومن دماء النسك حيرُ الحلل ، وهو إنّما يخطُّلُ بإرفاق المساكين ، والمحصُّلُ لدبك هو التفرقةُ ؛ فتعيَّن قردُ النيّة بها أصالةً

ثُم رأيشي قدَّنتُ فرق حر بمعني أحراً "

وَإِنْ قُلْتُ لَمْ حَارِ فِي كُلُّ الْنَقْدَمُ عَمَّا نَعَشَ ، دُونِ النَّاحِيرِ ؟ قُلُتُ · لأنَّا عَهِدُنَا فِي العَمَادَاتِ نَقَدَمُ النَّهُ عَلَى فعلها ، ولم نَعْهَدُ فِيهَا تَأْحِيزُهَا عَلَى فَعَلِهَا .

وسرُّه أنَّ المعدّم يُمْكنُ ستصحاله إلى المعلِ + فكَانَ المعلُ كالمتَّصلِ به ، محلاف المؤخر عن المعل فإنّه القطعت بستَّه إليه ؛ فلم يُمْكِنُ العطاقة عليه

وممّا يُؤيّدُ ما فَرَقَتُ به أوّلاً " وونُهم في منحثِ الدماهِ عبدُ اشتراطِ مقاربةِ النبيّةِ للتفرقة : ما " يَتمرّعُ عليه ، وهو " لو دَبع الدم فشرِقَ أو عُصِت مثلاً ولو بلا نقصير مِن الذابعِ قبلَ التفرقةِ لَرْمَه " إمّا إعادةُ الدبعِ والتصدّقُ به وهو الأفضلُ ، وإمّا شراهُ بدلِه لحماً والتصدّقُ به ؛ أي لأنّ البيّة المشترطَ مقاربتُها للتفرقة لمّا وُحدتُ عندها مع سبق صورةِ الدبع حَمَل المقصودُ الذي هو إرفاقُ المساكِين ؛ كما نَقرُر

تعم ؛ يتُجِهُ · أنّها حيثُ وُجِدتُ عبدَ التمرقةِ لا بذّ مِن فقدِ الصارف عبد الذبح

أي : الأضعية . (ش: ٢٦١/٩) .

 ⁽۲) قوله (ثم رأسي ددمث درد احر بمعن احر) ليست دي لمعدو دام ويي (۱) إشاره إلى تسخة (حدا) مكان (آخر)

⁽٣) يمني الفرق بن الصحبة وقعاء السنك (ش ٢/١٣/٩)

⁽٤) ولي يعض السخ : (مما يتمرع عليه) .

رَانُ وَكُلِ بِالدُّنْجِ ﴿ يَوَى عَبْدُ إِغْطَاءَ الْوَكِيلِ أَوْ دَنْجَهُ ،

ويُقْرَقُ بِهِ () وبينَ يعضى صورِ الأضحةِ التي لا تحدُ لها بنة عد الدبع ، فإن الصارف لا تُؤثُرُ وبها () و بأن () وحد هذا من التعبين ما يدُفعُه ، قدم يُؤثُرُ ، لحلاقه ثمّ ، فإن الدم من حيثُ هو لم يُوحدُ له ما تُعينُه ، فأثر الصارف فيه ، فتأملُ ولك كنّه ، فيتَه مع كونه مهما أي مهم حكم عندت علم سعرضُوا شيءِ مه

﴿ وَإِنْ وَكُلِّ بَالِدِيْعِ ﴿ يَوَى عَنْدَ يَعْظُمُ الْوَكُسُ ﴾ المسلم ـ على ما يحثه الرركشيُّ ـ ما يُصحِّي به وإنَّ لم يُغْلَمُ أَنَّهُ أَصِحِتُ ﴿ أَوَ ﴾ عند (دبحه) ولو كافراً كَتَاتِأَ ﴿ كُوكِيلِ تَقْرِقَةِ الركاةِ .

ويُقْرَقُ بين دبح الكافر وأحده حيث الأنفي بمفارية المئة بالأول دون التابي ؛ بأنَّ الرَّة في الأول قاربت المفصود فوقعت في محلّها ، بحلافها في التابي ، فإنها تقدّمت عليه مع مقاربة مابع لها ، وهو الكفر ، فإنّ إعطامه للكافر مقدّمة للدبع ، وهي صعيفة وقد قاربها كفر الأحد الذي ليس مِن أهل الله ؛ فلم يُغيدُ بتقدّمها حينه ، وليس كافترانها بالمول ؛ لأنه لم يُقارنه مابع

وَأَنْهِمُ البِسُ أَنَّهُ لا يَصِحُّ تَمُويُصُّ لَـيَّةِ للوكيلِ ، وليس على إطلاقه ، بل له تقويصُها لمسلم معبَّرٍ وكيلٍ في الدبح أو عيرِه(٤) ، لا كافرٍ ولا بحو محبولٍ وسكرانٍ ؛ لأنهم لَيْشُوا مِن أهلها

ويُكُرُّهُ استانةً كافرٍ (٥) وصبيً

ودبحُ أجسيُّ لواجبِ بحوِ أصحيَّةٍ أو هدي معيِّرٍ (١) ابتداءَ أو عمَّا في الدَّمَّةِ بـدرٍ

⁽١) . أي : بم التبك . (ش : ٣٦٢/٩) .

⁽٢) أي : تي بيتها مند النبح ، (ش : ٣٦٢/٩) ,

⁽٣) ولي(خ):(الأنه).

⁽²⁾ أي أن يوكّل في البه غير وكين الدبح (بصري ٢٠٠/٤)

⁽٥) قوله : (ويكره استنابة كافر) أي : في الدبح كردي

⁽١) صمة : (تنحر أضحية . . .) إلح (ش : ٣٦٢/١) ,

وبهُ الأكُلُ مِنْ أَصْحِبَةَ بَطَوْعٍ ،

في وقته (١) . لا يضعُه (٢) من وقوعه موقعه (٣) ١ لأنَّه مستحقُّ الصرف لهذه الحهة من عير بيَّةٍ له

(وله) أي المصحّي عن نفسه ما لم يؤتدُ ؛ إذ لا نحورُ لكافرِ الأكلُ منها ، مطلعاً (١) ويُؤخَذُ منه أن الفقير (١) والمهدى إليه لا يُطعنُه (١) منها ، ويُؤخَذُ منه إرفاقُ لمسلمينَ بأكلها ؛ فلم بحرُ لهم تمكينُ عيرهم منه (الأكل من أصحية نطوع) وهديه ، بل يُسنُ ، وقِيلُ يبحثُ ؛ لقوله تعالى (الأكل من أصحية نطوع) وهديه ، بل يُسنُ ، وقِيلُ يبحثُ ؛ لقوله تعالى (فَكُكُلُوا يَبَهُ) (الحج ٢٥) وللاتبع رواه الشيحان (٨)

أَمَّا الواحنةُ فلا تَخُورُ الأكلُّ منها، سواءً المعيَّنةُ التداءُ أو عمَّا في الدَّمَةِ .
وينحث الرافعيُّ الجوار في الأولى، وسنقه إليه الماورديُّ ، لكن يَالَعَ
الشَّاشِيُّ فِي رَدَّه ، بل هي أولى (١٠٠) .

⁽١) وقوله (دي ودته) أي الدبح كاس بي وقبه كردي

 ⁽۲) وقوله (رديح أحبي) ببندأ ، حبره (لا يسمه) أي دبح الأحبي بلا إدن المثك
 لا يسمه ، . . إلح . كردي

⁽٣) ويأحد س أرش دبحها ١ كما ذكره فسل فول المصلف (وإن بقر في دميه) (ش ١٩٧/٩)

 ⁽٤) قوله (سطلت حرسا ، أو دمثاً أو معاهداً ، أو هبا أو طبراً ، أو عبرهم ، والله معالى أعلم أمير على ، هامئل (ش) .

 ⁽٥) قوله (أن التغير)أي المفير الأحد للأضحبة كردي

 ⁽١) وقوله (لا بطعمه) أي الا يطعم الكافر من الأصحية كردى

 ⁽٧) وقي (خ): (فكلوا منها وأطيعوا) الآية .

⁽٨) صحيح استاري (١٩٩٠) ، صحيح سنم (١١٢٧) من قول ضر بن الحطاب رحبي الله عنه ، وجه وجه الله عنه الله عنه الله عنه في حجه الله عنه في حجه الله عنه في حجه الله عنه في حجم الله عنه في حجم الله عنه في حجم الله عنه في قدر عظيمت ، فأكلا من لحمها وشربا من مرفها صحيح مسلم (١٤٧/١٢١٧) ,

 ⁽٩) الشرح الكبير (١٠٧/١٣) ، المحاوي الكبير (١١٠/١٩) . رفي المطوعة المصرية (مبيقة) خيراً.

⁽١٠) (بر هي) أي الأولى (أربي) أي بالاشتاع (ش ٢٦٣/٩)

وإطْعَامُ الأَعْبِيَاءِ ، لا تَمْبِيكُهُمْ ، ويأْكُلُ ثُكُّ ،

ولا يُجُورُ الأكلُ من بدر المحاراة " ، قطعاً ، لأنَّه كحراء الصبد وعيره من جبرانِ الحجِّ .

(و) له (إطعام الأعباء) المسلمين منه (" بتنا ومصوحاً و لقوله تعالى ﴿ وَالْمُومُواُ الْقَالِعَ وَالْمُعْتَرُ ﴾ (المع ٢٦) قال مالكُ الحينُ ما سجعتُ . أنّ القابعُ السائل ، والمعترُ الرائر (" والمشهورُ أنّه المنعرَّصلُ للسؤال (لا تمديكهم) شمئاً منها للسع و كما فُند به في ا الوحير الله ، والسعُ مثالُ .

ومِن قَمَّ مَيُرُ جِمعٌ : بأنه لا بخورُ أنْ يُملُكهم نسأ سها ؛ ليتصرُفُوا فيه بالسع وبحوه ، بل يُرُسِّلُ إليهم على سبل الهديّة فلا يتصرُفُون فيه سحو بيع وهيّة ، بل بنجو أكل وتصدُق وصيافةٍ (" لعنيُ أو فقر مسلم ، لأنَّ عايته (") أنه كالمصلحي واعتمادُ جمع النّهم يشكُونه وبنصرُفُون فيه بما شاؤُوا صعيفٌ وإن أطألوا في الاستدلالي له ،

نعم ؛ يغلِكُون ما أغطاه الإمامُ لهم ؛ من أصحيّة (٧) بيت المالِ ؛ كما بحثه التُلْقيديُّ .

(ويأكل ثناً) أي يُسنُّ لم صحَّى عن نصيه (١٠ ألاً يريد في الأكل عليه

 ⁽۱) ټوله (س بدر لمحاراه) وهي آن يغول (با شعى افله مربعبي اطله عني آن اصحي هدد الشاه ، أو بشاه تُمُ عين كردي أي بدر السرر المعلق (ش ۹ ۳۱۳)

⁽۲) الأولق دالتأنيث . (ش د ۲۹۳/۹) .

⁽۲) البرطة (۲۱۱۹).

⁽t) (بوخیر(ص ۱۹۸)

⁽٥) وفي (ر) نسخه (إهداء)

⁽٦) أي المهدي إنه بهالمحاح (١٤١/٨)

⁽٧) وفي (1) والمطبوعة المصرية (ضحيه)

⁽A) وفي (لمطبوعة المصبرية : (لتصنه) .

وْفِي قَوْلِ الصَّعَا ، والأَصحُّ - وُخُوتُ تَصدُّقِ سَعْصِها ،

ثُمَّ الأكملُ كما يَأْتِي الآياكُل مها إلاَّ لقما يسيرة سرَّكا بها ﴿ للاتَّاعِ (١٠)

ودونه : أكلُ ثلثِ والتصدّقُ بثلثِين ، ودونه · أكلُ ثلثِ والتصدّقُ شلثِ وإهداءُ ثلثِ (*) ، قياساً على هدي التطوّعِ الوارد فيه ﴿ فَكُلُو ْ مِنْهَا وَالصَّمِنُوا ٱلْمَاآيِسَ ٱلْمَـقِيرَ ﴾ السع ٢٨) أي الشديد الفقرِ

(وفي قول) قديم يأكُلُ (مصماً) أي تُسنُّ الأيريد عديه، ويَتَصَدُّقَ بالــاقِي

(والأصبح وحوب تصدق) أي إعطاء ولر من عبر لفظ مملّك ، كما كادُوا أن يُطْعُوا عليه حيثُ أَطْنَقُوا هـا التصدّق وغَـرُوا في الكفّارة بَاللّه لا بدّ فيها مِن التعليكِ .

وأمّا ما في * المحموع * عن الإمام وعيره (٢٠) : انّهما قَاسًا هذا (٤٠) عليها وأفرّهما - فالطاهرُ أحداً من كلام الأدرعيّ - أنّه مقالةٌ (٤٠) .

ويُقْرِقُ * مَأَنَّ المقصودَ مِن النضحيةِ * مَجْرُدُ النُورَبِ مَكْمَى فيه مَجْرُدُ الإعطاء ؛ لأنَّه يُحصِّلُه ، ومِن الكفّارةِ تَدَارِكُ الحَاية بالإطعام فأشه البدل ، والبدليَّةُ تُشَدَّعي تعليث البدل ، فوجب (٧) ولو على فقيرٍ واحدٍ (بيعصها)

 ⁽۱) عن مريده رصي الله عبه قال كان رسول الله كان يوم انقطر لم يحرج حتى يأكن شيئاً.
 وإد الأصحى لم يأكل شيئاً حتى يرجع ، وكان د رجع أكل من كند أصحبته أخرجه البيهةي في ٥ السن الكبير ١ (٦٢٣٠)

 ⁽٣) قوله (رانصدق شنث) أي للعراه (وإهداه ثلث) أي للأعداه نف مصي (ش ٣٦٤/٩)

⁽T-A/A) المجسرع (T-A/A)

⁽٤) أي الأصحة ، فكان الأولى اسأبت (ش ٢٦٤/٩)

⁽⁰⁾ أي ضعيب،(ش:٣٦٤/٩)

⁽١) وقي (ر) : (الضحيد)

⁽V) أي : الصنيت . (ش : ٣٦٤/٩)

كتاب الأصبحية ______ كتاب الأصبحية ______

ممَّا يَنْطَلِقُ عليه الأسمُ .

قالَ اللهُ الرفعة عقب هذا عال في • الحاوي • وهو ما يخرُّحُ عن القدر التافه إلى ما جَرى هي العرف أن بُنصِدُق به فيها "من القليل الذي يُؤدِّي الاحتهادُ إليه "" النّهي ، وذلك"" لأنّها شُرعتُ رفقاً لنفقير

وبه يَتَجِهُ من حيث المعنى بحثُ الرركشيّ آلَّه لا لذَّ من لحمٍ يُشْلُعُه ، وهو المقذَّرُ في لفقة الروح المعسر ؛ لأنَّه أفلُّ واحب ، لكن يُنافيه قولُ ا المجموع ا لو اقْتَصْرَ على التصدّق بأدنى حرءِ كماه ، بلا خلاف ال

نعم ؛ ينعيَّلُ تقييدُه سـ(عير النافعِ حدَّةً) أحداً من كلام الماورديُّ (٥)

ويجبُ أن يُملُكه مِنناً طربًا ، لا قديد ُ ولا يُخرىءُ ما لا يُسمَّى لحماً ؛ مثّ يأتِي هي (الأَيْمَانِ)(١٠ كما هو ظاهرٌ ، ومنه ١٠ جلدُ وبحوُ كندٍ وكرش ؛ إد ليْس طيئها كطبِه وكدا وبدُ ، بن له أكنُ كنه وإن انقصل قبل دبحها وتردَّد النَّمْقِيئُ في الشحم ، وقيامنُ دلك (٨) أنَّه لا يُخرى،

وللفقير التصرَّفُ فيه سيعٍ وعيره ؛ أي المسلمِ^(١) ؛ كما عُلِم ممَّا مَرَّ^(١) وبأتِي

⁽١) أي الأصحية ، و(في) بمعنى (من) (ش ٢٦٤/٩)

 ⁽۱) كفاية البيه (۸/ ۹۰) .

⁽٣) أي : رجوب التصادق ببعضها - (ش - ٣٦٤/٩)

⁽٤) المجدرج (٣٠٧/٨) .

⁽a) الحاوي الكبير (١٠٩/١٩) .

⁽r) (c+1/15.AF).

⁽٧) أي : مما لا يسمى لحماً . (ش: ٣٦٤/٩)

 ⁽٨) أي : ما ذكر الدس الجندوما ذكر معه . (ش: ١٩٤/٩) .

 ⁽٩) أي فلا يجوز بنجو بنعه لكافر المدسم أقول وفوه كالأمهم عبد أنه لا يجوز لنعفيز بنجو بنع بنجو جلدها لكافر أيضاً ، قاير الحم ، (ش: ٣١٤/٩)

⁽١٠) قوله (كما علم معامر) أي في شرح (وله) كردي

وَالْأَفْصِلُ لَكُنُّهَا إِلَّا لُفَما بِسَرَّكُ بَاكُلُهِا ، ويتصدَّقُ بَحَلَّدُهَا أَوْ يُنْتَعِعُ به ،

ودو أكل «نكلُّ أو أهْدَ» (١١ عرم فيمه ما بِلْرمُ التَصِيدُقُ مَهُ

ولا يُطَرفُ شيءٌ^(٢) منها لكافرِ على النصلُ ، ولا لقلُ ، إلاَّ لمنغَصِ في نوبته ومكاتبِ^(٣) ؛ أي . كتابةً صحيحةً ، فيما يظهرُ

(و لأنصل) أن ينصدُق (تكنها) لأنَّه أنرِث ننتقوى (إلا لقماً يسرك بأكلها) للآيةِ والاثباع .

ومه (١) يُؤخدُ أَنُ الأفصلُ الكَدُّ الحر السهقيُ أَنَّهُ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم كادُ يأكُنُ من كند أصحبته (١)

وإد نصدُق بالنعص وأكل النافي أنت على النصحية بالكلُّ ، والتصدُق بما تصدُّق به

ويَخُورُ ادِّحارُ لحمها ولو في رمن العلاء ، والنهيُّ عنه مسبوحٌ

(ويتصدق محددها) ومحو فرمها [،] أي المنطوّع مها ، **وهو الأفضلُ ؛** بلاتباع^(١) (أو ينتفع مه) أو يُعيزُه لعيره

ويخرُّمُ عليه وعلى وارثه لحوُّ^(٧) بعه ؛ كساتر أحرائها ، وإجارتِه ، وإعطاؤُه أحرةُ للدالح ، لل هي عليه ؛ للحر الصحيح ^{، اا مَن} بَاغَ جلدَ أضحيَّتِه فلا أصحيَّةً له ا^(٨) ولروال ملكه علها بالديح ، فلا تُورثُ عنه ، لكن بحَث السكيُّ

⁽١) أي اللسي ، (ش: ٣٦٤/٩) .

⁽٢) رس(ز).(ب)

⁽٣) أي المعطي غير سنده الي السكانات أمير على العامثى (ش)

⁽¹⁾ أي: من المتبع . (ش: ٣٦٥)

⁽۵) سیل تحریجه فی (ص: ۲۲۱)

 ⁽٦) عن علي رضي الله عنه فان أهدى النبي ﷺ ئه بدنه ، فأمرني بتخومها فسنسها ، ثم أمرني بجلالها فسنسها ، ثم بحلودها فعسمتها أحرجه النجاري (١٧١٨) ، وسندم (١٣١٧)

⁽٧) وفي المطبوعات و(س) : (محر وارثه بيعه . . .)

⁽٨) - أحرجه الحاكم (٢٩٠،٢)، والسهفي في اللسن الكبر؛ (١٩٢٥٩) عن أبي هريره رضي الله عبه

وَوَلَدُ الْوَاحِيةِ يُدْمِعُ ، وَلَهُ أَكُلُّ كُنَّهُ

أنَّ لورثته ولايةَ القسمة والمعقة (١٠ ؛ كهو ، ويُؤَيِّلُه - قولُ العلماء - له (١٠ الأكلُّ والإهداءُ ؛ كمورَثِه - أنَّ الواحنةُ ، فينُرِمُه النصدَّقُ سحو جلدها

(وولد الواحمة) الصفصل ؛ كما أشعرُ (٢) به التعبير (ولد) و (يُدُمِعُ) ، ويُوافِقُه قولُهما في (الوقف) إنَّ بحمل قبل اللهاله لا يُستَى ولداً (أن بدلغ) وجوباً ، سواءً المعتبةُ النداءَ أو عمّا في لدلة علقتُ به قبل البدر أم بعد أم بعده ؛ لأنَّه تبع لها ، فإنَّ مالتُ () بنتي أصحبَةً () ؛ كما لا يؤتفعُ تدبيرُ ولد مدبُرةٍ بموتها

(وله أكل كله) إذا دبحه معها ؛ لأنه حرة سها وبه يُقَلَمُ ساءُ هذا على جوارِ الأكلِ منها وقد مؤ^(٧) أنَّ المعتبَدُ حرمتُه مطلعاً^(٨) ، فيَخرُمُ مِن ولدها كَذلك^(١) ؛ كما أدده كلامُ ا المجموع ا^(١) واعْتبَدُوه^(١)

قَالَ الأدرعيُّ ويحثُ تبريلُ كلامِ ﴿ الروصةِ ﴾ و﴿ الشرحيْرِ ﴿ عليه ، لكَنَّ النَّصَرُ بِعَضُهُم لَهِدُ ﴿ النَّلاثَةِ وَالْمَتِي بَانَّ النَّصَدُقَ إِنَّمَا يَجِثُ مِمَا يَقَعُ عليه اسمُ الأصحيّة ، والولدُ لَيْسَ كذلك (١٢) ، ولرومُ دبجِه معها لكويه كجبيبها ، ومأنّه

أي : مؤن اللبح ، (ح ش ١ ٨/ ١٤٢) ،

⁽٢) أي . لوارث المضحي بعد موته ، (ش : ٢١٥/٩) .

⁽٢) وتي (خ) : (يشعر) .

⁽٤) انشرح الكبير (٢٧٩/١) ، روضة الطاسين (٤٠٢/٤)

⁽a) أي : الأضعية . (ش : ٢٦٥/٩) .

⁽١) أي : قيجب التصدق يجميمه . (ع ش : ١٤٣/٨) .

 ⁽۲) قوله (وقد مر)أي في شرح (وله الأكل من أصنحة بطوع) كردى

⁽٨) أي عيثت ايندة بالنفر أو فعا في الدمة (ش ١٩ ١٣٥٥)

⁽٩) أي : مطلقاً . (سم : ٩/ ٣٦٥) ،

⁽١٠) المجموع (A/ ٢٦٠ ، ٢٠٩) .

⁽٦١) راجع (المسهل النصاح في احلاف الأشباخ (مسألة (١٦٢٢)

⁽١٢) أي : لا يسمى أضعية ، ممي المحتاج (١٣٦/٦)

يحُورُ للموقوف عليه أكلُ الولدِ، ولا يكُولُ وها، فكذلك الولدُ ها التّهي ، وليس بصحيحِ (١) ، وما ذكره من الحصر (١) . إنّما هو في المنطوع بها ، والكلامُ ها في الواحمة ، وهي قد رال ملكُه عنها وعن حميع أحرائها التي يقعُ عليها اسمُ الأصحية وعيرها(١)

وَيُقْرَقُ سِه وَسِ وَلَدَ المَوقَوَفَةُ بَأَنَّ القَصَدَ بَالُوقَفِ النَّفَاعُ الْمَوقُوفِ عَلَيْهُ بَعُوائِد المَوقُوفِ ، و لُوسَدُّ مِن جَمَلتُهِ ، وبالنَّذِر رفقُ الفقراء بأكلِ حَمِيعٍ أَحَواثِها ، وهنها الولدُّ⁽¹⁾ ، فلا حامع بينهما⁽¹⁾

وعُلِمُ مِن المتن بالأولى: حكمُ حيها إدا دُبحتُ معاتَ بموتِها أو دُبِع ، معلَ خَرَّمُ أَكُلُ الولْدِ حَرَّم هذا بالأولَى ، ومن أباحه أباع هذا ؛ لما مرَّ : أنَّه تَنَاهُ على حلُّ أَكُلُ الولْدِ حَرَّم هذا بالأولَى ، ومن أباحه أباع هذا ؛ لما مرَّ : أنَّه تَنَاهُ على حلُّ أَكْلُها(١)

وإِنْ قُلْتَ كيف تُلاثِمُ هذا ما مرّ (٧) أنّ الحمل عيث يَمْمَعُ الإجزاءَ ؟ قُلْتُ لم يفُولُوا هما ، إنّ الحامل وقعت أصحبَهُ ، وإنّما الذي ذَلْ عليه كلامُهم أنّ الحامل إذا عُبُتُ بدرٍ . بعيثُ ولا يلْزَمُ من ذلك وقوعُها أصحبَةً (١٠) ، كما لو عُبُتُ به معينة بعيب احر ، على أنّهم لو صرّخُوا بوقوعها أصحبَةً تَعَبّلُ حملُه

 ⁽١) قوله (انهن)أي مااتمرته بعضهم، قوله (ولين بهيجيح)أي ديك الإنهار (شن: ٣٦٦/٩).

⁽٢) أي : يقوله : (إنما يجب . . .) إلخ . (ش : ٢٦٦/٩) .

⁽٣) ويظهر عطفقرله (وغيرها)على فونه (نبي يفع) إنج (ش ٣٦٦/٩)

⁽٤) أي فيأكنه المعراء لا المصحى أمير على هامش (تني)

⁽٥) أي ولد الموقوعة وولد الأصحم الوحيد (ش ٢٦٦/٩)

⁽١) أي دالأم ، (هي ٢٩٦/١٠) ،

 ⁽٧) قوله (ما مر أن بنحس) أي مر في شرح دونه (وسرطها سلامه) إلح كردي .

 ⁽A) قوله (ولا يدرم من دلك رفوعها أضحيه) مل جرب مجريها (من وحوب ديجها في ودب
الأصبحية ، وصرفها مصرفها كما من كردي وفي (ح) (مجراها)

كان الأصحية ______

وشرث فاصل لسها

على ما إدا حَمَلتُ بعدَ البدر ، ووضعتُ قار (١) الدبح

تعم ؛ يُشْكِلُ على دلك أن قولُ حمع له أكلُ حميع وبد المنطوع بها مسواةً أدبحها معه أم دونه ؛ لوجوده بنظمها ميناً ، وينصلُقُ بقدر الواحب منها ، فلينعينُ تقريعُ هذا على الصعيف ، أنه تجورُ النصحيةُ بحاملٍ

ثُمَّ رَآيُتُ شيحًا دكرَ ما مَرَّ (") إلى قولِي (على أنهم)(!) ولا يَحُورُ الأكلُ قطعاً من ولد واحدٍ في دم من دماء اسسك

(و) له تكرو^(۱) (شرب فاصل لسها) أي الواحمة ومتلُها بالأوْلى المندونة ، عن وللإها^(۱) ، وهو ما لا يصُّرُه فقدُه صرراً لا يُختملُ ؛ كمنعه بمؤه كأمثالِه ، قيما يَظُهَرُ .

كما أنَّ له ركونها لكنَّ لحاجة ؛ بأن عجر عن المشي ولم يحدُّ عبرها بأجرة وَجُدُها ، ولا أثر لقدرته على الاستعارة ؛ لما فيها من المنة والصحاب ، وإركانها لمحتاج بلا أحرة ، لكن يضمنُ المصحي بقضها بدلك ، إلاَّ إن حصل في يد مستعير ، فهو (٧) الذي يضمنُه ، على الصقول الذي اغتَمده ابنُ الرفعة (٨) والغَمُّوليُّ وعيرُهما (٩) ؛ لأنَّ معيره يضمنُ الفصلَ باستعماله ؛ كما تقرّر ، فكدا

^{. . .}

⁽١) - وقي (٦) سبحة : (يعد) ,

 ⁽٢) أي : الجواب الثاني العلوي . (ش : ٣٦٦/٩) .

⁽٣) أي : من السوال والجراب . (ش : ٣٦٦/٩) .

⁽٤) أسى المطالب (٢٠١/٣) .

 ⁽a) أي : مع الكراهة . معني المحتاج (١٣٦/٦)

⁽١) متعلق بـ (قل : ١٠ / ٢٦٦)

⁽۲) أي ١ المستمير ، (ش: ۲۹۶/۹)

⁽ ۱۰٤/۸) ماية البه (۱۰٤/۸) .

⁽٩) راجع = الصهل النصاح في احتلاف الأشمح + مسأله (١٦٢٧)

ولا تصَّحبه برفيقي، فإنَّ أدن سيِّدُهُ ﴿ وَقَعَتْ لَهُ ،

وبهدا(١) يُعْلَمُ لَعْرَقُ بن ما هما والنفصس الساس هي المستعبر أنه لا يضمنُ ما تلف بالاستعمالِ المآذونِ قيم ، بحلافِ غيرِه .

ويلدفع قياس الإسبوي لهدا^(٢) على المستعير من بنحو مستأخرٍ ، فإنه لا يضمن ووجه الدفاعه أنَّ معبره ثمّ منك المنفعة فبرل^(٣) مبرلته اللائة فرغُه ، بحلاف معيره هن

وما أَخْسُنَ قُولَ الأَدرعيُّ بعد ذكره بعض ديك فلا يضغُّ ما ذكره الإسبويُّ تُعَفِّها وقياساً

وَهَارَقَ اللَّسُ الولَّذِ؛ بأنَه يَصُرُّهَا حَسَّهِ وَيَخْتُفُّ⁽²⁾، وَلُو خُمِعٍ. لَفُسَٰذُ، فَشُومِعَ قِيهِ وَإِنْ خَرَجَتُ عَنْ مَلَكِهِ .

> وَيَخْرُمُ عَلَيْهِ نَحَوُّ بِيجِهِ ، وَيُسَنَّ لَهُ النَّصِدُقُ بِهِ وله حرُّ صوفها إنَّ أصرَّ بها والابتماعُ به

(ولا نصحية لرقبق) سائر أنواعه ؛ لعدم ملكه ؛ ومن ثمّ كان الصعص فيما يَمْلكُه كالحرّ (قبل أدن سيده) به ولو عن نصبه () وقعت له) أي السند ؛ لأنه بائك عنه ، وإلعائم () تقويه ، عن نصبك ؛ لعدم إمكانه ، وأحدا () مقاعده إدا نَظلَ الحصوص في تقيي العموم ؛ إدادته متصبق ليّة وقوعها عنى تصَيْع به ، ولا صالح لها غيره ؛ فانحصر الوقوع به

 ⁽١) قوله (ويهدا) أي (التمثيل المذكور ، (ش (١/ ١٠٠٢))

⁽٢) أي : منتمير الأضحية من بادرها ، (ش : ٢٩٦٦/٩) .

⁽٢) آي: الستعير ، (ش: ٢٦٧/٩)

⁽٤) قوله: (يستخلف) أي يحفيل بعقية خلف بعض ا كردي كذا في استنج

⁽٥) أي: الرقيق ، (ش: ٢٦٧/٩)

⁽١) وني(ز)ښينة , (ويامو)

⁽٧) وفي (ح) : (أخذ) ،

وْلا يُصِحِّي مُكَانِثُ بَلا إِذْنِي ، وَلا تَصَّحِيةُ عَنَ الْعَبْرِ بَعَيْرِ إِذْنَهِ ،

وبه (۱) پُخاتُ عبدًا پُف لُ كيف نفعُ عند من عبر بنةِ مند ولا من العند بالله عند ؟ ثُمُّ رأَيْتُ شارحاً أحاب بما دكرتُه ، ثُمَّ قال ويُختملُ أنَّ العراد أنه أدل له ويُواهُ عن نصيه ، أو فؤص النبّة له فنوى عند النهى وظاهرُ كلامهم خلافُ هذا

(ولا يصحي مكانب بلا إدن) من السند ؛ لأنها تبرّع ، وهو ممنوع منه لحق الستِيد ، قولُ أدلُ له فيها . وقعت بمكانب (٢٠

(ولا تصعيم) تُخُورُ ولا يَمعُ (عن العبر) الحيّ (نعبر إدنه) لأنّها عبادةً ، والأصلُ : منعُها عن العبر ، إلاّ لذليلِ

ودبعُ الأحبيُ للمعيّنةِ بالبدر لا يُشَعُ وقوعها عن النعيبِ فتَقَعُ الموقعُ ؛ لِمَا مَرُ^(٣) : أنه لا يُشْتَرَطُ لها بيّةٌ ، وتُفرُّقُ صاحبُها لحبّها

ولا تَرِدُ عليه ؛ لأنَّ هذا منه (١٠ لا يُسمَّى تصحبهُ

ولا تردُّ عليه هذه (١٠ أيضاً ؛ لأنه قائمٌ مقاته

⁽١) اي عوله (وأحداً ..) إلخ . (ش: ٢٦٧/٩)

⁽۲) بنتج الناه ، ﴿ ح ش ١٤٣ /٨ ٢٤٢)

⁽T) غوله (لمامر أنه) أي مر مسل قرله (رنه لأكل), بح كردي

 ⁽²⁾ قوله (ولا برد) أي مسأنة دبع الأحيي (عليه) أي النس ، قوله (الأبر هذا) أي دلك اللهم (عنه) أي : الأجبي ، (ش : ٣٦٧/٩) .

 ⁽٥) قول (النصحية من ماله) أي من الولي ، قال الدميري ولا يحور ترلي الطمل والمحمود الريصيعي عنه من مال المحجور ، ويجور من دن لولي ، وهذا مراد الشارح كردي
 (١) أي صححه مصحية الولي هن مولية (ش ٢١٧/٩) وهي الأصل (أي) غير موجودة

ومَوْ^(۱) : أنّه يَحُوزُ إشراكُ عبره في نواب أصحبته مما فيه ، وأنّه لو صَحَى واحدٌ مِن أهلِ البيتِ. . أَجَرا عمهم من عبر بيّةٍ منهم ، وأنّ للإمامِ الدبع عن المسلمينَ مِن بيتِ المالِ إنِ اتَّمَعَ .

ولا تردُّ هذه أيضاً عليه ؛ لأنَّ الإشراك في الثواب ليُسَلَّ أصحيَّةً عن العيرِ ، ومعص أهلِ البيتِ والإمام جعلهما الشَّرعُ فائمس مقام الكلُّ

وحيث المنتختُ عن العير ؛ وإنَّ كانتُ معينةً ^(٢) - وَقَعَتُ عن المصحّي ، وإلاَّ - فلا

أمّا بإدمه مَنْجُرِيء ؛ كما عُلم من قوله السابق وإنْ وَكُلَ بالذّبج. . إلخ كدا قَالُه شارحٌ ، وليْسَ مصحيحٍ ؛ لإيهامه أنّ إدمه للعبر مقتدٌ مما مَرَّ أنَّ الوكملَ إنّما تَدْنَحُ ملك الآدن ، وأنّه النّاوي ما لم يُقَوّضُ إليه بشرطِه (٢) .

والطاهرُ أنه لا يُشترطُ ها الأوَّلُ⁽¹⁾ ، أحداً ممّا يَأْمِي في المبتِ : أنَّه لا يُشتَرطُ أن يُعْطِيهِ مالاً ، وممّا من أنه لو قال لعبرِ ، اشتر لي كدا بكدا ولم يُعُمه شيئاً فاشتراه له به وقع للموكّل ، وكان النمن قرصاً له فيرُدُّ بدلَه . وحيتنل فقياسُ هذا أنه يكفي ها (صحّ عني) ، ويكُونُ دلك متصناً لاقتراصه منه ما يُخْرِيءُ أصحيّة ؛ أي أفلُ محرى ، فيما يَعْلَهُمُ ؛ لأنه المحقّقُ ، ولاديه له في ذبحِها عنه بالنيّةِ منه ،

ويأتي في وصنيّ المبت إذا لم يُغَيِّنُ له مالاً احتمالات والذي يَظْهُرُ . الّهما

⁽١) قوله (ومر أنه)أي مرصيل دوله (وأعصلها بعير) كردى

⁽٢) - قوله : (قإن كانت معينة) أي : بالنفو ، كردي ،

 ⁽٣) قوله (ما لم يعوض) أي الأدن اليه (إليه) أي وكيل الدبح (مشرطه) أي التعويض من
 كون المقوض إليه البيّة مسلماً معيراً . (ش: ٣٦٨/٩) .

 ⁽¹⁾ قوله (هـ١) أي في انتصحبه عن المير بردنه ، قوله (الأول) أي كون المداوح ملك الأدن . (ش : ٣٦٨/٩) .

وْلاَ عَنْ مَيْتِ إِنَّ لَمْ يُوصِ بِهِا

لا يأتِيَانِ هَا أَنْ وَ لَأَنَّ كَارُّ وَ مَن تَنْزَعِ الوصيُّ وكون الوصيَّة في الثلث أمرُّ معهودٌ في الصيتِ و لوصولِ الصدقةِ إليه ، إجماعاً ، ولأنَّ الشارعِ حعل له''' الثلثُ يُتَذَارِكُ به ما فَرَّط ، أو يحُورُ به الثوات ، ولا كدلك الحيُّ الأدن فيهما^(۳)

(ولا) تَخُورُ ولا نَعَمُّ أَصَحَيَّةً (عن ميت إن لم يوص بها) لما مَوَّ ، ويُقْرُقُ يَتِهَا⁽¹⁾ وبين الصدقة بأنها تُشَهُ العداء عن النصل، فتوفَّفَ على الإدن، بحلاف الصدقة ؛ ومن ثمَّ لم يمُعلُها وارثُ ولا أجبيُّ وإن وحث، بحلاف بحو ححُّ وركاةٍ وكفّارة ؛ لأنَّ هذه لا قداء فيها ؛ فأشهب الدبود، ولا كذلك التصحية

وأُلِّجِقَ العنقُ معيرِها مع أنه فداءٌ أيضاً ؛ لتشرَّفِ الشارع إليه

أَمَّا إِذَا أَوْصِي مِهَا ﴿ فَتَصِحُ ﴾ لما صحَّ عن عليُّ كرَّمَ اللهُ وحهه ﴿ أَنَّ السِيِّ صِلِّى اللهُ عليه وسَلَّمَ أَمَرِهِ أَنْ يُصَحِّيُ عنه كلِّ سَةِ (٥)

وكأنهم لم يُعلَّرُوا لصعب سنده ؛ لانجباره

ويُحِثُ⁽¹⁾ على مصحَّ عن مِنتِ بإدبه ، سواءٌ وارثُه وغيرُه من مالِ عَبُه ، سواءٌ مالُه ومالُ مأدوبه فيما يَظُهُرُ ، فإنَّ لم يُغَيِّنُ له مالاً يُصحَّى منه اختمل صحَّةُ تَرَعِ الوصيُّ عنه بالدبعِ من مالِ بعينه ، واختَمَلَ أنْ يُقالَ إنها في ثلثِه حتَى يَشْتُؤْفِهَ التصدقُ مجميعِها ؛ لأنَّه بائله في التفرقةِ ، لا على بعينه وممويه ؛ لاتَحادِ القابصِ والمقبض

⁽١) أي : لمي (شخَّ عني) , (ش : ٢٦٨/٩) ,

⁽٢) أي: للبث: (ش: ٢١٨/٩)،

⁽٣) أي وصول الصديديات، ونعين اللك بعادكر (ش ٣٦٨/٩)

 ⁽¹⁾ قول: (بينها) أي الأصحياء وكذا ضمير (لم يعطها)، وضمير (بعيرها) (ش
 (٢١٨/٩).

⁽٥) أخرجه الحاكم (٢٢٩/٤ ٢٣٠) ، وأبو داود (٢٧٩٠) ، والمرمدي (١٥٦٩)

⁽٦) قوله (ويحب) فاعله قومه (التصدق بجميعها) كردي

فصل

ويُؤخَذُ مِن قولِهم ﴿ إِنَّهُ مَائِنُهُ فَيَ النَّمُرُقَةِ ﴾ ﴿ أَنَّهُ لا نَصْرُفَ هَمَا لَلُوارَثِ عَيْر الوصيُّ فِي شيءِ منها

ويُفْرِقُ بين هذا وما مز عن السنكيّ '' بأنّ المورث عرله'^(*) هنا بتعويض <mark>ذلك</mark> لعبره ، بخلافه ثمّ

ويَتَجِهُ أحداً من هدا⁽¹⁾ أن بوصي إطعام الوارث منها ومَرَّ⁽¹⁾ : أنَّ للوليُّ الأب فالحدُّ التصحفُّ عن مولبُّه وعدِه فلا بُقدَّرُ ابتقالُ المنت فيها للموليُّ ؛ كما هو طاهرُ وإن اقتصى التقدير بطائرُ لذلك ، أمَّا أَوَلاَ فلانُ أقرت البطائر إليها العقبةُ عنه ، وهي لا تقدير فيها ؛ كما يُصرِّحُ به كلامُهم ، وأمَّا ثانياً فلانَّه يلُرمُ عليه " مع المقصود صها ؛ من الأكل والتصدق ؛ كسائر أموان المحجود ، وحيثِ فهل لنوليُّ إطعامُ الموليُّ ؟ الطاهرُ بعم

(فصل) في العقيقة

وهي لعة : شعرُ رأس المولود حين ولادته ، وشرعاً ما يُدْمِعُ عَمَدَ حَلَقِ شعره ، تسميهُ نها باسم مقاربها ؛ كما هو عادتُهم في مثلِ دلك وأَنكَرَ أَحَمَدُ هَذَا⁽¹⁾ ؛ لأنَّ العقيقة الديحُ^(٧) نقشه ، وصَّوَّتِه ابنُ عَمَدِ البرُّ ؛ لأنَّ

⁽١) أي : في شرح : (أو يتصع به) . (سم : ٣٦٩/٩)

⁽٣) أي : الوارث فير الرصي . (ش : ٣٦٩/٩)

⁽٣) أي نفرق (ش ٣٦٩/٩) وفي(ح) (مماها)بدن(منهدا)

⁽٤) قوله (ومر)أي قبل قوله (ووبد الواحم) كردى

⁽٥) قوله (يمرم علم) أي على مدير انعال الملك كردي

⁽٦) أي وحه لسمية المدكور، أو كون العقيمة لعه ما ذكر (ش ٢٩٩/٩)

⁽٧) قوله (الأن النفيعة) أي العة (النبيع |) إلح 1 أي المدنوح ، فالعقيمة العبية سعى=

كتاب الأصحية ______

عنَّ لعةً قطعٌ (١)

والأصلُ فيها الحرُ الصحيحُ العلامُ مُرْتهنُ بعقيقهِ الله أي فيم تركِها لا يشعرُ بمؤ أمثاله في أحمدُ رضي فقاعه أو لا يشعرُ لأبويّه قال العطابيُ وهذا أحسلُ ما قِبلَ فيه " واستعده عيرُه ، ولا بعد فيه " الأبه لا مدحلَ للرأي في دلت ؛ فاللائلُ بحلاله أحمد وإحاطته بالسنة أنّه بم يقُلُه إلا بعد أنْ ثبت عبده توفيفُ فيه ، لا بينما بقله الحليميُ عن حمع منفذه بن على أحمدَ

وشُرِعَتْ إظهاراً للبشرِ ونشراً للسبِ .

وكُرِهُ الشَّافِعِيُّ تَسَمِيتُهَ عَقَيقَةً (١٠) ؛ أي الأنَّه صلى الله عليه وسلم كان يكُرهُ العَالَ القَسِحَ (٦) عل تُستَّى بسيكةً أو دسحةً

ولِيم تَجِبُ ؛ لحَسرِ أَسِي داود الله من أَحَسِبُ أَنُ يَسُسُكُ هن وليدِه. . ولَيْقُعُلُ هُ^(٧)

معمورة فكون من نقل نعام إنى الحاص ٠ كما هو العانب في الأسماء المعولة فن المعنى اللغوي إلى الاصطلاحي . (ش: ٣١٩/٩).

⁽۱) التبهيد (۲۸۴/۱) .

 ⁽۲) أخرجه لحدكم (٤ ٢٣٧)، وأبو داود (٢٨٣٨)، والترمدي (١٦٠٠)، و بن ماحه
 (٣١٦٥) هن سمرة بن جندب وضي الله هنه .

⁽٢) - يمالم البش (٤/ ٢٥) -

^{(£).} وفي (ب) والمطوعة التصرية . (وقدا لا بعد يه) ...

 ⁽a) راجع (أداب الشامعي وصاف (لأس أبي حابم (ص ١١٤)

 ⁽٦) عن أبي هريزه رصبي ناه عنه قال كان رسون الله ﷺ بمحمه المأل، ويكره الطيره أخرجه الل
حبان (٦١٢١)، و بن ماحمه (٣٥٢٦)، وأحمد (٨٥٠٩) والطيرة بشاؤم بالشيء

«الهاية » (٩٦٤) والحديث للحوه في المحاري (٥٧٥٦)، ومسلم (٣٢٣٤) عنه أيضاً

 ⁽٧) مس أي داود (١٨٤٢) عن عمرو بن شعب عن اسه عن جده ، وأخرجه السائي
 (٧) ، والبيهقي في ١٠٠كبر ١٩٣٠١ ٤ وأحمد (١٩٤٠)

يُسَنُّ أَنَّ يَعُقُّ عَنَّ

والقولُ بوجوبِها(١) أو بأنها بدعةً . إفراطٌ(١) ؛ كما قاله الشافعيُّ رصيَّ الله عنه .

و دبخها أفصلُ من التصدِّق بقيمتها(٢) .

وظاهرُ كلامِ المنسِ والأصحابِ أنه لو يوى بشاةِ الأصحةِ والعقيقة لم تُخْصُلُ واحدةً منهما ، وهو ظاهرُ (٤) ، لأنَّ كلاً منهما سنةً مقصودةً ، ولأنَّ القصدُ بالأصحةِ الصبافةُ العامّةُ ، ومِن العقيقة الصيافةُ الحاصةُ ، ولأنهما يُخْتَمَانِ في مسائل ؛ كما يأتِي

ومهذا يُتُصِحُ الردُّ على من رعم حصولهما وقاسّه على غسلِ الحمعةِ والجابةِ على الله على غسلِ الحمعةِ والجابةِ على الله الله على ال

(يس) سنة مؤكّدة (أن يعق هن) الولدِ بعد تمامِ العصالِه ، [وإنَّ مَاتَ بعدَه ، على المعتمّدِ في المجموع ا(٥) ، حلاقاً لِنَّنَ اغْتَمَدَ مقابِلُه ، لا سبّما الأدرعيُّ](١) ، لا قبله(٧) ، فيما يَظْهُرُ من كلامِهم ، لكن يَسْعِي حصولُ أصل

⁽۱) قوله (بوجوبها) أي كانت وداود (أو بأنها بدعة) أي كانجس معيي (ش ۲۲۹/۹).

⁽۲) وبي(ز)ريادة:(وتقريط).

⁽٣) وقصية خلا أن التصدق نقيمتها يكون عقيفه ، وقد يجالفه ما بأتي من أن أقل ما يجرى، عن الدكر شاة ، وهول المنحلي ينحصن أصل النبه في عصفه الدكر شاه كما في ٥ الروضة ٥ كـ أصلها ٩ فلمل المواد أن تواب الدبح للمقبقة العصل من التصدق يقيمتها مع كونه بيست عفيقة . (ع ش : ١٤٥/٨) .

⁽٤) - راجع ﴿ السيل النصاح في اختلاف الأشباح ﴾ مسأنه (١٦٢٨)

⁽٥) المجموع (٨/ ٢٢٢) .

 ⁽٦) وفي (ب) و(ح) و(ر) ما بين الممكونين يأتي بعث ا أعني فيل قول اليمن (و لا يكسر عظمُ. . .) .

⁽٧) أي : إذ قبل تمام الانعصال .

كتاب الأصحية ___________

السُّهُ به ١ لأنَّ المدار على علم وحوده ، وقد وُجد"

والعاقي أن على من تَلْزَمُه معنيه من مندر عفره من مال معمه ، لا الولد ، بشرط (١٠) يسار المعاقي ؛ أي : مأن مكون مش مارمُه ركهُ معطر قيما يطّهر ، قبل معمي (١٠) مدّة أكثر المعاس ، وإلا (١٠) من نُشْرعُ له (١٠)

وفي مشروعيتها للولد حينتدِ^{(٢} بعد بلوعه (حتمالات في اشرح العباب ا ، وأنَّ ظاهرَ إطلاقِهم (سنُها لمن لم يُعنَّ عنه بعد بدوعه (الأوَلُ^(٨) ؛ لأنَّه حينتدِ مستقلُّ ؛ فلا يُشَهِي البدئ في حقَّه بابنعائه في حنَّ أصدِه

وحبرُ . (أنَّه صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم عَنَّ عن عليه يعدُ السوّهِ) قَالَ هي المجموع » . باطلٌ^(٩) ، وكأنَّه قَنَّذ هي دلك إنكارَ البيههيُّ وغيرِه له ، ولَيْسَ الأمرُ كما فَالُوهُ ^(١١) في كلُّ طرقِه ، فقد رّوّاه أحمدُ والبرَّارُ والطبراليُّ ^(١١) مِن

⁽١) راجع (المبهل النصاح في احلاف الأشياح) مسألة (١٦٢٩).

⁽٢) أي : من يسن له العق . (رشيدي : ١٤٦/٨) .

 ⁽٣) مسل قوله (من مال نعبه) متعلق بيعن ، وكدا دوله (نشرط) أي يسى أن يعق من مال نفسه بشرط يسار العاق ، كردي ، كذا في السنخ ،

⁽٤) وقوله : (قبل مضي) ظرف لليسار ، كردي ،

⁽٥) وقوله (وإلا) أي وإن لم يكن موسراً قبل مضي تنك المدة كردي

⁽١) (لم يشرع له) قال في اشرح الروص الروص ولا تعرب على الولي الموسر بها حتى يبلغ كردي

⁽٧) أي : حين إدا لم تشرح لوليه ، ﴿ ش : ٢٧٠/٩ } .

 ⁽٨) قول: (سبه) معمول إخلافهم ، فونه (الأول) خبر أن (سم ٢٧١/٩)

⁽⁴⁾ المجنوع (۱۳۳۳)

⁽١٠) وفي (ب) والمطبوعة المصوية ; ﴿ قَالُوا ﴾ .

⁽١١) مسلد الرار (٧٣٨١) ، المعجم لوسيط (٩٩٤) هن أس رضي الله هنه ، وأخرجه أيضاً

ببيهتني في « الكبير ٥ (١٩٣٠٠) وتم أحده في ٥ السند ٥ بلامام أحمد ، وذكر اس القنم في
٥ تحمه المودود بأحكام المولود ٥ هن الحلال أن أنا داود حدثهم أنه مسمع أحمد يحدث

بإساده عن أنس أن النبي ﷺ عن عن نفسه القد فلعله في ٥ السنة ١ لأبي لكر الحلال ، أو في
غيره من كتبه ،

عُلام شائين ، وحاريةٍ

طرق ، وقال الحافظ الهيشميُّ في أحدها إن رحالها رحالُ الصحيح ، إلاَّ واحداً : وهو ثقةً^(١) , شهى

وعَقُمْ^(٢) صَلَّى اللهُ عَلِيهِ وَسَلَّمَ عَنِّ الْحَسَيْنِ لَأَنْهِمَا كَانَا فِي بَقْقَةٍ ؛ لإعسار أبويهِمَا ، أو معنى عَنَّ الذِن لأبيهِمَا ، أو أعطاهِ مَا عَنَّ بَهُ

ومش تلْرَمُه النفعةُ ،لأشهاتُ في ولد رباً ، ولا بدّرمُ من بديها إطهارُها المنافي لإحداثه(")

والولدُ العنُّ يَسْعِي لأصله الحرُّ ! العنُّ عنه وإنَّ لَم تَلْرَهُ مِعْتُهُ ؛ لأنَّهُ معارض ، دود السند ؛ لأنها حاصَّةُ بالأصولِ ,

والأفصلُ أنْ يغُنَّ عن (علام) أي دكرِ (مشاتين) وبُسنُ تساويهما . (و) يُسَنُّ أنَّ يغُنَّ عن (حارية) أي أشئ ، ومثلُها الحشي على الأوحهِ (^()) . قإنَّ قُلْتُ ما دائدةُ الحلافِ ؛ إد الشاةُ تُجْزِيءُ حتّى عن الذكر ؟ قُلْتُ فائدتُه أنَّ الافتصار فِه على شاةٍ هل بكُونُ حلاف الاكملِ ؛ كالدكرِ ، أو لا ؛

عابدله الله الدفعيدار في على منام على بحول خلاف الاكمل ؛ كالدكو ، أو لا ؛ كالأشى ؟ وإنما رحُحًا هذا ؛ لأنَّ الحكم على دانع واحدة عنه بأنَّه حالف الأكمل مع الشكُ . . بعيدٌ .

وأمَّا قولُ * البور ، يدُمعُ عنه شاتين (١٦ فيسعى حملُه على أنَّ الأفصل له

⁽١) مجمع الروائد (١٩٦٣) وراجع * فتح الباري * (١٣/١١) هند ذكر طرفه والكلام عليها ، وأشار إلى فوه إسناده في بعض نظرى ... ثم ذال وعد مشى الجاهد العبياء فلى فناهر الإسناد فأخرج عد الجديث في ا الأحاديث المحدود * [١٨٣٧] وينجمل أن يعال ... إن صح هذا الجيراء، كان من خصائص ﷺ ، إهدار اجعد.

⁽۲) حراب هما برد عنی فرنهم (وانعاق می نیزمه نفشه) رایج (ش ۲۷۱/۹)

⁽٣) واحم (السهل الصاح في حلاف الأشياح المسألة (١٩٣٠)

⁽٤) (واحم (السهل النصاح في حلاف الأشاح (مسأله (١٦٣١)

⁽٥) راجع (السهل الصاح في احتلاف الأشاح (مسأله (١٦٣٢)

⁽¹⁾ السان (1/a/2)

شَاقٍ، وسنُّها وسلامتُها والأكُلُ والنَّصَدُّقُ كالأَصْحية، ويُسنُّ طَنَّحُها،

دلك فيه ؛ لاحتمال دكورته وإنّ كان لو اقتصر على واحدة ... لا يُخكمُ علم ... الله حالفُ الأكمل ؛ لأمّا لم تتحمُّقُ سبب هذه المحالفة

(نشاة) للحبر الصحيح (`` بدلك ، ولكونها بداءً عن النمس أشبهت الدية في كونٍ الأنثى على النصف من الذكر

وتُجْرِيءُ شاةً ، أو شركُ من إلى أو نقرٍ عن الدكر ؛ لأنَّه صلَّى اللهُ عدله وسلَّم عنَّ عن كلُّ مِن الحَسْنَيْن رضي اللهُ عنهما بشاةٍ (٢)

وَالْرَ^(٣) الشَّاةُ تَمَرَّكاً بَلَمُطِ الوَارِدِ ، وَإِلاَّ الْعَالَافِصِلُ هَمَا يَظْيَرُ مَا مَرْ ، مَن سِنع شَيَاهِ ، ثُمَّ الإِيلِ ، ثُمَّ النقر ، ثُمَّ الصَّابِ ، ثُمَّ المُعَرِ ، ثم شركِ في بديهِ ، ثم نقرةٍ

(وسنها) وحستُها (وسلامتها) عن العيوب ، والدِّهُ (والأكل والنصدق) والإهداءُ ، والادّحارُ ، وقدر المأكوب ، وامتاعُ بحو السِّم وعيرُ دلك ؛ مما مرّ (. . كالأضحية) لأنّها شبيهةٌ بها في الـدب

(و) لكوبها فداءً عن النمس قد نُمارِقُها في أحكام قليلةِ جداً ، منها أنَّ ما يُهْذَى منها للغنيُ يشتكُه ، ويتصرَّفُ فيه بما شاءً ؛ لأنَّها للِسَتُّ صيافةً عامّةً ، محلاف الأصحيةِ .

ومنها . أنَّه (يسن طبحها) لأنَّه السنَّةُ ، كما روَّاه البيهفيُّ عن عائشة (المنه نبية عن عائشة (المنه علم المنه علم المنه المنه

⁽٢) أخرجه أبر داود (٢٨٤٦) ، وانتهامي في ا كسن الكير ١ (١٩٣١٠)

⁽٣) أي: النصف ، (ش: ٢٧١/٩) ،

 ⁽¹⁾ أسر الكبير (١٩٣٦٤) من قول عطاء ، موقوداً عليه . وهن هائته رضي الله عنها أخرجه اس
 أبي شبه في ٩ البصيف ١٩ ٣٤٧٤٦) و سعوي في ٩ شرح السنة ١٩ ٣١٨/١١)

والأفصلُ * اليمينُ ؛ كما هو ظاهرٌ أيضاً للقابلة (*) بيئةً ؛ للحبر الصحيح به (*) .

هدا(") إن لم تُندرُ ، وإلا وحب النصدَقُ بعصها بيشاً ؛ كما بعثه الأدرعيُّ ؛ بظيرُ ما مَرُ في الأصحيَّةِ

وقصيَّةُ النتظيرِ وحوث النصدّق بكلُّها بيئةً ، وإذَّ لم يقُلُ به - فليجث بكلُّها مطبوحةً ، فلم يصِّحُ ما تحتُه

ثُمَّ رَأَيْتُ الرركشيِّ قالَ . الظاهرُ أنَّ يجبُ النصدُقُ بلحمها بِناً ؟ كالأصحيّةِ ، وشيحًا نظر فيه ثُمَّ قال (بل الظاهرُ أنَّه يَسْلُكُ به مسلكها ندودٍ الندرِ)(1) انتهى فأمَّا النظيرُ في كلام الرركشيُّ فهو محملٌ .

وأمّا ما قاله الشيخ وأن أزاد بمسلكها: مسلك الأصحية العير المدورة . كن عَيْنَ بحثِ الأدرعيّ ، وقد علفت ردّه ، أو مسلك العقيقة العير المدورة . لم يُقِد البدرُ شيئاً ، قالأوجه : ما دكرتُه (*) ؛ لأنها بميّرت عن الأصحية بإحراء المطبوحة ، و شاركُنها *) في وحوب النصدة بالبعض ، والبدرُ لا بدّ له مِن تأثير وهو إنما يُطهرُ في وحوب التصدق بالكلّ

عَانَ قُلُتُ * لَمَ أَثْرَ هِي هذا دون وحوب كويه بيتاً ؟ قُلُتُ * لاَنَّ هدا^(٧) وصفٌ تابعٌ لا يَتْرَثَّبُ عليه كبيرُ أمرٍ ، بحلافِ التصدُّق بالكلُّ ، هاكُتهي به

⁽١) قوله (بنمانله) عي السرأة التي تأخذ الولد عبد الولادة كردي

 ⁽۲) أخرجه لحاكم (٢/ ١٧٩) ، والبهدي في ٥ الكبير ٥ (١٩٣١٣) عن علي بن أبي طابب
رضي الله عنه ,

⁽۲) أي : س طبعها . (ش : ۲۷۲/۹)

⁽٤) آخي الطالب (٢١١/٢)

 ⁽٥) قوله (عالأوجه ما دكرمه) وهر قوله (دليجب مكلها مطبوحة) كردى.

 ⁽٦) رقي (ب) والمطبوعة المصرية : (رإد شاركتها)

 ⁽٧) قوله (لم أثر) أي السر (دي هذا) أي دي وحوت التعسدق دانكل ، قوله (الأن هد)
 أي : كوئه تيتاً . (ش : ٢٧٢/٩) .

وَلاَ يُكْسَرُ عَظُمٌ ، وَأَنْ تُدْمِعَ يَوْم سَامِع ولادته ، ويُسغَى فيه ،

ثُمَّ رَأَيْتُ المسألة في * المحموع * وعبارتُه (وتعيَّنُ الشهة إدا غَيِّتُ للعقيقةِ كما ذَكَرُما في الأصحيّة سواءً ، لا فرق بينهما)(١٠) اللهَتْ

وَأَوَاذَ^(۲) : أنَّ التَمَيِّنَ هِمَا يَخْصُلُ بَالْمَدِرُ وَالْجَعَلِ ، وَمَحُو (هَذَهُ عَقَيْمَةً) وأنَّه يُخْرِي هِمَا جَمِيعُ أَحْكَامِ الوَاحِبَةُ ثُمَّ ، وَمِهُ (^{۳)} التَصْدَقُ بالحَمْعِ ، بل وأنَّهُ يَجَبُّ كُونُهُ نَيْئاً ، وَبِهِ يَتَأَيِّدُ مَا مَرَّ عَنِ الرَّرِكُشِيِّ ، وَسُتَعِي الْسَظِيرُ فِهِ

وإرسالُها مع مرقها على وحمِ التصدّق للعفراء ﴿ أَفْصُلُ مِن دَعَاتُهُمُ إِلَيْهَا

والأعضلُ: ذبحُها عبدُ طلوع الشمس ، وأنَّ بمُول عبد دبحها بسم الله والله أكبرُ ، اللهمُ ؟ لك وإليث ، اللهمُ ؛ هذه عقيمةُ فلادٍ لحر البيهقيُ به (1)

وأنَّ يطُبُخُها بحلُّو ، تفاؤلاً بحلاوة أحلاق الولد

(ولا يكسر عظم) تفاؤلاً مسلامةِ أعصاء المولود ، فإنَّ فعلَ . لم يُكُرهُ ، لكنَّه خلافُ الأَوْلَى ،

(وأن تُذَبِع يوم سابع ولادته) فيُخْنَتُ يومُها ؛ كما مرَّ في الحدي مع العرقِ بينهما^(ه) ، ولا تُحَسَّ الليلةُ ، مل اليومُ الذي يَلِيها

(و) أن (يسمى فيه) للخبر الصحيح بهما^(١) وإذْ مَاتَ قَالَه ، بل تُسَنَّ تسميةُ سقطٍ نُهِخَتْ هيه الروحُ ؛ فإنْ لم يُغَلَمُ أَدَكرُ (١) أو (٨) أَنْثَى، اسْتُنَيَ بما يَصْلُحُ

⁽١) المجموع (٨/٤٢٢).

⁽٢) الأولى التأنيث . (ش: ٢٧٢/٩) . في (أ) : (عأمامت)

⁽٣) أي الجميع ، (ش: ٢٧٢/٩)

⁽¹⁾ السبن الكبير (١٩٣٢١) عن هائشه رضي الله عنها

⁽٥) وهو شعمه وعدم تحمله للحتن ، (ع ش : ٢٧٢/٩)

 ⁽٦) سبق بحريت في أول الباب عن سمره بن جناب رضي الله عنه وفيه ٩ وَيُسَمَّى يَوْمُ السَّابِعِ ٩

⁽٧) وقي (خ) ريادة : (هو) .

⁽٨) وقي(ڙ):(آم)

لهما ؛ كهندٍ وطلحةً .

ووردتُ أحدارٌ صحيحةً منسميته يوم الولادة (١٠) ، وحَمَلُها البخاريُّ على مَن لم يُرِد الْعَقُ يوم السامع وظاهرُ كلام أثنتِها الدلها يومه وإنَّ لم يُرد العقُ وكأنهم راؤ أنَّ أحدره (١٠) أصحُ ، وفيه ما فيه

ويُسنُ تحسينُ الأسماء ، وأحثها عد الله ثم عد الرحس (٣) ولا يُكُرهُ اسمُ سيُّ أو ملكِ ، بل حاء في التسمية بمحمّد فضائلُ علية (١) ومِن ثمّ قال الشافعيُ في تسمية ولده محمّدا سفيّته باحث الأسماء إليّ وكأنَّ بعصهم أحد منه (٥) قوله معنى حر مسلم الحبّ الأسماء إلى الله عد الله وعد الرحمن (١) ويه أحدة محصوصة ، لا معلق (١) و لاتهم كانوا يُستُون عد الدار وعد العرى ، فكأنه قبل لهم . أحث الاسماء المصافة

 ⁽۱) عن أبي موسى رضي الله عنه قال وبد لي علام فأبث به النبي ﷺ ، قسماه إبراهيم فحكه سعرة ، ردعا به بالبركة ، ودفعه إبن أخرجه البحاري (٥٤٦٧) ، ومسلم (٢١٤٥)

⁽٣) أي : تديها يرم السابع . (ش ٢٠٠/٩٠)

 ⁽٣) رجع المهل النصاح في اختلاف الأشباح المسألة (١٦٣٤)

⁽٤) عن وائله رصي الله عنه عال عال رسول اله يجل الدقة تلائة ألولاد لم يُسم أحدهم شحشداً عقد جهل الحرجه الطرابي في المعجم الكبر ال(١٥/٢٠) ، قال الهيدمي في المحمد الروائد ال(١٣٠/١٦) (رواه الطرابي ، وفيه عمرو من موسى بن وحيه ، وهو كداب)

وهي روايه لأس همناكر عن أبي أمامه مرعوهاً . • من ؤلد له مولودٌ فسماه محمداً ثيركاً به كان هو ومولوده في اللحنة • ، فال المؤلف في • محتصر الموضوعات • هذا أمثل حديث ورد في هذا اساب ، وإمماده حسن . • فيض العدير • (٣١٤/٦) ولعمت في «ثبريه السريمة» الآل يه مثهماً بالوضع ، وراجع • المداوي • (٣/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤) .

 ⁽a) أي قول بثناهمي السدكور (ش ۲۷۲/۹) وراجع (طماب الشاهم، الكرى) (ص
 (b) أي قول بثناهمي السدكور (ش ۲۷۲/۹) وراجع (طماب الشاهم، الكرى) (ص

⁽١) - صنعيج مسلم (٢١٣٢) عن عبد الله بن همر رضي (۵ عنهما

⁽٧) وفي النظيرة النصرية: ﴿ مطابعة ﴾ ..

للعبوديّة. . هدان ، لا مطعفاً ؛ لأنَّ أحثها إليه (١٠ كدنك(١٠ محمدٌ وأحمدُ ؛ إد لا يَخْتَارُ لَسِيّه صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم إلاَّ الأنصل ، انتهى

وهو تأويل معيدٌ محالف لِمَا ذَرْجُوا عليه ""، وما علَّل به " لا يُنتخ له ما قالَه ؛ لأنْ مِن أسمانه صلَّى الله عليه وسنَّم عندُ الله ، كما في (سورة الجنْ) ، ولأنُ المعصول قد يُؤثرُ (" لحكمةٍ هي هن الإشارةُ إلي حيارته لمقام الحمدِ ، وموافقتِه للمحمودِ من أسمانه تعالى ؛ كما مرَّ

ويُؤيِّدُ دلك أنه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم سمَّى ولده إبراهيم (١٠) دول واحدٍ مِن تلك الأربعةِ ؛ لإحياءِ اسمِ أبيه إبراهم ، ولا حجّة له (١٠) في كلام الشافعيِّ ؛ لأنَّ عدولُه عن الأفصل لكنةِ لا تَقْتَصِي أنَّ ما عدّل إليه هو الأفصلُ مطلقاً

ومعنى كونِه أحبُّ الأسماءِ إليه أي بعدَ ديث، فتَأَمَّلُه، ولا تعَّرُ مَسَ اعْتَمَدَهُ^(٨) عيرَ مبالِ ممحاهتِهُ^(١) لصريح كلامِهم.

وتُكُرَهُ نَفَيْحٍ ؛ كشهابٍ، وحربٍ، ومرّةٍ وما يُتَطَيّرُ نَعَبِهُ^(١٠) ؛ كيسارٍ ، ونافعٍ ، ويركةٍ ، ومباركٍ .

⁽١) قوله (الأن أحب إبه) أي إلى الله بعالي كردي

⁽٢) وقوله : (كذلك) أي : مطلقاً ، كردي

 ⁽٣) أي من أنَّ عند الله وهند الرحمن أحب الأسماء مطلقاً (ش ٢٧٣/٩)

⁽٤) أي قوله (الأدأجيهاإله) إلح (ش ٢٧٣/٩)

⁽a) رئي (خ) زيادة : (په)

⁽¹⁾ المرجة مبيلم (٢٣١٥) عن أنس بن مالك رضي الله عنه

⁽٧) أي : للبعض (شي : ٢٧٢/٩) .

⁽٨) قوله: (السيءعلملة)أي اغتماعول لبعض كردي

⁽٩) وفي المطبوعة المصرية والرهبية : (لمحالعته) .

 ⁽١٠) قولة (وما يتطير نتبه) أي يتشادم بنبه كما يقال هل عنك دايع؟ فيمول الا عهده تشاؤم . كودي ، وفي المطيرهات: (ويكره قبيح).

ويَخْرُمُ ملكُ العلوكِ ؛ لأنَّ دلك لَيْس لعبرِ الله تعالى وكدا ؛ عبدُ النبيُّ أو الكعبةِ أو الدار أو عليُّ أو الحسين ؛ لإيهام التشريك(١)

ومنه يُؤخَذُ . حرمةُ السميةِ بجارِ الله ورفيقِ الله وبحوهما ؛ الإيهامِه المحذورٌ^(۲) أيضاً

وحرمةُ قولِ بعصِ العامّة إدا حمّل ثقيلاً * الحملةُ على الله

قالَ الأدرعيُّ بقلاً عن بعض الأصحاب ومثلُه (**) قاصي القصاة ، وأفظعُ منه حاكمُ الحكّامِ ، ابتُهَى

وما ذَكَرَه عن بعض الأصحاب. يَرُدُّه نحويرُ الفاصي أبي الطيّبِ الأوَّلَ ، واستدلالُه نتحويرهم الثانيُ⁽¹⁾ ، لكن فيه⁽¹⁾ بظرّ بالنسبةِ للأوّلِ ، بل الذي عليه الماورديُّ وعيرُه - تحريثُهُ⁽¹⁾

وزُهمُ القاضِي : أنَّ المرادَ عدكُ ملوكِ الأرصِ^(٧) . بعيدٌ ؛ لأنَّ النفطُ صريحٌ في خلابه ، وأمَّا الثاني فحلُّه محتملٌ ومن ثُمَ أَطْنَقُ العلماءُ وغيرُهم عليه ،

ويَقْرَقُ : بأنَّ هذا اشتهر (٨) في المحلوفينَ فقط ، مجلاف الأوَّلِ .

⁽١) - راجع ٥ السهل النصاح في اختلاف الأشباح ٥ مسأله (١٦٣٥)

⁽١) أي : التشريك . (ع ش - ١٤٨/٨)

⁽٣) أي : ملك الملوك في الحرمة ، (ش : ٢/٤/٩)

⁽٤) قوله (تجوير نفاضي أبي الطب الأول) وهو مدك الملوك (والثاني) هو عاضي العصاة كردى .

⁽۵) وضمير (فيه) يرجع إلى (الاستدلال) ، كردي .

⁽٦) وضمير (تحريمه) يرجع إلى الأول ، كردي

⁽٧) وقي(1) : (المارك الأرض).

⁽A) وفي المطبوعة المصرية ، (أشهر) ،

وحاكمُ الحكام. . يَتردُّدُ أَنَّ النظرُ فيه ، وإلحاقُه بماضي القصاة ـ فيما دكرُناه ـ ا اقرت ، ولا نُسلَّمُ أن أفظعيّته إنْ سُلَّمتُ - بمُتصي تحريمه ؛ لأنّه مع دلك محتملٌ لا صريحٌ ، بحلاف ملكِ الملوك

وَلَمَّا تَسَمَّى به (٢) وريرٌ كان الماورديُّ أقرب الناس عنده ، فاسْتَفْتَى عنه فأَفْتَى بحرمتِه ثُمَّ هَخَرَه (٣) ، فسأل عنه وراد في تقريبه ، وقان - لو كان لِحاسي(١) أحداً لخاتاني .

وقال الحليميُّ وفي حديثِ • لا تَقُولُوا الطيبُ، وقُولُوا الرفيقُ ؛ فإنّما الطيبُ اللهُ ا(*) ووَخَهَهُ بأنّه (* رفقُ بالعليل ، والطبث : العالمُ بحقيقةِ الداءِ والدواءِ القادرُ (٧) على الشفاء (٨) النهى

والأوجه : حلّه ، إلا إنْ صَحَّ الحديثُ الذي دكر، ، بل مع صحّتِه لا يَبْغُدُ أَنَّ النهيّ للتربيهِ ؛ لتحويرهم (٩) التسمية والوصف بعير لفظِ اللهِ والرحمنِ ، بل ظاهرُ هذا : عدمُ الكراهةِ أيضاً ، قال شُعَّت اطُرَدتُ في كلُ ما أشبه الطبيب في أنه لا يَتَناذَرُ منه إلاّ اللهُ وحدَه .

⁽۱) رقی(ژ)، (حتردد)،

⁽٢) قوله (ولما سمى يه) أي بمنك الملوك كردي

⁽٣) وقوله (ثم هجره) أي هجر الماوردي الورير كردي

 ⁽¹⁾ وقوله (يحابي) أي يراعي ا أي قال الورير لو كان الماوردي راحى أحداً لراهاني . كردي -

⁽a) أحرجه أبو داود (LT+Y) ، وأحمد (TVV٦L) سجوه عن أبي رقتة رضي الله عنه

 ⁽٦) قوله (ورحهه) أي رحه الحلمي ذلك الحديث، وقوله (بأنه) أي الشحص المعالج للمريض , (ش: ٢٧٤/٩)

⁽٧) وفي المطبوعات : ﴿ وَالْقَادَرِ ﴾ .

⁽٨) - قولُ التحليمي أورده السهمي في ٩ الأسماء والصمات ٩ (ص - ١٠٩_١٠٨)

⁽١) وبي(پ):(ولتجريزهم)

ويخلق رأشة

ولا بأس باللف الجبس^(١) ، إلا ما توشّع فيه الباسُ حتّى ستّوا السفلة بعلاه الدين دوس ثمّ قين إنّها^(١) العصّةُ التي لا تُساعُ

وَيْكُرَهُ كَرَاهَةَ شَدِيدَةَ بَحَوُ سَتُ النَّاسُ^(٣) أو العرب أو القصاء أو العلماء ؛ لأنّه مِنْ أُقبِحِ الكذبِ، ولا تُعْرَفُ السَّتُ إِلاَّ فِي لعدد، ومرادُهم سيدة (١٠)

ويخرَّمُ التَكنِّي بأبي لقاسم معلقاً ؛ كما مرّ في الحطنة بما فيه ممّا يسْعي محيثُه هـا النُّ^(د) الحرمة حاصَّةُ للواصع أوْلاً

(و) أن (يحلق رأسه) كلُه (١٠٠ ولو أنثى فيه (٢٠٠ - لمحر الصحيح به (٢٠٠ ، وفيه منافعُ طبيةً له .

ويُكُرهُ للطبخه لدم من الدليجة ؛ لأنّه فعلُ الجاهلية ، وكَانَ القياسُ [،] حرمته ؛ لولا روايةً له صحيحةً ، كما في ا المحموع ^(١) ، أو صعيفةً ؛ كما قَالَه غيرُه ــقَالَ بها^(١٠) بعضُّ المجتهدينَ .

 ⁽۱) ويجرم نعيب لشخص بنا يكره وإن كان عبه ١ كالأعور والأعمش ، ويجوز دكره بنيه التعريف لبن لم يعرفه إلا يه ، معنى المجتاح (١٤٢/٦)

⁽٣) أي سممه السفلة وبنعيبهم سحو محيي الدين من الألفات المليم (شي ١٩٧٤)

⁽٣) قوله (سب الناس) أي سميه البت سب الناس إلح كردي

⁽٤) وقوله (مرادهم سيده) أي مرادهم بهد الأسم البيدة ، والسيدة ليسب من العدد ١ فهذا كتب ، كردي ،

⁽٥). وفي النظيرمة النصرية : ﴿ وَأَنَّ ﴾ .

 ⁽٦) ولا يكني حنق نعص الرأس ، ولا نفصير الشعر ، ونو لم يكن بواسه شعر في استحباب إمراز الموسى هليه اجتمالان ، معني المحتاج (١٤٢/٦) .

⁽٧) أي : في اليرم السابع .

⁽٨) سبق تخريحه أول الناب عن سمرة، وهيه : ٥ وَيُعَنَّقُ رَأْتُه ١

⁽٩) انظر + السجمرع + (۲۲۱/۸) ، و(۸/ ۳٤٠)

⁽١٠) قوله : (قال يها) أي : يتلث الرواية . كردي

بَعْدَ دُلِحِهَا ، وَيُتَصِدُقُ بَرِيته دَهِمَا أَوْ فَضَّةً ،

وبحثُ الحرمة محالفُ للمنقول'' ، فلا يُعوَنُ عنه ولو^(۱) لم تطُهوُ له عليَّ^(۱) ، فكيف وقد طُهرتُ^{(1) ؟}

وَيُكُوهُ القرعُ ، وهو حلقٌ بعض الرأس من محلُّ أو محال ، خلافاً لمن فرق واشتَذَلُّ بما لا يَذُلُّ له

ويُشَقُّ لطحُه بالحلوقُ^(٥) والرعمران وأنَّ يكُون الحلقُّ (بعد دبحها) كما اشَارَ إليه الحيرُ^(١) . وبارع فيه^(١) الثلقيئُ بما لا يصحُّ وغايةُ الأمرِ أنَّ في المسألةِ قولينِ ،

(و) يس (^{٨)} بعد الحنق في الذكر والأشى أن (يتصدق برنته ذها أو فصةً) للحر الصحيح أنَّه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أمر فاطمة أنْ ثرن شعرَ الحسينِ رَّصِيَّ الله عنهما ، وتَتَصَدُّق بوريه فضَّةً (^{٨)}

وأُلْجِقُ بها لدهتُ بالأوْلى ، ومن ثمّ كان أفصلَ

نعم ؛ صَحْ عن ان عتاس (سعةٌ من السة في الصبيّ يومُ السابعِ.) وذُكرَ منها (ويُتصدّقُ نور ن شعرِه دهناً أو فصَّةً)(١٠٠

وقولُ الصحابيِّ من السنة في حكم المرفوع ، إلاَّ أنْ يكُون اللَّ عبَّاسِ أحدُه مِن

⁽١) قويد (مينالب بلممود) أي الممول من الشامي كردي

⁽۲) وتي (أ) و(س) والمطبوعات : (أو) .

⁽٣) أي : للمتقرل ، (ش : ٢٧٥/٩) ،

 ⁽١) أي العلة وهي (الرواية العظامة ، (ش : ١/ ٣٧٠) .

⁽٥) الحلُّوقُ بالمتع : ضرب من الطب ، محتار الصحاح (ص : ١٤١) .

⁽١) أي: حديث سعرة السابق ،

⁽٧) - أي: تقديم الدبح على الحلق - (ش: ٩/ ٣٧٠)

⁽٨) وتي (ب) والمطبوعة المصرية : { من } .

⁽٩) أخرجه الحاكم (٣/ ١٧٩) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه

⁽١٠) أخرجه الطيراني في ٥ الأوسط ٤ (٥٥٨)

قياس الأونى المدكور

فرع دكرُّوا هذا في اللحةِ وتحوها حصالاً مكروهة ؛ منها تتفُها وحلقُها ، وكذا الحاحباتِ ، ولا يُدافِه (*) قولُ الحليميُّ * لا يُحلُّ دلك ؛ لإمكانِ حملِه على أنَّ المراد في الحلُّ المستوي الطرفين والنصُّ على ما يُوافقُه (*) إنَّ كانَ للمطِّ : لا يجلُّ ، يُخملُ على دلك (*) ، أو يخرُّمُ كانَ حلاف المعتمدِ (*)

وصَعَّ عبد^(ه) اس حتان كان صلَّى اللهُ عبيه وسلَّم يأخُدُ مِن طولِ لحيته وعرصِها^(١)

وكأنَّه مستندُ اب عمر رصيّ اللهُ عنهما في كوبه كان يقْبِصُ لحيته ويُرِيلُ ما رادُ^(٧)

لكن ثبت في ﴿ الصحيحيْنِ ﴾ الأمرُ تتوفيرِ اللحيةِ (٨) ؛ أي : بعدمِ أخدِ شيءِ منها ﴿ وهذا مقدَّمٌ ﴿ لأنه أصحُ ﴿ على أنَّه يُعْكِنُ حملُ الأول على أنَّه ليبانِ أنَّ الأمرُ بالتوفيرِ للمدبِ ﴿ وهذا أقربُ من حملِه على ما إذا رادَ التشارُها وكبرُها على

⁽١) أي قربه : (منها : نتمها وحلمها) . (ش : ٢٧٦/٩)

 ⁽۲) قوله (على ما يواهه) أي بواهل تول الحليمي كردي راجع المحاس الشريعة الرسية على المحاس الشريعة المحاس (عبى 174).

⁽٣) أي : تني الحل ، . . إلح ، (ش ٢٧١/٩)

⁽٤) " في شرح العباب " فأثلث خال الشبحان يكره حلق اللحبة ، واعترضه بن الرفعة في ٥ حاشية الكافيه " بأنّ الشعمي رضي الله عنه بصن في ٥ الام ١ عنى البحريم عاق الرركشي وكذا الجلمي في ١ شعب الإيمال ٩ وأسناده الفعال الشاشي في ٥ محاسن الشريمه ٥ ، وقال الأدر في الفعوات تحريم حلفها خُسته تعبر علم بها كما يقعله الملتدرية (سم ٢٧٧٦/٣٧٦)

⁽٥) - وفي يعقن السنخ : ﴿ وصنع ص ﴾ .

⁽٦) أخرجه لرمدي (٢٩٦٧) عن عمرو بن شعبت عن أنية عن حقم . ولم أحقه عند ابن حيان

 ⁽٧) أحرجه البحاري معلقاً بعد (٥٨٩١)، والحاكم (٤٣٢/١)، وأبر داود (٣٢٥٧) عن مروان بن سالم المقعم .

⁽A) صحيح البحاري (٥٨٩٣) ، صحيح مسلم (٢٥٩) عن عند الله بن عمر رضي الله عنهما

وَيُؤَدُّنَ فِي أَدُبِهِ النِّمْنِي حِينِ يُولِدُ . . .

المعهودِ 1 لأنَّ ظاهرَ كلامِ أَنْمَيْنا كراهةُ الأحد سها مطلقاً وادْعاءُ أَنَّه حَبَنَادٍ يُشَوَّهُ الحلقةُ. مصوعٌ ، وإنَّما المشوءُ تركُّ⁽¹⁾ تعهدِها بالعسلِ والدهنِ .

وتحَثَ الأَدْرَعيُّ كراهة حلقٍ ما فوقَ الحنفوم من الشعر ، وقال عبرُه إنّه سِاحٌ .

(و) يُسَنُّ أن (يؤدن في أدبه اليمني) ثُمَّ يُقام في اليسرى (حين يولد) للحمر الحسن : أنه صَلَّى الله عليه وسلم أدَّنَ في أدن الحسين حين وُلدَّ^(٢)

وحكمتُه أنَّ الشيطان يَنْخُسُه حيسَدٍ ؛ فشْرع الأدانُ والإقامةُ ؛ لأنَّه يُذَارُ عند اسماعِهما .

ورَوَى ابنُ السبيُ حبرُ ﴿ مَن وُلِدَ له مولودٌ فأذَّنَ في أدبه اليمنَّى ، وأَقَامُ الصلاةُ في أذبه اليمنَّى ، وأَقَامُ الصلاةُ في أذبه اليمنّى . وأَقَامُ الصلاةُ في أذبه اليسرّى لم تَصُرُه أمُّ الصبيانِ اللهِ اللهِل

وهي : الثانعةُ مِن الحلُّ ، وقِيلُ ؛ مرضٌ يُلْحقُهم في الصعر

ويُسَنَّ أَن يُقْرَأُ هِي أَدِيهِ ﴿ أَي () : اليمس فيما يَطُهَرُ ﴿ وَإِنِّ أَعِيدُهَا وِكَ وَيُرِيدُ أَن يُمُو وَدُّرِيَّتُهَا مِنَ الشَّيْطَيِّ الرَّحِيمِ ﴾ [ال صراء ٢٦] ، ويُرِيدُ () هِي الدكرِ السَّنمة (١٦)

وَوَرَدُ : أَنَّهُ صَلَى الله عَلَيه وَسَلَمَ قَرَأً فِي أَدَنِ مُولُودٍ الإخلاصُ (٧) - فَيُسَنُّ دَلك أيضاً .

⁽١) - وفي المطبوعة المصرية : { تركه } .

 ⁽۲) أجرحه الحاكم (۱۷۹/۳)، وأبو دارد (۱۰۱۵)، والترمدي (۱۵۱۱) عن أبي رافع رضي قطاعته .

⁽٣) عبل اليوم وانسلة (٦٧٣) عن الحسين بن علي رضي الله عنهما

⁽٤) - وفي (ر) والمطنوعة الحصرية والوهبة - (أي) فير موجود

⁽۵) ومی (ژ) و (س) (دیرید)

 ⁽¹⁾ قول (ويريد مي الدكر السمة) يعني في مدكر أيضاً يقول أعبدها وفريتها ، لكن يريد بالدكر التسمة ، والتسمة : الدات وهي مؤنثة ، كردي ،

⁽٧) عال أبن الأثير في الحامع الأصول (٢٨٣/١) بعد ذكر حديث أدال السي على في أول =

وتكخلك يفثر

(و) أنَّ (يحك شمر) بأن يقصعه ويُدلُك به حكه ، ويقُتحه حتَّى يصل معصُّه لحوفِه ؛ للجر الصحيح فِ⁽¹⁾

وهو إنّما يَتَأتّى على قولِ الرويائي إنّ الحلو مقدمٌ على الماه ، لكنّه صعيفٌ ثَمّ ، وهو إنّما يَتَأتّى على قولِ الرويائي إنّ الحلو مقدمٌ على الماه ، لكنّه صعيفٌ ثَمّ ، ومع دلك الأوحةُ هنا ما ذُكر

ويُقُرِّقُ مَانَ الشَّارِعَ جَعَلَ بَعَدَ النَّمَرِ ثُمَّ المَّاءَ ؛ فإدَّحَالُ واسطةٍ بينهما فيه استدر كُ عَلَى النصلُ ، وهما لم يردُ بعد النّمر شيءٌ ، فأنْحَقَّنا به ما في معناه

نعم و قياسُ داك أنَّ الرطب هذا أفصلُ من لتمر و كهو ثمُّ

والأشى كالدكر هـ، على الأوحه . حلاماً لشنفيــيّ

ويَبْعِي أَنَّ يَكُونَ المَحَلَّكُ مِن أَهِلِ الصَّلَاحِ ﴿ لِيخَصُّلِ لِلْمُولُودُ بَرَكَةً مَحَالُطَةٍ ريقِه لَجُوفِه .

ويُسنُّ تهنئةُ الوالد ؛ أي وبحوه ؛ كالآح ، أحداً ممّا مرَّ في التعريةِ عبد الولادة بنازكَ اللهُ لك في الموهوب لك ، وشَكَرْتَ الواهبَ ، وتَلَعَ أَشَدُه ورُرِّ قُتَ برَّه

ويُسَنُّ الردُّ عليه بنحو : جَزَّاكَ اللهُ حيراً

وفي ذكرِهم (الواهب). عطر ، إلا أنْ يكون صحّ ، حديث ، ولم نزه ثُمَّ رَأَيْتُه في المحموع ، قال أصحابًا وسُنتَختُ أنْ يُهَا مما جاءً عن الحسن رصي الله عنه أنه علَم إنسانا النهنئة فقال قُلْ . بَارَكَ الله لك . إلح (٢) انتهى

الحسن بن علي (راد ررين في كتابه فرأ في أديه السورة الإخلاص ؛ وحبكه بنفرة وسبدة ولم أجد هذه الزيادة في الأصول)

⁽١) أحرجه البحاري (٩٤٦٧) ، ومسلم (٢١٤٥) عن أبي موسى رضي الله عنه

⁽TYV_TT0/A) المجموع (TYV_TT0/A)

وإطباقُ الأصحاب على سنَّ دنك مصرَّحٌ مأنَّ المراد الحسنُ بنَّ عليَّ كرُّمُ الله وجههما ، لا النصريُّ ؛ لأنَّ الطاهرُ أنَّ هذا لا يُقالُ من قس الرأي ، فهو حجَّةٌ مِن الصحابيُّ لا التابعيُّ

وحيشي^(١) اتصلح منه حوارً استعمال (الواهب) ، وأنَّه من الأسماء التوقيفيَّة ، ولم يشتخصرُ بعضهم دلك^(١) ؛ فأنكره بنادي، رأيه^(٣)

وأمَّا قولُ الأدرعيِّ الطاهرُ أنْه ليصريُّ فَيُردُّ : بأنَّه يُلْرمُ عليه تحطئةً الأصحابِ كلُّهم ؛ لأنَّ ما يجيءُ عن التابعيُّ لا تَنْبُتُ به سنّةً .

ويُسْبِعِي امتدادُ رميها(٤) ثلاثاً بعد العلم ؛ كالتعريةِ أيصاً

خاتمة : المعتمد بن منعيا الموافق للأحاديث الصحيحة ؛ كما بَيْته في المعجموع الله به وادّعاء تسجها لم شنت ما يَدُلُ له وإن سُمّ أنّ أكثر العلماء عليه (1) . . أنّ الغيرة عتم المهملة وكسر العوقية ، وهي ما يُدُنعُ في العشر الأول من رحب ، والفَرَع بعتم المهملة والراء وبالعين المهملة وهي أولُ بتاح المهمة يُدبعُ رحاة بركتها وكثرة بسلها . صدوبتان ؛ لأنّ القصد بهما لَيْسَ إلا التقرت إلى الله بالتمذي بلحمهما على المحتجبن ؛ فلا تشت لهما أحكامُ الأضحية ، كما هو ظاهر .

. . .

 ⁽١) أي حين حجية قول الصحابي فيما نسل لارأي فيه محال (ش ٢٧٧/٩)

 ⁽۲) أي يول (عوطياق الأصحاب) إلح، ويحتمل أنّ الإشارة إلى ما ذكره هي المنجموع » ، (ش : ۲۷۷/۹)

⁽٣) رتي (ڙ) تسخة : (الرأي)

⁽٤) أي : التهنئة ، (ش : ٢٧٧/٩)

⁽a) المجبرع (A/ TTV_TTD)

⁽١) أي: السخ ، (ش ، ٢٧٢/٩) ،

(كتاب) بيان ما يحل ويحرم من (الأطعمة)

NA LY DE CEAR HA HA - 200 COARTE OR 20 A MARCHA SECONDE & 2 ATLANCANIO

كال الأطمية ______ كان الأطمية _____

كِتَابُ الأَطْعِمَةِ حِيْوانُ الْمَحْرِ الشَّمِكُ مِنْهُ حِلالٌ كنف مات ،

(كتاب) بيان ما يحل ويحرم من (الأطعمة)

ومعرفتهما من آكد مهمّات بدين ، لما في تناول الحرام من الوعند الشديد المشارِ إلى بعضِه بقوله صلى الله عنيه وسلّم ، أيّ لحمٍ بَنْتُ من حرام ، قالبارُ أولى به الله عالم ،

والأصلُ فيهما(١) قولُه تعالى ﴿وَيُجِلُ لَهُمُ ٱلطِّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْطَيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَيْئِكِ﴾ [الأعراف: ١٥٧] .

(حيوان البحر) أي ما بعيشُ فيه ؛ بأن يكُونَ عشّه حارِحَه عبشَ مدوحٍ ، أو حينُ بكُونَ عشّه حارِحَه عبشَ مدوحٍ ، أو حينُ بكنَه لا يَدُومُ (السمك منه حلال كنف مات) بسب أو عيرِه ، طافيا أو راسياً (٢٠٠٠) و لقوله تُعالَى ﴿ أَيِمَلَ لَكُمْ مَنْيَدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُ ﴾ المائد ١٩١ أي مصيدُه ومطعومُه .

وهَشَرْ (طعامه) حمهورُ الصحابة والتابعين بما طفا على وحه الساء . وصحَّ حبرُ - ١ هو الطهورُ ماؤه الحلُّ ميتنَّه ١^{٠١)} ومؤ^(٥) أنَّه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم أكل من العسرِ ، وكان طافياً^(١)

⁽١) المرجه ابن حيان (٥٥٦٧) ، و سرمدي (٦١٨) هن كعب بن قبيره رضي الله هنه

⁽٢) وفي (خ) والمطبرهات : (فيها)

 ⁽٣) كتاب الأطعمة قوله (عاد أو راسم) أي عاد على رحه الده أو الدأ على الأرصى
 كردي ،

⁽¹⁾ الحرجه اس حنان (۱۲۶۳) ، واس حريمه (۱۱۱) ، و بحاكم (۱ د ۱۵۰) ، وأبو داود (۸۳)، و ليرمدي (۱۹) ، و لسنائي (۹۹) ، واس ماحه (۳۸۱)عن آبي هريزه رضي الله عنه

⁽٥) قوله : (ومر) أي : أوائل الصيد والدبائح ، كردي

⁽٦) أجرجه لبحاري (١٩٣٦) ، ومسلم (١٩٣٥) عن جابر رضي الله عنه

وكَدَا عَيْرُهُ فِي الأَصحُ ، وَقِيلَ لاَ ، وَقَيلَ إِنَّ أَكُلَ مِثْنُهُ فِي الْمَرْ خَلَّ ، وَإِلاَّ . علا ، كَكُنْبِ وَحَمَارٍ

تعم ؛ إن النُّفح الطافي ، وأصَّرُ (1), حرُّم

وآنه يحلُّ أكلُّ الصعير ، وتُنتَامعُ مما في جويه ، ولا يَنْخَسَّ به الدهلُّ وأنّه يَجِلُّ شيُّه وقليُّه وبِلغُه ولو حيّاً ،

(وكدا) يَحلُّ كيف ماتَ (غيره في الأصبح) ممّا ليْس على صورة السمكِ المشهورِ ، فلا يُسافي تصحيحُ ا الروصةِ ؛ أنَّ جميع ما فيه يُستَّى سمكاً (") ، ومنه الفَرْشُ (") وهو اللَّحُمُّ (") ـ نفتحِ فلام والمعجمة ، ولا نظرَ إلى تقويمِ بنايه .

ومن نظرُ لدلك في تحريمِ التمساحِ.. فقد تشاهل ، وإنَّمَهُ العَبَّةُ الصحيحةُ عيشُه في البرُّ .

(وقبل لا) يَجِلُ عبرُ السمكِ ؛ لنحصيص الحلُ به في حبرِ * ﴿ أَجِلُ لِمُنا مينتانِ * السمكُ والجرادُ ا^(ه) . ويَرُدُه ما تَقَرُرَ ۚ أَنَّ كُلُّ مَا فِيه الْمِستَّى سمكاً

(وقبل إن أكل مثله في البر) كالنقر (حل ، وإلا) يُؤكَّلُ مثله فيه (فلا) يحلُّ (ككلب وحمار) لتناولِ الاسم له أيضاً

⁽١) قوله : (وأشر) يمني : يورث الأسقام ، كردي

⁽۲) روضة الطالبين (۲/ ۱۹۵) .

 ⁽٣) القرش جس من الأسماك المضروفية ، كبير ، يحثى شره المعجم الوسيط (ص
 (٣)

⁽٤) قوله (وهو اللحم)أي السمك البحري كردي

 ⁽٥) أحرجه ابن ماحه (٣٢١٨) عن عبد الله بن عبر رضي الله صهما مراوعاً ، والبهتي في الكير ١٣٠٨) و(٣٢١٨) موفوهاً ومراوعاً ، وقان (٥ الأول أي البوقوف هو الصحيح ، وله حكم المرفوع ، وراجع (التحييل الحبيل ١٦٠/١) والحديث قد من تحريجه

وَمَا يعيشُ فِي نَرُّ وَسَعْرِ كَصِفْدَعِ وسَرَطَانِ وَخَيَّةٍ . . حرامٌ ،

(وما يعيش) دائماً (في برومجر الكصفدع) بكسر ثم كسر أو فتح الومقة ثم كسر ومصم ثم كمر ومصم ثم كمر ومصم ثم كمر ومصم ثم كما والعالم ساكنة في الكلّ (وسرطان) ويُستَى عفرت الماء وتمساح وبساس (وحية) وسائر درات السموم وسلحاة والترسة وهي اللجاء (١٠٠٠ علي الله كالسلحاة وبعضهم على حلّها الأنها لا يدُومُ عيشها في البرّ وجرى عليه في المجموع افي موضع الكنّ الأصح الحرمة وقيل البياء هي السلحاة (حرام) لاستحمائه وصروه مع صحة النهي (١٠ عن قتل الصفدع (١٠ اللام مه حرمته

وخَرِيًا على هذا في * الروصة ؛ وأصبِها أيصا (*) ، لكنْ تَمَقَّنَه في * المحموع ؛ فقال * الصحيحُ المعتمدُ أنَّ حميعَ ما في المحرِ (*) تُجِلُّ ميتُه إلاَّ الصعدعُ ؛ أي : وما فيه سمُّولاً) .

وما ذَكَرَه الأصحابُ أو بعصُّهم ؛ مِن تحريمِ السلحفاةِ والحيِّةِ والنَّسُاس^(٧). . محمولٌ على ما في عيرِ البحرِ^(٨) . النَّهُنَ

⁽١) قوله (وهي اللحاه) بوغٌ س انصفاع كردي

⁽١) قوله (مع صحه النهي عن فتن الضعدع)، قبل صبح عن ابن عمر أنه قال الا تعدو الصعادع عود عقيقها التسبح كردي كدا في نسبح عن بن غمر رضي الله عنهما، والحديث أخرجه البهعي في ١ الكثير ١ (١٩٤١٠)، والطبراني في ٤ الأوسط ١ (٣٧١٦)، وإن أبي شيبة في ١ النصنف ١ (٣٤١٧٨) عن ابن عمرو رضي الله عنهما

⁽٣) التيرسية الحاكيم (٣/ 210) ، وأسر داود (٢٨٧١) ، والنسائي (2٣٦٠) ، وأحمد (١٥٩٩٨) هن عبد الرحمن بن عثمان رضي الله هنه

 ⁽³⁾ قوله (أبعياً) لا موقع له هذا (ش ۲۷۸/۹) وراجع ا روضة الطالبين ا (۲/۲)) .
 وا الشرح الكبير ا (۱۲/۱۳ ۱۹۳)

⁽٥) أي وإن كان يمبش في البرأيماً (ش ٢٧٨/٩)

⁽٦) راجع ا السهل النصاح في اختلاف الأشياح ا مسألة (١٦٣٦)

⁽٧) السياس برع من انقرت صغير الحجم ، طريل بدنب المعجم الوسط (ص ١٩١٨)

⁽٨) أي - فالحيه والــــاس والــلحقاة البحرية خلالُ ، وعلى أنَّ لــلحقاه هي البرسة الذي فقعه =

. . .

وخَيُوالُ الْـرِّ يحلُّ منهُ الأَنْعَامُ وَالْحَيْلُ

قِيلَ النَّشَاسُ يُوحدُ بجرائر الصين ، يثثُّ^(۱) على رحلٍ واحدةٍ ، وله عينٌ واحدةٌ ، يتكنَّمُ ، ويقُلُلُ الإنسان إنَّ طفر به ، يقْفرُ^(۲) كقفر الطير

قِيلَ يرِدُ عليه (٣) محوُ بطُّ و إورُّ ، فوله يعيشُ فيهما وهو خلالٌ التّهي

ويُرَدُ ممع عيشه تحت الماء دائماً الدي الكلام فيه

قاب الرركشيُّ ولم يتعرُّصُوا للدَّيلس⁽¹⁾ وقد عنت به النبوَى في بلادِ مصر ، كما غَبْت اللوى في انشام بالسراطين

وعن الله عدلات أنه ألتى بالحلّ ؛ لأكل بظيره في النرّ ؛ وهو الفستقُ ، وهذا عجيبٌ ؛ أي من شيئيرِ اعتبار المثل في النزّ ، وهو صعيفٌ ، وعدمٍ فهيه ؛ إذ المرادُ عليه من أكِن مثلُه مِن الحيوانِ لا مطلقاً .

وعن سَ عند السلام أنَّه كَانَ يُعْنِي سَجَرَبَعَهُ ، وهو الطاهرُ^(٥) ؛ لأنَّهُ أَصِلُ السَرطانِ ؛ لتَولُده منه ؛ كما نُقَلَ عن أهل المعرفة بالحيوانِ النَّهَى

واغتُمدُ الدميريُّ الحلَّ ، وتارع في صحّةِ ما تُعِلَ عن اس عبدِ السلام ، وتقَّلُ أَنَّ أَهِلَ عَصِرِ اللهَ عَدَلانِ واقَفُوهُ (٢) .

(وحيوان المربحل منه الأنعام) إحماعاً ، وهي الإبلُ والنقرُ والعدمُ (والحيل) العربيةُ وعيرُها ؛ لصحّة الأحبار بحلُها(٧)

نكون الترب المعروف الان خلالاً على ما في (المجموع (وان كانت بعيش في ابير ، فاحفظه فإنه دقيق ، (ع ش : ١٥٢/٨) ، المجموع (١/ ٣٠)

⁽١) وفي يعض السنخ : (يثبت)

⁽٣) قوله (يعمر)أي يئب كردي كدافي السح

⁽٣) أي : المتن . (ش : ٣٧٩/٩)

⁽⁴⁾ واللئيلي : ترعٌ من الصاف ، كردي

⁽٥) راجع (بسهل الجناح في احتلاف الأشناح (مسأله (١٦٣٧)

⁽٦) النحم الرهاج (٦/ ٥٤٣)

⁽V) عن حامر من عند الله رضي الله عمهما قال . بهي السي ﷺ يوم حيم عن الحوم الحمر الدورجين»

ويقرُ وَحُشِ وَحَمَارُهُ ، وَطَنِيُّ وَصَمَّعٌ

وحيرُ النهيِ عن لحومها^(١) مكرٌ ، ونفرضِ صحَّته هو مسوحٌ بإخلالها يوم حيرُ

ولا دلالة في ﴿ لِمُرْكِنُونَ وَرِسَةً ﴾ [اسعن ١٨] على أنَّ الآية مَكَيةٌ اتْمَاقاً ، والحمر لم تُحرَّمُ إلاّ يوم حيسَ ، فدلُّ على أنَّه صلَّى الله عليه وسلَّم لم يَمْهمُ من الآيةِ تحريمَ الحمرِ ، فكذا الحيلُ .

والمرادُ في جميع ما مَرُ ويأْتِي الدكرُ والأشى

(ومقر وحش وحماره) وإنْ تأنَّت ؛ نطيبهما ، وأكله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم مِن الثاني ، وأمره بالأكلِ صه ﴿ رواه نشيحان(٢) ﴿ وقيس به الأوَّلُ

(وطبي) إحماعاً (وصبع) بضم مانه أفضح من إسكامها ؛ لصخة الحر (") بأنه يُؤكلُ ، وبائه صعيفٌ لا يتعزى به وحر المهي عنه لم يصِغ (") ، وبعرص صخبه . فهو بهيُ تبريم ؛ للحلاف فيه كذا قبل ، وفيه نظر ؛ لأن ما حالف سنة صحيحة . لا يُرَاعَى .

عي لحوم الحيل أحوجه المحاري (٥٥٢٠) ، ومسلم (١٩٤١)

 ⁽١) عن حالد بن الولند رضي الله عنه أن رسون الله ﷺ بهى عن أكل لحوم الحيل و لبعان و لحمير أخرجه أبو داود (٢٧٩٠) ، و بسائي (٤٣٣١) ، و بن ماجه (٢١٩٨) ، وأحمد (١٧٠٩٣) و وال أنو داود (وهذا مسوح) أي هي الحيل ، وراجع ٥ الدر السير ٤ (٧/ ٢٦٤) فقد ضعفه ، ونقل هن أحمد ? أنه منكر ،

⁽٢) صحيح النجاري (١٨٢١) ، صحيح مثلم (١١٩٦) عن أبي قنادة رضي الله عبه

 ⁽٣) عن حامر رصبي الله عنه عال عام رسود الله ﷺ النظيم صيلاً ، علاماً أصاله الشخرم عبيه خراء كبير شميل ويؤكل المحرجة اس حبال (٣٩٦٤) ، والبحاكم (٤٥٣/١) ، وأمو داود (٣٨٠١) ، والبرمدي (١٨٩٤) ، واس ماحة (٣٢٣١)

⁽³⁾ عن حريمة من حريرضي للله عنه عال السائل وسود الله ينظ عن أكل الصبع ، عدل الا ويأكلُ المثنع أحدٌ فيه خيرٌ ؟ ٥ أخرجه البرمدي (١٨٩٥) ، وابن ماحه (٣٢٣٧) عال الحافظ عن هذه المحديث الصفيف ؛ لانداقهم على صفف عند الكويم أبي أبه (١٠٠٥) لتنجيض الحبير (١٨٩٥)

ومن هجيب حمقِه أنه يَسَاومُ حتى يُصْطَدُرُ '' ، وأمره ''' أنهُ سنةٌ ذكرٌ وسنةُ أشى ويُجيعنُ ،

(وصب) وهو معروف لدكره دكران ، ولأنثه هرجان ، ولا يَشْفُطُ له سنَّ ودلك لأنه صَنَّى الله عليه وسنَّم أقرَّ أكليه بحصرته ، ثُمَّ بيِّنَ حلَّه وأنه إنّما تركه لأنه لم يألفه - متَمنَّ عليه (")

(وأرس) لأنه صنّى الله عيه وسَدُم أكلَ منه رواه النحاريُ (*)
وهو قصيرُ اليدين طويلُ الرحلين، عكس الررافة، يطأ الأرص بمؤخّر قدميه
(وثعلب) معتشه أرُلِه ؟ لأنه طبّت والحرال في تحريبه ضعيفال (*)
ويرموع) وهو قصيرُ اليدين حداً طويلُ الرجلين ، لوله كلوب العرال ؛ لأنه
طبّت أيصاً ، ونابُهما ضعيفً

ومثلُّهما - قنملًا ٢٦ ووبر٢١ وأمُّ حُسِ _ بحاهِ مهملةِ مصمومةِ فموحدةٍ معتوجةٍ

⁽١) - وفي (ر) والمطبوعة المصرية والوهبية ; (يعباد) .

⁽١) خطب على : (حمله) , (ش : ٣٧٨/٩) ,

⁽٣) صحيح النجاري (١٩٩١) ، صحيح منتم (١٩٤٥) عن جيد الله بن خياس رضي الله عنهما

⁽٤) صحيح النجاري (٢٥٧٣) عن أنس بن بدلك رضي الله عنه ، وأخرجه أيضاً مبدلم (١٩٥٣)

⁽٥) أمّا الأولى فعن حريمة من جرورضي لله عه فان هلب يارسول الله جنك لأسالك عن أحاش الأرض ، ما تعول في اللعلب ؟ قال الومّن يَأْكُلُ التّملُب ؟ ١ قلب يارسون الله وما نقول في الدنب ؟ قال الويأكُلُ الدُّنْبِ أَخَدٌ فِيه حيّرٌ ؟ ١ ١ أخرجه الل ماحه (٣٩٣٥)) وأما الثاني فعن عبد الرحس من معمل السلمي رضي الله والبيهمي في الكبر الإداه) وأما الثاني فعن عبد الرحس من معمل السلمي رضي الله عنه ، وقيه قلت باللي الله الما نقول في الثعلب ؟ قال الويأكُلُ دلك أحدٌ ؟ ١ عام أخرجه السهمي في السن لكبر الإداها) ، قال النبهمي (في كلا الإسادين صعف) فراجعه

 ⁽٦) قوله (صمد) في اشرح الروض (وكدا بديدل ، وهي داية بدر البيجة دات شوك خوال ؛ كالسهام ، وفي (الصحاح () أنه عظيم انشاهد كردي

⁽٧) الوئر حيران من درات الحوافر في حجم الأرب ، أضحل الفرق ؛ أي بين الصره والسواد ، =

وَهَلَكُ وَسَمُّورٌ ، وَيَحْرُمُ نَعَلُّ وحَمَارٌ أَهْلَيُّ ، وَكُلُّ دَي نَابِ مِن السَّنَاعِ وَمَحْلَبِ مِن الطَّيْرِ ؛

فتحتيةٍ ـ تُشْبِيُّهُ الصِّبُّ ، وهي أشَّى الخرابي .

(وفيك)(١) بمتح العاء والبود ، وسيحاث(٢) وقاقم(٩) وحوصلُ

(وسبمور) نفتح فضمٌ مع الشديد أعجميٌّ معرَّث ﴿ وَهُو وَالْسَحَاتُ نُوعَالِهِ مَنْ تُعَالَبُ التَّرِكُ ﴿ وَرَعَمُ أَنَّهُ طَرُّ أَوْ مِنَ الْحَنَّ أَوْ سِتٌ ﴿ عَلَظٌ ﴾ .

(ويحرم) وشقّ () و (معل) بدهي الصحيح عنه ؛ كالحمار يومَ حير () ، ولتولُّذِه بين حلالٍ وحرم ؛ ومن ثمّ دو تولَّذ بين مرسٍ وحمارٍ وحشيّ مثلاً . خَلَّ اتّعاقاً (وحمار أهلي) لما ذُكِرَ .

(وكل دي ناب) قويٌ نحيث يُعُدُو به (من النساع ، ومحلب) تكسرٍ فسكونٍ ، وهو للطيرِ كالطفرِ للإنسادِ (من الطير) للنهيِ الصحيح عنهما^(٢)

ه عصبر دنديق ، يحرك فكه السفلي كأنه يحر ، ويكثر في لسان المعجم الوسيط (ص ١٠٠٨)

⁽١) الفيك صوب من الثمالب ، فروته أحود أبوع العراء المعجم الوسيط (ص ٧٠٣)

 ⁽۲) الشّخات حوال أكبر من الخرد ، له دنت طويل كثبات الشعر يرمعه صعداً يصرب به المثل في حمد الصعود ، ولونه أورى رمادي المعجم الوسيط (ص ٤٥٣)

 ⁽٣) القائم حيوان ببلاد الثّرك على شكل العارة إلا أنه أطول ، زياكل انفاره ، وهكذا أحير بي بعض النرك ، المصياح المنير (ص : ٥١٣) .

 ⁽٤) الوشق حيران من عميله انعظ وراحه انتواجم من اللديبات، وهو بين الفط و السراء رأسه كبير
وعلى طرف كل من أدب حصله من الشعراء وديله تعييراء يقطن اندبات الرجد في
الصحارى وانتساطق انزواهية انتمامهم الوسيط (امن ١٩٣٥)

 ⁽a) أخرجه ابن حمال (ayyy)، وأبو داود (yyaq)، والرمدي (۱۵٤٧)، ابن ماحه
 (a) أخرجابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

 ⁽٦) عن أي ثعلبه رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ بهى هن أكل كن دي بات من السنع أخرجه السحاري (٥٥٣٠) ، ومسلم (١٩٣٢) عن ابن عباس رضني الله عنهب هال بهني رسول الله ﷺ عن كل دي بات من الساع ، وعن كل دي محلب من الطير أخرجه مندم (١٩٣٤)

كأسدٍ وبَعْرٍ وَدَنْتٍ وَدُّتُ وَهَلٍ وَقَرْدٍ وَبَارٍ وَشَاهِينٍ وَصَغَرٍ وَبَسْرٍ وَغَفَاتٍ ، وكذا اللَّ آوى وَهَزَّةُ وَخَشِ فِي الأَصِحُ

وَيَخْرُمُ مَا نُدَبَ قَنْنُهُ كَحَيْةٍ وعَقْرَبٍ وعُرابٍ أَنْفِعِ وحَدَاهِ وَفَارِهِ وَكُلَّ سَنْعٍ صَارٍ ،

عالاُولُ (كأسد) وفهد (ونمر ودئت ودت وقبل وقرد ، و) الثاني نحوً (نار ' ' وشاهين' ' وصفر) عامٌ بعد حاصٌ ؛ تشموله تلبراة والشواهين وغيرها ؛ من كنَّ ما يصيدُ ، وهو بالسين والصاد والراي (ونسر) بتثلث أوّله والمنعُ أقصعُ (وعقاب) ('') بصم أوّنه ، وجميعُ حوارح الطير

وقالَ جمعٌ - بحرمة بسير ؛ لاستحاله ، لا لأنَّ له محلبُ ، وإنَّما له ظفرٌ كطفرِ الدَّجَاجَةِ .

(وكدا اس آوى) بالمدّ ، وهو كرية الربح طويلُ المحالب والأطهر يعوي ليلاً إذا اشتوحش مما يُشْبهُ صياح الصياب ، فنه شنهٌ من الدتب والثعلب ، وهو فوقه ودون الكف، ؛ لاستجالِه وعدوِه سابه

(وهرة وحش في الأصح) لعدوها ، وكن أهلبَةً ، قِبلَ جرماً ، وقِبلَ فيها الخلافُ ، وكذا النَّمْسُ⁽¹⁾ .

(ويحرم ما مدت قبله) إد لو جارً أكلُه لحلُّ اقتباؤُه (كحية وعقرب وعراب أنقع) أي فيه سوادٌ وبياصٌ (وحداًة) نورب عنبةِ (وفارة ، وكلُّ) مالحرُّ (سنع) نصمُّ الناء (صار) بالتحفيف ؛ أي عادٍ ؛ للحبر الصحيح في الفواسقِ

⁽١) البار (صرب من الصفور يستخدم في الصليلا (التعجم الوسط (ص ٧٦) -

 ⁽٣) الشاهين طائر من حوارح بطر وسياعها ، من جنبي نصفر المعجم الوسط (من ٤٩٨)

 ⁽٣) الثّقاب خابر من كواسر الطير قري لمحالب مسروان ، له مندار فصير أعفف ، حاد للصوراً المعجم الوسيط (ص : ٦١٣) .

 ⁽٤) قوله (وكدا النفس) دال لتجري والنمس هو الدي يأوي الجراب من الدور ولتجوها له فهو دوع من المردب فالظاهر أنه جرام و الأنه يغيرس الدجاحة لد فهو كابن اوى كردي.

وكدا رُحِمَةٌ وَتُعَالَةً ،

الحمس أنهنَّ يُقْتَلَن في الحلُّ وانجرم، وهي عراتُ أنقعُ، وحداثًا،، وقارةً ، وعقرتِ ، وكلبُ عقورٌ^(٢) .

وفي رواية لمسلم دكُّرُ الحيَّة بدن العقرب(٣)

وهي أحرى ريادةُ السبعُ لصاريَ (١)

قيلُ النهيمةُ الذي وطنها الأدميُّ مأمورٌ نقتنها مع حنّها اللهي ومرَّ الْ فتلُها وجهٌ ضعيفٌ قلا استثناءً .

على أنَّها لا تَرِدُ وإِنْ قُلْ بَمِنْهَا ؟ لأنَّ بَعَارَضِ ، وإلاَّ - لوردَمَّ لو صان عليه حيوانٌ يحلُّ أكنَّهُ قَوْنَهُ يحتُ قَنَّهُ ومَعَ دلك هو خلانٌ

وقيَّد العراب بالأنفع ، تبعاً للبحر وللاتفاق على تجريمه ، وإلا ﴿ فَالأَسُودُ . وهو العدافُ الكبيرُ ويُسمَّى الجلليُ ؛ لأنَّه لا يشكُنُ إلاَّ الجاب ﴿ حَرَامٌ أَيْصَا

على الأصبحُ

وكدا العقعقُ وهو دُو لوئي أنيص وأسود ، طويلُ الدنب قصيرُ الحباحِ ، صوتُهُ العقعقةُ

وغَرَحَ مِمَادٍ - بحرُّ صبعِ وتعلب ؛ لصعف بابه ، كما مرُّ (وكذا رَحْمَة)(٥) لديهي عنها ، زواه البيهة يُ^(١) ، ولحثها (وبعالة) بموحّدة

 ⁽١) المحداث مناثر من الحوارج يعص على لجردال والدراجي والأطعمة ولحوها إلهال هو
 أخطف من الحداث ، المعجم الوسيط (ص ١٥٩٠) ،

⁽٦) أحرجه المحاري (٢٣١٤) ، ومسلم (١١٩٨) عن هائشه رضي الله صها

⁽٣) - صحيح مستم (١١٩٨ / ٥٧) عن عائشة رضي الله عنها

 ⁽٤) أخرجها أبو داود (١٨٤٨) ، والترمدي (١٨٥٤) ، وابن ماحه (٢٠٨٩) ، وأحمد (١١٤٦)
 عن أبي سعيد الحدري وفيها (العادي) بدل (الضاري)

 ⁽a) الرخمة طائر بأكل العدرة وهو من المحالث وليس من العبد المصاح المير (ص ٢٩٤)

 ⁽٦) أخرجه السهقي في « السن الكبير ٤ (١٩٤٠٥) عن عد الله بن عباس رضي الله عنها ، وقال (ليس بالقوي) ،

والأصحُّ : جِلُّ عُرابِ ررَّعِ ، ويخرُمُ نتَعا وطاؤسٌ ، وتحلُّ نعامةٌ وكُرُكيُّ ونطُّ وَإِوزُ ودجاحٌ وَخَمَامٌ ـ وهُوَ كُلُّ مَا عَتَ وَهَدَر ـ..

مثلثةٍ فمعجمةٍ ثُم مثلَثةٍ ، طائرٌ أبيصُّ أو أعرُّ ، بطيُّ الطيران ، أصعرُ من الحدأةِ ، يَأْكُلُ الجيفُّ .

(والأصح حل عراب ررع) وهو أسودٌ صعيرٌ ، يُمَانُ له الراغُ ، وقد يُكُونُ محمّر المقار والرحلين ؛ لأنّه مستطابُ

وفي الأصل الروصة ؛ أنَّ العداف الصغير ، وهو أسودُ أو رماديُّ... حرامٌ^(١) واغْتُرِصَ بما لا يُجْدي^(٢) ، بل رعم الإسبويُّ أنَّه علطٌ^(٢)

(وتحرم سما)⁽²⁾ بمنح الموحدتين مع تشديد الثانية ثُمَّ معجمةٍ وبالقصرِ ،
 وهو الدرَّةُ ـ بصمَّ العهمدةِ ـ ولونَّها محتلفٌ ، والعالث - أنَّه أحصرُ (وطاوس)
 لحشهما

(وتحل نعامة) إحماعاً (وكركي وبط) قال الدميريُّ . هو الإورُّ الذي لا يَظِيرُ (وإور) نكسرِ ففتح ، وقد تُخدفُ همرنُه (ودجاح) بتثليثِ أوّلِه في الدكر والأنثى ، والفتحُ أقصح ؛ لطيبها ، كسائر طيور الماء ، إلاَّ النقلقَ

(وحمام وهو كل ما عب) أي شرب الماء بلا تنفس ومصل وفي القاموس : العبُّ شرت الماء أو الجرغ أو تتابعُه (وهدر) أي رجَّع صوتَه () [وعرُدُ ، وذكرُ ، تأكيدٌ ، وإلاّ فهو لارمُ للأوّل]()

⁽١) الشرح الكبير (١٣٦/١٣) .

⁽Y) راجع (بمثل المباح في احتلاف الأشباح (مثبأله (١٦٢٨) .

⁽۲) اليمان (۱۱/۹).

^{(1) -} وفي 3 المنهاج 4 المطبوع (وتحريم بيغا)

⁽a) القاموس المحيط (۲۲۸/۱)

⁽١) قوله (رجع صوبه) ميل ويواصل من غطيع كردي كذا في السبح

⁽Y) وفي (ب،) و(ح) و(ر) (وذكره من باب الحاص بعد انعام) بذل ما هي المعكومين

ومِن ثُمَّ اقْتَصَرَ فِي * الروصةِ * فِي مُوصِعِ عَلَى (عَثُ)(١) ورعمُ النَّهَمَا(٣) مثلارمانِ _ فِيهُ نظرٌ ؛ إذَ النُّعرُ مِن العصافير يَمُثُ ولا يَهْدرُ

(وما على شكل عصفور) نصم أوله أفضح بن فتحه (وإن احتلف لونه ونوعه كعندليب) (") وهو الهراز"(وضعوة) نمهملنين مفتوحة فساكة ، وهو عصفورً أحمرُ الرأسِ (ورزرور) (٥) نصم أوله ؛ لأنها من الطيات (لا خطاف) للنهي عن قتله في مرسل اغتصد نقول صحبيً (١) ، وهو الحقاش عند اللغويين

وفَرقَ سِنَهِمَا المصنّفُ في التهديبِهِ البَّالُ الأَوْلُ عَرفاً طَائرٌ أَسُودُ الطهرِ أَسِصُ النظس ؛ أي وهو المستَّى الآن بعضفور الجنّة ؛ لأنّه لم يأكُلُ من قوتِ الدب شيئاً ، والثاني طائرٌ صعيرٌ لا ريش له ، يُشْبِهُ العَارة ، يَظيرُ بين المعربِ والعشاءِ(٧)

⁽۱) روضة العدالين (۲/ ۱۳۲)

⁽٢) آي : العب والهدر .

 ⁽٣) العلمليات طائر صعير الحثه ، سريع الحركة ، كثير الألحان ، يسكن السائين ، ويظهر في أيام
 الرسع المعجم الوصيط (ص : ٦٣١) .

 ⁽٤) الهرّازُ طائر حسن الصوب، ويعاد له خراردساد ؛ الأنه يمي ألحاناً كثيرة المعجم الوسيط (ص : ٩٨٤).

 ⁽٥) الرورور طائر من رب العصفوريات ، وهو أكبر قليلا من العصفور ، وله متمار طويل دو فاعله
عريضة ، ويمطّي هجه الأنف فشاء فراي ، وخاحاء طويلان منسان ، ويستوطن أوروبا وشماني
أسيا وإفريقية ، المعجم الوسيط (ص : ٣٩٢) .

⁽¹⁾ أما المرسل فأحرجه البيهمي في السن الكبير ال(١٩٤٠٨) عن أبي الحويرات رحمه الله عن البين ﷺ ، وقال ورواه إبراهيم بن طهمان عن عباد بن إسحاق عن أنه عال بهن رسول الله ﷺ عن الحطاطيف عود لبيوت وهو في المراسيل الأبي داود وكلاهما مقطع وأما قول الصحابي فأحرجه البيهقي في السن الكبير ال(١٩٤١٠) عن عد الله بن عمرو رقبي الله عنهما ، وراجع البيهقي في السن الكبير ال(١٩٤١٠) عن عد الله بن عمرو رقبي الله عنهما ، وراجع البيهةي في الكبير الـ (٤٤١/١) عن عد الله بن عمرو رقبي الله عنهما ، وراجع البيهةي أبيانا الكبير الـ (٤٤١/١) عن عد الله بن عمرو رقبي الله عنهما ، وراجع البيهة عنها الله بن الله بن الكبير المحروب المحر

⁽٧) تهديب الأسماء واللعات (ص: ١٣٠) ،

وَمَمْلُ وَمُحَلُّ وَدُمَّاتُ وَحَشَرِاتٌ كُخُلَفَنَاءُ وَدُودٍ .

واغْتُرِصَ حرمُهما محرمتِه هما (١) مجرمِهما مانَّ فيه الفيمة على المخرم (٢) ؛ فإنَّ دلتُ يَسْتَلَرمُ حلَّ أكلِه ، ويُحَابُ معنع هذا الاستلزام ؛ إذ المتولَّدُ مما يَجِلُّ وَمَحْرُمُ حَرَامٌ مع وحوبِ الجراءِ فيه ، فلعلَّ الحقاش عندُهما من هذا ، فتأمَّلُه ، فإنَّ المتأخرين كاذُوا أنْ يُطُغُوا على تعليطهما وليْسَ كذلك .

(ومعل ومحل) لصحّة النهي عن قتلهما(٢) ، وحملُوه على المعلِ السنيمائي . وهو الكبيرُ ؛ إذ لا أذى فيه ، محلافِ الصغيرِ ؛ لأداه فيحلُّ قتلُه ، مل وحرقُه إنَّ ثم يشتععُ إلاَّ به ؛ كالقتلِ

(وفساب) نصبه أوَّب (وحشيرات) وهمي صفارٌ دوات الأرص (؟) (كخنفساء) (*) نصبه أوَّله فثالثه مع القصرِ ، أو المدَّ ، أو نعتجه والمدُّ (ودود) معرفٍ ؛ لِما مرُّ فيه في الصيد والدبائح ، وورغٌ بأنواعها (*) ، ودواتُ سمومِ وإنرِ (*) ، والصرارة (٨) ، وذلك لامتخبائها .

⁽۱) الشرح الكبير (۱۲/ ۱۳۱ /۱۳۷) ، روضه الطالس (al-)

⁽٢) الشرح الكبير (٢/ ٥١٠) ، روضة العدلين (٢/ ٤٣٢)

⁽٣) - أحرجه ابن حبان (٥٦٤٦) ، وأبر داود (٥٢٦٧) ، وابن ماحه (٣٢٢٤) هن هيد الله بن حياس رضي الله هنهما .

^(£) قوله (وهي صعار دوات الأرض) قبل وصعار هوامها كردي

 ⁽٥) الحُلُماة حَثره سوداه ، معمدة الأجبعة أصغر من لجعل ، مئة الربع المعجم لوسيط (ص. ١٥٩٠).

 ⁽١) قوله (وورع بأبواعها) قال البديري والأورع كلها مجرمه ؛ لأن البي ﷺ أمر بصدها ،
 ووقع في (الراهمي) أنّه بهي عن فنديا وعرسين فلم كردي

⁽٧) قوله: (وإبر) قال في (الفاموس (أبرت المقرب الدعث بطرف دبيها اكودي

 ⁽A) نفتح الصاد المهملة وتشديد الراء الصرصار، ويسمى الجداجد أسبى المطاب، وهو معطوف على حفساء (ش ٢٨٣/٩) قوله (والضراوة) الجرح بنجو الأنباب كردي كدا في النسخ

كات الأطعمة ______ ٢٧٧

وَكَدَا مَا تُولُدُ مِنْ مَأْكُولِ وَعَيْرِهِ

نعم ؛ يُحلُّ منها^{(١) ،} نحوُّ برنوعِ^(١) وونرِ وأمَّ حُبَنِ^(١) وقعدِ ونتِ عرسِ^(١) رصتُ

تنبية الشندلُ الرافعيُّ لتحريم الورعِ بأنَّه بُهي عن قتلها (٥) ، وهو مسقُّ قلم بالا شكُّ ، فقد روى مسلم ، أنَّ مَن قتلها هي أوْل صريةٍ ، . كُتب له متةُ حسةٍ ، وهي الثانيةِ دون دلك ، وهي الثانثة دون دلك (١)

وفي دلك حصَّ أيَّ حصَّ على قندها قِبلَ الآنها كانتُ تَنْفُحُ الدر على إبراهيم صلَّى الله على رسولنا(٧) وعليه وسلَّم

(وكذا) يخرُمُ كلُّ (ما تولد) بقيناً (من مأكول وغيره) كسلم _ بكسرٍ فسكوب _ لتولده بين دنب وصبع، وكررافةٍ فنخرُمُ بلا خلاب، كما في ا المجموع ، (^^) لكنُ أطالَ الأدرَعيُّ وعيرُه في حلَّها ؛ لتولُّدها بين مأكوليْنِ مِن الوحشِ

وَخَرَحَ بِـ إِنْهِمَا ﴾ ما لو ولَدتْ شاةً كلنةً ولم يتحفَّقُ مروُ كلبٍ عليها وإنّها تَجِلُّ ؛ كما قاله البعويُّ ؛ كالقاصِي ؛ لأنّه قد يخصُلُ الحلقُ على حلافِ صورة الأصلِ ، لكنَّ الورع تركُها وقالَ آحرون (بُكن أشه بالحلالِ حلقةً. خلُ ، وإلاً . . قلا ،

⁽١) وقوله (منها) الصمير يرجع إبي الحشراب كردي

 ⁽۲) البُرْبُوغُ حيرات من العصيلة البريوهـة صعير على هنه الحرد تصمير ، وله دب طويل يسهي بحصنة من انشعر ، وهو فصير اليدين طويل الرحلين المعجم الوسيط (ص - ۳۲۵)

 ⁽٣) أمَّ تُحيِّنِ بالمثل النصاحير صرب من العطاء الله الربح ، ويمال لها الحياة أيضاً مع الهاء
 قبل سبت أم حين لعظم بطلها المصباح السير (ص ١٢٠)

 ⁽٤) قوله (وست عرس) قبل وهي دوية رقمه نعدو الفار ، وبدحل حجره ولحرجه كردي

⁽ه) الشرح الكبير (١٤٥/١٢) .

⁽٦) - مهجيع مسلم (٣٢٤٠) عن أبي هريزة رضي لك منه

⁽٧) أغرجه ابن ماجه (٢٦٣١)

⁽A) المجموع (۲۹/۹) ...

وَنَجُورُ شَرَتُ لَنِ قَرْسِ وَلَذَتَ بَعَلاً ، وَشَاةٍ كَلَماً ؛ لأَنَّهُ مِنْهَا ` لا مِن الْعَجْلِ . قرعٌ ` شُسِخُ (*) حيوانٌ يُحلُ إلى ما لا يحلُ ، أو عكشه . . اغْتُبِرُ ما قبلُ المسحِ ، على ما جَرَّم به بعضهم ، عملاً بالأصلِ

لكن يُنافِيه ما في * فتح الباري * عن الطحاويُّ أنَّ فرض كوب الصبُّ مصوحاً لا يَفْنَصِي تحريمَ أكلِه * لأنَّ كونه آدميّاً قد رالَ حكمُه ولم يَثَقَ له أثرٌّ أصلاً .

وَإِنَّمَا كَرِهُ صَلَّى اللهُ عَلِيهِ وَسَدَّمَ أَكُلُهِ. . لَمَا وَقَعَ عَلِيهِ مِنْ صِخْطِ اللهُ تَعَالَى ، كما كرة الشرت من مياهِ شهودٌ النّهى ، فظاهرُه · اعتبارُ الممسوخِ إليه لا عنه لا مطرأ للحالة الراهبة

وهي إطلاقِ هذا وما قبلَه . ، بطرٌ والذي يَطْهَرُ انَّ ذاتَه إِنْ بُثَالَتُ لذاتِ الْحَرَى ، الْحَرَى الْفَتُورَ المعمورُ الله ، وإلاَّ ، بأنَّ لم تُبدَّلُ إلاَّ صَمَتُهُ فَعَظْ . اغْتُبُرَ مَا قبلَ المُسيخ .

وفي ا شرح الإرشادِ الصعير ا في مسحِ أحدِ الروجينِ ما يُؤيِّدُ دلك ، فرَاجِعُه فإنه مهمُّ .

ومع دلك الدي (٤) يَتْعَبِّنُ اعتمادُه في الآدميُّ الممسوح آنَّه لا يُجُورُ أكلُه مطلقًا (١) ؛ كما يَدُلُّ عليه الحديثُ الصحيحُ آنَهم نَرَلُوا بأرضٍ كثيرةِ الصناب ، فطُنحُوا منها ، فقال صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم : • إنَّ أَمَّةً مِن بنِي إسرائيلَ مُسِحَّتُ

⁽١) أي: الأم (در: ٢/٣٨٢).

⁽۲) أي : لو مسخ . . . إلخ (ش : ۲/۲۸۳)

⁽۲) فتح الباري (۱۱/۱۱) .

⁽٤) رفي (س) والمطبر مات : (عالدي) .

⁽a) أي ; تبدلت داته أو صفته . (ش : ۲۸Ł/۹)

وهَا لاَ نَصَلَ فِيهِ ؛ إِن اشْتَطَانَهُ أَهْلُ يَسَارٍ وطَنَعِ سَلَيْمَةٍ مِن الْعَرَبِ فِي حَالُ زَفَاهِيَةٍ . خَلُّ ، وإِن اسْتُنْحُنتُوهُ . فَلا ،

دوابٌ في الأرصِ ، وأَحْشَى أَنْ تَكُونَ هَلُه ، فأَكْمِثُوهَا الله .

ولا يُنافِي دلك(^{٣)} أنّه أدن في أكلها ، حملاً للأوّل على أنّه جوّر مسجها ، وللثاني على أنّه غلم بعدُ - أنّ الممسوح - لا بسل له

فَعَيَ حَدِ مُسَدِمٍ وَعَيْرِهِ ﴿ ۚ إِنَّ اللهُ لَمْ يَخْفَلُ لَمَشُوحٍ سَلاً ولا غَفِياً وقَدُ كَانَتُ القِرَدَةُ والحَمَاذِيرُ قُلُل دَلِكَ ﴿ * * * أَنَّ اللهُ لَمْ يَخْفَلُ لَمَشُوحٍ سَلاً ولا غَفِياً وقَدُ كَان

وتَردُّدُ بعضُهم في مالِ معصوبِ قُدْم لوليُّ بعُلْب كرامةً له دماً ثُمْ أُعيد إلى صفته أو غيرِ صفته ، والوجهُ . عدمُ حله ؛ لأنه بعوده إلى المالية . يعُودُ لملك مالكِه ؛ كما قالُوه في حدد مينةٍ دُبع

و لا صماد على الوليُّ بقلبه إلى الدم ، كما لا صماد عليه إدا قُتل بحالِه .

 ⁽۱) آخرجه این جان (۵۲۱۹) ، وآجمد (۱۸۰۳۱) من عبد الرحس بن حسه رضي که فته
 قوله) (قاکمتوها) أي : طردوها ، کردي ،

⁽۲) أي : الحديث المذكور ، (ش ، ۲۸۱/۹) .

⁽٢) - صحيح مسيم (٢١٦٣) يا عن علاية بن مسعود رضي الله عبه

⁽٤) قوله (الميانة) أي : الكرامة . كردي

⁽٥) قوله (سادب) أي حشى على القوائم الأربع كردي

⁽٦) (رورج) أي : مثى ، كردي ،

أَمَاطُ الحلُّ بالطيب ، والحرمة بالحيث

ومحال عادةً اجتماعً العالم على دلك " ؛ لاحتلاف طناعهم ، فتعيَّن أنَّ المراد بعضهم ، ولعرث أولى ، لأنهم الأفصل الأعدل طناعاً ، والأكمل عقولاً ، ومن ثمَّ أَرْسل صنَّى الله عليه وسنَّم منهم ، ويرن القرآن بلعتهم ، بل وكلامً أهل الحنة بها ، كما في حديث "

وفي آخر * 1 مَن أَخَتُهم فَيِحُبِي أَخَتُهم ، وَمَنْ ٱلْمَصُهم فَـنُغُمِي ٱلِمُفَهُهِمِ ال⁽⁷⁾ ،

لكنْ طاعُهم محتمةٌ أيصاً ؛ فرجع إلى عرب رمنه صلَّى الله عنيه وسلَّم ، على ما قالَه حمع "

والحقّ ما يُحَدُّه الرافعيُّ أنه يرْحعُ في كلَّ عصرٍ إلى أكملِ الموجودينَ فيه الله والموجودينَ ما يدا عَمُوا ما دُكرَّ⁽²⁾ . واعْتُرَصه اللهينيُّ مما إدا خَالَف أهلُ رمن من قبيهم أو بعدهم (⁽¹⁾ ؛ بأنّه إنْ رجع لمسابق لمِم ألاَ يُغْتَبُر من بعدهم ، ونابعكس

⁽١) أي الاستطابة أو الاستخباث . (ش: ١٩٨٤/٩)

⁽۱) عن بن صابق رضي الله عليما فال عاب رسول الله \$\frac{1}{2} = أحبُوا الموب لمثلاث الأمي هري المعجم والقران هري ، وكلام أهل الحنة هري الحرجة الحاكم (1 / 47) ، وانظيراني في المعجم الكثير الراحم الهادي المعجم ال

⁽٣) أحرجه الحاكم (٧٣/٤) ، والترمدي (٤٢٠٠) عن عندالله بن معدن رضي الله عنه

⁽٤) الشرح الكبير (١٤٤/١٢).

⁽a) آي : قي المئن ، (ش : ٩/ ٣٨٥) .

⁽٦) الأحاجة إليه . (ش: ٩/ ٢٨٥) .

رَإِنَّ خُهل اشْمُ حَيْوانِ ﴿ شَتَلُوا وَغُمَن سَشَمَيْتُهُمْ ﴿ وَإِنَّ لَمْ يَكُنَّ لَهُ اشْمُ عَلَىهُمْ مُغْتِيرِ بَالأَشْبُهُ بَهِ

ورُقَ بِأَنَّ العربِ إِنَّمَا يَرْجَعُ إِلَيْهِمَ فِي المِجْهُونِ ('') وَأَمَّا مَا سَتَقَ فِيهِ كَلامُ العرب قبلهم - فهو قد صار معلوم الحكم ، فلا يُلْتَمَثُ لكلامهم فيه

وبحث الرركشيُ أنَّه يكُفي حبرُ عدين منهم ، وأنه لو حالفهما أحران أُجِدُ بِالْحَظْرِ ؛ لأنَّه الأحوطُ

وكان كلامه في هذا التصوير (٢) بحصوصه ، وإلا فقد صرَّحُوا بأنه لو اسْتَطَابِه البعصُ واسْتَحْتُه اللعصُ . أُجِدَ بالأكثر ، فإن اسْتُووًا رُحْح قريشُ اللهم أكملُ العرب عقلاً وفتوةً (٣) ، فإن حُتلف القرشيُون ولا مرحَح ، أو شُكُوا أو سَكُتُوا ، أو لم يُوجدُوا هم ولا عيرُهم من لعرب. أُلحق بأقرب الحيوال به شبها ؛ كما يَأْتِي .

أمَّ إذا احْتَلَّ شرطً ممَّا دُكر . . فلا عبرة بهم ١ لعدم الثقة بهم حسنه .

(وإن جهل اسم حيوان سئلوا) عنه (وعمل بتسميتهم) جِلاَّ وحرمةً (وإن لم يكن له اسم عندهم اعتبر بالأشبه به) من الحيوانات صورةً أو طنعاً ؟ مِن عدو أو ضماً للحم .

ويُظْهُرُ تقديمُ الطبعِ ؛ لقوّة دلابهِ الأحلاق عنى المعابي الكامةِ في النعسِ ، قالطعم ، قالصورةِ ،

وَإِنَّ النَّسَرِي السَّمَهِانِ ، أَوْ لَمُ مَجِدٌ لَهُ شَهَأَ. . حَلُّ ؛ نقولِه تَعَالَى ﴿ قُلُ لَا أَجِدُ فِ مَا أُرْجِيَ إِلَىٰ عُمَرُمًا﴾ (الاسم ١٤٥) الآية - وهذا قد يُنافي ترجيخ الرركشيُّ الحرمةُ

⁽١) اي عي أمر الحيران لمجهود حكمه اهدع ش (ش ١٩٨٥/١)

 ⁽۲) قوله (بي هدا التصرير) أي مسارد كان اس الجاليل هدلان كردي وفي ا الشرواني الوله (۲۸۵ /۹).
 قوله (بي هذا التصوير) ربح ا أي في حاله بساري واتحاد الفيله (۲۸۵ /۹).

 ⁽٣) المُنْوَة مسلك أو بظام يمثي حتى الشجاعة والنجدة في الدن المعجم الرسيط (ص
 (٣) ١١٥٠)

فيما مَرَّ ، إلاَّ أَنْ يُقُرِّقُ . بأنَّ التعارضَ في الأحدار ثُمُّ أقوى منه هما

تبيه · قولُهم (أو طعماً) متعدَّرٌ مِن حهةِ النجريةِ ؛ لتوقعها على دبحٍ ، أو قطع علدةِ (١) من عصو كبرٍ مِن حيواناتٍ تُحلُّ ، وحيواناتِ تخرُّمُ إلى أن تُجدُ (١) الأشهة به ، ودلك لا يُمْكِنُ القولُ به ؛ لأنه لا عاية له ، على أنه قد لا يُسْتَعُ لو فُعِلَ كثيرٌ مِن دلك .

قالدي يَتَجِعُ تعينُ حمل كلامِهم على ما إذا وخذنا عدلاً ولو عدل رواية يُخبرُ معرفة طعم هذا وأنه يُشبهُ طعم حيوال يحلُّ أو يخرُمُ. فَيُقَدَّمُ حيوال يحلُّ أو يخرُمُ. فَيُقدَّمُ حينت على الأشه به صورةً .

وأمَّا إذا لم يُوجَدُ هذا - فلا يُعُوِّلُ إلاَّ على المشابهة الطبيعيَّةِ فالصوريَّةِ، فتأمَّلُه

(وإذا طهر نغير لحم حلالة) أي طعمه أو لونه أو ريحه ، كما دكره (٣) المجويي واغتمده جمع متأخرون ، ومن اقتصر على الأحبو (١٠) . أراد العالف وهي : آكلة الحلة ـ هنج الجيم ـ أي المجاسة ؛ كالعدرة وقول الشارح : وهي التي تأكل العدرة الياسة ، أحداً من الجنة بعنج الجيم (١٠) لا يُوَافِقُ قول الغاموس ، والجلالة ، البقرة تتبع المجاسات ، ثم قال ؛ والجلة ـ مثلثة ـ العرر والمعرة (١٠) التهى ، فتقييده باليابسة ، وقوله أحداً ، . إلى آخره يَختَاجُ فيه لسيد (حرم) أكله ، كسائر أجرائها وما تولد منها ؛ كلسها ويبصها ، وبه قال أحمد .

⁽١) - قوله : (أو تطع قلقة) أي : قطعة ، كردي ،

⁽٢). وفي (أ) والمطوعة المصرية : (نجد) .

⁽٣) أي شمول المير للأوصاف اطلاله (ش ٢٨٥/٩)

⁽¹⁾ أي: الريح . (شي: 4/ ٣٨٥ـ٣٨٦) .

⁽۵) کار الرامین (۲/۳۰۳)

⁽١) القاموس المحيط (٣/ ١٤٥)

رَبَيْلَ: يُكْرَهُ قُلْتُ الأَصَعُ يُكُرهُ، واللهُ أَعْلَمُ وإِنْ غُنِمَتْ طَاهِراً فَطَابُ حَلَّ

ويُكْرَهُ إطعامُ مأكولةٍ نجساً ،

وَأَفْهُمَ رَبِطُ التغيرِ باللحم | أنّه لا أثر لتعيّر لحو اللس وحدّه ، وهو محتملٌ ؛ لأنّه - يُعْتَمرُ في التابع ما لا يُعَلَمرُ في المتبوع

(وقبل يكره، قلت الأصح يكره، والله أعلم) ونه قال أبو حبيعة ومالكُ ؛ لأنَّ النهيَّ (١) لتعبَّرِ اللحم، وهو لا يُحرَّمُ ؛ كما لو نَسَ لحمُّ المدكاةِ أو بيضُها

ويُكُرَّهُ ركونُها بلا حائلِ

ومثلُها(٢) سحلَةً رُئيْتُ ملبي كلةٍ إد، تُعَيَّرَ لحمُها ، لا ررعٌ وثمرٌ سُقِيَ أو رُقُيَ سجسٍ ، بل يَبحلُ اتفاقاً ، ولا كراهةً فيه ؛ لعدم طهورِ أثرِ النجسِ فيه

ومنه (٣) أُجِدُ الله لوطَهْرَ ريخُه ؛ أي " مثلاً هيه كُرِهَ .

ومعلومٌ أنَّ مَا أَصَانَهُ مِنْهُ مِنْجُسٌ يَعْلَيُرُ بَالْعِسْلِ

(فإن علمت طاهراً) أو متنجساً أو نجساً كما يُختَا⁽¹⁾ ، أو لم تُغلَف ؛ كما اعْتَمَدُه النَّلْمِينِيُ وعيرُه ، واقتصارُ أكثرِهم على العلمِ الطاهرِ خَرْيٌ على العالمِ . أَنَّ الحيوانَ لا بدَّ له مِن العلمِ وأنه الطاهرُ (فطات) لحثها (حل هو وبيضها ولسُها ولسُها ، بلا كراهةِ عهو تعريعٌ عليهما^(٥) ودلك لروالِ العلَّةِ .

 ⁽۱) من عبد الله بن عمر رصي الله ضهما فال بهن رسول الله صلى الله عليه وآله وسدم عن أكل البيلانة وألب به أخرجه الحاكم (٣٤/٢) ، وأبو دارد (٣٧٨٥) ، والرمدي (٣٩٣٨) ، وابن ماجه (٣١٨٩) .

⁽۲) أي : الحاولة . (ش : ۲۸٦/۹) .

⁽٣) أي : التمليل ، (ش : ٢٨٦/٩) ،

⁽¹⁾ الشرح الكبير (١٥١/١٥١) ، روضه الطالس (١/ ١٤٩ ـ ٥٤٥)

 ⁽٥) قوله : (عليهما)أي : الحرمة والكراهة .

وَلَوْ تَسَجَّسَ طَاهِرٌ كَحَلُّ وَدُنْسِ دَائِبٍ ﴿ حَرُّمَ

ولا تقدير لمدّة العلف وتقديرُها بأربعيل يوماً في النعير، وثلاثين في النقر، وسنعةٍ في الشياء^(١)، وثلاثةٍ في الدجاحةِ للعالب أمّا طيبُه بنحوٍ غسلٍ أو طبع.. فلا أثر له .

وتُردُّدُ المعويُّ في شاةٍ عُديثُ بحرامٍ .

ورَجَّحَ ابنُ عندِ السلامِ ؛ كالعرائي - أنّها لا تُخرُمُ وإنَّ عُدِّيتَ به عشرَ سير^(٢) ؛ لحلُّ داتِه ، وإنّما حرَّم لحقُّ العيرِ

وبه فَارَقَتُ حرمة المردّةِ بلي كنةٍ ، على الصعيفِ

وما هي ^{ه الأموار 4 عن النعوي ؛ مِن أنَّ النحرام إن كان لو هُرِض بجساً عيَّزَ اللحم خَرُمتُ ، وإلاَّ هلا^(٣) مبئيَّ على الصعيف أنَّ الحلالةَ حرامٌ}

(ولو تنجس طاهر كحل ودنس دائب) بالمعجمة (حرم) تناولُه ؛ لتعدّرِ تطهيره ، كما مرّ آخر النجاسة بدلينه (١)

أنَّ الحامدُ عيرُبِلُ النجسَ وما حولَه ويأكُلُ ماقيه ؛ للحرِ⁽⁰⁾ هذا هو المحتررُ عنه⁽¹⁾ ، فلا بُقالُ ، ظاهرُه : أنَّ المتنجسَ الجامد لا يخرُمُ مطلعاً^(٧)

و لا يُكُرهُ . أكلُ بيصِ شيقَ مي ماءِ مجسِ

 ^{(1) (6) (1) ((1) : (1411).}

⁽٢) القواعد الكبرى (٢١ / ٣٣٥) .

⁽٣) الأنوار لأهمال الأيرار (٣/ ٩٩٠)

^{(1) \$\}ight(t\A)\$E_PTC).

 ⁽a) عن سيمونة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ سئل عن انفأره نموت في السمى ، عقال ه إن كان جَامَدًا فَالْقُوهَا وما حولها ، وكُلُّوه ه اخرجه ابن جبان (١٣٩٢) ، وهو ابعياً في المحمد المحمدي ١٤ (٢٣٥) بدون عوله ١٠ إنْ كَان جابداً »

⁽١) أي : يــ(ذائب) . (سم . ٢/ ٢٨٧)

⁽٧) أي : ما لائي التجس وعيره . (ش : ٩/ ٣٨٧)

ولا يَحْرُمُ من الطاهر إلا بحو حجرٍ ، ونرابٍ ومنه مدرٌ وظفلٌ '' لمن يضرُه ، وعليه يُخملُ إطلاقُ حمع متقدمين حرمته ، بحلاف من لا يضرُه ، كنا قاله جمعٌ متقدمون واغتَفَدَه السكنُ وعبرُه ، وسمُ وإنْ قلْ إلاّ لمن لا يضرُه ، وستِ ولبي جُور(١) أنّه سمٌّ ، أو من غير مأكول ، ومسكرٍ ، ككثير أفيونٍ وحشيش وحورةٍ وعسرٍ ورعقوانٍ ، وجلدٍ دُمع ، ومستقدرٍ أصالةً بالسبةِ لعالمب دوي الطماع السليمةِ ، كمحاطٍ ومنيُ ونصافي وعرقي ، لا لعارض (١) ؛ كعسالة يدٍ ولحم مثلاً الشارية

وخَرَحَ بالنصاقِ وهو ما يُؤمى مِن الهم الريقُ وهو : ما فيه فلا يَخُرُمُ ، فيما يَظُهَرُ مِن كلامِهم ؛ لأنَه غيرُ مستقذرِ ما دَامَ فيه ،

ومن ثُمَّ كَانَ صَلَّى اللهُ عليه وسَنَّمَ يَمُصُّ لِسَانَ عائشة (١٠)

وضحٌ في حديثٍ * ﴿ هَلاَ بَكُراً تُلاَعِنُهَا وَتُلاَعِنُكَ ، مَالِكَ وَلُعَابِهَا ؟ ! ﴿ (**) بِعِيمُ اللَّامِ .

وقولُ عياضي : إنَّه نكسرِ اللامِ لا عيرُ . مردودٌ ، فالإعراءُ على ريقها صريحٌ في حلُّ تناولِه .

ولو وفَعَتْ مِينَةً لا نَعَسُ لَهَا سَائِلَةً وَلَمْ تَكُثُّرُ بَحِيثُ تُشْتَقُدرُ ، أو قطعةً يسيرةً مِن

 ⁽۱) الطملُ طين أصفر ينجمد على هيئه رقائن سأثير وضمط ما فوقه من صحور ، وتصنع به
 (۱) الثبات ، المعجم الوسيط (ص : ۹۱۰) .

 ⁽۲) لعل المراد به ألحل لا ما يشمل التوجم ، وإلاً عبه حرح لا يحجى ، فليراجع (ش ۳۸۷/۹)

⁽٣) قوله: (الإلماراس) مطف على أصاله ؛ أي: الأمستقدر لعارض: كردي

⁽²⁾ العرجة بن حريمة (٢٠١٣)، وأبو داود (٢٢٨٦)، وأحمد (٢٥٥٥٦)، واليهقي في ١٤ الكبير ١٤ (٨١٨٢) هن عائشة رضي الله ضها

⁽٥) المرحة البحاري (٥٠٧٩) ، وسيلم (٧١٥) عن جاتر بن عبد الله رضي الله عنهما

وْمًا كُسَتَ سُلُحَامَرَةٍ بَجِسِ كَجِجَامَةٍ وْكُلِّسِ ﴿ مَكُرُوهُ ﴾

لحم آدميُّ في طبع لحم مدكَّى. لم يَخْرُمُ أكلُ الحميع ، حلافاً للعراليِّ في الثانية (١)

وإذا وَقَعَ بولُ في قلتيْ ماءِ ولم يُعَيِّرُه ، جَازَ استعمالُ جميعِه ؛ لأنَّه لمَّا اسْتَهْلَكَ فيه . . صَارَ كالعدم .

(وما كسب بمجامرة ") بحس ، كجيجامة وكسن - بكروه) للحرّ وإن كُسبَه قنُّ ؛ للنهي الصحيح عن كسب الحجام (") .

ولم يخرُمُ؛ لأنه صلَّى اللهُ عليه وسَدَّمَ أَعْطَى حاجمه أَجرتُه ﴿ وَاهِ السحارِيُّ () ولو خرُمْ . . لم يُغطه ؛ لأنه حيثُ خَرُمُ الأحدُ خَرُمَ الإعطاءُ ؛ كأجرة المائحة ، إلا تصرورة ؛ كإعظام شاعرٍ أو طالم أو عاضي حوفا منه . فيُخرُمُ الأحدُ فقطُ

وأَمَّا حَرُّ مَسَلَمِ ﴿ كَسَّ الْحَجَامِ خَبِيثٌ ﴿ (٥) وَأَوَّلُهُ الْجَمَهُورُ . بِأَنَّهُ الْمَرَادُ به : الديءُ على حَدٌ ﴿ وَلَا نَيَشَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾ [العروب ٢١٧]

وعلَة حيثه مباشرهُ النجاسةِ ؛ ومِن ثُمَّ أَلْحَفُوا به كلَّ كَسَبِ خَصَلَ مِن مباشرتِها ؛ كزبّالِ ، ودبّاغِ ، وقصّابِ .

بعم ؛ صَحَّحَ في ؛ أصلِ الروضةِ ؛ : أنَّه لا يُكُرَهُ كَنْتُ الفصادِ^(١) ؛ لقبّةٍ مباشرتِه لها .

إحياء علوم الدين (٣ / ٣٦١) .

⁽٣) خامر الشيء - دارسه وحالطه - المعجم الوسط (ص - ٢٥٥)

 ⁽٣) عن مجيعية بن مسعود رضي الله عنه أنه استأدل رسول في الله في إحاره الحجام فيها، هنها، عنم مرحمة بن حيال (١٥٤ م).
 علم يرب يسأله ويستأدنه حتى أمره أن اطلقة باضحك ورفعك احرجه ابن حيال (١٥٤ م).
 وأبو داود (٣٤٢٣)، والبرمذي (١٣٢٣)، وإبن ماحه (٢١٦٦).

 ⁽٤) صحيح البحاري (٢٣٧٩) هي هيد (لله بن هياس رضي (لله هـ» ، وأخرجه مسلم (١٢٠٢)
 بنجوه

⁽٥) - صحيح مسلم (١٥٦٨) هن رافع بن حديج رضي الله عنه

⁽٦) الشرح الكبر (١٥٦/١٣) ، روضه العامين (٢/ ٥٤٧)

رينل ألأ بأكلة زيطعمة زقيقة وباصحة

وقِيلَ . دَنَاءَةُ الْحَرَّفَةِ ، وَانْتُصِرَ لَهُ الْلَقِينُ ؛ فَيْكُرَهُ كَسَبُ كُلُّ دَي حَرَفَةِ دَنِيَةٍ ؛ كَحَلاَّقِ وَحَارِسِ وَحَانُكِ ('' وَصَنَاعٍ وَصَوَاعٍ ﴿ وَصَخْعَ فِي * الرَّوْصَةِ * أَنَّهُ لَا يُكُرَهُ كَسَبُ حَانَكِ (''' . وَخَكَى وَحَهِسَ فِي الْصَنَّعَبِينَ وَالْصَوَّاعِينَ ؛ لَكُثَرَةُ إِحَلاَقِهِمَ الوقد ، والوقوع فِي الرَبِالْ") ،

والدي في أَ المحموع ۽ وحرم به ١ الأبوار ا⁽¹⁾ وغيرًا. أنَّه لا يُكُرّهُ لحرَّ وغيرِه مكسوبٌ بحرفةٍ دبيتةٍ^(٥) وفي حبرٍ لأبي داود الطبالسيُّ ﴿ أكدبُ الناسِ الصبّاغونُ والصوّاغونُ ١^(١)

وخَرَّمَ الحسلُ كيب الماشطة ؛ لأنه لا يخلُو عالماً عن حرامٍ أو تعبيرٍ لخلق اللهِ .

(ويس) للحرّ (ألاً يأكله) بل يُكُرهُ له أكله، وهو مثالٌ ؛ إد سائرٌ وجوهِ الإنعاقِ حتَّى النصدَقُ به كدلك، كما نحثه الأدرعيُّ والرركشيُّ (و) أن يطعمه رقيقه وناصحه) أي نعيزه الذي يُسْتقي عليه ؛ لهيه صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّى اللهُ عليه وسَلَّى اللهُ عليه المُنْ مَن اسْتَأْدَنه في أجرةِ الحجّامِ عنها (٧)، فلا رال يُسْأَلُه حتَّى قالَ له : * الْحَلِفْهُ نَافَحُكُ ، وَأَطْعِمْه رقيقَكُ اللهُ)

⁽١) حاك الثوب : تسجه ، فهو حاتك وحياك المعجم الوسيط (ص : ٢١٢)

⁽٢) روفية الطابيي (٢/ ٧٤٥)

 ⁽۳) قوله (لكثرة إحلافهم) إلح راجع تكل من الصياعين والعبوافين ، وقوله
 (والوقرع) إلح راجع لنصواعين فقط (ش ۳۸۹/۹)

 ⁽٤) وفي (ر) والمطبوعة المصرية : (به في الأنوار)

⁽a) المجمرع (41/4) ، الأنوار (11/4 a)

⁽٦) مسد أبي داود الطبائسي (٣٦٩٧) عن أبي طريرة رضي الله عنه ، وأحرجه اس ماجه (٣١٥٢) والسبهقي في * الكبير * (٣١٩٢) ، وأحمد (٨٤٦٨) ، قال السهمي وفي صبحه الحديث مظر ، وراجع قبض القدير * (١١٩/٣)

⁽٧) أي أجرة أنحجام، والحار معلن بالنهي (ش ١٩٩/٩)

⁽٨) مين تجريحه في (ص ٧٨٢) عن محميه بن مستود رضي الله عنه

وَيَجِلُّ حَسِنُّ وَجِدَ مَيْنَاً فِي يَطُنِّ مُذَّكُةً

وأثّر لفظ (الرقبق والناصح) مع لفظ (الإطعام) تنزّكاً بلفط النخر، والمرادُّ ويُموَّدُ به ما يمُلكُه من قلٌ وعبره ولدناءة القلّ لاق به الكسبُ الدنيُّ، بحلاف الحرُّ

قرع أيسلُّ للإبسانِ أن يتحرَّى في مؤنة نفسه وممويه ما أمْكِه ، فإنْ عُجر ففي مؤنة نفسِه .

ولا تُخرُّمُ معاملةً مَن أكثرُ ماله حرامٌ ، ولا الأكلُّ منها ، كما ضَخَخه في « المجموع » ، وأَنكُو قولَ العراليُّ بالحرمة (١) مع أنّه تنفه في * شرحِ مسلمٍ »

فرع أفصلُ المكاسبِ · الرراعةُ '' ؛ لأنها أعمُّ بفعاً ، وأقرتُ للتوكّلِ ، وأسلمُ مِن العشّ، ثُمَّ الصناعةُ، لأنَّ فيها تعماً في طلب الحلالِ أكثرَ ، ثُمَّ التجارةُ

(ويحل جبين وجد ميتاً في مطن مدكاة) وإن أشعر (") ؛ للحر الصحيح با رسول الله إن سَحرُ الإمل ومدْمحُ النفر والشاة فحدُ في بطبها الجبيل _ أي المست _ فينقه (") أم تأكُلُه ؟ فقال * كُلُوه إن شِئتُم ؛ فإنّ دكاته دكاةً أمّه ه (٥) أي دكاتُها التي أحلَتُها أحلَتُه تعا لها ما لم يَممُ العصالُه ، وقيه حياةً مستقرة ، وإلا . المُشَرط ذبحُه .

فَعُلِمَ ۚ أَنَّهُ لُو حَرَجَ رَأْتُهُ (١) وَمَ حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً ، كَمَا صَحَّجَهُ فِي 9 الرَّوصَةِ ا

 ⁽١) المجموع (١/ ٢٣٠) ,

 ⁽٣) أي ولو لم يناشرها سعسه بل بالعمله (ع شي ١٥٨/٨)

⁽٣) أي دنيت شعر ، (ش : ١٩٠/٩٠) .

⁽۱) رقي(۱)ر(ر):(انتتيا)

 ⁽٥) أسرَّحه ابن حنان (٥٨٨٩)، وأبو داود (٢٨٢٧)، والبرمدي (١٤٤٤) وابن ماحه
 (٣١٩٩)، والسهقي في ١٠(كبر ١٤٥١٦)، وأحمد (١١٤٣٢) عن أبي سعيد الحدري
 رضي الله عنه ،

⁽٦) وفي المطبوعة المصرية : (رأسه) فير موجود ،

كتاب الأطعمة _____ ه٨٠

والمجموع المحموع المراع ويه بأنه صار مفدوراً عليه ، أو ميناً ، كما دكره المعويّ وإن تُورع ويه بكلام الإمام (١) ، بل رخع عبرُ واحدٍ خلافه ثم رأيْتُ اس الرفعةِ رَجّع كلام المعويّ (أ) ، وعيره قال إنه أقرت للمنقول ، فدُبحت (1) قبل المعالم المتعالم المتعالم المتعالم المتعالم المتعالم المتعالم المتعالم المتعالم المتعالم (١) كله ، عالماً (١)

ولا أثرَ لحروحه بعد دبجها حبّاً ، لكنَّ حركُه حركةً مدبوحٍ وإنَّ طالتُ ، تخلاف ما لو بقي بنظيها يضطرتُ رمناً طويلاً ، كما قاله الفاضي ، ونقله في المجموع ، عن الحويميُّ وأقرَّه (^) ، و غنمده الأدرعيُّ وكدا الرركشيُّ ، لكن (١٩) قَاسَه على ما فيه نظرٌ

قَالَ النَّلْمِينُ ﴿ وَمَا لَمْ يُوخَدُّ ﴿ أَسَتُ يُحَالُ عَلَيْهِ الْمُوتُ وَلَوَ احْتَمَالاً ۚ وَ وَإِلاَ } كَأَنْ صَرِفَ بطبها ﴿ لَمْ يَحَلُ ، وَمَا لَمْ يَكُنْ عَنْفَةً ؛ لأَنْهُ دَمَّ ، أَوْ مَضِعَةً لَمْ ثَمِنْ فَيه صورةً ﴾ كما اقْتَصَاه كلامُهما (١١) ، وعَنْلُوه مِمَا يُصَرَّحُ ﴿ بَأَنَّ الْمَدَارُ هِنَا عَلَى مَا يَشْتُ بِهِ الاستيلادُ ؛ لأنَّه إنَّمَا يُسمَّى ولداً تَالِعاً (١١) لَهَا حَبِيْدٍ ، والتقييدُ

⁽١) روصة الطاليل (٩٤٦/٣) ، المحموع (١١٩/٩ ١٩٠١)

⁽٢) التهديب في فقه الإمام انشافعي (٢٦/٨) - بهاية المطلب (٢١٨ ، ٢١٨)

⁽٣) کمایة الب (١٣٦/٨) .

⁽٤) قوله (فديح) خوات بمونه الواحرج رأسه اكردي اوفي (ح) (عديج)

⁽٥) راجع (السهل النصاح في اخلاف الأشياح (مسأله (١٦٣٩)

⁽١) وفي (ب) و(خ) و(ز) : (المعمل)

 ⁽٧) وقوله (عالب) يمني الاداندأ ١ لأن خروج بعضه كمدم خروجه في العده وغيرها وهناك
 كذلك ، كردي -

⁽A) Hingard (P) (A)

⁽١) وقى (ر) والمطبوعة المصرية : (نكته) ,

⁽۱۰) قوله (رمالم يوحد) أي ما دام لم يوجد إلح فهو عظف عنى (لم يسم) وكداها بأتي كودى

⁽١١) الشرح لكبير (١١/ ١٥٥) ، روضه الطالبين (٢/١٤٥)

⁽١٢) وفي النظيرعة النصرية ، (تيما) ،

وَمَنَ حَافَ عَلَى نَفْسَهِ مَوْنَا أَوْ مَرْضَا مَخُوفاً وَوَحَدَ مُحَرِّماً ﴿ لَوَمَا أَكُلُهُ ، وَقِيلَ يَخُورُ ،

منفخ الروح فيه . . ضعيفٌ .

وكدا حوفُ العجرِ عن تحوِ المشي ، أو التحلُّفِ عن الرفقةِ إِنَّ خَصَلَ له صررٌ، لا تحوُّ وحشةٍ ؛ كما هو ظاهرٌ ، وكذا إذا أجْهَده الحوعُ ، وعِيلَ^(١) صرُه،

ويَكُمِي علمةً ظنَّ حصولِ دلك ، بل لو جُورَ التلفُ والسلامةُ على السواءِ... خُلُّ له ساولُ المحرَّم ، كما خُكَاه الإمامُ عن صربح كلامهم(٢)

ولو المُتَنَعَ مالكُ طعام مِن بذله لمصطرّة إلاّ بعد وطنها رماً. لم يَجُرُ لها تمكينُه ١ بناة على الأصحّ : أنَّ الإكراء بالفتلِ لا يُسحُ الربا واللواطَ ولكورد(١٠) مطنّة في الجملة لاحتلاط الأساب شدّد فيه أكثرَ ، بحلاف بطائرِه

وظاهرٌ . أنَّ الاصطرار لعير القوت والماءِ ؛ كسترةِ حشِي سركِها ما مَرَّ . يَأْتِي فيه جميعُ أحكام المصطرُّ السابقة والأَتيةِ

(وقبل بحور) كما يجُورُ الاستسلامُ للمسلم ومَرَقَ الأوّلَ بأنَّ هذا فيه

⁽۱) رني(خ).(تل)

⁽٢) - تهاية المطلب (١٨/ ٢١٩ - ٢٢) ،

⁽٢) أي: الرما . (ع ش: ١٥٩/٨) .

مَوْنُ تُوفُّعُ خَلَالًا قَرِيهاً. لَمْ يَخُرُ عَبْرُ سَدَّ الرَّمَقَ ، وإلاَّ ﴿ فَهِي قَوْلِ ﴿ يَشْبُعُ ،

إيثارٌ () طلباً للشهادةِ ، بحلافٍ داك ___

ولو وجدَ ميئة يُحلُّ مدبوخُها وأحرى لا يحلُّ ؛ أي كَادَميُّ عبر محترم فيما يُطْهَرُ . . تُخَيِّر ، أو معلَّظة وعبرها تعيَّن عبرُها ، قاله في المحموع ا ، واعتراضُّ الإستويُّ له . . مردودُ^(؟)

أمَّا المسكرُ . . علا يجُورُ تناولُه لجوع ولا عطشي ، كما مَرَّ

أمَّا الْعَاصِي سَفَرِهُ وَمَحْوِهُ ﴿ فَلَا يَخُورُ لَهُ تَنَاوَلُ الْمُحَرَّمُ حَتَّى يُتُوبُ مَ

قَالَ النَّلْقِيمِيُّ . وكدا مرتذُّ وحربيُّ حتَّى يُسْلِمَا ، وتاركُ صلاةٍ وقاطعُ طريقٍ حتَّى يَتُوبَا . انتَهَى

وَيَظْهَرُ فِيمَنَ لَا تُسْتِطُ تُونَتُهُ قَتْلُهُ ؛ كَرَابِ مَحْصِ اللَّهِ بِأَكُلُ ؛ لأنَّهُ لا يُؤْمَرُ بِقَتْلِ نَفْسَهُ .

وأن المشرف على الموت. فلا يُجُورُ له تناولُه أيضاً ؛ لأنه لا يُنْفَعُه . ولو وَجدَ لقمةُ خلالاً لرِنه تقديمُها على الحرام .

(فإن توقع) أي ظُنَّ ، كما هو ظاهرٌ (حلالاً) يُحِدُّه (قرباً) أي . على قرب ؛ بأن لم يَحْش محدوراً قبل وصولِه (لم نحر عبر سد) بالمهملة ، وهو المشهور ، أو المعجمة (الرمق) وهو نقيةُ الروحِ على المشهورِ ، والقوّةُ على مقابله .

(وإلا) يُتَرقَّمُه (عمي قول ينسع) لإطلاقِ الآيةِ ؛ أي : يَكُسِرُ سورة الجوع بحيثُ لا يُسَمَّى جائماً ، لا ألاَ يَجِدَ للطعامِ مساعاً ، أمّا ما رادَ على ذلك (٢٠) ، . فحرامٌ ، قطماً ،

⁽١) الولد (بأن هذا فيه إيثار) أي احتيار للغير على نفسه كردي

⁽Y) Thants (£/43) + Thants (/ AV-PY)

⁽٣) أي ما يكسر سزره الحرع سحت لا يسمى حائماً (ش ٢٩١/٩)

و، لأطَّهِرُ . سَدُّ الرَّمْقَ فَقَطَّ ، إِلاَّ أَنْ يَحَافَ تَلَعَأَ إِنَّ اقْتَضَر وَلَهُ أَكُلُّ آدميُّ مَئِتِ ،

ولو شبع ثُم قدر على الحلّ لرمه ـ ككلّ من ساول محرّماً ولو مكرهاً ـ التقيؤُ إِنَّ أَطَاقَهُ ﴾ بأنّ لم يخصُلُ له منه مشقةً لا تُختملُ عادةً

(والأطهر المدالرمق فقط) لأنه بعده غيرًا مصطرًّا

نعم ؛ إنَّ توقُّفُ قطعُه لباديةِ مهلكةٍ على الشبع - وحب

وَنَحَتُ الْنَقِيئِ أَنَّهُ مَنَى حَشْيُ الْهَلَاكُ لُو بَرِكُ الشَّعِ لَرَفَهُ ، وهو معمومٌ من قوله (إلا أن يحاف تلفأ) أي محدور تيشم (إن اقتصر) على منذُ الرمقِ فَيْدُرُمُهُ أَنْ يَشْنِعِ ؛ أي يَكُسر سورة لْحَوْعِ ، فطعاً ، لَنَفَاء الروح .

وَيَجِتُ النَّرُودُ إِن لَمْ يَرْجُ وَصُولَ حَلَالِ ، وَإِلاً. جَارً ، بَل قَالَ القَمَّالُ · لا يُمْمَعُ مَن حَمَلِ مَبْتَةٍ لَمْ تُنَوِّئُهُ وَلَو لَعَبْرِ صَرُورَةٍ

(وله) أي المعصوم ، بل عليه (أكل آدمي ميت) محترم إدا لم يُجِدُ مينةً عيرُه ولو معنَّطةً ؛ لأنَّ حرمة الحيّ أعظمُ

ومِن ثُمَّ^(۱) لو كَانَتْ منة بيئ المتبع الأكلُ منها قطعاً ، وكدا ميتهُ مسلم والمضطرُّ ذمنٌ .

وطاهرُ كلامِهما أنهما (*) حيثُ اتَّحدا إسلاماً وعصمةً. لم يُنظُرُ لأفصليّة الميّتِ (*).

وقباشه أنهما لو اتحدا سوةً لم يُنظرُ لذلك أبصاً⁽¹⁾، ويُتصوّرُ في عيسى والحصر صنّى الله على مننا وعليهما وسلّم، وهذا غيرُ محتاجِ إليه ١ إد السبيّ

⁽١) - أي ؛ من أجل النظر للاحترام . (ش : ٣٩٣/٩) .

 ⁽٢) أي : البيت والمضطر ، (ش : ٢٩٢/٩)

⁽٣) انشرح الكبر (١٦ ١٦٧) ، روضه الطالين (٦/ ٥٥١)

 ⁽¹⁾ راجع المبل الماح في احتلاف الأشياح المسألة (172)

وقَتْلُ نَحْوِ مُرْنَدُ وَحَرْبِيْ ، لا دَمْيُ ومُشَالُسِ وصبيُّ حَرْبِيْ ۚ فَلَكَ الاَصِحُ حَلَّ فَتَى الصَّبِيِّ وَالْمَرْأَةِ الْحَرْبِيِّسِ لِلاَكْلِ ، وَاللهُ أَعْلَمُ .

لا يَنْفَيْدُ براي فيرِه .

وإذا جَازَ أكلُه . . خَرُمَ نحوُ طبخه ؛ أي : إنَّ كَانَ محترماً ؛ كما تخفَه الأذرعيُّ (١) . وفيَّدَ شارحٌ ذلك بما إذا أَمْكنَ أكلُه سناً ، ويُؤَيِّلُه : تعليلُهم باندفاع الضرر بدونٍ نحرِ الطبخ والشيِّ .

(و) له بل عليه (قتل) مهدر (بحو^(۱) مرتد وحربي) ورانٍ محصنٍ ، ومحاربٍ ، وتاركِ صلاةٍ شرطه^(۱) ، ومن له عليه قردٌ من عيرٍ إدب الإمام ؛ للغمرورةِ .

وبِس هذا (٤) يُعْلَمُ الله هؤلاهِ لو كانُوا مصطرّين لم يَجِبُ على أَحَدِ بدلُ الطعام لهم -

(لا ذمي ومستأمن) لعصمتهما (وصبي حربي) وامرأة حربية ؛ لحرمة قتيهما (قلت الأصبح حل قتل العمبي والمرأة الحربيين) وكدا الحش والمحبولُ ورقيقُهم (للأكل ، والله أعلم) لعدم عصمتهم وحرمةً قتلهم إلى هي لحقُّ العالمين ؛ ومن ثُمَّ لم تُجتُ فيه (كفَّارةً

وَنَحْتُ البَلْقَيْسُ * أَنَّ مَحَلُهُ (*) مَا لَمَ يَشْتُوْلِ عَلَيْهُمَ ، وَإِلاَّ . خَرُّمَ ١ لأَنْهُم صَارُوا أَرْقَاءُ مَعْصُومِينَ للغانمينَ .

⁽١) راجع (لمنهل النصاح في اختلاف الأشباح (مسأله (١٦٤١)

⁽٢) وفي (ح) والمطوعة المصرية (محو) من الشرح

⁽٣) قوله (وبارك صلاه بشوطه) أي بأن أحرج عن وهب الصرور ، عمد ا كردي

⁽t) معل الإشارة إلى جوار فتل من ذكر للأكل (شي ٢٩٣/٩)

⁽٥) أي : تي تعلهم . (ش : ٣٩٣/٩)

⁽١) أي : حل قتلهم . (ش : ٢٩٣/٩) .

ويَخَتُ ابنُ عندِ السلام . حرمة قتلِ صبيُّ حربيُّ مع وحود حربيُّ مالغِ^(١) .
ولَيْسَ لوالدِ قتلُ ولدِه للأكلِ ، ولا للسيّدِ فتلُ فه قال اسُّ الرفعة إلا أنْ يَكُونَ الفَنُّ دَمِيّاً ؛ كالحربيُّ ، وفيه نظرٌ ظاهرٌ

(ولو وحد) مصطرُّ (طعام عائب) ولم يحدُّ عيرَ، (اكل) وجوماً مه ما يَشَدُّ رمقَه فقطُّ ، أو ما يُشَيِعُه بشرطه وإن كان معبيراً " ؛ لنصرورة ، والأنَّ الدممَ تَقُومُ مقامَ الأعيانِ (وعرم) إذا قدر قيمته إنَّ كان متقوَّماً ، وإلاَّ عبثلُه ؛ لمحتَّ الغائب (").

ويحثُ البُلُقيئُ : معَ أكلِه إذا اصطرُّ العائثُ أيصاً وهو يخصُرُ عن قربٍ ، وهو مُتُجةً إِنْ أَرَادَ بِالقربِ - أن يكُون محبثُ يَتمكُنُ من روال اصطراره بهذا ، دُون عيره ،

وعيبةً وليَّ محجورٍ كعيـةِ مستقلُّ ، وحضورُ، كحصوره . وله بيعُ مالِه حيسُدٍ سيئةً ، ولمعسرٍ بلارهنِ ؛ للضرورةِ⁽¹⁾ .

(أو) وَجُدَ _ وهو غيرٌ بينٌ _ طعام (حاصر مصطر لم يلزمه بذله) له (إن لم يفصل عنه) بل هو^(ه) أولَى ؛ لحبرِ ه ابُدَأَ بِنَقْسِكَ ه^(۱)

القرامد الكبرى (۱۳٤/۱ - ۱۳۵)

⁽٢) أي: النصطر . (ش: ٣٩٣/٩) ,

 ⁽٣) لمن الأسب الأحصر (للمانب) (ش ٢٩٣/٩) قال في فأسبى البطالب ا
 (٤٢٥/٣) : (الإملاقة مال فيره يعيز إدله) ,

 ⁽E) قوله (له)أي الوبي (بيع ماله)أي السحجور (لنصروره)أي صرورة المضطر (ع
 شي : ۱۹۱/۸)

⁽٥) أي : البالك . (ش: ٩٣/٩٣)

⁽١) أخرجه مسلم (٩٩٧) ص حابر بن عند الله رضي الله جهما

مَونَ آثَرَ مُسْلِماً جار ، أوْ عَيْرِ مُضْعِرُ لرمة إطَّعامُ مُصطرٌ سُسُلم أوْ دَمْيٌ ،

أمّا السبي فيحث على عبره إيثارُه على مسه ولو من عبر طلب ""
وأفتى الفاصي مان المبتة لا بذ لأحد عليه ، فلا يُمدّمُ بها من هي بيده
والْهُتُرِضَ مانها كسائر الساحات ؛ فدو البدِ عليها أحقْ بها ، وهو ظاهرُ
وأمّا ما فصُل عنه ، أي عن سدٌ رمقه ؛ كما بحثه الرركشيُ فيلمُه بدلُه
وإن احْتَاحَ إليه مآلاً

(دَانِ آثر) في هذه الحالة ، وهو مثن يطسُّ على الإصافة على نفسه مصطراً (مسلماً) معصوماً (جار) مل يُسنُّ ؛ لقويه تعالى ﴿ وَيُؤَيِّدُونَ عَلَى آلَفُيجِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصُةً ﴾ (الحسر ٤) .

أمَّا المسلمُ عيرُ المصطرُّ و لدميُّ والنهيمةُ ، وأَلَجِقَ نهما المسلمُ المهدرُ . فيَحُرُمُ إِيثارُهم

(أو) وَخَذَ طَعَامُ حَاصَرِ (عَيْرَ مَصَطَرَ ﴿ لَرَمُهُ) أَي * مَالَكُ الطَّعَامِ (إطَّعَامُ) أي ﴿ سِيدُ رَمِيَ (مَصَطَرَ) أَوْ إِشْبَاعُهُ بِشُرَطِهُ ، مَعْصُومٍ (مَسَلَمُ أَوْ ذَمِي) أَوْ مَسْتَأْمِي وإِنَّ الْحُتَاجَةِ مَالَكُهُ مَالاً ؛ للصرورة الناجرةِ ،

وكدا بهيمةُ الغيرِ المحترمةُ ، بخلافِ بخوِ حربيُّ ، ومرتدُّ ، ورانِ محصي . وكلب عقور ،

ويلَّرُكُ دبعُ شاتِه ؛ لإطعام كليه الذي فيه منفعةً

ويُحِثُ إطعامُ بحوِ صبيُّ وامراقٍ حربيَّيْنِ اصْطُرًا قبل الاستيلاءِ عليهما وبعدَّه ولا يُنَافِيهِ مَا مَرُّ ؛ من حلُّ قتلِهما^(١) ؛ لأنه ثُمَّ لصرورةِ ، فلا يُنَافِي

 ⁽۱) رينهبور هذا في رمن هنسي هله انسلام أو بتحفير عنى انقول بحياته ونبوته معني لمحاح
 (1) (171/1) .

⁽۱) أي: الأكل للدَّرَشَ شه

احترامهما هـ، وإنَّ كانا غير معصومين في نفسهما ، كما مرَّ أنفألاً ؟

(فإن صع) المالكُ عبرُ المصطرّ بدله للمصطرّ معلقاً ، أو إلا بريادةٍ على ثمنٍ مثله بما لا يُتعاسُ مها (الله عله) أي المصطرّ ولا يلرئه ، على المعتمدِ وإن أملَ . (قهره) على أحدِه (وإن قتله) لإهداره بالسع

ود قتل المصطرّ قُتِل به ، أو مات حوعاً بـــــ اساعه لم يصُمه ؛ لأنه لم يُخدِثُ فيه فعلاً .

وقصيةً كلامِهم أَدُّ للمصطرَّ الدميُّ قنل لمسلم المالع له (٢٠)

وعليه يُقْرَقُ بين هذا وعدم حلَّ أكلِه لمنةِ المسلم ؛ بأنه لا تقصيرَ ثُمَّ من المأكول بوجهِ ، وهنا الممسعُ مهدرٌ لنفسِه يعصيابه بالمبع ، فنحثُ بعصِهم . أنه يُصْمَنُه ، وكأنَّه هو ومن^(٣) حرم به ؛ كالشارح أحَده مما ذُكِرَ في ميتةِ المسلمِ . يُردُّ بِما ذَكَرُتُهُ

أَنْ إِذَا رَضِيَ سَدَلِهُ لَهُ شَمَّى مَثْلِهُ وَلَوْ مَرِيَادَةٍ يُتَعَانِنُ بِهَا ﴿ فَيَفَرَّمُهُ فَبُولُهُ مَدَلَكُ مُ وَلَا يَتَجُوزُ لَهُ فَهُرُهُ .

(وإنعا بلرم) العالث بدلُ ما دُكر للمصطرُّ (بعوض ناجر) هو أَمَّ مثلِهُ رَمَانَ ومَكَاناً (إن حصر) معه (وإلا) يَخَصُّرُ معه عوصٌ ؛ بأنَّ عات مالُه (ف)لا يَذْمُه بدلُه مخاناً مع اتساع الوقت () ، بل بعوص (نسبتةً) معتدةً لرمن وصوله إليه ؛ لأنَّ انصرر لا يُزَالُ بالصرر ()

⁽١) أي في شرح (قلبُ الأصح) يلح (ش ٢٩٤/٩)

⁽٣) راجع السهل الصاح في احتلاف الأشيام المسألة (١٦١٢)

 ⁽٣) وفي (٦) و(ح) و(س) و(المطبوعات) (أو س)

⁽٤) أي : الزمن العينة ، (ع ش : ٨/ ١٦٢)

 ⁽٥) رجع المبهل العباح في اختلاف الأشباح السألة (١٦٤٤)

كتاب الأطمية _______ ٢٩٧

وَلَوْ أَطْعَمَهُ وَلَمْ يَذُكُرُ عُوصًا ۚ فَالْأَصِّحُ ۗ لَا عُوصَ

قَالَ الإستويَّقُ ولا وجه لوجوب البع نسيئة ، بل الصواتُ أنّه يبيعُه'''
محالُ عيز أنّه لا يُطالئه به إلاّ عند البسار''' النّهي ، ويُردُّ بأنّه قد يُطالثه به قبل
وصولِه لمالِه مع عجره عن إثباتِ إعساره فيَخبُه .

أمَّا إذا لم يكُن له مالٌ أصلاً علا معنى لوجوب الأجل ؛ لأنه لا حدُّ للبسار يُؤجِّلُ إليه .

ثُمَّ إِنَّ فَدُّرِ العوص وأَفُرِر له المعوض ملكه به كاتُ ما كان وإنَّ كان المصطرَّ محجوراً وقدَّره وليَّه بأصعاف ثمن منه ﴿ بنصرورة ، وإنَّ لم يُقدَّرُه أو لم يعُررُه له لرمَه مثلُ المثليِّ ، وقيمةُ المعرَّم في دلك الرمن والمكان

أمّا مع ضيقِ الوقت عن تقديرِ عوصي ؛ بأنَّ كان لو قدَّر مات . فيلُومُه إطعامُه معّامًا(٣) .

ويُقْرِقُ بين هذا وما لو أوجر المصطرُّ فهراً ، أو وهو بحوُّ معمى عليه أو مجبولٍ ، فإنُ له البدل بأنَّ مانع النقدير هنا قام بالمصطرُّ ؛ لسكوته (١٥) عن الترام العوص ، أو عينة عفله حتى أوجره ؛ فناسب إلزامة بالبدلِ .

وأَمَّا فِي ثَلُكُ ﴿ قَالَمَانِعُ لَمْ يُنْشَأُ عَنَّهُ ۚ مَلَّ عَنَّ أَمْرِ حَارِحٍ ﴿ قَلْمَ يُنْزُمُ نَشِّيءٍ

(ولو أطعمه ولم يذكر هوصاً فالأصح ؛ لا عوض) له لتقصيره ، فإن ضَرَّحَ بالإباحة . فلا عوض قطعاً فال التُلْقيئي : وكدا لو طهَرَتْ قريبتُها .

ولو اخْلَمَا في ذكر العوص صُدُق المالكُ بيميه ومَرَّ قبيلُ (الوليمةِ) وأوْلَ (القرص) ما له تعلَقُ بدلك^(ه)

⁽١) أي: يجور له أديبيمه ، معي المحتاج (١٦٢/١)

⁽Y1/4) (Yapalic (Y)

⁽٣) - راجع ٥ المهل النصاح في اختلاف الأشباح ٥ مسأله (١٦٤٤)

⁽¹⁾ وفي (1) (سكونه) وفي النظيرغة النصرية (لكونه)

⁽a) ځي (a/۲۲) و (۸٦٢/٧)

وَلَوْ وَجِد مُصْطِرُ مَيْنَةً وطَعام عَيْرِه ، أَوْ مُخْرِمٌ مَيْنَةً وَصَيْداً ﴿ فَالْمَدُهُ فَ ا أَكُلُها ،

(ولو وجد مصطر مبتةً) غير آدميُ محترم (وطعام عبره) العائب .
 فالمذهبُ أنّه يذرمُه أكلُها ؛ لأنّها مباحةً له بالنصلُ الأقوى من الاحتهاد المبيح له مالَ الغيرِ بلا إذيه .

أمّا الحاصرُ ؛ فإن بدله ولو شمن مثله ، أو بريادهِ يُتماسُ بها وهو معه ولو ببدل سائر عورتِه إن ثم يُحفُ هلاكاً سحوِ بردٍ ، أو رضي بدئته - لم بحلُ الميتةُ ، أو لا يُتمانَنُ بها - حلُتْ

ولا يُغاتِلُه هما^(١) لو انتبع مطلقاً^(٢) .

(أو) وَجَدَّ مَصِطَرُّ (مَحَرَم) أو بالحرَم (مِنَةً وَصِيداً) حَبَّا _ وَٱلْجَقَّ بِهِ لَنُهُ وَسَعْهُ ، وَفِيهُ نَظُرٌ ؛ لأنَّ هَذِينَ لَيْسَ فِيهِمَ إِلاَ تَحْرَمُ وَاحَدٌ ؛ كالميتِهِ ، إِلاَّ أَنْ يُقُرُقَ مَانَ فِيهِما جَرَاءً بَحَلَافِها _ (فالمدهب) أنه يَلُرنُه (أكلها) لأنَّ في يُقْرُقَ مَانَ فِيهما جَرَاءً بَحَلَافِها _ (فالمدهب) أنه يَلُرنُه (أكلها) لأنَّ في الصيد تحريم دبجه المقتصي لكوبه مِنةً ، ولوحوب الجراء ، وتحريم أكلِه (٢٠) ، وفيها تحريمُ واحدٌ ؛ فكَانَتْ أَخَفَ ،

نعم ؛ لو وَحَدَ المحرِمُ حلالاً يدبعُ الصيدَ. خَرُمَتُ على الأوجهِ وإن دَبحه له ؛ لأن هذا يُحرَّمُه عليه وحده فهو أحثُ منها ؛ لحرمتِها على العموم ، أو ميتُ ولحم صيدٍ دنحه محرمٌ يُخَيِّرُ بينهما ، أو صيداً حيّاً وميتةً وطعم الغير .. فأوجة سبعةً : أصحها . تعبُّها أيضاً

ولو لم يُحدُّ محرمٌ أو من بالحرم إلاَّ صيداً.. دبحه وأكله والتُدَّى، أو

⁽١) أي فينا لو وجد المصطر فيته وطمام الجاهير. (ش ٢٩٦/٩)

⁽٢) أي : بمرض ودرته . (ش : ٢٩٦/٩) .

⁽٣) عظف على (وحوب الجراه) ويحور عظمه على . (بحريم ديجه) . (ش. ٣٩٦/٩)

⁽٤) أي : البية ،

⁽٥) أي ; لو وجد المحرم مية ؛ أي ; لصبد أو فيره

وَالْأَصَحُ : تُخرِيمُ فَطُع مِنْصِهِ لَأَكُمِهِ قُلْتُ الْأَصِحُ جَوَارُهُ ، وَشَرَطُهُ مَقَدُّ الْمَيْتَةِ وَلَخوها ، وأنْ يكون الْحَوْفُ في فطعه أقَلَ ،

ميئة (١) . أكَلُها ولا فدية ، أو صيداً وطعام الفير اكل الصيد ؛ لأنَّ حقَّ الله تُعالَى مسيَّ على المسامحة ما لم يخصُرُ مالكُ الطعام ويئذُلُه له ولو نئس مثلِه ، كما هو ظاهرٌ ،

فرع . إدا^(٣) غمَّ الحرامُ الأرص جَارِ أن يسْتَعْمِل منه ما تَشُسُّ حَاجَتُه إليه ، دونَ ما رَادَ ، هذا إن تُوقَع معرفة أربانه ، وإلا صار مال بيتِ العالِي ؛ فيأخُذُ منه لقدر ما يَسْتَجِفُّه فيه ،

(والأصبح تحريم قطع معصه) أي معص نفسِه (لأكله) معظِ المصدرِ ؟ لتوقّع الهلاكِ منه (قلت الأصبح حواره) لما يَسُدُّ به رمَّه ، أو لِمّا يُشْمِعُه شرطه ؛ لأنّه قطعُ بعصِ لاستقاء كلَّ ، فهو كقطع يدِ مَاآكلةٍ

(وشرطه) أي . حلَّ قطع المعص (فقد المبتة وتحوها) كطعام العيرِ ، فمثى وَجَدَ ما يَأْكُلُه ﴿ حَرَّمُ دَاكُ ﴿ أَ فَطَعاً ﴿ وَأَنَ ﴾ لا يَكُونَ فِي قطعه حَوْفٌ أَصَلاً ، أَو (يكونَ الحوف فِي قطعه أقل) منه في تركِه ، فإنْ كانَ مثلَه أو أكثرَ ، أو الحوفُ في القطع فقط ، ، حَرُّمَ قطعاً ،

وإنَّمَا جَارُ قطعُ السلعةِ عندَ تساوي الحطريْنِ ؛ لأنَّهَا لحمُّ زائدٌ ، ويقطعِهم يَرُولُ شيئُها ويَخْصُلُ الشعاءُ (١) ، وهدا (١) تعبيرٌ وإفسادٌ للبنيةِ الأصليةِ ، فضُّويِنَ فه .

ومن ثنمٌ لو كَانَ مَا يُزَادُ قطعُه بحوَّ سَلْعَةٍ أَوْ بَدِّ مَتَأَكِلَةٍ. ﴿ جَارَ هَـَا حَبِثُ يَخُورُ

⁽١) أي : لميد ، (ش : ٢٩١/٩)

⁽٢). وفي (ت). (لو) وفي المطوعة المصرية (إد) غير موجوده

⁽٣) وأي (خ) و(ز) : (طلك) .

⁽٤) - أي : وترفع الشماد ، معي المعتاج (١٦٤/١) ,

 ⁽a) أي ، عطع يعقن تقسه

وَيَحْرُمُ قَطْعُهُ لِعَيْرِهِ وَمِنْ مَعْضُومٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ،

قطعُها في حالةِ الاحتيار بالأولى ، قالَه البُلُقيئِ

(ويحرم قطعه) أي ' النعص من نفسه (لغيره) ولو مصطرًا ؛ لفقد استنفاء الكلِّ هنا .

نعم ١ يَجِبُ قطعُه لنبيٌّ ,

(و) يخرُّمُ على مصطرُّ قطعُ البعص (من معصوم) لأحل نفسه (والله أعلم) لِمَا ذُكرَ - والمعصومُ هنا - مَن لا يخورُ قتلُه للأكل

أَمَّا عَيْرُ المعصوم ؛ كحربيُّ ، ومرتدُّ ، ومحارب ، ورادٍ محصي ، وباركِ صلاةِ (١) . فيحُورُ قطعُ المعصى منه لأكنه واغْتُرُصَ بتصريح الماورديُّ بحرمتِه ؛ لِمَا فيه مِن بعديه (١) ويُرَدُّ بأنَّه أحفُّ الصرريْن

ومتى قَدرَ على قتلِه . . خَرُمَ عليه أكلُه حتاً

* * *

⁽١) قوله (بارك صلاه شرطه ؛ بأن أحرج عن وقب «بصرور» همدأ كردي

⁽٢) الحاري الكبير (١٥٨/١٩) .

THE TAX TAX TO SEE THE TAX TO SEE A SECURIOR SERVICE SERVICES AND SECURE SECURE SERVICES AND SECURE SECURE

(كتاب) [المسابقة والمناضلة]

كتاث المسابقة والمناصلة

(کتاب)

[المسابقة والمناضلة]

(المسابقة) على بحو الحيل ، وإسبئى الرهان وقد بدُمُ ما بعدها () ، بل ظاهرُ كلام الأرهريُّ أنها موضوعةٌ لهما () ، فعليه العطفُ الابي عطفُ خاصٌ على عامَّ ،

من (السبق) بالسكون ؛ أي التعدّم ، وأمّا بالتحريكِ فهو : العالّ الذي بُرصَعُ مِنَ السَّاقِ^(٣) ؛ كالقَبُصِ بالتحريكِ مَا تُنصُ^(٤) مِنَ الْمَالِ

(والمناصلة) على بحو السهام من (نصل) بمعني (عنب)

والأصلُ فيهما قبل الإجماع ﴿ قُولُهُ تَعَالَى ﴿ وَأَيْدُواْ لِهُمِ دَا لَسَطَعُتُم مِن قُوْهِ ﴾

(Note alloye)

وصّح (٥) أنّه صلّى اللهُ عليه وسلّم فشرها بالرمي (١١) وأنّه سائل بس الحيل المحيدة إلى خمسة أميال وغيرها إلى ميل (٧) .

 ⁽١) كتاب المسابقة قوله (وعديهم ما يعده) قال في اشرح الروص (المسابقة على أحيل
والبنهام ويجوهما (فانستانه بعم ألمناضلة ، قال الأرهزي (النصال في الرمي والرهال في
الجيل. ، المسابقة فيهما كردي

 ⁽٣) أي بمين كلِّي بميدي على ما على بحو الحق رما على بحو السهام (ش ٣٩٧/٩)

⁽٣) قوله (بوضع بن الساق) أي يعين في المسابقة كردي

⁽¹⁾ وفي البطوعة النصرية ، (يقبض) ،

⁽٥) وفي المطوعة لتصرية (صبح) بدون واو

 ⁽٦) أي نتعلمه ولو بأحجار اهم ع ش (ش ٣٩٧/٩) والجديث أخرجه مسلم
 (١٩١٧) هن عقبة بن عامر رضي الله عنه .

⁽٧) والحديث أخرجه النجاري (٢٨٦٩ : ٢٨٧٠)، ومسلم (١٨٧٠) عن ابن عمر رضي فه عنهما .

لْمُمَا شُنَّةً ، ويحلُّ أَخَدُ عِوْصِ عَلَيْهِمَا ،

(هما) أي كلَّ مهما بقصد التأهّب للجهاد (١٠٠ (سنة) لدر حال المسلمين ؛ لمَا دُكرَ مَا الله على المسلمين ؛ لما دُكرَ مَا الله على اله

ويُكُرهُ كراهة شديدة لمن عرف الرمي تركه ؛ لحبر مسلم ؛ مَنْ تَعَلَّمُ الرميَ ثُمَّ تَرَكَةُ فَلَيْسَ مِنَّا ـ أَوْ ـ قَدْ عَصَى ع^(٥)

والمحاصنةُ آكدُ ؛ للآية ، ولنحر السس ، الزَّمُوا أَو الزَّكُوا ، وأَنَّ تَرَّمُوا خَيْرٌ لَكُمَّ مِنْ أَنْ تَرْكَبُوا النَّاءَ وَلاَنْهَ يَنْفِعُ فِي المضيقِ^(٧) والسعةِ .

قالُ الرركشيُّ وبَنْتَعِي أَنْ يَكُونا فَرَصَيْ كَفَايَةٍ ؛ لأَنْهِمَا وَسَيِلنَانَ لَهُ التَّهَىُّ ويُخَابُ * بأَنْهِمَا لَيْسَا وَسَيْلَيْنِ لأَصَلَهُ الذي هو الفرضُ ، بل لإحسانِ الإقدامِ والإصابةِ الذي هو كمالٌ ؛ فاتَّجَهُ مَا قَالُوهُ (^)

أمّا نقصيد مناح فصاحان ، أو حرام ؛ كفطع طريق فحرامان (ويحل أحد عوض عليهما) لأحنار فيه () ، ويأسي بيانًا () وشرطُ يادلِه لا قابلِه [طلاقُ النصرُفِ ؛ فينشعُ على الوليُّ صرفُ شيءِ مِن

⁽١) يبحي أن يكون مثله افتان المده وفعدح الطريق ، والله أعدم (الصاري ١٥٥/٤)

⁽٢) قوله (المادكر) وهو فوله والأصل فيهما إلح كودي

⁽٢) آي : طبهما ، (ش : ٢٩٧/٩)

⁽¹⁾ في (ص: £4-6.)

⁽٥) - صحیح مسلم (۱۹۱۹) عن عقبه بن مامر رضی بلاغت

 ⁽٦) أحراب الحاكم (٩٥/٣) ، وأمو دارد (٣٥١٣) ، والبرمادي (١٧٣١) ، والسبالي
 (٦) أجراب الحاكم (٢٨١١) عن حمة بن عامر الجهني رضى الله عبد

⁽٧) - رني (ر) - (تي الضيق) -

⁽۸) قوده (ما دالوه) زهو فوت التصنف (هناسه). کردی

⁽٩) أي , أعبد المرشى (ش: ٣٩٨/٩) ،

⁽۱۰) تي (ص : ۲۰۵) ودايدها

وَتَصِيحُ الْمُناصِلةُ على سهامٍ ، وكدا مراريقُ ورماحٌ ورمَيٌ بأخجارٍ ومُنجسَنِ ، وكُلُّ باقع في الْحرَّب على الْمَدْهَب ،

مان موليَّه فيه ؟ لأنَّه بيْس مطلَّة للتعلُّم ، تحلاف بعدم صلعةٍ أو تحو قرآبٍ

وصبحُ حبرُ ﴿ لا مسق. أي بالفتح ، وقد نُسكَنُ. إلاَّ في حفُّ أو حافرٍ ^(١) أو نصلي ^(١) .

(وتصبح المناصلة على سهام) عربة وهي السَّ ، وعجميّة وهي الشَّ ، وعجميّة وهي الشَّ ، وعلى حميع أنواع العسيّ والمسلات والإبر (وكدا مر ريق) وهي ، رماحٌ قصارٌ (ورماح) عطفُ عامَّ على حاصُّ

(ورمي بأحجار) بيدٍ أو مفلاعٍ (ومحين) نفيح المنم وانجيم ، على الأشهر ، عطفٌ حاصٌ على عامٌ .

(وكل تافيح في الحرب) غيرٌ ما دُكر ؛ كالبردد بالسوفِ والرماح (على الملقب) لأنَّ كلَّ بافعِ فيه معنى السهم المصوص عليه ؛ فحلَّ بعوضي وغيره .

وإِلَمَهُ يَخِنُّ الرَّمِيُّ إِلَى عَيْرِ الرَّامِي ، أَنَّ رَمِيُّ كُلُّ لَصَاحِبُهُ ﴿ فَخَرَامٌ ، قطعاً ؛ لأَنَّهُ يُؤْدِي كَثَيْراً .

ومحلّه إن لم يَكُنَ عندهما حدقٌ يُعنَّتُ على طنّهما سلامتهما ، وإلاّ حلّ ، أحداً من قول المصنّف في فتاويه في (السع) وإذا اضطاد بنجاوي(") لحيّة ؛ ليَرْعب الناسُ في اعتماد معرفته ، وهو حادقٌ في صبعته ، ويشلمُ منها في

⁽١) قوله (إلا في حف أو حافر) والمراد بالتحف الإبل ، وبالتحافر الحس كردي

 ⁽۲) أخرجه ابن حثان (۲۹۹)، وأمو داود (۲۵۷٤)، والبرمدي (۱۷۹۵)، والسناس
 (۲) أخرجه ابن حثان (۲۸۷۸)، والبيهتمي تي ا لكبر ۱ (۱۹۷۷۷)، وأحمد (۲۸۷۸)
 من أبي هويرة رضي الله هنه

⁽٣) قوله (وإد اصطاد الحاوي) مغول بول المصنف في انصاوى كردي

طنَّه ولسعته (١٠) . الم بأثم (١١)

ويُؤخَذُ مِن كلامِه هذا أبضاً * حلُّ أنواع النعب الخطرة من الحدَّاق بها الدين تُعْبِثُ سلامُنهم (*) منها

ويحل التعزخ عليهم حيشر

ويُؤيِّنُهُ قُولُ مَعْصَ أَنْهُمُمَا فِي الْحَدَيْثُ الصَّحَيْجُ وَحَدُّنُوا عَنْ مَنِي إِسْرَائِيلُ ولا حَرْجُ وَ⁽¹⁾ وفي روايةِ ﴿ فإنه كَانَتُ فِيهِم أَعَاجِيثُ وَ⁽¹⁾ هذا ذالُّ على حلُّ مساع تلك الأعاجيب للفرجة⁽¹⁾ لا يتحجّة التُهي

ومه يُؤخَذُ حلُّ سماع الأعاجيب والعرائب من كلُّ ما لا يُتيمَّنُ كَدَّبُه بقصدِ الْعرجةِ ، طل وممَا^{دِن} يُبيتَّنُ كَدَّبُه ، لكن قُصد به صرتُ الأمثال والمواعظِ ، وتعليمُ بحو الشجاعةِ على ألسة أدميْس أو حيوان ب

وتردُّد الأدرعيُّ في إلحاق الثقافِ^(٨) بالنافعِ المدكور ؛ لأنَّ كلاَّ يخرِصُ على إصابة صاحبِه ، ثُم رجُّع حواره ؛ لأنَّه يَنْفَعُ في النحرب

ومحلَّه * حيثُ لم يكُنُ فيه الحصامُ المعروفُ عبد أهلِه ؛ لحرمتِه ، الله فأ

⁽۱) : ملف ملی : (اصطاد) ، (ش : ۳۹۸/۹) ،

⁽٢) فتاري التوري (ص ٢ - ١٥٠) .

⁽٣) قي(1)ريادة:(قي ظنه),

⁽٤) - أحرجه ليجاري (٣٤٦١) عن عبدالله بن همرو رضي الله عبه

 ⁽٥) أحرجه بن أبي الدسا في ٩ كتاب من هاش بعد المرت ٩ (٥٨) وهو صبن ٩ موسوعة ان أبي
الدنيا ٩ (٣٠٦/٦) عن جايز بن عبد الله رضى الله عنهما .

⁽٦) قوله : (للمرجة) هي التعملي من الهم ، كردي ،

⁽٧) وعي (ب) و(ر) و لمطوعة المصرية و لوهبيه . (ومه)

 ⁽A) قوله (انتقاف) وهو المصارية بالسيوف عنى الرؤوس كردي

لا عَلَى كُرة صَوْلَحَاتِ ، وتُنْدُقِ وسِناحةِ وَشَطَرنْجِ وحاتمِ وَوَقُوفِ على رخُلِ ، وَمَغُرَفَةُ مَا نِيْدُهِ ، .

وخَرَجَ برميه (١) إشائه (١) ماليد ويُسمَّى العلاج (١) ، ومراماله (١) ، والأكثرونَ هلى حرمتِه بمالٍ .

(لا) مسابقة بمال (على كرة صولحان) أي مححر وهو حشة محدية (الرأس (وسدق) (الرأس (وسدق) (الرأس و وسدق) (الرأس و وساحة) وعطس (الرأس المتعابة به في الحرب و كان وجة هذا التقييد في هذا (المقط : أنّه يتولّد منه الصرر ، مل الموث ، بحلاف بحو انساحة (وشطريع) بكسر أو فتح ، أولّه المعجم أو المهمل (وحاتم ووقوف على رحل) وكذا شباك (المهمل الرقح أو فرد ،

وكذا سائرُ أنواع اللعبِ ؛ كمساعةِ سعنِ ، أو أقدامِ ؛ لعدم نقع كلَّ ذلك في الحرب ؛ أي عماً له وقع يُعْضَدُ فيه

أمَّا يعير مال عبُّ حُلُّ دلث وقد صرَّح الصُّيِّمريُّ بحوارِ اللعبِ بالحالمِ .

⁽١) قوله (وحرج برسهد) أي الأحجار كردي رفي (ع) بسجه (برميها)

⁽۲) قوله (إشاليه) أي ردمها كردي كد في النسخ

⁽٣) وقي (ب) : (العلاج) ,

⁽٤) ﴿ وَمَرَامَاتُهَا ﴾ أي : رمي كل إلى صاحبه ، كردي

⁽٥) رقي النظير مات : ﴿ محية ﴾

⁽¹⁾ قوله (وسدق) البعدق الطبي الدي يرمى به كردي

 ⁽٧) قوله (وعطس) أي حبس في ماه ، قبل المراد بالسباحة أن يكون عنى عوض ، وأما يلا عوص وعبل موض ، وأما يلا عوص وبجور عطماً ، وأما العظس فيه فعال الماوردي إن حرب العاده بالأستماء به في المحرب عكالسباحة ، وإلا المسع كردي وفي المنجم الوهاج ا (٩٨٦/٩)
 (المرورودي) يقل (الماوردي) .

⁽A) وني (1) : (مما) ، وفي النظير قات : (إماد) .

⁽٩) أي (المطبىء

⁽١٠) أي : المشابكة بالبد ، أحد ، أسى (ش : ٣٩٩/٩)

وتصحُّ الْمُسَانَقَةُ عَلَى حَيْلٍ ، وَكَذَا فَيْلٌ وَنَعْلُ وَحَمَارٌ فِي الْأَظْهَرِ ، لَا طَيْرٌ وَصَرَاعٌ في الأَضَعُ ،

وصحَّ أنَّه صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ سابق عائشة ؛ فمرَّةً سلقتُه ومزَّهُ سلقها لــُـّـ حملت اللحم ، وقَال ﴿ هذه بتلك ١٠٠١

(وتصح المسابقة) بعوص (على حيل) وينل تصَّنَعُ (** لذلك وإنَّ لم تَكُنُّ مِنْ يُشْهِمُ لَهَا (وكذا فيل وبعل وحمار في الأطهر) لعموم الحمَّ والحافر في الحر^(*) لكلُّ ذلك أمَّا بغير عوص فيصخُّ^(*) قطعاً

(لا) على نقر ؛ أي نعوص ، ونه يُعْلَم () حوارٌ ركوب النقر ، ولا على نحو مهارشة () ديكة ، ومناطحة كناش ولو بلا عوص أنعاقاً ؛ لأنه سعة ومن فعل قوم لوط ، ولا على (طير وصراع) بكسر أوّلِه ، وقد يُصمة ، بعوص فيهما (في الأصبع) لعدم تقمِهما في الحرب ،

ومصارعتُه صلَّى الله عليه وسنَّم ركانة على شياءِ ـ المرويّةُ في « مراسيلِ أبي داود ا(٢) ـ إنَّما كَانَتْ لِيُريّه (٨) عجره ـ فإنه كان لا يُطرعُ ـ حتى لشلم (٩)

ومِن ثُمَّ لَمَّا صَرَحَه فأَسْلَمَ. . رُدَّ عليه عمه

⁽۱) أخرجه اس حبان (2141) ، وأبو فارد (۲۵۷۸) ، والسنائي هي ۱۰ لكرى ١ (٩٠٩٠) ، واس ماجه (١٩٧٩) ، و سبهدي هي ۱ لكبير ١ (١٩٧٨٨) ، وأحمد (٢٦٩١٨) عن عائشه رضي الله هنها

⁽٣) أي النجيل، وكان الأولى بنتيه (ش ٣٩٩،٩)

⁽٣) مرً تحريجه الف

⁽٤) الأولى : التأنيث , (ش : ٣٩٩/٩) ,

⁽۵) آي : ينمهرم قرله : (ينرض) ، (ش : ۲۹۹/۹) .

⁽٦) رني(أ)ريادة : (سعر) .

⁽٧) - مراسيل أبي دارد (۲٤٣/١)

⁽٨) قوله (لبريه) أي بيري سي 海(كانه عجر ركانه ، بوب ركانه لا يصرعه أحد كردي

⁽٩) وقوله (حبي يسلم) متعلى بعوله (ثبريه) أي ببريه عجره ؛ لسدم كردي

وَالْأَطْهَرُ ءَ أَنَّ عَقَّدَهُمَا لأَزِمَّ لا جَائرٌ ، فَنِس لأحدهما فَسُحَّهُ ،

أثَّا بلا عوضي. . فيَصِلحُ جزماً .

(والأطهر أن عقدهما) المشتمل على إيحاب وهول ؛ أي المسابقه والمناصلة بعوص منهما ، أو من أحدهما أو من عيرهما (لارم) كالإحارة ، لكنّ مِنْ جهةٍ ملتزم العوضِ فقط .

ووَقعَ في « الأنوار » أنّ الصحيح هيا^(١) مصمونٌ دون بماسد وزّدٌ بأنّ المرجّعُ وحوث أحرة المثل في الفاسدة

(الإجائر) من جهيم (٢٠) ، يجلاف غيره ٠ كالمحلِّل الاي

أمَّا بلا عوضي. . فجائزٌ جزماً .

وعلى درومه (فليس لأحدهما) الذي هو مدرعُه ولا للأحسيُ المنترم أبصاً (فسحه) إلاّ إذا ظهر عيث في عوصِ معيْنِ ، وقد الترم كلّ صهما^{را؟)} ، كما في الأجرةِ .

معم ؛ لا يحث التسليمُ هما قبل المسابقة ؛ لحطرِ شأبها ، بحلاف الإحارة كذا فرق شارحٌ ، وليس بالواضح وأؤضَحُ سه أنَّ ثمَّ⁽¹⁾ عوضاً يقيضُه حالاً ؛ فلرمَه الإقباصُ قبل الاستيماء ، ولا كذلك هما

أمّا هما الله على العسم مطلعاً (١٠ وكأنهم إنّما لم بَنْطُرُوا للمحلّل فيما إدا اتَّعَقَ الملترمان على العسم ؛ لأنّه إلى الآن (١٠ لم يشَتْ له حقّ ولا الترام منه

⁽۱) أي : المسابقة والسافيلة ، (ش ، ۱/۹۰)

 ⁽٢) أي : ملترم الموض ، (ش : ٩/ ٤٠٠) ،

⁽٣) أي فلس ظهر المساعدوص صاحبه المسح (منم ٢٠٠/٩)

⁽٤) أي : الإجارة .

 ⁽a) أي المهماد لمنازمان وهو محرر قول الدي (الأحدهم) (ش ٢٠٠/٩)

⁽١) أي : ظهر هيب أم إلا . (ش ١٩٠١/٩)

 ⁽۷) أي قبل المستقه ريحقن سفة (ش ۲/۹)

رَلاَ تَرْكُ الْعَمَٰلِ قَبُل شُرُوعِ وَمَقَدَهُ ، ولا رِيادَةٌ وَمَقْصُ فِيهِ ، ولا فِي مَاكِ وَشَرُطُ الْمُسَانِقَةِ * عَلَمُ الْمَوْقِف وَالْعَابَةِ ، وَنَسَاوِيهِما فِيهِما ، وَتَغْيِيلُ الْغَرِسَيْنِ وَيُتَغَيِّدُونَ ،

﴿ وَلَا تَرَكَ الْعَمَلُ قَبَلَ شَرُوعَ وَمَعَلَهُ } مِنْ مُنْصَوِلِ مَطَلَقًا ، وَمَاصِلٍ أَمْكُنَ أَنْ يُذْرَكَ وَيُشْتَقُ ، وَإِلاَ ﴿ جَارِلُهِ ؛ لاَيْهِ تَرَكُ حَيِّ بِهِـــِهِ

(ولا ربادة وغص فيه) أي العمل (ولا في مان) مدرم بالعقد وإنَّ وافقَه الآخرُ ، إلاَّ أنْ يَفْسَخُاه ويَشْتَأْنِهَا عقداً

(وشرط المسابقة) من اثنين مثلاً (علم) المسافة بالدرع ، أو المشاهدة و (الموقف) الذي يخريان منه (والعاية) التي يجريان إليها . هذا إن لم يُعلن عرف ، وإلا لم يُعلن علم أن وعرفه المتعاقدان. والله المطلق عليه ؛ كما يأتي في نظيره (وتساويهما فيهما) فلو شَرط تقدّمُ أحدِهما فيهما أو في أحدِهما، المتعاقد معرفة الاستي وهو لا يَخْعَلُ مع ذلك ،

ويجُورُ أَن يُعيِّنا عَايِةً إِن اتْمِن سَقُ عَندَهَا ، وإلاّ . فَعَايِدٌ أَخْرَى عَيِّنَاهِ بعدها ، إلاّ أَنْ يَنْفَقَا عَلَى أَنَّهُ ۚ إِنْ وَقَعِ سَقٌ فِي بَحْوِ وَشَطِ الْمَبِدَانِ. ۚ وَقَمَا عَنِ العَابَةِ ؛ لأَنَّ السَّانِ قَدْ يُشْبِقُ (**) ، ولا أنَّ المال(**) لَمَن سَقَ بلا عَايَةٍ

(وتعيين) الراكيني ؛ كالراميين بإشارة لا وصف و(الفرسين) مثلاً بإشارةٍ ، أو وصف سلم ؛ لأن القصد امتحانُ سيرهما (و) لهدا (يتعبان) إن عُيْ

 ⁽١) قوله (لأن الساس قد يسق) أي الأن الفرس قد يسس ثم يسبق ، والعبره بأخر المبدال
 كردي

 ⁽٢) قوله (ولا أن المال) عطف عنى قوله (أبه إن) إلح ؛ أي ولا أن يتعفا عنى أن
 لمال إنح ؛ لأنهما فه يديمان السير حرصاً على المال فنعان فتهلك لدنه كردي وفي
 (ع) : (فيتعبان)

وَإِمْكَانُ سَبْقَ كُلِّ وَاحْدِ ،

بالعير (١) وكدا الراكبان والراميان ؛ كما يأتي (٢) فينشخ إبدال أحباهما ؛ وإن ذاتَ أو غمي أو قُطعتُ بدُه مثلاً ، أُنبِل الموصوفُ والعُسخَ في المعيَّن

نعم د هي موت الركب^(۳) يَقُومُ وارثُهُ ولو بنائبه مقامَه ، هوَدُ أَبَى. . اشْتَأْجَو عليه الحكمُ وظاهرٌ أنَّ محلَّه إن كان مورثُهُ لا يَخُورُ له الفسحُ ؛ لكويه ملترماً

وَيُغَرِّقُ بِسِ الراكب والرامي بأنَّ الفصد حودةُ هذا فلم يَقُمُ غيرُه مقامه ، ومركوب⁽¹⁾ داك فقام عبرُه مقامه

وعبد بنجو مرض أحدهما "يُتَطَرُّ إِنْ رُحي ؛ أي وإلاَّ . خَارُ الفسخُ ، إلاَّ من الراكب ، فيُندلُ ، فيما يطُهُرُ

(وإمكان) قطعهما المسافة ، و(مسق كل واحد) منهما ، لا على بدورٍ . وكذا في الراميين .

وان صفعًا احدُهما بحيثُ يُفطعُ بتحلّه أو يَنْدُرُ سقُه . لم يَحُرُ ؛ لأنه عبث ، لكن نقلا عن الإمام فيه تفصيلاً واشتخساه ، وهو الجوارُ إنْ أخرجه (٥) من يُقطعُ بتحلّه أو سقه ؛ لأنه حبثهِ مسابقة بلا مالي ، فإنْ أخرَجه مما ولا محلّل ، وأحدُهما يُقطعُ بسبقه ، فالسابقُ كالمحلل ؛ لأنه لا يَعْزَمُ شيئاً ، وشرطُ المالي من حقته لعاهد)

⁽١) قوله : (بالعين) يعتى : لا بالعمة . كردي .

⁽٢) - أي . آنما ،

^(°) يحلاف الرامي ، (سم : 1/4 ° £) ،

⁽٤) قوله (رمركوب) (لح عطف عني دوله (هذا) (ش ٤٠١/٩)

⁽٥) قوله (إن أحرجه) أي عين المال المشروط من إلح كردي

⁽٦) الشرح الكبير (١٢/ ١٨٥ - ١٨٦) ، روضه الطالبي (٧/ ٩٣٧)

وَالْعِلْمُ بِالْمَالِ الْمَشْرُوطِ .

ویکوراً شرّط المال من عبرهما ؛ بأن یفوال الإمام أز أحد الزعیّة - من ستق منگما - فلهٔ می بثت أمال أز علیٰ كدا

وَهُلِمٌ مِنْ هَذَا^(١) شَرَاطُ اتَّتَادَ الجنس لا سوع ـ وإن تناعد النوعان ـ إن وُجِدُ الإمكانُ المذكورُ .

نعم ﴿ يَخُورُ مِن مَعَلِ وَحَمَّمِ ؛ متقارعهم ﴿ وَمَنْهُ يُؤْخِذُ ۚ أَنَّ الكَلَامُ فِي مَعَلِ أَحِدُ أَبُونِهِ حَمَارٌ ۚ .

(والعلم بالمال المشروط) برؤية بمعين ، ووصف المبترم في الدتم ، كما
 مُرَّ في الثمن ، قان جُهِل صد وانسحق السابق أحرة المثل

وركوتهماك لهما ، فلو شرطا حريهما بأنصيهما فيند

واحتـابُ شرطِ مفسدٍ ؛ كوطعامِ نستِ لأصحابِه ، أو إنَّ سَنقُه . لا يُتَابِقُه إلى شهرِ .

وإسلامُهما^(٢) ، كما بخته النَّنقينيُّ ؛ لأنَّ سبحه عرصُ الجهاد وإطلاقُ التصرُّفِ في مُحرِح ،لمالِ فقطُ ، كما مرَّ⁽¹⁾ ؛ لأنَّ الآخر إِنَّ أَخِدُّ أَو غيرُ غارم .

(ويحور شرط المال من غيرهما ؛ بأن يقول الإمام أو أحد الرهية من سبق مكما في بيث المال) كدا^(ه) ، هذ حاصً بالإمام (أو) فله (هلي كدا)

⁽١) - أي : اشتراط إمكان السبق . (ش . ١٠١/٩) .

⁽۲) قوله از وركوبهما) عطب على ديدم ، أي وشرط بمنابقة ركوبهما لمركوبين بلنسابهه والا يرسلا المركوبين ، فلو شرطه أن يرسلاهما بنجرية بأنمسهما - فابعهد باطل ، الأنهما ينفران به والا يقصفان الماية ، كردي ،

⁽٣) قوله (واجبنات) فطف عني (ركوبهما) ، وكد (وإسلامهما) كردي

⁽²⁾ قوله (كمامر)أي قبل قوله (ونصح السامينة) كردي

⁽٥) رقي(آ)و(ب):(كلا)من المنن .

وَمَنْ الْحَدَهِمَا ﴾ فَيَمُولُ ﴿ إِنَّ مِنْقُتِنِي ﴿ فَنْكُ عَلَيْ كَذَا ، أَوْ مِنْفَنَكَ ﴿ فَالاَ شَيْءَ عَلَيْكَ ، فَإِنْ شُرط أَنَّ مِنْ سَنَقَ مِنْهُما فِنَهُ عَلَى الأَحْرِ كَذَا ﴿ لَمْ يَصِيحُ إِلاَّ مُتَحَلِّلِ فَرِثُهُ كُفَّءٌ لِفَرْسِبْهِما ،

هذا عامَّ فيهما ، خلاماً لمن رعم تحصيص هذا بغير الإمام ؛ إما في ذلك من الحثَّ على الفروسيّة وبدل مالٍ في قريةٍ ﴿ وَمِنْهُ يُؤْخِلُمُ ﴿ بَدَّتُ دَلْكَ ۖ ⁽¹⁾

(و) يَخُورُ شِرطُه (من أحدهما > فيقُولُ إن سنقتني - فلك علي كذا ، أو سنقتك - فلاشيء) لي (علمك) إذ لا قمار

(فإن شرط أن من سنق منهما فله على الآخر كذا لم يصنع) لتردد كلّ بين أن يعلم أو يعرم ، وهو القبارُ فمحرمُ (إلا لمحلل) يُكافئهما في الركوب وعيره و(فرشه) مثلا المعشّ (كفء) لتثليث أوله ؛ أي صدادٍ (لفرسيهما) إن شتق . أَخَذَ مالّهما ، وإن شبقٌ ، ، لم يَعرمُ شيئاً

وكَأَنَّهُ خَدْفَ هَذَا مِنَ أَصِنَهُ أَوْ العلمِ لَهُ مِن لَعْظِ المَحْسُّ (") و فحينتهِ (") يَصِحُ اللَّهِ اللَّهِ الصحيح المَنْ أَنْ أَذْخُلُ قَرْساً بِينَ قَرْسَيْنِ وهُو لا يُؤْمَنُ أَنْ إِنْ يَشِيقَ فَهُو يَسْتِينَ وقد أَمِنَ أَن يَشْيِقَ فَهُو يَسْتِينَ وقد أَمِنَ أَن يَشْيِقَ فَهُو قَمَالُ اللَّهِ (")

⁽۱) اي بدل انسان (ع ش ۸ ۱۹۸۸)

 ⁽۲) أي وقول المصنف (فإن سنفهما أحد المالين) (ش : ۲/۹ ؛) . وواجع المحرو ا (ص * ۲۷۱)

⁽٣) أي حين إذا وحد المحس (ش ٢/١٠٤)

 ⁽٤) قوله (للحبر الصحيح ٤ من أدخل فرساً ٤) رابع قبل مقصود الحديث أن المحلل يسمى أن يكون عدى عرس مثل فرس المحرجين ، أو قريباً من فرسيهما في العد كردي

 ⁽a) أحرِحه الحاكم (١١٤/٢) ، وأبو داود (٢٥٧٩) ، وإبن ماجه (٢٨٧٦) ، والبيهقي هي الحريدة الحاكم (١٩٨٠) ، وأحمد (١٠٧٠١) هن أبي هريرة رصني الله همه ، ومالك هي المورطأ ه (١٠٤٧) عن صعيد بن المسيب مرسلاً ، وعال أبو حائم (أحسن أحواله أن يكون موقر وأعلى سعيد بن المسبب) راجع ٤ التنجيص بحير ١ (٣٩٨/٤)

وإنْ سنقهُمَا أَخَدَ الْمَالِيْنِ ، وإنْ سنقاة وحاءًا معاً فلاً شيَّ الأحدِ ، وإنْ جاء مَع أحدهِما فمالُ هذا لنفسه ، ومالُ الْمُتَأْخُرِ للشَّحَدِّلُ وَالَّذِي مَعَهُ ، وقِيلَ لِلشَّحَدِّلِ فَعَظُ وإنْ حَاء أَحَدُّهُمَا ثُمُّ الْمُحَدِّلُ ثُمَّ الاحرُ . . فمالُ الآخرِ للأوّل في الأصحُ .

ودا كَان قماراً عَدَ الأمن من سنق فرس المحلّل فعد عدم المحتّلِ أَوْلَى وقولُه قيه (بين فرسين) للعالب، فيحُورُ كولُه نجب أحدهما إن رَصيًا، وإلاّ تعبَّن الترسَطُ

ويكُمي محمَّلُ واحدٌ بين أكثر من فرسش ، فالتشيةُ في المعتنِ على طبقِ الخبرِ . وسُمَّي محمَّلاً ؛ لأنَه أحلُ العوص صهما

أَثُ إِذَا لَمْ يُكَافِي مُ فَرَسُهِ فَرَسِيهِمَا ﴿ فَلَا يَضِعُ ؟ بَطِيرٍ مَا مَرَّ (١)

(فإن سقهما أحد المالين) سواءً أحاءا مما أو مرثباً (وإن سبقاه وجاءا مما) أو لم يُشيَّلُ أحدًا (وإن سبقاه وجاءا مما) أو لم يُشيِّلُ أحدًا (فلا شيء لأحد ، وإن حاء مع أحدهما) وتأخر الآجرا (فمال هذا) الذي حاء معه (نفسه) لأنَّه لم يُشيِّلُ (ومال المأجر للمحلل والذي () لأنَّهما شَيْقًاه ،

(وقبل اللمحلل فقط) ساءً على أنّه محلّلٌ لنفسِه فقطُ ، والأصبحُ ، أنّه محللٌ لنفسِه وقطُ ، والأصبحُ ، أنّه محللٌ لنفسِه وغيرِه ،

(وإن جاء أحدهما ثم المحلل ثم الآحر) أو شبّقاه وجَاءًا مرتّبيْنِ ، أو سَنقّه أحدُهما وخاء مع المتأخرِ (- فعال الآحر للأول في الأصبح) لسبقه لهما

فَعُلِمَ مِن كَلَامِه حَكُمُ جَمِيعِ الصَّورِ الثمانيةِ التي ذَكَرُّوهَا : أَن يَسْبِقَهِمَا وَهُمَا مَعاً ، أَو مَرتناً ، أَو يَسْبِقاهِ وَهُمَا مَعاَ أَو مَرتَناً ، أَو يَتُوسَّطَهِما ، أَو يُصَاجِبُ أَوْلُهُما ، أَو تَانِيهِما ، أَو يَأْتِي التَلاَئةُ مِماً

⁽١) وقوله (بطير ما مر)أي في شرح (وإمكان سبق كل واحد) كردي

⁽٢) رتي (1) و(ز) : (للدي)

وإِنْ تَسَانَقَ ثَلَاثَةٌ فَصَاعِداً وشُرطَ للنَّاسِ مثَلُ الأَوَّلَ فَسَدَ ، وَدُونَهُ يَخُورُ فِي الأَصَّحُ وَسَنَقُ إِنِلِ بِكَتَفِ ،

(وإن تسابق ثلاثة فصاعداً وشرط) من رابع (للثاني) عليه (مثل الأول فسد) المقدُّ ؛ لأنَّ كلاً لا يَجْتَهِدُ في السبق ؛ لوثوقه بالمال سبق أو شبق والأصبحُ في " الروصةِ » كالشرحينِ الصبحةُ ؛ لأنْ كلاً يختهدُ أنْ يكون أوّلاً أو ثانياً ؛ ليَقُور بالعوص (١٠)

ومن ثُمَّ لَو كَانَا النَّيْنِ فَقَطُّ وشُرط لَلثاني مثلُّ الأوَّل ، أو ثلاثةً وشُرطُ لَلثاني أكثرُ مِن الأوَّلِ - فسد ، واغسما التُلْقينيُّ الأوَّلُ^(٢) .

(و) إذا شُرِطَ للثابي (دومه) أي * الأوّل (- يحور في الأصح) لأدَّ كلاً يَحْتَهِدُ أَن يَكُونُ أَوْلاً ؛ لِيمُورَ بالأكثرِ

ولو كَابُوا عشرةً وشُرِط لكلَّ واحدٍ سوى الأحيرِ مثلُ أو دونَ مَن قبلَه . حَارَ ، على ما في الروضة الا^(٢) .

(وسيق إبل) وكلّ دي حمُّ ؛ كمل عبد إطلاقِ العقدِ (يكنف) أو بعضِه عبدُ العابةِ .

عبارةً ٥ الروصة ٥ ؛ كالشافعيُّ والجمهور : نكتدٍ ، وهو بفتحِ الفوقيَّةِ أشهرُّ مِن كسرِها - مجمعُ الكتفين بينَ أصلِ الظهرِ والعنق^(٤) ، ويُنسَمَّى ، بــ(الكاهلِ) قِبلَ : مَالُّ العبارتينِ واحدُّ

وَاَثْرَ الْمَثُلُ الْكَتَفَ ؛ لأنَّهُ أَشْهِرُ . وَذَلَكَ لأَنَّهَا تَرْفَعُ أَصَافَهَا فِي الْعَذُو ، وَالْفَيلُ لا عَنَى لَهُ ؛ فَتَعَذَّرُ اعْتِبَارُهُ^(ه)

⁽۱) الشرح الكسر (۱۷۹/۱۳) ، روضه الطالبين (۹۳٤/۷)

⁽٢) قوله (واعدداللقمي الأول) أي قول المن (صد) كردي

⁽۳) روفية العالبي (۷/ ۵۳۵)

 ⁽⁴⁾ روضة الطالبين (٧/ ١٤٠) ، الأم (٥٠٣٥٥) .

⁽ە) أي:العش (ش: ١٠٣/٩).

وحيُلِ مُعُمَّٰتِ ، وقيل اللهوائم فيهما

(وحيل) وكلّ دي حافر (بعبق) أو بعضه عبد العايه ؛ لأنها لا تزفعُه ﴿ وَمَنْ ثُمَّ لُو رَفِعُهُ ﴾ اغْشر فيها الكنفُ ، كما بحثه النَّلْفينيُّ ، وصَرَّحٌ به جمعٌ متقدّمونِ ،

ولو الحنف طول عمهما عسلتُن الأطول أو الأقصر بتقدّيه بأكثر من قدر الرائد ، وهذا في سنو الأطون واصحُ ، وأنّا في سنق الأفصر . فهو محتملُ والذي يَتُجهُ أنّه يكُمي أن يُجاوز عنقُه بعض زيادة الأطول ، لا كلّها .

(وقبل) السبق (بالقوائم فيهما) أي الإس والحيل ؛ لأنَّ العدّو مها والعبرة الدين عبد الغاية ، لا قبلُها(١) ,

ولو عثر ، أو ساحت (*) فوائله بالأرضي ، أو وقف لمرضي فنقدُم الآخوُّ . لم يَكُنُّ سَانِقاً .

(ويشترط للمناصلة) أي فيها (بيان أن الرمي منادرة ، وهي أن يندر) بصم الدال ؛ أي نشق (أحدهما بإصابة) الواحد أو (العدد المشروط) إصابة من عدد معلوم ؛ كعشرين من كلَّ مع استوائهما في العدد المرمي ، أو اليأسي ") من استوائهما في الإصابة

قلو شُرط أنَّ من سنق لحمسةِ مِن عشرين قله كدا ، فرمي كلَّ عشرين أو عشرةً وتميَّر أحدُهما بإصابة لحمسة ، فهو الناصلُ ، وإلاَّ فلا

فإنَّ أصاب أحدُهما حميةً مِن عشرين ، والأحرُّ أربعةً من تسمة عشر تتمه

 ⁽۱) أي رلو منتي واحد في وسط المبدان و لأحر في احره فهو السابي معني المبحدج
 (۱) (۱۷۲/۱)

⁽٢) أي:عامت . (عش: ١٦٩/٨) .

⁽٣) عطب عنى (استوانها)ربح (ش ٤٠٤/٩) وفي سنج (في العددوالرمي)

أَوْ مُحاطَّةً ، وهي أَنْ تُقاتل إصاباتُهُما وتُطُرح الْمُشْتركُ ، فمن راد بعدد كدا . فأصلُ ، وبيانُ عدد بُوب الرَّمْي ،

لحوار أن يُصِيب في الباقي ، أو ثلاثةً - فلا ؛ ليأسه مِن الاستواء في الإصابةِ مع استوائِهما في ومي عشرين .

(أو محاطة) بتشديدِ الطاءِ (وهي : أن تقابل إصاباتهما) مِن عددٍ معلومِ ؛ كعشرين من كلُّ (ويطرح المشترك) بهما من الإصابات (فمن راد) منهما بواحدٍ أو (بعدد كدا) كحمسِ (فناصل) للآحرِ

والمعتمَّدُ في ٥ أصلِ الروصةِ ١ و١ الشرح الصعيرِ ١ - أنّه لا يُشَتَّرَطُ لصحَّةِ العقدِ بيانُ مَا ذُكِرُ^(١) ، مَل يَكُنِي إطلاقَ ، ويُخْمَلُ على المنادرة وإنَّ جَهِلاهِ، ١ لأنها العائث

ويُفْرَقُ بِينَ هذا وما يأنِي قريماً" ۚ بأنَّ الحهل بهذا نادرٌ حدًّا ؛ فلم يُلْتَعَتْ إليه .

(و) يُشْرِطُ للمناصلةِ ﴿ سَاءَ عَلَى حَلَافِ الْمُعَتَّمَدِ الْمُدَكُورِ : ﴿ بِيانَ عَدَّهُ تُوفِ الرَّمِي ﴾ في كلَّ من الصحاطَةِ والمنادرةِ ﴿ لَيْضَبَطُ العَمَلُ ﴾ إذ هذا (**) وما بعدَّه هنا كالميداب في المسابقةِ ﴿ وَدَلِكُ كَارْبُعِ نُوبٍ كُلُّ نُوبةٍ حَمْسَةً أَسْهُم ، وكسهم سهم ، أو اثنينِ اثنينِ ﴿

وَيَخُورُ شَرَطُ تَقَدَّمَ وَاحْدِ نَحْسَمِ سَهَامِهِ ۽ قَانَ أَطَلَقُنَا خُمَلَ عَلَى سَهُمِ سَهُمِ ؛ كَمَا قَالَاهِ ۚ وَمَهُ يُغُلِّمُ صَعْفُ مَا فِي الْمَتَنِ⁽¹⁾ ؛ كَمَا تَقَرُّرُ⁽⁰⁾ . أمّا بِياذُ

 ⁽۱) اي س کون ابرمي مبادره أو مجاطه معني ، وع ش (ش ۱۰۱/۹) وراجع ۱۰شرح لشرح لکبير ۱ (۲۰۱/۱۲) و روضة الطالبين ۱ (۷/۷)

 ⁽۲) قوله (ربدرو بن هدا) أي حيث يعتمر الجهل فيه (وما يأني فريباً) أي في مسافة الرمي أنه لا يعتمر فيه (ش: ١٠٥/٩)

 ⁽٣) قوله (إد هدا) أي عدد الوب (وما بعده) أي عدد الإصابه وما ذكر بعده في المثن والشرح ،
 ويحمل أبه أدخل فه عدد لرمي أيضاً ، قوله (وذلك) أي عدد النوب (ش ٤٠٥/٩).

⁽٤) أي : من اشتراط بيان نوب الرمي . (ش : ١٠٥/٩) .

 ⁽a) قوله (كما يقرر) وهو قوله (بناءً على خلاف المعمد) كودي

عددِ ما يرْميه كلُّ ﴿ فَهُو شُرطُ مَطَلَقَا ۗ "

(و) بيانٌ عدد (الإصابة) كحمسةٍ من عشرين ؛ لأنَّ الاستحقاق بها ، وبها يَشَيَّنُ حدقُ الرامي

وقضيّةُ العننِ أنهما لو قالا الزمي عشرةً ، فمن أصاب أكثر من صاحبِه فناصلٌ . لَم يَضِيعُ

لكن خَرِمُ الأدرعيُّ بحلاقه ، فعليه . لا يُشْتَرطُ ببالُ هذا ؛ كالذي قبله

ويُشْتَرُطُ : إمكانها ، فإن ندر ؛ كعشرةٍ ، أو تسعةٍ مِن عشرةٍ ، وكشدةٍ صعر العرص ، أو تُغَدِه فوق مثنين وحمسين دراعاً ؛ أي ندراع البدِ المعتدلةِ ، كما هو ظاهرٌ مِن قياس نظائرِه ، ثُمَّ رَأَيْتُ شارحاً صرَّع به لم يُصِحَّ

والتحديثُ بذلك إنما تأتي على عرف السلم وأمّا الآن فقد أُنْقِبَ القسيُّ حتى صار الحادقُ يَرْمِي أصعاف دلك العددِ ؛ فلا يَتَعُدُ التقديرُ لكلُّ قومٍ مما هو العالمُ في عرفهم

أو تَيَقَّنُ^(٢) ؛ كواحدٍ مِن مئةٍ لحادقٍ ﴿ فَكَدَلَكُ^(٣) ، على الأوجهِ ؛ لأنها عنتُ

ويُشتَرُطُ ؛ اتَّحادُ جسنِ ما يُرْمَى به ، لا كسهم مع مؤراقي .

والعلم بمال شرط، وتقارث المساصلين في الحدق، وتعييهم، و كالموقف ، والاستواء فيه .

(و) بيانُ علم الموقف والعابة ، و(مسافة الرمي) بالدرع أو المشاهدة حيثُ

⁽١) أي سواءً كان مناك عرف عالب مي دلك أم لا المد أسي (شي ١٩/٥٠٤)

⁽٢) مطب ملى : ﴿ وَإِنْ بَقَرِ ، . . ﴾ [لخ ،

⁽٢) أي: لم يعبح

وَقَدْرِ الْعَرْضِ طُولاً وَعَرْضاً ، إِلاَّ أَنَّ تُغَفّد بمؤضعٍ فيه عرضٌ مَعْلُومٌ ﴿ فَيُحْمِلُ الْمَطْلَقُ عَلَيْهِ ، ﴿

لا عادةً ، وقصدا عرصاً ، وإلاً ⁽¹¹) لم يُخبخ لبان دلك ، ويُبرُّلُ^(٢) على عادة الرماة العالمة ثمَّ إنْ عرفاها ، وإلاَّ «شُتُرط بيائها

ويَصِحُّ رحوعُ قوله الأَبِي (إلا أن يعْقد) إلى أحره لهدا أيصاً ؛ فحيشهِ لا اعتراضُ^(٣) عليه .

ولو تناصَلاً على أن يكُون السنُّ لأنمدهما رمياً ولم يفُصدًا عرصاً صَعُ إِنَّ اسْتُوى السهمادِ حقةً ورز بهُ ، و لقوسان شدّةً وليناً ،

(وقدر الفرص) المرمي إليه ؛ من يحو حشب أو قرطاس أو دائرة (طولاً وعرضاً) وسمكاً وارتعاعاً مِن الأرضِ ؛ لاحتلاف العرض بدلك (إلا أن تعقد بموضع فيه عرض معلوم - فيحمل) لعقد (المطلق) عن بياب غرضي (عليه) أي العرض المعتاد ؛ تطيرً ما مَرَّ في المسافة (٤) .

ويُنيِّنَابِ أيصاً موضعَ الإصابةِ ؛ أهو الهدفُ (٥) ، أم الغرصُ (١٦) المصوبُ فيه ، أم الدارةُ في الشرُ ، أم الحاتمُ في الدارةِ (٧) إن قُننَا بصحّةِ شرطِه (٨)

⁽١) أي وإن كان مناك مادة ، أو لم يعصدا عرضاً (ش ١٩٥٥)

⁽٢) أي : البطلق من بيات السنانة ، (ش : ١٩/٩) ،

⁽٣) قوله (لا اصراص) علا بحتاج إلى رياده عبد حيث ، إلخ ، كردي

⁽٤) أي آساً

 ⁽a) قوله (أمو هدف) الهدف ما يرفع من نحو حائظ يني ، أو تراب ينجمع أو ننجوه ، ويوضع عليه المرش ، كردي ،

⁽٦) والمرض شن اي حلدياس دال او فرطاس ، أو حشب كردي

 ⁽٧) المرص بفتح الدين المعجمة والراء المهملة ما يرمى إلىه ٤ من حشب أو جلله أو فرطاس ٤ والهلف ما يرفع ويوضع عده «مرض» والرقعة عظم وبحوه يجمل وسط لعرض» والثنارة بفش مسندير كالفمر عن استكماله قد يجعل بدن لرفعة في وسط العرض أو الحائم ٥ وهو بقش في وسط الداره وقد يقال له : الحلقة والرقعة . مغني السحتاج (١٧٤/١) .

⁽٨) قوله (مصحة شرطه) أي شرط موضع الإصابة كردي

وَلَيْنَيْنَ صَعَهَ الرَّمْنِ مِنْ فَرَعِ وَهُو إِصَانَةُ الشَّنَّ للاحدَّشِ ، أَوْ حَرُقِ وَهُو آَلَ يَثُقُمُ وَلاَ يَثْنُتَ فِيهِ ، أَوْ حَمْقِ وَهُو * أَن بَثْنَب ، أَوْ مَرْقِ وَهُو آَلَ يَنْفُد فَإِنْ أَطْنَعًا الْقُنْصَى الْفَرْع ،

(وليبيا) بدياً (صفة الرمي) المتعلّق بوصاة العرص (من قرع) يسكون الراء (وهو إصابة الشن) المعلّق وهو معتج أوّله المعجم ما الحيدُ البالي ، والمرادُ هيا مطلقُ بعرص (بلا حدث) له ؛ أي أنه يكفي ويد () ديك () ، لا أن ما بعده يضرُ ، وكذا في الدفي (أو حرق) بعبج فسكون للمعجمتين (وهو: أن يثقه ولا يثب فيه ، أو حسق) بعنج للمعجمة فسكون للمهملة فقاف (وهو: أن يثقه ولا يثب فيه ، أو حسق) بعنج للمعجمة فسكون للمهملة فقاف (وهو أن يثقه ولا يثب فيه ، أو حسق) بعنج للمعجمة فسكون للمهملة فقاف

وقد يُطُلقُ الحسقُ على المرق ، وحرب عليه في موضع

(أو مرق) بالراءِ (وهو : أن ينفد) بالمعجمةِ منه ويخرُّج مِن الجالب الأُخر ، والحوابي من حبا الصبيُّ ، وهو أن يَقْعَ السهمُّ بين يدي الغرضي ثُمَّ بِنْتُنَ (٣) إليه ،

ولا يتعيَّنُ ما عيَّاه من هذه مطلقاً ، بل كلُّ يُعْنِي عنها ما بعدُها ، كما مرٍّ ، فالقرعُ يُعْنِي عنه الحرقُ وما بعده ، والحرقُ يُعْنِي عنه الحسقُ وما بعدُه وهكدا والعبرةُ : بإصابةِ النصل ، كما يَأْتِي .

(فإن أطلقا) العقد عن ذكر واحدٍ مِن هذه (اقتصى القرع) لأيَّه المتعارفُ ، وبه يُعْلَمُ ، أنَّ الأمرَ في قولِه (وليبينا) للندب ، كما مَرَّ⁽¹⁾ ، دون الوحوب ، وإلاَ لم يصحُّ مع الإطلاق

⁽١) قوله : (أنه يكفي قيه) أي : في الرمي ، كردي

⁽٣) ﴿ مِثُكَ ﴾ أي ، القرع ، كردي ،

⁽٣) وفي (خ) و(ر) والمطبوعة المصرية : (يت) .

⁽¹⁾ قوله (كباس) وهرفوله (الأأناما بعده يصر) كردي

وَيَخُورُ عِوْصُ الْمُناصِعةِ مِنْ خَيْثُ يِخُورٌ عُوصُ الْمُسابقةِ وَسُرُطه

وَلا يُشْتَرَطُّ تَغْيِيلُ قَوْسِ وسَهُم ، فَوَنْ غُيْنِ لَعَا ، وَحَارَ إِنْدَانَهُ بَمِثْلُه ، فإنْ شُرِطَ مَنْعُ إِنْدَالَه فَسِد الْعَمْدُ وَلاَظُهِرُ الشَّيْرِاطُ بِيانِ الْدَى مَالزُمْي وَلَوْ حَصْرَ جَمْعٌ لَنَمْنَاصِلَةَ فَانْتُصِبُ رَعِيمَانَ يَخَارِانَ أَضْحَاناً جَارٍ ،

(وينجوز عوص المناصدة من حيث ينجور عوص المبنائة وشرطه) فيجُورُ مِن غيرِهما ومِن أحدهما ، وكذا منهما بمحلّل كفّ لهما ، فإنّ كانا خرس، فكلُّ حزبٍ كشخص ،

(ولا يشترط تعيين قوس وسهم) بعيبه ولا نوعه ؛ لأنَّ الاعتمادُ على الرامي ، بحلاف الفرس ، فإن أطَّلما والْفقا على شيءِ (' ' ، وإلاَّ - فُسِخَ الْعقدُ

(وإن عين) قوس أو سهم بعيه (العا) تعبيه (وحار إبداله بعثله) مِن دلك النوع وإن لم يخذُث فيه حلل ، بحلاف الفرس أنّه بعير بوعه . فلا يخورُ إلاَّ بالرصا (فإن شرط منع إبداله العقد) لأنه يُحالِفُ مقتصاه و إد قد يَعْرِضُ لفرامي أمرٌ حقيَّ يُخوِحُه إليه ، فعي منجه منه تصيينُ .

(والأطهر اشتراط بيان البادىء بالرمي) مطبقاً () وإنَّ أَطَالَ البلقيئي في حلابه ؛ لاشتراطِ الترنيب بينهما فيه ؛ لئلاً يثنَّه المصيتُ بالمعطى؛ لو رُمَتَ معاً

(ولو حصر حمع للمناضلة عائصب) منهم برصاهم (رعيمان) فلا يُكُمِي واحدٌ (بعتاران) قبل العقدِ (أصحاباً) أي " هذا واحداً ثُمَّ هذا واحداً وهكذا ؛ لئلا يستَوْعب أحدُهما الحداق ، ويتدأ بالتعييم من رَصبَاه ، وإلاً . . فالقرعة ، ثُمَّ يَتُوكُلُ كلُّ " عن حربه في العقدِ ثُم يَعْقدانِ (حار) إذ لا محدورَ فيه وفي

⁽١) قوله (وانعما على شيء) و بحراء محدوف ؛ أي عداك واصبح كردي

 ⁽۲) ای سوالا کان هاك عرف عالب في دلك أم لا أسبى الم (ش ٤٠٧/٩)

 ⁽٣) قوله (ثم يبوكل كل) أي يكون كل رغيم وكبلاً عن حربه كردي

وَلاَ يَجُوزُ شَرْطُ تَعْيِيهِمَا بِقُرْعَةٍ ، فَإِنِ اخْتَارَ عَرِيباً ظُنَّهُ رَامِياً فَمَانَ جِلافَهُ . بطلَ الْعَقْدُ فِيهِ ، وَسَقَطَ مِنَ الْجِرْبِ الْآخِرِ وَاجِدٌ ،

البخاريُّ * ما يَدُلُّ لهُ (١) .

وكلُّ حرب إصابة وحطأً كشحص واحدٍ في جمع ما مَرُّ فيه ؛ قيس ذلك أنه يُشْكَرُطُ حربُ ثالثُ محلَّلُ كفءً لكلُّ منهما عدداً ورمياً إنْ تدَّلاً مالاً ، وتساويهما أن عدد الأرشاق () عليهم وتساويهما أن معدوع () عليهم صحيحاً () .

﴿ وَلَا يَحُورُ شُرَطُ تَعْيِيهِما ﴾ الأصنحات (بقرعة) لأنّها قد تُجْنَعُ النعدّاقُ في جانبٍ ، فيْقُوتُ المقصودُ .

نعم ؛ إنْ صُمْ حادقٌ إلى عيرِه هي كلّ جانبٍ وأُقْرِعَ . . فلا يَأْسَ ، قَالَه الإمامُ ، وهو ظاهرٌ ؛ لانتماء المحدورِ المدكورِ

(فإن احتار) أحدُّ الرغيمينِ (غريماً ظنه رامياً فنان خلافه) أي : غيرٌ محسنِ الأصلِ الرميِ (- عطل العقد فيه ، وسقط من الحرب الآخر واحد) في مقابلته ؛ ليُتَسَارَيَا ، وهو^(٨) ـ كما قَالَه جمعٌ متقدمونُ واعْتَمَدَه البلقيميُّ وعيرُه ـ ما اخْتَارُه

⁽١) - صحيح البحاري (٢٨٩٩) هن سلمة بن الأكرع رضي الله عنه

⁽٢) قولهِ (وتساويهما) مطع على (حرب ثالث) كردي

⁽٣) والأرشاق بفتح الهمرة جمع رشن ، وهي الرمي أو البولة كردي

 ⁽¹⁾ وقوله (وانفسام النجموع) عطف أيضاً على (حرب)، أراد (بالمحموع) مجموع عدد
 «الأرشاق كردى

⁽٥) وقوله : (صحيحا) أي : لا ذو كسر ، كردى ،

⁽۱) قوله (شت آورنغ) شرعلی ترتیب است (ش ۲۰۷۸)

⁽۷) الساسب لما قبله (أر) بدل (اترار) (ش ۲/۷۹)

أي : السائط .

وفي تُطَّلانَ الْمَاقِي هُوَّلا الصَّفَفَة ، فإنْ صَحَّحَاً ... فلهُمْ جَمِيعاً الْحَيَارُ ، فإنْ أَحَارُوا وَتَمَارِغُوا فِيمَنْ يَشْفُطُ مَدَلَهُ ... فُسِحِ الْعَقْدُ .

وَإِدَا نَصَلَ حَرَّتُ فَيْسَمِ الْمَالُ يَحْسَبِ الإَصَابَةِ ، وقِيلَ بِالنَّبُولَةِ ، ويُشْتَرَطُ فِي الإَصَانَةِ الْمَشْرُوطَةِ أَنْ تَخْصُل بَالنَّصْل ،

رعيمُه في مغاملتِه ؛ لِما مرَّ - أنَّ كلُّ رغيمٍ يخْتَارُ واحداً ثُمَّ الآخرُ في مقابلتِه واحداً وهكدا .

ويُرَدُّ مَانَهُ لُو كَانَ الأمرُ كَمَا قَالَهُ هَوْلاَهِ . لَمْ يَتَأَتَّ قُولُهُمَ الأَيِّي وَتَمَارَعُوا فيمَن يَنْقُطُ مَدَلُهُ ، فَتَأْمَلُهِ أَمَّا لُو بَانَ صَعِيقُهُ (١٠) . فلا فَسَحَ لَحَزْبِهِ ، أَو قُوقَ مَا ظُلُّوه . . قلا فَسَحَ لَلْحَرْبِ الآخر ،

(وهي مطلان) العقد هي (الباقي قولا) تمريق (الصفقة) وأصحهما الصحة ؛ فنصح هذا (فإن صححا عليم جميعاً الحيار) بين العسخ والإجازة ؛ للصحة ؛ فنصح هذا والرجازة المصابد . في أجاروا وتنارعوا قيمن يسقط بدله عسح العقد) لتعلم إمصابه .

(وإدا بصل (") حرب قسم العال) بينهم (بحسب الإصابة) لأنهم اشتَخفُوا بها (وقبل) وهو الأصحُ في الصل الروضة ، والأشبه في الشرحين ، بل قَالَ الإسويُّ . إنَّ ترجيحُ الأوَّل ستَّ قلم (") ، يُقْتَمُ بينهم (بالسوية) لأنهم كشخص واحدٍ ؛ كما أنَّ المصولين ، يَعْرَمُونَ بالسوية .

ويُشْكِنُ حملُ الأوّل - لولا مقابلُه المذكورُ - على ما إدا شُرِطَ المالُ بحسبِ الإصابة . قوله يُشْعُ .

﴿ وَيُشْتُرُطُ فِي الْإِصَابَةِ الْمُشْرُوطَةِ ۚ أَنْ تَحْصَلُ بَالْنَصِلُ) (**) الذي في السهم

⁽١) قوله : (بَانْ صَعِيمه) أي : ضعيف الرمي ، كردي ،

⁽٢) وني (1) : (تقريق) من العثي ،

⁽٣) أي علب في الساميلة - معي انسجتاج (١٧٧ / ١

^(£) الشرح الكير (٢٠٧/١٢) ، روضه الطالبي (٧/ ٥٥٠) ، السهمات (١٠/٩)

 ⁽٥) بصاد معجمة بنحظه ، وفي ا الروصة ا اللمهمله ا أي انظرق النصل ، وصوّبه بعضهم =

دونَ فُوقِه وعُرضه بالصمُّ ٤٠ لأنَّه المتعارفُ

تعم ؛ إنْ قارل النداء رميه ربيعٌ عاصمةً لم يُخسِتُ له إنْ أصاب ، ولا عليه إنْ أَخْطَأَ ؛ لَقَوْدَ تأثيرِهِ

(فلو تلف وتر أو قوس) ولو مع حروجه (** بلا تقصيره ولا سوه رميه ؛ كأن حَدَثَتْ ربِحٌ عاصفةٌ أو علَةٌ بيده (أو عرص شيء) كمهيمةٍ (انصدم به السهم وأصاب) العرص في كل دلك (حسب له) لأن الإصابة مع دلك تدُلُّ على حودة الرمي وفؤة الساعدِ (وإلا) يُصِنه (لم يحسب عليه) لعدرِه ؛ فيُعيدُ رميّه

أمَّا يتقصيرِه أو سوءِ رميِه . . فيُحْسُبُ عليه .

(ولو نقلت ربح العرص) عن محنّه (قاصاب موضعه حسب له) إد لو كان فنه الأصانه (وإلا) يُضِتْ موضعَه (الله يحسب عليه) إحالةً على السبب العارض .

وهدا^(٣) في نعص نسج ^و أصله ⁽¹⁾ ، قال الأدرعيُّ وهو سبقٌ قلم ، والدي في أكثرها الاقتصارُ على قولِه (علا) أي علا يُخبِبُ له ، كما هو قصبُهُ السياق

^{= -} مغي المحتاج (١٧٨/٦) .

⁽١) أي فيهما الصاع شي الي في العوق والعرض (شي ٤٠٨/٩)

⁽٣) قوله (ونو مع حروحه) أي خروح السهم كردي

⁽۳) أي قرل المعنف (علا يحب عليه) (ش ٤٠٨/٩)

 ⁽¹⁾ المحرر (ص ۲۷۲) وقال محقق طبعة ا دار السلام ا (وهي ا د ۱ و و الآلم يحبب عليه ١).

وَلَوْ شُرِطَ خَسْقٌ فَتَقَبِ وَنْبَتَ ثُمَّ سَعَطَ ، أَوْ لَقِي صَلَابَةً فَسَفَظَ ﴿ خُسَبُ لَهُ

وهدان يحالفان (١) قول * الروصة * وعيرها (حُسب عليه لا له)(١) وإنَّ أضّابه في المحلِّ المشعل إليه

فإن قُلْتُ على بُلكنُ فرصُ عدرة * الروصه * في غير صورة * المبهاج * لتُصِحُّ (٢) * كأن تُخملُ الأولى على انتقاله قبل الرمي ، والثانية على انتقالِه بعده * كطرة الربح بعده ، والفرقُ أنّه في الأوّن معضرٌ ، بحلاله في نثاني ؟

قُلْتُ : معم ﴿ يُمْكِنُ دلك ، ثُمَّ رأيْتُ بعضَهم صَرَّحَ به ، وقَالَ : معنى قولِهِ الشارح ﴿ وَلا تُردُ على عبارة ﴿ المنهاج ﴾ أنَّ عبارته ليَستُ شاملةً بها^(١) ، وطَنَّ كثيرونَ اتَّحاد صورتي ﴿ الروصة ﴿ وَ﴿ المنهاج ﴾ فأطالُو في الاعتراض عبيه

(ولو شرط حسل فثقت) السهم العرص (وثبت) فيه (ثم سقط ، أو لقي صلابة) مُنعَتُه من ثقبه (نسقط - حسب له) لعدره

ويُسَنُّ جَعلُ شاهدين عبد العرص ليشهد على ما يريابه من إصابةٍ وعيرِها ولَيْسَ لهما ولا لعيرهما مدحُّ أو دمُّ أحدهما مطلقاً " ؛ لأنَّه يُحلُّ بالنشاطِ

. . .

 ⁽١) محالفة الأول ظاهرة ، وأثا محانفة الثاني - فلعنها لأن العبادر من عدم الحبان له أن يضير لعواً , (ش : ٤٠٩/٩)

⁽٢) رزنية انطائين (١/ ٥٥٩) .

⁽٣) أي : صورة االمهاج ١ . (ش: ١٩/٩٤) .

⁽٤) قوله (أن عبارته)أي اللبهاج ٤، قوله (نها)أي لبارة الررضة ؛ ودائعيد؛ (شي ٢٠٩/٩)

⁽٥) أي منطقاً كان أو مصياً اها معني (ش ١٠٩/٩)

محتوى المجلد التاسع

٥.,	باب موحبات الدية والعاقلة والكمارة
۲.	فرع ، استأجره لحداد أو حفر بحو نثر أو معدن
۳۲	فرع . تجارحا حطأ أو شمه عمد إلخ
۲۲ .	فصل " في الاصطدام ونجوه مما يوجب الاشتراك في الصمان
٤٦	عصل: في العاقلة وكيفية تحملهم
φ¥ .	تنيه هل يعود المحمل لعبره معود صلاحيته له
'n	فصل : في جناية الرقيق
٦٧.	تسيه في أن واحب حباية القن العمير لا يتعلق بمال السيد إلح
٧٣.	فصل: في العرة
٧٨ .	فرع : أفتى المروري بحل سقيه أمته دواه لتسقط ولدها
٨٥ ،	مصل : في الكمارة
94	كتاب دعوى الدم والقسامة
177	فصل . فيما يشت به موحب القود والمال بسبب النحباية
177	تب في حرمة تعلم السحر وتعليمه
174.	كناب النفاة
131	مطلب " في حروج أهل الجمل وصفين
184 .	تسيه ، فيمن قتل في الحرب ولم يعلم قاتله
100	عصل هي شروط الإمام الأعظم وبيان طرق الإمامة

ATT	محتوى المجلد التاسع
175	تنبيه : لا بد من القبول لفظاً في البيعة
	فرع : لا يجوز عقدها لاثنين في وقت واحد
	فائدة : عن أبي حنيفة ليس للسلطان أن يقضي بين خصمين
171	كتاب الردة : أعادًنا الله تعالى منها
178	مبحث تعزير ولمي قال: (أنا الله)
	تنبيه : في ردمن قال بإيمان فرعون
	تنبيه : ينبغي للمفتي أن يحتاط في التكفير ما أمكنه
	تنبيه : فيمن زعم أن له مع الله حالا أسقط عنه نحو الصلاة
	تنبيه : في أن السجود لنحو الشمس من مصدق كفر
717	كتاب الزنا
317	تنبيه : في عدم وجوب الغسل بإيلاج بعض الحشفة
117	تنبيه : في وجوب الحد بوطه الصغيرة
***	مطلب : ادرؤوا الحدود بالشبهات
74.	ميحث: من تعرض لإفساد التساء أو الغلمان
	تنبيه : أطلقوا في الحر: أن مؤنة تغريبه عليه
101	كتاب حد الفذف
YOV	مبحث : لمن سب أن يرد على سابه يقدر سيه المن سب أن
117	كتاب قطع السرقة كتاب قطع السرقة
TYT	مطلب : لا يقطع بسرقة ما قبل هبته ولم يقيضه
YVO	مطلب : ولا يقطع بسرقة طعام في زمن قحط
YVS	مطلب : لا قطع بسرقة موقوف على جهة عامة
	قصل : في فروع تتعلق بالسرقة
	فصائف شروط الركن الثالث وهو السارق مستسمين

. آلتامع	محترى المجلد	37A
***		باب قاطع الطريق
		قصل: قي اجتماع عقوبات على شخص واحد
		كناب الأشربة
		ثنبيه : في حكم سقي ما يسكر للحيوان
404		ميحث : لا يتولى الجلد إلا رجل
77.		فصل: في التعرير
		مطلب : يلزمه أمر الزوجة بالصلاة في أوقاتها وضربها عليها .
TYO		كتاب الصيال وضمان الولاة
٤٠٩		فصل : في حكم إتلاف الدواب
erv:		كتاب السير
AYS		مطلب : إن غزواته على سبع وعشرون غزوة
		تنبيه : في أن الأمر والنهي بالقلب من فروض الكفاية
11:		مطلب : إحياء الكعبة كل سنة بالزيارة بالحج والعمرة
111		تنبيه : في أن المالك لا يلزمه بذل طعامه للمضطر إلا يبدله
		حكم جواب السلام
		تتمة : لا يستحق مبتدى، بنحو : (صبحك الله بالخير) جوابا
		فصل : في مكروهات ومحرمات ومتدويات في الغزو وما يتيم
183		فصل : في حكم الأسر وأموال الحربيين
7.0		فرع : كثر اختلاف الناس وتأليفهم في السراري إلخ
170		قصل : في أمان الكفار
orv		تنبيه : يبقى أمان أهله وماله عندنا
ATV	a.V.	تنسه : كل محل قدر أهله على الأمتناع من الحرسين صار دار ام

محتوى المجلد التاسع	ATO
كتاب الجزية	001
تنبيه : ما ذكروه من أن اليمامة على مرحلتين أو مرحا	
المشهور اليوم	
قصل: في مقدار الجزية	
قصل : في جملة من أحكام عقد الذمة	
تتمة : ما فتح عنوة للإمام رده بخراج	
تنبيه : يحرم على المسلم أن يؤثر الذمي بواسع الطرية	
باب الهدئة	
قرع : يجوز شراء أولاد المعاهدين	
كتاب الصيد والذبائح	
فصل : في يعض شروط الآلة واللبح والصيد	109
فصل: قيما يملك به الصيد وما يتبعه	TYF
فرع : يزول ملكه بالإعراض عن نحو كسرة خبز من ره	1A1
فرع : لو اختلط مثلي حرام؛ كدرهم	
كتاب الأضحية	
تنبيه : لم يبينوا المراد بأهل البيت هنا	
مطلب : شروط الأضحية	٧٠٦
مطلب : اشتراط النية عند الذبح	VYE
قصل: في العقيقة ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،	
مطلب : ويسن تحسين الأسماء	
مطلب : سنة الأذان في أذن المولود	
كتاب بيان ما يحل ويحرم من الأطعمة	
قرع : مسخ حيوان يحل إلى ما لا يحل	
ق ۽ يا ب اللائيان اُن شجري في مؤنة تقيم اللائيان	VA\$

التاسع	T	لم	1	53	ت	-		-		_	_	_		-	-	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_		_	_	_	_	_	-	_		٨	77
YAE								+	•			+			+											Ž,	اء	2	لز	Į		Ļ	-	کا		li ,	با	أفة	:	2	فر
V90	,		į	+	+			i	×	,															i,		i		0	ò	3	yΊ	٠	90	J	10	*	إذا		2	1
V44		,		,		,			•		,		,	,	4	,				,		,					,			**	L	ام		Ji,	3	iă,	<u>_</u>	ل	i .	اب	کتا
٨٠٤									+																							退	当	نته	P.	سار	d.a	*	4	1	4
ATT						,	à			į											í									+		~	ان	اك	3	ملا		li,	5.	تو	-